





3728





الجزء الرابع من نهاية المحتاج الى شرح المتهاج في  
الفقه على مذهب الامام الشافعي رضي الله  
تعالى عنه للامام العلامة شمس الدين محمد  
ابن الامام العارفي بالله تعالى شهاب  
الدين أحمد الرملي رضي  
الله تعالى عنهما  
آمين



بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ كذاب الشركه ﴾ (قوله وقد تحذف تاؤها الخ) عبارة التحفة وقد تحذف هاؤها فتصير مشركة<sup>٢</sup> بينها وبين النصيب (قوله نعم لو نوبها شركه العنان الخ) يعني فيما اذا قالوا شركا والصورة ان شروا شركة العنان متوفرة فيصع بناء على صحة العقود بالكليات وعبارة الرض وشركه فان أراد كل منهما بافظل المتفاوضة شركة العنان كان

### ﴿ كذاب الشركه ﴾

(قوله وحكى فخ) بشر  
بأن الاول هو الأصح  
(قوله وقد تحذف تاؤها)  
أى على الاول وظاهر  
الاطلاق الشارح انه على  
الجميع (قوله وشراعتيون  
الحق) ولوهو التنهى ج  
أى كالارث (قوله فى شئ  
واحد) أى بين اثنين أخذنا  
من قوله شائعا (قوله  
القدسى) نسبة الى القدس  
يعنى الطهارة ومعنى  
بذلك لنسبتها له جل  
وعلا حيث أنزل ألفاظها  
كالقرآن لكن القرآن  
أنزل للأعجاز بسورة منه  
والأحاديث القدسية لبس  
انزالها لذلك وأما غير  
القدسية فأوحى اليه معانيها  
وعبر عنها بألفاظ من عند  
نفسه (قوله ما لم يحسن) أى  
ولو بغير مقول ثم فى قوله  
ما لم يحسن انه ما رآه بأن ما أخذه  
أحد الشرى بكنى مجابوت  
العادة بالمساحبة بين

داخله نمبر	١٨٩٢
فن نمبر	الف ٢١
تكملة نمبر	٥٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ كذاب الشركه ﴾

بكسر فسكون وحكى فتح فكسر وفخ فسكون وقد تحذف تاؤها فتصير بمعنى النصيب وهى لغة الاختلاط وشراعتيون الحق شائع فى شئ واحد أو عقدي يقتضى ذلك والاصل فيها قبل الاجماع الخبر الصريح القدسى يقول الله تعالى أنا ثالث الشرى بكنى ما لم يحسن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما رواه أوداود والهاكم وحمى اسناده والمضى أنا معهما بما لحظ والاعانة فامدهما بالمساونة فى اموالهما وانزال البركة فى تجارتهما فإذا وقعت الخيانة بينهما رفعت البركة والاعانة عنهما وهو معنى خرجت من بينهما ومقصود السباب شركة تحدث بالاختيار بقصد التصرف وتقصير الربح وليست عقدا مستقلا بل هى فى الحقيقة وكالة وتو كبل كما رُودحما سبابى (هى) أى الشركه من حيث هى (أنواع) أربعة أحدها (شركة الابدان كشركة الحمايين

الشركة كشركة طعام أو خبز جرت العادة بمنزله لا يترتب عليه ما ذكر من زرع البركة (قوله والاعانة) وماثر عطف مغاير (قوله فإذا وقعت الخيانة) وليس من الخيانة ما لو تميز بعض الشركاء بزيادة على قدر نصيبه فأخذ شريكه من المال قدر حصته التى أخذها الاول لأنه انما أخذ حقه (قوله وهو) أى رفع البركة (قوله بل هى فى الحقيقة وكالة) أى فيعتبر فيها ما يتصرف فى الوكيل والموكل (قوله هى) بالمعنى التلوى أنواع الخ ج وهى أولى مما ذكره الشارح لأن القصد مما ذكره ما يرد على المتن من اب السباط لا يسمى شرعا شركة وقول ابن حجر بالمعنى العلوى أظهر فى دفع الاراد مما ذكره الشارح وأن كان مراد الله فان قوله من حيث هى المراد به لا بقصد كونها شركة غنان (قوله من حيث هى) أى لا بقصد كونها ما دونها فها ولا ممنوعا منها فتشمل العصبة والغاسدة

قالا فتفاوضنا أي اشتراكنا شركة مخان حاز بناء على صحة العقود والكليات انتهت وقد علم بموافقتها انهم لم بشرط ان علمها  
غرم ما يعرض وهذا ظاهر وبهذا يدفع ما طال به الشيخ في حاشيته مما هو مبني على ان الاستدراك في كلام الشارح الى

(قوله كسبها) لعله يعني مكسوبها انتهى سم على حج (قوله بحرقتهما) أي سواء بشرط ان علمها ما يعرض من غرم  
أم لا وعلى هذا فينبغي ان بين شركة المفاوضات عموم من وجه (قوله وهي باطله) صرح بذلك مع علمه من كلام المصنف الآتي  
توطئة للتعليل (قوله من تفاوضا) أي ما خوذ من الخ (قوله أو قوم فوضى) أي من قومهم هؤلاء قوم فوضى (قوله وهي باطله)  
فيه ما تنقذ (قوله نعم لوني) مفهومه ان الخلط بمجرد لا يكفي بدون النية وان وجدت بقية الشروط وفيه نظر فانه مع  
وجود الشروط لا تعتبر النية اللهم الا ان يقلل ان من جهلة ما تستقل عليه شركة المفاوضات ان علمها ما يعرض من غرم وهو  
مفسد ففعل المراد انهما اذا تفاوضا بمفاوضة شركة العنان اقتضى حمل الغرم المشروط على غرم بشأ من الشركة دون الغصب  
مثلا فائدة النية حل المفاوضات فيما لو قالوا تفاوضنا مثلا على شركة مستقبعة للشروط الصحيحة (قوله شركة العنان) أي كان  
قالا تفاوضنا أو تشاركنا شركة العنان انتهى سم على حج تقلا عن شرح الروض ٣ ثم استشكله (قوله ونتم مال)

أي وخطأه وأراد بالغرم  
العارض الحاصل بسبب  
تجارة كالمسرة والربح  
والأفوه لا يلاق قوله  
أولا من غير خط (قوله  
ويكون بالنصب عطف  
على مبتدأ فانه عبرة (قوله  
والربح بينهما) قد يقال  
هلا كان هذا جملة أي  
فيستحق أجرة مثل عمله  
ولو فاسدة لعدم تعيين  
العوض فان قوله بهذا  
ولك نصف الربح كقولك  
رد عسدي ولك كذا الا  
ان تصور هذا بان يقول

وسائر المحترفة ليكون بينهما كسبها) بحرقتهما (متساويا أو متفاوتا مع اتفاق الصنعة) كخبز  
وتجارت (أو اختلافها) كخبز وورق وهو باطله لما فيها من الغرر والجهل (و) ثانيها (شركة  
المفاوضات) بغض الواو من تفاوضا في الحديث شرعا فيسه جميعا أو قوم فوضى أي مستنون  
(ليكون بينهما كسبها) ببس أو مال من غير خط (وعلمها ما يعرض من غرم) بغض غصب  
أو اتلاف وهي باطله أيضا لا لأنها على أنواع من الغرر فيقتضي كل في هاتين بما كسبه نعم لوني  
هنا شركة العنان ونتم مال بينهما صحت (و) ثالثا (شركة الوجوه بان يشترك الوجهان) عند  
الناس لحسن معاملتهم معهم (ليست كل منهما باع أو بعل) ويكون المبتاع (لها فاداما كان  
الفاضل عن الأثمان) المبتاع بها (بينهما) أو ان يبتاع وجهيه في ذمتيه ويقوص بهيه لحامل  
والربح بينهما أو يشترك وجهيه لماله وخامل له مال ليكون المال من هذا والعمل من هذا  
من غير تسليم للمال والربح بينهما والكل باطل اذ ليس بينهما مال مشترك فكل من اشترى شيئا  
فهو له عليه عبءه وله وجهه والثالث قراض فاسد لا يستبداد المالك بالبد (وهذه الأنواع باطله)  
لما ذكرناه (و) رابعا (شركة العنان) وسبب علم انها اشتراك في مال لتجارتها وهي (صحيحة)  
بالاجماع ولسلامتها من سائر أنواع الغرر من عان الدابة لاستقلالها في التصرف وغيره  
كسواء طرفي العنان أو بعل كل الاسترخاء لا يمنع العنان للدابة أو من عن ظهر لظهورها

اشتراكنا على انك تبسع هذا والربح بينهما فبما تم انتهى سم على حج وقد يقال ان ماد كرنا في ما ذكره سم من انه  
جعل لان المستفاد من كلام الشارح في هذه ان المشتري ملك الوجه له وجهه وعليه خسر ولم يعرض فيه لما يجب للعامل  
فيحصل على ما ذكره المحشي من انه جملة وعليه العمل اجرة مثل عمله (قوله والثالث) أي من هذا القسم الثالث وهو قوله  
أو يشترك وجهيه الخ (قوله فاسد) قال في شرح العباب وحينئذ يستحق الوجه الذي هو بمنزلة العامل على الذي هو رب  
المال أجرة المثل في مقابلة تصرفه في ماله بانه على ان له حصه من الربح فدخل طامعا فيه فاذا لم يحصل منه شيء اذ هو كله  
للمالك وجبت له اجرة المثل كالعامل في القراض العاسد في نحو هذه الصورة قال القموني ولو لم يصدر منه الا كلمة لا تعب فيها  
كلفظ بع لم يستحق أجرة انتهت وهو ظاهر معلوم من باب الاجارة انتهى سم على حج (قوله لا يستبداد) أي استقلال (قوله  
ليد) أي ولذا فيسده بقوله السابق من غير تسليم للمالك لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يشترط  
الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر انتهى سم على حج (قوله وهذه الأنواع باطله) أي ومع ذلك فان كان فيها  
مال وسلم لاحد الشركين فهو امانة في يده لان فاسد كل عقد كعبيجه (قوله لما ذكرناه) أي من ان فيها شررا وجهه لا أو نحو  
ذلك مما ذكره (قوله في مال) أي مثلي أو منقرض على ما يأتي

صورة المفاوضة المذكورة وقد علم أنه ليس واجبا اللفظ المفاوضة فقط وإن كان في السياق إيهام (قوله ليتناع كل منهما

(قوله فهي على غير الأخير) هو قوله من عنان السماء (قوله وعليه) أي الأخير وقوله يفصحها أي لا غير عبارة الشيخ حمزة قول الشارح من عن إذا ظهر الخ إلى أن جوازها ظاهر بارز وقيل من عنان السماء وهو مظهر منها وقيل من عنان الدابة قال القاضي عياض فلي الأول تكون العين مفتوحة وعلى الأخير تكون مكسورة على المشهور انتهى وهي مخالفة لما ذكره الشارح بناء على الأخذ من عن النبي ظهر فإن صرح الشارح أنه بابا لكسر على المشهور وما ذكره الشيخ حمزة عن القاضي أنها بالفتح (قوله وعمل) استشكل عد العمل من الأركان مع أنه خارج عن العقد وإن وجد فليكن بعده ويمكن الجواب بأن العمل الذي يقع بعد العقد هو مباشرة الفعل كالبيع والشرع والذى اعتبر كذا هو تصور العمل وذكره في العقد على وجه يعلم منه ما يتعلق به العقد (قوله معبر عنها) أي الصيغة (قوله من كل لا آخر) هو غير ظاهر بالنسبة لما لو أذن أحدهما إلا أن يقال ما ذكره الشارح هو الأصل أو أن المراد ما يدل على الإيجاب والقبول (قوله تشعر بذلك) أي بالأذن في التصرف (قوله لما مر آنفا) أي في شرح قوله ٤ في الفصل السابق لفظ يشعر بالاتزام لكن قوله لا يجوز ظاهري أنه إذا استعمل على

وجه الكتابة لا يكون حقيقة وقد نبهنا فيه قوله ثم لأنها أي الكتابة ليست دالة أي دلالة ظاهرة انتهى فإن المتبادر من قوله أي دلالة ظاهرة أنها تدل دلالة خفية ويكون حقيقة وقد يقال مراده ثم إن دلالتها حيث كانت خفية مجاز فيحصل ما هناك على ما هنا (قوله خاصة) أي ولا يكون ذلك شركة إلا إذا صرح بلفظ الشركة ويدل لذلك قول سم على منج فمات نقله عن العباب

بالاجماع عليها أو من عنان السماء أي مظهر منها فهي على غير الأخير بكسر العين على الأشهر وعليه يفصحها وخمسة أركان عاقدان ومعهود عليه وعمل وصيغة وبدأ المصنف منها بالآخر معبر عنها بالشرط نظير من في البيع فقال (و يشترط فيها لفظ) صريح من كل لا آخر (يدل على الأذن) للتصرف من كل منهما أو من أحدهما (في التصرف) أي التجارة بالبيع والشرع أو كتابة تشعر بذلك لما مر آنفا أنها مشعرة لدلالة لا يجوز وحينئذ فقد يفصحها كلامه وكاللفظ الكتابة وإشارة الأخرى من المفهمة فلأذن أحدهما فقط تصرف المأذون في الكل والأذن في نصيبه خاصة فإن شرط عدم تصرفه في نصيبه لم تقع (فلما اقتصر على) قولهما (أشتركتنا لم يكف) عن الأذن في التصرف (في الأصح) لاحتماله الأجبار عن وقوع الشركة فقط ومن ثم لو نوباه كفي كما خرج به السبكي والثاني يكفي لفهم المقصود منه عرفا وعبر عن الركن الثاني والثالث وهما العاقدان بقوله (و) بشرط (فيهما) أي الشريرين أن تصرفا (أهلية التوكيل والتوكل) في المال إذ كل منهما موكيل عن صاحبه وموكل له فإن تصرف أحدهما فقط اشترط فيه أهلية التوكل وفي الآخر أهلية التوكيل حتى يصح أن يكون الثاني أعمى دون الأول كما في المطلب ومقتضى كلامهم جواز مشاركة الولي على مال مجبوره وتوقف ابن الرقة فيه بأن فيه خلطا قبل العقد من غير مصلحة ناجزة بل قد يورث نقصا من دود بأن الغرض وجود مصلحة فيه فتوقف

حيث قال قال في العباب ولو قال أحدهما لا آخر فقط انجرت مثلا تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه تصرف فقط حتى يأذن له شريكه وهذه صورة أفضع لا شركة ولا قراض انتهى فقول الشارح أو من أحدهما يخص عما إذا كان هناك لفظ شركة فتأمل لكنه قال في حاشية جج بعد نقله كلام العباب والوجه حيث وجد خلط مالى بشرطه ووجد أن في التصرف ولو لا أحدهما فقط كان شركة وإن لم يوجد مال من الجانبين بل من أحدهما مع إذن صاحبه لا آخر كان قراضا بشرطه انتهى (قوله لم تقع) أي للشرط الفاسد وهو منعه من التصرف في ملكه ومع ذلك تصرف الأذن في نصيبه صحيح وتصرف المأذون له في الكل صحيح أيضا به موم الأذن وإن بطل خصوص الشركة (قوله فلما اقتصر على قولهما) فيه إشارة على النصير بوقوع هذا القول منهما وإنه إذا انضم إليه الأذن في التصرف كفي وبقي ماله وقع هذا القول من أحدهما مع الأذن في التصرف وينبغي أن لا يكفي لأنه عقد متعلق بعماله فلا يكفي فيه اللفظ من أحد الجانبين بل لابد منه من وقوعه من الآخر أو قوله وقا لم انتهى سم على جج (قوله إن يكون الثاني) أي غير المتصرف (قوله أعمى) انظر كيف يصح عقد الأعمى على العين وهو المال المحفوظ ويجب بانه عقد توكيل وتوكيله جائز كما يأتي وقضية ذلك صحة فراضا انتهى سم على جج (قوله ومقتضى كلامهم) أي حيث لم يشترطوا في الشريك كونه مالا

قوله بحيث يجوز الخ) أي فلو ظنه آميناً أو عدلاً فإن خلافه تبين بطلان الشركة وهل يضمن الوفاء تسليم المال له أم لا فيه نظر والأقرب الأول لتقصيره بعدم البحث عن حاله قبل تسليم المال له (قوله ما إذا تصرف الوفاء وحده) قال حج نعم قياس ما حرر لا يكون معاله شبهة أي أن سلم مال المولى عنها انتهى (قوله ومن لا يجتزئ من الشبهة) ينبغي أن يحمل ذلك حيث سلم مال المشارك من الشبهة أو كانت فيه أقل والأدلة كراهة (قوله ولم يأذن له) أي في الشركة المذكورة (قوله صريح مطلقاً) أي أذن أو مأذونه (قوله في الغشوش) وكالمغشوش في الخلاف سائر المثليات ولم يبينه الشارح على ذلك إكتفاء بفهم من قول المصنف وقيل يخص بالنقد الخ (قوله الرابع) أي في بلد التصرف فيما يظهر حيث كانت بلد التصرف غير بلد العقد بان نص عليها ولو أطلق الاذن احتل أن العبرة ببلد العقد لأنها الأصل (قوله يرتفع) أي يزول (قوله بالنقد المضروب) أولى منه كأي كلام سم من أن هذا مضرع على اشتراط التولية ووجه الأولوية أنه لا يظهر تفرعه على اشتراط كون النقد مضروباً بالانضرب منتف في التبرع وبعبارة شرح الروض وقصص الشركة في التبرع وما أطلقه الأكثرون هنا من منع الشركة فيه مبنى على أنه مقوم

اه بالمعنى وهو موافق  
لسم (قوله كالقراض)  
قضيته أن القراض على  
المغشوش غير صحيح (قوله  
نعم يمكن جملة) أي كلام  
الشارح (قوله كما هو أحد  
الاصطلاحين) أي الفقهاء  
أحدهما أنه للنقد مطلقاً  
وجروا عليه في باب الزكاة  
والثاني أنه اسم للدارهم  
والثاني المضروبة وجروا  
عليه هنا وفي القراض  
(قوله فلو وقع بعده) بقى  
ماله وقع مقارناً ونقل عن  
شبهتنا الزبادى بالدرس  
أنه كالعبدية فلا يكتفى فيه  
وقفه ويقال ينبغي الحاقه  
بالقبضية فيكتفى لان العقد

تصرف الوفاء عليها واشتراط نجاح المصلحة ممنوع نعم يشترط كما قاله الأذرى كون الشريك آميناً  
بحيث يجوز ادعاء مال التبرع عنده قال غيره وهو ظاهر أن تصرف دون ما إذا تصرف الوفاء  
وحده وبكره مشاركة الكفار ومن لا يجتزئ من الشبهة ولو شارك المكاتب غيره لم يصح كما قاله  
ابن الرفعة أن كان هو المأذون له أي ولم يأذن له السيد لما فيه من التبرع بعمله ويصح أن كان  
هو المأذون فان أذن السيد صريح مطلقاً ذكر الركن الرابع وهو المال فقال (ونصح الشركة  
في كل مثلي) بالاجماع في النقد الخاص وعلى الأصح في الغشوش الرابع لأنه باختلافه يرتفع  
تميزه كالنقد ومنه التبرك كما يصريح به في الغصب وقول الشارح ولا تجوز في التبرع وفيه وجه في  
التمتع فرعه على المرجوح القائل باختصاصها بالنقد المضروب نعم يمكن جملة على نوع منه غير  
منفصل (دون المتقوم) بكسر الواو وتعدوا لخلط في التقومات لأنها أعيان متميزة وحديث  
تعدوا للشركة لأن بعضها قد يتلف فيذهب على صاحبه وحده (وقيل يخص بالنقد المضروب)  
الخاص كالقراض فالمضروب صفة كصفة أن قيل بأن النقد لا يكون غير مضروب كما هو أحد  
الاصطلاحين (ويشترط خلط المالين) قبل عقدها فلو وقع بعده في المجلس لم يكف على الأصح  
لأن أسماء العقود المشتقة من المعاني يجب تحقق تلك المعاني فيها ومعنى الشركة الاختلاط  
والامتزاج وهو لا يحصل في ذلك لما يأتي أو بعد مقارنته لم يكف جزمًا (بحيث لا يميزان) وإن لم  
تتساو أو ما في القيمة لتعذر اثبات الشركة مع التمييز (ولا يكتفى بالخلط مع اختلاف جنس)  
كدارهم ودنانير (أو صفة كصاح ومكسرة) وأبيض وغيره كبرأجر بأبيض لا مكان التمييز  
وإن عسر فإن كان لكل علامة مميزة عند مالكة دون بقية الناس لم يكف في أوجه الوجهين

انما في حالة عدم التمييز وهو كاف (قوله وهو لا يحصل في ذلك) أي لخلوط بعد العقد (قوله بحيث لا يميزان) قال حج في الإيعاب  
ما حاصله لو كان مميزاً عند العقد وغير مميز بعده فهل يصح نظر العدم التمييز في المستقبل أولاً يصح نظر الحالة العقدية نظر  
اه (أقول) الأقرب الثاني لجواز أن يتصرف فيه قبل وصوله إلى الحالة التي لا يميز فيها وبقى عكسه والأقرب فيه أيضاً الصحة  
ويمكن تصوير ما قاله حج بأن يكون بكل من التقدين علامة تميزه عن الآخر لكن عرض فيسأل العقد ما يمنع ذلك كلاماً أو  
صدراً ونحوه ومنع وقت العقد لكنه يعلم زواله بعد (قوله مع اختلاف جنس) أي يحصل معه التمييز كما أشاء إليه بقوله كدارهم  
الخ ما خلط أحد الجنسین بآخر بحيث لا يحصل معه تمييز فانه يكفي تخلط زيت بشيرج (قوله في أوجه الوجهين) ومثله عكسه  
بالأولى لكن نقل عن الشيخ جردان أنه قال بسد مثل كلام الشارح وحكم عكسه عكس حكمه اه أي فإذا كان مميزاً عند  
غير العاقدين وليس مميزاً عندهما صححت الشركة وقد يتوقف فيه بأنه مميز بالفعل عند عامة الناس وعدم التمييز للعاقدين  
يجوز أنه لعدم معرفته بصفة النقد

بموجب كل واحد منهما الآخر أن يشتري في الذمة لهما عينا وقد اشترى ذلك صار اشترى بكن في العين  
 (قوله عدم اشتراط تساوي المتلين) لا يقال هذا علم من قوله أولا وان لم تتساوا آخرهما لا تقول يجوز حل ما مري عن المراد  
 لم تتساوا ليزال كل منهما في القيمة لكن تساوى مجموع ما لهما في القيمة وما هنا في عدم تساوى مجموع المبالغ وعلى تسليم أن  
 ما هنا مساو لما مري فيجوز أنه ذكره للتنبيه على أن كلام المصنف بقوله (قوله وهو كذلك) أي يكون الاشتراك في المال  
 بينهما بحسب القيمة نقله الرافعي عن العراقيين اهـ سم على منتهى أي فلا اختلاف في القيمة وقب الامر الى الاصطلاح (قوله ولهذا  
 قديمه به الشارح) أي بقوله مما صح فيه الشركة (قوله لا لا حترار عن مقابله) أي وهو المتقوم (قوله على ظاهرها) أي من  
 الشمول لهما (قوله على أن كل) أي لفظ كل (قوله لا بد منه) فيه نظروا أن كان ظاهر عبارتهم وفيما ساسبق في شركة المتلى  
 الاكتفاء باذن أحدهما كان قيل ٦ الحامل على ما قال قول المصنف الآخر ويتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا

وقضية كلامه عدم اشتراط تساوي المتلين في القيمة وهو كذلك (هذا) المذكور من اشتراط  
 خلطهما (ان أخرجا مالين وعقدان ملكا مشتركا) بينهما على جهة الشيوع وهو مثلى  
 اذ الكلام فيه ولهذا قيد به الشارح لا لا حترار عن مقابله اذ ذلك علم حكمه من قوله والحيلة  
 الى آخره يصح التعميم هنا وتكون تلك الحيلة لا بداء الشركة في عروض حاصله بينهما (بارت  
 وشراء وغيره) اذ (كل) منهما (لا آخر في التجارة فيه) اذ ان أحدهما فقط لتغير ما مري (تحت  
 الشركة) للحصول المعنى المقصود بالخلط (والحيلة في الشركة في) المتقوم من (العروض) لها  
 طرق منها أن يرثاها مثلا (أن يبيع) مثلا (كل واحد بعض عرضه ببعض عرض الآخر)  
 سواء أخاص العرضان أم اختلغا وأراد بكل الكل البديهي لا الشمولي أدبكي يبيع واحد  
 منهما بعض عرضه لصاحبه بعض عرض الآخر لا يباع الفين فيكون كل حينئذ على  
 ظاهرهما على كل لا بد منه بالنسبة لقوله (وإذ أن له) (في التصرف) فيه بعد التقاض  
 وغيره مما شرط في البيع ومجمله ما لم بشرط في التساوي الشركة فان شرطها ففسد البيع كما  
 نقله في الكفاية عن جماعة وأقره ولا يشترط علمهما بقيمة العرضين ومنها أن يشترياسلعة بغير  
 واحد ثم يدفع كل عرضه بما يخصه (ولا يشترط تساوي قدر المالبين) أي تساويهما في القدر  
 كما في المهر (والاصح أنه لا يشترط العلم بقدرها) أي بقدر كل من المالبين أهو النصف أم غيره  
 (عند العقد) حيث أمكنت معرفته بعد بنحو ما حجة حساب أو وكييل لان الحق لهما  
 لا بد وهما بخلاف ما لا يمكن معرفته والثاني يشترط والأدنى الى الجهل كل منهما بما أذن فيه  
 وبما أذن له فيه ولو جهلا القدر وعلما النسبة بأن وضع أحدهما الدراهم في كفة الميزان  
 ووضع الآخر بائناهما من ثلها صجزا كما قاله الماوردي وغيره ولو اشتبهوا بها لم يكف للشركة  
 كافي الرخصة لان ثوب كل منهما بمنزلة الآخر (ويتسلط كل واحد منهما على التصرف)

ضررت هذا راجع لما  
 تقدم في المتلى أيضا من  
 الشارح بين الاكتفاء باذن  
 أحدهما فيه وجعله داخلا  
 في معنى المتن فليصر سم  
 على ج وقد يقال يكفي  
 في أن كالا لا بد منه موافقته  
 للظاهر والغالب من أن  
 كل من الشريكين باذن  
 لصاحبه وكون ذلك هو  
 الغالب لا ينافي الاكتفاء  
 باذن أحدهما (قوله الشركة)  
 لعل المراد بها التصرف  
 والا فلا وجه للفساد اهـ سم  
 على ج (قوله العرضين)  
 أي الذين وقع التباعد فيهما  
 (قوله بما يخصه) أي فيما  
 يخصه (قوله أي تساويهما  
 في القدر) أي بهي أوضح  
 لان التساوي بين ذات

المالبين في القدر الذي هو صفة فيها وعبارة ع فصار قول المصنف تساوى قدر المالبين التساوى هو  
 التماثل فيكون بين شئين فأكترو قد أضافه المصنف لقدر المالبين وهو مفرد فلا بد أن يقول قدر المالبين بقدر م ما يرتكب  
 ما قاله الشارح (قوله في كفة) بكسر الكاف وقصها مختار (قوله صجزا) ظاهره أنه لا فرق في الدراهم بين أن تكون من  
 الطيبة أو المقاصيص حيث عرفت قيمتها ووجه فهمه بان الشركة ليس وضعها على أن يرد مثل ما أخذ بل المقصود أن يشتري  
 بالمال المخاطو ما يحصل منه ثم ع عند ارادة الانفصال تحصل قيمة المالبين باعتبار رضائهم عليه وهذا بخلاف القرض فان  
 مبناه على رد المثل الصوري وهو متعذر لم انضباط القص فالقياس فيه عدم الصحة (قوله لم يكف) أي الاشتباه لصحة  
 الشركة عن الاختلاف فان أراد ادمعة الشركة فليبيع أحدهما بعض ثوبه للآخر ببعض ثوبه وبغير ذلك مع الجهل بالضرورة  
 كافي اشتراط حجام البرجين (قوله لان ثوب كل منهما بمنزلة الآخر) أي لانه قد يتباين فيذهب على صاحبه وحده كما مري

(قوله اذهي) أي الغبطة (قوله لزمه الغشخ) أي في القراض (قوله والا انفسخ) أي بنفسه (قوله ولا يبيع نقد البلد) أي لا يجوز العرض ولا يتغير بالبد م ر ه سم على وج قول سم ولا يتغير البلد ظاهره وان راج كل منهما (قوله انه يجوز للعامل) أي في القراض (قوله بتغير نقد البلد) أي اما العرض فيبيع به على ما تقدم هذه العبارة وصرح به سم على منهج حيث قال قوله ولا يتغير ببلد البيع الخ أي بتغير نقد البلد البيع بخلاف العرض فيجوز البيع به وان خالف ما تقدمناه من سم نقلنا عن الشارح وما يأتي في قوله هذا والوجه الخ (قوله وقد علم) أي من كلام م ر (قوله رده) أي من قوله على ان المراد الخ (قوله وفارق) أي العرض (قوله ولهذا الراج) أي بتغير البلد (قوله وفيه) أي العرض (قوله هذا والوجه الاخذ بالاطلاق) عبارة سم على منهج ومحل منع بتغير البلد اذا لم يرج في البلد ٧ والاجاز اه وهو مخالف لقتضى

ما تقدم عنه على ج (قوله فلا يبيع بعرض وان راج) أي اما بتغير البلد فيبيع به ان راج كما صرح به سم فيما تقدم (قوله ولا يصير مشتركا) أي على جهة التسبوع ولكن لا يتصرف أحدهما الا باذن الآخر (قوله بين المشتري والشريك) أي غير البائع (قوله ولا كانا من أهل النجعة) أي يبيعي ان مثل أهل النجعة من جرت عادتهم بالذهاب الى اسواق منه مدة يلاذ بخلفه كبعض بائع الاخشنة فيجوز له السفر بالمال على العادة ولو في البحر حيث غلبت السلامة الا ان يقال أهل النجعة يضطرون للنجعة لا غرض تتعلق بهم ولا هكذا

اذا اذن كل لصاحبه (بلا ضرر) كالوكيل في جميع ما يأتي فيه بأن يكون فيه مصلحة وان لم توجد غبطة خلافا لما أوهمه تغيير اصله من منع شراء ما توهم ربحه اذهي التصرف فيما فيه ربح عاجل له وقع (فلا) يبيع بثلث المثل ونحوه لا يغلب ولو ظهر ولو في زمن الخسار لزمه الفسخ والا انفسخ ولا (يبيع نسبتة) للغرر (ولا يبيع نقد البلد) كالوكيل كذا جزمه ولا ينافيه انه يجوز للعامل البيع بغيره مع ان المقصود من البايين مقصود هو الرجحان العمل في الشركة غير مقابل بعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد نصرة بخلاف العمل ثم فانه يقابل بارع فلا يمنعنا من التصرف بغير النقد لضيقنا عليه طرق الرجح الذي في مقابلة عمله ونسبه من الضرر والمشفقة ما لا يخفى على أن المراد يكون الشريك لا يبيع بغير نقد البلد انه لا يبيع بتغير نقد البلد الا أن يروج كما صرح به ابن أبي عصرون ولما اشكل هذا التمام قال ابن تونس ان اشتراط ما ذكر هنا غلط وقد علم رده اذ الشريك يجوز له البيع بالعرض ايضا وفارق بتغير البلد بأنه لا يروج ثم فيتعطل الرجح بخلاف العرض ولهذا الراجح جاز كاعلم عامر وعلى هذا القول المستصف ولا يتغير نقد البلد اخرج بالنقد العرض وفيه تفصيل وهو انه ان راجح جاز والا فلا والمفهوم اذا كان فيه ذلك لا يرد هذا والوجه الاخذ بالاطلاق هنا فلا يبيع بعرض وان راج (ولا) يبيع ولا يشتري (بغير فاحش) وسياق ضابطه في الوكالة فان فعل شسأ من ذلك صح في نصيبه خاصة فتفصح الشركة فيه وبغير مشتركا بين المشتري والشريك (ولا يسافر به) حيث لم يعط له في السفر ولا اضطر اليه لتقصي وعرف كما يجتنبه الاذرى بل فديجب عليه كما في نظيره من الودعة ولا كانا من أهل النجعة وان أعطاه له حضرا فان فعل ضمن وصح تصرفه (ولا يبيعه) بضم التحتية فمكون الموحدة أي دفعه ان يعمل فيه لهما ولو تبرع لعدم رضاه بغير يده فلو فعل ضمن ايضا واقتصار كثير على دفعه لمن يعمل فيه متبرعا باعتبار تفسير الاضام (بغير اذنه) قيد في الجميع نعم مجرد الاذن في السفر لا يتناول ركوب

المسافرون للبيع على الوجه المذكور فيضمن حيث سافر بلا اذن من الشريك وبنى الاكتفاء بالاذن له في السفر على وجه التعميم أو يطلق الاذن فيعمل على العموم (قوله فلو فعل ضمن) وظاهره صحة التصرف وهو ظاهر قلنا بجمعة توكيل احد الشريكين وهو المقتدر بالا فلا (قوله باعتبار تفسير الاضام) أي والا فلا فرق في الضمان بين ذلك ودفعه لمن يعمل فيه باجرة (قوله بغير اذنه) قيد في الجميع اما بانه فبمع ثم ان كان لما اذن له فيه محمل حل عليه كان كانت النسبة مثلا معتمادة في أجل معلوم فيما بينهم والا فبني اشتراط بيان قدر النسبة ويحمل الصفه ويبيع بأي أجل اتفق لصدق النسبة به (قوله لا يتناول ركوب البحر) فائدة الاذن في السفر لا يتناول البحر الخ الا بالنص سم على منهج (اقول) يبنى ولا الانهار العظيمة حيث خيف من السفوف او محمل ذلك حيث لم يتعين البحر طريقا لم يمكن البلد المأذون فيه طريق غير البحر وبنى ان يلحق به ما لو كان للبلد طريق أخرى لكن كثر فيه الخوف ولم يكتر لكن غلب سفرهم في البحر

المشتركة (قوله بالا حاص في المقدار الخالص) يومهم قصر المثل على النقد وعبرة الجلال نقد وغيره كالخطة (قوله لانه باختلافه)  
 (قوله اذن في الحياطة) أي بلاحه كما يؤخذ من المختار حيث ذكره في المعقل ومع ذلك فينبغي ان لا يبلغ في الحياطة بل يفعل ما يلزم  
 على التظن المسامحة به (قوله سواء في ذلك العزل وغيره) وصورته في العزل ان يجر حصه من المال المحلول للشرى ثم يعزل  
 أحدهما الآخر فيصرف العازل في الجميع دون العزل (قوله لم يستغرق وقت فرض صلاة) هل يعتبر أقل أوقات الفروض  
 وان كان غير ما وقع فيه الاغلاء أو يعتبر ما وقع فيه الاغلاء فان استغرقه أو لم يستغرقه (قوله فلا يؤخر) جزم به (قوله لكن ظاهر  
 الاول لان المقصود مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة بين شخص وشخص (قوله لا ينفذ) قال سم على منهج بعد ذلك مثل ما ذكر  
 كلامهم يخالفه) أي فيصرف الاغلاء وان قل على المعتمد (قوله في كل تصرف لا ينفذ) قال سم على منهج بعد ذلك مثل ما ذكر  
 عن شرح الروض يحرر ويراجع محذور قوله في كل تصرف الخ وفي حاشيته على ج يمكن انه احتراز عن خصوصه ان الشرى في  
 في ذمته اه ولم يذكر محظوره بالنسبة لغير السفة فلراجع (قوله والره) أي لئلا يترك وصورته ان يرهن أحد الشرى فيكون  
 حصته من المال المشترك مشاعا فيكون فصلا للشرى وظاهره ولو قبل القبض ثم رأيت في نسخة والره المقبوض

البريد لا بد من النص عليه كتنظيره في القراض وقوله بما شئت اذن في الحياطة كما يأتي بزيادة  
 في الوكالة لا ياترى لان فيه تعويضا لآيه وهو يقتضي النظر بالمصلحة وعقد الشرى جائز  
 الجائدين (قوله ولكل) من الشرى يمكن (فرضه متى شاء) كالوكالة (و ينفذ عن التصرف)  
 جميعا (بفرضهما) أي نسخ كل منهما (فان قال أحدهما) لا يستحق عزلك أو لا تصرف  
 في نصبي) انزل الخطاب (لم ينعزل العازل) لانه لم ينعنه أحد فنصرف في نصيب العزل  
 سواء في ذلك العزل وغيره خلا فالابن الرقة (وتنقص بموت أحدهما ويجوز وبإجماعه)  
 قال ابن الرقة تعلقا عن البصر الاغلاء لا يسقط به فرض صلاة أي لم يستغرق وقت فرض صلاة  
 فلا يؤخر لكن ظاهر كلامهم يخالفه ويظهر وجوهه وفلس في كل تصرف لا ينفذ منهما  
 كالوكالة في جميع ذلك ويحتمل الاستثنى أي طرق الاسترقاق والره كذلك ولا ينتقل الحكم  
 في الثالثة عن المسمى عليه لانه لا يولى عليه فاذا فاق تخيير بين القسمة واستئناف الشرى ولو  
 بلفظ التقرير أو كان المال عرضا ولو كان الوارث غير رشيد فعلى وليه كولي الجنون استئنافها  
 ولو بلفظ التقرير عند الغبطة فيها أو الانقباض القسمة وحيث كان على الميت دين أو وصية لم يجز  
 الاستئناف من الوارث الرشيد وولي غيره أو بعد قضاء الدين ووصيته غير الميمنة لان المال  
 حينئذ كالرهون والشرى في المرهون باطله والمعين كوارثه أولويه امتثاله مع الوارث  
 أو أوليه (والرجح وانحسران على قدر السالين) باعتبار القيمة لا بالجزاء ولا بقدر العمل فلو

(قوله ولا ينتقل الحكم  
 في الثالثة) أي وأما في  
 الثانية فينتقل الحكم فيها  
 لولييه فيختار بين القسمة  
 واستئناف الشرى لولائه  
 على الجنون (قوله لانه لا يولى  
 عليه) محل ذلك حيث جرى  
 زواله عن قرب فابايس  
 من افاقته أو زادت مدة  
 انقائه على ثلاثة ايام الفسخ  
 بالجنون كما يعلم من كلامه  
 في باب النكاح (قوله عند  
 الغبطة) وعلى قياس ما مر  
 تكفي المصلحة (قوله غير  
 المعينة) أي بان لم يعين  
 من أوصى له بالمال كقوله

أوصيت للفقراء بدليل قوله الاتي والمعين كوارث الخ فان المراد منه انه اذا أوصى لمعين كزبد كان له تقرير  
 الشركة مع الشرى الخ ويجعل بل هو الظاهر ان المراد بتغير المعينة كون الموصى به غير معين كغيره من ماله واحتراز  
 بهما أو وصى بهذا الثوب مثلا فان الوصية فيه تلزم بالقبول ويكون الوارث استئناف الشرى في غيره من بقية التركة  
 (قوله والرجح وانحسران) ومنه ما يدفع للوصى والمسكس وهل مثله مال المورق المال واحتياج في رده إلى مال أم لا لان  
 هذا غير معتاد بخلاف المسكس وشبهه فيه تطرأ الأقرب الاول لانه كأنه نشأ عن الشركة فما وى ما يدفع للمسكس وشبهه وليس  
 مثل ذلك ما يقع كثيرا من سرقة الدواب المشتركة ثم ان أحد الشرى يفرم على عودهما مال نفسه فلا يرجع بما فرمه  
 على شريكه لانه متبرع بما دفعه ولو استأذن القاضي في ذلك لم يجزه الا اذن لان أخذ المال على ذلك ظاهرا والخلاص  
 به وليس المقصود في شركة الدواب غرمها ولا هو معتاد بخلاف الشركة التي الكلام فيها فانه جرت العادة فيها بصرف ما يحتاج  
 اليه كاجرة الدال والجمال ونحوهما (فخرجهم) وقع السؤال كثيرا عما يقع كثيرا ان الشخص بموت ويخلف تركه وأولادها  
 وينصرفون بعد الموت في التركة بالبيع والزرع والحج والزواج وغيره ما به مدة



(الخ) علة التمتين (قوله ما لم بشرط ان التتابع الشرعي) أي الغيدة لعمدة التصرف التي هي مقصود الباب كإظهاره (قوله) وعمل عنه (الخ) عبارة القصة عدل إليه عن قول أصله وليس من شرط الشركة تساوي المالكين في القدر لأنه مع كونه بمنزلة

يطلبون الانفصال فهل لم يصح ولم يتزوج منهم الزوج عايشه على من تصرف بالزوج ونحوه أو لانه نظر والجواب عنه انه ان حصل اذن من مبتدائه بان كان بالغار شدا المنصرف فلا رجوع له وينبغي ان مثل الاذن ما ولدت قرينة ظاهرة على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن ولا رضاً أو حصل الاذن من لا يعتد بآذنه عليه الرجوع على المتصرف عايشه (قوله اذا الغالب معرفة الخ) قضيت انهما الوجه لا القيمة حال العقد لم تصح لعدم علمهما بالنسبة الا ان يقال مراده بالعلم ما يشعل العلم بالقوة وهو التمكن من معرفة الحال بالسؤال عنه واكتفى به لغلبة وقوعه وانضباطه بخلاف العروض (قوله فسد العقد) أي ومع ذلك المال أمانة في يده (قوله باجرة عمسه) ظاهره وان لم يحصل رجوع وتقدم عن سم على ج ما يصرح به ويحالفه ما يأتي له فيما لو اشترى مالك الأرض والبذر وآلة الحراثة الخ من انه لا يرجع الا اذا حصل شيء ويمكن الفرق بينهما بان

المستأجر عليه هذا العمل وقد وجد فاستحق الاجرة مطلقاً والزرع المعامل عليه جعل له منه جزء شركة فلا يستحق الاجرة الا اذا ظهر منه شيء وان قل فان لم يظهر منه شيء كان العمل لم يوجد (قوله في فاسده) أي القراض وفي نسخة فاسدة وما في الاصل اولي لان التام فيه تقتضي تشبيه الشيء بنفسه (قوله) ويد الشريك يد أمانة) في فرع من تلف الدابة المشتركة تحت يد أحد الشركيين في ضمانها وعدمه تفاصيل منها انه ان دفعها أحدهم الاخر على ان يدفعها ويقضها

حلقاً فغير اعيانهم بغيرهم فبالشركة اثلاث ولو كان لاحدهما عشرة ذنان مثلاً ولا أثر ما قدرهم فاشترى بجمار فقامه لا تقوم غير ذنبله منها بنقد البلد وعرف التساوي والتفاضل فان استوى بالنسبة قيمة المتقوم كان كانت الذنان من غير نقد البلد وقسمتها مائة درهم في المثال المذكور فالشركة مناصفة والابان كانت قيمتهما مائتين فبالاثلاث ولا يتخالف ما في البيع فيما لو كان لكل من اثنين عبد فباعاهما بمائتين واحد فانه لا يصح البهول بحصة كل من اثنين عند المقدون كانت تعل بالقوم وكذلك هنا كل منهما يحصل حصته من المبيع لان المالك في قيم النفوذ الانضباط وعلم التغير بخلاف الجاهل وأيضا فالقوم والمقوم به هنا قصدان في التقديرات وانما اختمت بغلبة تامل أهل البلد باحدهما دون الآخر فادرا الأمر هنا على الغالب وهو لا يختلف بخلاف الجاهل أيضاً فاعتبر هنا لما ذكره من يفتقر في مسألة العبد السابقة لان الغالب في قسمتهما الاختلاف ولا غالب ثم مع تغير القيمة للقوم جنس أو صفة فزاد فيها الثمن والجاهل وقد يرد ما قرره ما أجاب به لو الدرجه الله تعالى أيضاً بان صورة المسئلة انهم ما عالمان بالنسبة حال الشراء اذا الغالب معرفة نسبة النقد غير الغالب من الغالب بخلاف العروض اذا القيمة فيها لا تكاد تنضب (تساوي) أي الشريك كان (في العمل أو تفاوتا) فيه (فان شرطاً خلاصه) أي ما ذكر كان شرطاً لتساوي الرجوع والخسران مع تفاضل المالكين أو عكسه (فسد العقد) لمخالفاته لوضع الشركة (فيرجع كل على الآخر باجرة عمله في ماله) أي مال الاخر كالقراض اذا فسده وقد يقع التقاض ولو تساوى في المال وتفاوت في العمل وشرط الاقل لا كثر عمل لم يرجع بالازدلاله عمل من غير طابع في شيء كالو عمل أحدهما فقط في فاسده (وتنفذ التصرفات) منهم الوجود الاذن (والرجع بينهما) في هذا أيضاً (على قدر المالكين) رجوعاً للاصل (ويد الشريك يد أمانة)

فخصته مقبوضة بالاجارة الفاسدة فلا يضمن أي بغير تقصير وان اقتصر على قوله انتفع بها فهي امانة فيضمنها حيث كان التلف بغير الانتفاع المأذون فيه وان دفعها وديعة كان قال احفظها فلا ضمان ان تلفت بغير تقريط وقس على ذلك اهـ مع على ج وينبغي ان مثل شرط علقها عليه ما جرت به العادة من أن أحد الشركيين اذا دفع الدابة المشتركة لشريكه لم تكن تحت يده ولم تعرض للعطف انما ناو لا نقياً فاذا تلفت تحت يده هي عنده بلا تقصير بضمن ولا يرجع عليه عايفه وان لم ينتفع بالدابة كان ماتت صغيرة لانه متبرع بالعطف وان قال قصدت الرجوع لانه كان من حقه مراجعة المالكين ان تيسر والاراجع الحكم ولو كان بينهما مهاباة واستعمل كل في فوته فاضمان لان هذا يشبهه بالاجارة الفاسدة واذا باع أحد الشركيين نصيبه وسلم ذلك للمشتري من غير اذن الشريك صار ارضاعين والقرار على من تلفت تحت يده ابن أبي شريف وقوله مهاباة أي في العمل بان قال تستعمله الله الفلانية فان لم يصرح به بالاستعمال واستعمله بغير اذنه ضمنه وان جرت العادة باستعماله تلك المدة في فرع من وقوع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا في فري الرف من ضمان دواب

أخصر منه وإن كانت عبارة أصله أو ضح اذ التعدد في فاعل التفاعل الذي هو شرط فيه أظهر في عبارة الأصل منه في عبارة المتن اذ المضاف الى تعدد متغير متعدد انتهت وقول الشارح وعدل عنه لدفع الحساقط في بعض التسخ وهي الصواب اذ لا معنى له (قوله وقدره) أي بالتأويل المذكور في قوله على ان المراد الخ أي فهم قائلون هنا بجواز البيع بالعرض أيضا فلم يغلطوا (قوله وعلى هذا) أي بتقدير ان موصوف لفظ غير المحذوف لفظ نقد أي ولا يبيع بتغير نقد البلد وهذا ما يفيد به كلام الشارح وهو غير صديد فان هذا التأييدني على أخذ المتن على ظاهره قبل التأويل كما لا يخفى على أن قوله أخرجه بالنقد

الابن كالجاسوس والبقر ١٠ ما حكمه وما يجب فيه على الاستحذوا مأخوذ منه والجواب عنه بان الظاهر ان يقال فيه

كالدفع والوكيل (فيقبل قوله في الرد) لنصيب الشريك اليه لالنصيبه هو اليه (والخسران والتلف) كالوكيل (فان ادعاء) أي التلف (بسبب ظاهر) تحريق وجه (طواب بينة) بالسبب (ثم) بعدا فاتها (يصدق في التلف) بيمينه كما يأتي ذلك مع بقية أحكام المسئلة آخر الوديعة وحاصلها أنه ان عرف دون عومه أو ادعاء بلا سبب أو بسبب خفي كسرقة صدق بيمينه وان عرف هو وعومه صدق باليمين (ولو قال من في يده المال) من الشريكين (هو) وقال الآخر مشترك أو قال (بالعكس) أي قال من بيده المال هو مشترك وقال الآخر هو (يصدق صاحب اليد) بيمينه لدلالة تعالى الملك الموافق لدعواه في الاولى ونصفه في الثانية (ولو قال) ذواليد (اقسمنا وصار في صدق المنكر) بيمينه اذ الأصل عدم القسمة فيه وانما قبل قوله في الرد مع ان الأصل عدمه لان من شأن الوكيل قبول قوله فيه توسعة عليه ولو ادعى كل منهما انه ملك هذا الرقيق مثلا بالقسمة وحلفا ونكلا جعل مشتركا والاله ام (ولو اشترى) الشريك (وقال اشتريته للشركة أو لنفسي) وكذبه الآخر صدق المشتري) بيمينه لانه اعرف بقصده سواء ادعى انه صرح بذلك أم فاه نعم لو اشترى ما ظفر وعييه وأراد رد حصته لم يقبل قوله على البائع انه اشتراه للشركة لان الظاهر انه اشتراه لنفسه فليس له تفريق الصفة عليه فاه التوئي والعمراني وظاهر هذا تمدد الصفة لوصدته ووجه بانه أصيل في البض ووكيل في البعض فكانت بنية عقدين ولو أخذ من آخر جلا من آخر راوية له نقي الماء والحاصل بينهم قسمة الشركة والماء للمستقي ان كان ماله أو مباحا وقصد لنفسه أو أطلق وعليه لكل أجرة مثل ماله ولو قصد الشركة بالاستقاء فالباع بينهم وقسمته على قدر أحر أمثالهم لا تراجع كاربعة ابن القري وجزم به في الانوار وان استأجر اجل من واحد والراوية من آخر والمستقي لا استقاء الماء وهو مباح فان استأجر كلا في عقد صح أو في عقد واحد فسدت ولم له لكل أجرة مثله والماء للمستأجر ولو قصد به المستقي نفسه وان أزم ذمتهم الاستقاء بالفصح ولو أزم مالك برقيال وكان رجل بيت رحا لا تخجرها ولا تخرفل يدره وآخر يطحن فيها ذمة الطعان وملاك بيت الرحا وجرحا والبطل طحن برقي عقد في الذمة صح وكان المسمى بينهم أرباعا وبنراجمون بأجر المثل وان استأجر الاعيان وكل واحد في عقد صح بالمسمى أو مافسد والحكم ما سبق ولو اشترك مالك الارض والبذرة آلة الحفر مع رابع يعمل على ان الغلة بينهم بل يصح شركة فالزراع

ابن مقبوض فيه بالشراء الفاسد وذات الابن مقبوضة هي ولدها بالاجارة الفاسدة فان ما يدفعه الاستحذاة من الذرهم والعلف في مقابلة الدين والاتضاع بالهبة بالوصول الى الدين فالابن مضمون على الاستحذاة والبهمة ولدها مائة ان كسائر الاعيان المستأجرة فان تلفت هي أو ولدها بلا تقصير لم يضمنها أو بتقصير ضمن (قوله هو) في الضمير في هو الراد وفي اليه للشريك (قوله) وانما قبل قوله أي الشريك (قوله ولو قصد) غاية (قوله المستقي نفسه) ظاهره انه لا فرق بين كون الاجارة فاسدة أو مصححة وبشكل عليه في الفاسدة ما سبأ في الوكالة من انه لو وكله في تلك المباح وقصده

الوكيل نفسه أو أطلق كالموكيل ووجه الاشكال انه حيث فسدت الاجارة كان الحاصل من المستأجر للمالك

بجرد الاذن والاجارة لا غية فيكون ذلك كالموكيل وكذا في تلك المباح وقد يقال لما وجدت صورة الاجارة المتضمنة للزوم العمل له ظاهرا قويت على مجرد فوكالة فاقضت كون الماء للمستأجر (قوله ذمتهم) أي الجماعة (قوله بالف) أي ويقسم الالف بينهم على عدد رؤسهم ثم يتراجعون أخذ امحاء كره في مسئلة الطحن (قوله وبنراجمون) وقد يفرق بين هذا وما مضى فيقال قصد الشركة بالاستقاء الخ حيث قسم الماء على أجرة أمثالهم من غير تراجع بان ماها المأزم فيه ذمة الاربعة بالعمل كان كانه استأجرهم فقصبت الاجرة بينهم على عدد الرؤوس بخلاف ما مضى فان الحاصل فيه مجرد قصد مالك الجلي والراوية بآماء

العرض لا يناسب ما قرره وانما الذي يناسبه أن يقول أخرج بنقد البلد نقد غير البلد وفيه تفصيل الخ (قوله فلا يبيع عرض وان راج) سكت عن نقد غير البلد الخ لكن عسكه ما ملانهم يقتضي المنع فيه مطلقا كالعرض (قوله ولا يشتري) أي بعين مال الشركة فان اشترى في الذمة وقعه له (قوله أي فسخ كل منهما) مراده به الشكل البقي اذا أصبح انه اذا أصبحا أحدهما

(قوله ويصل له التصرف في الباقي) أي وأما أفرزه من جهة العصب فيصير رد له لاربابه ولو تلف فهو في ضمانه ومتى تمكن من رده وجب عليه رده خوفا من المعصية (قوله مشتركا) أي باذن بقية الشركة (قوله لم يقتض أحدكم بما قبضه منه) ولو ادعيا عينا في يد ثالث الباشرا عفا فقل لاحدهما بنصفها شاركه الا تخوفه لان الثبوت ينسب لقرار لا للشراء (قوله لاتحاد الجهة) أي وهي الارث ﴿كتاب الوكالة﴾ (قوله وكسر هالفة) وهي اسم مصدر وكل بالتشديد قال في المختار الوكيل معروف يقال وكله بمر كذا أو كبله والاسم الوكالة بفتح الواو وكسر هاء (قوله والحفظ) عطف لازم على ملزوم (قوله واصطلاحا تفويض الخ) مثله في ج وعبر شرح المنهج بقوله وشرعا تفويض الخ (أقول) نذكر قوايين الحقيقة اصطلاحية والشرعية بان ما تاتي من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية أو عرفية فان كان هذا المعنى مأخوذا من اسمته مال الفقهاء أشكل ١١ قول المنهج وشرعا وان كان

متلقى من كلام الشارع أشكل قول الشارح وج واصطلاحا ويمكن أن يجاب بما قاله سم في حواشي البهجة في باب الزكاة من ان الفقهاء قد يطلقون الشرع مجازا على ما وقع في كلام الفقهاء

وان لم يرد بخصومه عن الشارع (قوله فلا دور) الظاهر أن الدور المقي هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة وحينئذ في اندفاعه

لما لك البذر ولهم عليه الاجرة ان حصل من الزرع شيء والا فلا ولو غصب نخوة قد أوبر وخطه بما له ولم يتميز فله أفرأ وقد مر الغصب ويحل له التصرف في الباقي كما أتت به ابن الصلاح ونبهه المصنف ولو باع أحد شركاه مشتركا صفقة أو وكل أحدهما الاخر فباعه وقبض قدر حصته من الثمن اختص به كما أتت به ابن الصلاح أيضا وهو ظاهر ولا ينافيه قولهم لو ورث جمع ديارم يختص أحدهم بما قبضه منه بل يشترك فيه البقية لاتحاد الجهة ولو أجز حصته في مشترك لم يشارك فيما قبضه مما أجز به وان قدرى بتسليمه الدين للبتاجر بغير اذن شريكه

#### ﴿كتاب الوكالة﴾

هي بفتح الواو وكسر هالفة التفويض والمراد بالحفظ واصطلاحا تفويض شخص لغيره ما يفعله عنه حال حياته بما يقبل النيابة أي شرعا فلا دور والاصل فيها قبيل الاجماع قوله تعالى فادعوا احكام من اهل بيته بناء على انه وكيل وهو الاصح كما يأتي وتوكيله صلى الله عليه وسلم عمر بن أمية الضمري في نكاح أم حبيبة وأبارقع في نكاح ميمونة وعمرو الباري في شراء شاة بدينار والحاجة ماسة اليها وهذا نديب قبولها لانها قيام بعملية الغير اما عقدها المشغل على الايجاب فلا الآن يقال ما لا يتم المندوب الا به فندوب وهو ظاهر ان لم يرد الموكل غرض نفسه

بقوله أي شرعا نظر لان النيابة شرعا هي الوكالة فان أوجب بان النيابة شرعا أعمن من الوكالة فلا دور كان التعريف غير مانع نعم يمكن ان يجاب بانه يمكن ان يتصور ما يقبل النيابة شرعا بوجه انه ما ليس بعبادة ونحوه وهذا الوجه لا يتوقف على الوكالة فلا دور فليأتنا على سم على ج وبعبارة ج بعد قوله شرعا ان التقدير حينئذ ما ليس بعبادة ونحوه اه وهذا عين ما ترجمه المحشي بقوله نعم يمكن ان يجاب الخ فلهذا هذه الزيادة ساقطة من نسخ المحشي (قوله الضمري) بالنسخ أي لصادق الجهة والسكون نسبة الى ضرعة بكر اه لب (قوله والحاجة ماسة اليها) ع يريد القياس حينئذ هي ثابته الكتاب والاجماع والسنة والقياس يقتضيهما أيضا اه (قوله ولهذا نديب قبولها) أي الاصل فيها النديب وقد نذرتم ان كان فيها اعانة على حرام وتكره ان كان فيها اعانة على مكروه وتجب ان توقف عليها دفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطر غيره في شراء طعام فنحجز المضطر من شرائه وقد تتصور فيها الانابة ايضا بان لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل لانرضى (قوله فلا) أي فلا يندب (قوله الا ان يقال الخ) وقد يقال لا يختص النديب بما ذكر بل متى كان التوكيل طريقا للمندوب نديب كالتوكيل في شراء ما يجده به الوجوه وطعام يتسخر به أو يجعل الفطر به وقد يحجز عن تحصيله بنفسه وقد يجب كان اضطر الى ما يتطهر به أو ما يدفع به ضرورة الجوع التي تبع التيمم وقد نذرتم ان كانت وسيلة الى حرام كالتوكيل في الخطبة على خطبة الغير أو الشراء على الشراء (قوله ما لا يتم المندوب الا به فندوب) أي فينبأ على ذلك وان لم يقصد الامتنال (قوله فندوب) أي فيكون ايجابها مندوبا بقبولها

انزل ويحمل ان الشارح كالشهاب ج جرى على ما جرى عليه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ من أنها لا تنفسح الا بفسخها  
 جميعا فليراجع (قوله في كل تصرف لا ينفذ منها) عبارة الحنفية بالنسبة لما ينفذ تصرفه في أي المفسر أي لان السفيه  
 (قوله ككونه بأني مال الخ) قال ج أو غيره في مال (قوله وخرج بملك أو ولاية الوكيل الخ) قد يقال يجوز أن يراد بالولاية  
 التسليم من جهة الشارع فيدخل فيها الوكيل وغيره ويدخل في قول المصنف بملك الملقط فانه انما يتصرف به بالتكليف  
 وقوله هي أمانة في يده (قوله وصحة توكيله) في هذا الجواب نظر لا يخفى لان المقصود ضبطه لبيان ما كان منه على القياس  
 هذا ويمكن دفع التنصيص عن المصنف بان مفهوم كلامه هنا مخصوص بما سببته من أحكام توكيل الوكيل فغاية الأمر أن  
 ما ذكره هنا مع الاتي من قبيل العام وانخاص أو المطلق والمقيد فلا إشكال فيه فتأمل انتهى سم على ج (قوله والقن)  
 أي وخرج القن الخ (قوله أو أطلق) عبارة ج بعد قوله تخلله أو هذه وأطلق اه فصور مسئلة الاطلاق بما اذا قل هذه ولم  
 يذ كر الخثرة فانقضى الفساد فيما اذا قل ذلك فليراجع (قوله ان يحجز عنه الخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظري فينبغي  
 تخصيص هذا الشرط بالموصى والقيم ١٢ لما قرره في باب النكاح مما ينهنا عليه هناك انتهى سم على ج وعبارته ثم قوله

وبه فارق كون الوكيل  
 لا يوثق الخ هذا تصرف  
 بان الولي ولو غير مجبر  
 ومنه القاضي بوثق وان  
 لاقت به المباشرة ولم يجر  
 عنها وظواهر كلامهم  
 فقوله في باب الوكالة مانصه  
 ويصح توكيل الولي في  
 حق الطفل أو المجنون أو  
 السفيه كاصل في تزويج  
 أو مال أو وصى أو قيم في  
 مال ان يحجز عنه أو لم تاق  
 به مباشرة لكن رجح جمع  
 متأخرون انه لا فرق كما  
 اقتضاه اطلاقهم اهنا  
 اه ينبغي ان مرجع قوله

فيه ان يحجز عنه الخ لقوله وصى أو قيم دون ما قبلهما والاختاف هذا الذي ذكره هنا فليستأمل اه فالخاصل وهو  
 ان التوكيل من الاب والجد يصح مطلقا ومن الوصي والقيم ان يحجز أو لم تلق به المباشرة ومثله ما لو وكيل وكتب على منهج  
 مانصه قال هو الولي في مرة قال الوصي كالوكيل في انه انما يوثق فيما يحجز عنه أو لا يوثق به كما ذكره في باب الوصايا وكلام  
 المنهاج هذا مطلق يجعل على ذلك اه (قوله أم عنهما ما) أي أما اذا أطلق فينبغي ان يكون وكيله عن الوصي اه سم على ج  
 وفي الزيادة انه يكون وكيله عن المولى عليه والا فرب ما قاله سم لان التصرف مطلوب منه فيقع التوكيل عن نفسه وان كانت  
 منفعة عائدة على المولى عليه وفائدة كونه وكيله عن الوصي انه ينزل على الوصي رشيد الكن ما قاله الزايد هو قياس ما في  
 خلق الاجنبي من ان وكيله أو أطلق فلم يصف الموصى له ولا ما وقع له المود المتبعة بها (قوله عن الطفل) أي لو لمع الولي  
 لكن في حواشي شرح الروض ولو وكله عنه ما بلغ رشيد انزل عن الولي دون المولى عليه فيتصرف عنه (قوله ينزل  
 الوكيل) أي من جهة المولى عليه وينزل من جهة الوصي اخذ من كلام حواشي شرح الروض المذكور (قوله عن الولي)  
 أي وحده (قوله ويصح توكيل الخ) وسياق انه يصح توكيل العبد في القبول بغير اذن سيده والسفيه بغير اذن وليه فالتمديد  
 بالاذن هنا لتمامه ليكون حكمهما مستفادا من الصابط أما من حيث الصحة مطلقا فلا فرق (قوله يستبد به) أي يستقل به

لا يصح منه تصرف مالى الا الوصية والتدبير انتهت وفائدة بقاها بالنسبة لما يصح من المقتضى انه اذا اشترى شيئا في الذمة  
يصير مشتركا بشرطه وظاهر ان شريك المقتضى لا يصح تصرفه في نصيب المقتضى من الاعيان المشتركة فليراجع (قوله او كان  
المال عرضا) كان الاولى تقديمه على قوله ولو لفظ التقرير لان المراد انه لا بد من استئذان الشركة ولو كان المال عرضا

(قوله يمكن رده) فسه نظير بل الكلام اعم من البيع ومن بيع الاعيان الا ان ريد بالكلام ما ذكر في الاصحى لكن هذا  
لا يناسب قوله وغيرهما يتوقف على الزوية ثم قد يقال لاحاجة في مسئلة البصير المذكورة الى الالحاق المذكور لان توقف  
صفحة تصرف الوارث على رؤيته لا يبنى انصافه بصفحة مباشرة التصرف تأمل انتهى سم على ج وقد يتوقف في قوله ثم  
قد يقال لاحاجة الى ان ما وجهه عدم الاحتياج حاصله يرجع الى أن المراد التصرف في الجلة وقد يقال مبنى الرد على ان  
المراد صفحة التصرف في خصوص ما وثل فيه (قوله بان الكلام) أى هنا (قوله ملحقة) ١٣ أى نفس مستثناة أيضا (قوله

وهو ان كل من لا تصح منه المباشرة لا يصح منه التوكيل (توكيل الاصحى في البيع والشراء)  
وغيرهما يتوقف على الزوية كأجروا وأخذت بشفعة (فبصح) وان لم يقدر على مباشرة المضرورة  
وما تخرج به الزكشى في استثنائه بان يبيع صحيح في الجلة وهو السلم وشراؤه لنفسه صحيح أيضا  
وبان الشرط صحة المباشرة في الجلة بدليل انه لو ورث بصير عينا لم يرهاصح توكيله في بيعها  
مع عدم صفحة منه يمكن رده بان الكلام في بيع الاعيان وهو غير صحيح منه مطلقا وفي  
الشراء الحقيقي وشراؤه لنفسه ليس كذلك بل هو عند عقاقه فصع الاستثناء ومسئلة البصير  
المذكورة ملحقة بمسئلة الاصحى لكن يأتى في الوكيل عن المصنف ما يؤيد ما ذكره الزكشى  
وبه يسقط أكثر المستثنيات الا تيمم بضم للاصحى في الاستثناء من العكس المحرم في الصور  
الثلاث السابقة وتوكيل المشتري بالبيع في الاستثناء من العكس المبيع عنه مع استعماله مباشرة  
القبض من نفسه والمستحق لتصرفه فطرف مع انه لا يباشره والوكيل في التوكيل ومالكه  
أمة لوليا يأتى في زويها ويستثنى من طرده وهوان كل من صحت مباشرة بملك اولاديه صح  
توكيله وفي غير مجرى عنه فلا يوثق ونظائر يحقه فلا يوثق في خصوص باب ما صرح به  
جمع ويصحل جواز عند غيره والتوكيل في الاقرار وتوكيل وكيل قادر بناء على قبول الولاية  
للكالة وصفه اذن له في النكاح ومثله العبد في ذلك قاله ابن الرضا والتوكيل في تعيين أو  
تعيين مهجة واختيار أو مع ما لم يعين له عين امرأة وتوكيل مسلم كافر في استيفاء قود من  
مسلم أو نكاح المسلمة وذكر في توكيل المرتد لغيره في تصرف مالى الوقف وجزم ابن  
المقرئ بطلانه واستوجبه الشيخ رحمه الله تعالى في فتاويه ويجوز توكيل مسقط في قبض  
زكاة قاله في الروضة قال في انعدام وان كان الوكيل عن لا يجوز له أخذها كما صرح به  
الفتاوى في فتاويه والوجه انه لا يملكه واحدهم ما حيث لم يقصد قصد الدافع والوكيل (وشرطا

في التعريف عن غيره صحيح عنده وعندهما كغيرهما وسياق وعبارة الروض وتوكيل المرتد كصحة قال في شرحه فلا يصح  
ثم قال في الروض ولو وكله أى المرتد أحد صح تصرفه اه قال في شرحه وفهم منه بالاولى ما صرح به أصله من انه لو ارتد  
الوكيل لم يؤثر في التوكيل اه وقال فيما تقدم وأفهم كلام المصنف ما اقتضاه كلام أصله من انه لو ارتد الموكل لم يؤثر في  
التوكيل بل يوقف كملكه بان يوقف استمراره لكن حرم ابن الرفعة في المطلب بان ارتداده عزل وليس بظاهر اه سم على ج  
(قوله واستوجبه) أى الإعلان وهو معتمد يؤيده ان ما قبل الوقف هو الذى يصح تعليقه وذلك منتف في الكالة (قوله له)  
أى لنفسه (قوله قال في انعدام) عبارة ج وقيد الزكشى بقتل من قتلا من عبادا كان الوكيل عن لا يصحتها وفيه نظر الخ  
وعليه فالصواب حذف الروا من قول الشارح وان (قوله منها) أى وكيل والموكل (قوله حيث لم يقصد) أى قصد اياها  
بان قصد أحدهما الموكل والاخر الوكيل أما اذا اتفقت في ملكه من اتفاقا على قصده وان وجد قصد من أحدهما أطلق الاخر  
اعتبرت نية الدافع اه ج بالدفع

(قوله ووصيته غير العينة) بان كان الموصى له غير معين كما يعلم من المقابل (قوله مع تعابر القيمة) الاوضح ان يقول مع مفارقة القيمة (قوله بان صورة المسئلة انهما عالمان الخ) لعل مراده انهما في قوة المالكين بدليل لتعديل بعده وبدليل اتياه به على (قوله من قياسه على الموكل) أي حيث قبل بالطلان (قوله ودعوى) أي اعتراضا على الفرق الآتي (قوله لا التفات له) أي لهذا القول (قوله ولا ممتوه) عطفه على المجنون من عطف الخاص على العام لان العتمة نوع من الجنون وفي المختار للمتوه الناقص العقل وقد عتته فهو معتوه بين العتمة اه عليه فيمكن حل المجنون على من زال عقله بالكلية والمعتوه على من عتده أصل العقل لا كماله فيكون مباينة المجنون (قوله ولا في الاختيار) أي ولا توكيل المرأة في الخ (قوله وبشروط في الوكيل العدالة) ظاهره وان وكله في بيع ١٤ معين من أموال المحجور ولو قيل بعهدة توكيل الفاسق في ذلك حيث لم يسلم المال

لهم لم يبعد ثم رأيت في حج قهايان قيل قول المصنف وأحكام العقد تعلق بالوكيل الخ ما يؤخذ منه ذلك (قوله ويمنع توكيل المرأة) فهو مستثنى عما أفاده المتن ان من صح تصرفه لنفسه صح توكله (قوله والاوجه العمة مطلقا) فوت أولا حيث كانت حرة أو أمة قها تستقل به أو غيره وأذن لها السيد كما صرف في توكيل القن (قوله والاجارة) أي حيث قبل قها بالطلان اذا فوت حق الزوج (قوله وتوكيل مسلم) أي ويستثنى أيضا (قوله بان الوكيل) أي في هذه الصورة وقوله لا يستوفيه لنفسه أي فلم يشمله هذا الشرط فلا حاجة لاستثنائه اه سم على حج (قوله والاول صحيح) هو

الوكيل) تعيينه الا في ضمن من حج عنى فله كذا في بطل وكلت احدا كنتم ان وقع غير المعين بتعالمين كوكلتك في كذا وكل مسلم صح كما عينه الشيخ في شرح منهجه قال وعليه لعمول وانظر فيه من قياسه على الموكل فيه غير صحيح فسيأتي الفرق بينهما ودعوى انه يخطأ في الماقدما لا يخطأ في العقود وعليه لا التفات له هنا اذا فرض الاعظم الاتيان بالماذون فيه و (عهدة مباشرة التصرف) الذي وكل فيه (لنفسه) والالم صح توكله اذ تصرف لثمة اه أقوى منه لغيره فاذا لم يملك الا أقوى لم يملك وانه بالاولى (لاصبي و) لا (مجنون) ولا معنى عليه ولا تأثم ولا معتوه لسلب ولا ينهم بصح توكل صبي في نحو تفرقة زكاة وذبح أخصيه وما يأتي (وكذا المرأة المحرم) بضم الميم (في عقد النكاح) ايجابا وقبولا لسلب عبارتها فبسه ولا توكيل المرأة (رجعة ولا في الاختيار) للسكاح اذا سلم على أكثر من أربع ولا في الاختيار للفرق اذ اعبر للمرأة من يختارها أو يفارقها فان لم يعين لم يصح من الرجل أيضا كما مر وانخشي كالمرأة كما قاله ابن المسلم في أحكام الخفائي وذكره في شرح المذهب تفقهناهم لوبان الخفائي ذكر ابعده تصرفه ذلك بانث عهته وبشروط في الوكيل العدالة اذا وكله الولي في نحو بيع مال محجور ويمنع توكيل المرأة لغير زوجها بغير اذنه على ما قاله الماوردي في بطل وكأه أو اذنا لغيره أما الامة اذا أذن سيدها لم يكن زوجها اعتراض كالأجارة وأولى قال الأذري الوجه ما اقتضاه كلام الرواني من العهدة ان لم يفوت على الزوج حقا اه والاوجه للعمة مطلقا وان كان الزوج منعها بما يفوت حقه لان هذا أمر خارج ويفرق بين ما هما والاجارة بان حقه لا يمتنع بالعين فعارض حق الزوج وهو أول ما يابطله ولا كذلك الوكالة وتوكيل مسلم كافرا في أضيافه فهو من مسلم وهذه مردودة بان الوكيل لا يستوفيه لنفسه وبان المصنف انما جعل عهدة مباشرة شرطاً للعمة توكله ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط وانما يلزم من عدمه عدمه والاول صحيح والثاني في غير محله اذ الشرط وهو عهدة المباشرة غير موجود هنا أساسا (لكن الصحيح اعتماد قول صبي) ولورقيا اذا كان مميزا لم يجرب عليه كذب وكذا فاسق وكافر كذلك بطل قال في شرح مسلم لا أعلم فيه خلافا (في الاذن في دخول دار وإيصال هدية) ولوأمة قالت اه هدي سيدي

لكن

قوله بان الوكيل الخ والثاني هو قوله وبان المصنف انما الخ (قوله في غير محله) فديجاب بان الثاني

مذكور على التنزل وتو بذلك انه صرح في الاول بان الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بان هذا الشرط لم يوجد هنا أصلا اه سم على حج لكن الصحيح اعتماد قول الصبي وفورع في قال الخطيب الشربيني يجوز توكيل العمي والسفيه ليتصرف بمبلغ الصبي ورشد السفيه كتوكيل المحرم ليعقده حله وفيه نظر والوجه وخافا لم عدم العهدة لان المحرم فيه الاهلية الا أنه عرض له مانع بخلاف ما فانه لا أهلية لهما وفي الروضة ما يفهم منه عدم العهدة اه سم على منهج ومثله على حج (قوله لم يجرب عليه كذب) ولم تقم قرينة على كذبه اه شيخنا زبادي (قوله وكافر) أي بالوالتا (قوله كذلك) أي لم يجرب عليه كذب (قوله لا أعلم فيه) أي في الكافر وبارة حج فيها

وجه التأيد والافلا تان ان صورة المستعنة انهما معا المن بالفضل (قوله ولو باع أحد عشر كاهن كاهن كاصفة الخ) عبارة الانوار  
ولو ملكا بعد افناء صفة واحدة أو كل أحدهما الآخر فباعه فكل واحد يستقل بحصته من الثمن ولا إشراك

قوله حينئذ لم يعد له دل  
لم تحض المدة المذكورة  
ويكون المدار على ما غلب  
على الظن صدقه (قوله  
بالعلم) وعلى هذا فيبقى أن  
يبقى ما نضوهامع القرينة  
كأنه لا لان القبول ليس  
على خبر هابل على القرينة  
وبقي ما لوجه حال الصبي  
والاقر بفيه انه لا يعمد  
قوله الابقرينة تعمل على  
صدقه لان الاصل عدم  
قبول خبره (قوله بشرطه  
الاتي) هو البهرز او كونه  
تلقن بمباشرة (قوله فيه  
شارة الى استثناء الخ) أي  
من الكلام هنا في الوكيل  
قوله وانما يصح ذلك أي  
استثناء الرتبة قوله وسأني

في بابه) والمعنة منه انه لا يشترط فيكون مستثنى (قوله ادلو اسلمت زوجته) هذا التعليل لا يصح للدستثناء فكيل المسلم  
 المكافر فالاولى التعليل بان الكافر يصح طلاقه لزوجته المسلمة فيصح تركه كيل المسلم في الطلاق لزوجته الكافرة (قوله اكثر  
 ماصر) ومنه ترك كيل المسلم الكافر في شرع مسلم لانه يصح شرؤه في الجملة وذلك كالوحي بعقبة عليه (قوله ان قلناه بزوجها)  
 وهو المعتد (قوله ويجعل) وفي نسخة بعد قوله باذن سيده ولو يجعل ويمنع الخ موافق الاصل هو الصواب (قوله مطلقا) معنى  
 مطلقا باذن اولا ولا ينبغي مراعاة ذلك فان القياس المطالب بغير اذن سيده وقد يستدل على الصحة بقول الهبة والوصية  
 بغير اذن ويقربان هاتان الاتان منفعة للغير اهم على حج أقول قول سم والوصية بغير اذن بقوله الوصية لا يتوقف على اذن  
 من السيد والمعتد خلافه والفرق بينهما وبين الهبة ان القبول في الهبة قوري فلو منعنا منه فلا طائل الفصل بين الايجاب  
 وقبول السيد لغنيته مثلا فيقول المقصود من الهبة ولا كذلك الوصية فان الشرط فيها كون القبول بعد الموت اتصل  
 بالموت أو تركه عنه

لا خفيه **كتاب الوكالة** (قوله والحفظ) ومنه وحسبنا الله ونعم الوكيل (قوله لكونه أبا في مال أو نكاح) أي أو غيره في مال كما هو كذلك في عبارة الشهاب ج ولعله ساقط من نسخ الشارح من النسخ بقرينة مجاراة الشهاب المذكور هنا في حق المتن والأفلاوجه للاقتصار على ما ذكره ومعلوم أن مراده بالاب ما يشعل الجد على أنه لم ينظر وجه التقية بالاب في النكاح مع أنه ساقط ١٦ ان غير الجبر اذا أذن في النكاح له أن يوكل وان لم يؤذن في خصوص التوكيل فليصر

(قوله وهذا) أي شرط ملكه له (قوله لا يملكه) أي ما يريد أن يوكل فيه (قوله وإنما المراد المحل) قد نبينه في قوله الآخر (قوله) تقريره ان شرط الموكل فيه أن يملك الموكل التصرف فيه حين التوكيل (قوله ومن ثم فرع) قد يقال للتفريع لا ينافي كون المواد ملكه التصرف لانه ليس بالملك التصرف الذي وكل فيه (قوله لكن هذا) أي قوله أم لا أو الأولى ففهما اختلاف وهما ما لو كان معنا أو موصوفا (قوله تآني) أي في قوله ولم يحضره لوجعل المعلوم تبعا لحاضر الخ (قوله بطل في الاصح) لا يقال كل الأولى التمييز بل يصح لانه ليس المفسود بالحكم بالبطالان فيما مضى لاتأقول الافعال الواقعة في عبارات المصنفين انما يقصدون منها مجرد الحدث دون الزمان فلا فرق في المراد من التمييز الماضي والحال والاستقبال (قوله وعلى ما قاله) ضيف (قوله والفرق بينهما) أي الاذن من المرأة والتوكيل من الولى (قوله وما جع بعضهم) أي ج حيث قال ولو علق ذلك ولو ضمنا على الانتضاء والطلاق فسدت الوكالة ونفذ الترويج اه (قوله دخل ما يتجدد) معقد (قوله لم يكن له قبضه) معقد (قوله كافي التصور الاول) هو قوله ولو وكله في المطالبة بتحقوقه (قوله بخلاف الثاني) هو قوله دخل ما يتجدد بعد الوكالة (قوله ومن سبب ذلك من الاول) أي فانه صحيح

ولاية (وشرط الموكل فيه ان يملكه الموكل) حالة التوكيل والا فكيف بأذن نفسه قال الا ترى وهذا فحين يوكل في ماله والا فصول الولى وكل من جاز له التوكيل في مال الغير لا يملكه ورد التفري لان المراد التصرف الموكل فيه لا محصل التصرف برجع ما ذكره لانه مر اول الباب وانما المراد المحل ومن ثم فرع عليه قوله (فلو يوكل ببيع) أو أعتاق (عبد سبيلك) سواء كان معنا أم موصوفا أم لا لكن هذا الخلاف فيه ولم يكن تابع المملوك كما يأتى عن الشيخ أي حامد وغيره (وطلاق من سينكها) ما لم تكن تبعا للتكسرة أعذا بما قبله (بطل في الأصح) لاتنشاء ولا يتبع عليه حيث نكح الولى من بزوج موليته اذا انقضت عتقها أو طلقته على ما قاله هنا واعتقده الاسنوى وكذا وقالته وهي في نكاح أو عدة أذنت لك في تزويجي اذا حلت لكن أفنى الولد ربه الله تعالى بصحة اذن المرأة المذكورة ولو لم يكن لها انتقال في كتاب النكاح عن فتاوى البغوى واقراءه وعدم صحة توكيل الولى المذكور كما يحتملها في الروضة وأصلها هنا ما أقول البغوى في فتاويه عقب مسألة الاذن بالوكالة الولى للتوكيل زوج بنتي اذا فارقته زوجها أو انقضت عدتها وفي هذا التوكيل وجه ضعف انه لا يصح وتسبق في الوكالة فتبنى على رأيه اذ هو قائل بالصحة في هذه المسئلة وقد علم أن الأصح خلافه فالاصح صحة الاذن دون التوكيل والفرق بينهما ان تزويج الولى بالولاية الشرعية وتزويج وكيل بالولاية الجميلة وظاهران الاولى أقوى يكتفى فيها بما لا يكتفى به في الثانية وان باب الاذن أوسع من باب الوكالة وما جع بعضهم بين ما ذكر في البابين بحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف اذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف بدبانه خطأ صريح بخلاف المنقول اذ لا يصح بتمطاط لها فوق غيرها ومقابل الاصح انه يصح ويكتفى بمحصل الملك عند التصرف فانه المقصود من التوكيل ولو وكله في مطالبة بحقوقه دخل ما يتجدد بعد الوكالة كافي به ابن الصلاح لكن خالفه الجوزى فقال لو وكله في كل حق هو له لم يكن له دين ثم حدث لم يكن له قبضه لانه غير موكل الا فيما كان واجبا يومئذ وقد يقال لا تخالف بينهما اذ عدم الدخول في مسألة الجوزى انما هو لو وصف الحق فيها بكونه للوكل حال التوكيل ولا يضرنا وجود الاضافة في كل منهما لانه يكتفى فيها في ماله كافي التصور الاول بخلاف الثاني فتقويت فيها بالام الدالة على الملك فلم يدخل المتجدد وعلم بحاضر انه لو جعل المعلوم تبعا لحاضر كبيع مملوك وما سبيلك فقبه احتمالا للرأى والمنقول عن الشيخ أي حامد وغيره الصحة كمال وقت على ولده الموجود ومن سبب ذلك من الاول ودولو وكله ببيع عين يملكها وان بشرى له فيها كذا فاشهر القولين صحة التوكيل بالشراء كافي المطلب ومثله اذن القواض للعامل في بيع ما سبيلك وألحق به الاذرى الشريك ولو جاز بما قرع ان شرط الموكل فيه ان يملك الموكل التصرف فيه حين التوكيل أو يذ كره تبعا لذلك ولا حاجة لما زاده بعضهم

(قوله وعلى ما قاله) ضيف (قوله والفرق بينهما) أي الاذن من المرأة والتوكيل من الولى (قوله وما جع بعضهم) أي ج حيث قال ولو علق ذلك ولو ضمنا على الانتضاء والطلاق فسدت الوكالة ونفذ الترويج اه (قوله دخل ما يتجدد) معقد (قوله لم يكن له قبضه) معقد (قوله كافي التصور الاول) هو قوله ولو وكله في المطالبة بتحقوقه (قوله بخلاف الثاني) هو قوله دخل ما يتجدد بعد الوكالة (قوله ومن سبب ذلك من الاول) أي فانه صحيح



(قوله ويصح توكيل سفيه) المصدر مضاف الى فاعله لان الكلام في شروط الموكل وأما كون السفيه يصح منه أن يتوكل فسيأتي في شروط الوكيل بما فيه وبه يعلم ما في حاشية الشيخ (قوله ينعى على ثبوت الولاية للوكالة) حتى يصح كونه مستثنى من طرد المتن (قوله وتوكل مسلم كافر الخ) في استثناء هذه نظرا لنعاه الى الأصل من أن الموكل يصح أن يوكل غاية الأمر أنه

(قوله أدهو مفرغ) أى المحصة في بيع الثمرة قبل اطلاعها (قوله وإن لم تتوقف الخ) أى الأذات (قوله تحوزالة النجاسة أى فيصح التوكيل فيها) (قوله توابعها) أى المتقدمة والمتأخرة (قوله فيها) أى في النية ١٧ (قوله عن مباشره) أى ولو عبدا

(قوله وهما بقوله أو يكال أصله لأنه شاربه الى ما حكاه ابن الصلاح عن الأصحاب وخزم به في العباب من أنه لو وكله في بيع الثمرة قبل اطلاعها صح ووجه بما مر من كونه مالكا لا أصلها أدهو مفرغ على مر جرح كانه على ذلك الزركشى (وأن يكون قابلا للنيابة) لان التوكيل استنبأه (فلا يصح) التوكيل (في عبادة) وإن لم تتوقف على نية إذا قصد منها امتحان عن المكاف وليس منها نحو إزالة النجاسة لان القصد منها التروك (الايح) والعبرة عند العجز ويندرج فيها توابعها كركعتي الطواف (وتفرقة زكاة) ونذر وكفارة وصدقة (وذبح أضحية) وعقيقة وهدي وشاة ولحمة سواء أو كل الذابح المسلم المميز في النية أم وكل فيها مسلما يميز غيره ليا فيها عند ذبحه كالو نوى الموكل عند ذبحه وكرهه ودعوى عدم جواز توكيل آخر فيها غير مسلمة وضوء وقبض وعق و غسل أعضاء لافي وضوء غسل ميت لأنه فرض فيقع عن مباشره وقضيه حصة توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعبس على أن الذي رجع جواز التوكيل هما مطلقا حصص الاستتجار عليه (ولاني شهادة) لبنائنا على العبدولين الذي لا يمكن النيابة فيه ولا يرد على المصنف حصة الشهادة على الشهادة إذ ليست بتوكيل كما صرح به القاضي أبو الطيب وابن الصباغ بل الحاجة جعلت الشاهد المتصل عنه بمنزلة الحاكم المؤدى عنه عندما تم آخر (وبلاء) لأنه خلف وهو لا يدخله النيابة (ولمان) أدهو بين أو شهاد ولا يدخل النيابة فيها كما مر ومن ثم قال (وسائر الأيمان) أى باقيها لان القصد من تعظيمه تعالى فاشبهت العبادة ومثلها النذر وتعلق نحو الطلاق والعق والتدبير وهل يصير بتوكيله مبرا أو معلقا وجهان أحدهما لا وقضية تقيدهم بتعلق الطلاق والعق وقضية التوكيل بتعلق غيرهما كالوصاية والظاهر كما أفاده الشيخ أنه جرى على الغالب فلا يعتب بمفهومه ومقتضى اطلاعهم عدم حصة ذلك في التعلق أنه لا فرق بين تعليق عار عن حث أو منع كهو بطاوع الشمس وبين غيره وهو الأوجه خلا فالسبكر (ولا) في (ظواهر) كان يقول أنت على موكل يظهر أمه أوجعته مظاهرا منك (في الأصح) لأنه منكرو ومعصية وكونه يترب عليه أحكام آخر لا تمنع النظر لكونه معصية وعلمه عدم حصة التوكيل في كل معصية نعم ما لا ثم فيه لعني خارج كالبيع بعد انداء الجملة الثاني يصح التوكيل فيه وكذا الطلاق في الحيض قاله البلقيني في تدريبه فالأصل أن ما كان مباحا في الأصل وحرم لعارض صح التوكيل فيه ويمتنع فيما كان محرما بأصل الشرع والثاني يلحقه بالطلاق (ويصح في طرفي بيع وهبة وسلم ووهن ونكاح) لئلا ينص في النكاح والشراء كما مر وقياسا على ما في الباقي (و) في (طلاق) مخير لمينة بالوكله بتطليق إحدى نسائه لم يصح في الأصح كما في الجبر (وسائر العقود)

هنا بقوله أو يكال أصله لأنه شاربه الى ما حكاه ابن الصلاح عن الأصحاب وخزم به في العباب من أنه لو وكله في بيع الثمرة قبل اطلاعها صح ووجه بما مر من كونه مالكا لا أصلها أدهو مفرغ على مر جرح كانه على ذلك الزركشى (وأن يكون قابلا للنيابة) لان التوكيل استنبأه (فلا يصح) التوكيل (في عبادة) وإن لم تتوقف على نية إذا قصد منها امتحان عن المكاف وليس منها نحو إزالة النجاسة لان القصد منها التروك (الايح) والعبرة عند العجز ويندرج فيها توابعها كركعتي الطواف (وتفرقة زكاة) ونذر وكفارة وصدقة (وذبح أضحية) وعقيقة وهدي وشاة ولحمة سواء أو كل الذابح المسلم المميز في النية أم وكل فيها مسلما يميز غيره ليا فيها عند ذبحه كالو نوى الموكل عند ذبحه وكرهه ودعوى عدم جواز توكيل آخر فيها غير مسلمة وضوء وقبض وعق و غسل أعضاء لافي وضوء غسل ميت لأنه فرض فيقع عن مباشره وقضيه حصة توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعبس على أن الذي رجع جواز التوكيل هما مطلقا حصص الاستتجار عليه (ولاني شهادة) لبنائنا على العبدولين الذي لا يمكن النيابة فيه ولا يرد على المصنف حصة الشهادة على الشهادة إذ ليست بتوكيل كما صرح به القاضي أبو الطيب وابن الصباغ بل الحاجة جعلت الشاهد المتصل عنه بمنزلة الحاكم المؤدى عنه عندما تم آخر (وبلاء) لأنه خلف وهو لا يدخله النيابة (ولمان) أدهو بين أو شهاد ولا يدخل النيابة فيها كما مر ومن ثم قال (وسائر الأيمان) أى باقيها لان القصد من تعظيمه تعالى فاشبهت العبادة ومثلها النذر وتعلق نحو الطلاق والعق والتدبير وهل يصير بتوكيله مبرا أو معلقا وجهان أحدهما لا وقضية تقيدهم بتعلق الطلاق والعق وقضية التوكيل بتعلق غيرهما كالوصاية والظاهر كما أفاده الشيخ أنه جرى على الغالب فلا يعتب بمفهومه ومقتضى اطلاعهم عدم حصة ذلك في التعلق أنه لا فرق بين تعليق عار عن حث أو منع كهو بطاوع الشمس وبين غيره وهو الأوجه خلا فالسبكر (ولا) في (ظواهر) كان يقول أنت على موكل يظهر أمه أوجعته مظاهرا منك (في الأصح) لأنه منكرو ومعصية وكونه يترب عليه أحكام آخر لا تمنع النظر لكونه معصية وعلمه عدم حصة التوكيل في كل معصية نعم ما لا ثم فيه لعني خارج كالبيع بعد انداء الجملة الثاني يصح التوكيل فيه وكذا الطلاق في الحيض قاله البلقيني في تدريبه فالأصل أن ما كان مباحا في الأصل وحرم لعارض صح التوكيل فيه ويمتنع فيما كان محرما بأصل الشرع والثاني يلحقه بالطلاق (ويصح في طرفي بيع وهبة وسلم ووهن ونكاح) لئلا ينص في النكاح والشراء كما مر وقياسا على ما في الباقي (و) في (طلاق) مخير لمينة بالوكله بتطليق إحدى نسائه لم يصح في الأصح كما في الجبر (وسائر العقود)

٣ نهاية ع  
ليس له هو الطلاق بعد ذلك لان الطلاق هناك الحاجة قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلافه هنا كما مر سم على منهج وظاهره عدم الحرمة وإن علم بطلاق الزوج أولا ولو لم يلحقه في هذه لم يكن بعيدا ولا سيما إذا ترتب عليه أدى للزوج وقول سم رجعا أى وإن بانبت البيونة الكبرى بما يحصل من الوكيل (قوله وسائر العقود) هذا تقدم في قوله كسل وأما قوله ذكره هنا فلو لم يسمعه

بشترط في وكيله هنا ان يكون مسلما كما انه يشترط فين بوكله الولي ان يكون ثقة والا فلا يستثنوا الولي ايضا (قوله وذكر في توكيل المرندين) عبارة النسخة ورحماني في توكيل الخ قوله والاوجه انه لا يملك واحد منهما حيث لم يتعد قصد الدافع والوكيل (قوله جعلت موكلتي ضامنا) ينبغي ان ما ذكره مجرد تصور فيصح الضمان بقول الوكيل خضعت المالك علي زيد عن موكلتي او بطريق الموكله عنه والوصية بنحو او صبت لك بكذا عن موكلتي او نابت عنه والحوالة بنحو جعلت موكلتي بحيلة لك بعباعه من الدين علي زيد (قوله لا يحصل بالتوكيل) أي حاله كونه لم يحصل وبعبارة حج اذا لم يحصل الخ (قوله وبأني امتناعه) أي التوكيل (قوله في فسخ) أي حيث لم يعين له المختارة للفرق على ما فهمه قوله فيصامر ولا في الاختيار للفرق اذا عين للمرأة من يختارها او يفارقه اذ لم يعين لم يصح من الرجل ايضا (قوله ويصح في البراء) هذا تقدم في قوله كصلح وبراء ولعله ذكره هنا توطئة لمآله (قوله لا بد من ١٨ الفور) معقد (قوله ان قياس الطلاق) أي فيما لو قال وكنتك في ان تطلق نفسك

كصلح وبراء وحوالة وضمان وشركة وكالة وقراض ومساقاة واجارة واخذ بشفعة وصيغة الضمان والوصية والحوالة تجعل موكلتي ضامنا لك او موصيا لك بكذا أو أحلتك بمالك على موكلتي من كذا بنظيره من ماله على فلان ويقاس بذلك غيره (والفسوخ) ولو فوررية لا يحصل بالتوكيل تأخير مضرا أما التي بخلاف ذلك فلا تقصير ومرو بأني امتناعه في فسخ تنكاح الزائدان على أربع (و) في قبض الديوان ولو موجهة كما شمله إطلاقهم لا مكان قبضه عقب الوكالة بتجيل الدين فان جعلها تابعة لحال لم يتحمل سوى الصفة وشمل كلامه قبض الزوي ورأس مال السلم اذا قبضه الوكيل قبل مفارقة الموكل المجلس ولا بد من ذلك في غيبة الموكل لانه يغيبه بطل العقد فلا بد (واقباضا) لعدم الحاجة الى ذلك ويصح في البراء منه نعم لو قال وكنتك في براء نفسك لا بد من الفور تقريبا للتفصيل لكن ذكر السبكي ان قياس الطلاق جواز التراخي وخرج الدين الايمان فلا يصح توكيله فيما قدر على رده منها بنفسه مضمونة كانت أولا لا لتفاته اذ انما كلفه ومن ثم ضمن به ما لم يتصل بماله المال كها وشمل ذلك ما لو كان الوكيل من عيال المالك وهو ثقة مأموون خلافا للبحوري نعم له الاستمانة بنحو يحملها معه فيما يظهر كما يأتي في الوديعة (و) في الدعوى بنحو مال أو عقوبة لغیر الله (والجواب) وان كره الخصم وينزل وكيل المدعي باقراره بقبض موكله أو براءه ولو قال وكيل الخصم ان موكله أقر بالمدعي به انزل وتعديله لبنية المدعي غير مقبول وتقبل شهادته على موكله مطلقا قوله فيما لم يوكل فيه وفيما واصل فيه ان انزل قبل خوضه في الخصومة ويلزمه اقامه بينة وكالته عند عدم تصديق الخصم له وتسع وان لم تتقدم دعوى حضر الخصم أو غاب فان صدق الخصم عليها جاز له الامتناع من التسامح حتى يثبتها (وكذا في تلك المباحات كالأحياء والاصطبا والاحتطاب في الاظهر) كالشراء لان كلاسب لذلك فيملكه الموكل اذا قصده الوكيل بخلاف ما لو لم يقصده

فلا يشترط الفور على ما فهمه كلامه (قوله ومن ثم ضمن أي الموكل وكذا الوكيل في المضمون له مطلقا وفي الامانة ان علم انها ليست ملك الدافع (قوله به) أي بسبب التوكيل وذلك اذا سلم العين للوكيل (قوله خلافا للبحوري) قال في القاب الجوري يضم أوله والراء الى جوبر بلد الوالد بفارس ومحلة بنيسابور وبالزاي الى جورة قرية بالوصل ثم قال بالضم والفتح والراء الى جورة قرية باصهان (قوله بنحو يحملها) أي اذا كان ملاحظا لان يدهم نزل عنها (قوله وفي الدعوى) عبارة المنهج وشرحه

وخصومة من دعوى وجواب رضى الخصم أم لا اه وفي حاشية شرح الروض لو اد الشارح مانصه والثاني قال القاضي ولو قال وكنتك لتكون محاسما عني لا يكون وكيلافي سماع الدعوى والبيئة الا ان يقول جعلتك محاسما ومحاسما اه (قوله باقراره) أي الوكيل (قوله أو براءه) ومع ذلك لا يقبل اقراره على موكله (قوله أقر بالمدعي به) أي اه ملكا ان هو تحت يده (قوله انزل) أي وكيل الخصم (قوله وتعديله) أي تعديله وكيل الخصم الذي هو المدعي عليه لكن يتأمل وجه عدم قبوله لان شهادته لا تجر لنفسه نفعا ولا تدفع ضررا نعم هذا واضح فيما لو عدل وكيل المدعي في الخصومة بينته فلا يقبل لانه متهم بآبائ ما وكنه في ثم رأيت في سم على حج مانصه قوله ولا يقبل تعديله الخ لانه كالشرا في كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة بالاختيار فلو عدل انزل كتابه عليه الاخرى قال في شرح الروض يفهم من عدم قبول التعديل عدم الصفة فليصرر (قوله وتقبل شهادته) أي الوكيل (قوله مطلقا) أي وكن في أم لا (قوله وله) أي وتقبل له الخ (قوله اذا قصده) أي الموكل واسفر قصده فلو عين له قصده بعد قصده موكله كان

يقوم انه اذا قصد الوكيل نفسه وهو غير مستحق وقصد المدافع ايضا انه يملك ومعلوم انه ليس كذلك فالنقوم فيه تفصيل بسط القول فيه العلامة ج (قوله فانما يملك الاقوى يملك دون الخ) في هذا التعليل نظرا لا يخفى وعبارة فقيرة لانه اذا لم يقدر على التصرف لنفسه فليغيره أولى (قوله ويتبع وكيل المرأة) مصدر مضاف لمفعوله (قوله لا أعلم فيه) أى فى اعتماد قول القاسق له ذلك ويملك ما احياء الخ من حينئذ (قوله بخلاف ما لو لم يقصده) بأن قصد نفسه والطلاق أو قصد واحد الابنية لان قصد واحد لا يعينه غير صحيح فكأنه لم يوجد فيحصل على حالة الاطلاق فان قصد نفسه وموكله كان مشتركا كما يظهر وقد يسكن هذا على ما مر للشارح فقالوا استأجر الرجل من واحد والاروية من آخر الخ وقد 19 فتمنا الجواب عنه فليراجع (قوله

والثاني المنع قياسا على الاغتنام ولان سبب الملك وهو وضع اليد قد وجد منه فلا ينصرف عنه بالنية اما التوكيل في الالتقاط فلا كالا هـ وهو محمول على التوكيل على المسموم فلا يتناقض ما يأتي في القطة اذ هو مفروض في خصوص بعد وجودها فاخرقت احكام القطة الخاصة والعامه (لا في اقرار) كوكلتك لتعزى لافلان بكذا (في الاصح) لانه اخبار عن حق فلم يقبل التوكيل كالتشاده نعم يكون بمقر الاشعاره بنبوت الحق عليه فانه لا يأمر غيره بأن يخرج عنه بشئ الا هو ثابت والثاني صح لاحقا قول يلزم به الحق فاشبهه الشرع ان قال آقره على بالف له على كان اقرارا جزوا لوال آقره بالف يمكن مقرر اقطاع (واصح) التوكيل (في استيفاء عقوبة آدمي) ولوقبل نبوته انما يظهر (كقصاص وحد قذف) بل يتم في قطع طرف وحد قذف كما يأتي ويصح في استيفاء عقوبة له تعالى من الامام او السيد لا في اثباتها مطلقا بل للقاذف أن يوثق في نبوت الزنا المقذوف ليسقط الحد عنه فتعزم ادعاء عليه الغزاة (وقيل لا يجوز) التوكيل في استيفائها (الاجمعة الموثق) لاحتمال عموم ورد بان احتمالها كاحتمال رجوع النهود اذا ثبت بينه فلا يمنع الاستيفاء في غيبتهم اتعاطا (وليكن الموثق فيه معلوما من بعض الوجوه) للابيضم الفرور (ولا يشترط علمه كل وجه) ولا كراوصاف المسلم فيه الانا جوزت الحاجة فسوخ فيها (فلولا وكلتك في كل قلس وكثير) لى (أوفى كل أموري) أو حرقى (أو فوضت اليك كل شئ) لى أو كل ما شئت من مالى (لم يصح) لمافيه من عظم الغرور لانه يدخل فيه مالا يسع الموثق ببعضه كمتى وأرقته وطلقات زواجه والنسب قد بامواله وظاهر كلامهم مطلقا هذا وان كان تابعا لمعين وهو كذلك كما أتت به بالدرجة الله تعالى فلا ينقض تصرف الوكيل في شئ من التابع لان عظم الفرور فيه الذى هو السبب في البطلان لا ينفذ بذلك وقارق مامر عن أبى حامد بان ذاك في جزئ خاص معين فساق كونه تابعا لقلة الفرور فيه بخلاف هذا وبخلاف مامر في وكلتك في كذا أو كل مسلم اذ الوكيل المتعزم معين والتابع غير معين وهو مستثنى من أن يكون الوكيل معينا ولا يست هذه المسئلة مثل ذلك لما تقرر من كثرة الفرور في التابع فيها (وان قال) وكلتك (في بيع أموالى وعقارها) ورفاهه يوفى واستيفائها ونحو ذلك (صح) وان لم يكن ماز كرمعوا عند القلة الفرور فيه ولوقال في بعض أموالى أو شئ منها لم يصح كعب

(قوله بخلاف أحد عبيدي) قد بسكل هذا عدم المحبة فيما لو قال وكلت أحد كأو وكلتك في تطلق احدي نسائي كما تقدم عن الصبر (قوله بخلاف ما قبله) أي وأقال الخ (قوله وحل على أدنى شيء) أي بشرط أن يكون مغفولاً اخذ من العلة اذ العقود لا ترد على غير مغفول (قوله عاشت من ديني) بقي ما لو حذفت من ديني وفي حواشي الرض ولو حذفت منه وقال ابره عاشت أنبي شياً احتياطاً للوكل اذ المعنى على أنه منه (قوله صح ابرؤه) أي كما يصح عن موكله (قوله بخلاف بيعه لبعض) أي فانه غير صحيح (قوله صح وعق) أي ما لم ين ٣٠ معبياً كما يأتي له في الفصل الآتي بعد قول المصنف فكل من الوكيل والموكل

هذا وأما هذا بخلاف أحد عبيدي لتناوله كلامهم بطريق العموم البدي في اطلاقه فانه بخلاف ما قبله أو ابري فلنا على شيء من ديني صح وحل على أدنى شيء اذ ابراء عقد غبن فتوسع فيه بخلاف البيع أو عاشت من ديني فليبق عليه شيئاً منه أو عن جميعه صح ابرؤه عن بعضه بخلاف بيعه لبعض ما وكله ببيعته بانقص من قيمة الجميع لتضمن التضييع فيه الفرار اذ لا يرغب عادة في شراء البعض ولو باعه بانقص من قيمة الجميع بقدر يقطع عادة بأنه يرغب في الباقي لم يبعده محتمة (وان وكله في شراء عبد) مثلاً للقبية (وجب بيان نوعه) كتركه وهندي أو نحوها ولا ينبغي ذكر الجنس كبذول الوصف كبيض وبشرط أيضاً بان منصفه ان اختلف النوع اختلافاً ظاهراً وصفة اختلفت الغرض نعم لا يشترط ذكر أوصاف السمل ولا ما يقرب منها اما اذا كان للتجارة فلا يجب فيه ذكر نوع ولا غيره بل يكفي اشتراكتهم في العروض أو ما فيه حفظ كالتقراض كما اقتضاه كلام الروضة ونقله ابن الرفعة عن المسعودي وغيره وأقره وهو ظاهر ولو اشترى من يمتد على الموكل صح وعق عليه بخلاف التقراض لمنافاته موضوعه من طلب الربح ولو وكله في تزويج امرأة اشترط تمهينها ولا يكفي بكونها مكافئة له لان الغرض يختلف مع وجود وصف المكافئة كثير فانه قد مضى ذكره السبكي هنا ثم ان آق له بلطف عام تركه من شئت صح للعموم وجعل الامر راجعاً إلى رأي الوكيل بخلاف الاول فانه مطلق ودلالة العام على افرادة ظاهرة وما المطلق فلا دلالة فيه على فرد فلا تناقض (أو في شراء دار) للقبية أيضاً (وجب بيان المحلة) أي الحارة ومن لازمه بيان البلد فلذا لم يصرح به (والسكة) بكسر أوله وهي الزقاق المشتملة عليه وعلى مثله الحارة لا اختلاف الغرض بذلك وقد يغني تعيين السكة عن الحارة (لا قدر الثمن) في العبد والدار مثلاً (في الاصح) لان غرضه قد يتعلق باحد من النوع من غير نظر لثمنه وفداسة نعم راعى حال الموكل وما يتعلق به والثاني لا بد من تقديره كانه أو بيان غاية كانه إلى ألف لتفاوت الثمن الجنس الواحد اذ المحلة تجمع دار الفنى والفقر ثم شرع في بيان الركن الرابع وهو الصيغة فقال (ويشترط من الموكل) أو نائبه (لفظ) صريح أو كناية كتابية أو إشارة أخرى مفهومة لالكل أحد (يقضي رضاه كوكلتك في كذا أو فوضته اليك) أو أنتك فيه أو أفتك مقاي فيه (أو أنت وكيلى فيه) كقبية العقود اذ الشخص ممنوع من التصرف في مال غيره الا برضاه وخروج بكاف الخطأ ومثله اوكلت فلان ما لو قال وكلت من أراد بيع دارى مثلاً فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحدهم اذ الاذن لقصاده نعم لو لم يتعلق به من الوكيل فيه غرض كوكلت من أراد في اعتاق عبيدى هذا أو تزويج أمي هذه صح على ما يجتبه السبكي

ويجبه لا حيث لا قرينة احتياطاً م راه سم على ج (قوله لالكل أحد) أي فان فهم كل أحد واتخذ كانت صريحة (قوله في اعتاق عبيدى) قال ابن النقيب ومثله ما لو قال وكلت من أراد في وقف دارى هذه مثلاً اه وهو ظاهر حيث عين الموقوف عليه وشروط الوقف التي أرادها كالوقالت المرأة وكلت كل عاقدة في تزويجى حيث اشترط لصحته تعيين الزوج ويحتمل الاخذ بظاهره فيصح مطلقاً يعتبر تعيين ما يصح الوقف من الوكيل وكان الموكل أراد تفصيل وقف صحيح على أي حاله (قوله أو تزويج أمي هذه صح) عدم تعلق الغرض في هذه مظاهر ان عين له الزوج كما يأتي عن الاذرى في الحرة

الردوياس ما ذكره الشارح انه لو اشترى له زوجته أولها وزوجها صح والتفصح النكاح (قوله بخلاف القراض) أي فانه لا يصح ولا يمتد على غيره لان محتمة تستدعى دخوله في ملكه وهو مقتضى العقق كما يأتي في شرح المتعرج القراض (قوله ولو وكله في تزويج امرأة الخ) ولو قالت لوليها زوجتي من رجل قياس ذلك المحبة مطلقاً ولا تزويجها الا من كف موافق قالت له زوجتي من شئت زوجها ولو من غير كف (قوله فلا دلالة فيه على فرد) أي بعينه (قوله وجب بيان المحلة) بفتح الحاء وكسرها كما يؤخذ من المختار (قوله ومن لازمه بيان البلد) أي غالباً اه ج (قوله ويشترط من الموكل لفظ) فخرج في لو قال وكلتك في أمور زوجتي هل يستفد مطلقاً فيه نظر

والكافر كما يعلم برأيه كلام النورى خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله غير صحيح) أى بالنسبة لشقة الثاني فقط وكان ينبغي أن يقول غير صحيح في الثاني (قوله ولو يجعل غاية في اشتراط الاذن فان هناك من يقول انه اذا كان تم جعل لا يحتاج للاذن وفي نصه عقب قوله باذن سيده مانعه ولو يجعل مطلقا لانه تكسب اهـ وبعبارة النصه عقب مثل هذه النصه فيها كذا عبر به شارح وصوابه لا يتوكل بلا اذن عن غيره فيما يلزم ذمته عهدته كبيع ولو يجعل بل فيما يلزمها قبول نكاح ولو بغیر اذن انتهت ونصح الشارح مختلفة كما ذكرناه فلياربع مختاره (قوله على ما قاله) تبع في هذا التبرى كلام ج لكن سبأ في نقل هذا عن افتاء والده بما يشعر برضاه فيكان ينبغي له عدم التبرى منه هنا وفي نصه كالقوله هنا وفي لا تناسب الاستدراك الا في لانه يلزم عليه استدراك الشيء على نفسه (قوله وعلم ما مر انه لو جعل المدوم تبعا لالخ) حق العبارة وعلم ما مر العمدة

(قوله واخذ منه حصة الخ) قال سم على منج واعتمد مر عدم الحصة الاتباعية لغيره فلا يصح ادن المرأة على الوجه المذكور اهـ (قوله لسلك عاقد) أى عن له ولاية المقدم القضاء (قوله ويجزى ٢١) ذلك التعميم في التوكيل) قال ج في

الدعوى اهـ (قوله ووكل)

أى الزوجة والمذمى (قوله

ووكل) أى المدعيان .

(قوله ولو قالوا) أى في د

كتابهم أو عند القاضي

(قوله ولا يشترط هنا فور)

قال في شرح الروض نم

لوصف كنهه في ابراهيمه

أو عرضها الحيا كم عليه

عند ثبوتها عنده اعتبر

القبول بالامتنال فورا

ذكره الروايات وغيره هـ

لا يستثنى في الحقيقة

لان الاول منهما منى على

أهـ عليك لا توكيل كنظيره

في الطلاق والثاني انما

اعتبر فيه الفور لالزام

الحيا كم ابقاء حق الفريم

لالوكالة اهـ فليتأمل فاه

وأخذ منه حصة قول من لاولى لها أدت لكل عاقد في البلدان بز وجنى قال الاذرى وهذا ان صح فله عند تعيينها الزوج ولم تفوض سوى صيغة العقد خاصة وبذلك أقي ابن الصلاح ويجزى ذلك التعميم في التوكيل لا يتعلق بين الوكيل غرض وعليه عمل القضاء ثم كتابة الشهود ووكل في ثبوت ذلك وطلب الحكم به لأغية اذ ذلك ليس توكيلا لمن ولا مهم فيتعين ان يكتبوا وكلا في ثبوت وكلا للقاضي أو نحو ذلك ولو قالوا فلا توكيل مسلم جاز كما مر (ولو قال باع أو اعق حسن الاذن) فهو قائم مقام الإيجاب وأبلغ منه (ولا يشترط) في وكالة فيرجع (القبول لفظا) بل الشرط ان لا يردوان أسكره الموكل ولا يشترط هنا فور ولا مجلس اذ التوكيل رفع حجر كإباحة الطعام ومن ثم لو تصرف غيره عالم بالوكالة صح كالبيع مال مورثه ظان حايته فبان ميتا وسبأ في الوديعة الاكتفاء بلفظ من أحدهما وقبول من الآخر وقياسه جريان ذلك هنا لانه توكيل وتوكل وقد يشترط القبول لفظا كما لو كان له عين مؤجرة أو معارة أو مقصود فهو بالآخر وأذن في قبضها فوكل من هي يسه في قبضها لا بد من قبول لفظا لتوكل يده عنها بما لو كانت يجعل فلا بد من قبوله لفظا كما في المطلب وينبغي تصويره بما اذا كان العمل الموكل فيه مضبوطا لتكون الوكالة حينئذ اجارة (وقيل يشترط) مطلقا لانه عليك التصرف (وقيل يشترط في صيغ العقود كوكلتك) قياسا عليها (دون صيغ الامر كبيع أو اعق) لانه اباحة (ولا يصح تعليقها بشرط) من صفة أو وقت (في الاصح) كسائر العقود سوى الوصية لقبولها الجهالة والامارة للمعاجة والثاني تصح كالوصية ورتبها مر وعلى الاول ينفذ تصرفه في ذلك عند وجود الشرط لوجود الاذن وينفذ أيضا تصرف صادف الاذن حيث فسدت الوكالة عالم يكن الاذن فاسدا كما لو قال وكلت من أراد بيع دارى

قد لا يتعلق بمجانبة غريم اهـ سم على ج (قوله وقبول) أى قبول ماخوطة به من أخذ الوديعة أو دفعها (قوله وأذن) أى الواهب (قوله له) أى الآخر (قوله فوكل) أى الآخر (قوله لا بد من قبول) أى من هي تحت يده (قوله اما لو كانت يجعل) ظاهره انه لا فرق بين كون التوكيل بصيغة الامر وغيره وهو ظاهر وفي ج اما التي يجعل فلا بد من التبول لفظا ان كان الإيجاب بصيغة العقد لا الامر اهـ (قوله فلا بد من قبوله لفظا) أى وفورا أيضا أخذ من قوله لتكون الوكالة حينئذ اجارة (قوله وقيل يشترط مطلقا) أى سواء صيغ العقود وغيرها (قوله سوى الوصية) أى بان يقول اذا جاء رأس الشهر فقد وصيت به كذا وقضية ما ذكرناه عن سم ان محل العصبة تعليق الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في مذهب الشافعي الا في محل الضرورة كالامارة أو الإيلاء اهـ ومنه تستفاد ما يحصل في مواضع الاجاباس من جعل النظر له ولا ولاده بعده لا يصح في حق الاولاد بر اهـ سم على منج

فيما لو جعل المصدوم تبعاً لحاضر الخ فيه احتمالان للرافعي (قوله والتشديد) معطوف على التذو ليس من مدحول  
تطبيق (قوله وإبراء) لاحاجة اليه هنالاه مسبأى بما فيه (قوله جعلت موكلتي ضامناً لك) وصيغة التوكيل في الضمان كانت قوله  
(قوله والاقدام) أى بعد وجود الشرط (قوله ونظهر الاكفاء بلائمة) فقيته وان لم يسبقه وكلتو ويحتمل ان المراد  
الاكفاء بذلك بعد قوله وكلتو وان لم يقل الا تنتم رأيت حج جزم في قصور المسئلة بهذا الاحتمال (قوله لانه تعليق) أى فلا  
يصح (قوله عدم الصفة) أى للوكالة ٢٢ في الشقين وهما بالوقال وكلتو في اخراج فطر الخ وما لو قال اذا جاء رمضان

فأخرج الخ (قوله وظاهر الخ) معقد (قوله اخرجها) أى الفطرة (قوله فينفذ تصرفه) أى اذا اراد منه من التصرف بالاذن العام (قوله ان يقول عزلتك) عزلتك اه ح (قوله وليس هذا) أى قوله وكلما عدت الخ (قوله لانه ملك أصل التطبيقين) أى تعليق العزل وتعليق الوكالة (قوله والاصح عدم صحتها) أى لا ينزول بطولها اه ح (قوله فيمنع من التصرف) أى ومع عدم العزل يمنع من التصرف (قوله وقيل لا ينزول) هذا عين الاصح السابق فكان الانظر وقيل ينزول ولا ينافى حينئذ ما قرع عليه بقوله وحينئذ فينفذ التصرف الخ اللهم الا ان يقال المراد من قوله لا ينزول انه لا ينزول من التصرف بناء على عدم انزله من الوكالة قلنا شامل ولعل في

فلا ينفذ التصرف كما قاله الزمخشري والاقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح اذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لانه انما يقدم على عقد صحيح خلافاً لان الرقة (فان نجبرها شرطاً للتصرف شرطاً جاز) اتفاقاً كوكلتك الا ان يبيع هذا ولو كان لاتباعه الا بعد شهر ونظهر الاكفاء بلائمة الا بعد شهر قال بعضهم وعلم من ذلك انه لو قال لا تنزع قبل رمضان وكلتو في اخراج فطره واخرجها في رمضان صنع لتعيينه الوكالة وتوافيقها بما عاينها به الشارع بخلاف اذا جاء رمضان فخرج فطره لانه تعليق محض وعلى هذا التفصيل لا يحمل اطلاق من اطلاق الجواز ومن اطلق المنع اه والا قرب الى كلامهم عدم الصحة اذ كل من الموكل والوكيل لا يمكن ذلك عن نفسه حال التوكيل وظاهر صحة اخراجها عنه فيه حتى على الثاني لعدم اذن كاعلم مما تقررو ومع قوت الوكالة كوكلتك شهراً فاذا مضى الشهر امتنع على الوكيل التصرف (ولو قال وكلتو) في كذا (ومتي) أو مهماً ما اذا (عزلتك) فانت وكيلي صحت (الوكالة في الحال في الاصح) لانه يصحها الانسان لا تصح لاشتمالها على شرط التأييد وهو الزام العقد الجائز وتجمع التأييد عدا كراياً باني والفسلاف شروط هذا الحاجة للاطالة بذكرها حتى اتقني واحدها صحت قطعاً (وفي عوده وكذا بعد العزل الوجهان في تطبيقها) لانه علقها تأييداً بالعزل والاصح عدم العمود لفساد التعليق والثاني تعود مرة واحدة نعم يعود اذن العام على الاول الرابع فينفذ تصرفه فطر بقه ان يقول عزلتك ومتي أو مهماً عادت وكيلي فانت معزول لانه ليس هذا ما يقتضى التكرار ومن لم يأتى بكلامه عزلتك فانت وكيلي عاد مطلقاً لاقتضاء التكرار فطر بقه ان يوكل من يذله أو يقول وكلما وكلتو فانت معزول فان قال وكلما انزلت فطر بقه وكلما عادت وكيلي لتقاوم التوكيل والعزل واعتضاده بالاصل وهو المحرف في حق الغير فقدم وليس هذا من التعليق قبل الملك خلافاً للسبكي لانه ملك أصل التعليقين (ويجوز ان في تعليق العزل) بضو طوع الشمس والاصح عدم صحتها فيمنع من التصرف عند وجود الشرط لوجود المنع كان التصرف ينفذ في الوكالة الفاسدة بالتعليق عند وجود الشرط لوجود الاذن وقيل لا ينزول بطولها وحينئذ فينفذ التصرف على ما اقتضاه كلامهم وما اطلال به جع في استشكله بانه ينفذ تصرفه مع منع المالك منه اوجب عنه بانه لا يلزم من عدم العزل نفوذ التصرف ولا رفع الوكالة بل فذيق ولا ينفذ كالونجيزها وشرط للتصرف شرطاً وأخذ به منهم بقضية ذلك حيث جزم بعدم نفوذ التصرف يمكن رده بجمع ذلك ما لم تكن الصيغة مختلفة من أصلها فلا يستقيم شيئاً هذا القول عليه الاول

(فصل)

المبارة مطلقاً وقد يقال المقصود من حكاية القيل صحتها التصرف لعدم عزل وكأنه قال والاصح عدم صحتها ومع ذلك لا ينفذ التصرف لوجود المنع ولا يلزم من عدم انزول جواز التصرف كما انه لا يلزم من فساد التصرف وقيل حيث قلنا لا ينزول صح تصرفه فيصير حاصل الخلاف انه اذا قل بطويع الشمس لا ينزول بطويعه فساد التعليق وفي صحة التصرف وجهان أصحهما عدمه (قوله والمقول عليه الاول) وهو المنع من التصرف المذكور في قوله والاصح عدم صحتها فيمنع الخ

الأذرى عن العلي أن يقول المولى اجعلنى ضامنا لدينه أو اجعلنى كفيلا لبدن فلان اه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح من التصور رأى تبعه الآن الرمة متعين وما صور به الشيخ في حاشيته يلزم عليه انتفاء حقيقة الوكالة كما يجب تأمله (قوله) ويصح في **فصل** في أحكام الوكالة (قوله) وتعين الاجل) أى وحكم تعيين الاجل ويجوز رفعه (قوله) وشراؤه) أى وحكم شراؤه ويجوز رفعه ويوافقه رسم ج به بالواو وهو أولى لسلامته من حذف الضاف وبقاء عمله (قوله) وتوكيله لغیره) أى وما يتبع ذلك كالتزول وكمال الوكيل وعدمه (قوله) على غيره) أى التوكيل في البيع (قوله) أحوال التوكيل المفهوم (الخ) زاد ج ويصح كونه صفة لمصدر محذوف أى توكيلا مطلقا (قوله) ليس له البيع بغیر نقد البلد) أى هو ان يبيع بنقده عنه فاطل بعد التوكيل وقبل البيع وجدد آخر ففتح امتناع البيع بالجديد لانه غير ما ذون فيه وكذا بالقديم ويحتاج الى امر اجتمعه م ر اه سم على ج (أقول) ولو قيل يجوز ازال البيع بالجديد تنوعا على القرينة العرفية لم يكن بعيدا اذا انظرنا من حال المولى ارادة ما يروج في البلد وقت البيع من النقود سيما اذا اقتضت امر اجتمعه المولى (قوله) لم يميزه يمينه لا ينقد البلد المأذون بها) أى واذا باع بنقده البلد صح وضع الثمن وبشارة الشارح به قول المصنف في الفصل الاتي ولا ينزل بالتعدى في الاصح الخ ويزول ضمانه عما تعدى فيه بيمينه وتسليمه ولا يضمن عنه لا تنفاه تعدي فيه ثم قال ٢٣ وتقدم انه لو تعدى يسفره بما

وكل فيه وباعه فيه ضمن  
ثمنه وان تسلمه وعاد من  
سفره فاستثنى بمسارعى  
في قوله ويزول ضمانه  
عما تعدى الخ قوله نقدا  
كان أو عرضا) تقدم في  
تقليده من الشركة عند  
الشارح ان الواجبه  
امتناع البيع بالعرض  
مطلقا فينظر الفرق بينهما  
بناصلى ما اعتده وقد  
يجاب بانها لا تخالف فان  
المراد بالنقد في باب الشركة  
ما ذكره هنا وهو ما يوجب

**فصل** في أحكام الوكالة بعد صحتها وهى مالى الوكيل وعليه عند الاطلاق وتعيين  
الاجل وشراؤه ولعبه وتوكيله لغیره (الوكيل بالبيع) حال كون البيع (مطلقا) في التوكيل  
بأن يضمن له على غيره أحوال التوكيل المفهوم من الوكيل مطلقا أى غير مقيد بشئ وقد أشار  
الشارح لذلك بقوله أى توكيلا لم يقيد ليس له البيع بغیر نقد البلد) الذى وقع فيه البيع بالاذن  
لدلالة القرينة العرفية عليه فان سافر عما وكل في يمينه للبلد بالاذن لم يميز له يمينه لا ينقد البلد  
المأذون فيها ومراده بنقد البلد ما يتعامل به أهلها غالبا نقدا **مكن** أو عرضا لدلالة القرينة  
العرفية عليه فان تعدل منه بالاغلب فان تساوا فبالاقلع والاختيار أو باعهما كما قاله الامام  
والغزالي ومحل الامتناع بالعرض في غير ما يقصد للتجارة والاجازة كالقراض كاحتجته الزركشى  
وغيره وبما تقررى معنى مطلقا اندفع ما قيل كان ينبغي ان يقول بطلق البيع فان صورته ان  
يقول بع كذا ولا يتراض لبلده ولا أجل ولا نقد بخلاف البيع المطلق لتقييد البيع بقيد الاطلاق  
وانما المراد البيع لا يقيد اه وما تقررى ان مطلقا حال من البيع المراد به البيع بقيد الاطلاق  
بان لم ينص له على صفة تن كبيع هذا أو كبيع ما فى فى الاطلاق في هذا الاطلاق في صفاته  
فاندفع قوله فان صورته الى آخره وكذا ما رتب عليه (ولا) البيع (بنسيئة) ولو با أكثر من غن

التعامل به ولو عرضا وعليه فالعرض الذى يمتنع البيع به ثم ما لا يتعامل به مثلا اذا كان أهل البلدة يتعاملون بالغوس فهى  
نقد هافى بيع الشربك ما دون نحو القماش نعم يشكل على ما في الشركة جواز البيع هنا بالعرض حيث كان المقصود به  
التجارة وقد يفرق بان متعلق الوكالة هنامعين كالمو قال وكلت في بيع هذا البند حيث كان غرض البائع التجارة فيه كفى  
ما يحصل الرجوع من أى نوع والشركة لم يكن متعلقها خاسا بل مأنوع مخصوص كالقماش أو مطلق ما يغير فيه كان الغرض  
فها أكثر فاحتبط لها (قوله) لم يدا غلب) أى ولو كان غيره أنفع للموكل (قوله) فبالاقلع) هذا ظاهر ان تبسرى من تبسرى بكل  
منهما فالويل بعيد الامن تبسرى بغير الاقلع فهل له البيع منه أم لا فيه نظر وظاهر كلام الشارح الثاني ولو قيل بالاول لم يكن  
بعد الان الاقلع حينئذ كالعموم (قوله) اندفع ما قيل الخ) أى لصلاحيته لما قرره به فلا بد ان أول وجوه اعرا به لا يتأني كونه  
ولو بعناه من كلام الموكل فتأمل اه سم على ج (قوله) وكذا ما رتب عليه) أى من قوله كان ينبغي الخ ووجه ترتيبه انه جعل  
كون صورته كذا علة والمحال هو تب على علة تقدم في اللفظ أو تأخر (قوله) بنسيئة) و يظهر انه لو وكله وقت تب جاز له  
البيع بنسيئة لمن يأتى اذا حفظ من الهب وكذا لو وكله وقت الامن ثم عرض الهب لان القرينة قاضية قطعا رضاه بذلك  
وكذا قال به بيلد أو سوق كذا أو أهله لا يشترطون الانسيئة وعلم الوكيل ان الموكل يعلم ذلك له البيع بنسيئة حينئذ فيما  
يظهر ثم رأيت ماسا ذكره آخر مهور المثل

الاربعاء الخ عبارة التفضله وبعث في الاربعاء لكن في ابرق نفسك لا بد من الفور وتقليبا التملك قبل وكذا في وكلت لتبرق نفسك على ما اقتضاه اطلاقهم لكن قياس الاطلاق جواز التراخي ذكره السبكي انتهت (قوله ومن ثم ضمننا) أي في صورة

عن السبكي كلامه في ان الولي يجوز له العقد بجواز اعيته وهو يؤيد ما ذكره لكن سياتي فيه كلام لا بعد محضه هنا ج وعبارته ثم بعد ان ذكر كلام السبكي والعمراني نصها قال الذي يظهر انه يشترط هنا ما في الولي اذ ابايع بجواز جعل المصلحة من يسار المشترى وعد التمه وغيره وان يشترط ايضا فيمن يمتدنه أي الاحل ان يمتد ان اجلا معينا مطردا فان اختلف فيه احتفل العاوة واحتفل اتباع اقلهن فيه وقوله اقلهن فيه هو الاقرب لانفاق الكل عليه اذا اقل في ضمن الاكثر (قوله بخلاف اليسير) ينبغي ان يكون المراد حيث لا رغب بتمام النعمة أو أكثر والا فلا يصح أحد انما سياتي فيما لو عين له الثمن انه لا يجوز له الاقتصار على ما عينه اذا وجد رغبيا كما سياتي وقد يفرق اه سم على منهج (أقول) وقد يتوقف في الفرق بان الوكيل يجب عليه رعاية المصلحة وهي منتفعة فيما لو باع بالثمن اليسير مع وجود من يأخذ بكامل النعمة (قوله ولو باع بشئ المثل و ثم رغب) أي ولو باع لا يشترط به أخذ من اطلاقه وفي شرح الروض التقييد بما لا ينفع بعثه قال سم على منهج بعد نقله ذلك عن شرح الروض وهو يفهم المصلحة اذا وجد الرغب بالذي يتبين بعثه وفيه نظر اه (أقول) وقد يقال العرف في مثله جاريا للمصلحة وعدم الضغ للزيادة اليسيرة اه وهذا كله ما لم يرمص لمصلحة في البيع بالاقبل كأن يكون من يريد الشراء بازا بادة أو كس في قبض الثمن أو يحسن منه خروج الثمن مستحقا أو نحو ٢٤ ذلك ويحتمل خلافه لان الامور المستقبلة لا تظر اليها وهو ظاهر اطلاق

التسارع كشرح المنهج ثم رأيت الاول في الخطيب حيث قال ومجمله كما قال الاذمى اذا لم يكن الرغب بماطلا ولا مقبولا ولا ماله ولا كسبه حراما اه (قوله او حدث) أي الرغب (قوله في زمن الخيارات) أي وكان الخيارات للبائع أو لمجان كان له يشتري امتنع اه شيئا

المثل لان المعتاد غالبا الحلول مع الخطر في النسيئة (ولا يغني فاحش وهو ما لا يحتمل غالبا) في المعاملة كدرومين في عشرة اذ النفوس تشع به بخلاف اليسير كدروهم فها نعم قال ابن ابي الدم العشرة ان سويح في المائة فلا يتسامح بالمائة في الالف فالصواب الرجوع للعرف وبواضه قوله ما عن الرواية انه يختلف باحسان الاموال لكن قوله في العمران اليسير يختلف باختلاف الاموال فربع العشر كثير في النقود والطعام ونصفه يسير في الجوهر والرفيق ونحوها محمل نظر وهو محمول على عرف زمانه اذا اوجه اعتبار العرف المطرد في كل ناحية بما يتسامح فيها ولو باع بشئ المثل و ثم رغب او حدث في زمن الخيارات في جميع ما صر في عدل الرهن وانهم قوله ليس له الى آخره بطلان تصرفه فلا يفرع عليه قوله (فلو باع على أحد هذه الانواع وسلم المبيع ضمنه) للمصلحة ببقية يوم التسليم ولو في مثلي كاذره ان افي فان تلف ولم يصح العقد طالب المشتري بالمثل في المثلي والقيمة في المتقوم وان صح وتعدى الوكيل بالتسليم

زبادي فيما باتي في فصل فيما يجب على الوكيل وقوله جميع ما صر ومنه اذ لم يصح انفسح بنفسه لان فان العبرة في العقود بما في نفس الامر وينبغي ان يكون منه ايضا ما لو اجتهد الوكيل في البيع وأداء اجتهاده الى ان فيه مصلحة ثم تبين خلافها في تبين بطلانه (قوله ضمنه للمصلحة) أي وعليه فاذا تلف المبيع في يد المشتري وأحضر بدله وكان مساويا لما غرمه جنسا وقدر او صفة فهل له ان يأخذ بدله ما غرمه للمصلحة ويجوز له الصرف فيه بتراضيها أم لا فيه نظر والاقرب الاول لا يبيع الدين لمن هو عليه وهو جائز اما لو أراد اخذ ما قبضه الوكيل من المشتري في مقابلة النعمة التي أخذها الموكل منه لم يجوز لان ما قبضه من المشتري عين والقيمة التي يستحقها دين والتفاس انما يكون بين دينين استويا ولو تلفت العينة في يد المتخذ ضمنها فان كان المضمون به من جنس الثمن وتوفرت فيه شروط التفاس حصل التفاس وكتب ايضا قوله ضمنه للمصلحة أي ويجوز للموكل التصرف فيما أخذه من الوكيل لا به عكس ذلك القرض (قوله ببقية) فان قلنا انه أي الوكيل يفرم القيمة مطلقا فهل يرجع في المثلي بها على المشتري لان التي غرمها أو بالمثل لانه الواجب على المشتري فيه نظر اه سم على ج (أقول) والذي يظهر انه انما يطالبه بالمثل لانه المضمون به ما تلف في يده واذا أخذه بعد تلف المبيع في يد المشتري دفعه للموكل واسترد القيمة ويحتمل وهو القياس انه لو تلف المبيع في يد المشتري رجح الوكيل على الموكل بالقيمة وغرم له المثل لانه الذي ضمن به متاعه الا ان (قوله فان تلف) ليس هذا تقريرا على خصوص ما ذكره لان البيع فيه باطل دائما طوله بيان الحكم فيما لو تعدى الوكيل بالتسليم لا بقيد ما الكلام فيه



الامانة (قوله كان اقرا اخرها) اشعر بان ماصوره المتن فيه خذ الف وهو كذلك (قوله من الامام أو السيد) عبارة القصة لكن من الامام أو السيد وهي التي يتضح عليها معنى قوله مطلقا (قوله فلا يمنع الاستيعاء الخ) عبارة القصة مع الاستيعاء في (قوله فان شاء) أي المولى (قوله طالبه) أي الوكيل (قوله أو بالبدل) فيدتوقف في المطالبة بالبدل فانه لم يتعد بالبيع وحيث صح فقد انتقل الملك في البيع للمشتري واستحق البائع عليه ثمنه والذي فوته بالتسليم انما هو الثمن فكيف يطالب بالبدل والمتبادر من قوله بالبدل ان المراده المثل في المثل والقيمة في المتقوم لكن قضية قوله الا في ضمن اللؤلؤ الخ انه القيمة فقط (قوله ان كان باقيا) وهل يزول الضمان بالاسترداد أو لا يزول الا بيبه ثانيا أو باستثنان من المالك فيه نظروا في ما يأتي من انه لو تعدى بالبيع لا يزول ضمانه باصتراده انه هنا كذلك (قوله بالاذن السابق) قال الشارح بعد قول المصنف في الفصل الا في ولا ينزل في الاصح فلورده عليه لعيب مثلا نفسه أو بالحاكم عاد الضمان مع ان القدر يتفرع من حيثه على الراجح غير اننا لقطع النظر عن أصله بالكايه (قوله وفراوه على المشتري) أي فضضته بالمثل في المثل وأقصى القيم في المتقوم (قوله وعلم بما تقر في التعرير) أي من قوله وافهم قوله ليس له الخ (قوله خلا فاجع منهم السبكي في تجويزه بالغبن) هذا مخالف لما قدمه في الشركة قبيل قول المصنف ولكل فسضعتي شاء الخ حيث قال وقوله عا ٢٥ شئت اذن في الهواة كما يأتي زادة

فان شاء طالبه باليمن أو بالبدل المذكور وله عطالة الوكيل برده في صورة البطلان لتعديه بتسليمه لمن لا يستحقه ببيع باطل فيسترد ان كان باقيا وله حينئذ بيعه بالاذن السابق وقبض الثمن ويده أمانة عليه فان لم يقبض كان طر يقا الضمان وقراره على المشتري وعلم بقرري التفرع من دمن زعم انه كان ينبغي ان يقول لم يصح وبضم فاولم يطلق اتبع ما عينه في بيع بما شئت أو ينسره لغير النقد لا بنسيئة ولا غبن لان ما للجس خلافا لجمع منهم السبكي في نحو بزه بالغبن أو بعه كيف شئت جاز بنسيئة فقط لان كيف الحال فهل الحال والمؤجل أو بكم شئت جاز بالغبن فقط لان كم له عدد القليل والكثير أو بماعز وهان جاز غير النسيئة لان ما للجس قمر بعماء بعد ما شمل عرفا القليل والكثير من نقد البلد وغيره (فان وكله لبيع مؤجلا وقد الاجل فذلك) أي فيبيع بالاجل المدر ظاهرا وله النقص ما لم ينه عنه أو يعتب عليه ضرر كان يكون لحفظه مونة أي أو يعتب خوف كذب قبل حله كاهو ظاهر أو عين له المشتري كما بمته الاسنوى لظهور قصد الحماة كما يؤخذ عما يأتي في تقدير الثمن (وان أطلق) الاجل (صح) التوكيل (في الاصح وحل) الاجل (على المتعارف) بين الناس (في مثله) أي المبيع في الاصح أيضا لانه المعهود فان لم يكن عرف رايه الانع موكله ثم تغير نظيره مامر ويشترط الاتهاد

٤ غايه ع ان لا يفرط فيه بحيث يعدا ضاعاً وان لا يسكون ثم واغلب بالزيادة (قوله قط) أي  
 لا النسبته ولا يغير نقد البلد (قوله لان كم العدد) قال حج ونظهر ان الكلام فحين يعلم مدلول تلك الالفاظ كادكر والا فان  
 عرفه فها عرف مطرد حلت عليه وان لم يعلمه ذلك لم يصح التوكيد للعلم بمراده منها اه سم على منتهج وعيان في  
 شرحه ونظاير كلامهم انه لا فرق في هذه الاحكام بين الضوى وغيره وهو محتمل لان حامد لولا عرفيا فيصير لفظه عليه وان  
 جهوله وليس كما ياتي في الطلاق في ان دخلت بالفرض لان العرف في غير الضوى ثم لا يفرق نعم قياس ما ياتي في النذر انه لو ادعى  
 لجل عدل ذلك من أصله صدق ان شهدت قرأت ما به بذلك اه قلل ما نقله سم عنه في غير الشرح المذكور (قوله بما  
 بعدها) أي عز وهان (قوله بشعل عرفا القليل والكثير) قال حج ويتردد النظر في بأي شيء شئت وبه ما شئت ولو قيل بما  
 ثبت لم يبعد (قوله ليبسع مؤجلا) هل له البيع حالاً حينئذ يبنى نعم الا فرض اه سم على حج (قوله لمطهور قصد المحاباة)  
 يؤخذ منه ان الكلام فيما اذا دلت القرينة على قصد المحاباة والاجازة النقص عن الاجل والزيادة على الثمن المعين وان كان  
 المشتري معينا (قوله نظير ما مر) أي في تعدد المقتدين (قوله ويشترط الاشهاد) سكت عن الزهن اه سم على حج (أقول)  
 والمظاهر انه لا يشترط ان ذلك قد يؤدي لا امتناع البيع إذ الغالب عدم رضا المشتري به وعليه قلل الفرق بين هدا وبين يسع  
 الزهري مال المولى عليه حيث اضطرر فيه الزهن الاحتياط لمال المولى عليه

قبيهم الخ (قوله مفهومة لالكل أحد) أي حتى يكون كناية وكان عليه حينئذ أن يذكر الغفلة لكل أحد في المصريح

وأفهم قوله يشترط الخ أنه لو لم يشهد لم يصح البيع قطاظهر أنه لو لم تكن الشهود حاضرة وقت البيع لم يصح العقد وان شهدوا فيها بعد وبعبارة صح ويلزمه الأَشهاد وبيان المشتري حيث باع بموكل والاضمن اه وهو محتمل لأنهم يترك الأَشهاد مع صحة العقد والاضمان ومن ثم كتب عليه سم ليس فيه إقصاء بصحة البيع أو فساده عند ترك الأَشهاد اه وسياق بآفاه وكتب أيضا قوله ويشترط الأَشهاد ويؤيد رجوع هذا وقوله وبيان المشتري الخ الخالو باع بموكل سواء قدر الموكل الأجل أو أطلق (قوله وبيان المشتري) أي كان يقول الوكيل للوكيل بعتك فلان قولك بعتك له كان قال بعتك لرجل لا أعرفه ضمن (قوله والاضمن) أي القيمة لا البدل فيما يظهر لأنها تقرر المحابطة وكتب سم قوله والاضمن ليس فيه إقصاء بصحة البيع أو فساده عند ترك الأَشهاد اه سم على صح (أقول) والذي ينبغي أنه شرط لعدم الضمان لا لصحة لأن الأَشهاد إذا ما يكون بعد تمام العقد لكن نقل عن شيخنا الزايد بالدرس اعتمادا له شرط للصحة وقال خلافا له حيث جعله شرطا للضمان اه فليصر (قوله وان نسي) أي الوكيل (قوله كان أذن له في السفر) هو ظاهر أن لم يجرعادة الموكل بالسفر إلى ذلك البلد عن قريب ولا فينبغي أن لا يقبض إلا بعد مراجعة الموكل ويحتمل أن تركه السفر على خلاف العادة كاف في جواز القبض بل وجوبه لأن في تركه ضياعا له وهو لا يرضى به (قوله أذلة متع العقد) أي فيما ذكر فلا ينافي أن التهمة قد تكون مانعة مع انتفاء تولى الطرفين (قوله فبقى من عده) شمل الوصي والقيم ٢٦ ونظر الوقت فلا يجوز لهم تولى الطرفين (قوله لئلا يلزم تولى الطرفين) أي لأن

الأبائنا تولى الطرفين في معاملته لنفسه مع مواليه أو وليته وهنا ليس كذلك لأن المعاملة لغيره ولا يجوز أيضا أن يوكل وكيلًا في أحد الطرفين ويتولى هو الطرف الآخر ولا وكيلين في الطرفين أخذًا عما يأتي في التكاثر أن من لا يتولى الطرفين ليس له أن يوكل وكيلًا

قياسا على عامل القراض كما صرح به القاضي وبيان المشتري أن لم يعرفه الموكل والاضمن وان نسي وليس له قبض الثمن بعد حله إلا أن نص له عليه أو دلل عليه قرينة ظاهرة كما قاله جع كان أذن له في السفر لم يدمع البيع فبايع بموكل ومقابل الأصح عدم الصحة لاختلاف الفرض بتفاوت الأجل طولًا وقصرًا (ولا يبيع لنفسه) وان نص له على ذلك وقدر الثمن ونهاه عن الزيادة خلافاً لابن الرفعة ودعوا جواز اتحاد الطرفين عند انتفاء التهمة بيمينهم كلاهما ادعاه منع الاتحاد ليست التهمة بل عدم انتظام الإيجاب والقبول من شخص واحد يخرج عن ذلك الأب ما رخص في من عده على المتع (وولده الصغير) أو المجنون أو السفه ولو مع ما مر لئلا يلزم تولى الطرفين ومن ثم لو أذن في إبراء أو اعتاق من ذكره مع الانتفاء التولي ولأنه رخص طبعاً وشرعاً على الاستقصاء لو كله ففساداً وأحذ من ذلك أنه عند انتفاء ما بان كان ولده ذكراً ولا يغيره وقد روى الموكل الثمن ونهاه عن الزيادة جاز البيع له إذا تولى ولا تهمه كما أفهمه كلام

أحدهما أو وكيلين فمما نهم لو وكل وكيلًا عن طفله كما صرحوا به ويتولى هو الآخر لم يعد جواز إذا

قدر الثمن ونسي عن الزيادة إذا تهمه ولا تولى الطرفين لأن الوكيل حينئذ نائب لطفله لأنابه كما صرحوا بذلك أيضاً فليست أم اه سم على صح وينبغي أن مثل توكيله عن طفله ما لو أطلق فيكون وكيلًا عن الطفل وقوله ولا يجوز أيضاً أن يوكل وكيلًا في أحد الطرفين أي عن نفسه أو يطلق فلا ينافي قوله لا في نعم لو وكل وكيلًا الخ وقوله إذا قدر الثمن (أقول) لو قيل بدم اشتراط ذلك لم يكن بعيداً لأن الثمن له من ذمري يرجع إليه وهو كونه حالاً من نقد البلد فلا حاجة إلى التقدير (قوله ومن ثم) أي من أجل أن العلة تولى الطرفين (قوله أو اعتاق) ومثل ذلك ما لا يترتب عليه تولى الطرفين ومن ذلك ما يأتي من جواز التوكيل في المغوعن نفسه في إقصاء وحد النفق (قوله من ذكر) أي من نفسه أو ولده الخ (قوله وشرعاً على الاستقصاء لو كله) عبارة صح طبعاً وشرعاً على الاسترخاء له وشرعاً على الاستقصاء لو كله اه (قوله في ولاية غيره) أي لفسق أبيه مثلاً (قوله وقد روى الموكل الثمن) أفهم أنه لو لم يقدر الثمن أو قدر ولم ينهه عن الزيادة لا يجوز البيع له وهو مشكل بان العلة في امتناع بيعه له هو في ولا يته تولى الطرفين وهو منتف هنا كما ذكره الشارح بقوله لا تولى ولا تهمه وبأنه يجوز بيعه لآبائه وبأنه البالغ وان لم يقدر الثمن ولم ينهه عن الزيادة ولا نظر لتهمة في ذلك اللهم إلا أن يقال أن التهمة مع صغر الولد أو جنونه أقوى منها في الأب والابن الكبير لما جرت به العادة من زيادة المنون الأب على ابنه الصغير أو المجنون فليست أم رأيت سم على منهج صرح بالفرق المذكور

والشهاب حج لم يذ كرفوله يمكن أخذ لان الكافي في قوله كسجاجة التنظير لان موضوع مسئلة المثل ان هناك لفظا فانه  
قال ومسئلة الكتابة والاشارة على التفصيل المعلوم فيها (قوله وخرج بكلف الخطاب) لو اسقط لفظ كاف ليشن ماذ كر من  
(قوله أو قصاص) لعل العلة في ذلك عدم حصول المقصود من التشني للمستحق مع انه في اقامة الحد على نفسه قديما في عا  
لا يحصل بهما هو مقصود الحد شرعا مما يحصل الالم للحدود والعلة في الترويج واستيفاء الدين من قد به نولي الطرفين (قوله  
ويصح توكيله في اراء) هذا عن قوله السابق ومن ثم لو اذن في اراء الخ (قوله بناء على عدم اشتراط القبول فيه) وهو لا يفتد  
(قوله وفي اعتنا) أي نفسه وهذه علف من قوله قسلا أو اعتاق من ذكر الخ (قوله سواء عين) أي الموكل (قوله لا تنفاه  
ما ذكر) أي من نولي الطرفين والهمة (قوله تولى) فاعل يجر (قوله ولا كذلك) أي لانه قد يكون هناك من هو أصح منهما  
مع وجود الشروط في الشكل حتى لو فرض انحصار الامر في احدهما أمكن ٢٧ تولية السلطان له (قوله من نفسه

ومحجوره) أي ولا باكثر  
من عن المثل ولا بنسبة  
ولا بنين فاحش على قياس  
ماصر في الوكيل بالبيع  
(قوله في نحو الصرف)  
أي كالمطعمات ورأس  
مال السلم (قوله القبض)  
أي لان القبض في المجلس  
شرط لصحة العقد (قوله  
والقبض) أي قطعاً (قوله  
الاذن جديد) أي أو دلالة  
القرينة عليه كما مر أيضا  
(قوله وهنا) أي في البيع  
بموجب (قوله من غير  
قبض) أي وان حل الثمن  
(قوله وظاهر إطلاقهم الخ)  
معقد (قوله وصحناه) أي  
على الرابع حيث لا ضرر  
بلحق الموكل بالخلول (قوله  
في هبة) أي عقدها (قوله  
تسلم) أي لو هوب به بأن

المصنف في تعليقه على التذية وهو ظاهر ولو وكله ليهب من نفسه ليهب لاصح أو في تزويج  
أو استيفاء حد أو قصاص أو دين من نفسه فكذلك ومقتضاه منع توكيل السارق في القطع  
وبه صرح في الروضة هناك صرحوا في باب استيفاء القود بخلافه وجع البقيتين بينهما  
يحمل ما هنا على حالة وما هناك على أخرى وهو الوجه كما سيأتي بيانه ثم ان شاء الله تعالى ويصح  
توكيله في اراء نفسه بناء على عدم اشتراط القبول فيه وفي اعتنا هو العفو عنها من قصاص أو  
حد قذف (والاصح انه يبيع) أي الوكيل بالبيع مطلقا (لا يه) وسائر أصوله (وابنه البالغ)  
وسائر فروعه المستقلين سواء عين الثمن أم لا لا تنفاه ماذ كرو الثاني لانه منهم ما يميل اليهم وانما  
لم يميز فن فرض اليه ان يولي القضاء تولى أصله وفرعه لان هاهنا دابني التهمة وهو عن المثل  
ولا كذلك ثم ويجري ذلك في وكيل التراء لا يشتري من نفسه ومحجوره (و) الاصح (ان  
الوكيل بالبيع) يحال (له قبض الثمن وتسليم المبيع) الذي يدهه مالم يبه لانه من نوايع البيع  
والثاني لا لعدم الاذن فهما وقدر رضاه لبيع دون القبض ثم له في نحو والصرف القبض  
والا قباض قطعاً والقبض من مشتري مجهول والموكل غائب عن البيع لئلا يضيع لافي البيع  
بموجب وان حل الاذن جديد كما مر وهناله تسليم المبيع من غير قبض وظاهر إطلاقهم جريان  
ذلك وان باع بمسالم وصحناه لان اذن الموكل في التأجيل عزل له عن قبض الثمن واذن له في  
اقباض المبيع قبل قبض الثمن فلم يرتفع عما أتى به الوكيل وان كان أنفع للموكل ويحتمل خلافه  
لان الموكل انما رضى بذلك مع التأجيل دون الحسول وليس له وكل في هبة تسليم قطعاً لان  
عقدها غير محال فان كان مؤجلا وحل أو حالاً وانما عن قبضه لم يملك قبضه قطعاً (ولا يسلمه) أي  
المبيع (حتى قبض الثمن) الحال لما في التسليم قبله من الخطر (فان خالف) بان سلمه باختياره  
قبل قبض الثمن (ضمن) للموكل قسمة المبيع ولو مثليا كما مر واذت على الثمن يوم التسليم  
للمعاولة فادابضه ردها مالوا أجبره ما كم على التسليم قبل القبض فلا ضمان عليه كما في البصرانه

بقبضه اياه (قوله فان كان مؤجلا وحل) هذا علم من قوله أو لا لافي البيع بموجب وان حل (قوله حتى قبض الثمن الحال)  
ع انظر لو كان البائع وكيلاً والمشتري وكيلاً اه (أقول) في العباب في باب البيع في بحث التسليم مانصه ولو تابع وكيلان  
أو وليان أجبر مطلقاً اه سم على منهج وقوله مطلقاً أي سواء كان الثمن معيناً أم في الذمة ووقع السؤال في الدرس عما لو قال  
له وكل في كذا التصرف فيه تصرف الملاك هل هو صحيح أم باطل فيه نظر والجواب عنه ان اظاهر فيه الصحة ويحمل على  
التصرف فيه بالبيع دون الهبة والقرض فله يبعه بغير نقد البلد والبعين الفاحش والنسبة (قوله ولو مثليا كما مر) الذي مر  
هو قوله وان صرح بتسليم الوكيل بالتسليم الخ وليس فيه ما ذكر فليتامل الا ان يقال ان اللام في البدل للمهد الذ كرى المتقدم  
في قوله ضعه للمعاولة بقبضه يوم التسليم الخ (قوله مالوا أجبره ما كم) أي أو متغلب فيما يظهر اه حج وهو ظاهر على ما فانه حج  
أيضاً من انه قد يفرق بين أكره التالم

الامثلة لكان واضحا (قوله وهذا ان صح) يعني ما ذكر من تزويج الامة وعبارته في قوته انها ما ذكره يعني السبكي في تزويج الامة ان صح ينبغي ان يكون فيما اذ لعين الزوج ولم يفرض الاصفة العقد ثم قال ومثل ابن الصلاح من اذنت ان على التسليم هنا وبين الودعة بان للكره هنا شبهة انتقال المثلوثم لاشبهه له وجهه واماعلى ما استوجهه الشارح من الفرق بين اكره الظالم واكره الحاكم الذي براه فقد بشكل الحاق المتعاين بالحكم الا ان يقال المتطلب بصير كالحاكم لدفع المفاسد المتولدة للفتن مخالفته (قوله فيضمن) أى الوكيل أى يكون طريقا الضمان (قوله والا ضمن) أى القيمة المعبولة قياسا على ما صرحه في تسليم المبيع قبل قبض الثمن (قوله عليه) بل لو حدة (قوله لا يشتري ميبعا) وهل له الشراء نسبية وفيه نقد البلد حيث وأى فيه مصلحة أم لا فيه نظر ٢٨ والاخر الاول اذ لا ضرورة فيه على الموكل (قوله لا ينبغي له) أى لا يحسن له

الاشبهه حيث كان يرى ذلك مذهبا بالدليل أو تقليدا لمعتبرا فلاو كرهه عليه ظالم فكالودعة فيضمن قاله الاذرى وهو الوجه والوكيل بالشراء لا يسلم الثمن حتى يقبض المبيع والاضمن (واذا وكله في شراء) موصوف أو معين كما اقتضاه ظاهرا وان جهل الموكل بمبعضه ومنع السبكي اجراء الاقسام الائمة فيه غير صحيح (لا يشتري ميبعا) أى لا ينبغي له ما باقى من الصفة المستزمنة للعمل غالباً فى أكثر الاقسام وذلك لان الاطلاق يقتضى السلامة وانما جاز امل الفراض شرائه لان القصص منه الربح ويؤخذ عنه انه لو كان القصص هذا ذلك جاز له شرائه (خان اشتراه) أى المبيع (في الذمة) ولم ينص له على السليم (وهو يسأى مع العيب ما اشتراه به وقع) الشراء (عن الموكل ان جهل) الوكيل (العيب) لاقتناء المخالفة والتقصير والضرر لتكتمه من رده نعم لو نص له على السليم لم يقع للوكيل كإقال الاسنوى انه الوجه لانه غير مأذون فيه وخرج بذمته الشراء بعين مال موكله فيقع للوكيل أيضاً بهذه الشروط لكن ليس للوكيل رده لتدثر انقلاب العقد بخلاف الشراء في الذمة فالتقييد لا حترار من هذا خاصة (وان علمه فلا) يقع الشراء بالموكل (في الاصح) سواء أساوى ما اشتراه أم زاد لانه غير مأذون فيه عرفاً والثاني يقع له لان الصفة مطلقة ولا تنقص في المالية (وان لم يساوه) أى ما اشتراه به لم يقع عنه) أى الموكل (ان علمه) أى الوكيل العيب لتقصيره اذ قبيته تدثر الردي فيضرر (وان جهله وقع للوكيل في الاصح) لم تدثر الوكيل بجهله مع اندفاع الضرر بثبوت اختياره والثاني لان الغبن يمنع الوقوع عنه مع السلامة فعند العيب وألورده الاول بان الخيار ثبت في العيب فلا ضرر بخلاف الغبن (واذا وقع) الشراء في الذمة لما صرح انه ليس للوكيل الردي في المعين (للموكل) في صورتي الجهل (فلنكل من الوكيل والموكل الردي) بالعيب اما الموكل فلا نه المالك والضرر لاحق بهنم بشرط رده على البائع أن يسمعه الوكيل في العقد أو ينوبه وصدقه البائع والا رده على الوكيل ولورضى به امتنع على الوكيل رده بخلاف عكسه واما الوكيل فلا نه لو منع (ر) على ارضى به الموكل فيتدثر الردي لكونه فوريا فيقع للوكيل فيتضرر ومن ثم لورضى به الموكل لم يرد كامر والعيب الطارى قبل قبض القبض كالتقارن في الردوعه كما اعتمد ابن الرفعة ناقل

(قوله في أكثر الاقسام) احترز بقوله في أكثر الاقسام عملاً واشترى بالعين وكان عالماً بالعيب فانه لا يقع لواحد منهما ويصير لتعاطيه عقداً فاسداً اه زى دى (قوله لتكتمه) أى الموكل (قوله نعم لو نص) كان الاولى ان يقول اما لو نص الخ لانه محترز قوله ولم ينص له (قوله بهذه الشروط) هى عدم النص على التسليم ومساواته ما اشتراه وجهل الوكيل العيب (قوله فالتقييد) أى بقوله في الذمة (قوله عن هذا) أى قوله لكن ليس للوكيل رده (قوله وان لم يساوه) أى سواء كان الشراء في الذمة أو بالعين (قوله نعم بشرط رده) أى الموكل (قوله ولورضى) أى الموكل

(قوله امتنع على الوكيل رده) لورده قبل عمله رضا الموكل ثم ينبى انه كان واضحا حين الرد فينبى أن ينبى له

بطلان الرد اه سم على ج (قوله فلا نه لو منع الخ) أورد عليه انه بتقدير ان لا رده يكون أجنبياً فأتى خبر الرد عنه حينئذ لا أثر له قال سم على ج ويجاب بان مجرد كونه أجنبياً لا يقتضى عدم النظر اليه اه هذا وقد يقال عدم رضا الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد لغو فلا عبرة بعدم رضاه ولا يقع بذلك للوكيل اللهم الا أن يقال ان المراد بعدم رضاه أن يذكر سبباً يقتضى عدم وقوع العقد له كالكار أو كالمعاشرة به الوكيل أو انكار تسمية الوكيل بابه في العقد أو نيته فليست امل (قوله) كالتقارن في الردوعه (أى لا في عدم وقوعه للوكل لانه مأذون له في شرائه وقت العقد لسلامته عنده) (قوله في الردوعه) أى وقد تقدم انه ان كان الشراء بالعين فلا رد للوكيل أو في الذمة فليكل منهما الرد

زوجها المات في البلد من زوج معين كذا فهل لكل أحد عاقبة البلد وجميعها الخ الجواب ان اقرب ما فيها قرينة تقتضي التعيين فلا شك ان سبق اذنها قريبا كذا عاقد معين أو كانت تقتضي ان ليس بالبلد غير واحد فان اذنها حينئذ يختص ولا يعم وان لم

(قوله فان وقع الشراء بالعين لم يصح) لو تعذر الرد على البايع في هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البايع ان الشراء للوكل واخذ الثمن المعين فينتقي اخذاً عاماً ساقى في مسائل الجارية أن يقال رده الموكل على الوكيل وبغرمه بدل الثمن والوكيل يدهم بالطرف واستيفاء ما غرمه من ثمنه اه سم على حج (قوله والواقع للوكيل) والكل في العيب القاتل اما الطاري فيقع فيه للوكل مطلقاً سواء اشتراه بالعين أو في الذمة (قوله شراء معين يعنى) أي وان علم بكونه يعنى عليه ولا نظراً الى ضرر الموكل لتقصيره بهدم التعيين وظاهره وان كان الغرض من شرائه التجارة فيه من الموكل وعبارته فيجاء بعد قول المصنف فكم فان وكاه في شراء عبد وجب بيان نوعه ولو اشترى من يعنى على الموكل صح وعنى عليه بخلاف القراض لما فاته مرضوعه (قوله ولا عنى) قياس ما عرفنا واشترى معيلاً لا يعلم عييه واعتقه ثم اطلق فيه على ٢٩ عيب من أنه نفذ العتق ولأدوله

الارض انه هنا كذلك اللهم  
الآن يقال انه لما أنشأ  
العتق هناك عومل بمقتضى  
ما في بخلافه هنا فانه  
انما حكم عليه بالعتق  
ولم يوجد منه ما يدل عليه  
فاستمرط لهه شرائه ان  
لا يكون فيه ما يمنع من  
الرضاه (قوله بعض عياله)  
والذي يظهر ان المراد بهم  
أولاده ومعايليكه وزوجاته  
اه حج وينبغي ان يعلق  
بمن ذكره منه بإجارة  
ونحوها (قوله فيضن)  
أي خلافاً لحج (قوله وعلى  
رأيه) أي الجورى (قوله  
في الأول) هو قوله عدم  
الفرق بين وكنت في يده  
(قوله دون الثاني) هو  
قوله وفي ان تبعه ووجهه

له عن مقتضى كلام أبي الطيب وعلم مما مر انه حيث لم يقع للوكل فان وقع الشراء بالعين لم يصح  
والواقع للوكيل وله عند الاطلاق شراء من يعنى على موكله فعنى كاه مالم يدين معيناً  
فلا موكل رده ولا عنى خلافاً للقسوى (وليس لو كليل أن يوكل بلا اذن أن تأق منه ما وكن في فيه)  
لان الموكل لم يرض بتصرف غيره ولا ضرورة كادوع لا يودع وشمل كلامه ما لو اراد ارسال  
ما وكن في قبضه من دين مع بعض عياله فيضن ان فعله خلافاً للجورى وعلى ما يشترط في  
المرسل منه كونه اهلاً للتسليم بأن يكون رشيداً او يؤخذ من تعليمهم منع التوكيل بما ذكر  
عدم الفرق بين وكنت في يده وفي ان تبعه وهو كذلك كاه هو مقتضى اطلاق المصنف خلافاً  
للسبكي حيث فرق بينهما فحوز التوكيل مطلقاً في الأول دون الثاني (وان لم يثبت) ما وكن  
فيه منه (لكونه لا يحسنه أو لا يليق به) أو يشق عليه تعاطيه مشقة لا تختص في العادة كما  
هو واضح (فله التوكيل) عن موكله دون نفسه لان التفويض لئله انما يقصده الاستئابة  
ومن ثم لو كان الموكل جاهلاً لبعاله أو اعتقد خلاف حاله امتنع توكيله كما أفهمه كلام الرامى قال  
الاسنوى انه ظاهر ويأتي مثله في قوله (ولو كثر) الموكل فيه (وبجز) الوكيل (عن الاثبات  
بكله فالذهب انه يوكل) عن موكله قطعاً فلو قل على نفسه لم يصح وأطلق وقع عن الموكل (فيما  
زاد على الممكن) دون غيره لانه المضطر اليه بخلاف الممكن أى في العادة بان لا يكون فيه  
كبر مشقة لا تختصم غالباً فيما يظهر وفي كلام مجلى ما يقارب ذلك وتزيف مقابلته القائل بان  
المراد عدم تصور القيام بالكل مع بذل الجهود ولو طرأ البهز لطر ونحو مرض أو سفر امتنع  
توكيله كافي المطلب وكطرو البهز ما وجه الموكل حال توكيله ذلك كما يؤخذ مما مر آنفاً  
عن الاسنوى فان كان التوكيل في حال عمله بسفره أو مرضه جاز له ذلك (ولو اذن) الموكل

ان الثاني مشغل على نفسه البيع للوكيل صريحاً ولا كذلك الأول (قوله لكونه لا يحسنه) أي أصلاً ما اذا أحسنه لكن  
كان غيره فيه أحقق منه لم يحجز التوكيل لان الموكل لم يرض بغيره (قوله انما يقصده الاستئابة) قضيته انه يتعين ذلك في  
حقه وان صار اهلاً لمباشرة بنفسه (قوله امتنع توكيله) أي ولو فعله لم يصح واذ استلم ضمن (قوله وبأني مثله) أي مثل قوله  
ومن ثم لو كان الموكل جاهلاً بالخ (قوله امتنع توكيله) أي وذلك لما تقدم من أن الموكل لم يرض بتصرف غيره لكن قضية  
قوله ثم لا ضرورة كالودع الخ انه لو دعت الضرورة الى التوكيل عند طرو ما ذكر كان خيف تلفه لو لم يسع ولم يتيسر الرفع  
فيه الى قاض ولا اعلام الموكل جاز له التوكيل بل قد يقال بوجوبه وهو ظاهر وبقي عكسه وهو ما لو كان عاجزاً ثم قدر هل له  
المباشرة بنفسه ام لا فيه نظرو الا قرب الثاني انخذ من قول الشارح المار كج لان التفويض لئله انما يقصده الاستئابة  
لكن عبارة شرح المنهج لان التفويض لئله هذا لا يقصده منه عني اه ومقتضاها انه انما قصد حصول الموكل فيه من جهة  
الوكيل فيعتبر بين المباشرة بنفسه والتفويض الى غيره (قوله وكطرو البهز) لا حاجة اليه مع قوله أنفأ وبأني مثله الخ

يوجد شيء من هذا القليل فذكرها العاقد محمول على معنى العاقد على الإطلاق وسيفقد لكل ما قد يطرأ عليه من هذه مقتضى  
الفتنة في هذا اه اه وبه تمل ما في كلام الشارح كالشهاب ج (قوله يعنيها) صوابه تعيينه كما علم بما قد عناه (قوله وقول من  
(قوله أو عزل الموكل له) أي الأول (قوله لانه) أي الثاني (قوله نائبه) أي الأول (قوله بفيز ذلك) كنهونه أو انما (قوله هه)  
أي الموكل (قوله فانه نائب عنه) ٣٠ أي عن النائب (قوله لانه منبه) أي هو الامام أو القاضي (قوله ان يوكل امينا)

شمل ما لو سكن الامين  
رقبنا وأذن له سيده في  
التوكيل المذكور وهو  
واضح وكتب أيضا قوله  
أن يوكل امينا قضيت له ولو  
وكل فاسق لم يصح وان  
كان المال تحت يد الموكل  
أو غيره وانما يوكل الفاسق  
في مجرد العقد وهو  
مقتضى كلام الشارح  
الآتي في باب الوكيل  
عد لا يفسق حيث قال ولا  
ينافي أي عدم عزله وبقاء  
المال في يده ما من  
أن الولي لا يوكل في مال  
المجبور عليه فاسقا لأن ذلك  
بالنسبة للابتداء لكن  
قال ج ثم توجه العدم  
انزله بالفاسق ان الذي  
يقبه ان يحمل ما من  
منع توكيل الفاسق في بيع  
مال المجبور ما اذا تضمن  
وضع يده عليه والا فلا  
وجه لنعنه من مجرد العقد  
له اه وهو صريح في  
جواز توكيل الفاسق  
حيث لم يسله المال (قوله  
لم يوكله) أي لم يجوز ولم يفتد  
توكيله (قوله ولم يسل)

(في التوكيل وقال) للوكيل (وكل عن نفسك ففعل ثالثا في وكيلا في الوكيل) على الاصح لانه  
مقتضى الاذن والوكيل عزله أيضا كما أفهمه جملة وكيل وكيلا اذن ملك عزل الاصيل ملك  
عزل فرعه بالاولى وعبارة المصنف تفهم ذلك أيضا فلا اعتراض عليه (والاصح) على الاصح  
السابق (انه) أي الثاني (ينعزل بعزله) أي الأول اياه (وانعزله) بنصونه أو عزله أو عزل  
الموكل له لانه نائبه وسيعلم من كلامه فيما ينعزل به الوكيل انه ينعزل بنفسه بذلك والثاني لا ينعزل  
بنفسه بناء على انه وكيل عن الموكل (وان قال وكيلا عن) وعين الوكيل اولا ففعل (فالثاني وكيلا  
الموكل) لانه مقتضى الاذن (وكذا ان أطلق) بان لم يقل عنك ولا عن (في الاصح) اذ توكيله  
لثالث تصرف تعاطا ما دون الموكل فوجب وقوعه عنه والثاني انه وكيل الوكيل وكما قد فسد  
تسهيل الامر عليه كما قال الامام أو القاضي لانه استغنى فاستتاب فانه نائب عنه لانه  
منهيب وقرق الأول بان الوكيل باطر في حق موكله فحمل الإطلاق عليه وتصرفات القاضي  
للمسكين فهو نائب عنهم ولذا نفذ حكمه باستنيبه وعابه فالغرض بالاستنباط معاونة وهو  
راجع له (قلت وفي هاتين الصورتين) وهما اذا قال عني أو أطلق (لا ينزل احدهما الاستحالة ولا  
ينعزل بانعزله) لانفاء كونه وكيلا عنه (وحيث جواز التوكيل التوكيل) عنه أو عن الموكل  
(يشترط ان يوكل امينا) كما بالذلك التصرف وان عين له الثمن والمشتري اذ شرط الاستنباط عن  
الغير المصلحة (الا بين الموكل غيره) أي الامين فينبع تعيينه لانه فيه نعم لو علم الوكيل فسقه  
دون موكله لم يوكله فيما يظهر كما يحتمل الامنوي كما لا يشترى ما عينه موكله ولم يعلم عيبه والوكيل  
يعلم فان عين له فاسقا فزاد فسقه امتنع توكيله أيضا كما يحتمل الزركشي أخذ الاما صر في نظيره  
في عدل الرهن لو زاد فسقه ومحمل ما تقر وفيه وكل عن نفسه فان وكل عن غيره كولي لم يوكل  
الا عدلا ومقتضى كلام المصنف عدم توكيل غير الامين وان قال له وكل من شئت وهو كذلك  
خلافا للسبكي وفارق ما لو قالت لوليها زوجي عن شئت حيث جاز له تزويجهما من غير كفء بان  
المقصود هنا حفظ المال وحسن التصرف فيه وغير الامين لا تأتي منه ذلك ثم مجرد صفة كمال  
هي الكفاة وقد يتسامح بتركها بل قد يكون غير الكفء أصح (ولو وكل) الوكيل (امينا)  
في شيء من الصورتين المتقدمتين (ففسق لم يملك الوكيل عزله في الاصح والله أعلم) لانه اذن في  
التوكيل دون العزل والثاني نعم لان الاذن في التوكيل يقتضي توكيل الامناء فاذا فسق لم يجوز  
استعماله فيعزل عزله

في فصل في بقية من أحكام الوكالة أيضا • وهي ما يجب على الوكيل عند التقبيل  
بغير الاجل ونحو الفتنة اذن له فيه وكون يده يد امانة وتعلق أحكام العقده (قال بيع الشخص  
معين أو في زمن) معين (أو مكان معين معين) يعني تعيينه في الجميع نحو لو يدين يوم الجمعة

أي الموكل (قوله لا عدلا) أي مطلقا سواء عين له فاسقا أو غيره (قوله لانه) أي الموكل  
في فصل في بقية من أحكام الوكالة (قوله ونحو الفتنة) عطف على قوله ما يجب بتقدير مضاف والاصل وحكم مخالفة  
تخلف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه لان مخالفة ليست من الاحكام (قوله قال بيع) ومثل البيع غيره من سائر العقود  
كالنكاح والطلاق (قوله لشخص) ظاهره انه يبيع منه ويشتري منه ويبيع منه ويشتري منه

الآخر) أي ولو المولى هنا (قوله ورد بعامر) أي بقول الوصية لعل الله أجمع لا تقتضيه الوكالة (قوله ويظهر لا اكتشافه بلا

غيره وان لم يدفع هو الاثنى المثل وان رغب غيره بزيادة عن ثمن المثل لانه لا يعرفه هذه الزيادة لا تمنع البيع من الرأغب بها فهو كالمعدم وينبغي ان يحصل التعيين اذ لم يثل المثل الفريضة على عدم ارادة التقديسه وان لم يكن كان لو لم يبيع من غيره نهب المبيع وفات على المالك جاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وان المراد التقديسه في غير مثل هذه الحالة فان قلت قياس ذلك ان الشخص لو لم يأت في بيع ماله لا حد فرائى شخص انه لو لم يبيع بغير اذنه نهب وفات على ماله انه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق واضح لانه هنا اذن في البيع في الجملة بخلافه هناك فانه لا اذن مطلقا اه سم على ج (أقول) وينبغي ان محل المنع اذ لم يناب على ظنه رضا المالك بانه يبيعه والا فلا وجه للمنع وقدر لى عطله في عدم صحة بيعه بغير الفضى وقاية الامران هذا منه وفرضه في الشخص العيب ليس قيدا بل مثله المكان المعين اذ اخرج عن الاهلية فبني التفصيل المذكور فبيوزنه البيع في غيره حيث خيف عليه النيب أو تلفت لو لم يبيع في غيره اما لو خرج السوق المعين عن الصلاحية مع بقاء الامن في البلد وعدم الخوف على المولى فيه فلا يجوز بيعه في غير المكان المعين ففرع ج قال ع لوقال انفق هذه الدراهم على أهلى في رمضان فانتهى في غيره ضمن اه سم على منهج (قوله ووجه تعيين الاول) ٣١ هو قوله قال ع للشخص ولو امتنع

في سوق كذا قاله الشارع مر يدايه ان قول المصنف معين وما بعده حكاية لفظ المولى بالحق اذا الموصى كل لا يقول ذلك بل من فلان وهذا واضح ووجه تعيين الاول انه قد يكون له غرض في تخصيصه كطيب ماله بل وان لم يكن له غرض أصلا عملا بانه فلو باع من وكيله لم يصح سواء أتقدم أو أتأخر أم القبول ولم يصرح بالسفارة أم لا كما شمله كلامهم خلافا لابي الرضا وبحثه البلقيني أنه لو قال بيع من وكيل زيد أي زيد فباع من زيد لم يصح أيضا وهو ظاهر حيث كان الوكيل أسهل منه أو أرفق ولومات زيد بطلت الوكالة كما صرح به الماوردي بخلاف ما لو امتنع من الشراء أتجهز زرغبته فيه بعد ذلك والوجه انه لو قال بيع هذا من أيتام زيد ونحو ذلك حل على البيع لو لم يصرح بفساد التوكيل أصلا عملا بانه فلو باع من وكيله لم يصح نعم لو دلت قرينة على ارادة الرجوع وانما لا غرض له في التعيين سواء لكون المعين برغب في تلك السلعة كقول النازك لعله بيع هذا على السامان فالتجبه قاله الزركشي جواز البيع من غير المعين واعترض بأنه لو غتبه فيه قد زيد في الثمن وهذا غرض صحيح وقد قال انما باقى أصل البحث على

غرضه ذلك كما قيل بطله في امتناع البيع من الوكيل اه سم على منهج (قوله لم يصح) وينبغي ان يحصل البطلان ان لم يكن وكيله مثله أو أرفق منه أخذ بما ذكره فيما لو قال بيع من وكيل زيد فباع من زيد لكن برده عليه ما قيل في عدم صحة البيع من عبده الا ان يفرق بينهما بان عدم ثبوت الاذن للعبودية الى تأخر المطالبة الى العتق واليسار وقد لا يتفق ذلك (قوله ولم يصح) راجع لقوله القبول (قوله أي زيد) أي دون نفس الوكيل (قوله بطلت الوكالة) أي بخلاف ما لو باع أو أغنى أو عجز عليه فلا يطل فيما يظهر لجواز زوال المانع من زيد فيبيع له الوكيل بعد الزوال ولان المقصود وصوله لزيد بصدق نعم لو لم يذل قرية على ارادته زيد وانما دلت على ارادة البيع من وكيل زيد بصفة الوكالة احتج ان يقال بالبطلان لان وكالة زيد بطلت بجحون زيد وان قل واحتج بقاء الوكالة هنا لاحتمال افاقه زيد بعدو تجديده الوكالة وينبغي له راجعة المولى وينبغي أيضا ان محل عدم البطلان ما اذا كان الزمن المعين باقيا فلو دام الجنون مثلا الى معنى الزمن المعين انزل (قوله ولا نقول بفساد التوكيل) وعليه فهل يصح البيع من الايتام لو بلغوا رشده لانه نظرو نتيجة الصحة لانه انما انصرف للولى للضرورة فاذا اكملوا جاز البيع منهم لزوال السبب المصارف اه سم على ج وظاهره وان كان الولي أسهل في المعاملة منهم وهو ظاهر ويفرق بينه وبين ما لو قال بيع من وكيل زيد فباع من زيد حيث قسلب بالبطلان اذا كان الوكيل أسهل بانه لا ضرورة ثم الى البيع من المولى فعدوله عن الوكيل السهل الى المولى مع امكانه تغييره بخلاف ما هنا فانه تمدد البيع للولى بعد رشده المولى عليه (قوله واعترض بأنه) أي المعين (قوله انما باقى أصل) وكأنه انما زاد لفظ الاصل للتايسق الذهن الى قوله واعترض الخ (قوله البحث) هو قوله فالتجبه قاله الزركشي الخ

تبعة (الابعد شهر) ان كان المراد انه يكتفى بذلك عن أصل التوكيل قطاها رانه غير صحيح والظاهر ان مراده ان ذكر الات  
 (قوله فاقض ان تعيينه) أي الشخص (قوله لا ينافي غرضه) أي الموكل (قوله ولو في الطلاق) غاية لتعين الزمان الذي ذكره  
 في التوكيل لا لقوله قد تدعو البيع فيه الخ لان الطلاق ليس غاية للبيع (قوله ومثله في ذلك العلق) وينبغي ان مثله ما غيرهما  
 من بقية التصرفات والكلام كله حيث لا قرينة اما مع وجودها فلا مدار على ما دلت عليه (قوله ومن فرق بينه) أي العلق  
 (قوله وبين الطلاق) يتعين الزمن في العلق دون الطلاق (قوله ولو قال يوم الجمعة) افهم قولهم الجمعة أو العيدان يوم الجمعة أو  
 عيد يتخلله وهو محتمل الان يقال المظف فيهما واحد وهو صدق المخصوص عليه بأول ما تلقاه وهو محقق وما بعده مشكوك  
 فيه فيتمين الاول هنا أيضا اهـ جـ وقول جـ بخلافه أي فلا يتقيد بالجمعة التي تليه (قوله أول جمعة وعيد) دل على انه قال ذلك  
 قبل دخول يوم الجمعة ويوم العيد وبقي ما لوقاله في يوم الجمعة أو العيد فهل يعمل على بقیته أو على أول جمعة أو عيد تلقاه بعد  
 ذلك اليوم فيه نظرا لا قرب الثاني لان عدوله عن اليوم الى يوم الجمعة أو العيد قرينة على عدم ارادته ببقية اليوم (قوله وعيد  
 تلقاه) المراد بالعيد ما يسمى عيداً ٣٣ شرعا كالغفر والاضحى وينبغي ان مثل ذلك ما لو اعتاد قوم تسبحة أيام فعاينهم

بالعيد كالتصاري اذا وقع  
 ذلك فعاينهم فيحصل  
 على أول عيد من اعيادهم  
 يكون بعد يوم الشراء ما لم  
 يصرحوا بخلافه أو تدل  
 القرينة عليه (قوله جدا  
 في المصنف) هل صورة  
 ذلك ان يقول الموكل اشتر  
 لي جدا في الصنف فيحصل  
 على صنف بليه أو ما هو  
 فيه كاهو مقتضى التشبه  
 أو يكفي وقوع الوكالة في  
 الصنف وان لم يذكره عملا  
 بالقرينة في نظر ولا يبعد  
 الثاني (قوله نعم لو قدره  
 الثمن) لم يستثنوا انظر هذا  
 في تعيين الزمن فليصرو

الوجه الاتي في المكان ما لم يفرق بكون التعيين ثم لم يراضه ما يلقيه وهنا عارضته القرينة  
 المغنية له لولا ان ذلك المعين قد زيد على ثمن مثله وذلك موافق لغرضه وهو زيادة الربح فاقض  
 ان تعيينه لا ينافي غرضه بل يوافقه خلافا للذري ووجه الثاني ان الحاجة قد تدعو للبيع  
 فيه خاصة فلا يجوز قبله ولا بعده ولو في الطلاق كما صرح به في الروضة في كتاب الطلاق فتلاعن  
 البوشنجي ومثله في ذلك العلق ومن فرق بينه وبين الطلاق بانه يختلف باختلاف الاوقات في  
 الثواب فقد وههم بل قد يكون له غرض ظاهر في طلائها في وقت مخصوص بل الطلاق أولى  
 لحرمة زمن البدعة بخلاف العلق ولو قال يوم الجمعة أو العيد مثلاً تعين كالجثة الاسنوي وغيره  
 أول جمعة وعيد تلقاه كالموكله ليشترى له جدا في الصنف بقاءه الشئ قبل الشراء لم يكن له شراؤه  
 في الصنف الاتي كما قاله البغوي وليس له اليوم مثله ان اسنوي راغبون فيه ما ومن قال  
 القاضي لو باع أي فباعا لم يمين زمنه الى الابد راغبون نهارا أكثر من صبح ووجه الثالث انه قد  
 يقصد انشاءه وان لم يكن قد آجود ولا راغبون فيه أكثر من لو قدره الثمن ولم ينه عن غيره  
 صبح البيع في غيره قال القاضي اتفاقا ورد السبكي له باحقا له زيادة ثواب من دون المانع  
 تحققها لانهما (وفي المكان وجه) انه لا يتعين (الدم يتعلق بغرض) صحيح للموكل ولم ينه  
 عن غيره لان تعيينه حينئذ انصافي وانصرفه جمع كالسبكي وغيره ومع جواز النقل لغرضه يضمن  
 وبفارق ما لو قال للمودع احفظه في هذا منزله لانه حيث لا ضمان عليه على ما بان المذار ثم  
 على الحفظ ومثله فيه يجوز لسه من كل وجه فلا تدعى بوجهه وهنا على رعية غرض الموكل فقد

الفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر في ازالة الملك سم على جـ وادانما لم تقدم لا تظهر  
 من قوله والحاصل المخلص انه لا فرق بين الثلاثة (قوله صبح البيع في غيره) قد يشكل صحة البيع مع ما ذكره على به  
 من انه قد يقصد اخفاؤه ويجرد البيع بالثمن المذكور وقد يفوت منه الاخفاء (قوله قال القاضي اتفاقا) أي ولو قبله متى  
 المدة التي ينافي فيها الوصول الى المكان المأذون فيه لان الزمان انما اعتبر به المكان لتوقفه عليه فلا سقط اعتبار المتبوع  
 سقط اعتبار التابع اهـ سم على جـ (قوله ومع جواز النقل) أي على هذا الوجه المرحوح وعبارة سم على جـ هذا فرعه  
 الاسنوي على هذا الوجه ويمكن تقريره على الاول أيضا فاما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كاهو قضية كلام الشيعين  
 لكن عبر الشارح في شرح الارشاد بقوله ومتى نقله لغیر ما وجب عليه البيع فيه من الثمن والثمن اهـ فافهم عدم  
 الضمان حيث جاز النقل لا يتعين حينئذ البيع فيه وهو متبوعه معنى اهـ (قوله وبفارق الخ) أي على هذا الوجه أيضا (قوله  
 من كل وجه) قد يكون شرطه الحفظ في المكان الخاص لمعنى خفي علينا اهـ سم على جـ وقد يقال اشتغال المكان الموصوف  
 بما ذكره على معنى خفي بعيد بخلاف الاسواق فان اختلافها في أنفسها يكثر فرعا على الموكل في بعضها معنى خفي على الوكيل



غير قيد كاذرة غيره فقصرت عنه عبانته وبطل على أن هذا امراده ما رتب عليه من قوله وعلم من ذلك الخ فان الشهاب ج رتب عليه (قوله فيمنع من التصرف) المتاسب لكن يمنع من التصرف لان المنع من التصرف لا يتفرع على عدم العزل وانما يتفرع على العزل (قوله وقيل لا ينزل) لا يصح أن يكون هذا مقابلا لما اختاره اذهوعينه وانما يحاط المخالفة نفوذ (قوله ولو قال اشترى عبد فلان) مثال مثل العبد غيره بالاولى (قوله فلو قيل خلاص الخ) أى على غير عوض كقائه من نقل سم عن مر لان الموكل قد يربطها وما اجتمعا فلا يمكن منها اذ اقل الوكيل غير ما ذكر بان طلقها بعوض وعلى هذا فيحتمل انه لو كان الطلاق الذى اوقعه الزوج ثانيا امتنع على الوكيل أن يطلق الثالثة لما رتب عليه من حقوق الضرر بالزوج وهو ظاهر وكتب أيضا قوله فلو قيل طلاق الخ وحيث طلق الوكيل وقد اطلق الموكل التوكيل فلم يقبده بعد دهل مجتمع على الوكيل الزيادة على الواحدة أولا فيه نظروا في امتناع الزيادة لان الاذن في واحدة محقق وما زاد مشكوك فيه والاصل عدمه ويحتمل جواز ذلك لصدق لفظ الموكل به فليراجع ثم نقل في الدرس ٣٣ عن الشيخ جده ان الجزم بما قلناه والتعليل بما قلناه

لا يظهر له غرض وبكونه غرض خفي فاقترنت مخالفته الضمان ولو قال اشترى عبد فلان وكان فلان قد باعه فلو قيل شراؤه من المشتري ولو قال طلق زوجتي ثم طلقها الزوج فلو قيل طلقها ايضا في العدة قاله البنوي في فتاويه (وان قال) دع (عائته) مثلا لم يبيع باقل منها ولو باتف لغوات اسم المائة المخصوص عليها وبه فارق البيع بالعين اليسير لانه لا يمنع كونه بغير المثل (وله) بل عليه (ان يزيد) عليها ولو لم يغير جنسها كما يأتي لان المفهوم من تصديرها عرفا امتناع النقص عنها فقط وليس له ابدال صفاتها ككسرة بصاح وفضة بذهب (الآن) يصرح بالنهي عن الزيادة فتمتنع اذ النطق باطل حكم العرف وكذا عين الشخص كبيع بكذا من زيد فلس له الزيادة لان تعيينه دال على محاباته نعم لو قال بعه منه عاتة وهو يساوى خمسين لم تمنع الزيادة كما قاله الغزالي وانما جاز لو كلفه في خلع زوجته عاتة مثلا لانه لا نه فالباقي عن شقاق فلا محاباة فيه والحق به ما لو كلفه في المفوعن القود نصف فعلى بالدية حيث صح بها وقد ينظر فيه بانه لا خربة ههنا تنافي المحاباة بخلاف الخلع وقربة قتله لورثته يطلها اسماحها بالمفوع عنه لاسيما مع نفسه على النقص عنها ولا ينافى ما تقرراه لو وكله أن يشتري له عبدا بديعته بانه لا شراؤه باقل ولم يحصل على ذلك لان البيع ممكن من المعين وغيره فتعوض التمين للمحاباة والشراء تلك العين غير ممكن الا من مالها فضعف احتمال ذلك القصد وظهر قصد التعريض ولو امره ببيع القيق مثلا بديعته ببيعهم لو ثوب أو دينار صح عند جواز البيع بالزيادة لانه حصل غرضه وادخرا ولو قال اشترى عاتة لاجنسين جاز الشراء بالمائة وبما بينهما وبين الخمسين لاجتماع ذلك أو بع عاتة لاجتماع خمسين لم يجز النقص عن المائة ولا استكمال المائة والخمسين ولا الزيادة عليه بالنهي عن ذلك ويجوز

وبقي ما لو طلق ثلاثا هل بلغ ذلك أم تقع واحدة فيه نظروا عاتة ج في الطلاق في فصل ما ناسنات تأتم نصا ومن ثم قال رجل طلق زوجتي وأطلق فطلق الوكيل ثلاثا لم يبيع الا واحدة (قوله بل عليه) ينبغي ان هذا بخلاف ما لو قال له الموكل ببع بم شئت حيث يجوز له البيع بالعين وان تيسر خلافة لانه جعل القدر اقل خيره مر اه سم على ج اقول وقد يتوقف فيه ويقال بهدم الفرق كأن تقدم عنه أيضا (قوله وفضة بذهب) قياس ما مر ان محال الامتناع

نهاية حيث لم تقدم قرينة على أنه انما عين الصفة لتيسر حاله لهدم ارادة خلاصه اسما اذا كان غيرها انفع منها (قوله كما قاله الغزالي) نقل سم على منهج عن الشارح امتناع الزيادة في هذه ايضا وواقعه قول ج وقد يجاب بانه يجابه بهدم الزيادة على المائة وان لم يحابه بحياة كاملة اه وقد نقل هذا ج عن ابن الرقة فيجوز ان تابع له (قوله) وانما جاز لو كلفه في خلع زوجته أى مع انه نظير بعه بديعته اه سم (قوله والحق به الخ) معتد (قوله وقد نظر فيه) أى الا لحاق (قوله وقربة قتله لورثته يطلها الخ) ممنوع اه سم على ج أى لجواز نظنه عدم قدرة الجني عليه على الزيادة على النصف أو عدم الرضا بالزيادة (قوله ولا ينافى ما تقرر) أى في كلام المصنف (قوله ولم يحصل على ذلك) أى المحاباة (قوله بديعته) هذا علم من قوله قبل وله بل عليه أن يربطها ولو لم يغير جنسها (قوله صح عند جواز البيع بالزيادة) أى بان لم يدهنه المشتري ولم ينهه عن الزيادة (قوله لاجتماع ذلك) أى من الشراء بخمسين والزيادة على المائة ما لم يدل القرينة على جواز الزيادة أيضا (قوله ولا استكمال المائة والخمسين) أى فيبيع عبدا ونحوه وان كان ناقص منها فانها

التصرف وعدمه فالشارح موافق لهذا القيل في عدم نفوذ العزل تأهو واصح فكان المناسب خلاف هذا السياق وعنده  
 أنه كان أول اتساع العلامة ج في هذا القيل كما هو كذلك في بعض النسخ ثم رجع عنه بعد أن سطر العبارة فزاد قوله  
 والاصح عدم صحته الخ ثم دخل على ما كان سطوره من العبارة بقوله وقيل فحصل ما تراه (قوله وما أطال به جمع إلى قوله فلا  
 يستفيد بها شيئاً) من كلام القيل وقاله الشهاب ج لكن لأجل هذا اللفظ وعبارة والاصح عدم صحته فلا ينزل بطولها وحسنه

(قوله محاصر في شراء العبد) أي من ذكر نوعه وصنفته ان اختلف النوع اختلافاً ظاهراً وصفته ان اختلفت في الغرض  
 (قوله وقع للوكيل) أي ولغت التسمية (قوله خبر عروة) قد يشكل بما مر له ثم من الجواب عن تحسك القديم به من قوله  
 وأجيب عنه بأنه محمول على ان عروة كان وكيلاً مطلقاً رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل انه باع الشاة وسلها اه ووجه  
 الاشكال انه حيث كان وكيلاً مطلقاً كان ما ذواته في شراء الثانية وغيره افعالاً لا الاستدلال به على ما الكلام فيه لانه  
 مفروض في التوكيل في شراء شاة فقط (قوله في بيع الفضولي) له انما أحال على بيع الفضولي مع أنه تقدم في أول الكالة  
 ليكون ذكره ثم بطوله ثم راجعته ٣٤ فوجدت عبارة واستدل به أي القديم يظهر خبر عروة اه ولعله انما أحال

عليه لتقدمه لا لما ذكر  
 (قوله فكذلك) أي  
 فالأظهر الصحة (قوله  
 تقدمت أي غير المساوية  
 (قوله قطع المساوية)  
 تقدمت أو تأخرت وأما  
 الثانية فإن اشتراها بعين  
 مال الوكيل لم يصح أوفى  
 الذمة وقع للوكيل وان سمي  
 الموكل هذا ان ساءونه  
 احد اهادون الاخرى فإن  
 ساءونه كل منهما وقعت  
 الاولى للوكيل دون الثانية  
 ثم رأيت ما يقتضي ذلك  
 في سم على ج فتقلاعن  
 الأكثر للبركي وأنه نقله

ما عداه أو لا تبسج أو لا تنسجيا كثر من مائة متلاوي باع بغير المثل وهو مائة أو مائة لا أكثر  
 جاز لا يتأثر به ما مور به بخلاف ما إذا اشترى أو باع ما كثر من مائة فلهي عنه (ولو قال اشترى هذا  
 الدينار وشاة وصفها) بصفة بأن بين نوعها وغيره محاصر في شراء العبد والاصح التوكيل فان  
 أر يد بالوصف زيادة على ما مر ثم كان شرطاً وجوب رعاية الوكيل له في الشراء للصحة التوكيل  
 حتى يبطل بعده (فاشترى به شاتين بالصفة) ومثل ذلك ما لو اشترى شاة كذلك أو با (فان لم  
 تساو واحدة منهما) دينار لم يصح الشراء للوكيل وان زادت قيمتهما جميعاً على الدينار لانتفاء  
 بتحصيل غرضه ثم ان وقع بعين الدينار بطل من أصله أوفى الذمة وفوى الموكل وكذا ان ساء  
 خلافاً لما وقع للأدري هنا وقع للوكيل (وان ساءونه كل واحدة فالأظهر الصحة أي صحة الشراء  
 وحصول المائتين للوكيل) خبر عروة المار في بيع الفضولي ولا نه حصل غرضه وزاد خبراً  
 وان لم توجد الصفة التي ذكرها في الزائد فيما يظهر وان ساءونه احداهما فقط فكذلك لا ترد  
 عليه لان الخلاف الذي فاطر ق لا أقوال والأوجه اعتبار وقوع شرائهما في عقد واحد  
 تقدمت في اللفظ أو تأخرت وأما حال تعدد العقد فتقع المساوية للوكيل فقط والثاني يقول ان  
 اشترى في الذمة فالموكل واحدة بنصف دينار والاخرى للوكيل ويرد على الموكل نصف دينار  
 وان اشترى بعين الدينار فقد اشترى شاة باذن وأخرى بغير اذن فيبطل في واحدة ويصح في  
 أخرى فلا تنطبق الصفة (ولو أمره باشتراء بعين) أي بعين مال كأي المحرر لكشتر بعين هذا

عن الزركشي وعبارة ولو اشترى الشاتين صفتين والاولى تساوى ديناراً فالاولى فقط قاله (فاشترى  
 الزركشي اه وقضية قوله والاولى تساوى ديناراً انه لا فرق في ذلك بين مساواة الثانية ديناراً وعدمه ووقع السؤال عن  
 شخص اشترى بعين مال الموكل ثم ادعى وقف الحساب به اشتراء لنفسه وأنه تعدى بدفع مال الموكل فهل البيع صحيح وعليه  
 فهل هو للوكيل أو للوكيل أو الشراء باطل والجواب عنه انه ان كان اشترى الوكيل بعين مال الموكل بأن قال اشترت هذا بم  
 وصي نفسه فالعقد باطل أما ما جرت به العادة بين المتأخرين من أنه يقول اشتريت هذا بكذا ولم يذكر عيناً ولا دماً فليس  
 شراء بالعين بل في الذمة فيقع العقد به للوكيل ثم ان وقع مال الموكل عمافي ذمته لزمه بدله وهو مثله ان كان مثلياً وأقصى  
 فيه من وقت الدفع الى وقت تأخره ان كان متقوماً للوكيل مطالبة البائع للوكيل بما قبضه منه ان كان باقياً وبده المذكور  
 ان كان ناقلاً وقررا الضمان عليه والحل ما ذكر (قوله لكشتر بعين هذا) وحينئذ فتبين على الوكيل الشراء بتلك العين فلو  
 اشترى في الذمة لم يقع للوكيل بمحلاف ما لو حذفت لفظة عين كان قال اشترى هذا الدينار واشترى بدينار واشترى كذا فانه  
 بغير بين الشراء بعين الدينار المدفوع اليه والشراء في الذمة وعلى كل فيقع الشراء للوكيل فان تعدد الوكيل دينار الموكل فظاهر  
 وان تقدم من مال نفسه يرى الموكل من الثمن ولا يرجع للوكيل عليه ويلزمه بدماً اتخذ من الموكل اليه وهذا ظاهر ان تعدد

فيقتد التصرف على ما اقتضاء كلامهم لكن أطال جمع في استسكانه باله كيفة بنفعهم منع المالك منه وخصه عنهم به لا يلزم من عدم الزل نفوذ التصرف ولا زرع الوكالة بل قد تنقذ كالوئيزهاو شرط التصرف شرطاً واخذ بعضهم بقضية ذلك فجزم بعدم نفوذ التصرف وقد يجاب بأننا نسلم أن المنع مفيد لا الوصية الصيغة الدالة عليه ونحن قد قررنا بطلان هذه المعلقة فعملنا باصلاً بقاء الوكالة إذ لم يوجد له رافع صحيح وحينئذ انقضى نفوذ التصرف عملاً بالأصل المذكور بعد مفارقة المجلس أمالوا شترى في الذمة لموكله ودفع ألف من ماله قبل مفارقة المجلس فهل الحكم كذلك أو يقع العقد للموكل وكأنه سمى مادفعه في العقد لموكله الواقع في المجلس كالواقع في العقد فيه نظر والأقرب الأول لصحة العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك الأول بذلك وقولهم إن الواقع في المجلس كالواقع في حطب العقد غير مطرد (قوله بل للموكل) أي بل يقع للموكل (قوله وإن غاب) (قوله بخلافه) أي بان قال له اشتر بالعين أو في ذمتك فأضاف لذمة الموكل وقضته أنه لو قال اشتر في الذمة وأطلق لم يمنع الشراء في ذمة الموكل لكن في حاشية الزايد ما يقتضي خلافه ٣٥ حيث قال قوله في ذمة أولى من

بغير أصله بالذمة لتبعية  
على أن المراجعة الموكل  
لأنه لو اشترى في ذمة  
الموكل لم يصح العقد اه  
وقد يقال لا مخالفة بينهما  
لان ما ذكره الزايد  
مفروض فيما لو خالف في  
الشراء في الذمة بان قال  
اشتر بخسبة فاشترى بعشرة  
في ذمة الموكل فلا سبيل الى  
وقوعه للموكل لتبعية  
على ذمة الموكل ولا للموكل  
بالعشرة للمخالفة تبين  
لإبطال (قوله وتلقو تسمية  
الموكل) نظاهره وان صدقه  
البائع في أنه اشترى لموكله  
وفي حج أنه حيث صدقه  
وحلف الموكل على نفي  
الوكالة بطل العقد أقره

(فاشترى في الذمة لم يقع للموكل) لمخالفته إذا مر به بعد نفي تصرف المدفوع حتى لا يبالغ  
الموكل بغيره فاقبضه بل للموكل وإن صرح بالسفارة (وكذا عكسه في الأصح) بان قال اشترى  
الذمة وسلم هذا في ذمة فاشترى بعينه فانه لا يقع للموكل وكذا لا يقع للموكل أيضاً لأنه أمره بعد  
لا ينصص بتلف المقابل لمخالفته وقد يقصد تحصيله بكل حال فلا قطر هنا لكونه لم يلزم ذمته  
بشيء والثاني يقع له لأنه زاد خبراً حيث لم يلزم ذمته شيئاً ولو دفع له شيئاً وقال اشترى كذا اختبر بين  
الشراء بعينه وفي الذمة لتناول الشراء لمعاً أو اشترى كذا اختبراً أيضاً على العقد بخلافه لا الامام  
وأقوى على الطبري (ومنى خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله) أي الموكل بان باعه على غير الوجه  
المأذون فيه (أو) في (الشراء بعينه) كأن أمره بشراء ثوب بهذا فاشترى بغيره أي بعينه من  
مال موكله أو بشراء في الذمة فاشترى بالعين (تصرفه باطل) لاستثناء إذن الموكل فيه وكذا  
لو أضاف لذمة الموكل لمخالفته (ولو اشترى في الذمة) مع المخالفة كأن أمره بشراء عبد  
في الذمة بخسبة فزاد أو بالشراء بعينه هذا فاشترى في الذمة (ولم يسم الموكل وقع) الشراء  
(للموكل) دون الموكل وإن نواه لأنه مخاطب والنية غير مؤثرة مع مخالفة الأذن (وان  
سماه فقال البائع بعثك فقال اشترى ثوب فلان) أي موكله (فكذا) يقع للموكل (في الأصح)  
وتلقو تسمية الموكل في القبول لأنما غير معتبرة في الصحة فادأ وقت مخالفة للأذن من غير  
عذر لفت والثاني يبطل العقد لتصرفه بأضافته للموكل وقد امتنع إيقاعه له فاقبضه  
كلام المصنف عدم وجوب تسمية الموكل في العقد وهو كذلك نعم قد تجب تسميته والانبغ  
العقد للموكل كأن وكله في قبول نحو حبة وعارية وغيرهما لا عوض فيه ولا تجزى  
البينة في وقوع العقد للموكل إذا ألواهب ونحوه قد يسمع بالتبرع له دون غيره نعم لو نواه

سم (قوله قد تجب تسميته) وقضية قوله تجب تسميته أنه لو قال وقت عليك أو أوصيتك فقال قبلت لموكل وقع العقد للموكل  
ونظر فيه سم على حج حيث قال بعد ما ذكر وهو بعد اذ كيف ينصرف الى الموكل مع قوله وقت عليك أو أوصيتك  
والقياس ما قدمناه في قولنا شمل ذلك ما لو نوى المحصة الوقف والوصية على الوكيل (فخرج) دل في الرض وشرحه وإن  
اعطى وكيله شيئاً ليتصدق به فنوى التصديق عن نفسه وقع للأمر ولغت النية اه فلم ينه عن مخالفة قد يقع عن الموكل اه  
سم على منتهج (قوله والانبغ العقد الخ) شمل ذلك ما لو نوى الواهب الوكيل والوكيل الموكل فتعوضة الموكل ويقع العقد  
للموكل وعليه فيفرق بين نية الوكيل الموكل وتسميته إياه بأن التسمية أقوى من النية (قوله كأن وكله في قبول نحو حبة) أي  
ولم يصرح الواهب بكونها للموكل بان قال وهبتك وأطلق أو وهبتك لموكلك أمالوا فقال وهبتك لنفسك أو وهبتك ونوى كون  
الحبة للموكل دون غيره فقال الوكيل قبلت لموكل فينبغي بطلان الحبة لان الوكيل لم يقبل مال الوجه الموكل ثم رأيت في سم  
على منتهج تقلان الشارح اعتماداً ما جئنا اليه (قوله ولا تجزى النية) أي من الوكيل (قوله نعم لو نواه) أي الموكل

فتمامه انتهت وبها تعلم ما في كلام الشارح أولا وآخر (قوله أو عرضا) لا يخالف ما صرح في الشركة من احتناع البيع بالعرض مطلقا لان المراد به حيث لم يكن معاملة أهل البلد ويبدله قوله فيما يأتي ومحل الاحتناع بالعرض الخ (قوله المراد البيع بقيد الاطلاق) لعل الكتبة أسقطوا لفظ الاقبل قوله بقيد حتى يلاقى ما صرح وهو كذلك في عبارة التحفة (قوله محل نظري) أي

(قوله أيضا) أي مع نسبة الوكيل (قوله وقع عنه) أي الموكل (قوله في شراء نفسه) أي لنفسه (قوله أو عكسه) أي بان وكل القن غير لم يشترطه من سيده اه سم على منتهج (قوله لان صرف العقد) لتبديل لقوله وكل في الخ اه سم على ج (قوله ولان المالك) لتبديل لقوله أو عكسه اه سم على ج (قوله بمقابل المذهب) عبارة المحلى بعد ما ذكر في الكفاية حكاية وجهين في المسئلة (قوله فان ٣٦ تعدى الخ) أي كأن ركب الدابة وألبس الثوب اه محلى ومن ذلك ما يقع كثيرا

الواهب أيضا وقع عنه كما يحتمل الاذرى وغيره وهو ما أخذ من تبديل الشئين وغيرهما بما صرح من ان الواهب قد يقصد بتبرعه المخطاب وكان تضمن عقد البيع العتاق كأن وكل فتاوى شراء نفسه من سيده أو عكسه لان صرف العقد عن موضوعه بالذمة متعذر ولان المالك قد لا يرضى بقصد تبعض الاعتاق قبل قبض الثمن (ولو قال بعت هذا) موكل كل زيد اذ قال اشتريت له فاذهب بطلانه (ولو وافق الاذن وحذف له لاتقاء خطاب العاقد وانما كان ذكره متعينا في النكاح لان الوكيل فيه صغير محض اذ لا يمكن وقوعه له بحال فان قال بعتك لموكل كل قال قبلت له صح جزما كما قاله في المطلب ولم يصرح في الرخصة ولا أصلها بمقابل المذهب ويؤخذ من التعليل ان ذلك في موافق الاذن (و بدو الوكيل بدأ مائة وان كان بجعل) لنسبته عن موكله في البدو التصرف ولا نه قد احسان والضمان منفرضه (فان تعدى ضمن) كاستأجر الامانة ومن التعدى ان يضع المال منه ولا يعرف كيف ضاع أو وضعه يعمل ثم نسبته وهل ضمن بتأخير ما وكل في بيعه وجهان أو وجههما عدمه ان لم يكن محاسرا ع فساد أو أخوه مع علمه بالحال من غير عذر (ولا ينزل) بالنسبة بغير تلف الموكل فيه (في الاصح) لان الواكالة اذن في التصرف والامانة تحكم بغير علمها ولا يلزم من ارتفاعها ارتفاع أصلها كل حين والثاني ينزل كالودع ورد بان الودعة محض أمانة ومحل هذا الوجه اذا تعدى بالفعل فان تعدى بالقول كالوابع بعت فاحش ولو بسل لم ينزل جزم لانه لم يتعد فيما وكل فيه ونحوه في الكفاية عن البصر ثم لو كان وكيلان ولي أو وصي انزل كما يحتمل الاذرى وغيره كالوصي يصدق اذ لا يجوز ابقاء مال محجور بيد غيره عدل وهو محمول على عدم بقاء المال في يده أما بالنسبة الى عدم بقاءه وكذا فلا لعدم كونه وليا فلا يمنع عليه الاتيان بالتصرف الموكل فيه ولا ينافيه ما صرح من ان الولي لا يוכל في مال المحجور عليه فاسق لان ذلك بالنسبة للابتداء ويقتصر هذا طرقة فسق اذ يقتصر في الدوام لا يقتصر في الابتداء ويزول ضمانه عما تعدى فيه يبيع وتسليمه ولا يضمن عنه لاتقاء تدهيه فيه فالورد عليه بسبب مثله بنفسه أو بإحالة عم الضمان مع ان العقد قد يرتفع من حينه على الرجوع غير أن لا تقطع النظر عن أصله بالكلية فلا يشكل بحال وكل مالك المنصوب

بصر نام لبس الدلائل للامتنعة التي تدفع اليهم وركوب الدواب أيضا التي تدفع اليهم لبيعها مالم يأذن في ذلك أو يقرى به العادة ويعلم الدافع بغير ان العادة بذلك فلا يكون تعبدا لكن يكون ضاربة فان تلف بالاستعمال المأذون فيه حقيقة أو حكما بان جرت به العادة على ما صرح فلا ضمان والا ضمن بقتته وقت التلف (قوله ضمن) أي ضمان المنصوب (قوله ثم نسبة) أي أو نسبي من عاملة (قوله أو وجهها مع عدمه) أي عدم الضمان ثم ان كان الاذن له في البيع في يوم معين وفات راجعه في البيع ثانيا أو اناعه بالاذن السابق وكتب أيضا قوله أو وجهها عدمه وعليه

فالوسق أو تلف لا ضمان عليه وان آخر البيع بالاعذر (قوله مع علمه بالحال) أي فان لم يعلم وآخر فلا خاصة ضمان وقضيته انه لو دفع اليه طرفا فيه شئ لم يعلم هل هو محاسر ع فساد أو لا فآخر ولم يظفر ما في الظرف عدم الضمان وهو ظاهر (قوله من غير عذر) أي ضمن ضمان المنصوب لو تلف بضو السرقة ضمنه لانه لا تخبر صار كالغائب لعدم استحقاقها وضع يده عليه بعد فوات الزمن الذي أمكن البيع فيه (قوله ومحل هذا الوجه) هو قوله والثاني ينزل الخ (قوله ونحوه في الكفاية) في نسخة ذكره في الخ (قوله وهو محمول) هو قوله نعم وكان وكيلان في الخ (قوله ولا ينافيه ما صرح) أي في شرح قول المصنف يصح توكيل الولي في حق الطفل والمجنون الخ من قوله وحيث وكل لا يוכל الا أمينا (قوله لا تتفاء تعدي فيه) أي الثمن (قوله لا تقطع النظر عن أصله) أي العقد (قوله فلا يشكل) أي عود الضمان

بالنظر للتعديل خاصة (قوله فان تلف ولم يصح) أي كاهو الصورة هنا ما قوله بعد وان مع ال آخره فلا يحمل له هنا كاهو ظاهر (قوله فان شامطه بالثمن الخ) هذا أقيد بعرض ماسبق له فيما قرره في قول المصنف فان خالف ضمن ثم لا يخفى ما في هذه السواد من القلاقة ونسخ الشارح فيها مختلفة فليصور (قوله ويشتري بالتمهيد) عبارة النقصه ويزومه الاشهد الخ ومر في البيع انه لو شرط عليه الاشهد كان شرط الصحة (قوله وانما جاز لعامل القراض الخ) أي جاز له ذلك اذا ما به

(قوله فباعه) أي الناصب (قوله حتى لو تلف في يده) أي الناصب (قوله لو أرسل الى برزاليا خذ منه ثوبا) ما موافق في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول اه عب ويؤخذ منه جواب ما توقع السؤال عنها وهي ان رجلا أرسل الى آخر حرة لباخذ فيها عسلا فلا هاودفعها الرسول ورجع مع انا كسرت منه في الطريق وهو أن الضمان على المرسل ومحله في المستثنى كاهو واضح حيث تلف الثوب والجرة بلا تقصير من الرسول والاقرار الضمان عليه وينبغي أن يكون المرسل طريقا في الضمان (قوله فليست) أي يد الناصب (قوله ودم) أي في الفصل ٣٧ الذي قبل هذا بعد قول المصنف

بغير نقد البلد (قوله وان تسلمه) أي الثمن (قوله وعاد) ظاهره وان وصل به الى المحل الذي كان حقه أن يبيع فيه (قوله فيستقي عاصري) أي في قوله أو يزول ضمانه (قوله جاز له ايداعه) أي الموكل في بيعه (قوله ومن ثم لو باعه) أي الوكيل (قوله وليس له رد الثمن) أي في صورة ما قاله لا اشتري بتمه كذا الخ (قوله تدل على رده) وليس من القرينة على الرد ارتفاع سعره ما أذن في شرائه عن العادة فله شراؤه وان ارتفع سعره وان لم يشتري فلا يرجع الثمن

خاصه في بيعه فباعه فانه يبرأ ببيعته وان لم يخرج من يده حتى لو تلف في يده قبل قبض مشترعه لم يضمنه لو ضوح الفرق بينهما وهو قوة يد الوكيل الذي طرأ تعديه لكونه نائباً عن الموكل في البيع والتصرف مع كونه أيداً مائة فكانه لم يزل وضعف يد الناصب لتعديه فليست بد شرعية فانقطع حكمه بمجرد زوالها وتقدم انه لو تعدى بسفره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن نفسه وان لم يبعه وعاد من سفره فيستقي عاصري مما هو ولو امتنع الوكيل من الضحية بين الموكل والمال بعد زول يضمن والا ضمن كالمودع ولو قال له ببع هذا بيلد كذا واشترى بتمه فجاز له ايداعه في الطريق أو المقصد عندنا كم أمين ثم أمين اذ العمل غير لازم له ولا تنفر بمنه بل المالك هو المخاطر بحاله ومن ثم لو باعه لم يلزمه شراء الثمن ولو اشتراه لم يلزمه رده بل له ايداعه عنده من ذكر وليس له رد الثمن حيث لا قرينة ظاهرة تدل على رده فيما ينظر لان المالك لم يأذن فيه فان فعل فهو في ضمانه الى وصوله للمال (وأحكام العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الروية وزوم العقد بخارفة المجلس والتقايض في المجلس حيث يشترط) كالأوى والسلم (الوكيل) لانه المعاند (دون الموكل) فله الفسخ بخيار المجلس والشرط وان أجاز الموكل بخلاف خيار العيب لا رد للوكيل اذ رضي به الموكل لا بدفع الضرر عن المالك وليس منوطاً باسم المتعاقدين كما ينط به في الفسخ بخيار المجلس بخبر اليعمان بان خيار ما لم يتفرقا وبخيار الشرط بالقياس على خيار المجلس (واذا اشترى الوكيل طالبه بالثمن ان كان دفعه) اليه (الموكل) للعرف سواء اشترى بعينه أم في الذمة ولتعلق أحكام العقد بالوكيل وله مطالبة الموكل أيضاً على المذهب كما ذكره في معاملة العبيد (والا) بان لم يدفعه اليه (فلا) يطالبه (ان كان الثمن معيناً) لانه

بل يودعه ثم (قوله لان المالك لم يأذن فيه) ويؤخذ منه هذا ما ذكره سم على منهي من انه لو قال اجل هذا الى المكان الفلاني فباعه فله رده صار مضموناً في حالة الرد فلو حال ثانياً اليه مع البيع اه وخصيته انه لا فرق في ذلك بين ان يتيسر له البيع في المكان فيتركه ثم يرجع به بلا عذر وبين ما لو تعدى عليه ذلك لعدم وجود مشترع في المثل أو عرض مانع للوكيل من البيع وفيه نظره وينبغي انه لا يضمن حينئذ كان عدم البيع لمانع لان العرف قاض في مثله بالعودة للوكل (قوله حيث يشترط) مفهومه انه اذا لم يشترط بتعبر الموكل دون الوكيل وقياس ما صرح في جواز قبض الوكيل الثمن الحال جواز قبض المبيع المعين والموصوف لكل من الوكيل وموكله حيث كان حالاً ثم رأيت الاذني صرح بذلك وكتب أيضاً قوله حيث يشترط أي التقايض اه سم على ج (قوله فلا يطالبه) في عدم المطالبة بنظر حيث أنكر وكالته وان المعين ليس له بل الوجه المطالبة حينئذ وقوله في الثمن ان كان الثمن معيناً ظاهره وان أنكر وكالته بدليل التفصيل فيما بعده وفيه نظره وقوله كما يطالب الموكل قال في شرح الروضوا الظاهر انه ذلك أي مطالبة الموكل وان أمره الموكل بالشراء بعين ما دفعه اليه بان يأخذه من الوكيل ويسلمه للبائع اه سم على ج

يحصل الفرق بينهما وبين الوكالة (قوله أو أطلق وقع عن الموكل) لا ينفق جريته في المسئلة الأولى وكان ينبغي ذكره هنا (قوله ان انكر) أي البائع (قوله ويكون الوكيل كضامن) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل الا بعد غرمه وبعد اذنه في الاداء ان دفع اليه ما يشتري به وأمره بتسليمه في الثمن والا فإلّا وكالة تكفي عن الاداء له وحاصله ان له ان يدفع اليه شيئا يرجع لان الوكالة تتضمن الاذن وان دفع فان لم يأمره بتسليمه فكذلك والى يرجع الا ان اذن له في الاداء على المقدم الذي جزم به في الروض من الرجوع على الوكيل أي عطالته اه سم على ج (قوله فاقترض) خرج به ما لو اقترض هو وأرسل ما يأخذه فالضمان على المرسل لا على الرسول وبه صرح ج فراجع اه (قوله يرجع على موكله) ظاهره وان صرح بالسفارة لكن قال سم على ٣٨ منهج نقلا عن القوت اذا صرح بالسفارة لا يطالب ومحلله حيث صدقه الموكل

في التوكيل بالقرض فان كذبه في ذلك صدق الموكل بعينه والمطالبة حينئذ على الاتخاذ لا تنفذ وكالته وعليه فلو تكرر الاقتراض منه مرات وصدق الموكل في بعضها دون بعض لكل حكمه (قوله حيث جوزناه له بان كان الثمن حالا أو مؤجلا وحصل ودلت القرينة على الاذن في القبض كما تقدم) قوله ومحلله مالم يكن منصوبا أي الوكيل اه سم على ج (قوله تلف المبيع في يده) أي الوكيل (قوله وخرج بالوكيل الخ) هذا مفروض في شرح الروض فيما قبل مسائل الاستفاد اه سم على ج (قوله والا ضمنه المولى) أي في ذمته فلا يلزم الولى نقده من مال نفسه وانما يذمه من مال المولى عليه ان كان له مال والا في ذمته وفي سم على منهج بعد هذا لكن ينقذه المولى من ماله اه أي مال المولى عليه (قوله ويصير الخ) معتمد (قوله كانه وهدى الثمن) أي حيث لم يقم بذاته أدى ليرجع عليه والا فيكون قرضا لا يخلط ف يرجع عليه (فصل في بيان جواز الوكالة) (قوله وما يتعلق بذلك) أي كالنطف (قوله ولو يجعل) أي ووقع التوكيل بلفظ الوكالة فان وقع بلفظ الاستعانة فلازم اه سم على منهج وهو مأخوذ من قول الشارح مالم تكن بلفظ الخ وقوله ولو يجعل الخ تقدم عند قول المصنف ولا يشترط القبول لفظا انما اذا كانت تجعل لشرط فقول سم على ج وقياس ذلك عدم وجوب القبول لفظا مخالف له اه لكن مع مقتضى قول الشارح هنا مالم تكن بلفظ الاجارة فانه ظاهر في ثبوت جميع أحكام الوكالة حيث لم يعد بلفظ الاجارة ومنها عدم اشتراط القبول (قوله بصيغ العقود

ليس في يده وحق البائع مقصور عليه (وان كان) الثمن (في الذمة طالبة) به دون الموكل (ان أنكر وكالته أو قال لا أعلمها) لان الظاهر انه يشتري لنفسه والمقدوق معه ومسئلة عدم العلم من زيادته على المهر (وان اعترف بها طالبة) به (أيضا في الاصح) وان لم يضع يده عليه (كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن) لما بشره العقد (والموكل كاصيل) لانه المالك ومن ثم يرجع عليه الوكيل اذا غرم والثاني لا يطالب الوكيل بل الموكل فقط لان العقد وقع له والوكيل سفير محض وقيل عكسه لان الالتزام وجد معه ولو أرسل من يقتضيه فاقترض فهو كوكيل المشتري فيطالب واذ غرم رجوع على موكله (واذا قبض الوكيل بالبيع الثمن) حيث جوزناه له (وتلف في يده) أو بعد خروجه عنها (ونوع المبيع مستحق الرجوع عليه المشتري) بيد الثمن (وان اعترف بوكالته في الاصح) لدخوله في ضمانه بقبضه والثاني يرجع به على الموكل وحده لان الوكيل سفير محض (ثم يرجع الوكيل) اذا غرم (على الموكل) بما غرمه لانه غره ومحلله مالم يكن منصوبا من جهة الحاكم والا فلا يكون طريقا في الضمان لانه نائب الحاكم وهو لا يطالب (قلت ولا يشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الاصح والله أعلم) لان الوكيل مأمور من جهة ويده كبده وعلم من كلامه بتغيير المشتري في الرجوع على من شاء من ماله وان اقراد على الموكل وبأنى ما تقر في وكيل مشتري تلف المبيع في يده ثم ظهر مستحقا والثاني لا يرجع على الموكل لانه تلفت تحت يد الوكيل وقد بان نسا. الوكالة وخرج بالوكيل فيما ذكر الولى في ضمن وحده الثمن ان لم يذ كرموليه في العقد والا ضمنه المولى والفرق ان شراء الولى لازم للمولى عليه بخلافه فلم يلزم الولى ضمانه بخلاف الوكيل وفي أدب القضاء لا تولى المشتري في الذمة بنبة انه لابنه الصغير فهو والابن والثمن في ماله أعنى الابن بخلاف ما لو اشترى له بئال نفسه يقع للطفل ويصير كانه وهدى الثمن أي كما قاله القاضي وقال القفال يقع للاب قال في الانوار وهو الاوفق لا لطلاق الاحباب والكتب المتبررة

(فصل في بيان جواز الوكالة وما يتعلق به) وتضاف الوكيل والوكيل ودفع الحق المستصفا وما يتعلق بذلك (الوكالة) ولو يجعل بناء على ان المصرة بصيغ العقود هنا من مال نفسه وانما يذمه من مال المولى عليه ان كان له مال والا في ذمته وفي سم على منهج بعد هذا كما لكن ينقذه المولى من ماله اه أي مال المولى عليه (قوله ويصير الخ) معتمد (قوله كانه وهدى الثمن) أي حيث لم يقم بذاته أدى ليرجع عليه والا فيكون قرضا لا يخلط ف يرجع عليه (فصل في بيان جواز الوكالة) (قوله وما يتعلق بذلك) أي كالنطف (قوله ولو يجعل) أي ووقع التوكيل بلفظ الوكالة فان وقع بلفظ الاستعانة فلازم اه سم على منهج وهو مأخوذ من قول الشارح مالم تكن بلفظ الخ وقوله ولو يجعل الخ تقدم عند قول المصنف ولا يشترط القبول لفظا انما اذا كانت تجعل لشرط فقول سم على ج وقياس ذلك عدم وجوب القبول لفظا مخالف له اه لكن مع مقتضى قول الشارح هنا مالم تكن بلفظ الاجارة فانه ظاهر في ثبوت جميع أحكام الوكالة حيث لم يعد بلفظ الاجارة ومنها عدم اشتراط القبول (قوله بصيغ العقود

(قوله فان كان التوكيد في حال علمه الخ) هذا قسم قوله ولو طرأ العجز لطرأ نحو مرض الخ فكان ينبغي ذكره عقبه من غير أي وذلك لان لفظ وكل في عمل كذا يكذب معناه اجارة وهي لازمة من الجانبين وصيغة وكالة فلو غلب المعنى كانت لازمة لكن الرجح تغليب اللفظ فهي جائزة وأشار بقوله هذا الى انهم قد يغلبون المعنى كطبيعة بقواب فانها بيع مع لفظ الحبسة نظرا للمعنى (قوله ويجزم به الجوابي) وهو المعتقد (قوله أي غير لازمة) أي فليس المراد بالجو ازماء مقابل التصريح (قوله نعم وعلم الوكيل) وينبغي ان مثل ذلك ما لو علم الموكل مقصده ترتيب على عزل الوكيل كالموكل في مال الموكل عليه حيث جوزناه وعلم انه اذا عزل الوكيل استولى على مال الموكل عليه ظاهرا او وكلا في شراهما او طهرهما او ثوب المستتر به بعد دخول الوقت او شرا ثوب لدفع الخ أو البرد للذين يحصل بسببهما عدم المستر محذورينهم وعلم انه اذا عزل الوكيل لا يتيسر له ذلك فيصير العزل ولا ينفع (قوله سم عليه) أي وكذا الترتيب على عمله نفسه في حضور الموكل الاستيلاء ٣٩ المذكور اه سم على ج أي ولم ينزل وان كان المالك

حاضرا فيما يظهر اه ج ولعل وجهه انه من باب دفع الصائل وهو المعتقد اه زبادي لكن في شرحه على التماح تقييد الحكم المذكور بما اذا كان العزل في غيبة الموكل وما ذكرناه عن سم مثله ويستفاد منها ان قول الشارح في غيبة موكله ليس قيدا (قوله أو قال في حضوره) بقيد لقوله بعده فان عمله وهو غائب عمرة (قوله أو بطلتها) قال ج ظاهره انزال الحاضر بمجرد هذا اللفظ وان لم ينوبه ولا ذكر ما يدل عليه وان الغائب

كأرجحه الروايات ويجزم به الجوابي في مختصره ما لم تكن بلفظ الاجارة بشرطها وليس الكلام في ذلك (جائزة) أي غير لازمة (من الجانبين) لان الموكل قد تظهر له الصلحة في ترك ما وكل فيه أو توكل آخر ولان الوكيل قد يمرض له ما يمنع عن العمل نعم وعلم الوكيل انه لو عزل نفسه في غيبة موكله استولى على المال جائز حرم عليه العزل الى حضور موكله أو أمينه على المال قياسا على الوصي كاجتنبه الاذرى وهو ظاهر وقياسه عدم النفوذ (فاذا عزله الموكل في حضوره) بان قال عزلتك (أو قال) في حضوره أيضا (ورقت الوكالة أو بطلتها) أو قضيتها أو أزلتها أو نقضتها أو صرفتها (أو أنزبتك منها انزل) منها في الحساب دلالة كل من الالفاظ المذكورة عليه (فان عزله وهو غائب انزل في الحال) لانه لم يصح الرضا لم يصح للمسلم كالتطاول وينبغي للموكل الاشهاد على العزل اذ لا يقبل قوله فيه بعد تصرف الوكيل وان واقفه بالنسبة للشرطي مثلا من الوكيل أو ما في غير ذلك فاذا واقفه على العزل وانك ادى انه بعد التصرف ليسحق الجعل مثلا فغيبه التفصيل الاتي في اختلاف الزوجين في تقديم الرجعة على اقباض العدة فاذا اتفقا على وقت العزل وقال تصرفت قبله وقال الموكل بعده حلف الموكل انه لا يعلم تصرف قبله لان الاصل عدمه الى ما بعده أو على وقت التصرف وقال عزلتك قبله فقال الوكيل بل بعده حلف الوكيل انه لا يعلم عزله قبله فان تنازعا في السبق بلا اتفاق صدق من سبق بالدعوى لان مداه سابق لاستقرار الحكم بقوله (وفي قول لا) ينزل (حتى يبلغه الخبر) بمن تقبل رؤيته كالتقاضي وقرق الاول يتعلق بالمصالح الكمية بعمل القاضي فلو انزل قبل الخبر عظم ضرر الناس بنقص الاحكام وفساد الاتيحة بخلاف الوكيل قال الاستوى ومقتضاه ان الحاكم في واقعة خاصة كالوكيل قال البدان شبهة ومقتضاه ايضا ان الوكيل العام كوكيل السلطان

في ذلك كالحاضر وعليه فلو تعدله وكلا ولم ينو احدهم فهل ينزل الكل لان حذف المعمول بقيد العموم أو يلغوا بهما للنظر في كل ذلك مجال والذي يخفى في حاضر وأغائب ليس له وكيل غيره انزاله بمجرد هذا اللفظ وتكون الال لمعهد الذهن الموجب لعدم النفاء اللفظ وانه في التعدد ولا ينعزل الكل لقريته حذف المعمول ولان المصريح حيث امكن استعماله في معناه المطابق له خارجا لا يجوز الزاؤه (قوله فاذا اتفقا الخ) بيان التفصيل (قوله وقال) أي لو قيل (قوله انه لا يعلم) أي فيصدق (قوله حلف الوكيل) فيصدق (قوله صدق من سبق) أي جا أمعا أم لا (قوله لا يستقر الحكم بقوله) وان جا أمعا فلهذا يظهر تصديق الموكل لان جانبته أقوى اذ أصل عدم انصرف أقوى من أصل بقاءه لان بقاءه متنازع فيه ثم رأيت شيخنا جزم بتصديق الموكل ولم يوجهه اه ج وكتب عليه سم عبارة شرح الروض ولو وقع كلامهما معا صدق الموكل اه وعليه فالمراد من قوله جا أمعا انهما ما دعي معا ويدل عليه قوله قبل صدق من سبق بالدعوى دون قوله من جاء للقاضي أولا وقوله أقوى من أصل بقاءه أي بقاؤه ان التصرف الناشئ عن الاذن (قوله وقرق الاول) أي بين الوكيل والقاضي (قوله ومقتضاه ان الحاكم الخ) عبارة ج ان الحكم الخ أي الذي حكمه القاضي فلا تخالف بين كلام الشارح وج

فصل بقوله وكطرو العجز الخ مع ان قوله وكطرو العجز الخ مكرر ومع قوله السابق وسيأتي مثله في قوله الذي دخل به على قول المصنف ولو كثر الخ وعذره انه تبع هناك صنيع النسخة ثم تبع هنا شرح الروض بهذا التصرف فحصل التكرار مع (قوله والاوجه خلاف ما قاله) أي فنعزل الوكيل العام بالعزل ولو لم يبلغه الخبر ولا ينعزل القاضي في أمر خاص إلا بعد بلوغ الخبر اعتبارا بجماع شأنه في كل منهما ولو كان لا شك ان ما قاله هو مقتضى التعليل (قوله ولا ينعزل ووديع) وقائده عدم عزله في الوديع وجوب حفظه ورعايته قبل بلوغ الخبر حتى لو قصر في ذلك كان لم يدفع متلفات الوديع عنه حين وفي المستعبر أنه لا أجره عليه في استعمال العارية قبل بلوغ الخبر وإنما التفت بالاستعمال المأذون فيه قبل ذلك لم يضمن (قوله بان القصد) أي من الموكل (قوله منعه) أي الوكيل (قوله بخلافهما) أي الوديع والمستعبر (قوله وضمن ماسله) ومثله ما لو أذن له في صرف مال في شيء للموكل كبناء أو زراعة وثبت عزله قبل التصرف فانه يضمن ما صرفه من مال الموكل ثم ما بناء أو زروعه ان كان ملكا للموكل وكان ما صرفه من المال في أجره البناء ونحوه كان البناء على ملك الموكل وامتنع على الوكيل التصرف فيه ولا يرجع له بما غرمه وان كان اشتراه بعالم الموكل جاز للوكيل هدمه ولو منعه الموكل ونزكه ان لم يكلفه الموكل هدمه وتفرغ مكانه فان كلفه لزمه تقضه وارش نقص موضع البناء ان نقص وما ذكر من التغيير محله ان لم تثبت وكالته عند البائع فيما اشتراه والاجب عليه تقضه وتسليمه لبايئه ان طلبه ويجب له على الوكيل ارش نقصه ان نقص (قوله ومن غرم) أي الوكيل للدية أي دية محمد ٤٠ (قوله جاهلا بالعزل) أي ولا قصاص (قوله على موكله) أي وان تمكن من اعلامه بالعزل ولم يعلمه لكن هل يأثم بعدم اعلامه حيث قدر ولا ينعزل على ذلك فيه نظر ولا يبعد الاثم فنعزل (قوله وهذا هو مقتضى كلام الشاشي والعزالي) أي حيث قالوا لو اشترى شيئا بموكله جاهلا بانعزله فتلف في يده وغرم يده رجع على الموكل لانه الذي غرمه (قوله فيما ذكر) أي من عدم الضمان ولو

وكالمقتضى اه والاوجه خلاف ما قاله الحاقا لكل بالاعم الاغلب في نوعه ولا ينعزل ووديع ومستعبر الا بلوغ الخبر وفارق الوكيل بان القصد منعه من التصرف الضار بموكله باخراج أعيانه عن ملكه فائثر فيه العزل وان لم يعلم بخلافهما واذ تصرف بعد عزل عوت وأغيره جاهلا لم يصح تصرفه وضمن ماسله فيما يظهر اذا جهل غير موثوق في الضمان ومن غرم الدية والكفارة اذا اقتسل جاهلا بالعزل كما سيأتي في قبيل الديات ولا يرجع له بما غرمه على موكله على الاصح وان غره خلافا لبعضهم وهذا هو مقتضى كلام الشاشي والعزالي وما تلف في يده الوكيل بلا تقصير ولو بعد العزل لا ضمان عليه بسببه وكالوكيل فيما ذكر كعامل القراض ولو عزل أحد ووكيله مسموما لم يتصرف واحد منهما حتى يبرز للشك في الاهلية ولو وكل عشرة ثم قال عزلت أكثرهم انعزل ستة واذ اعينهم في تصرف الباقيين وجهاً أحدهما عدمه أي بالنسبة للتصرف الصادر منهم قبل التعيين (ولو قال) الوكيل الذي ليس قنالموكل (عزلت نفسي بعد العزل) (قوله للشك في الاهلية) قال سم على منج بعدم ما ذكر أقول لو تصرف ثم عين غيره للعزل أو ردت هل يبين صحة تصرفه أولا كما هو ظاهر هذه العبارة واجمع ويحتمل انه يبي على انه اذا عين اثنين انعزاله باللفظ دون الآخر فتكون الولاية لا تخفى نفس الامر وهي كاذبة وهو مخالف لقول الشارح أحدهما عدمه الخ لكن ما قاله سم هو مقتضى قولهم العبرة في العقود بحال نفس الامر وأه لو تصرف بظن عدم الولاية فبان خلافه بان صحة تصرفه ويمكن جعل قول الشارح أحدهما عدمه على ان المراد في ظاهر الحال (قوله انعزل ستة) أي أو ما لو قال رفعت الوكلاء أو أحدوكلاني ونوي معيناقتصرف الوكلاء جاهلين بالعزل ثم أخبر عن فضله بانه نوي زيد امثلالهم فقياس ما ذكره الشارح من بطلان تصرف من لم يعينه للعزل فيما لو قال عزلت أكثروكلاني ثم عين ستة منهم البطلان هنا تصرف الوكيل قبل اخبار الموكل بنية من أبقاه لولا كذا وقد يفرق بان الوكيل في مسئلة الشارح كان حاه مهما وقت التصرف في نفس الامر بخلاف ما لو بوي حال العزل معينا فان الأهم انما هو في الظاهر لا في نفس الامر (قوله واذ اعينهم) أي الستة (قوله الباقيين) وهم الاربعة (قوله أحدهما عدمه) أي عدم النفوذ اه سم على حج (قوله بالنسبة للتصرف) أي الستة قصر عنهم باطل فعمال تبين انتفاء ولا يثبت في نفس الامر واستقر به سم على حج وقائده في قال المؤلف ولو عزل أحد ووكيله قصر فاعا قبل التعيين صح التصرف اه أقول قد يشوق فيه بان العزل بنفذه من اللفظ الأهم الآن يقال ان المراد انهم ما تصرف في شيء واحد معا وبوجه النفوذ حينئذيان أحدهما غير معزول فالنفوذ بالنسبة لتصرفه لا بالنسبة لرفيقه وفي سم على حج ما يؤيده فلا عن مر



الاجام وعبارة شرح الروض ولو وكله فيما يمكنه عادة ولكنه عاجزه بسفر أو مرض فان كان التوكيل في حال عمله بسفره أو مرضه بانه أن يوكل وان طرأ العجز فلا خلاصا للجورى قاله في المطلب وكطرو العجز ما وجهل الموكل حال توكيله ذلك كما

(قوله وان غاب) غاية (قوله لما امر) أى في قوله لانه لم يتحقق الرضا (قوله اما لو وكل السيد) محترز قوله ليس قنا (قوله في تصرف مالى) هو للغالب ولم يحترز به عن شئ وان كان قضيته انه لو وكله في غير المالى كطلاق زوجته انعزاله (قوله قال الزركشى الخ) يسان لثمة الخلاف بين ابن الرفة وغيره وعبارة حج وايداء الزركشى لانه فائدة أخرى أى غير التعاليق منظر فيه اه ولعل وجه النظر ان يعزل سواء قلنا ان الوكيل ينزل بالموت أو تنتهى به وكالته (قوله ان جعلناه وكيل عنه) أى بان اذن له المالك في التوكيل عن نفسه ففعل أو قلنا بالمرجوح فيما لو اذنت له وأطلق (قوله الحاقاله بالجنون) قضيته انه لا فرق بين طول الانعفاء ونقصه وهو الموافق لما مر في الشركة بعد قول المصنف وتنسخ بعوت أحدهما لكن في سم على منهج مانصه في فرع في دخول في كلامه الانعفاء فيعزل به واستثنى منه قدر ما يسقط الصلاة فلا ٢١ انعزاله واعتقده مر في فرع في

لوسكر أحدهما بلا تعد  
انعزل الوكيل أو بتعدد  
فيستدل انه كذلك ويجعل  
خلافه لان المتعدى حكمه  
حكم الصاحبي وقال مر  
بجانب الاول في الوكيل  
فليراجع اه سم على  
منهج أى فان فيه نظرا  
لما مر من جهة تصرفاته  
عن نفسه وهى مقتضية  
لصحة توكيله في حال  
السكر ونصرفه الا ان  
يقال مراده انعزاله فيما  
يشترط فيه انعزاله ككونه  
وكيلا عن مجبور اه أو  
يقال انما لم يطل تصرفات  
السكران عن نفسه تغليظا  
عليه بتاعلى انه غير مكلف

أوردت الوكالة أو فسختها أو أخرجت نفسى منها (انعزل) حالا وان غاب الموكل لما امر أن  
مالا يحتاج الرضا لا يحتاج للسلم ولأن قوله المذكور ابطال لاصل اذن الموكل له فلا يشكل  
بما مر انه لا يلزم من فساد الوكالة فساد التصرف لبقاء اذن أمال الوكيل السيد عنه في تصرف  
ماله فلا ينزل بعزل نفسه لانه من الاستخدام الواجب (وينعزل) أيضا (بمخرج أحدهما) أى  
الموكل والوكيل (عن أهلية التصرف بعوت أو جنون) وإن لم يعلم به الآخر ونصرف من الجنون  
لانه لو قارن من الانعقاد فاطر أو بطله وخالف ابن الرفة فقال الصواب ان الموت ليس بعزل  
وانما تنتهى به الوكالة قال الزركشى وفائدة عزل الوكيل بعوته انعزاله من وكله عن نفسه ان  
جعلناه وكيل عنه اه وقيل لافائدة ذلك في غير التعاليق (وكذا انعفاء) ينزل به في الاصح  
الحاقاله بالجنون كما مر في الشركة والثاني لا ينزل به لانه لم يلحق به بولي عليه نعم لا ينزل  
وكيل رعى الجار بأغله موكله لانه زيادة في عجزه المشروط لصحة الاتابة وذكره لهذه الثلاثة  
مثال فلا يرد عليه أن مثلها طر وضوفسقه فيما شرطه السلامة من ذلك على ما مر ورده  
الموكل بنيت العزل بها على أقوال ملكه وفي ردة الوكيل وجهان والذي جزم به في المطلب  
الانعزال ردة الموكل دون الوكيل ولو تصرف نحو وكيل وعامل قراض بسد انعزاله جاهلا في  
عين مال موكله لم يصح وضمنها ان سلما كما مر وفي ذمته انفقده (وبمخرج) الوكيل عن ملك  
الموكل (محلل التصرف) أو منفعته (عن ملك الموكل) كان أهتق أو باع ما وكل في بيعه أو  
اعتاقه أو أجزما اذن في ايجاره (والا ولا يتبته حينئذ فلو عاد للملك لم تعد الوكالة ولو وكله في  
بيع ثم تزوج أو أجزا ورهن واقتضى كافاله ابن كج أو وصى أو دبر أو علق العتق بصفة أخرى

٦ نهایه ع وهذا يقتضى عزل الوكيل لان موكله ليس محللا لتغليظ السكران خروج عن الأهلية  
بزوال التكليف فاشبه المعنى عليه والجنون مخرج لا ينزل الوكيل بتوكيل وكيل آخر كما في الروض اه سم على منهج  
ثم يجمعان على التصرف اه حج (قوله وذكره هذه الثلاثة) هى الموت والجنون والانعفاء (قوله طر وضوفسقه) أى من  
الرق والتبذير اه حج (قوله على ما مر) أى من أن عزله بالنسبة لنزع المال من يده لا لعدم جهة تصرفه (قوله على أقوال  
ملكه) والراجح الوقف وقوله والذي جزم به الخ ضعيف (قوله بردة الموكل) ذممت أول الباب عن شرح الروض ان قضية كلام  
الشعبي عدم الانعزال بردة الموكل اه سم على حج وقول الشاويح دون الوكيل بعيد ان ردة لا توجب انعزاله وعليه فتصح  
تصرفاته في زمن ردة عن الموكل (قوله ولا تصرف نحو وكيل) أى كتركبك (قوله وبمخرج الوكيل) كأن وكل عبده ثم  
باعه لكن اذنه في الحقيقة له ليس توكيلا بل استخدمه في نسخة بدل الوكيل الموكل فيه عن الخ وما في الاصل هو الصواب  
لان هذه هي عين قوله محل التصرف (قوله أو أجزما اذن في ايجاره) أى أو يبيعه كما يافى (قوله ثم تزوج) أى سواء كان الموكل  
في بيعه عبدا أو أمة (قوله أو أجزا) محترز قوله أو منفعته (قوله كافاله) أى فيما لو رهن واقتضى

وؤخذ مما مر آنفا من الاسوي انتهت (قوله وعبارة المصنف تفهم ذلك أيضا) أي كما فهمته عبارة أصله حيث عبر بما يأتي بقوله (قوله انزل) أي الوكيل (قوله كل من الخطئة) ظاهره انه لا فرق بين أن يكون في تركه قال وكنت في بيع هذه الخطئة أو في بيع هذه قال في شرح الروض ما حاصله ان محل بطلان الوصية بالخص اذا قال أو صحت بهذه الخطئة فلو قال أو صحت بهذه مشي إلى الخطئة لم تبطل الوصية بطعننا في هذا مثل ذلك قال لكن الراجح خلافه (قوله لم ينزل) والفرق بين هذه وبين ما لو كل المالك منه في تصرف حيث ينزل بفرض وجهه عن ملكه على ما مر أن وكيل المالك لقنه استقداً ومخرجه عن ملكه لم يبق له حق في الاستقداً قاله سم على منعه ومنه ما لو وكل زوجته ثم طلقها اه واعتمد م ر (قوله نعم يعصى) أي ولعل محل العصيان ان فوت على المشتري بخلاف نحو ايجاب البيع من غير معاوضة كلام يتعلق بالسيد لا وجه للعصيان به اه سم على ج (قوله نعم يعصى) أي العبد (قوله مستققة له) أي المشتري (قوله وألغرض) ينبغي ان الاعتبار في كونه غرضاً اعتقاده حتى لو اعتقد المالك غرضاً كفي وصديق في اعتقاده لذلك عند الامكان اه سم على ج فتنبه لولو كل شخص في تزويج ٤٢ أمته وأخرى في بعضها فان وقعا معايقنا أو احتمالاً فهو باطلان فيبطل ما يترتب

عليه من تزويج الوكيل أو بيعه وان ترنا فالثاني مبطل الاول لان مرید التزويج لا يرید البيع وكذا عكسه اه ج بالمعنى ولو أجرتم زوج كان التزويج عزلاً سواء التزويج لامة أو عبدا اه سم على ج بالمعنى (قوله على ما هنا) أي من قوله وانكارا كحل	كاجته البقني وغيره أو كاتب انزل لان مرید البيع لا يقبل شيأ من ذلك غالباً وقياس ما يأتي في الوصية الانزال بما يبطل الاسم كل من الخطئة وهو الوجه ولو كل قساذن ماله ثم باعه أو أعتقه لم ينزل نعم يعصى بقصره بنظر ان مشتريه لصبره منصفه مستققة له وانكار الوكيل الوكالة لنفسه (منه لها) (أو لغرض) له (في الاختفاء) يخوف أخذ ظالم المال الموكل فيه (ليس ينزل) لعزله (فان تسجده ولا غرض) له فيه (انزل) بذلك لان الجحد حينئذ رد لها الموكل في انكارها كالوكيل في ذلك وما أطلقاه في التسدير من كون عهد الموكل عزلاً محمول كما قاله ابن النقيب على ما هنا (واذا اختلفا في أصلها) كوكلت في كذا فقال ما وكلتك (أو) في (صفتها) قال وكلت في البيع نسبية أو في (الشراء بعشرين فقال بل نقدا) راجع لالول (أو بعشرة) راجع للثاني (صدق الموكل بعينه) في الشكل لان الأصل معه وصورة المسئلة الاولى كما قال الفارقي ان بضاعة بعد التصرف ما قبله فتقدم انكار الوكالة عزلاً فلا فائدة للمعاوضة وتسميته فيها موكلاً بالنظر لزعم الوكيل (ولو اشترى) الوكيل (جارية) مثلاً (بعشرين) وهي تساويها أكثر (وزعم أن الموكل أمره) (بالشراء بها) (الموكل) (بل) انما أذنبت (بعشرة) وفي بعض النسخ في عشرة (صدق الموكل بعينه) حيث لا يبينه (و) حينئذ اذا (حلف الموكل فان) كان الوكيل قد اشترى بعين مال الموكل وسماء في العقد بان قال اشتريتها فلان بهذا المال له (أو قال بعشرة) أي الشراء بالعين الخالي عن تسمية الموكل (اشتريتها)
--	--

الموكل وكان الاولى ان يقول فلو اشترى الخ ولو علمه ان غايبه بالاولاه ليس المقصود بذلك مجرد تصديق الموكل أي  
بل تفصيل ما يأتي بعده من بطلان العقد تارة ووقوعه للوكيل أخرى وهذا لا يضر على ما سبق (قوله وهي تساويها أكثر)  
أي اما اذا لم تساوي العشرين فيبني أن يقال ان كان الشراء بعين مال الموكل فباطل والواقع للوكيل ولتخالف ولو تنازع  
الوكيل والمالك فقال الوكيل المال للوكل قاله بقدا بطل وقال البائع المال قاله صحت فقضى قولهم اذا اختلفا في الصفة  
والفساد صدق مدعى الصفة أن يصدق البائع (قوله وزعم) أي قال (قوله صدق الموكل بعينه) أي في أنه اغاوكاه في الشراء  
بعشرة (قوله فادخل) وهل يكفي حلفه على أنه اغا اذن بعشرة أو لا لما مر في التحالف انه لا يكفي ذلك والجامع ان ادعاء  
الاذن بعشرين أو عشرة كادعاء الباع بعشرين أو عشرة إلا أن يفرق بان الاختلاف هنا في صفة الاذن دون ما وقع العقد به  
ولا يستلزم كرتني ولا اثبات وثم فيما وقع به العقد المستلزم ان كلام مدعى عليه وذلك يستلزم ما مر وما هو الاقرب  
الى كلامهم اه ج فيكون الاقرب الاكتفاء بالحلف على أنه اغا اذن في الشراء بعشرة (قوله والمال له) ليس بقيد بل مثله  
ما لو سكنت عن ذلك أو قال والمال لي أخذ من مفهوم قول الشارح الا أن اذن من اشترى لغيره مال نفسه ولم يصرح باسم الخ  
فانه يقتضي انه حيث صرح باسم غيره والمال له لا يتعدى بيعه لانه قضوي

لكن الاصح انه ينزل بعزله ففي اثباته يمكن تنبيهه على ذلك فحينئذ انما اثار اليه الحرر مفهوم من قول المتراج قال سفي وكييل  
الوكيل بالاذم ويكون قوله والاصح انه ينزل بعزله زيادة على الحرر اذا الضمير في عزله راجع في عبارة الحرر للوكيل وفي عبارة  
المتراج للوكيل بدليل قوله وانزاله اذ الانزال للوكيل فتأمل (قوله على الاصح السابق) ظاهره ان الاصح السابق ترتب عليه

(قوله) او قامت به حجة) أي بينة ولعل مستندا بحجة في الشهادة قرينة غلبت على ثلثها ذلك لعلها بان المال الذي اشترى به بل يد  
وسمعت توكيله والاخر ان تطلع على انه اشتراه له مع احتمال انه نوى نفسه (قوله ولم يصرح باسم الغير) أي فلو صرح به وقد  
ثبت بيمين الموكل عدم التوكيل في ذلك فهو شراء فصول لا يقال هو هنا صرح ٤٣ باسم الموكل حيث قال اشترى بها

فلان لا نناقول هذه  
التسمية اغا وقت بعد  
العقد كما صرح به قوله في  
الثانية وأما العقد فلا تسمية  
فيه (قوله يصح الشراء  
لنفسه) يستثنى من ذلك  
مالواشترى لابنه الصغير  
بنيته فانه يقع الشراء لابن  
كأص (قوله أنت تعلم اني  
وكيل) أي وأقال الوكيل  
أنوكيل أو شعو وان لم  
يقول أنت تعلم اني وكيل  
(قوله الذي أطلقوه) في  
السورين المذكورتين  
وهما قوله بان قاله لها اغا الخ  
وقوله أو بان قاله الخ (قوله)  
فان صدقه البائع) أي  
في أنه نوى الموكل (قوله بطل  
الشراء) وعليه فيمكن الفرق  
بين هذا وبين مالواشترى  
لغيره بمال نفسه وقد أذن له  
حيث لم تكف نيته بل  
لا بد من التصريح باسمه  
بأنه لما كان المال له تضمن  
ذلك الغرض الحكمي

أي الموكل فيه (فلان والمال له وصدقه البائع) فيما ذكره أو قامت به حجة (فالبائع باطل) في  
الصورتين لانه ثبت بالتسمية والتصديق أو البينة ان المال والشراء لغير العاقد وثبت بيمين ذي  
المال عدم اذنه في الشراء بذلك القدر فيبطل الشراء وحينئذ لما جاز بقلباها وعليه رد ما  
أخذ له للوكيل وخرج بقوله بيمين مال الموكل شراؤه في الذمة ففصل بأني المطلقان في بعضه  
أيضاً لرد هاتوا بقوله والمال له ما واقتصر على شريته لفلان فلا يبطل البيع اذ من اشترى  
لغيره بمال نفسه ولم يصرح باسم الغير بل نواه يصح الشراء لنفسه وان أذن له الغير في الشراء  
(وان كذب) البائع في الصورة الثانية بان قاله اغا اشترى لنفسك والمال لك أو سكنت عن  
المال كما هو ظاهر ولا بينة وقاله الوكيل أنت تعلم اني وكيل فقال لا أعلم ذلك أو بان قاله لست  
وكيلا (حلف) البائع (على نفي العلم بالوكالة) وانما فرق بين الصورتين بغيره في الأولى في دعوى  
الوكيل عليه بما ذكر دون الثانية لان الأولى لا تتضمن نفي فعل الغير ولا إثباته فتوقف الحلف  
على نفي العلم في ذلك كرا الوكيل له ذلك والثانية تتضمن نفي توكيل غيره له وهذا لا يمكن الحلف  
عليه لانه حلف على نفي العلم وهذا التفصيل يندفع استسكال الاستسوى الحلف على نفي العلم  
الذي أطلقوه وقررا الشارح كلام المصنف بقوله الناشئة عن التوكيل مشربا له دما عارض به  
على المصنف ووجه الرد انه ليس المراد به الحلف على نفي توكيل مطلق ولا نفي علم مطلق بل نفي  
وكالة خاصة ناشئة عن توكيل فاستلزم ان المال لغيره (و) اذا حلف البائع كما ذكرناه (وقع  
الشراء للوكيل) ظاهره انما يستلزم الثمن المعين للبائع ويغرم بدله للوكيل (وكذا ان اشترى في الذمة  
ولم يسم الموكل) في العقد بان نواه وقال بصدقه اشترى به والمال له وكذب البائع فيصنف كأص  
ويقع شراؤه للوكيل ظاهره ان صدقه البائع بطل الشراء كما قاله القموني وقول ابن المقنن  
ان ظاهر كلام المصنف وغيره وقوع العقد للوكيل صرح بالسفارة أولا صدقه البائع أولا  
رده الاذمعي بأنه غير مرصود (وكذا ان سماء) في العقد والشراء في الذمة أو بعد العقد  
والشراء بيمين مال الموكل (وكذب البائع في الاصح) أي في الوكالة بان قال محبته واستوكيلا  
عنه وحلف كما ذكر يقع الشراء للوكيل ظاهره ان قيمته للوكيل تلفوا وكذا لو لم يصدقه ولم  
يكذبه فيفسل الثمن المعين للبائع ويغرم بدله للوكيل وهذا الخلاف هو الذي قدمه بقوله وان  
سماء فقال البائع بذلك فقال اشترى لفلان (وان) اشترى في الذمة وسماء في العقد

لا اذن والقرض اغا يحصل بلفظ يدل عليه فاشترط التصريح بالاسم ليوجد ما يقوم مقام الصيغة وهذا أولى مما عايناه أيضا  
لاشتماله على جهة الضعف فلا بد تكرار (قوله بأنه غير مرصود) وعليه فيفرق بينه وبين ما مر من انه لو اشترى بمال نفسه ونوى  
غيره وقد أذن له حيث يقع للوكيل ثم انه لما كان الشراء بيمين مال الوكيل ضعف انصرافه للوكيل فلم يؤثر نيته وهنالم كان  
الشراء في الذمة وتذوى الموكل ولم يوجبا يصره عنه للوكيل عمل بنيته وحكم وقوعه للوكيل وقد ثبت أنه لم ياذن فيه فباطل  
(قوله والشراء بيمين مال الموكل) هذه فتقدمت في قول المصنف وان كذب حلف على نفي العلم بالوكالة وان كان الأولى اسقاطها  
(قوله وحلف كما ذكر) قضيته انه لا يكتفي الحلف في هذه على نفي العلم وقد تقدم في قوله وانما فرق بين الخ ما يقتضي خلافه

خلاف هل ينزل بعزله وانزله أولا وليس كذلك بل الحاصل ان الخلاف هل هو في الحالة المذكورة وكيل الوكيل أو وكيل الموكل فان قلنا بالاول انزل بعزل الوكيل وانزله وان قلنا بالثاني فلا حينئذ فلا بد من العنايه بكلام الشارح ليصح بان (قوله وثبت) أي والحال (قوله والموكل) عطف على البائع (قوله امتثالاً للحاكم) وكالحاكم على المحرك وكل من قدر على ذلك من غيرهما (قوله صدق الموكل بيمينه) ٤٤ فخرج في قال الموكل باع الوكيل بيمين فاحس وقال المشتري بل بيمين الموكل

صدق الموكل فان أقاما بينتين قدم المشتري لان مع بينته زيادة على ما يتقال المثلث (أقول) قضية هذا القول بطله في تصرف الولى والنظر اذا عارضت بينتان في أجرة المثل ودونها وأقن المثل ودونه اه عبارة وقد يقال ما ذكر من تصديق الموكل مشكل بانه يدعى خيانة الوكيل بيمينه بالغبن والاصل عدمها فالقياس تصديق المشتري لدعواه همه العقد وعدم خيانة الوكيل ثم رأيت في سم على منهج بعد نقله كلام ع قال وقوله صدق الموكل الخ نقله الاسنوى وقال مر هذا مبنى على ان القول قول مدعى الفساد اه وفي حواشي الروض لوالد الشارح مانصه ولوداهي الموكل ان وكيله باع بيمين فاحس ونازعه الوكيل أو المشتري عنه فالاصح تصديق كل منهما اه أي من الوكيل والمشتري

أو بعده كما جزم به القمولى وغيره (صدق) البائع فيما سماه أو قامت به (بطل الشراء) لان اتفاقهما على وقوع العقد للوكلى وثبت كونه بغير اذنه بيمينه ولا يشكل هذا بأجرام من وقوع العقد للوكلى اذا اشترى في الذمة على خلاف ما أمر به الوكيل وصرح بالسفارة لان ما هناك محمول على ما اذالم يصدق البائع (وحيث حكم بالشراء للوكلى) مع قوله انه للوكلى ففيما اذا اشترى بالعين وكذبه بالذمة ان صدق فالمثل للوكلى والا فلا يبيع فيستحب الحاكم الرقب ما جعليه يقول له البائع ان لم يكن موكلك أمرك بشرا ثم ابشر من فقد بعثكها بما يقبل والموكل ان كنت أمرك بشرا ثم ابشر من فقد بعثكها بما يقبل وفيما اذا اشترى في الذمة وسماه وكذبه البائع أو لم يسمه ان صدق الوكيل فهو للوكلى والأقوى للوكلى فحينئذ (يستحب للقاضي) ومثله المحكي كما هو ظاهر بل وكل من قدر على ذلك من غيرهما ممن نطق من نفسه طاعة أمره ولو أمر بذلك فيما يظهر (ان يرفق بالموكل) أي بتلطيفه (ليقول للوكلى ان كنت أمرك بشرا ثم ابشر من فقد بعثكها بما يقبل هو اشترى) وانما ينبغي ذلك ليمتكن الوكيل من التصرف فيها لا اعتقاده انها للوكلى: (أصله) باطنان ان صدق في اذنه له بشرى وانغفر التعليق المذكور بتقدير صدق الوكيل أو كذبه للضرورة على انه تصرع بمقتضى العقد كما لو قال ان كان ملكي فقد بعثك به وبعتك ان شئت ولو نجز البيع صح جزاء ولا يكون اذ ارباعا قاله الوكيل اذ انيائه به امتثالاً لأمر الحاكم لا مصلحة فان لم يجب البائع ولا الموكل لذلك أو لم يتلطف به أحد فان صدق الوكيل فهو كطافر يفرج جنس حقه لان الموكل باطناً عليه الوكيل الثمن وهو ممنوع من ادائه فله بيعه وأخذ حقه من ثمنها وان كذب لم يصل له الثمن فبها بشى ان اشترى بعين مال الموكل لان البائع لم يطلان البيع باطناً عليه بيعها من جهة الظاهر لتعذر رجوعه على البائع بحلفه فان كان في الذمة تصرف فيها بعاشاء لانها ملكه لوفوع الشراء باطناً (ولو قال) الوكيل (أثبت بالتصرف المأذون فيه) من بيع أو غيره (وانكر الموكل) ذلك (صدق الموكل) بيمينه لان الاصل معه فلا يستحق الوكيل ما شرط له من الجهد على التصرف الا بيمينه نعم يصدق وكيل بيمينه في قضاء دين ادعاه وصدق قرب الدين عليه فستحق جعلا شرطه (وفي قول) بصدق (الوكيل) لانه أمينه ولقدرته على الانشاء ومن ثم لو كان بعد الغرل صدق الموكل قطعا (وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيمينه) لانه أمين كالوديع فأتى فيه تفصيله الا في آخر باب الوديعه ولا ضمان عليه وهذا هو غاية القول هنا والا فهو الغاصب يقبل فيه قوله بيمينه نعم ضمن المبدل ولو تعدى فاحدث له الموكل استئجارا صار أمينا كالوديع (وكذا) قوله كسائر الامناء الا المكترى والمؤمن (في الرد) لا معوض أو العوض على موكله مقبول لانه أخذ العين لنفع الموكل وانتفاعه يجعل ان كان اغناه لو بعد

(قوله فلا يستحق الوكيل) أي ويحكم بطلان التصرف الذي ادعاه وان وافقه المشتري من الوكيل على فيها الشراء منه (قوله في الرد) خرج به مال وادى انه أرسله له مع وكيل عن نفسه في الدفع فلا يقبل لان الموكل لم يأذن الرسول ولم يأذن للوكلى في الدفع اليه فطريقه في ردائه ذمه مما يبيده ان يستأذن الموكل في الارسل له مع من تيسر الارسل معه ولو غير معين (قوله مقبول) حيث لم تبطل أمانته كإبائى

يقال حتى قوله على الاصح السابق أي بناء عليه بقرينة تصريحه بالبناء في المقابل فالاصح مبنى على الاصح ومقابله على مقابله (قوله فان وكل عن غيره) عبارة الاذرى قيدت اطلاقه بقوله عن نفسه احترازاً عما لو عين الولي وشعوره ولو كيله غير (قوله وسواء في ذلك) أي قبول قوله (قوله بعده) أي العزل (قوله ودعوى تأييده) أي عدم القبول بعد العزل (قوله وردنه اليك أو تلف عندى الخ) راجع ما ذكره في نظير ذلك من الودعة حيث قال بعد قول المصنف وبحودها: مطلب المالك لها محض من ماضيه بان قال لمودعني فيجمع قبول دعواه الرد أو التلف قبل ذلك التناقض لا لا البيئة باحداهما لاحتمال نسيانه وقضيته عدم قبول دعواه النسيان في الاول وقد وجه بان التناقض من متكلم واحد أوقع غلطاً فيه لا كثير بخلاف نحو قوله لا ودمعة لك عندى يقبل منه الشك لعدم التناقض وسواء ادعى غلطاً ونسياناً لم يصدق فيه لانه خيانة اه فانه يقتضى انه لو قام هنا بنية على رده قبلت منه لاحتمال اولاً لم اقبض منك كان عن نسيان وانه لو قال ليس لك عندى شيء قبل دعواه الرد أو التلف لعدم مناقضته لما ذكره (قوله وأتقى البقنى) هذا مقابل قوله قبل ويحل قبول قوله في الردم لم تبطل أمانته وقضيته ذلك عدم قبول قوله في الرد اذا عدت في ما وكل في بيعة مثلاً لصيرورته ضامناً بالتدعى الا ٤٥ ان هذا التناقض فيه يقتضيل

انه يخص ما تقدم بما فيه تنافض كالصورة التي ذكرها الشارح في قوله فلو طالبه الموكل الخ ونحوها وهذا ان أريد بالضامن دخول الموكل فيه في ضمانه فان أريد ما يحتاج الى اصيل وهو ما أشهر به قوله كالوضمن الخ فهي مسئلة أخرى (قوله فوكله) أي المضمون له (قوله وادعى) أي الضامن (قوله رده له) أي الموكل (قوله وليس هو) أي الضامن (قوله وبه يبران) أي الضامن

فيها لاجها بنفسها وسواء في ذلك أكان قبل العزل أم بعده كما اقتضاه اطلاقهما اخلافاً لان الرفعة والسبكي في عدم قبول ذلك منه بعده ودعوى تأييده بقول الغضال لا يقبل قول قيم الوقف في الاستدانة مجموعة بجمع كون ذلك نظير ما نحن فيه بل هو تطهير ما في ما لو قال الوكيل أنيت بالتصرف المأذون فيه وقد مر عدم تصديق الوكيل فيه (وقيل ان كان يجعل فلا) يقبل قوله في الرد لانه أخذ العين اغرض نفسه فأشبهه المرتعن وردعاً محرم وحل قبول قوله في الردم لم تبطل أمانته فلو طالبه الموكل فقال لم اقبضه منك فأقام الموكل بينة على قبضه فقال الوكيل رددته اليك أو تلف عندى ضمنه ولا يقبل قوله في الرد لاطلاق أمانته بالحدود تنافضه وأتقى البقنى يقول قول الموكل في الرد وان ضمن كالوضمن لشخص ما لا على آخر فوكله في قبضه من المضمون عنه قبضه ببينة أو اعتراف موكله وادعى رده وليس هو مستطاع نفسه الذين لما تقرر ان قبضه ثابت وبه يبران مع كون موكله هو الذي سلطه على ذلك وكالوكيل فيما صر ما لو ادعى الجاني تسليم ما جباه على من استأجره للعباية (ولو ادعى) الوكيل (الرد على رسول الموكل) وأنكر الرسول صدق الرسول) ببينة لانه لم يأتمنه فلم يقبل قوله عليه (ولا يلزم الموكل فسدق الوكيل على الصحيح) لانه يدعى الرد على غيره من اتقنه فليقنه عليه والثاني يلزمه لاعترافه برسالة ويدرسه كيد فكأنه ادعى عليه ولو صدقه الموكل على الدفع الى رسوله لم ينرم الموكل كما قال الاذرى انه الاصح ولو اعترف الرسول بالقبض وادعى التلف في يده

والاصيل (قوله ما جباه) أي أو تلفه لا تقصير وقياس ما يأتي من عدم فسدق الرسول في انه قبض ما وكله في قبضه ان المستأجر لو وقف مثلاًها أو أنكر قبض الجاني من أصله صدق ما لم يقم بينة هو أو من جى منه ولا يقبل قوله في القبض لا يقبل قول من جى منهم في الدفع اليه ما لو شهد به ضمهم على الجاني بالقبض من غيره وشهد غيره بمثل ذلك قبلت لان كلام من الشهادتين مستقلة لا تجلب نفعاً ولا تدفع ضرراً (قوله على من استأجره) سواء كان المستأجر مستحقاً للقبض ما استأجره بملك أو غيره كالناظر اذا وكل من يجي له الاجرة وهذا بخلاف ما لو كان الجاني مقرر من جهة الواقت فلا يقبل قوله في دعوى الرد على الناظر لان الناظر لم يأتمنه (قوله فليقنه عليه) قال جج فان صدقه في الدفع لرسوله يرى على الوجه ولا نظراً في تصرفه بعدم اشهاد على الرسول اه (أقول) وهذا يشكل على ما لو أدى الضامن الدين (رب الدين فانكر وصدقه الاصيل فانه لا يرجع على الاصيل لتقصيره بعدم الاشهاد وعدم انتفاع الاصيل بما آذاه الا ان يفرق بان الضامن لما كان مؤدياً عن غيره طلب منه الاحتياط لحق الغير فامتنع رجوعه لتقصيره بعدم الاحتياط ومن عليه الدين هنا مؤدى عن نفسه فلا ينسب لتقصيره في عدم الاشهاد كسبب الضامن لان تصرفه ليس عن غيره حتى يطلب منه الاحتياط (قوله وادعى التلف) وكذا لو ادعى الرد على الموكل فانه لا يصدق لما ذكر من أن الاصل عدم القبض وقد يقال يصدق فيه ما لان الموكل اتقنه

الأمين فانه لا يجوز للوكيل تركه قطعاً ولا تركه غيره لانه لم يأذن فيه انتهت (قوله في الصور المتقدمة) أي حيث و  
التوكيل عن الموكل (قوله يعني تعيينه في الجميع الخ) هذا انما قاله الشارح الجلال عقب قول الصنف معين فراد به تفصيل  
(قوله لم يلزم المالك الرجوع ٤٦) اليه أي الى الرسول بل يرجع على المدين ولا يرجع للدين على الرسول حيث اعتروا

بوكلته لانه أمين والقول  
قوله في التلف والداث هو  
الظالم للدين بالاخذ منه  
والمطاعوم لا يرجع على  
غير ظالمه **ففرع** وكل  
الدائن للدين ان يشتري له  
شيئاً بما في ذمته لم يصح  
خلافاً لما في الأنوار لان  
ما في الذمة لا يتعين الا  
بقبض صحح ولم يوجب لانه  
لا يكون قابضاً بمقتضا  
من نفسه اه سم على  
منهجه وانما صحح في  
شرحه ما في الأنوار ومنع  
كونه من القاعد القابض  
والقبض قليلاً راجع وقول  
سم لم يصح أي واذا قبل  
وقع الشراء للدين ثم ان  
دفعه للدائن ردّه ان كان  
باقياً لا الرد بدينه (قوله  
عدمه) أي عدم براءة  
المشتري (قوله وعلى نقله)  
أي البغوي (قوله وهو  
الاجبه) وذلك لان  
تصديق الوكيل انما يفي  
الضمان عنه ولا يلزم من  
ذلك سقوط حق المباع  
(قوله أكثر) أي قد يكون  
أكثر (قوله من انه  
لا يرجع) أي حيث صدقه

لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض (ولو قال الوكيل) بالبيع قبضت الثمن  
حيث جاز له قبضه (ونقل) في يدى (وانكر الموكل) قبضه (صدق الموكل ان كان) الاختلاف  
(قبل تسليم المبيع) اذا الاصل بقاء حقه وعدم القبض (والا) بان كان بعد تسليم المبيع (قال الوكيل)  
هو المصدق بيمينه (على المذهب) لان الموكل ينسبه الى تقصير وخيانة بتسليم المبيع قبل  
القبض والاصل عدمه وفي وجه تصديق الموكل اذا الاصل بقاء حقه والطريق الثاني في  
المصدق منها في الحالين القولان في دعوى الوكيل التصرف وانكار الموكل له فلا يؤذن له في  
التسليم قبل القبض أو في البيع بموجبه وفي القبض بعد الاجل فهو كاقبل التسليم اذا لخيانة  
بالتسليم واذا صدقنا الوكيل خلف رضى المشتري في أصح الوجهين عند الامام ونقله ابن الرفعة  
عن القاضي الحسين وصححه الغزالي في بسطه والاصح عند البغوي عدمه وعلى نقله اقتصر في  
الشرح الصغير وهو الاجبه وخزم به في الأنوار ولو قال الموكل لو كسبه قبضت الثمن فسلمه لي  
وانكر الوكيل قبضه صدق الوكيل بيمينه وليس للوكل مطالبة المشتري به لا اعتراضه ببراءة  
ذمته ولا مطالبة الوكيل بعد حلفه الا ان يسلم الوكيل المبيع بلا اذن فانه يغرر للوكل بقيمة  
المبيع للعبث ولا اعتراضه بالتعدي بنسائه قبل القبض فلا يشكل بكون القيمة أكثر من الثمن  
الذي لا يصدق غيره (ولو) أعطاه موكله مالا (وكله بقضاء دين) عليه به (فقال قضيت) وانكر  
المشتري (دفعه اليه) (صدق المستحق بيمينه) لان الاصل عدم القضاء فيصفى مطالب الموكل  
فقط (ولا يظهر انه لا يصدق الوكيل على الموكل) فيما قال (الايبنة) أوجه أخرى لدعواه الدفع  
لغير من ائتمنه فكان حقه اما الاشهاد عليه ولو واحد لمستورا واما الدفع بمحضرة الموكل فغير  
ماهر آخر الضمان ومن ثم يأتي هنا ما لو أشهد فقاو أو ما توأمن انه لا يرجع ويصدق الموكل  
بيمينه في انه لم يثبت بمحضرة ولا عبرة بانكار الوكيل قبض دين موكله ادعاء المدين وصدق الموكل  
لان الحق له (وقم اليتيم) من جهة القاضي اذ ذلك مرادهم بالقيم حالة الاطلاق ودعوى ان  
المراد به ما بين الاب والجد مراد دودة بان اليتيم لأب له ولا جد والوصي يأتي في بابة فتعين ما من  
ومثله ولي المحنون والسيه (اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ) والعقل والرشد (يحتاج الى  
بينه على الصحيح) اذ لم يأتمنه والمشهور كافي المطلب وخزم به ابن الصباغ ان الاب والجد كالقيم في  
ذلك وهو الاجبه خلافاً للسبكي حيث خزم بقبول قوله ما بينه التصريح بالمراد والامام  
والحق هما قاض عدل أمين ادعى ذلك زمن قضائه ووجه خزمه في الوصي بعدم قبوله وحكاية  
هذا الخلاف في القيم بانه في معنى القاضي لانه نائبه فكان أقوى من الوصي والثاني بقبول قوله  
مع يمينه لانه أمين فأنسبه المودع والوصي (وليس لو وكيل ولا مودع) ولا غيرهما ممن يقبل قوله  
في الرد كثر بك وعامل قراض (ان يقول بسط طلب المالك) ماله (لا أريد المال الا انما هادي  
الاصح) لا انتفاء حاجته لذلك مع قبول قوله في الرد وخشية وقوعه في الخلف غير مؤثرة اذ لا يتم

الموكل في الادفع له مستحق (قوله ولا عبرة بانكار الوكيل) أي فليس للوكل مطالبة الوكيل ولا المدين لتصديق فيه  
المدين في دفعه للوكيل وتصديق الوكيل في عدم القبض بحلفه (قوله لان الحق له) أي للوكل (قوله بان اليتيم لأب له)  
مراد من فسر اليتيم هنا بين لأب له ولا جد ان قيم القاضي لا يكون الامع فقد هما ولا دخل له مع وجود الجد الاصل فلا  
ينافي ما قيل في قسم الصدقات من انه صغير لأب له وان كان له جد (قوله وهو الاجبه) معقد (قوله والحق هما قاض) معقد

المراد من قوله المصنف معين أي أن مراد المصنف من تعيين الموكل الذي عبر به عنه معين أن يقول الموكل لزيد في يوم الجمعة في سوق كذا انصوفي كلامه مفعول يعني (قوله مراد به أن قول المصنف معين وما بعده) الصواب إسقاط لفظ وما بعده وعذره أنه شرح كلام الجلال بكلام الشهاب حج والشهاب المذکور إنما قال هذا الذي ذكره الشارح عقب قول المصنف لشخص معين وأحال عليه ما بعده كما يعلم عرجة ضيقه (قوله خلافا لابن الرفعة) ٤٧ أي في تقييده البطلان بما إذا

تقدم بالسفارة أو القبول ولم يصرح بالسفارة أي بخلاف ما إذا تقدم أحدهما وصرح بالسفارة في المتقدم فانه يصح عنده (قوله نعم الخ) استدراك على أصل المسئلة (قوله فالتجسس كما قاله الزركشي الخ) كان المناسب حيث هو ضعيف عنده كما يسأى في أنه أن يقول كما قال الزركشي فالتجسس الخ ثم إن في نسبة ما ذكره للزركشي مخالفة لما في كلام غيره من نسبة للأذري وهو الذي وافقه قوله الآتي خلافا للأذري فله في كلام الزركشي أيضا كما هو الغالب من تبعته لشيءه للأذري لكن كان المناسب أن يذكر الشارح الزركشي في الموضعين أو للأذري في الموضعين (قوله ولو في الطلاق) في هذه الغاية نهات لا يخفى (قوله ومثله في ذلك العنق) الأولى إسقاطه لأن التعيين فيه محل فاق وأما الخلاف في الطلاق (قوله بل عليه) أي إذا كان هناك من

فيه معصية آجلا ولا عاجلا والثاني له ذلك حتى لا يحتاج إلى معين لأن الامتناء بحترزون عنها حسب الامكان (والذات من لا يقبل قوله) من الامتناع كرهن ومسئلا جرو وغيرهم يستعبر (في الرد) أو الدفع كالدین (ذلك) أي التأخير لا شهادة واعتقره الامتناء هذه اللحظة وإن كان الخروج من المعصية فور بالضرورة وهذا حيث كان عليه بينة بالأخذ والافتقار عن البغوى أي وعليه أكثر المراءاة والمأوى أن له الامتناع لأنه رجا ربه لما لم يركب الاستغفال ومن ثم يزعم به الأصوف ووجه الاستغفال ككلام الشرح الصغير في ترجمه وعن العراقيين أنه ليس له الامتناع وأقضى كلامه ما ترجمه ويزعم به في الأور التي تكمنه أن يقول ليس له عندي شيء ويخلف (ولو قال رجل) لا أثر عليه أو عنده مال للغير (وكفى المستحق بقبض ماله عندك من دين) استعمل عند في الدين تغليباً بل وحده معجم كما يعلم مما يأتي في الأقرار (أو عين وصدقة) من عنده ذلك (فله دفعه إليه) لأنه محق بزمه نعم محل ما ذكر في العين حيث غلب على ظنه إذن المالك له في قضائه بقية قولية فلا ينافي في فهمه لا يجوز دفع العين المدي وكأله لم يشتهل أنه تصرف في ملك غيره بغير إذنه وحينئذ فلا اعتراض على عبارة المصنف لظاهره والمراد مع النظر لقوله المذكور وإذا دفع إليه ثم أنكر المستحق وحلف على نفي وكأله فإن كان المدفع عينا استرددها ان بقيت والأغرم من شاء منها ولا يرجع للعارم على الآخر لأنه مظالم بزمه قال المتولى هذا أن لم تناف بتعريض القابض والافان غرمه لم يرجع أو الدافع يرجع لأن القابض وكيل بزمه والوكيل ضمن بالتعريض والمستحق ظله وماله في ذمة القابض فيستوفيه بجمعه أو ديناً طالب الدافع فقط لأن القابض فضولي بزمه وإذا غرم الدافع فإن بقي المدفع عند القابض استردده نظراً والافان غرمه غرمه والأفلا (والذهب أنه لا يلزمه) الدفع إليه (الابينة على كآله) لاحتمال أنكار المستحق لها فيغرمه فإن لم تكن بينة لم يصفه لأن النكول كالأقرار وقد تقرر أنه وان صدقه لا يلزمه الدفع إليه والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو يخرج من مسئلة الوارث الآتية يلزمه الدفع إليه من غير بينة لا اعترافه باستحقاقه الأخذ (وان قال) لمن عليه دين (أخالي) مستحقه (عليك) وقيل الحوالة (وصدقة وجب الدفع) إليه (في الأصح) المسأى في الوارث بخلاف ما لو كذبته بتلفه هذا الاحتمال أن يقرأ أو ينكل فيصاف المدي ويأخذ منه وإذا دفع إليه ثم أنكر الدائن الحوالة وحلف أخذ دينه ممن كان عليه ولا يرجع المؤدى على من دفع إليه لأنه اعترف بالمالك والثاني لا يجب الابينة لاحتمال أنكار صاحب الحق الحوالة (قلت وان قال) لمن عنده عين أو دين ليست (أنوارته) المستغرق لتركه كما في الكفاية والشامل وغيرهما ولعلم لم ينظر والى أن أنوارته صيغة حصر فلا يحتاج إلى نحو قوله لا وارث له غيري خلفائه جداً فإنه دفع ما ذكره ابن العبد أهدأه أو وصية أو موصى له بما تحت يده وهو يخرج من الثلث (وصدقة

(قوله آجلا ولا عاجلا) أي بل قد يتدب الخلاف فيما لو كان صادقا وترتب على عدم حلقه فوات حق له (قوله بيجترزون عنها) أي العين (قوله وأقضى كلام الشرح الصغير الخ) وهو المعتمد (قوله بل وحده) أي من غير تغليب (قوله والأغرم) أي المالك (قوله من شاء منها) أي الوكيل ومن كانت تحت يده العين (قوله فإن غرمه) أي القابض (قوله وله) أي مدي الحوالة

برغب بالاكثر (قوله وكون المساوية هي المشتراة الخ) عبارة التحفة و يظهر انه لا بد من شرائها في عقد واحد وتكون المساوية هي المشتراة أولا وانتهت فعل لفظ أولا مضاف من نسخ الشارح عقب قوله هي المشتراة لكن الظاهر ان الشهاب

في كتاب الاقرار (قوله يقر) بفتح القاف وكسر هاء يقال قررت بالمكان بالكسر أقر بالفتح وقررت بالفتح أقر بالكسر اه مختار (قوله على الخبر) قال سم على منهم (قوله في التوكيل في الاقرار لا يجوز على الأصح فان جوزناه فهو وارد على التعريف اه (أقول) يمكن الجواب عنه بأنه اخبار منه حقيقة وأحوال فبطل الوكيل كفعل المولى أو ان التعريف بالأخص وهو جائز عند بعضهم هذا ولعل المراد بالوارد على التعريف هو اقرار الوكيل لا التوكيل في الاقرار وعليه ففي كلام الخنسي صاحبوه بردي كلامه أيضا اقرار الامام أو نائبه أو ولي المحجور عليه والجواب ان الامام نائب عن المسلمين وولي المحجور عليه نائب عنه فكان الاقرار صدق من عليه الحق (قوله على الخبر) أي لغيره (قوله هذا ان كان) أي الاخبار (قوله فان انتضى شرعا عام) أي أمر امره وعلا يتخص واحد (قوله أو عن أمر شرعي) عطف على غير محسوس فهل يشمل بلزم زيدا كذا في جواب هل يلزم ٤٨ زيدا كذا أي بسبب فعله كذا وجوابه انه يشمل لان هذا الحكم لا يتخص به وان

فرض ان متعلقه لم يتحقق الا فيه لانه لو تحقق في غيره ثبت له هذا الحكم اه سم على ج (قوله شهادة المراء) أي فسرت شهادة الخ (قوله اغمد بالأنيس) هو أنيس بن الفضال الاسلمي معدود في الشاميين وقال ابن عبد البر هو أنيس بن أبي مرثد والاول هو الأصم المشهور وهو أسلمي والمرأة أيضا أسلمية قال الحافظ أنيس هو ابن الفضال الاسلمي تغله ابن الاثير عن الاكثرين ويؤيده ان في الحديث

فوجب الدفع اليه (على المذهب والله أعلم) لا اعترافه بانتقال الحق له وليس من التكييف وبه فارق ما مر في الوكيل والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا هو المخصوص والثاني وهو يخرج من مسئلة الوكيل السابقة لا يجب الدفع اليه بالبيينة على انه لا احتمال انه لا يرثه الا لحسنة ويكون ظن موته خطأ وإذا سلمه ظن طهر المستحق حيا وغرمه رجع الغريم على الوارث والوصي والموصى له بمادفعه الهمة لتبين كذبهم بخلاف صورة الوكالة لا رجوع فيها في بعض صورها كما مر لانه صدقه على الوكالة وانكار المستحق لا يرفع تصديقه وصدق الوكيل لاحتمال أنه وكاله ثم عطف وهذا بخلافه

### كتاب الاقرار

هولغة الاتبات من قرأ الشيء يقر قرار ثبت وشرعا اخبار عن حق سابق على الخبر فان كان له على غيره فدعوى أو لغيره على غيره فشهادة هذا ان كان خاصا فان اقتضى شرعا عامًا وكان عن أمر محسوس فرواية أو عن أمر شرعي فان كان فيه الزام فحكم والاقتوى وأصله قبل الاجماع قوله تعالى شهادة لله ولوعلى أنفسكم قال المفسرون شهادة المراء على نفسه هي الاقرار وخبر الشحجين اغديا أنيس الى امرأه هذا فان اعترفت فارجعها أو رآه أربعة مقر ومقر له وبه وصيغة وبه بالاول فقال (بصح) الاقرار (من مطلق التصرف) أي المكلف الرشيد ولو اماما بالنسبة لبيت المال ووليا بالنسبة لما يمكنه انشاؤه في مال موليه وسبعه من آخر الباب

فقال رجل من أسلمو وهم من قال انه أنيس بن أبي مرثد فانه غنوى وكذا قول ابن التين كان الخطاب اشراط في ذلك لأنس بن مالك لكنه صغر اه من مختصر شرح مسلم للنووي للطيب بن عفيف الدين الشهير بساخمة الهني (قوله وأركانه أربعة) زاد بعضهم المرقعة من حاكم أو ساه وقد ينظر فيه ما لو توقف تحقق الاقرار على ذلك لزم له أو أقر خالبا بحيث لا يسجد الا الله تعالى ثم بعد مدة تبين انه أقر خاليا في يوم كذا لم يتسده الاقرار ولم يكن للقرعة المطالبة بمقتضاه ولا الدعوى بسببه لفساد دعوى محتمة شرعا لعدم وجود ذكره المذكور والظاهر ان ذلك مجموع قطعاً فليتأمل اه سم على ج (قوله أي المكلف الرشيد) المراد غير المحجور عليه كما تقدم في أول البيع فلا بد السكران المتعدي ولا الفاسق ولا من بذر بعد رشده ولم يحجر عليه (قوله ولو اماما) انما أحدهما غاية لانه قد يتوهم ان كلا ليس مطلق التصرف لان تصرفه مقيد بالمصلحة فربما يتوهم ان هذا القيد يناق الاطلاق (قوله في الروض) يقبل اقرار الرشيد بجناية في الصغر قال في شرحه قال البلخي وبنيت تقيد به ما اذا لم يكن على وجه يسقط عن المحجور عليه فان كان كذلك كالقرض والبيع فلا ينبغي ان يؤخذ به اه (قوله في اقرار المرتد بالعقوبة في دينه مقبول وفي ماله موقوف اه سم على منهم) (قوله بالنسبة لما يمكنه انشاؤه) كان أقر بشئ اشتراه له وثمنه باق للبايع أو انه باع هذيان مال الطفل على وجه



مع انما قيد بذلك بالنسبة لوقوعهما للوكل أي فان كانت غير المساوية هي المشتراة أو لافي مائة تعدد دالة ولم يفتح لور على ثم ان كانت الباعين لم تصح والوقت للوكيل كما هو ظاهر ولا يخفى وقوع الثانية للوكل وبمقتضى ان مراد الشارح ان المساوية تقع يصح بيعه فيه بخلاف ما لو اقر على موليه بانه انصف مالا مالا فلا يصح اقراره عليه بذلك وعليه ما طرقت فيه في الخروج من ذلك مع ان منفعات الصبي مضمونة في ماله وبني أن الاحوط في حقه انه ان كان ثم حاكم يرى صحة اقراره وجوب الزرع البسه وان لم يكن ثم من يراه آخر الامر الى باوعه ولن أتلف الصبي ماله ان يدعي على الصبي ويقيم عليه شاهداً بغير آخر أو يخلف مع الولي ولولم ينسره ذلك جازله الدفع بالخنسوم ذلك لو ظهر الامر ولو به - باوعه رجع عليه به (قوله لما يمكنه انشاؤه في مال موليه) ظاهره وجوع قوله لما يمكنه انشاؤه الخ للولي فقط دون الامام بالنسبة لبيت المال واقصر ج على مسئلة الامام ولم يذكر اقرار الولي وظاهر كلامهما ان اقرار الامام على بيت المال مقبول مطلقا لغيره ثم قضية قوله يمكنه انشاؤه انه لا يصح اقراره على الصبي بعد باوعه ورشده بضموع شيء من أمواله قبل باوعه ورشده (قوله على ان هذا) أي الاختيار وقوله من كلامه هنا أي في قوله يصح من مطلق التصرف وقوله له أي المقر وقوله وانه مختار أي ذكر الخ (قوله بأيان) أي في قوله بعد قول المنصف لا يصح اقراره مكره أو ادعى انباع كذا مكرها الخ وقوله ومضى أي في باب الصلح وقوله والمارية أي وطلب العارية (قوله في الأخيرة) هو طلب العارية والجاردة ولو عبر بالآخرين كان اوضح ٤٩ (قوله واقرار الصبي) قيل الاولى

اشتراط عدم تكذيب الحس والشعر له ومن الطلاق الاختيار على أن هذا قد يؤخذ من كلامه هناك ادعاء أن المكره غير مطلق التصرف على الإطلاق بل سيأتي بعد تحليل اشتراط أن لا يكون مكرها ولو اقر بشئ وانه مختار فيه لم تقبل بينه بانه مكرها إلا أن ثبت انه كان مكرها حتى على اقراره بانه مختار بأيان ومضى أن طلب البيع اقرار بالملك والمارية والجاردة اقرار بمك المفعة لكن تعيينها في الأخيرة الى المقر كما هو واضح (واقرار الصبي) ولو مر اهقاوا ذن له ولديه (والجنون والمغني عليه) وكل من زال عقله عما يدبره (لاغ) لسقوط أقوالهم (فان ادعى) الصبي (البوغ بالا حلام) أي نزول المني بقطة أو نوماً والصبية البلوغ بالحيض (مع الامكان) له بان كان في سن يحتمل البلوغ وقدم بيان زمن الامكان في باب الحيض والجبر (صدق) في ذلك لا يعرف الا من جهته ولا يعارضه امكان البينة على امكان الحيض لانه مع ذلك عسر (ولا يحلف) عليه وان فرضت خصومة لانه ان صدق لم يصح الزميين والاقاصي لا يحلف وانما توقف عليها عند اتهامه اعطاه غاز ادعى الاحتلام وطلب سهم المقابلة أو اثبات اسمه وكذا ولهم ترك ادعاءه وطلب اثبات اسمه في الديوان وانهم على

التصريح بالفاء اه وقه نظر ادلا حصر فاعقبه ومفهوم الجبر وضعيف اه مع وكتب عليه سم قوله ادلا حصر الخ هذا لا يمنع الاولوية ومفهوم الجبر وان ضعفه بعد والمراد بالجبر رور قوله مطلق التصرف وقوله ولو مر اهقا عاب (قوله فان ادعى الصبي) أي يصح اقراره ولو لم يصدق في أمواله (قوله في بابي الحيض) وهو توسع منين

٧ تنبيه ع تحديده في خروج المني وتقريبه في الحيض ولا بد من نبوت ذلك من بينه عليه (قوله على امكان) الاولى التعبير بقوله على وجود الحيض وانما خصه بالذكر لتصريحهم بقبول البينة على الحيض وباتى مثله في المني (قوله وانما توقف عليها) أي على البين (قوله ادعى الاحتلام) أي قبل انتفاء الحرب فان ذكره أمير الجيش لانه لم يلزم من تحليفه المخذور السابق اه مع وكتب عليه سم قوله لانه لم يلزم الخ لان الغرض البلوغ حين التحليف اذ صورة المسئلة انه بالغ بعد انتفاء الحرب مدع انه كان بالغ قبل انتفاءها فيصالح بعد الانتفاء انه كان بالغاً حينئذ كما صور بذلك في شرح الروض (قوله وطلب سهم المقابلة) ويستثنى ايضا ما لو ادعى عدم بلوغ ولده حتى يتبعه في الاسلام وادعى الولد البلوغ فانه يحلف الولد أي ويترك على دينه سم وان نكل حلف الاب وحكمه باسلامه فاه مر وانظر هذا مع دعوى الولد البلوغ فانها تتضمن انكار الاسلام ثم ظهر مع مباحنة مر انه يكون مرئداً مدعى البلوغ بعد دعوى الاب الصغر فليصر اه سم على منهج (اقول) قد يقال لم يثبت اسلامه بمجرد قول الاب حتى يكون انكاره رد قبل فيما لو نكل الصبي وحلف الاب انما ثبت صباه فكيف يكون انكاره الاسلام رد الله الان يقال بصور ما قاله مر بما اذا مضى بعد اسلام الاب مدعى فيها بلوغ الابن وقوله ايضا حلف الاب نقل في الدرر عن حواشي شرح الروض للمرعى عدم تحليف الاب (قوله أو اثبات اسمه) عطف على اعطاء اه سم على ع مع ويمكن عطفه على سهم أي لو طلب اثبات الخ وكان لم يذكره المحض لقوله بعد وكذا ولهم ترك الخ

للولكل مطلقا في حالة تعدد العقد تقدمت أو تأخرت فيكون قوله هي المشتراة أي للولكل ويكون قوله فتقع المساواة للولكل فقط  
(قوله على عينه) متعلق بعاقبته وكذا أوله ثم تزق الخ ولو حذفه كان أولى لعلمه من التشبيه (قوله احتياطاً) علته التوقف  
وقوله لانه على الاحتياط (قوله يريد من اجتهاده) يؤخذ منه انه لو ادعى البلوغ ودفع الجزية لا يحلف وهو ظاهر (قوله  
لانتهاء الخصومة) القبول قوله وقت الخصومة لابن ويؤخذ منه انه لو وقت لنفسه مئة في زمن يقطع بلوغه فادعى ان  
قصره وقع في الصباح فله وهو ذلك (قوله للاختلاف فيه) لا يقال غلط، فلهذا ان كان ذهب أحد الى انه أقل من خمسة  
عشر ويحتمل ان الامر كذلك على انه يكفي في التعليل ان الشاهد قد بطن كفاية دون الخمسة عشر لا نقول منهم من ذهب الى  
انه أكثر من خمسة عشر اه سم على حج (قوله موافق لما في مذهبه) ينبغي أو حنفى والحاكم شافعى لان السن عند الحنفى  
أكثر منه عند الشافعى فيلزم من ٥٠ وجوده عند الحنفى وجوده عند الشافعى فالشاهد الفقيه الحنفى سواء أراد الحسن

عنده أو عند الشافعى ثبت  
المطابق اه سم على حج  
(قوله تبعاً) أي للولادة  
وقوله ويمكن جعله  
استفساره وقوله مطلقاً  
سواء فسره أم لا وقوله  
تفرع ما على الأول هو قوله  
فيستفسر (قوله ولم يعيننا  
نوعاً) أي من الاحتمال  
والسن وقوله كما في أي في  
قوله ولم يتعرض لسن  
فتقبل (قوله وما فرق)  
الفارق حج وقوله بين  
هذه هي قوله ولو شهدا  
ببلوغه ولم يعيننا فاعا وقوله  
وما قبله هي قوله ما لو ادعاه  
وأطلق وقوله أحد نوبه  
أي كالسن أو الاحتمال  
(قوله ليس بشئ) لم يبين  
وجه الزلل لفرق مع أنه قد  
يقال ان الفرق ظاهر

قوى في نفسه وكتب سم على حج مانصه قوله إلا ان يفرق بان عد التهام الخ قبل هذا الفرق ليس بشئ ولا  
اه فليأمل (قوله بموجب) أي بسبب وقوله بكسر الجيم اما بالفتح فهو ما يرتب عليها كالأضمان أو عدمه (قوله بالنسبة  
للقطع) أي واما المال مثبت في ذمته تالفاً كان أو باقياً كما يأتي (قوله وان كذبه) غاية وقوله لانه أي المال (قوله أي حد الخ)  
انما فسر العقوبة بذلك لاخراج نحو الغصب والاتلاف فان كلاهما موجب التعزير بالذي هو عقوبة ولا يصح اقراره به حيث  
كذبه السيد (قوله وان زعم) انما أخذها غايه لانه يتقدم كونها باقية لم يكن ثم دين حتى يثبت في الذمة (قوله فان صدقه) أي  
السيد وقوله ولم يكن أي السيد وقوله جانياً أي جناية أخرى (قوله تعلق برميته) قضيته اهلوا كان جانياً، ورمه هو ان لم يؤثر  
تصديق السيد في تقدم حق المرحم والجني عليه وعليه فلوانفك الره أو عفا الجني عليه عن حقه أو بيع في الجناية أو الدين ثم  
عاد ذلك السيد فينبغي أن يتعلق برميته مؤاخذه للسيد بتصديقه

أيضا لما قبله وفي نسخة من نسخ الشارح مائه وأما حلة تعدد العقد فتع المساوية للوكل فقط انتهت وهي تعين الاحتمال المذكور فيحذر (قوله وكذا لو أضاف لذمة الموكل) أي بخلاف ما إذا ضافه للوكل ولم يدر لفظ الذمة تاسيما في التثنية (قوله

قوله وانما كان) دفع به ما يرد على الشق الأول وهو عدم صحة الإقرار من غير المأذون (قوله لبقائه ما يفي لهم) أي الغرماء الذين قبل إقراره عليهم (قوله لفلان على كذا قبل الجهر) (قوله لو قبل) أي إقراره (قوله فلا يقبل منه) عبد على السيد (قوله فقد رد بان السيد الخ) مفهومه أنه لو صدقة السيد على الاقتراض تعلق بكسبه وما في يده وعقضى قوله والقرض ليس من لوازم الخ خلافه فكان الأولى للاقتصاص عليه وهذا قضية ما ذكره الشارح من أن القرض ليس من الخ أنه لو اضطر إلى اقتراض ما يصرفه على مال التجارة كان منتهى الحال التي تحصل مال التجارة واحتاج إلى ما يصرفه في أجرة الحمل فاقترض ما يصرفه عليه أن ما اقترضه يكون في ذمته لأن القرض من حيث هو ليس من لوازم التجارة وينبغي أنه حيث عيّن الاقتراض طريقا لذلك وصدقة السيد عليه أو ثبت بينة تعلق بمال التجارة للعلم رضا السيد بذلك ٥١ قطعا وبقي ما لو لم يكن مأذونا له في التجارة واضطر لضرورة

ولا يتبع ما سبق بعد عتقه إذا تعلق بالرقبة مضمرة فيها (وإن أقر بدين معاملة) وهو ما لو حب رضا مستحقه (لم يقبل على السيد) ولو صدقة (أن لم يكن مأذونا له في التجارة) بل يتعلق بذمته يتبع به بعده عتقه لتقصير معاملة بخلاف الجفائية (ويقبل) إقراره بدين التجارة (إن كان) مأذونا له فيها لأنه قادر على الإنشاء ولهذا هو حجر عليه لم يقبل وإن أضاهه من الإذن للجهر عن الإنشاء حيثئذ وانما كان إقراره المخلص على الغرماء صحيحا لبقائه ما يفي لهم في ذمته والعبد لو قبل فأتى حق السيد بالسكينة أما ما لا يتعلق بالتجارة كالقرض فلا يقبل منه لا يقال ما اقترضه إن كان لنفسه كان فاسدا أو للتجارة بأذن سيده فينبغي أن يؤدي منه لأنه مال تجارة فقد رد بان السيد منكره قرض ليس من لوازم التجارة الذي يضطر إليها للتاجر فلم يقبل إقراره به على السيد ولو أطلق الدين لم يقبل أيضا أي إلا أن استفسر وفسر بالتجارة كما قاله الأصمغري وغيره وإن خالف في ذلك لقائني (وإؤدي) مال زمة (من كسبه) بضمهماء صحيح لا فاسدا لم تتناول الإذن له (وما في يده) ما صرف في يده وإقراره به من بالنسبة لبعضه القرض كالقرض لآخره ولبعضه الحر كالحرف في ماله والأوجه خلافه من المتأخرين أن مال زمة في نفسه الزرق يجب تأخير المطالبة به إلى العتق كما قاله الوردية لأنه تعالى إذا تعلق عامله بكه بنصفه الحر فاقضى الحال تأخير المطالبة به (ويصح إقرار المريض مرض الموت لاجنبي) بمال عب أو دين فيخرج من رأس المال بالإجماع كما قاله الغزالي ثم لوارث تخليف المقر له على الاستحقاق فإن: كل حلف وبطل الإقرار كما أتى بذلك الوردية الله تعالى خلافا للفتاوى ويؤيده ما قرناه قولهم تتوجه إليهم في كل دعوى أو أقر عطلوا لزمته وما يأتي في الوارث وكون التهمة فيه أقوى غير مناف توجيه البين (وكذا) يصح إقراره (لوارث) حال الموت بمال

جوع أو برد ولم تكنه مراجعة السيد فهل يجوز له الاقتراض حيثئذ أم لا فيه نظر والأقرب جواز الاقتراض بادن القضاء إن وجدته والا أشهد على الاقتراض وتعلق ما اقترضه بكسبه إن كان كسوبا فيقدم به صاحبه على السيد لوجوبه عليه ولم يكن كسوبا يرجع به على السيد للعلة المذكورة (قوله) ولبعضه الحر كالحرف المطلقة شامل لما إذا كان ينعون بسيدهم أم لا ولو لم تكن في سم على منج مناضه وهو ع

لم يضر قرائن تفاصيل المبهمة بين الماهية وغيرها (أقول) وهو واضح إن كان إقراره بدين جنابة لأنه لم يختلف الماهية وعندها ومشكل بالنسبة لديون المعاملة (قوله خلافا لبعض المتأخرين) هو ج (قوله في نصفه الزرق) أي أماما زمة بنصفه الحر فمطالب بالمال وقد يفرق بينه وبين ما تقدم للشارح في معاملة الزرق من أن الزرق لو أشرى مثلا بغير إذن سيده تعلق اختيار بذمته ولا يطالب به إلا بعد العتق لكانه بان ما تقدم لما كان في نقاوت المعاملة استصحب لكل الحرية وماها لما كان بعضه حرقوى جانب تعلقه به حاله لا لم يكن ثم مانع يستصحب (قوله أدلتا تعلق) أي مال زمة (قوله بمال عين) أي غيره معروفة بالمقر لم يسيء في أن المعروفة به يتزل الأجر بها على المريض (قوله فان نكل) أي المقر له وقوله حلف أي الوارث وقوله بذلك أي الوالد (قوله لزمته) أي الدعوى بمعنى أن ما ادعى به عليه إذا أنكره تتوجه عليه البين لأنه لو أقر لزمه ما ادعى به عليه (قوله وما يأتي) أي في قوله لانتهاء إلى حالة يصدق بها الكادب وقوله غير مناف توجيه البين أي وذلك لأنه وإن وصل إلى تلك الحالة يحتمل أن إقراره غير مطابق للواقع ومن ثم قال الشارح فالظاهر أنه محق

لأنها غير معتبرة في العصة آخره) قد يؤخذ من ذلك صحة ما يقع كثير من اجارة الناطق على الوقف حصه منه ويضيقها البعض المستحقين وتكون الاجارة لضرورة العمارة بان يقول أخرج حصه فلان وهي كذا لضرورة العمارة فصيح الاجارة وتلقو (قوله او اقرار) أي في المرض أو غيره (قوله على حالة المرض) أي في توقف نفذه على اجازة باقي الورثة كذا قيل والمستفاد من كلام الشارح انه يكون من رأس المال ولا يتوقف على اجازة لكن على المذهب فانه لم يفرق بين العصة والمرض الا من حيث ان في الاقرار حال المرض خلا فادون العصة وفيه أنه حيث نزل على المرض والعين مرفوعة به أشبهه ما لو تبرع بها في مرضه للوارث فتوقف على اجازة بقية الورثة هذا يخرج بما ذكره في العين المعروفة من أن الاقرار اذا كان في حالة المرض ينزل عليه ما لو أنزل بالدين المذكورة في العصة فتسلم للقر له لاحتمال بيعها له أو هبتها منه مع اقباضها أو غير ذلك من طرق التملك (قوله واختار جمع عدم ٥٢ قوله) أي للوارث في المرض (قوله لمن يشيئ انما أن يقضى) أي ولو لم يكن في البلد

غيره (قوله ولا يشك فيه) أي فيما قاله الاذرى (قوله وانه لا يميل للقر له أحذه) أي لكن يقبل ظاهرا ولو حكم به القاضي نفذ حكمه (قوله ولا يسقط الميراث باسقاطهم) أي فان أرادوا التحليف بعد الاستقاط مكنوا منه (قوله ويصح اقراره) أي المريض وقوله ضمن أي ضمنه بالخ وقوله فافر قبضه أي المريض (قوله لم يبرأ) أي الوارث ذكر جرح أن صاحب الجواهر فرعه على عدم صحة الاقرار للوارث قال فنفذ بعضهم مبنيا على الصحيح فاعتزله بما ليس في محله (قوله لم

يقدم لاول في الاصح) هذا ظاهر فيما لو كان الاقرار بدين من ماله وكان الاقراران بعين كان قال الجائر المورث هذا العبد ن يدو قال الوارث بعد موته هذا العمر وقياس ما يأتي من أن المقر اذا قال هذا لا يدثم قال هذا العمر ووجب تسليم المقر به ن يدو نعم للمعروف فبقيته لانه حال بين عمرو وبين حقه لا قرار به ن يدانه هنا كذلك فيسلم المقر به لمن ساء المورث ويغرم الوارث قيمته لثاني تبارك لا قرار الوارث منزلة اقرار المورث وقد يفرق باننا لا نغرم المقر لمعرو لانه حال باقراره الاول بين عمرو وبين حقه بخلاف ما هنا فان اقرار الوارث به لمعرو وقع في حالة كون المقر به ليس بيده لان المورث أخرجه من يده اقراره لاول قاسمه ما لو كان بيده المقر ودية مثلا وغصب في حياة المورث فانه لا يلزم الوارث اعطاه بله من التركة (قوله ضارب بسبعة اثمان الدين) أي دون ما يستحقه من ثمن الدين فلا يضارب به عدم صحة اقرار غيرهما بالنسبة له وهي لا يقبل قولها فيه بمجرد على الترمه فتوفي الدين مع السبعة اثمان المذكورة من التركة فان بقي شيء قسم على الورثة فما يخصه من باقي الثمن الذي كانت تأخذه لولا الدين يؤخذ به المقر حيث كان جائزا كما هو المقرض في دفع الزوجة ان بقي بعد الدين ما بقي به

السمية المذكورة وتقع الإجابة شائعة على الجميع لهذه العلة قتال (قوله قد يسمع بالتبرع له) أي للوكيل بربنية ما يأتي (قوله أو كسبه) أي بآثاره وكل القرن غيره يشتريه نفسه وقوله لأن صرف إلى آخره تعليل لقوله كأن وكل فالخ وقوله لأن (قوله كسبه) أي كآلواقر بعين الشخص ثم يدين لاخر (قوله ولو أقر) أي في الأرض وقوله لم يصبه غيره أي بار لم يكن له وارث فيجب الاخ لا بن وقوله عتق أي وبقي الدين في ذمته (قوله بغير حق) أي ما يوجب كان أقر بشئ مجهول ولم يبينه بطول بيانه فامتنع فأكرم على بيانه فيصح (قوله كان ضرب ليصدق) وظاهر جده أن الضرب حرام في الشقين خلافاً لمن فهمه أنه إذا ضرب ليصدق وظاهره وأن كان الضرب خفيفاً وهو ظاهر (قوله وعلة) ٥٣ وعلى كونه قريماً من المكره

الحائز الكل قاله البلقيني ولو ادعى انسان على الوارث أن مورثه أوصى له بثلث ماله مثلاً وأخربان له عليه ديناً مستغرقاً وصدق الوارث مدعي الوصية ثم مدعى الدين المستغرق أو بالعكس أو صدقهما معاً قدم الدين كآلوثنا بالبينة ولو أقر المريض لانسان يدين ولو مستغرقاً ثم أقر لاخر بعين قدم صاحبها ككسبه لأن الأقر بالدين لا يتضمن جحراً في العين بل يلدل نفوذ تصرفه فيها بغير تبرع ولو أقر باعتاق أخيه في العصة عتق وورث إن لم يجبه غيره أو باعتاق عتق في العصة وليس دين مستغرق لتكرمه عتق لأن الأقر أو اختياراً لا تبرع (ولا يصح أقرار مكره) بما أكره عليه بغير حق لقوله تعالى الأمن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان جعل الأكره مسقطاً للحكم الكفر في الأولى ما سواه كان ضرب ليقرامكره على الصدق كان ضرب ليصدق في قضية أنهم فيها فيصح حال الضرب وبعده يلزمه ما أقر به لأنه غير مكره إذا المكره من أكره على شئ واحد وهذا الضرب ليصدق ولم ينص الصدق في الأقرار لكن يكره الزامه حتى يرجع وبقرائنا واستشكل المصنف قبول أقراره حال الضرب بانه قريب من المكره وإن لم يكن مكره أو عليه بما مر ثم قال وقبول أقراره بعد الضرب فيه نظر إن غلب على ظنه إعادة الضرب إن لم يقر وقال الأذني الصواب فيما لو ضرب ليقر بالحق وبرد بذلك الأقرار إعادة دعاه خصمه إن أكره سواء أقر في حال ضربه أم بعده وعلم أنه لو يقر بذلك لضرب ثانياً أو ما ذكره ظاهره على ولو ادعى إن باع كد أمكره لم تسمع دعوى الأكره والتهادة به إلا مفصلة وإذا فعلوا وكان أقر في كتاب التبايع بالطواغية لم تسمع دعواه حتى تقوم بينة بانه أكره على الأقرار بالطواغية قاله ابن عبد السلام في فتاويه وإذا فصل دعوى الأكره صدق فيها إن ثبت قرينة تدل عليه نجس بذرا ظالم لا على تعددين وتكفيد وتوكل به قال القفال وبسن إن لا تشهد حيث دلت قرينة على الأكره فإن شهدت كتب صورة الحال لينتفع المكره بذكر القرينة وأخذ السبكي من كلام الجرجاني حصة الشهادة على مقيد أو محجوس وبه جزم العلائي ثم شرع في الركن الثاني فقال (ويشترط في المقر) تعيينه بحيث يمكن مطالبته كما يشير إليه قوله لعل هند كمل مال لآل حده هؤلاء العشرة بخلاف لو أحسن البلد على ألف الآن كانوا محصورين فيما يظهر ولو قال واحد منهم أنا المعنى بذلك وفي عليك ألف صدق

ج (قوله كمل مال) مثال للتعيين (قوله فيما يظهر) وظاهر أنه في هذه الحالة لا يقبضه الحاكم منه لأنه لا يقبض مال الغائب في الذم اللهم إلا أن يحتج عليه بحيث توجب المصلحة قبضه وفيه تطرف لتمام وقوله منهم أي من العشرة وقوله ناظر ريت المال الذي نقله شيخ الإسلام عن الروضة وأصلها أن القاضي يتولى حفظه أه سم على ج (قوله صدق المقر بيمينه) أي أنه لم يرد بالقرار وبعبارة ج بعد ما ذكر أن قال لآل حدهم على ألف فلكل الدعوى عليه وتغلبه فإن حلفه فله فحل فله تصرف الألف في العاتق فبأخذ بلايين أو يحلفه أيضاً لا احتمال كذب في حلفه لذلك فله كل محجور ثم إنهم قالوا إن كان هذا الظاهر غاباً فانساق طوائف والأبعدى حواشك لو أنكر الحنف في عين أحدهما كان اعترافه في الآخر فتقوله لم أحنت في عين البعد كقوله حنت في عين السودة وعكسه وهذا ظاهر في ترجيح الأول اه وهو كون العاشر يستغنى بلايين

المسالك الخ تعليل لقوله أو عكسه كآبته عليه الشهاب سم (قوله ويؤخذ من التعليل ان ذلك في موافق الاذن) لا يناسب قوله السابق ولو وافق الاذن وهو تابع في السابق للشهاب سم وهو انما ذكره كذلك لانه لا يراهي اختلاف وتبع في اللامح (قوله نزعه) قال في شرح الروم فهو انما رجع بخلاف ما يأتي قربا من انه لو قال على ما لرجل لا يكون اقرار الفساد الصيغة ويحتمل ان يقال ما هنا في العين وما هنا في الالف الذي كما يشير اليه كلامه كاصله ثم رأيت السبك اجاب به اه سم على ج (قوله وهو وليت المال) هذا ظاهر ان ايس من معرفة صاحبه ويقل تفسيره بما يأتي فيما لو اقر بهم ثم فسره (قوله أو تقيم قرينة) فان ابدى ذلك أو قامت ٥٤ عليه قرينة لم ينزع منه (قوله حسا وشرا) أي بان لا يكذبه فيه الحس ولا الشرع

المقر بيمينه ولو اقر بعين مجهول كغنى مال لا أعرف مالكة لواحد من أهل البلد نزعه منته أي نزعه منه فافترس المال لانه اقرار بحال صانع وهو وليت المال والوجه تقييد ذلك بما اذا لم يدع أو تقيم قرينة على انه لقطعة و (أهلية استحقاق القرينة) حسا وشرا عاذا الاقرار بدونه كذب (قوله قال له) على الالف الذي في هذا الكيس وليس فيه شيء أو (لهذه الدابة على كذا) وأطلق (فلغو) أي الاقرار لا نفاء أهلية استحقاقها لعدم قابليتها للمالك حالا وما لا ولا يتصور منها تعاطي السبب كبيع ونحوه بخلاف الرقيق كما ساقى نعم لو أضافه الى سبب يمكن كاتر اقرار بحال من نحو وصية مع كفاؤه الماوردي وعمل البطلان كما قاله الأزهري في المأثور كما اما الاقرار لنيل مسبلة فالاشبه فيه الصفة كالاقرار بغيره ويحمل على انه من غلة وفوق عليها أو وصية لها وبه صرح الروابي وانتهى كلامه انه لا خلاف فيه (فان قال) على هذه الدابة (يسمى المال كها) كذا (وجب) لا مكانه بسبب جنابة عليها واستيفاء منفعتها باجادة أو غضب ويحمل مال كها في كلامه على مال كها مال الاقرار لانه الظاهر فان أراد غيره فقبل ولوم يقل مال كها لم يحكم بذلك مال كها حالا بل يرجع ويعمل بتفسيره وليس فيه إجماع المقر له انما يربط اقراره بيمين هو هذه الدابة فسلرت المقر له معلوما تبعا كما كفي به بخلاف ما صرح في رجل من أهل هذه البلد لانها وان عينت ليست سبيلا لاستحقاق فلم تصح للاستباح ولو اقر بيمين أو دين لم يربى ثم استرق أو بعد الرق واسنده لحالة الحرية كما هو ظاهر لم يكن المقر له لسيده أي بل يوقف فان عتق فله وان مات فذا فهو في (وان قال جل هند كذا) على أو عتق في (بارث من نحو أبيه) أو وصية له مقبولة (لزمه) ذلك لامكانه وانضم في ذلك الى الجمل اذا وضع نعم ان افضل لا كثر من أربع سنين من حين الاستحقاق مطاوعة أو لستة أشهر فأكثر وهي فراض لم ينص في ظاهر ما يأتي الوصية ثم ان استحقاقه وصية فله الكل أو بارث من الأب وهو ذكر فذلك أو ابنتي فلها النصف وان ولد ذكر أو ابنتي فهو بينهما بالسوية ان اسنده الى وصية وان لا ان اسنده الى ارث فان اقتضت جهة ذلك التسوية كولد أو أم سوى بينهما في الثلث وان اطلق الارث سألناه عن الجهة ولما يقتضها فان تدرت مر اجعة المقر قال في لروضة فينبغي القطع بالتسوية قال الاسنوي وهو مقتبه (وان اسنده الى جهة لا يمكن في حقه) قوله باعني شيئا (فلغو) أي الاقرار

وقول المصنف فلغو أي لتكذيب الحس في مسئلة الكيس والشرع في مسئلة الدابة (قوله فالاشبه فيه الصفة) معتمد (قوله فان قال على هذه الدابة) بتقدير هذامع قوله أي المتن بسببها لمالكها لا يخفى ما فيه من الغرارة اه سم على ج (أقول) ومع ذلك فيمكن توجيهه بان قوله لمالكها يدل من هذه الدابة (قوله فان أراد غيره) أي كان قال أردت من انتقلت منه الى من هي تحت يده الا ان وان طالبت مدة كونها في ملك من هي تحت يده (قوله ولوم يقل مال كها) بل قال على بسبب هذه الدابة (قوله لمالكها مطلقا) أي بل ولا لمالكها مطلقا لموازن تكون في يده مع اعادة أو غضب فالتفت شيئا فهو مضمون عليه

لمالكه لا لمالكها فاستدروا وعمل بتفسيره اه سم على ج عن شرح البهجة بالمعنى (قوله) لا ننطع لانها أي البلد وقوله ثم استرق أي الحربي (قوله فان عتق فله) وهذا اذا كان الدين المقر مسلما فان حارب اسقط الدين باسترقاق الدائن اما ذكر في السير ان المتدينين الحربيين يقطع الدين باسترقاق أحد هما اه سم على ج (قوله مطلقا) أي سواء كانت فراضا أو لا (قوله وكذلك) أي به الكل حيث كان مستغرقا (قوله فان اقتضت جهة ذلك) أي الارث (قوله فان تدرت مر اجعة انظر) أو رجع ولم يتفق منه بيان لادعاه عدم معرفة السبب أو موته بعد المراجعة وقبل بيانه وقوله وهو مقتبه هو المعتقد (قوله فلغو) بوجه كلام القائل بلغوية الاقرار بان مسئلة التين فيها صلاحية اللفظ لغير الجمل فبطلانه ما رضى بخلاف تضمن من غير فانه لا يصح لخصص دون غيره بل ممنوع لكل أحد فتقوى اول اللفظ ولغا آخره اه مؤلف

الشارح الجلال فلم يثبت الكلام (قوله ان لم يكن محاسن فساد الخ) انظر هل المراد منه انه بالفساد أو بضماعه في مدة التأخير (قوله نعم لو كان وكيلان ولي الخ) استدراك على قول المصنف ولا ينزل (قوله فيستثنى محاسن) أي من عدم ضمان عن ما تعدى فيه (قوله وليس له رد الثمن) أي بخلاف الثمن كانهم من قوله ٥٥ ولوا اشتراه لم يزمه رد مبلغه

(قوله وطريقه الترجيح)

أي الحاسنة للقولين كما بدله قوله وما صححه ممنوع الخ وقوله من أنه أي المحرر وقوله وما عزا له أي النووي (قوله والمقدم الاول) هو قوله أي الاقرار مع كذب الخ (قوله وتقرره) أي اثبات ما قاله المقر وقوله فعمل به أي الاقرار وقوله وألغى المطلق وهو من مخ الخ (قوله كله) أي كقوله الخ وقوله وملكه قيل أي قبل الارفاق وقوله وان يثبت عاقل على ان يقر الخ (قوله ومن ذلك أيضا) لعل محله الملم برد الاقرار بدليل ما يأتي أول فصل بشرط في المقر به عن الاقرار في الدار التي ورثتها من أي لفصلان انه اقراران كان شاملا للاقرار عقب الارث اه سم على حج (قوله فيسأل القاضي) أي وجوب باظهاره (قوله ليصل الحق مستحقه) وهو وروية أي الجمل ان قال استحققه بارث وروية الموصي ان قال وصية (قوله وان مات) أي المقر

القطع بكذبه بذلك كذا في الروضة وقطع به في المحرر والذي في الشرحين فيه طريقان أحدهما القطع بالهبة والباقي على الالولين في تعقيب الاقرار بما رفته قال الأذخري وطريقه الترجيح جزمها أكثر العراقيين وطريقه القطع بالهبة ذكرها المرازنة وما صححه النووي ممنوع ولم أر من قطع بالغناء الاقرار وما عزا له المحرر بناء على فهمه من قول المحرر وان أسنده الى جهة لا تمكن فهو لغو من انه أراد قال الاقرار لغو وليس مراد ابل مراده قال اسناد لغو بقرينة كلام الشرحين اه و ذكر مثله صاحب الانوار والزركنشي واستقصاه الشيخ هذا والمقدم الاول ويوجه بان قرينة حال المقر له ملغية للاقرار له وتقرره انما يحسن عند الإطلاق دون التقيد بجهة مستحقة بخلاف ألف من غن خرقاته لا قرينة في المقر له ملغية فعمل به والحق المطلق وهذا معنى ظاهر يصح الاستسكان به في الفرق فقليل المصنف في فهمه ليس في محله وقول بعضهم ويمكن الجمع بينهما بمجعل بطلان الاقرار على تقدم المنافي كله على عن مباحه الى ألف كتظيره في باعي جوا بألف وجل بطلان الاسناد فقط على تأخير كله على ألف أقرضه كظهيره في له على ألف من غن خرقه صحيح ما فيه من تسليم كون اللان في الاسناد لا الاقرار من المستفصل شرعا ان يقر ان غن عقبه بدين أو عين والوجه تقييده عن لم تعلم حوابته وملكه قبل الامر فيه بخلاف من احتل فيه ذلك وان يثبت له دين بقصود أو خلع أو جنسية فيقر به لغيره عقب ثبوت له عدم احتمال جريان نافذ حيث قد ومن ذلك أيضا ان يقر عقب ارثه لا خربا يخصه (وان طلق) الاقرار بان لم يسنده الى شيء (صع في الاظهر) ويجعل على الممكن في حقه وان نذر كوصية أو ارث صوابا لكلام المكاف عن الالف ما أمكن والشافعي لا يصح لان الغالب ان المال لا يجب الاعمالة أو جنسية وهما متفقان في حقه فعمل الاطلاق على الوعد وعلى الاول لو انفصل الحمل ميتا فلا شيء له للشك في حياته فيسأل القاضي المقر حجة عن جهة اقراره من ارث أو وصية ليصل الحق لمستحقه وان مات قبل البيان بطل كاصرح به البغوي وغيره ولو ألغيت حيا وميتا جعل المال للحي اذ الملت كالعدم ولو قال لهذا الميت على كذا في البصرين والاه ان ظاهر لفظ المختصر يقتضي صحة الاقرار وانه يمكن القطع بالطلاق لان المقر له لا يتصور ثبوت المالك له حين الاقرار اه والوجه الاول والاقرار باط أو فطره أو وصية كالاقرار للمسلم اما اذا أسنده لممكن بعد الاقرار فصح جزما كالواقر لطفل وطلق ويشرط لهصة الاقرار عدم تكذيب المقر له كما يؤخذ من قوله (واذا كذب المقر له) بطل (ترك) المال المقر به (في يده) في صورة العين ولم يطالب بالدين في صورته (في الاصح) لا يده مشمرة بالمالك ظاهر او الاقرار بالطريق عارضه التكذيب فسقط ومن ثم كان المعتمد ان يده تبقى عليه يملك لا يجرد استحقاق وما يجنيه الزكوتي من حرمه وطئته لا قراره بتقريره عليه بل قال ينبغي تحريم جميع التصرفات حتى يرجع رد بان التراض المذكور أو وجب له العمل بدوام المالك

(قوله في البصر) أي للروائي (قوله والوجه الاول) أي مبدع المقر به لورثة الميت ولاول هو قوله يقتضي صحة الاقرار (قوله كالاقرار للمسلم) أي يأتى فيه تفصيله المتقدم (قوله واذا كذب المقر له) زاد حج أو وارثه (قوله بطل) وبمثل المال الاختصاص ولو أقره بوجوب عقوبة ورد لا يستوفى منه فالتعقيب بالمال انما هو لقول المصنف ترك المال الخ والافتشترط لهصة الاقرار عدم التكذيب مطلقا كما صرح

ايداعه عندهم ذكر (قوله ان كان القن مبنيا) قال الشهاب سم ظاهره وان أنكر وكالته بدليل التفصيل فيما بعده وفيه نظر اه (قوله بالنسبة للشرى مثلا) وانظر ماذا قيل في القن وكل من الموكل والوكيل معترفان بالموكل لا يستصغه وهل (قوله فلا يقبل منه) ظاهره وان بين لتكذيبه وجهان فمخلاف قياس فظاهره ان اتبع دعواه ويثبت ان بين ذلك (قوله حتى يصدق) أي المقر وقوله وانما احتج لهذا الاستثناء هو قوله ما لم يدع نكاحا وقوله وكذبه أي المقر وقوله فلا يقبل فيما عينه أي المقر له **فصل في الصيغة** (قوله في الصيغة) لم يوجه تأخيرها الى هنا تقدم كل من المقر والمقر له عليها وانما في المنهج لما تقدم في أول البيع ٥٦ من انه لا يتحقق كون الماقد عاقد الا بالصيغة فهي متأخرة بالوجود متقدمة في

الاعتبار (قوله وشروطها لفظ) أي كونها ما لفظا والا فاللفظ هو ذات الصيغة والمراد باللفظ أعم من ان يكون صريحا أو كناية (قوله تنص) أي المذكورات من اللفظ الخ (قوله فيما أحسب أو أظن لغيري) أي لغيري انشاعها بالانزاع (قوله ليس للناخ عبارة حج ولو قال ليس لك على شيء بدل ألفان والتناقض عليها قريب في الجسلة بخلاف ما ذكر (قوله) منساقصة ما قبلها (قوله) يدفع ما ذكر عما يأتي من أهملوا في كلام في جلتين عمل بماضيه تقدم أو تأخر الا ان يقال هاتان الجلتان بمنزلة جملة واحدة لان لكل بمنزلة الاستثنائية ومع ذلك فيه شيء وكان الأولى ان يعلل عمل ما قبل

ظاهره فقط واما بما ظاهرا فله ارفيه على صدقه وعدهم ولو ظاهرا وحيد فلا يصح ما ذكره باطلاقة والثاني ينزعه الحاكم ويحفظه الى ظهور مالكة (فان رجع المقر في حال تكذيبه) مصدر مضاف للفعول (وظل غلط) في الاقرار او تعمدت الكذب (قيل قوله في الاصح) لما مر من ان يده عليه يده لك والثاني لا بناء على ان الحاكم ينزعه منه الى ظهور مالكة اما رجوع المقر واقامة بينة به فلا يقبل منه حتى يصدق ثانيا لا نفسه عن نفسه بطريق المطالبة وفي المقر بطريق الالتزام فكان أضعف ولو أقرت له امرأة بالنكاح وأنكر سقط حقه قال المتولي حتى لو رجع بعد وادعى نكاحها لم تسع ما لم يدع نكاحا مجددا وانما احتج لهذا الاستثناء لانه يعتبر في صحة اقرار المرأة بالنكاح تصديق الزوج لها فاحتيط به بخلاف غيره ولو أقرت لغيره بخصاص أو حد قذف وكذب سقط وكذا حد سرقة وفي المال ما مر من كونه يترك في يده ولو أقر له بعيد فأنكره لم يحكم ببعده لانه محكوم برقه فلا يرجع الا بيقين بخلاف القبط فانه محكوم بحريته بالدار فادأفروناه المقر له في أصل الحرية ولو أقر له باحد عديين وعينه فرده وعين الآخر لم يقبل فيما عينه الا بيمينه وصار مكم بالقر فيما عينه ثم شرع في الركن الثالث من مراحل الفصل فقال **فصل في الصيغة وشروطها لفظ** او كتابة ولوم ناطق أو إشارة أو خرس تشعير بالانزاع بحق حيث (قوله زيد) على ألف فيما أحسب أو أظن انما هو فيما أعلم أو أمهد صحيح وقوله ليس لك على ألفان ولكن لك ألف درهم لم يجب ما بعده لكن لما نقض ما قبلها لم يأخذ بما يأتي في الاستثناء من نفي خاص وقوله لم يدع كذا صيغة اقرار اذا لازم لك ثم ان كان ذلك معينا كزيد هذا الثوب فان كان يده حال الاقرار وانتقل اليه لم يضمنه تسليمه زيد أو غيره كاله ثوب وألف اشترط ان يضمن البهشي عما يأتي كعندي أو على لامي مجرد خبر لا يقتضي لزوم شيء للمخبر ولهذا التفصيل ذكر كونه صيغة ولم يذكر لزوم نعم أو وصل به ما يخرج عن الاقرار كاله على كذا بعد موافق أو ان قل كذا لم يلزمه شيء كما يحسنه الادريج والثانية مأخوذة عما يأتي في ضوء ان شاء الله تعالى انه ليس من تعقيب الاقرار بما رفعه وقول الماشرح على أو عني بعد كلام المصنف أنه اوبه الى نفي توهم ان مقول القول كذا فقط (قوله على وفي) هي بمعنى أو كالتي بعدها (ذمتي كل) على افرادها (لدين) للترتم في الذمة ادهو للتاخر منه عرفا فان ادعى ارادته المين قل في على فقط

به سم وهو ان قوله ليس له على ألفان لكن له على ألف بمنزلة ليس له على عشرة الاخسة واللازم فيها لا مكانه خمسة فقط لان عشرة الاخسة هي خمسة فكان قوله ليس له على عشرة الخ كقوله ليس له على خمسة وقوله ليس له على ألفان الخ بمنزلة ليس له على ألف ومع هذا قال سم قديرقير ليس له على عشرة الاخسة وقوله ليس له ألفان لكن له ألف انتهى قال وهو الاقرب (أقول) ولعل وجهه ان أحاد العشرة تسمنى منها عرفا في الاستعمال ويقال له على عشرة الواحدة مثلا والالف لا تسمنى من الالفين فافوتها بل يقال له على ألف أو له على ألفان بدون استثناء قوله أو غيره (أي غير معين وقوله هي بمعنى أو أي الواو (قوله قبل في على فقط) أي بخلاف ما لو قال في ذمتي فلا يقبل منه ان ذكره منفصلا وكذا فيما لو ذكره منفصلا وقال له على ألف في ذمتي ودية فانه يقبل كما يأتي له في قوله بعد قول المصنف



يأتي فيه ما يأتي في الظفر وهل اذ لم يكن قبض الثمن لهما المطالبة أولا (قوله فاذا انتقل الخ) هو بيان للتفصيل المشار اليه (قوله والاوجه خلاف ما قاله) لا يخفى ما فيه بالنسبة للثانية لما ترتب عليه من الغامض التي من جعلها عدم صحة تولية فاض فصل قال له عند سيف في غد الخ فان كان قاله في ذمتي او دينا صدق المقر له من قوله بخلاف ما لو قال له على ألفي ذمتي او دينا ودية فلا قبل متصلا ولا منفصلا على ما قاله بعض المتأخرين فاشبهه مالي ٥٧ قاله على ألف من غن خركن

الاوجه قبوله من - لا  
لا منفصلا اه (قوله كل  
على انفرادها) أي من  
على وفي ذمتي وهو مستفاد  
من قوله أولا هي عيني  
أو (قوله أو انفرادها) أي  
بعد ذلك في زمن يمكن فيه  
الرد (قوله صالح لهما) أي  
لدين والعين (قوله العين  
أي في قبيل دعواه التلف  
والرد العين التي فسر بها  
(قوله أو افاض) قسم لقوله  
ولو قال لي عليك (قوله  
وبذلك اسم الإشارة  
راجع لقوله لا تنفاه ثبوت  
(قوله وهذا) أي كونه ليس  
اقرارا (قوله اغنا بأخذ  
فيه) أي الأقرار (قوله  
لكن مراده) أي الشافعي  
(قوله ويؤيد ما ذكر) أي  
من انه ليس اقرارا (قوله  
لم يكن اقرارا) أي لانه  
مع فسخ اللام صادق بكل  
ما ينسب لزيد وان لم يكن  
من جنس ما يقربه كالعلم  
والشجاعة (قوله فانه اقرار  
زيد) أي وبلمزمه لما سطره  
به وان لم يقول كإني في الشارع

لا مكانه أي - لحفظها (ومع) وولدي (وعندي) كل على انفرادها (للعين) لذلك فيصير كل  
منهما عند الإطلاق على عين له بيده فلو ادعى انها ودية وانما تلفت أو انه رد ها صدق بيمينه  
وقبلي بكسر أوله صالح لهما كإرجاء وهو المقتضى فان أتى بلفظ يدل عليهما كقوله على ومع  
عشرة فالقياس انه رجع اليه في تفسير بعض ذلك بالعين وبعضه بالدين (ولو قال لي عليك  
ألف) أو افاض الألف الذي لي عليك فقال لا يلزم في اليوم تسليم ذلك لم يكن اقرارا لا تنفاه  
ثبوت بالمفهوم أي لضفد لانه فيما المطلوب فيه اليقين أو الظن الغالب وهو الاقرار وبذلك  
يندفع قول التاج السبكي مضطحا وهذا بقوله من يقصر المفاهيم على أقوال الشارع ووجه  
ان دفاعه انه يتأني حتى على الأصح المقرر في الأصول ان المفهوم يعمل به في غير أقوال الشارع  
لما قرره من خروج الاقرار عن ذلك بمنزلة احتياط ومن ثم أطلق الشافعي رضي الله عنه انه  
اغنا بأخذه باليقين ولا يستعمل القلب لكن مراده ما تقر من الحاق الظن القوي باليقين  
كما صرحوا به في أكثر مسائله ويؤيد ما ذكره لو قال لي عليك ألف فقال ليس لك أكثر من  
ألف لم يلزمه شيء لان في الزائد عليه لا يوجب اثباته ولا انبات مادونه ولو قال زيدا على أكثر مما  
لك بضع اللام لم يكن اقرارا بخلاف ما لو كسرها فانه اقرار زيدا يقال يؤيد ما قاله التاج قول  
الروضة لو قال اقرضتك كذا فقال ما اقرضت غيره كان اقرارا به فثبت ثبوت الاقرار بالمفهوم  
لا تافع التأيد اذ هذا في قوة ما اقرضت الا هو ومفهوم هذه الصيغة وهي ثبوت اقراره  
على المفاهيم بل ذهب جمع الى صراحته فلا يقاس به مفهوم الطرف المختلف في حتمته ولا رد  
على هذا قولهم ان المفهوم من هذه اللفاظ عرف الاقرار وهذا اصريح في العمل به بالمفهوم  
لان محله في اللفاظ اطرد العرف في استعمالها مرادها ذلك وهذا النزاع في العمل به  
وكلامنا في مفهوم لفظ لم يطرد العرف في قصده منه ولو قال له أحد تبتك الصبغتين (فقال  
مع خمسين أو زن أو خذ أوزنه أو خذ أو اختم عليه أو اجعله في كيسك) أو هو صحاح أو  
مكسرة (فليس باقرار) لانه ليس بالتزام وانما يذكر في معرض الاستهزاء (ولو قال في جواب  
لي عليك مائة أو ليس لي عليك مائة بلى أو نعم أو صدق) أو أجل أو جبر أو أي (أو أرايتي منه  
أو قضيت) أو أضي غدا وان لم يأت بضمير وقبسه ان قضيت بدون ضمير كذلك (أو أنامقربه)  
أو لا أنكر ما تدعيه (فهو اقرار) لان الستة الاول موضوعه للتصديق نعم لو اقررت واحدا  
ذكر كصدق ونحوه رتبة استهزاء كما براد كلامه بنحوه رأس وضحك مما يدل على النجف  
والانكار لم يكن مقرا وان دعوى البراء والقضاء اعتراف بالاصل ولو حذف منه لم يكن  
اقرارا لاحتقاله البراء من الدعوى وهو لغو وهكذا أقرانه أبرأني أو استوفى مني كما أتى به

نهایه ح (قوله لا يقال يؤيد ما قاله التاج) وهو قوله وهذا بقوله الخ (قوله تبتك) مما قاله لي عليك  
ألف وقوله أو افاض الألف الذي لي الخ (قوله أو ليس لي عليك) الاولى عدم ذكر هذه ما يأتي في قول المصنف ولو قال ليس لي  
عليك كذا الخ من حكاية الخلاف في نعم بل لا حاجة الى قوله أيضا ولو قال في جواب لي عليك مائة لا منه مستفاد (قوله موضوعه  
للتصديق) قد يقال في نعم ومابعد فانظر بالنسبة لقوله ليس لي عليك لانه في وتصديق النفي ليس اقرارا وسيأتي الجواب  
عنه في كلام الشارع بيان الاقرار مبني على العرف

ولاه حيث فوض له ذلك خصوصا اذا وقعت منه أحكام (قوله اصدع ماعدمه) أي عدم نفوذ دعوى على حذف مضاف (قوله  
ينزل به) هو خبر قوله وكذا (قوله الانزال برده المولى) أي هو ضعيف لم يعلم من حزمه بخلافه قليله وكنه اغماصا في كلام

(قوله لدعوى البراءة) أي أو الاستيفاء وقوله ويلحق به أي بقوله لم يمكن اقرار وقوله المدعى بها الاولى بل ان الالف مذكر  
وقوله وكذا أقر أي ليس اقرارا (قوله فهما صادقان) قال سم على منهج بعد مثل ما ذكره بنيني وفاقا لم ار الحكم كذلك  
وان كان لا تقبل شهادته كمندوصي فلينظر ولعل الفرق بين ما لو قال ان شهدا على بكذا صدقتها ما بين ان شهدا على فها ما صدقان  
ان الجواب في قوله فها ما صدقان اسمية مدلولها الثبوت وهو لا يعلق فيقول بان المعنى ان شهدا على قبلت شهادتهما لانهما  
صادقان ومعنى كانا صادقين كان ذلك ٥٨ اقرارا منه باعترافه بالحق بخلاف صدقتها ما فان المعنى فيه ان شهدا على نسبتها

للمصدق وذلك لا يلزم منه  
الدلالة على صدقه ما (قوله  
فيما شهد به) فان أسقط فيما  
شهد به لم يكن اقرارا اه  
ج قال في شرح الروض ولو  
لم يأت بصيغة الشهادة بل  
قال اذا قل زيدان لعمر  
على كذا فهو صادق  
كان الحكم كذلك كما قاله  
ابن العماد اه ومنه يعلم  
جواب حادثة وقع السؤال  
عنا وهي ان رجلا اتهم  
بمتاع انسان فشهد عليه  
شخص ياتى رأى بعض  
المتاع عنده فقال المدعى  
عليه ان حلف هذا الشاهد  
انمرأى عندي هذا المشهود  
به فهو صادق وهو ان  
يكون مقرا بذلك وان لم  
يحلف الشاهد لانه اذا حكم  
بعضه الاقرار بمجرد التعليق  
على الاخبار الغامضة عن

التقال وهي حيلة لدعوى البراءة مع السلامة من الالتزام ويلحق به أقر أي من هذه الدعوى  
ولان الضمير في عا شلالا لى المدعى بها فلا حاجة لقوله لك كما أجاب به السبكي عن قول الراعي  
يحتمل انه مقرر لغيره عند حذف لك ولو سأل الحاكم المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي  
كان اقرارا قاله السبكي ولو قال ان شهدا على بكذا صدقتها ما أو قال ذلك فهو عندي أو صدقتها  
لم يكن اقرارا لانتفاء الجزم ولان الواقع لا يعلق بخلاف فها ما صدقان لانهما لا يكونان صادقين  
الا ان كان عليه المدعى به الاثبات فلهزمه وان لم يشهدا فلو قال فها ما صدقان لكانا صادقين فها ما صدقان  
انه كقره فها ما صدقان لانه جعنا هو لو قال ان شهدا عليه هو عدل أو صادق فليس يا اقرارا حتى  
يقول فيما شهد به ولو ادعى عليه بيمين فقال صالحني عما كان على فهو اقرارا بيمينه المطالبة  
ببيانه ويقار كان لك عندي أو على ألف بانه لما يقع جوابا عن شيء كان بالنحو أشبه ولو ادعى  
عليه ألفا فأنكر فقال اشتره ذاتي بالالف الذي ادعيت كان اقرارا به كخني بخلاف صالحني  
عنه به اذ ليس من ضرورة الصلح كونه يباعني يكون ثم نفي بخلاف الشرع لو قال في جواب  
دعواه لا تدم المطالبة وما أكرمتنا قضائي لم يكن اقرارا لانتفاء صرحه قاله ابن العماد ولو  
قال في جواب دعوى عين بيده اشتريتها أو ملكتها منك أو من وكيف كان اقرارا التضمنه ذلك  
الملك للمخاطب عرفا ولم ينظر والى احتمال كون المخاطب وكذا في البيع ولا الى احتمال كون  
الوكيل باع ملكه غير المخاطب لبعده عن المقام لاف قوله ملكتها على يدك لا يكون اقرارا لان  
معناه كنت وكذا في تخليكه أو لو طالبه بوفاء شيء فقال بسم الله لم يكن اقرارا كما أفتى به الوالد رحمه  
الله تعالى (ولو قال انا مقرر) ولم يقل به (أو انا قره فليس باقرار) لصديق الاول باتاراه يبطلانه  
أو بوجه انتمه تعالى ولا احتمال الثاني للوعدا لا قرار في ثاني الحال ولا بدعى ذلك قولهم في  
لا أكرمتنا دعياه اقرارا مع احتمال الوعد لان العموم الى النفي أسرع منه الى الاثبات بدليل  
النكرة فانها تم في حيز النفي دون الاثبات ومشاكلته الى ارفي من فرض كون الفرق مبينا  
لكنه غير ناف للاحتمال وقاعدة الباب منه على اليقين أحجب عنه بان المفهوم عرفا من  
لا أكرمتنا دعياه انه اقرارا بخلاف أنا قره (ولو قال أليس) أو هل تكفى المطلب (لى عليك كذا

اليمين في الاخبار على التعليق باليمين يكون كذلك (قوله له المطالبة ببيانه) قضية كونه تفسير المهم ان  
يقبل تفسيره بما لا يقول كعبه بروفيه ان غير المتقول لا يصح الصلح عنه عا لان الصلح عن العين أو الدين عا بالبيع وما لا يقول  
لا يصح بيده قلل المراد انه يصح تفسيره بما يصح الصلح عنه عا فليجوز (قوله وما أكرمتنا قضائي) أي تطلب وقوله دعوى عين  
بيده أي المدعى عليه (قوله فقال بسم الله) ومثله ما لو قال على الرأس والعين بالاولى (قوله مبينا) أي واضحا (قوله أو نعم) قال سم  
على منهج ولو وقع أي نعم وبلى في جواب الخبر المنفي تحول ليس لى عليك ألف قال الاستنوى فيجبه أن يكون اقرارا مع بلى  
بخلاف نعم بر اه (أقول) ولعل الفرق بينهما ان نعم لا ثبات للنفي وتقريره فكاهة قال نعم ليس لك على شيء وبلى رده فكاهة قال  
لك على لانه اذا رد النفي فقد أثبت نفيه

المطلب ليعلم منه حكمة الوكيل قطع (قوله كما مر) يعني في الوكيل خاصة (قوله كان أعتق أو باع) أي أو أجر كاسياتي (قوله أو أجر ما أذن في إيجاره) هذا من صور خروج محل التصرف عن ملك المولى لأن خروج النفع كالأعني (قوله وعليه

وهو ما نفاه ولعل الاستوى جار على مقتضى اللغة لأن اللفاظ إذا أطلقت جاءت على حقائقها الغريبة ما لم ير دما يخالفه وفي

أليس فديدي وجود عرف بخلاف اللغة ولعله عدم تفرقة حجة الشريعة بين وفي نعم في أليس كأشار إليه بقوله لأنه المفهوم

٥٩

من ذلك (قوله بخلاف بل) وقد نظم هذا المعنى شيخنا العلامة الأجهوري فقال

نعم جواب الذي قبله

انباتنا أوفيا كذا أقروا

بلى جواب النفي لكنه

يصير انباتنا كذا حروا

(قوله وغيره) أي في

كون نعم بل أقرار (قوله

بينما) أي النضوي وغيره

(قوله وأنضوه) أي كقوله

حتى يتيسر لو ادعاني مال

قضيت (قوله ما أتى به)

أي الوالد (قوله في هذا)

أي المكتوب مثلاً (قوله

وتجوز على تلفظه بالأقرار)

لم يبين وجه عدم المعارضة

ولعله أن الشهادة إنما

استعتقت في مسئلة البغوى

لأن المقر بين شيئين

المحدود حتى يشهد به

وجازت فيما أتى به والده

لأنهم اتفاهم دون على

مجرد أنه وقف ما ملكه ولم

يشتوا شيئا بخصوصه أنه

ملكه وعليه فثبت أنه

ملكه ثبت وقفه وما لا فلا

(قوله وبوقف) أي عن

العمل به (قوله وهو

ظاهر) أي بل وهو لو

فقال بلى أو نعم فأقرار لأنه المفهوم من ذلك (وفي نم وجه) لأنها في اللغة تصديق للنفي المستفهم عنه بخلاف بلى فأنه رد له ونفي النفي إثبات ولهذا جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في آية ألست برىء لولا أنكم تكفروا وهذا الوجه بان الأقرار ونحوها مبنية على العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العربية وعلم منه عدم الفرق بين النضوي وغيره خلافا للفرق بين تبعه وبقر بينه وبين تعليله في الطلاق من الفرق بينهما في أنت طالق أن دخلت الدار بفتح الهمزة بان المتبادر هنا عند النضوي عدم الفرق لتعلقه على كثير من النفاة بخلافه ثم ولا ينافي ما تقر قول ابن عبد السلام لوقن العربي كلمات عربية لا يعرف معناها لم يوافقها لأنها لم يعرف مدلولها يستحيل عليه قصد حالان هذا اللفظ يفهمه العاقل أيضا وكلام ابن عبد السلام في لفظ لا يعرفه العاقل أيضا والأوجه أن العاقل غير المختال لا يقبل دعواه الجهل بدلول أكثر ألفاظ الفقهاء بخلاف المختال لا يقبل في الخلق الذي لا يخفى على مثله معناه (ولو قال انقض الألف الذي على عليك) أو أخبرت أنى عليك الفاء (فقال نعم) أو جبر أو بلى أو أي (أو أفضى شيئا) ذلك أو نضوه ما يفرجه عن احتمال الوعد كما يحتمل الاستوى (أو أهدى) في ذلك (وما أوتى أهدى أو أفضى الكيس أو أهدى) أي المختار (فأقرار في الأصح) لأنه المفهوم من هذه اللفاظ عرفا والثاني لأن اللفظ صريح في الالتزام ولو قال استكتبوا زيد على ألف درهم فليس بأقرار كما قاله الزبيلى لأنه إنما أمر بالكتابة فقط ولو قال أشهدوا على بكذا كان أقرارا كما أتى به التزاع واعتمده الولد رحمه الله تعالى في فتاويه آخر ولا يعارض ما أتى به من أنه لو قال أشهدوا على أنى وقتت جميع أملاكك وكذا كرمه فها ولم يحدد شيئا منها صارت جميع أملاكه التي يصح وقفها وقتا ولا يصح جعل الشهود يحدوها ولا سكوت عنها ومما شهدوا به هذا اللفظ ثبت الوقف ما في فتاوى البغوى لوقال الموضع التي أثبت أسامها وحدثها في هذا ملكا أعلن وكان الشاهد لا يعرف حدودها ثبت الأقرار ولم يتميز الشهادة عليها أي يحدوها وتجوز على تلفظه بالأقرار وأتى السبكي بأن قوله ما نزل في قدرتي صحيح يدل به بما جاء أنه في حالة الأقرار وبوقت ما حدث بعده أو شك فيه قال غيره وفي وقف ما علم حدوده نظر أه وهو ظاهر ولو قال في عليك عشرة دنانير فقال صدقه على عشرة قرار يطرمه كل منهما غير أن القرار يطر محمولة ثم مخرج في الركن الرابع وهو المقر به مخرج عنه بفصل فقال

فصل في المقر به المقر به أن يكون المقر به المقر به (أن لا يكون ملكا للمقر به) حين يقر بالان الأقرار ليس إزالة عن الملك وإنما هو أخبار عن كونه ملكا للمقر به فلا بد من

ويجزم بعدم الوفاء لأن معنى ما نزل أي الذي هو منزل في دهرى الآتي وهو لا يشمل ما حدث تنزيه بعد

فصل في المقر به المقر به (قوله وان لا يكون ملكا للمقر به) لعل المراد من هذا أن لا يأتي في لفظه بما يدل على أنه ملك للمقر وليس همه الأقرار وبطلانه دأثرني على ما في نفس الأمر لأنه لا اطلاع لنا عليه حتى نرتب الحكم عليه نعم في الباطن العبارة بما في نفس الأمر حتى لو قال هذه الدار لزيد ولم تكن لزيد لم يصح الأقرار أو أدى التي ملكها لزيد كانت في الواقع فهو أقرار صحيح ويجب تأويل الإضافة والكتب لا يحصل الملك

ردماً أخذ للوكل قال الزهاب ج ومجله ان لم يصدقه البائع على انه وكيل بعشرين والافقي باعترافه ملك للوكل فبأن فيه التلطاف الا في اه (قوله وقوله والماله) أي في الثانية كما صرح به ج (قوله اذن من اشتري لغيره مثالي نفسه الى آخره) أي لان الصورة انه لم يسم الموكل في العقد ولم يذكر مده الا انه اشتراه له بعاله (قوله ولا يئنه) أي بالوكالة كما صرح به ج (قوله الى اشتريتها لنفسى) أي بد قياسه ان مثل ذلك ما لو قال ما لي الذي ورثته من أبي زيد (قوله فهو اخر) أي بخلاف ما لو قال له على في داري أو مالي الف فلا يكون لغوا بل هو اقرار كما يأتي ما يؤخذ من ذلك في الفصل الآتي بعد قول المصنف ولو قال له في مبراتي من أي ألف الخ (قوله لان الاضافة اليه تقتضي الملك) أي حيث لم يكن المضاف مستقاولا في حكمه فان كان كذلك اقتضى الاختصاص بالنظر لمدل عليه مبدأ الاشتقاق فتقوله من ثم كان قوله داري أو ولي زيد لغوا لان المضاف فيه غير مشتق فأفادت اضافته الاختصاص مطلقا ومن لازمه الملك بخلاف مسكني فان اضافته انما تفيد الاختصاص من حيث السكنى لا مطلقا لاشتقاقه (قوله وبليس غير ملكه الخ) ويتردد النظر في قوله داري التي أسكنه لان ذكر هذا الوصف قرينة على أنه لم يرد بالاضافة الملك اه ج ١٠ (أقول) الاقرب عدم الصحة لان ماد كره لا يصح دفع مادلت عليه الاضافة ونقل

سم على ج ماصرح به والكلام عند الإطلاق فلأراد به الاقرار على عمل به (قوله اضافة سكني) أي لنفسه (قوله صح) أي ويكون اقرارا لزيد بالدار (قوله كما قاله البغوي الخ) معتمد (قوله وكذا ان أراد الاقرار) أي فيصح وقياسه الصحة فيما لو قال داري التي هي ملكي زيد وقال أردت الاقرار لكن في سم على منج عن شرح الروض انه لا يصح الاقرار في هذه وعن ان ظاهر شرح المنهج عدم قبول ارادة الاقرار اه ولو قيل بقبول

تقديم المخرجه على الخبر (فأول داري أو ولي) أو داري التي اشتريتها لنفسى لزيد (أودبني الذي على زيد لعمرو) ولم يرد الاقرار (فهو لغو) لان الاضافة اليه تقتضي الملك فيبطل اقراره لتبصره اذ هو اختيار سابق عليه كما صرح على الوعد بالهبة ومن ثم صح مسكني أو ملبوس لي لانه فديسكن وبليس غير ملكه فلأراد بالاضافة في داري لزيد اضافة سكني صح كما قاله البغوي في فتاويه ويبحث الاذرى استفساره عند الإطلاق والعمل بقوله ولو قال الدين الذي كتبت له أو باسمي على زيد لعمرو صح اذ لا منافاة أيضا والدين الذي لي على زيد لعمرو لم يصح الا ان قال واسمي في الكتاب عارية وكذا ان أراد الاقرار فيما يظهر أخذ بما مر فلو كان بالدين المقري به ومن أوكفيل انتقل الى المقر به بذلك كما في فتاوى المصنف لكن الاوجه ما مضى النتاج الفزاري وهو انه ان قربان الدين صار زيد فلا ينتقل بالرهن لان صبرونه اليه انما تكون بالحوالة وهي تبطل الرهن وان اربان الدين كان له بقي الرهن بعاله وممران بن الرهن وضو التبعة والخلم وارض الحناية والحكومة لا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وعليه يحمل قول البغوي محل صحة الاقرار فيما مر اذ المهرم انه لا يقر لزيد بالملك بالكتب (ولو قال هذا المعلن وكان ملكي الى أن أقررت) به (فأول كلامه اقرار أو آخره لغو) فليطرح آخره فقط ويعمل باوله لاشتماله على جملتين مستقلتين ومن هذا علم صحة هذا ملكي هذا الفلان كما صرح به الامام واقضاه كلام الرازي أو هذا الى وكان ملك زيد الى أن أقررت لاه اقرار به بعد انكار أو عكسه وانما لم يقبل قول شاهدتنا قص كان حكمي ما ذكر وان أمكن الجمع فيه لانه يحتاط في الشهادة

ارادته وجعله على ارادة المجاز بانتيار ما كان أو في ظاهر الحال لم يبعد (قوله كن له) أي أو اطلق واقتضى الاطلاق الصحة (قوله ومن) أي قبل فصل الصيغة بعد قول المصنف وان أسندته الى جهة لا يمكن في حقه الخ في قوله ومن المستحيل شرعا أن يقرق عقب عتقه وان ثبت له دين بخصوصه أو أخلع أو جناية فقر به لغيره الخ (قوله ان دين الرهن) عبارة ج ان دين المهر وهي الصواب والموافقة لما مر من تعبيره بالصداق (قوله ونحو المتعة) كوطء الشبهة (قوله لا يصح الاقرار) ظاهره وان اراده وهو ظاهر وظاهره وان الكذب فيه وافهم قوله دين المهر الخ ان عين ما ذكره كان أمهر أو امتنع عينا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الا في فتاوى ولم يكن يسده ثم صرح ج بقتضي الاقرار بلباس مل اه سم على ج وقول سم يقتضي الا رأى لجواز ان تكون العين متعوبة فلم تدخل في ملكها (قوله ومن هذا) الاشارة راجعة الى قوله على جملتين (قوله علم صحة هذا) أي فيكون اقرار (قوله أو عكسه) أي وكل منهما صحيح والمراد بعكسه الاسكار بعد الاقرار (قوله كان حكمي ما ذكر) باب قال ان زيد أتربان هذا ملك عمرو وكان ملك زيد الى أن أقر به شرح روض وظاهره انه لا فرق في عدم القبول بين كونه يصح ذلك اخبارا من نفسه أو نقله عن كلام المقر ولو قال سم على ج انه يحتمل على ما وجعله

وكان ينبغي تأخير عن الصورة الثانية كما صنع ج (قوله وهذا لا يمكن الخلف عليه) أي بنا (قوله لأنه حلف على نفي العمل) أي لأن قاعدة الحلف على نفي العمل لأنه حلف على نفي فعل الغير وعبارة النسخة وهذا لا يمكن الخلف عليه لأنه حلف على نفي

من نفسه حكاية الكلام الغير بالنفي ثم قال لكن كلام السارح طاهر في خلافه ظاهرا مع ذلك فالوجه معنى ما اقتضاه كلام شرح الروض من أنه لو قال فالز يد هذا مئة عمرو وكان ملكي إلى أن اقترت به كان اقتران هذا انقل نحو من ماقاله المتفرق فرابين كونه صادرا منه أو من الشاهد اخبارا عنه (قوله أو حكا) أي كالمعنا والمؤرجحت بدغيره (قوله وينسخ البيع) لعل المراد أنه يتبين بطلانه لعدم دخوله في ملك المشتري وبقاء ملك البائع عليه فلا يصح بيعه أو أن المراد وينسخ الاتر الذي كان يرتب على العقد ولو لم يأت بما يقتضي الانقضاء (قوله لأنه الفسخ) مقتضاه أنه لو اطلع البائع على عيب في الثمن المعين أو المشتري على عيب في المبيع ثم أقر البائع أو المشتري بالمبيع لا جني صحت لأنهما الفسخ ظاهرا مع قياس ما أتى في قوله وما أتى به صاحب البيان الخ خلافاً لأنه لا مجرد الإطلاع على العيب لا يحصل به الفسخ وهذا والأولى تعطيل صحة الأقرار بزمن الخيار المذكور بان القرية لم يخرج عن ملك المقر بالمبيع لفرض الكلام فيقال وكان اختيار البائع أو لهما وعليه فلا يشكل ما أتى في العدة ولا يتوجه إلحاق خيار العيب بخيار الشرط فلا يكون الأقرار به صحيحا ٦١ (قوله فانه يقبل منه) أي بغيره على المساعدة من أنهم حيث

ما لا يحتاج للأقرار (وليكن المقر به) من الأعيان (في بد المقر) حسا أو حكا (بالمسلم بالأقرار إلى المقر) لأنه عند انتفاعه عنه أمامه أو شاهد بغيره فليقبل واشترط كونه بيده بالنسبة لأعمال الأقرار وهو التسليم لأصته فلا يقال أنه لا غلبة كفاية بل متى حصل بيده (زعمه تسليمه إليه كاسيا تو يستثنى ما لو باع بشرط انتساره أو لهما ثم ادعاه رجل فأقر البائع في مدة اختياره به فانه يصح وينسخ البيع لأن له الفسخ وما لو باع الحاك مال غائب بسبب اقتضاه ثم قدم وادعى أنه كان قد تصرف فيه قبل بيع الحاك فانه يقبل منه كما نفى الرافعي فييل كتاب الصداق عن النص وما أتى به صاحب البيان من قبول أقرار من وهب لولده عينا ثم اقتضه أياها ثم أقرها الغير مفرع كقوله الأذري على أن تصرف الواهب رجوع والأصح خلافه ومحل ما ذكره المصنف إذا كان في يده لنفسه ولو كان تابعا غيره كخاطر وقضى ولو مجبور لم يصح أقراره وخروج مجاز كزنا في تقرير كلامه الذين فلا يأتي فيه ما ذكر (فلا أقر ولم يكن في يده ثم صار) في يده (عمل يقتضي الأقرار) بأن يسلم للمقر له في الحال (فلا أقر بحرية عبد) معين في بدغيره (أو شهد بآتم) اشتراه لنفسه أو ملكه وجه آخر ونحو الشراء لأنه الذي يرتب عليه جميع الأحكام الاتية (حكم بحريته) بعد انتفاعه بخيار البائع ورفع بد المشتري عنه لوجود الشرط ومحل ذلك إذا اشتراه لنفسه فلا اشتراه لموكله لم يحكم بحريته لأن

من قوله من الأعيان (قوله فلا يأتي فيه) أي لكن لو أقر الوارث في حياة مورثه بأن المورثه على زيد لا يستغنى ثم مات مورثه وصار الدين للمقر عمل يقتضي أقراره فليس له مطالبة المدين أخذا من قول المصنف فلا أقر ولم يكن الخ (قوله عمل يقتضي الأقرار) في نفسه بكونه من المتن وغيره مما أجبت به في عمره مستطيل إلى سبوت أو يجري ماء كذلك إلى أراضى لا يقبل أي كل منهما حقيقة فأقر بعض الشركة لا يخرج حق فيه من صحة الأقرار ووقف الأمر لتعذر تسليم المقر به لأن به الشر كعائلة فان صار بيد المقر ما يمكنه تسليم الحق المقر به أو خذبه والأدلة ولا قيمة هنا للميلولة لأن الشرط أن تكون من المقر وهي ههنا من غير لتعذر القيمة والموروث حق الغير اهـ ج وقول ج لتعذر تسليم المقر به قد يشكل على هذا ما قبل من أنه يجوز بيع جزء شائع من دار وصح تسليمه بغير إذن الشريك ولم يتصور لكونه يده حائلة الآن يقال أن الدار يمكن انتفاع الشريك بها ما شاء أو قسمتها أو باعها هـ من القاضي عليها بغير ما ذكر من المرو الجري (قوله وتوقع بد المشتري) الأولى ترفع (قوله إذا اشتراه لنفسه) هذا التقييد تقدم التصريح به في قوله لنفسه بد قول المصنف اشتراه فكان الأولى أن يقول أمالوا اشتراه الخ (قوله فلا اشتراه لموكله) وينبغي أن مثل موكله موليه كما أقسمه التقييد بنفسه ثم الكلام في الحكم بالصحة ظاهرا لما بحسب نفس الأمر فان كان صادقا فإيجاد كره من الحرية فانه باطل ويأثم باقداه عليه

فصل الغير متعين الخلف فيه على نفي العلم فلعن في عبارة الشارح سقطا من الكتبة (قوله مشير الرادما اعترض به المصنف الخ كان مراده اعترض الاسنوي الذي من نفع امتسكاه السابق وعبارة الاسنوي في قول المصنف وان كذبه خلف على نفي قوله أو باعتبار مدلوله) وهو الانسان (قوله ولا رد) أي الخلاف (قوله قد لا يرتضيه) أي فيكون ما هنا اقتداء من جهة المشتري ويبيع من جهة البائع قطعاً (قوله لوارثه الخاص) أي كالابن (قوله لا) أي ما يأخذ (قوله لكه) أي البعد (قوله بشرطه) أي وهو عدم وارث خاص (قوله من تركته) أي المدي حرته (قوله أقل الثمنين) أي ثمن البائع الأول والبائع الثاني ووجهه ان الأقل ان كان هو الذي وقع به البيع الأول فهو الذي تعدى سبب البعد بقبضه فيؤخذ من تركته دون ما زاد وان كان الأقل هو الثاني فلا ينظر بالحريه لم يضر الا هو فلا يأخذ زياده عليه فيخرج كمال الشاقي أو اشتري أرضاً وقفه امسجداً أي مثلاً جاء أعزوا دعاه ٦٢ وصده المشتري لم تبطل الوقفية وعليه فيها اه حواشي شرح الروض (أقول) وهو

ظاهر جلي مأخوذ مما الملك يقع ابتداء لكل وكالواشتري بابه مالوكا وتسميته الحر في زعم المقر بعد اعتبار ظاهر الاسترقاق أو باعتبار ما كان أو باعتبار مدلوله العام (ثم ان كان قال) في اقراره (هو حر الأصل فنراؤه اقتداء) من جهة المشتري كافي المحرر فلا يثبت له أحكام الشراء لان اعترافه بحريته مانع من ذلك واما البائع ففيه الخلاف الثاني كاصح به في المطلب فيثبت له الخياران ولا رد على المصنف لانه قد لا يرتضيه واذا مات المدي حرته بعد الشراء فبإثراته لوارثه الخاص فان لم يكن فليت المال وليس للمشتري أخذ شيء منه لانه برغمه ليس للبائع كاهم واعتراف المشتري بانه كان مملوكا لو كان أعنته مالكة قبل شراء البائع له كاعترافه بحريته أصله لكنه هنا يورث بالولاء بشرطه و يأخذ المشتري من تركته أقل الثمنين (وان قال اعتقه) البائع وهو يسترقه ظلاً (فاقتداء) أي فتراؤه حينئذ اقتداء (من جهته) أي المشتري لذلك (ويبيع من جهة البائع على المذهب) فيها عند السبكي أو في البائع فقط عند الاسنوي بناء على اعتقاده قال ابن النقيب ان الأول أقرب الى ظاهر العبارة والثاني أقرب الى ما في نفس الامر (فيثبت فيه الخياران) أي المجلس والشرط ومثل ذلك خيار عيب الثمن (للبيع فقط) لا للمشتري لما صرح انه اقتداء من جهته ومن ثم امتنع رده بسبب ولم يستحق أن يشتغل البائع اذ لورد الثمن المعين بسبب جاز له استرداد البعد بخلاف رده بعد عيب المشتري في غير ذلك لانفاقهما على عتقه ثم يوقف ولاؤه لانفاقه اعتراف البائع بعتقه والمشتري لم يعتقه فان مات بلا وارث بنير الولاء وله تركته ورثه البائع ورد الثمن للمشتري ان صدق البائع المشتري بعتقه فان لم يصدقه فلا يشتري أحد قدر الثمن من تركته ويوقف الباقي ان كان لاه اما كاذب في حرته بجميع الكسب له أو صادق فالكل للبائع أو بالاولاء وقد ظله باخذ الثمن منه وتعدر استرداده وقد طفر بحاله اما اذا كان له وارث بنير الولاء فان لم يكن مستغفر فاطمه من ميراثه

فله الارش (قوله ومن ثم امتنع رده) أي المشتري (قوله ادلورد) أي البائع (قوله جاز له استرداد البعد) قضيته ما ان الا كساب الحاصله من البعد اذا رد بعد ذلك على البائع ليست للبائع بناء على ان الفسخ يرفع العدم من حينه وعليه فانظر ماذا يفعل فهالان المشتري يتبع عليه اخذ هالده او امرته والمبيع رقيق البائع والرفيق لا يملك فيه نظراً ليراجع ثم رأيت في العباب مانعه فله دون المقر الخياران والعص في الثمن المعيب فان عين في العقد استرد المبيع وكتب جماعه شخشا الشوري مانعه قوله استرد المبيع أي وما كسبه من البيع الى الفسخ لا يأخذه البائع بل يوقف نص يد من يختاره الاقاضي ان عتق فله وان مات فخيم التي كمال من رقيق من الحر بين كالأرض ذلك الشهاب حج في الفتاوى وقوله جاز له التعبير بالجواز يشعر بان له حالة أخرى وانظر ما هي فاه برد الثمن المعين يفسخ العقد فيجوز له المبيع ولو قال فباطلا على عيب في الثمن المعين يجوز استرد المبيع كان ظاهراً (قوله بخلاف رده) أي الثمن فلا يجوز له (قوله بجميع الكسب) أي المشتري (قوله وقد ظله) أي ظلم البائع المشتري (قوله وقد ظفر) أي المشتري بحاله أي البائع (قوله فان لم يكن مستغفر فأى كينت وزوجه مثلاً

العلم بالوكالة مانصه اعلم ان ما ذكره المصنف قد ذكره الرافعي في شرحه وقصر التفسير بان يقول انما اشترى لنفسك (قوله وفي الباقي مامر) أي من انه ان صدق البائع المشتري بعقده أخذ الباقي ورد قدر الثمن لا يشتري وان لم يصدقه أخذ المشتري قدر الثمن من الباقي ووقف الزائد (قوله فجميع ميراثه) أي الوارث (قوله وليس للمشتري أخذ شيء منه) أي ميراث العبد (قوله كان كان) أي البائع (قوله فلا راث له) أي للبائع (قوله كالميراث) أي فان صدقه البائع دفع قدر الثمن للمشتري وأخذ التركة والا أخذ المشتري من التركة قدر الثمن ووقف الباقي وقد نبذ هذا مقدم من حج في كسب العبدان ما خلفه هنا يكون لبيت المال لكن ظاهر ما قدمناه الوقف (قوله صرح شراؤه) أي حكي بصدقه شراؤه منه ويجب رده لمن قال انه منصوب منه ان عرف والا نترعه الحاكم منه وينبغي ان يأتي مثل ذلك في كتب الأوقاف فاذا علم وقفته وان ليس من العلم ما يكتب بهوامها من لفظ وقف ثم اشتراها كان شراؤه اقله فوجب عليه ردها لمن له ولاية حفظها ان عرف والا سلمها لمن يعرف المصلحة فان عرفها هو وابقاها في يده وحب عليه دفعها والاعارة منها على ما جرت به العادة في كتب الأوقاف (قوله أمة لغیره) أي مملوكة لغیره ظاهر (قوله وليس له في الأولى استخدامها أي لان المورث لم يملك ٦٢ منقعه في زعم المستأجر لاعتباره

ما يخصه وفي الباقي مامر والا فجميع ميراثه له وليس للمشتري أخذ شيء منه لانه زعمه ليس للبائع الا اذا كان البائع يرث بغير الولاء كان كان أخا لعبد فلا راث له بل يكون الحكم كالميراث يمكن وارث بغير الولاء كما اقتضاه التعليل وصرح به البلقيني وغيره ولو أقر بان ما في يد زيد مضمون صرح شراؤه منه لانه قد قصد استنقاذه ولا يثبت اخبار للمشتري كما قاله الامام لانه انما يثبت لمن يطلب الشراء مملوك نفسه أو ماله تنبيه ولو أقر بصرية أمة لغیره فاستأجرها لزمت الاجرة أو نكحها زمة المهر وليس له في الأولى استخدامها ولا في الثانية وطؤها الا ان كان نكحها باذن أو سجدها عنده في الولاء كان قال أنت اعتقت أو بغير الولاء كان كان أخا لها وسواء أحلت له الامه أم لا لا اعترافه بغيرها قاله الماوردي لكن قال السبكي وغيره ينبغي عدم العصمة الا ان يكون ممن حلت له الامه لاسترقاق أولادها كلهم وهو الواجب ويؤيده ما أتى به والد رحمه الله فيمن أوصى بالاولاد أمة لا تخرم مات واعتقها الوارث فلا بد في تزويجها من شروط نكاح الامه ثم شرع في بيان الاقرار بالمجهول قتال (وبصريح الاقرار بالمجهول) اجبا ابتداء كان أو جوبا للدعوى لانه اخبار عن حق سابق فيقع مجالا ومقتضلا وأراد به ما يعم المهم كاحد العبدين كما خلفه به السبكي (فاذا قال) ما يدعيه زيد في تركي فهو في حق عينه الوارث أو (له على شيء قبل تفسيره بكل ما يتحمل وان قل) كقلص لصدق اسم الشيء عليه ولو امتنع من التفسير أو فزع فيه فسيأتى قريباً بوضابط المجهول كما قاله الامام ما يصدق أو يقع مرفوعاً يحصل به جلب نفع أو دفع ضرر ونظير الاذرى مرود بان المراد بالاول ما له في العرف

بحر بها وتنبيه لو كان المقر بصرية مستأجر أو مهوراً أو جانيماً انتقل إلى ملك المقر بارت أو نحوه فهل يحكم بصرية حتى تكون اكسابه في حالة الزهن والجنابة له ولو كانت أمة فوطئت بشبهة كان المهر لها أو حدث ماوجب فسخ الاجارة كانت المانع له فيه نظر ولو أقر بان هذه الدار وقفتم اشتراها فالحكم كذلك اه حواشي الروض وقوله فيه نظر الذي يظهر فيه انه لا ينقل الزهن ولا يثبت الاجارة بانتقاله

لدعي الحرية ثم انقل بطريق من الطرق استقل العبد الاكساب الماضية والا تبسه وما دام عقد الاجارة موجوداً استحق المستأجر المضاعفة التي عقد عليها بمقتضى الاجارة لا ان قول مدعي الحرية لا يقبل في حق غيره وله ولو طلبت الاجارة ملك العبد منقعة نفسه لانه حكم بصرية بانتقاله لمن أقر بها وان مهر الامه اذا وطئت بشبهة بعد انتقالها لمن أقر بصرية بانها تأخذها لعدم المعارض فيه واذا لم يترك الزهن ولا فدى الجاني بيع العبد في الجنابة والزهن والا كسب التي تحصلت في ثلاث المدة قبل بيعه في الجنابة أو الزهن يأتي فيها ما تقدم عن فتاوى حج (توله وسوله) أي في حصه النكاح (قوله وبصريح الاقرار بالمجهول) أي لا يخصص كان (قوله فهو في حق عينه) أي صح وان لم يدكر المقر له شيئاً وعينه الوارث ومع ذلك فهو مشكل لانه فوض أمر المقر به للمقر له دون الوارث فكيف يرجع لتعيينه وقد يجاب بان ما ذكره اقرار منه حالاً لكن المقر به مجهول للمال متوقف حصه الاقرار على تعيين المقر له رجح لتعيين الوارث (قوله فسيأتى قريباً) أي في قول المصنف في الفصل الا تخدومي أقر بهم الخ (قوله بان المراد بالاول) هو قوله ما يصدق الخ والثاني هو قوله أو يقع الخ لكن في حج التعبير بالوارث وعليها فهو عطف تفسير وان المراد بالاول ما يحصل به نفع

والمال لا يتبعه على ذلك في الروضة وفيه أمران أحدهما أن التكذيب المذكور ليس هو نفي علم حتى يحلف قائله على نفي (قوله أي متغولا) يمكن أن لا يحتاج لذلك إلا لو قالوا ليست مالا قليلا بل أه سم على حج ووجهه أن قولهم لا يعدم المال نفي لاعداده أي تسمية في العرف مالا وعدم التسمية في العرف لا ينافي أنه مال في نفس الأمر وأن قولهم لم يحلفوا (قوله يظهر بالديار) هذا يخرج المظلل فلا يصلح اقتضائه أن يتوقف فيه على الباس من أنه يصلح جملة غشاء لصوال الكتاب (قوله لأنه لا يثبت فيها) يمكن أن يصور ثبوت ضوابط الطبيعة بالواقعة حيات متوالة كقائمة معلومة الأعيان لما ثم أراء المال كما عدا حجة معينة فان الظاهر يتأولها في ذمته إلا أن يقال مثل هذا نادر ولا اعتبار به أه سم على حج (قوله صدق المقر) أي حيث لا يثبت (قوله أو ما ينسب إليه) عبارة حج عن الأنوار أنه قال جميع ما عرف في فلان صح (قوله وبه أتى ابن الصلاح في حج وبه أتى ابن الصباغ وفي نسخة منه ابن الصلاح) (قوله ولو كان المقر زوجة ساكنة معه) أي فلا كان الساكن معه أكثر من زوجة جعل في أيديهم بعدد الزوج (قوله في نصف الأعيان) أي التي في الدار بخلاف ما في يدها تتكامل ونقصه فأنما يختص به لا تفرادها باليد وسواء كان ٦٤ مليونها أو ثلث المائتين أو لا حيث علم أنها تنصرف فيه وعبارة الدميري في النقفات

في تنبيهه قال الشافعي رضي الله عنه إذا خلف الزوجان في متاع البيت شئ أقام البينة على نفي من ذلك قوله ومن لم يقيم بينة فالقياس الذي لا يبعد أحد عندي بالفضلة عنه أن هذا المتاع في أيديهما معا فيصاف كل منهما صاحبه على دعواه فإن خلفا جميعا فهو بينهما نصفين وإن خلف أحدهما دون الآخر قضى للآخر وسواء اختلفا مع دوام النكاح أم بعد التفرق واختلاف وورثتهما كهما وكذلك أحدهما وورث الآخر وسواء يصلح للزوج كالسيف والمنطقة أو

قيمة ولو قلت جدا فكيف والحاصل أن كل مقول مال ولا ينعكس كجبر وقولهم في البيع لا يعد مالا أي مقولا (ولو فسره بما لا يقول) أي لا يقتضيه مالا (لكنه من جنسه كحقة حنطة أو بما يصلح اقتضائه ككتاب معلم) لحراسة أو صيد وقدره ضرور وميته لمضطر كما قاله الامام خلافا لما عاضى (وسرجين) وهو الزبل وكذا بكل نجس يقتضي تحلله ميتة يظهر بالديار وخبر محتمر (قيل) كآلو فسر بحق شفعة وحد قف ووديعه (في الأصح) لصدق ما ذكر على هذه الأمور ويحرم أحده ويحبر رده والثاني لا يقبل فسمه إلا أن الأول لا قيمة له فلا يصح التزامه بكلمة على والثاني ليس بمال وظاهر الأقوال المال وخرج بعلى في ذمته فلا يقبل فيه بضو حقة حنطة وكلب قطع لأنه لا يثبت فيها ولو قال لا يدهه الدار وما فيها صح واستحق جميع ما فيها وقت الأقرار فإن اختلفا في شئ أهرما وقته له صدق المقر وعلى المقر البينة أخذ من قول الروضة لو أقر له بجميع ما في يده أو ما ينسب إليه صح وصدق إذا تنازعا في شئ كان بيده حينئذ قضيته أنه لو اختلف وأرث المقر والمقر له صدق المقر لأنه خليفة مورثه فيصاف على نفي العلم بوجود ذلك فيها حاله الأقرار ويحرم ذلك ولا يقع منه بحلفه أنه لا يستحق فيها شيئا وبه أتى ابن الصلاح وهو أوجه من قول القاضي بصدق المقر له قال ابن الصلاح ولو كان المقر زوجة ساكنة معه في الدار قبل قولها في نصف الأعيان بمنزلة الأيدلها معه على جميع ما فيها صلح لأحدهما فقط أول الكتاب (ولا يقبل بما لا يقتضي تكثير وكلب لا تقع فيه) وجهه حال ولا ما لا يخرج عن محترمة لأن على تنقضي ثبوت حق وهذا ليس حقا ولا اختصا ولا يلزم ردها ويبحث الأسنوي أخذ من التحليل قبول تفسيره بغيره وخبره إذا قلنا لا يفرع عليها إذا لم يظهرهما

للزوجة كالنفي والفرز أولهما كالدرهم والذاتان ولا يصلح لهما كالحصص وهما أميان والنبل وتاج ويجب المولك وهما عاميان وقال أبو حنيفة أن كان في يدهما حصصا فهو لهما وإن كان في يدهما حكايا يصلح للرجل الزوج وأولها فلهما والذي يصلح لهما فلهما وعند أحمد ومالك قريب من ذلك وأصح الشافعي بأن الرجل قد يملك متاع المرأة أو المهر أو ثلث متاع الرجل إذا لو استعملت الظنون لحكم في دباغ وعطارة دباغ عطر أو دباغ في أيديهم أن يكون لكل ما يصلح له وفيما إذا تنازع موسر ومعسر في لؤلؤ أو نجيل للموسر ولا يجوز للحكم بالظنون أه وينبغي أن يحاط بقضي الحكم لأحدهما بيده معرفة به قبل التنازع كلبوس الرجل الذي يشاهد عليه في أوقات انتفاعه به ومعرفة المرأة بجلبى تلبسه في بيتها وغيره ليكن اتفاق وقت التنازع الحلي واللبوس موسوعا في البيت فستعصب اليد التي عرفت في كل منهما (قوله أول الكتاب) أي أول يصلح لواحد منهما أه سم على حج (قوله ويبحث الأسنوي) الذي في حج أن الذي يبحث هدا هو السبكي وأن الأسنوي اعتمد (قوله وخبر) أي وأن عصرها الذي يقصد الخيرية (قوله لأنه يفرع عليها) يؤخذ منه أنه لو فسره لحقني فينبذ قبل منه وهو ظاهر



العلم الى ان قال الثاني ان مع هذا التفسير لا يستقيم الاقتصاد في التصليف على نفي العلم بالوكالة بل القياس وجوب الحلف على نفي العلم بكون المال لغيره فانه لو أنكر الوكالة ولكن اعترف بان المال لغيره كان كافيا في ابطال البيع اه المقصود منه وحيث نفي دفعه بما ذكره الشارح نظر والجواب عنه في شرح الروض فراجع ٦٥ والظاهر ان الذي اراده الشارح

الجلال بما ذكره انما هو دفع الاعتراض الاول كانه يقول ان الحلف على نفي الوكالة حلف على نفي الغيري المعنى لان فيها يستلزم نفي التوكيل الناشئة هي عنه وهو فعل الغيري ان قول الشارح هنا ليس المراد به الحلف على نفي توكيل مطلق الخ

(قوله وان نزع فيه بالاطلاق) أي ان الخلة غير المحترمة لا يقبل التفسير منه بها (قوله ليعدهم ما في معرض) كجها كافي المصباح اه ونقل الشنوافي في حواشي شرح الشافية لشيخ الاسلام انها بكسر الميم وفتح الراء (قوله الاحتمالات العشرة) منها عدم احتمال المحاز والاضمار والنقل والاشراك والتخصيص والتقييد والنسخ وعدم المعارض العقلي (قوله انهم فرقة السبكي) أي السابق في قوله والثني الاعم من الحق هو الشيء المطلق لا الشيء المقسره (قوله ولو قال غصبتك) أي نفسك (قوله فان قال) أي فيها (قوله من مال فلان)

ويجب رد هما له وهو الوجه وان نزع فيه بالاطلاق ولو قال له عندئذ شيء أو غصبت منه شيأصغ تفسيره بما لا يقتضي اذليس في لفظه ما يشعر بالتزام حق اذ الغصب لا يقتضي التزاما وثبوت مال وانما يقتضي الاخذ فغير ابطال قوله على ولا شك كل ما تقرر في الغصب بانه استدلاء على مال أو حق الغير فكيف قبل تفسيره بما ليس بمال ولا حق لشعوله ذلك لغة وعرفا فصح التفسير به (ولا يتبدل أيضا) (بعبادة) لمريض (وردد سلام) ليعدهم ما في معرض الاقرار اذ لا مطالبة بها لو قبل مما قاله على حق لشيعر الحق في استعماله في ذلك ككل ما لا يطالب به شرعا وعرفا فذهب عن غير من حق المسلم على المسلم والثني الاعم من الحق هو الشيء المطلق لا الشيء المقسره قاله السبكي واذ به استشكل الرافعي الفرق بين الحق والثني مع كون الشيء أعم فكيف يقبل في تفسيره الاخص ما لا يقبل في تفسيره الاعم وما اعترض به الفرق من ان الثاني لا يستعمل ظواهر الانفاظ وحققها في الاقرار بل قال أصل ما ينبغي عليه الاقرار ان لا أزم الا اليقين وأطرح الشك ولا يستعمل الغلبة وهذا صريح في أنه لا يقدم الحقيقة على المحذور لا الظاهر على المؤول في هذا الباب اه ودينع كونه صريحا في ذلك بل ولا ظاهرا فيه كيف وعموم هذا النفي الناشئ عن فهم ان المراد باليقين هنا ما انتفت عنه الاحتمالات العشرة المقررة في الاصول يقتضي ان لا يوجد اقرار بعمل به الا نادرا ولا يتوهم هذا أحد ومن عرف فروع الباب ظمهر له ان مراده باليقين الظن القوي وقوله ولا استعمل الغلبة أي حيث عارضها ما هو أقوى منها وحيث انفسه فرق السبكي ولو قال غصبتك أو غصبتك ما تعلم لم يصح اذ قد يدنفسه فان قال اردت غير نفسك قبل لانه غلط على نفسه وان قال غصبتك شيأصغ قال اردت نفسك لم تقبل ارادته ويؤاخذنا قراره وقضيته ان الحكم كذلك لو قال غصبتك شيأصغ لفظه وهو ظاهر ويردق يدينه وبين ما مر في غصبتك ما تعلم بان شيأصغ تام ظاهري في الغابرة بخلاف ما (ولو اقر بمال) مطلق (أو مال عظيم أو كبير) بوحدة (أو كثير) بمثناة أو جليل أو خطير أو وافر ونفيس أو أكثر من مال فلا بأس بما بيده أو بما شهده الشهود عليه أو حكم به الحاكم على فلان أو نحو ذلك (قبل تفسيره بما قال منه) أي المال ولو لم يقول بكسبة بر وقع باذنبانة أي صالح لال كل والا فهو غير مال ولا من جنسه لان الاصل براءة الذمة فيما فوقه ووصفه بنحو العظم يحتل انه بالنسبة لتقن حله أو النصح أو لكفر مستصله وعقاب غاصبه وثواب بانه لخصو مضطر ولو قال له على مثل ما في يد زيد أو مثل ما على زيد كان مباحا جنسا ونوعا لا ندرا فلا يقبل بأقل من ذلك عند الان التلية لا تحتتمل ما مر لتبادر الاستواء عددا منها (وكذا) يقبل تفسيره (بالمستوادة في الاصح) لانها تاجر وينتفع بها وتجب قيمتها اذا تلفها أو اجني ولانها تحصى مالا وبه فارتق الموقوف لانه لا يسماء والثاني لاخر وجهان اسم المال المطلق اذ لا يصح بيعها وسواء على الاول أم قاله على مال امه عندئذ مال (لا يكسب وجاهد ميتة) وسائر النجاسات لا تنفاه اسم المال عنها (وقوله له)

٩ نهاية ح

المشهور والمال الكبير اه ح (قوله أي صالح) هلا قال مثلا ولغيره من وجوه الانتفاع لانه حينئذ انضام جنس المال اه سم على ح وقد يقال ان لم يكن المقصود منه الا ذلك ولم يصلح له عدغير متبغ بما مره (قوله أو مثل) أي أوله على مثل ما على زيد (قوله فلا يقبل بأقل من ذلك عددا) أي يقبل بغير جنسه ونوعه

كلام لا يكاد يقل فتأمل (قوله أو بعد العقدو الشرع يعين مال المورث) لا حاجة هنا لأنه تقدم أن (قوله إذا تبايناه امتثالا لأمر الحاكم لمصلحة) ربما يقتضي أن يكون إقرارا إذا تباين الأوامر الحاكم فليراجع (قوله ولا يقبل قوله في الرد) أي أما بينته فتقبل على الراجح (قوله وإن ضمن) أي ضمنا جليا بقرينة ما بعده (قوله على من استأجره للعبادة) خرج بقوله على من استأجره ما لو ادعى الجاني المقرر ٦٦ في الوقف الرد على الناظر لان الناظر لم يستأجره حتى يقبل عليه (قوله كما قال

(قوله في النوعين) أي المهم وغيره (قوله ومركبة) أي مكروية مرة فأكثر (قوله وإن زاد) أي وإن كان المجلس مختلفا (قوله والأوجه أن مثل الواو هنا ما يأتي) لكن محله في الفاء حيث أراد العطف والأفلا تمدد لجيئها كثيرا للتفريع وتزيين اللفظ ومقتضى بجزء حذف إلى آخر ما يأتي في الفصل الآتي بعد قول المصنف فان قال ودهرم زمه درهمان (قوله وبأزمه) أي السبكي (قوله وأما القضي الخ) هذا على خلاف ما فهمه في بل بعدم لزوم التعدد (قوله ما يأتي) أي في الفصل الآتي بعد قول المصنف فان قال ودهرم زمه درهمان (قوله على عدم النقل السابق) أي في قوله ثم نقل عن ذلك وصار يكتفى به عن المهم وغيره الخ (قوله بان كذا) متعلق بقوله مر دود (قوله أغتاتقع) يتأمل وجه ذلك فان المفهوم ما سبق أنها بمعنى شيء وهو كما يشعل

عندي أو على (كذا كقوله) له (شيء) بجامع الإبهام فيما يقبل تفسيره فيه بما يقبل ثم محاسر وكذا مركبة في الأصل من اسم الإشارة وكاف التشبيه ثم نقل عن ذلك وصار يكتفى به عن المهم وغيره من العدد ويجوز استعمالها في النوعين مفردة ومركبة ومعطوفة (وقوله شيء شيء أو كذا كذا) وإن زاد على مرتين من غير عطف (كالمكرر) حيث لم يرد الاستئناف لظهوره في التاكيد (وقوله شيء شيء أو كذا أو كذا) والأوجه أن مثل الواو هنا ما يأتي (وحب شيان) متفقان أو مختلفان بحيث يقبل كل منهما في تفسير شيء لاقتضاء العطف الفائز وما فهمه السبكي في كذا درهما بل كذا أنه إقرار بشيء واحد يلزمه مثل ذلك في كذا درهما وكذا يلزم من كلامهم لأن تفسير أحد المهمين غير مقتضى لاتحادهما ولو عمل بالانتقالية أو الأضائية وأما المقتضى للاتحاد فنسب لما يأتي فيها فقول درهما هوهم أنه بسبب الاتحاد وليس كذلك (ولو قال) له عندى أو على (كذا درهما) بنفسه تمييز الإبهام كذا (أو رفع الدرهم) على أنه بدل أو عطف بيان كما قاله الاستنوي أو خبر مبتدأ محذوف كما قاله غيره ودعوى السبكي كونه لعلنا بعده وإن سبقه لذلك ابن مالك فقال تجوز الفقهاء للرفع خطأ لأنه لم يسمع من كلامهم قوله له بنى ذلك على عدم النقل السابق في كذا (أو جزء) وهو لحن عند البصريين أو سكنه وقفا (لزمه درهم) ولا نظر لحن لعدم تأنيده هنا ودعوى لزوم عشرين لغيره لأنها أقل عدد يعجز عن فرد مجرور ولم يقل بل أحد وقول جمع وجوب بعض درهم في الجراذ التقدير كذا من درهم مر دود وإن نسب لآل كثرين بان كذا أغتاتقع على الاتحاد ونسبها (والمذهب أنه لو قال كذا أو كذا) أو ثم كذا أو فكذا أو أراد العطف بالفاء ما يأتي فيها مع الفرق بينها وبين بل (درهما بالنصب وحب درهمان) لا توارده بشيئين مهمين وتعقبهما بالدرهم منصوبا لاظهار أنه تفسير لكل منهما واحتمال التاكيد يعمه العاطف ولأن التمييز وصف في المعنى وهو يعود لكل ما تقدمه كما سبقت في الوقف ولو زاد في التكرير كما في نظيره الآتي في قول يلزمه درهمان لمجازا زارادته تفسير القطين مع بالدرهم وفي قول درهم شيء أما الدرهم فلتفسيره الثاني وأما الشيء فلا دلالة الباقي على إبهامه والطريق الثاني القطع بالاول (و) المذهب (أنه لو رفع أو ج) الدرهم أو سكنه (فدرهم) أما الرفع فلا نه خبر عن المهمين أي هماد درهم ويجوز كونه بدلا لهما أو بياناً لهما نظير ما مر وهو الاولى وأما الجر فلا نه وان امتنع ولم يظهر له معنى عند سجد هو والخاصة لكه يفهم منه عرفا أنه تفسير لجملة ما سبق فخص على الضم وأما السكون فواضح والطريق الثاني قولان ثانيهما درهمان لأنه يسبق إلى الفهم أنه تفسير لهما وأنه أخطأ في إعراب التفسير (ولو حذف الواو فدرهم في الأحوال كلها) رفضا ونصبا وجر الاحتمال التاكيد حينئذ ويفصل عما تقدم وأما ثمانية عشر مسئلة لأن كذا ما أن يوثق بها مفردة أو مركبة أو معطوفة والدرهم

الاحاد يشمل الإبهام لأن يكون المراد أنها تقع على الاحاد في الاستعمال أو ثبت أنها أغتاتقلت للاتحاد دون غيرها (قوله أو أراد العطف) وأما هو والواو فلا يحتاجان إلى الإرادة (قوله لا يأتي) أي من أنه يجب فها درهم واحد ان لم يرد العطف لأنها تأتي للتفريع وتزيين اللفظ كثيرا فلا تحتمل على العطف إلا بقصد (قوله كما في نظيره الآتي) أي في قول المصنف ولو حذف الواو فدرهم في الخ (قوله وأما السكون فواضح) أي لا مكان أن التقدير هماد درهم (قوله وجر) أي وسكون

الاذرى انه الاصح) وجه مقابلة انه ترك الاشهاد (قوله لم يلزم المالك الرجوع اليه) أى فحصل على أى العبد يقبض رسوله  
 كما صرح به الاذرى (قوله ولا عبرة بانكار وكيل يقبض دين الخ) نظير ما صاعده فى الروض كغيره ما نفي الفه وبعبارة الروض  
 وشرحه ولوصف المثل يقبض دين أو استرداد ودية أو نحوه مدعى التسليم الى ٦٧ وكيله المنكر لذلك لم يفرمه أى

الموثل مدعى التسليم يتركه  
 الاشهاد اه ولعل المراد  
 انه لا عبرة بقول الوكيل  
 بالذخيرة لتعريم المدين  
 ويبقى الكلام فى مطالبة  
 الوكيل وفى بعض المواضع  
 انه لا يطالبه لانكاره  
 القبض اه وعليه فانكار  
 الوكيل له عبرة بالنسبة  
 لدفع المطالبة عنه فليحذر  
 (قوله والخفى بها) أى الاب  
 والجد أى فى القبول الذى  
 يزم به السبكي بدليل قوله  
 أمين ادعى ذلك زمن قصاته  
 أى والوجه عدم القبول  
 فى المشبه كالشبه به (قوله  
 ووجه يزمه) أى فى المن  
 (قوله فاشبه المدعى الوصى)  
 كذا فى نسخ الشارح ولعل  
 الوصى محرف عن الوكيل

(قوله ثلاثة فى أربعة) أى  
 وضرب ثلاثة فى أربعة  
 يحصل ما ذكر الخ (قوله  
 ولو قال كذا) هذا بخلاف  
 لما بأت فى قوله على ان  
 الأوجه فى بل اعتبار الخ  
 إلا ان يحصل ما هنا على  
 فصد الاستئناف (قوله لم  
 يبدل لاف) أى لفظ حطة  
 (قوله فظاهر) أى لزوم

اما ان يرفع أو ينصب أو يجر أو يسكن ثلاثة فى أربعة يحصل ما ذكر والواجب فى جميعها درهم  
 الادعاء ط ونصب غيرهما فدرهم ولو قال كذا بثلثي وجهان أو وجهه مائة وسبعين  
 لا يسوغ رأيت زيدا بل زيدا اذا عني الاول فان عني غيره صح (ولو قال) له (على) ألف ودرهم  
 قبل تفسير الالف بغير الدراهم) من المال اتحد الجنس أو اختلف لانه مهم والعطف انما  
 يفيد زيادة عدد لا تفسير كالف ووب ولو قال ألف ودرهم فضة فالجميع فضة كما قاله القاضي  
 وهو ظاهر ما يجرها باضافة درهم اليها ويبقى ثلثون ألف فالوجه حينئذ انهاء الالف على  
 ايهما هو ولو قال ألف وفضة فحطة بالنصب لم يبدل لاف اذا يقال ألف حطة ولو قال ألف  
 درهما وألف درهم بالاضافة فظاهر وان رضىهما أو فنها أو فون الالف فحطة فله تفسير الالف  
 بما لا تنقص قيمته عن درهم فكانه قال الف ما قيمته الالف منه درهم (ولو قال) له (على) خمسة  
 وعشرون درهما) أو ألف ومائة وخمسة وعشرون درهما وألف ونصف درهم) فالجميع درهم  
 على الصحيح) لجملة الدراهم غيرا فالظاهر انه تفسير لجميع المنكورات بقتضى العطف  
 والظاهر كما أفاده الشيخ انه لو رفع الدرهم أو نصبه فى الأخيرة كان الحكم كذلك ولا يضر فيه  
 اللبس وانه لو رفعه أو نصبه فيها لم يكن مع ثلثين نصف أو رفعه أو خفضه فى بقية الصور لزمه  
 ما عده العدد المذكر وورثته درهم أخذ ما صرح فى ألف درهم متونين مرفوعين والوجه  
 الثانى يقول الحصة فى مثال المصنف مجلبة والعشرون مفسرة بالدراهم لمكان العطف  
 فالتحق بالف ودرهم وعن ابن الوردي انه يلزمه فى اثني عشر درهما وسدس مائة درهم  
 لانهم يميزون لكل من الاثني عشر يكون كل عجز النصف الاثني عشر المبيعة حذرا من  
 لترحج بلام ج ونصفها واهم ستة وأسداس درهم أو درهما ودرهما وربعها سبعة ونصف  
 أو ثلثا ثمانية أو نصفها تسعة كطريق ما تقر من ان نصف الميهم بمثل ذلك الكسرى فان قال  
 أردت وسدس درهم صدق بيمينه لاحتماله وكذا الباقي قال الواجد الله تعالى وما حكي عنه  
 غير بعيد بل هو جار على القواعد ولكن الاصح ان الكسرى فى هذه المسائل ونحوها من الدرهم  
 فيلزمه فى الاولى اثنا عشر درهما وسدس درهم وفى الثانية اثنا عشر درهما وربع درهم وفى  
 الثالثة اثنا عشر درهما وثلث درهم وفى الرابعة اثنا عشر درهما ونصف درهم ومعلوم انه فى  
 قوله اثنا عشر درهما وسدس لاجل وهو لا ينعى الحكم هذا ان لم يكن نحو ما فان كان كذلك  
 لزمه أربعة عشر درهما أو قال اثنا عشر درهما وسدس بالرفع أو سدس بالجر فلا نزاع فى لزوم  
 اثني عشر درهما وزيادة سدس والمعتبر فى الدراهم المقر بها درهم الاسلام وان كانت دراهم  
 البلد أكثر ونامها لم يضرها المقر بما قبل تفسيره فعلى هذا (ولو قال الدراهم التى أنفرت  
 بها ناقصة الوزن) كدراهم طرية كل درهم منها أربعة دنانق (فان كانت دراهم البلد) أو  
 القرية أى آخرها (تامة لوزن) أى كاملته بأن كل بل درهم ستة دنانق (فالصحيح بقوله)

الالف من الدراهم فى كل منها (قوله أو فون الالف) أى وسكن لدرهم أو رفعه أو جره بثلثون (وله لمكان العطف) أى  
 لاجل العطف (قوله لانها) أى الدرهم والسدس (قوله فان قال أردت وسدس) وبعبارة ج ان جلة ذلك العدد تنسوى  
 درهما اه (قوله وما حكي عنه) أى ابن الوردي (قوله أربعة عشر) أى فيما قال وسدس (قوله دراهم الاسلام) ووزن كل  
 واحد منها بالحب خمسون شميرة وخمسة عشرة وبالوفاق ستون كل دانق شان حبات وخمسة

(قوله ثم انكر المستحق) أي الوكالة بغير نيته ما بعده (قوله امتد هذا ان بقيت) عبارة شرح الروض أخذها وأخذها الدافع  
وسلمها إليه (قوله فان لم تكن نيته) أي والحال انه مكذب له في الوكالة (قوله لان النكول) يعني مع الحالف (قوله المستغرق)  
أي بخلاف غيره فان ما يأخذ ٦٨ لا يختص به كاهو ظاهر في كتاب الاقرار (قوله فان كان) أي مطلق

الاجبال لا الاخبار المذكور  
في التعريف (قوله أو لغيره  
على غيره) أي بشرطه (قوله  
فان كان فيه الزام الحكم) في  
كون الحكم يقتضي شرعا  
اما نظر ظاهر ولهذا لم يذكره  
غيره كالشهاب ج والدميري  
في هذا التقسيم بل في كون  
الحكم اخبارا نظرا أيضا بل  
الظاهر انه انشاء كصريح  
المعقود وان كان لفظه لفظ  
التعريف فراجع (قوله في  
الاحسنة) له مراده  
بالاحسنة مسألة الاقرار  
بالمنفعة في مثل طلب العارية  
والاجارة ليوافق كلام  
الشهاب ج وظاهر ان المراد  
تعيين جهة المنفعة من وصية  
أو اجارة أو غيرها ما حثي  
لوعينها باجارة يوم مثلاً قبل  
وهذا ظاهر فراجع (قوله  
وانما وقف الخ) عبارة  
الفضة وانما وقف عليها  
اعطاء ما زاد في الاحتلام  
قبل انتشاء الحرب فانكره  
أمير الجيش لانه لا يلزم من  
تخليته المحذور السابق  
واثباته ولا يترق طلبه  
احتياط المال الغنية ولانه  
لا خصم هنا يعترف بعدم

أي التفسير بالناقصة (ان ذكره متصلاً بالاقرار لانه حينئذ لا يستلزمه حينئذ يرجع  
لتفسيره في قدر الناقص فان تعذر نيته نزل على أقل الدراهم والثاني لا يقبل لان اللفظ صريح  
في التام وضعاً وعراً ودرجعت الصراحة (ومنعه ان يفصله عن الاقرار) وكذبه المفرد يلزمه  
دراهم تامة لان اللفظ والعرف ينيان قوله والثاني يقبل لان اللفظ يحمل والاصل براءة  
الذمة (وان كانت) دراهم البلد ناقصة قبل (قوله ان وصله) بالاقرار اذا لفظ من حيث  
الاتصال والعرف يصدق فيه (وكذا ان فصله) عنه (في النص) على ما يعرف البلد كافي المعاملة وفي  
وجه لا يقبل جلالاً لاقاره على وزن الاسلام ويجري ذلك على الوجه في بلدنا دونهم على  
درهم الاسلام فان قال اردنه قبل ان وصله لان فصله (والتفسير بالمغشوشه كهب بالناقصة)  
فان الدرهم عند الاطلاق يحمل على الفضة الخالصه وما فيها من النقصان بقصه فان كانت  
كلنا نقصة في تفصيلها المذكور ولو فسرهما بخص ردي أو بغيره سكة البلد قبل مطلقاً وفارق  
النقص بان يرفع بعض ما أقرب به بخلافه هنا وبخلاف البيع حيث يحمل على سكة البلد لان  
البيع انشاء معاملة والغالب انها في كل محل تقع عاروج فيه والاقرار اخبار عن حق سابق  
يحمل ثبوته بمعاملة في غير ذلك المحل فراجع الى ارادته ولو فسرهما بالفلس لم يقبل لانتفاء نعمتها  
دراهم سواء أفضله أم وصله نعم لو غلب التماثل بها بل يجب تهمر التعامل بالفضة وانما  
نؤخذ عوضاً عن الفلس كالديار المصرية في هذه الأزمان فالوجه كما يجتبه بعض المتأخرين  
القبول وان كان متصلاً ولو تعذر من راجعته حمل على دراهم البلد الغالبة على الاصح  
ويجوز ذلك في المكمل كما هو ظاهر فلو أقرب به برب و يحمل الاقرار ما كايبل مختلف ولا  
غالب فيها تعين أقلها ما لم يختص المقر به بكمال منها فيحصل عليه لا على غيره ويحكم عليه بذلك ولو  
قال أردت غيرها وفي المعقود يحمل على الغالب المختص من تلك المكاييل كالنقد يصدق  
الناصب والتلف يمينه في قدر كبل ما غصبه أو أتلفه ولو أقر لغيره بكذا كذا أشر فباحل على  
القدر المعلوم من الذهب والفضة لشمول العرف بذلك فهو يحمل فراجع في تفسيره الى المقر  
الى ورضته فالقول قولهم بأيمانهم في أن القدر المقر به من الفضة كما أتى بذلك والدرجة الله  
تعالى ودعوى أنه بنافه قوله في محل آخر انه موضع ضرب مخصوص من الذهب فيحصل في  
البيع وغيره عليه غير مسلمة وقول المنازع بان وضعه لقدر معلوم من الذهب هو الأصل فيه  
وأما استعماله فبما هم الفضة أيضاً فهو اصطلاح حادث وقاعدة الباب قبول مثله متصلاً  
لا منفصلاً ممنوع بان يحمل ذلك فيما لا شرع فيه عرف قديم وهذه اليس من هذا القبيل  
اذ الاشر في حادث واستعماله في قدر معلوم من الذهب يتجدد بخلافه ما تقرر و لواله على  
دريهم بالتصغير أو درهم صغيراً منه صغيراً قدر وازن ان كان في محل أو زانهم فيه وافية لان  
الدريهم صريح في الوزن والوصف بالمصر يجوز أن يكون في الشكل وأن يكون بالاضافة الى

(قوله قبل مطلقاً) أي فصله أو وصله كانت دراهم البلد كذلك أو لا (قوله كالديار المصرية) أي في  
زمنه اذ ذلك أو أماني زماناً فلا يقبل منه التفسير بالانها لا تعامل بها إلا في المحترقات (قوله ولو قال) هي غايه (قوله في  
في قدر كبل) أي وفي قيمته أيضاً (قوله والفضة) الواو يعني أولان الاشر في يطلق تارة على الذهب الخالص وتارة على قدر  
معين من الفضة كعشرة (قوله بخلافه ما تقرر) أي من انه يحمل فيقبل تفسيره بالفضة

عنه عليه انتهت (قوله على عينه) متعلق بنظر العامل في علمه مقدار وكان الاولى حذفه (قوله مردود فقد قال في الانوار الخ)  
لا يفتي ان كلام الانوار اعلم ارض أصل بحث الاذرى لا التفريع المذكور الذي هو العلامة ج وعبارته بعد جزمه بكلام  
الاذرى فان تمعنا استفادته العمل باصل الصبا وقد يعارض ما رجحه أى ٦٩ الاذرى قول الانوار الخ ثم قال الا

الدرهم البغى فلا يترك الصريح بالاحتمال فان كان في محل اوزانهم ناقصة قبل قوله في ارادته  
من اوزانهم درهم ناقص ويجب عليه بقوله على درهم كثيرة أو قليلة ثلاثة ولا يشترط تساويها  
في الوزن بل يكفي أن تكون الجسلة زنة ثلاثة دراهم هو بقوله على أقل عدد الدراهم درهمان  
لان الواحد ليس بعدد (ولو قال له على من درهم الى عشرة زمة تسعة في الاصح) كما مر  
في الضمان بشوجه وقبل عشرة ادخالاً للطرفين وقيل ثمانية اخرجاً لهما كما لو قال عندي أو  
بعثك من هذا الجدار الى هذا الجدار فانما لا يخلخلان وفرق الاول بان المقربة او المبيع هناك  
الساحة وليس الجدار منها بخلاف الدراهم وذكر الجدار كما قاله بعضهم مثال فالشجرة كذلك  
وما ذكره من انه لو قال من هذه الدراهم الى هذه الدراهم فكذلك فيا يظهر لان المقصد  
التحديد لا التقيد ممنوع باقرق المذكور ولا يخالف ما تقررهنا من انى الطلاق له لو قال أنت  
طالق من واحدة الى ثلاث حيث وقع الثلاث لان عدد الطلاق محصور فاذا خالفه الطرفين  
بخلافه هنا فان قال له على ما بين الدرهم والعشرة أو الى عشرة زمة ثمانية اخرجاً للطرفين  
لان ما بينهما لا يشتملها (وان قال له على (درهم في عشرة) أو درهم في دينار) فان اراد المبيعة  
زمة أحد عشر) أو الدرهم والدينار نجح في عيني مع كذا خلو في أم أي معهم واستشكل  
الاسنوي وغيره له يجوز مهم في درهم مع درهم فانه يلزمه درهم لاحتمال ارادته مع درهم في فلم  
يجب سوى واحد فالسنتان على حد سواء وفيه تكافؤ بناية ظاهر ككلامهم في الموضوع  
أجيب عنه بان بنية المبيعة تجعل في عشرة بمعنى عشرة بدليل تقديرهم جاء زيد وجرهم مع جرهم  
مختلف لفظاً مع فان فاتها لمصاحبة وهي صادقة بمصاحبة درهم للفر وما نظيره فيه من ان  
الاولى ليست بمعنى مع بل تقتضيهما وغيرهما بدليل زوم الدرهم الثاني بل ولا إشارة اليه فلم يجب  
فيه الا واحد وأما في عشرة فهو صريح في الظرفية المقتضية لزوم واحد فقط فنية مع ما  
قربينة ظاهرة على انه لم يرد ما يجمع درهم لانه يراد بها بل ضم العشرة الى الدرهم فوجب  
الاحد عشر والحاصل ان الدرهم لازم فيهما والدرهم الثاني في مع درهم لم تقم قربينة على  
زومه والعشرة قامت قربينة على لزومها الاول لأن بنية المبيعة تفسد معنى زائداً على الظرفية  
التي هي صريح اللفظ لما أخرجه من مدلوله الصريح الى عشرة وما استشكل به ايضاً انه  
ينبغي ان العشرة مبهمة كالالف في ألف ودرهم بالاولى أجاب عنه الزركشي بان العطف في  
هذه يقتضي مغالبة الالف للدراهم فبقيت على ايجابها بخلافه في درهم في عشرة وأجاب غيره  
بان العشرة هنا عطف تقدير على مبين فخصصت به الاصل مشاركة المعطوف للمعطوف  
عليه ونم المبين على الالف فلم يخصها ونظر فيه بان قضية ألف في ألف درهم وعشرة تكون  
العشرة دراهم وكلامهم بأباه فالوجه أن يفرض بان في الظرفية المقترنة بنية المبيعة اشعاراً  
بالتجانس والاتحاد لاجتماع أمرين ككل منهما مقرب لذلك بخلاف ألف ودرهم فان فيه

أن يفرض بان عد التهام مع  
خيرهم فما في آخر ما ذكره  
الشارح (قوله اما اقرار  
المفلس بالنكاح) لا موقع  
للتعبير بأما هنا اذ هذا من  
جسلة ما مر (قوله وقبل  
اقرار المبيعة به) قال والده  
الشارح بان تقول زوجتي  
منه ولي بمحضرة عدلين  
ورضاي ان كان شرطاً (قوله  
كالقرض) قال والده مثل  
القرض الشراء فاصد الان  
الاذن لا يتناول الفاسد  
(قوله بان السيد منكر الخ)  
قضيته ان السيد اعترف  
بازم (قوله قد تقطع القران  
الخ) هذا أول كلام الاذرى  
فكان ينبغي تقديم قول  
الشارح قال الاذرى عليه  
قال الاذرى عقب ما نقله  
الشارح عنه نعم لو أقررت  
لا يستغرق الارث معه الا  
بيت المال فالوجه امضاء  
في هذه الاعمار لفساد  
بيت المال وظاهر كلامهم  
انه يقبل اقراره لذوى  
الارحام قطعاً حيث لا يرثه  
الايت المال ولا يجزى  
فيه اختلاف السابق مع  
نظر القضية ولا بأس به

(قوله لان الواحد ليس بعدد) أى المقصود بيان أقل عدد هذا الجنس وأقل ما يصدق عليه ما ذكره هذا فارق ما لو قال له  
على دراهم فان ذلك جع وأقله ثلاثة (قوله وفيه تكافؤ) قضيته انه تكافؤ في الاشكال نفسه وفيه نظر فان التكافؤ انما هو  
في جواب عن المقتضى كما يعلم من ج حيث قال كعشرة (قوله بل ضم العشرة) أى بل أراد ضم الخ (قوله أجاب عنه) أى أصل  
الاشكال بنوعيه

لماذا كرهناه اه (قوله وان لا يحل للقره اخذه) لا يخفى ان حل الاخذ وعدمه منوط بمسألة نفس الامر (قوله وهه مستقران) اعلم ان فرض المسئلة في المستغرقين لا يظهر اثر لانه لو ثبت دين الزوجة بالدينه لا بالاقرار فالحكم كذلك لان لا تأخذ من دينها الذي على الزوج الاما من غيرهما من الورثة ويسقط منه ما يخص ارضا كما في باب الزه فلاحصو صيد لا اقرار في ذلك وهذا اعلم ما في حاشية الشرح معاهو منى على ان الاقرار في ذلك اثر ولو صور الشرح المسئلة بغيره

ففي فصل في بيان انواع من الاقرار (قوله في بيان انواع من الاقرار) أي وما يتبع ذلك كالذي يفعل بالمتمتع من التمسبه (قوله وهكذا كل طرف ومنظروف) أي بان كان الظرف خلقا لا منظروف كايده عليه قوله بعد جارية في بطنها حل الخ ومنه ما لو اقره بنو في غر أو طلع في كوز فيكون ٧٠ اقرار بالمنظروف دون الظرف بلوازاته أو وصي له به (قوله لزمه الظرف الخ

بجر دال العطف وهو لا يقتضي بغيره صرف المعطوف عليه عن ايمامه الذي هو مدلول لفظه وقد اجاب عنه السبكي بان المراد بينه بذلك رادة مع عشرة دراهم له وجرى عليه غير واحد وعليه فلا يرثي من الاشكالين ولا حاجة لتلك الاجوبة لولا ان ظاهر كلامهم انه لم ير دالا بجر مدعى مع عشرة فعليه رد الاشكالين ويحتاج الى الجواب عنها بما ذكر (أو) أراد (الحساب) وعرفه (فشرة) لانها موحدة فان لم يعرفه فدرهم وان قصد معناه عند اهله كافي الكفاية (والا) بان لم ير المدعى ولا الحساب بان اطاق أو أراد الطرف (فدرهم) لانه المتيقن في فصل في بيان انواع من الاقرار وفي بيان الاستثناء قال له عندي سيف في غمد (بكره لمجهه وهو غلافه) (أو) في صندوق (أو) في بيت في حرة أو شجرة على شجرة (لا يلزمه الظرف) لمغايرته للمنظروف ومعمداة قرا على اليقين وهكذا كل طرف ومنظروف لا يكون الاقرار باحدهما اقرار بالآخر (أو) غمدية سبب أو صندوق في ثوب لزمه الظرف وحده (دون المنظروف لما مر) ومثل ذلك له عندي جارية في بطنها حل أو خاتم فيه أو عليه من أو دبة في حافر هائل أو بقعة عليها عروة أو فرس عليها سرج لزمته الجارية والدابة والبقعة والفرس والاحل والنعل والعروة والسرج ولو عكس انعكس الحكم ولو قال له عندي جارية واطلق وكانت حامل لم يدخل الحمل لان الجارية لم تتناول به بخلاف البيع لان الاقرار اخبار عن حق سابق كما مر وربما كانت الجارية له دون الحمل بان كان موصى به ولهذا قال هذه الدابة لفلان الاجلها صح ولو قال بعثتها الاجلها فلا والشجرة كالجارية والثمرة كالحمل فبما ذكر ولو قال عندي خاتم دخل في الاقرار فسه لتناول الخاتم له فلا ادعى عدم ارادته الفصل لم يقبل لانه رجوع عن بعض ما قرره (أو) قال له عندي (عبد على راسه حمامة) بكره العين وضعا (لم) تزمه العامة على الصحيح لما مر والنأي تزمه لان العبد له على ملبوسه يدو يده كبد حسيده وردبانه لو باعه لم يدخل في البيع فكذا الاقرار وضابط ذلك كما قاله القفال وغيره ان كل ما دخل في مطلق البيع دخل هنا ما لا فلا الاقره غير المؤبرة والخل والجدار فيدخل ثم لان المدار فيه على العرف لا هنا (أو) له عندي (دابة بصرجها) أو عبد بعمامة (أو) بوطر (بالتشديد

بقي ما لو قال له عندي سيف بفسمه أو بوطر بصندوق هل يلزمه الجمع كالقوال دابة بصرجها أو لافيه نظر والاقرار بان يقال يلزمه المنظروف فقط ويصرف بينه وبين دابة بصرجها بان الباء اذا دخلت على الظرف كانت في استعماله بمعنى في كثير التفصيل عليه (قوله لما مر) أي في قوله لمغايرته (قوله وهكذا) كانت حاملا مفهومه انم لو كانت حاملا كان الحمل الحادث للقره ومقتضى قوله وربما كانت الجارية الخ لانه لا فرق في عدم دخول الحمل بين الموجود والحادث لانه لو اوصى بحمل جارية ثم مات كان حملها لوصي له وان تكرر ومثل ما ذكر يأتي في الثمرة مع الشجرة (قوله لما مر) أي من مغايرة

الظرف للمنظروف (قوله ان كل ما دخل في مطلق البيع الخ) قضية تخصيص الاستثناء عدا كره انه لو اقره بأرض أو ساحة أو بقعة أو بها شجر أو حجر حتى مثبت أو سابقة أو وند أو غير ذلك من كل منفصل توقف عليه نفع متصل دخل ولعله غير مراد لان هذه المذكورات ليست من معنى الارض وقد تقدم في الاصول والثار ما هو صريح في عدم الدخول (قوله والحمل والجدار) أي فيما لو اقره بأرض أو ساحة أو بقعة أو مال أو قره بدار أو بيت دخلت الجدران لانها من مسماها (قوله أو عبد بعمامة) باسمه ان مثل ذلك ما لو قال له عندي جارية يجعلها أو خاتم فضه الى آخر الصور السابقة (قوله أو بوطر مطر) المراد به هنا ما يحاط على كنف الثوب مثلا لانه من قطع الحرير ورغوها قال سم على حج وهل الامر كذلك وان كان الطراز بالابرة فطر لانه زائد على الثوب عارض لما فيه تظن اه ولعل تردده بالنسبة لقوله عليه طراز دون المطرز

المستقرين لظهور الأثر كالأبني (قوله وعلمه بامر) أي علم كونه غير مكره مما تقدم في قوله إذا المكره من أكره الخ كما يعلم  
 برأحه كلامه (قوله ولي عدك عشرة) انما احتاج لهذا النص الدعوى إذا نصح الدعوى بمجرد الاقرار كما صرحوا به فتنبه  
 فان دخول الحر في المطر بالآرة إذا قال له عندي ثوب مطر أو أولى من قطع الحر بالخيطه على الكعبه هذا ولو أمر بثوب  
 ثم أحضر ثوباً به طراز وقال لم أرد الطراز في سم على حج ان مقتضى ما قيل فيما قال عندي ثوب ثم أحضر ثوباً به نص  
 وقال لم أرد النص من عدم القبول فيه عدم القبول هنا (أقول) وقد يفرق بينهما وبين الخاتم حيث دخل فيه فيما قال عندي  
 خاتم الختان النص جزء من الخاتم بخلاف الطراز فإنه عارض بعد تمام صنفته ٧١ والنص انما يتحقق في الخاتم عند  
 صوغه اذ لم يبعد اتخاذ الخاتم

بالنصف ثم يركب عليه  
 بخلاف الثوب (قوله اذ الباء  
 بمعنى مع) وعبارته شيعنا  
 الزبدي بخلاف مالوا في  
 يمع أي لا يلزمه سوى الدابة  
 (قوله مرتباً) عبارة حج  
 مرتباً عليه وهي أولى (قوله  
 اذ هو) لكن يؤيد ما قاله  
 ابن الرقة ان الطراز يطلق  
 عليه انهم الثوب ولا  
 كذلك الثوب بالنسبة للعبد  
 (قوله عليه أي الطراز وفي  
 حج اسقاط عليه وهو أولى  
 (قوله الذي في الكيس)  
 هي مجرد تصور فلو اسقطها  
 وقال الا في الكيس كان  
 الحكم كذلك كما يفيد الفرق  
 الآتي وفي حج التصريح  
 بذلك (قوله دونه أي الابن  
 وقوله وهذا واضح أي  
 ظاهر (قوله يمينه) أي الابن  
 (قوله ووجه اندفاع هذا)  
 أي الاحتمال (قوله من  
 حيث الوضع) أي وان

(زعمه الجسيع) اذ الباء بمعنى من نحو ابط بسلام أي معه والطراز جزء من الثوب باعتبار لفظه  
 وان كان في الواقع من تبع عليه وما يجب ابن الرقة من الحاق عليه طراز عباد ذكر والاوجه  
 خلافه كما يجب ابن المنقن اذ هو عليه كعليه ثوب ولو قال له على ألف في هذا الكيس زعمه ألف  
 وان لم يكن فيه شيء لا يقتضاه على القزوم ولا نظر الى ما عقب به فان وجد فيه دون ألف لم يزمه  
 تمام ألف قال لم يكن فيه شيء فيلزمه ألف قال له على ألف الذي في الكيس فلا تنفي لم  
 نفس ولا غرم ولو لم يكن فيه شيء لانه لم يعترف بشيء في ذمته على الإطلاق وقرئ ايضا في المنكر  
 والمعرف بان الاخبار عن المنكر الموصوف في قوة خبرين فامكن قبول أحدهما والغاء الآخر  
 والاخبار عن المعروف الموصوف يعتد بالصفة فإذا كانت مستحيلة بطل الخبر كذا (ولو قال) ابن  
 حاتم مثلاً زيد (في ميراث أبي ألف فهو اقرار على أبيه يدين) لاضافة جميع التركة المضافة الى  
 الاب دونه وهذا واضح في تعلق المال بجميعه مواضعاً متعلقاً بيمينه من تمام التصرف فيها ولا يكون  
 كذلك الا الذين قد دفع بالتعلق بالجميع افعال الوصية لانها انما تتعلق بالثلث واحتمال نحو  
 الزهن عن دين الغير ووجه اندفاع هذا أن الزهن عن دين الغير لا يتصور وهو مما لم يثبت  
 الوضع وعلم من قولنا وضاع فارق ذلك قوله في هذا العبد ألف حيث قيل تفسيره منه بصو  
 جنسية أو رهن لان كلام الوارث هنا ظاهر في انتملك بجميع التركة من حيث ذمتها لا بالطر  
 (زيادة ما ذكر عليها) ونقصه عنها وذلك لا يوجد الا في نحو الذين يخلف الجناية والزهن فإنه انما  
 يتعلق في الموجود بقدره منه وحينئذ فلا نظر هنا لتفسيره ما يعم الميراث ولا يتم الى تفسيره بما  
 يخص البعض كله في هؤلاء ألف وفسرهما جنسية أحدهم (ولو قال) له (في ميراثي من أبي) ألف  
 أو نصفه ولم يرد الاقرار لم يأت بصو على (فهو وعده) بان يهبه ألفاً لضافته الميراث لنفسه  
 وهو يقتضي عفا عدم تعلق دين بها بما يكون مضافاً له يمنع الاقرار به لغيره كما في مالي زيد  
 لجعل جزءه منه لا يتصور الا بالهبة كائن عليه في المستثنين وقول الشارح وخرج بعضهم في  
 الثانية انه اقرار من نصه على ان قوله في مالي ألف اقرار ردائه قول مرجوح بل قال بعضهم  
 انه من خطأ النسخ ورجعاً ولو لم يعل ما اذ بالالتزام كلي في مالي ومحملة كالجسيع ابن الرقة وقال  
 الاسنوي ان في كلام الرازي ما يشير اليه ما اذا كانت التركة ذراهم والافوه كله في هذا العبد  
 ألف فيعمل بتفسيره ما غير الحائز اذا كذب بقية الورثة فيتعلق في الاولى بقدر حصته فقط وأما

امكن عموماً من حيث انحصار بان تكون تركة الاب العبد المرهون فقط (قوله مفارقة ذلك قوله) أي الوارث أو  
 المقر (قوله فانه انما يتعلق) يتأمل وقوله هائي في ميراث الحائز وقوله ثم أي ضوله في هذا العبد ألف وتوضيح المقام في شرح  
 الروض اه سم على حج وأمل وجه التأمل ان ارش الجناية ودين الزهن يتعلقان بجميع المرهون والجاني لا يقتدر الدين  
 وحده (قوله فجعل جزءه) أي أنكره اه حج (قوله منه) أي الميراث (قوله ردائه) أي ما قيل له نص قول مرجوح (قوله ومحملة)  
 أي كون قوله في ميراثي من أبي الخ وعده هبة كما يعلم من حج (قوله فيعمل بتفسيره) المراد انه يكون اقراراً بدين متعلق  
 بالتركة ويطلب تفسيره منه فان فسره بنحو جنائية قبل

(قوله صدق المقر بيمينه) ولكل من العشرة الدعوى عليه وتحليفه فان حلفا تسعة انحصر الالف في العاشر بلا تحليف كما  
يبدل الى ترجيعه كلام النصف (قوله ولو اقر بعين مجهول) يخرج العين الدين فلا قرار به لمجهول باطل كما صرح به (قوله لا اعرف  
ماله لواحد من أهل البلد) مثله في النصف وانظر ما وجه التقييد واخذ من أهل البلد وليس هو في شرح الارض (قوله له  
(قوله وجعل على وصية) أي صدرت من أبيه وقوله قبلها أي الموصى له (قوله وأجبرت) هذا الجمل يقتضي انه لو كان تم  
وصايا بالثلث غير هذه لم تشارك المقر له ٧٢ في الجزء الذي عين له لان الظاهر من قوله له انه يستفهم ولا يكون كذلك

لو اراد الاقرار في الثانية أو أي بضو على كان اقرارا كما في الشرح الصغير ولو اقر في الاولى بجزء  
شائع صح وجعل على وصية قبلها وأجبرت ان زادت على الثلث ولا ينصرف للدين لانه لا ينهق  
بعض التركة بل يكملها ذكره الاسنوي ومن تبعه وهو وجه مما فصله السبكي بين النصف  
فهو وعدته والثلث فاقرار بوصية به (ولو قال له على درهم درهم زمة درهم) واحدا وان  
كرره الوفاي في مجالس لاحتماله التأكد مع انتفاء ما يصرفه عنه وأخذ من ذلك رد ما ميسر في  
في الطلاق مع رده أيضا من تقييد افادة التأكد بثلاث شأونها (فان قال ودهرم زمة  
درهمان) لان العطف يقتضي المغارعة ثم كالواو وأما الفقه فانص في الزوم ودهرم ما لم رد  
العطف بحيثها كثير المتفرع وتزيين اللفظ ومقارنة يجوز ا حذف شرطه أي ينتفع على ذلك  
درهم بلزمني له فتعين القصد فيها كسائر المشتركة وانما وقع في تطهير ذلك من الطلاق لظن  
لانه انشاء وهو أقوى مع تعلقه بالابضاع التي منها على الاحتياط والوجه في بل اعتبار قصد  
الاستئناف فيها وان مجرد ارادة العطف لا يلحقها بالفاء لانها مع قصد العطف لا تنافي قولهم  
فيها لا يلزم معها الا واحدا لا حتمال لقصد الاستدراك فيذكر ان له لا حاجة اليه فيعيد الاول  
(ولو قال له على درهم ودهرم زمة بالاولين درهمان) لمكان الواو باصر (وأما الثالث  
فان اراد به تأكيدا للثاني) بما طفه (لم يجب به نحو) كتنبيه في الطلاق خلافا لمن فرق بينهما  
(وان نوى الاستئناف لزمه ثالث وكذا ان نوى تأكيدا للاول) بالثالث لئلا يفسد الفصل والعطف منه  
(أو أطلق في الاصح) اذ العطف ظاهر في المغارعة ومقابل الاصح في سبيل لزمه درهمان لان  
الثاني في قوله درهم ودهرم معطوف على الاول فاشتمت تأكيده وهذا الثالث معطوف على  
الثاني على رأي فمكن ان يترك الاول به ولو عطف به في الثالث كقوله درهم ودهرم ثم درهم  
زمة ثلاثة بكل حال لانه لا بد من اتفاق حرف العطف في المؤكد والمؤكد ولو قال له على درهم  
بل درهم أولا بل درهم ولكن درهم لزمه درهم بل درهمان أولا بل درهمان أو  
لكن درهمان لزمه درهمان وهذا كله عند انتفاء تعيين الدرهمين ولم يختلف الجنس  
فان عينهما واختلف الجنس كهذا الدرهم بل هذان الدرهمان أو له على درهم بل درهمان لزمه  
ثلاثة دراهم في الاول ودهرم ودنبار في الثاني لعدم دخول ما قبل بل فيما بعدها ولا قبل  
رجوعه عنه وكما يختلف الجنس اختلاف النوع والصفة أو له عندي درهمان بل درهم أولا  
بل درهم أو درهم ودهرم بل درهم لزمه درهمان أو درهم ودهرم ثلثة أو درهم مع  
أوفوق أو تحت درهم أو معة أو فوقه أو تحته درهم فدرهم فقط لان رجاء ارفع أو فوق أو

الاحتمال لم يشاركه غيره  
فيه (قوله من تقييد الخ)  
بيان لما من قوله ما ميسر في  
(قوله فتعين القصد) أي  
وقوف الزوم فيها على قصد  
العطف وقوله فيها أي الفاء  
(قوله وانما وقع في تطهير ذلك  
من الطلاق) أي وهو ما لو  
قال أنت طالق فطالق (قوله  
والوجه) هذا قد يضاف  
ما استوجبه فيما لو قال كذا  
بل كذا من التعمد حيث لم  
يقدم بمرادة الاستئناف  
الأن يجمل ما تقدم على  
ارادة ذلك وهو خلاف  
الظاهر (قوله اعتبار قصد  
الاستئناف) أي فلا يترك  
عنه الاطلاق أو ارادة  
العطف (قوله لا يلحقها  
بافاء) أي بحيث يكرر  
الدرهم بل لا يلزمه مع  
ذلك الواحد (قوله فيذكر)  
أي يترك (قوله ودهرم  
ودهرم) أي أو زاده على ذلك  
فان فيه هذا التفصيل  
وهو أنه ان قصد بكل  
واحدنا كيد ما يليه قبل

وان قصد به تأكيدا ما يليه والاستئناف أو أطلق تعدد (قوله لمكان) أي لوجود (قوله بما طفه) تحت  
قضيه انه لو لم يرد ذلك بل ارادنا كيد الثاني مجرد اعرافه عطفه وجب ثالث بوجه بان المؤكد حينئذ انما على المؤكد فاشبه  
تو كيد الاول بالثاني (قوله لزمه درهم) تقدم انه يتعدان قصد الاستئناف بل قلل ما هنا عند الاطلاق أو ارادة العطف  
(قوله أولا بل درهمان) أي بان قال في اقراره له على درهم لابل الخ فلا فرق بين ذكره لا وعدمه (قوله لزمه ثلاثة) الانسب  
بمرزومه الثلاثة المعينة في الاول



على الالف الذي في هذا الكسب الخ) انظر ممانسة اراده هنا مع اسماء في كلامه مسوطا ثم ظهر انه انما ذكره ليحل به للمستقبل حسا (قوله على هذه الدابة) كان الداعي له الى ذكر هذا في التصور بجماعة ظاهر المتن والافقارة الروض

(قوله فالصحيح) لم يذكر الشارح مقابل الصحيح عبارة المحلى والثاني لا يحبس لامكان حصول الغرض بدون الحبس (قوله انه يحبس) هالقال بمنزلة يحبس او غيره ليشمل كل ما يحصل به التعزير من ضرب او غيره وقد يقال وجه الاقتصاد على الحبس انه محل الخلاف في كلامهم (قوله طوب وارثه) قضية اقتصاره على مطالبة الوارث انه ان امتنع لم يحبس وقد يوجه بانه لا يلزم من كونه وارثا علمه بامورته والمقر له يمكنه الوصول الى حقه بان يذكر قدره او يدعي ٧٣ فان امتنع الوارث من الحلف

على انه لا يعلم انه امر اذا المورث

تحت درهم في او معه او فوقه او تحته درهم في او بر يد فوقه في الجودة وتحت في الزداعة ومعه في أحدهما يلزمه في على درهم قبل او بعد درهم أو قبله أو بعده درهم درهمان لا قضاء القلبية والبعدية المأخوذة وتعتبر التأكيد وفرقوا بين القولية والتخيية وبين القلبية والبعدية بانهما يرجعان الى المكان فيتعينهما نفس الدرهم والقلبية والبعدية يرجعان الى الزمان فلم ينصف بهما نفس الدرهم فلا يلزم من امر يرجع اليه التقدم والتأخر وليس الا الوجوب عليه (ومتي أقرعهم) ولم يتمكن معرفته بغير ما جتته (كثي وثوب وطوب بالبيان) لما أجبه (فامتنع فالصحيح انه يحبس) لا امتناعه مما وجب فان مات قبل البيان طوب وارثه وتوقف جميع التركة ولو فيا قبل فيه التفسير بغير المال كما امر احتياط الحلف الغير وسعت الدعوى هنا بالمجهول والشهادة بالضرورة اذ لا يتوصل لمعرفة الا بسماعها ومن ثم لو امكن معرفة المجهول من غيره كان حاله على معروف كزنة هذه الصفة أو ما باع به فلا فرسه أو ذكر ما يمكن استقراجه بالحساب وان دق لم نسمع ولم يحبس والاوجه الحاق الجنون بالقائب وقد نقل المروى عن الشافعي فيه ان له ان يمين مقدرا او يحلف عليه وعلى ان المقر اراده باقراره و يأخذه وقد يتوقف في اشتراط الحلف على انه اراده باقراره (ولوين) المقر اقراره المهم بتعيينه صحيا (وكذبه المقر له) في ذلك (فليبين) المقر له جنس الحلف وقد رده وصحته (وايدع) به انشاء (والقول قول المقر في نفسه) أي ما ادعاه المقر له ثم ان ادعى ترا دعي المبين من جنسه كان بين عاينته وادعي عاينته فان صدقه على ارادة الماسة ثبت وحلف المقر على نفي الزيادة وان قال بل أردت الماستين حلف على نفي ارادتهما ولا يلزمه سوى مائة فان نكل حلف انه يستحقهما لانه ارادهما لان الاقرار لا يثبت حقا وانما هو اخبار عن حق سابق وبه فارق حلف الزوجة ان زوجها اراد الطلاق بالكفا لانه انشاء يثبت الطلاق أو من غير جنسه كان بين عاينة درهم فادعى عاينة دينار فان صدقه على ارادة الدراهم أو كذبه في ارادتها وقال نعم اوردت الدنانير فان واقفه على أن الدراهم عليه ثبت لا فاقهما عليها الا بطل الاقرارها او كان مدعيا للدنانير فصاف المقر على نفسه أو كذا على نفي ارادتها في صورة التكذيب (ولو اقر بالف في يوم ثم أقره بالف في يوم آخر لمه ألف فقط) ولو كتب بكل وثيقة محكوما لانه اخبارا ولا يلزم من

ونكل عن اليمين ردت على المقر له فحلف ويقضى بما ادعاه ثم رأيت في ابن له عبد الحلف ما صرح به وفي ما لو لم يبين الوارث ولا المقر له شيئا لهدم علمهما بما اراده المقر فاذا يفعل في التركة فيه نظر والاقر ان القاضي يجبرهما على الاصطلاح على شيء لينفك التعلق بالتركة اذا كان ثم دون متعلقة بها وطبما أربابا (قوله من غيره) أي المقر (قوله وان دق) أي قلى جدا (قوله ولم يحبس) هو ظاهر مادام الحال عليه باقيا فلو تلفت الصفة أو ما باع به فلا فرسه هل يحبس أولا فيه نظر والاقر الاول لان انزاع صحح وتعدت معرفة المقر به من غيره ف يرجع في التفسير اليه لانه الاصل

١٠ نهائه (قوله والاوجه الحاق الجنون بالقائب) أي فيما لو أقر ثم جن أو أقر وهو حاضر ثم سافر أو في سفره ثم شهد عليه به واراد المقر له أخذه (قوله فيه) أي التائب (قوله وقد يتوقف في اشتراط الحلف) أي فينبغي ان لا يقبل قوله في شيء حتى يحضر الغائب أو يفيق الجنون فيبين وهذا هو الذي ينبغي العمل به لكن المذهب ومن كلامه انه يكفي تعينه والحلف على استحقاقه فيسلم له ما يدعيه وعليه فاذا حضر الغائب وافاق الجنون قبل قوله بيمينه انه لا يستحق ما ذكره وان لم يدره باقراره (قوله بتعيينا صحيا) أي بان يفسر ما يقبل منه (قوله وانه لا يلزمه سوى مائة) ويكفي للمباين واحدة على الصحيح المنصوص اه شيننا زادي (قوله فان نكل) أي المقر (قوله حلف) أي المقر (قوله وبه) أي بكونه اخبارا عن حق (قوله والابطل الاقرار بها) أي الدراهم (قوله ثم أقر بالف في يوم آخر لمه) يعني

كثيره فلو قال على لما لك ما اسمك ألف اه على انه قد يتوقف في هذا التصور الذي ذكره الشارح بما للشهاب مع من حيث الحكم والاعراب (قوله لا نهان او عينت غير سبب للاسستحقاق) أي لا نهان وعينها في اقراره لم يجعلها سبباً للاستحقاق كالعادة ما لو اتحد الزمن كان اقرب في ثاني عشر ربيع الثاني انه اقرب بمصر في ذلك اليوم الفائم اقرب له في اليوم المذكور بانه اقرب بمكة في ذلك اليوم الفاقل يلزمه ألف فقط او يلزمه الالف في نظره الاقرب ان يقال بتعدد الاقارب في مصر ومكة في يوم واحد فتسقط الاضافة اليهما لان الاضافة الى أحدهما ترجع بلا مرجع والنسبة اليهما ما مستعجلة (قوله ولو كتب غايه وقوله محكوم ما أي فيها بالاقرب بالالف) قوله تأكيد أي قوله مختلفتين وقوله لما قبله أي قوله بصفتين (ومن ثم لو اطلق) ومنه ما لو اقربانه نذر له الفائم اقربانه ٧٤ عليه الفاقل الالف المطلق على التقييد لم يسبق اقراره بالمقيد أو المطلق (قوله ولو

كافرا) قد يتوقف فيه اذا كان اقربوا المقر له كافرين به لما يتعامل بالترقيم بينهم وباعتقادهم حله وقضيته عدم لزوم الالف قياسا على ما لو تكلم بمحض في الكفر واقضيه لما تم أسلا ولا ينافيه ما يأتي من أن العبرة بعقيدة الحاكم لا بتأويله القريظة خصصة ومقتضاها عدم التزام قلبس هومن تعقيب الاقارب بما رغبه وسيأتي ما يصير مع هذا التوقف عن سم في قوله قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم الخ (قوله جاهلا) سيأتي ما يعيد قبول ذلك منه لو قطع بصدقه ككونه يدو باجلا فاشاهنا محله حيث لم يذكر ما يمنع من صحة الاقرار (قوله اتلفه عليه) أي وكذب المقر له (قوله

تعدد تعدد الخبر عنه الا اذا عرض ما يمنع منه ولا يرد ذلك على قاعدة ان النكرة اذا أعيدت كانت غير الاولى لان هذا مع كونه مختلفا فيه غير مستهتر ولا مطرد اذ كثير ما تعاد وهي عين الاولى كافي وضوء هو الذي في السعة الهوى الارض اه فلم يعمل بقضيتها لذلك يفرض تسليم ارادها فصرف عن ذلك قاعدة الباب وهو الاحذاب اليقين مع الاعتصام بالاصل وهو براءة الذمة بما زاد على الواحد (ولو اختلف القدر) كان اقرب له بالف في يوم وفي آخر قبله أو بعده بخمس مائة (دخل الاقل في الاثر) لاحتمال كونه قد ذكر بعض ما اقربه (ولو وصفها بصفتين مختلفتين) تأكيد لما قبله كانه صحاح في مجلس ومائة مكسرة في آخر (أو أسندتهما الى جنتين) كتمن مبيع مرة وبذل قرض أخرى (أو قال قضت) منه (يوم السبت عشرة ثم قال قضت يوم الاحد عشرة زلما) أي القدر ان في الصور الثلاث لتعدد اتحادها اذ اختلاف الوصف أو السبب يوجب اختلاف الموصوف أو المسبب ومن ثم لو اطلق مرة وقيد أخرى حل المطلق على المقيد ولم يلزمه غيره (ولو قال له على ألف من عن خرا وكتب) مثلا (أو ألف قضيته لزمه الالف) ولو كان جاهلا كما اقتضاه كلامهم (في الاظهر) الغاء لاخر لفظه الرفع لما أثبتته فاشبهه على ألف لانزمني نعم لو قال ظننته يلزمني حلف المقر له على نفيه رجاء ان ترد اليه عليه فيحلف المقر ولا يلزمه ولو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وان كذبه وحلف لزمه المقر له ما لم تقم بينة على النافي فلا يلزمه وما يثبت بعضهم وتبعه غيره في حنفي اقربان لزومه مائة قيمة نفي اتلفه عليه انه لو رفع لشافعي وقد اقر بذلك لا يلزمه لاتقاء قصده رفع حكم الاقرار فليس مكذبا لنفسه محمل نظر بدليس قولهم ان العبرة بعقيدة الحاكم لا الخصم وحيث كان كذلك فالحاكم الشافعي يحسمه على تعقيب الاقرار بما رغبه ويلزمه بذلك ومقابل الاظهر لا يلزمه شيء لان الكل كلام واحد فتعبر جلته ولا يتبعض ويفصل أوله عن آخره وعليه فلامقر له تخفيفه انه كان من عن خرا ولو قال له على من عن خرا مثلاً كد ما يلزمه قطعه ولو أشهد على نفسه انه سيقربه باليس عليه فأقر بالاعلان عليه كذا لزمه ولم ينفعه الاشهاد ولو قال كان له على ألف

لا تنفعه قصده) أي الحنفي (قوله محل نظر) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا ينافيه السجل بالقرينة لكن ولم قضيته عدم التزام اذا كان المقر كافر أو جاهلا أو قتل في الدرس عن سم ما يوافقه (قوله ولم ينفعه الاشهاد) وخرج بالاشهاد ما لو صدقه المقر له حين الاقرار الاول على انه لا يستحق عنه شيأ ثم اقر له بشيء فينبغي أن يقال ان مضى زمن يمكن لزوم ذمة المقر بما اقربه لزمه لعدم منافاته تصديق المقر له وان لم يرض ذلك لم يلزمه شيء (قوله ولو قال كان له على ألف) عبارة سم على ع وج لو قال كان له على ألف قضيته فلو كذا في أصل الروض في شرح مر مانصه ولو قال كان على الخ ويزفرق بينه وبين كان له على ألف وقد قضيته بان جلية قضيته وقت حال مقيدة لعلى فاقصت كونه معترفا بلزومها الى أن يثبت الاتضاء والا فينبغي التزام بخلاف الاول فانه لا شعاريه بلزوم شيء حال أصلا فكان لقوا اه فلي تأمل فيه في نفسه

والتخاذ كرها مجرد التعرّف وقضيته انه لو جعله اسبباً لا يستحق كلاً اي يأتى فيها أحكامها وهو ظاهر (قوله بارت أو وصية) أي مثلاً (قوله من الاب) أي مثلاً كما علم عامر (قوله أو بارت من الاب وهو ذكر فكذلك) أي وان كان هناك وارت غيره كما هو

ثم مع مسئلة الرضى المذكورة فان خشيته بدون الواحل ايضاً الا ان يقال هي مع الواو اقرب للحالية لكن ليس في كلام هر قضيته وانما قال كان له على ألف والفرق عليها ظاهر (قوله وقد قضيته) حيث لم يمه وقوله بخلاف الاولى هي قوله ولو قال كان له الخ (قوله ولما حكم استفسارهما) أي فان امتنع لم يؤثر في شهادتهما فبقا ٧٥ يظهر كآتي بقده في الشهادات

في بحث المنتقبة وغيرها  
اه حج وقديس قال بالتأخير  
لجواز ان يستقد الزومه  
وجه لا براه القاضي (قوله  
زومه الالف) أي ولا شيء  
على فلان (قوله وخالفه  
زيد) أي فادعى انه غصبه  
وحده مثلاً وقوله صدق  
الغاصب أي فيلزمه عشر  
الالف (قوله الدالة على  
ما وصله) وعليه فلو قال هنا  
انا وفلان أخذنا من زيد  
الفا كان للغاصب فيلزمه  
النصف (قوله من عن بيع  
فاسد) أي من عن مبيع  
بيس فاسد (قوله ولا بد من  
اتصال قوله من عن عبد)  
أي بخلاف قوله لم أقبضه  
فيقبل سواء قاله متصلاً به  
أو منفصلاً عنه اه شرح  
منهج (أقول) والفرق بين  
قوله من عن عبد وبين قوله  
لم أقبضه ان ذكر التبرك بعد  
قوله له على ألف قد يؤدي  
الى اسقاط الحق بعد الزومه  
كان يتلف المبيع في يد  
البائع فلم يقبل منه ووجب

ولم يكن في جواب دعوى ملغو كما لا تتفاء اقراره له حالاً بشئ ويفرق بينه وبين كان له على  
ألف وقد قضيته بان حله وقت حالاً مقيدة لملي فاقضت كونه معترفاً بلزومه الى أن  
ثبت القضاء والافقي للزوم بخلاف الاول فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالاً أصلاً فكان لولا  
ولو قال له على ألف ألا يسكون الواو فلو للشك ولو له اذ عليه بالف درهم والطفوا قبل ولا تظن  
لقوله انها من عن خبر ولا يجاب تخليف المدعي ولما حكم استفسارهما على الوجه الملزوم بالالف  
ولو قال له على ألف أخذته انا وفلان زومه الالف ولا ينافيه قوله لم لو قال غصبنا من زيد ألفاً ثم  
قال كذا عشرة أنفس وخالفه زيد صدق الغاصب بيمينه لانه أي هنا بنون الجمع الدالة على ما وصله  
به لا فرق فيه (ولو قال) له على ألف (من عن) يسع فاسد زومه الالف أو من عن (عبد) لم يضمنه  
اذا سلمه) الى (سلب) له الالف وانكر المقر له البيع وطالبه بالالف (قبل) اقراره كما ذكر (على  
المذهب وجعل غنا) اذا المذكور آخر الا ربع ماذ كر اولاً ولا بد من اتصال قوله من عن عبد  
والا وجه الحاق كل تقبيل مطلقاً وتخصيص لعام كاتصال الاستثناء بما تقررو والالطل  
الا حجاج بالاقرار بخلاف لم أقبضه وقوله اذ الى آخره ايضاح حكم لم أقبضه وكذا جعل غنا مع  
قبل والطريق الثاني طرد القولين في المسئلة قبلها به يرفع على تقدير عدم اعطاء العبد ولو أقر  
بقبض ألف من قرض أو غيره ثم ادعى عدم قبضه قبل تخليف المقر له بخلاف ما لو قال اقرضني  
الفاثم ادعى انه لم يقبضه فانه يقبل كاجرى عليه الشامي وغيره تبعاً لما ورد في الحاوي وقال في  
المطلب لا أظن ان يأتى فيه بخلاف ولا فرق في القولين بين أن يقول ذلك متصلاً أو منفصلاً  
وقد صرح به الماوردي في الحاوي وهو المعتمد خلافاً لما في السامع ولو ادعى عليه بالف فقال  
له على ألف من عن مبيع لم يلزمه شيء الا أن يقول من عن قبضته منه بخلاف له على تسليم ألف  
من مبيع لان على وما بعد هاهنا تقتضي انه قبضه ومن ثم لو ادعى عدم قبضه لم يقبل (ولو قال له  
على ألف ان شاء الله) أو ان أو اذا مثلاً شاء أو قدم زيد أو الا ان شاء أو يقدم أو ان جاء رأس  
الشهر ولم يرد ان شاء جميل (لم يلزمه شيء على المذهب) لانه لم يجز بالاقرار بل عاقبه بما هو مغيب  
عنا كما في نظيره من الطلاق ومن ثم اعتبر هنا قصد التعليل قبل فراغ الصبغة كما بينه  
الاسنوي وفارق من عن كلب بان دخول الشرط على الجملة يصير هاجزاً من جملة الشرط فزوم  
تغير اول الكلام بخلاف من عن كلب لانه غير مغيب بل حين بلغة الزوم بما هو باطل شرعاً  
فلم يقبل والطريق الثاني انه على القولين في قوله من عن خبر لان آخره يرفع أوله ويرد بما (ولو  
قال ألف لان لم زومه) لانه غير منتظم فليطلب به الاالاتوار (ولو قال له على ألف ثم جاء بالف

الالف لا احتمال كونه بسبب آخر لا يقتضي السقوط (قوله بما تقررو) أي من أنه لا بد من اتصاله (قوله لم يلزمه شيء) أي لم يلزمه  
تسليم شيء (قوله ولم يرد التاجيل) أي فان قصد التاجيل ولو باجل فاسد فيلزمه ما أقر به فانه في شرح الروض اه سم على  
حج وقول سم باجل فاسد أي قال له على ألف اداء الحصاد (قوله ومن ثم اعتبر هنا قصد التعليل) ينبغي أن المراد قصد  
الاتيان بالصبغة أعني من الاتيان بها بقصد التعليل اومع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فليتأمل اه سم على حج (قوله  
وفارق) أي قوله ان شاء الله الخ

ظاهر وجهه احتمال اخذ غيره حصته اذ الصورة انه اقر بخصوص الحل لكن هذا يناقضه قوله عقبه أو اني فلها النصف فتعبر ان الصورة انه لا وارث غيره (قوله فينبغي القطع بالتسوية) ظاهره في الكل وقد يتوقف فيه لأن التسوية لا تكون الا في اشعور الاموم معلوم انها في الثالث ٧٦ فقط فاطر المراد (قوله باعني شيئا) أي به (قوله قال الاذري الخ) عبارة الاذري

وقال أردت هذا وهو دبيعة فقال المقر له في عليك الف آخر غير الف الودبيعة وهو الذي أردته بأقرارك (صدق المقر في الاظهر بعينه) انه لا يلزمه تسليم الف أخرى اليه وأنه لم يرد بأقراره سوى هذه لأن عليه حفظ الودبيعة فصدق لفظه بما هو يحتمل انه تعدي بها فصارت مضمونة عليه فحسن الاتيان فيها بعلي وقد تستعمل على معنى عندي كافي ولهم على ذنب والثاني يصدق المقر له لأن كلمة على ظاهرة في الثبوت في الذمة والودبيعة لا تثبت فيها (فان كان قال) له الف (في ذمتي أو ديني) ثم جاء بألف وفسر بالودبيعة كما قرر (صدق المقر له) بعينه (على المذهب) اذ العين لا تكون في الذمة ولا ديناً والودبيعة لا تثبت في ذمته بالتعدي بل بالتلف ولا تلف وأفهم قوله ثم جاء انه لو قال له على الفودبيعة قبل بخلاف ما لو قال له على الف في ذمتي أو ديني وودبيعة فلا يقبل متصلاً ولا منفصلاً على ما قاله بعض المتأخرين فاشبه ما لو قال له على ألف من ثمن خمر لكن الواجب قبوله متصلاً لا منفصلاً وقوله وأردت هذه أي لم جاءهها بالف وقال الف التي أقررت بها كانت وديعة وتلفت وهذه لم تأبل منه لجواز أن يكون تلف منه بفرضه فيكون ثابتاً في ذمته كما اقتضاه كلام أبي الطيب وابن الصباغ وقال ابن الرضا انه المشهور والطريق الثاني حكاه وجهين ثانيهما القول فيه قول المقر لجواز أن يرد ذلك عند تلف الودبيعة قلت فاذا قبلنا التفسير بالودبيعة فالاصح أنها امانة تقبل دعواه (وان طالبت المدة) (التلف) الواقع (بعد) (تفسير) (الأقرار) بما ذكر (ودعوى الرد) الواقع بعده أيضاً لان هذا شأن الودبيعة والثاني أنه تكون مضمونة حتى لا تقبل دعواه التلف والرد نظراً الى قوله على الصادق بالتعدي فيها وأجاب الاول بصدق وجوب حفظها وخروج بقوله بعد الاقرار الذي هو طرف التلف كما قرر ما لو قال اقررت بها غائباً بقاءها ثم بان لي أو ذكرت تلفها أو أقررت بدعوى اقبل الاقرار فلا يقبل لانه يخالف قوله على كما قاله السبكي وجوز عليه الاسنوي (وان قال له عندي أو مسمى ألف صدق) بعينه (في دعوى الوديعه) (ودعوى الرد والتلف) الواقعين بعد تفسير الاقرار بتلفها منقرض في (قطعاً والله أعلم) اذ لا اشعور لعندي ومضى بدمه ولا ضمان (ولو أقر ببيع) مثلاً (أو هبة واقباض) بعدها (ثم قال) ولو متصلاً ثم مجرد الترتيب (كان) ذلك (فاسد) أو أردت لظني الصحة لم يقبل) لان الاسم محمول عند الإطلاق على الصصح ولان الاقرار راد به الالتزام فلم يشع الفساد لا لتفاد الالتزام فيه نعم لو كان مقطوعاً بصدقه بمقتضى ظاهر الحال كبدي جلف فالوجه قبوله واحترز بقوله واقباض عملاً اقتصر على الاقرار بالهبة فانه لا يكون مقراً بالاقباض فلو قال وهبته له وخرجت اليه منه أو ملكه لم يكن اقراراً بالقبض لجواز ازاله الخروج اليه منه بالهبة وبخبره من ان الفقيه الذي لا يخفى عليه ذلك بوجه يكون في حقه بمنزلة الاعتراف بالقباض وهو ظاهر ومحل ما مر حيث لم يكن بد المقر له والأفوه اقراراً بالقبض (وله) تحليف المقر له على نفي كونه فاسد الامكان ما يدعيه وقد خفي جهات الفساد عليه ولا تقبل منه

وأرادنا نصف قالوا لا لغو كما عزا في الرخصة للمحرر وفيه نظر والا قربان مراد المحرر قالوا ساند لغو بقوله قول الشرحين انا اذا صحنا الاقرار المطلق كما هو الاظهر فلو ما طريقان أصحهما القطع بالصحة والثانية على القولين في تعقيب (قوله لكن الوجه بقوله) قد بان في هذا ما تقدم من قوله اذا اذله بن لا يكون في الذمة الخ الآن يقال أن قوله ذلك متصلاً دل على انه لم يرد في ذمتي وديننا معناه بل أراد في ذمتي معني جهتي أو قبلي وان ديناً معناه كمال الدين في لزومه لمالكه (قوله) الواقع بعد تفسير الاقرار الخ قضته انه لو أضاف الائتلاف أو الودبيعة التفسير الى ما بينه وبين الاقرار لم يقبل منه والمعتد خلافه كما نقله سم على منجم عن الشارح ويمكن جعل الاضافة في كلامه يمانية ويكون التفسير هو نفس الاقرار (قوله ثم) نان في قد يتوقف في عدم

القبول في قوله بان في تلفها لا أنه أعبر بان اقراره بناء على الظاهر من بقاء ما وقوله أو ذكرت أي تذكرت البينة (قوله لم يقبل) أي بالنسبة لسطوط الحق وله تحليف المقر له ان كلامها صحيح كما بان في (قوله لجواز ازاله الخروج) أي أو الملك (قوله بوجه يكون) أي خرجت الخ (قوله ومحل ما مر) أي في قوله لا يكون مقراً بالاقباض (قوله فوهو اقراراً بالقبض) وفيه ان مجرد اليد لا يستلزم كون القبض عن الهبة بل يجوز كونه في يده عارية أو غصباً ولم يأنه له بعد الهبة في القبض عنها

الأقارب بما يرفعهم وطريقه الخروج مشهورة بجمها أكثر المراقبين وغيرهم وأما القطع بالثناء الأقران فلم أره لاحد منهم من قوله وحكمه) أي الفساد (قوله والظاهر أن المقر يعزم قيمتها) وهل يجب مع القيمة أجرة مثلهامدة وضع الأول بدو عليها لان المفروم للصلاة كافي سائر صور الغصب أولا فيه نظر اه سم على جج والأقرب الأول لا يقال لا يلزم من كونه أقربها للشافئ استحقاق للثاني منفعتها لجواز كونه أجرها هو وأغيره واستتراعا مثلا مسلوقة المنفعة لا نقول ما ذكر خلاف الظاهر والاصل ان من ملك العين ملك منفعتها حتى يوجد ما يخالفه وبقي ما الورع المقر به للمقر بعد غرم القيمة هل له حصة حتى رد له ما غرمه أم لا فيه نظر والأقرب الأول ثم رأيت سم على بجهة ذكر خلافا ٧٧ في الغاصب اذا غرم القيمة للصلاة

هل يجوز له حبس العين  
المقصود حتى يسترجع  
القيمة أم لا وذكر ان المقصد  
منه عدم جواز الحبس  
فخصم أن ما هاهنا مثله فلا  
يجوز الحبس ويحتمل خلافه  
وهو قياس ما في المجموع  
من عدم جواز حبس البيع  
ونحوه بعد الفسخ ليقبض  
التمن وان جرى في الروضة  
على جواز الحبس للبيع  
ونحوه في جميع الفسوخ  
وجرى الشارح في المبيع  
قبل قبضه على ما في الروضة  
وفي خيار العيب على ما في  
المجموع (قوله ولو كانت  
مئيلة) وفي بعض النسخ  
ان كانت متقومة ومثلها  
ان كانت مئيلة وقال سم انه  
رجع عما في ذلك العن  
الى هذه النسخة (قوله  
ويجوز الخلاف في غصبها  
من زيد) أي تقسم لزيد  
ولزمه قيمتها للمرو (قوله

الينة لتكديها باقراره السابق) فان شكك عن الحلف (حلف المقر) انه كان فاسدا وحكم به (ويرى) لان البين المردودة كالأقرار وتعتبر برئ صريح لانه وان كان التراجع في عين فقد يرتب عليه دين كافر فغلب على أنه يصح أن يرده برئ بطل الذي باصه وأجاب الوالدرجه الله تعالى بان قوله ويرى أي من الدعوى فيشمل حينئذ العين والدين فلا اعتراض حينئذ على المصنف وان كان الشارح فنسلم الاعتراض (ولو قال هذه الدار مثلا لا زيد بل) أو ثم والثناء هنا مثلهما وفيما بقي (لعمرو) أو غصبها من زيد بل) أو ثم كافي الوسيط (من عمرو) وسأل زيد اذ من تعلق حقه بشئ يقتضي اقرار احده لم يعلق رجوعه عن غصبه سواء أقال ذلك متصلا بما قبله أم منفصلا عنه وان طال الزمن (والظاهر أن المقر يعزم قيمتها) ولو مئيلة (لعمرو) ان أخذها زيد منه جبر بالمال لم يخلو لثبته بينه وبين ملكه باقراره الأول كما يضمن قنا غصبه ما بقي في يده والثاني لا يفرم له لان الأقرار الثاني صادف ملك الغير فلا يلزم منه بشئ كما لو اقر بالدار التي يمسك زيد لعمرو ويجري الخلاف في غصبها من زيد وهو غصبها من عمرو كما هو اوجه الوجهين وبرهجه السبكي فان قال غصبها منه والملك في العمرو وسئل زيد لانه اعترف له باليد ولا يفرم لعمرو لجواز كونها ملك عمرو وهي في يد زيد باجارة أو وصية بغناها ونحو ذلك كرهن ولو قال عن عين في تركه مورثه هذه زيد بل لعمرو وفي غرمه لم طريقه ان وجههما القطع بعدده والفرق كونه مذكورا هنا لعدم كمال اطلاعهم ثم عرق في بيان الاستثناء) وهو اخراج ما لولا لا دخل فهو الاقوال (ويصح الاستثناء) هنا ككل انشاء واختيار لوروده في الكتاب والسنة وهو ما اخوذ من الشئ يفتح فسكون أي الرجوع لرجوع عما اقتضاه لفظه (ان اتصل) بالاجماع وما حكى عن ابن عباس قيل لم يثبت عنه ولئن ثبت فهو مؤول نعم السكوت اليسير بقدر سكتة تنفس أو هي أو تدكر أو انقطاع صوت غير مضر وبصر كلام أجنبي يسرا أو سكوت طويل فلو قال له على الف الحمد لله المائة أو استغفر الله أو أفلان ضرع على ما أشار اليه في الروضة فانه لما نقل حصه الاستثناء مع ذلك نظريه واستوضح غيره النظر في ياه لان بخلافه في استغفر الله لقول السكافي لا يضر لانه لا استدراك مناسب وأقضى به الوالدرجه الله تعالى ويشترط أن يقصده قبل فراغ الأقرار كما في نظيره من الطلاق ولكونه فعال لبعض ما شمله اللفظ احتياجا إلى نسبة ولو كان

وهي في يد زيد) أي لعمرو (قوله أو وجههما القطع بهدمه) أي عدم الغرم لعمرو (قوله وما حكى عن ابن عباس) من عدم اشتراط الاتصال (قوله أو استغفر الله الخ) عبارة صح وكذا الخ وهي تفيد انه لم ينظر في الروضة في الحمد لله (قوله واستوضح غيره النظر في أفلان) سكت عن الفصل بالحمد لله والقياس الضرر ثم رأيت شيخنا الزبائدي عزمه في حاشيته ومثل ذلك في الضرر الفصل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قبل فراغ الأقرار) أي ولو لم أعرف منه أو وعد أول حرف مثلا وان غزت النية قبل فراغ الصيغة ثم قضية قوله ويشترط أن يقصده الخ فانه لا بد من قصد الاخراج قبل الفراغ من الصيغة وقياس ما تقدم عن سم في التعليق بان شاء الله في قوله ينبغي أن المراد قصد الاتيان بالصيغة الى آخره أن يكتبني هنا بقصد الاتيان بصيغة الاستثناء قصده أو أطلق

صحح البطلان عند الاخلاق يقول بالبطلان عندهذا الاستناد وأما طريقة القطع بالصحة فذكرها المرازفة المقصود منها  
(قوله وقول بعضهم) معنى الشهاب ج قوله لما فيه من تسليم كون الادعى الاستناد أي في أحد الشقين قال الشهاب سم  
وأقول هو اعتراض عجيب فاي ٧٨ محذور في ذلك التسليم في الجملة حتى يقتضي عدم صحة ذلك الجمع فليكن بالتأمل

الصحيح اه (قوله ان يقر  
عقب اوله لا يخرج ما يخصه)  
خرج بما لا اقر له بعين  
فظاهره ان يؤخذ ما قراره  
وظاهره ايضا انه لا يصح  
الاتراح فيما ذكره الشارح وان  
أراد المقرر الاقرار لاسمالة  
أن خصوص ما يخصه  
بالارت للغير اذا الصورة أنه  
لم يتميز له وبهذا علم الفرق  
بين ما هنا وبين ما سياتي  
في ذاري التي ورثتهما من أبي  
لفلان وان توقف الشهاب  
سم في الفرق بينهما قوله  
(قوله ولم يستغرق) أي  
وأن يسمعه من بقربه (قوله  
فهو صحيح) أي فيلزمه  
ثلاثة فافادته في ذكرها  
ان مرافقة عليه ألف رجل  
وله عليه قيمة عبد أو ثوب  
أو عشرة دنانير مثلاً  
ويحتمى أن يقر له بالف  
فيصعد الذئبة فطريقه  
أن يقول له على ألف ال  
كذا وكذا ويقوم الذئبة  
ويحلف عليه ع (قوله  
فتضم أي الثمانية) قوله  
ولو زاد عليها أي الثمانية  
وقوله الى الواحد كان قال  
الاسبعة الاسمة الخ

اخبارا ولا بعده خلافا للزركشي (ولم يستغرق) المستثنى المستثنى منه فان استغرقه كخمسة  
الاجسة كان باطلا لاجتماع الامن شذوذا في ذلك من المناقصة الصريح وهو هذا لم يخرج جوه على  
الجمع بين ما يجوز وما لا يجوز لا تنفاه المناقصة فيه هذا كله ان اقتصر عليه والا تخمسة الا  
خمسة الا ثلاثة فهو صحيح لانه استثنى من الخمسة خمسة الا ثلاثة وخمسة الا ثلاثة اثنتان اولان  
الاستثناء من النفي اثبات وعكسه كما قال (فلو قال له) على (عشرة الانسعة) أي التسعة لا تلتزم  
(الجمانية) تلتزم فتضم للواحد الباقي من العشرة فلذا كان الواجب ما ذكره بقوله (لزمه  
تسعة) وطريق ذلك ونظائره ان تضاعف كل مثبت وكل منفي وتسقط هذان ذلك فالباقى هو  
الواجب ثبتت هذه الصورة ثمانية عشر ومنفياً تسعة أسقطها منها بقي تسعة ولو زاد عليها  
الى الواحد كان منها ثلاثين ومنفياً خمسة وعشرين أسقطها منها بقي خمسة هذا كله عند  
تكرره من غير عطف والا كعشرة الاجسة وثلاثة او الاجسة والا ثلاثة كانا مستثنين من  
العشرة فيلزمه درهمان فان كانا لوجعا استغرقا كعشرة الاسبعة وثلاثة اختص البطلان به  
الاستغراق وهو الثلاثة فيلزمه ثلاثة وفي ليس له على شيء الا خمسة يلزمه خمسة وفي ليس له  
على عشرة الا خمسة لا يلزمه شيء لان عشرة الاجسة خمسة فكانه قال ليس له على خمسة يجعل  
النفي مرجها الى كل من المستثنى والمستثنى منه وان كان خارجا عن القاعدة السابقة انه من  
النفي اثبات احتياطاً للذراهم وفي ليس له على أكثر من مائة لا تلتزم المائة ولا أقل منها ولا يجمع  
مفرق في المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيما الاستغراق ولا لعدمه فلي درهمان ودرهم  
الدرهم ما مستغرق وثلاثة الدرهمين ودرهماً والادريهما ودرهما ودرهماً انثى درهمها  
لحصول الاستغراق به فيجب درهم وكذا ثلاثة الادريهما ودرهما يلزمه درهم لجواز الجمع هنا  
فلا استغراق ولو قال له على شيء الاشياء أو مال الاحمال أو نحوهما فكل من المستثنى والمستثنى  
منه محمل فليفسرهما فان فسر الثاني بأقل مما فسر به الاول مع الاستثناء واللفظ ولو قال له على  
الف الاشياء أو عكس ذلك فلفظ الشيء مجملان فليفسرهما مع الاحتجاب في تفسيره لما يقع به  
الاستغراق ولو قال له على ألف الادريهما فاللف محمل فليفسر به بأقل الدرهم فلو فسرهما  
فيمته درهم فمادونه كان الاستثناء لاغياً وكذا التفسير ولو قدم المستثنى على المستثنى منه صح كما  
قاله الزايعي أول كتاب الايمان (ووضح) الاستثناء (من غير الجنس) وهو المقطع (كالف)  
درهم (الاثوب) لوروده في الكتاب وغيره نحو لا يسعون فيها لواء الاسلاما ونحو ما لهم من  
علم الاتباع الطن (وبين بثوب قيمته دون ألف) خشية الاستغراق فان ذكره بثوب قيمته  
ألف بطل الاستثناء والتفسير كما مر (و) صح أيضاً (من المعين كهذه الدار له الا هذه البيت  
أو هذه الدراهم له الا هذه الدرهم) أو هذا القطيع له الا هذه الشاة أو الثوب له الا كة لصحة  
العمى فيه اذ هو خارج بلفظ متصل فاشبهه التخصيص (وفي المعين وجه شاذ) انه لا يصح

(قوله فيلزم ثلاثة) أي الباقية من العشرة بعد استثناء السبعة (قوله ولا أقل منها) أي لان دلالة  
المفهوم ضعيفة لا يعمل بها في الاقابر (قوله ولا فيما) أي وان قصد الجمع لا ينعقد بقصده (قوله مستغرق) فتلزم ثلاث  
(قوله من غير الجنس) وبني ان مثله النوع والصفة (قوله الا هذه الشاة أو الثوب الخ) أي وان كانت الشاة من نوع الغنم  
المعينة وصفتها والك بصفة بغية الثوب وليس ثم من صلح نسبة الك له من القرية الا المقره

هذا الاقرار متعلق باسئده وعبارة الازدعي والقولان اذا اطلق ولم يبين بعد اما اذا بين بعد ذلك وجهه اصح ما عمل به لا خلاف  
 هـ قوله كمالو اقرار المطلق واطلق أي فيصح جزاء قوله ونفي المقر أي عن نفسه يعني الذي تضمنه اقراره للعبراء الذين من  
 قوله قبل أي تفسيره (قوله في نصيبه) أي الجسمانيه فيسقطه المقره في فصل في الاقرار بالنسب (قوله في الاقرار  
 بالنسب) أي وما يتبعه من ثبوت الاستيلاء وارث المستملق (قوله حرام) أي بل كبيرة (قوله أو على فقر النعمة) أي فان  
 حصول الولاء نعمة من الله فانكارها جحد لله نعمته تعالى ولا تقبل ما قد يمرض ٧٩ للولاء من عقوب وغوه وشغل ذلك

الاستثناء منه اذا اقرار بالعين بضمه من ملك جميعها فالاستثناء يكون رجوعا لاجل ما في الدين  
(فات) كما قال الرافعي في الشرح (ولو اقال هؤلاء العبيد الا الواحد قبل) والاعتبار بالجهل  
بالمستثنى كما قال الاشياء (ورجع في البيان اليه) لكونه ما عرف عباده ويصير على البيان  
تعلق حق الغيرة فان مات خلفه واثمه كما قاله القاضي الحسبي (فان ماتوا الا واحد وزعم انه  
لمستثنى صدق بيمينه) اه الذي اراده الاستثناء (على الصحيح والله اعلم) لاحتمال ما دعاه  
الثاني لا يصدق التهمة ولو قتلوا قتلهم فاعلموا بقاء أثر الاقرار وهو القيمة ويؤخذ منه  
انه لو اقر غصبهم الا واحد افاؤا وبقي واحد وزعم انه المستثنى انه يصدق لان أثر الاقرار باق  
هو الضمان ولو اقر أحد عشر بكن بنصف الالف المشترك بينهم الثالث قد بين ما أثر به في  
صبيه وهو من اقر ادقاعدة الحصر والاشاعة ولا يطلق فيها ترجيح كما قاله الزركشي بل يختلف  
اختلاف الابواب ولو اقر لورثة ابيه جال وكان هو أحد هم لم يدخل اذ التسليم غير داخل في  
عموم كلامه ومحله كما قاله السرخسي عند الاطلاق فان نص على نفسه دخل في الاجرة ولو  
قال له على ألف الا ان يدي في يديه وجهان قال المصنف لعل الاصح انه اقرار وقيل لا يلزم شيء  
بقوله المخرج عن النص كما قاله على ألف الا ان يشاء الله والمعتقد الاول ولو قال غصب داره  
ولو باسكان الهاء ثم ادعى داره الشمس أو القمر لم يقبل قوله اذ غصب ذلك محال لم يقبل ارادته  
ولو اقر أو أوصى بباب ينفذ دخل فيه كل ما يملكه ولو فروه لا خلاف له ليس من معنى الباب  
فخصم في الاقرار بالنسب وهو مع الصدق واجب ومع الكذب في ثبوت أو نفيه  
ارام وما صرح في الخبر من أنه كمن يحمل على مسئلة أو على كفر النعمة اذا (أقر) بالغ عاقل ولو  
سكران ذكر كمنحاز وان كان سفيها كما كفر (ينسب ان اخذه بنفسه) من غير واسطة كذا  
في ابي ابي الا في سهولة إقامة البينة ولا تمت على ما قاله في الكفاية والاصح خلافه ولو قال يد  
لان اخي فلغو اخذ من قومه كل تصرف قبل التعلق مع اضافته لبعض محله بخلاف ما لا  
يملكه كاهنا وهذا شامل لتصور رأسه مما لا يبي بدونه فالترفة بينهما قايما على الكفاية وهم  
شذرتا (لصته) أي الاحاق (ان لا يكتبه الحسن) بان يكون في سن يمكن كونه منه فان كذب  
ان كان في سن لا يتصور ان يولد لملكه مثله ولو اطر وقطع ذكره واثميه قبل زمن امكان  
ملوك بذلك الولد كان اقراره لغوا بالنسبة للنسب لا للعنق فلو استبقى رقيقه عتق عليه ولحقه  
ميت كان مجهول النسب وأممكن ذلك والابان عرف بنسبه من غيره متى قطع ولو قدمت

وان اقتصر في بيان المحترز على معلوم النسب ووافق ما في شرح الروض ماصح به الشارح في كتاب العتق بعد قول المصنف أنت مولاي الخ من قوله وقوله أنت ابني أو بنتي أو أباي أو أمي اعتناق ان أمكن من حيث السن وان عرف كذبه ونسبه من غيره اهـ قوله عتق عليه) أى سواء كان معروف النسب من غيره أم لا حيث أمكن كونه منه ليوافق ما تقدم عن شرح الروض قوله وأممكن ذلك) أى بان لا يكون أكبر سنا من المقر وأهمه انه اذا لم يمكن ان يكون ولده لا يفتق وقد تناضافه عن شرح الروض الان يجعل قوله حيث كان مجهول النسب الحزا جعل القوله وحقه دون ما قبله

أقراره به لتغيراته ليس له (قوله فكان أضغ) أي فلهذا قبلنا رجوعه (قوله لهذا الاستثناء) يعني الإشارة إليه بقوله ما لم يبدع  
 نكاحا مجردا أو عسيرة شرح الروض إلا أن يفي الخ والتعبير بالاستثناء علمنا ظاهر (قوله وليس للثعلبي شيء ولكن لك ألف  
 درهم الخ) كذا في هذه النسخة وفي النسخة التي كتبت عليها الشيخ مناصه ولو قال لك على ألفان ولكن لك على ألف الخ وكان

(قوله وأدعاه رجل وأمكن اجتماعهما) أي سوا زعم نكاحها قبل أو لا احتمال وطئه لها بشبهة أو أنه قصد الاستيلاء عليها بإلاد  
 الطرب (قوله فكل بله بعد كذلك) أي ولا عورة بانكار أمه ولو كانت أدمن من الأب أي كان كانت مسلمة والمدي كافر أقيمت  
 نسبته ويحكم بأسلامه تبع للآدم (قوله ولدعي فراش نكاح صحيح) ومثله ولد الأمة ولو غير مستولدة المنقى بحلف السيد فليس بغير  
 السيد استلحاقه كما يؤخذ من قوله إلا في لانه لو نازعه قبل النفي الخ بل وكذا لو لم يكن متقبلا لانه ملك لسيدها ولا يصح استلحاق  
 وقيق النهر لما فيه من إبطال حق ٨٠ السيد (قوله أو ولد على فراش نكاح صحيح) قال ج وأخذ ابن الصلاح من هذا

الذكور في النهاية وغيرها  
 افتتاه في مريض أقرب به  
 باع كذا من ابنه هذا أضاف  
 فادعي ابن أخيه أنه الوارث  
 وإن ذلك الابن ولد على فراش  
 فلان وأقام به بيته وفلان  
 والابن منكرا لذلك بأنه  
 لا يملك بذي الفراش ولا  
 أثر لقرار الميت ولا لانكار  
 ذنبك وصحت دعوى ابن  
 الأخ ويثبتون كان اثباتا  
 لنفسه لا طريق في دفع  
 الخصم ويستحق الابن  
 ما أقوله به وإن اتنى نسبه  
 فطر التمين في قوله هذا  
 وتقبل بينته أنه ولد على  
 فراش المقر ولا وارث له  
 غيره فغيره وكان وجه تقديم  
 بينته أنها ترحب باقرار  
 هذا لا سيما مع انكار صاحب

كافرة بطغل وأدعاه رجل وأمكن اجتماعهما بان احتمل أنه خرج إليها أو أنها قدمت إليه قبل  
 ذلك لحقه وما زاد به بعضهم من احتمال أنه أنفذ إليها ماء فاستدخلته رأى مردودا في حامد  
 غلظه فيه الماوردى وغيره لانه أحبال بالمراسلة والجمهور على خلافه وقولهم كافرة أي من دار  
 الكفر مثال فكل بله بعد كذلك (وأن لا) يكذب (الشرع) فإن كذبه (أن يكون معروف  
 النسب من غيره) أو ولد على فراش نكاح صحيح لم يصح استلحاقه وإن صدقه المستلحق لأن  
 النسب لا يقبل النقل وعم حماة رعد حمه استلحاقه معنى لبعان ولد على فراش نكاح صحيح لما  
 فيه من إبطال حق النافي إذ له استلحاقه وإن هذا الولد لا يؤثر فيه قاتل ولا انتداب يتألف حكم  
 الفراش بل لا ينتفى إلا بالاعان رخصة أن ثبت الشارع رفع الانساب لابطالة فإن ولد على فراش  
 وطء شبهة أو نكاح فاسد جاز للغير استلحاقه لانه لو نازعه قبل النفي سمعت دعواه ويمتنع  
 استلحاق ولد الزنا مطلقا وأعلم أن اشتراط عدم تكذيب المرأة والرجس والشرع غير مختص بها  
 بل هو شامل لسائر الأقارب كما علم مما مر أنه يشترط في المقر له أهلية استلحاق المقر به حسا  
 وشرعا كما في ذلك الولد لدرجة الله ولا بد أن لا يكون المستلحق بفتح الحاء رقيقا للغير واعتقافا  
 صغيرا أو مجنونا فإن كان لم يصح استلحاقه لمحاظاة على حق ولاء السيد بل لا بد من بيته فلا صدقه  
 البالغ العاقل قبل كارهه ابن المقر خلافا لمرجع الأنوار في القبول وبيق العبد على رقة إذ  
 لا منافاة بين الرق والنسب لانتفاء استلزامه الحر به ولم تثبت (وإن يصدقه المستلحق) بفتح  
 الحاء (إن كان أهلا للنديق) بأن يكون مكافا لانه له حق في نسبه وهو أعرف به من غيره  
 ونخرج بالتصديق سكوته فلا يثبت معه النسب بخلاف ما وقع لهما في موضع نعم لو مات قبل  
 تمكنه من التصديق صح وقد يحمل كلامهما عليه (إن كان بالغاً) عاقل (مكذبه) أو قال لأعلم  
 أو سكت وأصر (لم يثبت نسبه) منه (الابن) أو عين مردودة كبقية الحقوق ولو تصادقا

ذلك الفراش (قوله بل لا ينتفى) أي حكم الفراش أو الوالد (قوله أو نكاح فاسد) عطع خاص على عام إذ  
 الموطأ أو نكاح فاسد من الوطاء بشبهة (قوله مطلقاً) أي سواء أمكن نسبته إليه من حيث السن أو لا كان المستلحق الواطئ  
 أم لا (قوله رقيقاً) أي صغيراً أخذ من قوله فلا صدقه الخ (قوله لمحاظاة على حق ولاء السيد) أي الثالث حال في العتيق وتقدر  
 الاعتاق في القرن (قوله بل يصدقه البالغ العاقل) أي من كل من الرقيق والعتيق أخذ من قوله وبيق العبد الخ (قوله وبيق  
 العبد على رقة) أي ومن له الولاء على استحقاقه كافي ج (قوله وهو أعرف به من غيره) أي لأن العادة جارية بأن الشخص  
 يصح عن نسبه فلذلك كان أدري به من غيره (قوله قبل تمكنه من التصديق) قال سم على ج ينبغي أو بعده اه أقول  
 ويصير ذلك عباً إذا استرق المستلحق على دعوى النسب منه وينزل ذلك على ما إذا استلحقه وهو ميت (قوله لم يثبت نسبه منه  
 الابنية) فهم منه أنه لا يعرض على القاتل في هذه ويمكن أن يفرق بين هذه وبين ما لو استلحقه إنسان فسكت إلا أن بان  
 عرضه على القاتل ثم قطع المنازعة بين المستحقين وهذا المنازعة بين المستحق والمجهول والحق



الشارح أصل عليه النسخة بعد أن كان تبع النسخة لقول الشهاب سم لا يخفى اشكاله ومخالفته لقوله في فصل

في النسب فلم ينظر للقائف ثم رأيت في سم على حج ما يصرح به حيث قال ولعل الفرق أن القائف اغتابت عند الزجاجة ونحوها ولو أقام بينة بن قدمت بينة الأب لان أمثبة وثلاث ثمانية **فرع** في الذي أذاقني ولده ثم أسلم ليحكم بإسلام المتني لانا حكمنا بان لا نسب بينهما فلا يتبعه في الاسلام ولومات المولود وصرفا غير انه الى أظا به الكفار ثم استنفقه لنا في حكم بالنسب ويدين له صار مسلما بإسلامه تبعوا يستغمران من ورثته الكفار وبصرف اليه اه دم وخطيب وعليه قول ينقل إلى مقابر المسلمين ما لم يهرأ لم فيه نظر والأقرب أنه ان لم يكن غسل وجب نبشه لغسله والصلاة عليه لان من مات من المسلمين ودفن بلا غسل وجب نبشه لغسله والصلاة عليه وان كان غسل أحقه نبشه ليدفن في مقابر المسلمين وعدمه ووصلى عليه في القبر وهو الأقرب حفظه عن انتهاك حرمة بالنسب (قوله أو مجنوناً) ٨١ أي لم يسبق له عقل بعد بلوغه أخذنا

من قوله الآتي والوجهان

جاريان الخ وبني مالو استلحق مغمى عليه هل يصح استلحاقه أو لا ينظر أفاقته فيه نظرو الأقرب الثاني بدليل أنه لا يولي عليه زمن اغتاله نعم انس من أفاقته كان حكمه حكم المجنون (قوله وشمل كلام المصنف) أي من قوله ان كان أهلا للتصديق (قوله ثم أفاق) أي الأب وقوله وكذبه أي الابن (قوله فلا اعتبار بكذبه) وقال حج لا يصح استلحاقه في زمن جنونه حتى يفيق ويصدق (قوله يصح استلحاقه) أي وان فقام بلمان في حياته أخذنا مما قبله (قوله وهو) أي

ثم رجعا لم يطل نسبه لان النسب المحكوم بثبوته لا يرتفع بالاتفاق كالنائب بالقراش (وان احتلج صغيراً) أو مجنوناً (ثبت) نسبه منه بالشروط السابقة ماسوى التصديق لسرا فاقمة الدينة فيترتب عليه أحكام النسب (قوله بلغ) الصغير أو أفاق المجنون (وكذبه لم يطل) استلحاقه بكذبه (في الأصح) فها لان النسب يحاط له فلا يندفع بعد ثبوته والثاني يبطل فها لانا حكمنا به حين لم يكن أهلاً لانكار وقد صاروا الأحكام تدور مع علها وجودا وعد ما وشمل كلام المصنف مالو استلحق أمه المجنون ثم أفاق وكذبه فلا اعتبار بكذبه خلا فالأوردى ومن تبعه عن فرق بين الأب وغيره بان استلحاق الأب على خلاف الأصل والقصاص فاحتيط له أكثر (ويصح أن يستلحق ميتا صغيراً) ولو بعد تبطله ولا ترتب له الميراث ولا سقوط القود للاحتياط في النسب ولهذا الوفاء في حياته أو بعد موته ثم استلحقه لحقه وورثه (وكذا كبير) ميت يصح له استلحاقه (في الأصح) لان الميت لما تقرر صدقه كان كالجنون لكبره والثاني لا يصح لغوات التصديق وهو شرط لان تأخير الاستلحاق الى الموت يشعر بانه كره لو وقع في حياته والوجهان جاريان فمن جن بعد بلوغه عا لا ولم يعت له سابق له حالة بعينه فها تصدق به وليس الآتي من أهل التصديق (ورثه) أي المستلحق بكسر الحاء الميت الصغير والكبير لان الأرض فرع النسب وقد ثبت ومسألة الأرض من ماله على الحر والروضة (ولو استلحق اثنان بالغا) عا فلا (ثبت) نسبه (من صدقه) منهما الاجتماع الشروط فيه دون الاسترخاء لم يصدق واحد منهما بان سكت عرض على القائف قالوا ما عارض به من أن استلحاق البالغ يعتبر فيه تصدقه ردعاً بان أن قول القائف حكم فلا استلحاق هنا حتى يحتاج للتصديق (وحكم الصغير) الذي يستلحقه اثنان واستلحاق المرأ أو العبد (بأن في اللقيط ان شاء الله تعالى) ولو اشتبه طفل مسلم بطفل نصراني وقف أمره بالنسب وغيره الى وجود دينة فقائف فالتسبب بعد

ثم إنه حج التصديق (قوله لا تأخير الاستلحاق الخ) قد قوخذمنه أنه لم يعطه إلا أن ككونه قدم من أرض بعيدة وعلمت أمه دون أبيه فاستلحقه بعد موته انه ثبت نسبه قطعاً (قوله وليس الآتي من أهل التصديق أي بغيره في الخلاف والراجح فيه الصحة) (قوله بان سكت) ومثل سكونه تصدقه لهما معا حج وبني مالو كنهما معارضة منه انه لا عرض على القائف وهو ظاهر كما لو استلحقه واحد فكذبه حيث لا ثبت الابنية كما تقدم في كلام المصنف لكن عبارة حج فان صدقهم أو لم يصدق واحد منهما كان سكت اه وهي تشمل التأكيد (قوله عرض على القائف) أي مالو صدق أحد هما أو اقام الاسترخاء هل يعمل بالاول أو بالثاني فيه نظرو الأقرب الثاني (قوله وقف أمره بالنسب وغيره) أي أو مانفقه ما يفتني وجوبه الى الابن بالسوية لصق النسب منه أو الاعتداء لا يمنع منه وعليه لوزال الاشتباه بعد وسكان ما يخص أحد هما من النفقة أكثر مما يخص الآخر فهل لمن كانت نفقة ولده القليلة الرجوع بمأزاد أم لا فيه نظر والظاهر انه ان كان أنفق باذن الحاكم أو شهد عند تعذر الحاكم انه أنفق ليرجع رجع والأفلا

(قوله فكذلك مسلمين) الاولى ان يقال كمالو اختلط مسلم بكافر ليعده انه يصلي عليهم امعاو بنوى الصلاة على المسلم منهما أو يعلق النية ان يصلي على كل واحد منهما عبارة حج في تجهيزهما اه امانى الصلاة فكما اختلط المسلم بالكافر (قوله أو بعده) أى الامتناع (قوله فلا) أى فلا يكونان كالمسلمين لان أحدهما كافر أصلى والاخر مرتد اه حج (قوله وانما استقرهم مر مستقرشة رجل) بشكاح صحيح أو فاسد كما تسلمه التعبير بالاستقرار (قوله لان هنا) أى فى قوله وانما استقر الخ (قوله وفى مسئلتنا) هى قول المصنف ولا يثبت الاستيلاء الخ (قوله والاصل عدم النكاح) أى وعدم وطئه الشبهة وقوله لماذا كراى من قوله لاحتمال حلكه لها بعد عاقبة الخ (قوله وهى فى ملكي) هو قد يخرج به ما لم يبقه وعلم دخوله فى ملكه من عشر سنين فيثبت النسب ولا يثبت الاستيلاء لاحتمال انها خرجت عن ملكه ببيع هذا وجعلت به ثم اشتراها وهى حامل (قوله ولا نظير لاحتمال الخ) وينتقد ذلك يعود حكم ٨٢ الاستيلاء فلا وجه لهذا الاحتمال مطابقة لأمل الا ان يقال انما ذكره دفعلما

يرد على قوله قطعاً فان في عود استيلاءها قولين من الاربع منهما أى وهو النفوذ اه حج بالمعنى وعبارته نصها ولا تطرق القطع لاحتمال كونه رهنماً أو ولداً وهو معسر فيبيع في الدين ثم اشتراها فان في عود استيلاءها قولين من الاربع منهما لندرة ذلك (قوله وشرطه) أى ثبوت الاستيلاء (قوله انتفاء احتمال حملها) أى بان يكون لاكثر من أربع سنين من وقت الاعناق فلو ولدته مثلاً لتسعة أشهر من وقت الاعناق لم يلحقه لاحتمال وجوده قبل الاعناق على ما أقدمه قوله انتفاء احتمال الخ (قوله

التكليف فان لم يوجد واحد من هذه وقت النسب وباطنهما حتى يسلماً باختاره هما من غير اجبار فان ما ناقبل الامتناع من الاسلام فكذلك مسلمين لكن دفنهما يكون بين مقبرتي الكفار والمسلمين أو بعده فلا (ولو قال لولده أمته هذا ولدى) وان لم يقل منها وذ كره في الروضة كالتبني تصوير فقط أو بتبني حمل الخلاف (ثبت نسبه) بالشرط المتقدمه في شرط خلوها من زوج يمكن كونه منه كإباني (ولا يثبت) الاستيلاء (في الظاهر) لاحتمال ملكه لها بعد عاقبة من نكاح أو شبهة وانما استقرهم مر مستقرشة رجل أنت بولده يلحقه وان أنكر الوطء لان هنا ظاهراً يؤيد دعواها وهو الولادة منه اذا حمل من الاستدخال نادر وفى مسئلتنا لظاهر على الاستيلاء والثاني وجه جمع بثبت حلاله أى أنه أولدها بالملك والاصل عدم النكاح (وكذا الوقال) فيه (ولدى ولدتى فى ملكي) لماذا ذكر (فان قال علقبت به فى ملكي) أو استولدتها به فى ملكي أو هذا ولدى منها وهى فى ملكي من عشر سنين والولد ابن ستة مثلاً (ثبت الاستيلاء) قطعاً بانتفاء ذلك الاحتمال ولا نظير لاحتمال كونها رهنماً أو ولداً مع اعساره فيبيع في الدين ثم اشتراها لانه نادر وشرطه في المكاتب قبل اقراره انتفائه احتمال حملها به زمن الكتابة لان الحمل فيها لا يقيد كإسباني في محله (فان كانت) الامه (فراشاله) بان أقر بوطئها (لحقه) عند الامكان (بالقراش من غير استلحاق) تلعب الولد للقراش وتصير أم ولد (وان كانت من زوجة فالولد للزوج) عند امكان كونه منه لان القراش له (واستلحاق السيد له) حينئذ (باطل) للهوقة بالزوج شرعاً (واما اذا ألحق النسب غيره) ممن يتعدى النسب منه الى نفسه بواسطة واحدة وهى الاب (كهذا الخ) وفي الروضة وأصلها هذا الخ ابن أبي وأبى وفيه اشارة الى الاخلاق بالاموسيانى (أو) أبى أو جدى أو (هى) أو ابن عمى قيسل والاوجه اشتراط ذكرى بان اخوته من أبويه أو أبويه بنوة معه كذلك كإشترط ذلك في البينة كالدعوى

بأن أقر بوطئها فضنته انها لا تصير فراشاً بما تدخل منه المحترم وان نسب الولد لا يثبت بمجرد ذلك وليس مراد (قوله عن يتعدى النسب منه الى نفسه) قال سم على حج لا يخفى ان صريح هذا الصنيع ان من بيان للغير وذلك الغير هو الاب في هذا الخ والجدة في هذا هي فانظر أى واسطة في تعدى النسب من الاب الى المقر الذى هو ابنه فانه لا معنى لتعدى النسب بواسطة الاب لان النسب يتعدى من الملقق به اليها ثم منها الى المقر ولم يوجد ذلك هنا وأى واسطتين في تعديه من الجد الى المقر الذى هو ابنه في هذا هي فان النسب لم يتعد من الجد الى أبى المقر ثم منه الى المقر فليس هناك الا واسطة واحدة اه وقد يقال ان قوله هذا الخ اثبات للنسب من أبيه فتثبت بنوة المستلحق بالاب له ثم ينتقل الحكم بالاخوة من ثبوت الابوة للمستلحق به فتدقق الواسطة الواحدة في الاب والواسطتان في الاخلاق بالجد (قوله وأبى) انظر هذا مع ما قدمه من أن هذا أى الاخلاق بالنفس الا أن يقال انه صالح للمرين فالتغيب في كل عيانا منه وفي بعض النسخ أو الى أبى أى الخ الى أبى وعليها فلا تعارض

الاستثناء انه لو قال ليس له على شيء الا خمسة لزمه خمسة الى ان قال نعم لو قال ليس له على ألف مكان عدم الوجوب (قوله عدم اشتراط ذلك) أي بيان أخوته من أبيه وقوله وهو الاوجه من كلام الشارح وعليه فاذا اثبتنا الاخوة ولم يبين لها جهة ثم مات أحدهما كيف يكون ارث الحى منه نظر والاقراب ان قال ان احتمل الارث وعدمه لا يعطى شيئا كالواقر باخوة شخص ومات المقر عن اخ شقيق فالمجهول بتقدير كونه شقيقا أولا ثم يشوب بتقدير كونه لاب لا يرث فيصامحل بالاضرفى حقه وهو عدم الارث لعدم تحقق النسب وان اختلف مقدار ارثه ٨٣ فان احتمل كونه لاب أولا ومورث

كاذكره العقول وغيره وأقره الاذمعي وغيره وجرى عليه المصنف كالرافعي وأما الباب الثالث اذ هو بعد تفسيره بنظر في المقر أو هو وارث المحقق به الحائز لتركته فيصح أولا فلا وفي المحقق به اذكر أولا ولا يمكن ذلك الا بعد بيان المحقق به وقد يقال ينبغي عدم اشتراط ذلك وهو الاوجه وقد يفرق بان المقر يحتاط لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق ومن ثم لو اقر باخوة مجهول لم يقبل تفسيره باخوة الرضا ولا الاسلام وسواء فيما تقر أو قال فلان وارث وسكت أم زاد لا وارث له غيره وفرقة المروى بينهما مردودة وتباعد على كالتاج السبكي ويكنى في البيئته أن تقول ابن عم لاب مثلا وان لم تسم الوسائط بينه وبين المحقق به كما جزم به بعضهم والاوجه فرضه في فقهين عارفين بمحكم الاحقاق بالغير بخلاف عامين لا يعرفان ذلك فيجب استقصاها وكذا يقال في المقر ولهذا بحث الغزى في مسئلتنا قبول شهادة الفقيه الموافق لمذهب القاضي ولولم يفصل ثم نقل عن شرح انه لو حكم قاض بالوارثه لا وارث له غيره ثم حمل على الصفة ثم قيده بشاخص عالم أي ثقة أمين قال ويقاس به كل حكم أحله اه وهي فائدة حسنة نعم استقصاها في فروع كثيرة يأتي بعضها في القضاء وغيره (فتثبت نسبه من المحقق به) لان الورثة يختلفون مورثهم في حقوقه والنسب من جعلها وقيد بعضهم كلام المصنف بالذكر اذا استلحاق المرأة غير مقبول فوارثها الأولى ولو رجلا لانه خلقتهما واستوضعه الاستنوى وجزم به ابن القبان لكن قول الاصحاب لا بد من موافقة جميع الورثة ولو برزوجة وولاء يشمل الزوجة والزوج ويدل لذلك عبارة الروضة حيث قال وبشترط موافقة الزوج والزوجة على الصحيح اه وصورته في الزوج ان تقوت امرأه وتختلف انا وزوجا فيقول الابن لشخص هذا أخي فلا بد من موافقة الزوج على الصحيح فهذا استلحاق باصرأه وهذا كافاه الزكشي في خادمه رد على ابن القبان والعلم مرافى فالتمس جهة استلحاق وارثها وافرقت والدرجة الله تعالى بين استلحاق الواوثرها وبين عدم جهة استلحاقها بان اقامة البيئته تسهل عليها بخلاف الوارث لاسيما اذا اترأى النسب (بأشروط السابقة) فيما اذا ألحقه بنفسه فيصح ههنا من السفه أيضا (ويشترط) هنا زيادة على ذلك (كون المحقق به ميتا) فلا يصح الاحقاق بالحى ولو مجتونا لانه قد يتأهل فلوا لحق به ثم صدق فالثبت بحال على التصديق لا الاحقاق واماتصدق ما بينهما من الوسائط فختبرناه في المذهب وهو مقتضى كلام الحاوى لكن قال في البيان ان كان بينهما اثنتان بان أقر بعم فقال بعض أصحابنا يشترط تصديق الاب والجد والذي يقتضيه المذهب انه يكفي تصديق الجد فانه

لاب الخ (قوله جل على الصفة) ويأتى فيه ما قدمناه من قولنا وعليه فاذا اثبتنا الاخوة الخ (قوله ثم قيده) أي الغزى وقوله قال أي الغزى (قوله فلا بد من موافقة الزوج) أي وان لم يفت عليه شيء من الارث بشيئون المجهول (قوله فهذا استلحاق) الاولى الحاق وقوله وارثها أي المرأة (قوله وبشترط هنا) أي الاحقاق بالغير (قوله فلوا لحق به) أي الحى (قوله فالثبت بحال على التصديق) أي مرتب على الخ (قوله واماتصدق ما بينهما) أي الحى والمستلحق (قوله لكن قال) أي العمرافى الخ (قوله ان كان بينهما اثنتان) ليس المراد انهما بين المقر والمحقق به بل المرادهما المحقق به وواحدونه كما يفهم من قوله بان أقر بعم فقال الخ وعبارة ج اذا لحق النسب بغيره بواسطة واحدة وهي الاب كهذا أخي واثنين كلاب والجد في هذا معنى اه وهي أوضح

ممكن لانه مثل ليس للشيء عشرة الخامسة وسباق فيه انه لا يجب شي لانه بمنزلة ليس للشيء على خمسة قال ويحتمل الفرق ولعله  
أقرب اه قوله اشار به الى اني توهم ان مقول القول كذا فقط الاصواب ان يقول اني توهم ان مقول القول اني كذا فقط  
(قوله وانما التلقب اوانه ردها) أي اذا ادعى ذلك بعد معنى زمن يمكن فيه التلف أو الرد كما هو واضح (قوله فالقياس انه يرجع

(قوله وهو كما قال) أي من عدم اعتبار تصديق الأب ونحوه دون الوسائط الذين هم دون الأقرب للثبوت (قوله ولا ينافي ما تقر  
من اعتبار الخ) أي على ما في ٨٤ المذهب الذي اعتمد خلافه (قوله ولو قاله حكاي) أي بان حكم بثبوت نسبه منه (قوله

لان له القضاء به) أي  
بشرط كونه مجتهد (قوله  
فلو أقر عتيق باخ أو عم لم  
يقبل) أي إقراره لم يثبت  
نسبه وفي سم على حج  
هلاصع وبقي الولاء به  
بندفع الضرر كما قدمه  
في الالحاق بنفسه والفرق  
ممكن اه أي بان يقال  
الولاء فيما سبق كان  
ثابتا قبل الإقرار فبني بلا  
من أحرم الولاء هنا وان  
كان ثابتا قبل لكن  
لوجه الالحاق العتيق  
للمجهول ثم ارثه من  
المحقق فيفوت أثر الولاء  
السيد على المحقق مع ثبوته  
له ولا كذلك ثم (قوله  
فثبت آخره) أي الآخر  
ابنه أي ابن العم وقوله لم  
يبطل إقراره أي المقر بان  
لعمه (قوله وعلم بما  
تقرر) أي في قوله حين  
الإقرار في فرع لا يصح  
التوكيد في الاستلحاق لان  
الاستلحاق إقرار لكن  
يكون مقرا بتوكيده ان

الأصل الذي ثبت الذبح به ولو اعترف به وكذب به لم يؤثر تكذيبه فلا معنى لاشتراط تصديقه  
قال الأسنوي ومآله صحيح لاشك فيه اه وهو كما قال ولا ينافي ما تقر من اعتبار تصديق  
الوسائط كون الوسائط قد لا يكون وارثا له فعدم تصديق من لم يرث لان في اثبات النسب  
بدونه الحاقا به وهو أصل المقر ويعد اثبات نسب الأصل بقول الفرع بخلاف ما إذا ألحق  
النسب بنفسه فان فيه الحاقا بصوله وقرعوه لكنه بطريق القرع عن الحاقه بنفسه ولا  
يعد تبعه الأصل للفرع (ولا يشترط ان لا يكون) المحقق به (فناه في الأصح) فيصور الحاقه به كما  
لو استلحقه الثاني والثاني يشترط ما ذكرنا في الحاقه من العار على الميت والوارث لا يفعل الا  
ما فيه حفظ مورثه (ويشترط كون المقر وارثا) بخلاف غيره كقريب وقاتل وأجنبي (حائرا) لتركه  
المحقق به حين الإقرار وان تعدد فلو مات وخلف ابنا واحدا فاقرب باخ آخر ثبت نسبه وورث أو  
مات عن بنين وبنات اعتبر اتفاق جميعهم وكذا موافقة الزوجة والزوج كأم والمعتق لانه من  
الورثة والحق بالوارث الحائز الامام فصح استلحاقه كافي الروضة فلحق حينئذ بالميت المسلم لانه  
نائب الوارث وهو جهة الاسلام ولو قاله حكاي ثبت أيضا لانه القضاء به لم يبدل ان لا يكون  
أيضا عليه ولعله لو أقر عتيق باخ أو عم لم يقبل لاضرار به لانه الولاء الذي لا قدر له على إسقاطه  
كأسله وهو ملكه أو بان قد لا يقدور على استبداده بنكاح أو ملك فلم يقدر مولا على منه  
وقضية قولهم حين الإقرار انه لو أقر بان لعنه فثبت آخره انه لم يبدل إقراره لكن أمي  
القتال بطلانه لانه بان بالبيئة انه غير حائز وعلم بما تقرر اعتبار كون المقر حائز الميراث المحقق به لو  
قدر موته حين الالحاق وهو كذلك لكن مع اعتبار ان لا يكون المحقق مانع من ميراث المحقق  
به عند موته فصح قولهم لو مات مسلم وترك ولدين مسلما وكافرا ثم مات المسلم وترك ابنا مسلما  
وأسلمه الكافر فحق الالحاق بالجد لان ابنه المسلم لا لانه الذي أسلم بعد موته (والأصح) فيما  
إذا أقر أحد حائزين بثالث أو بزوجة لثبوت أنكره الآخر أو سكوت (أن المستلحق لا يرث)  
لا تنتقل بثبوت نسبه وبما قررناه بكلام المصنف تعالى لشرح وصريحه في بعض النسخ يندفع  
ما اعترض به الفزاري وأطال فيه وتبعه كثير (ولا يشارك المقر في حصته) ظاهرا بل باطنا  
كان صادقا قبلت ما يبداه والثاني يشارك المقر في حصته دون المنكر وعلى انتفاء الأرض يحرم  
على المقر بنت المقر به وان لم يثبت نسبه أمواخذة له بما قرره كذا كره الى أبيه ويقاس بالبنت  
من في معناها وفي عتيق حصه المقر لو كان المقر به عبدا من التركة كان قال أحدهما بعد عتباته  
ابن أبينا وجهان أو جههاته يعنى لتشوف الشارع للعنق (و) الأصح (ان البالغ) للعاقل (من

أشقلت صيغته على ما ثبت النسب كان يقول وكذلك في استلحاق أبيه هذا أو أن تقر بان هذا أبي  
(قوله أو بزوجة لثبوت) انظر ما صورته (قوله وبما قررناه بكلام المصنف) هو قوله فيما إذا أقر أحدهما الخ (قوله قبلت  
ما يبداه) أي فيشاركه بثلث الخ (قوله والثاني يشارك المقر في حصته) أي بالثلث وقيل بالنصف اه ع (قوله وفي عتيق حصه  
المقر الخ) أي ظاهر أو باطنا لا تقدم من انه لو قال المعروف النسب من غيره هذا أبي عتيق عليه ان لم يكن ذبه الحسن (قوله  
أو جههاته يعنى) أي ولا مراية وان كان المقر موسرا لعدم اعترافه بمباشرة العتيق

اليه في تفسير بعض ذلك الخ) كان المراد ان هذه الصيغة عند الاطلاق تكون اقرا بالعين والدين م ما لكانه مبهم فيرجع اليه في تفسير مقدار العين ومقدار الدين والافوض الاول الدين والثاني العين فلا يحتاج في انصرافه اليهما الى رجوع اليه وظاهره انه لو فسر ذلك بالعين فقط يقبل اخذها من قبيله انه يقبل في تفسير ٨٥ على بالدين بل نقل الشهاب من عن

الشارح انه لو فسره في  
وعندي يعانى الامة قبل  
لانه غلط على نفسه (قوله)  
ولا رد على هذا القول (م)  
أى في شأن ألفاظ ذكرها  
انها اقرا عا سبأ في وغيره  
(قوله لان محله في ألفاظ  
اطرد العرف الخ) أى  
فليس المراد منه المفهوم  
الاصطلاحي الذى هو  
دلالة اللفظ في غير محله  
النطق بل المراد منه ان  
هذا اللفظ طلب استعماله  
في هذا المعنى بحيث صار  
لا يفهم منه عند الاطلاق  
الهذا المعنى لكن قوله  
وكلا منافي مفهوم لفظ الخ  
قد لا يوافق ذلك فليحصر  
(قوله في جواب لى عليك  
مائة) الاولى ألف لانها  
التي في المتن ولمراعاة تذكير  
الضمير في المتن (قوله وان  
لم بات بضمير) أى وهذا  
مخلاف ما اذا وقع في جواب  
اقض الالف الذى لى عليك  
كما سأتى عن الاسنوى  
(قوله أى المفتاح) أى مثلا  
(قوله كما أتى به الغزالي)  
ليس هذا افتاء للغزالي  
مستقلا وانما هو مأخوذ

الورثة لا ينفر دبالا اقرا) لانه غير جائز للبراث فينتظر كمال الباقي فان أفرقت غير الكمال  
وورثته نفذ اقراره من غير تجديد كما في قوله (و) الاصح (انه لو أقر أحد الوارثين) الحائزين ثالث  
(وانكر الآخر) لم يرت شيئا ولا من حصه المقر لكن ظاهره فقط كاتقرر لان الارث فرع  
النسب ولم يثبت (و) يستقر عدم ارث المقر به الموت المنكر فان (مات ولم يرثه الا المقر برب  
النسب) بالاقرار الاول وورث لان صاه حاز اوكذ الوورثه المنكر وصده ومقابل الاصح في  
الاولى بنفردونه ويحكي بنبوت النسب في الحال احتياطاً للنسب وفي الثانية لا يثبت لان  
اقرار الفرع مسبوق بانكار الاصل وهو الموت واحتج بقوله وانكر الآخر عما لو أقر أحد  
الورثة وسكت الباقي ثم مات الساكت وورثته المقر أو غيره فصدق على النسب فلا خلاف انه  
يثبت ههنا النسب لانه لم يسبقه تكذيب من أصله (و) الاصح (انه لو أقر ابن حاز) مشهور  
النسب لا ولاء عليه (باخوة مجهول فانكر المجهول نسب المقر) بان قال انا ابن الميت ولسن  
أنت ابنة (لم يورثه) انكاره لثبوت وشهرته ولا نه لو أقره لبطل نسب المجهول فانه لم يثبت  
الالارته وحيازته ولو بطل نسبه ثبت نسب المقر وذلك دور حكمي (ويثبت أيضا نسب  
المجهول) لان الحائز قد استملقه فلم ينظر لآخراجه له عن أهلية الاقرار بتكذيبه والثاني يؤثر  
الانكار فيحتاج المقر الى بينة بنفسه وقيل لا يثبت نسب المجهول (رحم في ارث المقر وعلى  
الاول لو أقر الحائز والمجهول بنسب ثالث فانكر الثالث نسب الثاني سقط نسبه لانه قد ثبت  
نسب الثالث فاعتبرت موافقته في نسب الثاني وهذا من باب ادخلني أخرجك ولو أقر  
باخوين مجهولين معافكذب كل منهما الا آخر وصده ثبت نسبهما وجود الاقرار من الحائز  
وان صدق أحدهما الا آخر فكذب الا آخر سقط نسب المكذب بفتح الذا لدون نسب المصدق  
ان لم يكونا أو أمين والا فلا ارثا لتكذيب الا آخر لان المقر باحد توأمن مقر بالآخر ولو كان  
المنكر اثنين والمقر واحدا فلا مقر تخليفهما فان نكل أحدهما لم تردا ليمين على المقر لانه لا يثبت  
بهما نسب ولا يستحق بهما ارثا ولو أقر الورثة بزوجية امرأه لم ورثهم ورثت كافرهم بنسب  
شخص ومثله اقرارهم بزوج للراة وان أقر البعض لم يثبت لها ميراث ظاهرا كالتسب اما  
باطنا ففيه مام (و) الاصح (انه اذا كان الوارث الظاهر يحبه المستملق) بفتح الحاء صح  
خومان (كاخ اقرا بن لبيت نسب) لالان الحائز ظاهرا فداستملقه (ولا ارث له)  
للدور الحكمي وهو ان يلزم من اثبات النسب رفعه اذ لو ورثت بحسب الاخ فخرج عن كونه وارثا  
فليصح استملقه فلم يرت فاذا ارثه الى عدم ارثه ولو ادعى المجهول على الاخ فنكل وحلف  
المجهول ثبت نسبه ولا ارث ان قلنا المردودة كالاقرار وهو الاصح بخلاف ما لو جعلناها  
كالبينة ونخرج بحسبه ما لو أقرت بنت معتقة للاب باخ لها فثبت نسبه لكونها حائزة ورثته  
اثلاثا في أوجه الوجهين لانه لا يحجبها ممانا وانما اعنته اعصوبة الوالاومقابل الاصح عدم

(قوله لم يرت شيئا) أى من حصه المنكر (قوله وكذا الوورثه المنكر) عبارة عن غير المقر وصده أى المقر وهى الصواب  
(قوله ومقابل الاصح في الاولى) هى قوله والاصح ان البالغ الخ (قوله وفي الثانية) هى قوله والاصح انه لو أقر الخ (قوله فان  
نكل أحد هالم تردا ليمين) أى اذا قايمة في ردها فان غاية الردان يجعل الناكل كالمقر وهو بتقدير اقراره لا يقيد بقوله الا آخر  
على انكاره وحالته وقوله على المقر الاولى المقر به لانه الذى يرت على تقدير تصديق المنكر

كتاب العارية ﴿ قوله وفيها لغة ﴾ بشعر تعبيرة بما ذكر قبلها بالنسبة للتخفيف (قوله وهي اسم لما يعار) أي شرعا (قوله وللعقد) أي فهي مشتركة بينهم أو قد تطلق على الأثر المترتب على ذلك من جواز الانتفاع بها وعدم الضمان وهذا مورد الفسخ والانتفاع كما تقدم نظيره في أول البيع (قوله ومن التعاور) أي وما أخوذة أيضا من التعاور فسادا أخذها مشركا بينهم (قوله وهي واوية) هذا مجرد لا يمنع لانهم قد يدخلون نبات الباء على نبات الواو كما في البيع من مبادل مع ان البيع باق والباع وأوى اللهم الان يقال انهم لا يفعلون ذلك الا عند الاضطرار اليه (قوله وهو ما يستعيره الجيران بعضهم) فسرره اليساوى بالزكاة وحكي ما قاله الشارح يقل (قوله ودرع من صفوان) أراد به الجنس والافلا مأخوذة من صفوان مائة درم (قوله وكانت أول الاسلام واجبة) أي الآية المذكورة اهـ ج (قوله وقد تكون واجبة الخ) لم يذكرها اقتدباخ اهـ سم على ج (أقول) وقد تصور الاباحة باعارة من لا حاجة له بالمعاري وجه (قوله لدفع مؤذ) ظاهره وان قل الاذى وينبغي تقييده باذى لا يحتمل زيادة أو يبلغ محذور ٨٦ نعيم أخذ اعمايا في عن الاذرى في قوله كل ما فيه احياء مهجبة (قوله أو قوب

توقفت هذه الصلاة عليه على ماص) عبارة الشارح في باب صفة الصلاة بعد قول المتن فان حول الفاتحة الخ نصها حتى لو لم يكن بالبلد الا مصنف واحد ولو لم يكن التعلل الا منه لم يلزم مالكه اعارته وكذا لو لم يكن بالبلد الا معلم واحد لم يلزمه التعلل الا باعارة على ظاهر المذهب كما لو احتاج الى السترة أو الموضوع مع قبره قوب أو ماء فينتقل الى البلد اهـ وجعل ج الوجوب على ما اذا أعار ذلك زمنا لا يقابل باجرة (قوله وكذا اعارة سكنى لذيخ ما كوال) لا ينافي وجوب الاعارة

بغير ماص اما الارث فلما مر واما النسب فلانه لو ثبت لثبت الارث وهذا قطع للدور من اوله وعلى الاول قطع له من وسطه

### كتاب العارية ﴿

بتشديد الباء وقد تخفف وفيها لغة ثلاثة عارة من وزن ناقة وهي اسم لما يعار وللعقد المتضمن لأباحة الانتفاع مع بقاء عينه لبرده من عار اذا ذهب وجاء بسرعة ومن التعاور أي التساوب لان العار لا نه ياتي وهي واوية والاصل فيها قبل الاجماع ويعنون المساعون قال جمهور المفسرين وهو ما يستعيره الجيران بعضهم من بعض واستعارته صلى الله عليه وسلم فرس لابي طلحة فركبه متفق عليه ودرع من صفوان بن امية يوم حنين فقال اغضب بالمجد فقال لا بل عارية مضعون رواه ابو داود والنسائي وهي سنة وكانت أول الاسلام واجبة كما قاله الروياني وغيره وقد تكون واجبة كاعارة نحو قوب لدفع مؤذ وكرو مصحف على ما جزم به في العباب تبعا للكهفانية أو قوب توقفت هذه الصلاة عليه على ماص والظاهر من حيث التفة كما قاله الاذرى وجوب اعارة كل ما فيه احياء مهجبة مخترمة لا جرة مثله وكذا اعارة سكنى لذيخ ما كوال ينشئ مونه وكاعارة ما كتب بنفسه أو مأذونه فيه سماع غيره أو رأوته لينسخه منه كما صوبه المصنف وغيره وتحرر كاعارة غير صغيرة من أجنبي وتكره كاعارة مسلم لكافر ولها أربعة أركان معبر ومستعبر ومعار وصيغة (شرط المعبر) الاختيار كما يعلم من باب الطلاق فلا تصح اعارة مكروه (وهة تبرعه) بان يكون غير مجبور لانها تبرع بالمنافع فلا تصح اعارة مجبور عليه وبصح اعارة النفسه لبدن نفسه حيث لم يكن عمله مقصودا لاستغناؤه عنه بما له ولا حاجة في الحقيقة الى استئنه لان بدنه في يده فلا عارية وكذا النفس اعارة عين زمنا لا يتناول باجرة ولا تصح اعارة

هنا ان المال لا يجب عليه دية وان كان في ذلك اضاعة مال لانها بالترك هنا وهو غير متعنت لان

مكاتب عدم الوجوب عليه لا ينافي وجوب استعارته اذا أثر ادخلف ماله كما يجب الاستيداع اذا تعين اللفظ وان جاز ذلك الاعراض عنه الى التاف وهذا ظاهر وان توهم بعض الطلبة المناقاة اهـ سم على ج (قوله لينسخه) أي غيره (قوله كاعارة غير صغيرة) وكالصغيرة القمصة كيا ياتي (قوله من أجنبي) أي مع فسادها وعليه فليس هذا من أقسام العارية العصبة فالاولى القمصيل باعارة خيل وسلاح لحري على ما ياتي (قوله كاعارة مسلم لكافر) لينسخه اهـ ج (قوله فلا تصح اعارة مكروه) أي بغير حق اماه كالواكره على اعارة واجبة قصص اهـ ج (قوله لان بدنه في يده فلا عارية) قد يشكل بما ياتي في فيما الورك منقطعان انه لا يشترط في العارية كون المعارف به المستعير بل حكم العارية ثابت له وان كان في يده المعبر ومن ثم لو سأل شخص صاحب الدابة في جل متاعه على دابته فحمله عليها كان اعارة لها وان تلفت ضمنها السائل اللهم الان يقال السفينة لا يمكن جعله تحت يد غيره ليكونه جزءا بخلاف الدابة فكانه في بنفسه

من افتائه الا في عقبه كما به من الخفة (قوله أي يحدوها) هذا هو الدافع للعارضة فاندفع ما في حاشية الشيخ (قوله فلواراد بالاضافة في داري الخ) أي وأراد في داري التي استترتها لتقصي انه استترها سابقا وخرجت عن ملكه بناف (قوله في المتن قوله وكذا المفلس اعارة عين الخ) هلا قيل بالامتناع مطلقا وفي المكاتب لانها قد تبطل فحقوت على الغرماء وعلى السيد ولو قبل بذلك لكان وجها (قوله الا في نظير ما مر) أي في قوله زمننا لا يقابل بآخرة (قوله ولو سفيها) أي بان كان صديقا ويخوننا أو مجموع راعليه بسفه اما المفلس فنصحه امتناره لانه لا ضرورة لها على الغرماء لانها لو تلتفت لتلفا مضعا لانهم امر الغرماء ببذلها (قوله الا ان اتني الضمان) أي أو ضرورة كبرمه لا فيما يظهر اه ح (قوله ويشترط ان يكون) أي المستعبر (قوله وتعيينه) أي المستعبر وقوله بل مجرد اباحة ولو أرسل صبيلا يستعبره شيئا لم يصح فلو تلف في يده أو أتلفه لم يضمنه هو ولا مرسله أي لانه لم يدخل في يده كذا في الجواهر ونظر غيره في قوله أو أتلفه والنظر واضح اذا اعارة عن علم انه رسول لا تقتضي تسليطه على الاتلاف فليصل ذلك أي عدم الضمان على ما ذل به ان رسول اه ح وكتب عليه سم قوله فليصل ذلك الخ أقول فيه نظرا ايضا لان الاعارة لا تقتضي تسليط المستعبر على الاتلاف أي فيضن فيه الا في التلف غاية الامر انها تقتضي المسامحة بالتلف بواسطة الاستعمال المأذون فيه فليتامل اه ويصن ٨٧ الجواب بانها وان لم تقتض التسليط بالاتلاف لكنها

مكاتب بغير اذن سيده الا في نظير ما مر في المفلس فيما يظهر ويشترط ذلك في المستعبر ايضا فلا تصح استعاره مخبور ولو سفيها ولا استعاره ولله الا ان اتني الضمان كان استعاره من نحو مستأجر ويشترط ان يكون مختارا وتعيينه فلو فرض بساطه لم يجلس عليه لم يكن عارية بل مجرد اباحة (وملكه للنفقة) ولو لم يملك الزينة اذا اعارة اغترد على النفقة وأخذ منه الا ذرى امتناع اعارة فقهاء اوصوفى سكنهم في مدرسة ورباط لانهم لا يمكن ان يتفادوا النفقة واما لمراده ان ذلك لا يدمي عارية حقيقة فان أراد حرمته فممنوع حيث لم ينص الواقع على شيء ولم تكن في زمنه عادة مطردة فجمع ذلك وبلغى تلك النفقة اختصاصها بالمسند كره في الاضحية من جواز اعارة ارضية أو هدية نذر مع خروجه عن ملكه ومثله اعارة كلب لسيده وأب لانه الصغير ومجنون وسفيه كما ذكره الزوكشي بحثا اذا كان الزمن غير مقابل بآخرة ولا يضر به جواز استخدامه في ذلك حينئذ اطلق الروايات حل اعارته لخدمة من يتعلم منه لفسفة انس في الصحيح وظاهر ان تسمية مثل هذه المذكورات عارية فيه نوع تجوز وقول الاسنوي باعارة الامام مال بيت المال لانه اذا اجاز له التملك فالاعارة أولى مردودا به ان كان ذلك لملكه حق في بيت المال فهو اصيل حق لمستحقه فلا يسمى عارية أولن لاحقه فيه لم يجز لان الامام فيه كالولي في مال موليه وهو لا يجوز له اعارة شيء منه مطلقا ومن ثم كان الصواب كما في

من تلفت ثمن يده (قوله لجواز استخدامه في ذلك) فضيته انه ليس للاب استخدام ولده فيما يقابل بآخرة أو كان يضره وهو ظاهر في الثاني وينبغي خلافه في الاول بل هو أولى من المعلوم الا في تسليم الاول فينبغي للاب اذا استخدم من ذكر ان يحسب آخرة مثله مدة استخدمه ثم يملكها له مما وجب عليه ثم يصرفها عليه فيما يحتاجه من نفقة وكسوة وما عمت به البولي أن يموت انسان ويترك أولادا صغارا فتتولى أمهم أمرهم بلا وصاية أو كبير الاخوة أو عهدهم مثلا أو يستخدمونهم في رعي دواب أمالهم أو لغيرهم والقياس وجوب الاجرة على من استخدمهم سواء كان أجنبيا أو قريبا ولا يسقط الضمان بقبض الام أو كبير الاخوة أو نحوهما حيث لا وصاية ولا ولاية من القاضي (قوله واطلق الروايات حل اعارته) أي ولده الصغير وقوله لخدمته ظاهره سواء كان ذلك يقابل بآخرة أم لا وهو ظاهر لان فيه مصلحة له ومن ذلك الاولى الفقيه ومعلوم ان محل ذلك كله اذا اذن له ولله اما اذا لم يذن له أو قامت قربة نية على عدم رضاه بذلك أو كان استخدمه بعد اذ رآه فلا يجوز له وبقي ما يقع كبر من ان المعلن بأمر بعض من يتعلم منه يعلم بعض آخر هل يجوز له ذلك لان فيه مصلحة للولد بانقائه لخدمة بتكرارها أم لا فيه نظر والاقرب الاول وينبغي أن يأتي مثل ذلك فيما لو كان الاب هو المعلن (قوله وقول الاسنوي باعارة) أي يجوز اعارة الخ (قوله وهو لا يجوز له اعارة شيء منه مطلقا) أي سواء كان ما أعارة يقابل بآخرة أم لا

وليكن المقر به في يد المقر / أي في تصرفه فلا يرتفع الناصب / قوله في مدة الخيار له / لفظا له متعلق باقر واعلم ان الصورة ان  
 (قوله من نفسه) أي القن / قوله ولانه يمنع عليه / أي الامام / قوله جع متأخرون / منهم ج في شرحه / قوله من سائر أوجهه /  
 يظهر من هذا اعتراض ما روي على الاستنوى مع ان ظاهر كلامه فيما سبق اعتماد الدال اللهم الآن يقال الدال انما هو من جهة  
 تسمية الاستنوى / دفع الامام شيئا مستحقه عارية / قوله وقياس ذلك على اعتناق العبد / الا في بيع العبد كما قدمه / ولكنه عبر  
 بذلك تنبيه على ان بيع العبد ٨٨ من نفسه في الحقيقة اعتناق / قوله وموصى له بالمنفعة / الامدة حياته على تناقض

يه اه ج وكتب عليه سم  
 هذا مسلم ان دلت قرينة  
 على مباشرة الانتفاع  
 بنفسه كان أوصى أن  
 ينتفع بمدة حياته والا  
 فله الاعارة وان قيد بمدة  
 حياته اه وقول سم والا  
 أي كان أوصى له بالمنفعة  
 مدة حياته وبني ان مثل  
 الاعارة الاجارة حيث  
 قيدت بمدة أو جعل عمل  
 ثم ان مات المورث قبل  
 استيفاء المنفعة الموقوف  
 عليها انقضت فيما سبق  
 (قوله لكن باذن الناظر)  
 مفهومه ان الناظر لا يبيع  
 وهو ظاهر حيث لم يكن  
 موقوفا عليه والابان  
 شرط النظر للموقوف عليه  
 وانصرف فيه فيجوز له الاعارة  
 لكن لا من حيث كونه  
 ناظرا بل من حيث كونه  
 مستحقا للمنفعة (قوله ان  
 لم يعين) أي المالك له أي  
 المستعير وقوله الثاني  
 مفهومه انه اذا عينه له  
 واعاره انقضت عاريته واتفق الصانع عنه (قوله كان يركب مثله)  
 الاستنباط ان لم يكن فيها ضرر زائد على استعمال المستعير (قوله اودونه) أي ما لم يكن عدوا لغيره فياظهر مراه سم على ج  
 وقول سم ما لم يكن عدوا أي فيها (قوله لجوع الانتفاع اليه) يؤخذ منه ان يحمل جواز ذلك فيما لو أركب زوجته أو خادمه  
 لقضاء مصالحه اما لو أركبها لالتعبد منفعته اليه كان أركب زوجته لسفرها لحاجة الميز (قوله كونه منتفع به) أي حال  
 العقد أخذ ما يأتي (قوله لقبوله التخصيص) أي قول الروابي وقوله بما ذكرناه أي من استثناء الجش الصغير (قوله أو  
 الضرب على طبعه) أي صورة

والأوجه اتباع شرطهم حيث لم يعلم رفهم وفعلوا ذلك على وجه اقتضته المصلحة في تطوهم  
 ولم يبين خطأهم في ذلك لاخراجهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم من تشبيه الامام  
 بالولي اعطاؤه أحكامه من سائر أوجهه وقياس ذلك على اعتناق العبد من نفسه مجموع (فيعبر  
 مستأجر) اجارة محصة للملك المنفعة وموصى له بالمنفعة على ماسبق في تصرفه في يده وموقوف  
 عليه لم يشترط الواقف استيفاء نفسه لكن باذن الناظر كما أفاده ابن الرفعة وهو ظاهر  
 (لا المستعير) بغير اذن المالك (على الصحيح) لانه لا يملكها وانما يبيع له الانتفاع ومن ثم لم  
 يوجب ولم تبطل عاريته باذن المالك له فيها ولم ير من ضمان ان لم يعين له الثاني كما أفاده  
 الماوردي والثاني بغير كان الاستعارة ان يؤجر (وله ان يستعير من وسقوف المنفعة له) كان  
 يركب مثله اودونه لحاجته دابة استعارها للركوب قال في المطلب وكذا زوجته وخادمه  
 لجوع الانتفاع اليه أيضا قال الاذري نعم يظهر انه اذا ذكر انه يركبها زوجته فيجب وهي  
 بنت المعير او اخته أو نحوهم ما لم يحزله اركاب ضررها لان الظاهر ان المعير لا يسمع من ضررها  
 ويؤخذ منه جواز اركاب ضره المستعار لركوبها حيث كانت مثلها اودونه ولم تقم قرينة على  
 التخصيص ككون المسماة أجنبية من المعير (وشرط المستعير كونه منتفع به) انتفاعا مباحا  
 مقصودا فلا يمارى الانتفاع به كخدمته من امارات وقع نفعه كجش صغير فالوجه محبة اعارته ان  
 كانت العارية مطلقة أو مؤقتة زمانا يمكن الانتفاع به فيسه والا فلا ولا في ذلك اشتراط  
 وجود النفع حال العقد في الاعارة لمقابلتها بعوض بخلاف ما هنا ولا قول الروابي كل ما جازت  
 اجارته جازت اعارته وما لا فلا واستثنى فروعا ليس هذا منها ولا الاستثناء معيارا لعدم لقبوله  
 التخصيص بما ذكرناه ولا آله فهو وأمة نخدمه أجنبي وقد اذ معظم المقصود منه الاخراج ثم  
 لو صرح باعارة للترتيب به أو الضرب على طبعه صح ونية ذلك كافية عن التصريح كما يجنب الشيخ



الاقرار بعد القبض كما هو ظاهر (قوله ويحل ذلك اذا اشتراه لنفسه الخ) حق العارية اما لو اشتراه لموكله (قوله أو باعتار ما كان) يعني فيما اذا قال اعنته مالكة قبل الشراء (قوله لانه قد لا يرتضيه) في حواشي التفتة مانصه يمكن جعل قوله الاتي وقوله نية ذلك أي منها وقوله أو اضرب على طبعهما أي الدراهم والدينارين (قوله ويؤخذ من ذلك) كذا شرح مر وفيه نظروا لوجه الضمان لان اليد بضمخا من رأيت مر توقف فيه بهد أن كان واقعة ثم ضرب على قوله وحيث لم تصح العارية بغير جرت الى هتاف شرحه اه سم على ج (قوله والمستعير أهل للتبرع) الاولى والمير (قوله والقول بصحتها) أي الواقع في كلام غير الماوردي (قوله وكون الاعارة لاستفادة المستعير الخ) ويجوز ايضا اعارة لورق للكتابة وكذلك اعارة المال لموضوع مثلا ولغسل متاع ونحوها لا ينعس بها كان يكون واردا أو النجاسة حكمية مثلا (قوله وان جمع بعضهم) مراده ج (قوله كاعارة متبرعة أو شاة الخ) ينبغي ان مثل هذه المذكورات اعارة الدواة للكتابة ٨٩ منها والمكة لال كمال منها

اه سم على ج (قوله أو ما) أي القفل أو الموضوع مثلا ولا تنظر لما تنشره بالاعضاء لانه بمنزلة الاجزاء الذهبية بلبس الثوب وقوله وحقق الأشعري الخ ينسب أن تكون غرة الخراف ان القائل بالأباحة يقول يملكه ملك كرام أي فلا يجوز نقله لغيره كما قاله فحين اباح غرة بستانه لغيره لا يجوز له نقله لغيره والقائل بالملك يقول يجوز له ذلك (قوله حرمة نظر كافر) في ج ان مثلها الفاسقة بجهور أو قيادة اه وفي عدم ذكر الشارح للفاسقة اشارة الى أنها ليست كالكافرة فيجوز لها النظر كالعفيفة (قوله فتكون

لا تخاذ هذه المنفعة مقصدا وان ضعفت قال في الخادم ويؤخذ من قوله أو اضرب على طبعهما جواز استعارة الخط أو الثوب المطرز ليكتسب ويخط على صورته وحيث لم تصح العارية بغير جرت لان للفاسدة حكمي الصحيح في الضمان ويؤخذ من ذلك انهم اجمعوا على ان شرط أو شروط عماد كروه تكون فاسدة مضوية بخلاف الباطلة قبل استعمالها والمستعير أهل للتبرع وهي التي اختلف فيها بعض الأركان كما يؤخذ مما يأتي في الكتابة وقول الماوردي ان من الفاسدة الاعارة بشرط رهن أو كفل صحيح والقول بصحتها مفرغ فيما يظهر على مقابل الاصح من جهة ضمان الدرك فيها وان جمع بعضهم بان كلامه في شرط ذلك ابتداء وما هنا في شرطه وما اجمع بقاء عنه) كتب وعيد فلا تصح اعارة طعاما كل وهو شعبة لو قود لان منفعتا ما بهتلا كما ومن ثم حصت للزينة بهما كالنقد كما يحتمل الشيخ وكون الاعارة لاستفادة المستعير محض المنفعة هو الغالب فلا ينافيه انه قد يستفيد عينا من المعار كاعارة شعيرة أو شاة أو بئر لا خذغرة ودرويس أو ما اذا اصر في العارية ان لا يكون فيها استهلاك المعار لان لا يكون المقصود فيها استيفاء عين وحقق الأشعري فقال ان الدرك النسل ليس مستفادا بالعارية بل بالأباحة والمستعار هو الشاة لمنفعة وهي التوصل لما أبغ وكذا الباقى ولا يشترط تعيين المستعار فيكني خذ ما شئت من دواحي بخلاف الاجارة لانها معاوضة (وتجوز اعارة جارية لخدمة اصرارة) لا تنفاه المحذور وسيأتي في النكاح حرمة نظر كافر لما لا يبدو في المهنة من مسلة فتع امارتها لها في الحالة المذكورة (أو) ذكر (محرم) الجارية لا تنفاه المحذور ومثل المحرم مال كهابان يستعيرها من مستأجر وكذا من موصى له بالمنفعة ان كانت عن لا تحصيل لجواز وطئه حينئذ بخلاف من تحصل لانها قد تلد فتكون منافع ولده لا موصى له أو زوج ويضعها كما قاله ابن الرفعة ولو في بقية الليل الى أن يسلمها السيدها وأجابه لا تنفاه المحذور بخلاف اعارة الاجنبى

١٢ نهاية ج منافع ولده للموصى له) فهو نوع من الأرفاق كذا قاله شارح وهو غفلة عما يأتي في الوصية بالمنافع ان المالك اذا أولدها يكون الولد حرا وتزوجه يحمته ليشترى بها مثله وان حرمة وطنها ان كانت عن تجبل ليست لذلك بل لخوف المهلكة أو النقص والضعف أو زوج الخ وقد يقال حيث كانت الحرمة لما ذكر كان اقباس جواز عند اذن الموصى له بالمنفعة لراهه بالتلافيع على نفسه وقضية الملاحقة خلافة (قوله أو زوج) عطف على محرم وهل تسقط نفقته عنه أم لا فيه نظروا الأقرب الثاني لم تكنه من التمتع بها أي وقت اراده وبفرض استقامتها في وقت يريد التمتع بها فيه فهو المموت بالمنفعة على نفسه ولو لم يلقها بنى أن يقال ان كان استعارها لخدمة نفسه بطلت العارية كالأوصاء امة اجنبية بل هذه أولى لما بينهما من اللفة السابقة وان استعارها للتربية ولده مثلا لا تبطل حيث لم يكن في الانتفاع بها فيما استعارها لخدمة محرم ولا تنظر وما تقدم من سقوط النفقة لظاهر تمتعها وأعرض عن العارية ما لو تمتع بها ملاحظا للعارية فلا قرب الاول لانها مسلة عن جهة العارية ويمكن أن يحصل على هذا ما نقل بالدرس عن الزياي من أن النفقة لها لانه انما تسلمها عن العارية

وبيع من جهة البائع على المذهب راجحه المذهب أو يضاوان كان خلاف المتبادر اهـ (قوله واذا مات المدعي حريته أى وهو  
 صورة المتن قوله بناء على اعتقاده) هذا لتبطل لقول المتن وبيع من جهة البائع وكان الأولى تأخيرهما بعدد (قوله فيقع  
 قوله وعليه يحمل كلام الروضة) نعم لا امرأة أخدمته مريض منقطع أى بان لم يحمد من يخدمه وليس ديمامة اعادتها لخدمته  
 اهـ ج ومثله عكسه كإعادة الذكركل عمة امرأة منقطعة ويجوز لكل منتهيا لتتغير الضرورة ان احتجج اليه أخذها  
 مما قالوه في نظر الطبيب للمرأة الأجنبية وعكسه (قوله انه لا يضاف ذلك قولهم الخ) أى ان كلامهم مفروض في حكم  
 الاعيان التي لا تسمى فيها فخر بها بالمائع والاستعارة من غاصب مثلا وحديثه بالقوضة بالاعارة الفاسدة ان تلفت  
 بالاستعمال المأذون فيه لم يقض وان تلفت بغيره ضمنمت عملا بالقاعدة المذكورة وامامنا في حقونة مطلقا ولا يلزم من قسمة  
 الفاسد بالاصح عدم الضمان لما ذكره الشارح على أن ج قال بعدم الضمان للشفقة كالعين والكلام فيما اذا وضع يده باذن  
 من يملكه فانه فان قبض من لا يمتد بآدنه كالحجوة وعليه لشفقة من مطلقا (قوله ويجوز اعارة صغيرة وقبضة) لعل قياس  
 ذلك جواز اعارة القن الاجنبى ٩٠ وان لم يكن صغيرا ولا قبضا من صغيرة او قبضة مع الأمن المذكور اهـ سم على

ج (قوله ولولم يعرف  
 بالفجور) فيه ج عبادا  
 كانت الاعارة تامة ضمنمت  
 خلو او نظرا محرم ما اهـ  
 (قوله واجارة عبد مسلم  
 اسكافر) هذا قيد جواز  
 خدمة المسلم للكافر لان  
 المتبادر من الاعارة انه  
 يستخدمه فيما يريد سواء  
 كان فيه مباشرة لخدمته  
 كصبا على يده وتقديم  
 نعله او كغير ذلك كإرساله  
 في حوائجه وتقديم في البيع  
 عند الكلام على قول  
 المصنف وشرط العاقد  
 الرشداً انه يجوز اجارة  
 المسلم للكافر ويؤمر

بالان يده عنه بان يؤجره لغيره ولا يمكن من استخداًه وهو يفيد حصة خدمة المسلم للكافر وعليه فقد  
 يفرق بين الاجارة والعمارية بان الاول في الاجارة أقوى منه في العمارية للزمها ولا يمكن من بقاء يده عليه في الاجارة  
 وتجعل تخلف المارية لاحتمال التخصص منه في كل وقت رجوع الميراث لكن رد على هذا ان في مجرد خدمة المسلم للكافر تعظيما  
 له وهو حرام وقد يقال لا يلزم من جواز الاعارة جعله تحت يده وخدمته له لجواز ان يعبره لمسلم باذن من المالك أو يستئيب  
 مسليا في استخداًه فيما تعود منفعة عليه فليتامل ذلك كالأول واجمع وفي عبارة الخليل ما يصح بحجزة خدمته حيث قال  
 وعلى في المذهب عدم الجواز بالانه يجوز ان يخدمه وقوله عدم الجواز أى للعمارية (قوله واعارة أصل فرعه) أى الرقيق (قوله  
 واستتارة فرعه) لا تخفى مغايرة هذا لقوله السابق وتكره استتارة فرعه أصله اذ صورة هذه انه استعار أصله من نفسه بان كان  
 أصله حراما وصورة ذلك انه استعار أصله من سيده بان كان رقبة او هذا اظهر من عبارته لكن نبت عليه لانه خفي على جماعة من  
 الطلبة اهـ سم على ج (قوله ونحو مصحف لكافر وان صحت) لعل محل الصحة اذ لم تكن استتارة الحرفي للخليل أو السلاح  
 لمقتلته والكافر المصحف لقراءته فيه مع المس والجل والا فلا تصح على قياس ما قدمه في استتارة الأمة الكبيرة

بحال ومفصلاً) أي كما هو شأن سائر الأخبار الواردة بآراء شرح الروض لأن الأقراء أخبار عن حق سابق والخبير عنه مفصلاً  
تارة ومجملًا أخرى (قوله كما لحقه به السبكي) المناسب لما قبله كما أدخله فيه السبكي فإن كان السبكي إنما ذكره على وجه

تقدمة نفسه مع نظر أو خافه أو يفرق بطريق ٩١ سم على حج وهو يقتضي أنه إذا لم يثقل على الظن فتأله لتقوم أعارته له  
وتضع وهو مشكل لأنه حيث ظن ذلك لأوجه للزمه ومن ثم قال الرادي أنه إذا غلب على الظن عصبية بهاء كحرمت  
أعارته له ولم تضع ولا أصحت ولا حرمته ولا ينافي ما ذكره الشارح من الصحة قوله في شرح المنهج فلا تضع إماره ما يحرم  
الانتفاع به كالهو وقرص وسلاح لحري لأنه محمول على ما إذا غلب على الظن أن يقابلناه بأخذ من قوله فلا تضع إماره الخ لأنه  
لا يصح الانتفاع به إلا إذا كانت تلتابه (قوله كان صريحاً) وعليه فيمكن أن يقال تميز العارية بمعنى الإباحة عنها يعني القرض  
بالقرائن فإن لم توجد قرينة معينة واحدة منها في عدم الصحة أو يقيده على الفرض بما إذا اشتهر فيه بحيث يجرمه  
استعماله في العارية الأخرى وظاهره أن ذلك شائع حتى في غير الدراهم كما عرفى ٩١ ذابك مثلاً (قوله وفه توقف)

ولو قيل أن نحو خذ  
أو ارتفق به كتابة لم يبعد  
ولا يصح صلاحيه خذ  
السكينة في غير ذلك اهـ  
قوله وإن تأخر أحدهما  
عن الآخر (ظاهره وإن  
طال الزمن جداً وبوجه أنه  
حيث حصلت الصيغة  
لا يضر التأخر أن لم يوجد  
من المبرر ما يدل على الرجوع  
ولأن المستعير ما يدل على  
الرد (قوله فيكون ذلك  
إباحة) أي والإباحة  
لا تقتضي الضمان اهـ  
قوله (خرج منه) أي  
عقد العارية (قوله وقيل  
أكلها هو أمانة) وكذا  
إن كانت عرضاً اهـ قال  
مم استشكل مسألة

عن نفسه بخلافها (والأصح) في نافي (اشتراط لفظ) يشعر بالاذن أو طلبه إذا انتفع عاك  
الغير يتوقف على ذلك ولحق بذلك كناية معنية وأشارة أخرى واللفظ المشعر بذلك  
(كأعرتك) هذا أو أعرتك منفعتي وإن لم يصفه العين كظن في الإجارة (أو أعرفي) أو خذ  
لتنفع به أو أيجت منك منفعتي وكركب وأركبني ولو شاع أعرفي في القرض كافي الجاز كان صريحاً  
فيه فإله في الأثر وعليه فيفرق بينه وبين قولهم في الطلاق لا أثر للشاعة في الصراحة  
بأنه يحتاج للإيضاح ما لا يحتاج لغيرها وظاهر كلامهم صراحة جميع هذه الألفاظ وضوحها  
وأنه لا كناية للعارية وفه توقف ظاهر (ويكفي لفظ أحدهما مع فعل الآخر) وإن تأخر  
أحدهما عن الآخر كالوديعة فيما يظهر خلافاً لفرق بينهما إذ ظن الرضا حاصل حينئذ وقد  
يحصل من غير لفظ ضمناً كان فرضه أن يجلس عليه على ما جرى عليه المتولى ونقله الشرحان  
عنه ذل الأوجه الضعيفة وجرى عليه أن المقر في بعض نسخ الروض وجزم به في العباب  
وهو مبني على أن العارية لا يشترط فيه اللفظ والأصح خلافه وحينئذ فيكون ذلك إباحة  
للعارية ولا دليل للدول فيما يأتي فيمن أركب منقطه أدامته بلا سؤال لا يمكن حل نفي ذلك على  
الجهتين إمام أحدهما فلا بد منه وأنه لا يشترط في ضمان العارية كونها بيد المستعير وخرج  
منه جابسه على مفروض العموم فهو إباحة حتى عند المتولى وكان أذن له في حلب دابته  
والدين للمعاليب فهي مدة الحلب عارية تحت يده وكان سلمه البائع المبيع في ظرف فهو عارية  
وكان كل الهدية من ظرفه المعتاداً أكلها منه وقبل أكلها هو أمانة ومقابل الأصح لا يشترط  
اللفظ حتى لو رآه حافياً فغطاه نعملاً أو نحو ذلك كان عارية (ولو قال أعرتك) أي فرسي  
مثلاً (للتعطف) أو على أن تعطف (أو لتعريف فركب فهو إجارة) نظر اللغني وهو وجود العوض

ظرف المبيع وقر في شرح الروض بأنه لما اعتد الأكل إن عوضه من ظرف الهدية قدر مقابل لما مع منضعة طرفها بخلافه  
في المبيع فكان عارية فيه على الأصل وبعبارة الشارح في شرح الإرشاد وأما الذم ترك هدية فطريقان كان له أن يعرض فإن  
اعتد الأكل منه لم يضر به بل تزمه أجرة مثله بحكم الإجارة الفاحشة والأضمة بحكم النصب ثم قال وحيث قلنا بضمانه توقف  
استعماله والا كان أمانة وإن كان بلا عوض كما صرح به الرافعي اهـ وهو حاصل ما في الروض وشرحه وشرح البهجة وغيرها  
فالحاصل أن الطرف أمانة قبل الاستعمال مطلقاً ومنصوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقاً وإعارة بالاستعمال المعتاد إن  
لم يكن عوض والا فإجارة فاسدة اهـ ويؤخذ من هذا حكم ما يقع كثيراً من مريد الشراء في ظرفه زيات مثلاً فينتف  
منه وهو أنه إن كان التلف قبل وضع المبيع فيه فلا ضمان لأنه أمانة وإن كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه لأنه عارية فتنبه له  
فإن يقع كثيراً ولم يتعرض لحكم الطرف بعد كل الهدية منه ولا لحكم الدابة قبل حلب اللبن ولا بعده ولا لحكم ظرف المبيع  
بعد أخذ المشتري المبيع منه وصرح بما يأتي من الضمان بعد انتهاء العارية أنه هنا كذلك

الاحاطي فكان ينبغي أن يقول وان جعله السبكي ملحقا به (قوله لصدق ما ذكر على هذه الامور ويحرم أخذه) عبارة المنفعة لانه شيء ويحرم أخذه ويجب رده (قوله ولا يقطع منه بخلفه انه لا يصدق فيها) أي في الدار أي لان قضية اقرار مورثه ان فيها

(قوله دون المستعير وهو كذلك) علة في شرح البهجة بانهم من حقوق المالك اه ويؤخذ منه ان اجرة المركب الذي يصدى فيها أو من يسوقها على المستعير دون المالك (قوله فان أنفق) أي المستعير (قوله عند فقده) أي وأخذه دراهم وان قلت (قوله اما لو عين) أي المعبر (قوله ٩٢ ولو بخبر بقعة فتركها المالك) أي لم يأخذها منه وان لم يرد ابتداء هافيه فلا يثبت شرط

منه قصد الترك بل المدار على العلم بعودها لملها مع التمكن من أخذها منه (قوله ضمن نصفها) أي سواء كان مقدما على مالكها أو رد نصفها (قوله فهو المستعير) أي القائل (قوله فالراكب) أي هو المستعير (قوله ان وكله) أي القائل (قوله والا) أي وان لم يوكله (قوله والقرار على الراكب) لم يبين من القرار عليه صرح بما قال كان الشغل للدارم والظاهر انه الأمر أخذ من قوله ان القائل هو المستعير لا الراكب (قوله اما اذا رد) أي المستعير (قوله فالتؤنة عليه) أي أي المالك وظاهره ولو كان استحقاق المستأجر باقيا (قوله بعدد ارهضا) أي الراد (قوله ووجهه) انه أي المستعير (قوله بمنزلة معبره) أي المستأجر (قوله بل يشتمل للعام) أي ان كان أمينا والابقاء تحت يده

(فاسدة) لجهالة المدوة والعوض مع التعليق في الثانية (توجب اجرة المثل) اذا مضى بعد قبضه زمن مقابل باجرة ولا ضمان عليه بتلقاها كالتؤنة وكلامهم هذا صريح في وجوب مؤنة المستعير على المعبر دون المستعير وهو كذلك سواء كانت الماربة محبسة أم فاسدة فان أنفق لم يرجع الا اذا نكح أو أوشا دينته الرجوع عند فقده اما لو عين المدوة عوضا عما تركت هذه شهر من الآن بعشرة دراهم أو لتعريف ثوبك هذا شهر من الآن فقبل فهو اجارة محبسة كما في النوار وهو أصح الوجهين ولا يبرأ الا بردها للمالك أو وكيهه دون شعور ولده وزوجه فيضمنانها وطريق تعبير كاف في الوطء بردها لما أخذها منه ان علم المالك به ولو بخبر بقعة فتركها به ولو استأجرها لراكب فتركها مالكا كما هم ضمن نصفه فقط ولو قال اعطها لهذا النحى مع في شغلي فهو المستعير أو في شغلي فالراكب ان وكله وليس طريقا كوكيل السوم والافوه المستعير والقرار على الراكب (ومؤنة الراد) للعارية حيث كان له مؤنة أو عند الحجر عليه (على المستعير) من المالك أو وضو مستأجر رد عليه لغبر الصبح على الديما أخذت حتى تؤديه ولانه قبضها الغرض نفسه اما اذا رد على المالك فالتؤنة عليه كالمورد عليه معبره وظاهر كلامهم عدم الفرق بين بعدد ارهضا عن دار معبره وعدمه ووجهه انه منزل منزلة معبره ومعبره لو كان في محله لم تزلمه مؤنة فسقط ما لا ذرعي هنا ويجب الراد فور اعند طلب معبر أو مؤنة أو عند الحجر عليه فبرد لوليه فان أخر بعد علمه ونكته ضمن مع الاجرة ومؤنة الراد لو استعان بغير مصحف أو مسلم فان رد مالكة امتنع رده اليه بل يتعين للجامع (فان تلفت) العين المستعارة أو شيء من أجزائها ومنها ما لو أركب مالكها عليه امتنع طعاوان قصده وجهه الله تعالى ولم يسأله في ذلك لانها تحت يده (لا باستعمال) ما دون فيه كسقوطها في بئر طلاء سيرها وقياسه كإقاله الغزى ان عثورها حال الاستعمال ذلك وظاهره عدم الفرق بين ان يعرف ذلك من طبعها أو لا والاوجه تقييده بما اذا لم يكن العثور بما اذن في حله عليها على ان جمعا اعترضوه بان التعثر يعتاد كثيرا أي ولا تقصر عنه ومحل ان لم يتولد من شدة ازعاجها والافوه وضامن انقصيره وسكان حتى الرقيق أو صال الدابة ققتلا لدفع ولومن مالكة انظر قتل المالك قتله المنصوب اذا اصل عليه قصده فقط (ضمها) بدلا أو ارش الحبر المار بل عارية مصونة حتى لو أعارها بشرط ان تكون أمانة اما الشرط كما ذكره ولم يتعرض له فسادها ومقتضى كلام الامسوي صحتها والاوجه فسادها ولا يثبت الضمان التفرط في ضمها (ولو لم يفرط)

ان كان كذلك والادفعه لا يمين يحفظه (قوله ومنها) أي العارية (قوله كسقوطها) هو مثال التلف بغير وسبأ في الاستعمال المأذون فيه كما يشعر به قوله بعدد الاوجه تقييد ذلك الخ وانما كان هذا من الغير لانه تلف في الاستعمال لا به وكتب أيضا قوله كسقوطها في بئر ومنه ما لو استعان بثورا للاستعماله في صاقية فسقط في بئرها فانه يضمنه لانه تلف في الاستعمال المأذون فيه بغيره لا به ومنه أيضا ما لو أصابه السلاح مثلا من آلة الحرب فيضمنه كل من المستعير والحارث وقرار الضمان على الحارث (قوله وقياسه) أي قياس سقوطها في بئر الخ (قوله كذلك) أي مضى (قوله والاوجه تقييده) أي الضمان (قوله على ان جمعا اعترضوه) أي القياس (قوله ومحل ان لم يتولد) أي الضمان (قوله ققتلا) أي فيضمنها المستعير (قوله والاوجه فسادها)

شيأ فم يقبل من وارثه ما ينشأ فيه (قوله ولو كان للفرز زوجة الخ) سياتي هذا في الدعوى بإسقاط مما هنا (قوله لشعوره ذلك) أي لشعوره الغصب مالا يقتني وحاصل هذه الجواب أن الاشكال مبني على تفسير الغصب بالمعنى الشرعي ونحن لا نلتزمه وننتظر أي فاضع الأجرة مثلها أو يأتمر باستعمالها (قوله وكذا الوتبه ما ولدها) عبارة مع نعم إن تبعها والمالك ساكت وجب رده فورا والاضن كالامانة الشرعية اه وحمل ذلك حيث لم يعلم به كأيديله تشبيهه بالامانة الشرعية (قوله ولم يتعرض مالكها له) أي وقد علم بتبعيته لاهه فان لم يعلمه وجب رده فورا والاضنه ولعل المراد أنه يجب عليه اعلام مالكه أي حيث عده مستوليا عليه ما ياتي في الغصب من أنه لو غصب حيوانا وتبعه ولده لا يكون غاصبا له لعدم ٩٣ استيلائه عليه (قوله ولا يضمن

العير جلد الاضحية المذكورة) وهذا بخلاف ما قدمناه في الاضحية نفسها عن سم وباتي في كلام الشارح من انها مضمونة على المعير والمستعير وعلى هذا فليست الفرق بين الاضحية وجلدها ولعله ان الاضحية لما كان المقصود منها ذبحها وتفرقة لحمها اشبهت الوديعة فمضمت على المعير والمستعير بخلاف الجلد فان المقصود منه مجرد الانتفاع فاشبهه بالمباحات فلم يكن مضمونا على واحد منهما (قوله لو تلف يد المرغن) خرج به ما لو تلف قبل الرهن أو بعد فكذلك الرهن وزعمه من يد المرغن ليرده على المالك فيضمنه في صورتين على ما فهمه كلامه (قوله لكن من انه ليس بعارية) أي ولا

وسياتي كيفية ضمانها آخر الباب ولو استعار ابة ومعها اتبع لم يضمنه لانه اذا اخذه لعسر حبسه عن أمه وكذا الوتبه ما ولدها ولم يتعرض مالكها لئلا ينفى ولا اثبات فهو امانة قاله القاضي ولا يضمن ثياب الرقيق المستعار لانه لم يأخذها لاختلافها بخلاف كاف الدابة كما قاله بغوي في فتاويه ولا يضمن العير جلد الاضحية المنسورة ولا يضمن المستعير لو تلف في يده كما قاله البلقيني لا يتبناه يده على يمين ليس بمالك ولا المستعار للرهن لو تلف في يد المرغن ولا ضمان عليه ولا على المستعير نظير ما مر ولا يصدق استعاره من محرم ولا ما قبضه من مالي بيت المال من له فيه حق لكن مرأته ليس بعارية ولا كذا ما هو قواعلي المسلمين وهو أحد هم وقد أتى بذلك الاذمعي ولا ما صالح به على منفعة أو جعل رأس المال منفعة أو أصدق زوجته المنفعة فانه اذا أعار مسمى المنفعة شخصاً وتلف تحت يده فلا ضمان (والاصح انه) أي المستعير (لا يضمن ما ينسحق) أي يتلف من ثوب أو نحوه (أو ينسحق) أي ينقص كأي المحرم (باستعمال) ما ذون فيه لحدوثه باذن المالك فهو كالمال قال اقل عبيد والثاني يضمن مطلقا لما مر (والثالث) وهو من زيادة المصنف (بضمن المنهق) دون المنهق اذ مقتضى الاعارة رد المثل ولو وجد في الاول وموت الدابة كالانحاق أو تفرغ ظهرها وعرجها باستعمال ما ذون فيه وكسره سيقا أعاره ليقابل به كالانحاق كما قاله الصمري في الاخيرة ومرجوا اعارة المذكور لكن يضمن كل من المعير والمستعير ما ينقص منه بالاستعمال ولو استعار رقيقا لتنظيف نحو سلع فقط من سله ومات ضمنه بخلاف ما لو استأجره ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده بل يضمن ولو كانت بيد المالك كما صرح به الاحصاء وفي لزوم لوجئ منافع غيره على دابته بسؤال الغير كان مستعير الكل الدابة ان لم يكن عليها شيء لغير المستعير ولا يفقد منافع ولا يعارض ذلك قولهما من اتقلا عن أبي حامد وغيره لو سخر رجلا وادبته قتلت الدابة في يد صاحبه لم يضمنها المستعير لانها في يد صاحبه لان هذا من ضمان الغصب ولا بد فيه من الاستيلاء وهو مفقود وكلاهما هنا في ضمان العارية ولا يشترط فيها ذلك لحصولها بدونه وهذا أولى مما اشار له القمولى من ضعف أحد الموضعين ولو اختلفا في حصول التلف بالاستعمال المأذون فيه أولا صدق المستعير بيمينته كما أتى به بالدرجة الله تعالى لعسر إقامة البينة عليه ولان الاصل براءة

يستثنى من حكمها (قوله ولا ما صالح به على منفعة) قضية تخصيص الاستثناء في هذه الصورة بعدم الضمان ان مؤنة الردها على المستعير وان كانت شبهة بالامانات الشرعية لعدم الضمان (قوله والثاني يضمن مطلقا لما مر) أي من تلف العين أو نقصانها المفسر بها الانحاق والاصحاق (قوله وموت الدابة) أي بالاستعمال (قوله ولو كانت بيد المالك) قد يتوهم من هذه العبارة انه يضمنها قبل قبضه اياها وظاهره انه لا معنى له لان العارية لا تزدعي نحو البيع الصحيح أو انفساد مع انه لا ضمان فيه على المشتري قبل القبض بل ليس لنا شيء تضمن فيه العين بمجرد العقد من غير قبض ويتبين ان المراد ان تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير وبقاء حكم العارية أو قبل قبضها بالفعل لكن استعمالها المالك في شغل المستعير مضمّن اه سم على ج (قوله كان) أي الغير مستعير الخ (قوله عن أبي حامد) الاسفرائيني

الى اللغة والعرف وكل منهما ما عدا ذلك كغصبا (قوله لا الشيء المقربة) أي لانه صار ناصرا بنه على كاهه وكذلك في كلام السبكي وكان على الشارح أن يذكره (قوله وما عارض به الفرق) أي فرق السبكي بين الشيء المطلق والشيء المقيد بالقرار كما (قوله وما وجه به) أي البقيني (قوله بقيديهما السابقين) هما قوله فيما مر بالنسبة لأوصى له على ما يأتي بخبره وبالنسبة لأوقوف لم يشترط الواقف استغناءه بنفسه لكن باذن الناظر (قوله أو مستحق منفعة) هذا عين قوله السابق ولا ماصالح به الخ (قوله فاستعمله في غيرها) أي بما يتعلق بالحرمه (قوله جازله الركوب) أي جازله الذهاب والعود في أي طريق أراد اذا قصدت الطرق ولو اختلفت لان سكوت المعبر عن ذلك رضاعته بكما (قوله والفرق بينهما ما لزوم الرد للمستعير) أي وإذا الزمه الرد فهي عارية قبله وان انتهت الاستعمال المأذون فيه فلواستردا بة لجل متاع معين فوضعه عنها ووربطه في الخان مثلا الى ان يرددها الى مالكها انما ثبت مثلا ضمنه (قوله فلا رد عليه) ظاهره وان اطردت العادة بان المستأجر يرددها على مالكها اولوقبل مجاوز ال ركوب في العود اعتمادا على ما جرت به العادة لم يبعد وقوعه في حال العادي وغيره واعتمدوه في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلح له الا المصحف فيجب وبواقفه اذ لا يقاضى بانه لا يجوز رد القلط في كتاب الغير وقيده الرعي بطل لا بغير الحكم والارده وكتب الوقف أولى وغيره ٩٤ بما اذا تحقق ذلك دون ما ظنه فلا يكتب له كذا ورد بان كتابة لعده انما هي

عند الشك في اللفظ لا الحكم والذي يتبعه ان المماثل غير المصحف لا يصلح فيه شيئا مطلقا الا ان ظن رضا مالكة به وانه يجب اصلاح المصحف لكن ان لم ينقصه خطه لرداته وان الوقف يجب اصلاحه ان يتبين ان خطأ وكان خطه مستقلا سواء المصحف وغيره وانه متى تردد في عين لفظ أو في الحكم لا يصلح شيئا وما اعتيد من كتابه لعده كذا لمسه انما يجوز في ملك الكتاب اهـ مع وقال سم

دتمه خلافا لما عزي للجلال الباقيني من تصديق المعبر وما وجه به من ان الاصل في العارية الضمان حتى يثبت مسقطه غير صحيح اذ يحمل ضمانها اصاله بالنسبة للبدل لا للذمة وكلام البقيني في تلفه بالذمة وهو أمر طارئ على الاصل فافهم (والمستعير من مستأجر) أو موصى له أو موقوف عليه بقيديهما السابقين أو مستحق منفعة بخصوصه أو أصل أو صلح (لا يضمن) التالف (في الاصح) لان يده ناسبة عن يد غير ضمانته هذا ان كانت الاجارة مصححة فلا كانت فاسدة ضمانا والقرار على المستعير كما قاله البقيني في فتاويه ولا ينافيه قولهم فاسد كل عقد كعصية اذ الفاسدة ليست حكم العصية في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان بجانباؤه الاذن لا بما اقتضاه حكمه ها والذاتي يضمن كالمتعير من المالك (ولو تلفت دابته في يد وكيل له بتمته في شغل أو) تلفت (في يده من سلمه اليه ليروضها) أي يعلمها المنهي الذي يستريح به راكبا (فلا ضمان) عليه حيث لم يفرط لانه انما اخذها لغرض المالك فان تمدى كالوركها في غير الزاوية ضمن كالوسيلة فنه ليعلم حرفة فاستعمله في غيرها (وله) أي المستعير (الانتفاع) بالهاو (بحسب الاذن) لرضا المالك به دون غيره نعم لو اعاره دابة ليركبا لمحل كذا ولم يتعرض للركوب في رجوعه جازله الركوب فيه كما تقدم فلاه و اقراء بخلاف نظره من الاجارة والفرق بينهما لزوم الرد للمستعير في تناول الاذن الركوب في عودته عر فلا كذلك للمستأجر فلا رد عليه

على منتهى الفائدة في لو استأركا باقراى فيه خطأ لا يصلح له الا ان يكون قرأ نا (أقول) ويؤخذ والحديث في معناه فيما يظهر اهـ (أقول) قول جح ان لم ينقصه خطه الخ يعني ان يدفعه لمن يصلحه حيث كان خطه مناسبا للمصحف وغلب على ظنه اجابة المدفوع اليه ولم تلحقه مشقة في سؤاله وقوله وكان خطه مستصفا أي وخرج بذلك كتابة الخواشي هو امشه فلتجاوز وان احتج بها لما فيه من تغيير الكتاب عن أصله ولا نظير زيادة القيمة بفعله للمصلحة المذكورة فخرج في استطراد وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا ان الشريك في فرس توجه بها الى عدو وبقاته وتلف الفرس هل يضمن الشريك بذلك أم لا فيه نظر والجواب عنه ان يقال ان جاءهم العدو الى بلدتهم وخرجوا للدفع عن أنفسهم وتلف الفرس والحالة ما ذكر فلا ضمان وان خرجوا ابتداء وقصدوا العدو على نية قتله وتلفه ضمنه لان الشريك لا يرضى بخروج الشريك على هذا الوجه بخلاف الحالة الاولى فانما المعتاد عندهم في الانتفاع فخرج في آخره السؤال أيضا عما يقع كثيرا ان مستعير الدابة اذا نزل عن بعد ركوبه لم يمسكها مع تابعه فيركبها التابع في العود ثم تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه فهل يضمن المستعير أم التابع فيه نظر والاقرب ان الضمان على المستعير لان التسامع وان ركبا فهو في حاجة المستعير من اصالها الى محل الخطأ

يغفل من قول الشارح الآتي وحينئذ اتجه فرى السبك (قوله ~~ككف~~ وعموم هذا النفي) أي المذكور في قول المعترض أن الشافعي لا يستعمل ظواهر اللفاظ (قوله لتبادر الأسماء عدداتها) في كون التبادر في معنى يمنع احتمال غيره بالسكابة نظر لا ينبغي (قوله لا تحتل ماصر) أي الأقل (قوله الانتقالية أو الاضربية) يومها هما قسمان وليس كذلك بل الانتقالية قسم (قوله ويؤخذ منه الخ) معتمد (قوله الذي يلزمه رد) انظر أي مستعبر ٩٥ لا يلزمه الرد اه سم على حج أقول هو

المستعبر من الاستأجر وضوءه  
أذا رد على المالك فان  
الواجب عليه التخلية  
دون الردكعير (قوله ولو  
جاوز المثل المشروط) يوجب  
ضمانه فبالاستعمال  
حال الجوارزة اه سم على  
حج (قوله وله الرجوع منه)  
أي من المثل المشروط فلا  
يركب الابدعوده اليه  
(قوله كالقول والشعير)  
وعليه فلو استأجر الشعير  
هل يزرع القول وعكسه  
فيه نظر والا قروب انه اذا  
استأجر لشعير لا يزرع قولاً  
بخلاف عكسه (قوله فيه  
نوع من أنواع البديع)  
أي وهو الاحتباك (قوله  
وبقار نظيره في الاجارة)  
أي حيث يلزمه الزائد فقط  
(قوله فلا يسقط بادهه)  
فضتته ان الاباحية ترند  
بالرد في سم على نتيج أول  
السابع عن شرح الارشاد  
يلج ما حاصله ان العارية  
ترد بالرد وان قننا ان اباحية  
لا هبة للمنافع ثم قال فان  
قلت مر في الوكالة ان  
الاباحية لا ترد بالرد قلت

ويؤخذ منه ان المستعبر الذي لا يلزمه رد الماستأجر ويحتمل خلافه ولو جاوز المثل المشروط  
لزمه أجره مثل الذهاب منه والعود اليه وله الرجوع منه راكنا كما يحتمل السبك وغيره بذاعلى  
ان العارية لا تبطل بالمخالفة وهو ماصحهاه فان أعاره لزراعة حنطة) مثلاً (زرعها) لاذنه فيها  
(ومثلها) أو دونها بالاولى في الضرر كالقول والشعير لا اعلى منها كزراعة قطن (ان لم ينه) فان  
نهاه عن المثل والادون امتنما ايضاً اتباعاً لتيه وعلم منه ماصرح به أصليه انه لو عين نوعاً منى  
عن غيره اتبع (أو) أعاره أرضاً (الشعير) يزرع منها (لم يزرع فوقه) ضرراً (كحنطة) بل دونه  
ومثله ونكر المصنف الحنطة والشعير وان عرفهما في المحرر إشارة الى عدم الفرق في التفصيل  
المذكورين باعتبار لزراعة الحنطة أو حنطة وترجع الاستوى اه اذا أشركا ليعين منها ما أعاره  
لزارعته لا يجوز الانتقال عنه قال وهذا عرقه في المحرر فیه نظر والصحيح في الاجارة الجواز  
فكذلك انها وصرح في الشعير بما لا يجوز فقط عكس الحنطة تفقنا ولذلة كل على الآخر فیه  
نوع من أنواع البديع المقمورة وحيث يزرع مالدس لزرعه فلا مال له لعلها فان مضت  
مدة لملئها جوة من جميع أجرة المثل على المتمد كما قاله الاذرى هو الوجه والركنى انه أرح  
وبقار نظيره في الاجارة بان المستأجر استوفى ما كان عليه كما لا يقبل الرد بزيادة والمستعبر  
لا يملك شيئاً فهو بعدوله عن الجنس كراذ لما أبيع له فلا يسقط بازائه عنه منى (ولو أطلق) اعبر  
(الزراعة) أي الاذن فيها كاعتراك للزراعة أو لزرعها (صح) عقد الاعارة (في الاصح) يزرع  
ماشاء الاطلاق اللفظ ومحله كما قاله الاذرى وأقوى به الواو الدرجه الله اذا كان عاياً مبتدأ يزرعه  
ثم ولو نادوا جلا لا إطلاق على الرضا والثاني لا يصح لتفاوت ضرر المزروع وانما لم يكلف  
الاقتصار على اخف الأنواع ضرر وان المطلقات تنسأل لتدل على الأقل ضرر واللابدوى الى  
النزاع والمه وتضمن عن ذلك قاله البلقيني جواباً عن قولهما الوقييل لا يزرع الا الأقل الأنواع  
ضرر المكان مذهباً ولو قال له لزرع ماشاء منى يزرع ماشاء خرباً (واذا استأجر لبناء أو غراس  
فله الزرع) ان لم ينه لانه أخف (ولا عكس) لان ضررها أكثر بقصد بها لدوام (والصحيح  
انه لا يفرس مستعبراً لبناء وكذا العكس) لاختلاف الضرر فان ضرر البناء في ظاهر الأرض  
أكثر من باطنها والغراس بالعكس لا انتشار عرقه وكل زرع ماصرح في عامه للقول ويسمى  
الستل والثاني يجوز ما ذكر لان كلام الغراس والبناء للتلبيد واذا استعملوا احدهما ذكر  
فضله ثم مات أو قلعه ولم يكن قد صرح به بالتجديد مرة بعد أخرى لم يحز له فعل نظيره ولا اعادته  
مرة ثانية الا باذن جديد (و) الصحيح (انه لا تصح اعارة الأرض مطلقاً بل بشرط تعيين نوع  
المنفعة) قياساً على الاجارة نعم لو علم فقال لتنتفع بها كيف شئت أو بجارية لك صح وينتفع بها  
شاه كالاجارة ومقتضى التشبيه تقيده بما كان معقداً لتظير مره وبه خرج ابن القري فاقول

ذاك في الاباحية لمحة وهذه ليست كذلك اه أي بتقدير انها اباحية محضة فهو لم يستوف ما أبيع له وقد استوفى ما لم ياذن  
له خاصة (قوله يزرع ماشاء) أي سماجرت به العادة اه سم على حج (قوله ويسمى الستل) وينبغي تقييده بما لا يملك المدة  
التي يبقى فيها الستل قبل نقله على مدة الزرع المعتادة والافدة انقضاء مدة الزرع بقلع جناناً كما يشمله قوله الآتي أو يزرع غير  
العين بما يبطى أكثر منه كافي نظيره الخ (قوله ومقتضى التشبيه الخ) معتمد

من قسمي الاضرارية لان بل للاضرار مطلقة وتنقسم الى انتقالية وابطالية (قوله وانما المقتضى للاتحاد بنفس بل) تبين في (قوله ويستعمل في ذلك) أي فان استعمل في غيره كان تقطعي به ضمن **فصل في بيان جواز العارية** (قوله وعليه بعد الدخ) أي انتهاء العارية وان كانت العين في يد المستعير أو انتهت بفرار المدة لكونها مؤقتة (قوله وحكم الاختلاف) أي وما يتبع ذلك كوجوب تسوية المخفر واعراض القاض (قوله وارتفاق من المستعير) أي شأنها ذلك فلا ينافي انه قد يستعير ما هو غني عن الارتفاق به لوجود غيره في ملكه (قوله ولو استعمل المستعار أو المباح له مدة افهمه) خرج بها الاعيان فانها مضمونة (قوله بعد الرجوع جاهلا) وخرج به ما لو استعمل العارية بعد جنون المعير غير عالم بفعليه الاجرة لانه بعد جنونه ليس اعلا للاباحة اه حواشي شرح الروضي ولا ينسب له تقصير بعدم الاعلام ومثل الجنون اغماؤه أو مونه فلزمه الاجرة مطلقا لبطلان الاذن بالاعاءة والموت (قوله فلا جرة عليه) وانظر لو استعمل العين بعد انتقضاء المدة في الاعارة المؤقتة جاهلا باقتضاءها هل هو كاستعماله بعد الرجوع في المطلقه حتى لا تلزمه اجرة أو لا ويفرق اه سم ع ج وقد يقال الاقرب الفرق فان الاستعمال في المؤقتة بعد فراغ المدة لم يتناولها الاذن أصلا فاستعماله محض تعد وجهه اغماضه بعدم الاتم كالمستعمل مال غيره جاهلا بكونه ماله وقد ٩٦ يشعر بالفرق قول السراح اذ محله عند عدم تسليطه المالك الخ وقوله بعد الرجوع

وبني ان يمثل المستعير المستعمل بعد انتقضاء المدة وارثه في وجوب الاجرة لان الاذن لم يشمله هذا ويرد على قوله اذ محله عند عدم تسليط المالك الخ ما ذكره في القسم والنشور من انه لو اباحه غيره بستانه ثم رجع ولم يعلم من ابيع له بالرجوع فاعل الفرق بين انه يضمن مع الفرق بين المنافع والاعيان الاله ان يخص بالمنافع أو انه جرى هنا على القول بالنسوية بينهما ثم ما تقر من ان المانع غير مضمونة حيث استوفاه جاهلا بالرجوع لتسليط المالك له يقتضي ان البائع لو اطلع على عيب في الثمن المبيع ففسخ العقد ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلا لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف الاعيان كالعين فانها مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطلع على عيب المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البائع واستعمل الثمن العين أو استوفى منه عينها يجري مثل ذلك في نظائره (قوله توجب التسوية ٣ بين العلم والجهل في الضمان) بقوله اذ محله عند عدم تسليط (قوله ولم يقصر) أي المستعير وقوله بترك اعلامه أي المستعير (قوله وفارق نظيره في الوكالة) حيث قيل ببطلان تصرف الوكيل بعد عزل الموكل له وقيل بل لا يخبر (قوله وانما ضامن وكيل) أي بالذلة لا بالقصاص (قوله اذهو مستعيب) أي بل ينبغي كراهته (قوله فرجع) أي المعير (قوله لزمه) أي المعير (قوله اذ عجز عن المنع) أي ويقبل قوله في ذلك ان دلت قوبته على ماداعاه (قوله واجنونه) هذا شامل لما لو كانت العارية غير مضمونة عليه كان كانت من مستأجر أو دعت الباهضرة فهلا قيل بعدم انتفاؤها والحالة ما ذكر لجواز انشاؤها من الولي اقامه لان يقال لما كان الانتفاع بها مستندا لعقد المستعير وتم ٣ قول المحقق (قوله توجه الخ) هكذا في جميع النسخ التي بأيدينا وليس في نسخ الشرح ولعله موضع القولة باض في نسخة المؤلف أو غيرها من النسخ العجيبة أو كلام ساقط فكاتب النسخ موضعها قوله بالاجرة أو غير ذلك والعلم عند الله اه

وبني ان يمثل المستعير المستعمل بعد انتقضاء المدة وارثه في وجوب الاجرة لان الاذن لم يشمله هذا ويرد على قوله اذ محله عند عدم تسليط المالك الخ ما ذكره في القسم والنشور من انه لو اباحه غيره بستانه ثم رجع ولم يعلم من ابيع له بالرجوع فاعل الفرق بين انه يضمن مع الفرق بين المنافع والاعيان الاله ان يخص بالمنافع أو انه جرى هنا على القول بالنسوية بينهما ثم ما تقر من ان المانع غير مضمونة حيث استوفاه جاهلا بالرجوع لتسليط المالك له يقتضي ان البائع لو اطلع على عيب في الثمن المبيع ففسخ العقد ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلا لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف الاعيان كالعين فانها مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطلع على عيب المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البائع واستعمل الثمن العين أو استوفى منه عينها يجري مثل ذلك في نظائره (قوله توجب التسوية ٣ بين العلم والجهل في الضمان) بقوله اذ محله عند عدم تسليط (قوله ولم يقصر) أي المستعير وقوله بترك اعلامه أي المستعير (قوله وفارق نظيره في الوكالة) حيث قيل ببطلان تصرف الوكيل بعد عزل الموكل له وقيل بل لا يخبر (قوله وانما ضامن وكيل) أي بالذلة لا بالقصاص (قوله اذهو مستعيب) أي بل ينبغي كراهته (قوله فرجع) أي المعير (قوله لزمه) أي المعير (قوله اذ عجز عن المنع) أي ويقبل قوله في ذلك ان دلت قوبته على ماداعاه (قوله واجنونه) هذا شامل لما لو كانت العارية غير مضمونة عليه كان كانت من مستأجر أو دعت الباهضرة فهلا قيل بعدم انتفاؤها والحالة ما ذكر لجواز انشاؤها من الولي اقامه لان يقال لما كان الانتفاع بها مستندا لعقد المستعير وتم ٣ قول المحقق (قوله توجه الخ) هكذا في جميع النسخ التي بأيدينا وليس في نسخ الشرح ولعله موضع القولة باض في نسخة المؤلف أو غيرها من النسخ العجيبة أو كلام ساقط فكاتب النسخ موضعها قوله بالاجرة أو غير ذلك والعلم عند الله اه

المانع غير مضمونة حيث استوفاه جاهلا بالرجوع لتسليط المالك له يقتضي ان البائع لو اطلع على عيب في الثمن المبيع ففسخ العقد ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلا لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف الاعيان كالعين فانها مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطلع على عيب المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البائع واستعمل الثمن العين أو استوفى منه عينها يجري مثل ذلك في نظائره (قوله توجب التسوية ٣ بين العلم والجهل في الضمان) بقوله اذ محله عند عدم تسليط (قوله ولم يقصر) أي المستعير وقوله بترك اعلامه أي المستعير (قوله وفارق نظيره في الوكالة) حيث قيل ببطلان تصرف الوكيل بعد عزل الموكل له وقيل بل لا يخبر (قوله وانما ضامن وكيل) أي بالذلة لا بالقصاص (قوله اذهو مستعيب) أي بل ينبغي كراهته (قوله فرجع) أي المعير (قوله لزمه) أي المعير (قوله اذ عجز عن المنع) أي ويقبل قوله في ذلك ان دلت قوبته على ماداعاه (قوله واجنونه) هذا شامل لما لو كانت العارية غير مضمونة عليه كان كانت من مستأجر أو دعت الباهضرة فهلا قيل بعدم انتفاؤها والحالة ما ذكر لجواز انشاؤها من الولي اقامه لان يقال لما كان الانتفاع بها مستندا لعقد المستعير وتم ٣ قول المحقق (قوله توجه الخ) هكذا في جميع النسخ التي بأيدينا وليس في نسخ الشرح ولعله موضع القولة باض في نسخة المؤلف أو غيرها من النسخ العجيبة أو كلام ساقط فكاتب النسخ موضعها قوله بالاجرة أو غير ذلك والعلم عند الله اه



هذا الشهاب ج لكن ذلك جاري على طريقته ان العطف على لا يوجب الاشياء واحدا واما الشارح فانه يبيّن في قريسا اختيار

بها مستند العقد المستعبر وقد زالت اهليته فلنا بطلان عقده وليس ثم ما يستند اليه في الانتفاع ليكون استدامة الولى  
ممكّن من انشاء العقد ان اراده بان واه مصلحة (قوله او اجر عليه بسفه) أى على أحدهما (قوله وكذا بحجر فلس) لكن  
تقدم ان الفلس يجوز له اعادة عين من ماله زمنلا يقابل بأجرة وعليه فينبغي انه اذا كان الباقي من المدة مثلا كذلك عدم  
الانفساخ (قوله او انتبت) أى بان كانت مؤقّنة بعدة وانقضت (قوله رد هافورا) ظاهر هو جوب رد فوراعلى المالك وان  
استعبر من المستأجر فلا يكفي الرد عليه لكن قدمت في الاقرار عند قول المصنف ولو غصبوا من زيد الخان المصسوب من  
المستأجر أو المرتب من رد عليه وبه القاضى فيصمّل ان المستعبر من المستأجر ووارثه كذلك اه سم على ج وقد يتوقف  
في كون ما ذكر قضية كلامه اذ مجرد قوله وجب على المستعبر الخ لا يقتضى قصر الرد على المالك (قوله كما مر) أى في موت  
المعاريج اعبر ج (قوله ولا أجرة) أى العين المعارة في مدة التأخير (قوله والا ضمنوها) ظاهرة وان لم يضع أحد منهم به  
عليها واصل محله اذا وضع به عليها ولا يتوقف عليه وصولها الى مستحقها ووجه انه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه اه سم  
على ج وافهم قوله ولا توقف الخ انه لو توقف رد هاعلى وضع به عليها فاخذها ٩٧ ليردها على مالكها فتلفت في ضمنها

كا وتلفت قبل وضع اليد  
عليها وهو ظاهر (قوله  
وفيما قبلها) لعل المراد بما  
قبلها انهم حيث ردوا فوراً  
أو عقب زوال المانع من  
الرد لأجرة عليهم اذ لم  
يقسموا من الرد (قوله  
فان لم تكن) أى التركة  
(قوله لو جن) لم يقبل  
أو أعنى عليه لان المسمى  
عليه لا يولى له الا ان زادت  
مدة انعامه على ثلاثة أيام  
على ما ذكره الشارح  
في كتاب الشكاح (قوله

أو جنونه أو انعامه أو اجر عليه بسفه وكذا بحجر فلس على المعبر كما بينه الشيخ وحيث انقضت  
أو انتبت وجب على المستعبر أو وراثته ان مات رد هافورا كما مر وان لم يطلب المعبر فان آخر  
الورثة لعدم تمكّنهم ضمنت في التركة ولا أجرة ولا ضمنوها مع الأجرة ومؤنة الرد في هذه  
عليهم وفيما قبلها على التركة فان لم تكن لم يلزمهم سوى الضمنية وكالورثة في ذلك وليسه لو جن  
أو حجر عليه بسفه والمراد بجواز المعارية جوازها أصالة والا فتدبر مرض لها لا لزوم من الجانيين  
أو أحدهما كما أشار إليه بقوله (الا اذا عارل دفن) ميت محترم ودفن (فلا يرجع حتى يندرس أثر  
المدفون) بحيث لا يبقى منه شيء ف يرجع حينئذ بان يكون قد أذن له في تكبر الدفن والا فاعارية  
انتهت وذلك لانه دفن بحق وفي النش هتك حرمة ولا يرده عليه عجب الذنب فانه وان لم يندرس  
الا ان الكلام في الاجزاء التي تحبس وهو لا يحبس وحكم الورثة حكم مورثهم في عدم الرجوع ولا  
أجرة لذلك محافظة على حرمة الميت ولقضاء العرف بعدم الأجرة والميت لا مال له وعلم من تعبيره  
بالاندراس ان مورثها في دفن النبي والشهد لعدم بلائهم فلا يرد ان هذا كله ان رجع بعد عظام  
الدفن فالرجوع بعد وضع الميت في القبر ولم يورث كما اقتضاه كلام الشرح الصغير وهو المعتمد  
وان نقل في الرضعة عن المتولى من غير مخالفة جوازها والمعبر سقى شجرة المقبرة ان أمن ظهور

١٣ به ج وكالورثة في ذلك وليه) أى المستعبر (قوله دفن ميت محترم) وهو كل من وجب دفنه  
فيدخل فيه الزاني المحسن وتارك الصلاة والذى وقاطع الطريق ونحو ج المعبر المستأجر فلس له ان يدفن مورثها فيها الا ان  
هم له المؤجر في الانتفاع ونص له على الدفن بمخصوصه فله ذلك وعليه فهل للمستأجر ان يعبره المقبرة للدفن فيها لجواز ذلك له  
فيتنزل منزلة أم لانيه نظرو الاقرب الاول للعلامة المذكورة (قوله ودفن في) (مال الوضغ في القبر بالعلم ثم أخرج منه لغرض ما  
كتوبه في القبر أو اصلاح كفته مثلاً فهل له الرجوع أم لانيه نظرو الاقرب ان بآنيه ما قبل فبالا يظهره ميل أو سبع  
الآني (قوله فلا يرجع حتى يندرس) او يعلم ذلك بضمي مدة تغيب على الظن اندراسهم فيها (قوله بان يكون قد أذن له) تصور  
لصورة الرجوع (قوله الا ان الكلام) الاول لان الخ (قوله في الاجزاء التي تحبس) قضيتها ان كل ما لا يحبس من الاجزاء كعجب  
الذنب اه سم على ج (قوله لزومها) أى المعارية (قوله لعدم بلائها) يؤخذ منه ان مثلها ما غير ما بين ثبت فهمم عدم  
الاندراس ولعله لم يذكره لعدم علمها بالشروط المتقتضية لعدم بلائهم (قوله فالرجوع بعد وضع الميت) أى وأدلائه اه سم  
على ج وعبارته بل نتيجة امتناع الرجوع بمجرد ادلائه وان لم يحصل الى أرض القبر لان في عودته من هوا القبر بعد ادلائه  
ازراء به فليست امل وقول سم بمجرد ادلائه أى وأدلائه بعضه فيما يظهر (قوله لم يورث) أى الرجوع (قوله والمعبر سقى شجرة  
المقبرة) أى وان حدثت بعد الدفن لجواز تصرفه في ظاهر الارض بما لا يضر الميت

أحد الوجهين القائل بلزوم شيئين وهذا لا يناسبه وقد فرق الشارح كائنه عنه سم في حواشئ شرح المنهج بين ما اختاره من لزوم شيئين وبين ما سبأني له في الفصل الآتي فيسأل قال درهم بل درهم من أنه لا يلزمه إلا درهم بأنه في مسئلة الدرهم أعاد نفس الأول بخلاف كذا فإن المعاد صالح لإرادة غير ما أريد به الأول (قوله فقوله درهم ما هوهم أنه سبب الاتحاد) قال

(قوله ولو أظهره السيل) أي أو السبع (قوله وجب اعادته فيه فوراً) أي على كل من علمه فهو فرض كفاية واعتمد مر أنه إن كانت التركة لم تقسم فزنة الردفه وإن وقعت فعلى بيت المال والاضطى المسلمين كما قاله فيسأل وسرق كفته اه سم على ج (قوله من غير تأخير) أي عن مدة أرماعه الأول بان كان مساوياً أو أقرب (فلا يجوز) أي اعادته والأولى فلا تجب لأنه حيث كان المباح مساوياً للأول أو أبعد منه بل أو أقرب فلا معنى لوجوب اعادته الأول لأن عوده إليه لا إزاع فيه بالنسبة لغيره ويمكن تخصيص عدم الجواز بما إذا كان محله أبعد من المباح أو كان عوده إلى الأول يحتاج إلى إصلاح القبر (قوله لو لم يمت) أي وارت (قوله مؤنة حفر ما رجع فيه) ظاهره سواء حفره بنفسه أو استأجر من يحضره وهو ظاهر أو حفره له متبرع بقصد المستعير (قوله لأنه ٩٨ المورطه) أي بأعاريه إياه الأرض فنه من الدفن تقصير (قوله ما لو بد الخ) أي

بأد المعبر إلى الرجوع في شيء من الميت وضرره ولو أظهره السيل من قبره وجب اعادته فيه فوراً ما لم يمكن حمله إلى موضع مباح يمكن دفنه فيه من غير تأخير فلا يجوز كائنه ابن الرقة وعلى المعبر لو لم يمت كافي الروضة مؤنة حفر ما رجع فيه قبل الدفن لأنه المورط له وفارق ما لو بادر إلى الأرض بعد تكريب المستعير لها فإنه لا يلزمه أجره التكريب بان الدفن لا يمكن بدون الحفر والزرع يمكن بدون التكريب ويؤخذ منه أنه لو أعاره لقراس أو شاع من لازمه التكريب بوجوب بعده غرمه أجره الحفر وهو كذلك وأنه لو انصفت بضو جنون المعبر لم تلزمه مؤنة حفر القبر كما يؤخذ من التعديل ولا يلزم الوارث طم ما حفره إلا لأن فيه وفي الروضة عن البيان لو أعاره أرضاً لحفر يتر فيها سم فاذا تبع الماء جاز للمستعير أخذه لأنه مباح بالإباحة وللتلوي تفصيل حاصله أن المعبر إذا رجع منعه من الاستعاقوله طمها سم غرم ما التزمه من المؤنة وتلكها بالبدل أن كان له فيها عين كآجر وخشب والأفان قلنا القصاره ونحوها كالأعيان وهو الأصح فكذلك والأفلاو التعرير بأجرة إن احتاج الاستقاء إلى نحو استطراق في ملكه وأخذها في مقابلته فإن أخذها في مقابلته الماء فلا بد من شروط المبيع أو ترك الطم لم يحز لان وضع الإجارة جلب النفع لا دفع الضرر فإن كانت بترش أو يجمع فيها المزاويب وأراد الطم أو التملك فكما مر أو التقرر بعبوض فكما لو صالح على إجراء الماء على سطح عيال والأذا أعار كفننا وكفن فيه وإن لم يدفن فإن الأصح بقاءه على ملكه ولا يرجع فيه حتى يندرس أيضاً والأذا قال أعير وادري بعد موته يزبد سنة مثلاً ونحوه من التملك فمتنع على الوارث الرجوع

كما يؤخذ من التعديل لعله بلا حطة ما قدمناه من أن رجوعه بعد الإذن تقصير واضرار وهما منتفیان أو هنا (قوله إلا أن ذله) أي الوارث (قوله ولتتوي الخ) معتمد (قوله وله) أي المعبر طمها سم غرم ما التزمه أي المعبر بتوريط المستعير في الحفر والمراد بما يؤنة ما يقابل الحفر عادة لا ما صرفه المستعير على الحفر (قوله أن كان له) أي المستعير (قوله فكذلك) أي أنه فكذلك بالبدل ولعل المراد بتلكها غرم ما زاد في قيمتها بسبب الحفر (قوله وأخذها) أي الإجارة وقوله في مقابلته أي الاستطراق وقوله فلا بد من شروط المبيع وذلك بأنه يبيعه الأرض وما فيها من الماء (قوله أو ترك الطم لم يحز) قضيته أنه إذا خلا عن الاستطراق في ملكه لا يجوز أخذ الإجارة وإن كانت الأرض التي حفرها البئر تقابل في نفسها بأجرة وينبغي جواز أخذ الإجارة لمثل تلك الأرض مجردة عن الحفر (قوله فكما مر) من جواز الطم إن غرمه المؤنة ومن التغير بين التملك بالقيمة إلى آخر ما مر (قوله فكما لو صالح على إجراء الماء الخ) أي فيجوز (قوله والأذا أعار كفننا الخ) ولو أعار كفننا فينبغي امتناع الرجوع بوضع الميت عليه وإن لم يلف عليه لأن في أخذه إزاراً للميت بعد الوضع ونحوه عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاثين والخمس بخلاف ما زاد مر وقوله وإن لم يلف عليه أي بخلاف هو به عليه من غير وضع فلا يمنع الرجوع

الشهاب سم فبقال انما ذكره مال دفع توهم التعدد لتفسير الاول قبل ذكر الثاني فيفهم منه الاتحاد اذ لم يذكر درهما بالاول اه (قوله اوجه مال وزم شديين) ظاهره مطلقا خصوصا بالنظر والتعليل لكن سيأتي في الفصل الثاني ما يخالفه

(قوله والاذا رجع معبر سقينة بالخ) قال سم على حج أي قبل زمه الصبر أي أقرب ما من أي ولو لم يبدأ السبر حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان أقرب وقوله ويستحق الاجرة الخ ظاهر العبارات المذكورة في هذا المقام انه حيث قيل بوجوب الاجرة استوفى وجوبه على عقيدته حيث رجع وجب له اجرة مثل كل مدة مضت ولا يبعد انه حيث وجبت الاجرة صارت العين امانة لانه وان كانت في الاصل عارية صار لها حكم المستأجرة فمقتضى كل مسألة امتنع على المعبر الرجوع فيها بحسب الاجرة الا في ثلاث مسائل اذا أعار أرضا للدفن فيها فلا يرجع له قبل اندراس الميت ولا اجرة له ومثله اعارة الثوب للستكفين فيه لعدم جريان العادة بالمقابل واذا أعار الثوب للصلاة الغرض فليس له الرجوع بعد الاحرام ولا اجرة له ايضا ومثله اذا أعار سيفا للقتال فاذا التقي الصفان امتنع الرجوع ولا اجرة لقلة زمنه عادة كما يفيد ذلك كلام سم على منهج ونقل اعتماد مر فيه (قوله ويستحق الاجرة من حينئذ) أي الرجوع في السقينة فقط (قوله لحزمة قطع الغرض) وينبغي لزوم الاجرة حيث كان الباقي من زمن الصلاة يقابل باجرة لكن في سم على منهج ما يخالفه ويمكن توجيهه بان العرف قاض بعدم أخذ الاجرة لذلك كما قيل به في مال الرجوع في الارض بعد الاعارة للدفن (قوله الاول على ٩٩ ما اذا استعار الخ) هو قول

البحر ليس للمبر الاسترداد الخ (قوله الثاني على ما اذا استعارها) وهو قول المجموع لو رجع المعبر زعمه وبخى على صلاته (قوله ان أحرم بفرض) وعلى هذا لو تبين بطلان صلاته بعد الفراغ منها ليس له اعادتها في الثوب الابان جديد كذا نقل بالدر من سم ببعض الموامش وأما اذا تبين ذلك في الائنة فينبغي أن

أونذر أن يعبره مدة معلومة أو أن لا يرجع والاذا رجع معبر سقينة بما امتنع موضوعه وهي في اللغة ويستحق الاجرة من حينئذ كما يجتمع ابن الرقة كالمرجع قبل انتهاء الزرع والاذا أعاره بالستر أو الفرض على نجس في مفرصة كما يجتمع الاسنوي لحزمة قطع الغرض وبواقفه قول البحر ليس للمبر الاسترداد ولا للستعبر الرد بعد فراغ الصلاة لكن رد على ذلك قول المجموع لو رجع المعبر في أثناء الصلاة زعمه وبخى على صلاته ولا اعادته عليه بلا خلاف وقياسه ذلك في المفروض على النجس الآن عليه الاعادة وعلى الاول فالوجه لزوم الاقتصاد على أقل مجزئ من واجباتها بعد الرجوع وقد جعل الواو الدرجه الله تعالى الاول على ما اذا استعار ذلك لمصلحة فيه الغرض ورجع بعد الشرع فهي لازمة من جهتها ما والى الثاني على ما اذا استعاره المطلق الصلاة قد تكون لازمة من جهة المستعبر فقط ان أحرم بفرض والمبر الرجوع وزرع الثوب ولا اعادته وجازته من جهتها ان أحرم بفرض والاذا أعاره بستره في الغلوة أو اواردار السكنى معتدة فهي لازمة من جهة المستعبر والاذا أعاره جذا على سند به جدوا ما مثلا فيتمتع الرجوع فيما يظهر وقالا البحر والوجه ثبوت الاجرة له وكذلك أعار ما يدفع به

يقال ان كان ذلك في الركعة الاخيرة وأضوها مما يطول زمنه بعد الاحرام كان كالتبين بعده وان كان في أول الصلاة بحيث يكون الماضي قبل التبين مما يقع فندوه في تطويل الصلاة عادة جاز اعادتها فاسه بلا إذن لانه لو لم يتبين بطلانها وطول ذلك القدر لم يمنع منه وبقي ما لو استعاره بستره صلاة فضلى غيرها هل للمبر الرجوع أو لا فيه نظر والاقرب أن يقال ان أحرم بثوبها أو دونه ليس له أن يرجع فيها بخلاف ما لو كانت أكثر بعد امتناعها كان أعاره لصلاة الصبح فضلى الظهر مثلا فله الرجوع وهل يرجع من ابتداء أو بعد صلاة ركعتين نقل عن سم بالدر من الثاني وبقي أيضا ما لو استعاره بستره بصرى فيه مقصورة فاحرم بها ثم لزمه الاتمام فهل للمبر أن يرجع بعد تمام الركعتين لانها المأذون فيها ولا تبطل صلاته لانه عاجز أو لا لانه أنه في الدخول فيها فلا يجوز له الرجوع ويلزمه الإبقاء فيه نظرا والاقرب انه حيث لزمه الاتمام بعد اختياره ليس له الرجوع فلورجع زمنه الاجرة في الركعتين الاخيرتين بخلاف ما لو لم يمتد اختياره فيتزاع الثوب منه ويصلى عاريا ولا اعادته عليه وبقي أيضا ما لو استعاره صلاة فرض وأطلق فهل يجب عليه الاقتصاد على أقل الفرائض أو يختار فيه نظرا والاقرب الثاني وبقي أيضا ما لو استعاره لخطب فيه فهل له فعل ما جرت به العادة الا من الادعاء للسلمان وبحوه وان رجع المعبر فيه نظرا والاقرب انه يجب عليه الاقتصاد على الاركان فقط حيث رجع المعبر (قوله فهي لازمة) أي في اعارة الثوب ليمسرها في الغلوة الخ (قوله من جهة المستعبر) أي للمبر (قوله فيتمتع الرجوع) أي من المعبر

في غير موضع (قوله فالجميع قضاة) لكن لا يلزم ان تكون دراهم كاهو والشمع فليراجع (قوله فميزان لكل من الاثنى عشر) الوجه حذف لفظ من (قوله ولكن الاصح) أي من ثلاثة أوجه أحدها ما ذكره ابن الوردي كما يعلم برأيه راجعة للمعبرين وغيره (قوله ويجري ذلك على الواحدة في بلد أو دونهم الخ) هذا يتناقض ما قدمه أنا من أجل الدراهم في الأقرار على دراهم الاصلام ما لم يفسر بغيرهما بحيثل وعذره أن مخالف في هذا المتقدم أنا للشهاب ج فان ذلك يختار انه عند الإطلاق يحصل على دراهم البلد الغالب ثم تبعه في جميع ما يأتي مما هو متعلق بالمسئلة فوقع في التناقض في مواضع كاسيأتى التنبيه على بعض (قوله ثبوت الاجرة أيضا) أي في السقي وما بعده (قوله ثم رجع بعد البناء والغراس) بقى ما لورجع قبله ما فليس له فعلها قال في الأرض فان فعل عالم أو ما هلا برجوعه قطع مجانا وكلف نسوية الأرض اه ولا بعد ان نلزمه الاجرة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع اه سم على ج ١٠٠ (قوله ان كان المعبر شرط القلع مجانا) أي أو مكنته ذكر مجانا قبله انه القلع

في صورتين بل ارض كما أهمه قوله واحترز مجانا عما لو شرط القلع وغرم ارض النقص (قوله والا فلا) دخل فيه ما لو اختار المسير القلع وطلبه من المستعير فعليه فلا يلزمه نسوية الجحرا لانه لم يفعله اختيار (قوله عالو شرط) أي المعبر (قوله لان من صدق في شيء صدق في صفته ويمكن أن يفرق بين هذا وبين ما تقدم فبالو اختفا في حصول التلف بالاستعمال حيث صدق المستعير على المعقدين ما ادعاه المعبر هنا راجع للمقدور ولو ادعى عدمه صدق بخلاف ما تقدم فان التلف ليس من صفات

عما يجب الدفع عنه كالة لشي محترم أو ما بقى تصويره هلك أو ما يتقبحه غريبا وقياس ما سر ثبوت الاجرة أيضا (واذا اعار البناء أو الفرس أو الغراس ولم يذكر كرمه) بان أطلق (ثم رجع) بعد البناء والغراس (ان كان) المعبر (شرط القلع مجانا) أي بلا بدل (لزمه) عملا بالشرط فان امتنع فقام معبر القلع ويلزم المستعير أيضا نسوية حفران شرطها والافلا واحترز عما نعمل الو شرط القلع وغرم ارض النقص فيلزمه وان ذهب جمع تبع القلع والجهر والى ان الصواب حذف مجانا ولو اختلفا في وقوع شرط القلع بل ارض أو معه صدق المعبر دخالا فالمسئلة الاذرى كما لو اختلفا في أصل المسارية لان من صدق في شيء صدق في صفته وان ذهب بعضهم الى تصديق المستعير لان الاصل عدم الشرط واحترام ماله (والا) بان لم يشترط عليه القلع (فان اختار المستعير القلع قطع) بل ارض لانه ملكه وقدرضى بقصه (ولا تلزمه نسوية الأرض في الاصح) لان الاعارة مع علم المعبر بان للمستعير ان يقطع رصاعا يحدث من القلع (قلت الاصح تلزمه) النسوية (والله اعلم) لانه قطع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه اذا اقلع ردها الى ما كانت عليه ليرد كما أخذ وهذا هو مرادهم بالنسوية عند اطلاعها فلا يكلف ترابا آخر لو كان ترابا لا يكفيها ومجملها كما يجنبه السبكي وغيره في حفر حاصلة بالقلع بخلاف ما حصل في زمن العارية لاجل الفرس والبناء فانها حدثت بالاستعمال وهذا ظاهر بل قال الاذرى ان كلام الاحصاء صرح بهذا التفصيل ولو حفر زائد على حاجة القلع لزمه الزائد جزما (وان لم يختر) المستعير القلع (لم يقطع مجانا) لاحترامه اذ هو موضوع عيق (بل للمعبر اختيار) لانه المحسن ولانه مالك الأرض التي هي الاصل (بين أن يقيه باجرة) مثله واستشكل مع جهالة المدة فلذا قال الاسنوي وأقرب ما يمكن ساو كما مر في بيع حق البناء انما على الأرض بعض حال بلفظ بيع أو اجارة فينظر لما شغل من الأرض ثم يقال لو اجرة هذا الضو بناء انما يجال كم يساوي فاذا قيل

العقد فرج جانب المستعير فان الاصل عدم ضمانه وقد خذ هذا من قول الشارع لان من صدق في شيء الخ قوله فيلزمه اذا اقلع ردها الى ما كانت عليه) أي بان بعد الاجزاء التي انفصلت منها فقط (قوله لو كان ترابا لا يكفيها) أي فلا تلزمه اعادته (قوله لزمه الزائد) أي طمعه وارض بقصه ان نقص (قوله بين أن يقيه باجرة) هل يتوقف ذلك على عقد ايجار من ايجاب وقبول أم يكفي مجرد اختيار المعبر فيلزمه بمجرد الوجه الجاري على القواعد انه لا بد من عقد ايجار ثم رأيت الشارح بسط الكلام عليه في فتوى واستدل من كلامهم بما هو ظاهر فيه وقد يقال ان عقد فلا كلاما ولا وجبت اجرة المنزل اه سم على ج لكن قول الشارع لانه يملك التقدير ملك منفعة الأرض قد يخالفه فان قوله لان المالك لما رضى بالاجرة وأخذها كان كانه اجرة ظاهر في انه لم يجبر بينهما عقد ويمكن الجواب بانها لا تخالفه لا اختصاص قوله لان المالك لما رضى الخ بمصوره بمن جريان عقدينه لو كتب انضابا بين أن يقيه باجرة ولو أود المعبر أن يسكن في بناء المستعير ويدفع له اجرة لم تلزمه موافقته لما فيه من الجحرا عليه في ملكه

ذلك (قوله) فالوجه كما يحسنه بعض المتأخرين القبول ان كان متصلا (وفي نسخة وان كان منفصلا) وهي الموافقة لما في النسخة (قوله وعليه) أي قول الاسنوي وأقرب ما يمكن الخ (قوله) فالوجه ان له ابدال ما قلع (هو ظاهر شاعلى ماضو ربه وتقدم عن ع في باب الصلح ان من طرق التبعية بالاجرة أن يتوافق على تركه كل شهر بكذا أو يتفرق ذلك للمحاجة كما نخرج المضروب على الارض وعليه فالوجه ان له ابدال ما قلع أي ولو من غير الجنس حيث لم يضر ضرره عن الاول (قوله) كأنه أجره الآن (أي أوقع في الزمن الحاضر اجارة الخ (قوله) وان وقف موصدا أي وينبغي ان يبنى ١٠١ بانقاضه مصدا آخر ان يمكن على ما يأتي نظيره في الوقف

على ما يأتي نظيره في الوقف  
فقالوا انهم مسجد وتعذر  
ايعادنه (قوله) مستحق  
الاخذ أي القلع (قوله)  
ولو أراد أي المير (قوله)  
وابقاء البعض أي اجارة  
وقضية قوله اذ ما جاز  
فيه التخيير المستتاع ذلك  
البعض وقطع البعض مع  
اروش نقصه ويمكن  
شعول قوله وبقاء البعض  
للصورين (قوله) ولا يلحق  
بالشيع (أي في الاخذ فها  
من غير عهد (قوله) فالعقد  
تخييره بين الامور الثلاثة  
ع قال البغوي اذا اشترى  
شراء فليس او بنى أو غرس  
فالحكم كاهنا اه سم على  
منهج وقد تقدم في الشرح  
ان حكمه حكم النصب  
فقلع مجانا (قوله) اذالم  
يوقف أي البناء والقراس  
(قوله) والتخيير بين الواجب  
وهما التيقية بالاجرة والقلع  
وغرامة الارش (قوله)

كذا أو جبناه وعليه فالوجه ان له ابدال ما قلع لانه بذلك التقدير ملك منفعة الارض على  
الدوام لان المال لا يرضى بالاجرة وأخذها كان كأنه أجره الآن اجارة مؤبدة (أو يقطع) أو  
يهدم البناء وان وقف مصدا خلافا لما نقل عن ابن الرقعة انه يتعين ابقاؤه بالاجرة (ويضمن  
اروش نقصه) وهو ما بين قيمته فاقطعوا مقلوبا كافي الكناية ولا بد من ملاحظة كونه مستحق  
الاخذ لنقص قيمته حينئذ كما ذكره العمري في الظاهر كما قاله ابن الرقعة ان مؤنة القلع على  
صاحب البناء والقراس كالاجارة حيث يجب فيها ذلك على المستأجر أما اجرة نقل النقص  
فعلى مالكة قطع ما ولو أراد ذلك البعض وبقاء البعض بالاجرة أو القلع بالاروش وبقاء البعض  
فالوجه كما يحسنه الزركشي عدم اجابته لكثرة الضرر على المستأجر اذ ما جاز فيه التخيير لا يجوز  
تبعيضه كال كفارة (قبل أو يملكه) بقصد مشقة على ايجاب وقبول ولا يلحق بالشيع كما  
قال الاسنوي انه يؤخذ من كلام الرافعي (بقيته) حال التملك مستحق القلع وهو الاصح  
كنظائر من الشفعة وغيرها ومن ثم قيل انهما خربا في مواضع جرى عليه جمع متاعون  
ولم يعمدوا ما في الروضة هناك من تخصيص التخيير بالتملك والقلع وما في الكتاب بالعقد  
تخييره بين الامور الثلاثة بل نقل بعضهم الاتفاق على ذلك قال الرافعي في باب الهبة في رجوع  
الابن في هبته انه يتخير بين الامور الثلاثة كالعمارية وايضا يستفاد اعتماد ذلك من مجموع  
ما صححه المصنف في الروضة والكتاب وقد يتعين الاول بان يبنى أو غرس شريك باذن شريكه  
ثم يرجع كما تفعله من المتولى وأقره فان لم يرض بها عرض عنها كما يأتي خلافا لآلان الصلاح  
ومحل التخيير بين الثلاثة اذالم يوقف والتخيير بين الاولين وامتنع الثالث واذا لم يوقف  
الارض فان وقف لم يقطع بالاروش الا اذا كان أصح للوقف من التيقية بالاجرة ولم يملك  
بالتيقية الا اذا كان الواقف شرطا جواز تحصيل مثلها من ريعه وبذلك أفنى ابن الصلاح في  
نظيره من الاجارة وظاهر ما تقرر ان التيقية بالاجرة تأتي في هذه الحالة حتى في ما مر عن  
التشيين وبحث في الاسعادان المعبر لو كان ناظرا لم يتعد عليه التملك لنفسه ثم بعد انتقال  
الاستحقاق في الارض لغيره من ليس وارثا يبنى اجارة المثل ويمكن رده بان التملك التيقية انما  
هو تبع لملك الارض بحيث انتفى ملكه للوقف فيها امتنع على الناظر التملك وانما جاز التملك  
من ريع الوقف لانه يصير بذلك وضاعت بالارض واذ لم يكن على القراس قلم سد صلاحه

من التيقية بالاجرة) وهي من الريع ثم من بيت المال اه عباب أي فان لم يكن في بيت المال شيء أو منع متوليه فعلي مياسير  
المسلمين كما نقل عن شيخنا الشوري وفيه وقفه بان مياسير المسلمين انما يلزمون بالضروري دون غيره وهذا الضرورة اليه  
(قوله على ما مر) لم يتقدمه شيء عنهما فانظرو (قوله) وبحث في الاسعادان المعبر الخ) يتأمل جواز الاعارة من الناظر الا لباح  
له التمتع بالنفقة فلا يجوز اعارته وقد يقال يمكن تصوره بما لو كان مالكا للارض فاعارها ثم وقفها وشرط النظر لنفسه ثم يرجع  
أو ان يوقف انصرف في الناظر فكان له التصرف فيه استحقاقا وتظرا (قوله) ويمكن رده) معتمد (قوله) وانما جاز) مستأنف  
(قوله) واذالم يكن على القراس غرض الخ) عطف على قوله اذالم يوقف والاختيار الخ

(قوله ويجرى ذلك في الكيل) تبع في هذا الشهاب المذكور لكن ذلك جار على طريقته فحق قول الشهاب ويجرى ذلك  
 يعني الجل على الغالب عند الإطلاق الذي يقول به هودون الشارح (قوله ولو قعدت من اجتهه جل على دراهم البلد) تبع  
 فيه أيضا الشهاب المذكور وهو تقيض مصدر به من الرجوع الى دراهم الاسلام فهذه اختيار الشهاب المذكور المقابل  
 (قوله كافي الزرع) فضية انه اذا ١٠٣ أعار أرضا للزراعة ثم رجع قبل أو ان الحصاد تغير بعد ادراكه وهو مخالف

لقول المصنف الا في واذا  
 والالم بتغير الابد الجذاذ كافي الزرع لان له أمد ينتظر قاله القاضي وغيره قال الاسنوي  
 لكن المنقول في نظيره من الاجارة التغيير فان اختار التملك ملك الثمرة أيضا ان كانت غير  
 مؤجرة وأبقاها الى الجذاذ ان كانت مؤجرة واذا اختار ماله اختياره لم يستعير موافقة  
 فان أبي كلف تفريغ الارض مجانا لتقصيره (فان لم يحتر) المستعير شيئا عما ذكر (لم يقل مجانا)  
 فيمتنع عليه ذلك (ان بدل) بالجملة أي أعطى (المستعير الاجرة) لانتفاء الضرر (وكذا ان  
 لم يبد لها في الاصح) لتقصير المعير بترك الاختيار مع رضاه باتلاف منافعه والثاني قلغ لانه  
 بعد الرجوع لا يجوز الانتفاع بماله مجانا (ثم) عليه (فيل يبيع الحاكم الارض وما فيها) من  
 بناء وغراس (ويقسم بينهما) ويجوز بيعهما بين واحد للضرورة فيوزع الثمن على قيمة  
 الارض مشغولة بالغراس والبناء وعلى قيمة ما فيها وحده فخصه الارض للمعير وحده ما فيها  
 للمستعير كذا جزم به ابن المقري وجزم به صاحب الاثر والجارى وقدم المصنف في الروضة  
 كلام المترى القائل بالتوزيع كافي الزرع (والاصح انه) أي الحاكم (يعرض عنهما حتى يختارا  
 شيئا) أي يختار المعير ماله اختياره ووافق عليه المستعير قطعا للتراع بينهما وقوله يختار المحكو  
 عن خطه هنا وعن أصله وأكثر نسخ الشارحين قد نبأ فيه اسقاط الالف من خطه في الروضة  
 وصح عليه واستحسنه السبكي وحق به الاسنوي لان اختيار المعير كاف في فصل الخصومة  
 مع انه مع حذف الالف يصح الاسناد لاحدهما الشامل للمستعير لانه اذا اختار ماله اختياره  
 كالقلع مجانا تنفصل أيضا وانما فالمعير وان كان هو الاصل لكن لا يتم اذ لم يرضه عند اختياره غير  
 الثلاث الاموافقة المستعير كما قرأناه فصح الاسناد لهما ثم فرغ على الاعراض عنهما حتى  
 يختارا فقال (وللمعير دخولها أو الانتفاع بها) في مدة المنازعة لانها ملكه ويؤخذ من التعليل كما  
 في التامد انه لو كان البناء مسطبة امتنع الجلوس عليها وهو واضح وله الاستناد الى بناء المستعير  
 وغراسه والاستقلال به سما وان منعه كما مر في الصلح وتعمل فرق بينهما غير صحيح وإطلاق جمع  
 امتناع الاسناد محمول على ما يضر حالاً أو مالا وان قل والاوجه كافي المعير لزوم الاجرة  
 مدة التوقف لان الثمرة في ذلك اليه خلافا للامام (ولا يدخلها المستعير بغير اذن من المعير  
 (لتخرج) وغيره من الاعراض اتفاقية كالاجنبي وهي مولدة قبل املها من انقراض المهم أي  
 انكشافه (ويجوز) دخوله (للسقي والاصلاح) للبناء بغير آلة اجنبية ونحوها كاجتناء الثمر  
 (في الاصح) مسابغة للملك عن الصباغ فان عطل مفتقدا دخوله لم يلزمه ان يمكنه من دخولها  
 الاجرة كما نقله الرافعي عن التمه وأقره أما اصلاح البنائين لآلة اجنبية فلا يمكن منه لان  
 فيه ضررا بالمعير لانه قد يتعين له التملك أو النقص مع الغرم فيز يد الغرم عليه من غير حاجة

مولدة أي ليست في كلام العرب وانما الذي في كلامهم على ما يستفاد من المختار الفرجة بفتح الفاء  
 للتغني من المهم (قوله والاصلاح للبناء بغير آلة) لعل المراد بهذا القيد الاحتراز عما يمكن اعادتها بدونه كالجديد من الخشب  
 والاشجار ما نحو الطين مما لا بد منه لاصلاح التمدد فالظاهر انه لا بعد اجنبيا (قوله لم يلزمه) أي المعير (قوله الاجرة) أي  
 لدخوله والافتقار ان على المستعير اجرة الارض مدة التوقف فتأمل انه سم على منهج لكن الذي تقدم للشارح فيه  
 ان الاوجه عدم لزوم الاجرة مدة التوقف

لاختبار الشارح (قوله فحصل عليه لاعلى غيره) أى الاتقص منه إلا أن وصله كفى التحفة (قوله وفى العلة) ويحصل على الغالب المختص من تلك المكاييل كالنقد هذا لا يخالف ما قبله فى الحكم والعلامة حج ذكر عقب هذا ما نزهه مالم يختلفا فى تعيين غيره فانهم ما حينئذ يتخالفان اه قالنى ذكره العلامة ١٠٣ المذكور هو محط المخالفة فكان

على الشارح ان يذكره  
(قوله غير مسلمة) انظر  
ما وجه عدم التسليم (قوله  
وما ذكره) أى البعض  
المذكور (قوله من هذه  
الدراهم الى هذه الدراهم)  
أى بان كانت معينة بدليل  
الاشارة والتنظير فليراجع  
(قوله لاحتمال ارادته مع  
درهم فليجب سوى واحد

البه بخلاف اصلاحه بالته كان سقى الشبر يحدث فيه ازبادة عين وقية والثاني لانه يشغل ملك الغير الى أن ينتهى الى ملكه وقدم من جواز الدخول لما ذكرناه جوازه لاخذ الثمار بالاولى (ولكل) منهما (بيع ملكه) من صاحبه وغيره وينتبت للمستعير من كل ما كان لمانعه أو عليه نعم ان كان جاهلا بالحال فله الفسخ (وقيل ليس للمستعير بيعه لثالث) اذ بيعه غير مستقر لان المعير غلظه ورد بان غايته انه كشقص مشفوع وقيل ليس للمعير ذلك ايضا لجهول باهر الباء والغراس ولو اتفقنا على بيع الجميع من ثالث بن واحد جاز للضرورة ووزع كامر (والعارية المؤقتة) لبناء أو غراس أو غيرهما (كالمطلقة) فيأمر من الاحكام اذا انتهت المدة أو رجع قبل انقضاءها التوقيت وعد لا يلزم بيان المدة كما يحتمل كونه للقاع يحتمل كونه لمنع الاحداث أو لطلب الاجرة (وفى قوله 'القطع فيها') أى المؤقتة بعد المدة بمجانا اذ ارجع أى انتهت بانتهاء المدة لان فائدة التوقيت القاع بعد المدة وجوابه ما مر فيسبيله (واذا أعار) أرضا (زرعة) مطلقا (ورجع قبل ادراك الزرع) فالصحيح ان عليه الإبقاء الى الحصاد ان نقص بالقطع قبله لانه محتمر وله أمدين تطرأ بخلاف البناء والغراس ومقابل الاصح وجهان أحدهما القاع ويغرم أرض نفسه وثانيهما التملك بالقيمة فى الحال أما اذا لم ينقص بالقطع وأن لم يمتد قطعه أو اعتد قاعه لكونه قصدا فانه يكفى ذلك كما يحتمل ان الرفعة لا تنفأ الضرر (و) الضم (ان له الاجرة) أى أجرة مدة الإبقاء من وقت رجوعه الى حصاده لا لتقطاع الااحة به فاشبهه ما لو أعاره دابة ثم رجع فى أثناء الطريق فان عليه نقل متاعه الى ما من باجرة المثل كما مر والثاني لاجرة لان منفعة الأرض الى الحصاد كالمنفعة بالزرع (فلوعين) المعير (مدة) للزرعة (ولم يدرك) أى الزرع (فيها التقصير) أى المستعير (بشأ خبر الزراعة) أو بنضها كان كان على الأرض نحو نخل أو سبيل ثم زرع بعد ذلك لا يدرك فى بقية المدة أو زرع غير المعير مما يبطى أكثر منه كفى نظيره الا فى الاجرة تنبه عليه الاسنوى (قلع مجانا) لما تقر من تقصيره وعليه أيضا تنسوية الأرض فان لم يقصر لم يقطع مجانا كالأول مطلق سواء كان عدم الادراك تقصيرا برأى لم يقصر المدة المعينة (ولو لجل السيل) أو نحو الهواء (يذرا) بحجة أى ما يصير مذكورا ولو نواة أو حبة لم يعرض عنها مالكها (الى أرض) لغير ملكه (فثبت فهو) أى النبات (لصاحب البذر) لانه عين ماله تتحول الى صفة أخرى فلم يزل ملكه عنه ويجب رده اليه ان حضر وعلمه والا فله كما لم يملك ما ضاع اماما عرض عنه مالكه وهو ممن يعتد باعراضه لا بحجور وسفه فهو لرب الأرض ان قلنا بوزال ملكه مالكه عنه بمجرد الاعراض واعلم ان تسليم مجابا فى قبيل الاضحية جواز أخذ ما يلقى مما يعرض عنه غالباً أو يؤخذ منه ان ما هنا كذلك عليك مالك الأرض هنا وان لم يتحقق اعراض المالك وحديثنا للشرط أن لا يعلم عدم اعراضه لأن يعلم اعراضه وان أوهم كلامهم هنا خلاف ذلك (والاصح) انه يجبر على قلعه لا لتفاته اذن

(قوله كان سقى الشبر يحدث فيه ازبادة عين) يحدث فيها زيادة عين  
هذا التوجيه يقتضى امتناعه لانه قد جبر الى ضرر بالمعير كفى الاصلاح بالآلة الاجنبية فكان الاول توجيهه جواز السقى بنحو الاحتياج اليه (قوله وقدم من جواز الدخول لما ذكرناه الخ) لم يذكر حج قوله وقدم الخ ولعله تركه لانه عين قوله أولا ونحوها كاحتذاء الفجرة وقد يقال أراد الشارح بالثمار هنا الثمار الساقطة قبل أو ان الجسدا ذو بال يفرق قوله أولا كاحتذاء الفجر ما يقطع وقت الجسدا (قوله لكونه قصيلا) أى

شستلا (قوله لا لتقطاع الاباحة به) أى الرجوع (قوله قلع مجانا) أى وان لم يكن المتلوع قدرا ينتفع به (قوله لتضرب) كحرا أو مطرا أو جرادا كل أعلى الزرع ثم ثبت من أصله (قوله بمجرد الاعراض) وهو الرجوع (قوله فالشرط أن لا يعلم عدم اعراضه) قد يقال هذا يشتمل ما يشك فيه هل هو مما يعرض عنه غالباً أو لا وفى ملكه نظرا لوجه ان الشرط علم الاعراض أو علم كون الموجود مما يعرض عنه غالباً مع الشك فى الاعراض اه سم على حج

(الخ) هنا سقط في النسخ عقب قوله مع درهم وعبرة الشهاب ج الذي تبعه الشارح في جميع هذه السوادة ببعض تصرف  
نصها لاحتمال ارادته مع درهم في غم نيته أولى وأجاب البلقيني بان فرض ما ذكرناه لم يرد الطرف بل العبة فوجب أحد  
عشر وفرض درهم مع درهم أنه أطلق وهو محتمل الطرف أي مع درهم في غم نيته أولى وأجاب البلقيني بان فرض ما ذكرناه لم يرد الطرف بل العبة فوجب أحد  
أجيب عنه) أي عن أصل ١٠٤ الاشكال وهو في النسخ بلا وعاطفة وحذفها مني على انه لا سقط وقد عرفت

المالك فيه فصار شيئا ما لو انتشرت أغصان نخرة غيره الى هو واداره فان له قطعها ولا آجرة  
للمالك الأرض على مالك السخر ليدنه قبل القلم وان كان كثيرا كافى المطلب لعدم الفعل منه  
ومن ثم أجبر على تسوية الحفر الحاصلة بالقلم لانه من فعله والثاني لا يجبر لانه غير متعده به فهو  
كالمستعبر (ولو ركب دابة) لغيره (وقال لمالكها أعزتها فقال) له (بل أجوزتها) مدة كذا  
بكذا ويجوز كارجحه السبكي اطلاق الآجرة مناعا على الاصح الا في ان الواجب آجرة المثل (أو  
اختلف مالك الأرض وزارعها كذلك فالصدق للمالك على المذهب) في استحقاق الآجرة (أو  
القيمة بتصفيلها الا في بقائه القيد لوقا اذ الغالب انه لا يأذن في الانتفاع بملكه الانحطاب  
فيصنف لكل عينا تجمع نفعيا وانسابا انه ما أعاره بل آجرة واستحق آجرة المثل ان وقع الاختلاف  
مع بقاءه او بعد مضي مدة لها آجرة فان وقع قبل مضي تلك المدة صدق مدعي العارية بعينه  
جزم لانه لم يتفاد شيئا حتى يعمل مدعي السقوط بدله او بعد تلفها فان لم يفسد مدة لها آجرة  
فدو اليه مدعي القيمة لتسكيرها والافهم مدعي المسمى وذو اليد مقدرها بآجرة المثل والقيمة فان لم  
يزد المسمى عليه ما أخذ به المعين والاحلاف للزائد والثاني يصدق الزاكن والزراع لان للمالك  
واقفهم على أباحة المتفعة لها والاصل براءة ذمتهم من الآجرة التي يدها والثالث يصدق  
المالك في الأرض دون الدابة لان الدابة تكتسبها الاعارة بخلاف الأرض (وكذا) يصدق  
المالك فيما (لو قال) الزاكن والزراع (أعزتي وقال للمالك بل غصبته مني) وقد مضت مدة  
لمثلها آجرة والمعين باقية لان الاصل عدم الاذن فيصرفه يصدق آجرة المثل والثاني ان القول  
قول المستعبر لان الظاهر أن تصرفه يصدق (فان تلفت العين) قبل ردها تلفا ضمن به العارية  
(فقد انتفع على الضمان) لها الضمان كل من المار والمضروب (المسكن) هي للاستدراك  
ووجهه خلافا لمن زعم انه لا وجه له ان قوله انتفع على الضمان يقتضي مساواة ضمان العارية  
لضمان الغصب الذي سبكه وما قبله من ذكر الاختلاف يقتضي مخالفتهم وانه متفق عليه  
فبين تعاليفها بد كرمات ضمن به العارية هنا المخالف لما سبكه في الغصب وما فيها من الخلاف  
المشتغل على بيان اتحادها على وجه (الاصح ان العارية تضمن بقيمة يوم التلف) متقدمة كانت  
أو متثلية كما هو ظاهر كلامهم وجرى عليه الاستنوى وغيره وجرم به في الانوار وبقية به الوالد  
رجحه الله تعالى فقد قال الروايات في البصر لا يضمنه بالمثل بل بخلاف فالذهب به يضمن بالقيمة  
وان كان مثليا قلت ويمكن توجيهه بان ردين مثلهما مع استعمال جزء منها متعذر فصار عتلة نقد  
المثل فيرجع القيمة (ولا) تضمن العارية (بأقصى القيم ولا يوم القبض) خلافا لقال الاصح ولو  
أعاره شيئا على أن يضمنه اذ اتلف باكثر من قيمته فآجرة فاسدة كافي التذويب وان ذهب  
بعضهم الى أن الاقيس انها اعارة فاسدة أو بشرط انها أمانة أو ضمانها بقدر معين فسد الشرط

الساقط وانه متضمن بل هو باب  
البلقيني فيجب هنا العطف  
عليه بالواو (قوله وورد  
بازوم الدرهم الخ) هنا  
(قوله ليدنه) أي بقاء البذر  
(قوله قبل القلم) مفهومه  
الوجوب لمدة القلم اه  
سم على ج وبنى أن  
يلحق بآجرة القلم ما لو تمكن  
من القلم وأخره أخذها  
محاصر في وارث المستعبر  
من انه اذا اخرج التمكن  
لزمته الآجرة (قوله لانه  
من فعله) مفهومه انه لو  
أجبره المالك أو الحاكم  
لا يلزمه ما ذكر اه سم  
على منهج (أقول)  
ويوجه ما ذكره بأنه لم  
يحصل منه في الاصل  
تعذر ثم رأيت الاذرى  
في قوله صرح بالمفهوم  
المذكور (قوله لا في بقائه  
العقد) لوقا بعض المدة  
اه ج (قوله ان وقع  
الاختلاف مع بقاءها)  
أي العين (قوله فان تلفت  
العين قبل ردها تلفا)  
أي بان كان التلف بعد  
الاستعمال المأذون فيه

(قوله فسد الشرط والعارية) أي فتكون مضمونة بقيمتها ان تلفت بشرا الاستعمال المأذون فيه  
والفرق بين هذه والوشرط أن تضمن باكثر من قيمتها على ما مر له انه كانه جعل الزائد على قيمتها في مقابلة المنافع فكانت آجرة  
فاسدة وما هنا لم يجعل في مقابلة المنافع شيئا لكن شرط شرط فاسدة فافسدها ورتخذ مما ذكر ان الكلام في الوشرط  
ضمنها بقدر معين دون قيمتها فان كان أكثر كان كالوشرط ضمانها باكثر من قيمتها فتكون أمانة



أيضا سقط في النسخ فقبول رد وماصله ان الشهاب ج لما ورد الجواب الثاني المذكور في قول الشارح أجيب الى آخره  
تطريقه بما ذكره الشارح فالشارح أشار الى رده الا أنه لم يذكر الرد وفي النسخ وأما قوله بل زوم الدرهم فهو ليس ما يرد

(قوله حلف الزيادة) وبينني أن يحلف لاجرة التي يستحقها في مدة وضع يده عليه (قوله والا فالصدق المالك من غير عين)  
أي لانها يتقدر كونها ودية مسربة بالاستعمال كالغصوبة (قوله فادعى الدافع القرض الخ) ومثل ذلك ما لو ادعى الاتخذ  
الدية والدافع القرض فيصدق الدافع في ذلك ولا فرق في ذلك بين أن يكون للدافع به المالم يكنه خادمه مثلا أم لا (قوله  
بتصديق المالك) ومثله وارثه (قوله وقال الاتخذ بل وكالة صدق الدافع) وعلى قياسه لو ادعى الدافع أو وارثه البيع والاتخذ  
الوكالة أو القراض أو الشراكة أو نحوها مما يقتضي الضمان صدق الدافع لكن بالنسبة لزوم البذل الشرعي ولو اختلفا في  
قدر البذل صدق الغارم لا بقاء العقد في كتاب الغصب (قوله ومداره) ١٠٥ أي الاستيلاء (قوله فليس منه

منع المالك) أي وأغيره  
منه خاصة كتع المالك  
واتباعه مثلا ما تمنع العام  
كان منع جميع الناس من  
سحقها فيضمن بذلك ونقل  
عن شيخنا الشبشيرى  
بالدوس ما وافقه (قوله  
من سقى زرعه) أي كان  
حده مثلا فترتب عليه  
عدم السقى فلا ينافى قوله  
بعد سواء أقصر زمنه  
أم لا (قوله بأنه ثم) أي في  
الشاة (قوله ما يأتي عن ابن  
الصلاح) لم يذكر في ذلك  
الموضع عن ابن الصلاح  
شيئا وفي ج ثم مانعه  
وأقضى أيضا أي ابن الصلاح  
بضمان شريك غورماء  
عين له ولك ولشركائه فليس  
ما كان سقى بهما من التصبر  
ونحوه أفنى الفقيه اسمعيل

فما يظهر بخلافه ذهب الى فساده فقط (فان كان ما يدعيه المالك) بالغصب (أكثر) من قيمة  
يوم التلف (حالف للزيادة) انه يستحقها أو ما مساو بها وما دونه فبأخذ من غير عين لا تفاهما  
عليه تطرما مرموزا في الروضة انه لو قال المالك غصبتى وذو اليد أودعتنى حلف المالك على  
فى الابداع لا يدهى عليه الاذن والاصل عدمه وأخذ القيمة ان تلف والاجرة ان مضت مدة  
لمثلها لاجرة ومحلها حيث لا استعمال من ذى اليد والا فالصدق المالك من غير عين ولا يتخالف  
ما تقرر مرامى في الاقرار من أنه لو قال بتم فسرهابا لدية قبل أى سواء أقال أخذتها منه  
أم دفعه الى ولم ينظر لدعوى المقر الغصب لان الفرق بينهما مسكون الالف لم تثبت ثم الا  
بأقراره فيصدق في صفة ثبوتهما ويؤيده قولهم من كان القول قوله في أصل الاذن كان القول  
قوله في صفته ولانه لا اصل هنا يخالف دعواه الودية بخلافه فيما ضمن فيه فانه لما علم ان يده  
على العين اقتضى ذلك ضمانه اذ هو الاصل فى الاستيلاء على مال الغير فدعواه الاذن يتخالف  
أصل الضمان الناشئ عن الاستيلاء والاصل عدم الاذن فيصدق المالك بما تقرر وظهور ضعف  
قول البغوى لو دفع لغيره ألفا فهلك فادعى الدافع القرض والمدفوع له الودية صدق المدفوع  
له وقد أتى الواو الدرجة الله تعالى بتصديق المالك ويؤيده قول الانوار عن مناج القضاء لو قال  
بعد تلفه دفعته قرضا وقال الاتخذ بل وكالة صدق الدافع

في كتاب الغصب

(هو) لغة اخذ الشيء ظلما وقيل بشرط المجاهرة وشرعا (الاستيلاء) ومداره على العرف كما  
يظهر بالامثلة الاتية فليس منه منع المالك من سقى زرعه أو ما شبيهه حتى تلف فلا ضمان  
لانتهاء الاستيلاء سواء أقصد منعه عنه أم لا على الاصح وفارق هذا هلاك ولدشاة ذبحها  
بأنه ثم أئلف غداء الولد المتعين به لانلاف أمه بخلافه هنا سواء الفرق بين ما يأتي عن ابن  
الصلاح وغيره قبيل والاصح ان السمن ويأتى قبيل قول المصنف فان أراد قوم سقى أرضهم

١٤ نهاية ح الحضرى ونظر فيه بضمهم وكأنه نظر قولهم لو أخذ ثيابا مثلا فهلك برد المضمنه وان علم  
ان ذلك هلاكه ومما أول الباب ما يرد على النظر في أمه اه وأما قول الشارح ويأتى قبيل قول المصنف فان أراد قوم الخ لعله  
أراد به قوله ثم الواوجه ان من لا رضى شرب من ماء مباح فطله آخر بان أحدث ما يضر به الماء عنه تايم فاعله ولا تلزمه  
اجرة منغرة الارض مدة تعطلها وليس بذلك الماء أخذ المصنف في المسافة اه الا أنه يتأمل حينئذ كون هذا مؤيدا  
للفرق فان المتبادر منه رده لا تأييده الآن يقال وجهه التأييد انه يجعل على عدم الضمان فبما يأتي ان سقى الارض لم يتعين له  
ذلك الماء بل يمكن السقى بغيره بخلاف الشاة فانه ليس ثم ما يصلح لغذاء ولد الشاة سوى لبن أمه أو أن ما يأتي عن ابن الصلاح  
مؤيد للضمان ولد الشاة وما بعده مؤيد له ضمنا الزرع والاولى ان يقال ان وجه تأييدها ما يأتي عن ابن الصلاح  
ان لبن الشاة من حيث نسبته

اليامتين لولدها وكذلك العين التي أعدت بخصوصها السقي زرع فانها معدة بحسب القصد من هبها ذلك الزرع وعابه  
 فبتعين فرض ما ذكره من عدم الضمان هنا في مسئلة الزرع فيما اذا لم يكن الماء معدة له كما في الامطار والسيول ونحوها  
 (قوله ولو كلبا) أي نافعوا خرج به العقور أي وكذا ما لا تنفع فيه ولا ضرر كالقواق الخس فلا يذبحها ولا يربدها راس  
 على منتهى وهو ظاهر لكن قد يشكل عليه قوله لم في الاقرار ولو قال له عندي شيء قبل تفسيره بنسخ لا يقتضي بخلاف ما لو  
 قال على فانه ظاهر في ثبوت المبد عليه وانه تسويع المطالبة به وأوجب ثم بان قبول التفسير به انما هو لصدق الشيء عليه ووصفه  
 بكونه عنده لا يستدعي ان له عليه يد (قوله وشمل) أي التعريف أو الحق الاختصاصات أي تكون غصبها كبيرة فيما ينظر  
 أخذها بما في حبة البربر الأولى ١٠٦ لان النفع من أكثر من النفع بحبة البربر وقوله صلى الله عليه وسلم وأموالكم

برى على الغالب (قوله  
 ومن قد) أي وشمل من  
 الخ (قوله لا يزج عنه)  
 أي فهو لا يزج عنه  
 (قوله مراده به غير مقول)  
 بغض الوارث أخذ من قول  
 المصباح غول اتخذ مالا  
 وموله غيره قال الأزهرى  
 غول مالا اتخذ فنية فقول  
 الفقهاء ما يتوكل ما يعد  
 مالا في العرف والمال  
 عند أهل البادية النعم اه  
 فانه صريح في أن ما كان  
 صفة للمال اسم مقول  
 وما كان صفة للفاعل اسم  
 فاعل (قوله وعبر عنه)  
 أي الحق (قوله والتدعى)  
 عطف تفسير (قوله أو  
 غيره) أي بخلاف ما لو  
 طهرته إلى محل قريب  
 منه وليس له عليه يد

فمن عطل شرب ماء الغرماء يؤيد ذلك (على حق الغير) ولو كلبا وخر المحترمين وشمل  
 الاختصاصات كحق متعبر ومن قد بضو مجبدا وأشار على زرع عنه وجعل المصنف في  
 دقائه حبة البرغيم مال مراده به غير مقول لما قدمه في الأقرار انما مال وعبر عنه أصله بالمال  
 اذ هو المترتب عليه الضمان الاتي وعدل عنه إلى اعم منه ليكون التعريف جامعاً لمراد  
 الغصب المحرم الواجب فيه الرد وأما الضمان فسيبصر ح بانقله عن غير المال بقوله ولا يضمن  
 الخرفا منعه هنا أحسن من أصله وان عكسه بعضهم (عدوانا) أي على وجه الظلم والتعدي  
 فخرج به نحو ما هو ذو بسوم وعارية وما كان أمانة شرعية ككتاب طهرته إلى جداره أو حجره  
 ولا يرد على ذلك ما لو أخذ مال غيره نظنه ماله حيث ضمنه ضمان الغصب لان الثابت في هذه  
 الصورة حكم الغصب لا حقيقة (قوله الرافعي) نظر إلى أن المتبادر والغالب من الغصب  
 ما يقتضي الائتم واستحسن تعبيره في الروضة بغير حق لشواهد هذه الصورة واقتضاهم أن  
 الثابت فيها حقيقة الغصب فنظر إلى أن حقيقة صادقة مع انتفاء التعدي اذ القصص بالحد  
 ضبط جميع صور الغصب التي فيها ائتم والتي لا ائتم فيها وما استحسنه الرافعي من زيادة قهر الانخراج  
 السرقة وغیره ما هو من زيادة لا على وجه اختلاس أو نحوه بدخول السرقة في الثلاث لا بالاستيلاء فانه  
 ينبت عن القهر والغلبة والتظهير فيه باداء ان السرقة نوع من الغصب أفرد بجمي خاص فيه  
 نظرو صنيعهم بإفرا دها يباب مستقل وجعلها من مباحث الجنائيات فاض بخلافه وقد أفاد  
 الوالد رحمه الله تعالى أن الذي يحصل من كلام الاحكام في تعريف الغصب انه حقيقة وانما  
 وضمانا الاستيلاء على مال الغير عدوانا وضمانا الاستيلاء على مال الغير بغير حق وانما  
 الاستيلاء على حق الغير عدوانا ولو أخذ مال غيره بالحيلة كان له حكم الغصب فقد قال الفراء  
 من طلب من غيره مالا في الملافقة المله ليعاقله فقط لم يملكه ولا يحصل له التصرف  
 فيه والأصل في الباب الكتاب والسنة واجماع الامة وهو كبيرة قاله نقله عن الهروي

كالمصنف (قوله فانه ينبت عن القهر) في اخراجه للانهاب نظر فان الاستحذيه بعدم استوليا بالقهر والغلبة  
 بل قد يتوقف في اخراجه للجميع سيما وقد جعل الشارح الاستيلاء شاملا لما قبضه لسوم او امانة ككتاب طهرته إلى جداره  
 ارأوا حجره (قوله والتظهير فيه) أي في اخراج السرقة ونحوها (قوله قاض بخلافه) أي لكنه يقتضي تخلف أحكام الغصب  
 نها كالضمان بأهني القيم والاجرة وهو خلاف الواقع (قوله بغير حق) أي حيث ظنه ماله (قوله وانما الاستيلاء الخ) زاد في  
 لعباب ولا ائتم ولا ضمانا اه وصورته أن يستولى على اختصاص غيره نظنه اختصاصه وقوله أيضا واتحامل برجله زاد  
 ي وان اعتمد معاه إلى الرجل الاخرى فيما ينظر (قوله كان له حكم الغصب) أي وان لم يحصل طلب من الاستحذاه لادعى  
 مجرد العلم بأن صاحب المال دفعه حياء لامروأه أو رغبة في خير ومنه ما لو جلس عند قوم يأكلون متلاوساً لو دق أن يأكل  
 معهم وعلم أن ذلك ليجر دحباتهم من جالوسه عندهم (قوله وهو كبيرة) اطلاقه شامل للمال وان قل ولا اختصاصات ومالوا أقام  
 سائس نحو مسجد أو سوق

فيكون كبيرة وهو ظاهر حتى بل هو أول من غصب نحو حبة البران المنضفة أكثروا إياه الحاصل بذلك أشد (قوله ومع  
 عدمه) أي الاستحلال (قوله ولعل هذا التفصيل) أي ولعل نسبة هذا التفصيل لما ورد في الخبر الأصح المذهب بقيد  
 ذلك ولا حاجة لغيره (قوله وان فصله) أي وعلم بحججه (قوله من غير أنه بمضوره) أي أو ساقها أو أشار إليها  
 بمحشيش مثلاً في يده فبقية (قوله أو تحامل برجله) وعنه ما يقع كثيراً من الشيء على ما يفرض في معنى الجامع الأزهر من  
 الفراوى والشياب ونحوهما وفي أن محل الضمان ما لم يتم الفراوى ونحوها المصديان كان صغيراً أو كثر والأفلاضمان  
 ولا حمة لتتدنى الأضع بذلك (قوله على فراش) قال سم على حج لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس آخر عليه فكل منهما  
 غاصب ولا يزول الغصب عن الأول بانتقاله عنه لأن الغاصب اغتصب بالرد للمالك الأول يقوم مقامه فلو تلف فينبغي أن يقال  
 إن تلف في بدل الثاني فقرار الضمان عليه أو بعد انتقاله أيضاً عنه فعلى كل القرار لكن هل للكل أو للنصف فيه وتظهر  
 الأول ولو نقل الدابة وما لكها ركب عليها بان أخذ برأسها وسيرها مع ذلك فيحتمل أن يكون غاصباً لأنه يعدم مسترالياً عليه  
 مع استقلال مالكها بالركوب بدليل أنها التنازعاً وانلفت حكمها بالركوب ١٠٧ واختص به الضمان اه (أقول)

واعمل المراد بقوله فعلى  
 كل القرار أن من غرم  
 منها لا يرجع على صاحبه  
 لأن المالك يأخذ من  
 كل منه جابذ المغصوب  
 لا يقال بل معناه أن من  
 غرم منهما يرجع على  
 صاحبه بالنصف لأنقول  
 هذا عين الاحتمال الثاني  
 ولأن معناه أن المالك  
 يطالب كل بالنصف لما  
 صر أن كلا طريق  
 في الضمان هذا وبقي  
 في المقام احتمال آخر  
 وهو أن قرار الضمان  
 على الثاني وحده لأن

أن بلغ نصاً بالكن نقل ابن عبد السلام الإجماع على أن غصب الحبة وسرقها كبيرة ووقف  
 فيه الأذمعي ووافقه إطلاق الماوردي الإجماع على أن فصله مع الاستحلال محال لا ينبغي  
 عليه كفر ومع عدمه فسق ولعل هذا التفصيل اغتصبها من جهة حكاية الإجماع عليه  
 والأصح مع مذهبان استحلال ما سرقه ضروري كفر وما لا فلا وإن فعله فتقطن له (فالر  
 ركب دابة) لغيره من غير إذنه وان كان مالكها حاضر أو سيرها بخلاف ما لو وضع عليها متاعاً  
 من غير إذنه بمضوره فسيرها للمالك فانه يضمن المتاع ولا يضمن مالكة الدابة إذا لا اعتيلاء عنه  
 عليها (أو جلس) أو تحامل برجله كما قاله البغوي (على فراش) لم تبدل قرينة الحال على إباحة  
 الجلوس مطاقاً للناس خصوصاً كغرض مساطب التجار لنه عندهم حاجة (فغاصب  
 وان لم يملكه) إذ غاية الاستيلاء حاصلة بذلك وهي الانتفاع به متممياً سواء أ قصد الاستيلاء  
 أم لا كافي الرخصة وان نظريه السبكي وصوب الزركشي قول الكافي من لم يقصده لا يكون  
 غاصباً ولا ضامناً وافهم كلام المصنف اعتبار النقل في كل منقول سوى الأهرين المذكورين  
 وهو كذلك وان ذهب جمع إلى أنه لو رفع منقولاً ككتاب من بين يدي مالك للنظره ورده حالاً  
 من غير قصد استيلاء عليه لم يضمنه اللهم إلا أن يحمل كلامهم على ما إذا دلت قرينة على رضا  
 مالكه بأخذه للنظر فيه ولا دليل لهم فيما يأتي في الدخول للنزج لأن الأخذ والرفع استيلاء  
 حقيقي فلم يجمع معه إلى قصد ولا كذلك مجرد الدخول ومحمل اشتراط نقل المنقول في

يده زالت بدل الأول الحسية ولم يوجد بعد ما ينلها هي مستحصصة وان انتقل عنه هذا وقد يقال الأقرب الثاني لدخولها  
 في ضمان كل منهما وتساويهما في كونها تلفت لافي بدوا أحدهما وقال سم في قوله أخرى الظاهر أن الفرائش مثال وعليه  
 فيأخذ من ذلك مع ما ذكره عن البغوي أن من تحامل برجله على خشبة كان غاصباً لها وقد يفرق اه وقول سم في القولة  
 الأولى فيحتمل أن لا يكون غاصباً الخ ويصرح بعدم الضمان ما تقدم في الشارح عن أبي حامد بعد قول المصنف في العارية  
 والأصح أنه لا يضمن ما ينجم الخ من أنه لو سخر رجلاً وادبته فتلقت الدابة في يد صاحبها لم يضمنها المسترل لها في يد صاحبها  
 وقوله أيضاً في القولة الأخرى وقد يفرق أي بيان الفرائش لما كان معه الالتفات بالجلوس عليه كان الجلوس ونحوه انتفاعاً  
 من الوجه الذي قصد منه فذلك استيلاء بخلاف المشبهة ونحوها فأنلفت بياق المنقولات وبدل للفرق عموم قول  
 الشارح وافهم كلام المصنف اعتبار النقل الخ وقوله أيضاً لو جلس عليه ثم انتقل الخ ينبغي أن يأتي مثل ذلك مما لو تعاقب  
 اثنا على دابة ثم تلفت (قوله وسواء قصد الخ) معتمد (قوله في كل منقول) وهو كذلك حيث لم يكن تابعاً كافي (قوله سوى  
 الأهرين المذكورين) أي وسوى ما يأتي في قوله وشمل كلامه ما في الدار من الامتعة والأمران المذكوران هما قول المصنف  
 فلوركب دابة وقوله أو جلس على فراش (قوله ومحمل اشتراط نقل المنقول الخ)

به وانما هو جواب ثالث للشهاب المذكور مخط من نسخ الشارح صدره وبعبارة الشهاب المذكور يعقب الجواب الثاني نعم  
عبارة العباب ونقل المتقول كالبصير وقضيته ان مجرد رفع المتقول الثقيل وان وضعه مكانه لا يكون غصب بخلاف الخفيف  
الذي يتناول بالبداهة سم على حج وقضيته ايضا ان النقل الى موضع يخص به المالك لا يكون غصب الكن مرفق باب المبيع  
قبل قبضه ان عدم حصة القبض بذلك انما هو في عدم جواز التصرف لاقى عدم الضمان وقياسه هناك ان يكون ضامنا في  
المستأمن حصول الاستيلاء وعبارة الشارح ثم بالنسبة للثانية وقوله لم يكف بحمله بالنسبة الى التصرف اما بالنسبة الى حصول  
الضمان فانه يكون كافيا لاستيلائه عليه اهـ ويؤخذ مما يأتي في رفع العبادة انه لو رفع طرف المتقول بسده عن الارض ولم  
ينفصل لا يكون غاصبا له ولا ضامنا في العباب **ففرع** في لو دخل على حداث بطرق الحدي فطارت شرارة احرقت ثوبه لم  
يضمنه الحد او ان دخل باذنه اهـ (اقول) وكذا لا ضمان عليه لو طارت شرارة من الدكان احرقت شيئا حيث اوقد الكور على  
العادة وهذا بخلاف ما لو جالس ١٠٨ بالشارع نفسه او اوقد لعل العادة وتولد منه ذلك فانه يضمن لان الاتفاق

بالشارع مشروط بسلامة  
العاقبة وفي العباب ايضا  
**ففرع** في من ضل نعله  
في مسجد ووجد غيره  
لم يجز له ايسهاون كانت  
لمن اخذ نعله اهـ وله في  
هذه الحالة ايسهاون اخذ  
قدر قيمة نعله من عنها  
ان علم انها لم اخذ نعله  
والافق لقطعة وفي العباب  
**ففرع** في من اخذ انسانا  
ظنه عبدا حبسه فقال انا  
حرو هو وعبد فتركه فأتى  
ضمن اهـ (قوله او غيرها)  
أي من سائر الامانات (قوله)  
فنفخ انكاره غصب ينبغي  
ان يحمل ذلك ما لم يدل قرينة  
على ان انكاره لغرض  
المالك كان خاف عليه

من ظالم ينتزع منه (قوله لو اخذ يدين ولم يسير به الخ) وقياسه انه لو اخذ زمام دابة او رأسها ولم  
يسير بها لم يكن غاصبا (قوله نعم ان لم يمتد الى دار سيده ضمنه) انظر ما وجه الضمان حيث لم يكن غاصبا وقد يقال لما تبت عدم  
رجوعه على فعله كان ضامنا كما لو فتح قفصا عن طائر لما أتى فيه من التوجيه (قوله بحيث لا يراه الداخل) أي ووجهه بحمله  
سوى المرفس والمناعدون الزاقي به اهـ وجوه ووجد صوابه وان وجهه الخ لعن الزاقي يكون المتاع محمل لم يره الداخل  
وقوله وافهم أي كلام المصنف (قوله والا بأن جلس الخ) قسم ما فهم من قول المصنف فالركب دابة الخ من ان الكلام فيمن  
ركب أو جلس لامع صاحب الدابة والفرش (قوله ولو كان) غاية وظاهر اطلاعه انه لا فرق في غير المالك بين ان يكون قويا أو  
ضعيفا جدا بحيث لا تنسب له يد اصلا مع المالك وقياس ما أتى من ان الضعيف بحيث لا تنسب له يد مع المالك اذا دخل دار  
غيره والمالك فاهم ان لا يكون غاصبا لشيء منها هنا كذلك الا ان يفرق بان اليد على المتقول حسية وعلى الدار حكمية  
قوله في الصورة الاتية (وهي ما لو دخل دار غيره وهو فيها) (قوله ولو رفع شيئا برجله) أي ولم ينفصل اخذ ما يأتي بعده

وفيه نظر وتكاف وليست الواو بمعنى مع بل تحتملها وغيرها وقد يجاب بان مع درهم صريح في المصاحبة الصادقة بل درهم  
 (قوله ولو أخذ شيئا لغريم من غاصب) نقي ما يقع كثيرا ان بعض الدواب يغرم من صاحبه ثم ان خصما يجوز على نية عوده لمالكه  
 فيتلف حينئذ هل يضمنه أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لعدم رضا صاحبه بذلك اذا مالك لا يرضى بضاع ماله و يصدق في أنه  
 نوى يوده على مالكه لان النية لا تصرف الامنه والاصل عدم الضمان ويؤيد هذا ما نقله شيخ عن القاضي بان من ظفر بما بقى  
 لمسديقه أى أو خلعته من شعور غاصب فأخذ له ليرده فهو رب قبل تمكنه من رده ورفضه لما لم يضمنه لكنته نقل بعد عن  
 الماوردى وإن كج الضمان وعن الشيعيين التصريح به (قوله وان كان معرضا) ١٠٩ قضيته انه لو وجد متاعا مثلا

مع سارق أو منتهب وعلم  
 أنه اذا لم يأخذ منه ضاع  
 على صاحبه لعدم معرفته  
 الاخذ فأخذه منه ليرده  
 على صاحبه ولو بصورة  
 شرهانه يضمنه حتى لو  
 تلف في يده بلا تصبر يغرم  
 بدله لصاحبه ولا يرجع  
 له بما غرمه على مالكه  
 لعدم ادانته في ذلك وقد  
 يتوقف فيه حيث غلب  
 على التلن عدم معرفة  
 مالكه لو بقي يده السارق  
 فان ما ذكر طريق لحفظ  
 مال المالك وهو لا يرضى  
 بضاعه (قوله ليدأويه)  
 أى أخذه ليدأويه (قوله  
 أو هادى الغنم) وهو  
 المسمى الآن بالناعوت  
 (قوله وكذا لو غصب أم  
 النخل) ومثل ذلك مالو  
 غصب ولد يهيمه قبعته  
 أمه وإن كانت لا تختلف  
 عنه عادة (قوله الا ان

والاضمنه كالا يضمن اذا اخذ بالرجل كاليد في حصول الاستيلاء ولو أخذ شيئا لغريم من غاصب  
 أو سمع حسبة ليرده على مالكه كالتلف في يده قبل امكان رده لم يضمن ان كان المأخوذ منه غير  
 أهل للضمان كخري وقن المالك والأضمن وان كان معرضا للتلف خلافا للسبكي والطلاق  
 الماوردى وإن كج الضمان محمول على هذا التفصيل ولا ينافيه عدم ضمان المحرم صيدا  
 ليدأويه اذ هو حق له تعالى فسوح فيه ولو غصب حيوانا فقتله ولده الذى من شأنه ان يتبعه  
 أو هادى الغنم فتبعه الغنم لم يضمن السابغ في الاصح لا تنفاه استيلاء عليه وكذا لو غصب أم  
 النخل فتبعها النخل لا يضمنه الا ان استولى عليه خلافا لابن الرفعة (ولو دخل داره) أى دار  
 غيره (وأزجعه عنها) أى أخرجه منها فغاصب ولو لم يقصد استيلاءه لان وجوده مضمّن عن قصد  
 وسواء في ذلك ان كان باهله على هيئته من بقصد السكنى أم لا لما في الرخصة نصو ولا قيد  
 (أوأزجعه) أى أخرجه عنها (وقهره على الدار) أى منعه التصرف فيها وهو ملازم للزناج  
 فالنصر صريح بغيره باللازم ومن ثم حذفه غيره (ولو لم يدخل فغاصب) ولو لم يقصد الاستيلاء  
 عليها خلافا لالج (وفي الثانية وجه واه) انه لا يكون غاصبا لم لا يعرف ومثل كلامه ما في الدار  
 من الامتعة فيكون غاصبا لها ايضا كما ذكره الخوارزمي وقال الأذري وغيره انه الأقرب وفيه  
 كما قال القسولي إشارة الى ان المنقول لا يتوقف غصبه على نقله اذا كان تابعوا ذهب اليه  
 القاضي (ولو سكن بيتا) من الدار (ومنع المالك منه دون باقى الدار فغاصب لبيت فقط) لانه  
 الذى استولى عليه (ولو دخل بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها) ولا من يخلفه من أهل  
 ومستجير ومستأجر كما يجنبه الأذري (فغاصب) وان ضف الداخل وقوى المالك حتى لو  
 انهدمت حينئذ ضمن لان قوته انما هي باعتبار سهولة التزع منه حالا ولا يمنع استيلاءه اما اذا  
 لم يقصد الاستيلاء كان دخل لتفريج لم يكن غاصبا وانما ضمن منقول لا يقصد ذلك لان يده  
 عليه حقيقة كما مر ويده على المقار حكمية فتوقفت على قصد الاستيلاء (وان كان) المالك  
 أو قصوره فيها (ولو لم يجبه) عنها (فغاصب نصف الدار) لاجتماع يدهما فيكون الاستيلاء لهما  
 معا (الا ان يكون ضعيفا لانه مستوليا على صاحب الدار) فلا يكون غاصبا لشيئ منها وان  
 قصد الاستيلاء اذ لا عبرة بقصد المالك تحققه وأخذ السبكي منه وتبعه الا سنوي وغيره انه

استولى عليه) قيدت المسائل الثلاث قال حج ولو سبق وأناقت بقرة الى راع لم تدخل في ضمانه الا ان ساقها مع البقر  
 (قوله خلافا لابن الرفعة) أى في أم النخل (قوله ولو لم يقصد استيلاء) أى بان أطلق أو قصد أخذ الرجل ومنعه من العود لها  
 والتصرف فيها حتى يكون مستوليا عليها ما لو قصد أخذ الرجل ليسفزه في عمل من غير قصد منعه عنها لا يكون غاصبا لها  
 لعدم استيلاءه عليها (قوله وفي الثانية وجه واه) هى قوله أو أزجعه الخ وقوله وذهب اليه القاضي معقود قوله ولا من يخلفه  
 من أهل المراد به هنا ما يشمل اتباعه تقدمه لا خصوص الزوجة والاولاد وقوله لان وجوده أى وجود المزع (قوله كان دخل  
 لتفريج) أى أولسرقه شئ من أجزاء الدار وقوله لم يكن غاصبا أى وان منع وأمر بالخروج (قوله لا يقصد ذلك) أى الاستيلاء  
 (قوله فتوقفت) أى اليد (قوله يكون غاصبا) أى الداخل

له ولغيره فليس فيه تصريح بلزوم الدرهم الثاني بل ولا إشارة إليه إلى آخر ما في الشرح (قوله وقد أجاب عنه السبكي الخ) قال (قوله فالوجه خلافه) من كلام مدر أي فلزومه الاجرة في صورتين قال حج الان يكون القاضي نظرا في ان الليلة لا أجرة لها بالباصح كلامه حينئذ اه (قوله والاقرب فيما تقر) أي من لزوم أجرة النصف فقط على الغاصب (قوله معموم) أي القاصب والسارق (قوله لزمه النصف) أي الغاصب (قوله ببلد الخ) أي سواء كان ببلد الخ (قوله حتى تؤذيه) كذا استدلوا به وهو انما يدل على وجوب ١١٠ الضمان ولعلمهم وكلوا ذلك الى ما هو معلوم مجمع عليه ان الخروج عن المعصية واجب

فوري اه حج وكتب عليه سم قوله وهو انما يدل الخ فدينع هذا الحصر بل قوله حتى تؤذيه أي نفس ما أخذته كما هو ظاهر اللفظ قد يدل على وجوب الرد (قوله لا بد لها) خلافا لوجه ما قاله الشارح ان بدلها تعويض عنها والعوض لا يملك الا بالرضا ومجرد علمه بليس رضا وصافي نظير ذلك في قول الشارح اما اذا غصب جبا ولما أو عسلا الخ (قوله وعلم ولو باخبار ثقة) ظاهره براءة الغاصب بمجرد علم المالك بكونها في داره وان لم تدخل في يده ولا تمكن من الوصول اليها ولو قيل بخلافه لم يكن بعيدا ويبدو قوله وعلم بالموضعة يمكنه الوصول اليها والاستيلاء عليها (قوله ولو نحو مودع) من نحو المودع القصار والصابغ ونحوهما من الامناء (قوله انهما كالاول) أي فبغير (قوله كلبوس) أي وان كان غير لائق به وقوله رضى به أي الاجير (قوله وقد يجب مع رد القيمة للعبادة) وقضية ذلك ان المالك الامه اذا أخذ القيمة ملكها ملك فرض فيصرف فيها مع كون الامه في يده لان تعذر بيعها عليه لزما منزلة الخسار جنة عن ملكه (قوله فحملت بحر) أي بشبهة منه أو من غيره (قوله فانهما يبايعان) هذا بخلاف ما يأتى في قول المصنف ولو خلط المصوب بغيره وأمكن التمييز لزمه فان قدر فالذهب انه كالنصف اه الان يقال ان خلط في كلامه معنى للفعول ويحمل على ما ذالم لم يكن الخلط بفعل الغاصب (قوله وخفيف من ترعه هلاك محترم وكان آخره للاشهاد كما مر آخر الوكالة (هان تلف عنده) المصوب أو بعضه وهو

مقول ونحوهما من الامناء (قوله انهما كالاول) أي فبغير (قوله كلبوس) أي وان كان غير لائق به وقوله رضى به أي الاجير (قوله وقد يجب مع رد القيمة للعبادة) وقضية ذلك ان المالك الامه اذا أخذ القيمة ملكها ملك فرض فيصرف فيها مع كون الامه في يده لان تعذر بيعها عليه لزما منزلة الخسار جنة عن ملكه (قوله فحملت بحر) أي بشبهة منه أو من غيره (قوله فانهما يبايعان) هذا بخلاف ما يأتى في قول المصنف ولو خلط المصوب بغيره وأمكن التمييز لزمه فان قدر فالذهب انه كالنصف اه الان يقال ان خلط في كلامه معنى للفعول ويحمل على ما ذالم لم يكن الخلط بفعل الغاصب (قوله وخفيف من ترعه هلاك محترم وكان آخره للاشهاد كما مر آخر الوكالة (هان تلف عنده) المصوب أو بعضه وهو

الشهاب سم الوجه النعويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا ينافيه بل قواعدهم تقتضيه قطعاً ودعوى  
 (قوله ثم عصم) أى الحرى (قوله غصب شيئاً وأتلفه) أى فانه لا يضمن (قوله حال القتال) ظاهره وان غصبه في غير القتال وقد  
 يتوقف فيه فليراجع (فرع) في فتاوى السيوطى مانصه مسئلة سيد قطع بعد عده ثم غصبه غاصب فأت بالسراية عنده  
 فإذا يلزم الغاصب الجواب مقتضى القواعد انه لا يلزمه شيء لان هلاكه مستند الى سبب مقدم على الغصب اه سم على  
 حج (قوله غرم المالك على نقله) أى الاختصاص (قوله حرى على معصوم) قضيته انما أتلفه المرزوقون في حال قتال المسلمين  
 اياهم بضمونه والاصح خلافه وعبارته في كتاب البغاة بعد قول المصنف والمتأول بالاشوكه يضمن وعكسه كباغ امر دون لهم  
 شوكه فهم كالبغاة على الاصح كما أتى به الوالدرجه الله لان القصد اتلافهم على العود الى الاسلام وتضمينهم بنفرتهم عن ذلك  
 خلافه فاجمع جعلوهم كالقطاع مطلقاً لجنايتهم على الاسلام اه (قوله وهو في يد 111 مالكة) ومثله ما لو غصبه حال

صياحه وتلف حال الصيال  
 اه سم على منهج بخلاف  
 ما لو غصبه او لا ثم صال عليه  
 فانه يضمنه لانه دخل في  
 ضمانه بنفسه له اولا (قوله  
 لم يضمنها) بخلاف ما لو حبل  
 الغاصب المتاع على الدابة  
 واكره ما لكها على تسييرها  
 فانه يضمن الدابة لعدم  
 زوال يد الغاصب عنها  
 (قوله الا اذا كان السبب  
 منه) أى غير المالك  
 (قوله ما في الروضة) أى  
 فيل الجهاد حج (قوله  
 لم يضمن راكبها ما تلفها)  
 أى وبجاء على ظهرها (قوله  
 لان الاول) هو قوله وأفتى  
 البغوى الخ (قوله والثاني)  
 هو قوله لو سقطت الدابة  
 ميتة الخ (قوله لقوتها)

محمول بالانلاف أو تلف (ضمنه) اجزاء عامه لو غصب حرى مال محترم ثم عصم فان كان باقياً رده  
 أو نال فالم يضمنه كغن غير مكاتب غصب ماله سيده وأتلفه وباغ أو عاد ل غصب شيئاً وأتلفه حال  
 القتال أو تلف فيه بسببه فان كان غير محمول كجبة أتلفها لم يضمنها كاختصاص وان غرم المالك  
 على نقله أجرة واستطرد المصنف بعمال لا لاهاب هناما تلى يقعها الضمان بلا غصب عياشرة أو  
 سبب لما سببها له وان كان الانسب باب الجنايات فقال (ولو أتلف مالا) محترماً (في يده مالكة  
 ضمنه) بالاجماع وقد لا يضمنه ككسر باب ونقب جدار في مسئلة النظر وكسر نافذة لم يتمكن  
 من أرايته الا بذلك أو قتل دابة صائغ وكسر صائغ لم يتمكن من دفعه بدونه وما أتلفه باغ على  
 عادل وعكسه حال القتال وحرى على معصوم وقف غير مكاتب على سيده ومهمل بضوذه أو  
 صيال أتلف وهو في يده مالكة وخرج بالاتلاف التلف فلا يضمنه كان مضراً دابة في يده مالكة  
 فنظف لم يضمنها كما قاله في كتاب الاجارة الا اذا كان السبب منه كالأكرى لجل مائة فحمل  
 زيادة عليها وتلفت بذلك وصاحبها معها فانه يضمن قسط الزيادة أما جرة مثل ذلك العمل  
 ولازمة وأفتى البغوى بضمن من سقط على مال غيره لصريح حصل له فاتفقه كالسقوط عليه  
 طفل من مهده ولا ينافيه ما في الروضة في اتلاف الهائم انه لو سقطت الدابة ميتة لم يضمن راكبها  
 ما تلفها لان الاول اتلاف مباشرة والثاني اتلاف سبب ويغترفه لضعفه ما لا يقتضي  
 الاول لقوتها (ولو فخر رأس زق) بكسر الزاى وهو السقاء وتلف ضمن لمباشرة اتلافه فان كان  
 ما فيه جامداً فخرج بتقريب غيره نارا اليه فالضمان على المقرب لقطعة أثر الاول بخلاف ما لو  
 خرج برج هابة حال الفتح أو خمس مطلا العدم صلاحيتها لقطع ومثلها فاعل غير العاقل كما  
 هو ظاهر (مطروح على الأرض) مثلاً (فخرج ما فيه بالفتح أو منصوب فسقط بالفتح) لخصركه  
 الوكاو جاذبه أو لتقاطر ما فيه حتى ابتل أسفله وسقط (وخرج ما فيه) بذلك وتلف (ضمن)

أى المباشرة (قوله بخلاف ما لو خرج برج) قضية ما ذكره في الرجح انه لا فرق بين كون خروجه بسبب السقوط الزخم أم مثلاً  
 أو بتقاطر ما فيه أو ابتلال جوانبه حتى سقط لكن في سم على منهج عن الروض وشرحه ان محل التفصيل في الرجح المسئلة  
 الفرق أما السقوط بالابتلال الحاصل بحرارة الرجح فلا فرق فيه بين كون الرجح هابة وقت الفتح وكونها عارضة قال سم في مقام  
 الفرق بينهما اللهم الا ان يقال ان الرجح يؤثر حرارته مع حرور الزمان لا يتناول الجوع عنها وان خفيت خلفتها بخلاف الرجح  
 التي تؤثر السقوط فليتمل (قوله أو خمس مطلقاً) أى موجودة أم لا (قوله ومثلها) أى الرجح والشمس وفي التشبيه بما انظر  
 لاختلاف حكمهما فان شرط الضمان بالرجح كونه هابة ونفت الفتح بخلاف الشمس فانه لا يشترط طلوعها وقتها وعليه فقطضى  
 التشبيه بالرجح حضور غير العاقل وقت الفتح ومقتضى التشبيه بالشمس عدم اشتراط حضوره فتأمل اللهم الا ان يقال  
 مراده بقوله ومثلها الخ التشبيه في ان فعل غير العاقل لا يقطع فعل المباشر ويمكن دفع الاراد من أصله يجعل الصغير في قوله  
 ومثلها للرجح الهابة والشمس

ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعاً وانه ظاهر في خلاصه لا أثر له بل كلامهم مع ملاحظة المعنى وقواعدهم لا يكون  
 (قوله ودعوى ان السبب الخ) لكن رد عليه ما ترك المجرى مع علاج جرحه الموقوف عليه كان ترك ربط محل التصدي حتى هك  
 فان الجراح لا يضمن لان الترك مع القدرة قطع فعل الاول اللهم الا ان يقال ان الجاني المباشر القتل المحصل للارتداد لم  
 ينظر معه الى حضور المالك وعكسه من منع الجاني بخلاف مسئلة الجرح فان فعل الجاني انقطع بمجرد جنيته فترك المجرى  
 العلاج بعد انتهائه قبل الاول ترك جزاءه اخرى (قوله فلم يمد قصده الفاعل له) ويورد التنظير في البلاد الواردة التي يعتاد فيها  
 النعم ائماً او عدم اذابتها مثل هذا فاطعت واذابتة على خلاف العادة ومقتضى نظرها للتحقق فيها المتضمن للقصص المذکور  
 عدم الضمان عند ايراد العادة بذلك اهـ مع (قوله فيما لو اوقد ناراً في ارضه) ينبغي ان يراد بارضه ما يستحق الاتقاع بها  
 ومفهومه انه لو اوقد في ارض ١١٢ غيره ضمن ما تولد من فعله مطلقاً ما قرأنا كان او عارضاً لتمد به ومن ذلك ما يقع

لتسببه في اتلافه اذ هو ناشئ عن فعله ولو بحضرة مالكة وعكسه من تداركه كالوراء بقتل قته  
 فلم يمنعه ودعوى ان السبب يسقط حكمه مع القدرة على منعه بخلاف المباشرة بمنوعة (وان  
 سقط) الرق بعد قصده (بما مضى ربح) ونحوها كزلة او وقوع طائر عليه (لم يضمن) لان التلف  
 لم يحصل بفعله مع عدم تحقق هبوبها بخلاف طلوع الشمس فلم يمد قصده الفاعل له وانهم كلامه  
 ان الربح لو كانت هاربة حال الفتح ضمن وهو كذلك كما يؤخذ مما مر ومن تقرقهم بين الضمان  
 والعارض فيما لو اوقد ناراً في ارضه فحطم الربح الى ارض غيره فالتفت شئبائه على ذلك  
 الاسنوى وغيره وبه صرح الفارقي ولو قلب الرق غير الفاعل فخرج ما فيه ضمنه لا الفاعل ولو  
 ازال ورق العنب ففسدت بالشمس عناقيدته او دمج شاة غيره او جاعته فهلك فرخصها ضمنهما  
 لفقد ما تحصل به الحياة وفارق عدم الضمان فيما لو حبس المالك عن ماشيته حتى تلفت ولو  
 ظلم صاحب لم يضمنه بان التالف هنا من اوكالجزء من المذبح بخلاف الماشية مع مالكاها وبانه  
 هنا تلف غذاء الولد المتعين له بالتلف امة بخلافه ثم لو اراد صرق الماء الى الخنق او ازرع فزعمه  
 ظالم من السقي حتى فسدت لم يضمن كما في الروضة قياساً على حبس المالك عن ماشيته وان صح  
 في الانوار الضمان ولو حل رباط سفينة فغرق فبطلت ضمنها او بمارض ربح او نحوه فلا ماسر  
 فان لم يظهر حادث فوجهان او جههما كما افاده الورد رحمه الله تعالى الضمان اذا الماء احد  
 المتلفات وحل رباطها ولا ربح في الوجة سبب ظاهر في حالة الفرق على الفعل فاسببه ما وقع  
 قصصا عن طائر وطائر في الحال بخلاف الرق فليس قصصه سبباً لظاهر سقوطه خلافاً لركشي  
 ومن تبعه (ولو وقع قصصا عن طائر) أي طير فقد قال جمهور الفقهاء ان الطائر مفرد والطير جمعه  
 فاندفع قول من قال ان الاولى طير لا طائر لانه في القفص لا يطير (وهيجه قطار) حالا (ضمنه)  
 بالاجماع لان الجماء الى القرار كما رآه الآدمي (وان انصرف على الفتح فلا يظهر انه ان طار في  
 الحال) او كان آخر القفص مفتوحاً فغشي عقب الفتح قليلاً قليلاً حتى طار كما قاله القاضي قال او

كثيراً بقري الى يمين من اخذ  
 الفريك وضوه وابعاد النار  
 عليه ليستوى ويؤكل  
 فيضمن فيه لتعديه لعدم  
 ملك منفعة الارض التي  
 اوتفها التبار وان كانت  
 في ثوابه لان استعمار  
 الارض للزراعة لا يبيع  
 ايجاد التارب انهم لو جرت  
 العادة بمثل ذلك كالمو  
 اضطر لا يقاد ناراً لدفع البرد  
 عن نفسه وعلم المالك  
 باعتماد مثل ذلك فيجاز  
 ولا ضمان لما تلف بسبب  
 الاتقاد المذکور (قوله  
 ضمنه) أي القالب (قوله  
 فهلك فرخصهما) في المطلق  
 الفرخ على ولد الشاة  
 تغلب فان الفرخ ولد  
 الطائر والابن فرخة كما  
 في مختار الصحاح (قوله

لماسر) أي من ان التلف لم يحصل بفعله مع عدم تحقق هبوبها (قوله فان لم يظهر حادث) أي بحال عليه  
 الفرق (قوله فليس قصصه سبباً الخ) أي فلو شك بعد خروج ما فيه في ان الخروج بسبب الفتح او عروض حادث فلا ضمان لان  
 الاصل عدمه وقد يقال بالضمان لان فقر اس الرق سبب ظاهر في ترتيب خروج ما فيه على الفتح والاصل عدم عروض الحادث  
 (قوله والطير جمعه) يقبل الطير اسم جنس يقع على الواحد والجمع وقيل اسم جمع لا يطلق على الواحد وعبارة المباح الطائر  
 على صيغة اسم فاعل من طار بطير طائر انا وهو في الجو كمنى الحيوان في الارض وبعدى بالمسنة والتضميف فقال طيرته  
 واطيرته وجمع الطائر طير مثل صاحب ومحب وراكب وركب وجمع الطير طيور واطيار وقال ابو عبيدة وقطرب ويقع الطير  
 على الواحد والجمع وقال ابن الانباري والطير جماعة وتأنبها أكثر من التذكير ولا يقال لواء واحد طير بل طائر ولسا يقال للابن  
 طائره اهـ (قوله وهيجه قطار) قال في الروض او طار فصدمه جدار



ظاهر في خلافه بل لا يكون الاظهار فيه فاحسن التأمل اه (قوله زمته الجارية والاداء الخ) اسقط ذكر الخاتم في الموضوعين (قوله الاثمة غير المؤثرة والخال الخ) ولا يرد خاتم فيه فص وان اورد السبكي حيث يدخل في البيع لانه لان

اوكسر فارورة القفص ضمن اه سم على منتهج (قوله بما اذا علم بحضورها) قال ج وبصحة ان علمه بوجود صورة ضاربة بذلك المكان غالباً بحضورها حال الفسخ (قوله فيما لو حل رباط) أي أو حل قيدها اه من الرض (قوله ومثلها في) أي في فتح الباب وحل القيد (قوله بحال عليه) أي فلو اختلف المالك وانما غر في انه خرج عقب الفسخ أو تراخي عنه فبين في تصديق الفسخ لأن الأصل عدم الضمان (قوله قال الا ذري وهذا الخ) معتمد (قوله بانه لو حل رباط بهيمة) أي لتسببه ولو لم يسل عدم الضمان هنا مع ضمان صاحبها اذا رسلها في وقت جرت العادة بحفظها فيه ان المطلق لها هنالك لا يملكه عليها ولا استيلاء حتى يضمن ما تولد من فعلها بخلاف المالك فان عليه حفظ ما في يده فارسلها لتقصير ١١٣ ويؤخذ عما ذكر في اتلاف

الدواب ان الكلام فيما لو جرت العادة بحفظ المالك لذاته بخلاف ما لو جرت بعدم حفظها أو اسألت لئلا يذبحها فلا ضمان تلف ما أرسله لعدم تقصيره ومن ذلك الاوز اذا كان في بلدة جرت عادة أهلها بانهم لا يحتفظونه فاذا خرج من دور أهلها على عادتهم وأنلف زرعاً لا يضمنه مالك الاوز لان صاحب الزرع مقصر بعدم حراسته ومنع الزرع عنه (قوله بل في المتلف عكس ما هنا) قد يشك على ما قدمناه فيما لو فسخ قصاص طائر فخرج وكسر في خروجه فارورة ثم رأيت في سم على منتهج بعدم مثل ما ذكر الا ان يقال لا فرق بينهما

كان القفص مفتوحاً فاشى انسان على باب ففزع الطائر وخرج او وثبت هرة عقب الفسخ فقتلته وهو مقيد كما قاله السبكي بما اذا علم بحضورها حين الفسخ والا كانت كرجح طائر بعده (ضمه) لا شعارة بتغييره ومحل قولهم تقدم المباشرة على السبب ما لم يكن السبب ملتبساً والثاني بضمه مطلقاً لانه لو لم يضره والثالث لا يضمن مطلقاً لانه قصد او اختبأ او (وان وقف ثم طار فلا) يضمنه لان طرانه بعد الوقوف يشعر باختباره ويحرم ذلك فيما لو حل رباط بهيمة أو فسخ الباب فخرجت ومثلها في غير غير ويحرمون لا حائل ولو ابقا لانه صحيح الاختيار فغروجه عقب ما ذكر بحال عليه وألحق جع بفسخ القفص ما لو كان يدهى أو يحتمون طائر فاهره انسان باطلا عنه من يده قال الا ذري وهذا حيث لا يتميز والأفضه نظر اذ عمد المميز عمد ومثل غير المميز من يرى طاعة همره ولو حل رباط طاعن علف في وعاء فاكلته في الحال بهيمة ضمن ولا ينافيه قصر جع المساوودي بانه لو حل رباط بهيمة فاكلت علفاً وكسرت اناه لم يضمن سواه اتصل ذلك بالحل أم لا لان انتفاء الضمان في تلك لعدم تصرفه في المتلف بل في المتلف عكس ما هنا ولو خرجت البهيمة عقب فتح الباب ليلافاً تلفت زرعاً وغيره لم يضمنه الفسخ كما خرج به ابن القري وان جزم في الاقرار بخلافه اذ لا يلزمه حفظ بهيمة غيره من ذلك ولو وقف على جدار طائر فنزله لم يضمنه لان له منعه من جداره وان رماه في الهواء ولو في هواء داره فقتله ضمنه اذ ليس له منه من هواء داره ولو فسخ حرزاً فاختبأ غيره مافيه أو دل عليه الاصوص فلا ضمان عليه لعدم ثبوت يده على المال ونسبته بالفسخ في الاولى قد انقطع بالمباشرة نعم لو اخذ غيره بامر وهو غير مميز أو بجعي يرى طاعة امره ضمنه دون الاحتذ ولو بجي داراً فالتفت الرمح فيها أو اوضاع لم يضمنه لانه لم يستول عليه (والا يدي المترتبة) بغير تزوج (على يد الغاصب) الضامن وان كانت في أسلها أمانة كوكالة ان وكلته في الرودو دبة (أي ضمان وان جهل صاحب القصب) الوضع يده على ملك غيره بغير اذنه وجهه له انما يسقط الاثم اذ هو من خطاب التكليف لا الضمان لانه

١٥ نهاية ج في الحقيقة لان التلف حيث كان من ضرورة الحل أو الفسخ عادة ضمن والا فلا اه

ملخصا وفيه انه لا يوافق ما فرقه الشارح هنا من ان التصرف في المتلف لا في المتلف لان يقال ان كسر الطائر لغو القرورة في خروجه بعدم فعل المتلف لنسبة الخروج الذي حصل به التلف للشارح ولا صاحب البهيمة أيضاً لعدم تقصيره (قوله لان له منعه من جداره) أي فلو اعتاد الطائر النزول على جدار غيره وشق منعه كلف صاحبه منعه بحبس أو قص جناحه أو نحو ذلك وان لم يتولد من الطائر ضرر يجالسه على الجدار لان من شأن الطير تواد النجاسة منه ويؤثر بتراب على جلوسه منع صاحب الجدار منعه لو أراد الانتفاع به (قوله ولو بجي داراً) هو مجرد تصوير والافالحكم كذلك في كل دار في يده (قوله لم يضمنه) أي حيث لم يمكن من اعلام صاحبه ولم يعلمه والا ضمن قوله وان جهل صاحب القصب (أي او كرهه على الاستيلاء على الغصوب فاذا تلف في يده كان طر يقاتي الضمان وقرار الضمان على المكره كالمكره غيره على

الكلام عند الإطلاق كما هو صريح العبارة (قوله ولو قال له على ألف درهم في هذا الكيس الخ) هذا الانسابة له ليجتمع فيه من أنه إذا أقر بظرف لا يلزمه مظهر وفه وعكسه فاعله انما أوردته هنا لطلق مناسبة أن فيه صورة الطرف والمظروف (قوله) اتلاف مال فاتفقه فان كالمطريق في الضمان والقراري المكره بالكسر ومن ذلك يؤخذ جواب حادثة وقوع السؤال عنها وهي ان شخصاً غصب من آخر فربما أكره آخر على الذهاب بها إلى محله كذا فتلفت وهو عديم ضمان المكره بفتح الراء بل هو طريق في الضمان فقط ومنه أيضاً ما يقع في قرى الريف من أمر الشاذ مثلاً لاتباعه باحضارها ثم الصلاحين فلا يستعمل في زرعها وغيره بطريق الظلم وهو انه ان أكرهه على احضارها ثم عنها كان كل طرف في الضمان والقراري على الشاذ وان لم يحصل أكرهه أو أكرهه على احضارها من الدواب بلا تعبير المحضرة فاحضره شيئاً ضمنه لا اختياره في الاول لان تعينه للبعض واحضاره ١١٤ له اختيار منه أيضاً (قوله نعم الحاكم وأمينه) وهل مثله أم أصحاب الشوكة من

مشايخ البلدان والعربان  
أولاً يسه نظروا وعبارة  
الأذرى في قوله في تنبيهه  
يستثنى من هذه الأيدي  
أيدي الحكام وامنالم  
فانهم لا يضمنون لوضعها  
على وجه الخط والمصلحة  
اه وهل يشمل ما ذكر من  
مشايخ البلدان الخ حيث  
عدل عن نوابهم إلى التعيين  
بامنالم (قوله لا يضمنان)  
أي وأما الغاصب فلا يبرأ  
الان لا بد لك ومحل ذلك  
إذا كان الحاكم وأمينه  
هما الطالبان للخذ  
وأما لورد الغاصب بنفسه  
عليهما فينبغي برأه بذلك  
لقيام الحاكم مقام المالك  
في الرد عليه من الغاصب  
لكن قضية قول شارح  
الروض ويستثنى الحاكم

من خطاب الوضع فيطالب من شاء منهم انعم الحاكم وأمينه لا يضمنان وضع يدهما المصلحة  
واستثنى البغوي من الجهل مالو غصب عينا ودفعها للفقير ليردها إلى الكاهن فتلفت في يده  
فان جهل العبد ضمن الغاصب فقط والفقير بقبضته وغرم المالك إياه ما شاء وفيه نظر أما لو  
زوج الغاصب المفضولة فتلفت عند الزوج فلا يضمنه لان الزوجة من حيث هي زوجة  
لا تدخل تحت يد الزوج وجهه ان يدفع اراد هذه على المصنفو ينبغي كما قاله الزوج كني شخصه  
بما اذا تلفت بغير الولادة لا يضمنها كالأولاد أمه غيره بشبهة وماتت بالولادة فانه يضمنها على  
الاصح كما قاله الرافعي في الزن (ثم ان علم) الثاني الغصب (غاصب من غاصب فيستقر عاياه  
ضمنان مانف عند) ويطلب بكل ما يطالب به الاول لان حدة الغصب صادق عليه  
نعم لمطالبة عليه بزيادة قيمة حصلت في بد الاول فقط بل المطالب بها هو الاول وبراء الاول  
أكونه كالمضامن لتقرر الضمان على الثاني براءة المالك الثاني ولا عكس فله القفال في فتاويه  
(وكذا ان جهل) الثاني الغصب (وكانت يده في أصلها يد ضمان كالعارية) والسوم والقرض  
والبيع وكذا الهبة لانه دخل على الضمان فلا تقرر من الغاصب وفي الهبة أخذ التملك ثم ما تقرر  
في الهبة هو ما جرى عليه ان المقرى يحبس تصرفه لكن الذي في الروضة أن يده ليست يد  
ضمان وان كان المرجح ان قرار الضمان على ما قلنا (وان كانت يد امانة) بغير انما (كوديعة)  
وقراض (فالقراري الغاصب) دونه لانه دخل على أي يده نائبة عن الغاصب (فلاو غرم  
الغاصب) لم يرجع عليه وان غرم هو رجوع على الغاصب ومثله ما لو مال المصوب على شخص  
فاتفقه كما مر أعلاه بالانقطاع ولو التملك قبله كيد الامانة وبعده كيد الضمان (ومحى اتلف  
الاخذ من الغاصب) شيئاً (مستقلاً) أي بالاتلاف وهو هل للضمان (فالقرار عليه مطلقاً)  
سواء أ كانت يده يد امانة أم ضمان لان الاتلاف أقوى من اثبات اليد العارية أما إذا لم يستقل  
بالاتلاف بان جعله عليه الغاصب فان كان لغرضه كدفع شاة أو قطع ثوب أمره به فله جاهلاً

ونائباً لانه نائبان عن المالك اه ان الغاصب يبرأ مطلقاً (قوله ليردها) أي القفة (قوله في يده) فقرار  
أي يد القن (قوله وفيه نظري) أي فيما قاله البغوي وعليه بالنظر لما الوجه القن الخ ووجه النظر ان العبد وان كان أميناً لكونه  
وكيلاً عن الغاصب في الرد فحقه أن يكون طريقاً في الضمان والقراري الغاصب والنيابذة من كلام البغوي في الضمان عن  
العبد مطلقاً ويمكن الجواب بان مراد البغوي بقوله ضمن الغاصب ان عليه القرار (قوله فلا يضمنها) أي لا يضمن عنها إذا  
تلفت لكن يجب عليه المهر وأرض الكارة ان وطئها بالشبهة (قوله من حيث هي) فذيقال هذا ينافي بقوله بغير زوج لان  
بقال هو استثناء صوري (قوله ولا عكس) أي لان الاول كالضامن والثاني كالاصيل وهو لا يبرأ براءة الضامن (قوله وكذا  
الهبة) أي فاليد مده ما يضمنه مان والمعدية أي يد امانة كما يأتي ومع ذلك يضمن مانف تحت يده ولو جعل قوله وكذا الهبة الخ  
مشابه لليد الضامنة لا العارية لم يتوجه الاعتراض المذكور (قوله فاتفقه) أي اتلف المصوب عليه المصوب (قوله قبله)  
أي التملك (قوله فان كان لغرضه) أي الغاصب

أونصفه) أي نصف ميراثه (قوله كأنص عليه) أي نص الشافعي في مسئلتي المتن (قوله رد) يعني التخرج لاقول الشارح  
 وإن كان هو المخبر عنه في العبارة وكان حق التعبير أن يقول قال الشارح ونخرج بعضهم الخ ثم يقول وهذه التخرج على قول  
 مرجوح بل قال بعضهم الخ وقوله بأنه يعني مناسب للنص في له مالي (قوله ومجمله) أي محل مسئلة المتن الأخيرة كما يعلم  
 من الفصحة (قوله فيمعلق في الأولى بقدر حجة) عبارة الفصحة فيغرم في الأولى قدر حصته فقط على ما في بعض نسخها وفي

(قوله فالقرار عليه) أي الغاصب (قوله لكن بهذه المقالة) هي قوله وقال له هي ملكي الخ (قوله وتقديعه) أي الطعام  
 المغصوب وقوله ولو باذن مالكه أي مالك الرقيق وقوله جنابة منه أي الرقيق وقوله على قيمة الآكل أي وهو الرقيق (قوله  
 فإنه لا يرجع على المالك) أي وليس للمالك العلف مطالبة صاحب البهيمة فليس طريقا الضمان لأنه لا ينسب إلى تقصير  
 في اتلاف ما أكلته بهيمته (قوله انتقل الحق لقيمته) أي ومع ذلك لا يجوز له التصرف ١١٥ فيه إلا بعد دفع بدله للمالك

ولا يفرد عن علم أن أصله  
 مغصوب تناول شيء منه  
 (قوله إذا التسلط فيها غير  
 تام) قد يقال التسلط  
 بالأجرة أقوى منه  
 بالعارة اللهم إلا يقال  
 لما كانت يد المستعير  
 ضامنة زلت منزلة المشعري  
 بجامع الضمان والمستاجر  
 لكونه أميناً منزلة  
 الوديع وفي سمي على منعه  
 فخرج من محل مرعاه  
 غصب الرهن الرهن من  
 الرهن قتل هل يضمن  
 له أهله القيم ويجب  
 رهنه مكانه قال أنه  
 انما يضمن له قيمة يوم  
 التلف فله رهنه في  
 الرضة وغيرها اه سم  
 على منعه (أنزل) والاقرب  
 أنه يضمن أهله القيم من  
 وقت الغصب إلى التلف

فالقرار عليه أولاً لغرض فعل المتلف وكذا إن كان لغرض نفسه كما قال (وإن جهله الغاصب  
 عليه بأن قدم له طعاما مغصوبا إضافة فأكله فكذا) القرار عليه (في الظاهر) لأنه المتلف  
 واليه عادت المنفعة والثاني أن القرار على الغاصب لأنه غير الآكل وعلى الأول لو قدمه  
 لآخر وقال هو ملكي فالقرار على الآكل أيضا فلا يرجع بما غرمه على الغاصب لكن بهذه  
 المقالة أن غرم الغاصب لم يرجع على الآكل كل لا عتراه به إن المالك ظلمه والمظالم لا يرجع على  
 غيره ظلمه وتقديعه الرقيق ولو باذن مالكه جنابة يد منه يباع فيها يتعلق موجبها برقبته فلو غرم  
 الغاصب يرجع على قيمة الآكل بخلاف ما لو قدمه لبهيمة فأكله وغرم الغاصب فإنه لا يرجع  
 على المالك إن لم يباذن والارجع عليه (وعلى هذا) أي الظاهر في كل الضيف (لو قدمه)  
 الغاصب (للمالك) أو لم يقدمه له (فأكله) جاهلا بأنه له (يرى الغاصب) لما شرته اتلاف ماله  
 مختارا أما إذا أكله عارفا بغير أقطاعها هذا كله إن قدمه له على هيئته أما إذا غصب حبوا لحما أو  
 عسلا ودقيقا وصنعه هرسا أو دواء مثلا فلا يرجع أقطاعها له الزيرى لأنه لما صيره كالتلف  
 انتقل الحق لقيمته وهي لا تسقط بذلك غير هادن رضا مستحقها وهو لم يرض ويرى الغاصب  
 أيضا عارنه أو يبعه أو اقراضه للمالك ولو جاهلا بكونه له لأنه باشر أخذه له مختارا لا بإيداعه  
 ورهنه واجارته ونزوحه منه والقراض معه فيه جاهلا بأنه له إذا التسلط فيها غير تام بخلاف  
 ما لو كان عالما وشمل القروض المذكورة والآخر ومجمله فيها ما لم يستولدها فإن استولدها وإن لم  
 يتسلمها يرى الغاصب لحصول تسلمها بمجرد استيلائها ولو قال الغاصب للمالك اعتقه أو اعتمقه  
 عنك فاعتقه وأوجاهل بأنه له عتق وبرئ ولو قال له أعتقه عنى فاعتقه ولو جاهلا بأنه له عتق وبرئ  
 الغاصب كما رجحه ابن المقرئ وصرح به السبكي ويقع العتق عن المالك لأغن الغاصب على  
 العصب في أصل الرضة لكن الأوجه معنى كما قاله الشيخ وقوعه عن الغاصب ويكون ذلك فيما  
 ضمينا أن ذكر عوضا لأهية بناء على جهة البيع فيماليو باع مال أبيه طائعا تباعا فإن مينا  
 (فصل في بيان حكم الغصب وانقسام المغصوب إلى مثلي ومتقوم ويسانها وما يضمن

ويخرج بفصحه ما لو اتلفه في يد الرهن من قيمته بقبضه يوم التلف ومالوا أخذه من الرهن لينتفع به على الوجه المشروع فلا ضمان  
 عليه أن تلف في يده بلا تفصيل هذا وما نوزع به من أن المالك انما يضمن باذن الأمر من القيمة والدين ظاهره في الدفعة الرهن  
 لتسكون من الدين وما هنا يدفعها لتسكون رهنه فلا وجه لاعتبار الأقل (قوله ومجمله فيها) أي الآتي (قوله ولو قال له)  
 أي المالك (قوله ويرى الغاصب) قال في شرح الروض قال البلقيني وينبغي أن يعلق بالاعتاق الوضو ونحوه اه سم على حج  
 وقول سم ونحوه أي كأن أمره بهيته لم بعداً ونحوه من الجهات العامة أو قال له انذر اعتاقه أو أوص به بلجه كذا ثم مات  
 المالك (قوله لكن الأوجه معنى) أي لا تقلوا وهذا يشعر باعتاد الأول لأنه الأوجه نقل عنه لكن اعتد أنه عن الغاصب  
 شيخنا الزبدي (فصل في بيان حكم الغصب) (قوله وانقسام المغصوب) تفسير للراد بجعل الغصب هنا والقبض  
 ما ذكره حكاهما إذ لا تعرض فيه لمطروحة ولا لعدمها ويجوز أن المراد بالحق سن الضمان هذه غنة انصفه ١١٦

بعضها كالشارح قال الشهاب سم المراد من هذه العبارة ما سياتي في الفائدة الآتية آخر الفصل بقوله في فروعهما هنا  
أقرار بعض الورثة على التركة بدين أو وصية فيشيع حتى لا يلزمه الاقتطع من حصته من التركة اه اه (قوله فينفرع  
به المصوب) أي وما يتبع ذلك كعدم ارافة المسكر على الذي (قوله تضمن نفس الرقيق) أي كلاً أو بعضاً فبدخل فيه  
المبعض فيضمن جزاء الرق منه بقيته وجزء الحرية بما يقابله من الدية كما يأتي (قوله كسائر الاموال) أي المتقوم والافاضل  
من الاموال ضمن مثله كما يأتي ويحتمل ان التشبيه في أصل الضمان والاموال على عمومها (قوله بالقيمة في المصوب) أي  
المتقوم فلا يشك في عياني في المثل اذ اقدم من الان اصح فيه انه ضمن باقصى القيم من وقت الغصب الى وقت الفقد (قوله  
من الغصب الى التلف) وفي غيره قيمة يوم التلف اه ح وهو شامل للاستام قبض على ما ذكره ببيعة يوم التلف أي لا ثمة  
بالحال مادة (قوله فان لم ينقص لم يلزمه شيء) قياس ما يأتي فيما لو قطع الغاصب اضعافاً زائدة ولم تنقص قيمته بالقطع انه يعتبر  
هنا حاله قبل الاندمال اللهم ١١٦ الا ان يقال ما هنا مضروباً اذ لم تنقص قيمته شيئاً لا قبل الاندمال ولا بعده ثم رأيت

في سم على ح كذلك  
(قوله اما الجناية) أي  
يجرح لا مقدرة أخذها  
من كلام سم وهو مقابل  
قوله على نحو ظهروا وعنى  
لكن قد يقال هذا ادخل  
في قوله الآتي وكذا  
المقدرة فذكر هذا هنا  
فلنأمل ويحاج بالمتع  
لان المراد في الآتي ان  
تكون الجناية بالتلاف  
المقدرة وهذان تكون  
بالتلاف شيء فيه اه سم  
على ح (قوله فان ساواه  
نقص) أي وجوباً (قوله  
أما هو) أي الغاصب  
(قوله فيضمن بما تنقص)  
معمد وقوله مطلقاً أي  
ساوى المقدراً ما زاد عليه  
(قوله ان تلفت باقية) أي

به المصوب وغيره (تضمن نفس الرقيق) ولو مستولدة ومكتنبة (بقيته) بالقيمة ما بلغت  
(تلف) أو تلفت تحت يد عادية) بتخفيف الباء كسائر الاموال ومراعاة ما عادية الضامنة وان لم  
يكن صاحبها متديلاً بدخل نحو مستعير ومستام ويخرج نحو حرق وقن السالك وآثره الكون  
الباب موضوعاً للثبوت والمراد كما يعلم مما يأتي بالقيمة في المصوب واباعضه أقصاه من الغصب  
الى التلف (واباعضه التي لا يتقدر ارشها من الحر) كهل وزوال بكرة وجناية على نحو عنى  
أو ظهر ضمن (بما تنقص من قيمته) اجاباً فان لم ينقص لم يلزمه شيء اما الجناية على نحو خوف  
عما هو مقداره منه بظيره في الحر فبها ما تنقص من قيمته بشرط ان لا يساوى النفس مقدره  
كنصف القيمة في اليد فان ساواه نقص عنه الحاكم شيئاً باجتهاده كذا ذكره البلقيني  
فلا عني المتولى قال وهو تنصيص لا بد منه واطلاق من أطلق يحول عليه وهو ظاهر في غير  
الغاصب أما هو والكلام فيه هنا فمنه بما تنقص مطلقاً التشديد بهم عليه في الضمان مالم  
يشدد وعلى غيره وبثبوته ما يأتي في نحو قطع يده منه انه ضمن الاكثر (وكذا المقدرة) كيد  
(ان تلفت) باقية مع ما به اذ الساقط من غير جناية لا يتعلق به قصاص ولا كفارة ولا ضرب  
على عاقلة فاشبه الاموال فان نقصت كان سقوط ذكره وانما يلزمه ما تنقص وان لم ينقص كما  
هو الغالب من عدم تنقص القيمة لم يلزم شيء قطعاً (وان تلفت) بجناية (فكذلك) أي ضمن بما  
نقص من قيمته (في القديم) قياساً على البهيمة (وعلى الجديد تتقدر من الرقيق) لانه يشبه الحر  
في كثير من الاحكام (والقيمة فيه كالدية في الحر في) يدين تمام قيمته نعم لو قطعها ممتسرة وهو  
سيد البائع لم يكن قابضاً له فلا يلزمه الامتناع والا كان قابضاً له مع كونه سيد البائع كما حكاه  
الامام عن ابن مبرج وقال انه من محاسن تفريعنا وفي (يده) ولو مدر او مكتنباً او ولد (نصف  
بقيته) كما سيجد ذكره آخر الدليات هذا لم يكن الجاني غاصباً فان كان كذلك لزمه أكثر الامرين

بغير جناية أخذ من قوله وان تلفت بجناية (قوله فان نقصت) أي القيمة وهو مستأنف (قوله كان سقط  
ذكره وانتهى) أي بان سقطت بلا جناية أو قطعت قودا اه سم على ح أي اما الجناية فيضمن وقوله لزمه أي بعد الاندمال  
(قوله وهو سيد البائع) غرضه مجرد افاضة الحكم والافاضل كلام في المصوب نهي بالنظر لما سطره الشارح اليد العادية يكون  
استدراكاً (قوله لم يكن) أي المشتري وقوله فلا يلزمه الامتناع (أي الانسبة ما تنقص الخ) وقوله والا أي بان انزاعه وقوله  
مع كونه أي ولا ثاني به (قوله نصف بقيته) أي بعد الاندمال (قوله فان كان كذلك) قضية تخصيص الاكثر بالغاصب ان غيره  
اذا جنى عليه في يد الغاصب لا يضمنه الاكثر وعبارة المهج وشرحه الا ان تلفت بان ألتفها الغاصب أو غيره اه وهي  
مختلفة لما اقتضاه كلام الشارح في اتلاف غير الغاصب فأمل ويمكن جعلها على ما هنا بان يقال التسوية بين الغاصب وغيره  
في أصل الضمان لا في قدر المضمون به وحكمه ان غير الغاصب اذا ألتف ضمن بقدر القيمة والغاصب الزائد فان غرم السك  
ورجع على المتلف بقدر القيمة ثم رأيت في سم على منعه ما يوافقه (قوله لزمه أكثر الامرين)

على ذلك درهم يلزم مني) هذا بيان لمعنى التفرع ولم يذكر معنى الجزاء وقد ذكره ج في تحفته ولفظه ان أردت معرفة ما يلزم مني بهذا الاقرار فهو درهم اه ولعله سقط من الشرح من التنازع (قوله كرتة هذه الضحية) أي من الذهب مثلا كما في الضفة فلان في ما مضى من مثل ما في يد ومثله يقال في المثال بعده (قوله الا اذا عرض ما يمنع منه) صوابه الا اذا عرض ما يقضيه (قوله اذا اختلف الوصف أو السبب الخ) كانه ادخل في هذا تعميل المسئلة الثالثة توسعا تزيلا لاختلاف الاضافة الى الزمن منزلة اختلف الوصف (قوله نعم لو قال ظننته يلزم مني) عبارة الضفة نعم ان قال من نحو خرو وطننته يلزم مني

هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره ينبغي الثاني وقوله لاجتماع الشبهين أي شبه الحرو وشبه المال وقوله ضمن الغاصب ما زاد ظاهره وان لم يبق نقص بعد الاندمال وفيه نظر لان الزائد خارج عن ارش المقدرة وكأرش غير المقدر الذي لا يلزم الغاصب حيث لم يبق نقص بعد الاندمال كأفاده كلام شرح الروض المار اه سم على ج (قوله لاجتماع الشبهين) أي شبه الحرو وشبه الهبة (قوله نعم لو قطعها المالك) أي لو تعدى ما وكذا الوضوع الرقي بقده نفسه كما في شرح الروض وقد يقال الاقرب انه ضمن أكثر الامرين لان جنايته على نفسه في يد الغاصب مضونة على الغاصب وبقرق بين جنايته على نفسه وجناية السيد عليه في يد الغاصب بان السيد جنايته مضونة على نفسه فسقط ١١٧ ما يقابلها عن الغاصب بخلاف

جناية العبد فان مضونة على الغاصب مادام في يده (قوله استقر عليه) أي الغاصب (قوله ويقوم قبل البرء) أي فيعتبر قيمته سليما اذا أصبح زائدة ومجروما سائل الدم ويجب التفاوت بينهما (قوله قصاصا أو وحدا) أي بجنايته وقت منه بعد الغصب بخلاف ما لو قطعت بجنايته في يد المالك فلها غير مضونة لان المستند الى سبب سابق على النصب كالتمتع عليه (قوله مع ربع الدابة) أي

من نصف القيمة أو النقص على القولين لاجتماع الشبهين فلو كان الناقص بقطعها ثلثي قيمته لم يماه النصف بالقطع والسدس بالبد العادية نعم لو قطعها المالك ضمن الغاصب ما زاد على النصف فقط كما نقله الأذرى عن الرضا وفيما به انه لو قطعها أجني استقر عليه الزائد على النصف ولو قطع الغاصب منه أصبعان اذ تورى لم تنقص قيمته لزمه ما نقص كما قاله أو اسحق ويقوم قبل البرء والدم مائل للضرورة ولو قطعت يده قصاصا أو وحدا فكلاهما صححه البلقيني والمبعض يعتبر بجافه من الرق كذا ذكره الماوردي في قطع يده مع ربع الدابة أكثر الامرين من ربع القيمة ونصف الارش (وسائر الحيوان) أي بانفسه ما عدا الاذى الا الصبي في الحرم أو على الحرم لما مر انه ضمن بمثله للنقص ضمن نفسه (بالقيمة) أي أقصاها كما يعلم عما يأتي وأجزاء ما نقص منها لانه لا يشبه الاذى بل الجداد وحل كلام المصنف على ما تقرر وأولى من تخصيص الاسنوى به الاجزاء قال لان ضمان نفسه بالقيمة يشارك فيه القن ووجه ما مر ان اجزائه كنفسه بخلاف القن فحمل كلامه على هذا التسمي المختص به ليعرف به بينه وبين القن أولى (وغيره) أي الحيوان من الاموال (مثلي ومتقوم) بكسر الواو وقيل بضمها (والاصح ان التلى ما حصره ككل أو وزن) ان أمكن ضبطه باحدا هو ان لم يعتد فيه (وجاز السلم فيه) شاخصه عد أو فرع كحيوان وثياب متقوم وان جاز السلم فيه والمجهونات والجواهر ونحوها وكل ما مر مما يمنع السلم فيه متقوم وان حصره وزن أو وكيل اذا مانع من

المقابل لجزءه الحر (قوله ونصف الارش) وهو نصف ما نقص من قيمته (قوله وسائر الحيوان) مستدا وقوله ضمن نفسه خبر (قوله أي أقصاها) أي ان كان غاصبا (قوله على ما تقرر) من شعول كلامه لنفسه وأجزائه (قوله كنفسه) أي ضمن القيمة أي بما نقص اه سم (قوله ليفرق به الخ) فيه ما لا يخفى اه سم على ج لعل وجهه انه اذا حمل كلام المصنف على الاجزاء يحصل الفرق بينه وبين القن أيضا لان الاسنوى يجعل غير القن كالقن في ان نفسه ضمن باقي القيم واذا حمل كلام المصنف على الاجزاء دل على ان القن انما يفرق بينه وبين غيره في الاعاض ففرع في اخذ ما قال انما وفرقه ضمنه وأقضى بعضهم فيمن أطعم دابة غيره فهو ما غانت بانه يضمنها لغيره مضمون ما لم يستول عليها ومن أجرداه لا يئنا وضع فيه دابته لم يضمن ما نقلته على المستاجر الا ان غاب قطن ان البيت ملق وبهذا يفيد ما يأتي فيقول السير من الخلاق عدم الضمان اه سم قوله ما لم يستول عليها ينبغي وما لم يكن ما أطعمه اياها مضرا بها اه سم (قوله وقيل بضمها) فيه تأمل اه سم على ج ولعل وجه التأمل ان تقوم لازم لانه مطاوع وقومه أو الوصف من اللازم انما هو اسم فاعل والمفعول منه لا يكون الا بالاصلة وليس المعنى هاعلى قد رها (قوله وان لم يعتد فيه) بحجارة سم على منهم قوله أو وزننا ينبغي شرعا والا لثابت يمكن وزنه تأمل اه (اقول) قوله شرعا لعل المراد ما جرت به عادة أهل الشرع فيه بمثله والا لثابت اذا بيعت وزنا لا تمتنع شرعا

(قوله حلف المقر له على نفسه) أي نفي كونه من غير (قوله ما لم تقم بينة على المنافي) انظر ما وجه قبول هذه البيضة مع أنها  
 يحتمل أنه لزمه الالف بسبب آخر فهي شاهدة بنفي غير محصور (قوله بدليل قولهم الخ) أي ولأنه كالكافر بالنسبة للصبر  
 مثلاً في ما صبر بل أولى ولعل هذا الباحث يجعل الكافر مثله في ذلك (قوله فالحاكم الشافعي يحمله الخ) وظاهره أنه يأتي هذه  
 ما صرف الاستدراك من تحليف المقر له رجاء أن يرد الجمين (قوله ولم يكن في جواب دعوى) انظر ما حكم مفهومه (قوله ولا يما  
 من اتصال قوله من غير عبد الخ) عبارة التخصف ولا بد من اتصال قوله من غير عبد ويطبق به فيما يظهر كل تقيد لمطلق أو  
 (قوله مع حصرة باحدهما) أي الكبير والوزن (قوله والمعتدانه مثلي) خلافاً للخ (قوله فهو مثلي) توجيه للبراد (قوله  
 فيجب اخراج القدر المحقق من كل منهما) أي ويصدق القاصب في قدر ذلك إذا اختلفا فيه لانه الغارم ويحتمل وهو الظاهر أن  
 يقال بوقف الاصرار إلى الصلح لأن محل تصديق الغارم إذا اتفقا على شيء واختلاف في الزائد وما هنا ليس كذلك (قوله فقد قال  
 الزركشي) توجيه لقوله ولا رد (قوله قلت) هو من كلام مر (قوله فطبعه) أي كلام الزركشي (قوله على أن ايجاب رد المثل  
 هذا قد يقتضي اعتداد كلام ١١٨ الزركشي والذي في المنهج الجزم برد المثل والاقتصار في الجواب على ما ذكره

ثبوته في الذمة بعد السلم مانع من ثبوته فيها بالتعدي ولا يرد عليه خذل التفرقة منه متقوم مع  
 حصرة باحدهما وصحة السلم فيه لا تمنع حصرة بذلك الماء الذي به حصرة بمجهول كذا قيل  
 والمعتدانه مثلي ولا يرتبط بشعر فهو مثلي مع عدم صحة السلم فيه فيجب اخراج القدر المحقق  
 من كل منهما فقد قال الزركشي يمنع رد مثله لانه بالاختلاط انتقل من المثلي إلى المتقوم للجهل  
 بقدر كل منهما قلت وكلامهم مصرح به حيث شرطوا في المثلي صحة السلم فيه فعليه الإيراد على  
 أن ايجاب رد المثل غير مستلزم كونه مثلياً كما يجب رد مثلي المتقوم في القرض ومعيب حب أو  
 غيره فحب قيمته كما أفني به ابن الصلاح مع صدق حد المثلي عليه على أنه يمكن منع صدقه عليه بانه  
 لا يصح السلم فيه وصف العيب لعدم انضباطه (كأنه) ولو لم أكن في الكفاية عن الامام  
 جواز بيع الماء المسخن بعضه ببعض وان ذهب في المطالب إلى كون الحارمة متوقفاً لدخول  
 النار فيه قال الأذوي وهذا يطرق غيره من المائعات ولو أفني حراً أجمعي في ماء ردي الصيف  
 فزال رده فقهه أوجه أو جهها كما أفني به إلى الدرجة الله تعالى لزوم أرش نقصه وهو ما بين قيمته  
 بارد أو حار حينئذ (تراب) ورمل (وشحاس) بضم أوله أشهر من كسره وحده بدو فضة (وتبر)  
 وهو ذهب المدين الخالص عن ترابه (ومسك) وعنبر (وكافور) ونجود (وقطن) ولو يجمعه  
 كما ذكره الرافعي ولم يستقصه ابن الرقعة فثبت خلافه ووصف وان نقل عن الشافعي ما هوهم  
 توفقه في مثليه حيث قال يضمن بالمثل أن كان له مثل لا مكان حله على فقد المثل حساً وأشرباً  
 وعن بسائر الفواكه الرطبة كما جمعه في الشرح والروضة هنا وهو المعتد وان صح في الزكاة  
 نقلان الأكثرين تقوم العنب والرطب (ودقيق) كافي الروضة هنا ونحوه كافي فتاوى ابن

الشارح بقوله على أن  
 ايجاب الخ قوله ومعيب  
 حب) أي ولا يرد معيب الخ  
 (قوله كأنه) أي عيب أو مائع  
 لم يختلف ملوحته فان  
 اختلفت ملوحته فتقوم  
 لعدم صحة السلم فيه قوله  
 ولو ما راخلاف الخ قوله  
 وهذا بطرق غيره من  
 المائعات) أي وقد قالوا  
 فيه أنه مثلي وإن أغلى  
 أيضاً سم على منهج  
 (قوله في ماء ردي) ينبغي  
 قرأته بضم الراء وزن  
 سهل فيشمل ما لو كان  
 ذلك بنفسه أو بفعل فاعل  
 وفي المختار رد الشيء من  
 باب سهل وبرد غيره من

باب نصر فهو مبرود وورده أيضاً تبريداً (قوله وحار حينئذ) أي فالورج بمصدر ورته حار إلى البرودة الصلاح  
 لم يسقط الأرض كافي مسائل السمن ونحوه اه سم على منهج في الفصل الآتي أقول وقد يقال قياس ما ذكره في زوال  
 العيب من أنه لا بد معه نقصاً أن لا ضمان هنا فرق بينه وبين السمن فان السمن زاد في العين محققة والحرارة ليست  
 كذلك بل هي مجرد عيب وزوال العيب يسقط الضمان على أنه ساقط عنه أيضاً أن زيادة القيمة مانعة من طلب المثل في فرع  
 قال في الباب الملاعي المستوية متقومة والاصطال المربعة والمصبوبة في قالب مثلية وتضمن بالقيمة اه ونقل في خبره  
 هذا الأخير عن المهمات وقال في التجريد ذكر الماوردي أن الزيتون متقوم اه سم على منهج وما ذكره في الزيتون قد  
 يخالفه قول الشارح الآتي وسائر الفواكه الرطبة وقوله وتضمن بالقيمة قياساً في الحلي أنه يضمن مثل الناس وقيمة  
 الصنعة من زكاة البلد (قوله وسائر الفواكه الرطبة الخ) دخل فيه الزيتون وقد ذكرنا عن الخبر يد ما يخالفه والظاهر  
 الدخول أخذاً من قولهم في باب الرابحوا سبع بعضه بعض وان ما فيه ذهنية لا مائية فجواز السلم فيه أولى من بيع بعضه  
 بعض (قوله كما جمعه في الشرح) أما التروا فييب فثليان بلا خوف

تخصيص لعام كاتصال الاستثناء كما هو ظاهر والابطال الاحتجاج الخ قوله كاتصال الاستثناء متعلق بقوله اتصال من قوله ولا بد من اتصال الخ ومراعاة ذلك ان ضابط الاتصال هنا كضابطه الا في الاستثناء وقوله ويلحق به الخ معترض بين المتعلق والمتعلق كالإيجني والشارح فهم ان مراده انه يقبس كلام من تعييد المطلق وتخصيص العام والاستثناء على ما هنا

(قوله وحجوب) أي ولو حب برسم وغاسول (قوله مع عدم انضباطها) أي الاجزله (قوله لانه) أي المثل (قوله ولوانه) يؤخذ مما سياتي من سم ان هذا أيضا لا مؤنة لنقله والواجب قيمته (قوله ومجمله الخ) أي فالتفصيل بين ان يقي له قيمة ولو نافية وان لا انما هو اذ لم يكن لنقله مؤنة والا فالواجب القيمة مطلقا مراه ١١٩ سم على ج وقيضته انه لا نظر

لاختلاف الاسعار وهو

غير مراد ومن ثم صرح في فصل القرض بان كالا من اختلاف الاسعار والمؤنة عبارة مستقلة وعبارة شبيهة الزايد هنا المراد بمؤنة النقل ارتفاع الاسعار بسبب النقل اه (قوله ضمن المثل) هو ظاهر في الاولى والثالثة بخلاف الثانية فان كلاما من المسم والشيرج مثلي وليس أحدهما معهودا حتى يحتمل عليه فلعل المراد ضمن المثل في غير الثانية ويخبر فيها بعبارة سم على ج قوله ضمن المثل الخ عبارة شرح الروض أخذ المالك المثل في الثلاثة مخبرا في الثالث منها أي الموصار للمثل مثليين الثاني اه وهو صريح فيما قلناه لكن

الصلاحي وجوب وادهان ومن ولين وبحض وخسل ويض وصابون وغروز ويب ودراهم خالصة أو مغشوشة ومكسرة أو مسيكة (لأنه عالية ومجهون) لا اختلاف اجزائه لماع عدم انضباطها (فيضن المثل عثله) مالم يترضا على قيمته لانه أقرب الى حقه فان خرج المتلى عن القيمة كالألف ماء بمائة ثم اجتمع للافية لئلا فيه أصلا زمة قيمته بعمل الاتلاف بخلاف ما إذا بقيت له قيمة ولو نافية لأن الأصل المثل فلا يعدل عنه الا حيث زالت المائنة من أصلها والأفلا كالا نظر عند رد العين الى تساوت الاسعار ومجمله كما يصح مما يأتي في قوله ولو ظفر بالغاصب في غير بلد التلف أي آخره فيقال مؤنة لنقله والاعرمة قيمته بعمل التلف كالموتل المالك برام من مصر الى مكة ثم غصبه آخره نالكم طالبه ماله كما به بمصر فتزومه قيمته بمكة فأنفق به الوالد وجه الله تعالى ولو صار المثل منقوما أو مثليا آخر أو المقوم مثليا كالموتل الدقيق خيرا والمسم شيرجا والسنة الجاهم تلف ضمن المثل ساوى قيمة الآخر لم يكن الآخر كتر قيمة فيضن بقيته في الاولى والثالثة ويغفر المالك عطل البتة بأى المثلين في الثانية فعمل انه لو غصب صاع برقيمة درهم فطعمه فصارت قيمته درهم وسدسها فخره فصار درهم وثلاثا أو كلفه زمة درهم وثلاث وكيفية الدعوى هنا استحق عليه قيمة خبز درهم وثلاثا ولو أنفق حلبا ضمن الوزن مثله والصناعة بنقد البلد كخر به ابن المقرى وهو المغذون ذكر في الروضة عن الجمهور رضمان الجرم والصناعة بنقد البلد لا ربا وان كان من جنسه لانه مختص بالعمود (تلف) المغصوب لان الكلام فيه (أو أنفق فان تعذر) المثل حسا كان لم يوجد جعل الغصب والحواليه كما مر نظيره في السلم أو شرعا (كان لم يوجد المثل) فيما ذكره الأبا كثر من عن المثل (فالقيمة) هي الواجب اذ هو الا ن كالا مثل له (والاصح) فيما كان المثل موجودا عند التلف فلم يسلمه حتى فقدته كما صرح به أصله (ان المعتبر أقصى قيمة) أي المثل كما صرحه السبكي وهو ظاهر كلام الاصحاب وجرم به في التشبيه وجرى عليه جناية ويؤيده قصصهم أقصى القيم من الغصب الى الاعواز خلا فالعض المتأخرين القائلين بان المراد المغصوب لان الغصب بعد تلفه لا تعتبر زيادة الحاصلة فيه به التلف (من وقت الغصب الى تعذر المثل) لان وجود المثل كبقاءه المغصوب بعينه لكونه كان مامو واربد المغصوب فاذا لم يفعل غرم أقصى قيمته في تلك المدة اذا ما من حالة

قضية قول شارح المنهج الان يكون الآخر كتر قيمة فيضن به في الثاني انه اذا صير المسم شيرجا وكانت قيمة الشيرج أكثر انه يضمه شيرجا وهو مناف لقوله أيضا والمالك في الثاني مخبرين المثليين الا أن يحمل الثاني على ما اذا استوت قيمة المثليين والاول مفروض فيما لو زادت قيمة الثاني فلان الثاني بين كلاميه لكنه خلاف ما في شرح الروض وكلام الشارح (قوله ضمن الوزن عثله والصناعة الخ) ومثله مالو غصب انما يخص وأتلف فيضن مثل الخاص وقيمة الصناعة أي عادة لا ما غرمه على المعتمد اه زيادى ويدخل في هذا الاصطلاح المربعة والمصبوبة في قالب وتقدم لسم عن المهجمات ما يخالفه (قوله لانه مختص) أي وماها يبدل متلف وهو ليس مضمونا بقصد (قوله ولا حواليه) أي فيما دون مسافة القصر كما في الروض اه سم على ج (قوله الأبا كثر) أي وان قل (قوله من الغصب الى الاعواز) أي الفقد للمثل (قوله خلا فالعض المتأخرين) مراده ج (قوله بان المراد المغصوب) أي أقصى قيم المغصوب

في وجوبه مطلق الاتصال فغيره عتبه بما تولى مع الغير ما اراده قطعاً كيف وجوب اتصال الاستثنائية في قريماً في المثل فكيف يجتبه بقوله فيما يظهر فيجب اصلاح عبارة الشارح بان يحذف منها اللفظ باعتقاده ويجعل بدله لفظ به عقب قوله أو تخصيص لعام ليوافق عبارة الفضة (قوله بل علقها هو مقبض معنا) هذا لتعليل لما في المتن خاصة كما هي مادته في غالب (قوله وهو مطالب بردها) أي العين (قوله أمالو كان المثل) محترز قوله فيما لو كان المثل موجوداً (قوله عشرة أوجه) الأولى من عشرة أوجه فيكون الأصح أحداهل أن ما ذكرناه مقابل تسعة فقط (قوله أو انتقل بنفسه) أي كما لو نقله سليل أو ربح (قوله ان تعذر احضاره) لا أي بحسب العادة وان استغرق حله زماناً يزيد على الوقت الذي هم فيه عفا (قوله من هره) أي الغاصب (قوله أي باقى قيمه) لو زادت القيمة بعد ذلك فبني على أخذ الزيادة كما في شرح الروض نقلنا عن الاسنوي لانه على ملكه اه سم على حج وقوله ١٢٠ أخذ الزيادة أي من الغاصب لان المقصود باقى على ملك مالكة (قوله وقضيته)

الأدو هو مطالب بردها فما أمالو كان المثل فيها مقفود عند التلف فيجب الاكثر من الغصب إلى التلف ومقابل الأصح عشرة أوجه الوجه الثاني يعتبر الاقصى من الغصب إلى التلف والثالث من التلف إلى التصدر والرابع الاقصى من الغصب إلى تقرب القيمة والمطالبة بها والخامس الاقصى من انقطاع المثل إلى المطالبة والسادس الاقصى من التلف إلى المطالبة والسابع الاعتبار بقيمة اليوم الذي تلف فيه المصوب والثامن بقيمة يوم الاعواز والتاسع بقيمة يوم المطالبة والعاشر ان كان منقطعاً في جميع البلاد فلا اعتبار بقيمة يوم الاعواز وان فقد في تلك البقعة فلا اعتبار بيوم الحكم بالقيمة (ولو نقل المصوب المثل) أو انتقل بنفسه أو بفعل أجنبي فذكر نقله مثال واقتضاه على المثل لانه الذي يرتب عليه جميع التقديرات الآتية التي منها قوله طالبه بالمثل والافتقار للمتموم بوجوب المطالبة برده أو قيمته (إلى بلد) أو محل (آخر) ولومن يلدوا احداً تعذراً احضاره حالاً كما اعتمد الاذرى أي والافلاطالبة بالقيمة (فالمالك ان يكافئه رده) ان علم مكانه للضرر المار على اليد ما أخذت (وأن يطالبه) ولو مع قرب محل المصوب وأمنه من هره أو ثوابه بما اقتضاه اطلافهم خلافاً لما وردى ومن تبعه (بقيته) أي باقى قيمه من الغصب إلى المطالبة (في الحال) أي قبل الرد لوجود الحيولة بينه وبين ملكه ولهذا امتنع عليه المطالبة بالمثل لثبوت الترادف قدر زيد السعر وبطع فيحصل الضرر والقيمة شيء واحد ويملكها لا تستخدم كقرض لا تنقضاءها على حكم ردها أو بدله عند رجوع العين وقضيته عدم جواز أخذ ما تم تحل له بدلهما كما لا يحل له اقتراضها والأوجه خلافه اذا ضرورة قد تدعوه إلى أخذها خشية من فوات حقه والمالك لا يستلزم حل الوطاء بدليل الحرم والوثنية والمجوسية بخلاف القرض وتجب أجرة المصوب وضمان جنابته وزاؤه وان أبى وسلمت القيمة للحيولة وتكون الأجرة بعد النقص أجرة ناقص ومعنى كونها للحيولة وقوع الترادفها (فأذارده) أي المصوب أو خرج عن ملكه بعق منه أو موت في البلاد أو كالاتفاق ارجاه عن ملكه بوقت أو نحوه (ردها) ان كانت باقية والارد بدلهما لزوال الحيولة وليس له مع وجودها ردها بدلهما فها راولو توافقاً على ترك الترادف مقابلتها فكيف

أي قضية قوله ويملكها إلا استخدم كقرض وقوله بدلها أي القيمة (قوله والأوجه خلافه) أي فيجوز له الأخذ ويعزم عليه الوطاء وعبارة الزبدي فلو كانت أمة تحل له فهل يتمتع بأخذها من القيمة أخذاً من قولهم انه يملكها مهك قرض واقتراضاً يتمتع أو يملك له أخذها ويتمتع عليه وطؤها العقد الثاني لان أخذها حال ضرورة بخلاف القرض اه ومع ذلك لو غاف ووطئ لاحد عليه ولو جلبت منه صارت مستولدة وزمه قيمتها (قوله بخلاف القرض) أي لان صحتها تتوقف على عدم حل الوطاء فيجب جاز التنازل للقيمة جاز أخذ الأمانة وان حل وطؤها

كما يحل شرائها وان امتنع القرض (قوله وتجب أجرة المصوب) أي على الغاصب (قوله وضمان جنابته) أي بل المصوب وقوله وان أبى غاية وقوله وسلمت القيمة من حله الغاية (قوله بعق منه) أي المالك (قوله أو موت في البلاد) أي فبرد الوارث ان كانت حية عند موت المورث فلو جعل ضمانها فهل ترد القيمة لان الأصل الحياة فيه نظراً وأمالومات قبله فتستقر القيمة اه سم على حج وقول سم فبرد الوارث أي القيمة التي أخذها مورثه من الغاصب وقوله أضافه نظراً ولا يبعد عدم الرد لتحقق ضمان الغاصب باستيلائه ولا يسقط الإعياء ليد مالكة أو ما يقرم مقام العود ولم يوجد واحد منهما (قوله ردها) قال ع لو زادت زيادة منفصلة فهي للغصب منه ويصور ذلك بان يكون أخذ من القيمة عرضاً اه وقوله عرضاً أي كالحياض (قوله وليس له) أي المالك وقوله مع وجودها أي القيمة وقوله على تركه أي المصوب وقوله في مقابلتها أي القيمة



التمثيل (قوله وافهم قوله ثم جاء أنه لو قال الخ) عبارة التحفة وافهم قوله ثم أنه لو وصله كمل الف وديعة قبل (قوله كما تقر) أي بقوله الواقع (قوله لجواز إرادة الخروج إليه منه بالهبة) أي أو أنه يقتضد الملك مجرد الهبة (قوله على أنه يصح أن يريد يعزى) بطل عبارة التحفة أن يريد يعزى غاية بطل انتهت فلعل لفظ غاية سقطت من النسخ من الكتب والأخبار إلا أنه يصح

(قوله بل لا بد من بيع بشرطه) ومنه قدرة المشتري على تسلمه وعليه فلا بد أن يفتى بالمصوب في يد الغاصب ولم يقدر على رده لم يصح شروؤه ويحمل خلافه لتزبد ضمانه منزلة كونه في يده (قوله ليس للغاصب حبسه) أي المصوب (قوله يمنع الحبس مطلقاً) أي أخذ يصدق أولاً (قوله وأخذ الأسنوي) محمد (قوله فإن فقد المثل) ١٢١ قال في شرح الروض أو وجد

زيادة أي عن غن مثله قال

في شرحه أو منعه من

الوصول إليه مانع اه

سم على حج وقول سم أو

وجد زيادة أي وإن قلت

وامتنع الغاصب من بذلها

(قوله قيمة) أي والعبارة

في التقوم بالتقد الغالب

في ذلك لمحل كما يأتي في

قوله هذا كله إن لم ينقله

(قوله والابان كان لنقله

مؤنة) أي وزيادة قيمة

هناك مانع عن المطالبة

اه سم على منهج (قوله

أخاف الطريق) أنظر

لما منع الخوف المطالبة

مع أن ضرره يعود على

المالك وقد رضى الآن

يقال بل يعود الضرر على

الغاصب أيضاً لأنه لما كان

حصوله في ذلك المكان

انما هو مع الخطر كان كدنى

المؤنة إذا خطر ومعاماته

كالؤنة اه سم على حج

وقد يقال المراد أن لا يطالبه

بالرد إلى محله لمافيته من

بل لا بد من بيع بشرطه وأضحية كلام المصنف أنه ليس للغاصب حبسه لاسترداده وهو ما رجحه الرافعي كما لا يجوز للمشتري فاسداً حبس المبيع لاسترداده عنه وما فرق به غيره من أن المشتري يرضى بوضع يده على الثمن بخلاف الغاصب فإنما أخذت منه قراراً بأنه قهرى يصح فكان كالاختيار على أن وجوب الرد عليه فوراً يمنع الحبس مطلقاً وله الحبس للأشهاد لما صرح به في الأقرار (فان تلف) المصوب المثلي (في البلد) أو المحل (المنقول) أو المنتقل (اليه) أو عاد وتنف في بلد الغصب (طالبه بل لا في أي البلدين) أو المحل (شاه) أتوجه رد العين عليه فيها وأخذ الأسنوي منه نبوت الطلب في أي موضع شاء من المواضع التي وصل إليها طريقه بين البلدين (فان فقد المثل غرمه) كثر البلدين (قيمة) لذلك وبأن هذا ما يجتبه الأسنوي أيضاً فله المطالبة بأقصى قيم المحل التي وصل إليها المصوب (ولو ظفر بالغاصب في غير بلد التلف) والمصوب مثلي والمثل موجود (فلا يصح أن كان لا مؤنة لنقله) كأنه لا يسير وكان الطريق آمناً (له المطالبة بالمثل) لعدم الضرر على واحد منهما حينئذ (والأب) كان كان لنقله مؤنة أو خاف الطريق (فلا مطالبة له بالمثل) وليس للغاصب تكليفه قبوله لمافيته من من المؤنة أو ضرر والثاني بطالبه بالمثل مطلقاً والثالث أن كانت قيمة ذلك البلد مثلي قيمة بلد التلف أو أقل طالبه بالمثل والأفلا ونقله الأسنوي عن جمع كثير وزعم أن محل الإطلاق على ذلك التفصيل متعين لا يتقاء المعنى وهو الضرر (بل يغرمه قيمة بلد التلف) وإن لم تكن بلد الغصب ومحل ذلك أن كانت أكثر قيمة المحل التي وصل إليها المصوب والأفقيته الأقوى من سائر البقاع التي حصل المصوب بها أو القيمة المأخوذة هنا للقيسولة فإذا غرمها ثم اجتمع في بلد الغصب لم يكن للمالك ردها ومطلب المثل ولا للغاصب استرداده أو بذل المثل (وأما التقوم) تخميناً وإما ضمه فذا أو غيره (فيضمنه بأقصى قيمه من الغصب إلى التلف) لمطالته في حالة زيادة القيمة بالرد وهو غاصب فإذا لم يرد كان ضامناً للبدل بخلاف ما لو رده بعد خصه حيث لم يضمن شيئاً لأنه مع بقاء العين متوقع زيادته على أنه لا تضر مع وجودها القيمة أصلاً ولا يجب قيمته من غالب نقد بلد التلف هذا كله إن لم ينقله أو اعتبر نقد محل القيمة وهو أكثر المحال التي وصل إليها وقد يضمن التقوم بمثل الصوري كالو تلف المال الزكوي في يده بعد التمكن لأنه لو أخرج مثله الصوري مع بقائه جازع تلفه بالاولى (وفي التلاف) لمصوب بل غصب يضمنه (بقيمة يوم التلف) إذ لم يدخل في ضمانه قبل ذلك وبه معدوم لا وجود له وضمان

١٦ نفيه رابع انظر على الغاصب فلا يفتى أنه يطالبه بثمنه إن أراد أخذه ثم وقد يؤيد هذا ما صرح في السلم أنه إذا كان لنقله مؤنة وتضمنها المسلم أجبر على التسليم (قوله وليس للغاصب تكليفه قبوله) أي المثل ومنه العين المصوبة لما ذكر (قوله متوقع زيادته) أي بالنظر لزمانه وإن قطع بعده إعادة (قوله وقد يضمن التقوم) غرضه منه مجرد الفائدة والأفلا الكلام في المصوب نعم هو محتاج إليه بالنظر لما أول به بقول المتن في قوله قبل بدعاً يدين من أن المراد بها الضامنة فإن حاصله أن الضمان للتقوم بقيته مضموناً كان أو غيره فيدخل فيه المال الزكوي بعد التمكن فإنه مضمون على المالك (قوله لأنه لو أخرج) أي المالك

ان يراد به البطلان لتباين مذهبه ومذهبهم على وجه كمال يعني (قوله لم ينعك) أي الاحتمال (قوله والفرق) أي بين هذه ونظيرتها في المتن (قوله على ما أشار إليه في الروضة) يعني في استغفر الله وبافلان والاختلاف المجلد ليست في الروضة (قوله واستوضح غيره النظر في افلان) أي ومثله الحمد لله كما هو مذهب من علم الكافي وصرح به الزبائدي (قوله ولا بد فيه) ما يسهل من البعد (قوله يضمنه بقبية يوم التلف) دخل فيه المعارف والمسامح فيضمنه بقبية يوم التلف وتقدم ان كلام حج شامل له وقال سم عليه وهذا في غير المثل بخلاف ١٢٢ ما اذا اتلفه مع وجود مثله ثم فقد فيضمن بالانصاف الى تلف المثل اه (قوله)

الزائد في المصنوع انما كان بالنصب وهو مفقود هنا هذا ان صلح المحل والاكتفاء بقيمة اقرب محل اليه ولو اتلف امة مغنبة أو امر دك كذلك لم يلزمه ما زاد على قيمته باسبب الغناء قال في الروضة لانه محرم كافى كسر الملاهي وهو محمول على غناه يخاف منه الفتنة لا لا ينافى ما في الشها من ان مكر اهتبه بخلاف ما لم يكن الغناء محرما فيلزمه غنام قيمته وكالامة في ذلك العبد ويفارق محبة بيعها فيما لو اشترها بالدين وقيمته ما سادج ألفا بالبيع وقع على نفسها لا على الغناء كما لو اشترى ما سادج وها بالنف بخلاف المصنوع فان الواجب رد العين وقد رد هاولو أنفد ذلك المهرش أو كبش النطاح ضمنه غير مهرش أو ناطح والأوجه فيما لو استوى في القرب اليه محال تحتفة لقيمته غير الغاصب (فان جنى) عليه بعدد وهو يد مالكة أو من يخلفه في اليد (وتلف بسراية) من تلك الجناية (فالواجب الاقصى أيضا) من وقت الجناية الى التلف لان ذلك اذا وجب في اليد العسادية في الاتلاف أولى (ولا تضمن الخ) ولو محترمة لذى لتقاء قيمتها كسائر الخيانت ومثل ذلك الدهن والماء فيما يظهر ومراة بالجر ما بهل التنبذ قال الماورى الا انه لا يبرقه الا امر حاكم مجتهد لا يشوبه عليه القرم عند بعض الأئمة فانه عنده أى حنفية مال وظاهره كإفاده الشيخ ان الحاكم القائل يرى اراقته كالمجتهد في ذلك ولا نظر هنا لكون من هو له يعتقد حله أو حرمته خلافا لما وجه كلامه الاذرى لان ذلك انما هو بالنسبة لوجوب الانتكار لما يأتى انه انما يكون في نجح عليه أو ما يعتقد الفاعل في تحريمه وقد قال المصنف الحشيشة مسكرة فعليه بجمها الحاشية بالخرفي عدم الضمان كما به الاسنوى وغيره وما نظيره فيه من أنها ظاهرة يصح بيعها فيحصل على ماذا فوتم على مريدا كلها وانحصر تغريبها في اتلافها رد بان الشارع متشوف لاتلاف السكر فانتفى الضمان فيها حينئذ (ولا تراق) هي قبية المسكرات أولى (على ذى) ومثله معا هدم ومؤمن فيما يظهر لانهم مقررون على الانتفاع بها بمعنى انهم لا يتعرض لهم فيه (الا ان يظهر شرها أو بيعها) أو هبتها أو نكح ذلك ولو من مثله بأن يطلع عليه من غير تجسس فتراق عليه وآلة الله والحق برمثها في ذلك قال الامام وبأن يسمى الآلة من ليس في دارهم أى محلهم ومجده حيث كانوا ين أظهرنا وان انفردوا بمجده من البلد فان انفردوا ببلد أى بأن لم يظلمهم مسلم كما هو ظاهر لم يتعرض لهم (وترد عليه) عند أخذها ولم يظهرها (ان بقيت الدين) لا قراره عليها ومؤثره هائل الغاصب كافى الروضة كاصلها وان نزع فيه (وكذا المحترمة) وهي اتقى عصمت لا بقصد الخرية فتعمل مالو لم يقصد شيأ على الاصح أو قصد الخلية أو شرب عصيرها أو طبخه دبسا وانتقلت له بغيره

وكالامة في ذلك) أى في ذلك التفصيل بين خوف الفتنة منه وعدمه (قوله سادجة) أى خالية (قوله والأوجه الخ) متصل بقوله هذا ان صلح الخ (قوله تخبر الغاصب) أى لانه القارم لا يقال فيه اضرا بالمالك لا تاتقول لو فرض ان محل الاتلاف صالح للتسليم وكانت القيمة فيه أقل كانت هى الواجبة فقط (قوله ولو محترمة لذى) هذا قد يفهم أن الخرفي يدلى على قد تكون غير محترمة وليس مراد بل هى محترمة واب عصرها بقصد الخرية فلا تراق عليه الا اذا أظهر بيعها فتراق لا لظهور لا لعدم احترامها في الاصل (قوله ومثل ذلك الدهن) والماء اذا تنجسا (قوله الا انه لا يبرقه) أى التنبذ الذى يظهر ان مراده ان الاولى أن

لا يبرقه الا بأمر الحاكم المذكور لانه يمنع معنى أمره لان مجرد خوف القرم لا يقتضى المنع اه سم على منهج (قوله وما نظيره) مراده حج (أقول) وهو الاقرب ووجهه انها ظاهرة ينتفع بها ويجوز أن كل ما احتج كالدهن فان اتلافها يغوث ذلك على محتاجها (قوله فيحصل) أى قول الاسنوى (قوله على مريدا كلها) زاد حج المحرم (قوله على ذى) انظر رافة التنبذ على الحنفى وقد بديل اطلاق قوله نعم لا ينعكس الخوقوله ولا تقار الخ انه راق عليه اه سم على حج (قوله الا ان يظهر شرها) ومن الاظهار ما يقع في مصرنا كثيرا من شيل القتالين لظروفها والمروءة في الشوارع (قوله والخزير مثلها) أى الخمر (قوله لم يظهرها) أى والحال

لا ينكر كما يعرف بالتأمل لوضوح الفرق بين الانتساب والاختيارات (قوله لجواز الجمع هنا للاستغراق) عبارة النسخة اذ لا استغراق (وله وكذا التفسير) وانظر هل ان يفسر بعد ذلك باقل من درهم (قوله وزعم انه المستثنى انه يصدق) أي قطعاً في فصل سبل في الاقرار بالنسبة (قوله أو فضه) في هذا العطف مساهلة لا تخفى (قوله من انه كسر) يعني نفيه وعبارة (قوله أو وصية عن جمل قصده) سياقية انها مختصة اذ اعصرها بقصد الجزية ١٢٣ (قوله ثم مات) وعليه فالجهل

ليس بقيد بالنسبة للارث وقد يقال بجمله في الهبة والوصية لانه وان لم يكن له عليها بد حقيقة لكن حصل نقل اليد الصورية (قوله ومن اظهر خيراً) قضيته انه الوجود في يده من غير اظهار وادى ما ذكر لا تراق عليه وهو مقضى ما تقدم من انها اذ جعل سبل حالاً لا تراق على من هي يده وقوله وزعم أي قال (قوله قبل منه) أي أو عرف منه اتخاذاً ذلك للخبية (قوله بخايل أي علامات) (قوله كدف) أي طار (قوله بخلاف ما لو جاوز الحد الم شروع) قال الزركشي وينبغي أن يكون محله في الاتحاد أما الامام فله ذلك جوازاً وادى على ما قاله الغزالي في انه انجر بل أولى اه شرح الروض (أقول) ومثل الامام آراء باب الوالات كالتقصاة وتوابعهم (قوله ولولا كسر نظرها مطلقاً) أي نوقت اوراقه انجر عليها

أوارث أو وصية عن جمل قصده أو عصرها من لا يصح قصده في العصر كصبي ومجنون أو قصده الجزية ثم مات أو عصرها كافر للجزية ثم أسلم والاتخاذ يكون في الابتداء بشرط أن لا يطرأ بعده قصد يفسده فلو طرأ قصد انجر بقاء الاحترام وعكسه بالعكس وقولهم على الغاصب اوراقه انجر محمول على ما لو كانت بقصد انجر بل لعدم احترامها والا فلا يجوز له اراقته وان قال ابن العماد ان وجوب اراقته اظاهر من جهة لان العصر لما انقلب عند الغاصب لزمه مثله وانتقل حق المالك من العصر الذي قد صار خيراً ولم يوجد من الغاصب قصد هيج (اذ غاصبت من مسلم) يصبر دها مادامت العين باقية اذله امسا كمال التصبر خلا ما غير المحترمة وهي ما عصر بقصد انجرية تتراق ولا ترت عليه ومن اظهر خيراً وزعم انه اخر خزل لم يقبل منه كاتله الامام عن طوائف والا فتخذاً لنفسه ذلك وسيلة الى افشاء الجور واظهاره انهم لو كان معلوم الورع مشهور التقوى قبل منه وبؤده قول الامام لو شهدت بخايل بأنها محترمة لم يعرض لها (والاصنام) والصليبان (والآلات الملاحية) كطنبور ومثله الا وانى المحرمة (لا يجب في ابطالها شيء) لان منفعتها محرمة والمحرر لا يقابل بشيء مع وجوب ابطالها على القادر عليه اما آلة فهو غير محرمة كدف فيصير كسر هاو يجب ارشها (والاصح انها لا تنكسر الكسر الفاحش) لا مكان ازالة الهيبة المحرمة مع بقاء بعض المالية (بل تفصل لتعود كما قبل التأليف) لزوال اسمها وهيبتها المحرمة بذلك فلا تنكسر في ازالة الا وتار مع بقاء الجلد اتفقا لانها مجاورة لها منفصلة والثاني لا يجب تفصيل الجميع بل بقدر ما يصلح للاستعمال (فان عجز المنكر عن رعاية هذا الحد في الانكسار) لمنع صاحب المنكر من ربه ابطاله لقوته (ابطاله كيف تيسر) ولو باحراقه من طريقتاوا لا فيكسر فان احرقها ولا يتعين غرم قيمتها مكسورة بالحد الم شروع لقول رضاها واحترامه بخلاف ما لو جاوز الحد الم شروع مع امكانه فانه لا يلزمه سوى التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد الم شروع وقيمتها متبينة الى الحد الذي اتي به ويجري ما تقرر من الابطال كيف تيسر في الاحياء فيما لو عجز عن صب انجر لضيق رؤس وانها مع خشية لحوق الفسقة له ومنه هم من ذلك أو كان عضي في ذلك زمانه وتعتل اشغاله أي يجهت تخفى مدة فيه يقابل عمله فيها جرة غير تامة عرقاً فيما يظهر ولولا كسر نظرها مطلقاً جوازاً وادى بالاحترام فاه الغزالي قال الأسنوي وهو من الثقات المومة ولو اختلف المالك في انه تمكن بدون ذلك أو لم يتمكن الا ما قبله صدق التلف فيما ينظر به دليل ماسياً في أن الزوج لو ضرب زوجته وادى انه بحق وقالت بل نديا يصدق بيمينه لان الشاوع لما بايع له الضرب جسمه وليا فيه فوجب تصديقه فيه وهذا يمينه يأتي هنا وما يجتمع الزركشي من تصديق المالك لالتماف أخذ من قول البغوي لو اراقه ثم قال كان خيراً وقال المالك بل عصرها صدق بيمينه لاصل المالية يرد

أولاً (قوله صدق بيمينه) الاحتياج لليمين ظاهراً تنكراً واضرب لانه لو اقر به عزمه لم ينكر فقد يقال لا فائدة لليمين وان ثبت عليه ذلك لا تعز وقد يقال فأنه توجه اللوم عليه بحيث ينهه القاضي عن العود مثله هذا ويحل تصديقه بالنسبة للتعزير ونحوه لا بالنسبة لسقوط حقه من القسم والنفقة وغيرهما (قوله فوجب تصديقه فيه) قد يقال لا دلالة فيها بآتي لما صرح به ثم من أن الزوج انما يقبل قوله في عدم التعزير لاني سقوط حقه من النفقة والكسوة وما هنا شبيه بالنفقة وانكسوة لانه لا يفي سقط الضمان فكان الاول تليل قبول قول المتف بأن الاصل براءة ذمته

الحقبة ومع الكذب في ثبوته حرام كالكذب في تحبه بل صرح في الحديث انه كفر الخ فالضرب في قوله انه راجع لذني فقط وجهه مقبوس عليه للنص عليه في الخبر (قوله لا لعنق) بخالفه ما ساقى له في باب العنق من ان شرط العنق ايضا امکان كونه منه وصرح به هنا في شرح الروض وغيره ووافق قول الشارح وأمكن ذلك ان جعلناه راجع الكل من قوله عني

(قوله ليس للكافر ازائه) ظاهره ولو يقول أو وعظ نحو لا تزق وفاق الله فان العصية توجب العقوبة وهو ظاهر لما عمل به الشارح من أن نهيته عن المنكر استهزأ بالدين فلا يمكن منه لكن في كلام سم ما يأتي جواز ما يقول وفي فتاوى السيوطي مانعه مسئله رجل ذى نهيى مسلما عن منكر فهل له ذلك بناء على أنه مكافئ بضرع الشريعة أو لا الجواب لا تكفل المنكر مراتب منها القول كقوله لا تزن ١٢٤ مثلا ومنها الوعظ كقوله اتق الله فان الزنا حرام وعقوبته شديدة ومنها السب

والتوبيخ والتهديد كقوله يا فاسق يا من لا يجنى الله لئن لم تقنع عن الزنا لأرمنك بهذا السهم ومنها الفعل كرميه بالسهم من أسك امرأة أجنبية لفرق بها وكسره آلات الملاهي ورافقه أو افي الخور وهذه المراتب الأربع للسل وليس للذني منها سوى الأولين فقط دون الآخر بين لان فيها ولا به وتسلط الألبقان بالكافر وأما الأوليان فليس فيهما ذلك بل هما مجرد فعل خير وقد ذكر الامنوي في شرح المنهاج انه في حفظه أنه ليس للكافر إزالة المنكر حتى بالقول وهي المرتبة الرابعة وكذا ذكر الغزالي في الاحيانوه أنه بأن ذلك نصره الدين فلا يكون من أهلها من هو جاحد لاصل

بظهور الفرق لا نافذ تحققتا المالية هنا واختلغا في زوالها فصدق مدعي بقائه الوجود الاصل معه وما في مسئلتنا هو ما متفقان على اهدار تلك الهيئة التي الاصل عدم ضمانها فاذا اختلفا في المصنوع صدق المنكر اذا اختلفا في ضمانه وسبق في كتاب الصبر انه يجب ازالة المنكر ويختص وجوبه بكل مكاف قادر ولو اتقوا وتنازعا فاسقناهم قال الامنوي ليس للكافر ازالته وجرم بذلك ابن الملقن في العمدة وبشده قول الغزالي في الاحيان من شروط الامر بالمعروف وانهى عن المنكر ان يكون المنكر مسلما لان ذلك نصره للدين فكيف يكون من غير أهله وهو جاحد لاصل الدين وعدوله وزعم بعضهم ان ذلك مفرع على عدم مخاطبة الكافر بالفروع يرد باننا انما معناه منه لان فعله لذلك منزل منزلة استهزائه بالدين وينتاب عليه الميز كإتياب البالغ (واضح منفعه الدار والعبد نحوها) من كل منفعة يستأجر عليها (بالا غويت) بالاستسئمال (والفوات) وهو ضياع المنفعة من غير انتفاع غلغل الدار (في عادية) لان المنافع متقومة فصنعت بالغصب كالاعيان سواء أكان مع ذلك ارض نقص أم لا كما يأتي فلو كان الغصب أجرة متفاوتة في المدة ضمن كل مدة بما يقابلها ولا يتأني هذا أقصى لانتقال واجب كل مدة باستقراره في الذمة مما قبله وما بعده بخلاف القيمة وتوهم بعضهم استواءها في اعتبار الاضي فان كان له صنائع وجب أجرة أعلاها ان لم يمكن جمعها والافاجرة الجميع تكساية وحراسة وتعليم قرآن اماما لا منفعته أو كانت مما لا يجوز استنصاره لها كحبة حنطة وكتب وآله لمؤلا أجرة له ولو اصطاد الغاصب به فوه له كالمواطاد بشكته أو قوس غصصها ومنه ما لا به آله فقط بخلاف ما لو غصب رقيقا واطداد له فانه ضمن صيده ان وضع يده عليه لانه على ملك مالكة وأجره أيضا اذ رجا استعماله مالكة في غير ذلك ولو ألتف ولد دابة قطب فاقطع لبنها بسببه زمه مع قيمته ارض قصها وهو ما بين قيمتها احوالها بوقيمت اولين فيها ولو غصب رقيقه خمسون فلحقه فصار عشرين فغلبه فصار عشرين فالتغلب معقانون ولا يجبر النقص الحاصل بالطنن زيادة النازلان صفة الطعن غير صفة الخبز كالو غصب ذرا فة قدسها ثم علمه حرفة أخرى (ولا ضمن منفعة البضغ) وهو الفرج (الانقيوت) بالوطء فيضمنه بغير مثله اعلى التفصيل الا في آخر الباب لا بضوات لا تنقضاء ثبوت اليد عليه ولهذا صرح تزويجه لامتة المغصوبة

الدين وعدوله ثم قال في أثناء البيان مانعه فان قيل فيجوز للكافر الذي أن يحتجب على المسلم اذ ارآه مطلقا برفقنا ان منع المسلم فعله فهو تسلط عليه فتنه من حيث أنه تسلط وما جعل الله للكافرين على المؤمنين سيلا ولا ما مجرد قوله لا تزن فليس بمنوع من حيث أنه نهي عن الزنا بل من حيث انه ازال لال المسلم الى أن قال بل يقول ان الكافر اذا لم ينقل لاسم لا تزن ما يقاب عليه ان رأينا خطاب الكفار بالفروع اه سم على ج و ظاهر كلام الشارح أنه ممنوع مطلقا من القول والفعل (قوله كإتياب البالغ) أي في أصل الثواب لا في مقدارها اذ المعنى إتياب ثواب النافلة (قوله وتوهم بعضهم استواءها) أي الاجرة والقيمة (قوله تلعب) بضم اللام اه تختار (قوله مع قيمته) أي الولد (قوله لا ينقيوت بالوطء) أي ولو في الدبر بخلاف استئمال التي (قوله لامتة المغصوبة

عليه ولحقه كما هو المتبادر (قوله ومازاده بعضهم) يعني في تصور الامكان وعمارة الروض وشربه وامكان اجتماعه ايمان  
 احقل انه خرج اليها وانما قدمت اليه قبل ذلك اوانه انفذ اليها ماءه فاستد خلته (قوله أي من بلاد الكفر) هو تفسير  
 للراد من الكافة في كلامهم ومن ثم اتصفت في المحضر على مفهومه وليس تقييد للكافة (قوله معروف النسب) أي  
 مطلقاً أي قدر على انتزاعها أولاً (قوله وكذا منفعة بدن الحر) في فرع من نقل حرقاها الى مكان زمنه مؤنزة الى مكانه  
 الاول ان كان له غرض في الرجوع اليه والا فلا عيب (قوله ومنفعة المصعد) ١٢٥ يؤخذ منه انه لو لم يضع فيه

شيئاً وأغلقه لم تزل له أجره كما  
 لو حبس الحر ولم يستعمله  
 ١٥ سم على حج وسائق  
 في ذلك قول الشارح اما  
 اختلافه من غيره الخ  
 (قوله وان ابيع) هي غاية  
 (قوله وكذا الشوارع) أي  
 حكمه اما تقصم (قوله)  
 بتجاع لا يعتاد انهم  
 شغل به غير ذلك حرام ويجب  
 فيه الاجرة ومنه ما عتيد  
 كثير من بيع الكتب  
 بالجامع الازهر فيصرم  
 ان حصل به تضيق  
 وتجب الاجرة ان شغل به  
 مدة تقابل باجرة (قوله)  
 انه لا اجرة لما ابيع وضعه  
 شمل ذلك ما لو دخل بتجاع  
 يبيعه في المصعد فوضعه  
 فيه ولم يحصل به تضيق  
 على المصلين فلا اجرة عليه  
 لاجحة وضعه له حيث شئ  
 وقوله لما لم يبع وضعه الخ  
 يدخل فيه ما لو ضيق على  
 المصلين فانه يجرم وضعه  
 فيه فان وضعه مدة تقابل  
 باجرة زمنه والا فلا فائدة  
 ذكر الرافعي في تاريخ

مطلقا لا يجران ان عجز كالمستاجر عن انتزاعها لم يولد له الغائب (وكذا منفعة بدن الحر)  
 لا تضمن الا بالتقويت (في الاصح) دون القوات كان حبسه ولو صغير الماء سياق في السرقه  
 ان الحر لا يدخل تحت اليد ولانه لو جله لمسبعة فأكاه سبع لم يضمنه فنافعه تنفوت تحت يده  
 فان اكرهه على العمل زمت اجرة ما لم يكن مرئدا ومات على رذته بناء على زوال ملكه بالردة  
 أو وقفه ومنفعة المصعد والمدرسة والباط كمنفعة الحرف ولو وضع فيه متاعا أو أغلقه ضمن اجرة  
 جعيه تصرف لمصلحة وان لم ينفقه ضمن اجرة موضع متاعه فقط وان ابيع له وضعه أو لم يحصل  
 به تضيق على المصلين أو كان معجورا لا يصل الى هدفه على ما اقتضاه اخلافهم وكذا الشوارع  
 ومعنى وضعت له معرفة وأرض وقتل دفن الموق في التثنية أما غلظه من غير وضع متاع  
 به ومنع الناس من الصلاة فيه فلا ضمان عليه فيه لانه لا تثبت عليه بدومثله في ذلك البقية  
 هذا والاجرة تقيدها ما ذكره في شعور المصعد بما اذا شغل بتجاع لا يعتاد الجالس فيه وضعه فيه  
 ولا مصلحة للمصعد في وضعه فيه زمانا مثله اجرة بخلاف متاع يحتاج لصور المصل أو المعتكف  
 لوضعه وفي شعور فبما اذا شغل وقت احتياج الناس له في ذلك على الاحتياج اليه البته حتى  
 ضيق على الناس وأضرهم به ويؤخذ من كلام الرافعي في غرس النخلة في شعور المصعد حديث  
 منع منه لزمه اجرة مثله الا لاجرة لما ابيع وضعه وانه تزم الاجرة لما يبيع وضعه سواء في  
 ذلك المصعد وعرفه وغيرهما ومقابل الاصح ضمانها بالقوات أيضا لان منافعه تقوم في العقد  
 الفاسد أي في الاجارة فاشبهت منافع الاموال (واذا نقص المصوب) أو شيء من زوائده  
 (بغير استعمال) كسقوط يد القن بافقوعها (وجوب الارش مع الاجرة) للنقص والقوات  
 ويجب اجرة سليمان الغصب الى حدوث النقص ومعيها من حيثئذ الورد وان حدثت  
 الزوائد فيه ثم نقصت (وكذا النقص به) أي بالاستعمال (بان بلى الثوب) باللبس (في  
 الاصح) لان كلامهم ما يجب ضمانه عند الانفراد فكذا عند الاجتماع والثاني يجب أكثر  
 الامر من اجرة المثل وارش النقصان لانه نشأ من الاستعمال وهو مقابل بالاجرة فلم يجب له  
 ضمان آخر وريان الاجرة غير مقابلة بالاستعمال بحاق مقابلة افوات

فخصم في اخلاف المالك والغائب وضمان المصوب وما يدكره مع مالو (ادعي)  
 الغائب (تلقه وأنكر المالك) ذلك صدق الغائب بيمينه على العصب (لا احتمال كونه صادقا  
 ويعجز عن البينة فلم تصدقه لادى الى تخليه حبسه والثاني يصدق المالك بيمينه لان الاصل  
 بقاؤه وقضية التوجيه كما قاله الزركشي تصور ذلك بما اذا لم يدكر سببا فان ذكره وكان ظاهرا  
 حبس حتى يقم بدينه به كالمودع (فاذا حلف) الغائب (غرمه المالك) بدل المصوب من مثل

قزوين ما هو صريح ما سئله ثم انضاق جواز وضع مجاورى الجامع الازهر خر ثم فيه التي يحتاجون اليه الكسب وما يضطرون  
 لوضعه فهم من حيث الاقامة لتوقفها عليه دون التي يعملونها لا تمتعهم التي يستغنون عنها او اطلاق بعض المتأخرين الجواز  
 رذته عليهم ثم أيضا حج وقوله وما يضطرون الخ يسل منه انه لا يجوز وضعها لاجازة اولين يحتاج اليها وان وقع ذلك  
 لا يستحق الاجرة على الساكن لانها موضوعة بغير حق في فصل في اختلاف المسالك والغائب (قوله وضمان  
 المصوب) أي زيادته على ما تقدم والاقديس بق أن المثل يضمن بمثله والمقوم بما في قيمه

مشهوره كما عبر به غيره (قوله وان هذا الولد) أي المولود على فراش من كاح صميم (قوله سمعت دعواه) ظاهره انه لا يصح استلحاقه قبل نفي صاحب الفراش وانه لا بد من بينة فليراجع (قوله بحفاظة على حق ولادة السيد) قضيته انه لو صح استلحاقه بطل ولادة السيد وسبق ان له امتنافة بين الرق والنسب وظاهر ان الولاء فرع الرق فليتأمل (قوله فلو لم يصدق واحد منهما) (قوله أو قيمة في الاصح) وله اجابته على قبول البطل منه لتبرأ ذمته اهـ (قوله) ينبغي انه يصير على ذلك والاراء (قوله) بعد اتفاقهم على الهلاك) قال في التعبير بما نفسه اذا اختلفا في قيمة المغيصوب التام فالبدنة على المالك لا يجوز للشاهد اعتماد الرتبة السابقة ويكفي عند أبي إسحق شاهد وعين وشاهد وامرأتان وعند ابن أبي هريرة لا مدخل للنساء فيه واقتصر في الاثر على الثاني اهـ سمع على حج وقوله لا مدخل للنساء كتب عليه شيخنا الشوري هذا لا يحصى عنه اهـ (قوله) وقد يتوقف فيه بانه خارج من قواعدهم في جميع الاواب من ان المال يكفي فيه رجلا أو رجل وامرأتان أو رجل وعين فانظر ماوجه خروج هذا اول وجهه ان ما هنا ليس شهادة على نفس المال بل على قيمته وهي قطع عليه الرجاء غالباً والتقوم ليس من المال قال سمع على حج وبقي ما لم يمين في حاقفه من التلف فهل يجب الاجرة بجميع الزمن السابق على الحلف دون ما بعده أم كيف الحكم اهـ (قوله) والاقر بصدق الغاصب في الزمن الذي عينه لان الاصل براءة ذمته من الاجرة (قوله أو حلف الغاصب عليه) ١٢٦ أي الهلاك (قوله سمعت) أي بخلاف الدعوى في هذا وغيره فانها لا بد أن

تكون بقدر ميعين نه عليه السبكي اهـ سمع على منهج (قوله) وعليه فتصور المسئلة هنا بان يدعي المالك الزيادة على ما ذكره الغاصب بقدر معين فتشهد البينة بان قيمته تزيد على ما ذكره الغاصب من غير تعيين شيء (قوله) لا تقطع البينة أي بان يجوز الزيادة وعدمها (قوله وان اقامها) أي المالك (قوله باقامتها) تكون بقدر معين نه عليه السبكي اهـ سمع على منهج (قوله) وعليه فتصور المسئلة هنا بان يدعي المالك الزيادة على ما ذكره الغاصب بقدر معين فتشهد البينة بان قيمته تزيد على ما ذكره الغاصب من غير تعيين شيء (قوله) لا تقطع البينة أي بان يجوز الزيادة وعدمها (قوله وان اقامها) أي المالك (قوله باقامتها)

أي على الصفات (قوله وصار) أي الحل بعد اقامة الخ (قوله الى الحد اللائق) أي فان امتنع يصدق من ذلك حبس عليه (قوله وان اقامها هو) وقوله السابق وان اقامها على الصفات مقابلان لقوله أولاً فان اقام المالك بينة على ان القيمة أكثر مما قاله الغاصب الخ (قوله لم تجمع) ادهم على أنها لو شهدت على أن قيمته بعد الغصب كذا قبلت وعليه يحصل كلام التعبير السابق (قوله على العبد وما عليه) ومن ثم لو غصب حراً أو مرقاً لم تثبت يده على ثيابه فصدق الولي انها لموليه حج أي بلا يمين ففي تحت يده من غير استمال لها وكتب عليه سمع قال في شرح الروض فينتظر بلوغ الصبي لصف اهـ ومثله افاقة المجنون فينتظر ان امتنع بعد البلوغ والا فاقعة من الحلف ردت اليمين على الغاصب وقضى له بها فان أبى من افاقة المجنون فهل ترد اليمين على الغاصب فيقضى له بما ذكره أولاً ويوقف الامر فيه نظر (قوله أما المار الخ) أي وأما البعض البالغ واختلف هو والغاصب في الثياب التي عليه فينبغي تصديق البعض فيما يقابل الحرية وتصديق الغاصب فيما يقابل الرق وأما الصبي فينبغي أيضاً ان يوافق الامر فيما يخص الحرية الى البلوغ ثم يحتمل تخصيص ما ذكره بيمينه وبين سيدة مهابة أو يحتمل وهو الظاهر أنه لا فرق لان السيد للبعض على ثيابه المنسوبة اليه لا فرق في ذلك بين ثوبه السيد وقرينه (قوله فلا يثبت على نحو غاصبه يد) الاولى فلا يثبت لصوغ غاصبه على ما عليه يدومل الاصل لا يثبت عليه لصوغه ويمكن نقضها على ظاهرها وتصوره بما لو غصب حراً وعليه ثياب وبلت تحت يد المغيصوب فلا يطلب الغاصب بها حينئذ (قوله والغالب) عطف تفسير

بان سكت) عبارة القصة كان سكت (قوله فلا استلحاق هذا الخ) يقال بنظيره فيما اذا كان المستلحق واحدا فلم يظهر فائدة

(قوله فان رده) محذور قوله بعد تلفه (قوله معينا) بفرع في لوم العبد عنده فردة مجموع ما سكت به المالك غرم جميع قيمته بخلاف المستعير اذا حم العبد في يده كذلك فأتى به المالك فانه يفرم ما نقص فقط مر اه سم على منج (أقول) ولعل الفرق بينهما التغليب على الغاصب ومن ثم ضمن بأقصى القيم بخلاف المستعير فانه انما يضمن بقيته يوم التلف ولا ينظر الى ما قبله فكم انهم لم ينظروا لما قبل وقت التلف لم ينظروا الى ما بعد الرد (قوله وما قبل من عدم تقييد ذلك) أي تصديق الغاصب (قوله ثم أحضر للمالك ذلك) أي أو باولو عبر به كان أولى (قوله فيلزم الغاصب القيمة) أي التي يتبعها وهو تفرع على ما اعتده البلقيني (قوله ويحلف انه لم يأخذ الخ) أي ولا شيء عليه لقوله وقد يتوقف فيه بان الغصب ثابت بانفاذ قوله ودعوى المالك انه توب آخر لا تسقط حق المالك قال سم ببعض الهوامش وهو فاسد ١٢٧ لانه بانكار المالك وحلفه

سقط حقه من هذا التوب ويحلف الغاصب انه لم يأخذ غيره انتفى لزوم غيره فيرتفع في جهة الغاصب شيء لا من المتبى به لحلف المالك أن التوب المدفوع له ليس ملكه ولا من غيره لحلف الغاصب على نفسه (قوله ثم لبسه) خرج به مالوك به قبل الرخص فالأده ثم رخص سمعه فارضه ما نقص من أقصى قيمه وهو العشرة (قوله فأتت نصف درهم) لو صارت قيمته بالرخص خمسة ثم لبسه فصارت قيمته درهمين لزمه ستة دراهم لان ثلاثة أجناس التالف من أقصى قيمه (قوله الحاصلة بعد التالف) أي التالف لما ذهب من

بصدق الغاصب لان الاصل راءة ذمته فان رده الغاصب معينا وقال غصبته هكذا وادعى المالك حدونه عنده صدق الغاصب اذا الاصل راءة ذمته مما رضى بدعي تلك العدة وما قبل من عدم تقييد ذلك برد المصوب اذ لو تلف فالحكم كذلك أخذ من التعليل المذكور ومن مسئلة النعام الاتية رد بان الغاصب في التلف قد لزمه الفرم فضف جانبه بخلافه بعد الرد ولو غصب ثوبا ثم أحضر للمالك ذلك وقال هذا الذي غصبته منك وقال المالك بل غيره جعل المصوب كالتلف على ما اعتده البلقيني فيلزم الغاصب القيمة فاذا قال المالك غصبته مني ثوبا قيمته عشرة وقال الغاصب هو هذا التوب وقيمتها خمسة لزم الغاصب للمالك خمسة هذا والاجه انه مقر بثوب بل ينكره فيبقى في يد المقر ويحلف انه لم يأخذ سواه (ولورده) أي المصوب (ناقص القيمة) بسبب الرخص (لم يلزمه شيء) لبقائه به وهو الغائب رغبات الناس (ولو غصب ثوبا) مثلا (فيتمه عشرة) مثلا (فصارت بالرخص درهما ثم لبسه) مثلا (فأبلاه) فصارت نصف درهم فردة لزمه خمسة وهي قسط التالف من أقصى القيم لان المالك باللس نصف التوب فيلزمه قيمته أصغر كثيرا كانت من الغصب الى التالف وهو في المثال المذكور خمسة والنقصان الباقي وهو أربعة ونصف سببه الرخص وهو غير مضمون ويجب مع الخمسة أجرة اللبس كما على عاخر ولو عادت العشرة باللس الى خمسة ثم لبسه فالأده الى عشرين لزمه رد خمسة فقط وهي الفائتة باللس لا امتناع تأخير الزيادة الحاصلة بعد التالف بدليل انه لو تلف التوب كله ثم زادت القيمة لم يفرم الزيادة ولو اختلف المالك والغاصب في حدوث التلف قبل التلف باللس فقال المالك حدث قبله وقال الغاصب بل بعده صدق الغاصب بيمينه لانه الغارم (قلت ولو غصب خفين) أي فردى خف فكل واحد يسمى خفا (قيمتها عشرة فقلت أحدهما) ورد الآخر وقيمتها درهمان أو تلف أحدهما في يده (غصبا) له فقط فالتلف معطوف على غصب (أو في يده مالكة لزمه غنائية في الأصح والله أعلم) خمسة للتالف وثلاثة لار من حاصل من

أجزائه بسبب اللبس كان صار خلقا بعد ان كان جديدا (قوله فكل واحد يسمى خفا) لا يظهر هذا التفرع بل الذي ينظر ان الخلف اسم لمجموعهما وان الواحدة فردة حلف لا خف (قوله أو تلف أحدهما) يجوز ذاء أو تلف للفاعل ونصب غصبا على الحال منه أي غاصبا أو ذاعغب أو على الحال من المفعول أي أحدهما أي مفصو با أو ذاعغب وهذا أو ف يجمع أو في يده مالكة عطف على الحال أي أو مال كونه أو أحدهما في يده مالكة وقوله عطف على غصب أي لا على تلف لانه لم يصر بذلك بماذا غصبه ما وقوله غصبا بان غصب أحدهما فأنف أو تلف اه سم على ج (أقول) لكن رد على قراءته مبني على القول انه يصدق بما لو كان التالف له وهو في يده غاصب غيره مع ان الذي يلزمه في هذه درهما لغانائية (قوله لزمه غنائية) يؤخذ منه انه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي مالوك مني شخص على فردة نعل غير في يده صاحب النعل فأنقذت وذلك انه يقبل تقويم النعل سليمة هي ورفيقتها ثم يقومان مع العبد وما نقص يقم على المائي وصاحب النعل فانيخص صاحب النعل بسقط لان فعله في حق نفسه حذر وما يخص الآخر مضمون عليه

في هذا الجواب ثلثنا مل (قوله فكملين) أي في تجهيزهما كما صرح به في النقص والافساح في الصلاة عليهم ونحوها (قوله عمالوا نفعه) أي الشخص وقوله فلا يلزمه أي التلّف (قوله سوى درهمين) أي والباقي على الغاصب وقضيته أنه لا فرق في ذلك بين كون الغاصب غصب واحدة فقط وبين كون غصبهما معا وهو ظاهر في الأولى لأن التفرق حصل بفعل الغاصب وأما الثانية فتدبر فيهما بأن التفرق والاتلاف كلاهما من فعل التلّف (قوله في زوجي الطائر) أي في اتلاف أحد زوجي الخ يسمى كل زوجا ولا تفرق بينهما (قوله يسرى إلى التلّف) هذا يخرج فهو جعل عمل الغصب سكرًا لأنه لا يسرى إلى التلّف مره سم على حج أي فهو باق على ملك صاحبه فبرده مع أرض نفسه انقص ومنته ما لو جعل النقص قديداً أو ذبح الحيوان فببرده (قوله وعلى الأول) هو قوله فكالتلّف الخ (قوله وقيل يبيح للمالك) بتأمل الفرق بين هذا وبين قول المصنف وفي قول برده مع أرض النقص فإنه لا معنى لتبقيته للمالك لأنه يترك له بما له أن لا ينقص ومع الأرض أن تنقص وهذا عين القول الثاني في كلام ١٢٨ المصنف (قوله بأن المالية هنا) أي فيما لو حدث في المصنوب نقص الخ (قوله

قبل غرم القيمة) أي فلو غرم من القيمة وأشرف على التلّف فينبغي أن يرفع الأمر إلى القاضي ليبيعه ويدفع قيمته من ثمنه للمالك فإن فقد القاضي أحفل أن يتولى المالك بيعه بمحضرة الغاصب أو الغاصب بمحضرة المالك أو يأخذ المالك قدر القيمة من ثمنه فإن فضل شيء فله الغاصب لأنه بقدر دخوله في ملكه قبيل التلّف فالزيادة إنما حدثت في ملكه وهذا يفارق ما يأتي في الفصل الآتي فيما لو كانت الزيادة أثران أنه لا شيء له لعدم ملكه فإن فقد المالك تولى الغاصب بيعه وحفظ

التفرق عنده فالثمانية قيمة ما تلف أو تلفه وأرض التفرق الحاصل بذلك والثاني يلزمه درهمان قيمة ما تلف أو تلفه واحتجز بقوله في يد المالك عمالوا نفعه في يد الغاصب فلا يلزمه سوى درهمين وهما قيمته وحده وثبته بالخلفين على أجواء الخلاف في كل فردين لا يصلح أحدهما بدون الآخر كزوجي العمل ومصرأى الباب وأجره الدار في زوجي الطائر إذا كان يسبأوى مع زوجته أكرهوا انتقوا على أنه لا يقطع بسرعة أحدهما إذا لم يبلغ أحدهما نصابا أو ضمنه إياه لأنه كان نصيبا في الحزب حال الاتصال ونقص بالتفرق حال الانحراج (ولو حدث) في المصنوب (نقص) يسرى إلى التلّف بأن) بمعنى كان (جعل) الغاصب (الخطئة هريسة) أولادتي عسيده أو صبا الماع في الزيت وتمذ وتخليصه أو وضع الخطئة في مكان ندى فتعذت عضفا غير مماء (فكالتلّف) ادلوا تركه بما له فسد ففكناه فغيره بدل جميع المصنوب من مثل أو قيمة (وفي قول برده مع أرض النقص) قياسا على التعيب الذي لا يسرى وقيل بخير بين الأمرين وعلى الأول ملك الغاصب ذلك تمام التشبيه بالتلّف لأنه غرم للمالك ما يقوم مقام الخطئة من كل وجه كما جزمه المصنف في نكته ورجمه ابن نونس وهو متعنى كلام الامام وصححه السبكي وقيل يبيح للمالك أن لا يقطع الظلم حقه وكأنه قتل شاة يكون للمالك أحق بجلده لكن فرق بينهما بأن المالية هنا باقية وفي مسئلة جلد الشاة غير باقية ومعنى ملك الغاصب لما ذكر أنه يملكه ملكا مراهي يعني أنه يتمتع عليه أن يتصرف فيه قبل غرم القيمة وأشار المصنف بالتمثيل إلى أن صورة المسئلة إذا حدث النقص بفعل الغاصب فلو حدث في يده كالتلف الطعم بنفسه أخذ المالك مع الأرض أما لا يسرى إلى التلّف

ثمنه حضور المالك وفي ما يباع في البلاد الأرياف من الطعام المسمى بالوجبة ومن الولاثم التي تفعل بصيرنا فيبى من مال الأتباع القاصر من يومه سلام أن حكمه حكم الغصب فهل بوضعه في يده بصير كالتلّف وإن لم يضره أو لا يضره كذلك إلا ما عجز وعلى الأول فهل يتمتع عليه بلمه قبل دفع القيمة فإن قتل بذلك ولم يكن معه فهل يلغظه من فيه أو يبلعه وتثبت القيمة في ذبيحة أو يلغظه ويرده لصاحبه مع غرامة أرض النقص أم كيف الحال والأقرب أن يتمتع عليه بالبيع قبل غرمه القيمة فإن لم يغرّمها وجب عليه لغظه من فيه ورده لمالكه مع غرامة أرض النقص (قوله وأشار المصنف بالتمثيل) أي بقوله بأن جعل الخ (قوله فلو حدث في يده) فيه إشعار بأن المراد بالغاصب أعم من أن يكون حقيقة أو حكما فثبت من أن ثبت يده على يد الغاصب ومنه ما لو باع الفحل الذي يسرى إلى التلّف اجنبي وهو يد الغاصب (قوله أخذ المالك مع الأرض) قال في شرح الروض ولم يجعل كالتلّف نظير ما مر لأن النقص هنا حصل بالإجانبية بخلافه ثم وعلى هذا الوارد المصنوب هريسة بنفسه أخذ المالك مع الأرض أه بقي ما وصار هريسة بنفسه بواسطة وتوقعه في قدر على التنازله ماء للمالك فهل يشارك المالك بنسبة مائه أم سم على ج



لئلا يكسرين (قوله عن تعدى النسب منه الى نفسه الخ) قال الشهاب سم لا يعني ان صريح الصنيع ان من يان لغيره  
 وذلك الغير هو الاب في هذه النسخة والجد في هذا المعنى فأنظر أي واسطة في تعدى النسب من الاب الى المقر الذي هو ابنه  
 فإنه لا معنى لتعدى النسب بواسطة الاب لأن النسب يتعدى من المحقق به اليها ثم الى المقر ولم يوجد ذلك هنا الى آخر ما أطال به  
 (أقول) القياس المشاركة (قوله أو للعفو عنه) أي لاجل العفو الخ (قوله لم الغاصب تخليصه) أي فلم يخلصه وسيع أخذ  
 المالك من الغاصب ما يسع به فقط لا أقصى قيمه لما يأتي في قوله وما صوبه بالقبضي الخ ويحتمل أن يقرمه أقصى قيمه من وقت  
 الغصب الى البيع ويقرق بينه وبين مسئلة البتة أي بان فهارد المالك وانما وقع البيع بعد حصوله في يد المالك بخلافه  
 هذا فان العين بيعت في يد الغاصب فنزلت منزلة الثالثة لعدم عود هاليه ١٢٩ مالها (قوله ويجب عليه) أي

الغاصب (قوله والمبني  
 عليه قفره) أي الأقل  
 من الارض وقيته يوم  
 الجنابة كما في شرح  
 الروض اه سم على ج  
 (قوله لاحتمال انه) أي  
 المبني عليه (قوله نعم له) أي  
 المالك وقوله مطالبته أي  
 الغاصب (قوله بالاداء)  
 أي للمبني عليه (قوله  
 من أنه لو أخذ الفلن) أي  
 من المبني عليه وقوله وانما  
 ذلك أي النظر للاقصى  
 عند الخ (قوله ولم يوجد)  
 أي التلف (قوله للفرق  
 الظاهر) وهو ان العين  
 هنارت الى يد المالك  
 فالبيع وان كان بسبب  
 سابق لكنه مع قيام  
 صورة العين به شتوا وكان  
 الحاقه بالخص أظهر من  
 الحاقه بالتلف (قوله رد  
 مثله) قال في شرح الروض  
 فان تعذر رد مثله غرم

فوجب ارشاه كإرشه وسيأتي الكلام على خلط مثلي بمثله (ولو جنى) (الرفيق) (المقصوب) في يد  
 غاصبه (فتعلق برقبته مال) ابتداء أو للعفو عنه (لم الغاصب تخليصه) اذ هو نقص حادث في يده  
 فكان ضامنا له (بالأقل من قيمته والمال) الواجب بالجنابة لأن الأقل ان كان القيمة فهو  
 الذي دخل في ضمانه أو المال فلا واجب غيره ويجب عليه أيضا ارض ما انصف به من الغصب  
 وهو كونه جانيه على ما ذكره الرافعي في البيع (فان تلف) الجاني (في يده) أي الغاصب (غرمه  
 المالك أقصى القيم) من الغصب الى التلف كسائر الأعيان المضمومة (والمبني عليه تقرمه) أي  
 الغاصب لان جنابة المقصوب مضغونة عليه (وله) ان يتعلق بما أخذه المالك (من الغاصب  
 بقدر حقه اذ حقه كان متعلقا بالقيمة فيتعلق ببذله او من ثم لو أخذ المبني عليه الأوش لم يتعلق  
 المالك به (ثم) اذا أخذ المبني عليه من تلك القيمة حقه (رجع المالك على الغاصب) بما أخذه  
 منه المبني عليه لانه أخذه منه بجنابة مضغونة على الغاصب وافهم تغييره بتم عدم رجوعه قبل  
 أخذ المبني عليه منه لاحتمال أنه يعرض الغاصب وبه صرح الامام نعم لم مطالبته بالاداء كما  
 يطالب به الضامن المضمون طاله ابن الرقة (ولورد العبد) أي الفلن الجاني (الى المالك فيبيع في  
 الجنابة رجوع المالك بما أخذه المبني عليه على الغاصب) لان الجنابة حصلت حين كان مضغونا  
 عليه وما صوبه بالقبضي من أنه لو أخذ الفلن بجملة مثلا وكان أقل من أقصى القيم رجع المالك  
 على الغاصب بالأقصى لا بما يسع به فقط غير ظاهر وان بسطه واستشهد له اذ لا نظر للاصى  
 عند رد العين وانما ذلك عند تلفه في يد الغاصب ولم يوجد هنا ذلك فهو نظير ما مر في الرخص  
 ولا يقال ان بيعه لسبب وجده يبيد الغاصب ينزل منزلة تلفه في يده لفرق الظاهر بينهما (ولو  
 غصب أرضا فنقل زابها) يكسب عن وجهها أو حضرها (أجره المالك على رد) ان كان باقيا  
 ولو غرم عليه اضرة قيمته وان فرض أن لا قيمة له (أورد مثله) ان تلف المار من انه مثلي وليس  
 له رد المثل الا باذن المالك لانه في الذمة فلا بد من قبض المالك له حتى يبرأ منه (و) على  
 (إعادة الارض كما كانت) من ارتفاع وضده لا مكاه فان لم يمكن الا بإعادة زاب آخر له ذلك  
 ان أذن له المالك فان تضر ذلك غرم ارض النقص وهو ما بين قيمته ابتداء او قيمته بعد تلفه عنها  
 كائن عليه في الامو محل ما مر ما لم يكن المأخوذ من القدمات والافني المطالب انه لا يتعلق بها

١٧ نهاية رابع المثل اه سم على ج وسيأتي للشرح (قوله حتى يبرأ منه) قديمة المجر اذا ذن  
 المالك ليس قبضا اه سم على ج (أقول) قديمة تسو مح فيه للزوم الرده فنزل اذنه منزلة قبضه على أنه قد يقال رد المثل  
 باذن المالك الى موضعه ينزل منزلة وضع الدين بين يدي مالكة بحيث يتمكن من أخذه وقده وذلك قبضا تبرأ به ذمة المدين  
 (قوله ان أذن له المالك) أي وبعد اذنه بر مثله عند الإطلاق فان عين له شيئا معين (قوله فان تعذر ذلك) أي اما لعدم رضا  
 المالك أو لتلف المثل (قوله ما لم يكن المأخوذ من القدمات) قضية التقيد بإذنه كونه يجب رد مثل التراب اذا تلف وان لم  
 يكن له قيمة وقياس ما مر في نحو حتى العزم كل ما لا يتوكل من عدم الضمان عدم وجوب رد المثل هنا إذ لم يكن له قيمة اه  
 الآن يقال لما كان رد طريقا الى دفع نقص الارض نزل منزلة ماله قيمة

وأجاب شيخنا عنه في حاشيته على الإلحاق بالاشكال كما يعلم بمرأته (وأقول) الجواب عنه من وجهين الأول انه لا يتعين كون عن يد المالك قبل يجوز ان يكون متعلقا بالنسب من قول المصنف وأما إذا لحق النسب بغيره ولا يضر الفصل بلفظ بغيره

(قوله لانها محقرة) الأولى المتعلل بأنها لا قيمة لها لا يجوز كونها محقرة لا يقتضي عدم ضمها (قوله ومقتضى كلامه وجوب ردها) أي القصاصات (قوله وهو كذلك) هو ظاهر حيث لم تنقص قيمة الأرض بأخذها أو القصاص وجوب ارض النقص كما هو معلوم من نظائره (قوله وكان له فيه غرض) هذا العطف يوهم انه لو تبسّر نقله الى موات ولكن دخل الأرض تنقص يزول برده لم يرد وسياق خلافه في قوله أو حصل في الأرض نقص وكان الخ ثم رأيت في سم على حج مانعه قوله ان لم تبسّر نقله لموات الخ اشتراط هذيانة تنفي اعتباره في قوله أو نقصت الأرض به الخ مع انه غير مراد كما أفاده قوله أما اذا تبسّر الخ (قوله ردها) بالمعنى (قوله لانه ١٣٠ لا يعود) أي ولانه تصرف في ملك غيره (قوله لم يرد) أي ما لم تنقص القيمة للأرض

بعدم بسطه (قوله فان قل) أي يرد المصاب بلاذن وقوله كانه أي المالك النقل (قوله لا ندفع الضمان عنه بذلك) أي تفسير البئر برضا المالك كالو حفرها في ملكه ابتداء فلا ضمان متلفه بعد رضا المالك يقيم وهذا نظير ما لو قصد الخربة لمصعره لا ينقصه ما حث يزول به الاحترام أو تصد الخربة لمصعره بقصد الخربة فانه يصير مخترا كما تقدم وبقي ما لو لم يطعمه ثم حصل ما اتلف فطلب من المصاب بدل التلف فادعى المصاب أن المالك رضي باستدامة البئر فأنكره المتحقق فالظاهر تصديق المستحق لان الأصل

ضمان عند تلفها لانها محقرة ومقتضى كلامه وجوب ردها مادامت باقية وهو كذلك كما صرح به الاستنوي (ولقائل) للتراب (الرد) له (وان لم يطلبه المالك) به بل وان منعه كما في المطلب عن الاحصاء وحري عليه ابن المقرئ (ان) لم تبسّر نقله لموات (كان له فيه غرض) كان ضيق ملكه أو ملك غيره أو نقله لشارع وخشي منه ضاها أو حصل في الأرض نقص وكان يزول بالرد لم يرد منه لدفع الضرر عنه وانما لم يجزله وفيه تبسّر غرق عنده لانه لا يعود به كما كان فان تبسّر نقله لموات في طر بعه ولم تنقص الأرض لو لم يرد أو أبرأه فلا يرد الا اذن وكذا في غير طر بعه ومسافته كسافة أرض المالك أو أقل وللمالك منه من بسطه وان كان في الأصل ميسرطا (والا) بان لم يكن ثم غرض له بان نقله لموات ولم يطلب المالك رده (فلا يرد الا اذن في الاصح) لانه تصرف في ملك غيره بلا حاجة فان فصل كلفة النقل (ويقال من عا ذكرناه حفر البئر) الذي تصدى المصاب به (وطمها) اذا أوداه فان أمره المالك بالطم وجب والا فان كان له غرض فيه استقل به وان منعه منه والا فلا ومن الغرض هنا ضمان التردى فاذا لم يكن له غرض غيره وقال له المالك رضيت باستدامة البئر امتنع عليه الطم لا ندفع الضمان عنه بذلك وطمم بئرهم ان بقي والا فتمتله وما استشكل به القول بأن ما في الذمة من المثل لا يملك الا قبض صحيح يجوز على ما لو اذن المالك له في رده وله نقل ما طوى به البئر ويحجره المالك عليه وان سمع له به (واذا أعاد) المصاب (الأرض) كما كنت ولم يبق نقص فلا ارض لا تنقله موجب (لكن عليه أجرة المثل لمدة الاعادة) والحفر كما في الروضة وأصله الوضع بده عليها مدته ما قصد بان كان آتيا واجب (وان بقي نقص) في الأرض بعد الاعادة (وجب ارشه معها) أي الأجرة لا اختلاف بينهم ما (ولو غصب زينا ونحوه) من الادهان (وأغلاه فنقص عينه دون قيمته) بأن كان صاعا قيمته درهم فصارت نصف صاع قيمته درهم (رده) لبقاء العين (وزنه مثل الذهب في الاصح) لان له بدلا مقدرا وهو المثل فأوجبناه وان زادت القيمة بالاغلاء كالو خصي العبد فانه يضمن قيمته وان زادت أضعافها والناسي لا يلزمه جبر النقصان

بهاء الضمان وعدم رضا المالك ببقائه أو لافرق في ذلك بين طول زمن تصرف المالك فيها بدو زوال الغصب وعدمه (قوله يجوز على ما لو اذن) قد بدل هلا جاز وان لم ياذن المالك لغرض دفع الضمان وان لم يرد من عهدة المالك لعدم القبض وبهذا يدفع الاشكال فليست أم ثم رأيت شيخنا البكري قال في شرح قول المصنف وللناس في الرد الى ان كان له فيه غرض مانعه واستشكل وبديل التلف اذ لم ياذن المالك بان ما في الذمة لا يتعين الا قبض صحيح ويجب بان غرض البراءة مخرج فيه بمثل ذلك اه سم على حج (قوله وله) أي المصاب وقوله نقل ما طوى به أي بخره وقوله ويحجره المالك عليه أي على نقله (قوله وان سمع) أي المصاب وقوله به أي ما فيه من المنفعة (قوله مدتهما) أي الاعادة والحفر (قوله سكن آتيا واجب) أي في الأول اه سم على حج (قوله فانه يضمن قيمته) أي في مقابلة ما جنى عليه به (قوله وان زادت) نظمي أضعاف ما كانت عليه قوله

كما لا يخفى في الموصولة واقعة على المستلحق بفتح الحاء والضمير في منه يرجع اليه والجواب الثاني وهو الظاهر اننا نلزم ان من  
 يسان القبر الآن قوله بواسطة واحدة ليس متعلقا بابتدأ من قوله عن بعدد النسب منه الخ حتى يلزم الاشكال المذكور  
 بل هو تفصيل لوجوه الاحلاف والمعنى حينئذ وما اذا دلل الحق النسب بغيره عن بعدد النسب من ذلك الغير الى نفسه ما بان  
 (قوله ورد الباقي مطلقا) أى سواء كان نقص القيمة أكثر من نقص العين أو لا يفرع عن غصب ونيقة كالخبيج والتذاكر لزمه  
 اذا تلت قيمة الورق وأجرة الكتابة أو فواطر الزامه قيمته مطروا والفرق أن الكتابة تغيب الورق وتنتقص قيمته فلو  
 أزمناه قيمة الوثيقة دون الأجرة لا يخفى بالمالك ولا كذلك الطراز لانه يزيد في قيمة الثوب فلا ضرر عليه اه سم على ج  
 (قوله لانه مائة لا قيمة له) لغايل أن يقول قد تكره هذه المائة حتى نتقوم قطعا بالغصب ألف صاع من العصب قيمته مائة  
 درهم واغلاء فصار مائة صاع يساوي مائة درهم فالذهب تسعة مائة صاع ولا شبهة أن لما قيمة لانه مائة طاهر ينتفع به في  
 اغراض لا تنصبي فكيف يقال انه لا قيمة له اللهم الا ان يلتزم في مثل هذا ضمان نقص العين لكن على هذا في ضمان النقص  
 اشكال لانه ان ضمنه بعصير خالص فليس مثله لان الذهب هنا مجرد مائة ١٢١ بخلاف العصبير الخالص وان

ضمنه بالقيمة فقد يقال  
 ليس هذا متقوما اه  
 سم على منج (أقول)  
 وقد وجه وجوب رد  
 القيمة بأن هذا بمنزلة مالو  
 غصب مثما وتلف ثم فقد  
 المثل حيث وجب فيه  
 رد القيمة وبه يعلم ان رد  
 القيمة ليس خاصا بالمتقوم  
 أو يقال ان ما انفصل من  
 النار لا يجوز السلم فيه  
 لعدم انضباطه وحينئذ  
 يكون من المتقوم ومثل  
 ذلك من الاشكال  
 والجواب يقال في اللبن  
 اذا صبره جبننا (قوله  
 ومثل ذلك) الاشارة لقوله

اذا ما فيه من الزيادة والنقصان حصل من حبب واحد فيصير النقصان بالزيادة (وان نقصت  
 القيمة فقط) أى دون العين (لزمه الارش) جبراله (وان نقصنا) أى العين والقيمة جميعا (اغرم  
 الذاهب ورد الباقي مما اناو) (مع ارشده ان كان نقص القيمة أكثر) من نقص العين كرطلين  
 قيمته ما درهمان صار بالاعلا عرط لا قيمته نصف درهم فبرد الباقي وردد معه طرا ونصف درهم  
 أما اذا لم يكن نقص القيمة أكثر بان لم يحصل في الباقي نقص كالوصار طرا لقيمة درهم أو  
 أكثر فيغرم الذاهب فقط و رد الباقي ولو غصب عصبرا واغلاء فنقصت عينه دون قيمته لم يغرم  
 مثل الذاهب لانه مائة لا قيمة له والذاهب من الدهن دهن متقوم ومثل ذلك الرطب صبر قرا  
 وأجراه الماوردي والرو باني في اللبن اذا صار جبننا ونقص كذلك ونظر فيه ان الرقة بأن الجبن  
 لا يمكن كيله حتى تعرف نسبة نقصه من عين اللبن انتهى نعم تعرف النسبة وزنها يؤخذ من  
 التمثيل بأن الذاهب بمائة كرماتية لا قيمة له انه لو نقص منه عينه وقيته ضمن القيمة لكن  
 الاوجه انه يضمن مثل الذاهب كالدهن (والاصح أن السمن) الطارئ في يد الغاصب (لا يجبر  
 نقص هنز قبله) فلو غصب سمنة فهزلت ثم سمعت ردها وارش السمن الاول اذا التاني غيره  
 وما نشأ من فعل الغاصب لا قيمة له حتى لو زال التجدد غرم ارشه أيضا هذا ان رجعت قبلها الى  
 ما كانت والا غرم ارش النقص جرما وأشار بقوله نقص هنزال الى أنه لا أثر لزاله من مضط  
 لا ينقص زواله القيمة ولو انعكس الحال بان سمعت في يده معتدلة سمها مضط نقص قيمته ردها  
 ولا شيء عليه لعدم نهجها حقيقة وعرفاه في ماقاله في الكفاية وقره والوجه كائين اليه كلام

ولو غصب عصبرا (قوله وأجراه الماوردي) أى أجرى قوله لم يغرم مثل الذاهب الخ (قوله ونقص كذلك) أى العين دون  
 القيمة (قوله بأن الذاهب بمائة كرم) أى من العصبير والرطب والجبن (قوله أنه لو نقص منه) أى من العصبير (قوله أنه  
 يضمن مثل الذاهب) أى مما ذكر من العصبير والرطب والجبن وينبغي أن يحمل ذلك اذا كان الذاهب أجزاء متقومة فان كان  
 مائة فلا هذا والتمتاد من كلامه مودة للجبن فقط يفرع عن وقع السؤال في الدوس عن شخص غصب من آخر عشرين ثم ان  
 أحدهما جنى على الآخر واقتص السيد من الجاني في يد الغاصب هل يضمنهما لانهما متعلقان في يد الغاصب أو يضمن  
 الجاني فقط لان السيد استوفى حق الجنى عليه باقتصاصه من الجاني ليسه نظرو الجواب عنه أن الظاهر الاول للعلة  
 المذكورة (قوله فهزلت) بالبناء للفعل اه حج وفي القاموس هزل كسر اه فنقص أن فيه لثنتين فمن اقتصر على البناء  
 للفعل لعله لكونه لا أكثر وقضية كلام المختار ان يحمل بناءه للفعل اذا ذكر نحو قولك هنزل الدابة صاحبها بخلاف مالو  
 اقتصر على ذكر الفعل فانه يقال هنزلت الدابة مبنيا للفعل لا غير (قوله والا غرم ارش النقص جرما) لو نقصت باله  
 نصف القيمة ثم رجعت بالسمن الثاني الى ثلاثة ارباع القيمة فينبغي ان يغرم الربع الفائت قطعوا الربع الرابع بالسمن لا  
 الاصح فليأمل اه سم على ج

يكون ذلك الالحاق بواسطة واحدة وهي الاب الخ (قوله بواسطة واحدة وهي الاب الخ) ظاهر هذا السياق ان جميع الامثلة الاسمية للواسطة الواحدة وظاهر انه ليس كذلك وعذره انه تبع الشباب حج في صدور العبارة ولم يتبهم في باقها فاعلم ما ذكره عبارة الشباب المذكور ومع المتن نصها بواسطة واحدة وهي الاب كهذا الأخي أو ننتين كالأب والجد في هذا المعنى أو (قوله كنسيانها) صوابه كعدم نسيانها (قوله أو عند المالك) أي ولو لم يفرض في عمله شيئاً كان عمله بنفسه أو يجتمع لانه وان كان كذلك منسوب للمالك وقد تحقق نقضه حين رجوعه ليد (قوله لا يجبر بعوده) أي ولو لم يفرغوا كما هو ظاهر هذه العبارة وهو ظاهر لانه لا يعد ناقصاً بعد الموت ١٢٤ عن حالة قبل النصب (قوله ويجري الخ) قد يتوقف في جريان الخلاف في هذه

الذكرات لتختلف على الثاني فيها فان تخمير العصير يخرج عن المالية فيمكن جعله كالتالف ولا كذلك المذكورات فانه لم يتوسط بين الصفه العارضة لها وما كانت عليه ما يخرجها عن ذلك لئلا يمل الآن يقال البيض يصير دما قبل صيرورته فرخا والحب يصير الى حالته لو اخرج من الارض ويبيع بذلك الحالة لم يكن له قيمة فجعل كالتالف قبل صيرورته فرخا نباتا لا قوله فخرج (أي ولو فعله كما هو ظاهر وكذا ما بعده) وتبين ذلك أنه لو غصب حطباً لو أخرقه أنه يرد مع ارض النقص ثم ان صار لا قيمة له فيحصل وجوب رده مع قيمته اه سم على حج (قوله فصار قرناً) فيه مسامحة اذ البزول لا يصير قرناً وانما يتولد منه بعد

الاسنوي وغيره خلافاً لخالفته لقاعدة الباب من تضمن لقيمة ومقابل الاصح يجبر كالجوخي على عين فاصبحت ثم زال البياض (و) الاصح (ان نذكر مصنعة نسبياً) عند الغاصب (يجبر النسيان) سواء أئذ كرها عند الغاصب وهو ظاهر أم عند المالك كما يجنبه في المطاب وهل كلام المصنف لانه عين الاول فصار كنسيانها بخلاف السمن فانه زيادة في الجسم محسوسة مغايرة لتلك الاجزاء الذاهبة والثاني لا يجبر كالسمن وديعاص ولو تعلم الصنعة عند الغاصب بعد نسيانها فكلتذكر كذا قاله الرافعي أو عند المالك فلا كفاؤه الاسنوي انه اتهمه وعود الحسن كعود السمن لا كذكر الصنعة قاله الامام وكذلك اصوغ على انكسر ولو تعلقت الجارية المقصورة العناء فزادت قيمتها ثم نسبت له لم يضمنه حيث كان محرمًا كما علم عاموس مرض القن والمغصوب أو غطت شعره أو سقطت سنده يصير بعوده كما كان ولو عاد بعد الرد للمالك بخلاف سقوط صوف الشاة أو ورق الشجرة لا يصير بعوده كما كان لانه منقوص بنقص به وصحة الرقيق وشعره وسنده غير متقومة (وتعلم صنعة لا يصير نسيان) صنعة (أخرى قطعاً) ولو أرفع من الاولى للتعارض مع اختلاف الأغراض باختلاف الصنائع (ولو غصب عصيراً فغصم ثم تخلل) عنده (فالأصح ان الغسل للمالك) لانه عين ماله وانما انتقل من صفة الى أخرى (وعلى الغاصب الارش) لنقصه (ان كان الغسل أنقص قيمة) من العصير لم يحصل له في يده وان لم تنقص قيمته اقتصر عليه والثاني يلزمه مثل العصير لانه بالضمير كالتالف والغسل على هذا للمالك في الاصح لانه فرغ ملكه ويجري الخلاف فيما لو غصب بضائع فخرق أو جافنت أو زورق فصار قرناً وخرج ثم تخلل ما لو تخمروا لم يتخلل فيلزمه مثل العصير لغوات المالية وعلية اراقه الخمران عصيرها بقصد الخمرية والا فلا يجوز له اراقها باحترامها ولا يجبر ردها للمالك لان رد مثل العصير قائم مقامه من كل وجه بخلاف ما في رطل الشاة أنقصاً كذا قال بعض الشراح والاوجه انه لنقص منه بجلد الميتة (ولو غصب خمرًا ففعلت) عنده (أو بجلد ميتة) يظهر بالذباغ (فدفعه) فالاصح ان الغسل والجلد للنقص من منه) لانهما فرغ ملكه فان تلف في يده فغصب ما والثاني هما للغاصب لحصول المالية عنده وخرج بنصب ما لو عرض عنها وهو بمن يستدبر اعراضه فيملكه أخذه وقضية تعليل الاول اخراج الخمر غير المحترمة وبه جزم الامام وسوى المتولى بينهما قال الشيخ وهو الاوجه ما لم يرض المالك عنها قال أعرض لم يجبر ردها

حلول الحياة فيه (قوله وعليه) أي المالك وقوله ان عصرها أي المالك (قوله بخلاف ما في رطل) عليه الشاة) أي حيث لم يرد فيها ما يقوم مقام الشاة ولا يقال القيمة منزلة منزلة لما أشار اليه بقوله من كل وجه (قوله بجلد الميتة) أي ولو لم يفسد ربه فانه يفرغ بده والمالك أحق بزيته اه شيخنا زبادي مع انه رد مثل الزيت من كل وجه (قوله وقضية تعليل الاول اخراج الخمر) نازع حج في كون ذلك قضيته فقال وليس قضيته اخراج غير المحترمة خلافاً لان ادعاءه لان ملكه هو ملكه عسيرة ولا شك ان دخل المحترمة وغيرها من عنده ومن ثم سوى المتولى الخ اه نعم ما ذكره الشارح مقتضى قول المتولى انهما فرغ منهما فخص به اه وذلك لان الخمر الغير المحترمة تراق على عاصرها فلم يصدق على خلها انه فرغ ما احتص به (قوله من غير رطله) أي بالجلد

بثلاثة كهذا بن عمي (قوله أو أبي) هذان من الخالق بالنفس كقدمه هناك فلا وجه لذلك هنا (قوله قيل والوجه الخ) فأنه  
الشهاب ج وآخر كلامه قوله ولا يمكن ذلك إلا بعد بيان الحق به ولقاتل أن يقول إننا ما استوجهه العلامة ج لا يحيد عنه

(قوله لمعوم الخبر) أي وهو قوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه (قوله لأن الأصل عدم التذكية) أي  
وبراء ذمة الغاصب أيضا في فصل في فيما يطرأ على المصنوب من زيادة ووطء وانتقال للغير (قوله وتوابعها) أي كالبناء  
والغراس (قوله بخيط من الثوب) أي ما لو كان الخيط من الغاصب وزادت به القيمة شارك به أن يمكن فصله بما يأتي في  
الصبيغ وعيارة ج بخيط المالك اه وهي أعم مما ذكره الشارح (قوله لتعديله) أي بحسب نفس الأمر حتى لو قصر ثوب  
غيره نظنه ثوبه لم يكن له ثمن (قوله لانه) أي المفسس (قوله الخالق الذميمة) وهي جملة سبائك وطينا (قوله لو لم يكن له) أي  
المالك (قوله وما اقتضاء كلام المصنف) يتأمل وجه الاقتضاء فإن قوله وللمالك تكليفه الخ لا يدل على أن المالك إذا رضى  
به امتنع على الغاصب اعادته اللهم الآن يقال إن قوله وللمالك التكليف معناه أنه يجوز له تكليفه الرد وقد يفهم أنه إن لم  
يرض برده لا يجوز له أن يجعل رد الغاصب له مرتبا على تكليف المالك (قوله فله ١٢٣) أعادته أي الغاصب وقوله

خوفا الخ يدل على أنه في  
الواقع يسقط التعزير  
بإعادته وقد فتح دلالة على  
ذلك بناء على أن المراد  
أن يقاء الدراهم بمالها  
يؤدى إلى اطلاع السلطان  
فيعززه وأعادتها طريق  
إلى عدم اطلاعها على ما وقع  
وقد يقال لولا سقوط  
التعزير بما جاز له التسبب  
في دفعه بالأعادة وقد يوجه  
بأنه ما لم يبلغ الإمام فنبه  
له تكتمه والسعي في دفعه كما  
في موجب الحد في فرع في  
قال في شرح الروض ولو  
ضرب الشريك الطين  
المشترك لبناء والسبائك  
دراهم بغير إذن شريكه

عليه وليس للمالك استردادها أو إرضاء المالك عن الجلبه كاعراضه عن الخمر وإذا لم يعرض  
عنه لم الغاصب رده لمعوم الخسبر لانه متفق به ولو أنكف جلد الم يدبغ فادعى مالكه تذكينه  
والمثلف عده ما صدق المثلف بيمينه لأن الأصل عدم التزكية  
في فصل في فيما يطرأ على المصنوب من زيادة ووطء وانتقال للغير وتوابعها (زيادة المصنوب أن  
كانت أترافه كقماره) لثوب وخياطة بخيط من الثوب وطحن البر وضرب سبيكة دراهم  
(فلان في الغاصب بسببها) لتعديله به بصله في ملك غيره وبه فارق ما مر في المفسس من مشاكوته  
للأبائع لانه عمل في ذلك نفسه (وللمالك تكليفه رده) أي المصنوب (كما كان أن أمكن) ولومع  
عشر كرد الخلى سبائك والابن طينا الخاقد الصفة برد العين لما تقر من تعديله وشغل كلامه  
ما لو لم يكن له غرض وهو الوجه كما قاله الإمام وإن شرط المتوفى أن يكون له غرض فإن لم يكن  
رده كما كان كالقصاره لم يكلف ذلك بل برده بماله وما اقتضاء كلام المصنف من أنه لو رضى  
المالك ببقائه لم يدهم عقيد على لو لم يكن غرض فإن كان كأن ضرب الدراهم بغير إذن السلطان  
أو على غيره بماره فله إعادته خوفا من التعزير (وارش) بالرفع عطفا على تكليفه والنصب عطفا  
على رده (النقص) لقيمة قبل أن ياديه سواء أحصل النقص بهام وجه آخر أجاز التأويل مع  
ذلك أجرة مثله لدخوله في ضمانه لما زاد بصنعتة لأن فواته بأمر المالك بدليل أنه لو رده  
بغير أمره مع عدم غرض له غرم أرشه وعلم محامري رد التراب أنه لو قين غرض الغاصب في الرد  
لعدم لزوم الأرض له ومنعه المالك منه وأراه امتنع عليه وسقط الأرض عنه (وإن كانت)  
الزيادة التي فعلها الغاصب (عينا كبناء وغراس كلف القلع) وارش النقص غير ليس لعرق ظالم

ميجوز له كما أتت به البغوى إن نقضه وإن رضى شريكه بالبقاء ليتفق عليه كما كان اه سم على ج ومنه ما لو كانت الأرض  
مشتركة بين شخص وآخر ففرض فيها أو بني بغير إذن شريكه فأنه يكلف القلع لتعديله به بفعله لأن كل جزء مشترك بينهما فكان  
كالغاصب لا يقال فيه تكليفه قلع ملكه عن ملكه لا يقال ليس المقصود ذلك وإنما المقصود الخروج من حق الغير وهو  
لا يحصل الا بقطع الجميع وسأقي في الشفعة بعد قول المصنف وللشفع نقض ما لا شفعة الخ ما صرح بذلك في قوله ولو بني  
المشترى أو غرس في المشفوع الخ (قوله لهما) أي الزيادة وقوله لانه فواته أي ما زاد وقوله لو رده أي أعاده وقوله مع عدم غرض  
له أي الغاصب (قوله غرم أرشه) أي أربش النقص لما زاد بصنعتة اه سم (قوله ومنعه المالك) ليس المنع بقيدول المداير  
على البراءة وينبغي فيما اختلف في البراءة وعدمها أن المصدق هو المالك لأن الأصل عدم الإراء وبقاء شغل ذمة الغاصب  
(قوله وأراه) أي من الأرض (قوله ليس لعرق ظالم) أي أصل وهو يكسر العين المهملة وسكون الراء المهملة وقوله حق قاله  
ج هو حسن غريب وفيها التنوين وتنوين الأول وإضافة الثاني اه وفي قوله وإضافة الثاني تأمل وعبارة شرح المشكاة  
وإضافة الأول وتنوين الثاني وهي الصواب لأن حق اسم ليس بمعنى احترام فلا يكون مضافا إليه

وأما المستوجه الشارح فبما أتى فيلزم عليه أمور منها مخالفة المنقول الذي استند إليه ج مما ذكر ومنها أنه يلزم منه الغناء اشتراطهم كون القروا ناحزا لآل في ألا يعرف ذلك إلا بعد معرفته الأخوة مثلا كما أشار إليه ج فيما نقله عنه الشارح وأما قول الشارح عقب استجابه الآتي في يفرق بين المقر بحتاج لنفسه فلا يقرر إلا عن تحقيق فيقال عليه أن

(قوله لم يلزم الناصب) أي لا يلزم المالك قوله لو وهبه له الناصب اه سم على ج أي لما فيه من المنع (قوله لا مكان القلع) أي من المالك للارض وقوله من غير ارض أي القلع (قوله بخلاف المستعير) أي فإنه لو طلب المعير منه التسمية بالاجرة أو غلته بالقيمة لم يلزم المستعير موافقته لكن محله كما مر حيث لم يختر القلع أماعدا اختياره فلا يلزمه موافقة المعير لو طلب التسمية بالاجرة أو الغلته بالقيمة ثم أتيت في سم على ج ما يصرح به وعبارة قوله به فارق ما في العارية فيسه نظرا وتام يحتاج للفرق بينهما فيما إذا امتنع المستعير والناصر من القلع فلا مال حيث قد قهر الأبناء بالاجرة أو الغلته بالقيمة هناك لا هنا فليراجع اه (قوله لذلك) أي القلع وقوله غرم الارض أي للناصر (قوله الزام الناصب بالقلع) أي فان لم يرضل جاز لكل منهما ما فعله بنفسه ١٣٤ وينبغي أن الموت التي تصرف على القلع أن تبرع بها صاحب الأرض أو البناء والغراس

فذلك والارفع الامر الى قاض يلزم الناصب بصرفها فان فقد القاضي صرفها لمالك بنية الرجوع وأشهد (قوله امتنع) أي فان فعل لزمه الارض ان نقص (قوله ولا شيء عليه) أي على الناصب حيث لم تنقص قيمته مما كان قبل نقله للمعير الا تحلا بسبب عدم اعادته للمعير المنقول منه (قوله أوجه هانم) ليس هذا مكر راجع قوله السابق وشمل كلامه ما لو لم يكن فرض لاشتمال ما هنا على التفصيل وحكاية اختلاف (قوله فان اشترى بالعين

حق واعادتها كما كانت وأجرة المثل ان مضت مدة مثلها جرة ولو اراد المالك غلته أو ابقائه باجرة لم يلزم الناصب اجابته لا مكان القلع من غير ارض بخلاف المستعير ولو اراد الناصب القلع بغير رضا المالك لم يمنع فان باذر اجني لذلك غرم الارض لان عدم احترامه بالنسبة الى مستحق الارض فقط ولو كان البناء والغراس معصومين من آخر فكل من مالكي الارض والبناء والغراس الزام الناصب بالقلع وان كانا صاحب الارض ورضي به المالك امتنع على الناصب قلعه ولا شيء عليه وان طالبه بقلعه فان كان له فيه غرض لزمه قلعه مع ارض النقص والافوجان أوجه هانم اتعديه اماناء المنسوب كالأجر الناصب في المال المنسوب فالرجع له ولو غصب دراهم واشترى شيئا في ذمته ثم بقدها في غنمه ورجع رد مثل الدراهم عنده تضرر دعيتها فان اشترى بالعين بطل ولو غصب ارضا وبذرا من آخر وبذره في الارض كلفه المالك اخراج البذر منها وارض النقص وان رضى المالك ببقاء البذر في الارض امتنع على الناصب اخراجه ولو زوى الناصب الدار الغصوبة بما لا يحصل منه شيء بقلعه لم يجز له قلعه ان رضى المالك ببقائه وليس له اجباره عليه كما في الروضة خلافا للزركشي كالثوب اذا قصره (ولو صبغ) الناصب (الثوب بصغره وامكن فصله) منه بان لم ينعقد الصبغ به (أجر عليه) أي الفصل وان خسرت كثيرا أو نقصت قيمة الصبغ بالفصل (في الأصح) كالبناء والغراس وه الفصل قهرا على المالك وان نقص الثوب به لانه يغرم ارض النقص كما مر نظيره أيضا فان لم يحصل به نقص فكالترويق وحيث فلا يستقل الناصب بفصله ولا يجبره المالك عليه ومقابل الأصح لما فيه

بطل) أي أو زيادة الثابت فان جهل كان ذلك من الاموال الضائعة وأمر هانم المال وسيأتي في قوله من وغيره أخذ هانم عليها المستحق ما يفيد أن الناصب ان غرم مثل الدراهم المغصوبة لصاحبها جاز له أن يأخذ من هذا المال ما يساوي ما غرمه من باب الظفر ويحصل به مثل حقه ان لم يكن من جنسه (قوله ولو غصب ارضا) أي من شخص (قوله ان رضى المالك) أي للارض والبذر (قوله كالثوب اذا قصره) قد يفرق بينه وبين الثوب بتعذر زوال القصد من جهة اختلاف الزوايا فالاولى تكافئه زائته كأعادة الحلي سبيكة وقد يفرق بين زوايا الدار والحلي بأن الناصب للسبيكة لما أخرجه عن صورته الأصلية كلف الاعادة بخلافه في الترويق فان هيئة الدار لم تخرج عن صورتها الأصلية وكذا يقال في كل ما لم يتعذر نفعه من الجهة التي كان ينتفع به منها أولا (قوله فان لم يحصل) أشار به الى اعتبار رتبة في المسئلة وهو أنه انما يجز له فصله اذا نقص الثوب بالصبغ (قوله فلا يستقل الناصب) يقتضي امكان فصله فلا ينافيه قوله غو به يحصل لان معناه ولا يحصل منه شيء وهذا لا ينافي امكان الفصل وقوله تكافئه فصلا أمكن الخ لانه ذلك بغير اذنها أو مع رضاها ببقائه أو بغير اذن مالكه أو مع رضاها ببقائه مع سكوت مالك الثوب وينبغي لا الا ان يحصل نقص في الثوب أو الصبغ أو في أحدهما وتصوّر زواله بالفصل كما يؤخذ من مسألة حضرة تواب الارض السابقة اه سم على ج

الاخوة وبنوة العمومة مثلاً كأنهما حقيقتان فيما كان من جهة الابوين والاب كذلك هما حقيقتان فيما كان من جهة الام وكذلك هما حقيقتان عند وجود مانع من الارث واطلاعهما على ذلك من اطلاق المشترك على أحد معانيه فهو لا ينافي

(قوله والصنعة) عطف تفسير وعبارة ج بسبب الصنع أو الصنعة (قوله اشتركا فيه) وبقي ما لو اشترجا صباعاً يصنع له قيصاً مثلاً بخصه فوقع بنفسه في دن قيصه صبغه عشرة هل يضيع ذلك على الصباع أو يشتركان فيه لمذره فيه نظراً والاقرب الثاني وأما غلط الصباع وفعل ذلك بنفسه فينبغي أنه لا شيء في مقابلة الزيادة لتعديده ١٣٥ بذلك وهذا كله في الصنع

من ضرر الغاصب لأنه يبيع نفسه بخلاف البناء والفراس ويخرج بصبغه صبغ المالك فإن زاده كالهائه والنقص على الغاصب ويمتنع فصله بغير إذن المالك وله اجباره عليه مع ارضه انقص وصنع منصوب من آخر فكل من مالكي الثوب والصبيع تكليفه فصلهما لا يمكن مع ارضه انقص فان لم يمكن فهو مافي الزيادة والنقص كما في قوله (وان لم يمكن) فصله لتعديده (فان لم يزد قيمته) ولم تنقص بأن كان يساوي عشرة قبله وسأواها بده من ان الصبيع قيمته خمسة لا لتخفيض سوق الثياب بل لاجل الصبيع (فلا شيء للغاصب فيه) ولا عليه ادغصبه كالعموم حينئذ (وان نقصت) قيمته بان صار يساوي خمسة زمه الارض لحصول النقص بفعله (وان زادت) قيمته بسبب العمل والصنعة (اشتركا فيه) أي الثوب وهذا بصبغه وهذا بثوبه بالاننا ثلثاً للمصوب منه وثلثاً للغاصب اما اذا زاد اصغر احدى ما فقط بارتفاعه فإن زاده لصاحبه وان نقص عن الخمسة عشر قيمتهما كان تساوي اثني عشر فان كان النقص بسبب انقضاء سعر الثياب فهو على الثوب أو سعر الصبيع أو بسبب الصنعة ففي الصبيع قاله في الشامل والتمتة وهذه اعني اختصاص الزيادة عن ارتفاع سعر ملكه يعلم انه ليس معنى اشتراكهما كونه على وجه الشيعر بل هذا بثوبه وهذا بصبغه ولو بذل صاحب الثوب للغاصب قيصه الصبيع ليغسله لم يجب اليه امكن فصله أم لا ولو اراد أحدهما الاخر ادبته مع ملكه لثالث لم يصح اذ لا ينفع به وحده كبيع دار لا ير لم افعول أو اراد المالك بيع الثوب لزم الغاصب بيع صبغه معه لأنه متعدي فليس له أن يضرب بالمالك بخلاف ما لو اراد الغاصب بيع صبغه لا يلزم مالك الثوب ببيعته معه لثلاثه حتى المتعدي بتعديده ازالة ملك غيره ولو طيرت الرمح فوالى مصبغة آخر فانصبع فيها اشتركا في المصبوغ مثل ماصر ولم يكاف أحدهما البيع ولا الفصل ولا الارض وان حصل نقص اذ لا تعدي (ولو غلط المصوب) أو اختلط عنده (بغيره) كبرايض بأسمر أو بشعر وكغزل سدى نصبه لجمته لنفسه وشمل كلامهم خلطه أو اختلاطه باختصاص كتراب زبل (وأمكن التمييز) لسكاه أو بده (زمه وان شق) عليه لبرده كما أخذه (فان تعذر) التمييز نقطاً زيت بخله أو شيرج وبرايش بخله ودراهم بخلها كما اقتضاه اطلاقهم وان قال ابن الصباغ وغيره باشتراكهما وما فرق به من أن كل درهم مميز في نفسه بخلاف الزيت وشعره منتقض بالمحجوب (فالذهب انه كالتالف فله تفرجه) بده سواء أخلطه بخله أم بأجوداً م بارداً لأنه لما تعذر رده ابدأ أشبهه بالتالف فليملكه الغاصب ان كان مما يقبل التملك فان لم يكن ككتراب أرض موقوفة خلطه زبل وجعله أجراً غرم مثله ورد الأجر للناظر ولا نظر لما فيه من الزبل

ولو غلط المصوب) شمل ما لو وكله في بيع مال أو في شرائه أو اودعه عنده فخلطه بمال نفسه فيلزم تمييزه ان أمكن والا فيجب رده له لأنه كالتالف ومنه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الفرس من أن شخصاً على آخر في شراء فاش من مكة مثلاً فاشترأه وخلطه بخله من مال نفسه وهو انه كالتالف (قوله ودراهم بخلها) أي بدهم مثله للغاصب فان غصمهما من اثنين وخلطهما اشتركا فمما (قوله كتراب أرض موقوفة) افهم ان تراب الماكلة اذا خلطه بالزبل يملكه الغاصب بخلطه وان جعله أجراً فلا رده للمالكه وانما يرد مثل التراب وقياس رد الزيت المتعصب وطله الشاة ان يرد له الملك لأنه اثر ملكه الا ان يقال ان الزيت المتعصب لا يمكن غلظه بوجه والتراب المختلط بالزبل يمكن الحكم بملك

التحقق الذي ذكره الشارح بقوله فلا يقر الاع تحقيق وليس الكلام في قول المقر هذا أو في حتى يعل بذلك وإنما الكلام في مجرد قوله هذا أي أو بن هي مثلاً والأثر هنا الفايق تابعاً للنسب لا المقصود أو أماً ما استظهره الشارح من الغائب له لأنه وإن اختلط بالزبل عينه باقية وتجاوسته انما هي للزبل المختلط له والمنع من بيعه انما هو لتعدي قريباً من التراب ففي الغائب لتعدي رد مع كونه في نفسه قابلاً للالك (قوله لا ضعله بالنار) يعني ما لو كان لبناً اسهم على حج وينبغي انه ان امكن تميزه من الزبل بعد بده (وهو الأردة للناظر كالأجزاء غير مثل التراب (قوله ويتصرف في الباقي الخ) قضية ذلك ان الجبر عليه انما هو في القدر المنصوب لافي جميع المختلط حتى يصح بيع ما عدا القدر المنصوب شاملاً قبل العزل فليأمل اه سم على حج (أقول) ولا مانع من ذلك لكن لو تلف ما أفرزه للمنصوب منه هل يضمن بدله لتعنيه بأفرزه أو يضمن عدم الاعتماد بالافراز حتى لا يجوز ١٣٦ له التصرف فيما بقي الا بعد افراز قدر الناف وان كان كان تصرف في الباقي

قبل تلف المفز يمين بطلان تصرفه في قدر المنصوب فيه تظلم والاقرب الثاني لان الغائب لا يسبر من الضمان الا بعد رد المنصوب أو بدله وحيث تلف ما عينه تبيين بقاء حقه في جهة الغائب نظراً لما في نفس الامر (قوله وبهذا الخ) أي ان الأوجه انه يصح عليه الخ (قوله برضامالكه) أي جنس المالك الصا بالمالكين (قوله أو انصب) فيختلف قوله قبل أو اختلط عنده حيث جعله ثم كالتألف وهنا مشتركاو يجب انان ما من قوله بغيره المراد به من مال الغائب وما هنا بغيره فلا تناقض هذا

والاوق ان يقال ما سبق من قوله أو اختلط عنده مصور بما اذا امكن تمييز المختلط لما يأتي في قوله وخرج بخلط الخ (قوله لا انتفاء التعدي هذا الباقي فبالاخط بغير اذن من الشريك المشار اليه بقوله أولاً الا ان يقال المراد لا انتفاء التعدي من المالكين (قوله انه) أي الغائب (قوله ويؤيد الاول) هو قوله فشترك (قوله ما أفني به المصنف أي السابق في قوله ويكني كأفني به المصنف أن يعزل الخ (قوله ومن انه) عطف على ما مضى من أفني به المصنف من قوله ان يعزل الخ (قوله وان أسس منها) أي المعرفة وليس من هذا ما يقض باشراء الغاصب من جماعة بل يتصرف فيه من باب الظفر لا تدفع في مقابلته الفمن وتعذر عليه استرجاعه مع أنه لا مطالبة في الاستحواذ لخذ برضامالكه (قوله ولغيره اخذها الخ) أي ومن الغير الغاصب فله الاخذ من ذلك وردة للمنصوب منه أو لوارثه (قوله والا) أي يتوقع معرفة أهله فهو أي يبيع ما في ذلك القطر وان كان بايد موضوعه عليه (قوله فيشترك مالها كما يحسبها) أي فلو تنازعا في قدر السائل أو قيمته صدق صاحب البر الذي سأل



قوله ومن ثم لو أن باخوة مجهول لم يقبل تفسيره باخوة الرضاع أو الاسلام فيقال عليه أنه لقام يقبل نفسه بذلك لأنه صرف اللفظ عن حقيقة ته إلى محاذة بخلاف ما إذا فسره باخوة الام فظاهر أنه يقبل لما تقر بأنه تصرف اللفظ بأحد حقائقه وما صدقاه فتأمل وأنصف (قوله كما ذكره الفقهاء) ما ذكره عن الفقهاء لا يوافق ما نقله عنه غيره وعبارته حسب ما نقله في

اليه غيره لأن البينة فلا تخلطوا لم يعلم بدلا حدها كان سال كل منهما إلى الاسترخاء وخلط وقف الأمر إلى الصلح فخرج مع سئل سم في الدرس عن بذر في أرض بذروا بذر بعده آخر على بذر هـ على الثاني بذر الأول للخلط وبزومه الأول بذر بذر فأجاب أن الذي ينبغي أن يقال أن الثاني ان عدم مسئولية على الأرض بذر بذر ملك بذر الأول وكان البذر للثاني وزمه للأول بذر بذر لأنه إذا استوى على الأرض كان غاصبا لها ولو لم يبق بعد الثاني مسئولية أبي بذر على الأرض لم يملك الثاني بذر الأول وكان الزرع بينهما بحسب بذرهما هـ وعبارة العباب فرع من بذر بذر على بذر غيره من جنسه ونوعه وأما الأرض انقطع حق الأول وغرم له الثاني مثله وأما لو اختلف الجنس كأن كان الثاني غير الأول كان بذر الأول حنطة مثلا والآخر باقلا فلا يكون بذر الأول كالتالف اهـ وقد أفتى الشيخ الزملي في هذه بيان ١٣٧ الثابت من بذرهما وعليهما

الاجرة وهذا بخلاف ما لو غصب بذر وزرع في أرضه فإنه يكون له مال كله وعلى الغاصب ارش النقص اهـ وقول العباب وغرم الثاني مثله أفتى شيخنا الزملي رحمه الله بأن القول قول الثاني في قدره والله أعلم اهـ هكذا رأيته من بعض الفضلاء وقول سم ان عدم مسئولية على الأرض أي كان كان أقوى من الأول أو كان بذر أكثر من الأول قوله كان كالهلاك أي فبذر مثله لأنه متى (قوله أو أجدد مطلقا) أي رضى المالك

كدهما وان اختلفا فقيمة يعاوض قسم الثمن بينهما بحسب حقوقهما كما يأتي في تطهيره من اختلاط حرام البرجين وتمتنع قيمة الحلب على قدر قيمتها ولو غصب ورفضه عليه فرائيا وغيره كان كالهالك كما قاله ابن الصباغ واعلمه الدرجة الله لأنه لا يمكن رده بماله خلافاً لما ذهب إلى أنه كالصبيغ فيصاح والطريق الثاني قولان أحدهما ما مر والثاني يشترط أن في المخلوط وللغصوب منه قدر حقه من المخلوط (والغاصب أن يعطيه) أي المالك وإن أفي (من غير المخلوط) لا تنقل الحق إلى ذمته وما مر من أن المختلط صلب كالهالك ومن المخلوط أن تخلطه بمثله أو أجدد مطلقا أو يارده أن رضى والقول بأن الغاصب ليس أولى من المالك بملك الشكل بل المالك أولى به لا انتفضه تدمه بمنع من الغصوب لما تنفرد عينه له مال كله بسبب يقتضي شغل ذمة الغاصب به لتعديده مع عيب المالك من أخذه به حال جعل كالهالك للضرورة وذلك غير موجود في المالك لعدم تعدد مقتضى ضمان ما للغاصب فلو ملك الشكل لم يلزمه رد شيء وبفرض لزومه لا يلزمه الفور وفيه حيف ظاهر وقد وجد المالك مع انتفاء الرضا للضرورة كأنه مضطر طعام غيره فهر عليه لنفسه أو ولدائه وليس أباقي الرقيق كأنه ملط حتى يملكه الغاصب لرجاء عوده فله زمة قيمته للضرورة ولا ضرورة لتكوينه للضرورة وانما لم يرجعوا قول الشركة لأنه صار مشاعا فقيمة كل كل حق الاسترخاء بغير إذنه أيضا بخلاف ما إذا قلنا حقه بالذمة فينصرف فيه حال الجحالة أو ضحواها ولهذا صوب الزركشي قول الهالك قال ويندفع المحذور يمنع الغاصب من التصرف فيه وعدم نفوذ منه حتى يدفع البذل كما مر وإذا كان المالك لو ملكه ذلك بعوض لم يتصرف حتى يرضى بذمته فمع عدم وضائه بالاولى قال بعضهم كيف يستبعد القول بالملك وهو

١٨ نهاية ح أم لا (قوله فلو ملك) أي المالك مفرع على قوله والقول بان الخ (قوله لم يلزمه شيء) في هذه الملازمة كالآية خفاء اهـ سم على ج لعل وجه الخفاء أن لو قلنا بملك الشكل أن زمانه رد بذر مال الغاصب أو جعل الشكل شركة بينهما (قوله ففيه حيف) أي بالغاصب (قوله وقد وجد المالك) دفع به ما قد يقال كيف يملكه الغاصب بدون تمليك من المالك (قوله كأنه مضطر) هل يحصل ملكه بمجرد الأخذ كما قد تبدل هذه العبارة أو يجري فيه ما قيل ملك الضيف أو كيف الحال اهـ سم على ج القياس الثاني بل لو قيل بأنه لا يملك هنا إلا بازوداوان قلنا بملك الضيف بوضعه بين يديه أو في فقه لم يعد لأنه إذا جاز له أخذه لضرورة وحيث لم يبلغه بأن سقط من فقه أو لم يتبدله فله أصلا لم يتحقق دفع الضرورة به (قوله حتى يدفع البذل) أي أو يعزل من المخلوط قدر الغصوب كما قدمه عن فتاوى المصنف اهـ سم على ج فلو تنفرد البذل لقيمة المالك لرفع الأمر لحاكم بقبضه عن الغائب أو تعذر البذل لعدم القدرة عليه فيستعمل منه من التصرف لنفسه وإن تلف ويحمل أن يرفع الأمر للحاكم لبيعه ويحصل بفضله البذل أو بعضه وما بقي من البذل يبقى ديناً في ذمة الغاصب (قوله كيف يستبعد القول بالملك) أي للغاصب

أقرب لو قال فلان عصبي وورثي إذا مات من غير عقب لم يكن هذا شيئا لأن القرية به إذا كان معروف النسب فلا فائدة

(قوله ولو غصب خشبة وبني عليها) قال في العباب ولو منارة لم يجد ثم قال وغرم نقص المنارة للمصنوع كان هو المتطوع بها انخر وجهان ملكه وقوله والأفهي هالكة وبني أن الخشبة حينئذ لئلا يأنف من مقومة وهي أثر ملكه اه سم على ج (أقول) ومنه يؤخذ أنه لا نظار تلف ما بني عليها وان كان معصوما به يعلم أن قوله إلا أن يخاف تلف مال بني غير ما أدرجت فيه الخشبة إذا كان تلفه باخر اجها لا يغورق وبه يندفع ما قبل قوله ولو تلف من مال الغاصب الخ مناف لما يأتي من قوله ولو للغاصب (قوله ويرجع المشتري) أي من الغاصب (قوله أن كان جاهلا) أو يصدق في ذلك ما لم يدل قرينة على خلافه (قوله وأذن في السفر به مع الخوف) انما يقيد به لانه مظنة لعدم رجوع المستأجر على الغاصب لكونه قصر بالسفر به زمن الخوف لكنه لما كان باذن من الغاصب نسب التعزير له فرجع المستأجر عليه اما من الأمان فالرجوع فيه لانه أمين ظاهر فلا يحتاج ١٣٨ للتنبيه عليه (قوله وغرمه) أي المكثري (قوله فكذلك تخرج) هو ظاهر ان علم

فان لم يعلم كان اختناطت السقينة بسفن فهل يعد كالتلف أولا فيه نظر والأقرب قياسا على ما قدمه الشارح في الفصل السابق من قوله ولو غصب ثوبا ثم أحضر للمالك ذلك وقال هذا الذي غصبته منك وقال المالك بل غيره الخ ان يعال ان أقام المالك بينة على ما وان لم يعي بينة صدق الغاصب في تعيينه ثم ان صدقه المغموص منه فذلك والا كان كمن أقر بشئ لغيره وكتبه فيه فيبقى تحت يده ولا شيء عليه غيره بناء على ما استوجه الشارح في مسئلة الثوب المذكورة ولم يبدل الخشبة على ما ذكره من البليقي وينبغي أن يأتي مثل هذا فيما لو انتفع على الغصب وادعى الغاصب ان المغموص الواو الذي في أعلى السفينة والمغموص منه انه في أسفلها (قوله ما لم تصر لقيمة لها) أي فلا تخرج لانها كالهالكه ولا ينافي هذا ما قدمناه من سم من انها لئلا ذهي أثر ملكه لان المراد ان اذ اخرجت بعد ذلك كانت للمالك (قوله والمراد أقرب شط) أي ولو لو ما سار منه اه سم (قوله إلا الشين) قضية الاقتصا على هذا الاستثناء ان بطل البر كغيره ولا يتناولون وقته وقوله حيوان شامل للأكل اه سم على ج أي وهو مناف لما يقيد به قوله حيوان غير لما كول (قوله لان هذا هو الذي صرح به) أي في مسئلة الخبط (قوله بقاء الشين) أي في الحيوان غير لما كول (قوله كالوخطا به جرحه) أي فلا يتزعم ان خيف من زعمه مخذور تميم (قوله لترعه) أي المغموص (قوله ويضمنه) أي مالك الحيوان (قوله فالقارار عليه) أي الأذى (قوله ويتزعم الخبط) أي يجوز وان ترتب عليه ازراء بالميت كافي تقررت أو صاله بسبب ترعه (قوله كال جرحي) أي واختصاصاته

موجود في المذهب الاربعة بل اتسعت دائرته عند الحنفية والمالكية (ولو غصب خشبة) مثلا (وبني عليها) في ملكه أو غيره ولم يخف من اخراجها تلف تخو نفس أو مال معصوم وكلامه الآخر في صالح لشموه هذه أيضا (أخرجت) ولو تلف من مال الغاصب أضاع في قيمته التعدي به وبزعمه أجرة مثلها وارث نقصها ومحل ان بني لها قمية ولو تلفه والأفهي هالكة قبله منه لمها فان تعذر قيمتها يرجع المشتري على بائنه بارتش نقص بذاته ان كان جاهلا ومن ثم أتى بعضهم فين أرى آخر جلا وأذن له في السفر به مع الخوف وتلف فأنته آخره وغرمه قيمته بانه يرجع بها على مكري به ان جهل ان الجبل لغيره (ولو غصب خشبة) (وأدرجها في سفينة فكذلك) تخرج ما لم تصر لما (الأن يخاف تلف نفس أو مال معصومين) أو اختصه من ذلك ولو للغاصب بان كانت في البسة والخشبة في أسفلها فلا تخرج الا بعد وصولها للسط والمالك حينئذ أخذ قيمتها للميولة والمراد أقرب شط يمكن الوصول اليه والأمان فيه كاهو ظاهر لاشط مقصوده وكان نفس نحو العضو وكل مبيع للتيمم وقول الرزك كشي كثيره إلا الشين أخذها صرحوا به في ان الخطط مراده إلا الشين في حيوان غير آدمي لان هذا هو الذي صرحوا به ثم حيث قالوا يخوف الملاك خوف كل مخذور بيع التيمم وقفا وخلافا ثم قالوا الحيوان غير لما كول حكم الأذى إلا انه لا اعتبار ببقاء الشين اه ولو شهد بغموص جيرة كان كالوخطا به جرحه قاله المتولي ولا يذم لترعه ما كول ولا غير ملثني عن ذم الحيوان لغيره كله ويضمنه لانه حال بينه وبين ملكه ولو خطا به الغاصب جرحا لآدمي بذاته فالقارار عليه وان جهل الغصب ككأ كله طعاما مغموصا أو يتزعم الخطط المغموص من الميت ولو آدميا وانما لم يترجم منه حال الحياة لحرمه الروح أما نفس غير معصومة كزنا محصن ولو رقيا كان زنى ذميا ثم حارب واسترق وتارك صلاة بعد أمر الامام بها وحرق وميت ومال غير معصوم كمال حرق فلا يبق

في اقراره وان كان مجهول النسب فلا يصح ايضا ما لم يغسر لانه قد يرد قوله انه عصيت انه اخوه ورجاير يدانه عه وان عه  
ثم بعد التفسير ينظر فيه فان قال هو اخي يجب ان يكون هو جميع وارث ابيه وان كان عفا يكون هو جميع وارث جده  
وان كان ابن عه يجب ان يكون جميع وارث عه ليصح منه الاقرار بالنسب على طرقة الخلاف عنه ثم الميراث مبني عليه  
عندنا انتهت (قوله) وسواء فيما تقر أو لا فلان وارث وسكت أم زاد لا وارث له غيره) كذا في نسخ الشارح وانظر هو تسميم

(قوله لا جلهما) أي النفس والمال (قوله ولم يكن أصلا) أما إذا كان أصله فلا ينافي في مال ولده من شبهة الاعفاف (قوله)  
وان جهل تحريم الزنا مطلقا) انظر معنى الاطلاق ولعله قرب عهده بالاسلام أم لا ولكن بقدر الحد فحين قرب عهده من كان  
غير مختال لنا مخالطة تنع من خفاء التحريم عليه أخذ بما يأتي وبعبارة حج تحريم الزنا مطلقا أو بالمقصود وقد عذر بقرب  
اسلامه ولم يكن مخالطاً لها ولا مخالطة أو ممكن اشتباه ذلك عليه أو نشئه بعيدا عن الخ اه ومعنى الاطلاق عليها ظاهر فان  
معناه سواء غير المقصود والمقصود (قوله يجب المهر الا ان تطاوعه) ويظهر في عبارة عامة بالتحريم انها ككبيرة في سقوط  
المهر لان ما وجد منها صورة زنا فاعطيت حكمه الا ترى أنه لو اشتراها ثم رأى ١٣٩ فيها ذلك ردها اه سم على حج

(أقول) وقد يفرق بين  
الزوماذكر بأن العيب  
في المبيع مانع من القيمة  
والزنا منها على الوجه  
المذكور ينقص قيمتها  
ويقال الرغبة فيها ودار  
المهر على الزنا ولم يوجد  
منها زنا حقيقة (قوله فلا  
يجب مهر) خرج أرض  
البكارة فيجب مع المطاوعة  
كما قال في شرح الروض  
ولا يسقط أرضها بطاوعها  
اه سم على حج (قوله)  
وقضى عن مهر البني  
أي الزانية (قوله كزناها)  
أي في عدم وجوب المهر  
اه سم على حج (قوله)  
وأرض البكارة) هذا يفيد

لا جلهما لا هدرهما (ولو وطئ المقصود) الغاصب (عالم بالتحريم) ولم يكن أصلا مالاً الكه  
(حد) وان جهلت لانه زان (وان جهل) تحريم الزنا مطلقاً أو نشأ بعد أن العلماء (فلا حد)  
لشبهة (وفي الحالين) أي حالي علم وجهله (يجب المهر) لانه استوفى المنفعة وهي غير زانية  
لكن في حالة الجهل يجب مهر واحد وان تكرار الوطء وفي حالة العلم بتعدد وان وطئها مرة عالماً  
وأخرى جاهلاً فهران كما سبأ في الفساد (الا ان تطاوعه) عامة بالتحريم كما يفهم من قوله  
الا ان علت (فلا يجب) مهر (على الصحيح) لانها زانية وقضى عن مهر البني والذي يجب  
لانه ليس قد علم يسقط بطاوعها كالأذن في قطع يدها وأجاب الاول بان المهر وان كان  
للسيد فقد عهدت آثاره بفعلها كالأذن في الدخول (وعلى الحدان علت) بالتحريم كزناها  
وكانت زانية مرتدة ماتت على ردها وتقدم انه يجب لها مهر البكارة ومهر ثيب (وطء  
المشتري من الغاصب كوطئه) أي الغاصب (في الحد والمهر) وأرض البكارة أيضاً كانت  
بكر الاشارة كما في وضع اليد على ملك الغير بغير حق نعم تقبل دعواه هذا الجهل مطلقاً ما لم  
يقول علت الغصب فيشترط عذر من نحو قرب اسلام مع عدم مخالطتها أو خالط وأمكن اشتباه  
ذلك عليه (فان غرمه) أي المالك المشتري المهر (لم يرجع به) المشتري (على الغاصب في  
الاطهر) لانه الذي انتفع وبأرض البكارة لا بد له من بدل جزء منها أنفقه والذي  
يرجع ان جهل الغصب لانه لم يدخل في العقد على ضمانه ف يرجع به على البائع لانه غره بالمبيع  
(وان أحيل) الغاصب أو المشتري منه المقصود (عالم بالتحريم) قالوا لدر في غير نسب (لما  
مره زنا فلو انقص حي المضمون على الغاصب أو ميتا بجنانية فبدله السيد أو بغيرها في وجوب

أن المشتري من الغاصب يجب وطئه البكر ومهر ثيب وأرض بكارة وعليه فخص قوله المقبوضه بالشراء الفاسد يجب  
وطئه ما مهر بكر وأرض بكارة بالمشترى من غير الغاصب وأما المشتري منه فالواجب وطئه ما مهر ثيب وأرض بكارة وقد يلتزم  
ذلك بفرق بينهما لانهم ثم اتفأ وأوجبوا مهر البكر مع الأرض لاستناد الوطء الى عقد يختلف فيه بخلاف الشرأ من الغاصب  
فانه لم يختلف في فساد منزل منزلة الغاصب وحكمه ما تقدم وفرقوا بينه وبين القموض بالشرأ الفاسد ومن أراد تحقيق  
الفرق فليظن ما مر (قوله مطلقاً) قرب عهده بالاسلام أم لا نشأ بعيداً أم لا (قوله وأمكن اشتباه ذلك عليه) يؤخذ من هذا  
جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً وطئ جارية زوجته وأحبلها مدام حالها وان ملك زوجته وحبته ملكه وهو  
عدم قبول ذلك منه وحده وكون الولد رقيقاً لعدم خفاء ذلك على مخالطته فرج عه أذن المالك للغاصب أو للمشتري منه  
بالوطء هل يسقط المهر فيه قولان أو تسقط قيمة الولد فيه طر يقان حج ابن القطان عدم سقوط المهر وهو قياس نظيره في  
الزهر وقياسه ترجع عدم سقوط قيمة الولد اه سم على حج ثم رأيت قول الشارح وعلم عامر الخ (قوله فلو انقص حي)  
أي ومات بروض اه سم على حج أي فان بقي حي أو أحبلها الغاصب بزنا كاهو الفرض فهو رقيق للسيد

فبماذا وفي حاشية الشيخ انه تعسم في شهادة الشاهد وكأه أخذ ما لقهم شخصاً للكل من غير نظراً إلى أصله وهو لا يوافق ما عقبه به من قوله وتفرقه الحروى بينهما مدود وذلك لان تفرقة الحروى أغشاهي بين الاقارب باله وارتبه والاقارب باله وارت فلان وعبارته لو اقران هذا وارت فلان لا يقبل ولو قال هذا وارت قبل انتبه والنظار ان مراده بفلان كآيه مثلاً اذا الحق

(قوله كما قاله أبو اسحق الخ) معتمد (قوله انفصل ميتاً) فضيته أن ولد البهية يفر بالضممان عن أمه وليس مراد ان حل البهية اغايضهن عما قص من قيمة أمه وحينئذ يتأمل الوجه القائل بعدم الضمان المراد به (قوله واقتصار الشارح على حكاية الضمان أي فيما لو انفصل الولد الرقيق ميتاً بالجنسية (قوله لانه انفق رقيقاً الخ) أي وتظهر فائدة ذلك في المكفلة في النكاح (قوله وهي ١٤٠ عشر قيمة أمه) أي سواء كان حراً أو رقيقاً لا تأنقدا الحرق في حق الغاصب

والمشتري لان ضمانهما لتغويت الرق على السيد (قوله فلا يفرم الواطن) أي للمالك حتى يأخذها أي من الجاني (قوله قاله المتولى) معتمد (قوله على القول بضمانه) أي وهو مرجوح (قوله ولو انفصل) محترز قوله حياة مستقرة (قوله وجب ضمانه) انظر إعادة يضمن وزاد ج بعد قوله ضمانه كالحق اه عليه فالولم تكن له قيمة هل تعتبر قيمته بتقدير أن له حياة مستقرة أو يضمنه بمشترية أمه كالورث لا من باب الجنابة فيه نظروا بعد أن المراد الأول لانه الذي يظهر فيه التردد بين كونه مضموناً أو لا (قوله لا يرجع بها) أي القيمة على الغاصب (قوله وهو اوصح الوجهين) ولعل

ضمانه على المجل وجهان أو وجههما كما قاله أبو اسحق وغيره عدمه لان حياته غير مستقرة ويجري الوجوهان في حل جملة مغصوبة انفصل ميتاً واقتصار الشارح على حكاية الضمان لثبوت البدلية تعالى له تبع فيه الرافعي هنا وقال انه ظاهر النص لكن صححه بذلك بأوراق عدم الضمان وقوله في الشرح الصغير (وان جرح) التصريح (آخر) من أصله لانه انفق رقيقاً ثم عتق كما قال في المطلب المشهور (نسب) للشبهة (وعليه) اذا انفصل حياة مستقرة (قيمه) بتقدير رقه لتقوية رقه بطنه فان انفصل ميتاً بجنسية فعلى الجاني ضمانه وهي عشر قيمة أمه كأيضاً الجنين الحر بغيره عبداً وأمة كما يعلم ذلك مما يأتي في الجراح فضمن المالك للغاصب وللشترى منه بذلك وسبباً في أن بدل الجنين المأخوذ عليه تحمله العاقلة لا تأنقده فنانا حقها والغرة مؤجلة فلا يفرم الواطن حتى يأخذها قاله المتولى وتوقف الامام فيه أبو يعقوب جناية فلا ضمان لان انتفاء تيقن حياته ومخالفة ما لو انفصل رقيقاً متاعاً على القول بضمانه لان الحمل لا يدخل تحت اليد فجعل تبع اللام ولو انفصل حياة مستقرة ثم مات وجب ضمانه فيما يظهر من تردد لا ذري ورهه بعضهم أيضاً كما أنفسهم تعليمه المستبان لم تيقن حياته واقتصاره على المشتري بهم أن المتب من الغاصب لا يرجع ما هو اوصح الوجهين خلافاً لبعض المتأخرين وعلم مما صر زوم المهر وقيمة الولد للغاصب والمشتري منه وان ذلك المالك في الوطن هو الاصح والعبرة بقيمته (يوم الانفصال) استغنى التوقيع قبله ويلزمه ارش نقص الولادة (ويرجع بها) أي بالقيمة (المشتري على الغاصب) لانه غره بالبيع وغرمه ليس من فطنة الشراء بل فطنته ان يسلم له الولد حراً من غير غرامة وما وقع في الرضة يحفظ المصنف من قوله ولا يرجع نسب السابق القلم (ولو تلف المغصوب عند المشتري) من الغاصب (وغرمه) لماله (لم يرجع) بما غرمه على الغاصب ماله ما وجأه لا وانما يرجع عليه بالثمن (وكذا) لا يرجع بالارث الذي غرمه (لوعيب عنده) بأقفة (في الاظهر) تسوية بين الجلة والاجراء والثاني يرجع للثمن بالبيع أما اذا كان بفضله فلا يرجع قطعاً (ولا يرجع) عليه (بغرم منفعة استوفاه) كلبس وركوب وسكنى في الاظهر لما صرح في المهر ومقابل الرجوع بقوله غره بالبيع (ويرجع) عليه (بغرم ما تلف عنده) من المنافع ونحوها كمنه ونتاج وكسب من غير استيفاء اذا

وجهه ان المتب لم يفرم بدل الامام للغاصب ضيف جانباً فالحق بالمتعدي والمشتري بذله الثمن غرمه قوى جانبه وثبات كدفعه من البايع بأخذ الثمن قياس التعليل على البايع بالرجوع عليه بالقيمة (قوله أي بالقيمة) أي قيمة الولد ومنه قيمة ارض الولادة اه ج وقضية كلام الشارح عدم الرجوع بارث الولادة ووجهه بان في مقابلة ما فات من الجارية فهو شبهة بما لو تعيبت في يده وارث العيب اذا غرمه الغاصب لا يرجع به (قوله لو تعيب عنده بأقفة) خرج ما غرمه بنقصانها بالولادة وقد تقدم عن ج (قوله أما اذا كان الخ) محترز قوله بأقفة الخ (قوله لما صرح) أي من أنه الذي انتفع به وبأرث الاتفاق (قوله ويرجع عليه الخ) أي يرجع المشتري على الغاصب ويخرج بالمشتري المتب فطنته انه لا يرجع ببطل ما غرمه في المنافع القائمة بلا استيفاء منه وهو قياس ما تقدم من عدم الرجوع بقيمة الولد في غير ادعي على آخر تحت بدو داية

بما الذي في النسخة التي هي أصل لها هنا هو أنه فيما تقر بأهل فلان واري وسكت أم زاد لا وارت لي غيره انتهت وهو مناسب لما قدمه من اختيار عدم الاكتفاء بإطلاق الإقرار فهو رجع فيه كأنه عليه الشهاب سم (قوله في مسئلتنا) يعني مسألة الشهادة وعبرة النسخة ثم رابت الغزى بحث الخ (قوله وأما تصديق ما بينه من الوسائط الخ) هذا الغائبه أراد به منع على أن إلحاق ما يليه أثرًا ما، من مافره الشارح من أنه لا أثر له وإنما إلحاق محال على التصديق فلا رجة فيه أراد هذا الكلام هنا فتأمل (قوله ولا ينافي ما تقر من اعتبار تصديق الوسائط الخ) أي على ما في المذهب الضعيف (قوله وهو ملكه) أي كونه محال كالسيد فيصح أن يكون مضاعفًا لفاعل أو للفعول وعبرة النسخة وهو الملك (قوله كون المقر حائز الميراث الملق به) أن له فيها الصنف مثلاً وأنه غصبها فأجاب بأنها إنما كانت عندى بجهة المأبأة ١٤١ وأقام بينة بها يضمنها كما استنبطه

البلقيني من كلام المروزي في الشركة وقول بعضهم أنها في زمن نوبته كالعارة عنده فليضمن إردبان جعل الأكساب كلها له زمن نوبته صريح في أنه كالمالك لها لا كالمستعير اهـ ج وكتب سم على قوله وأقام بينة الخ سكت عن بيان حكمه فهو موه ويحتمل أنه تصديق المدي كالوادي أحد على آخر الغصب وادعى آخر الوديعة مثلاً اهـ أي فالتصديق مدعى الغصب (قوله وشمول العبارة) هي قول المصنف ويرجع بفهم ما تلف (قوله أما الأولى) هي قوله ويرجع بفهم ما تلف عنده والثانية هي قوله وبارش نقص بنائه (قوله لم يرجع) أي على المشتري (قوله ولو غرم)

غرمه المالك مقابلها وشمول العبارة للمعين غير مراد لتقديم حكمه وكلامه هذا الغاهو في المنفعة والقوائد من قبيل المنفعة (و بارش نقص) بالمسألة (بارشاه وغرامه) اذ انقضت بالمعينة من جهة مالك الأرض (في الأصح) فيها أما الأولى فلأنه لم يتلفها ولم ياتم ضمها بالقدر وأما الثانية فلأنه غرمه بالسبب والثاني في الأولى بتزل التلف عنده منزلة اتلافه وفي الثانية بقول كانه بالبناء والغرام يتلف ماله (وكلاً) أي شيء (لو غرمه المشتري رجع به) على الغاصب كاجرة المنافع القائمة تحت يده وفيه الولد (لو غرمه الغاصب) ابتداء (لم يرجع به على المشتري) لأن الإقرار على الغاصب فقط (ومالاً) أي وكل ما لو غرمه المشتري لم يرجع به على الغاصب كقيمة العين والجزاء ومنافع استوفاه (لم يرجع) به الغاصب إذا غرمه ابتداء على المشتري لأن القرار عليه فقط لتلفه تحت يده نعم إن سبق من الغاصب اعترافه بالمالك لم يرجع قطعاً لانه مقران المصوب منه ظالمه والظالم لا يرجع إلا على ظالمه ولو غرم قيمة العين وقت الغصب لكونها أكثر لم يرجع بالزيادة على الأكثر من قيمته وقت قبض المشتري إلى التلف لانه لم يدخل في ضمان المشتري ولا تستثنى هذه لأن المشتري لا يغرم الزائد فلا يصدق به الضابط المذكور (قلت) كما قال الراعي في الشرح (وكل من انبث) ثوبين ناسية ورابعة كما يحطه (يده على يد الغاصب فكالمشتري) فيما مر من الرجوع وعدهم (والله أعلم) قال الأسنوي وقد سبق أول الباب بيان ذلك وقالوا لا يدعى المرتبة على يد الغاصب أي يد ضمان إلى آخره فتأمل ما قاله هناك وقيد به ما أطلقه هنا

### كتاب الشفعة

باسكان الفاء وحكي ضمها وهي لغة من الشفع ضد الوتر فكان الشفع يجعل نفسه شفعاً بجمعه نصيب شريكه إليه أو من الشفاعة لأن الأخذ في الجاهلية كان بها أي بالشفاعة أو من الزيادة والتقوية ويرجعان لما قبلهما وشروط حق غلظ قهري ثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك دعوى بما ملكه بالدفع الضرر رأى ضرر مؤنة الشفعة واستعدت المرافق وغيرها كدور ومصدع وبالوعة في الحصة الصائرة اليوم قبل ضرر سوء المشاركة ولكونها تؤخذ قهراً نائب

أي الغاصب (قوله لم يرجع بالزائد) أي على المشتري (قوله وقيد به ما أطلقه هنا) أي بان يقال وكل من انبث يده هي ضمانه كالمستعير والمستام أما لو كانت يده أمينة كالوديع فهو كالغاصب في كونه طريقاً في الضمان وأما قرار الضمان فعلى الغاصب ما لم يكن من انبث يده على الغاصب منها فقرار الضمان عليه كالمشتري (قوله من الشفع ضد الوتر) مأخوذة منه ولم يبين المعنى الذي نقلت إليه عن اللغة حين الأخذ في شرح الروض أنه ضم نصيب إلى نصيب آخر اهـ فتكون المأخوذة أخص من المأخوذة منه وهو كاف في المقابلة (قوله يجعل نفسه) أي أو نصيبه اهـ ج (قوله بضمه) أي بسبب ضمه الخ (قوله أو من الشفاعة) عطف على من الشفع (قوله والتقوية) عطف مغاير (قوله ويرجعان) أي الزيادة والتقوية لما قبلهما أي من قوله أو من الشفاعة وذلك لأن أقل ما زاد عليه الواحد والزم عليه وتروا الزائد اذ انقضت إلى الواحد كان الجسم من ضد الوتر (قوله وقيل ضرر الخ) المنافع من ارادة الأجيرين اهـ سم على ج ولعله ما يأتي من أنه إذا جعل ضرر

أى ولوما لا بدليل ما سياتى فى مقال آخر أحد الاربعة وانكر الاستزومات ولم يره الا المقرح حيث ثبتت النسب بالاقراء  
 الاول (قوله أوجهه ما نه) أى الشأن والمذكور من الحصة (قوله وكذا الورثة) أى الحق به غير المقر أى كانه مثلا وفى  
 بعض النسخ وكذا الورثة المنكر وهو غير صحيح الاستكاف (كتاب العارية) (قوله لا باحة الانتفاع به) كذا فى نسخ  
 الشارح وفيه ما لا يخفى وبعبارة الصفة لا باحة الانتفاع بما يحل الانتفاع فله قوله بما يحل الانتفاع سقط من نسخ الشارح  
 القصة اشترط فى المأخوذ قبوله لها وان جعل ضررا لمشاركة لم يشترط (قوله للاشارة الى استثناءها) فى الاستثناء شئ لعدم  
 دخولها فى الغصب نظرو وجهاته بقيد عدوانا وبغير حق إلا ان يراد الاشارة الى انها كانت مستثناة منه اه سم على ج  
 (قوله الا من شد) أى حيث منع الاغنىم (قوله قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغشقة فى كل ما لم يقسم) فان قلت  
 الافعال وما زل منزلت الا محوم فيها وما صيغ العموم لانها من كلام الراوى اخبارا عن فعله صلى الله عليه وسلم والعموم انما هو  
 من جهة اللفاظ ولم يعلم ما وقع منه صلى الله عليه وسلم الاحتمال ان الواقع منه أن تضاعف حصته من دار قضى لشريكه  
 بالشفعة ويحتمل خلاف ذلك فلم يصح الاستدلال بالعموم الذى فى ما يمكن الجواب بأن الراوى فهم العموم عما وقع منه صلى  
 الله عليه وسلم فاجبر عا فهمه من حاله صلى الله عليه وسلم وأقر عليه فصار اجابا على أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفقة  
 فى كل ما لم يقسم أو يقال نزل القضاء منزلة الاقتداء أى أفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ (قوله فى كل ما لم يقسم) أى مشترك  
 لم يقسم لان عدم القسمة يستلزم الشركة ورواية مسلم فى كل شركة لم تقسم (قوله وصرفت) أى عيزت ويذت وهو بالتشديد كما  
 يؤخذ من كلام مالك حيث ١٤٤ قال من الصرف بكسر الصاد وهو النى الخالص اه شرح المشكاة بالمعنى وانها

وفصرت صرفت بينت  
 لقول مالك معناه خلصت  
 وبينت من الصرف بكسر  
 أوله وهو الخالص من كل  
 شئ (قوله وفى رواية له فى  
 أرض) لعله بعد قوله فى كل  
 ما لم يقسم وحيث ذى فاق  
 ما رواه مسلم من قوله فى  
 كل شركة لم تقسم ربعة  
 أو حائط وقوله أذا لم

ذكرها عقب الغصب للاشارة الى استثناءها منه ولا يصل فيها الاجماع الا من شدوا الاخبار  
 تكبر البخارى قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفقة فى كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود  
 وصرفت الطرق فلا شفقة وفى رواية له فى أرض أربع أو حائط ولا لعل له أن يبيع حتى يؤذن  
 شريكه أى لا لعل له ذلك حلا مستوى الطرفين اذ لا يتم فى عدم استئذان الشريك والربع المنزل  
 والحائط البدنان وقوله لم يقسم ظاهر فى أنه يقبل القسمة اذ الاصل فيما نرى بل كونه فى الممكن  
 بخلاف مانى بلا واستعمال أحدهما مكان الآخر يجوز أو اجاب قاله ابن دقيق العيد والعوفا  
 أفضل ما لم يكن المشتري نادى أو مقبولا ولو اثنان لا تارة أركان أخذوا مأخوذوا مأخوذ منه والصفة  
 انما تجب فى الثلاث كما سياتى (لا تنبذ فى منقول) ابتداء بكيوان ويثاب وان يبيع مع الارض  
 الشجر المار ولا يذم باليوم بخلاف العقار فبأن يذم فيه ضرر المشاركة وخرج بابتداء ائتمهم الدار

فى عدد الخ لا يصلح هذا بمجرد صا رفاع الحرمه مكان ينبى أن يذكر ما يدل على عدمها فلهل المراد  
 اذ لا يتم لما ثبت عندهم بالدليل ومع ذلك فيه شئ (قوله حتى يؤذن) أى يعلم (قوله والرابع المنزل) أى فهو مفرد وقبل اسم  
 جمع قال فى شرح مسلم للنووى والربع والربع بضع الرء واسكان الباء الربع الدار والمسكن ومطلق الارض وأصله المنزل  
 الذى كوا فى بيعه والربع ثابث الربع ويصل واحد والجمع الذى هو اسم الجنس ربع كتمر وتمر اه (قوله بخلاف  
 مانى بلا) أى فيكون فى الممكن وغيره (قوله أو اجال) أى لم تتضح دلالة ذلك حيث لم تنصب قرينة على المراد فالمنق هو  
 مجازا وجد قرينة واجبال ان لم توجد قرينة تعين المراد مع كونها صا رفاع ان ارادة الحقيق بخصوصه وأما اذ لم تنصب  
 قرينة أصلا فيجب حل اللفظ على معناه الحقيق وهو ظاهر فى المنق بل لانه خاص بالممكن فلا يكون فى الكلام تجوز ولا  
 اجبال وأما المنق بلا بحث لا قرينة هو مجمل (قوله والعفو عنها) ظاهرا وان اشترت الحاجة الشريك القديم وينبى  
 خلافه ويحتمل بقاؤه على ظاهره ويكون ذلك من باب الايثار وهو أولى حيث لم تدع اليه ضرورة كالاتياج للعا لظاهرة  
 بعد دخول الوقت ومحله أيضا ما لم يرتب على الترتك معصية فان ترتب عليه ذلك كان يكون المشتري مشهورا بالغيب و  
 فينبى أن يكون الاخذ مستحيلا بل واجبا ان تعين طريقا لدفع ما ربه المشتري من العفو (قوله أو مقبونا) عطف سبب  
 على مسبب أى فيكون الاخذ أفضل (قوله والصيغة انما يجب) أى فلا حاجة الى عداها كقائل لا يصح (قوله فيتأيد فيه ضرر  
 المشاركة) قد يقال الذى اعتبره فيما سبق ضرر مؤنة القسمة وهو لا يتكرر اه سم على ج (أقول) ويمكن الجواب بأنه لم  
 يقتصر على ضرر الصيغة بل ذكر التعليلين معا فله هنا التعبير ناظر للتعليل الاول وقوله ولا يذم باليوم ناظر للتعليل الثانى

لا تنتقل النظر من الانتفاع الى الانتفاع (قوله على ما جزم به في العباب) الذي في العباب في باب مصفة العداة انما هو عدم الوجوب وكذلك الكتابة كما نقله عنها غير الشارح (قوله توقفت مصفة الصلاة عليه) أي على المحقق أو الثوب (قوله لا أجرة لمثله) أما الذي لمثله أجرة فظاهر انه واجب أيضا لكن لا بالمعاري بل بالأجرة (قوله فلا عارة) فيه انهم صرح بحوائه اذ قال لغيره اغسل ثوبي كان استعارته ليدنه (قوله وأخذ منه الاذرى امتناع اطارة فقيه الخ) ان كانت الصورة انه أعار لمستحق السكنى في المدرسة أو الراباط فلا يجهل الاجواز لكن هذا ليس عارية وانما هو اسقاط حق ولعل هذا هو الذي فهمه الشارح عن الاذرى وان كانت الصورة انه أعار لغير مستحق فلا يجهل الامتنع ولعله مراد الاذرى فلم يتوارده معه الشارح

(قوله فيؤخذ نقضها) وان نقل وفي حج خلاصه وفيه وقفه وقضية اطلاق الشارح ما ذكرته يؤيد به ما يأتي في الشارح من أخذ الثمرة وان قطع (قوله وأصل يجز) أي ما ثبت منه (قوله وهندا) بكسر اللال ويقصر اه مختار (قوله تبع الارض) أي تبع في بناءه وبعر دخل في البيع تبع ما وليس المراد انها تثبت في الثمرة تبع الثمرة في الارض والمراد بالتبعية انها تدخل عند الاطلاق تبع ما وان نص عليها (قوله في أرض محتكرة) وصورته على ما جزم به العادة الا ان يؤذن في البناء في أرض موقوفه أو ملكه أو تاجر مقدرة في كل سنة في مقابلة الارض من غير تقيد بمدة فهي كالخراج المضروب على الارض كل سنة بكذا واغتر ذلك للضرورة (قوله لان الارض تابعة هنا) أي من حيث القصد ١٤٣ للشرى لان المراد ان يباع

الجدار ودخلت الارض تبع ما يأتي عن السبكي (قوله حيث صرح بدخول الاساس) أي ما تابعه منه في الارض على ما يتبادر من عبارته لكن المفهوم مما يأتي في الشارح عن السبكي ان المراد حفره (قوله لم يصح البيع في الاصح) عبارة السبكي في شرح المجاه بعد هذا فان قلت كلامهم في البيع يقتضي أنه اذا قال بعتك

بعد ثبوت الشفعة فيؤخذ نقضها بما (بل) انما تثبت (في أرض وما فيها من بناء) وتوابعه الداخلية في مطلق البيع كقوابل منصوبة ووروف مسخرة ومضاح غلق مثبت وكل منفصل توقف عليه نفع متصل (وخصي) رطب وأصل يجز مزة بعد أخرى كتف وهندا (تبعها) للارض للغير المار يخرج ببيع بناءه وشجر في أرض محتكرة اذ هو كالقول وشرط التبعية ان يباع مع ما هو لها من الارض فلا يباع شقص من جدار أو راسه لا غير أو من اشجار ومغارسها لا غير فلا شفعة لان الارض تابعة هنا فالسبكي وينبغي أن تكون صورة المسئلة حيث صرح بدخول الاساس والمغرس في البيع وكما مر ثمين قبل ذلك فانه اذا لم يرها صرح بدخولها لم يصح البيع في الاصح وقرق بينه وبين ما مر في بعتك الجدار وأساسه بأنه لم يدخل مع السكوت عنه بخلافه هنا فانه عين منفصلة لا تدخل في البيع عند الاطلاق فاشتراط رؤيتها وبعت أيضا انه لو كان الجدار عرصا بحيث كانت أرضه هي المقصودة تثبت الشفعة لان الارض هي المتبوعة حينئذ هو هو ادهم الاشك واحترز بقوله تبع ما عمالو باع أرضا وفيها شجرة جافة شرطا لدخولها في البيع فلا تؤخذ بالشفعة لانها لم تدخل في البيع عند الاطلاق بل بالشرط

الجدار أو أساسه صرح وان لم ير الاساس فالتى بذلك الاساس الذي هو بعضه كحشو الجبة أما الاساس الذي هو مكان البناء فهو عين منفصلة لا تدخل في البيع عند الاطلاق في الاصح فاذا صرح به اشترط فيه شروط البيع والجل مترددين المرتبتين يشبه الجزع يشبه المنفصل فلذلك جرى الخلاف في صحة البيع اذا قال بعتك الجارية وجعلها اه وتبعه في القوت على ذلك به تعلم في اختصار الشارح له من الاجال والايهام اه سم على حج ويؤخذ من كلام الشارح في الفرق الاتي ما هو المقصود من انه اذا باع الجدار وأساسه وأراد به الارض لم يصح البيع أو ما هو مستور بالارض صرح له الذي يدخل في اسم الجدار عند الاطلاق (قوله لانها لم تدخل) قضيته ثبوتها في الثمرة الرطب وان نص على دخوله لانه لو سكنت عنه دخل عند الاطلاق (قوله بل بالشرط) وحيث شرط دخولها وأراد الشفع الاخذ فتمت الارض مع الثمرة بدونها وقدم الثمن على ما يصح كلامها كالمواضع شقة امشوقا وسبقا (قوله لم يؤثر عند البيع) أي وان شرط دخوله لانه تقرر مع مقتضى العقد فلا يخبره عن التبعية هذا امتضاء اطلاق الشارح وهو ظاهر لكن قضية قول حج الاتي أو ما شرط دخوله خلاصه فليراجع ثم رأيت في سم على حج مثل ما استظهرته وعبارته قوله ولم شرط دخوله فيه أن هذا القيد يقتضي أن غير المؤثر اذا شرط دخوله لا يؤخذ وكذا يقتضي ذلك قوله الاتي اما مؤثر عند البيع أو ما شرط دخوله فيه الخ ولا يخفى اشكال ذلك فليراجع فان عبارة الرض وأصله لا تنفذ ذلك بل تشع بخلافه والظاهر انه مذموم عبارة الرض ولا يأخذ الدخالة بالشرط فخرج الثمرة المؤثرة المشروطة اه فاقصاره على الثمرة المؤثرة مشع بأن غيرها مؤثر خوان شرط دخوله

على محل واحد ثم لا يخفى ان الصورة على كل منهما ان النصف أو الموصوفى يخرج من السكن المذكور ويغيره لغيره أما كونه يدخل عنده فهو ضعيف فالظاهر ان هذا النزاع لم يجره ثم رأيت عبارة الأخرى ونصها قوله أى المصنف ومملكه المنفعة يقتضى انه لا تصح اعارة الموصوفى والفقهاء سكنها بالباطل والمدرسة وكذا كل من فى معناها لانهم يملكون الانتفاع بالمنفعة (قوله سواء كان عند البيع الخ) قضيت ان القرة الحادثة بعد العقد تتبع فى الاخذ بالشفعة وان كانت مؤرقة وقت الاخذ ولكن فى حاشية سم على منهي ما يفيد أنها لا تتبع فيما ذكر وبعبارة شتى ان اباى يورث بوجوه الفرض بعد البيع ولم يورث عند الاخذ اخذ الشفعة تبعاً والا فلا اه عليه فيقيد قول الشارح بما لم يورث وقت الاخذ (قوله فكذا فى الاخذ هنا) أى ثم ان وجد بعد ما اخذ أو تألفا اخذ منته (قوله قال الماورى) هذا هو المتمد (قوله شرط دخوله) عبارة حج أو ما شرط الخ (قوله واتحاذواخذ) أى الارض والثمرة (قوله فباءه) أى ما ذكر من الاشجار (قوله لا فى الشجر) أى فلا شفعة فيه لعدم الشركة وينبى أن يجب على مالك الشجر ١٤٤ نصف الاجرة للشفيع وهو ما يخص النصف الذى كان للشريك القديم قبل

دون ما يقابل النصف الذى (وكذا انظر لثوبن) عند البيع (فى الاصح) وان تأر عند الاخذ سواء كان عند البيع أم حدث انتقل اليه بالشفعة لان صاحبه كان ينفق الإبقاء فيه بما اقتضت الارض للشفيع مساوية المنفعة كالو باع أرضاً واستثنى لنفسه الشجر فانه يبقى بلاجرة وليس للشفيع تكليف المشتري قطع الشجر لانه ملكه بالقيمة ولا القلع مع غرامة ارض النقص لانه مستحق الإبقاء عليه فلو اقتسموا الارض وخرج النصف الذى فيه الشجر لغير مالك الشجر فهل يكف الا ان اجرة الجميع أو النصف أو لا يكاف شيئاً لاستحقاقه بقاء الكل قبل القسمة فيه نظر فيستعمل

الاخير لعله المذكورة ويحتمل وهو الاقرب الاول لانه لاحق لمالك الشجر الا فى الارض (قوله لا يمكن سديدة

تقدمها) ظاهراً ان ذلك جاروان أعرض عن قائمها على ذلك وقصد اجعلها دارين وهو ظاهر ما دام على صورة الحمام والطاحون فلو غير صورتهما عن ذلك فبغنى اعتبار ما غير اليه (قوله لان علة ثبوتها) لكن هذا الابتنى فيما لو سألته فى الشراء قبل البيع فلم يجبه مع ان الشفعة ثبتت فيه (قوله ان يخلص صاحبه) هذا قد ينسب بأنه لو عرض الامر على شريكه قبل البيع فامتنع من الشراء أو باع لغيره لا ثبت لغيره الاخذ بالشفعة بعد ذلك وليس مراداً ان ذلك أصل حكمه المشروعية (قوله كالأشجار صغيرة الخ) يؤخذ منه انه لو وقف أحدهما حصته من الدار المذكورة مسجداً وصح ويبيع صاحب المالك على سببته فوراً وان بطلت منفعته المقصودة كما يبيع صاحب العشر اذا طاب صاحب التسعة اعشار القيمة (قوله بخلاف عكسه انظر لو كان سبعة العشر هنالك له ملك المصروف له ان ينجب القيمة بطله كإتاقى اسم على حج (أقول) والقياس ثبوت القيمة أخذ من التعليل (قوله غير سديدة) بل هى سديدة فتأملها اه سم على حج



انتهت وهو كما ترى لم يثبت حكما من عند نفسه حتى يتوجه عليه قول الشارع ولعل مراده الخ وأيضا إذا كانت عبارة لا تصح  
إعادة الصوفى الخ فكيف يتأتى ما ذكره الشارح فتأمل (قوله وأب لابنه) أى وان يصير الأب ابنه للغير (قوله وفما إذا ذلك  
على وجه اقتضته المصلحة الخ) هذا يبرك ان وجوب اتباع مبروهم حينئذ ليس من حيثية الوقف اذ الواف لا يشترط  
قوله لان هذا عرف) قد يقال هذا لا يمنع أولوية تغيير المحرر لانه لا إيهام فيه لغو ولا عرفا ولا إيهام فيه مطلقا لولى بما  
فيه إيهام في الجلة فتأمل اه سم على ج (قوله له شقص لم يوثق) أى بأن وهب له (قوله فيها وارثه) أى بشرط كونه حائرا  
كانه مثلا بخلاف غيره فيأخذ شريك المبت بالشفعة ما زاد على قدر حصته من الارث (قوله لان الدين لا يمنع الارث الخ) أى  
فكان الوارث باع ملك نفسه (قوله فانه يمكن حمله) أى الجار الواقع فيها (قوله تعين) ١٤٥ أى الحمل (قوله وحل الاخذ)

أى البصار (قوله ويمتنع  
حينئذ على الخلفى) قضيته  
ان منع الشافعى حكم بغيرها  
اه سم على ج وهو  
ظاهر لان قوله منعك من  
الاخذ في قوة حكمت  
بعدم الشفعة (قوله لان  
الوقف لا يشترط) أى  
يؤخذ (قوله فلا تنفق  
به) أى بسببه (قوله ولا  
لشريكه) أى الوقف بأن  
كانت أولا نازلا بولعمرو  
وله حجب (قوله لا امتناع  
قصة الوقف) أى وان  
زادت أجرة بذلك (قوله  
اذا كانت القصة بيعا) بأن  
كانت قصة رد وتبديل  
وبينى ان محصل امتناع  
قصة الرد اذا كان الدافع  
للدارهم صاحب المالك  
لانه شراء لبعض الوقف  
بمادفعه من الدراهم أما  
لو كان الدافع ناظر الوقف  
من ربه لم يمتنع لانه ليس

سديدة لان هذا عرف طارو الذى تقرر زاده ما فى اللغة فلا يراد (ولا شفعة الا لشريك) فى  
العقار المأخوذ ولو ذمى ما كان مبيده وغيره أى كحجبه شقص لم يوقف فباع شريكه  
حصته يشفع له ناظره فلا شفعة لغير شريك كان مات عن دار شريكه فيها وارثه فيبعث حصته  
فى دينه فلا شفعة الوارث لان الدين لا يمنع الارث وكالجار للغير المار عن الجارى لصراحتهم  
وعدم قبوله التأويل بخلاف أحاديث انباتهم الجار فانه يمكن حمله على الشريك فتعين جمعا بين  
الاخبار ولو قضى حتى يجر الجار لم ينقض وحل الاخذ باطنوا وان كان الاخذ شافعيًا ولا شفعة  
له احب شقص من أرض مشتركة موقوف عليه اذا باع شريكه آخر نصيبه لان الوقف  
لا يشترط بالشفعة فلا تنفق به الشفعة ولا لشريكه اذا باع شريكه آخر نصيبه بما أبقى به  
البقي لى لا امتناع قصة الوقف مع المالك اذا كانت القصة بيعا ولا تنقله ملك الاول عن الرقبة  
نعم على ما اختاره لرواى والمصنف من جواز قصته عنه اذا كانت افرازا لا مانع من اخذ  
النائى وهو المعتدول الموصى به بالشفعة ولو مؤبد وأراضى الشام وغيره موقوفة كقطع به  
الجار جاني قال ج مع خلاف أراضى مصر لكونها اقتضت عنوة ووقفت وأخذ السبكي من وصية  
الشافعى انه كاره لجار أرض ترجع اتم ملك وهو يؤيد القائل بأنها اقتضت صلحا كما ساقى بسطه  
فى السر وقد لا يشفع الشريك لكن لعارض كولى غير أصل شريك موليه باع شقص بمحموره  
فلا تثبت له اتمامه بمجاهاة فى النعم وفارق مالوكل شريكه فباع فانه يشفع بان المولى متاهل  
للاعتراض عليه عند تصديره ولو باع دار اوله لشريك فى غيرها فقط كدرب غير نافذ (فلا شفعة له  
فيها) لان شفعة الشريك فيها ما تشبه مالو باع عقار غير متروك وشقصا مشتركا (والصحيح بيوثما فى  
المصر) بما يخصه من النعم (ان كالى لشترى طريق آخر الى الدار أو أمكن) من غير مؤنة لها وقع  
(ففتح باب الى شارع) ونحوه أو الى ملكه لا مكان الوصول اليه امن غير ضرر (والا) أى وان لم يمكن  
شئ من ذلك (فلا) تثبت فيه لمنايه من اضرار المشتري والشفعة تثبت لدفع الضرر فلا يزال  
الضرر بالضرر والثاني تثبت فيه والمشتري هو المضر بنفسه بشرائه هذه الدار والثالث المنع  
مطلقا اذا كان فى اتخاذ الممر عرضا ومؤنة لها وقع لان فيه ضررا ظاهرا وبحل الخلاف اذ لم  
يتسع الممر فان اتسع بحيث يمكن أن يترك للمشتري منه شئ يبر فيه تثبت الشفعة فى الباقي قطعاً

١٩ نهاية ج فيه بيع الوقف بل فيه شرائه (قوله نعم على ما اختاره الخ) لا موقع لهذا الاستدراك  
فانه مفهوم قول الباقى اذا كانت القصة بيعا (قوله اذا كانت افرازا) أى بأن كانت الارض وما فيها من سوية الاجزاء (قوله  
وهو المعتد) وينبى حينئذ ان يأخذ الجميع لان جهة الوقف لعدم استحقاقها الاخذ بنزلة الدم اه سم على ج (قوله  
كولى غير أصل) أفهم أن الاصل له ذلك ويوجه بانه غير قضية التعبير بغير أصل ان الاملو كانت وصية أخذت بالشفعة  
(قوله بمجاهاة) أى المشتري (قوله تثبت الشفعة فى الباقي قطعاً) يتأمل هذا مع قول المحلى وحيث قيل بالثبوت فيه متبركون  
الممر فبالشفعة على الاصح فانه صريح فى ان من يقول بثبوت الشفعة بشرط كونه قابلا  
قول المحشى قوله ويمتنع الخ ليس فى نسخ النهاية التى بايد بنو ويمتنع الخ

في هذه وقد مر أعاده مصلحة ولا غير ها وانما ذلك من حيث ان لهم الولاية على بيت المال وقد انوحوا منه ذلك على وجه مخصوص فلا يجوز مخالفته وبهذا يعلم ان الصورة ان يعلم ان فاعل ذلك عن له دخل في أمر بيت المال فإداه بالاتراك انما على ذلك السلاطين وانبايعهم فتنه (قوله متنعبا) أي ولولا لا كما يعلم عبايا وهو يخالف في هذا على خلافا ما وقع للقسمة وهو الموافق لما مر من أن ما يبطل نفعه المقصود بالقسمة لا يشفع فيه الآن يقال المراد بالاطلاق أنه لا فرق بين أن يمكن اتخاذ المرد والدار ولا مع كون الميرصا لمال القسمة أو يقال وهو الاول ان مراد المثل أنه يمكن قسمة الميراثين ومراد الشارح بقوله حيث اتسع المالح أنه يمكن قسمة الحصص المبيعة من الميراث بحيث يترك بعضها للشترى ومنه وبعضها يأخذها الشفيع فالأخرون هذا بعض المبيع وفي كلام المحي جبهه (قوله كما مر في ذكر) الروض ولحسن ديوت الخان ويجري النهر أي وبئر المزرعة حكم المراه قال ١٤٦ في شرحه أي الشركة في محن الخان دون بيوتة وفي مجرى الماء دون الارض وفي بئر المزرعة كالشركة

ومجرى النهر كما مر في ذكر ولو اشترى ذودار لم ير لها نصيبا في ميراث مطلقا كما هو ظاهر كلام أصل الروضة لان المر ليس من حقوق الدار هنا قبل البيع بخلافه ثم (وانما ثبت فيما ملك معاوضة) محضة أو غيرها بالنقص في البيع وبالقصاص في غيره بجامع الاشتراك في المعاوضة مع حقوق الضرر يخرج ما ملك بغيرها كالثوب ووصية وهبة بلا ثواب (ملكك لا زمانا) سببه (عن) سبب (ملكك الشفيع) وسبب كرجحان ذلك فالحمصة (كبيع) وغيره انجو (مهر) وعوض (خلع) وعوض (صلح دم) في قتل عمد (وعوض صلح عن) نجوم بناء على صحة الاعتراض عنها وهو مانص عليه ومعه جمع لكن الذي مضى في بابها المنع لانها غير مستقرة وهو العقد ويصح عطف نجوم على بيع والقول بتعين التقدير الاول فيه لان عقد الكتابة بالشخص غير ممكن لعدم تصور ثبوته في الذمة والمعنى لا يملكه العبد عن عمن بل يتسلمه يمكن عطفه على خلع أي وعوض نجوم بان ملك شخص او بعوضه السيد عن النجوم (وأجرة ورأس مال سلم) لحصولهما بالمعاوضة (ولو شرط) أو ثبت من غير شرط تغيير المجلس (في البيع اختيار لهما أو للبايع لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع الخيار) لان المشتري لم يملك فهمه اذ هو في الاولى موقوف وفي الثانية ملك البايع وهذا المختار ملاء كما احتز به ايضا عما جرى سبب ملكه كالجعل قبل الفراغ من العمل وعلى القول المرجوح يملك المشتري هو مختار لا زمانا وان شرط للشترى وحده فلا يظهر أنه يؤخذ (ج) ان قلنا الملك للشترى وهو الاصح اذ لا حق فيه لغيره ولا يردها على لا زمانا له لكونه يؤخذ الى الزوم مع اعادة الملك للشترى كاللازم أو لا زمانا لازم من جهة البائع فاندفع القول بان الزوم قيد محض ولا يقال فيما لو كان له أو للبائع انه آبل الى الزوم لخروج ذلك بقوله لك اذ لا ملك للشترى فهمه اوقال الزكشي ينبغي أن ينتقل الخيار الثابت للشترى الى الشفيع ويأخذ الملك بصفته لانه قائم مقامه كافي الوارث مع المورث ولم يذكره والاوجه الشفيع وخلافه (قوله لا خيار للشفيع على لوارث ممنوع) (والا) أي وان قلنا الملك للبائع أو موقوف (فلا) ويصح عطف نجوم أي

في المير فبما مر اه سم على ابن حجر (قوله نصيبا) في عمر أي يمكن قسمته كما هو ظاهر (قوله ثبت) أي في المير وقوله مطلقا أي يمكن اتخاذ المير للدار أم لا (قوله وغيرها) يدخل فيه القرض بان أقرض شخص شرطه فتثبت فيه الشفعة وعن مخرج بذلك الديمري وسند ذكره عن الروض اه سم أي وبأخذ الشريك بصفته وقت البيع (قوله نفع مهر) هو مثال لما ملك بالمعاوضة الغير المحضة فالبيع على ما ذكره مثال لما ملك المحضة وما بعده أمثلة لما ملك بغيرها (قوله ويصح عطف نجوم أي

ولا يكون تفرع على الضيف وصورة حيث تدان يكتبه السيد على نصف عقار ودينار مثلا وبهم كلا وقت ثم يدفع المكتاب الشخص الموصوف بعد ملكه له السيد فثبت لشريكه المكتاب الاخذ بالشفعة من السيد (قوله ممنوع) أي لان الممتنع انما هو ثبوت العقار الكامل في الذمة لا شفقه وبه يدفع ما عترض به سم على ج على المنع المشار اليه بقوله وبسليمه (قوله بل بتسلمه) أي تسليم امتناع ثبوته في الذمة وأنه مبني على صحة الاعتراض على النجوم فليس المراد أنه يتقدر عطفه على الخلع يكون تفرع على الممتنع امتناع الاعتراض (قوله الخيار لهما) أو لا جنبي عنهما اه ج وقوله لم يؤخذ قضيته انه لو أخذ قبل انقطاع الخيار لغاوان ثم العقد ولكن في ع مانص به بحث الاسوي ان الاخذ في هذه الحالة لوصد رويك أيضا واثبتين اه وعليه فحق قول المصنف لم يؤخذ الخ أخذ استغرا (قوله لا لشترى وحده) أو لا جنبي عنه اه ج (قوله ويأخذ الملك) أي لان الوارث خليفة مورثه ولا كذلك الشفيع (قوله والاوجه خلافه) أي فلا خيار للشفيع اذا اخذ في زمن خيار المشتري (قوله ممنوع) أي لان الوارث خليفة مورثه ولا كذلك الشفيع

في حاشية الشيخ (قوله بما ذكرناه) أي بما شوق فقهه خلافا لما في حاشية شيخنا (قوله وقول الماوردي أن من الفاسدة الخ) كذا في نسخ الشارح وهو مرتب على كادام كان أنبته في الشارح تبعاً للتحفة ثم ضرب عليه كاتبه عليه الشهاب سم فكان ينبغي الضرب على هذا أيضاً وسياقه على وجه مستقل (قوله لا نه اقتلد فتكون منافع ولده للوصي له) هذا اقتدبع (قوله ولو لو وجد المشتري) وكذا لو وجد البائع الثمن عيباً ولهذا عبر في الرض بقوله للشفيع الميع من الصفح يعيب أحد العوضين إذا رضى بأخذه والعيب بقوله للشفيع منع البائع الصفح يعيب الثمن والمشتري يعيب النقص إذا رضى به اه في الأول يرجع البائع على المشتري بالارش اه سم على ج وفي ع مانصه قول 127 المنصف في البيع قال الاسنوي هو

بالمع قبل الباع وهو أحسن من التبرع بالبيع لانه يشمل شرط الخيار في الثمن المعين وذلك مانع من الأخذ مطلقاً (قوله وأما حق المشتري فبالاطلاع) أي على العيب وهذا يجب عن قول سم على منهج وقد يقال وحق الرد ثابت أيضاً بالبيع لئلا يامل اه ووجه ما قاله ان العيب موجود في المبيع قبل العقد ووجوده ثبت خيار المشتري في نفس الامر من حين العقد وجواب ما أشار اليه الشارح بان المدار على ما يمكن فيه من الرد وهو انما يمكن بظهور العيب (قوله فله) أي الشفيع الصفح قال في الرض لان الصفح ينافي الثمن المعين قبل قبضه أي فلا يأخذ الشفيع بالشفعة اه قال في شرحه والتبرع

يؤخذ ببقاء ملك البائع أو انتزاع رده (ولو وجد المشتري بالنقص عيباً أو أرا د رده بالعيب وأراد الشفيع أخذه ورضى بالعيب فالأظهر إجابة الشفيع) لأن حقه سابق على حق المشتري لثبوته بالبيع وأما حق المشتري فبالاطلاع والثاني إجابة المشتري لان الشفيع انما يأخذ إذا استقر العقد ولا نه قدر يده بعد رد ادعين ماله ودفع عهده النقص عن نفسه وعلى الأول لورده المشتري قبل طلب الشفيع فله فسخ الرد وقيل يثبت بطلانه وعليه فالزائد من الرد الذي رده للمشتري وكذلك رد العيب رده بالأقالة (ولو اشترى ثمنان) معاً (داراً أو بعضها فلا شفعة لأحدهما على الآخر) لاسنوائهم في وقت حصول المثلث وهذا مختار من تأخر الخ وحاصله كماشرت اليه انه لا بد من تأخر سبب ملك المأخوذ عنه عن سبب ملك الأخذ فلو باع أحد شركين نصيبه بشرط الخيار فباع الآخر نصيبه في زمن الخيار يبيع بت فالشفعة للمشتري الأول ان لم يشفع بانه لتقدم سبب ملكه على سبب ملك الثاني ولا شفعة للثاني وان تأخر عن ملكه ملك الأول لتأخر سبب ملكه عن سبب ملك الأول وكذلك لو باع امرئياً بشرط الخيار لم يملكه المشتري سواء أجاز امعاً أم أحدهما قبل الآخر (ولو كان للمشتري شرك) بكسر الشين (في الأرض) كان كاتبين ثلاثة أثلاثاً فباع أحدهم حصته لأحد شركيه (فالأصح أن الشريك لا يأخذ كل المبيع بل حصته) وهي السدس كالوكان المشتري أجنبياً لاستواء ما في الشركة والثاني يأخذ الجميع وهو الثلث ولا حق فيه للمشتري لان الشفعة تنسحق على المشتري فلا يستحقها على نفسه وأجاب الأول بأننا نقول ان المشتري استحقها على نفسه بل دفع الشريك عن أخذ حصته فلو ترك المشتري حقه لم يلزم الشفيع أخذه (ولا يشترط في) استحقاق (الثلاث بالشفعة حكم ماكم) لثبوته بالنص (ولا احضار الثمن) كالبيع بجماعه ان تمكلاً بعوض ولا ذكره (ولا حضور المشتري) ولا رضاه كما في الرد بالعيب وما قررناه في كلامه ينفذ فيه ما أورد أن ما هنا ينافي ما بعده انه لا بد من أحد هذه الأمور أو ما يلزم منه أحدها ووجه الإدفاع أن ما هنا في ثبوت التمكلاً بالشفعة واستحقاقه وما ياتي انما هو في حصول المثلث بعد ذلك الاستحقاق وتقرر فلا اتحاد ولا منافاة وهو أوضح من الجواب بأن المراد ههنا كل واحد بخصوصه على انفراذه لا يشترط وثم انه لا بد من وجود واحد مما ياتي وعلى عدم تقدير الاستحقاق لا منافاة أيضاً لان التمكلاً وهو ما هنا غير حصول المثلث وهو ما ياتي اذ لا يلزم من التمكلاً حصول المثلث عقبه كالبيع

بالتبرع من زيادته والأوجه أنه يأخذها لما في الصفح والانتفاع بالشفح في كون كل منهما يرفع العقد من حينه لا من أصله اه أي فعلى هذا الوجه يرجع البائع على المشتري ببطلان الثمن اه سم على ج وهو ظاهر في أن الشفيع يدفع الثمن للمشتري وان كان شراؤه انفسخ بثلث الثمن المعين في يده والمشتري يدفع بدل ما تلف في يده للبائع (قوله وقيل يثبت بطلانه) أي الرد وقوله وعليه أي على القيل (قوله فالزائد من الرد الذي رده للمشتري) أي وعلى الأول فالزائد للبائع (قوله كماشرت اليه) أي بقوله متأخر أسببه (قوله بشرط الخيار) أي للبائع (قوله ان لم يشفع بانه) أي وهو الشريك القديم (قوله لم يلزم الشفيع أخذه) وقيل يأخذ الكل أو يدع الكل اه ج

فيه الشارح ما كان في النسخة أو لا الآن الشهاب مع الحق عشب هذا ما نصه كذا قال شارح وهو غفلة عما يأتي في الوصية بالماضي ان المالك اذا اولد هيا يكون الولد حراً وتزوجه فبنته ليست بامته وان حرمة وطهرها ان كانت عن تحيل ليست لذلك

(قوله بفحوى ذلك) أي قوله وعلى عدم تعدد المخرج (قوله فهذا هو التملك) من كلام مر (قوله خلاف ما يقتضيه كلامه) أي من انما الطلب وقوله وبذلك أي ان هذا هو المراد (قوله وقوله ما في الطلب) أي حيث قال انه يكفي (قوله وهذا لا وجه المخرج) يفيد قولهم بعد ذلك ان ١٤٨ الفوري على الطلب لا على التملك أن صورة المسئلة الثانية انه لم يملكه لا يدفع الثمن

فما اذا بان مستحقا للثمن ولو عايناً فلا بد من أخذه في أسباب ابداله عقب ظهوره مستحقاً والا بطال اه مؤلف هكذا رأيت بهامش نسخة قديمة وقوله فلا بد من أخذه في أسباب الخ فيه وقفة لانه يقتضي أنه لو أخذ بالشفعة ولم يشرع عقبها في سبب التملك بطل حقه من الشفعة وان انقضى حصول الثمن أو كان حاصلًا عنده ودفعه للمشتري بقرينة ومعه والظاهر خلافه (قوله وله) أي الشفع (قوله ورؤية شفيع) قال في شرح الروض وقضية كلامهم أنه لا يشترط رؤية المشتري قال الاسنوي وسببه أنه قهري وينصو بذلك في الشراء بالوكالة وفي الاخذ من الوارث اه سم على حج (أقول) وصورته في الوارث ان عوت المشتري للشفيع فينتقل لوارثه وبأخذه منه الشريك القديم (قوله بحيث يتمكن من وبفرض قبضه) أي فلا أنكر المشتري وضع الشفع الثمن بين يديه صدق المشتري لبقاء الثمن في جهة الشفع وصدق الشفع في الوضع حتى لا يسقط حقه من الشفعة لانه ثبتت بالبيع والمشتري يرد ما ساقط ما بعد مبادرة الشفع (قوله فان وجد) أي مانع (قوله كالوابع داوا) أي أو مالوابع ما فيها ذهباً أو فضة يجنسه فلا يصح لانه من قاعدة مدعوجة (قوله واختيار الشفعة مقامه) أي ما ذكر (قوله والا قام) أي الشهاد (قوله لكن ظاهر كلامهم خلافه) أي وهو المعتمد فلا يقوم الا شهاد مقام الحاكم عند فقده ويعذر في التأخير الى حضور الحاكم حيث امتنع المشتري من قبض الثمن ولم تنبأ للشفيع وضعه بين يديه فوفرع الشفع رداً للعيب أي على المشتري ولا يتصرف قبل القبض ولو سلم الثمن فان قبضه بالاذن وافلس رجع فيه المشتري أي كأي البيع وروض اه سم على حج

ان عوت المشتري للشفيع فينتقل لوارثه وبأخذه منه الشريك القديم (قوله بحيث يتمكن من وبفرض قبضه) أي فلا أنكر المشتري وضع الشفع الثمن بين يديه صدق المشتري لبقاء الثمن في جهة الشفع وصدق الشفع في الوضع حتى لا يسقط حقه من الشفعة لانه ثبتت بالبيع والمشتري يرد ما ساقط ما بعد مبادرة الشفع (قوله فان وجد) أي مانع (قوله كالوابع داوا) أي أو مالوابع ما فيها ذهباً أو فضة يجنسه فلا يصح لانه من قاعدة مدعوجة (قوله واختيار الشفعة مقامه) أي ما ذكر (قوله والا قام) أي الشهاد (قوله لكن ظاهر كلامهم خلافه) أي وهو المعتمد فلا يقوم الا شهاد مقام الحاكم عند فقده ويعذر في التأخير الى حضور الحاكم حيث امتنع المشتري من قبض الثمن ولم تنبأ للشفيع وضعه بين يديه فوفرع الشفع رداً للعيب أي على المشتري ولا يتصرف قبل القبض ولو سلم الثمن فان قبضه بالاذن وافلس رجع فيه المشتري أي كأي البيع وروض اه سم على حج

(قوله لم ينسله) أي الشقص (قوله حتى يؤديه) أي الثمن (قوله ثلاثة أيام) أي غير يوم العقد (قوله تنازعه الفعلان) هما جليل  
ويرى **فصل** في بيان بدل الشقص (قوله ونقد) أي ولو منشوشا بحث راج (قوله أخذه الشفيع بعثله) ظاهره ولو  
اختلفت قيمة المثل بأن اشترى دارا بكمه بحب غلال فلا شفيع أخذهما عصر بقدر ذلك الحب وان رخص جدوا بوجه بان ذلك  
القدر هو الذي لم يباله مد مر وانظر في عكس المثال هل يرجع لقيمة بدل العقد كما في القرض والتعب اه سم على حج  
(أقول) لا وجه للتدري في عكس المثال مع تسليم الشق الاول بل قد يتوقف في كل منهما بيان قياس التعب والقرض والسلم  
وغيرها ان العبرة بعمل العقد حيث كان لنقله مؤنة فتعتبر قيمته حيث ظهر فيه في غير محله و يؤديه ما سنده كره عن شرح  
الارشاد بل هو صريح فيه ثم يحتمل أن المراد بعكس المثال في صك كلامه أنه اشترى بعثلي عمل رخص ثم ظهر فيه بعمل قيمة  
المثلي فسه أكثر ويحتمل أن المراد أنه اشترى بمقوم عمل قيمته كثيرة ثم ظهر عمل قيمته دون محل الشراء وفي كليهما ما مر  
وهذا الثاني هو الظاهر من قوله هل يرجع لقيمة بدل العقد الخ (قوله ان تبسر) أي بان وجد فبدأ دون المرحلتين مر اه سم  
على منهج (قوله فبقيته) أي المثلي يوم البيع مثلا أخذنا مما يأت في المقوم ١٤٩ (قوله أخذه) أي الشقص

و يفرض اعتمادا قوله ابن الرقعة فاعلمنا بطهران غاب المشتري أو امتنع من أخذ الثمن والذاني  
لا يملك بذلك لأنه لم يرض بذمته وادامك الشقص بغير تسليم لم ينسله حتى يؤديه فان لم يؤده  
أهل ثلاثة أيام فان مضت ولم يحضره فسخ الحاكم ملكه (ولا يملك شقصا لم يره الشفيع)  
تنازعه الفعلان (على المذهب) بناء على بطلان بيع القاتب وليس لأشترى منع الشفيع من  
الرؤية والطريق الثاني القطع بالاول لأن الأخذ بالشفعة قوري لا يناسبه إنبات الخيار فيه  
**فصل** في بيان بدل الشقص الذي يؤخذه والاختلاف في قدر الثمن وكيفية أخذ  
الشركة اذا تعدد أو تعدد الشقص (ان اشترى بعثلي) كبر ونقد (أخذه الشفيع بعثله) ان  
تبسر لأنه أقرب الى حقه فان لم تبسر حال الأخذ بقيته وتوقف المثل بغير معياره الشرعي  
كقطار حنطة أخذه وزنه ولو تراصاعين دنائير حصل الأخذ بمقدارهم كان شره مسجدا  
تبطل به الشفعة كافي الحاوي قال (الركن) وهي غريبة انتهى والوجه بجي ما مر فيما لو  
صالح عمل عن الرضا العيب هنا (أو بمقوم) كبد وثوب (بقيته) لافية الشقص لان ما بذله  
الشفيع في مقابلة ما بذله المشتري لا في مقابلة الشقص ولو ملك الشفيع نفس الثمن قبل  
الأخذ تعين أن يأخذه لاسيما المقوم لان العدول عنه افسا كان لتعذره كاجبته ابن الرقعة  
واعقده الاذرى وغيره ولو حط عن المشتري بعض الثمن قبل التزوم انقطع عن الشفيع أو كله  
فلا شفعة لاتنفع البيع ويؤخذ من قوله الاتي ويؤخذ المهور الخ أن مراده بالقيمة هنا غير  
ما ذكر في النصب فلا يراد عليه ما لو صالح عن دم الممعد على شقص فانه يأخذه بقيمة الدم وهو

وزنه أي حنطة (قوله  
ولو تراصاعين) أي المشتري  
والشفيع (قوله كان شره  
مسجدا) بفتح الجيم من  
استجده اذا أحذنه  
وكسرهما من استجد  
لازما بمعنى حدث كما  
يؤخذ من المصباح (قوله  
تبطل به الشفعة) ينبغي  
ان هذا يختلف ما اذا  
أخذ بالذناير ثم عوض  
عنها الدراهم فينبغي أن  
لا تبطل مر اه سم على  
حج (قوله عن الرضا العيب  
هنا) أي من أن يحل  
البطلان ان علم والا فلا  
(قوله بقيته) أي كالنصب

قال في شرح الارشاد ومنه يؤخذ ان يأتي هنا نظير ما مر في الوطر الشفيع بالمشتري بئنا خروا أحذنه وهو انه يأخذ المثل  
ويجبر المشتري على قبضه هناك ان لم يكن لنقله مؤنة والطريق آمن والأخذ بالقيمة لحصول الضرر بقبض المثل وان القيمة  
حيث أخذت تكون للقيصول ولا ين الرقعة في ذلك احتمالات غير ما ذكرتم يرجع منها هو ولا غيره شيئا وقد علمت أن  
ما ذكرته هو القياس وليس ذلك عندنا في تأخير الأخذ ولا الطلب اه سم على حج وفي طائفة على انه يجب بمثل ما ذكر  
ومال مر الى اجبار المشتري بان كان لنقله مؤنة (أقول) وفيه ما قد مناه من التوقف وظاهر اطلاق الشارح موافق ما مال  
اليه (قوله قبل التزوم) أي لزوم الشراء بعبارة الروض ما زيدا أو حط من الثمن في مدة الخيار فقد يلحق بالثمن فان حط الكل  
فلا شفعة اه قال في شرحه وخرج بقوله في مدة الخيار ما زيدا أو حط بعده فلا يلحق بالثمن كما مر اه وقوله ويؤخذ من قوله  
الخ قد يقال لاحاجة لذلك مع اقتصار المصنف على الشراء وقوله يوم الجنابة بالخبرة الروض وان صالحه عن دم أخذه  
بقيمة الذبعية يوم الجنابة قال في شرحه كذا في الاصل أيضا وصوابه يوم العلم اه سم على حج وقول سم على شرح  
الروض فلا يلحق بالثمن أي فيأخذ الشفيع بجميع ما وقع به البيع لا بما دفعه المشتري بعد الاسقاط (قوله لاتنفع البيع) أي  
لبطلانه بالبراءة من الثمن قبل

بل يجوز الهلاك أو النقص أو الضعف اه تبه على ذلك سم (قوله أو زوج) معطوف على مالكها (قوله ويجوز إعادة صتيه  
ونبيصة الخ) صريح الإطلاق هنا وتقييد المنع فيما مر في غير الصتيه والقبضه بما إذا تضمن نظر أو خلوة بحومة أو تمجوز  
الزوم لانه يصير معاً بالغن (قوله فيأخذ بقتيتها) أي اللديه من غالب ابل البلد فلا يأخذ بنفس ابل و بما ذكر من اعتناء  
الغالب بنفع ما قال صفة ابل بجهوله فلا تأتي التقويم مع الجهل بصفته (قوله خلافاً لبعضهم) هو شيخ الاسلام في  
شرح الروض حيث قال اعتراضاً على منته وصوابه يوم الصلح (قوله في قدرها) أي إذا تلف الثمن (قوله كأن المعترف في الثمن  
الخ) انظر ما المراد بهذا التشبيه فانه ان كان الثمن معيناً تعلق به حق البائع زادت قيمته أو نقصت وان كان في الذمة طو لب  
به وان أبطله السلطان ثم رأيت ١٥٠ في ج بعد قوله الزوم بناء على الاصح من حقوق الحط والزيادة في زمن الخيار اه

(قوله بين أن يجعل الثمن  
و يأخذ في الحال) ومجمله  
أخذ من كلام الأذري  
وغيره ما لم يكن على المشتري  
ضرب في قوله انصوب  
والألمجب الشفيع اه  
ج وهذه تستفاد من قول  
الشارح الاتي فان اختار  
المصري على الاول الخ اذ  
لا فرق بين عدم الاجبار  
حيث كان ثم نهب وقد  
اختار الاخذ حالاً وبين  
ما إذا أراد الاخذ بموج  
ثم بعد مدة اختار الاخذ  
وقوله وان حل الثمن غايه  
(قوله بين أن يجعل) ينبغي  
ان يحمل التغيير اذ لم يكن  
الزمن زمن نهب أخذاً  
مما يأتي عن الأذري  
و غيره ويجمل الفرق وان  
المشتري يلزم بالاخذ هنا  
مطلقاً لانه لم يأخذ بموج  
منه فقد وطأ نفسه على  
ان أخذ الثمن حالاً فالزم

الديه فيأخذ بقتيتها يوم الجناية خلافاً لبعضهم وتعتبر بغيره المقوم في غير هذا (يوم البيع) أي  
وقته لانه وقت اثبات العوض واستحقاق الشفعة ولا اعتبار بما يحدث بعدها لحدونه في ملك  
البائع و يصدق المشتري بيمينه في قدرها حينئذ كما في الصبر لما يأتي انه أعلم بما باشره (وقيل  
يوم) أي وقت استقراره بانقطاع الخيار) كان المعترف في الثمن حالة الزوم ولما كان ماسق  
شاملاً للدين وغيره وكان الدين يشمل الحال والمؤجل بين ان المراد الحال بقوله (أو) اشترى  
(بمؤجل) فلا ظهر انه يتخير) وان حل الثمن يجوز للمشتري أو كان متجرباً وفات مختلفة (بين أن  
يجعل) الثمن (و يأخذ في الحال أو يصبر الى المحل) بكسر الحاء أي حاول السك واليس له كما  
حل نعم أن يعطيه و يأخذ بقدره لما فيه من تفرق الصفة على المشتري ولو رضى المشتري  
بدفع الشقص وتأجيل الثمن الى محله وأبى الشفيع الاصر الى المحل طلبت شفته على الاصح  
قاله الماوردي (و يأخذ) دفعا لاضرر من الجانبين ولا يسقط حقه بتأخير له عذر ادلو حوزنا  
له الاخذ بموج لاضررنا للمشتري لا اختلاف في الذم وان انما الأخذ في الحال ينظره من  
الحال اضررنا بالشفيع لان الاجل بقباله قسط من الثمن ولا يلزمه اعلام المشتري بالطلب  
حيث خبرناه على ما في الشرحين وما وقع في الروضة من الزوم نسب لسبق القول الثاني بأخذه  
بالمؤجل تنزيلاً له منزلة المشتري فان اختار المصري على الاول ثم عن ان يجعل الثمن و يأخذ قال  
في المطب قالذي يظهر ان ذلك وجه واحد قال الأذري وغيره وهو ظاهر اذ لم يكن زمن  
نهب يخشى منه على الثمن المجهل الصياغ (ولو بيع شقص وغيره) بحال الشفعة فيه ككسيف  
(أخذه) أي الشقص لوجود سبب الاخذ دون غيره ولا خيار للمشتري بتفريق الصفة عليه  
لانه المورط لنفسه والتعليل بكونه دخل عالمنا بالحال مشعر بأن الجاهل يتخير والاطرافهم  
يخالفه وبكل من التعليلين فارق هذا ما مر من امتناع افراد المصيب بالرد ولعلمهم بحوائف ذكر  
العلم على الغالب (بخصته) أي بقدرها (من القيمة) من الثمن باعتبار القيمة بأن يوزع الثمن  
عليها باعتبار قيمته حال البيع و يأخذ الشقص بخصته من الثمن ولو ساوى ما تبين والسف  
ماؤه والثمن خمسة عشر أخذه بثاقى الثمن و ما قررناه كلام المصنف تبعاً للشارح هو مراده كما  
لا ينبغي وبه تردد دعوى أن ذكر القيمة مسبق فلم (و يؤخذ) الشقص (المهور بهر مثلها) يوم

قبوله بخلاف مسئلة الأذري فان التأخير فيها ذلك الوقت من تصرف الشفيع خاصة لغرض النكاح  
نفسه فلا تزم مرعاته ولعل الثاني أقرب (قوله أو يصبر) هي بمعنى الواو نظير ما يأتي لان بين اغتاد دخل على متعدد (قوله  
طلبت شفته) ينبغي أن يحل حيث علم بذلك والا فلا (قوله ولا يلزمه) أي الشفيع (قوله فان اختار) أي الشفيع (قوله  
والتعليل) أي الواقع في كلامهم وأمره بقوله لانه المورط الخ (قوله واطرافهم يخالفه) معقد (قوله على الغالب بخصته)  
وجه بانه على حذف مضافين أي بحسب نسبة حصته من القيمة أي من الثمن اه سم (قوله كاللا ينجي) أي فانه لا تلتزم بين  
الثمن والقيمة (قوله المهور بهر مثلها) قال في شرح الروض وان أجله أي جعله جعلاً على عمل أو أقرضه أخذه بعد العمل  
بأجرة أي العمل في الاولى أو بعد ملك المستقرض بغيره أي في الثانية وان قلنا المقترض برد المثل العوري اه سم على ج

اعادة التبعة وان تضمنت تطارا وخلوة محرمة ولا يخفى ما فيه وفي التبعة انهما وغيرهما مع في التقيد المذكور وفي بعض نسخ الشارح مثله كاهو متقول عن الشارح في بعض المواضع فليراجع (قوله وان لم يصفه لآعين) أي وان لم يقل أعرتك أو عينه مثلا فهو تامة كيد لقوله أو أعرتك منفعته (قوله كان صر صافيه) ظاهره ولو فيما يمار كالة وقد يتوقف فيه مع القاعدة ما كان صر يحافي بابه ووجد تضاد في موضوعه لا يكون صر يحاولا كناية في غيره (قوله بابه محتاط لا لباضاع) أي

(قوله ولو أمرها شقصا محجولا) أي بان تمزه (قوله بمنزل النجوم) أي ان كانت مثلية (قوله أو بقيتها) أي ان كانت متفردة وفي سم على ج يبنى يوم التحويل (قوله من جواز الاعتياض عنها) وهو المرجوح (قوله ولو اشترى بجزاف) أي مثلي أخذ من قول الشارح الآتي أو يتقوم الخ (قوله امتنع الأخذ) أي فيها فلا كراهة (قوله وهذا من الحيل) يمكن دفع هذه الحيلة بأن يطلب الشفع الأخذ بقدر يعلم أن الثمن لا يزيد عليه قدر في المثلي وقية في المتقوم فالوجه أنه ذلك وأن يحلف المشتري أن لم يعرف بآله لا يزيد على ذلك فان نكل حلف واستحق الأخذ به سم على ج وهو ظاهر في التوصل إلى الشفعة بذلك لا لسقوط الحرمة عن المشتري بما ذكر لا احتمال أن ماعينه ١٥١ وحلف عليه بعد نكول المشتري

أز يدعها أخذه فيعود الضرر على الشفع بذلك (قوله وفيه بهضم) أي ما ذكر من الكراهة (قوله أما بعده) أي كان اشترى بصيرة من الدراهم ثم ألتف بعضها على الأجرام حتى لا يتوصل إلى معرفة قدر الثمن اه سم على ج وقول سم ثم ألتف بعضها أي بان تصرف فيه (قوله فهي حرام) قال ج وفيه نظر بل كلامهما صريح في أنه لا فرق فانهما ذكر من جهة الحيل كثيرا عما هو بعد البيع (قوله نعم لا يلزم البائع احضاره) أي

النكاح (وكذا شقص هو عوض خلع) فيؤخذ به مثلها يوم الخلع سواء انقص عن قبضة الشقص أم لا لأن البضع متقوم وقبضه مهر المثل ولو أمرها شقصا محجولا وجب لها مهر المثل ولا شفعة لبقاء الشقص على ملك الزوج نص عليه في الامم ويجب في التبعة متعة مثلها لأنها الواجبة للفرق والشقص عوض عنها المهر مثلها ولو اعتاض عن النجوم شقصا أخذ الشفع بمنزل النجوم أو بقيتها بناء على ما مر من جواز الاعتياض عنها وكلام الشارح مبني عليه (ولو اشترى بجزاف) يثبت جميعه تقدا كان أو غيره (وتلف) الثمن قبل العلم بأخذه وأغاب ونعذر احضاره أو يتقوم كفض مجهول القيمة أو اختلط بغيره (امتنع الأخذ) لتعذر الأخذ بآله هول وهذا من الحيل المسقط للشفعة وهي مكروهة كما أطلقه أي في غير شفعة الجوار وفيه بهضم عما قبل البيع أما بعده فهي حرام مخرج بالتلف ما لو كان باقيا في كل مثلا ونؤخذ بقدره نعم لا يلزم البائع احضاره ولا الاخبار بقبضته وفارق ما مر فيما مره من وجوبه فكيف المشتري الشفع من الرؤية بآله لا حق له على البائع بخلاف المشتري (فان عين الشفع قدر) كاشترى به عبدا (وقال المشتري) بما تبين حلف كآياتي بناء على مدعاه والزم الشفع الأخذ به وان قال (لم يكن معاموم القدر حلف على نفي العلم بقدره لأن الأصل عدم علمه به وميزته تسقط الشفعة كما اقتضاء كلامه وحري عليه في نكته ونص عليه وان نقل عن القاضي عن النص الوقف إلى اتضاح الحال واعتده السبكي وليس له الحلف على أنه اشتراه بثلث مجهول لآله قد يعلمه بعد الشراء فان نكل حلف الشفع على ماعينه وأخذه ولو قال المشتري لم اشتربك القدر حلف كذلك وللشفيع بعد حلف المشتري أن يزيد في قدر الثمن ويحلفه ثانيا والثالث وهكذا حتى ينكول

فيتعذر الأخذ بالشفعة وطريقه أن يدكر قدر يعلم أن الثمن لا يزيد عليه على ما مر سم (قوله وفارق ما مر) أي أنه ليس للمشتري منع الشفع من الرؤية أي للشقص اه سم على ج (قوله حلف) أي المشتري (قوله والزم الشفع الأخذ) أي ان أراد (قوله وان قال) أي المشتري (قوله حلف على نفي العلم) أي ما أقام الشفع بينه بقدر الثمن فالوجه قبوله واسواق الأخذ اه سم على ج (قوله وحديثه تسقط الشفعة) ظاهره أنها لا تعود وان تبين الحال لا تقطع الخصومة بالحلف ويوجهه بأنه مقصر بالتصليفا إذا كان يمكنه ترك التحليف إلى تبين الحال وليس هذا كذا الحق الأصلي فانه بعد تحليف خصمه له إقامة البينة لأن الحق هنا عارض بسقط في الجلبه بالتقصير فليتأمل اه سم على ج وقد يقال قوله وبوجه بانه مقصر الخ الغاية إذا كان يجب أن أخبر الامر وقضية تضعيف ما نقله الشارح عن القاضي أنه إذا لم يحلف حاله عذرا كالأخذ وحلف الشفع (قوله وليس له) أي المشتري (قوله لآله قد يعلمه بعد الشراء) أي وقبل الحلف (قوله وهكذا حتى ينكول) أي ولو في أيام مختلفة وأن أدى ذلك لاضرار المشتري باحضاره لمجلس الحكم تلك المرات لان الظاهر من حاله حيث اشترى مجهول أنه قد منع الشفع من الشفع فعوقب بذلك

فلا وقع الطلاق بما اشتهر مطلقا بل بالنية لانه يلزم من القول وقوع الطلاق بقول البطل لا يخرجوه خلاف الاحتياط  
 (قوله وان تأخر أحد هاتين الاخر) يقتضي ان المراد بالتأخر هنا التراخي وهو الذي فهمه الشيخ في الحاشية وبمحتمل ان المراد  
 (قوله فيستدل بنكوله) أي على ان ما وقف عنده هو الثمن (قوله فقص) أي الشفيع (قوله على ما عينه) أي آخر اوهل  
 بكفه أن يحلف أنه لا يعلم أن الثمن الذي اشترى به لا يزيد على كذا أولا بد من الحلف على البت فبسه تطر وقياس ما يأتي أن  
 الشاهد لو قال كان الثمن ألفا وكفاهم الدراهم هو دون مائة قبلت شهادته أنه لو حلف هنا كذلك اعتد به (قوله ولا يكون  
 قوله) أي المشتري (قوله بل يطلب منه جواب كاف) في سم على منهج مائه قوله في جهله به مثل الجوه في الحكم ماله  
 قال بسبب القدر اه وهو مخالف لكلام الشارح (قوله لا يحل للمشتري قبض تمام المائة) أي لانه لا يجوز الزيادة على مثل  
 الثمن أو قيمته ولو بالتراضي على انه هنا لا تراضي لان الشفيع انما دفع تمام المائة ليتمكن من الاخذ (قوله ولو خرج بعضه  
 بطل) أي فيما يقابل من الشقص (قوله وخروج النقد نحاسا) ظاهره وان كان ممتولا وقد يشكك البطلان حينئذ في المعين  
 الا أن يقال لما لم يقصد الا الفضة ١٥٢ كان بمنزلة غير الممتول اه سم على حج وتديشكل الجواب عما لو اشترى

زجاجة بطلانها جوهرة  
 حيث قالوا فيه بصفة  
 البيع وعدم ثبوت اختيار  
 ولم ينظروا لظن المذكور  
 فالاولى أن يقال ان  
 المسئلة مصورة بما  
 لو قال اشترت بهذه  
 الفضة مثلا فبان الثمن  
 نحاسا وقد يدل لما ذكرناه  
 ما نقلناه عن سم من قوله  
 ينبغي الخ (قوله فخروجه  
 مستحقا) ينبغي أن  
 يستثنى المعين الممتول  
 الذي لم يوصف بأنه دراهم  
 أو دنانير كمثل هذا فينبغي  
 حمله البيع به أخذ من  
 شرائه زجاجة نظرا جوهرة

المشتري فيستدل بنكوله فيحلف على ما عينه ويشفع لان المعين قد تمتد إلى الثمنين كما لو حلف  
 على خط أبيه حيث سكنت نفسه اليه ولا يكون قوله نسب قدر الثمن عذرا بل يطلب منه  
 جواب كاف (ولان اذعى عليه) بقدره وطالبه بيباه (ولم يدين قدرا) في دعواه (لم تدع دعواه في  
 الاصح) لانه لا يدع حقه والثاني تجمع ويحلف المشتري أنه لا يعلم قدره ولو قامت شبهة بأن  
 الثمن كان ألفا وكفاهم الدراهم هو دون المائة فينبغي ان الشفيع انما اخذ به الف ومائة كان  
 له الاخذ كافي متساوي الغزالي لكنه لا يحل للمشتري قبض تمام المائة (واذا ظهر) بعد الاخذ  
 بالشفعة (الثمن) الذي بذله المشتري الشقص نقد أو غيره (مستحقا) شبهة أو تصادق البائع  
 والمشتري والشفيع كما قاله المتولي (فان كان معينا) بأن وقع الشراء بعينه (بطل البيع) لانه  
 يغير من (والشفعة) التي بها على البيع ولو خرج بعضه بطل أيضا وخروج النقد نحاسا فخروجه  
 مستحقا فلو خرج جزءا تغير البائع بين الرضا به والاستبدال فان رضى به لم يلزم للمشتري الرضا  
 بمثله بل يأخذ من الشفيع الجيد قاله البخوي ونظر فيه المصنف ورده البلقيني بأنه جار على  
 قوله فيما اذا ظهر العبد الذي باعه به البائع معيا ورضي به أن على الشفيع قيمته سليما لانه الذي  
 اقتضاه العقد وقال الامام انه غلط وانما عليه قيمته معيا فالتمطيط بالمثلي أولى قال والصواب  
 في كلتا المسائلين ذكر وجهين أحدهما اعتبار ما ظهر وخرجه ابن المقرئ في المعيب وهو الوجه  
 وقياس ما قالوه في حط بعض الثمن من الفرق بين ما قبل القرم و بعد ان يقال بنظره ههنا من  
 ان البائع ان رضى بردي أو معيب قبل القرم ولم المشتري الرضا به من الشفيع أو بعده فلا

فانه يصح وحينئذ تثبت الشفعة فليراجع سم على حج (قوله فلو خرج رديا) أي وان وقع الشراء بعينه وحينئذ  
 بل هو ظاهر في ذلك لكن لا وجه حينئذ لقوله والاستبدال اه سم (قوله تغير البائع بين الرضا به والاستبدال) انما يظهر  
 الاستبدال اذا ما عني في الذمة أما ما عني الذي الكلام فيه فيعتبر بين الرضا به والشفيع ثم رأيت في سم على منهج أن  
 ما ذكره من ان له طلب بدله اذا عني في العقل لا يتجاوز اشكال فان القياس في المعين في فقدان تفسير بين الشفيع  
 والامضاء وامارده وأخذ بدله فلا قتلما ثم أوردت ذلك على مر محاول عبارة العباب على أن البديل في المعين طلب الارش  
 قتلما مر اه هذا الجمل انما عني لو كان اذا طلب الارش ووافق جاز اخذوه وقد تقدم خلافه (قوله ورده البلقيني) أي رد  
 كلام البخوي (قوله قال والصواب) أي قال البلقيني (قوله أحدهما اعتبار ما ظهر) أي بعد العقد وهو مثل الردي وقيمة  
 المعيب (قوله وهو الوجه) مر كلام مر ظاهره انه راجع لما ظهر من المعيب والردي واستوجهه سم على حج حيث كان  
 الشراء بالمعين كما هو الفرض وفي حاشية شيخنا الزايد أن المعتمد الفرق بين المعيب والردي وعبارته المعتمد ما جرى عليه ابن  
 المقرئ في المعيب دون الردي فالواجب مثله جيدا كما جزم به ابن المقرئ في متن الرض أيضا ويتحتاج للفرق بينهما اللهم  
 الا أن يقال الراداة أقوى منه لانها واصل لازم بخلاف العيب فانه يطرأ وبزل اه ثم رأيت قوله الاتي في هذا والوجه الخ



مطلق التأخر أى فلا فرق بين أن يتأخر الفعل عن القول أو عكسه (قوله لا مكان حمل نفي ذلك الخ) لم يظهر المراد من هذا الكلام ولعل مراده بما فى حواشى النسخة للشهاب سم وان قصرت عبارة عنه ونص ما فى الحواشى المذكورة لك أن

(قوله والوجه الفرق بين المعيب والردى) أى فلا يجب على المشتري قبول الردى ويجب قبول قيمة المعيب وهذا الوجه موافق لقوله السابق وحزم به ابن المقرئ فى المعيب وهو الوجه (قوله ودفع عما فيها) أى بعد معرفة المجلس أخذاً من قولهم الواقع فى المجلس كالواقع فى صلب العقد (قوله أنه لم يكن تبرع بفسله) كأن دفعه قبل قبض الثمن بلا إيجاب ولو اختلفا فى نية تصديقه فى عدم التبرع (قوله وكذا أن علمى الأصح) قد يشكك على ما تقدم قبيل قول المصنف بشرط لفظ الخ من أنه إذا شرع فى سبب الاختذ وجب الفور فى التملك وجه الإشكال أن دفع المستحق مع العلم بمصلحة تصديره فى الفورية مع أنه شرع فى الاختذ بديل ذلك لاختلافه فى أنه يحتاج لملك جديد أولاً فليست فى قبض هذا على ما إذا لم تنفث الفورية بأن تدارك فوراً اه سم على ج (قوله وادابى - فقه) أى الشفيع (قوله تعين الثانى) ١٥٣ أى وعلى كل لا ضرر تأخير

احضار البديل على ما اقتضاه

اطلافة ولكن قدمنا عن  
المؤلف أنه لا بد من أخذه  
فى أسباب إيداعه عقب  
ظهوره مستحواً لا يبطل  
اه وتقدم فيه (قوله  
وأجارة صحيح) يؤخذ منه أن  
قبض الشقص لا يتوقف  
على إذن من الشريك  
والألم يصح بيعه قبل علم  
لشفيع ورضاء بالقبض  
وتقدم أن الحكم كذلك  
فى العشار دون المنقول  
كالحيوان فلا بد لعصاة  
قبضه من إذن الشريك  
وأن الفرق بين المنقول  
والمعقاران المدعى العقار  
حكمية بخلاف المنقول  
(قوله وأن لم يلزم أخذاً)  
أى ملكه لا يمكن

وحيث قد يستعمل التزام ذلك لأن منه البائع ومساخته موجودة فيها إلا أن يفرق بأن الردى  
والمعيب غير ما وقع به العقد بالكلية بخلاف الثمن فإنه وقع به العقد فسمى ما وقع فيه إلى  
الشفيع هذا الوجه الفرق بين المعيب والردى وأضرر الرداء أكثر من المعيب ادلا يلزم  
من عيبه ردائه (والإيمان اشتريته بنفى فى ذمته ودفع عما فيها خرج المدفوع مستحقاً (أبدل  
المدفوع (وبقيا) أى البيع والشفعة لأن إعطائه عما فى الذمة لم يقع الموضع فكان وجوده  
كعدمه ولما لم يسترد الشقص أن لم يكن تبرع بفسله وحسبه أن قبض الثمن (وأن دفع  
الشفيع مستحقاً) أو نحو هذا (لم يطمع شفعته أن جهل) لغيره (وكذا أن علمى الأصح) لعدم  
تقصيره فى الطلب والشفعة لا تستحق بحال معين حتى تبطل باستحقاقه والثانى تبطل لأنه أخذ  
بإلغائك فكان ترك الاختذ مع القدرة فالزم بأخذه هاجمين كملكك بعشرة دنانير ثم نقد  
المستحق لم تبطل قطعاً واذ أبى حقه فهل يتبين أنه ملكك فيضاج لملكك جديد وأملك والثمن دين  
عليه فالقائد له وجهان رجح الرأى الأول وغيره الثانى واستظهر هذا الوجه أن الاختذان  
كان بالعين تعين الأول أو فى الذمة تعين الثانى (وتصرف المشتري فى الشقص) المشفوع  
(كبيع ووقف) ولو مسجد كما قاله ابن الصباغ (وأجارة صحيح) لو فوجعه فى ملكه وإن لم يلزم  
مكان كتصرف الولد فيما وجبه أبوه (وللشفيع نقض ما لا شفعة له فيه) ابتداء (كالوقف)  
والهبة والأجارة قال الماوردى وإذا مضى الأجارة فالأجرة للمشتري (وأخذه) أى الشقص  
(ويقتصر فيما فيه شفعة كبيع بين أن يأخذ بالبيع الثانى أو ينقض ويأخذ بالاول) لما مراد  
الثمن قد يكون فى الاول أقل أو حقه أسروا وهما بمعنى الواو الواجبة فى حيزين إكن الفقهاء  
كثيراً ما ينسأحون فى ذلك وليس المراد بالنقض الفسخ ثم لاخذ بالشفعة بل الاحتذ وان لم  
يتقدمه لفظ فسخ كما استنبذه فى المطلب من كلامهم خلافاً لما يقتضيه كلام أصل الروضة

٢٠ ثمانية ج الشفيع منه (قوله فكان كتصرف الولد) أى حيث قلنا بنفذه إكن تصرف الولد  
يمنع رجوع الأب بخلاف تصرف المشتري لما باتى من أن للشفيع نقضه والأخذ (قوله ابتداء) معمول للنقض ومنه ما لو  
أوصى بالشفيع ومات قبل الموصى له فله نقض ذلك وأخذ الشقص ودفع الثمن أو قيمته للوارث كما هو ظاهر اه سم على ج  
(قوله وإذا مضى الأجارة) أى الشفيع بأن طلب الاختذ بالشفعة إلا أن وأخر التملك إلى انتضاء مدة الأجارة ثم أخذ بالأجرة  
للمشتري لحصولها فى ملكه وبعبارة العباب أى أو تصرف المشتري بما لا يربى ملكه كرهن وأجارة فان أخرج الاختذ والهما  
بطل حقه وان شفع بطل الرهن للأجارة فان مضى فذلك وان قرره فالأجرة للمشتري اه وقوله بطل حقه قد يشكك  
على ما باتى أن الذى على الفور هو المطلب لا التملك إلا أن يصور هذا بما إذا شرع فى الاختذ أخذاً متقدماً قبل الفصل وكذا  
يقال فى قول الشارح السابق نعم لو رضى المشتري بشفعة معين عليه الاختذ حالاً والامسقط حقه اه سم على ج  
(قوله بل لاخذها) أى بأن يقول أخذت بالشفعة

تسجل ما يأتي على ما ذا وجد لفظ من أحد الجانبين فاعلم صرحوا فيما يأتي بأنه لم يوجد لفظ من أحدهما اه (قوله وانه لا يشترط في ضمان العارية الخ) أي ولا دليل للزلزل أيضا فيما يأتي انه لا يشترط الخ الذي استدله الشهاب ج ولا يخفى ما في سياق الشارح مع أنه لم يذكر ما راد الاستدلال (قوله ضمن مع الاجرة) كانه تخاصر ح الضمان مع أن حكم العارية الضمان (قوله وانما لم يكن تصرف) أي بالبيع والاعتاق الخ (قوله فلا بد من أن يرجع) أي بلفظ يدل عليه (قوله عن تصرفه) أي وهو الهبة (قوله انتمى المشتري) أي لأن كل جزء مشترك بينه وبين الشريك القديم وقد فعل بلا أن منه (قوله بعد القسمة) وبني أن مثل القسمة ما لو استأذن الشفيع فأذن لظنه أنه أتته أو استعار من البائع نصيبه أو أستاذ جرمه (قوله لم يقل بجانا) أي بل بغير الشفيع بعد الأخذ بين التهلكة والقفو القطع مع أرض النقص والتقية بالاجرة كما علم من قوله ولبناء المشتري (قوله حكم بناء المستعمر وغراسه) أي من الضمير بين الأمور الثلاثة المتقدمة (قوله وللشفيع تأخير الاختذ) أي ولو كان يريد السرور وتكون غيبته عذر أو يوكل من يثق به بعد الحصاد (قوله لا تستحق) أي بأن حدث بعد القدر وتاخرت قبل الأخذ كما تقدم (قوله المنع أن يمنع التأخير) قوله ويمكن حمل الجواز (أي للتأخير) قوله تنقص ما أي الأرض وقوله مع بقاءه أي الثمر (قوله صدق المشتري) ١٥٤ أي قوله نفض أو يسهل للشفيع مثلاً ويحلله أيضا كما هو ظاهر ما لم يدل القرينة على خلافه (قوله وما

وانما لم يكن تصرف الاصل فما وجه لفرعه رجوعا بخلافه هـ لان الاصل هناك هو الواهب فلا بد من أن يرجع عن تصرفه بخلاف الشفيع ولو بني المشتري أو غرس في المشفع قبل علم الشفيع بذلك ثم علم بطلان التبعي المشتري ثم أن فعل ذلك في نصيبه بعد القسمة ثم أخذ بالشفعة لم يقل بجانا فان قيل القسمة تضمن رضا الشفيع ببقاء المشتري فالبارد بان ذلك يتصور به وكان يظن المبيع هبة ثم يتبين انه اشتراه أو انه اشتراه بفن كثير ثم ظهر أنه باقل وظن الشفيع كون المشتري وكيلا للبائع ولبناء المشتري وغراسه حينئذ حكم ببناء المستعمر وغراسه الا ان المشتري لا يكلف تسوية الأرض اذا اختار القطع لانه كان متصرفا في ملكه فان حدث في الأرض نقص أخذ الشفيع على صفته أو يتركه ويبقى زرعها الى أن أوان الحصاد من غير اجرة وللشفيع تأخير الأخذ بالشفعة الى أن أوان الحصاد لعدم الانتفاع به قبل وفي جواز التأخير الى أن أوان جذا الفترة فيما اذا كان في الشقص شجر عليه قرة لا تستحق بالشفعة وجوب أن يرجعها كما قاله الزركشي المنع والفرق ان الفترة لا تنعم من الانتفاع بالمأخوذ بخلاف الزرع ويمكن حمل الجواز على ما لو كانت المنفعة تنقص ما مع بقاءه والمنع على خلافه ولو ادعى المشتري أحد اثباته وادعى الشفيع قدمه صدق المشتري في الشامل وان توقف فيه في المطلب ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن ولا يدينه أو أقاما بينتين وتعارضتا (صدق المشتري) يمينه لانه أعلم بما شره من الشفيع فان نكل حلف الشفيع وأخذ عا حلف عليه

على خلافه (قوله وما بعده الزركشي الخ) الوجه انه لا صدول عن بحث الزركشي اذ قد يستحيل في العادة ما ادعاه المشتري كما علم انه في غاية الرشد واليقظة واتى احتمال غرض ماله في ذلك الشقص بأن يدين عشرة دراهم مثلا لنفسه وخسة محله وادعى المشتري مع ذلك انه اشتراه بألف دينار فانه لاشبهه والحال ما ذكر في استهالة ذلك عادة وتكذيب الحس له ولا ترد مسئلة الزحاحه لان الغبن فيها

انما أمكن من جهة اشتباهاها بالجوهرة التي يرغب فيها يمثل ذلك الثمن وهذا المعنى لا يتأتى فيما ضمن فيه وما والحالة ما ذكر اه سم على ج (أقول) والفرق له وجه (قوله) وقع السؤال في الدرس عما لو كان بين مسلم وذمي دار شركة فباع الذي ماله من جهة الذي يتوهم أو خسر بر أو كلب ونبت للسلم الشفعة فادأيا أخذ المسلم فيه بطر والجواب عنه بأن الظاهر ان يقال فيه يأخذ ببطل ماذ كره بتقدير كونه مالا عندنا بان يأخذ بالخرجه لا لا يصير أو بالغزير بقره أو شاة أخذ عا قالوه في تفريق المصنفه وفيما لو تكتفها بخر في الكفر ولم تقبضه ثم أسلمت من انه يرجع لمهر المثل ولا يصح ان تأخذ بقيمة الخمر عدهم لان المسلم لا يرى ذلك ويحتمل ان يقال تأخذ بقيمة الشقص لانه لما تذر الأخذ بالخمر لكونه لا قيمة له عند المسلم يرجع الى قيمة الشقص كالموجع الشقص صدا فأوعض خلع فانه يرجع فيه الى مهر المثل بقيمة الشقص هنا بدل الخمر كان مهر المثل هناك بدل البضع الذي استحقه الزوج في النكاح وجعل الشقص في مقابلته ويحتمل ان يقال يسقط الشفعة لانه لما تذر الأخذ بالثمن وكان لا قيمة له أشبه الهبة أو ما أخذ بتمم مجهول والاول من الاحتمالات أقرب (أقول) أقرب الاحتمالات آخره لان المسلم يرى بطلان شراء الذي بالخمر فلا شفعة له لبقائه ملك الذي (قوله من انه لو كذبه الحس) فيه نظرا إذ تقطع القرآن بالكذب اه سم على ج

توطئة لقوله مع الآخر ولان الضمان هنا غير الضمان قبل الطلب اذ هو حينئذ ضامن مطلقا حتى لو تلفت بالاستعمال المأذون فيه قبل حدوث شيء مما ذكر (قوله كسقوطها في بترالخ) مثال للاستعمال الغير المأذون فيه (قوله ولا يضمنه المستعمل لو تلف في يده) ظاهر ذكر هذا عقب ما قبله ان الضمير فيما قبله لا يعود هو ١٥٥ خلاف السياق فالقدم هذا

على ما قبله كان أولى (قوله ولا المستعار للرهن) أي ولا يضمن المستعار للرهن كما هو قضية السياق وحينئذ فكان الأولى خلاف ما عبر به في قوله ولا ضمان عليه الخ فتأمل (قوله ولا مبالغ به على منفعة الخ) حتى العبارة ولا مبالغ على منفعته أو جعلت منفعته وأمس مال سلم أو صداقا على أن هذه الثلاثة ستأتي (قوله لماسر) أي من خبري إلى اليه ما أخذت (قوله وموت الذابة) أي بالاستعمال كما نبه عليه الشهاب سم ولعل صورة انه جعلها لغيره لا بالاذن شانت بسببه بخلاف ما إذا كان خفيضا لا عوث بثله في العادة فاتفق ومعهما لماسر جوابه من الفرق بين ما إذا ماتت بالاستعمال وما إذا ماتت في الاستعمال (قوله فيه نظر) معتمد أي يصدق (قوله في زعم الشفع) متعلق بالمشتري (قوله لم يصدق البائع عليه) أي حيث لا يثبت (قوله وسلم) أي الشفع (قوله كان له مطالبة

وما يحسنه الزركشي من انه لو كذبه الحس كان ادعى ان الثمن الف دينار وهو يساوي دينارالم يصدق فيه نظر مأخذه ماسر من انه لا خسار له في شراء زوجة بالنسيئة تساوي درهما وبه يعلم ان الحس لا يكذب ذلك لان الغبن بذلك قد يقع (وكذا لو انكر المشتري) في زعم الشفع (الشراء) وان كان النقص في يده (أو) انكر (كون الطالب شريكا) لان الاصل عدمها ويخلف في الأولى انه ما اشتراه وفي الثانية على نفي العلم بشركه فان نكل حلف الطالب بئنا واخذ (فان اعترف الشريك القديم) بالبيع فالاصح ثبوت الشفعة (محملا بقراره وان حضر المشتري وصدقه سواء اعترف البائع بقبض الثمن أم لا) اذ الفرض ان النقص في يده أو يده المشتري وقال انه وصدقه منه أو عارية مثلا والثاني لا تثبت له لان الشفع يأخذه من المشتري فاذا ثبت الشراء لم يثبت ما تفرع عليه اموالو كان في يد المشتري فادعى ملكه وانكر الشراء لم يصدق البائع عليه لان اقرار غير ذي اليد لا يصري على ذي اليد (ويسلم الثمن الى البائع ان لم يعترف بقبضه) من المشتري لتلقي الملك منه فكان له المشتري منه فلو امتنع من قبضه من الشفع كان له مطالبة المشتري به في أحد وجوه بين رحمه الشجر رحمه الله وهو الوجه وأفتى به الوالدرج الله تعالى لان ما له قد يكون ابعد عن الشبهة وان حلف المشتري فلا شيء عليه فان نكل حلف البائع وأخذ منه الثمن وكانت عهده عليه (وان اعترف البائع بقبضه فهل يترك الثمن في يد الشفع) ان كان معينا وذمته ان كان غير معين فلا اعتراض عليه بانه كان بذني التعبير بذمة الشفع غير صحيح (أم يأخذه القاضي ويحفظه) لانه مال ضائع (فيه خلاف سبق في) أوائل (الاقرار نظيره) والاصح منه الاول وذكر هنا المقابل دون التصحيح عكس ما ذكرتم اكفاعة من كل نظيره واعتقر للشفع التصرف في النقص مع بقاء الثمن في ذمته لمعه بعد مسحق مدين له وبه يفرق بين هذا وما مر من توقف تصرفه على أداء الثمن ويؤيد ذلك ما فرقه به بعضهم بأن المشتري هناك معترف بالشراء وهو هنا بخلاف نعم لو عاد وصدقه سلم اليه بغير اقرار جديد وفارق ماسر بان ما هنا معاوضة فقوى جانبها وبكى في سبق النظر تركه في يد المقر وانسان المصنف هنا ما يدل أو صحيح والقول بانه خلاف الصواب لان أم تكون بعد الهمة ولو بعد هل مردود بانه أغلبي لا كلي (ولو اسحق الشفعة جمع) ابتداء كدار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه أو دواما كان ورثوا عن واحد واختلف قدر املاكهم (أخذوا به على قدر الحصص) من الملك لانه حق مستحق به فسقط على قدره كالأجرة وكسب القن (وفي قول علي الرؤس) لان أصل الشركة سبب الشفعة وقد تساووا فيها بدليل ان الواحد يأخذ الجميع وان قل نصيبه وانصر جمع متأخرون لهذا والاكثرون على الاول (ولو باع أحد شريكين نصف حصته) مثلا (لرجل) أي شخص (ثم باقيا الآخر) قبل أخذ الشريك القديم مبيع أولا (فالشفعة في النصف الاول للشريك القديم) اذ ليس معه شريك حال البيع سوى البائع ولا يشفع فيما باعه وقد نبهه وعنه (والاصح انه ان غفا) الشريك القديم

المشتري) أي وبقي الثمن في يد الشفع حتى يطالب به البائع أو المشتري (قوله وفارق ماسر) أي من أنه لا بد من اقرار جديد (قوله وبكى في سبق النظر) أي المذكور في قوله سبق في الاقرار نظيره في فرع وقوع السؤال في الدرس عملا واختاب الشفع والمشتري في الفرع الاخيرة بالشفعة هل يصدق الشفع أو المشتري والجواب عنه بان الظاهر تصديق الشفع لان الاصل بقاء حقه وعدم القو (قوله والاكثرون على الاول) معتمد (قوله أي شخص) أوله بل يشمل الاثنى

(قوله بقبضهما السابقين) التقيده في الموقوف عليه ان لا يشترط الواقف اسبقه له بنفسه واقتصر عليه الشهاب ج واما قيد الموصى له فلعل ان لا تكون ممن فعمل اذا كانت أمه ولستعارها مالها (قوله فنهنا معا) أي ضمان غصب كاهو ظاهرا عما يأتي (قوله بل في سقوط الضمان بما يتناول له الاذن) أي والاذن انما يتناول استعارة بنفسه كاهو قضية العقد وقوله لا بما

(قوله وتخير الآخر) لو كان عقوه بعد أخذ الآخر حصته فهل الحكم كذلك فيقال لا لأن آخر لم يأخذ الباقي وهو حصة العاني والابطال غلظت حصته أو لانه نظر ظاهر اجمع وقد يشمل قول المتن وليس له الاقتصار على حصته ما لو كان العقو بعد أخذ حصته اه سم على ج (قوله كالمتفرد) ١٥٦ أي في أنه لا يأخذ البعض ويترك البعض بل اياها أخذ الجميع أو بتركه

وقد تقدم انه قد يأخذ بعض المبيع كالوابع ماله دار اجمعها وله فيه اجماع وليس لشريكه في الميراث أخذ لشيء يطل منفعة الدار الا اذا اتسع حصة الدار المبيعة جدا بحيث يمكن جعلها لغيره فلا شريك مازاد على ما يكن في المشتري الدار للزور (قوله وليس الاقتصار على حصته) أي وان رضى المشتري على تيسر ما يأتي عن السبكي وان اقتضى التعليل المذكور خلافا وغاية الامر انه تعليل قاصر أو جرى على الغالب اه سم على ج (قوله وينقل الى بدله) وهو الودية (قوله كمفوه عن بعض حدد القذف) فيه تصريح بان المستحق لحد القذف اذا عفا عن بعضه لا يسقط منه شيء لعدم الفرق بين ذلك والقصاص حيث سقط كله باسقاط بعضه ان فيه حقن الدماء وأيضاه بدل وهو الودية (قوله لا الاقتصار على حصته) فان الاول قال لا أخذ الا قدر حصته بطل حقه مطلقا لتقصيره اه ج وينبغي تقييده بما اذا كان عالما بذلك فان كان جاهلا لم يبطل حقه بذلك سيما ان كان ممن يخفى عليه ذلك كالو اسقط حقه من رد المبيع يعيب بعوض (قوله اسقر المالك) أي يفوز بازروا كما يأتي (قوله ولا يلزمه الاعلام بالطلب كالميراث) أي في شرح قول المصنف واشترى عوجيل فالظاهر انه يخبر بين أي يجهل الثمن الخ وقضية كلامه انه لو لم يقصد الأخذ بان اسقر على السكوت سقط حقه ولعله غير ممدانه ثبت له ذلك بتغيره والاصل عدم الصارف (قوله ناصبه بنصف الثمن) أي ان شاء أو أخذ الثلث بثلث الثمن كما يأتي في قوله واعلم ان للثاني الخ (قوله وأخذ نصف ما يسهل الاول) وثالث ما يسهل كل من ما يسهل الاول وهو الاربعة بعد أخذ الثاني لثالث ما يسهل الاول وهو اثنان من ستة قرار بط الهى المبيعة

سقط كله باسقاط بعضه ان فيه حقن الدماء وأيضاه بدل وهو الودية (قوله لا الاقتصار على حصته) فان الاول قال لا أخذ الا قدر حصته بطل حقه مطلقا لتقصيره اه ج وينبغي تقييده بما اذا كان عالما بذلك فان كان جاهلا لم يبطل حقه بذلك سيما ان كان ممن يخفى عليه ذلك كالو اسقط حقه من رد المبيع يعيب بعوض (قوله اسقر المالك) أي يفوز بازروا كما يأتي (قوله ولا يلزمه الاعلام بالطلب كالميراث) أي في شرح قول المصنف واشترى عوجيل فالظاهر انه يخبر بين أي يجهل الثمن الخ وقضية كلامه انه لو لم يقصد الأخذ بان اسقر على السكوت سقط حقه ولعله غير ممدانه ثبت له ذلك بتغيره والاصل عدم الصارف (قوله ناصبه بنصف الثمن) أي ان شاء أو أخذ الثلث بثلث الثمن كما يأتي في قوله واعلم ان للثاني الخ (قوله وأخذ نصف ما يسهل الاول) وثالث ما يسهل كل من ما يسهل الاول وهو الاربعة بعد أخذ الثاني لثالث ما يسهل الاول وهو اثنان من ستة قرار بط الهى المبيعة

اقتضاء حكمها أي وجودها واستعمال الفترة اهـ وحكي من أحكامها ثبت بعد انتهائها العقد مترد على ههـ فلا تشاركه فيه العائدة (قوله بن بادة) متعلق باستوفى وألما بعني مع (قوله لان المطلقات) هو تعطل من جانب السائل والجواب قوله لثلاث يؤدي إلخ (قوله في إطلاق الزعامة) صوابه في إطلاق الاعارة كما يعلم من شرح الزمخشري اهـ هذا الرد على شيخ الاسلام

(قوله قد أخذ من الاول النصف) أي وهو ثلاثة من ستة (قوله أو أخذ الثالث ثلث الثلث) وقدره ستة من ثمانية عشر على ما يأتي (قوله الذي في يد الثاني) وهو قيراطان وثلاثة ثلثا قيراط (قوله فانه) أي الثالث (قوله وهو واحد من تسعة) أي لان أقل عدده ثلث وثلث ثلث تسعة (قوله بضعة اليه ستة) أي وهي الباقية من التسعة في يد الاول (قوله بجمعها اثنتان وسبعون) أي حاصلة من ضرب أربعة في ثمانية عشر (قوله فورته الحاضر) أي وكان حاضرا (قوله لانه الا ان) بأخذ يضيئ الارث) أي الشفعة التي تبتسقا غائب (قوله أو كيلهما المتعد لهما) قاعدة في العبرة في اتحاد العقود تعدده بالوكيل الا في الشفعة والرهن فالعبرة فيها بالموكل (قوله فغير ضعيف فيه) ولكنه تقوى بوروده ١٥٧ من طرفي فصار حسنا للغير

اهـ حج بالمعنى وبعبارة مجربة قوله على الفور أي لحديث الشفعة كحل العقال أي تقوت بترك المبادرة كما يضيئ البعير الشرود عند حمل العقال اذ لم يبادر اليه اهـ قوله لا تنتظر ادراك زرع) أي كنه فلو أدرك بضعة دون بعض لا يكلف أخذه ما أدرك لما فيه من المشقة عليه قال في الروض وفي جواز التأخير الى حياذ الثمرة أي فيما لو كان في الشفعة شجر عليه ثمرة لا تستحق بالشفعة وجهان اهـ والارجح كما قاله الزركشي المنع والفرق امكان الانتفاع مع بقاء الثمرة اهـ سم على حج ثم رأيت

الاول والثاني وكان الثاني في الثانية قد أخذ من الاول النصف استموا في المأخوذ أو أخذ الثالث ثلث الثلث الذي في يد الثاني فله ضمه لاني يد الاول واقتسامه بالسوية بينهما فتصع قسمة الشقص من ثمانية عشر فانه يأخذ ثلث الثلث وهو واحد من تسعة بضعة اليه الستة منها فلا تصع على اثنين فتضرب اثنين في تسعة فثلاثي منها اثنتان في المضروب فيها باربعة تبقى أربعة عشر بين الاول والثالث لكل منهما سبعة واذا كان ربع الدار ثمانية عشر فحملتها اثنتان وسبعون وانما كان لثالث أخذ ثلث الثلث من الثاني لانه يقول ما من جزء الاول منه ثلثه ولو اسحق الشفعة حاضر وغائب فعفا الحاضر ثم مات الغائب فورته الحاضر أخذ الكل هما وان عفا ولا لانه الا بأخذ يضيئ الارث ولو اشترى لشفعة الشفعة أخذ نصيبهما وهو ظاهر (ونصيب أحدهما) لانه لم يفرق عليه ملكه (ولو اشترى واحد من اثنين) أو كيلهما المتعد لهما ان العبرة هنا في التعدد وعدمه بالمعقود لا بالعائد (فله أخذ حصه أحد البائعين في الاصح) لتعدد الصفقة بتعدد البائعين ولوجود التفرق هنا جرى اختلاف دون ما قبله وهذا طرف ماصر في البيع من عكس ذلك وهو تعدد ما يتعدد البائع قطعاً والمشتري على الاصح ويتعدد هنا بتعدد المحل أيضا فلو باع شقصين من دارين صفقة وشفعة هما واحد فله أخذ أحدهما فقط والثاني لان المشتري ملك الجميع فلا يفرق ملكه عليه (والاظهر ان الشفعة) أي طلبها وان تأخر التملك (على الفور) فغير ضعيف فيه ولا خيار ثبت بنفسه لدفع الضرر فكان كارد بالعيب وقد لا يجب في صور علم أكثرها من كلامه كالبيع يؤجل أو واحد الشركين غائب وكان أخير يضر بزيادة فترك ثم بان خلافه كالنأخير لا تنتظر ادراك زرع وحصاده أو يعلم قدر الثمن أو يخلص نصيبه المصوب كخلص عليه والأوجه ان محله اذ لم يقدر على زعمه الا بشفعة أو بطله بان له الشفعة أو بانها على الفور وهو عن معنى عليه ذلك وكدة خيار شرط الغير وكأخير الولي

قول الشارح السابق وفي جواز التأخير إلخ (قوله أو يخلص نصيبه المصوب) ما الحكم في انتظار تخلص نصيبه مع تمكنه من أخذه الحصة المبعة بالشفعة وتصرفه فيها وان دام الغصب في نصيبه (قوله والأوجه ان محله) أي كون الغصب عذرا (قوله وكذا أخر الولي أو غيره) أي والمصلحة في الأخذ فلولي الأخذ بعد تأخير وللولي الأخذ اذا كل قبل الأخذ لولي ولا يمنع تأخير لولي وان لم يضر في التأخير لان الحق لغيره فلا يسقط بتأخير وتقصيره اما اذا كانت المصلحة في الترك فمتنع اخذ لولي ولو فوراً فاضلا عن السقوط بالتأخير ويعد بغيره بل لا اعتبار بعقود وعدمه لا امتناع الأخذ عليه مطلقا لكونه خلاف المصلحة ولو ترك لولي الأخذ أو عفا والحالة ما ذكر أي ان المصلحة في الترك امتنع على المولى الأخذ بعد كاله مر اهـ سم على حج وقول سم امتنع أي يصرم عليه لفساده ولا ينفذ (قوله فانه لا يسقط حق المولى) قال الاستاذ البكري في كثره وبعبه مشله في الشفعة المتعلقة بالمصوب بيت المال اهـ سم على حج أي فلو ترك متولى المسجد أو بيت المال الأخذ أو عفا عنه لم يكن مسقطا لثبوت الشفعة فله الأخذ بعد ذلك وان سبق العضومنه

في الترح المذكور فراجع (قوله الذي يبره أصله) الذي في أصله انما هو التبرع بالرجوع فهو قد رجع في الأصل بالمعنى (قوله فلا ينافه) الأولى التعبير بالواو بدل الفاء (قوله ومن ثم ضمن وكيل اقتضى حاله لا الخ) في هذا الاستنتاج وفتة لا تخفى سبباً وقد علل ١٥٨ الحكم بما يأتي فهو غير معلوم عما قبله حتى يستنتج منه وفي بعض النسخ وانما ضمن

وكيل الخ وهو الموافق لسياق شرح الرض اذ هو جواب عما ردد على ما صرح من ان محل عدم ادلاؤه له فيه ولو لم يأخذ ثم عزل وتولى غيره كان الغير الاخذ ولو كانت المصلحة في الترتيب فعلاً امتنع عليه وعلى غيره الاخذ بعد ذلك لا سقطاً بل انتفاء المصلحة وقت البيع (قوله) أحد هاتين التي ثلاثة أيام) أي أصل الثلاثة قوله تعالى فتمتعوا في داركم ثلاثة أيام اه عمرة (قوله لشاعده) أي العرف (قوله) وأفرطاً برد) ويختلف ذلك باختلاف أحوال الشفعة فقد يكون عذراً في حق تخفيف البدن مثلاً دون غيره (قوله فليشهد) قال في الرض ولا ينفيه الاتمهاده عن الرفع الى القاضي اه ثم قال فان غاب المشتري رفع الشفع أمره الى القاضي والا أخذ مع حضوره كتعبيره في الرد بالعيب اه سم على منهج والضمير في حضوره راجع الى القاضي

أو عجزه فانه لا يسقط حق المولى ومقابل الاظهر أقوال أحد هاتين التي ثلاثة أيام وانها بمنزلة مدقة تسع التأمير في مثل ذلك الشقص وثالثها انما على التأسيه لم يصح بمسقطها أو يعرض به كعبه لمن شئت (فاداعلم الشفع بالبيع فليدار) عقب علمه من غير فاصل (على العادة) ولا يكلف البداء على خلافها بعدد ونحوه بل يرجع فيه الى العرف لشاعده وانما وقفه صبراً كان مسقطاً ولا فلا وضابط ما هنا ما صرح في الرد بالعيب وذكر كثيره بعض ذلك ثم وبعضه هنا إشارة الى اتحاد البايبر أي غالباً ما يأتي فان لم يعلم كان على شفعته وان مضى سنون نهى باقي خبراً أو أنه متفق انه لا يقبل دعواها الجمل به اذا كذبها العادة بان كانت معه في داره وشاع عتقها فالوجه ان يقال بطله هنا فان كان مريضاً أو مجبوراً ولو يبيع ويجز عن الطلب بنفسه (أو غائباً عن بلد المشتري) بحيث تدغم غيبته حائله ينعيم بين مباشرة الطلب كما جزمه بالسبكي تبعاً لعلن الصلاح (أو غائبا من عدو) أو أفرطاً برداً أو حر (فليؤكل) في الطلب (ان قدر) عليه لانه الممكن (والا) بان يجز عن التوكيل (فيشبه) رجلين أو رجلاً وامرأتين أو واحداً بصلف معه قياساً على ما صرح في الرد بالعيب وقال الزركشي انه الاقرب به جزم ان كفي التجزى يدخلها في الرد باقي (على الطلب) ولو قال أنه شهدت فلا فلا نانا نكر لم يسقط حقه (فان ترك المقدور عليه منهما) أي التوكيل والاشهاد المذكورين (بطل حقه في الاظهر) لتقصيره المشعر بالرضا والثاني لا إحالة للقول على السبب الظاهر لا سيما ان التوكيل لا بد فيه من بدل مؤنة أو تحمل منه ثم الغائب تجز بين التوكيل والرفع الى الحاكم كما أخذه السبكي من كلام الغوي قال وكذا اذا حضر الشفع وغاب المشتري ويجوز لقادر التوكيل أيضاً فصرحهم ذلك عند الجزم انما هو لتعنيه حينئذ طريقاً لا لامتناعه عند القدرة على الطلب بنفسه ولو سار عقب العلم بنفسه أو وكل لم ينعين عليه الا الشهادة على الطلب حينئذ ينقض لانه في نظيره من الرد بالعيب لان الاتمهاده ثم على المقصود وهو الفسخ وهذا على الطلب وهو وسيلة يتقفر فيها لا يتقفر في المقصود واذا كان الفور بالعادة (فلو كان في صلاة أو طعام أو قضاء حاجة) (فله الاتمام) على العادة ولا يكلف الاقتصار على أقل مجزئ ولو دخل وقت هذه الامور قبل شروعه فيها فله الشروع ولو نوى فلا مطلقاً في اقتصاره على ركعة أو ركعتين وزيادة نية عليها ما صرح في التميم اذا رأى ماله في صلاته على ما أشار اليه الاذهمي والوجه انه يتقفر الزيادة مطلقاً ما لم يرع في العادة في ذلك يفرق بأن الاعذار هنا أوسع منها ثم كاي علم بنأمل البايبر وله التأخير لئلا يخفى يصح ما لم يتمكن من الذهاب اليه لئلا من غير ضرر ولو أخر ثم اعتذر بعرض أو حجب أو غيبة وأنكر المشتري فان علمه بعارض الذي يدعيه صدق الشفع والا فلا يشتري ولو لقي الشفع المشتري في غير بلد الشقص فأمره الاخذ الى العود الى بلد الشقص بطلت شفعته لا يستغناء الاخذ عن الحضور عند الشقص (ولو أخر الطلب) لها (وقال لم أصدق الخبر) ببيع الشريك الشقص (لم يعذر) جزم ان أخبره عدلان أو رجل وامرأتان بصفة العدل لانه كان من

(قوله لم يسقط حقه) أي لا احتمال نسيان الشهود (قوله حينئذ) أي حين السير (قوله ولو كان في صلاة) حقه ولو نقلاً كما علم بما يأتي (قوله أو طعام) أي في وقت حضور طعام أو تنأوله (قوله والوجه انه يتقفر الزيادة مطلقاً) أي في قدره لا (قوله ما لم يرع في العادة) أي فلو لم يكن عادة اقتصر على ركعتين فان زاد عليها بطل حقه (قوله لا يستغناء الاخذ عن الحضور عند الشقص) أي ما لم يخرج ذلك الى رفع الحاكم كما جزمه دراهم وان قلت أو مشقة لا تتحمل في مثل ذلك عادة

الاختلاف بالمع والجهل عند عدم تسليط المالك فقال مسئلة الوكالة المذكورة فيها تسليط فممن الوكيل مطلقا فاجاب  
 بما ذكر (قوله والاضمنوها) أي في أموالهم كما هو ظاهر (قوله لم يؤثر) هو عين ما قبله فكان اللزق خلاف هذا التعبير  
 (قوله دون الحما) أي بخالفته مذهب الشفيع مثلا وينبغي ان مثل ذلك عكسه لعدم الثقة فهو لمسا ولا يقال العبرة  
 بمذهب الحما كما لا نقول الرغف الى الحما كمرع عن ظن البيع أو تحققه ولم يوجدوا أحدهما عنده (قوله على ما ذالم مرعى  
 قلبه صدقهما) أو ود عليه أنه بعد كونهما عدلين عنده كيف لا يقع في قلبه صدقهما ويمكن الجواب بأن مجرد العدة لا يمنع من  
 جواز الاخبار بخلاف الواقع غلطاً ونحوه وبقرض نعمة الاخبار بخلاف الواقع ١٥٩ فذلك مجرد كذب والكذب

الواحدة كاتقدم للشارح  
 لا توجب فسقا فلا تنافي  
 العدة (قوله اذا ما هنا)  
 أي قول السبكي وما  
 هناك فيما اذا كانا عدلين  
 عنده وعند غيره (قوله  
 فالعبرة بمن يقع في نفسه  
 صدقه وكذبه) نظاها أنه  
 لو تردد في ظاهر العدل  
 فترك لم يسقط حقه من  
 الشفعة وعبارة صح  
 وهذا في غير العدل كاه  
 بحسب الظاهر اه فافهم  
 انه في العدل لا عبرة  
 بتردده (قوله وهما عدلان)  
 أي والحال انهم اعدلان  
 في نفس الامر (قوله  
 وحاصله انه أخبر بما هو  
 الانفع الخ) وينبغي انهما  
 لو اختلفا في مسقط  
 الشفعة بأن ادعاء المشتري  
 ونفيه الشفيع صدق  
 الشفيع لان الاصل بقاء  
 حقه (قوله في صفقتك)  
 يؤخذ منه انه لو قال له

حقه ان يعتمد ذلك نعم لو ادعى جهله به التماسدق فيما يظهر حيث أمكن خفاء ذلك عليه  
 فانه ابن الرقة ولو كانا عدلين عنده دون الحما كم عذر على ما قاله السبكي وهو الوجه وان نظر  
 غيره فيه ولو أخبره مستوران عنده قال ابن اللقن بجنا والوجه حل كلام السبكي على ما ذالم  
 يقع في قلبه صدقهما يأتي نظيره فيما بعده ولا ينافي الاول قول المصنف لم يعذر ان أخبره  
 عدلان اذا ما هنا فيما ذاق انهما غير عدلين عنده الحما كم (وكذا ثقة في الاصح) ولو أمة لانه  
 اخبار وخبر الثقة مقبول والثاني يعذر لان البيع لا يثبت بواحد ولو عدلا لا يمتنع الى  
 الدين (ويعذر ان أخبره من لا يقبل خبره) كسبي وقاسق لانه معذور ومحله ما لم يبلغ عدد  
 التواتر والاطل حقه ولو صيانا وكفارا وفسقه لحصول العلم بهم حينئذ هذا كله في الظاهر اما  
 باطنا فالعبرة بمن يقع في نفسه صدقه وكذبه ولو قال أخبرني رجلان وليسا عدلين عندي وهما  
 عدلان لم تبطل شفعته لان قوله محتمل (ولو أخبره) الشفيع (بالبيع بالف) أو جنس أو نوع  
 أو وصف أو ان المسع قدره مسكذ أو ان البيع من فلان أو ان البائع اثنان أو واحد (فترك)  
 الشفعة (فبان) بأقل ثابان (بشمسية) أو بغير الجنس أو النوع أو الوصف أو القدر الذي  
 أخبر به أو ان المسع من غير فلان أو ان البائع أكثر أو أقل عما أخبر به (بقي حقه) لانه انما  
 تركه لغرض بان خلافه ولم يتركه لرغبة عنه (أو بان باكثر) من ألف (بطل) حقه لانه اذا لم  
 يرغب به بالأقل فبالأكثر أولى وكذا لو أخبره بوجه فباعه فبان حالان فعوه يدل على  
 عدم رغبته لما علم انه التأخير الى الحلول وحاصله انه اذا أخبر بما هو الانفع لم يترك الاخذ  
 بطل حقه والاملا (ولو اتى) الشفيع (المشتري فلم عليه أو قال) له (بارك الله) لك (في صفقتك)  
 أو سأله عن الثمن (لم يبطل) حقه لان السلام قبل الكلام سنة ولان جاهل الثمن لا بد له من  
 معرفته وقد ريد العارف اقرار المشتري لانه يدعو بالبركة لياخذ صفقة مباركة وكذا الوجه  
 بين السلام والدعاء كما اقتضاه كلام المحامي في التعبير بما في كلام المصنف يعني الواو (وقى  
 الدعاء وجه) انه يبطل بحق الشفعة لا لاشارة بتقرير الشقص في يده ومحل هذا الوجه كما قاله  
 الاسنوي اذا زاد لفظه لك (ولو باع الشفيع حصته) كلها أو زال ملكه عنها بغير البيع كهبه  
 (جاهلا بالشفعة) فالاصح بطلانها (زوال سببها وهو الشركة بخلاف بيع البعض والثاني لالاه  
 كان شر بكانه البيع ولم يرض بسقوط حقه وخرج بالجهل ما لو علم فيبطل جزوا وان كان انما

هناك الله به الصفقة سقط حقه ويوجه بأنه يشعر بالضايقاء المبيع للمشتري (قوله لان السلام قبل الكلام سنة) يؤخذ  
 منه بطلان حقه اذا لم يسن السلام مر اه سم على ج وهو واضح (قوله اذا زاد لفظه لك) أي فلو لم يزد لك لم يسقط حقه  
 بخلاف عبارة عميرة قال الاسنوي محل الخلاف في الدعاء اذا خاطب به كان يقول يارك الله لك وأما يارك الله فيه فلا يضر  
 جزما كما أوضحته في المهمات وهي بخلاف ما اقتضاه كلام الشارح من انه لو لم يزد لك لم يكن من محل الخلاف وان خاطب  
 (قوله جاهلا بالشفعة) أي وبالبيع أخذ من قوله زوال سببها وهو الشركة (قوله بخلاف بيع البعض) قال في شرح الروض  
 ولو زال البعض فورا كان مات الشفيع وعليه دين قبل الاخذ فبيع بعض حصته في دينه جبر اعلى الورث وبقي باقيه  
 فالذي يظهر كما قاله في المطلب ان له الشفعة لا لتفاهتيل العفومنه اه سم على ج

أى فإخذ الجميع وقوله انه أى لو ارث الشفع من قضية قوله فتهر انه لو زال ملكه اختيارا سقط حقه من الشفعة وبطلت  
الشفعة ومقتضى إطلاق الشارح خلافه (قوله وكذا الوياح بشرط الخيار) أى ولو جاهدنا لبيع الشريك لماء على به الشارح  
(قوله حيث انتقل الملك عنه) أى بان شرط الخيار للشترى منه فقط اه سم على ج (قوله فله الرجوع) أى للشترى (قوله  
ان جهل نفسه) أى وأصوكونه شريكا أو ان له الشفعة حيث كان يحنى على مثله (قوله وللعامل فى القراض أخذها) أى  
الأخذ بالشفعة للعصمة المبيعة (قوله وضمان العهدة) لعل وجهه ان ضمان العهدة لتمام العمل على رد الثمن لو روج المبيع  
مس- فتصا وليس فيه تعرض لأخذ الشريك لولا لعمده (قوله وان باع شريك المبت) أى بان وقع البيع بعد الموت كما صرح  
به قوله فان وجبت الشفعة للبائع (قوله فان وجبت الشفعة للبائع) أى بان باع شريكه فى حياته ولم يتفق له الأخذ بالشفعة  
لهذر في كتاب القراض ١٦٠ (قوله أو المقارضة) عطف على القرض أى أن القراض يجوز أن يكون مشقة

من القرض ومن المقارضة  
وهذا الصنيع ظاهر فى  
أن دفع المال على الوجه  
الآتى لا يسمى مقارضة  
بل قراضا ومضاربة وهو  
ظاهر المنة حيث اقتصر  
عليهما لكن كلام المحقق  
يخالفه حيث عطف  
المقارضة على ما فى  
المنة فأفاد أن القراض  
والمقارضة معنيان ويمكن  
حل كلام الشارح عليه  
بجعل أوفى كلامه معنى الواو  
(قوله لتساويهما فى الرجوع)  
أى فى أصله وان تساوتا  
فى مقدارهما (قوله والعمل  
من العامل) أى فاستويا  
فى أن من كل شىء (قوله  
ويسمى) بمقابل قوله لشفعة  
أهل الجواز (قوله يضرب  
بهم) أى بحسب بهم  
قوله وقد جمع المصنف فى كلامه  
أى فى جوازه (قوله بنحو شهرين وسنة) عبارة ج و شينا الزيادة بنحو شهرين وسنة اذ ذلك بنحو خمس وعشرين من الجوهى  
الصواب (قوله وأنفذت) أى أرسلت وقد رده عليه ما قاله فى السير من انها استأجرته بقاوصين ويمكن الجواب بتعدد  
الواقعة أو ان من عبر بالاستعانة جمع فيه بغيره عن الحمية (قوله مبصرة) لم يذكر فى الحمية فالظاهر هلاكه قبل المبعث  
قاله البرهان الحالى فى حوائى الشفعة (قوله مقرراه) أى ميناها (قوله وهو) أى القراض (قوله ومقتضى ذلك) أى كونه  
قياس المساقاة (قوله ولعل عكسهم) قد روجه بأنها كالدليل لانه مقبى عليها والدليل يذ كر بعد المدلول فذكرها بعد  
كافة الدليل بعد ذكر المدلول اه سم على ج (قوله فهى) أى المساقاة (قوله شبيهة بالاجارة فى الزروم) أى للقراض فى  
جهالة العوض والعمل

### كتاب القراض

هو بكسر القاف لغة أهل الجواز مشتق من القرض وهو القطع لان المالك يقطع للعامل  
قطعة من ماله تصرف فيها قطعة من الرجوع أو المقارضة وهى المساواة لتساويهما فى الرجوع أو  
لان المال من المالك والعمل من العامل ويسمى عند أهل العراق مضاربة لان كلا منهما  
يضرب بهم فى الرجوع ولما فيه غالبا من السفرو هو يسمى ضرابا وقد جمع المصنف فى كلامه  
بين المقتنين والأصل فيه الاجماع وروى أبو نعيم وغيره انه صلى الله عليه وسلم ضارب نخل بجنة  
رضى الله عنها قبل أن يتزوجها بنحو شهرين وسنة وكان اذ ذلك ابن نحو خمس وعشرين سنة  
بما لها الى الشام وأنفذت معه عبد هامة ميرة وهو قبل النبوة فطلع وجه الدلالة فيه انه صلى الله  
عليه وسلم حكاه مقرراه بعد ما هو وقياس المساقاة بجامع العمل فى كل منهما ببعض ماله مع  
جهالة العوض ولهذا فى أكثر الاحكام ومقتضى ذلك نقدها عليه ولعل عكسهم لذلك  
انما هو لانه أشهر وأكثر وأيضافه شبيهة بالاجارة فى الزروم والتأيت فوسطت بينهما

(قوله وقد جمع المصنف فى كلامه) أى قوله الآتى القراض والمضاربة (قوله والأصل فيه) اشعارا

أشعارا  
أى فى جوازه (قوله بنحو شهرين وسنة) عبارة ج و شينا الزيادة بنحو شهرين وسنة اذ ذلك بنحو خمس وعشرين من الجوهى  
الصواب (قوله وأنفذت) أى أرسلت وقد رده عليه ما قاله فى السير من انها استأجرته بقاوصين ويمكن الجواب بتعدد  
الواقعة أو ان من عبر بالاستعانة جمع فيه بغيره عن الحمية (قوله مبصرة) لم يذكر فى الحمية فالظاهر هلاكه قبل المبعث  
قاله البرهان الحالى فى حوائى الشفعة (قوله مقرراه) أى ميناها (قوله وهو) أى القراض (قوله ومقتضى ذلك) أى كونه  
قياس المساقاة (قوله ولعل عكسهم) قد روجه بأنها كالدليل لانه مقبى عليها والدليل يذ كر بعد المدلول فذكرها بعد  
كافة الدليل بعد ذكر المدلول اه سم على ج (قوله فهى) أى المساقاة (قوله شبيهة بالاجارة فى الزروم) أى للقراض فى  
جهالة العوض والعمل



وحاصل المسألة بين هذا وبين ما قبله الخلاف في هذا والوفاق في ذلك فكأنه قال فلورجع به ووضعت الميت فقيه خلاف المعتقد منه عدم التأثير أيضا (قوله من لازمه التكرير) الأولى الحضر والتكرير الحرف (قوله وللتولى تفصيل حاصله الخ) عبارة شرح الروض وقال التولى ان قصد ان يستقي منها فلا خلاف أنه اذا رجع المعبر له منه من الاستقاء وان اراد طمأنه ونظم ما التزمه من المؤنة جاز وان اراد غلظتها بالبدل فان كان له فيها عين كاسر وخشب جاز كما في البناء والغرام الخ (قوله أو ترك)

(قوله وهو) أي القراض (قوله رخصه) فان قلت الرخصة هي الحكم المتغير اليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي وجعل القراض رخصة يقتضي انه كان أو لا عن عوام تغير من المنع الى الجواز وليس هو كذلك اذ مشروعيته على الجواز من أول الامر قلت ليس المراد بالتغير في التعريف المتغير بالفعل بل أعم من أن يكون كذلك أو يكون تغيره باعتبار ما تقتضيه قواعد الشرع كما هو قد اشار لذلك الشارح بقوله ونحو روجه عن قياس الخ (قوله كأنها) أي المسافة (قوله والمضاربة) عطف مساو (قوله وعلى ان يدفع اليه) لعل المراد أنه يطلق على كل منهما مستقلا والافق عبارة من مساحاة اذ الدفع ليس من معنى القراض أو يفسر قوله المشتمل بالقتضى لتوكيد الخ وهذا أظهر لانه المتبادر من عطف قوله وعلى ان يدفع الخ على قوله على توكيد ولعل في التعبير بالعقد المشتمل على التوكيد دون التعبير بالتوكيد الإشارة ١٦١ الى انه ليس توكيد لا محضاً اذ يعتبر

اشعارا بما فهم من الشبهة وهو رخصة ونحو روجه عن قياس الاجارات كأنها كذلك ونحو روجه عن بيع ما لم يتحقق (القراض والمضاربة) أي موضوعهما الشرعي هو العقد المشتمل على توكيد المالك لا تحو على (ان يدفع اليه) لا ليتصرف به والربح مشترك بينهما) فخرج بقيد الدفع مقارضة على منفعة كسكنى دارا وعلى دين عليه أو على غيره وقوله بيع هذا أو فأرضك على ثمنه واشترى شبكة واصطدم بها فلا يصح نعم البيع صحيح وله أجره مثله والعمل ان حمل والصيد العامل في الأخيرة وعليه أجره مثل الشبكة ان لم يملكها كالمقصودية وذكر الراجح التوكيد والعبد المأذون له وأركانه ستة عاقدان وعمل وبيع ومال وصيغة ومستعمل كالمباشر وطهارة كلامه (وبشترط لصحة كون المال دراهم أو) هي مائة خلوا لاجم (دنانير خالصة) باجماع العصابة ولانه عقد غير لعدم انضباط العمل والوقوف بالبيع جواز للعاجلة فكان خاصا بما يروج غالباً وهو النقد المضروب لانه من الاشياء الواضحة لاطلعه السلطان جاز عقده عليه كاعده ابن الرفعة وتظير الاذرع فيه بأنه قديم وجوده أو يتضاف عزه عند المفاضلة بربان الغالب مع ذلك نيسر الاعتماد له (فلا يجوز على تبر) وهو ذهب أو فضة لم يضرب سواها في ذلك القراضه وغيرها وأجمعه الفضة بتقليب (وحلى) وسبائك لا اختلاف فيها (ومغشوش) وان راجح وعلم تدريسها وجاز التعامل به نعم انما هي تلك غشها جاز العقد عليه كاجزم به الجرحا في قول ان راجح

٢١ نهانه ح القراض فان دفع ما قبل الربح والعمل انما يوجد ان بعد عقد القراض بل قد يقارض ولا يوجد عمل من العامل أو يعمل ولا يوجد ربح (قوله لاجم) أي لا مانعة جمع بحيث يمنع أن يكون بعضه دراهم وبعضه دنانير (قوله لانه من الاشياء) أي الثمن الذي تشتري به الاشياء غالباً (قوله نيسر) أي وان رخص بسبب ابطال السلطان له جدا قوله وأجمعه الفضة به) أي بالتبر لا ضرورة الى جعل العبارة على ما يشمل الفضة حتى يحتاج الى التغليب اه سم (أقول) لكن حله على ذلك جعل حكم الفضة مستقداً بالمطوق (قوله تغليب) أي قوله أولا وهو ذهب أو فضة تفسيره مردا لبيان للمعنى الموضوع له وهو الذهب (قوله ومغشوش) فان قلت لم يتقدم في كلامه ما يخرج به المغشوش فكان ينبغي أن يقول دنانير خالصة ليعلم التفرع قلت أجب سم في الآيات البينات عن مثله بان المذكور في التفرع اذ لم يتقدم ما يخرج به يعتبر في الفرع عليه قيد محذوف ليخرج به ذلك المذكور فيكون المحذوف معلوماً من الفرع قال وهو كاف في صحة التفرع وعليه فقول الشارح أولا خالصة إشارة الى هذا ويحتمل جعل الدراهم والدنانير على الخاصة بناء على أن الشيء اذا أطلق انصرف لفرده الكمال وعليه فلا حذف وقول الشارح حيث خالصة تصرح بعماء من الاطلاق (قوله نعم ان استهلك) أي بان يكون بحيث لا يتحصل منه شيء مراه سم على منجم (أقول) مفهومه أنه ان نتحصل منه شيء بالعرض على النار لم يصح وان لم يتجزأ الخاص من الملاعن الفضة وعليه فالدراهم الموجودة بمصر لا لا يصح القراض عليها لانه يتحصل من القرض قدر

بالجر (قوله أمتعة موضوعة) كذا في النسخ وعبارة النسخة أمتعة معصومة ولعل مافي الشرح محرف عنه من النسخ (قوله ولا إعادة) يعني في صورة الستة (قوله في الخلو) أي ومثلهما غير هابا لا في كاهو واضح فكان ينبغي ولو في الخلو (قوله ولو لم يزل التار وفيه نظر والذي ينبغي العصة ورا د بالمستلزم عدم غير القصاص عن القصة مثلاً في رأى الدين (قوله وقيل إن راج) أي وإن لم يستلزم للمصارعين الجرياني (قوله فلا يجوز زعي نقد مجهول) أي قدراً أو جنساً أو صفة ومن ذلك ما عمت به البلوى من التعامل بالفضة المقصودة فلا يصح القراض علم الانصفة القص وان علمت الآن مقدار القص مختلف فلا يمكن ضبط مثلها عند التفاصيل حتى لو فرضه على قدر منها معامول القدر ووزنا فالظاهر عدم العصة أيضاً لانه حين الراد أن أحضر قدره ووزنا لكن القرض يختلف بتفاوت القص فله وكثرة وكتب أيضاً قوله فلا يجوز زعي نقد مجهول ولعل الفرق بين هذا والشركة حيث صحت مع الجهل بالمالين حيث كان يمكن علم ما بعد العقد أن المقصود من القراض الربح فاشتراط العلم بقدر المال ليدل العامل ما يرضه من الربح بخلاف الشركة فيكون العلم بما يخص كل منهما عند القصة (قوله ولو علم جنسه) فدل على أن موق العلم بالغ في هذا مع التعديل بأن لا من لازمه العلم بالقدر الآن يقال بالمالقة بقوله ولو لم يمتنع في أن يضا بقوله فلا يجوز زعي نقد مجهول القدر فيكون قوله أو قدره باعتبار هذا اسم على ج لكن ليس لفظ الاتفي في كلام الشارح فالمالقة فيه ظاهرة وفي سم على منبج بد كلام ما منه ١٦٢ فقولته بخلاف ما لو علم جنسه وقدره وصفته أي علم الثلاثة فيه بأن جهل الثلاثة في

العقد أو المجهول في العقد القدر فقط ثم علمه في المجلس فيصح كاتقدم من شرح الهبة ومن ذلك يعلم أنه لا يكفي العلم بالمجلس والصفة في المجلس دون العقد وظاهر الإطلاق أن أحدهما كذلك (قوله في ذمته) أي المالك مفهومه أم إذا كانت في ذمة غير المالك لا يجوز سواء عين في المجلس وقبضه المالك أو لا وفي كلام ج أنه إذا فرضه على دين في

واقضى كلامه مافي الشركة تعهده واختاره السبكي وغيره (ومر ض) مثلية أو متقومة لمص (و) كونه (مألوماً) قدراً أو جنساً أو صفة فلا يجوز زعي نقد مجهول وإن أمكن علمه حالاً ولو علم جنسه أو قدره أو صفته في المجلس بله الربح وبه فارق رأس مال السلم (معيناً) فلا يجوز على إحدى الصيرتين ثم لو فرضه على ألف درهم مثلاً في ذمته ثم عينها في المجلس جاز كما صرحه في الشرح الصغير واتضاء كلام الرضة كأمه ما احتل بالبيع كاصرف السلم ولو خط الفين له بأن لغيره ثم قال له فأرضتك على أحدهما وشاركك في الآخر جاز وإن لم تبين ألف القراض وينفرد العامل بالتصرف فيه ويشارك في التصرف في الباقي ولو فرضه على الفين على أن له من أحدهما نصف الربح ومن الآخر ثلثه صح عن كلامهما أو لا فلا مافي الجواهر مما يوجبهم التناقص محمول على هذا التفصيل (وقيل يجوز على إحدى الصيرتين) بتشديد الزاء كما وجد بخطه أن علم ما قبضه وتسوا باجنسا أو صفة وقدره يصرف العامل في أمه ما شاء فبینه للقرض والأصح المنع لا نقضه التبعين كالبيع ومحل المنع ما لم يبين أحدهما في المجلس والأصح حيث علم ما قبضه أو يشرق بين هذا وما صرف العلم بقدره في المجلس بأن

ذمة العامل وعين وقبضه المالك صح أي فبرده للعامل بلا تجديده عقد وان قارصه على دين في ذمة أجنبي الإجماع لم يصح وإن عين في المجلس وقبضه المالك فيحتاج إلى تجديده عقد عليه بعد تبينه وقبض المالك ووفق بين العامل وغيره بأن مافي ذمة غير العامل مجوز عنه حال العقد بخلاف مافي ذمة العامل فإنه قادر على تحصيله فصح العقد عليه (قوله ثم عينها في المجلس أي) أو قال لمدونه أفضها إليه ودفعها إليه في المجلس اه سم على منبج (أقول) وكان المالك قال للعامل فأرضتك على ألف في ذمتي ثم قال لمدونه ما ذكر كما يدل عليه قوله قبل قال في العباب وكونه معيناً في العقد أو مجلسه كان فأرضه على ألف ثم قال إن عليه ألف أفضها إليه فضل في المجلس (قوله ثم قاله) أي صاحب الالفين (قوله وإن لم تبين) أي والحال أنه لم الخ (قوله وينفرد العامل) أي يجوز له الانفراد بالتصرف فيه وليس المراد أن المالك يتنعم عليه بالتصرف في حصة القراض بل يجوز له التصرف في الفين أحدهما حصة القراض والآخر حصته من المشترك ويدل لهذا قول الشارح في الفصل الآتي بعد قول المصنف لكل فضة أو باع ما اشتراه العامل للقرض لم يكن فضاه لعدم دلالة عليه بل يبيعها عنه للعامل (قوله بالتصرف فيه) ولو بميز (قوله على أنه) أي العامل (قوله إن عين كلاهما) لعل وجه اشتراط التبعين أنه قد يشترى بكل من الالفين نوعاً ما من النوع الآخر ويتخلف ربح النوعين فعدم التمييز قد يؤدي إلى الجهل بما يخص كلا من الالفين (قوله والأصح المنع) بالنظر لما جرت به العادة في مثل ذلك المال (قوله ما لم يبين أحدهما) أي أحد القدرين وكان الأولى أن يقول أحدهما (قوله حيث علم) أي جنساً أو صفة وقدره أو قبل العقد أخذ من قوله ويفرق الخ

اختلفا في وقوع شرط القلع) هذا هو محل الاختلاف أي بان قال المبر شرطنا القلع والمستعير لم بشرطه وأما قوله بلا ريب أو معه فهو تعميم في الحكم أي سواء ذكر ارماع ذلك اشتراط الأرض أو لا لكن قوله وإن ذهب بعضهم لمخوهم لأن هذا البعض هو الأذري والتعليل له وفي بعض النسخ بدل قوله خلافا لمصلحة الأذري مانصه كما يحسنه الأذري وهو موافق لما في النسخة لكن الموجود في كلام الأذري اختيار تصديق المستعير وعبارة ولو اختلفا في وقوع شرط القلع فالظاهر تصديق المستعير إذا اصل عدمه واحترام ماله ولم أره نسا انتهت (قوله ولو امتنع منه لم يجبر عليه) لا ينافيه قوله الآتي وإذا اختار ماله اختياره

(قوله لتعير الصرتين) أي عند المتعاقدين (قوله بحيث يستقل بيده) أي بوضع يده (قوله أو غيره) كداره وسافونه (قوله أي مملوك) أي ولو جمعة أخذ من قوله بعد لأن عبده المملوك (قوله لأنه من جملة ماله) عينا أو منفعة ليشمل أجبره والموصى له بمنفعته (قوله بان عبده) مفهومه أنه لا يجوز شرط ١٦٣ عمل ولده الصغير وأخيه

مثلا (قوله أما لو شرط) محذور قوله ولم يجبر له بدا ولا تصرفا (قوله في يده) أي الغلام (قوله لو شرط نفقته) أي المملوك وخرج به الحرف لا يجوز فيه ذلك لأن نفقته على نفسه والعبد المستأجر أيضا (قوله والأوجه) خلافا لمع (قوله وقد اعتبرها أبو حامد الخ) معقده (قوله من عامل المسافة) عبارة الشارح ثم بعد قول المتن يشترط تخصيص الثمن جهاتهما لشرط نفقة من المالك على العامل جاز فان قدرت فذلك والأجل على الوسط المعتاد وعليه فانظر الفرق بينهما وأولعه أن عقد القراض لما كان جائزا من الطرفين توسعوا

الاهتمام هنا اختلف بين الصرتين وأما الإيهام في المراد منه ما خلافاه فيما س (و) كونه (مسما إلى العامل) بحيث يستقل بيده عليه لأن المراد تسلمه وقت العقد ولا في المجلس بل أن لا يشترط عدم تسلمه كأفاده قوله (فلا يجوز) ولا يصح (شرط كون المالك في يد المالك) أو غيره لاحقا قال أن لا يجبره عند الحاجة (و) لا بد أيضا من استقلال العامل بالتصرف فحينئذ (لا) يجوز شرط (عمله) أي المالك أو مثله غيره (معه) لأنه ينافي مقتضاها من استقلال العامل بالعمل (و) يجوز شرط عمل غلام المالك أي مملوكه أو من يسقط منفعته كما يحسنه الشيخ وهو ظاهرهم بشرط كونه معلوما بما شأده أو وصف (معه) سواء أ كان الشارط العامل أم المالك ولم يجعل له بدا ولا تصرفا (على الصحيح) كالمسافة لأنه من جملة ماله فجاز استتباع بقية المال لعمله والثاني لا يجوز كشرط عمل السيد لأن يده يده وأجاب الأول بان عبده وجهته ماله فعمله معلوم تابع للمالك بخلاف المالك أمالو شرط عليه العمل للغلام أو كون بعض المال في يده فسد جزوا لو شرط نفقته عليه جاز والأوجه اشتراط تقديرها وكان العامل استأجرها وقد اعتبر أبو حامد ذلك في تطهيره من عامل المسافة ولا يقاس بالخ غرضه عن القياس فكانت الحاجة داعية إلى التوسعة في تحصيل تلك العادة المشقة (وظيفة العامل التجارية) وهي الاسترباح بالبيع والشراء دون الطعن واخذ بالذي يسمى فاعلها تاجر بل محترفا (ونوابها) مما جرت العادة أن يتولاه بنفسه (كشتر الثياب وطمع) وذرعها وجعلها في الوعاء ووزن الخفيف وقبض الثمن وجهه لقضاء العرف بذلك (فأول قرضه ليس ترى حطة فبطعن ويخبر أو غزلا) مثلا (بمنهجه ويبيع) أي كالأكل منها (فسد القراض) لأنه شرع رخصة للحاجة وهذه مضبوطة بتيسر الاستتجار عليها فتمثلها الرخصة ولو اشتراها وطعنها من غير شرط لم ينفع القراض فهاهم أن طعن من غير أن لم ينفع أجره ولو اشتراها عليه لمدة الأجرة وصار ضامنا وبغرم أرض ما تنقص بالطعن فان باه لم يضر الثمن لعدم النعدي فيه وان ربح فهو بينهما عملا بالشرط

فيه لا ممكان المتضرر ومن الصريح أي وقت بخلاف المسافة (قوله ولا يقاس) أي القراض (قوله بالخ) أي حيث جوزوا الاستتجار فيه بالنفقة بلا تقدير لها ثم فرم في فلو ضعه على أن يذهب إلى اليمن ليشته من بضائه ما يبيعهما ذلك أو ردها إلى مكة ففي النسخة وجهان الأكثر على الفساد لأن النقل محل مقصود وقد شرطه مع التجارة اه سم على حج (أقول) قد يقال ليس المشروط بنفسه وإنما المقصود من مثل ذلك الاستتجار على نقله على ما جرت به العادة وهو حينئذ من أعمال التجارة فينبغي العهدة و يؤيده ما ذكره الشارح من جواز استتجار من بطعن الحنطة الخ (قوله ووزن الخفيف) أي فان استأجر على فعل ذلك كانت الأجرة عليه كإبائ في الشارح في الفصل الآتي بعد قول المصنف وما لا يلزمه له الاستتجار عليه (قوله فسد القراض) ولو شرط أن يستأجر العامل من يفعل ذلك من مال القراض فالظاهر الجواز قاله في المطلب اه سم على منهج وسيأتي ما فيه في كلام الشارح (قوله ولو اشتراها) أي العامل (قوله وصار ضامنا) راجع لكل من قوله ولو اشتراها الخ وقوله ولو اشتراها عليه الخ ثم رأيت سم على منهج صرح برجوعه لها

لزم المستعير موافقته فان أبى كلف قهره في الأرض مما لا تقتضيه لان ذلك في امتناعه بعد اختيار العير وهذا في امتناعه قبل الاختيار (قوله بخلاف ما حصل في زمن العاوية لاجل الغرض الخ) أي قالذي حفر وغرس فيه أوبى اذا ظهر بعد ذلك لا لزومه تسويته بخلاف ما اتسع عليه بسبب القلع (قوله كأنه أجوه) صريح في أنه لا يحتاج هنا إلى عقد وامل الفرق بينه وبين ما مر في البيع ان هناك ابتداء انتفاع فلا يجوز من غير عقد بخلاف ما هنا فهو دوام انتفاع كان ابتداءه بعده (قوله وهذا) أي التفسير وأوجهه ١٦٤ أي فلا يجوز على أن يشتري حنطة ويبيعه في الحال (قوله لم يصح) أي لتضييقه

عليه بطلب الفورية في الشراء والبيع وعليه فالوجه في قوله في الحال كان قراضاً بها (قوله بالمدخلة) أي فالقصر وان كان جائز لكن ينبغي الاقتصاد على ما أتت به المصنف (قوله أو معاملة شخص بعينه) ظاهره وان جرت العادة بمحصوله الى جميع امته وعليه قلعل الفرق بينه وبين الامتصاص المعتبرين سهولة المعاملة مع الأشخاص أكثر منها مع الواحد لا احتمال قيام مانع بفوت المعاملة معه (قوله مع) أي القراض (قوله مع المصارفة) أي على الوجه الجائز (قوله يتناول ما يابس) أي من أي نوع كان (قوله ولا يشترط بيان نوع الخ) وصار مع هنا بدو قول المصنف بيان نوعهما و fark ما مر في الوكيل بأن للعامل خطاً يحمله على بذل الجهد بخلاف الوكيل (قوله بالبيع والشراء قراضاً) مجرّد تصور أو الفلوحده

ولم يطرأ أن يستأجر العامل من يفعل ذلك من مال القراض وحظ العامل التصرف فقط قال في المطب قالذي يظور الجواز ونظر فيه الاذرى بأن لم ينشأ عن تصرف العامل وهذا أوجه ولو قارضه على أن يشتري المنطقة ويخترع مائة فاذا ارتفع سعرها باعها لم يصح قاله القاضي الحسين لان الربح غير حاصل من جهة التصرف وفي البحر نحوه وهو ظاهر بل لو قال على أن تشتري حنطة وتبيعها في الحال لم يصح (ولا يجوز أن يشتري عليه شراء) بالمدخلة (متاع معين) كحذو الحنطة أو هذا العبد (أو) شراء (نوع بندر وجوده) كالباقوت الاجر والخيول البلق (أو معاملة شخص) بعينه كالبيع من زيد والشراء منه لاختلافه بالمقصود بسبب التضييق والوجه في الأشخاص العيين انهم ان كانوا بحيث تقضى العادة بالربح معهم لم يضر والاضر وفي الجاوي يضر تعيين حاوت كعرض معين لاسوق كنوع عام ولا يضر تعيين غير ناد لم يدم كفا كمة وطبة ولونها عن هذه الامور مع لم تكن من شرائعها ومعاملة غير من نها عنه ولو قارضه على أن يصارف مع الصارفة فهل يتعينون عملاً بالشرط فتفسد المصارفة مع غيرهم أولا لان المقصود بذلك أن يكون تصرفاً لا مع قوم بأعيانهم وجهان أوجه ما ناهيها ولا يشترط تعيين ما تصرف فيه بخلاف الوكالة والفرق أن للعامل خطاً يحمله على بذل مجهود بخلاف الوكيل وعليه الامتناع لما عينه ان عين كافي سائر التصرفات المستخدمة بالاذن فلاذن في التزني ما يلبس من المنسوج لا الاكسية ونحوها كالسبط عملاً بالعرف (ولا يشترط بيان نوع هذا الماس) ولا بيان (مدة القراض) اذ ليس للربح زمن معلوم به فارق وجوب تعيينها في المسافة ولو قال قارضتك ماشيت أو شئت جاز كما هو شأن العقد الجائز أو علقه على شرط كما اذا جاء من الشهر فقد قارضتك أو علقه تصرفه كقارضتك الآن ولا تصرف الى انقضاء الشهر أو دفع له مالا وقال اذا امت تصرف فيه بالبيع والشراء قراضاً على أن لك نصف الربح لم يصح ولا يجوز له التصرف بعد موته لانه تعليق ولبيان القراض بموته لم يصح (فلو ذكر له) (مدة) على جهة تأنيته بها كسنة فسد مطلقاً سواء أسكت أم منعه التصرف بعدها أم البيع أم الشراء اذ ذلك المدة قد لا يربح فيها شيء وان ذكرها على وجه التأكيد (ومنعه التصرف بعدها) كقارضتك على كذا ولا تصرف بعده سنة (فسد) لانه قد لا يجد فيها رغباً في شراء عند من العرض (وان منعه الشراء بعدها) دون البيع (فلا) يقصد في (الامع) لحصول الاسترباح بالبيع الذي له قبله بعد المدة ويؤخذ من تخيل التنبيه شهران تكون المدة يتأق فيها الشراء لغرض الربح بخلاف خصوصاً لو كانت المدة مجحولة كمدة اقامة العسكر لم يصح في أوجه الوجهين وعلم بما قرناه أن ذكر المدة ابتداء

كان فاسداً ايضاً (قوله ولا يجوز له التصرف بعد موته) أما تصرفه بعد وجود المعلق عليه في صورتين تأقبت اللذين قبل هذه قياس ما مر في الوكالة من انه اذا بطل خصوصها تصرف بعموم الاذن فحة التصرف هنا ايضاً لان القراض نوع من الوكالة بل قياس ما مر في اربعة القراض في الصورة الثانية لما مر من انه لو غفر الوكالة وعلق التصرف لم يمنع لكن فرق مع بينهما بان تأخير التصرف مناف لغير الربح بخلاف الوكالة (قوله أم الشراء) سيأتي له ما يعم منه ان نحن الفساد فيما لو منعه الشراء بعد ذكر السنة ان منعه تراخي بخلاف ما لو منعه متصلاً فلا يفسد (قوله وعلم بما قرناه)

العارية (قوله اذا ما جاز الخ) هو علة ثانية للحكم كاللا يخفى فكان ينبغي فيه العطف (قوله في هذه الحالة) أي فيما اذا وقعت الأرض وقوله ما مر عن الشئيين أي من تخصيص الخبير بالقلع والتلاؤن عزاه هو فيصاهر إلى الروضة فقط أي فحل منع الإبقاء لاجرة على ما في الروضة أو الموقوف الأرض (قوله وانما جاز التملك) جواب عما ردد على الراد المذكور (قوله ثم عليه) يعني على الأصح وكان الأولى الاظهار (قوله وقدم المصنف في الروضة كلام المتولي) أي قدم حكايته على حكايته مقابلته الذي هو قول البغوي المتقدم هذا (قوله ماله اختياره) يعني من غير الثلاث المارة كما يعلم محاسناً عن انقضاء من قولهما وأما من قوله وان ذكرها على وجه التأنيت لكن قد يتوقف في علم ما ذكره من التفصيل من ذلك (قوله بخلاف ما لو قال قارضتك) صريح هذه الحصة فيما لو قال قارضتك ولا تنصرف بعد شهر والمفهوم من كلام شخصنا في راد الجزم بالاطلاق وهو واضح لان منع التصرف فيه تضيق لجواز أن لا يتيسر له بيع ما اشتراه ١٦٥ في الشهر فيتعطل بعده (قوله فخرج)

وقع السؤال في الدرس عما يقع كتمان شرط جزأ للمالك وجزء للعامل وجزء للمال أو الذابة التي يدفعها المالك للعامل ليحصل عليها مال القراض مثلاً هل هو صحيح أم باطل والجواب عنه ان الظاهر الحصة وكان المالك شرط لنفسه جزأين والعامل جزأ وهو صحيح (قوله وان استأثر أي استقل) (قوله وله أجرة المثل) أي لا للمال خد لا لبعض المتأخرين أي حصة الشئ في شرح منهجه (قوله والبضاعة) أي تفسير البضائع بالتوكيل تفسير مراد والا لعني أبعضه دفع له بضاعة أي مالا مبعوثاً (قوله أو بضاعة) يتأمل

تأنيت مخران منه بعد هاتر اختيارها بخلاف ما لو قال قارضتك سنة وذكر منع الشراء متصلاً لصنف التأنيت حينئذ هو في الجميع بين كل الشئ في شرح المنهج والروض ومراد المصنف منع الشراء بعدها أي دون البيع أنه لم يمنعه منه بأن قال ولك البيع بعدها وسكت عنه كما اقتضاه كلامه واختاره في المطابق للتأنيته وان اقتضى كلام الروضة كالمصنف فيها الفساد (ويشترط اختصاصها بالرجح) فيقتنع شرط بعضه لثالث ما لم شرط عليه العمل معه فيكون قراضين اثنين نعم شرط لقن أحدهما كشرطه لسيده (واشترط كسمايه) لا يأخذ المالك بملكه والعامل بعمله فلو شرط اختصاص أحدهما به لم يصح والقول بأنه لا حاجة لهذا لانه يلزم من اختصاصهما به مردودين للزوم لاحتمال أن راد اختصاصهما به أن لا يخرج عنهما وان استأثر به أحدهما فتنع ذكر الاشتراك لزوال ذلك الإبهام (فلو قال قارضتك على أن كل الرجح لك قراض فاسد) لمخلفته مقتضى العقد وله أجرة المثل لانه عمل طامع ما وسوله في ذلك كان طامعاً بالفساد أم لانه حينئذ طامع فيما أوجبه له الشرع من الاجرة خلافا لبعض المتأخرين (وقيل قراض صحيح انظر المعنى) (وان قال) المالك (كله) فقراض فاسد لما صر ولا أجرة له وان ظن وجوب (وقيل) هو (ابضاع) أي توكيل بلا جعل والبضاعة المال المبعوث ويجري الخلاف فيما لو قال أبعضتك على أن نصف الرجح لك أوكله هل يكون قراضاً فاسداً أو ابضاعاً ولو قال خذوه وتصرف فيه الرجح كله لك فقراض صحيح أو كله في ابضاع وفارقت هذه ما مر قبلها بان اللفظ فيها صريح في عقد آخر ولو اقتصر على قوله أبعضتك فهو بمثابة تصرف والرجح كله في يكون ابضاعاً كما اقتضاه كلامهم قال في المطلب وكلام الفوراني وغيره يدل عليه ولودفع اليه درهم وقال اتجر فيه لنفسك كان هبة لا قرضاً في أصح الوجهين والفرق بينهما وبين ما مر في الوكالة من أنه لو قال اشترى عبد فلان بكذا ففعل ملكه الا أنه ورجع عليه المأمور به بدل ما دفعه ووضح ولو قال خذ المال قراضاً بالنصف مثلاً صح في أحوجهين رحمه

وجه كونه ابضاعاً مع جعل نصف الرجح له في الأولى وكله في الثانية مع كون البضائع هو التوكيل بلا جعل وقياس ما مر أن يقال ويجري الخلاف فيما لو قال أبعضتك على أن نصف الرجح لك هل هو قراض فاسد أو قرض وفيما لو قال أبعضتك على أن الرجح كله هل قراض صحيح أو ابضاع (قوله فقراض صحيح) أي قال الرجح كله للمال وان تلفت به كان من ضمانه وعليه رد مثل ما قبضه من المالك له (قوله فابضاع) أي توكيل بلا جعل فيصح تصرف العامل وكل الرجح للمالك (قوله كان هبة) أي للدارهم لا قرضاً انظر ما الفرق بين هذه وبين ما لو قال خذوه وتصرف فيه الحق وقد يقال التنصيص في الأولى على تخصيص العامل بالرجح فربته على عدم الهبة بخلافه في الثانية فان المتبادر من اتجر فيه لنفسك الهبة هذا لو قد نقل سم في حاشية المنهج عن الشارح أنه قد في تلك أنه هبة فتكون المسئلة ان مستويين (قوله واضح) وهو أن اشترى عبد فلان يستدعي لزوم القن لزمة الا أنه قد دفع الوكيل عنه قضاء عين القرض بانه وهو يقتضي الرجوع بخلاف اتجر فيه لنفسك فانه اذن في التصرف في المال للمأمور من غير رتبة تدل على رجوعه بدله لا (قوله صح في أحوجهين) أي ويكون الرجح مناصفة بينهما

الثاني الخو يعينه قول الشارح الا في كافر زناه على ما ساق فيه (قوله لان اختيار المعبر كاف في فصل الخصومة) الظاهر ان هناسة طاق نسخ الشارح وعبارة الصفة بعد ما ذكرتها ورجح الاذني اثباتها لانه الموافق لتصريح جمع بأنه يقال لهما انصرفا حتى تصالحا على شيء ولانه قد يختار المعبر بالاجبر عليه المستعبر ولا يوافق كلام الاذني اهـ والوجه صحة كل من (قوله شركة أو نصيبا) ومثل ذلك ما لو قال مشاطرة فلا يصح (قوله في الاربعة الاول) هي قوله شركة أو نصيبا أو جزأ أو شيأ من الربح (قوله وتعينها في الاخيرة) ١٦٦ هي قوله أو لي انك ان ربحت ألف فلان نصفه الخ (قوله وفي صورتها) أي الدابة

الاستوى أخذ من كلام الرافعي وعليه لو قال رب المال ان النصف في يكون فاسدا وادعى العامل العكس صدق العامل لان الظاهر منه (وكونه معلوما بالجزئية) كنصف أو ثلث (فأقول) فارضتلك (على أن لك) أولى (فيه شركة أو نصيبا) أو جزأ أو شيأ من الربح أو على أن يخصني دابة تشتري من رأس المال أو تخصني بركوبها أو بربح أحد الأفين مثلا ولو مخلوطين أو على أنك ان ربحت ألف فلان نصفه أو ألفين فلان ربيعه (فسد) القراض في جميعه لا يوجب بقدر الربح في الاربعة الاول وتعينها في الاخيرة ولان الدابة في صورتها الثانية قد تنقص بالاستعمال وتزول عنه القيمة فلا يصح له ان يخصص العامل في التي تملك او في صورتها الاولى بربح بعض المال (أو) على ان الربح (ينسأ فالاصح الصفة ويكون نصفين) كما لو قال هذا بيني وبين فلان لان المتبادر منه حينئذ المناصفة والثاني لا يصح لاحتمال اللفظ غير المناصفة فلا يكون الجزع معلوما كما لو قال بعتك بألف دراهم ودنانير ولو قال فارضتلك على أن الربح بيننا مثلا لم يصح كما في الاثر اليمهـل بين له الثلث ومن له الثلثان أو فارضتلك كقراض فلان مع ان علمنا قدر الشروط والا فلا وفارضتلك ولت ربع سدس العشر مع وان لم يعلم قدرها عند العقد سهولة معرفته كما لو باعه من اربعة وجها لاجتماعها مال العقد (ولو قال لي النصف) مثلا وصكت عمال العامل (فسد في الاصح) لا تصرف الربح للمالك اصله لانه غايه له دون العامل فصار كله مخصصا للمالك والثاني يصح ويكون النصف الآخر للعامل (وان قال لك النصف) وصكت عن جانبك (صح على الصحيح) لا تصرف ما لم بشرط للمالك يحكم الاصل المذكور واسناد كل ما ذكره للمالك مثلا فلا يصح من العامل شرط مشعل على شيء مما ذكره فكذلك لا ينبغي والثاني لا يصح كالتى قبلها (ولو) علم لكن لا بالجزئية كان (شرطا لاحدهما عشرة) بفتح العين والشين والباء في لا تنزأ وينهما كافي المحرر (أو بربح نصف) كالتى قبله (فسد) القراض لا تنفاه العلم بالجزئية ولان الربح قد ينصرف فيما قدره أو في ذلك المصنف فيؤدي لاستقلال أحدهما بالربح وهو خلاف وضع الباب

(قوله صح مع ان علمنا) أي عند العقد (قوله وان لم يعلم قدرها) أي الحصصة (قوله نصارك له مخصصا) يحمل أن يجب الاجرة هنا على التفصيل السابق اذ ليس في الصيغة نص صريح ببقية عن العامل اهـ سم على ج في فصل في بيان الصيغة (قوله وذكر أحكام القراض) أي شيء من أحكامه والأشهر وبأن يعدة من أحكامه أيضا ولعل حكمه تأخير الصيغة أن ماعداها كانت مقدمة عليها وان فاقرة المالك لاثنين فأكبر ومقارضة العامل آخر لا تقتصرها للصيغة كأنها من جزئياتها فطال الكلام عليها فأخروا لذلك وترجم لها بالفصل لانها باعتبار ما اشغلت عليه من الاحكام الاتية زائدة على الاركان متعلقة بها (قوله على أن الربح بيننا) راجع لجميع ما قبله (قوله فسد) لعل المراد أنه اذا رد القراض حتى لو أطلق كان توكيلا عنها اهـ سم على ج وقوله توكيلا عنها أي لأجل فلا يصدق العامل فيه شيأ وبعبارة أو ج فان اقتصر على بيع أو اشتريه فسد ولا شيء له لانه لم يذكر له مطمعا اهـ ومنه يؤخذ جواب ما دنفه وقع السؤال عنها وهي أن شخصا طلب من آخر دراهم ليخبر فيها فأخبره بذلك ودفعه له وقال أخبر فيها ولم يزد على ذلك وهو أنه لا شيء للعامل في هذه الصورة لما علم به ج (قوله يتخصن) يعني فلا يشبههما (أي لان الوكالة لا معاوضة فيها والجملة لا تختص بمعين بل قد يكون العامل غير معين كن رد عبدي فله كذا

أو ج فان اقتصر على بيع أو اشتريه فسد ولا شيء له لانه لم يذكر له مطمعا اهـ ومنه يؤخذ جواب ما دنفه وقع السؤال عنها وهي أن شخصا طلب من آخر دراهم ليخبر فيها فأخبره بذلك ودفعه له وقال أخبر فيها ولم يزد على ذلك وهو أنه لا شيء للعامل في هذه الصورة لما علم به ج (قوله يتخصن) يعني فلا يشبههما (أي لان الوكالة لا معاوضة فيها والجملة لا تختص بمعين بل قد يكون العامل غير معين كن رد عبدي فله كذا

التعبرين أما الأول فلأن المعبر هو المخير أو لا تفصح اسناد الاختيار إليه وحده وقد صرح ابن الرقعة وغيره بأنه إذا عاود طرد شيئا من الخصال الثلاث أوجب كالابتداء وان اختار شيئا من غير الثلاث ووافقه المستعبر انفصل الأمر والاستمرار الأعراف عنهم جميعا أنه مع حذف الألف يصح الاسناد لاجلها الشامل للمستعبر لانه اختار ما له اختاره كالقلم مجازا انفصلت الخصومة أيضا أما الثاني فلأن المعبر وان كان هو الأصل إلى آخر ما سيأتي في الشارح الأقوله كاقترانه فتأمل له تعلم ما في نسخ الشارح من السقط (قوله لاخذ القمار بالأولى) وقد مر أيضا (قوله أم قصر المدة المعينة) طاهره وان كان المعبر جاهلا (قوله قال الغزالي الخ) مراده به صاحب مبدء ان الفرسان وليس هو ابن قاسم ١٦٧ شارح المتاج (قوله أو العامل

أعني أي ما لو كان للمالك أعني فيجوز لكن ينبغي أن لا يجوز بمقارنته على معين كما يمتنع بيعه المعين وأن لا يجوز إقباضه المعين فلا بد من تركه فراجع اه سم على منهي (أقول) قد يقال فيه نظر إذ القراض فوكيل وهو لا يمنع في المعين لقوله لو كره له بيع هذا الثوب وتقدم في الشركة للمعشئ على مع ما وافق هذا النظر الآن يقال إن ما هنا ليس بوكيل لاختصاصه بدليل اشتراط القبول هنا لفظا (قوله وله أن يشترط الخ) لعل المراد أنه يشترط جزأ من الربح تقضى العادة بمحصول مثله وهو يزيد في الواقع على اجرة المثل والافترط قد مر مع ما كثره فسد مطلقا (قوله أنه كرادنه السفر بنفسه) وسداتي أنه يجوز له السفر بالأذن

أو بغير هذه الصيغة كقارضتك وضاربتك وحل الشارح كما كثر الشرح ذلك على الحالة الأولى قال الغزالي ذلك أن تقول هذه طريقة تقدمت في الوكالة أنه يشترط القبول في صبيح العقود دون صبيح الأمر وحينئذ فاطلاق العكس كتاب الوجه صحيح لأن هذا العقود وكالة في الابتداء قطعاً ولنا وجه في الوكالة أنه يكفي القبول بالفعل مطلقاً (وشرطهما) أي المالك والعامل (كوكيل وموكل) لأن المالك كالموكل والمعامل كالوكيل فالوكان أحدهما محجوراً عليه أو مأموراً به في التصارعه ولم يأن السيد في ذلك والعامل أعني لم يصح ويجوز لولي محبي أو مجنون أو سفیه أن يقارض من يجوز زيادة المال المدفوع إليه وله أن يشترط له أكثر من أجر المثل أن لا يجد كافياً غيره ومحل ما تقرر أن لا يتنقض العقد الأذن في السفر والاقتبص في المطلب أنه كرادنه السفر بنفسه أما المحجور عليه بفاس فلا يصح أن يقارض ويجوز أن يكون عاملاً ويصح من المريض ولا يحسب ما زاد على أجر المثل من الثلث لأن المحسوب منه ما يقوّمه من ماله والربح ليس بمصالح حتى يفوته وانما هو شيء يتوقع حصوله وإذا حصل كان يتصرف العامل بخلاف مساقاة فانه يحسب فيها ذلك من الثلث لأن الثمار فيها من عين المال بخلافه (ولو قارض العامل) شخصاً (أو يأن المالك ليشركه) ذلك الاستح (في العمل والربح لم يميز في الأصح) لأن القراض على خلاف القياس وموضوعه أن يكون أحد العاقلين مالاً كالأعمال له والأخر عاملاً ولو متعدد لا مالك له فلا يعدل إلى أن يعقده عاملاً من محل المنع بالنسبة لثاني أما الأول فالقراض باق في حقه فان تصرف الثاني فيه أجرة المثل والربح كله للمالك ولا تنتمي للعامل الأول حيث لم يفعل شيئاً الثاني يجوز كما يجوز للمالك أن يقارض شخصين في الابتداء ورد بجماعه وخرج بيشراكه ماذا أذن له في ذلك لينسخ من القراض ويكون وكيلاً فيه فيصح ومحل كما قاله ابن الرقعة إذا كان المال مما يجوز عليه القراض لانه ابتداء قراض فأوقع بعد تصرفه وصبره المالك عرضاً لم يميز قال الماوردي ولا يجوز عند عدم التعيين أن يقارض الأمينا والأشبه في المالك أنعزله بمجرد الأذن له في ذلك أن ابتداء المالك به لأن إجابته سؤاله نفسه قال الأذوي وهذا فيما إذا مره امرأه جازم لا كما صوّره الدارمي إن رأيت أن تقارض غيرك فاقبل (وبغيره فاسد) مطلقاً سواء أقصد المشاركة في عمل وربح أم ربح فقط أم قصد الانسلاخ لا يشاءه إذن المالك فيه وانما على المال غيره كالأول

لكن لا يركب الجبر إذا أذن من طريقاً أو نص عليه وعليه فأبأن أيضاً حيث عرض الأذن في السفر بعد العقد أم لو قارضه ليجب من بلده إلى أخرى لم يصح لانه عمل زائد على التصارعه (قوله فانه يحسب فها ذلك) أي ما زاد على أجر المثل (قوله فالقراض باق في حقه) أي ولا يكون إذن المالك له عزلاً (قوله فله أجر المثل) أي على المالك (قوله حيث لم يعمل شيئاً) أي ما لم يعمل فقل يكون الربح كله للمالك أو لهما بحسب ما شرط أم للعامل من الربح قد عرّفه فانه نظر والافتر الثاني (قوله لينسخ) أي ليخرج منه (قوله ويكون وكيلاً) فيه أي في قراضه لثاني (قوله والأشبه الخ) معقده (قوله بمجرد الأذن له في ذلك) ولا يخالف هذا ما مر في قوله أما الأول فلأن ما تقدمه لما كان المأذون فيه غير صحيح جعل كالمعدم (قوله إلا أن أجاب) أي المالك فان أجاب سؤاله لم ينزل إلا بالتجارة غيره وقوله سؤاله أي العامل وقوله وهذا أي أنعزله بمجرد الأذن

بالحال والمستعبر بالمابى ودلر وفيه بعد (قوله والا فالحاكم) يعنى ان لم يعلم فهو الداخل تحت والا فموضع كاهو واضع وان كان بخلاف السياق (قوله فيعاف لكل) أى لكل من المدينين في مائتى الدابة والارض (قوله أو بعد تلفها) فان لم تمس مدة (الح)

(قوله ولو اراد ناظر وقف شرط له) ومنه الارشاد في الوقف الاهلى المشروط به انظر لارشيد كل طبقة عليها لا يجوز له اخراج نفسه واقامة غيره مقامه ولو فعل ذلك لا ينفذ حقه باق (قوله واخراج نفسه) أى امالوا قامة مقامه في امور خاصة كالصرف في عمارة أو وضعها مع بقائه المقيم على استحقاقه لم يتنع لكن مرفى الوكالة ان الوصى والقيم لا يوكيل كل منهما الا فيما يجر عنه أو لم تاق به مياثره وعليه فلا يجوز الوصى واقامة غيره في الامور الخاصة الا عند العجز أو عدم الياقة وباقى مثله في الناظر ثم قضية ما ذكر ان الناظر لا يجوز له عزل نفسه وفي باب الوقف ما يخالفه والجواب أن الكلام هنا فيما لو اراد عزل نفسه واقامة غيره مقامه وما هناك في مجرد العزل فلا تخالف وخرج من شرط له النظر غيره فله اخراج نفسه من النظر متى شاء ويصير الحق في ذلك للقاضى بقدر ١٦٨ فيه من شاء كقبة الوطائف واذا سقط حقه لغيره بازله الا حذى مقابلة

الامقاط كاد كره في القسم والتشور والجماعة (قوله كان كاهم) أى فانه لا يجوز (قوله ولقد وقعت فى) أى عندى (قوله وبما تقر) هو قوله المقرر في المذهب (قوله اندفع ما قيل) فيه نظروا ظاهره اسم على ج ولعل وجهه منع أن ذلك معلوم من ذكر بل لا يمتدى اليه الامن له كثرة احاطة فلا تنبى الاحالة عليه (قوله من غير تغيير) أى فهو بخلاف الاصطلاحه من أن ما زاده يبره بقوله في أوله قلت وفي آخره والله أعلم والجواب أنه علم من تنسخ كلامه أن هذا في غير الحكمة أو الحكامتين (قوله أما لو اشترى في الذمة

أراد الوصى أن ينزل وصدا منزلته في حياته ببقية في كل ما هو منوط به فانه لا يجوز كما قاله الامام قال السبكي ولو اراد ناظر وقف شرط له النظر واقامة غيره مقامه واخراج نفسه من ذلك كان كاهم في الوصى قال ولقد وقعت فى هذه المسئلة في الفتاوى ولم أر تد في أن ذلك ممنوع (فان تصرف) العامل (الثاني) بغير اذن المالك (تصرف غاصب) فيضمن ما تصرف فيه لان الاذن صدر عن ليس بمالك ولا وكيل (فان اشترى) للادول (في الذمة) ونقد الفم من مال القراض ورج (وقلنا بالجدي) المقرر في المذهب المعلوم له أن في المام به وهو أن الرج للغاصب اذا اشترى في الذمة ونقد من الغصب لخصه شرهه وانما الغاصب تسليعه فيضمن ما سله ورجا تقرر اندفع ما قيل لم يتقدم لهذا الجدي ذكر فلا تحسن الاحالة عليه (قال رج) هناك (العامل الاول في الاصح) لان الثاني تصرف باذنه فاشبه الوكيل (وعليه للثاني أجره) هو من زياده من غير تغيير لانه لم يعمل بجمانا (وقيل هو لثاني) جبهه لانه لم يتصرف باذن المالك فاشبه الغاصب واختاره السبكي أما لو اشترى في الذمة لنفسه فبيع لنفسه (وان اشترى بيمين مال القراض فباطل) شرؤه لانه شراء فضولى (ويجوز أن يقارض) المالك (الواحد اثنين متفاضلا) حفظه ما من الرج ويوجب تعيين أكثرهما (ومتساويا) لان عقده معهما كعقدين وان شرط على كل منهما امر اجبة الاخر لم يضر ككما رجحه جمع خصالها أطال به البليغى لانهم بائنة عامل واحد فهو غير منافي لامر من شرط استقلال العامل وقولهم لو شرط عليه مشرفا لم يصح (و) يجوز أن يقارض (الاثنين واحدا) لانه كعقدين ويستمر فيما اذا تفاوتا فيما شرط له تعيين من له الأكثر (والرج بعد نصب العامل بينهما بحسب المال) والافسد ما فيه من شرط بعض الرج ليس بمالك ولا عامل (واذا فسد القراض) وبقي الاذن انصرفت شرط ككونه غير نقد والقراض مالك (نفذ تصرف

لنفسه) أى أو أطلق بغيره ولو فنى نفسه والعامل الاول هل يقع لها والعامل الثاني فيه نظر ونقل عن العامل شيخنا الزادى بالدرس أنه يقع للعامل الثاني قبله اعلى ما في الوكالة من أن الوكيل لو اشترى في ذمته ونوى نفسه وموكله وقع للوكيل (أقول) هذا قريب فيما لو أذله في شرائى بعينه فانه حيث نوى نفسه والمالك لم ياذن عاذا له في شرائه أما لو أذنه في التجارة من غير تعرض لشيء مخصوصه فينبى العصف ويكون ما اشتراه مشتركا بينهما (قوله فبيع لنفسه) أى لا القراض فيكون الرج كله له والمال مخفون عليه ضمان الغصب (قوله ويجب تعيين أكثرهما) أى خطأ (قوله لم يصح) وذلك لما اشار اليه بقوله لان سماعة عامل الخفاف المشتري بمنزلة عامل آخر (قوله فيما شرط له) أى العامل (قوله من له الأكثر) عبارة ج عليه وعبرة الاصل هى الاوضح لان التعبير به بهم بوث الأكثر في ذمة أحد المالكين نعم الاوضح منهما أن يقول من الأكثر من جهته (قوله والافسد) أى بأن شرط التساوى بين المالكين أو شرط لصاحب الأقل من المالكين الأكثر من الرج



في بعض النسخ هنا تعبير وموافقة لما في النسخة وفيه بعض غلط (قوله وذو اليد مقره بأجرة المثل والقيمة) لعل الصواب اسقاط لفظ بأجرة المثل ولم أره في كلام غيره (قوله مع استعمال جزء منها) أي من العين الغرومة (قوله فسد الشرط والعمارة

(قوله والمقارض) أي والحال (قوله فلا ينفذ تصرفه) أي ويضمنه ضمان الغصب لوضع يده عليه بلا دن من ماله (قوله) وإن لم يحصل ربح) أي بل وإن حصل خسران وهذا بخلاف ما صرح في الشركة الفاسدة حيث قيل فيها بعدم احتساب أجرة أن لم يحصل ربح في المال وقرآن الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتج في وجوب أجره لوجوده نفع شريكه بخلاف العامل في المقارض والمساواة (قوله وإن علم الفساد) غاية (قوله نظير ما صرح) بمد قول المصنف ولو قال قارضتكم على أن يربح لك قراض فاسد من قوله وسواء في ذلك كان عالماً بالفساد أو لا لأنه حينئذ طامع فيما أوجبه له الشرع الخ (قوله فلا شيء له) أي أو قال يعم في هذا وأشرأ قال تجرب نفسه ولم يذكر ربحاً فلا شيء له لأن ما ذكره توكيل لأقراض (قوله ولا نسيئة في ذلك) قياساً على ما صرح به المنهجي باب الوكالة حيث قال ولو خانكم وسلم المبيع ضمن قيمة يوم ١٦٩ التسليم وعليه فإذا غرم القيمة

هل يرد هـ المال المقراض من غير مراعاة المالك لأنه لم ينزل أولاً بدنه هـ المالك وأخذ هـ منه لئلا يلزم عليه اتعاض التقاض والمقبض لو لم يدفعه له فيه تقرب الثاني أخذ هـ ما أتى فيما لو أنف العامل مال المقراض من أنه يقبض المالك منه بدله ويرده إليه كما يشاء وسبقهما إليه المتولى (قوله) بلا دن) أي في الضمن والنسيئة فظاهره أنه يبيع بغير الغبن القاض ولو كان ثم من رغب فيه بتمام قيمته وله غير مراد أخذ هـ ما تقدم في الوكالة أن عمل العصة إذا لم يكن ثم رغب

العامل) نظراً لبقاء الأذن كالوكالة الفاسدة أما إذا فسد لعدم أهلية العاقد أو للمقارض ولو وكيل فلا ينفذ تصرفه (والربح بكافة المال) لأنه ما علمه والخسران عليه أيضاً (وعليه للعامل أجرة مثل عمله) وإن لم يحصل ربح لأنه عمل طامع في المسمى ولم يسلّم فرجع إلى الأجرة وإن علم الفساد وظن أن لا أجرة نظير ما صرح كما أفاده السبكي (إذا أضاف قارضتكم لجميع الربح في فلا شيء له في الأصح) لأنه عمل بمجانبة طامع في شيء والثاني يرجع بأجرة المثل كذا لأسباب الفساد (ويصرف العامل محتاطاً لا بغير) فأحضر في تصحيحه أو شراء (ولا نسيئة) في ذلك للغرور لا احتمال تلف رأس المال فتبقى الموهبة متعلقة بالمالك (بلا دن) كالوكيل فإن أذن جاز لأن المنع لحقه وقد زال بآذنه أو يأتي في التعرض في النسيئة في قدر المدة ما صرح في الوكالة كما في المطلب ويجب الإشهاد والأخفى بخلاف الحال لأنه يبيع المبيع إلى استيفاء غنمه متى أذن في التسليم قبل قبض الثمن ليجب إشهاد لعدم جريان العادة بالإشهاد في البيع والحال والمراد بالإشهاد الواجب كإرجاعه ابن الرقعة أن لا يسلم المبيع حتى يشهد شاهدين على إقراره بالعقد قال الاسنوي وأوحا اتفاقية وقضية كلام ابن الرقعة أنه لا يلزمه الإشهاد على العقد وبوجهه بأنه قد تبين له البيع بربح بدون شاهدين ولو أن حضورهما فأتى ذلك فجاز له العقد بدونهما وزعمه الإشهاد عند التسليم (وله البيع) ومثله الشراء كما قاله جمع متقدمون (بمرض) وإن لم يأذن له المالك إذ الغرض الربح وقد يكون فيه وبه فارق الوكيل وقضيته أن له البيع بنقد غير البلد لكن منعه العراقيون وخزمايه في الشركة وقرق السبكي بأن نقد غير البلد لا يروج فيها بخلاف العرض وقد ضمنه أنه إن واجاز ذلك ولو بديهه كلام ابن أبي عمير (السابق) (وله) بل عليه كما قاله الاسنوي (الرديع) حال كون الرد (تقصية مصلحة) بناء على مذهب سيبويه

٢٢ نهایه يأخذ هذه الزيادة (قوله فإن أذن جاز) ومع جوازها ينبغي أن لا يبالغ في الغبن لبيع ما يساوي مائة بغيره قبل يبيع بمائتين على أن يكتبه عادة في مثل ذلك أي فإن باع في الغبن لم يصح تصرفه (قوله) ما صرح في الوكالة) أي من أن عين له قدر التبع والأمان كان ثم عرف في الاجل جعل عليه والاراضي المصلحة (قوله) ويجب الإشهاد) أي في النسيئة واقتضاه في وجوب الإشهاد فيه أنه لا يجب بيان المشتري للمالك وهذا بخلاف ما صرح في الوكيل وعليه فيمكن الفرق بأن العامل ههنا كان له حصّة من الربح وكان مطالبا بالتقصير رأس المال أغنى ذلك عن بيان له للمالك (قوله والأخفى) أي بالقيمة وقت التسليم ويكون للمعامله لأنه يضمن الثمن (قوله لعدم جريان العادة) يؤخذ منه أن العادة لو حرت به في محل القراض وعلم المالك بما وجب الإشهاد ولا مانع منه (قوله قال الاسنوي الخ) معتقد (قوله أو واحد اتفاقية) أي ولو مستورا كما في شرح الروض اه سم على منهج (قوله وقضيته) أي قضية قوله اد الغرض الربح (قوله وخزمايه) أي بالمنع واعتمده الشارح ثم (قوله السابق) أي في الشركة (قوله بنه) أي كونه حالاً على مذهب سيبويه أي من جهة محبي الحال من ابتدا

فيما يظهر) تقدم له استنباطه أيضا في صورة الأمانة مخالفاً للمسنون (كتاب النصب) (قوله وفارق

(قوله نحو وآية لهم) أي كان نسخ الآية صفة لليل (قوله فلا يرد) أي لا يجوز له ولا ينقض منه (قوله كان له الرذ قطعاً ولا ينافي هذا ما يأتي قريباً من أنه إذا استوى الأمران في المصلحة رجع إلى اختيار العامل لأن ذلك عند اختلاف فهم أو ما هنا فيما إذا توافقا على استواء الأمرين (قوله حيث يجوز للعامل) وذلك حيث لم تكن المصلحة في الإبقاء (قوله وأولى للملكة الأصل) قال في شرح الروض بل القياس وجوبه أي الرذ في إذا كانت المصلحة فيه على العامل كمكسبه اه سم على منبهج ونازع في حواشي ج في صورة العكس وتوجه المنازعة بما حاصله أن المالك حيث رضى بعبيه فقد رضى بالتفويت على نفسه والعامل هو المباشر للعقد فإن أراد الرذ وكان فيه مصلحة لم يمنع المالك منه (قوله رده على البائع) قد تعذر ذلك لعدم ثبوت الحال مع انكاد البائع اه سم على ج أي فيكون الرذ من جهة العامل فقط فإن تعذر عليه ذلك فينبغي أن يتصرف فيه المالك بالظفر **في فرع ج** لو أدن الله في الشراء سلباً جاز وفي البيع سلباً لا يجوز لأن الحظ غالباً في الشراء سلباً دون البيع قاله الماوردي قال والأذن في النسبة لا يتناول السلم لأنه ضرر وكان المراد في مسئلة السلم أنه لم يجعل له سوى البيع سلباً أو الشراء سلباً فيصع في الثانية دون الأولى وفي شرح الروض ١٧٠ قد يقال الأوجه الجواز أي في الأولى وقول الماوردي لا يتناول السلم

أي لا يبيع ولا يشترى اه سم وليس بضعيف وإن ادعاء بعضهم يصح كونه حالاً من ضمير الظرف والقول بأنه إذا تقدم لا يفعل ضمير امرؤ ود يصح كونه صفة للرذ تعريفة للجنس وهو كالنكرة نحو وآية لهم الليل نسخ عنه النهار (فإن اقتضت) المصلحة (الامساك فلا) يرد (في الأصح) لا دخاله بقصد العقد والثاني نعم كالوصي كل فان استوى الرذ والامساك كان له الرذ قطعاً كما في البسيط (وللمالك الرذ) حيث يجوز للعامل وأولى للملكة الأصل ثم إن كان الشراء بالعين رده على البائع ونقص البيع أو في الذمة صرفه للعامل وفي وقوعه له امر من التفصيل في الوكيل بين أن يسميه في العقود بصدقه البائع وإن لا (وإن اختلف) أي المالك والعامل في الرذ وعدمه (عمل) من جهة الحاكم (بالمصلحة) لأن لكل منهما حقاً فان استوى الأمران فخرج إلى اختيار العامل كما في المطلب لم تكن من شراء العيب بغيره أي فكان ما بينه هنا أقوى (ولا يعامل المالك) بمال القراض أي لا يبيعه أبداً لأنه لا يبيع ماله بجاهه بخلاف ما لو اشترى له منه بعين أو دين فلا يمنع لكونه متضمناً فسخ القراض ولهذا واشترى ذلك منه بشرط بقاء القراض بطل فيما يظهر وإن أوهم كلام بعضهم الصحة مطلقاً ولو كان له عاملان مستقلان فهل لأحدهما معاملة الآخر وجهان أو جهه ما نتم أن أثبت المالك لكل منهما الاستقلال بالنصرف أو الاجتماع فلا كالوصيين على ما قاله الأذري في ما هو بوجه غيره لكن المعتمد كما في أدب القضاء

(قوله ولا يعامل المالك) أي ولا وكيله حيث كان يشتري المالك (قوله بخلاف ما لو اشترى) لا لمطهرى العامل لنفسه مال القراض وذلك بأن اشترى العامل مال القراض لنفسه بعين من ماله أو دين في ذمته فلا يمنع الخ وقوله منه أي المالك (قوله وجهان) أعلم أنه إن كان المراد بمعاملة الآخر أن يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز قريب لا يتجه غيره كما في الوصيين المستقلين فإن لأحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر كما يأتي في محله بما فيه وإن كان المراد به أن الآخر يشتري للقراض من صاحبه بمال القراض فلا ينفى إلا القطع باستتاع ذلك فضلاً عن إجراء خلاف فيه مع ترجيح الجواز لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فكما امتنع بيع العامل من المالك فيمتنع بيع أحد العاملين من الآخر للقراض لأن المال للمالك فيلزم مقابلة ماله بجاهه هذا كله إذا كان المراد أن المال واحد وكل منهما مال فيه على الاستقلال كما هو ظاهر العبارة أمال قراض أحدهما وحده على مال قراض الآخر وحده على مال آخر كما هو ببعض بذلك مسئلة الوجهين وأراد أحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر من مال القراض الذي معه فالوجه جواز ذلك بل القطع بأنه لا جني بالنسبة لما مع الآخر وإن أراد أن يشتري لقراضه مع الآخر فالوجه امتناعه لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فليحذر اه سم على ج (قوله أو الاجتماع) قسم لقوله أن أثبت المالك الخ ولو قال بخلاف ما لو شرط عليهما الاجتماع كان وضع

هذا هلاك ولداة الخ) قضية السياق ان هذا يسمى غصباً والظاهر انه غير مردوسيعة المستكين مع فرق آخر اظهر من هذا (قوله فباتي نظير ذلك في العاملين) أي فمتنع مطلقا سواء أثبت لكل الاستقلال أو شرطه الاجتماع (قوله ولا يغبر جنس ماله) أي مع قبضته فلو باعه بجنس آخر حاز الشراء بذلك الاستحواك وهو حجة نظرية ما ذكره بقوله باع الذهب بدراهم الخ (وخرج) هل العامل الكافر شراء المصحف للقراض الذي يقبضه الحصة ان يحسن شراء الوكيل الكافر المصحف لتوكله المسلم لوقوع الملك للوكيل دونه ولا يعارض ذلك انه ملك حصته من الربح بشرطه فيلزم ان يملك جزءا من المصحف لان حصول الربح امر مستقبل غير لازم للعقد على انه يملك حصته من الربح بمجرد حصول الربح على المصحف وظاهر انه يتمتع بقية المصحف الا ان ملكه بزمانه وهو متعنت فيمكن التوصل لملك حصته من الربح بنضوض المال مع فتح العقد فان ذلك من الطرق التي تحصل ملك الحصة واستقرارها فاقبل اه على ع (قوله أي الا بعد من موبل) عبارة عن أي ابدأ أو الا الخ ولعل عدم ذكر الشارح لذلك لفهم البطلان فيها بالاولى عما ذكره أو لاعتداده دخوله في الزمن الطويل (قوله كاصل أو فرم) مفهوما انه يشتري ذوى الارحام وينتج خلافا اذا كان هناك حاكم يرى ١٧١ عنقهم عليه احتمال رفعه اليه

فيعود عليه الضرر (قوله)  
 نصيب العامل) أي فيستقر  
 للعامل بقدر ما يخصه منه  
 الربح فيأخذه مما بقي بيد  
 من المال أو من المالك  
 فلو بقي بيد العامل شيء  
 بأن كان غن المبد جميع  
 مال القراض وكان المالك  
 معسرا يماضي العامل  
 فينتفي عدم نفوذ العقد في  
 قدر نصيب العامل (قوله)  
 زوجة) أي زوج نفسه  
 (قوله بخلاف شراء  
 القريب) أي المذكوب في  
 قوله كأصل أو فرع أخذنا  
 من العلة (قوله أمالو  
 اشتري) عبارة الرض فرع  
 اشتري المامل للقراض

لا يصح فري منع بيع أحدهما من الاسترقاق في نظير ذلك في العاملين (ولا يشتري القراض بأكثر من رأس المال) والرجع بالاذن المالك كمال عليه كلام المصنف على أنه يمكن رجوع بغير اذنه إلى هذه أيضا وهو ظاهر وإن قال الأذني لم أره نصا وذلك لأن المالك لم يرض به فإن قل فسيأتي ولا يغير جنس ماله أيضا فلو كان ذهابا وجده ماباع عبدا لهم باع أذهب بدارهم ثم اشتري ذلك لهم أولا بفن المثل مالا يرجوه رجحاى الأبعد من طويل لا يقي له القراض غالبا فليأظهر (ولا من يعق على المالك) كاصل أو فرع أو من أقر بحرته أو شهدا أو ردت أو مستولدة له وبعث لحدودهن (بغير اذنه) إذا قلصه الرجوع وهذا خبران فإن أذن له مع ثم إن لم يكن في المال رجوع يعق على المالك وما بقي هو رأس المال وكذا إن كان فيه رجوع فبمعق على المالك نصيب العامل من الرجوع ولو أعقق المالك عبدا من مال القراض فكذلك (وكذا زوجه) أى المالك الذكر والائتي لا يشتريه بغير اذنه (في الاصح) لتضرر المالك بانفساخ نكاحه والشافعي يجوز إذا قد يكون مريحا أو أما الضرر في حقهما جهة أخرى بخلاف شراء القريب أفواته بالكلية أمالوا اشتري العامل زوجه أو من يعق عليه فإن كان بالعين ولا رجوع لم يعق عليه ولم ينسخ نكاحه وكذلك كان في الذمة واشتري القراض (ولو نسل) مامنع منه من خصوصه أصله أو فرعه أو زوجه أو بأكثر من رأس المال (لم يقع للمالك ويقع للعامل إن اشتري في الذمة) وإن صرح بالفارة للمصرفي الوكالة فإن اشتري بالعين كان باطلا من أصله (ولا يسافر بالمال بلاذن) وإن قربت المسافة وأمن الطريق وانتفت المؤنة لأن السفر مظنة الخطر فلو سافر من غير ضرورة فنهى وأتم ولم ينسخ

أباء ولوفى الذمة والرجح ظاهر صرح ولم يعترف اهـ وهى تشييد عدم العتق فى الشرع ابايعين وفى الذمة ولومع وجود الرجح بخلاف عبارة الشارح وقضية ذلك انه لو اشترى رجلا وجته للقراض صرح ولم ينقض نكاحه ونجته انه لو طوع ببقاء الزوجة لعدم ملكه لشيء منها واستحقاقه الوطء قبل الثراء فليس صحيح ولا يعارض ذلك انه يحرم على العامل وطء أمة القراض لان ذلك فى الوطء من حيث القراض والوطء هنا زوجه ثابتة اهـ سم على جـ (قوله واشترى للقراض) ظاهره ولولم يكن فيه رجوع وعلى ما اقتضاه كلام الروض الذى نقله سم لافرق (قوله فان اشترى ابايعين) ظاهره البطلان فى الكل لافى لافى ان ذلك بخلاف عبارة شرح الروض فانه قال فان اشترى باكثر منه لم يقع مازاد عن جهة القراض الخ اهـ وهو شامل لقصوره اربعة عشر رين وأرض المال عشرة اهـ سم على جـ (قوله وان قربت المسافة) سبق ان يحمل امتناع السفر الى ما يقرب من بلد القراض اذا لم يتدأهل بلد القراض الذهاب اليه ليبيع ويملك المالك بذلك والاجاز لان هذا بحسب عرفهم بعضهم أسواق البلد ويفرق بينه وبين حرمة السفر ليدوم الجمعة وبغير ادان الدائن بان الحرمة ثم تخلف فوت الجمعة والتوقيت على الدائم بخلاف ما هنا فان الغرض طلب الرجوع وقد توقف حصوله على مثل ذلك

(قوله يتأيد ما يأتي عن ابن الصلاح الخ) هو تابع في هذا المال في النصفة لكنه أغفل ما في النصفة في المحل الذي أحال عليه عن ابن الصلاح وهو ضمان شريك وغروا معين ملائله ولشركه فليس ما كان يسبقهما من الشئ وقوله قبل قول المصنف قال أراد (قوله ولم ينزل) ثم إن أراد التصرف في مال القراض عزل قدره أو اشتري بالجميع ويكون ما اشتراه بعضه للعامل وبعضه للقراض (قوله صح البيع للقراض) أي ولا يشترط لصحة البيع كونه بتقديله القراض بل يجوز بالعرض وينقد ما سافر إليه حيث كان فيه ربح أخذاً بما تقدم من جواز بيعه بالعرض وبغيره بتدليل القراض وإن باع فيه ثم ظاهر كلامه صحة البيع في البلد الذي سافر إليه وإن عين غيره للبيع بل ولو نهاه عن السفر إليه لعدم انفراده بالسفر لم يذكر وقد يستفاد ذلك من قوله ثم إذا باع فيما سافر إليه وهو أكثر قيمه مما سافر منه أو استربص (قوله لم يصح) أي فإن كان القدر مما يتباين به صح ونظر فيه سم على منهج وعبارته وانظر ١٧٣ كيف يجوز ترك هذا القدر إذا كان لرباع في البلد المأذون فيه لم يتركه ويمكن

أن يجاب بأن البيع بما ذكر بيع بشئ المثل وليس البيع في بلد القراض بهذا القدر محققاً (قوله الألفه) كسواكن (قوله ولا تعين ما اعتاد الخ) أي فلو لم تكن لهم عادة السفر فقباس ماله أطلق في الأصل ولا عادة ثم جواز السفر هنا إلى موضع يليق بالسفر إليه للبيع من ذلك البلد عرفاً (قوله ولا ينفي) أي وإن جرت العادة بذلك وظاهره وإن أذن له المالك وينبغي خلافه ولعله غير مراد وعليه فإذا فرض ذلك فالظاهر أنه يكون من الربح لا من أصل مال القراض فإن لم يوجد ربح

القراض سواء أسافر بعين المال أم العروض التي اشتراها به خلافاً لما وردى وقد قال الامام لو خلط مال القراض بماله ضمن ولم ينزل ثم إذا باع فيما سافر إليه وهو أكثر قيمه مما سافر منه أو استربص صح البيع للقراض أو أقل قيمة مما لا يتباين به لم يصح ما إذا كان في قبض زعم لا يستفيد ركوب البحر إلا بالنص عليه أو الأذن في بلد لا يملكها الألفه وألق الأخرى به إلا أنهار إذا زاد خطر هاعلى خطر البر ثم إن عين له بلداً فذلك والاقين ما اعتاده أهل بلد القراض السفر إليه منه (ولا ينفي منه على نفسه حضراً) لاقضاء العرف ذلك (وكذا سفره في الأظهر) كالخضر إذا التفتة قد تستغرق الربح فيلزم انفراده به وقد زيد عليه فيلزم أخذه من رأس المال وهو ينافي مقتضاه والثاني ينفي ما يزيد بسبب السفر كالخف والأداة وسفرة لأنه حسبه عن التكسب بالسفر لاجل القراض فأشبهه بحسب الزوجة بخلاف الحضر ومراده بالنفقة ما يعم سائر المون ولو شرط ذلك في العقد فسد (وعليه فعل ما اعتاد) عند التبرار فعل التاجر به بنفسه (كطلى الثوب ووزن الخفيف) ولو لم يستد فرغه منه من كاضبطه الشارح إشارة لذلك (كذهب ومسل) لقضاء العرف به (لا الامتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (ونحوه) بالربح بضبطه أي ونحوها من كتبهما من الخمان إلى الدكان لتعارف الاستخبار بذلك ويصح جرم ما بعد لا عطف على الخفيف وعلى هذا رجع نحوه أولى أيضاً والأوهم عطفه على الامتعة الثقيلة وهو فاسد لا يصحها (ولا يلزمه) من العمل كاجرة كيل وحفظ (له) الاستخبار (عليه) من مال القراض لأنه من ثمة التجارة ومصالحها ولو فعله بنفسه لم يستحق أجره وما يلزمه فعله لو أكثرى عليه من فعله فالاجرة في ماله لا في مال القراض ولو شرط على المالك الاستخبار عليه من مال القراض فالظاهر من وجهين حكاهما الماوردي عدم النص و ما يأخذ الرصدى والمكاسب محسوب من مال القراض كما قاله الماوردي (والأظهر أن

حسب من رأس المال) قوله ولا أداة) أي الركوة (قوله ولو شرط ذلك) أي النفقة سفر أو حضراً العامل (قوله فسد) ينبغي جريانه في صورة السفر أيضاً كما يفهمه قول الروض ولا النفقة على نفسه من مال القراض وإن سافر بل لو شرطه ففسد القراض اه سم على ج ويحمل صورتين قول الشارح ولو شرط ذلك في الخ أو غسانب سم ذلك للروض لأن ج اتخاذ ذلك في الحضرون السفر (قوله ووزن الخفيف) وعليه فتقد الدرهم التي يبيع بها ووزنها على العامل فإن استأجر عليها كانت الاجرة من ماله (قوله ويصح جرم ما بعد لا) وهو الامتعة دون قوله ونحوه كما يصح به قوله وعلى هذا الخ (قوله لم يستحق أجره) سبأ في الشارح في المسافة أن مالاً يلزم العامل فله إذا فعله باذن المالك استحق الاجرة كما لو قال اقض ديني وإن لم يسم المالك له أجره فقباسه أن محل عدم استحقاق العامل الاجرة هنا حيث فعل بلاذن من المالك فليصر (قوله محسوب من مال القراض) وينبغي أن مثل ذلك ما لو دفع الوكيل ذلك من المال الموكل فيه إذا عتبرت جملة المالك أما إذا لم تعتد فليس له ذلك إلا باذن منه فلو خالف كان متبرعاً به وضاع عليه وينبغي أن محل الاحتياج للرجعة حيث لم يعتد ذلك ويعلم به المالك والأدفع بلا رجعة وإن سملت وكسب أيضاً

قوم الخ) أي في باب أحياء الموات (قوله وشمل الاختصاصات) لعل لفظ شمل محرف عن لفظ سائر من الكتب وعبارة النسخة وسائر الحقوق والاختصاصات كحق مضجر (قوله ومن قصد بضو مصد) أي وكحق من قصد بضو مصد وعبارة النسخة وكأفامة من قصد بسوق أو مسجد لا يرجع منه والجلوس محله انتهت وقوله لا يرجع منه وصف لمسجد أو شارع أي بان كان جلوسه

حفظه الله تعالى قوله محسوب من مال القراض أي من رأس المال أن لم يوجد ربح فإن وجد ربح ولو بعد أخذ الرصدى والمكاس حسب منه كما يدل قول المصنف الاتي والنقص الحاصل الخ (قوله) ويتقدم به على الغرماء) أي وعلى مؤن تجهيز المالك لتعلقه بالعين اه سم على ج (قوله ويصح اعراضه) أي العامل وقوله بالذلة أي المالك (قوله) يستقر نصيبه) أي العامل (قوله ومز الخ) والراجح منه أنها من الربح أن أخذت قبل القسمة (قوله والمهر على من وطئ) أي الحاصل بغير وطء العامل لما يأتي في قوله ويجب عليه المهر فيكون في مال القراض (قوله وهي عن لاتنفر مطاوعتها) أي بأن كانت أجنبية أو تنفرد طاعة الأسي وأما الميزة فلا مهر لها (قوله أو نكاح) أي والمزوج لها المالك باذن من العامل أن يظهر ربح أو لا فلا يتوقف على أنه فيما يظهر لكن هذا يخالف قول الشارح الاتي ولا يجوز ١٧٣ لواحد منها تزويجها الخ الآن

يقال يحل قوله لا يجوز أن لم يأت بالمال في التزويج ويدل عليه قوله لأنه ينقصها فيضر الآخر فحل العلة مجرد الضرر وحيث أذن رضى به فلا وجه للتعلم لكن قوله فيما يأتي إذ لا يقتضي انتفاء الربح الخ يقتضي توقف التزويج على إذن العامل مطلقا وفيه ما فيه لما يأتي من أنه إذا وطئ قبل ظهور الربح طائسا حذ (قوله لأنه ليست من فوائد التجارة) أي الحاصلة بتصرف العامل في مال التجارة بالبيع والشراء بل هي ناشئة من عين

العامل ملك حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور) الربح اذ لو ملك له لكان شريكاً في المال حتى لو ملك منه شيء كان من المالكين والثاني يملك بالظهور قياسا على المساقاة وقر في الأول بأن الربح وقاية لرأس المال بخلاف نصيب العامل من الثمار لا يجبره بنقص الفضل نعم على الأول فيه حق مؤكد بالظهور فيورث عنه ويتقدم به على الغرماء ويصح اعراضه عنه وبغرمه المالك باتلافه لئال أو استرداده ومع ملكه بالقسمة لا يستقر ملكه الا اذا وقعت بعد الفسخ والنضوض الاتي والاجبر به خسران حدث بعده أو يستقر نصيبه أيضا بنضوض المال بعد ارتفاع العقد من غير قسمة ولا ترد هذه على المصنف لأن كلامه في مجرد الملك الذي وقع الخلاف في حصوله بما ذكره آخر كآخرة التجارة حكم كآفة مال القراض (وعلموا النضوض والتنازع) من أمة أو جمة (وكسب الرقيق) من صيد أو احتساب وقبول وصية (ولمهر) على من وطئ أمة القراض بشبهة منها أو زنا مكره أو مطاوعة وهي عن لاتعتبر مطاوعتها أو نكاح فذكرها الأول ليس بقيد وسائر الزوائد العينية (الحاصلة) بالرفع (من مال القراض بغرضها) المالك في الأصح) لأن البست من فوائد التجارة وخرج بالحاصلة من ذلك الظاهر في حدوتها منه ماله اشتري حيا أو أملا أو شعر عليه غير مؤثر فالوجه أن الولد والثمرة مال قراض (وقيل) كل ما يحصل من هذه الفوائد (مال قراض) لخصوها بسبب شره العامل الأصل ولادليل له فيما يرضى كآفة التجارة أن الثمرة والناتج مال تجارة لأن المتبرع بما يرضى كونه من عين النصاب وهذا كذلك وهنا كونه بمصدق العامل وهذا ونحوها ليست كذلك ويحرم على كل من المالك والعامل وطء جارية القراض سواه أو كان في المال ربح أم لا إذ لا يتحقق انتفاء الربح

المال من غير فعل من العامل فيخرج عن الاستعمال العامل ودواب القراض وجبت عليه الاجرة للمالك ولا يجوز للمالك استعمال دواب القراض الا باذن العامل فان خالف فلا شيء فيه سوى الاتم بر اه سم على منهج وبشكل كون الاجرة للمالك على ما ذكره الشارح من أن المهر الواجب على العامل بوطئه يكون في مال القراض لأنه فائدة عينية الخ اللهم الآن يقال ما ذكر من صكون الاجرة للمالك مبنى على أن مهر الأمة مطلقا للمالك أو أن المراد بكونه للمالك أنها تقيم لمال القراض كالمهر وهو الأقرب فليتأمل في فرع في وقع السؤال في الدرر من محالوا شترى دابة أو أمة حالاً ثم جلت هل يجوز بيعها من كل منهما لتكون مال قراض أو يجوز للمالك دون العامل لكونها ملكه أو لا يجوز لواحد منهما لاختصاص المالك بالحل فأشبه ذلك الدابة الموصى بصيها أو الحامل بحر حيث لا يجوز بيعها لتعذر اتزويج فيه ونظر والجواب عنه بأن الأقرب الثاني ويكون ذلك كالأسترداد بعض المال فيفسخ القراض فيه ثم إن لم يظهر ربح قطا هو وان كان استقر للعامل قدر حصته من الربح على التفصيل المذكور في الاسترداد بعض المال ويعرف مقدار الربح بتقويم الدابة غير حامل (قوله من ذلك) أي مال القراض (قوله وهذا) أي الثمرة والناتج

بحق قوله نظر الى المتبادر والغالب (صرح في ان هناك صوراً من الغصب الحقيقي لا ثم فيها وهو قد يناقش ما مر بل قد تدل الصورة المذكورة بادعاء انها من غير الغالب (قوله وما استحسنه الرافعي الخ) عبارة الصفقة واستحسن الى ان في زيادة قهراً ليجز السرقه وغيره زيادة لا على وجه اختلاس أو انتهاب وريان الثلاثة الخ (قوله والتطير فيه) أي في الرد المذكور (قوله ان الذي يفصل من كلام الاصحاب في تعريف الغصب انه حقيقة وانما وضعا الخ) لا يعني ما في هذا المطف وعبارة العباب وحقيقته ضمنا وانما الاستيلاء على ما غير عدوانا وضعا ناقط الاستيلاء بلا تعدد كليس مودع غلطاً وانما غلط

(قوله ولا يجوز لواحد منها تزويجها) ١٧٤ أي لثالث (قوله واستيلاءه) أي المالك (قوله ولا يكون الولد اسرا) ولا

تصير امه مستولدة للعالم في التقومات الا بالانقباض ولا ينافي العلة ما سباني من أن العامل يحدو طمها ان كان عامدا ولا يرجح لان المقضي لعدم الحد عند ظهور الرجح انما هو شبه المالك وهي متنبية لانتفاء ظهور الرجح ولا يجوز لواحد منها تزويجها لانه ينقصها فيض الاسترخاف وطمها المالك لم يكن فيضا للقراض ولا موجبا لحدا ومهر واستيلاءه كاعتقاده فينفذ ويغرم للعامل حصته من الرجح فان وطئها العامل عالميا انصرف ولا رجح حد لا تنفاه الشبهة والادلا حد لا شبهة ويكون الولد اسرا وتلزمه فيته للمالك فيما يظهر ويجب عليه المهر فيكون في مال القراض كما قاله والقول بانها انما يأتي على طريقة الامام لا على طريقة الجمهور من أن مهر الامه يختص به المالك رده الولد رجه الله وقرق بينهما بان المهر الواجب بوطء العامل فائدة عينيه حصلت بفعله فاشبهت رجح التجارة (والنقص الحاصل) في مال القراض (بالرجح) أو بسبب كرض حادث (محسوب من الرجح ما أمكن ومجبور به) لانه المتعارف (وكذا التالف بعضه ما تقة) سماوية تحرق وغرق (أو غصب أو سرقه) وتعذر أخذه أو أخذ بدله (بعد تصرف العامل في الاصح) لانه نقص حصل فأشبهه بنقص العيب والمرض والثاني لانه نقص لا يتعلق به بتصرف العامل وتجارة بخلاف الحاصل بالرجح فليس ناشئا من نفس المال بخلاف المرض والعيب أمالو أخذ بدل المغصوب أو المسروق فيستقر فيه القراض وله الخاصة فيه ان يظهر رجح في المال وخرج ببعضه نحو تلف كله مالم يتلفه اجنبى ويؤخذ بدله أو العامل ويقبض المالك منه بدله ورده اليه كما يجناه وسبقهما اليه المتولى وقال الامام يرتفع مطلقا وعليه يبارق الاجنبى بان للعامل الفضخ فجعل اتلافه فيضا كالمالك بخلاف الاجنبى وفيما اذا اتلفه المالك بنسخ مطلقا وبسبب عليه نصيب العامل (وان تلف) بعض المال (قبل تصرفه فيه) بحسب (من رأس المال في الاصح) لان العقد لم يتأ كدب العمل والثاني من الرجح لانه يقبض العامل صار مال قراض

في فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين والاستيفاء والاسترداد وحكم اختلافهما وما يقبل فيه قول العامل (لكل) من المالك والعامل (فصله متى شاء) ولو في غيبة الآخر ويحصل بقول المالك فضته أو رفته أو بطلته أو لا تصرف بعده أو نحو ذلك وباعتقاده وابداده واسترجاعه المال فان استرجع بعضه فقيما استرجعه وبانكاره له حيث لا غرض والا فلا كالوكالة وعليه يحمل تخالف الروضة كصلها ولو حبس العامل ومنعه التصرف أو باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن فسخا له لعدم دلالة عليه بل بيعه اعانة للعالم بخلاف الامام يرتفع مطلقا) أي في صورة ما لو اتلفه العامل وقوله مطلقا أي سواء أخذ منه بدله ورده اليه أم لا (قوله وعليه) أي كلام الامام (قوله بنسخ مطلقا) أي سواء دفع بدله ليكون مال قراض أم لا وفي صورة دفع البدل انما يصير قراضا بصد جديد في فصل في بيان ان القراض جائز من الطرفين (قوله ولو في غيبة الآخر) ومحل تفرد من العامل حيث لم يرتب عليه استيلاء على المال أو ضاعه والام ينقضه بغيره أنه لا ينقض المالك ايضا ان يظهر رجح لافيه من ضايع حصه العامل اه (قوله ويحصل بقول المالك) أي حيث لا غرض فيما يظهر اخذ اعمايا في انكار اه (قوله ونحو ذلك) كفضته ولا تبس ولا تنشر (قوله وبانكاره) أي بنفس الانكار

تصير امه مستولدة للعالم كما في متن الرض وبفنده قول الشارح وتلزمه فيته ان ذل صارت مستولدة لما لزمت لتقرر دخولها في ملكه قبيل العلق (قوله) وتلزمه فيته للمالك فيما يظهر) القياس كما يؤخذ من توجيهه كلامهما في المهر انها تكون مال قراض مر اه حوائى شرح الرض (قوله فيكون في مال القراض) أي مضموما اليه (قوله تحرق وغرق) مثل جمالاته السماوية مع أنها مالبسا منها ويحاي بان المراد بها مالبس ناشئا عن فصل مضمين لكنهما ملبسان الاصل والغالب وقوع التالف باقة السماء كالحرق والبرد والصواعق ونحوها أنصف التالف بها وان كان سببه من الارض (قوله) أي العامل (قوله كما يجناه) معتمد (قوله وقال

الاستيلاء على محترم ولا مالية عدوان انتهت جعل الكل حقائق للقبول لكن باعتبار ان وزاد الشهاب سم عليه حقيقة  
لاضمانا ولا التبادل وجوب رد فقط الاستيلاء لا تعد على محترم غير مال كأخذ سر حزين الغير بظنه له قال وبقي حقيقة الاعم  
(قوله ما وكل في بيعه) شغل ذلك ما لوقاله بيع هذا واشترى بجمته كذا تبع المالك ما وكل في بيعه وقضته انه ليس للوكيل ان  
يشترى بالثمن الذي يباع به المالك ما ذن للوكيل في شرائه به ولو قيل بأنه اغما يشترى فما وكله في بيعه لا رضاء جعل الوكالة ولا يتبرل  
من الشراء بالثمن لم يبعد قياسا على عامل القراض (قوله ويجوز للعامل الخ) أي ما لم ينه المالك عنه (قوله أو جرح أو أغنى عليه  
انفسخ) مقضى تشبيهه بالوكيل كعدم انزاله بالجناية قال الأذرى الظاهر ولم أره نصا ان عامل المحجور عليه اذا غش  
انفزل بخلاف عامل مطلق التصرف اه حواشي الروض وقياس ما مر للشارح ١٧٥ من الوكيل عن المحجور عليه اذا

فسق انفزل عن بقاء المال  
في يده لا عن التصرف اه  
هنا كذلك واه يفرق بين  
الابتداء او الدوام (قوله  
وللعامل الاستيلاء بعد  
موت المالك) أي سواء  
كان ذلك يبيع نسبة باذن  
المالك أو يبيع حال ولم  
يقض الثمن والمبيع باق  
في يده أو لم يكن بأن خالف  
وسل قبل قبض الثمن  
(قوله من غير اذن وارثه)  
وقياس ما مر من جواز  
بيع العامل بعد الفسخ  
حيث توقع رجعا جواز  
هنا (قوله جاز تقرير الرجاء)  
أي ورة المالك ورة العامل  
(قوله ويجوز التقرر) أي  
بأن يقول فررتك (قوله وفر  
العقد) أي من جانب المالك  
أو وارثه (قوله مقسوم  
بينما) أي الوارث والعامل  
(قوله ولو قال البائع الخ)  
ذكره لمناسبة للتقرير

بيع الموكل ما وكل في بيعه ويجوز للعامل بعد الفسخ بيع مال القراض عند توقعه رجعا  
كان ظفر بسوق وراغب ولا يشترى لا ارتفاع العقد مع انتفاء خطفه فيه (ولو مات أحدهما  
أو جرح أو أغنى عليه انفسخ) العقد كالأمانة والعامل الاستيلاء بعد موت المالك من غير  
اذن وارثه ويمتنع ذلك على وارث عامل مات الا باذن المالك ولا يقر ورة المالك على العرض  
كما لا يقر المالك ورة العامل عليه لان ذلك ابتداء قراض وهو يمتنع على العرض فان  
نض المال ولو من غير جنس المال جاز تقرير الجميع فيقول وارث المالك للعامل فررتك  
على ما كنت عليه مع قبوله والمالك لوارث العامل فررتك على ما كان مورثك عليه فيقبل  
وكالورثة ولهم وكأول الجنون والاعلاء فيقر المالك بعد الاقامة منه أو ولي الجنون  
قبل الاقامة ويجوز التقرير على المال الناض قبل القسمة بطراز القراض على المشاع فيخص  
العامل ربع نصيبه وبشتر كان في ربع نصيب الاخر مثاله المال مائة وربعهما مائتان مناصفة  
وقرر العقد مناصفة فالعامل شريك الوارث بمائة فان بلغ مال القراض مائة فكل منهما  
ثلثا اذ للعامل من الربع القديم مائة وربعها مائة ورأس المال في التقرير مائتان للوارث  
وربعها مائتان مقسوم بينهما ولو قال البائع بعد فسخ البيع لشترى فررتك على البيع  
قبل صم بخلاف النكاح لمساكنة من أنه لا بد فيه من لفظ التزوج أو النكاح (ولزم  
العامل الاستيلاء) لذين مال القراض وان لم يكن ربع ان طلبه المالك وصورة المسئلة ان  
المالك اذن له في البيع بالدين وتمثل كلامه وجوب تقاضي جميع الدين رجعا ورأس مال وبه  
صرح ابن أبي عصرون وابن الرقعة وتبعه السبكي وفرق بينه وبين التضيض بأن القراض  
مستلزم لشراء العروض والمالية فيه محققة فاكفي فيها بتضيض قدر رأس المال فقط (اذا  
فسخ أحدهما) أو هاء أو انفسخ لان الدين ناض وقد أخذ منه ملكا تاما فله الرجاء وأخذ ولو رضى  
المالك بقبول الحوالة جاز (وتضيض رأس المال ان كان) ما يده عند الفسخ (عرضا) أو نقدا  
غيره رضى رأس المال أي بعه بالناض وهو نقد البلد الموافق لرأس المال حيث طلبه المالك  
وان أبطله السلطان والأباع بالأغبط منه ومن جنس رأس المال فان باع بتعريضه  
حصل به جنسه ولو قال رب المال لا تقبضه جعل مع يده يد في أوجه الوجهين لان الاضمان

في القراض (قوله قبض) أي بان قال قبضت (قوله أو النكاح) الأولى أن يقول الانكاح (قوله تقاضي) أي استيفاء (قوله وفرق  
بينه وبين التضيض) أي حيث لم يجب فيه تنفيذه اه زاد على رأس المال (قوله لان الدين ناض) أي لا تدهي عوقدا (قوله  
وقد أخذ) أي العامل وقوله منه أي المالك (قوله ولو رضى المالك بقبول الحوالة تجاز) فيه مساحبة لان الدين للقراض ملك  
المالك فالمراد من الحوالة الرضا ببقاء الدين في ذمة من هو عليه (قوله والأباع) أي وان لم يطلبه المالك ولم يذكر حج قوله  
حيث طلبه المالك بل أقصر على قوله الموافق لرأس المال وان أبطله السلطان والأباع فإذ ان التقدر في قوله والآي والا  
يكن نقد البلد موافقا لجنس رأس المال فيحصل قوله الشارح والاعلى ما ذكره حج وبطله قوله بعد ما اذ لم يطلب المالك الخ  
(قوله جعل مع يده) وينبغي أن أجرة ذلك على المالك

من الضمان والاثم والرد وهو الاستيلاء على محترم الغير بغير حق مطلقا اه وهذا الاخير قد يشمل الاستيلاء على زوجة الغير والنظر انه غير امر اد قوله وضمانا الاستيلاء على مال الغير بغير حق (صرح السابق فلا يخفى ان حقيقة الضمان غير موجودة فيه وفيه نظر من جهة المعنى ومن جهة أن المقدم الغصب قتل وكذا يقال في الذي بعده (قوله وسيرها) أى لانه لم يرض نفسه وبواقته ماسا في عامل المساقاة من أنه لو ظهرت عليه ربية ولم تثبت خيانتها فضم اليه المالك مشرقا كانت أجرته على المالك (قوله وظاهر كلامهم الخ) هذا قد يخالف قوله السابق لكل فله حتى شاء ولو في غيبة الآخر اللهم إلا أن يجعل ذلك على ما لو كان ١٧٦ المال منضا وعلم به المالك ثم غاب وعزل العامل نفسه في غيبته وما هنا على خلافه

(قوله أما إذا لم يطلب المالك الخ) وعليه فلو كان المالك اثنين وطلب أحدهما التضيض والآخر عدمه فهل يجاب الأول أو الثاني فيه نظر وينبغي أن يقسم المال عرضا فالحاصل من طلب العروض يسلم له وما يخص من طلب التضيض يباع ويسلم له جسر رأس المال (قوله بتقوم عدلين) قضيته أنه لا يكتفى بتقويم رجل وامرأتين وبواقته ما مرق الغصب من العباب وهذا الظاهر في الأعيان وأما إذا كانت دونها فله طر بق فصة ذلك ويحتمل أن يقال إن رضى العامل والمالك على تعيين بعض الدين للعامل وبعضها للمالك فذلك والأرفعا الأمر للمالك فيستوفىها ويقسم الحاصل عليهما وعلى التراضي بكون ذلك كالموالة فإن تصدروا على أحدهما استيفاء ما عين له من الدين لم يرجع على صاحبه كالموالة على المحتال الأخذ من المحتال عليه لا يرجع على المحيل ويقسم كل الاستوى واحد من الدين بالمخاصة على حسب ما يخص كلامهما أصلا ورجحا (قوله لا يكلف أحدهما بيعه) أى بل يقتضيه أن يشاء أو يبيعانه معا (قوله لزمه تضيض الكل) معتمد (قوله فيكون المسترد سدسه) معتمدا خبره قوله من الرجوع (قوله فلا تعلق) أى الحصصة (قوله اختص به) وحينئذ يوجبني أنه الاستقلال بأخذه محافى به لا يقدم اه سم على حج (قوله وإن لم يقصد اشياء) لانه لا هذه عين الإطلاق السابق لا تأتول المراد هاتهما مقصد أنه من الرجوع ولكن لم يريد أنه من خصص حصص المالك ولا العامل فتتزل على انهما من الرجوع شائتا لكن في حج مانصه فان لم يقصد أحد ذينك أى رأس المال والرجوع على الاشاعة كما هو وظاهر

انقطع بالفسخ وظاهر كلامهم أنه لا ينزل حتى ينض المال ويعلم به المالك أما إذا لم يطلب المالك ذلك فلا يجب إلا أن يكون المال لمجموعة عليه وحظه في التضيض فيجب ولو قال له المالك لا تبع وقسم العروض بتقوم عدلين أو قال أعطيك تضيضك من الرجوع ناضا أجب وكذا لو رضى بأخذ العروض من العامل بالقيمة ولم يرد رغب كما جزم به ابن المقرئ فلو حدث بعد ذلك غلام لم يورث وخرج بقدر رأس المال الزائد عليه فلا يلزمه تضيضه بل هو عرض اشترك فيه اثنان لا يكلف أحدهما بيعه نعم لو كان يبيع بعضه بنقص قيمته كالمعدن لزمه تضيض الكل كما يجتمع في المطالب لما في التشقيص من التضيض وفي كلام ابن أبي هريرة وصاحب الإفصاح ما يؤيده (وقيل لا يلزمه التضيض إن لم يكن ربح) لانه لا يحسن تكليفه العمل إلا أنه لا بد له ويرد بانه لو كان نفسه على ذلك مطلقا (وإذا استرد المالك بعضه) أى مال القراض (قبل ظهور ربح وخسران رجح رأس المال إلى الباقي) لانه لم يترك في يده غيره فصار كالموالة أو قصر في الابتداء على إعطائه له (وإن استرد) المالك بعضه بغير رضا العامل أو رضاه وصرحا بالاشاعة أو أطلقا (بعد الرجوع المسترد شائع رجح رأس المال) على النسبة الحاصلة من مجموع الأصل والربح لانه غير مجزؤ يستقر ملك العامل على ما خصه من الرجوع فلا ينفذ تصرف المالك فيه ولا يسقط بتسريحه بعده (مثاله رأس المال مائة) من الدراهم (والرجع عشرون منها) (واسترد) المالك من ذلك (عشرين فالرجع) في هذا المثال (سدس) جميع (المال) وهو مشترك بينهما (فيكون المسترد سدسه) بالرفع فخطه وهو ثلثة دراهم وثلث (من الرجوع) فيستقر للعامل (المشروط منه) وهو دراهم وثلثان أن شرط نصف الرجوع (وباقية من رأس المال) فيعود رأس المال إلى ثلثة وثمانين وثلث فلو عاد ما في يده إلى ثمانين لم تسقط حصصة العامل بل يأخذ منها درهما وثلثي درهم ويرد الباقي واستشكل الاستوى تعالين لانه استقلاله بأخذ ذلك بانه يلزم من شمول المسترد بقاء حصصته فيه أن يبقى والأفني ذمة المالك فلا تعلق بالمال إلا بنحو ربحه ولم يوجد حتى لو أفلس المالك لم يتقدم به العامل بل يضارب مريدا بأن المالك لما تسلط باسترداد ما دعاه للعامل فيه جزء ممكن للعامل من الاستقلال بأخذه مثله ليحصل التكافؤ بينهما وخرج بقوله بأن يرضى العامل إلى آخره استرداده برضاه فان قصد الأخذ من رأس المال اختص به أو من الرجوع اختص به وحينئذ يملك العامل محافى به قدر حصصته على الاشاعة وإن لم يقصد اشياء جل على الاشاعة ونصيب العامل فرض للمالك لا هبة كما رجحه في المطالب ونقله



المالك فهو من مدخول الغايه (قوله بخلاف مال موضوع عليها متاع الخ) اهل صورته انه وضعه ليغضى حاجه مثلا ثم باخذه  
اذ بعد ان مالك الدابة لو كان قاصدا لعود صاحب المتاع فوضع المتاع على الدابة وولت الحال على اذنه له في ابصالة الى محله  
في ان المراد بالاطلاق هنا ماصر وحينئذ ثبت بكل قوله ونصيب العامل قرض بعامر من انه لا ينفذ تصرف المالك عند  
الاطلاق في حصه العامل الصريح في ان ذلك ليس قرضا فانه لو كان كذلك لم يتبع على المالك التصرف فيه فليتأمل ويحاج  
عنه بان ماسبق بغير ان من العامل بخلاف ما هنا فانه باذن منه (قوله فرب العشرين الخ) أي من الخسران أي فكتانه  
استرد خمسة وعشرين (قوله وقبل قوله بعد) أي بعد قوله ربح كذا خسر الخ ١٧٧ (قوله أما لو كان الشراء بعين

مال القراض) أي بعينه  
وحيثئذ فلا يعمل في  
حصه العقد للمالك مع  
قول العامل اشترت  
لنفسى ولا يقول العامل  
مع وجود البيئه فبال  
العقد اه مؤلف (قوله  
فانه يقع للقراض) أي  
حيث اتفقا على ذلك  
وقوله عدم قبول بيئه  
المالك أي حيث اختلفا  
فيما حصل به الشرع فلا  
خلاف بين هذه وما بعدها  
وهذا هو حاصل ما ذكرناه  
عن المؤلف في الحلين  
(قوله بحال القراض)  
وهذا لا اختلاف فان  
اختلفوا اشترى بعين  
المال فعدبا لم يصح  
الشراء اه مؤلف (قوله  
أولتم تنهى الخ) أي وقد  
أذنه في شرائه ثم ادعى انه  
نهاه عنه كما صور به في  
شرح الرض اه سم

الاسنوي وأقره (وان استرد) المالك (بعد الخسران) فالخسران موزع على المسترد والباقي  
فلا يلزم جبر حصه المسترد لو ربح بعد ذلك مثاله المال مائة والخسران عشرين ثم استرد  
عشرين فرب العشرين حصه المسترد ويعود رأس المال الى حصه وسبعين) لان الخسران  
اذا وزع على الثمانين خص كل عشرين خمسة فالعشرون المسترده حصه خمسة فيبقى ما ذكر  
فلو ربح بعد قسم بينهما على ما شرطاه (ويصدق العامل بعينه في قوله لم أربح شيئا أصلا  
(أولم أربح الا كذا) عملا بالاصل فيه ولو أقر برب قدر ثم ادعى غلط في الحساب أو كذا لم يقبل  
لانه أقر بيقول غيره فلم يقبل وجوعه عنه فمعه تخفيف المالك وان لم يذكر شبهة ويقبل قوله  
بعد خسر ان اخذ كان عرض كساد فاقاله القاضي الحسين (أو اشترت هذا القراض)  
وان كان عامرا (أولى) وان كان ربحا بحيث وقع العقد على ما في الذمة لانه ما موزع وهو أدري  
بقصده أما لو كان الشراء بعين مال القراض فانه يقع للقراض وان توى نفسه فاقاله الامام  
وجزم به في المطلب والوجه كما قاله جمع متقدمون عدم قبول بيئه المالك انه اشترى بحال  
القراض لانه قد يشترى لنفسه بحال القراض وعدوا فلا يصح البيع (أولتم تنهى عن شراء كذا)  
كان اشترى سلعة فقال نعمتكم من شرائها فقال العامل لم تنهى فصدق العامل وتكون  
للقراض لان الاصل عدم النهي أما لو قال المالك لم آذنك في شراء كذا فقال العامل بل آذنت  
في فالصدق للمالك (و) يصدق العامل بعينه أيضا (في) جقس أو (قدر رأس المال) وان  
كان هنار ربح لان الاصل عدم دفع زباده اليه فلو قارض اثنين على ان نصف الربح له والباقي  
بالسوية بينهما فربحوا وحضر ثلاثة آلاف فقال المالك رأس المال الفان وصده احدهما  
وانكر الآخر وخوف انه ألف فله خمسمائة لانه انصبيه بزمعه وللمالك الفان عن رأس المال  
لاتفاقه مع المتوفى عليه وله ثلثا خمسمائة عن ربح والباقي منها للقراض لاتفاقهم على ان ما يأخذه  
المالك من الربح مثلا ما يأخذه كل من العاملين وما أخذه المنكر كالتالف ولو حضر ألفين  
أخذ المنكر ربح الف فالزائد على ما أنزله لانه نصيبه بزمعه والباقي يأخذه المالك صرح به  
في الروضة (و) (في) دعوى التلف على التفصيل الآتي في الوديعه لانه أمين ومن ثم ضمن بما  
ضمن به كأن خلط مال القراض بحال يتجز به ومع ضمانه لا ينزل كالمرفق فمرفق ربح على قدر

٢٣ نهاية ج على منهج ويصرح بهذا التصور قول الشارح بعد ما لو قال المالك  
لم آذنك في شراء كذا الخ (قوله فله خمسمائة) أي للعالم (قوله وله ثلثا خمسمائة) أي للمالك (قوله ولو حضر) أي العامل  
(قوله والباقي يأخذه المالك) أي ولا شيء للمقر (قوله على التفصيل الآتي في الوديعه) ومنه انه اذا لم يذكر شيئا أو ذكر شيئا  
خفيا صدق بعينه لكن هل من السبب الخفي ما لو ادعى موت الحيوان أم لا بل هو من الظاهر لا مكان إقامة البيئه عليه  
فيه نظر ولا يبعد انه ان غلب حصول العلم بونه لاهل محله موت جل في قرية أو حله كان من الظاهر فلا يقبل قوله البيئه  
والا كان كان بعبه أو كان الحيوان صغيرا لا يعلم موته عادة كدجاجة قبل قوله لانه من الخفي (قوله بحال يتجز به) أي بسبب  
الخلط (قوله لا ينزل كعامر) أي في قوله بعد قول المصنف ولا يسافر الخ وقد قال الامام لو خلط مال القراض بحاله ضمن  
ولم ينزل لكن قد يشكك عدم الانزال هنا في امر في الغصب من انه اذا خلط مال غيره بحاله ولم يتجز يكون كاله الف وعلقه

انه يضمن قليلا راجع (قوله وانهم ايضا) يعني المتن (قوله ان يحصل ضمان الجميع) أي جميع المنصوب (قوله بان جلس أو ركب معه) نفي ماذا جلس وحده أو ركب بحضور المالك قليلا راجع (قوله محمول على رفع لم ينقل الخ) بحسبارة التصفة ويتبين حملهم الفاسد ومقتضى ما ذكره وكونه ١٧٨ كالتألف انزله الا ان يقال لما كان له الاعطاء من المحلول نزل منزلة البالي قليلا مل

المالين ثم لو أخذ ما لا يمكنه القيام به فاقب بعضه ضمنه كائن عليه بالبو يطي واقطعه جمع مستخدمون لانه شرط أخذه وتعيين طرده في الوكيل والوديع والوصي وغيرهم من الامناء كما قاله الزركشي كالأدري وبحث ايضا انه لو كان القراض لغیر الدافع دخل المالك في ضمان العامل بمجرد أخذه وشغل كلام المصنف ما لو ادعى تلفه ثم اعترف ببقائه ثم ادعى تلفه ولو ادعى المالك بعد تلف المال انه تعرض والعامل انه قراض صدق المالك بينه كما خرج به ابن المقرئ وجرى عليه القمول في جواهره وأقبح به الوالدرجه لله تعالى خلا للفقير وان السلاح اذا القاعدة ان من كان القول قوله في أصل الشيء فالقول قوله في صفة مع ان الأصل عدم الاتهام الدافع للضمان وقال في الخادم انه الظاهر لان القارض يرضى بسقوط الضمان عنه مع اعترافه بأنه قبض والأصل عدم سقوط ويشهد لذلك قول الشيباني قبل ذلك انه لو ادعى العامل القراض والمالك التوكيل صدق المالك بينه أي ولا جرة للعامل نعم لو أقام بينتين فالظاهر تقديم بينة العامل لان باده علمها وقولهما أيضا لو اختلف مالكا الدابة روا كما يقال المالك أجز تكها وقال الرأكب أعترفها صدق المالك فان أقام بينتين قدمت بينة المالك في وجه الوجهين لان باده علمها أمارا كان المال بائنا وقال المالك دفعته قراضا في حصصه من الربح وقال الاستحداخذته قراضا صدق الاستحدا بينه والربح له وبطل القرض في ذمته ولا يقبل قوله في دفع المال له بالايينسة كأقبح به الوالدرجه لله تعالى (وكذا) بصدق في (دعوى الردي الاصح) لانه اتهمه كالوكيل وكل أمين ادعى الردي على من اتهمه صدق بينه الا المتكبري والمرتهن والثاني كالمرتهن والمستأجر وقرق الأول بان العامل انما أخذ العين لنفسه المالك وانتفاعه هو بالعمل فيها لا بما يحصل من المرتهن والمستأجر (ولو اختلفا في الشروط) له أهو الربح أم الثالث مثلا (تخالفا) لاختلافهما في عوض العقد مع اتفاقهما على صفة فاشبه اختلاف التباين (وله أجرة المثل) لتعذر جوع عمله اليه فوجب له قيمته وهو الاجرة وللمالك جميع الربح ولا ينسخ العقد ان خالف نظير ما مر في بابه لو كان القراض لمجور عليه ومدعى العامل دون الاجرة فلا تخالف كظهوره في المصداق ولو اشترى العامل ولو ذميا ما يتبع بيعه تكفيرا أو أم ولد أو سلم البائع الثمن ضمن وان كان جاهلا أو قارضا ليجاب من بلدة الى أخرى لم يصح لانه عمل زائد على التجارة ولو اشترى بألفين لقارضين له رقيقين فاشتبا عليه وقماه ورغم لهما الا لفين لتضرطه بعدم الافراد لا فيجوز له الودفع له مالا وقال اذا تمت قصص فيه بالبيع والشراء قراضا على ان المالك نصف الربح لغا فينتج نصرة بعدموته للتعلق وارضاع القراض بالثبوت لوضع وان مات العامل واشتبه مال القراض بغيره فكالوديع عوت وعنده الوديعة واشتبه بغيره لوسي في بابه وان جنى عبد القراض فهل يغديه العامل من مال القراض كالنقعة عليه أو لأوجهان أحدهما نعم

في كتاب المصافاة

(قوله والأصل عدم السقوط) يؤخذ من هذا التعليق أن المالك لو ادعى انه يابسه وسلمه العين عن حصة البيع وادعى اخذ الوكالة صدق المالك لان الأصل عدم اعتراف بالقرض وادعى الاتهام والأصل عدمه ولكن لا يستحق المالك على الأخذ الثمن الذي ذكره لانه انما صدق في عدم الاتهام وهو لا يستلزم ثمانية كون في ذمة الاستحداخذ بل انما يستحق عليه البديل الشرعي من مثل أو فية (قوله) فان أقام بينتين أي في هذه الصورة وفي دعوى العامل القراض والمالك التوكيل وقوله زيادة علمها أي بوجوب الاجرة كذا قررته مرارها مع على مع وهو في التي قبلها يخالف لما تقدم في كلام الشارح من تقديم بينة العامل (قوله والربح له) أي جميعه (قوله أهو الربح أم الثالث) أي مثلا (قوله ولا ينسخ) أي وانما ينسخ بغيرهما

أواحدهما أو الحالم (قوله لم يصح) أي بان وقع ذلك في جلب العقد ما لو قارضه وأطلق ثم أذن له في السفر لم يتبع وقد تقدم انه لا ينزل بالسفر ولو بلاذن (قوله ولو دفع له مالا وقال الخ) هذه الصورة تقدمت في كلامنا عند قول المصنف ولا يشترط بيان مدة القراض (قوله ورغم لهما) أي المقارضين (قوله أحدهما نعم) خلافا للشرح الروض وعليه فيحسب من الربح ان كان والاخر رأس المال في كتاب المصافاة

أى كلام المتولى والبعض على رفع الخسنة، بربط قول الشارع وقول بعضهم بقوله قاله شارح وتظهر الخ (قوله محرم)  
 أى أوسع (قوله وهو ملازم للأزواج) قال الشهاب سم فيه نظر مع تفسير الأزواج بمجرد الإخراج عنها (قوله من أهل ومسنجر

(قوله وسكون القاف) ع وقيل من السقي بكسر القاف وتشديد الباء وهى صغار النخل اه سم على منهم (قوله لانه  
 اتفق أعمالها) عملة اقوله مأخوذة من السقي والمراد ان فعل العامل ليس قاصراً على السقي لكنه ما كان اتفق أعمالها أخذت  
 منه (قوله وهى) أى اصطلاحاً (قوله على تهمة مصر) عبر به دون النخل والعنب مع عدم صحته على غيره مما يتأتى التعريف على  
 الجسدي والقديم الاتيين (قوله على غنله وأرضها) هذا ظاهره فى انها تقتضى غنوة (قوله لاخذ الاجرة) أى لسبب الخ اوع  
 (قوله مرود) يتأمل هذا الرد اه سم على حج أى فان كونهم مؤمنين ١٧٩ لا يخرجهم عن الكفر وقد يجاب بان

مراد الشارع ان أمانهم  
 اتفقهم بالمسلمين والمعنى  
 اننا لنسلم ان معاملة  
 الكفار تحتل الجهالات  
 مطبقاً ببل ذلك خاص  
 بالحربيين (قوله تصح  
 من مالك وعامل) فخرج  
 لو كان العامل حياً  
 لم تصح وله أجرة المثل  
 ويضمن العبد بالانكاف  
 لا بالتلف ولو تنقصر  
 لانه لم يسلطه على الانكاف  
 م ر اه سم على حج  
 ومعلوم ان الكلام فيما  
 لو عقد العبد بنفسه أما  
 لو عقده وليس فينبى  
 العتق حيث رأى فى  
 ذلك مصلحة له كما يجوز له  
 ايجاره للرعى مثلاً وقد  
 يشمله قول المصنف  
 الا تصح لصبي بان

لما كانت شبهة القراض فى العمل فى شئ من غناه وجهالة العوض وللأجرة فى لزوم  
 والتأقت جماعت بينهما وهى مأخوذة من الذى يقع السنين وسكون القاف المحتاج اليه  
 فيها بالمال لا بما يجازى فانهم يسقون من الا بال لانه اتفق أعمالها وأكثرها مؤنة وهى معاملة  
 على تهمة مصر يجوز من غنره والاصل قبل الاجماع معاملة صلى الله عليه وسلم هو دخير  
 على غنله وأرضها ببطر ما يصرح من غنر أو زرع رواء الشيطان والمأجدة داعية اليها  
 والأجرة فيها ضرر بتغريم المالك حاله انه قد لا يطع شئ وقد تنهوا الاجرة فى العمل  
 لاخذ الاجرة وبالغ ابن المذرى فى مخالفة أى خيفة فضى الله عنه فيها من ثم خالفه صاحباه  
 وزعم ان المعاملة مع الكفار تحتل الجهالات مرود بان أهل خير كانوا مستأمنين ولها سنة  
 اركان ما قد ان ومورد وعمل وغر وصيغة وكلها مع شروطها تعلم من كلامه (تصح من مالك  
 وعامل) جاز التصرف لنفسه كما قاله الشارع واداه دعوى شمول جاز التصرف لولى فى مال  
 محبوسه فيكون مكرراً وهو الذى لا يجز عليه المختار دون غيره كالقراض (و) تصح (الصبي  
 وجنون) وسفيه من وليهم (بالولية) عليهم عند المصلحة للمأجدة الى ذلك لوليت المال وفى  
 مال من لا يعرف مال له من الامام وللوفى من نظره وفى مال الغائب كما قاله الزركشى قال  
 ومقتضى كلام الماوردى انه ليس لعامل القراض المساقاة فان عمله فى حق المالك لا فى حق  
 نفسه بخلاف المساقى وأفتى ابن الصلاح بجهة اجارة لى لياض أرض موليه بأجرة هى مقدار  
 منفعة الأرض وقيمة الثمر مساقاة المسنجر يسهم لولى عليه من ألفهم بشرط أن لا يند  
 ذلك عراً غنياً خاشعاً فى عقد المساقاة بسبب انفساهم لعقد الاجارة وكونه نقصاً مجبوراً بزيادة فى  
 الاجرة موقوف على اعاده ورد الملقين له بما حاصله انهما صفتان متباينتان فلا تنصير احدهما  
 بالآخرى مردود كما قاله لولى المراقى بأنه لم يزل يرى عدول النظائر القضاة والفقهاء بضمول ذلك  
 ويحكمون به وبأنهم اغتفروا الغبن فى أحد العقدین لاستدراكه فى الآخر لئلا يضر المصلحة فيه

برادعهم من ان يكون فى ماله أوفى ذاته ليكون عاملاً (قوله جاز التصرف) أى من كل منهما (قوله من الامام) أى أو نائبه  
 وعليه فلو تبين المالك بعد ذلك له صبح التصرف أم لا فيه نظر والا قرب الاول لان الامام نائب المالك ثم ان كانت الثمرة  
 باقية أخذها والارجع على بيت المال (قوله وفى مال الغائب) أى من الامام أو نائبه (قوله لافى حق نفسه) ظاهره وان ظهر  
 فى المال ربح ويوجب بان العامل انما يملك حصته بالمصلحة لا بالظهور على انالوقنا على الظهور فهو ملائمة مستقر لانه لو  
 عوض خسر جبر من الربح (قوله بخلاف المساقى) أى فان عمله بسبب مال نفسه وهو الثمر المشترك بينهما وبين المالك سواء  
 كانت المساقاة على عتقه أو ذمته فان الثمر فى كل منهما مشترك بينهما ثم ان كانت المساقاة على عتقه لا يساقى غيره وأعلى ذمته  
 جاز كما بآتى والمراد بكونه محل فى مال نفسه كما تقدمت الإشارة اليه ان الحامل له على العمل ما يذم وقسمه من المال فلا يراد ان  
 الثمرة قد لا تكون موجودة عند التقديس كون عمله فى مدة عدم الثمرة فى مال المالك (قوله موقوف على اعاده) دفع به ما قد يقال  
 قد يرض ما وجب انفساخ عقد الاجارة (قوله ويحكمون به) أى فصار كالجميع عليه (قوله وبأنهم اغتفروا الغبن) قد يقال  
 ان كان الحال بحيث لو لم ينضم أحد العقدین الى الآخر يحصل من

ومستعبر قال الشهاب سم ينبغي وغيرهم كحارس لها قوله وقد يجب مع الرد القمية الجبلولة كالغضب أهـ الخ انظر لومات بعد الردما الحكم ويظهر انما ان مات بسبب الحبل كانت مضبوقة وسيأتي ما يصح به وان مات بغيره استرد القمية

مجموعهما اكثر مما يحصل مع الانضمام فالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح وان كان بحيث لو لم يحصل هذا العلم حصل أقل أو تعطى أحد العدين ولم يرغب فيه فالوجه جواز ما ذكر بل وجوبه وقد يشير الى ذلك قوله لتعين المصلحة الخ فليتأمل أهـ سم على ج (قوله وصرح به الغفاف) هو صاحب النصل الذي ذكره ابن حجر (قوله بأنه ليس في معنى المنصوص عليه) كان وجه هذا التقى انه لا يوجد فيه وجوب الزكاة وامكان الحرص الا ان يقال هذا باعتبار ما من شأنه باعتبار الجنس وبدى شعور الثمر في لفظ النص لطلع الذكور وحينه فلا يلزم بناءه هذا على التقديم أهـ سم على ج (قوله لورود النسي عن تعميته به) أي لان الكرم هو الرجل المؤمن وبعبارة سم على منه مع انه عليه الصلاة والسلام نسي عن تعميته كرموا قال اغما الكرم الرجل المؤمن قيل وجه النسي ان تعميته بذلك من حيث ان الحرص منها يحمل على الكرم وهذه الصفة ينبغي أن تكون للمؤمن وقال الثوري نسي وجه النسي قوله تعالى ان أكرمكم عند الله اتقاكم (قوله تفضيل الربط على الغيب) انظر معنى الافضية في هذا ونحوه من ١٨٠ الذوات التي ليست محللا لعمل يترتب عليه ثواب أو عقاب (قوله الثمرة) لعل

المراد على هذا ان من شأنها ان تقرر وان لم تكن الثمرة موجودة كافي النصل (قوله من غراو زرع) قديد فمع بأن قوله في الخبر من غراو زرع به مسدود قوله على غناها معبره في امر النصل فليتأمل أهـ سم على ج (قوله فتخص بجزوها) هذا يقتضي منع الضمان على الرخص والصحيح خلافه كافي جمع الجوامع أهـ سم على ج (أقول) قول الشارح فيخص قد يشكل عليه ما مر من

المترتب على تركها ضياع الثمر والشجر والنخل (وموردها النخل) ولود كورا كما اقتضاء المطلاق وصرح به الغفاف وقد ينافي فيه بأنه ليس في معنى المنصوص عليه وأنه بناء على احتيابه للتقديم الآتي (والغيب) للنصل في النخل وألحق به الغيب بجامع وحسب الزكاة وتأتي الحرص ولم يعبر بالكرم بدل الغيب لورود النسي عن تعميته به الاصح تفضيل الربط على الغيب خلافا للرجعي في التصفة (وجوزها التقديم في سائر الانصهار المثمرة) كتين وتفتح لوروده في الخبر من غراو زرع ولعموم الحاجة واختاره المصنف في تصحح التنبيه والجديبة المتع لانها رخصة فتخص بجزوها وعليه تمتنع في المقل كماحه المصنف ونصح على انصاف مرة تبعا للنخل والغيب اذا كانت بينهما وان كثرت وان قصدها الماورى بالقدرة ومطر الزركتي بمحا تقدير افرادها بالسقي تطير المزارعة وعليه فبأقرب هنا جميع ما يأتي من اتحاد العامل وما بهدده ويشترط صكون المعقود عليه من ثباته من قبل التصح على غير مرفى ولا على مذهب كاحدى الحديثين ولا يأتي فيه خلاف احدى الصريتين السابق للزوم المسافة (ولا تصح المخارة) على ما حكى من اتفاق المذاهب الاربعة (وهي عمل الارض) أي المصاحلة عليها كافي الحرر وغيره به في الروضة (بعض ما يخرج منها والبذر من العامل ولا المزارعة وهي المصاحلة والبذر من المالك) للنسي الصحيح عسيما ولسهولة تحصيل منفعة الارض بالاجارة واختار جمع جوازها وتناولوا الاختبار على ما لو شرط واحد زرع قطعة معينة ولا تخاخرى واستدلوا بعمل عمر

قياس الغيب على النخل فدل المراد فتخص بجزوها ما لم يوجد مانع قوى كإحدى في قياس الغيب من كونه رضى زكوياو يأتي ان الحرص فيه (قوله وعليه) أي الجديبة (قوله في المقل) أي الدوم (قوله اذا كانت بينهما) أي بين النخل أو الغيب قال شيخنا الزيادي في قوله بعد ولو كان بين النخل الخ أي بان تشغل الجديبة عليه وان لم يصط به الشجر أهـ وبأقرب نظيره هنا (قوله فيأقرب هنا جميع ما يأتي) منه كإسباني ان لا يقدم المزارعة بأن يأتي بها عقب المسافة فيشترط هنا ان تتأخر المسافة على تلك الاتصارع المسافة مع النخل والغيب فالواشغل البستان مع النخل والغيب على غيرهما فقال ساقبت على أنصهار هذا البستان لم يصح للزعة وعدم التأخير فليراجع سم على ج لكن قضية قول النسي الآتي وان لا يقدم المزارعة الصحة ولا ينافيه قول الشارح بان يأتي بها عقب الخ الجواز ان ذلك مجرد التصور وتدفير جمعهما في عبارة واحدة لتغاير حقيقتيهما بخلاف ما هنا اذ يجمع الشكل الشجر لكن قضية قول النسخ وقد تمت المسافة ان المخارة تمتعة وسيأتي عن سم ما يشهد به (قوله) ويشترط كون المعقود عليه مرفيا أي فلو كان المالك أعشى وكل من يعقده عنه (قوله كاحدى الحديثين) طاهر وان عيقت في المجلس وتنفارق الصحة في تعيين احدى الصريتين بما يشير اليه من لزوم المسافة بخلاف القراض (قوله للنسي الصحيح) صيغة النسي الوارد في المخارة كافي الديري نقل عن صفين أبي داود من لم يند المخارة فليأذن يصرب من الله

فليراجع (قوله أولئك الغاصب لما فعله فيما سرى له هلاك الخ) لا يخفى ما في هذه العبارة (قوله حال القتال) فيدق كل من الغصب والانتلاف (قوله وان غرم الخ) أي لا يجب على الغاصب ضمان الاختصاص وان كان المالك قد غرم بسبب نفسه

(قوله ففعل بعضها) أي بلا زرع (قوله وهو الراجح) وخروج بالزراعة المخارة فيضمن وبه صرح ج ه وكتب عليه سم كان الفرق ان المخارة في معنى مستأجر الأرض فلزمه أجرته وان أعطاه بخلاف المزراع فانه في معنى الاجر على عمل فلا يلزمه شيء اذا عطل لانه لم يستوف منفعة تاولا لشرائها فلا وجب للزوم ه سم على ج (قوله حتى فسد الزرع) أي أو الفقرة (قوله ضمنه) هذا لا يشكل على ما قاله التاج الفزاري لان الاجير لم يتعد ولم يضطر بما يفسد به المين التي في يده غاية الامر انه ترك العمل الواجب عليه وهذا لا يوجب ضمان اجرة ولا غيرها بخلافه هنا لانه فرط في الدين التي عليه حفظها بترك السقي ه سم على ج (قوله وعليه حمل ما مر الخ) لكن فيه انه لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم دفع لهم بذرا عليه فقصه خير اقامه مخارة وسبأني انها لا تنفع بنمو واستقلالها ويمكن ان يقال الحديث ١٨١ سبق لأصل المساقاة فتثبت به

واما كونه ظاهرة في المخارة لكونها إحدى الطرق الأنشئة ومن زارع على أرض يجز من النسيئة ففعل بعضها لزمه اجرة على ما أفني به المصنف لكن غلطه فيه التساوي وهو الراجح ولو ترك الفلاح السقي مع هذه المعاملة حتى فسد الزرع ضمنه لانه في يده وعليه حفظه (فلو كان بين الضل أو الغلب (بياض) أي أرض لا زرع فيها ولا شجر (صحت المزراعة عليه مع المساقاة على الضل) أو الغلب فيما للمساقاة لعسر الاخراد وعليه حمل ما مر من معاملة أهل خيبر على شطر الثمر والزرع (بشرط اتحاد العامل) أي لا يكون من ساقاة غير من زارعه وان كان متسدا لان افرادها باعمال يخبرها عن التبعية (وعسر) هو مراد من عبر كل روضة وأصلها بالتعذر كتمبير آخرين بعدم الامكان ويؤيد ذلك قوله انتهى وان كثير البياض كقليله فتمين حمل التعذر على ما قلناه (افراد الضل والسقي) افراد (البياض بالعمارة) أي الزراعة لان التبعية انما تتحقق حينئذ بخلاف تعسر أحدهما (والاصح له بشرط ان لا يفصل) بضم أوله وفتح ثالثه عطيه أي لا يفصل العاقدان (بينهما) أي المساقاة والمزراعة التابعة بل يأتيهما على الاتصال لتصل التبعية وانه يشترط اتحاد العقد فلو قال ساقيتك على النصف فقبل ثم زارعه على البياض لم تقع المزراعة لان تعدد العقد يزيل التبعية والثاني يجوز الفصل بينهما لمصوفا الشخص واحد (و) الاصح انه يشترط (أن لا تقدم المزراعة) على المساقاة بأن يأتي بها قبلها اذ التابع لا يتقدم على متبوعه والثاني يجوز تقديمه او تكون موقوفة ان ساقاه بعدها بان ههنا والا فلا واشترط الداري بيان ما يزرع لانه شربك وبه فارق عدم اشتراط بيانه في الاجارة (و) الاصح (ان كثير البياض) بأن اتسع ما بين مفارس الشجر (كقليله) لان

المزراعة تبعا وتعين افراد الضل بالمساقاة ان ارادها قوله الاصح انه يشترط ان لا يفصل قد يقال اشتراط اتحاد العقد بدني عن اشتراط عدم الفصل فليتأمل ه سم على ج الا ان يقال المراد الفصل بكلام اجنبي وانحوه بينهما (قوله فلو قال ساقيتك على النصف) هو ما على الشجر ليقابل قوله على البياض الآن يقال أراد بالنصف أحد النوعين (قوله ان لا تقدم المزراعة) قال سم على ج (فرع) لو أخرت المزراعة لكن فصل التقابل في القبول وقد هما كقبلت المزراعة والمساقاة لم يبعد المبالان (أقول) ويمكن قبول المتن ذلك بان يقال المراد ان لا يقدم ما يدل على المزراعة لافي الايجاب ولا في القبول وبقي ما لو قدمها المالك واجلها العامل كقوله فليتأمل ما بعد قول المالك ساقيتك وزارعتك والظاهر فيه الصحة لان الصغير حكاه للظاهر فقله فكاه قال قبلت المساقاة والمزراعة فهي مقدمة حكفا كلامه وقل ايضا (فرع) قال في الروص والمعاملة تشملهما أي المزراعة والمساقاة فان قال عاملة ك على هذين مشير الفصل والبياض بالنصف جازوك الوجهل أحدهما أقل او شرط البقر على العامل ه وظهر انه لو قال عاملة ك على هذين مشير الفصل والبياض لم يصح لان المقارنة تنافي التبعية كاللقدم أي لما يزرع فليتأمل ه

المزراعة تبعا وتعين افراد الضل بالمساقاة ان ارادها قوله الاصح انه يشترط ان لا يفصل قد يقال اشتراط اتحاد العقد بدني عن اشتراط عدم الفصل فليتأمل ه سم على ج الا ان يقال المراد الفصل بكلام اجنبي وانحوه بينهما (قوله فلو قال ساقيتك على النصف) هو ما على الشجر ليقابل قوله على البياض الآن يقال أراد بالنصف أحد النوعين (قوله ان لا تقدم المزراعة) قال سم على ج (فرع) لو أخرت المزراعة لكن فصل التقابل في القبول وقد هما كقبلت المزراعة والمساقاة لم يبعد المبالان (أقول) ويمكن قبول المتن ذلك بان يقال المراد ان لا يقدم ما يدل على المزراعة لافي الايجاب ولا في القبول وبقي ما لو قدمها المالك واجلها العامل كقوله فليتأمل ما بعد قول المالك ساقيتك وزارعتك والظاهر فيه الصحة لان الصغير حكاه للظاهر فقله فكاه قال قبلت المساقاة والمزراعة فهي مقدمة حكفا كلامه وقل ايضا (فرع) قال في الروص والمعاملة تشملهما أي المزراعة والمساقاة فان قال عاملة ك على هذين مشير الفصل والبياض بالنصف جازوك الوجهل أحدهما أقل او شرط البقر على العامل ه وظهر انه لو قال عاملة ك على هذين مشير الفصل والبياض لم يصح لان المقارنة تنافي التبعية كاللقدم أي لما يزرع فليتأمل ه

أجرة (قوله محترما) أى فى حد ذاته والاشماس أى فى المشتقات غير محترم بالنسبة للمتلف نعم رد العبد المرتد لا فى (قوله) ومهدر بصوردة أو صيال أنلف) بيناه أنلف للفعول (قوله) أما أجرة مثل ذلك العمل فلا زمة (لا يحل للفقهاء ما هنا على أن هذا

(قوله) ويقرق بين هذا) قديقال المتريل لمعنا ليس هو التفاضل بدليل الاحتياج إلى شرط القطع وأن تساوى الثمن أو زاده الثمر كما هو الظاهر بل المتريل التفصيل للثنى الموجب لعدد العقد اه سم على حج ويمكن الجواب بأن المفاضلة مستلزمة لتفصيل مال العامل فكان كتفصيل الثمن فاحتيج للفرق المذكور (قوله) وإزالته) أى التفاضل له أى النبعة (قوله) فاحتاجت بتبوع قوى) أى وهو النضر بشرط أن لا يضر الثمر بثنى (قوله) فيما سم) أى فى العصمة تبعا (قوله) وسلم الزرع) أى على المثلج لجمعه وانلف بمضه ١٨٢ استحق من الأرض بوسط ما سم ثم ظاهرا اعتبار التلف أنه لو لم يتلف لسكن وجد

الفرض تعمير الأفراد والحاجة لا تقتضف والساقى لأن الكثرة لا يكون تابعا (و) الأصح (أنه لا يشترط تساوى الجزء المشروط من الثمر والزرع) فيضرب بشرط نصف الزرع وربع الثمر مثلا للأعمال لأن الزراعة وإن كانت تابعة هى فى حكم عقد مستقل وكون التفاضل بزيل النبعة من أصلها متبوع ويقرق بين هذا وإزالته لحاقى بعكث الشبهة بضرورة والتمرة بضممة حتى يحتاج قبل بدو الصلاح لشرط القطع على ما مر بأن التمرة قبل بدو غير صالحة إجماعا لا إيراد العقد عليها وحدها من غير شرط قطع فاحتاجت لتبوع قوى ولا كذلك البياض هنا لما مر من جواز المزارعة مستقلة عنسد الأكثرين وقضية كلاهما أنه يلحق بالبياض فيما مر زرع لم يبد صلاحه والثانى يشترط لما مر من أن التفاضل بزيل النبعة وقد تقدم رده (و) الأصح (أنه لا يجوز أن يتأخر تبعا للساقه) لعدم ورود ذلك والثانى يجوز كالأجرة وأجاب الأول بأن المزارعة فى معنى المساقاة من حيث أنه ليس على العامل فيها إلا العمل بخلاف المحاربة فإنه يكون عليه البذر والعمل (فإن أفردت أرضا بزرعة فالملك للمالك) لأنه لا تعامله (وعليه للعامل أجرة عمله وهو أبوا لأنه) أن كانت له وسلم الزرع لبطلان العقد ولا يمكن إحياء عمله بما أنما إذا لم يسلم فلا شئ للعامل على ما أخذ من تصويب المصنف لكلام المتولى فى نظيره من الشركة الفاسدة فيما إذا تلف الزرع أنه لا شئ للعامل لأنه لم يحصل للمالك شئ وردان قياسه على القراض الفاسد أقرب لاتحاد البابين فى أكثر الأحكام فالعامل هنا أشبه فى القراض من الشريك وكان الفرق بين العامل والشريك أن الشريك يعمل فى ملك نفسه فاحتيج فى وجوب أجرة لوجود نفع شريكه بخلاف العامل فى القراض والمساقاة أو أفردت بالمحاربة فالملك للعامل لأن الزرع تابع للبذر وعليه أجرة مثل الأرض لمصقها ولو كان البذر لهما فالغلة لهما ولكل على الآخر أجرة ماصرفه من منافع على حصة صاحبه (وطريق جعل الغلة لهما ولو أجرة) فى أفراد المزارعة (أن يستأجره) أى المالك العامل (بنصف البذر) شائما (ليزرع له النصف الآخر) فى الأرض (وبعيره نصف الأرض) شائما (أو يستأجره بنصف

مهياردنيا جسد بحيث يكون الحاصل منه ناهيا بالنسبة لما جرت به العادة فى تلك الأرض استحقاق العامل أجرة مثل عمله كاملة (قوله لاتحاد البابين) أى فقلنا بما استحقاق العامل الأجرة فى البابين وإن لم يحصل ربع بخلاف الشركة الفاسدة (قوله لوجود نفع شريكه) أى وهو الربع ولو لم يحصل ربع فى الشركة الفاسدة لم يستحق المباشر للعمل فيها من الشريكين أجرة (قوله وعليه أجرة مثل الأرض) قضيته أنه لا يؤمر بقلع الزرع قبل أو أن الحصاد ووجهه أنه إنما زرع بالأذن لخصوص المحاربة وأن بطل فى عموم الأذن وهو نظير ما مر

ن بن الغوى فيب لو غرس فى الأرض المقبوضة بالشراء الفاسد أو ببنى من أنه لا يقلع محابيل بخير المالك البذر بين قائمه بالقيمة وبين قلعه وغرامة أرض النقص بين التبعية بأجرة المثل لكونه أغماغل بالأذن الذى تضمنه البيع الفاسد أنكن تقدم للشارح أن المعتمد خلافه وعليه فظاهر الفرق بين هذا وبين المقبوض بالشراء الفاسد وعلله أنه لما أذن له فى الزرع على أن الغلة بينهما كان إذ تافى الانتفاع بالأرض مع بقاءه على ملك صاحبها وهو يقتضى أن يكون الأذن مقصودا بالذات فإذا بطل العقد من حيث خصوص المحاربة ببنى مطلق الأذن فأشبهه حواز تصرف الوكيل بعموم الأذن وأن بطل خصوص الوكالة والمقصود فى البيع نقل الملك فى الأرض للمشتري فإذا بطل بطل توابعه لأن انتفاع المشتري به ليس منبها الأعلى انتقال ملك الأرض مع انتقال منفعتها فإذا بطل لم يبق لانتفاعه بالأرض جهة مجوزة ليزرع له النصف الآخر وبهذا علم جواز إجارة المشاع اه (قوله ولكل على الآخر أجرة ماصرفه) أى حيث سلم الزرع على ماصرفه عن المتولى لأن هذه الآن شركة فاسدة



بخلاف الرق فليس فيه سبيل الخ) أى الصورة فيه أنه شك في مسقطه كما هو قضية القايصة وان لم يتقدم هذا في كلامه والقول بعدم ضمان الرق حينئذ قلته في القصة عن الشامل والبحر (قوله ان الظاهر مفرد والطير جمعه) يقال عليه وحينئذ

(قوله ولثاني عليه) أى على العامل الاول الاجرة أما لو فسدت المساقاة مع المالك واتى العامل بالعمل استحق أجره المثل لعمله والثمرة كلها للمالك وقياس ما مر للشارح في عامل القراض من انه يستحق الاجرة وان علم الفساد لانه عمل طامعاً فيما أوجبه الشرع انه هنا كذلك فيستحق الاجرة وان علم الفساد الا اذا خال المالك وكل الثمرة في الاجرة للعامل كما لو قال المالك في القراض وكل الربح (قوله ان جعل الحال) قضية قوله قبل ولا شيء للعامل الاول لانه لا يرجع بما غرمه على المالك (قوله ومنها) أى الجزئية (قوله لم يصح الخ) قال في شرحه ووقع في الروضة لم يصح وهو تحريف اه سم على ج (قوله ولهذا نأجزم ابن المقرئ) معتقد (قوله ولو لشرط) أى في صلب العقد (قوله خلافاً لبعض المتأخرين) أى شيخ الاسلام (قوله والقنو) هو جمع الثمار يخ أما العرجوز وهو الساعده للمالك اه شيعناز يادى (قوله وشرطها) أى القنو والثمار يخ ويخيم الجمريد وما بعده الخ والنظر الاول ١٨٤ لان الجريد وما بعده علم حكمه من قوله ولو لشرط ذلك ينهالم يخ الخ (قوله بطل

قطعا) وعلى قياسه المعلان اذا شرطت للمالك وقد يفرق بقوة جانب المالك باستحقاقه للكل الا ما شرط للعامل (قوله ولو في البعض) ظاهره الفساد في هذه الحالة في الجميع ولكن ينبغي تفريق المسافة فيصح فيما لم يد صلاحه وقصد فيما يد اصلاحه بشرط تأتى العمل على ما لم يد صلاحه فقط فيبقى ان يصح هذا الشرط ولا يدخل ما يد اصلاحه تبعا وقد يتوقف في اشتراط هذا الشرط في المستثنين فليتأمل اه سم على

المالك ولا شيء للعامل الاول ولثاني عليه الاجرة ان جعل الحال والا فلا (والعلم) منهما بالنصيبين بالجزئية ومنها يفتنا لجهة على المناصفة (كالقراض) في جميع ما مر ولو فوات بين النصيبين في الجزء المشروط لم يصح على ما في الروضة بل قبل انه تحريف ولهذا جزم ابن المقرئ بخلافه وخرج الفرج الجريد والكرناف والليف فلا يكون مشتركا بل يخص به المالك كما جزم به في الطلب بعمال الماوى ودى وغيره ولو شرط ذلك بينهم لم يجوز قياسا يظهر خلافاً لبعض المتأخرين لانه ليس من مهود الفناء ولا مقصوده والقنو والثمار يخ ينهالم يخ بشرطه للعامل بطل قطعا ومن ان العامل يملك حصته بظهور الثمرة ويحمله ان عقد قبل ظهوره والمالك ما لم يقد (والاظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمرة) كما قبل ظهوره بل أولى لانه ابعد عن الغرر ولو وقع الاتفاق فيه كثيرا زات منزلة المهدوم والثاني لا يصح لقوات بعض الاعمال (لكن) لا مطلقا بل (قبل بدو اصلاح) لبقا معظم العمل بخلافه بعده ولو في البعض كالبيع فتتبع قطعا بل قيل اجاعا (ولو وساقاه على ودى) غير مغروس ينفخ فكسر المومة لفضية مشددة وهو صغار النخل (لغيره) ويكون الشجر) او غيره اذا اثمر (لها لم يجوز) لانها رخصة ولم زد في مثل ذلك وحكى السبكي عن قضية المذاهب الاربعة منها ما عترضه على حكم قضاء الحنابلة بها ونقل غيره اجماع الامه على ذلك لكنه معترض بان قضية كلام جمع من السلف جوازها والشجر للمالك وعليه ربح الارض اجرة مملوها كان على رب الارض والشجر اجرة العمل والاتات وبأنى في القلع والابقاء هنا ما مر آخر العارية (ولو كان) الودى (مغروسا) وساقاه عليه (وشرط له جزأ من الثمر على العمل فان قدر له) في عقدها عليه (مدة بشر) الودى (فيها غالباً) تكسب سنين

مع وما اقتضاه ظاهر كلام الشارح هو الظاهر ما اعل به من القياس على البيع (قوله كالبيع) (صح)

أى قياسا لم يد صلاحه تابع ما يد اصلاحه في صحة بيعه مطلقا بشرط الا بقاؤه قياسه هناك ما لم يد صلاحه تابع لما يد صلاحه فيبطل في الجميع (قوله ولو ساقاه على ودى) علل في شرح المنهج بان الفرس ليس من عمل المساقاة وقضيته له ولو عقد على ودى لغيره المالك يتعهده هو بعد الفرس لم يعتد ونقل بالدر عن شيعنا الحلبي ان هذا ليس مراداً (اقول) ولو قبل بالصفة فيما لو عقد عليه غير مغروس او مغروسا بعل كالشتل على ان ينقله المالك لغيره في غيره ويعمل فيه العامل لم يبعد لانه لم بشرط فيه على العامل ما ليس عليه (قوله منها) أى فى الودى (قوله وعليه ربح الارض اجرة مثلها) هذا صريح في انه جعل المتن على ما لو كان الشجر للعامل والارض للمالك فيكون نظير المتبادر من المتن ان الشجر والارض للمالك وهو ما ذكره بقوله كان على رب الارض الخ (قوله ما مر آخر العارية) أى من تخيير مالك الارض بين بقيقه الشجر الاجرة ونقله بالقيمة اوقلمه وغرم ارضه نقصه وفيما لو كان الشجر للعامل والارض للمالك وفيه ما مر من انه يخالف للمعتد في غراس المشتري شراء فاسد امن انه كالتعاصيب



فلا يصح تفسيره به كما صنع فلوقال بدل التفسير مفرد طبر لصح (قوله والثاني ضمنه مطلق الخ) كان الاولى تأخير حكاية القولين عن قول المصنف وان وقف ثم طار فلا (قوله في تلك) ينفي في مسألة الماوردي وكان ينبغي ان يقول في هذه ويقول فيما يأتي عكس ما هناك (قوله وان جزم في الانوار خلافا) الذي في الانوار ونقله عنه في شرح الروض انه لا يصح فهو موافق لابن

(قوله فان لم تفر فلا شيء له) أي وان أثرت فله أي ان أثرت فيه أو وقع فيه آثارها لا مطلقا قال في الروض ولو ساقاه عشرين سنين لتصكون الثمرة بينهما ما لم يتوقع الا في العاشرة جاز فان أثمر قبلها أي العاشرة فلا شيء له أي في العمل العامل وان لم يثمر في العاشرة أي لم يثمر في طبع في شيء منه اه سم على ج (قوله وفي هذه الحالة الخ) ١٨٥ أي فبالا كان مفردا وواشرا

الخ ولا يختص الحكم بهذه الصورة بل مقتضى ما على بان هذا جار في جميع صور المساقاة حيث لم يخرج الثمرة وسيأتي التصريح به في آخر الباب (قوله في الأخيرين) ها الاستواء وجهل الحال (قوله بخلاف هذا) ولم يذكر وعليه الخ (قوله وعليه أي وعلى قوله ورد الخ) (قوله فله الاجرة) أي على المالك ومع ذلك لا حاجة لذكره لانه تقدم في قوله نعم له الاجرة في الخ ومن ثم اقتصر ج على الرد الخ (قوله بخلاف شرط الشكل) أي فان فيه الاجرة وقوله له أي للعامل (قوله ان يقول ساقيتك) أي أو يطلق (قوله مالا) يقتضي الاجارة هذا بناء على تفرقة بينهما في هذا الحكم كما سيأتي في الاجارة في شرح قوله ولو

(صح) العقود وان كان أكثرها لثمرة فيه لانها حينئذ تنزله الشهور من السنة الواحدة فان لم تفر فلا شيء له وفي هذه الحالة لا يصح بيع الثمر لان العامل حقه في الثمرة المتوقفة فكان البائع استثنى به ضما (والا) أي وان قدر مده لا يفرقها غالبا (ولا) تصح طلبها من العوض سواء أعمل العدم أو غلب أم استؤيا أم جهل الحال نعم له الاجرة في الأخيرين لانه طامع وقيل ان تعارض الاحتمال للثمن والعوض على السواء (صح) كالقراض ورد بان الظاهر وجود الرب بخلاف هذا وعليه فله الاجرة وان لم يثمر له حمل طامعا (وله مساقاة شريكة في التصبر اذا استقل الشريك بالعمل فيها) (شرط له) أي الشريك (زيادة) معينة (على حصته) كما اذا كان بينهما نصيبين وشرط له ثلثي الثمرة وان شرط قدر حصته لم يصح لانتفاء العوض ولا أجره بخلاف شرط الكل كما مر واستشكل هذا بان عمل الاجر يجب كونه في خاص مالا مستأجرا جاب عنه السكبي بأن صورة المسئلة ان يقول ساقيتك على نصبي هذا وهذا صورا أبو الطيب كالزني قال لكن ظاهر كلام غيرهما كالمصنف انه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحديقة هو المعتمد على الاول فيجاب بأنه يقتضي المساقاة مالا يقتضي الاجارة ويبحث به فهم انه ان قال ساقيتك على كل الثمر لم يصح أو على نصبي أو أطلق صح ولو ساقى أحد الشريكين على نصيبه أجنبيا بغیر ان شريكه لم يصح كما جرى عليه ابن القري في شرح ارشاده وأقوى به الواو الدرهم انه تعالى خلافا لبعض المتأخرين فان ساقى الشريكان التام تشترط معرفته بمحصة كل منهما الا ان تفاوت في المروط له فلا بد من معرفته بمحصة كل منهما (و بشرط) (أعنه المساقاة) (ان لا يشترط على العامل ما ليس من جنس أعمالها) التي سذكر قريباً انما عليه فلا اعتراض عليه وانما تقدم في القراض ما عليه ثم ذكر حكم ما لو شرط عليه ما ليس عليه وعكس ذلك هنا لان الأعمال قليلة ثم وليس فيها كبير تفصيل ولا خلاف فتقدم ثم ذكر حكمه ما هو بالالعكس فتقدم حكمهما ثم أخرج لطول الكلام عليها فاذا شرط عليه ذلك كبناء جسد أو الحديقة لم يصح العقد لانه استتبع بلا عوض وكذا الوشرط ما على العامل كالسقي على المشهور كما صرح به في البصروان نص في الوبطي على انه لا يضر شرطه على المالك وبه جزم الدارمي (وان ينفرد) العامل (بالعمل واليد في الحديقة) ليتمكن من العمل متى شاء فلو شرط العمل على المالك معه ولو مع يده العامل ففسد بخلاف شرط عمل غلام المالك معه نظير

٢٤ نهایه ج استأجرها لتزعم رقيقا ليعضه في الحال جاز على الصحيح. لكن سديد في ذلك العمل ان المالك قد خلافا اه سم على ج (قوله وبحث به فهم) ضعيف (قوله لم يصح) لعل وجهه انه لا يتمكن من العمل في نصيب المالك دون الشريك لان كل جزء مشترك بينهما (قوله خلافا لبعض المتأخرين) أي شيخ الاسلام في شرح البهجة الكبير اه شيئا لا يذی (قوله ولو مع يده العامل) أي ولو كان التصبر في يده العامل فلا يقال انه عين ما قبله هذا لو أقرده بجنز كل من العمل واليد بالذکر لكان أولى وبما رجح بعد قول المصنف وان ينفرد بالعمل نعم لا يضر شرط عمل عبد المالك معه الى ان قال بعد قول المصنف وباليدي في الحديقة ليعمل متى شاء فشرط كونها يده المالك وعبده مثلا ولو مع يده العامل ففسدها اه وهو صريح فيما قلناه

القرى لا يخالفه (قوله فثمة لم يضمنه) هل المراد أنه إذا ثمة فثمة بعد التغير بمحدث أو أنه ألتفه بتغيره كان مرادها عاقلة فان كان الثاني فهل هو كذلك وان كان يندفع بأخف عمار ماله يرجع (قوله ولو بخي دارا) البناء ليس بقيد كما هو ظاهر (قوله فالقت الرجع فها هو باوضع لم يضمنه) أي إذا لم يتمكن من اعلام صاحبه حتى لا ينفق ما ساقى في باب الوديعة وقد قيد بذلك هتاف الانوار (قوله الضامن) أخرج به لو كان غاصبا لا اختصاص فلا يأتى فيه ما ساقى (قوله لأن الزوجة من حيث هي (قوله ولا مؤبد) أي لا مؤقته عدة لا تفر في جميعها بان عجزت عن الاعمار قبل فراغ المدة عادة بان جرت العادة بان الاعمار في شئ من المدة المقطرة (قوله ولو أدركت الثمرة) أي التي ظهرت في المدة التي يتوقع ظهورها فيها (قوله ويصح شرط غيرها) أي العربية (قوله وهو صحيح) أي ان تأخر فال في الميعاد كالروض ولو قدر بعشرين سنين والثمرة متوقعة في العشرة جاز فان أخر قبلها ولم يشر إلا بعد فلا تثنى للعامل ١٨٦ من الثمرة ولا أجر للعامل اه سم على منج (قوله وهو صحيح ان تأخر

ما صر في القراض بل أولى لان بعض أعمال المساقاة على المالك (ومعرفة العمل) جلة لا تفصيل (بند بر المدة كسنة) أو أقل إذا قل مدتها ما يطلع فيه الثروة يستغنى عن العمل (أو أكثر) الى مدة تبقى العين فيها بالالاستقلال فلا تخرج مطلقه ولا مؤبد لأنها عاقلة لازم فكانت كالاجارة وهذا ما خالف فيه القراض والسنة عند الاخلاق محمولة على العربية ويصح شرط غيرهما ان علمه ولو أدركت الثمرة قبل انقضاء المدة عمل ببقية ابلأجرة وان لم يحدث الثمرة لا بعد المدة فلا تثنى للعامل قال ابن الرفعة وهو صحيح ان تأخر لا بسبب عارض فان كان بعارض سبب كبره ولو لا لاطلع في المدة استحق حصته لقول الماوردي وزرواني الصحيح ان العامل شريك وان انقضت وهو طلع أو بلغ فللعامل حصته منها وعلى المالك التعهد والتبعية الى الجدة إذا دخل المالك في الانتصار والمرشد من انه علمه ما ولو كان الفضل المعهود علمه بما عجز في العام مرتين فاطلع الثمرة الاولى قبل انقضاء المدة الثانية بعد ما فهل يفوز المالك بها أو يكون العامل شريكاً فيها لان الثمرة عامه فيه احتمال والوجه الاول (ولا يجوز التوقيت) لمدة المساقاة (بادراك الثمرة) أي جذاذه كما قاله السبكي (في الاصح) للجهل به فانه قد يتقدم وقد يتأخر والثاني ينظر الى انه المقصود (وصيغتها) أي المساقاة صريحة وكنية في صرحها (ساقيتك على هذا الفضل) أو العنبر (بكذا) من الثمرة لانه الموضوع لها (أو علمته اليك لتعدهم) أو حمل عليه أو فقهه بكذا الاداء كل من هذه الثلاثة معنى الاول ومن ثم اعتمد ان الرفعة صراحتا وهو ظاهر كلامهم وان اعتمد الاذرى والسبكي انها كناية وافهم تفسيره بكذا الاعتبار ذكر العوض فلا سكت عنه لم يصح وفي احتقاقه الاجرة وجهان أو جهه ما هم ولو ساقاه بلفظ الاجارة لم تصح على الاصح في الروضة وكذا عكسه وقول الاسوي انه مشكل مخالف للقواعد فان الصريح يحى بانه انما يستع ان يكون كناية في غيره اذا وجد نفاذا في موضوعه كقول (زوجته أنت على كطوره أي نوايا الطلاق فلا تطلق ويقع الظاهر بخلاف قوله لانه أنت طالق فهو كناية في العلق لانه لم يجد نفاذا في موضوعه ومستهان من ذلك اه مردود والصواب ما صححه والفرق بين هذا وبين قوله لانه أنت على كطوره أي هو ان الظاهر ان المالك يمكن

قياس ذلك انه لو تأخر قبل المدة لعارض اقتضى خروج الثمرة العاشرة استحق حصته منها فليصرف وقد يفرق بان خروجها قبل العاشرة لما لم يكن متوقفا أصلاً لم يستحق فيه شيئا لانه لم يدخل طامعاً بخلاف ما لو تأخرت فان ما حصل بعد العاشرة هو الذي كان يتوقعه فيها (قوله استحق حصته) أي وعليه فهل انشئمة على المالك والعامل فيه تطر وقضية اطلاق قسم انها على الاول وتقبل بالدر من بعض الهوامش ما يوافق (قوله لقول الماوردي) عملة لقوله وهو صحيح بدون ما بعده من الشرط (قوله بخلاف لما في الانتصار والمرشد) مما لا ين أبي

عصرون (قوله مما عجز في العام) في المالك المقصود عليه لا يفر في العام الامر فأنمر مرتين فقول الثانية للمالك كالثمرة الخاصة قبل المدة التي اعتد الاعمار فيها أو مشتركة بينهما وبين العامل فيه وتطرو الاقرب الاول (قوله قبل انقضاء المدة) أي وهو مشترك بينهما في هذه الحالة (قوله يفوز المالك بها) أي الثانية (قوله الموضوع لها) أي للساقاة (قوله ساقيتك) وهذه من صور المساقاة على العبد اه سم على منج أي فتنتفخ الاجارة بعونه والظاهر ان مثلها الثلاثة التي ذكرها المصنف والشروح قولها أو علمت اليك الخ (قوله وهو ظاهر كلامهم) هو المقتدر (قوله أو جهه ما هم) أي وان علم الفساد على قياس ما مره غير مرة هتاف في القراض (قوله لم يصح) أي لا صريحاً ولا كناية كما يفهم من بقية عبارته (قوله والصواب ما صححه) أي من عدم صحة المساقاة بلفظ الاجارة وعكسه

تصوره

زوجة الخ) وحذفت فاصنعته في منج المثنى من استثناء الزوج من وضع البدن مشكلا إلا أن يكون استثناء منقطعاً (قوله  
 براء المالك) متعلق بقوله ويرأ (قوله ثم مات في الحبسة) أي في ردها مع المالك يدينه ضمان مع قطع النظر عن التعليل  
 وأما بالنظر إليه فلا يكون موافقاً لما جرى عليه ابن المقرئ بل موافق لما في الروضة سيما وقد فصلها بكذا فكان الأولى خلاف  
 هذا الصنيع (قوله لما رآنا) انظر أين مر (قوله وعلى الأول لو قدمه لا تسخر) ١٨٧ كان الأولى هنا الاضمار (قوله

وتقدمه لربق ولو باذن  
 مالكة جنابة) صوابه كما  
 في الروض وإذا قدمه لعبد  
 فلا تل جنابة يساع فيها  
 (قوله ما هو مقدر) بيان  
 لقضوك أي ولو جنى على  
 ما هو مقدر منه بنظيره

(قوله والثاني أن يقبله)  
 أي بان يمكن استعانة الله فيه  
 بالنسبة أي ولومن ناطق  
 اه ح (قوله ولو عقدها)  
 أشار به لرد على من قال  
 إذا عقد بنظر لفظ المسافة  
 اشترط تفصيل الأعمال  
 بخلاف ما لو عقد بم فلا  
 يشترط أخذاً مما أشار  
 إليه بقوله وإن أفهم كلام  
 الخ (قوله إليه) أي العرف  
 (قوله بعروقه) أي وهو  
 البطل (قوله ويدخل في  
 السقي) كأنه جعل السقي  
 على إدارة الدواب مثلاً  
 وجعل ما ذكره من  
 اصلاح طرق الماء ونحوه  
 توابع وعلى هذا أفتي  
 دخول التوابع في السقي أنه  
 يستلزمها (قوله واطلاقه  
 عليه) أي على الرطب  
 وأنما يسمى كل ما يسمى  
 به اليابس (قوله فصوص طلع

تصوره في حق الأمة بوجه من الوجوه جعل على الكتابة بأرادة المكلف فحصل اللفظ عن  
 الالغاء وأما اللفظ الجازع فليس كذلك لأنه يمكن تصحيته وإيقاعه اجارة بان يذ كر عوضاً معلوماً  
 فسدول المكلف عن العوض الصحيح إلى الفساد لئيل الالغاء ولا ضرورة بنا إلى جعله على  
 خلاف الظاهر واللفظ صريح في الفساد فلا يمكن إعماله في غيره مع إمكان تصحيته اجارة  
 والحاصل أنه يعتبر في كون الصريح في باب كتابة في غيره شرطان أحدهما أن لا يجحد نفاذاً في  
 موضوعه والثاني أن يقبله العقد النوي فيه (وبشرط القبول) اللفظ متصل كما في البيع  
 ولهذا اعتبر في الصيغة هنا ما مر فيها ثم الأعدم التاقب وتصح بإشارة آخرس وبكتابة بالنسبة  
 (دون تفصيل الأعمال) فلا يعتبر التعرض له في العقد ولو عقد ما يغير لفظ المسافة كما صرح  
 به ابن ونس وهو ظاهر وإن أفهم كلام الروضة أنه لا يجري إلا في لفظها (ويحمل المطلق في كل  
 ناحية على العرف الغالب) فيها إذا المرجع فيما لا ضبط له شرعاً ولأنه اليه هذا كان عرف  
 غالب وعرفاء والأوجب التفصيل جزماً (وعلى العامل) بنفسه أو نائبه عمل (ما يحتاج إليه  
 لصلاح الأمر واستزادته مما يستكره كل سنة كسقي) إن لم يشرب بعروقه ويدخل في السقي  
 نواصبه كاصلاح طرق الموقوف رأس الحاقية وسدها عند السقي (وتنقية نهر) أي يجري الماء  
 من طين وغيره (واصلاح الأجابين) وهي المفرد حول النخل (التي يثبت في الماء) شبيهت  
 بالاجانة التي يغسل فيها (وتلقيم) وهو وضع بعض طلع ذكر على طلع أنثى وقد يستغنى عنه  
 لكونها من تحت ربح لذكور فحصل المواءم لذكورها (وتخصيه) أي إزالة (حشيش)  
 ولوروطها وإطلاقه عليه لغة والأشهر أنه اليابس (وقضيان مضرة) لاقتضاء العرف ذلك وعلم  
 من تقيد ما عليه بالمعمل عدم وجوب عين عليه أصلاً فصوص طلع بلقيح به وقصوره تحفظ العقود  
 عن الطير على المالك (وتعرض حوت به عادة) في ذلك المحل ليمتد عليه السكر ووضع حشيش  
 على العناقيد صوراً لما عن الشمس عند الحاجة (وكذا حفظ الثمر) على الثمر من سراق وطير  
 وزنبور فان لم يحفظ به أكثره السراق أو كبر البستان فالأمانة عليه كما اقتضاء إطلاقهم ويبحث  
 الأذرى عدم لزومه ذلك في ما له بل على المالك معونته عليه (وجذاذه) أي قطعه (وتحفيظه في  
 الأصح) لأنهم من مصالحه والثاني ليس عليه لأن الحفظ خارج عن أعمالها وكذلك الجذاذ  
 والتقصيف لأنهم ما يبد كال الثمرة نعم قيد في الروضة كاصلهما وجوب التحفيف بما إذا اعتد أو  
 شرطاً والأوجه ما أطلقه المصنف في الكتاب من الوجوب مطلقاً لأن مقابل الأصح لا يتأتى  
 الاعتناء انتقاء الشرط والمادة أن لا تسعه مخالفتهما وإذا وجب لزمن تسوية الجرين ونقله إليه  
 وكلما وجب على العامل له استئجار المالك عليه وما وجب على المالك لوفقه العامل باذن  
 المالك استحق الاجرة تنزيلاً له منزلة قوله أقض ديني وبه فارق قوله اغسل ثوبي وظاهر  
 كلامهم أن ما نصوا إلى كونه على العامل أو المالك لا ينتف فيه إلى عادة مخالفه له كما هو

الخ) وينبغي أن من ذلك ما جرت به عادة من الزل وبجوه فيكون على المالك (قوله فان لم يحفظ به الخ) مقفد (قوله فالأمانة  
 عليه) أي العامل وإنما أقره ما بالذ كر للخلاف فيها والافتقوله وكذا حفظ الخ شامل لها (قوله ويبحث الأذرى الخ) هو ضعيف  
 (قوله وإذا وجب) أي الجفاف (قوله باذن المالك) أي من غير تعرض للاجرة اه سم على ح وفيما سبه أن ما وجب على  
 العامل إذا فعله المالك بأنه استحق الاجرة به على العامل للملة المذكورة (قوله وبه فارق قوله له) أي لا تسخر

في الحر كالنكاح والرجل أي والصورة ان الجنابة لا مقدر لها كان بحر كفه فهو غير ماسيا في الثمن (قوله فان قضت كاشن سقط ذكره وانثياه) عبارة النخصة فان لم تنقص كان سقط ذكره وانثياه كما هو الغالب لم يجب شيء انتهت فلا حاجة لقول الشارح فان نقصت لا تفرص المثنى وسقوط الذكر والاثنيين انما يحتاج اليه للتمثيل لهدم النقص وسيأتي انه لو كان القطع بجنايته ان يضمن (قوله فلا يلزمه الا ما تنقص) يعني انه يستقر عليه من الثمن بنسبة ذلك النقص ويجعل قابضا لمقابلته فاذا نقص

(قوله وممول) الممول الفاس ١٨٨ اعطية التي يحفر بها الصخر والجمع الماعول اه مختار الصحاح (قوله بطل العقد)

ظاهر على أن العرف الطارئ لا يعمل به اذا خالف عرفا مائة بقول الشيخ في شرح منتهج وظاهر أنه لو جرت عادة بأن شيأ من ذلك على المالك اتبع بتعين حله على ما ليس للاصحاب فيه نفس بأنه على أحدهما أو بأن العرف فيه يقتضي كذا أو لا فهو غير صحيح (وما قصده حفظ الاصل ولا يتكرر على حسنة كبناء الخيطان) ونصب نحو باب أو دولا وبافس ومضل وممول وبقرقرت أو تدبر والدولاب (وحفر غير جديد فعلى المالك) فلو شرطه على العامل في العقد بطل العقد وكذا ما على العامل لو شرطه في العقد على المالك بطل العقد ولا يشكل عليه اتباع العرف في خصوص خياط في الاجارة لان هذا به قوام الصنعة حالا ودواما والطلع نفسه انعقاد الثمرة حالا ثم يستغنى عنه وقد ينزع فيه جعلهم غير الطلع كالنيط فلا وجه أن العرف لم ينضبط هنا فعمل فيه بأصل أن العين على المالك وتم قد ينضبط وقد ينضرب فعلم به في الأول ووجب البيان في الثاني أما موضع شوك على المدة روي ربيع سيرا انقضى في الجداوي فيتبع فيه العادة في الأصح من كونهما على المالك أو العامل وما نقله السبكي عن النص من أن الثاني على المالك حصل على الطراد عاده به (والمسافة لازمة) أي عقد هالازم من الجنابيين كالاجارة قبل العمل وبعده لأن أعمالها في أعيان باقية بها لحافا شبت الاجارة دون انقراض فيلزمه اتمام الأعمال وان تلفت الثمرة ككلها باقية أو وضو غصب كما يلزم حامل القراض التضييض مع عدم الرجوع ووجه لزومه مظاهرها كآذاه الوالد رحمه الله تعالى وهو مراعاة مصلحة كل منهما اذ لو تمكن العامل من فضفه قبل تمام العمل تضرر المالك بضوات الثمرة أو بعضها بعدم العمل لكونه لا يحسنه أو لا يتفرغ له ولو تمكن المالك من فضفه تضرر العامل بضوات نصيبه من الثمرة لأن الغالب كونه أكثر من أجره مثله (ماو هرب العامل) أو حبس أو مرض (قبل الفراغ) من العمل وان لم يشرع فيه (وأتمه المالك متبرعا) بالعمل أو بمؤنته عن العامل (يقى استحقاق العامل) لما شرط له كالو تبرع عنه أجنبي بذلك علم به المالك أم جهله نعم لا يلزمه اجابة أجنبي متطوع والتبرع عنه مع حضوره كذلك والاتمام مثال فلو تبرع عنه بجميع العمل كان كذلك ولو عمل في مال نفسه غير متبرع عنه أو عمل الاجنبي عن المالك لا العامل استحق العامل فيما يظهر بخلاف نظيره من الجعالة لزوم ما هنا وان بحث السبكي التسوية بينهما في عدم الاستحقاق (والابان) لم يبرع أحد باقياه ورفع الامر للحاكم وليس له ضامن فيما زعمه من أعمال المسافة أو كان ولم يكن الخلفض منه (استأجر الحالك عليه من يجه) بعد ثبوت المسافة أو الحرب مثلا وتمذر احضاره عنده لانه واجب عليه فتاب عنه فيه ولو امتنع مع حضوره فكذلك واستجباره من ماله ان وجد ولو

أي والمثورة كله المالك وعليه للعامل أجره مثل عمله (قوله وقد ينزع) يتأمل فيه فانه جعل مناسا الفرق أو لا ينشعوا الطلع وخياط الخياط خامسنى ابجعل المدكور حتى ينزع به (قوله جعلهم غير الطلع) عبارة ج ثم اتى وللهما الاول لان الثمر هو نفس الطلع وعلى الثانية فالإضافة بيانية (قوله أما وضع شوك) يختص قوله كبناء الخيطان الخ (قوله جعل على أطراف عاده) ويصح أبو زرع أنهم مالوا اختلاف في أثناء المدة في بيان العامل بما لزمه فان بقي من أعمالها ما يمكن تداركه صدق المالك وألزم العامل بالمد لان الاصل عدمه ويمكنه اقامة البينة وان لم يبق شيء ولا أمكن تداركه صدق العامل لتضمن دعوى المالك انفساخها والاصل عدمه اه ج (قوله علم به) أي تبرع الاجنبي (قوله نعم لا يلزمه) أي المالك وقوله

اجابة أجنبي متطوع ظاهره ولو أمسنا عارفاو يتبع خلافه أحد اعمايان في الوارث وان أمكن الفرق بأن الوارث شريك فهو مباشرة ملكه والاجنبي لا حقه في البستان فلا يلزم من تمكن الوارث تمكن الاجنبي امكن الظاهر عدم الفرق لانه لا ضرورة على المالك ولا منه عليه وفيه تقع للعامل فاشبهه بالواستأجر من يعمل عنه (قوله كذلك) أي كعمل المالك بعد هرب العامل متبرعا (قوله استحق العامل) أي في صورتين (قوله وان بحث) اعتمده ج (قوله واستجاره) أي الحالك من ماله أي العامل

ثلث القيمة يجعل قابضا لثلث ويستقر عليه ثلث الثمن (قوله أي أقصاها) لا يناسب ما قدمه أول الفصل من ان مراد المصنف ما هو أعم من الغصب ولا ماسيا في الثمن في المتقوم (قوله فعمل كلامه على هذا التعيم) قد يقال انه لم يجعله على التعميم لانه انما جعله على ضمان النفس وجعل ضمان الاجزاء قدرا زائدا عليه كالايجني فهو تخصص عكس ما جعله عليه الاستنوى

وقوله أورضى أي الاجبر (قوله اقترض عليه) قال في شرح الروض وفولهم استقرض واكترى عنه ففهم انه ليس له ان يساق عنه وهو كذلك اه سم على ج (قوله عمل المالك بنفسه) أي ورجع بالاجرة (قوله وقيد السبكي) معتد (قوله مطلقا) سواء تضرع له أم لا كان العامل المالك أم لا قدرت له اجرة أم لا (قوله نعم تغير المالك بين الفسخ الخ) واذا فسح بعد ظهور الثمرة فلا يبعد استحقاق العامل منها لحصة ما عمل بناء على أنه شرك والقياس أن يستحق أجرة المثل لان قضية الفسخ ثم اذا العوضين فارجع لبدل عمله وهو اجرة المثل وفاطر فمروا وقدي يويده قوله في نظيره والتمركه لالمالك فليتأمل اه سم على ج (قوله لكن بجال) وان قل اه سم على ج أي له ولم يوصله اليه ويوجه بأنه ظلم (قوله فليشهد على ١٨٩ الاتفاق) وينبغي الاكتفاء

بواحدو بجعل معاه ان أراد الرجوع (قوله فان عجز) أي فيما لو كانت المسافة في الذمة ليتأتى قوله وان ظهرت فلا فسح أما اذا كانت الاجارة على العين خبر بين الفسخ والصبر مطلقا كما تقدم في قوله نعم تغير المالك الخ (قوله فان تضرع الاشهاد لم يرجع) ظاهره عدم الرجوع ظاهر او باطنا ولو قيل بان له الرجوع باطنا لم يكن بعيدا بل ومنشله سائر الصور التي قيل فيها بعدم الرجوع لفقد الشهود فان الشهود انما تستبر لاثبات الحق ظاهرا والا فالمدار في الاستحقاق وعدمه على

من حصته اذا كان بعد بدو الصلاح أورضى بأجرة مؤجلة فان تضرع ذلك اقترض عليه من المالك أو غيره وبوفى من حصته من الثمرة فان تضرع انراضه عمل المالك بنفسه وللمالك فعل ما ذكر باذن الحاكم كما رجع ابن الرعة وقيد السبكي بما اذا قدر الحاكم له الاجرة وعين الاجبر والام يجوز وحمل ما تقرر اذا كانت واردة على الذمة فان كانت واردة على العين امتنع استجابة غيره عنه مطلقا كما اقتضاء كلاما قاله الاذرى وقال السبكي والنشائي وصاحب المعين انه لا يستاجر عنه قطعا نعم تغير المالك بين الفسخ والصبر (فان لم يقدر) المالك على الحاكم (لكنه فوق مسافة العدوى أو حاضر ولم يجبه لمسأله وأجابه لكن بحال باخذه منه فيا يظهر (فليشهد على الاتفاق) لمن استأجره وانه بذله بشرط الرجوع أو على العمل ان عمل بنفسه وانه انما يعمل بشرط الرجوع (ان أراد الرجوع) تتربلا للاشهاد حينئذ منزلة الحكم ويصدق حينئذ بيمينه في قدر ما انتفعه على الوجه المعتاد كارجحه السبكي وسيأتى نظيره في هرب الجبال فان لم يشهد كاذرناه امتنع الرجوع وتطهر وتبرعه فان تضرع الاشهاد لم يرجع أيضا لتدور العذر فان عجز عن العمل والاتفاق حينئذ لم تطهر الثمرة فله الفسخ وللعامل اجرة عمله وان ظهرت فلا فسح هي لهما (ولومات) العامل قبل العمل (وخلف تركه) أتم الوارث العمل منها) كبقية ديون مورثه (وله ان يتم العمل بنفسه أو بجاله) ولا يكلف الوفاء من عين التركة ويلزم المالك تمكينه حيث كان عارفا بالعمل ثقة فان امتنع بالكلية استأجر الحاكم عليه أما اذا لم يخلف تركه فلوارث العمل ولا يجبر عليه وحمل ذلك اذا كانت على الذمة والا انقضت بموته كالاجير المعين ولا تنفسح بموت المالك مطلقا بفسخ العامل وبأخذ حصته ولو ساقى البطن الاول البطن الثاني ثم مات لأول في أثناء المدة وكان الوقت وقف ترتيب فينبغي

ما في نفس الامر (قوله وخلف تركه) شامل للثمة المعامل عليها اذا مات بعد ظهور رها وبوقته ما مر للشارح في هرب العامل من قوله واستأجره من ماله ان وجد ولو من حصته اذا كان بعد بدو الصلاح أورضى بأجرة مؤجلة اه (قوله ويلزم المالك تمكينه) أي الوارث (قوله والاتفاق بموته) أي ولو ارثه أجرة مثل ما مضى ان لم تطهر الثمرة فان ظهرت اخذ جزءها وهل يوزع باعتبار الدين وان تفاوت أو باعتبار العمل لانه قد يختلف في المدة فله وكثرة فيه نظروا الاقرب الثاني (قوله كالاجير) قال في شرح الروض قال السبكي وغيره وينبغي ان يكون محله اذا مات في أثناء العمل الذي هو عمدة المسافة فان مات بعد بدو الصلاح أو الجدا ولم يبق الا التضييق ونحوه فلا اه ولو كانت الثمرة ظهرت وكانت المسافة بعد ظهور رها لم ينقطع استحقاقه من الثمرة فيه نظروا لا يبعد أن يسقط منها بقسط ما عمل قبل موته والقياس ان يسقط أجرة المثل دون الثمرة لان ارتفاع العقد بالا فسخا وقد وافق مر آخر اعلى هذا القياس اه سم على ج (قولا مطلقا) سواء كانت المسافة على عين العامل أو ذمته (قوله فينبغي أن تنفسح) وقائده انقطاع تعلق حق البطن الاول بالثمرة حتى لو كان عليه دين لم يتماق بالثمرة لانها لم يسب من التركة والوارث انما استحقها من قبل الوارث

لا تسمى (قوله وقيل بغضها) قال الشهاب سم فيه تأمل اه ولعل وجهه ان اسم المفعول لا يصاغ من فاعله (قوله ولا ير اختلاط) عبارة التصفد و برأختلط بشعير مثلي مع عدم صحة السلم فيه فيجب اخراج القدر المحقق من كل منهما كذا قاله الاسنوي وتبعه جمع لكن قال الاذرى ان عجب ومن ثم قال الزكشي وقد عني رد مثله الخ قوله و برأختلط بشعير مثلي مبتدأ وخبر

(قوله فتفسخ) أى وفادته استحقاق الوارث له تركه حتى لو كان على الميت دين تعلق به مقدم ما على حق الورثة (قوله فلا جرة على المالك) ينفى ان يكون مثل ذلك ما لزم من انظر الوقف مشرف لجرده لريسة فيكون في مال الوقف بما سأل على المالك لان الخط في ذلك لوقف ما لو ثبت خدماته فيفسق (قوله فلعامل الخ) قال في الروض وان تلفت أى الثمرة أو الشجر طوبى الغاصب وكذا العامل بالجيب بخلاف الاجير لعملي في الحديقة المغصوبة أى لا يطالب ورجع العامل لكن قراره عليه عليه اه سم على ج (قوله فان كان تم) ١٩٠ أى حين الاقالة (قوله لم يستحقها العامل) ظاهره انه لا جرة له وعليه فيفرق

بينه وبين ما مر من انه لو فسخ المالك لهرب العامل استحق أجره المثل لماضى من عمله بأن الاقالة لما كانت بالتوافق منها كان ذلك رضاه منه باسقاط حقه من العمل بخلافه فيما مر فان المالك لما استقل بالفسخ لم ينقطع فعلق حق العامل (قوله من المالك) متعلق ببيع

كتاب الاجارة

(قوله ثم اشتهرت) أى لفته على وجه المجاز يدل قوله وشربا (قوله وقبضها) للبذل والاباحة عطف تفسير على البذل ويدل عليه قوله في بيان المتهرب فخرج بالاخبر وبالعلم (قوله نحو منفعة البضع) أى فلا تصح اجرة الجوارى للوطء وقوله على ان الخ

ان تنفسخ كما قاله الزكشي لانه لا يكون عاملا لنفسه واستثنى من ذلك الوارث اذا ساقى مورثه ثم مات المورث فتفسخ (ولو ثبت خيانة عامل) باقراره أو بينة أو عين رد (ضم اليه مشرف) ولا ترتفع به لزوم العمل عليه ويمكن استيفاء منه بهذه الطريق فتبين جمع بين الحقين وأجرة المشرف عليه فان ضم اليه لريسة فقط فالاجرة على المالك (فان لم يقفط) العامل (به) أى المشرف عن الخيانة استؤجر من ماله عامل لتعذر الاستيفاء منه هذا ان كان العمل في الذمة والاختيار المالك فيما يظهر وكما نطيره (ولو نزع الثمر مستحقا) لغير المساقى وان لم يخرج الشجر كذلك يقول الشارع بخروج الشجرة مستحقا على الغالب (فلعامل) عند جبهه بالمال (على المساقى أجره المثل) لانه قوت منافعه بموضع فاسد فرجع بيدها كما لو استأجر رجلا للعمل في منسوب فعمل جاهلا أما اذا كان المال حال فلا شيء له جزا وضع الاقالة في المساقاة كما قاله الزكشي قال فان كان ثمرة لم يستحقها العامل ولا يصح بيع شعير المساقاة من المالك قبل خروج الثمرة ويصح بعدها والعامل مع المشتري ان كان مع البائع وليس للبائع بيع حصته من الثمرة وحدها بشرط القطع لتسوية ان قلنا بان قيمة ذلك بيع فان قلنا ان فرازا وهو الاصح مع ولو شرط المالك على العامل أعمالا تلزمه فانقرت الاشجار والعامل لم يعمل بعض تلك الاعمال استحق جميع ما شرط له كما لو لم يعمل شيئا الا شريك كما قاله الماوردي وغيره وما في تساوى القاضى من انه يستحق بالقسط مفرغ على المرجوح القائل بأنه أجبر

كتاب الاجارة

بثلاث الهمزة والكسرة اصح وهي لغة اسم الاجرة ثم اشتهرت في العقد وشرا عاتلكت منفعة بمعرض بالشرط الاتية منها علم عوضا وتوكل للبذل والاباحة فخرج بالآخر نحو منفعة البضع على ان الزوج لم يملكها وانما ملك ان ينتفع بها وبالعلم المساقاة والجمالة على عمل مجهول فلا يشرط في الاول علم العوض وان كان قديكون معلوما كان ساقاه على غرة موجودة وقد تقع

أشار به الى عدم ورود عقد النكاح (قوله على ان الزوج) أى فلا حاجة للاخراج (قوله وبالعلم) أى الثانية بالعرض (قوله على عمل) قيد في الجملة فان عمله قد يكون معلوما بخلاف المساقاة فان عمله المجهول دائما نعم عوضا قد يكون معلوما كان عقد على غرة موجودة (قوله فلا يشرط في الاول) أى المساقاة أشاد به الى دفع ما أورده عليه من أن التعريف غير مانع اذ يدخل فيه المساقاة اذا كان عوضا معلوما والجمالة اذا كان عمله معلوما وحاصل الجواب انه لا يرد واحد منهما لان العلم بالعمل والعوض شرط في الاجارة وليس ذلك شرط في المساقاة والجمالة وان اتفق وجوده واعترض سم على ج هذا الجواب بأن عدم الاشتراط لا يدخل في دفع الاعتراض لانه متى دخل في التعريف فمر من غيره لم يكن مانعا اه (وأقول) أما المساقاة فلا يرد لان العوض وان كان معلوما لكن العمل مجهول فلا تصدق الاجارة عليها وأما الجمالة فيمكن اخراجها بأن يزداد في التعريف ما يؤخذ من صيغتها الاتية انها لفظ الاجارة أو نحوها (قوله وان كان) أى العوض

ويتأمل عبارة العفة فيعلم ما في كلام الشارح (قوله ويض) الجع فيه معتبر بأن البيضة الواحدة متعممة (قوله قالوا نقل المالك) رَأَى مِنْ مَصْرَاحٍ هَذَا عَيْنِ قَوْلِ الْمَدَنِيِّ الْأَخِي وَقَوْلُ الشَّرِيفِ أَنَّ مَصْرَبَ غَيْرِهِ لَدَى التَّفْخِيفِ وَظَاهِرُ أَنْ يَنْقُلَ الْمَالِكُ لَهُ إِذَا حُكِمَ كَذَلِكَ وَأَنْ يُمْسَلَ الْبُغْلُ الْمَذْكُورُ بِأَنْ يَشْتَرَاهُ مِثْلًا الْمَالِكُ مِنْ مَكَّةَ وَغَضِبَ مِنْهُ آخِرُهُ نَكَاحُ كَابِلٍ مِنْ كَلَامِ الْمُنْصَفِ مِنْ مَصْرَبٍ لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْحُكْمِ الْأَخِي (قوله ثم غصبه آخر هناك) أَي وَاتَّخَذَهُ هُنَاكَ (قوله ضمن المثل ما رأى أمة الآخر أُمُ لَمْ)

وذلك من صفات الله تعالى  
جواز ذلك هنا وقوله كبايع  
أي كشرط بايع (قوله لا لها  
صنف من البيع) أي لا لها  
في المنافع والسم صنف من  
البيع (قوله نعم استجار كافر  
الحق) هو وما بعده استدراك  
على ما يفهم من قوله كبايع  
مستتر من أنه لا يصح اجارة  
السفهاء كما لا يصح بيعهم ومن  
أنه لا يصح استجار الكفار  
وسمى كاذباً يصح شراؤه  
قوله (لكها) أي اجارة العين  
ومفهومه عدم الكراهة  
في اجارة الذممة (قوله ومن  
أحدهم) مجرد الكراهة  
يستلزم الإحالة على إزالة

اليد عنه وكان الأول أن يقول ومع ذلك يجبر على إيجاره الخ وقوله فيها أي في اجارة العين (قوله على إيجاره) أي فلا يضره  
 وخدمه بنفسه أحقق الاجارة السماء (قوله لا لا يقصد) أي بان يكون غنيا بما له عن كسب يصره على فقعه نفسه ومن تراه  
 مؤنته أخذ ما قدمه الشارح في باب الجبر (قوله وصرح يبيع السيد لعبد نفسه) أي وأما الوكيل شخص عبد في شر اعتقه  
 أو استجاره الموكله يبيع كما في باب الخبر (قوله وبأي فيه ماض) وهو أن المتمد امتناع معاملة أحدهم إلا شرط لتمام  
 خلافا في ثم وهما عبارة الشارح ثم ولو كان له عاملان مستقلا فله لأحدهما معاملة الآخر وجهان أو وجهه ما من أن  
 اثبت المال لكل منهما الاستقلال بالتصرف أو الاجتماع فلا كالوصيين على ما قاله الأذري فيهما ويرى غيره لكن المتمد  
 كافي آداب القضاء لا لا سطر في منع يبيع أحدهما فإني نظير ذلك في العاملين لكن مع اغنا ذكر العدة فيما لو اشتري أحد  
 وصيين من الآخر شيئا لأحد بمحور من مال الآخر وعلى العدة فيه بعدم التهمة بخلاف الناظرين فإن أحدهما اشتري  
 لنفسه من الآخر فيه تهمة فإن حل كلام الشارح في الوصيين على أن أحدهما يشتري لنفسه من الآخر كانت مسئلة غير  
 التي فرض الكلام فيها ح





استنبطه في الكفاية ويرجع عنه في المطلب اه وعبر الاذرع عن المطالبة المذكورة في كلام الشارح في أربعة مواضع بالحكم (قوله بدلها) منصوب بأخذ والعرضية للقيمة أي بان يعناض الامه عن القيمة والا فالتبعة لا تكون الا من النقد بشرطه وانظر اذا رد الغائب المنصوب في صورة الامه هل رد المالك مثل الامه او رد القيمة (قوله والمالك لا يستلزم حل الوطء) صريح في انه لا يحل له وطءها فراجع (قوله فان فقد المثل) ظاهره في البلدان وانظر لو فقدت أحدهما فقط هل يتعين

(قوله وهو ما) أي محسوس اه ح (قوله الساجدة آخا) هي قوله ومورد اجارة العين الخ (قوله فلا جرة الاول) أي على الاول وقوله مطلقا مع الفساد أولا (قوله وأما الثاني) وفي نسخة ولأن الثاني ان علم الفساد والا فله الخ تقيها سم بما صورته تقدم في القراض والمساقاة أنه قد يستحق مع علم الفساد في الفرق اه سم على ح قد يفرق بأنه ثم وضع يده على المال باذن من المالك فكان عمله فيه جائزا وما هنا بغير اذن منه فهو كما ذون الناصب وعمله مهذوم مع العلم ومن ثم لو كانت المساقاة على عينه وساقى غيره انقضت المساقاة على ما مر ولا شيء للعامل الثاني على ١٩٣ الاول ان علم الفساد قول سم قد

يستحق مع علم الخ منعه اه أنه قد يستحق ذلك مع علم الفساد لا يفيد كونه عاملا ثانيا بل مراده أن العامل من حيث هو يستحق كما لو قال ساقيتك على أن لك من الفرة أو الرجز أو (قوله على الآ ذن) أي لاهي المالك (قوله ومنه أن يلزمه حله) أي بأن يقول ألزمتك حلي إلى كذا لكن قد مناع الدميري أنه لو قال ألزمتك عمل كذا كان اجارة عين فيجمل أن ما هنا مفرع على كلام غير الدميري شاعن الدميري خلاف المعتد ويجعل أن ما هنا مصور بما لو قال ألزمتك حلي إلى كذا فلا

لا يصح اجارتهما الا اجارة عين كالقمار بدل ل عدم صحة السلم السفن والمراد بالعين هنا مقابل الذمة وهو ما يتقدم للعقد وفي صورة الخلاف السابقة أنهما مقابل المنفعة وهو ما راد العقد عليه ولو اذن أجبر العين لغيره في السلم باجرة فعمل فلا جرة للاول مطلقا وأما الثاني فله جرة المثل أي على الآ ذن كما هو ظاهر (و) واردة (على الذمة كاستجار دابة) مثلا (موصوفة) بالصفات الآتية (و) يتصور أيضا بان يلزم ذمته (علا ومنه ان يلزمه حله إلى كذا) أو (خيطة أو بناء) بشرطهما الآتي أو يسلم اليه في احدهما أو في دابة موصوفة ليصمله إلى مكة مثلا كذا (ولو قال استأجرتك) أو أكثرتك (لتعمل كذا) أو لكذا (ولعمل كذا) (فاجارة عين) لان الخطاب يدل على ارتباطها بعين الخطاب كاستأجرت عينك (وقيل) اجارة (ذمة) لان القصد حصول العمل لا بالنظر لفاعله ويرتفع ذلك نظر المادل عليه الخطاب (و) يشترط في اجارة الذمة ان عقدت بلفظ اجارة أو سلم (تسلم الاجرة في المجلس) كمرأس مال السلم لانها سلم في المنافع فينتج فيها تأجيل الاجرة سواء تأخر العمل فيها عن العقد أم لا والاستبدال عنها والحوالة بها وعليها والأبراء ما اغتاضت شرطوا ذلك في العقد بلفظ الاجارة ولم يشترطوه في العقد على ما في الذمة بلفظ البيع مع كونه سلميا في المعنى أيضا الضعف الاجارة حيث وردت على معدوم وتعد راسية وهادفة ولا كذلك بيع ما في الذمة فمما تجبر واضعها باشتراط قبض أجرها في المجلس (واجارة العين) الاجرة فيها كالتن في البيع الخيئة (لا يشترط ذلك) أي تسليم الاجرة (فيها) في المجلس معينة أو في الذمة نعم يتعين تسليمها محل العقد على ما مر في السلم (ويجوز) في الاجرة (فيها) أي اجارة العين (التجهيل والتأجيل) للاجرة (ان كانت) تلك الاجرة (في الذمة) كالتن ويجوز الاستبدال عنها والحوالة بها وعليها والأبراء منها فان كانت معينة لم يجز تأجيلها لان الاعيان لا تقبل التأجيل (واذا اطلقت)

٢٥ نفيه ع يكون مخالفا له (قوله أو يسلم اليه في أحدهما) أي الخيطة والبناء (قوله أو لم عمل كذا) أي أو ألزمتك عمل كذا كما قد مناه عن الدميري وأشار الشارح بما ذكره من الأمثلة إلى انه لا فرق بين التعبير بالفعل والمصدر (قوله ان عقدت الخ) أي سواء عقدت بلفظ الخ فالمراد منه التعميم لا التقييد ورشد إلى ذلك الفرق الآتي بين العقد بلفظ الاجارة وبينه بلفظ البيع (قوله فينتج فيها) الاولى التعبير بالواو وامتناع التأجيل وما بعده لا يتضرع على مجرد اشتراط تسليم الاجرة في المجلس نعم لو قال يشترط لها مشروط رأس مال السلم عمل ذلك كله ويمكن أن التضرع بالنظر لما أفاه التشبيه بقوله كمرأس مال السلم (قوله ونما اشتراط ذلك) أي تسليم الاجرة (قوله ولم يشترطوه) أي بناء على ما تقدم للشارح من أن المعتد فيها ذكر ان الاحكام تابعة لفظ دون المعنى خلافا لما جزم ما هنا فقاربه كالشارح (قوله باشتراط قبض) أي وعدم الاستبدال عنها إلى آخر ما تقدم (قوله محل العقد) أي تلك المحلة حيث كان محل صالحا لم يعين خبره (قوله والأبراء منها) أي ولو في المجلس كما يأتي (قوله واذا اطلقت الاجرة) أي التي في الذمة في اجارة العين والذمة

المثل في البلد الآخر أو بتغيير بين المطالبة به وقية البلد الآخر مراجع (قوله وأبعاضه) محمله في الرقيق إن كان أقصى القيم أكثر من مقدار العضو كالم (قوله إذا لم يدخل في ضمانه) يعني أنه لم تشتغل ذمة يديله فالتنقيضان الذمة والافتقار اليد موجود وقد تقدم ما يوضح هذا في الشرح في باب العارية (قوله هذا أن صح المحل الخ) لم يتقدم لهذه الإشارة مرجع ولعله (قوله فكما مر في البيع) أي فبعد أنهما باعوا جران كانت الاجرة في الذمة والافتقار (قوله أو في الذمة) أي بأن صرح فيها بذلك والافتقار محمولة على ١٩٤ الذمة ثم رأيت في سم على حج (قوله ولو أجزر الناظر الوقف سنين) أي مع مستغ

له جاز له أي بأن وجب عليه ولا يجوز له أن يدخل منه شيأ لجهة الوقف حيث لم يكن ثم ما يقتضي ذلك حالاً (قوله فلو مات القاض الخ) أي ما لو مات الناظر المؤجر فإن كان من أهل الوقف وشرط له النظر مدة اعتقافه انقضت الاجارة بوجبه والافتقار يأتي (قوله فحكموا بالملك فيها) أي الاجرة (قوله وأوجبوا زكاة) أي زكاة جميع الاجرة (قوله ويرجع المستحق وهو من انتقل اليه الوقف (قوله في تركه القاض) أي فان لم يكن له تركه فلا شيء كسائر الدون ولا يرجع له على الناظر كما يأتي بعد قول المصنف في فصل لا تنسخ اجارة الخ ولا يموت متولى الوقف الخ (قوله هذه الاربعة) هذا هو المعتمد وقوله منها أي الاجرة (قوله لانه لا خيار فيها الخ) أي على (قوله لانه لا خيار فيها الخ) أي على الراجح وقضية انه على القول بنبوت اختيارها الباع الاربعة (قوله بعد زومه) أي العقد وقوله قبله أي القرض (قوله ولو في الجملة) أي في

الاجرة عن ذكر تاجيل وتجهيل (تجهلت) كفن المبيع المطلق ولان المؤجر يملكها بالعقد لكن لا يستحق استيفاءها الا بتسليم العين فان تنازعا فحين يسد به فكما مر في البيع كما قاله المتولي خلافاً للوردي (وان كانت) الاجرة (معينة) بان وبطها بعين أو مطلقاً أو في الذمة (ملك في الحال) بنفس العقد ولو موجلة كما يكمل المستأجر المنفعة به في اجارة العين لكن ملكها مرامى على كفاي جزء من الزمان على السلامة بان أن ملك المؤجر استقر على ما يقابل ذلك وسيد كرامتها لا تستقر الا باستيفاء المنافع أو فويتها ولو أجزر الناظر الوقف سنين وقبض الاجرة جاز له دفع جميعها لاهل البطن الاول وان علم موتهم قبل معنى مدتها فلو مات القاض قبل معنى المدّة لم ضمن المستأجر ولا الناظر كما أثنى به والدهر حقه الله تعالى بعماله في الرفعة خلافاً للفقهاء لان الموقوف عليه ملكها في الحال ظاهر او عدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف كما نصوص عليه في كتاب الزكاة فيما لو أجزر داره سنين وقبض الاجرة فحكموا بالملك فيها وأوجبوا زكاة ما يجر مدعى الحول الاول على أصح الطرقين وان كان لا يلزمه أن يخرج الزكاة ما استقر على الظاهر وكما حكموا بان الزوجة تلك الصدقات وتتصرف في جميعه قبل الدخول وكذلك في الموصى به بالمنفعة مدة حياته اذا أجزر الدار وقبض أجرته التصرّف فيها ويرجع المستحق بحصته من الاجرة المسماة في تركه القاض وقضية ملكها في الحال ولو موجلة همه الاربعة منها وان كان في مجلس العقد لانه لا خيار فيها فكان كالاربعة من الثمن بعد زومه بخلافه قبله لان زمن انقضاء كثر من المدة فكما نباع بالثمن (ويشترط) لصحة الاجارة (كون الاجرة معلومة) جنساً وقدرًا وصفة ان كانت في الذمة والا كفت مشاهدتها في اجارة العين والذمة كالمزعة في الثمن ويؤخذ من تشبيهها بالثمن انها لو حلت وقد تفرقت العقد وجب من تقديم العقد لا يوم تمام العمل ولو في الجملة اذا العبرة في الاجرة حيث كانت نقداً بقد بلداً العقد وقته فان كانت بيادية اعتبر اقرب البلاد اليها كما يحسنه الادريج والعبارة في اجرة المثل في الفاسدة بوضع اتلاف المنفعة نقداً او وزناً وجواز الخ بالرزق مستثنى توسعة في تحصيل المبادىء على انه ليس باجارة كما اقتضاه كلام الروضة كالشرح الصغير خلافاً للوفى العراقي بل هو نوع من التراضي والمعونة فهو حجة اعترف فيها الجهل بالجهل كاستئالة العج (فلا تصح) اجارة لدار (بالعمارة) لها (والادب) تصرف أو بفعل (العنف) لها بضع اللام المألوف به وبما كنهها كما يحفظ المصدر الجهل جهل ما وان كان عيناً كما جرت كهايد بنار على أن تصرفه في عمارته وأولاه الجهل بالصرف قصير الاجرة مجهولة فان صرف وقصد الرجوع

القول بنبوت اختيارها الباع الاربعة (قوله بعد زومه) أي العقد وقوله قبله أي القرض (قوله ولو في الجملة) أي في الاول ان يقول وكالاجرة الجملة لانه لا تنسخ غاية الاجارة (قوله اعتبر اقرب البلاد اليها) أي فلا مستوى الهامحان واختص نقداً هما اشترط تعيين نقداً أحدهما كما في البيع ببلد ما نقداً لم يلب أحدهما (قوله فلا تصح اجارة لدار العمارة) أي حيث كانت العمارة مجهولة لما في قوله فان عرفت الخ (قوله وان كان) نفاة الى ما عده عساه من الاجرة به وقوله عبنا أي معلوماً (قوله فان صرف وقصد الخ) ظاهره انه لا فرق في الرجوع بمصارفه عندئذ بين كون الاذن مالاً أو غيره كولى المحجور عناية وناظر الوقف وقديقال في جواز ذلك على غير المسالك نظراً لانه لا ينبغي له الاذن المذكور بل حقه ان يباشر

سقط من النسخ وهو نحو قوله في محله غيب قول المصنف بقية يوم الثلاثاء كذا في النسخة (قوله قال في الروضة) الى نفسه فاذا لا غ لکنه ان جرت العادة بذلك احتمل الاكتفاء به فليراجع والا قرب الاول وظاهره انه لا يتوقف رجوعه على اشهاد وهو قریب هذا ويحتمل ان المستأجر يرجع بمصر فله على الناظر والناظر لا رجوع له على جهة الوقف كالوصف شاة واستأجره بالذبح اذ ذبحها لهما لا يكون المستأجر غاصبا فان القصاب يرجع على الغاصب باجرة المثل لكونه حله على الفعل والغاصب لا يرجع على المالك بشئ تعد به وهذه الاحتمال هو الظاهر (قوله بشرط أن يتحصده البائع) أي فانه باطل (قوله كان هناك شرط) أي وأما في قوة الشرط كما تركها بمصارفها (قوله فان غيبنا) أي العمارة كما تركها بمصارفها هذا المحل (قوله وتبرع المستأجر به) أي بالعمل (قوله فيجوز) أي سواء كان ذلك في المالك أو الوقف (قوله منزلة الوكيل) فيه ان تبرله منزلة الوكيل يصح قبضه عن الناظر فيكون في يده أمانة للناظر ودخوله في ملكه يستلزم كونه قابضاً عن الناظر مقبضاً لنفسه فلم ينتف الاتحاد المذكور (قوله وكالة ضمنية) لكن يشكك عليه قوله الشخص لا يكون وكيلاً عن غيره في إزالة ملك نفسه عن الاجرة وقد عني ذلك بأنه ليس وكيلاً عن المستأجر لان المستأجر يضر غرضه مما استغنى به والعمله هم الوكلاء عن المؤجر في قبض الاجرة من المستأجر لكن يبقى الاشكال المشار اليه فجامر ١٩٥ بأن فيه اتحاد القابض والمقبض (قوله ويؤخذ من ذلك)

به رجوع والا فلا والواجب ان التعليل بالجهل جرى على الغالب فلو كان عالماً بالصرف فالحكم كذلك كبيع زرع بشرط أن يتحصده البائع والحاصل أنه حيث كان هناك شرط بطلت مطلقاً لا كما جرت بمصارفها فان غيبنا صحت والا فلا ما اذا اذن له في صرفها بعد العقد بلا شرط فيه وتبرع المستأجر به فيجوز وانقضى هنا اتحاد القابض والمقبض للعاجزة على أنه في الحقيقة لا اتحاد تنزيلاً للقابض من المستأجر وان لم يكن مميّناً منزلة الوكيل عن المؤجر وكالة ضمنية ويؤخذ من ذلك صحة ما جرت به العادة في ضمان من توسيع الناظر المسبق باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر وبصدق المستأجر بعينه في أصل الاتفاق وقدره كما رجحه السبكي لانه اتفقته ومحل اذا دعي قبل لاتفاق العادة كما يأتي نظيره في الوصي وأولى والا احتياجه الى بيّنة ولا ينافيه قوله لم لو قال الوكيل أنيب بالصرف المأذون فيه وانكر للموكل صدق الموكل لانه ليس هناك شئ في الخارج يحال عليه قول الوكيل والاصل عدم ادعائه وهنا العادة موجودة في الخارج ولا تستغني الدابة عن العلف فصدق المستأجر وحينئذ فلا جامع بين المستأجرين ولا تنكفي شهادة الصانع له انه صرف على أيديهم كذا لانهم وكلاءه كما أتى به والادرجه الله تعالى وهو ظاهر ولو اكثرت نحو جوام مده يسلم عادة تعطلها فيها انصو عمارة فان شرط احتساب مده التعطيل من الاجارة وجهت فسدت والا فنها وفيما بعد هذا (ولا الايجار (للسخ) شاة مذبوحه (بالجلود بطعن) برا (بعض الدقيق أو النخالة) التي تخرج منه

للمستأجر في الصرف) قوله ويصدق المستأجر هو ظاهر حيث كانت الاجارة من المالك اما ناظر الوقف اذا وقع منه مثل ذلك ففي تصديق المستأجر فيما صرفه نظر فليراجع لان تصديقه ليس في محالوك له بل تصديق على صرف مال الوقف وقد لا يكون المستأجر فيه صادقا (قوله وهما العمارة موجودة) قضيته أنه لو كان الموكل فيه نحو

عمارة يعال دفعه اليه واختلفا بعد وجود عمارة بالصفة المأمور بها صدق الوكيل اه سم على ج (أقول) وهو ظاهر (قوله انه صرف على أيديهم كذا) أي لانهم ما لو شهدوا بانه اشترى الالة التي بها كذا كانوا قد ولا شهد بعضهم لغيره بأنه دفع له كذا عن أجرته لم يمنع وقالوا انه مده بان صرف على عمارة المحل كذا ولم يصفوا ذلك لانهم يقبل القاضي شهادتهم ما لم يعلم القاضي أنهم يعنون أنفسهم (قوله يعلم عادة) قضيته انه لو لم يعلم بل طرأ ما وجب تعطلها لعدم الانقضاء وهو كذا كما يعلم مما سياتي في محال الغصب الدابة المستأجرة من ثبوت انقيادها على ما يأتي (قوله فان شرط الخ) أي من جانب المؤجر او المستأجر ووافقه عليه (قوله والافنها) أي فيقبل فيها الخ وطريقهم للصحة تجب يد العقد فيما بقي من المدة باجرة معلومة (قوله ليلسخ) من باب قطع ودخل اه تختار (قوله ويطعن برابعض الدقيق خرج بالدقيق مالوا المستأجر ببعض البر ليطعن بانه فلا يمنع وعبارة ج وصورة المسئلة ان يقول ليطعن الكل بقضيه منه أو يطلق فان قال استأجر ترك بقضيه من هذا ليطعن ما عداه صح فضايط ما بطل ان يجعل الاجرة نسباً يحصل بعمل الاجير اه وقياس ما مر للشرح فيما لو ساق أحد الشر يكثر يركه وما يأتي فيما لو استأجر امرأه لارضاع رقيق يبعثه فيصح سواء قال ليطعن بانيه أو كله الا أن من ان المعذوقه الصفة مطلقاً انه هنا كذلك (قوله أو النخالة) أي ابتدءه

أخر السوادة الا قوله بخلاف ما لو لم يكن الفناء محرم ما قبله ثم غام فمته وكلامه في ذلك العبد هو عبارة الرض وشرحه  
لكن صدر الفرض في الرض وشرحه فيما لو تعلقت الامة الفناء عند الغاصب ثم نسبته وعبارة ثم ما فرغ لو تعلقت الجارية  
المقصودة الفناء فزادت قيمته ثم نسبته لم يضمنه قال في الاصل لانه محرم كما في كسر الملاهي وهو محمول على غناه يخاف منه

(قوله والاوجه فيها البطان) خلافا لما في أي يستحق أجره المثل (قوله أي امرأه مثلا) أي أو ذكر أو صغيرا سم على منتهج  
(قوله لترضع رقيقا) أي مثلا أخذ من قوله لا في بخلاف المرأة الخ (قوله المذكور) هو بالجر نعت لما (قوله) وانتهج للقبال  
يرده ما صرنا تأمل وان ما صرنا في المساقاة ليس فيه ما يردها كولا في المعنفه العصة وان قال سابقنا على جميع هذا الحديث  
(قوله لكن المعتمد اطلاق العصة) ١٩٦ أي هنا وفي المساقاة ومثله في العصة استتجاره الطعن هذه الولاية بربعها في

الحال ولا يصرف وقوع  
العمل في المشترك كما في  
مساقاة أحد الشرى يكن  
الاتر وهذا هو المعتمد  
وان نزع فيه حرام سم  
على ج وقول سم وهذا  
هو المعتمد أي حال كونه  
حبوا وما ذكره يفهمه قول  
الشارح السابق وفسر  
بان يجعل الخ (قوله اذ  
ذالك) أي وقت الفطام  
(قوله شاة مثلا) أي أو فاة  
أو بئر لا انتفاع بها ج  
(قوله لعدم الحاجة) ولا نها  
لا انتفاع للارضاع بخلاف  
الهرة فانها انتفاع بطبعها  
لصيد الفار فصح استتجارها  
له اه سم على ج ومن  
طرق استحقاقه أجرة  
للهرة أن يضع يده عليها  
لعدم مالك لها ونهدها  
بالحفظ والترية فيملكها  
بذلك كالوحش بالمباحة  
حيث غمك بالاصطاد

(قوله كاستتجار بستان) أي ولا استتجار أرض نحو جدرانها يأخذ ما فيها من الاكلات لان الاجارة انما  
تستحق بها المنفعة لا الايام وعليه فلا استتجار أرضا لبناء وغيره ثم حفر للتوصل لاحتمال المنفعة التي اسمت أجرا فوجد في  
الارض اجارا مدفونة أو اصول جدران على ملك المزرعان كانت ملكا لجهة الوقت ان كانت وقتا فعليه دفعها للمالك حيث  
لم يعرض عنها ومع ذلك لا تغلظ الا بعدد اولناظر الوقت فان تصرف في شيء منها ضمنها ضمان الغصب وقوله للهرة أي فانه باطل  
(قوله بخلاف نحو طفل) أي بخلاف استتجار المرأة لارضاعه الخ (قوله وان نازمه) أي في حصة الاجارة (قوله مع انتفاء  
التعب) أي وفعلا مع الخ (قوله والا لاه أجرة المثل) أي بان استأجره على كلفة لا تعب واحتياج في الاتيان بها الى تردد وقوع  
السؤال عن رجل دفع لآخر يرضى بخدمة الى أن يفرض وقال له لك منه كذا هل ذلك صحيح أم لا والجواب عنه بانه ان استأجره

الفتنة الى آخر ما في الشرح وعبارة الفتنة ولو انك عبد امين لم يمتنع عليه او امة مغنية لم يلزمه ما زاد على قيمته بسبب بعضه كالصاع واستحققه شاعرا ولا كان اجارة قاسدة فالمرح للالك وعليه القول له اجرة مثل عمله اخذ من مسئلة الاستيجار لارضاع الرقيق المذكورة في كلام المصنف (قوله خلافا لمحمد بن يحيى) حيث قال محل عدم صحة الاجارة على كفة لا تعيب اذا كان المأدب عليه مستقر القيمة اهـ شخصنا يادى بالمعنى (قوله فيصح الاستيجار عليه) وكلهم اغتصروا جهالة العمل هنا للمحاجة فانه لا يعلم مقدار الكمالات التي يأتي بها ولا مقدار الزمان الذي يصرف فيه التردد لئلا تؤولا الى الامكنة التي يتردد اليها (قوله لا تتفاء المشقة) يؤخذ منه صحة الاجارة على ابطال المصنف ١٩٧ لان فاعله يحصل له مشقة

بالكتابة ونحوها من استعمال الجنور وتلاوة الاقسام التي حوت عاداتهم باستعمالها ومنه ازالة ما يحصل للزوج من الانحلال المسمى عند العامة بالباط والاجرة على من التزم العوض ولو اجنبيا حتى لو كان المانع من الزوج والتزمت المرأة أو أهلها العوض لزمته الاجرة من التزمها وكذا عكسه ولا يلزم من قام المانع به الاستيفار لانه من قبيل المسدادة وهي غير لازمة للرخص من الزوجين ثم ان وقع ايجارهم بقدر لم المسمى والافاجرة المثل ولا ينافي قولنا أولا ولو اجنبيا قول الشارح وكونها واقعة على المكتري لجواز ان ما هنا من الجدة لانه لا من الاجارة وقد صرح حواشيها بأنه لو قال شخص من رد عبده

نعم فيه فتعبه غير معقود عليه فيكون متبرعا به مردودا به لا ينع عاده الا بذلك فكان كما هو عليه وشمل كلام المصنف ما كان مستقرا القيمة وما لم يستقر خلافا لمحمد بن يحيى الا ان يحصل كلامه على ما فيه تعبه اما ما يحصل فيه تعبه من الكلمات كافي بيع الدور والرقيق ونحوها مما يختلف ثمنه باختلاف المتعاقدين فيصح الاستيجار عليه وفي الاحياء امتناع اخذ طبيب اجرة على كفة بدونه فينفرد به لا تتفاء المشقة بخلاف ما هو عرف ازالة اعوجاج نحو سيف بضرية واحدة أي وان لم يكن فيها مشقة اذهذه السمات تعبت في تعلم المكتسب بها ويخفف عن نفسه التعب وخالفه القوي في هذه ورجح الاذرى الاول وهو الوجه (وكذا دراهم ودنانير للترين) أو الوزن بها أو الضرب على سكتها (و) نحو (كلب للصيد) أو الحراسة به فان ذلك لا يصح استيجاره (في الاصح) لان منفعة الترين به ما غير مقصودة غالبا بدليل عدم ضمان غاصبها اجرتهم ونحو الكلب معلما فلا تصح جزما وخرج بالسلب الغشيز فلا تصح اجارته جزما والتولد منهما كذلك كما قاله بعضهم وخرج بالدراهم والدنانير المحلى فيجوز اجارته حتى يثله من ذهب او فضة ويعلم عامر في الزكاة عدم صحة اجارة دنانير متقوبة غير معرفة للترين بها ولو استاجر شخصه للاستغلال لظها أو لربطها أو طائرا للانس بصوته كالغندليب أو لونه كالطاوس صح لان المنافع المذكورة مقصودة مستقومة ويصح استيجار هرلغ الفار وشبيكة وبار وشاهين لصيد لان منافعها مستقومة (وكون المؤجر قادرا على تسليمها) يسلم محلها حسا وشرعا ليعتكن المستاجر منها والقدرة على ذلك تفعل ملك الاصل وملك المنفعة فدخل المستاجر فله ايجار ما استاجر والمقطع له اجارة ما أقطعه له الامام كما أفتى به المصنف لانه مستحق لمنفعته وان خالفه الغزالي وجماعة من علماء عصره وأفتوا بالبطلان فان المقطع لم يملك المنفعة وانما يبيع له الانتفاع كما للاستعير وفصل الزركشي بين ان ياذن الامام له في ايجار أو يجرى به عرف عام كديار مصر فصح والافتتاح اهـ ويمكن ان يجمع بذلك بين الكلامين وتوجه الصحة مع عدم ملكه المنفعة بان افراد العرف بذلك تزه منزلة اذن الامام (فلا يصح استيجار) من نذرته أو شرط في بيعه ولا استيجار (أقرب ومغضوب) لغريم هو بيده ولا قدرة له على انتزاعه عقب المقدار قبل مضى مدته لئلا اجرة اخذ ما يأتي في التفرغ من نحو الامتعة وذلك كي يسهما

زيد له كذا فزوم المحل للترين على رد العبد (قوله في هذه) أي في ضربة السيف (قوله الاول) أي العصة (قوله كذلك) أي لا تصح اجارته جزما (قوله حتى يثله من ذهب) أي لان المعقود عليه في الاجارة المنفعة فلا ريب ان ذلك لانه انما يكون في بيع النقد بعينه (قوله للترين بها) أي لحزمة استعمالها (قوله كالعندليب) بوزن التخييل طائر يقال له الهزار يرفع الهلء وجعه عنادل اهـ بخلاف الصحاح (قوله فله ايجار ما استاجر) أي وان لم ينص على ذلك في عقد الاجارة تلك المنفعة ولا يجرى على الشخص في ملكه (قوله لانه مستحق لمنفعته) وان جاز للسلطان الاسترداد اهـ ج أي حيث كان اقطاع ارفاقا ما اقطاع التملك ينع على الامام الرجوع فيه (قوله وذلك كي يسهما) التشبيه في أصل الحكم فانه لا يستطاع ان يكون القدرة قبل مضى مدة لها اجرة بل الشرط ان يعقد بلامؤنة أو كلفة لها وقع

الغناء لا يحرمه استماعه عند خوف الفتنة لاقية له وقضيته ان غناء العبد لو حرم لكونه امر دحمان حتى منه الفتنة أو (قوله كذلك) أي قبل مضى مدة الخ (قوله والحق الجلال البلقيني بذلك) أي بالابق والمقصوب (قوله ان تعذر دفعهم) افهم انه لم يعذر دفعهم صحة الاجارة ومنه ما لو امكن دفعهم بكتابة أو نحوها كتلاوة قسم والاجرة على المستأجر حيث اجارة الاجارة (قوله كطرو النصب بعدها) أي فلا تنفص به الاجارة ويثبت للكرى الخيار فان غصب بغير انتفاعهم بالتعذر انفسعت فيها كإتاني (قوله يؤذن الساكن برجم) قضيته انه لو لم تكن الدار معدة للسكنى بل لغرض انتفعة كسكن ونحوه صح استيجارها لذلك وهو ظاهر (قوله ولو قبل) أي القول (قوله اذا ضرر عليه) أي المستأجر (قوله فيصح) أو يفعل ما جرت العادة به في تلك الأرض (قوله لا يملك المستأجر الماء) أي فلو فضل منه شيء عن السقي كان للو جربا على ملكه (قوله كاستيجار الأرض للزراعة) ١٩٨ أي فان كان له ما معتمدا او ينقلب حصوله صح والا فلا (قوله ويجوز استيجار

وأرض مصر) وسياق ان هذه مستثناة من اشتراط اتصال المنفعة بالعقد (قوله للزراعة) فواتر ادراك الزرع عن مدة الاجارة بلا تقصير لم يجب القطع قبل اوانه ولا أجرة عليه مرد قوله ولا أجرة عليه بخالفه قول البروز وان تأخر الادراك لعذر أو برد أو مطر أو أكل جراد لبعضه أي كروسه فثبت تاتا كما قاله في شرحه بقبى بالاجرة الى الحصاد اه سم على منهج (أقول) ويمكن جعل قول مرد ولا أجرة عليه على ما لو كانت الأرض تزرع مرة واحدة واستاجرها لزراعة الحب على ما جرت به العادة في زرع البر وغيره فمأخر الادراك عن وقته المعتاد فلا يكلف الاجرة لجرى بان العادة في مثله بتقنية الزرع الى وقت ادراكه وان تأخر التسليم وجعل قول البروز بقبى بالاجرة على ما لو قدر مدة معلومة أدرك الزرع قبل فراغها فيلزم باجرة ما زاد على المدة المقدرة اذا جرت العادة بانتفاعها بعد انقضاء المدة زرع آخر (قوله وان لم يتصرف) أي الماء (قوله في وقته عادة) أي فان تأخر عن الوقت المعتاد ثبت له الخيار (قوله وقيله) أي الزرع وقوله والتمثيل بخمسة عشر أي ذراعا (قوله وبجبه تقبيله) أي عدم النعمة (قوله بما اذا قصد) مفهومه انه اذا اطلق لم يصح وينبغي ان حالة الاطلاق محمولة على توزيع الاجرة على المنافع الثلاث ويخرج بذلك ما لو قصد تعميم الانتفاع وان المعنى أجزئك هذه الأرض لتنتفع بها مشئت وانما ذكر المنافع الثلاث لجريان ما شملته المنافع (قوله ليزرع النصف ويقرس الخ) بقبى مالو أجرة ليزرع النصف براو النصف شعيرا هل يجب ان يبين بين كل منهما على قياس ما ذكر في الزرع والقرس بجماع اختلاف الضرر ولا يمتنع ابدال الشعيير بالحنطة أو بغيره باتحاد الجنس هنا

و يؤخذ منه ان قدرة المؤجر على الانتزاع كذلك كافة والحق الجلال البلقيني بذلك ما لو تبين ان الدار مسكن الجن وانهم يؤذون الساكن برجم أو نحوه وهو ظاهر ان تعذر دفعهم وعليه فطرو ذلك بعد الاجارة كطرو النصب بعدها (و) الاستيجار (أعمى للحفظ) بالنظر أو غرض للتعليم اجارة عين لاستعماله بخلاف الحفظ بصحيد واجارة الذمة مطلقا لانها سلمت على مسفر اليه تحصيل المسلم فيه بأي طريق كان (و) الاستيجار (أرض للزراعة لاهامه دائم) أي مسفر ولا يكفها المطر المعتاد ولا مافي معناه كبلغ أو ندوة ولا تنسقي بماء غالب الحصول لعدم القدرة على التسليم ويجرد الامكان غير كاف كما كان عود الا بقبى نحوه ولو قال المؤجر اخضر لك ثرا أي ولو قبل المقدن فيما يظهر واسق أرضك منها أو اسوق الماء اليها من موضع آخر صح الاجارة كما قاله الروماني أي ان كان قبل مضى مدة من وقت الانتفاع بها مثلها أجرة اذا ضرر عليه حينئذ لانه يخبر عن عدم وفائه له بذلك في فسخ العقد وخرج بالزراعة مالو هم كاستيجارها لما شاء وألغى الزراعة فيصح (ويجوز) ايجارها (ان كان لها ماء دائم) من فوئجر أو عين لماء دولة الزراعة حينئذ ويدخل شربها ان اعتيد دخوله أو شرط والا فلا لعدم شمول اللفظ له ومع دخوله لا يملك المستأجر الماء بل يبقى به على ملك المؤجر كما رجحه السبكي وبثبت ان الزعة ان استيجار الحما كاستيجار الأرض للزراعة (وكذا) يجوز ايجارها (ان كفاها المطر المعتاد أو ماء الثلوج المتجمعة) في نحو جويل (والغالب حصولها في الاصح) لان الغالب حصول الغالب والثاني لا يجوز لعدم الوفاق بحصول ما ذكر ويجوز استيجار أراضي مصر للزراعة بعد رما باز يادة وان لم يتصرف عنها الماء حيث رجي انحصاره في وقته عادة وقبيله ان كان رجا من الزيادة الغالبة ويعتري كل زمن بما يناسبه والتمثيل بخمسة عشر أو سبعة عشر باعتبار ذلك الزمن ولو أجزها مقيلا ومراحو للزراعة لم تصح ما لم يبين عين مال الكل وبجبه تقبيله بما اذا قصد توزيع أجرة منقعة الأرض على المنافع أخذها عما بعدها ومن ثم قال الغفال لو أجرة ليزرع النصف ويقرس النصف لم يصح الا ان يبين عين مال كل منهما (والا منناع) للتسليم (الشرعي)

الادراك عن وقته المعتاد فلا يكلف الاجرة لجرى بان العادة في مثله بتقنية الزرع الى وقت ادراكه وان تأخر التسليم وجعل قول البروز بقبى بالاجرة على ما لو قدر مدة معلومة أدرك الزرع قبل فراغها فيلزم باجرة ما زاد على المدة المقدرة اذا جرت العادة بانتفاعها بعد انقضاء المدة زرع آخر (قوله وان لم يتصرف) أي الماء (قوله في وقته عادة) أي فان تأخر عن الوقت المعتاد ثبت له الخيار (قوله وقيله) أي الزرع وقوله والتمثيل بخمسة عشر أي ذراعا (قوله وبجبه تقبيله) أي عدم النعمة (قوله بما اذا قصد) مفهومه انه اذا اطلق لم يصح وينبغي ان حالة الاطلاق محمولة على توزيع الاجرة على المنافع الثلاث ويخرج بذلك ما لو قصد تعميم الانتفاع وان المعنى أجزئك هذه الأرض لتنتفع بها مشئت وانما ذكر المنافع الثلاث لجريان ما شملته المنافع (قوله ليزرع النصف ويقرس الخ) بقبى مالو أجرة ليزرع النصف براو النصف شعيرا هل يجب ان يبين بين كل منهما على قياس ما ذكر في الزرع والقرس بجماع اختلاف الضرر ولا يمتنع ابدال الشعيير بالحنطة أو بغيره باتحاد الجنس هنا

غير أمر ولكنه لا يعرف الغناء الاعلى وجه محرم كان مثله في ذلك اه فالشارح اخذ صدر الفروع من كلام النخعي وشرحه بكلام الرض فلم يصح لعدم تواردها على شيء واحد كما علمت (قوله والوجه فيما لو استوى في القرب الخ) من متعلقات ما قبل مسئلة الامة فكان اللائق تقديمه هناك (قوله ومثل ذلك الدهن والماء) عبارة النخعي ككل شئس ولو دهنوا ماء

وهو الزرع بخلاف الزرع والغراس فانهما جنسان فيه ونظر وجههم هو على الفرق فليحذر اه سم على ج (أقول) والاقر ب عدم الفرق (قوله كالسبي) أي الذي تقدم انه مانع من العفة في قوله وكون المؤجر قادر الخ وهذا بناء منه على ان المراد بالقدرة فيما مر الحسية ولو جعلها على الاعمال استغنى عما مر عن ذكر هذه (قوله من خصوص محصة) ولو استأجر من يفعل ذلك وفيل لم يستحق أجرة لعدم الاذن فيما فعله شرعا كالواستأجر لصدع اناء ذهب فانه لا أجرة له نعم لو جمل الاجير انما محصة فينبغي استحقاق الاجرة كالمواستأجر المصاب من يذبح الشاة المفصولة فذهب اجابا هلا فانه يستحق أجرة المثل لا تقدم وعلى هذا واختلفا فقال المؤجر فلنظننا وجعة وقال المستأجر بل علمنا محصة فالأقرب تصديق المؤجر لانه الظاهر من حاله اذ الغالب ان الاجارة لا تتبع الاعلى ذلك (قوله ان صعب) أي قوى (قوله فكذلك) ١٩٩ أي ولو محصة (قوله للضرورة)

لتسليم المنفعة (كالسبي) في حكمه (فلا يصح استئجار قتل) أو قطع ما يمنع الشرع قطعه أو قلعه من نحو (سن محصة) أو عضو سليم وان لم يكن من آدمي الخ فزعه شرعا اما ما يجوز شرعا كسمن وجعة فيصح الاستئجار لقلعه ان صعب الالم وقال أهل الغيرة ان قلعه يزيل الالم ولو استحق قلعه في فصاص أو في نظير ما يأتي في السلسلة فكذلك لان الاستئجار في القصاص واستيفاء الحدود جائز وفي البيان ان الاجرة على المتعص منه اذ لم ينصب الامام جلاد اقيم الحدود ورزقه من مال الصالح ولو كان السن محصيا ولكن انصب تحته مادة من تزله وتغوها وقال أهل الغيرة لا تزول المادة الا بقلعه فالاشبهه كما قاله الاذرى جواز القلع للضرورة واستسكاله محصيا فهو القصاص دون قلعه البيع ردبانه في معنى اصلاح اعوجاج السيف بنحو ضربة لا تتعب بل يمنع دعوى في التعب لان غير العرق واحسان ضربه لا يخلو عن تعب ولو استأجره لقلعه وجعة فربما لم تنفع بناء على جواز ابدال المستوفى به والقول بانفساخها مبني على ما قبله فان منع من قلعهها ولم يبرأ لم يجبر عليه ويستحق الاجرة بتسليم نفسه ومضى مدة امكان العمل لكنها غير مستقرة حتى لو سقطت رد الاجرة بمن مكنت الزوج فلربطها ثم فارق ويفارق ذلك ما لو حبس الامة مدة امكان السير حيث تستقر الاجرة عليه لتلف المنافع تحت يده وما قرر هنالكا بنا في ما نقل عن الامام من استقراها اذ هو مفروض فيما اذا تبين عدم تدارك الفعل المستأجر عليه وما مر في امكانه (ولا) استئجار (حائض) أو نفساء مسئلة (لخدمة مسجد) أو تعليم قرآن اجارة عين ولو منع من التلويث لا قضاء الخدمة المكث وهي متنوعة بخلاف الدمية على ما مر كما قاله الاذرى وبطريقه ونحو الحليض ينسخ العقد بآتي في فلو

تسلم ما ذكر حتى مضت مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة فالأقرب الاجرة على ان قياس ما مر به وياتي من جواز ابدال المستوفى به عدم الردائه يستعمل المؤجر فيما يقوم مقام قلعه السن المذكورة فليحذر (قوله لتلف) أي وذلك لتلف الخ (قوله فيما اذا تبين عدم تدارك) أي عدم مباشرة الفعل المستأجر عليه بلا مانع منه وفي نسخة اذ لم يطرأ ثم ما تبين به عدم امكان الفعل المستأجر عليه الخ ونهى (قوله بخلاف الدمية) مختار مسئلة أي فانه يجوز استئجارها ووجه بانها لا تمنع من المسجد بناء على الاصح من عدم منع الكافر الجنب من المكث في المسجد ولو قبل بعدم حصة الاجارة وان قلنا بعدم المنع لم يعد لان في حصة الاجارة تسامطها على دخول المسجد ومطابقتها لخدمة وقرق بين هذا وبين مجرد عدم المنع ودؤيد ذلك ما مر جوابه من حرمة بيع الطعام للكافر في نار رمضان مع اننا لا نتعرض له اذ اوجده تاهيا على أو يشرب (قوله على ما مر) انظر في أي محل مر (قوله) وبطريقه ونحو الحليض ينسخ العقد هذا قد يسلك على جواز ابدال المستوفى به اذ قياسه عدم الانقضاء وابدال خدمة المسجد بخدمة بيت مثله اذ المسجد نظير المسجد المعين للارواح والثوب المعين للنجاسة والخدمة نظير الارواح والنجاسة اه سم على ج

(قوله وبان يسمع إلا) كانه معطوف على قوله بان يطالع عليه فهو تصوير لاظهار آلة الجهو ثم رأت كلام والده على حواتي شرح الارض بعين ماذ كرت وفي النسخ في بعض هذه السواداة اختلاف (قوله وهي التي اتخذت الخ) عبارة الشيعين وهي التي اتخذت الخ وينسبها قول الشارح الا في اتخاذ يكون في الابتداء الخ (قوله لا يقصد الخرية) أي قصد اعتبارا (قوله ولم تستحق أجرة) ظاهره وان آتت بما استقرت له وهو ظاهر لما قرره من انفساخ الاجارة بطر والحيض فان ما آتت به بعد الانفساخ كالمثل بلا استتجار (قوله اما الجارة الذمة فتصح) لو آتت بالعمل بنفسها في هذه الحالة بان كنست المسجد بنفسها في حالة الحيض فينبغي ان تستحق الاجرة وان آتت بالمكث فيه لحصول المقصد مع ذلك وبذلك يفارق ما لو استأجره لقراءة القرآن عند قبره مثلا فقرأه عن جفا فان الظاهر عدم استحقاقه الاجرة وذلك لعدم حصول المقصد لانه لما أتى بالقرآن على وجه يحرم بان قصد القراءة ٢٠٠ أو على غيره محرم بصره عن حكم القرآن كان أطلق اتقنى المقصود أو نقص وهو

الثواب أو نزول الرحمة  
منه من فخرج فسمع  
قراءة الجنب حيث حرمت  
هل يناب لا بعد الثواب  
لانه استماع للقرآن ولا ينافي  
ذلك الحرمه على القارئ  
مر اه سم على ج (قوله  
ولا يصح الاستتجار لتعليم  
التوراة الخ) أي لجميع ذلك  
اما لو استأجره للبعض فان  
كان معينا ولم عدم تبديله  
مع والا فلا اه وفي سم  
على منهي فخرج لا يصح  
استتجار ذي مساليناه  
كنيسة لحرمه بانها وان  
أقر عليه وما في الزكشي  
مما يخالف ذلك ممنوع  
أو محمول على كنيسة لنزول  
المارة اه (قوله بغير اذن  
الزوج) فخرج لا ذكر  
بعض انه يجوز للزوجة

استتجار زوجها وانما منع من الاستماع لكن نسقط نفقها وهو واضح وفاق عليه من ولعل المراد ان لها بتعاطيه  
منه وقت العمل لا مطلقا اه سم على منهي (أقول) وفي دعوى السقوط والحالة ماذ كرت نظر لانها تمنعه حقها وجب له عليها  
بل هو باجارة نفسه فوت التمتع على نفسه فكان المانع منها (قوله لعل) أي يعمل في بيتا (قوله جاز) فلو حضر قبل  
فراغ آله فينبغي الانفساخ في الباقي اه سم على ج (قوله واعتراض القرى له) أي لما بعته الأذرى (قوله امامه اذنه) أي  
الزوج ولو اختلفا في الاذن وعده صدق الزوج لان الاصل عدم الاذن (قوله لا يعتبر اذن الزوج) أي بل يؤجرها مالك  
المنفعة بلا اذن (قوله وبغير المستأجر) أي المفهوم من قوله ما لم يكن هو المستأجر الخ (قوله ومحل ما تقر) أي من الوجهين  
(قوله باستتجار العكاه بن للجم) أي عن المصوب ليصحو عنه (قوله ورد) معتمد (قوله في غير أوقاته) أي العلم (قوله خوف الحمل)  
أي اما الوطء المضرب بالطفل حالا فيتمتع كإبائته بعد قول المصنف فتصح لحضانه وارضاع (قوله وانفريق بينه الخ) وهذا الفرق  
يدل على ان السيد لو أجاز أمته الخلية لمتنع عليه وطأها لانه بحر على نفسه بتعاطيه عقد الاجارة وهو محل نظر والفرق



حتى يشمل عنصر من لا يستقصده من يأق ولو قال وهي التي لم يعلم عنصرها بقصد التحريم ليشمل مسئلة الانتقال بنحو الحبة مما  
 يأق فكان أظهر ومع ذلك فخرج عنه المستثنان الآخران (قوله عن جهل قصده) ليس بقيد بالنسبة للارث والوصية كما يعلم

يفته وبين الرهن المأخوذ سم على حج (أقول) ولعله أن المستأجر هنا لا يضع حقه بنقصان المنفعة عليه لانه ثبت له الخيار  
 بتعيب العين المؤجرة فانخرج رجع بماله من الاجرة أو سقطت عنه ان لم يكن دفعها بخلاف الرهن فانه يتقدر بترك العين  
 المرهونة بفوت التوفيق المقصود من الرهن بلائيل (قوله كالأجنبي) أي لان الاذن لا يستلزم العقد الموجب لاستحقاق  
 المنفعة بخلاف نفس الرهن مع الاقباض فانه مستلزم للبر عليه في المرهون لحق المترهن (قوله لئام) أي في السلم وقوله  
 ان التأجيل به أي بالاولى (قوله وكذا قال أولها من أمس) صريح هذا بطلان الاجارة في الجمع وقد يقال تصح الاجارة فيما  
 بقى من السنة بالقسط من المسمى وتبطل فيما مضى نظرياً لا صفة لا شتمال ٢٠١ المقعد على ما يقبل الاجارة وما

لا يقبلها ولو قال بقسطين  
 متساويين المراد من هذه  
 العبارة ان القسط الاول  
 ستة أشهر متواليين من  
 أول السنة والقسط  
 الثاني ستة متواليين تلي  
 لسنة الاولى (قوله أو آخر  
 نصفها الاول) والمراد  
 آخر جزء من النصف الاول  
 أو أول جزء منه وبما بعده  
 آخر جزء من النصف  
 الثاني أو أول جزء منه  
 فأو باسكان الواو والمراد  
 الاول أو الآخر على  
 التبيين لا واحد مهمم  
 منهما (قوله غير بلد  
 العاقدين) هل اشده  
 المدة من زمن الوصول  
 اليها كما هو قضية كون  
 الاجارة لمنفعة مستقبله  
 بدليل استثنائهما من المنع

بنتا عليه عقد الرهن بخلاف الزوج واذنه هنا ليس كعاطي العقد كما لا يخفى (ويجوز  
 تأجيل المنفعة في اجارة الذمة) أي أجل معلوم لقبول الدين التأجيل كما لو سلم في شيء إلى  
 أجل معلوم فان أطلق كان حالاً (كأزمت ذمتك الجبل) بكذا (الجمعة أول شهر كذا)  
 ومرا دة بول الشهر هنا مسئلة لئام ان التأجيل به باطل على ما نقله عن الاصحاب وم  
 ثم ان المقعد ما نقله عن الامام والبيهقي انه يصح ويحمل على الجزء الاول وعليه فكلامه  
 هنا على الخلاف (ولا تجوز اجارة عين لمنفعة مستقبله) كاجارة هذه الدار السنة المستقبلية  
 أو سنة أولها من غد وكذا ان قال أولها من أمس وكاجارة أرض مزروعة لا يمكن تفريقها  
 الا بعد مدة ثلثها أو جزء وذلك كما لو باعه عيناً على أن يسلمها له بعد ساعة بخلاف اجارة الذمة  
 كما هو ولو قال وقد عقد آخر النهار أولها يوم فلان يضر كما هو ظاهر لان القرينة ظاهرة  
 في ان المراد باليوم الوقت أو في التعبير باليوم عن بعضه وكل منهما سائغ شائع ولو قال  
 بقسطين متساويين في السنة فان أراد النصف في أول أو آخر نصفها الاول والنصف في  
 أول أو آخر نصفها الثاني مع كاهو واضح أيضاً لاستقرارهما السنة حيث تدمج احتمال اللفظ  
 له وان اختلفا بطل للجهل به اذ صدق في سائرهما بثلاثة أشهر وثلاثة أشهر مثلاً من السنة  
 وذلك مجهول ويستثنى من المنع في المستقبلية صور كالواجرة لئلا يعمل فيها او أطلق نظير  
 ما صر في اجارة أرض للزراعة قبل زرعها وكاجارة عين مضمومة للصح عند خروج قافلة ببلد  
 أو غيرهم للتفريق ولو قبل أشهره اذ الميتات الاتيان به من بلد العقد الا بالسير في ذلك  
 الوقت وفي أشهره قبل المقات للبر منه واجارة دار ببلد غير بلد العاقدين ودار مشغولة  
 بأمتعة وأرض مزروعة يتأق تفريقها قبل مضي مدة لها أو جزءه (قوله فلو أجزأ السنة  
 الثانية فاستأجر الاولى) أو مستغفها بنحو وصية أو عدة بالاشهر (قبل انقضاء اجازتي  
 الاصح) لاتصال المدين مع ائتمان المستأجر كالواجزأ منه السنتين في عقد واحد ولا تنظر الى

٢٦ نهاية ح أو من زمن العقد وعليه فهل يلزمه اجارة المدة السابقة أو لا تلزمه الاجارة ما بقي من  
 المدة بعد الوصول ولو كان الوصول بد تفرق المدة فهل تمتع الاجارة في كل ذلك ولم أر منه شيئاً ويصح الاول وهو ان المدة انما  
 تحسب من زمن الوصول فليقرر اه سم على حج ونقل هذا عن فتاوى النووي قال فلا يضر فراغ السنة قبل الوصول اليها  
 لان المدة انما تحسب من وقت الوصول اليها والتمسك منها أي على الثاني فلا تنقض المدة قبل الوصول اليها كانت الاجارة  
 فاسدة (قوله يتأق تفرقها قبل) في كل من الدار والارض (قوله قبل مضي مدة لها أو جزءه) مفهومه انه اذا كان زمن  
 التفرغ يقابل بأجرة عدم العصة وقياس ما صر في مسئلة الدار عن افتاء النووي العصة هنا تعيب المدة من التفرغ بالفضل  
 والتمسك منها لا بد بفرق بان العاقدين لما كانا في محل الزرع لم يكن حاضراً الى العقد قبل التفرغ بخلاف الدار المؤجرة  
 اذا كانت في غير محل المقدس اذا أقربا بعدها فتعذر الاجارة اذا توقفت عنها على الوصول الى محلها فتنال العصة العقد ثم  
 للماجة بخلافه هنا (قوله كالأجزاء) أي له

هذا كونه بعد وانظر هل هو كذلك بالنسبة لهبة (قوله وقوله على الغاصب الخ) كانه جواب عن سؤال بردي على المان (قوله

قوله فان وجد ذلك) أي لا تضاع (قوله لم يقدح) أي لانه يفتقر في الدوام مالا يستغنى في الاستدعاء وقوله في الثاني أي في  
هبة العقد الثاني (قوله لما أجرة البائع من غيره) أي غير المشتري وقوله من المستأجر أي مدة ثانية (قوله ما أجرة) أي مدة  
ثانية (قوله شامل للطلق) أي ٢٠٢ الأرض المملوكة وعبارة المختار والطلاق بالكسر الحلال اه والمراد هنا المملوكة

مؤخره في استأجر جريد  
سنة من مروج أجرة نصفها  
ليكرأى شاتها على لعمرو  
ايجار السنة الثانية  
لانها بالنصف الثاني  
الذي يستحق منفعة  
أولا لان زيد اغبر مالك  
للمنفعة الحاضرة فيه نظر  
وبادر م ر الى الثاني اه  
سم على حج (أقول)  
الأقرب الاول لما علم به  
من اتصال المنفعة (قوله)  
عدم هبة العقد) أي ما لم  
تدع اليه ضرورة كما  
يأتي والاجاز (قوله لان  
المدتين المتصلتين الخ)  
يؤخذ منه امتناع ما يقع  
كشبر من الناظر بوجه  
القدر الذي شرطه الواقف  
ثم قبل مضيه بأشهر وأيام  
يطلب المستأجر عقدا آخر  
خوفاً من تعدى غيره  
عليه فلا يصح للمصلحة  
الذكورة (قوله هبة  
الأقالة) وكالمؤجرة ماله  
استرى عيناً ثم باعها وتقابل  
المشتري مع البائع فانه

احتمال تضاع العقد الاول لان الاصل عدمه فان وجد ذلك لم يقدح في الثاني كما صرح به في  
التميز والوجه الثاني لا يجوز كالأجرها الغبر واحترز بقيل انقضاءها عما قال أجرة تكها  
سنة فاذا انقضت فقد أجرة تكها سنة أخرى فلا يصح العقد الثاني كما لو علم بجبى الشهر فترد على  
كلامه ولو استأجر سنة فلما لكان يؤجرها السنة الأخرى من الثاني لانه المستحق للمنفعة  
وفي ايجارها من الاول وجهان أحدهما لانه لا ان غير مستحق للمنفعة وبه جزم صاحب  
الانوار وهو مقتضى كلام القاضي والبعوى واليه ميل الرضة ويجوز للمشتري لما أجرة  
البائع من غيره ايجار ذلك من المستأجر كما في به والدرجه التي تعالي واقتضاء كلام جمع خلافاً  
لان المقرى في جواز ايجار الوارث ما أجرة الميت من المستأجر تردد الأقرب منه الجواز  
لانه نائيه وقال الرزكي انه الظاهر وهذا كانه اذا لم يحصل فصل بين السنتين والا فلا يصح  
قطعا وكلام المنصف كغيره شامل للطلاق والوقف ثم لو شرط الواقف ان يؤجر الوقت أكثر  
من ثلاث سنين فأجرة الناظر ثلاثاً في عقد وثلاثاً في عقد قبل مضى المدة فالتعبد كما في به ابن  
الصلاح ووافقه السبكي والأذري وغيرهما عدم هبة العقد الثاني وان قلنا بهجة اجارة  
الزمان القابل من المستأجر اتساعاً لشرط الواقف لان المدتين المتصلتين في العقد في معنى  
العقد الواحد وهذا باعينه يقتضى المنع في هذه الصورة لوقوعه زائداً على ما شرحه  
الواقف وان خالفه ابن الاستاذ وقال ينبغي أن يصح نظر الى ظاهر اللفظ ولو أجرينها فاجرها  
المستأجر لغيره ثم تقابل المجر والمستأجر الاول فالظاهر كما قاله السبكي وغيره هبة الأقالة  
ولا تنسخ الاجارة الثانية ولو أجرة حائزاً أو أجرة لينفخ به الامام دون الباقي أو عكسه لم يصح  
لعدم اتصال زمن الاتقاع بعضه ببعض بخلاف العبد والاداة فتصح لهما عند الإطلاق  
للأجارة يرفهان في الليل أو غيره على المادة لعدم اطاعتها العمل دائماً كما في قوله (ويجوز كراه  
العقب في الأصح) يضم العين جمع عقبة أي نوبة لان كلا منهما يقب صاحبها ويركب موضعه  
وأما خبر البهي من مشى عن راحلته عقبة فكأنما اعتق رقبة وفسرها بسنة أمثال فعله  
وضعها لغيره فلا يتقيد ما هذا بذلك ونخرج اجارة العين التي الكلام فيها اجارة الذمة فتصح اتفاقاً  
لما مر ان التأجيل فيها جائز (وهو ان يؤجر دابة رجلاً مثلاً ليركبها بعض الطريق) ويشي  
بعضها أو يركبها المالك تتوا بال (أو) يؤجرها (رجلين مثلاً ليركب ذالاباما) معاومة (وذالاباما)  
كذلك تتوا بومن ذلك أجرة تكها فالحال كذا وكذا لانه انهما نصف الطريق فيصع كسيع المشاع  
(وبين البعضين) في الموردين كصفاً وربع ما لم يكن ثم عادة معرفة مضبوطة بالزمن

يصح على العقد ولا ينسخ البيع اه سم على حج ملخصاً (قوله ولا تنسخ الاجارة) أي فيرجع المستأجر  
الاول على المالك بقطعه المسمى من وقت التقابل والمالك عليه أجرة مثل ما بقي من المدة ويستحق المستأجر الاول على الثاني  
ما سواه في اجارته (قوله وأما خبر البهي من مشى) أي فاصدراحتاً (قوله وفسرها) أي العقبة (قوله بسنة الخ) وقدرها  
بالسبب المعتاد خمس واربعون درجة لان مسافة القصير سير يومين معتدلين أو يوم وليلة وقد رذل ثلثاً فلو سئلون درجة  
وهي اذا قسمت على الفراع خرج لكل فرسخ ثمان وعشر ودرجة ونصف الفريخ ثلاثة أميال فالسنة أميال بقدر  
مساحتها بغير مضين ومقدار سيرهما ماذكر (قوله ليركبها عن الطريق) أي ثم ان كان ثم مر احل معاومة جل عليها والا  
اشترط بيان ما يحمله وما يركبه

لان العبير لما اقبل الخ) يتأهل صورة المسئلة اذ صورتها انه غضب خيرا ولعل كلام ابن العلة ادم وض في غير ما هنا  
 (قوله فلونناز ما الخ) ولو استأجرها ولم يتراض لتعاقب فان احققتما ركبا معا والانتهايا كان تنازعا فيمن يبدأ اقرع اه  
 ج (قوله في الاولى) أى بشقتها وهى مالو اجر رجل لا يركب بعض الطريق الخ ولعل المراد بالتقدم في الشق الاول يقدم  
 ركوبه على مشيه لانه ليس فيه ركوب من المسالك (قوله يقدم ركوب المستاجر) ظاهره اعتبار ركوبه بالفصل والمنتهى خلافه  
 كما يدل عليه التليل بل المنتهى انه اذا شرط في العقد ركوب المستاجر اولا واقسم بعد العقد وجعلنا ثوبة المستاجر اولا فاصح  
 على الاخر بنوبته جاز فليتاامل وقوله ويؤخذ منه الخ قد يقال نفى عن هذا قوله السابق مالم يضر بالهجة اه سم على  
 حج (قوله أبو الماشي) عبارة حج وفي توجيه النص المنع عند طلب أحدهما لثالث ما يوافق فانه قال ان ذلك اضرار  
 بالماشي والمركوب لانه اذا ركب وهو غير تعب خفف على المركوب واذا ركب بعد كلال وتعب وقع على المركوب كالتعب اه  
 (قوله ويؤخذ من نص الشافعي) عبارة حج ويؤخذ من توجيه النص المنع ٢٠٣ عند طلب أحدهما لثالث اه

وعليه فقوله أخذاه  
 توجيه النص (قوله انه  
 لا بد من رضامالك الدابة)  
 يتأمل وجه ذلك وأى  
 فرق بين ركوب أحدهما  
 يوما أو يومين والاخر  
 مثله على الاتصال وبين  
 ركوب أحدهما ثلاثا  
 والاخر كذلك مع ان  
 الغرض انتفاء الضرر عن  
 الدابة والماشي بذلك وقد  
 يقال يؤخذ الجواب عن  
 هذا بما مر من حج في  
 قوله لانه ان ركب وهو  
 في تعب خفف على المركوب  
 (قوله وانه لو مات المحمول)  
 انظر لو مرض اه سم  
 على حج والتأهران

أو المسافة كيوم أو فرسخ أو فرسخ والاحمل عليها والمحسوب في الزمن زمن السرودن  
 زمن النزول لعاف أو استراحة كما قاله النووي (ثم) بعد هذه الاجابة (بقتسام) ذلك  
 بالتراضي فلوننازعا في البادئ اقرع بينهما وذلك للمكهما المتفعة معا بتغير التأخير الواقع  
 لضرورة القسمة نعم شرط العصف في الاولى تقدم ركوب المستاجر والانطقت لتلقها حينئذ  
 بزمن مستقبل والقن كالدابة وقضية قوله انما جاز جعل الثوبة ثلاثة ايام فكثر كان  
 يتفعا على ذلك وان خالف العادة أو ما انتفاع عليه في العقد هو كذلك حيث لا يضر بالدابة  
 أو بالماشي ويحمل على ذلك كلام الروضة وغيرها ويؤخذ من نص الشافعي رضي الله عنه انه  
 لا بد من رضا مالك الدابة بذلك أخذ من قوله لم لا يجوز النوم على الدابة في غير وقته لان النائم  
 يتقل وانه لو مات المحمول لم يصير مالك الدابة على حله على ما يأتي  
 (في قصصه) في بقية شروط المتفعة وما تقدر به وفي شروط الدابة المتكثرة ومجملها  
 (يشترط كون) المقود عليه معسولا وبالعين في اجارة العين والصيغة في اجارة الذمة وكون  
 (المتفعة معلومة) بالتقدير الاتي كالبيع في الشكل لكن مشاهدة محل المتفعة غير متفنة  
 عن تقديرها وانما ائفنت مشاهدة العين في البيع عن معرفة قدره لانهما تحيط به ولا كذلك  
 المتفعة لانها امر اعتباري يتعلق بالاستقبال فلم اعتبار تحديد العقار حيث لم يشتهر بدونه  
 وانه لاتصح اجارة غائب أو أحد عبديه ومدة مجهولة أو أجل كذلك وفيما له متفعة واحدة  
 كبساط يحمل عليها وغيره يعتبر بيلانها نعم دخول الحمام باجرة جاز بالاجامع مع الجوهل  
 بقدر المكث وغيره لكن الاجرة في مقابلة الات لا الماء فعليه ما يغرف به الماء غير مضنون

المرض مثل الموت كما يؤخذ من توجيه حج للنص بأنه اذا ركب بعد كلال وتعب وقع على المركوب كالتعب  
 شروط المتفعة هي (قوله في بقية شروط المتفعة) أى المتفعة منقومة الخ (قوله لكن مشاهدة محل المتفعة) أى  
 كالدابة مثلا (قوله فلم اعتبار تحديد العقار) لعل فائدة اشتراط التحديد مع ان اجارة العقار لا تكون الاعينية والاجارة  
 الاعينية يشترط فيها الشكل من العاقدن ورؤية العين انه قد يكون العقار مضامنته لغيرها فإرها كل من العاقدن ولكن  
 لا يعرف المستاجر مقدار ما يتاجر من الارض فيذكر المؤجر حدودها لتتجزع غيرها ويجرد الدابة لا يفيد ذلك (قوله)  
 أو أجل كذلك) أى مجهول (قوله وفيما له متفعة واحدة) أى عرقا فلا ينافي ان يمكن الانتفاع به بتدبير الفرس جعله خيمة  
 مثلا (قوله مع الجوهل بقدر المكث) أى ومع ذلك يمنع من المكث زيادة على ما جرت به العادة من نوعه ومن الزيادة في  
 استعمال الماء على ما جرت به العادة أيضا وقال سم على حج وانظر صورة المعانة الصحيحة على دخول الحمام مع تعدد  
 الداخين فانه مثلا لو قال استأجر منك هذا الحمام بكذا أو قدر مدة استحق متفعة جميعه فلا يمكن المعاقدة مع غيره أيضا ولم  
 بقدر مدة فبعد تسليم العصة يستحق متفعة الجميع أيضا ولا يمكن المعاقدة مع غيره لو لعل من صورها أذنت لك في دخول  
 الحمام بدرهم فيقبل أو أذنت في دخول الحمام بدرهم فيقول أذنت فليتاامل (قوله لا الماء) أى أها هو فقبض بالإنحاف

ظلم اجمع (قوله وهي ماعصر بقصد الخربة) أي قصد اعتبار أول منظر عليه ما يوجب احترامه أخذ اعماص والتاسب لاصح  
وهي التي اتخذت الخ (قوله بخلاف ما لو حاز الحد المرسوم) أي من غير اتلاف ليلان ما قبله وما بعده (قوله بحسبة حنطة)

(قوله ويحييه الى ذلك) أي أو بانذمة الا حرم مع صفة استحقاق (قوله أو لتسكنكم وحده) أي فلو تقدم القبول من  
المستأجر بشرط على نفسه ذلك بأن قال استأجرتم ابكذا الاسكنها وحدي صح كما يعض الهوامش عن الصعري (أقول) وهو  
قياس ما لو شرط الزوج على نفسه عدم الوطء لكن قضية قولهم الشرط الفاسدة مضر فصولا تبسدهم المأمور والقبائل  
ينقض خلافه ويوجب بانه شرط يخالف مقتضى العقد وقديمت المستأجر وينتقل الحق لوارثه خصوصا كان أوعاملا لا يلزم  
مساواة الوارث في السكنى الميت (قوله لم تصح) أي لما فيه من الجبر على المستأجر فيما ملكه بالاجارة فيها وقال صح في  
تمليل الاولى لانه صريح في الاشتراط ٢٠٤ بخلاف ما قبله (قوله كل شهر يدنار لم تصح) أي حتى في الشهر الاول

للمجهل بمقدار المدة (قوله  
بمختلفه من بيت المال)  
أي فانه يصح وان لم يقدر  
المدة لانه رزق لأجرة  
(قوله للمؤجر أو نائبه)  
بفدائه لو استأجر دابة  
فحل كذا ولم يمين المؤجر  
له من يستلها منه اذا وصل  
ذلك المحل لم تصح الاجارة  
ولو قيل ينبغي ان تصح ثم  
ان كان للمؤجر وكيل ثم  
سلبها والا فلا قاضي ان  
وجد والا ودعها عند  
أمين لم يكن بعيدا بل هو  
الظاهر ثم رأيت في حج  
بعد قوله هنا أو نائبه  
مانعه ولا ينبغي هذين  
جواز الابدال والتسليم  
للقاضي أو نائبه لان ذلك  
لا يعرف الا بعد بيان  
الناحية ومحل التسليم

على الداخل وثباه غير مضمونة على الجاهل ان لم يصفقظه عليها ويحييه الى ذلك ولا يجب بيان  
ما يستأجره في الدار لقرب التفاوت من السكنى ووضع المتاع ومن ثم حل العقد على اليهود  
في مثلها من سكنها ولم يشترط عددهم يمكن اكتسابها اعتد في مثلها (ثم) اذا توفرت  
الشروط في المنفعة (ثارة تقدر) المنفعة (زمان) فقط وضابطه كل ما لا ينضب بالعمل  
وحينئذ يشترط عليه كرضاع هذا شهر أو تطيين أو تبصيص أو أكتحال أو مداواة هذا وما  
(و) كدار) وأرض وثوب وآنية ويقول في دار تؤجر للسكنى لتسكنها فلو قال على ان تسكنها  
أو لتسكنها وحده لم تصح كافي البصري الاولى (سنة) بجانه أو لسان فراغ العقد لوجوب  
اتصالها بالعقد فلو لم يعلم كاجر تسكنها كل شهر يدنار لم تصح ولو من امام استأجره من ماله  
للاذ ان بخلافه من بيت المال فلو قال هذا الشهر يدنار وما زاد بصيبه صح في الاول فقط  
وأقل مدة تؤجر للسكنى يوم فاكتر قاله الماوردي مرفوعة الزواني ومرة أقلها ثلاثة أيام  
والاوجه كما أفاده الاذمحي جواز بعض يوم معلوم فقد يتعلق بفرض مسافر ونحوه والضابط  
كون المنفعة في تلك المدة متقومة عند أهل العرف أي ذلك المحل ليس بذل المال في  
مقابلتها (وتارة) تقدر (يعمل) أي يحمله كافي الحرر أو زمن (كدابة) معينة أو موصوفة  
للكركوب أو محل شيء عليها (الى مكة) أو لغيرها شهر احيث بين الناحية المركوب الهوا محمل  
تسليمها للمؤجر أو نائبه (وتبصيطه ذال الثوب) أو ثوب صفته كذا كاستأجر ثوب غلباطته أو  
الزمت ذمتك خياطته لتبصر هذه المنافع في نفسها من غير تقدير عدة وكاستأجر ثوب الخياطة  
شهرًا ويشترط في هذه بيان ما يخطيه وفي الكل كالتسليم من كلامه بيان كونه قصداً وغيره  
وطوله وعرضه ونوع الخياطة أو هي رومية أو غيرها ومحل عند اختلاف العادة والاجل  
المطلق عليها بما تقرره ان لا يتأني التقدير بالزمن في اجارة الائمة فلو قال ألزمت ذمتك عمل  
الخياطة شهر لم يصح لانه لم يمين عاملا ولا محلا للعمل ويده ابن الرقة بمحتمل عدم اطلاعه على

حتى يبدل ان يمثلها اه وهو يفيدانه لا يشترط تعيين شخص يسلمها له بل يكفي ان يقول تر كباي كلام  
محل كذا وتسلمها في محل كذا أي أو لتأني مثلاً ثم بدو صوله ان وجاهه أو نائبه انخاص سلمها له والابلقاضي (قوله وكاستأجر ثوب  
خياطة شهر) مثال التقدير بالزمن وهو من صور الاجارة العينية كما تقدم (قوله وما ياتر) أي في قوله وكاستأجر ثوب خياطة  
شهر مع قوله وفي الكل كالتسليم الخ فانه انقصر في تصور التقدير بالزمن على الاجارة العينية هذا ولم يظهر وجه امتناع  
التقدير بالزمن في اجارة الائمة مما ذكره كريب الذي يظهر منه صحت حيث بين صفة العمل ومحل الذي ذكره ابن الرقة ثم قال  
في مرفوعة اخرى الا ان يقال هو وان بين صفة العمل لكن العلة تختلف في مقدار فعلها باعتبار رخصة اليد في العمل وبطها وما مجرد  
التقدير بالزمن لا يحصل مقصود المستأجر (قوله لا يتأني التقدير بالزمن) أي يخرج بالزمن التقدير بالعمل فيقول ألزمت  
ذمتك خياطة كذا ثم يمين ما يدخله خطته مما في الائمة فيصح (قوله لانه لم يمين عاملا) أي لان العمل الملتزم في الائمة  
يقصود منه حصول العمل من غير تعقبه واحديعنه (قوله لعدم اطلاعه على

عبارة النصفة كسب ولعلها أولى لأجسام هذه أن عدم الاجرة لحسارة الحبة وكان الشارح عدلها بقول الشهاب سم وما المانع من صحة استبعاد الحب لترين خصوصاً الحانوت (قوله لزمنه عانوت) أي ثلاثون بالنقص وخسوت بالتلف (قوله دون

كلام القفال) أي القائل بذلك فوافق بحته ما قاله القفال كما يصرح به قول جيع قوله بحثاً وسبقه إليه القفال (قوله إنه ان قصد التقدير) أي يعلم قصد القربة (قوله بالعمل خاصة) أي بخلاف ما لو قصد الاشتراك أو أطلق (قوله وإنشاذ كرايمان الخ) أي فلو أخره لم تنفع الاجارة ولا خيار للتأجيل (قوله عند المتعاقدين رأياً) أي بوجه من الوجوه (قوله الصلوات) أي وطهارتها ورائتها وزمن الاكل وقضاء الحاجة (قوله من الاجارة) أي فيصلها بجمعها أو بالمصداق استوى الزمان في حقها والاثنتين محلها واستبحاره عذري ترك الجملة والجماعة (قوله من اجارة أيام معينة) لم يذكر مفهوماً مع أن الاجارة متى قدرت بزمن كانت أيامها معينة ولعله احتز به عمل القدر بعمل عمل واستثنى أوقات الصلوات فإنه لا يضر لأن التقدير بالعمل اغنياً يعتبر فيه نفس العمل كتركز منه أو قل (قوله عن معنى اللفظ) وسيأتي عن ح ٢٥٥ يجب السعي للصلاة ولو جمعة ثم

ينحس من الذهاب إليها على عمله وظاهره وإن زاد زمن الصلاة في المصداق زمن صلاته بموضع عمله أي فلو ذهب إليها وصلاتها ثم شكت في أنها مسبوقة أم لا هي الظهر لعدم أجزاء الجمعة في ظنه وكذا الوصل في الجمعة أو غيرها ثم بان عدم أجزاء صلاته لتباسبه بيده أو ثيابه مثلاً أو بان أيامها ما يوجب إعادة يجب إعادة ما صلته لعدم أجزاء ما فصله لكن ينبغي أن يسقط من الاجرة ما قابل فعل إعادة لانها تدعى ما ينصرف العقد إليه (قوله وأقني به الشيخ) بقي

كلام القفال بما إذا لم يبين صفة العمل ولا محله والأبان بين محله وصفته مع ولا فرق كما قاله القفال بين الإشارة إلى الثوب أو وصفه (فأجره هما) أي العمل والزمان (فأستأجره ليطيحه) أي الثوب يوماً معيناً أو ليحرق هذه الأرض أو يبني هذه الحائط (ياض النهار) المعين (لم يصح في الإصح) للفرق وقد تقدم العمل أو يتأخر كالواضع في قبض حنطة على أن وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال زيادته أو نقصه وبه يعلم رد ما قاله السبكي من أنه لو كان الثوب صغيراً يقطع بفرقه في اليوم فإنه يصح لاحتمال عروض عائقه عن اكتماله في ذلك النهار وإن أجاب عنه بعضهم بأنه خلاف الأصل والغالب فلا يلتفت إليه لأن ذلك غفلة منه بدليل أن علمه بالطلان الاحتمال فدهوى أنه خلاف الأصل مردود نعم الوجه أنه ان قصد التقدير بالعمل خاصة وإنشاذ كرايمان فحينئذ فالزمان غير منظور له عند المتعاقدين رأياً أو الثاني يصح واعلم أن أوقات الصلوات الخمس مستثناة من الاجارة نعم تبطل باستثنائها من اجارة أيام معينة كافي قواعد الزركشي للجهل بمقدار الوقت المستثنى مع آخره عن معنى اللفظ وإن وافق الاستثناء الشرعي وهو ظاهر وأقني به الشيخ رحمه الله تعالى وإن نوزع فيه (وقدر تعليم) فهو (القرآن بعدة) كشيء يظهر ما في خصوص الخياطة ولا تفرق باختلافه بسهولة وصعوبة إذ ليس عليه قدم من حتى يشعب نفسه في تحصيله ومحل ذلك عند عدم إرادته جميع القرآن بل ما يسمى قرآناً فإن أراد جميعه كان من الجع بين التقدير بالعمل والزمن وكذا أن أطلق القول الشافعي أن القرآن بأل لا يطلق الأعلى الكل أي غالباً لا يقتضي إطلاقاً ويراد به الجنس الشامل للبعض أيضاً وفي دخول الجمع في المدة تردد كما لو استأجر ظهر البركة في طريق واعتدلت زول بعضها هل يلزم المكثري ذلك والوجه كإرجاءه البليغي عدم الدخول كالأحد لنصاري أخذاً

ما لوجزه نفسه بشرط عدم الصلاة وصرف زمانها في العمل المستأجره هل يصح الاجارة ولو بلغوا الشرط لاستثنائها شرعاً أم تبطل فيه نظر والأقرب الأول لعللة المذكورة (قوله فإن أراد جميعه) أي أو بعضها معناه من وإن قطع بمحضه عادة (قوله كان من الجمع بين التقدير بالعمل والزمن) أي وهو باطل (قوله وكذا أن أطلقاً) أي فيبطل أيضاً (قوله وفي دخول الجمع) أي أيامها (قوله في المدة) أي مدة التعليم وخرج به ما لو استأجر مدة غياطة أو بناء أو غيرها فإن أيام الجمع تدخل فيما قدره من الزمن وتستثنى أوقات الصلوات على ما في ظاهره وإن اطرقت عاداتهم في محل العقد بترك العمل في أيام الجمع (قوله هل يلزم المكثري ذلك) أي والراجح لزوم أنه غير مأذون فيه (قوله عدم الدخول) قياسه بالأولى عدم دخول عيني القطر والأضني بل لا يبعد أن أيام التشريق كذلك هو أه سم على حجو وبنيني أن مثل أيام التشريق ما لو اعتادوا إطالة شيء قبل يوم العيد أو بعده بل أو غير ذلك كالأيام التي اعتد فيها خروج الحمل مثلاً (قوله كالأحد لنصاري) قال الزركشي وهل يلحق بذلك بقية أعادتها فيه نظر ولا سيما التي تقوم أياماً أو الأقرب المنع اه ولا ينافي استثناء السبت اليهود إذا استعدي عليه يوم السبت أحضر لأنه يلحق بغيره والوجه أن الاجارة تنزل على العمل المعتاد اه سم على حج

القوات) مثل المراكب منافسه مستقيمة الغير بمحو اجارة أو حصة بها قبل عتقه وتوقف فيه الاذوى (قوله كان خنسه) هو (قوله لا طراد العرف به) وحينئذ فصع القدي في حالة الاطلاق جلاله على البعض وهو ناله عن البطلان مؤلف فتكون الجمع مستثناة وقياس ما تقدم في أوقات الصلوات من البطلان للإجارة عند استثنائها انه هنا كذلك (قوله والوجه كون المدار على الكلفة) أى ولو حرقوا واحدا كان ثقل عليه النطق به فمالجه ليعرفه (قوله عرفا) أى ويستحق الاجرة ولو لم يقرنه بالاحكام لانه يسمى قراءة عرفا وينبغي ان مثل ذلك في الاستحقاق ما لو استأجره لقراءة على قبرا أو قراءة ليله مثله عند (قوله وما خرج به الماوردى الخ) في فرع ٢ لو استأجره لحفظ كذا من القرآن هل يقصد العقد لان الحفظ ليس بصد كالمو شرط الشفاعة في المداواة أو يصح لانه المقصود من التعليم به ويزرق فيه نظر سم على حج ولا يبعد الحصة بما عايل به من ان المقصود من التليم الحفظ وقوله ويزرق أى بين المداواة والحفظ ولعله ان التعليم مستلزم للحفظ عادة مطردة غائبة انه يختلف شدة وضعا باعتبار قوة فهم المتعلم وضعفه ولا كذلك الشفاعة لان المداواة كذا كثيرا ما توجد ولا يوجد الشفاعة وعليه فالوجه مدة تقضى العادة معها بالحفظ للبعد فضلا عن غيره فينبغي استحقاق الاجرة لان التعليم على الوجه المذكور هو المقصود بجم (قوله لان ٢٠٦ تعيين القرآن الخ) أى ومع ذلك لا يخالو عن نظر لان القرآن يطلق على الكثير

من افتاء الفز الى بعد دخول السبت في استئجار اليهود شهر الاطراد العرف به (أو تعيين سور) أو سورة أو آيات من سورة كذا أو يذ كرم أو لها أو آخرها أو وسطها بالتفاوت في ذلك وشرط القاضي ان يكون في التليم كلفة كأن لا يعلم الفاضحة مثلا الا في نصف يوم فان تعلمها في مرتين لم يصح الاستئجار كجزءه الرافعي بالنسبة للصد اق والوجه كون المدار على الكلفة عرفا كقراؤها ولو مره خلاف ما وجهه قوله نصف يوم وما خرج به الماوردى من عدم صحة الاستئجار لدون ثلاث آيات لان تعيين القرآن يقتضى الاجزاء ودونها لا يهازفها محل نظر والتحقيق ان مادونها كذلك ويمكن جعل كلامه على ما لو استأجره لتعليم قرآن مقدر بزم فيعتبر حينئذ ما يحصل به الاجزاء ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلا لان الامر قريب في ذلك فان عين شيئين فلو أقرأه غيره انجبه عدم استحقاقه اجرة خلافا لبعضهم ولا يذم تعيين المتعلم واسلامه أو رجاء اسلامه ويزرق منع بيع نحو مصحف من ربحي اسلامه بان ما يترتب على خلف الرجاء فيه من الامتحان الخشع ما يترتب على التعليم هنا ولا يشترط رؤيته ولا اختيار حفظه نعم لو وجد خراجا عن عادة امثاله تغير كما يحتمل ان الرضا ويصير علمها بالمعقود عليه والا وكلا من بعلمه ولا يكتفى فسخ المصحف وتعيينه ما قدرا

والقليل والمدار على الكلفة الحاصلة بالتعليم ثم رأيت في سم على حج بعدم مثل ما ذكر الشارح وأقول فيه نظر ايضا لان بعض القرآن قرآن وان لم يتصف بالاجاز استقلالاً وهذا يحرم على الجانب قراءة كلمة بل حرف مثلا (قوله ان مادونها كذلك) أى يصح الاستئجار له وليس المراد ان مادون التسلات مجز (قوله ولا يشترط تعيين الخ) أى

فلوا لطف صرح وحل على الغالب في بلده ان كان والا أقرأه ما شاء فان تنازعا فيما يعلمه أجيب المعلم لانه حق منه توجه عليه فزوده من أى جهة أرادها فيسأل ما اذا كان في البلد نقدان مستويان فيخرج في الزكاف في أداه قيمة المتلف ما شاء (قوله فلو أقرأه غيره الخ) هل المراد انه لا ينسحق اجرة للكلمات التي فيها اختلاف مثلا بين نافع وغيره أو جميع ما علمه اياه به نظر ولا يبعد الاول وان كان المتبادر من كلامه الثاني في فرع ٢ وقع السؤال في الدرر عن الاستئجار لتعليم القراءة الشاذة هل يصح أم لا مجابته عنه بأنه ان كان مراده من تعليمها الاستشهاد بها على قواعد النوا والاحترار عن القراءة فيها جهت الاجارة وان كان مراده القراءة بها المحرمة لم تصح الاجارة (قوله خلافا لبعضهم) هو حج فانه يقول يستحق اجرة المثل (قوله ولا يذم تعيين المتعلم) أى لصحة الاجارة (قوله على خلف الرجاء فيه) أى البيع (قوله ولا يشترط رؤيته) أى المتعلم (قوله نعم لو وجدته) أى المعلم (قوله ويعتبر علمها بالمعقود عليه) ولا يبعد ان يعتبر ببيان أن التعليم من أول القرآن أو من آخره أو من وسطه لان الفرض مختلف حيثما بذلك اه سم على حج ثم رأيت قول الشارح السابق و يذ كرم من أو لها في آخرها (قوله والا وكلا) لا يقال كيف يصح العمل لانه يقول يجوز انه ألزم ذمته التعليم وهو يمكن باحضار غيره له وبأنه يمكن أن يعلم من المصنف ولا يلزم منه معرفة السورة التي يريد العقد عليها في فرع ٢ قال حج لو كان ينسى ما يتعلمه لوقته فيه وجوه أعيها اعتبار العرف أى ان الطراد والا فالتى يظهر وجوب البيان في العقد فان طرأ كونه ينسى بعده احتمل ان يقال بخير لا الجبر وأن يقال لا يلزمه القصد بالمحفظ سواء فيما ذكره قبل كال الآية أو بعدها ثم رأيت شيخنا الخ فراجع

مثال للغرأ ومثال التغويت يأتي في قوله فان اكرهه الخ (قوله وكذا السور الخ) ونصرف الاجرة في مصالح المسلمين كما صرح به في النسخة (قوله حيث منع منه) لزمه اجرة مثلهما) هو بدل من كلام في قوله ويؤخذ من كلام الغزالي وقوله انه لا اجرة هو المأخوذ (قوله وان افساه على الهات الخ) عبارة النسخة ولا تسمع أي لا تقبل لافادة ما يأتي أنه يصفي الهيا بالصغات

(قوله وفارق ما ذكر) أي ما ذكر من انه اذا استأجر من يبنى له اشترط أن يبين الموضوع الخ (قوله وهو نفوس وسقف) أي الجدار وأقي ابن الرفعة في استئجار عاود كان موقعه للبناء عليه يجوز ان كان عليه حالة الوقت بناء وتعدت اعادته أي من جهة ناظر الوقت حالاً وما لا ولم يضرب السفلى قال وان لم يكن عليه واعتيد انتفاع المستأجر بسطحه وكان البناء عليه بمنع من ذلك وينقص بسببه اجرة لم يجز وان زادت اجرة البناء على ما نقص من اجرة لان ٢٠٧ ذلك تغيير للوقف مع امكان بقائه وان لم يوجد ذلك جاز

واعترض السمي ماقاله من الجواز بأنه خلاف المنقول لقولهم لو انقطع البناء والغراس لم يؤثر الأرض لبنين فيها غير ما كانت عليه بل ينتفع بها بزرع أو نحوه إلى أن تعاد لما كانت عليه وعسلاف المدرك لأن الباقي قد يستولى عليه ويدهي ملك السفلى ويجزى الناظر عن بنائه نفسه حج وهو شامل لما اذا منع من ذلك ولم ينقص بسببه الاجرة قليلاً من سم عليه (قوله وقد در القطع) أي كونه في نصف الفرج أو كامله مثلاً (قوله ويجوز التقدير فيها بالمدة) ولا بد في حصة العقد حينئذ من كونها اجارة

منه لا اختلاف المشار اليه صعوبة وسهولة وفارق الا اكتشاف شهادة الكفيل في البيع كما مر بانه محض وثوق للمقيد لا معقود عليه فكان امره أخف (وفي البناء) أي الاستئجار له على أرض أو نفوس وسقف (بين الموضوع) الذي يبنى فيه الجدار (والطول) له وهو الامتداد من احده الزاويتين إلى الأخرى (والعرض) وهو ما بين وجهي الجدار (والملك) يقع أثره وهو الارتفاع ان قدر بالعمود (وما يبنى به) من حجر أو غيره وكيفيه البناء أهو متضد أو مجوف أو مسنن (ان قدر بالعمل) لا اختلاف في الأغراض به نعم ان كان ما يبنى به ماضراً لمشاهدته تنقضي عن تعيينه وفارق ما ذكره من قدر بالحرف بالزمان حيث لا يشترط فيه بيان شيء من ذلك بان الغرض في الخياطة والبناء يختلف بخلاف الحفر ولو استأجر محلاً للبناء عليه وهو نفوس وسقف اشترط جميع ذلك أو أرض اشترط ما سوى الارتفاع وما يبنى به وصفة البناء لا تفعل كل شيء وبمعنى في النسخة عدد الأوراق وأسطر الصفحة وقد ر القطع والحواشي ويجوز التقدير فيها بالمدة قال الأذري ولا يبعد اشتراط المستأجر خط الاجير وهو كقوله ولم يتعرضوا للبيان دقة الخط وظلته والوجه اعلم به ان اختلاف بغرض والا فلا يبين في الرعي المدة وجنس الحيوان ونوعه ويجوز التقدير على قطع معين وعلى قطع في الذمة ولو لم يبين فيه المدة اكتفى بالعرف كقوله ابن الصباغ وجري عليه ابن المقرئ وبين في الاستئجار لضرب اللبن اذا قدر بالعمل العدد والقالب يفتح اللام طولا وعرضا ومكاناً لم يكن معروفاً والا فلا حاجة إلى التبيين فان قدر بالزمان لم يفتح إلى ذكر العدد كما صرح به العمرافي وغيره فقول الشارح فان قدر بالزمان لم يفتح إلى بيان ما ذكر أي جسيمه فلا ينافيه وجوب بيان صفته (واذا صلبت) بفتح اللام وضعها (الأرض لبناء وزراعة وغراس) أول اثنين من ذلك (اشترط) في حصة اجارتهما (تعيين) نوع (المنفعة) المستأجر حالاً لا يختلف ضررها ولو أطلق لم تصح اما اذا لم تصلح إلا لجهة واحدة فانه يكفي الاطلاق فيها كما راضى الاحكام فانه يغلّب فيها البناء وبعض البنايين فانه يغلّب فيها الغراس (ويكفي تعيين الزراعة) بان يقول للزراعة أو لترعها (ع ذكر ما يزرع في الأصح)

عين لما مر من ان التقدير بالزمان لا يتأق في اجارة الذمة ثم حيث صح العقد لا تدخل أوقات الصلوات وقضاء الحاجة ونحو ذلك مما حوت العادة فيه بعدم النسخ (قوله فقول الشارح) أي بالنسبة للبناء (قوله ويمر في الرعي) أي في الاستئجار له (قوله اكتفى بالعرف) أي حيث كان ثم عرف معاردي محل العقد والا فلا بد من بيان عدد (قوله فان قدر بالزمان الخ) أي ولا بد من ذكر غيره من بقية الاوصاف (قوله واذا صلبت) أي بحسب المادة والا فبالغالب الاراضى يتأق فيها كل من الثلاثة (قوله نوع المنفعة) أي فلو اختلفنا في ذلك فينبغي تصديق المالك (قوله ويكفي تعيين الزراعة الخ) فواقعته أجوراً للزراعة فقطها المستأجر فنبت بها عشب فلن يكون أجاب شيئاً بانه للمالك لان الاعيان لا تخضع بعقد الاجارة وانما تلك المنافع له ديمري وجه الله تعالى أي ومعلوم أن الاجرة التي وقع بها العقد تلزم المستأجر لما تقدم من انها يجب قبض العين وقصاص ما أجاب به ان ما طلع في خلاف الزرع من غير بذل المستأجر كالخشيش مثلاً يكون للمالك الأرض (قوله فبزرع ماشاء) أي مما جرت به العادة ولو من أنواع مختلفة ثم رأيت في الزيادي وفي كلامه الأتي

لاختلاف القيمة مع استوائها لكن يستفيدا قاعها الباطل دعوى الغائب بجمعة مقبلين في الزرع قوله بالصحة متعلق بقوله ولا

(قوله فيغرس أو يبنى ماشاء) أي ولو بغرس البعض وبناء البعض (قوله في سني) يسكنون الأيام أو صله في سنين حذف التثنية  
للاضافة في قرأها بتشديد الياء يصب (قوله جذب) هو يفتح الجيم وسكون الدال المهملة وبالهاء الموحدة القطع (قوله  
فلا قريب لزوم أجرة مثلها الخ) لا لا تتنازع الممكن اه سمع عليه فلو لم يمكن الانتفاع بها إلا في الزرع لم ينسحق أجرة لمدة  
الغيب (قوله ويقبل ماشاء) شامل لنحو القصب والارز مع شدة ضرره بالنسبة لبقيته أنواع الارز والوجه ان يتعبد  
بالمعتاد في مثل تلك الأرض وان هم فقال لترزع ماشئت اه سمع على ج أي فطر يقضا أرا أن زرع ذلك ولم تغير العادة  
بزوجه في تلك الأرض ان ينص عليه (قوله على الوجه المعتاد) أي بالنسبة للأرض ولو نادرا ولا تنظر لغرض المستاجر حتى  
لو كان مثله لا يزرع الا الحنطة ٢٠٨ مثلا واعتيد في تلك الأرض أن ترزع من غيرها اعتاده فهو المستاجر كالسهم

في زرع ماشاء اذ تغلوت أنواع الزرع قليل ومن ثم ينزل على أقلها ضررا وأجرها ذلك في  
الغرس أو لبنى فلا يشترط بيان أفرادها فيغرس أو يبنى ماشاء وما اعترض به من كثرة  
التفاوت في أنواعهذين رد بغير ذلك فإيهام كلام المصنف اختصاص ذلك بالزرعة ليس  
مرادا والثاني لا يمكن لأن ضرر الزرع مختلف ومحل ما تقرر فحين أخرج من نفسه فان فصل  
عن غيره بولاية أو نيابة لم يكف الاطلاق لوجوب الاحتياط قاله الزركشي وغيره ولولم  
تصلح الاقتران وغصبا فإصاب في سني جذب فلا قريب لزوم أجرة مثله امدد استدلانه  
عليها فكف من الانتفاع بها بوضوئها وباحتياطها ولا تنظر في أنه لا أجرة له في ذلك الوقت  
ويطوق به فيما يظهر يوتئ في غير أيام الموسم لا أن لا تغتصب في تفرغ الغالب ان يكون  
بالمغصوب أجرة بالفعل بل بالامكان بحيث أمكن الانتفاع به وجبت أجرة (ولو قال)  
أجرتها (لتنفع بها ما شئت) صحح بفعل ماشاء به لكن يشترط ان ينتفع به على  
الوجه المعتاد كما مر نظيره في العار يفوتني به والوجه الله تعالى وعدم الاضرار كما قاله ابن  
الصباغ فعليه كما أتى به ابن الصلاح اراحة المأجور على الوجه المعتاد كما في اراحة الدابة  
ولا اثر للفرق بينهما بان انصاب الدابة المضرب بها حرام حتى على مالكها بخلاف الأرض لأن  
المادة محكمة والتسميم محمول عليها لاسحق الضرر والمالك المتخلفا والوجه عدم الحاق  
الآدمي بها فلا تصح اجارته ليشفع به المؤجر ماشاء (وكذا) يصح (لو قال) له ان شئت  
فأزرعها (وان شئت فأغرسها) (في لاصح) ويغير بينهما فيصنع ماشاء من زرع وغرس لرضاه  
بالأرض والثاني لا يصح إلا بهام ولا بد كما قاله السبكي أحد من تصور المسألة زيادة ما شئت  
بأن يقول ان شئت فأزرع ماشئت وأغرس ماشئت فإلم يزدام كمراد الخلاف في وجوب  
تعيين ما يزرع ولو قال أجرته كما لترزع أو تغرس أو فأزرع وأغرس ولم يبين القدر

والقصب مثلا جاز له فعله  
وان لم يكن من عاداته (قوله)  
والاوجه عدم الحاق  
الآدمي أي حاك أو  
وقبل ولو قبل بالعصا  
و يحصل على ما جرت به  
العادة في استصحاب مثله  
لكان له وجه (قوله لرضاه)  
بالأرض بضمه انه يجوز له  
زرع البعض وغرس  
البعض لأنه انشأ قطعا  
من غرس الجميع الجائز له  
وفاء بزرع البعض فقط  
انه عدول عن غرس ذلك  
البعض الجائز في ما هو  
أخص منه ولا وجه لضمه  
بل لو قال له ان شئت  
فأغرس وان شئت فأن  
احتمل جواز غرس البعض

والبناء في البعض لا نه رضى بكل من ضرر غرس الجميع وناه وضرر البعض ان لم يكن أقل من كل منهما ما زاد أو  
عليه ويحتمل المنع من لأنه لا يلزم من رضائهم ضرر لكل رضاه بالملق منها ما اذق رضى بعض ضرر ظاهر الأرض كما في  
البناء او محض ضرر باطنها في الغرس دون البعض منها فإتأمل فدل هذا الوجه اه سمع على ج (قوله عادات الخلفاء)  
والراجح منه العصة (قوله أو تغرس) لمل الفرق بين هذه الصورة وصورة التناهي في مسألة التناهي جعل مورد الاجارة الأرض  
غير مقيدة بغيره وخبره بعدم تمام الصفة بخلاف مسألة الشارح فانه جعل أحد الأمرين من الزرع والغرس مورد الاجارة  
فلتأمل اه شخصان لفظه وعبارة ج لترزع وتغرس والباطل ان عليا ظاهر لعدم بيان مقدار ما يزرع وما يغرس اه  
وقد يؤخذ ما ذكره شخصان الفرق من قول سمع على ج بعد نقله عن الرض وشرحه مانعه ولا يصح لترزع أو تغرس  
للاجهام لأنه جعل له أحداهما لا يبينه حتى لو قال ذلك على معنى انه يفعل إيهام ماشاء صح ما نقله عن التقريب اه (قوله  
لأنه جعل له أحداهما لا يبينه مع قوله حتى الخ) يظم منه الفرق بين البطالان في لترزع أو تغرس والعصة في ان شئت فأزرع  
وان شئت فأغرس



تسمع وقوله لا فائدة لتفسير بني السماع بنفي القول (قوله وأما الخراف) عبارة النخفة ومن ثم لو غصب حراً أو سرقه لم تنبت  
 يده على ثيابه فيصدق الولي أنها المولى (قوله مما يزيد على تلك الصفة) لعل على هنا تعليلية أي مما يزيد من الغرم لاجل تلك  
 الصفة وعبارة النخفة لأن الأصل برائة ذمته من الزيادة (قوله ما حصل من التفرق عنه) لعل المراد عند التلف (قوله وقيل

(قوله أو لترز نصفاً) أي أو ترز نصفاً وتبني نصفاً وتقرس نصفاً وتبني نصفاً ٢٠٩ اه (قوله بنوع) ومثله لترز

أو تبني أو تقرس أو تبني  
 (قوله للجهام) أي أو للزهر  
 وابن أو أغرس وابن (قوله  
 فلم يعتبر جمهما) أي  
 الوصف مع الوزن (قوله  
 ليس الخبر كالعائنة) وفي  
 رواية كالعائنة (قوله يلق  
 بالذابة) ظاهره وان لم يلق  
 بالزكوب ووجهه بان عدم  
 تعيينه بما ركب عليه رضا  
 منه بما يصلح بالذابة وان  
 لم يلق به وقد يقال لا بد من  
 لسانه بكل من الرأكب  
 والذابة فلو لا في الذابة أنواع  
 ركب على كل اعتبر منها  
 ما يلق بالزكوب اه شفتنا  
 (قوله بأحد ذنك) أي  
 الوصف أو الزوبة اه (قوله  
 مع ملوق بضم الميم) أي مع  
 اللام في يدي (قوله تقدر  
 مايا كله) أي بما كل على  
 العادة مثله وبقي ما لا تفرق  
 له عدم الاكل منه لضافته  
 أو تشو يش مثلاً فينبغي أن  
 لا يصير على التصرف فيما  
 كان يأكله في تلك المدة لأن  
 ذلك يتفق ككثير انهم لو ظهر  
 منه قصد ذلك كان اشترى  
 من السوق ماأ كله وقصد

أو لترز نصفاً وتقرس نصفاً ولم يحصل نصف بنوع ولم يصح العقد في الثلاثة للجهام أو صرح  
 بالاخيرة فقال (ويشترط في اجارته ابتداءً) (معرفة الركب بمشاهدة  
 أو وصف تام) له ليلتقي الضرر وذلك بنحو ضمانة أو ضمانة كافي الحواشي الصغيرة لا فالجبال  
 الطين وغيره من اعتبار الوزن اذ وزنه يحل بحسنه وانما اعتبروا في نحو المحمل الوصف مع  
 الوزن لانه اذا عين لا يتغير والركب قد يتغير بمن أو هزال فلم يعتبر جمهما فيه (وقيل  
 لا يكفي الوصف) وتعين المشاهدة غير ليس الخبر كالعائنة وما يأتي من عدم الاكتفاء بوصف  
 الرضيع (وكذا الحكم فيما) معهما من زامة ونحوها كافي المحرر ولا ترد على المصنف وان زعم  
 بعضهم ورودها لان كلامه الاتي في الجمل بغيره وفيما (ركب عليه من محمل وغيره) كسرج  
 أو كافي (ان) خشن تفاوته ولم يكن هناك عرف مطرد أو (كان) ذلك (له) أي للكثير أي  
 تحت يده ولو يعاربه فيشترط معرفته بمشاهدة أو وصفه التام واحتراز بقوله ان كان له عمل  
 كان الركب مجرد ليس له ما ركب عليه فلا حاجة الى ذكر ما ركب عليه ويركبه الموجب  
 على ما شاء من نحو مخرج يلق بالذابة فان أطرد عرف لم يصح الى ذكره وبمحمل على المهور  
 وهذا يرد قول الاندلسي يطلب الجمع بين هذا وبين قولهم الاتي ينبعث في السرج العرف  
 في الاصح ولا بد في نحو المحمل من وطء وهو ما يجلس عليه وكذا غطاءه ان شربا في العقد  
 ويعرف احدها بما بعده في ذلك الما لم يكن فيه عرف مطرد فيصير عليه الاطلاق (ولو شرط)  
 في عقد الاجارة (جمل الما لائق) جمع معلوق بضم الميم وقيل معلوق وهو ما يتعلق على البهر  
 كسفرة وقد روى قصة فارغة أو فها ما أو زاده من واريق وادواة قال الماوردي ومضرة  
 ومخدة (مطلقاً) عن الزوبة مع الامتحان بالبدون الوصف مع الوزن (مسد العقد في الاصح)  
 لاختلاف الناس فيها ذلة وكثرة ولا يشترط تقدير مايا كله كل يوم والثاني يصح وبمحمل على  
 الوسط المعتاد (وان لم يشترطه) أي جمل الما لائق (لم يستحق) بالبناء للفعول (جمله في الاصح)  
 ولا محل بعضها لاختلاف الناس فيه وقبل يستحق لان العادة تقتضيه وسواء كانت خفيفة  
 كادواة اعتد جعلها كما اقتضاء اطلاعهم أو الماسمر (ويشترط في اجارة العين) لذابة زكوب  
 أو حل (تعيين الذابة) أي عدم ايجامها فلا يكفي تعيين أحد هذين ولا يقدح في ذكر هذا العلم  
 مما امر اذ ذلك لا يمنع التصريح به (وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الثائب) والظاهر  
 الاشتراط بشرط قدرتها على ما استنوبت حلت له بخلاف الذكورة والافونة خلافاً لتركيب  
 لان المشاهدة كافية (و) يشترط (في اجارة الذمة) للركوب (ذكر الجنس والنوع  
 والذكورة والافونة) كغيره في ذكر اختلاف الاغراض بذلك اذ الذي ذكر في الاخيرة أقوى  
 والاثني أسهل ويشترط أيضاً ذكر كيفية سيرها ككونها بحراً أو قطوعاً (ويشترط فيهما)

٢٧ نهاية ح اخبار ما معه من الزاد ليعبده اذ ارتفع سعره كاه نقص ما كان يأكله في تلك المدة عادة فلو  
 امتنع زعمه أجرة مثل حله بقية الطريق وسأقي في كلام الشارح بعد قول المصنف الطعام المحمول ليؤكل الخ ماله تعلق بذلك  
 (قوله بالبناء للفعول) ويجوز بناؤه للقاعل بعد الضمير لغيره بل هو أنسب بقوله وان لم يشترط انتهى (قوله ككونها بحراً)  
 أي واسعة الخطوة وهو بالتبني في المختار ويسمى القرس الواسع الجري بحراً ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في مندوب  
 قرس أبي طلحة ان وجدناه بحراً انتهى بحروقه أي نأجدها بحراً فان تخففه من النخلة انتهى ظاهر اطلاقه ان ما ذكر

يقى المالك) أى مع أخذه للبذل كما هو صريح السياق وبهذا يحصل الفرق بين هذا وبين قول المتن وفى قول يرد مع أرض  
النقص وهذا ظاهر وان توقف فيه الشيخ فى حاشيته (قوله قيل غرم القيمة) أى أو المثل (قوله أو حصل فى الأرض نقص) ظاهره  
انه ليس له ان يرد فى هذه الحالة اذا كان فى طريقه مثلاموات وهو غير مراد كما صرح به النهاب سم أخذ من قوله الآتى  
فان تيسر نقله ليعوموات فى طريقه الخ (قوله والمالك منه من بسطه الخ) ظاهره وان كان له غرض فى بسطه كدفع ضمان  
التعثر أو النقص لكن فى الاذرى خلافه فى الاولى وبؤخذ عما مر فى الشرح فى مسئلة الزدان انه البسط وان منعه المالك  
لرفع أرض النقص ان لم يبره المالك منه فليراجع (قوله بان نقله) الاولى كان نقله (قوله وما استشكل به القول الخ) عبارة  
يؤد فيه الابل والغنم وغيرها ٤١٠ وفى حاشية شيخنا لزيادة مائه وقضية سياقه اشتراط ذلك فى الابل والغنم

والإبل لكن الماورى  
والرواني وصاحب المذهب  
خصوصاً بالغنم ولا شك فى  
الحاق الغنم به ولا يوصف  
بذلك غيرها اه رحمه  
الله (قوله جاز) أى ومع ذلك  
بأنه أجرة مثل استعماله  
فى القدر الزائد لا شئ له فى  
مقابله ما نقص من المسافة  
ان قدر بالزمن ويحيط عنه  
أجرة ما نقص ان قدر بعمل  
الحمل (قوله به) أى بقدر  
السبيل يوم كسر مخ أو  
ميل (قوله كما أفاده الاذرى)  
هو مقابل لما انفذت كلام  
الشيخين من البطلان مطاقاً  
وحاصله انه يكفى التقدير فى  
زمن الخوف بالاجارة الى  
بلد كذا طال زمن الدبر له  
لكثرة الخوف أو قل (قوله  
صحة تقديره) معتمد (قوله  
ان كان موزوناً) أى أو  
مكيلاً (قوله لم يدخل  
الظرف) نقل سم على

أى فى كل من اجارة الذمة والعين للركوب (بيان قدر السبيل كل يوم) وكونه ثمراً أو لم يلا والتزول  
فى عام أو صغر أو تفاوت الأغراض بذلك ولو أراد أحدهما بمجاوزة الحمل المشروط أو نقصانه  
لخوف غلب على التلخى لحوق ضرر منه جاز دون غيره كالواستأجر دابة للبذل ويعدو علم افاته  
لا يجب عليه مدة اقامتها لخوف (الأن يكون بالطريق منازل مضبوطة) بالمادة (فيتزل)  
قدر المسير عند الاطلاق (عليها) فان لم تنضبط اشترط بيان المنازل أو التقدير بالزمن وحده  
ومحله عند أمن الطريق والأمانع التقدير بالسيرة لعدم تعلقه بالاختيار كذا فله جمع قال  
ومقتضاه امتناع التقدير بالزمان أيضاً حيث يتعذر الاستعانة بطريق مخوفة لانه لا زلها  
مضبوطة انتهى وقضية كلام الشامل كما أفاده الاذرى صحة تقديره من بلد كذا الى بلد كذا  
لا ضرورة (ويجب فى الاجارة الحمل) عيناً أو ذمة (ان يعرف المحمول) لاختلاف تأثيره وضرره  
(فان حضر رآه) ان ظهر (واصفه بسده ان) لنظمه كان كان فى ظلة أو (كان فى طرف)  
وأمكن تخميناً للوزن (وان غاب قدر يكيل) ان كان مكيلاً (أو وزن) ان كان موزوناً لان ذلك  
طريق لمعرفة الوزن فى كل شئ أولى لانه احصر واضط (و) ان يعرف (جنسه) أى المحمول  
المكيل لاختلاف تأثيره فى الدابة وان تعبد كبله كفى الخ الخ والذرة اما الموزون كما جرت مجرى  
لتحمل عليها مائة رطل ولو لم يقل عما شئت كما نقله الامام عن قطع الاحباب فلا يشترط ذكر  
جنسه لانه راضاه بأضر الاجناس بخلاف عشرة أقترة عما شئت فانه لا شئ عن ذكر الجنس  
لكثرة الاختلاف مع الاتحاد فى الكيل وأين نقل الخ من ثقل الذرة وقلته مع اتحاد الوزن  
ولا يصح لتحميل عليها ما شئت بخلاف لتزعمها ما شئت اذ الأرض تحمل كل شئ ومضى قدر وزن  
للمحمول كانه رطل حنطة أو كيل لم يتدخل الطرف فتشترط رؤيتها كتبالة أو وصفه مما لم  
يطرد العرف ثم يبرأ مما ناله أى قرية القائل عرفاً كما هو ظاهر وبأنى نظير ذلك فيما أدخل  
الطرف فى الحساب فى مائة نظره ابتمتد ذكر جنس الطرف أو يقول مائة مما شئت وفى  
مائة تدح من نظره ابتمتد بآن يكون مما لا يختلف عرفاً كما ذكرنا ما لوقال مائة رطل فالطرف  
منها (لا جنس الدابة) لا (صفتها) فلا يشترط معرفتها فى الاجارة للحمل (ان كانت اجارة  
ذمة) لان النقص بمجرد نقل المتاع للمترى فى الذمة وذلك لا يختلف باختلاف الدواب (الأن

منهج عن الروض وغيره دخوله فبالقدر بالوزن ويمكن جملة على ما اذا قال مائة رطل ولم يدعى ذلك فيضاف (يكون)  
ما ههنا من قوله مائة رطل حنطة فخرج عه أو جرداً بركوب شخص فزى عما كان هل له خيار أو جرد على المؤجر بقط  
ما نقص أو حل شئ آخر بقدر ما نقص قال م ر يبنى تخيير المؤجر كما خبر وما من أجرة دابة لحل حب فتقضى وتقل انتهى سم على  
منهج وقوله تخيير المؤجر لعله المستأجر وفى عكسه يخير ثم رأيت فى نسخة قال م ر يبنى انه ليس له شئ من ذلك فلو أجرة  
له زيل فمن وثقل قال م ر يبنى تخيير المؤجر الخ وعليه فانظر الفرق بين الصورة الاولى والصورة الثانية (قوله لو أدخل  
الطرف) أى الطرف وجاله (قوله المترى فى الذمة) منه يؤخذ انه لو استأجره لنقل احوال فى البحر من السود الى جدة  
مثلاً لا يشترط تعيين السفينة التى يحمل فيها البعلة المذكورة لكن يبنى انه يحملها فى سفينة تليق عرفاً بحمل مثل ذلك انتهى

النفقة واستشكل بما مر ان المثل في الذمة وهو لا يملك الا قبض جميعه فليجمل على ما اذا اذن له المالك في رده (قوله ومثل ذلك) أي العبير (قوله لكن الاجابة انه يضمن مثل الذاهب) والظاهر انه يرجع في الذهاب وعدمه وفي مقدار الذهاب الى

(قوله عيب) أي فيقتصر بين الضم والاجارة في فصل في منافع يمنع الاستبجار لها ومنافع يمتنع الجواز فيها (قوله اجارة مسلم) شامل للعين والذمة وقوله مسلم ينفى أو مرندو مسلم شامل للام لا مال فلو استأجره الاحاد لغيره لم يصح وظاهره ولو اجارة ذمة وان أمكن ابد لنفسه باستئجاره لانه فرعه سم على ج (قوله للاسلام) أي فاذنه (قوله لتعنه عليه) أي حقيقة بان كان باعها قالا أو حكايا بان كان صديقا قالوا فانا للصحة كان على وليه منعه من الخروج عن الصف (قوله عن الجندی) ومثله غيره بالاولى وانما يتدبه لكونه المسؤول عليه في الاستفتاء (قوله لكن للاسلام فقط) نظاره امتناع ذلك من القاضي وضوءه أيضا سم على ج قال شيخنا وهو ظاهر لان القاضي لا يجوز له الاقل ما فوضه له الامام انهي (قوله اولتعلقها) أي كالامامة فان متعلقها الصلاة ثم رأيت سم على منهج صريح عباد كره (قوله كأي دل) ٢١١ عليه قولهم كل ما لا يصح كان

المراد لا ينيل الصحة والا فلا اجارة للعاصي يجب فيها الاجارة اه سم على ج أي مع انها نصف الفساد لا يصح الاستبجار عليها ومع ذلك يجب فيها الاجارة اه

(قوله الاستبجاره) ومن ذلك ما لو استأجر الحائض غنمة المسجد فلا اجارة لها وان عملت طامعة لعدم صحة الاستبجار وبه يعلم ما في كلام سم السابق من قول المصنف ولا حائض غنمة مسجد اه (قوله وان عمل طامعا) ومن ذلك ما يقع لكثير من ارباب البيوت كالامر له انهم يصعبون لمن يهمل بهم قدرا معلوما في كل شهر من غير عقد اجارة فلا يستحقون معلوما

يكون في الطريق وضوء وحل فآله القاضي الحسين أو يكون (المحول) الذي شرط في العقد (زجاء) بثلاث اوله (وضوءه) مما يسرع انكساره كالغرف فيستلزم معرفة جنس الدابة وصفتها كافي الاجارة للركوب مطلقا لاختلاف الغرض باختلافها في ذلك وانما لم يشترطوا في المحول التمرض لسبب الدابة مع اختلاف الغرض بسرعة وابطاء عن القافلة لان المنازل تجتمعهم والعادة تبين والضمف في الدابة عيب ويحتمل الزر كشي وجوب تعيينها في التقدير بالمرن لاختلاف السيرة باختلاف الدواب

فصل في منافع يمنع الاستبجار لها ومنافع يمتنع الجواز فيها وما يعتبر فيها من الاجارة مسلم لجهاذ ولو صييا وعبد وان قصد اقامة هذا الشهر وصرف عائدته للاسلام فيما يظهر لتعنه عليه بمحض الصف مع وقوعه عن نفسه وبه فارق حل اخذه الاجارة على نحو تعليم تعنه عليه وأثنى البلقيني بالحق المرافعة عوضا عن الجندی بالمهاد في عدم صحة الاستبجار لها اما الذي فيصيح لكن للاسلام فقط استناده الجهاد كأي في بابه (ولا) لفعل (عبادة يجب لها) أي فيها (نية) لها اولتعلقها بحيث يتوقف أصل حصولها عليها فإرادته بالوجوب مالا يتعنه لان القصد امتحان المكلف فيها بكم نفسه بالامثال وغيره لا يقوم مقامه فيه ولا يستحق الاجير شيئا وان عمل طامعا كأي دل عليه قولهم كل ما لا يصح الاستبجار له لاجرة فاعله وان عمل طامعا والحق بابتلاك الامامة ولو لنقل لانه متصل لنفسه فن اراد احدى به وان لم ينو الامامة وتوقف فضل الجماعة على نيتها فائدة تختص به وما جرت به المادة من جعل حامصة على ذلك فليس من باب الاجارة وانما هو من باب الارزاق والاحسان والمساحة بخلاف الاجارة فانها من باب المعاوضة اما لا يجب له نية كالاذان فيصح الاستبجار عليه والاجارة مقابلة لجمعه لا على رعاية الوقت أو رفع الصوت أو الحيلتين وشمل كلامه زيارة قبره صلى الله عليه وسلم

لان هذه اجارة فاسدة وما كان فاسدا لكونه ليس بحلل للصحة أصلا لا يفي فيه لاجروا من عمل طامع فطريق من يعلى أن يطلب من صاحب البيت أو غيره ان يذره شي أمينا مادام يصلي فيستحقه عليه اه (قوله بتلك) أي بتلك العبادة التي يتوقف أصل حصولها على النية (قوله بتلك الامامة) وكالامامة الخطابة مر انتهى بها مش الباب (قوله وانما هو من باب الارزاق) ومنه ما جرت به العادة من استنابة صاحب الوظيفة لمن يقوم مقامه فيها فانه يستحق ما جعله له ويكون ما يأخذه من جهة الواقع وليس اجرة حقيقة وليس له ان يستقبح غيره الا باذن من منبهه ولا يصل باقى المعام المشروط (قوله كالاذان) ومثله الخطبة (قوله فيصح الاستبجار عليه) أي لا يدمع ذلك من تقدير المدة ولو من الامام حيث كان من ماله لا يقتد في الفصل السابق وينبغي أن يدخل في معنى الاذان اذا استوجبه ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المغرب لانها وان لم يكونا من سماء شرعا صارا منتهى بحسب العرف (قوله لا على رعاية الوقت) عبارة ج مع ضرورة رعاية الوقت اه وهي مخالفة لكللام الشارح الا ان يكون مراده لا على رعاية الوقت وحدها

أهل الخيرة وانظر ما المراد بالمثل الذي يضمنه ويحتمل أن يضمنه عسيرا تقول أهل الخيرة أنه مشغل على عسرا فالص من المسألة بتقدير الله أهب أو يكلف أغلا عسيرا حتى تذهب ما يثبتون فغير منه بتقدير الذهاب فليراجع (قوله وماذا من فعل الغاصب لا قيمة له) أي لا يقابل بشئ للغاصب لئلا يمتد ما يثبت عليه (قوله جزما) الجزم انما هو بالنظر لاصل الارض والافالظا هو ان المقدار يختلف على قياس ما من مقابل الاصح (قوله وصحة الرقيق وشعره وسننه غير مقومة) يعني انها اذا انفصلت لا تقابل بشئ

(قوله فلا يصح الاستتجار علم) معقوله وجه الشمول ان سميت زيارة وترتب الثواب عليها يتوقف على قصد فكانه نية والا فكلام المصنف لا يشتمل بل يقتضي صحة الاجارة عليها كالاذان ويؤيد ما قلناه وجوبها للشمول قول ج ودخل في تجب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم (قوله بخلاف الجمالة عليه) ومثله الامارة ج وقضية قول الشارح وان جهل عدم الشرط تعيين ما يدعيه (قوله واختار الاصح الخ) ضعيف (قوله الاصح) بالجري يدل من عبادة (قوله ولهذا فضله) أي بقوله وصح (قوله فيصح لتحصيل مباح كصيد) ظاهره ٢١٢ سواء قدر الزمان كاستتجاره يوم المصيد أو عمل العمل كصيد هذا الغزال مثلا (قوله

وتجبر ميت ودقته) قال  
البنغوى لا يجوز استتجار  
الارض لدق ميت لان نبش  
القبر لا يجوز قبل بلاء  
الميت ولا يعرف متى يكون  
اه حواتي الرض لولد  
الشارح اقول وقيل  
ما تقدم في العارية من  
صحته وتأييد الحاجة  
الصحة هنا وبغفر الجهل  
بالدلة لضرورة (قوله ثم  
لمياسير) لم يذكر بيت المال  
مع انه مقدم على مياسير  
المسلمين (قوله كالضطر فانه  
يتعين اطعامه مع فقره  
البلد) لا يقال قد يشكل  
عليه تعليل عدم صحة اجارة  
المسلم للجهاد بتعيينه عليه  
بمحض ان الصنف بأنه عارض

كاهن الا فان قول قبحه لميت لا يتعين الشرع بذلك انه لو أراد أحد أن يقوم مقام من يجهز الميت التوكيل  
يجمع على مباشر تجهيزه الترك بخلاف من حضر الصنف فانه لا يجوز انصرافه وان لم يتجمل اليه وجهه وقام غيره مقامه (قوله  
عليه أجرا) أي أجرة (قوله صح فيما يظهر) وكان المراد الاستتجار على ما ذكر على وجه القرآن بنية واداهم عدم صحة الاستتجار  
على منسوخ الامر بن أي على وجه القرآن بنية لا مطلقا لا ينقص عن نحو الشعر مر اه سم على ج رحمة الله وكذلك يصح  
الاستتجار لتعليم منسوخ التلاوة والحكم معا اذا عين الاية ومفهوم ما هنا يحمل على عدم التبيين منه (قوله ولو قال سيد  
رقيق) خرج به ما لو قال ولي صغير حوله مثلا فلا ضمان عليه اذا تركه فضاع أو سرق منه متاع لان الحر لا يدخل تحت اليد  
ومتاعه الذي أخذ منه في يد المالك لا في يد العلم (قوله فوكل به صغيرا) أهل المراد بالغير ههنا من لا يقدر عبادة على حفظ مثل  
ذلك الرقيق بخلافه المراهق بالنسبة لرقيق سنة نحو خمس سنين وحمله أيضا ما لم يقل سيده توكل به ولدا من عندك وخرج  
ما لو لم يقل له ذلك فلا يجب عليه توكيل من يخرج معه للحفاظ وان جرت به العادة (قوله وكالتدريس الاقراء لشي من القرآن)  
أي غيرهم بن (قوله ويجوز الاستتجار للباحات الخ) هذا علم من قوله السابق فتصح لتحصيل مباح كصيد

فلا يسكن باليمن اذ هو لو انفصل قول بالقيمة اذ هو شمع فتأمل (قوله وعليه اراقه الخ) أى على الغاصب ليلام قوله بعده والا فلا يجوز له اراقته خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله لا نعلم ما علمه) جرى على الغالب والاعتقاد ليس قوله ملاك كالمورث الخثرة أو الجلد مثلا وعبارة غيره لا نعلم ما علمه اختصاصه (قوله وقضية تعليل الاول) قال في التخصف وليس قضيته

(قوله عين مكانا) أى المستأجر (قوله ومع ذكره في القلب) ينفى الاكتفاء بذكره في القلب في ابتداء القراءة وان عرت النية بعد حيث لم يوجد صار في كافي نية الموضوع مثلا حيث اكتفى بها عند غسل جزء من الوجه وان لم يوجد استصغارها في بقية (قوله وما جرت به العادة بعدها من قوله اجعل ثواب ذلك الخ) في فائدة جلية في وقوع ٢١٣ السؤل عما يقع من الداعين

عقب الختمات من قولهم اجعل اللهم ثواب ما قرئ زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم ثم يقول واجعل مثل ثواب ذلك وأضعاف أمثاله الى روح فلان أو في حقيقته أو نحو ذلك هل يجوز ذلك أم يمنع لما فيه من اشعار بتعظيم المدعو اليه بذلك حيث اعتنى به فدعا به باضاف مثل ما دعا به للرسول صلى الله عليه وسلم أقول الظاهر ان مثل ذلك لا يمنع لان الداعي لم يقصد بذلك تعظيم الغير عليه عليه الصلاة والسلام كلامه محمول على اظهار احتياج غيره للرجعة منه سبحانه ونعالي فاعتناؤه به للاحتياج المذكور وللإشارة الى أنه صلى الله عليه وسلم لقرب مكانته من الله عز وجل الاجابة بالنسبة له حقيقة فغيره لعدو رتبته مما أعطاه عليه الصلاة والسلام لا تخفق

التوكيد فيها ونصح لقراءة القرآن عند القبر أو مع الدعاء بمثل ما حصل من الاجرة أو لغيره عظيم عين مكانا وزمانا أو لآلئ أو المستأجر أو بحضرة المستأجر ومع ذكره في القلب حالتها كما أفاده السبكي لان موضعها موضع بركة وتنزل درجة والدعاء بعدها أقرب اجابة واحضار المستأجر في القلب سبب لشهول الرجعة له اذا تنزلت على قلب القارئ وألق بها الاستغفار لحض الذكر والدعاء عقبه وسأقي في الوصل ما يعلم منه ان وجود استحضاره قبله أو كونه بحضرة كاف وان لم يجتمع وما جرت به العادة بعدها من قوله اجعل ثواب ذلك أو مثله مقدما الى حضرته صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه جائز كما قاله جماعات من المتأخرين وأتني به الى الدررجه التي قال انهم حسن مندوب اليه خلافا لمن وهم فيه لانه صلى الله عليه وسلم اذن لنا بما مره به في سؤال الوسيلة في كل دعاء بما فيه زيادة تعظيمه وحذف مثل في الاولى كثير شائع في اللغة والاستعمال نظير ما مر في بيان عبه لان فرسه وليس في الدعاء بالزيادة في الشرف ايها منقص كما وضحت ذلك في اقتله طويل وفي حديث أبي المشهور اجعل لك من صلاتي أى دعائي أصل عظيم في الدعاء عقب القراءة وغيرها ومن الزيادة في شرفه ان يتقبل الله عمل الداعي بذلك وينتبه عليه وكل من أتى به من الامة كان له صلى الله عليه وسلم مثل ثوابه متضاعفا بعدد الوسائط التي بينه وبين كل عامل مع اعتبار زيادة مضاعفة كل مرتبة مما بعدد ما في الاولى ثواب ابلاغ المعصية وعمله وفي الثانية هذا ابلاغ التابع وعمله وفي الثالثة ذلك كما هو ابلاغ تابع التابع وهكذا وذلك شرف لانهاية له واعلم انه لو استأجره لقراءة القرآن فقرأ اجنبيا ولو ناسيا لم يستحق شيئا اذ القصد بالاجتناب اجتناب حصول ثوابه لانه أقرب الى نزول الرجعة وقبول الدعاء عنها والجنب لا ثواب له على قراءته بل على قصده في صورة النسيان كمن صلى بضياعة ناسيا لا يناب على أفعال الصلاة المتوقفة على الطهارة بل على ما لا يتوقف عليها كالقراءة والذكر والغشوع وقصده فعل العبادة مع عذره فصحل اطلاق اثابة الجنب الناسي على اثابته على القصد فقط واثابته لا تحصل غرض المستأجر المذكور ويؤيد عدم الاعتداد بقرائه في سنة سجود التلاوة لها كما هو قولهم لو نذرها فقرأ اجنبيا لم يجزه اذ القصد من النذر التقرب لا المعصية أى ولو في الصورة لتدخل قراءة الناسي فلا يتقرب بها به فارق البر بقراءة الجنب سواء أنقص في حلفه على القراءة وحدها أم مع الجنابة وبلغوا للنذر ان نص عليها فيه مع الجنابة والاوجه انه لو استأجره لتعليم القرآن استحق وان كان جنسيا لان

الاجابة بل بل فلا تكون مظنونة فتناسب تأكيد الدعاء له وتكرره رجاء الاجابة (قوله سجود التلاوة لها) أى لقراءة الجنب (قوله لو نذرها) أى القراءة (قوله وبلغو) مستأنف (قوله ان نص عليها) أى القراءة (قوله وان كان جنسيا) وصورة المسئلة أن يلزم ذمته التعليم أو يستأجر عينه ولا ينص على ان يقره جنبا فيتقوله الجنابة ويعلم معها بخلاف ما لو استأجر عينه وهو جنبا ليعلمه فلا يصح لان ما ذكرتم عقد على معصية وهو فاسد لا يقال المؤجر يمكن من التعام به صد الذكر لانا نقول قصده لئلا يرتفع من كون المأثريه قرا ناحين التعليم وان حصل به المقصود لتعلم والاستنجار للتعليم انما اورد على كون العلم قرا نافعه وتنهيه عن المستأجر على فعل المعصية

انخراج غير المحترمة خلافا لما ادعاه لان ملكه هو العبير ولا شك ان حل المحترمة وغيره افرع عنه اه (قوله لانه متنع به) لعله سقط قبله واو (قوله وما اقتضاه كلام المصنف) عبارة التحفة وقد يقتضي المنع الخ (قوله لا لما زاد) عطف على لقبته أي له ارض تقص قيمته قبل الزيادة لا ارض تقص حصل بازالة الصنعة الحاصلة بفعله (قوله بدليل انه لو رده) عبارة التحفة ومن ثم

(قوله ولو ترك من القراءة الخ) هو فرع في أفنى شيئا الرمي بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندي وقياسه جواز بصو القري أيضا في فرع آخر في الوجه جواز تنطيع حروف القرآن في القراءة في التعلم لم حاجة الى ذلك اه سم على ج (قوله ولا يلزمه استئناف ما بعده) أي فلو لم يقرأ سقط ما يقابل المتروك من المسمى (قوله لوقوعها) متعلق بصارده (قوله وصحناه) أي وهو الراجح (قوله وان كانت كامة) وليس هذا كاتقاط الكافرة للسلم وترتيبها حيث امتنع لان في ذلك استتلاء تاما على الولد واظهار اللوبة عليه المتقضى لحقارة الاسلام عند الكفار ولا كذلك هذا (قوله الابط) بالكسر (قوله الكشع) اسم لما تحت الخاضعة (قوله لالباب) بالقصر ٢١٤ (قوله ومن ثم كانت) أي الحضانة الصغرى (قوله وانما حصلت له) أي الارضاع

(قوله مع نفها) أي عدم ذكرها لما ياتي من انه لو استأجرها للارضاع ونفى الحضانة الصغرى لم يصح لكنه في التحفة لم يذكر قوله ولو استأجرها للارضاع ونفى الحضانة الخ وغيرهنا بمثل ما عبر الشارح فكتب عليه سم رحمه الله مانصه قوله وانما حصلت مع نفها الخ ظاهره مع نفى الصغرى وكلام الروضة صريح فيه لكن وصف في شرح الروض الحضانة في قوله وان نفى الحضانة جاز بقوله الكبرى وعبرة الزكشي فان استأجر للارضاع ونفى الحضانة فالاصح المحصن ثم قال وخص الامام المتسلف بنى الحضانة الصغرى فاما نفى الحضانة

التوب هنا غير مقصود بالذات وانما المقصود التعليم وهو حاصل مع الحضانة ولو ترك من القراءة المستأجر عليها آيات فالوجه ان لم يقرأه ما تركه ولا يلزمه استئناف ما بعده وانه لو استأجره لقراءة على قبل لا يلزمه عند الشروع ان ينوي ان ذلك مما استأجره عنه بل الشرط عدم المعارف ولا ينافسه نصهم في النذر باسقاط نيته انما عنه لان هنا قرينة صارفة لوقوعها مما استأجره بخلاف ما ذكرتم ويؤخذ منه انه لو استأجره لمطلق القراءة ومصحفاه احتاج الى النية فيما يظهر (و) فصع الاجارة ولو من زوج كامر حرة وأمة وان كانت كافرة ان أمئت فيما يظهر (لحضانة) وهي الكبرى الاتية في كلامه من الحضان وهو من الابط الى الكشع لان الحضانة تضمه اليه (وارضاع) ولولها (معها) وحينئذ فالمعقود عليه كلاهما لانهما مقصودان (ولا حدها فقط) لان الحضانة نوع خدمة ولا ية الارضاع المقدمه اول الباب وتدخل الحضانة الصغرى فيه وهي وضعه في الجرد والقائه الثدي وعصره له لتوقفه عليها ومن ثم كانت هي المعقود عليها والذين تابع اذا اجارة موضوعه للادفع وانما الاعيان تتبع للضرورة وانما حصلت مع نفها أو سعة فيه لمز يد الحاجة اليه ولا بد من تعيين مدة الارضاع ومجمله أهو بيته لانه أحقظ أو بيت المرضعة لانه أسهل فان امتنع من ملازمة ما عين أو سافر ثم تغير ولا تستحق أجرة من وقت الفسخ ومن تعيين الرضيع رويته أو وضعه كما في الحاوى لا اختلاف شر به باختلاف سنه وتكلف المرضعة تناول ما يكثر اللبن وترك ما يضره كوطء حليل يضر بخلاف وطء لاضرر فيه ولو وجد لبنها علة تخبر به المستأجر وتعمل كلام المصنف ما لو كانت المرضعة صغيرة لم تبلغ تسع سنين خلافا لما في البيان ولو سقته لبن غيرها في اجارة ذمة استحققت الاجرة أو عين فلا (والاصح انه) أي الشأن (لا يستتبع ادهما) أي الارضاع والحضانة الكبرى (الاتر) لانهما منفعتان مقصودتان بجواز افراد كل منهما

الكبرى فلا خلاف في جواز وافراده لكن في الكفاية عن القاضي الحسين جريان الخلاف فيها أيضا بالعقد اه بحروفه (قوله من وقت الفسخ) ظاهره وان لم تعلمه اه سم على ج (قوله كوطء حليل) وهل تصير ناشرة بذلك فلا تمسحق نفقة وان أذن لها في ذلك قياسا على ما لو أذن لها في السفر لحاجتها وحدها ولما حجة اجنبي لغرضها أم لا تصير ناشرة بذلك فيه تنظر والاقرب الاول وغايته ان الاذن لها في ذلك لا يسقط عنها الا تم فقط واذا حرم عليه الوطء هل تمنعه منه وان خاف العنت لمسا فيه من الاضرار بالولد المتردى الى قتله فيجوز له نكاح الأمة حينئذ لم لا فيه نظرا أيضا والاقرب الاول فيفرق بين حرمة الوطء هنا مع خوف العنت وجواز زه في الحيض لذلك بان الحرمة في الحيض لحق الله تعالى وهنا خلق أدى فلا يجوز تفويته على صاحبه لان الضرر لا يزال بالضرر ويقتل عن بعض أهل العصر خلاف ما قلناه في المسئلة الاولى فاحذر ولا تنته به (قوله بخلاف وطء لاضرر فيه) والفرق بين هذا وما تقدم من انه لا يمنع الزوج من الوطء خوفا الحبل ان ذلك أمر متوقع شره مظنون بخلاف هذا

لورده الخ قوله لعدم لزوم الارض الامام فيه يعني في والمعنى انه لم يكن له غرض في الرضوا وعبارة النصف انه لو لم يكن الغاصب غرض في الرضوى عدم لزوم الارض قوله فالرجح انه انما اطلق هذا لانهما من نفسا في توبه انه لو اشترى العين بطل حلا لا تجار على الصحيح بان كان بمن في الذمة قوله ولو غصب أرضا وبذر من آخر أي آخر بالنسبة اليه فكانه قال ولو غصبا

قوله أما الدهن وينبغي ان مثل الدهن في كونه على الاب جرة القابلة لفعلها المتعلق باصلاح الولد كقطع سرته دون ما يتعلق باصلاح الام بما جرت به العادة من نحو ملازمتها لما قبل الولادة وغسل يدها ٢١٥ وشيها فانه ليس على الاب بل عليها كصرفها ما يحتاج اليه

بالعقد فاشبهها سائر النافع والثاني في عدم العادة بتلازمهما (والحضانة الكبرى حفظ صبي) أي جنسه الصادق بالانثى (وتعده بفسل رأسه وبدنه وثيابه ودهنه) بفتح الدال (وتكمله ويربطه في المهد وتحريمه لينام ونحوها) لاقتضاء اسم الحضانة عرفا لذلك أما الدهن بضم الدال فالوجه المعنى الاب لا يتبع فيه العادة لعدم انضباطها (ولو استأجر لها) أي الحضانة الكبرى والارضاع فانقطع اللبن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع) فيسقط قطعه من الاجرة (دون الحضانة) لما مر من ان كلا منهما مقصود معوق وعليه والحضانة الصغرى ان تلحق به بدو ضعه في حجرها مثلا للثدي كأم ولو استأجرها للارضاع ونفى الحضانة الصغرى لم تصح (والأصح انه لا يجب حجر) بكسر الحاء (وخيط وتكمل) وصيغ وطلع (على وراق) وهو النسيج (وخياط وتكمل) وصياغ وملتق وفي معنى ذلك قمل النسيج وبرة الخياط وذرور التكامل ومروده ومرهم الجرحي وصاون وماء الفسائل اقتضارا على مدلول اللفظ مع ان وضع الاجارة على عدم استحقاق عينها وأمر اللبن على خلاف القياس للضرورة (قلت صحيح الرافعي في الشرح الرجوع فيه) أي المذكور (الى العادة) لعدم ورود ما يضبطه لغة وشرا فان اضطربت العادة (وجوب البيان) نفيا للفرق (والا) أي وان لم يبين (فتبطل) الاجارة أي لم تصح (والله أعلم) لما فهم من الفرق المقتضى الى التنازع من غير غاية وحيث شرطت على الاجير فلا بد من التقدير في نحو المرهم وأخواته فان شرطه مطلقا فسد العقد بخلاف ما لو اقتضى العرف كونه على المستأجر أو شرطه عليه فلا يجب ذلك وقضية كلام الامام ان محل التردد في ذلك عند صدور العقد على الذمة فان كان على العين لم يجب غير نفس العمل وهذا هو الوجه وفي ذكر المصنف كلام الشرح اشار بترجيح ما فيه وهو المعتقد اذا أوجبنا الخيط والصبيغ على المؤجر فالوجه ملك المستأجر لما يقتصر فيه كاثوب لأن المؤجر أتلفه على ملك نفسه ونظر الى الحاق الجبر بالخيط والصبيغ ولم أر فيه شيئا ثم رأيت صاحب العباب يزم به ويقرب من ذلك ما اه الأرض المستأجرة لزرع والذي نظره في تأقاده السبيكي انه باق على ملك ما ملكه بانتفع به المستأجر لنفسه وفي اللبن والتكمل كذلك وأما الخيط والصبيغ فالضرورة تخرج الى نقل الملك والحقوق بما تقدم المطلب الذي يقده انفسا ولا شك انه متلف على ملكه ولو شرط لطبيب ماهر اجرة وأعطى عن الادوية فدا الجسه بما قدر استحقاق السعي ان صحت الاجارة كما اقتضاء كلامهم وصرح به بعضهم والا فجرة التل وليس لاعتل الرجوع عليه بشي لان المستأجر عليه المعالجة دون الشفاء بل ان شرطه بطلت الاجارة لانه يه الله تعالى نعم ان جاءه عليه صح لم يستحق السعي الا بعد وجوده كما هو ظاهر

المذكور فقد اسما باق اول الجراح والآخر ان يرضى ما تولد من فعله بخلاف الماهر انه لا يستحق اجرة ورجع عليه بشي الادوية لتقصيره مباشرة لما ليس هو له باهل ومن شأن هذا الاضرار لا النفع مع رحمة الله وكتب عليه سم مانصه هل استجاره صحيح أو لان كان الاول فقد بشكل الحكم الذي ذكره وان كان الثاني فقد بقيد الرجوع بشي الادوية بالجهل بماله م ر فليصر اه رجه الله والظاهر الثاني ولا شيء له في مقابلة عمله لانه لا يقابل باجرة لعدم الانتفاع به بل الغالب على عمل مثله العهر (قوله ان صحت الاجارة) أي كان قدرت بزمان معلوم (قوله ان شرطه) أي الشفاء

من غيره والصورة ان مالک الارض والبذر واحد كما يعلم بحاجته (قوله فان لم يحصل به نقص فكالترقيق) هنا كلام ساقط  
ومباراة النصف ومحل ذلك أي قوله وله الفصل الخ في صبح يحصل منه عين مال اماما هو قو به نقص ولم يحصل به نقص فهو  
كالترقيق انته وما في حاشية الشيخ من تقرير ما في الشارح ما يقتضي عدم السقوط غير مستقيم كما علم بحر اجتهت (قوله به ب  
فوفصل فيما يلزم المكري والمكترى) (قوله فيما يلزم المكري أو المكترى الخ) أي وما يتبع ذلك من انفساخ الاجارة  
بتاف الدابة وغيره (قوله أو المكترى) الاولى حذف الالف به بحر (قوله لدفع الخيار) أي للدفع الام (قوله تسليم  
مفتاح الخ) في فرع (قوله) هي تصح اجارة دارا لابلان فانه نظرو قد يقبضه الصحة ان امكن الانتفاع بما لابلان كان امكن التسليم  
من الجسد ارو على الصحة فهل يثبت الخيار للباهل كان رأها قبل ثم سد بابها ثم استأجرها اعتمادا على الرؤية السابقة الوجه  
الثبوت فلتراجع المسئلة اه سم على ج (قوله فعلى المكترى تجديده) أي مع ضمان المكترى لبقية الا ان تلف بتقصير  
لا ماصرفه عليه (قوله فان امتنع لم يجبر) أي من التجديد وقضية قوله أولا في تفسير قول المصنف يجب يعني بتعين دفع الخيار  
انه لا يجبر على تسليم المفتاح ايضا ولا ياتى بامتناعه وهو مشكل فانه حيث صحت الاجارة استحق المكترى المنفعة على المكري  
فعدم التسليم والتجديد امتناع ٢١٦ من حق توجهه عليه فعله فالقياس انه ياتى بدمه ويحبر على التسليم وقد تقدم ان

**فوفصل** فيما يلزم المكري والمكترى لعقار ودابة (يجب) يعني بتعين دفع الخيار  
الاتي على المكري تسليم مفتاح) ضبة (الدار) معها (الى المكترى) لتوقف الانتفاع عليه  
وهو امانة بيده فلو تلف ولو بتقصير فعلى المكري تجديده فان امتنع لم يجبر ولم ياتى بدمه ثم يقصر  
المكترى ويحبر بذلك في جميع ما ياتي وقول القاضي بانفساخها في مدة المنع غير ظاهر  
لتقصيره بعدم الفسخ مع ثبوت الخيار له نعم لو كان جاهلا بوثوبه وهو بمن بعدوا حق ما قاله  
ونخرج بالصبة العقل فلا يجب تسليمه فضلا عن مفتاحه لانه منقول وليس يتابع (ومما هو اعلى  
المؤجر) الشاملة لتعطين سطحه واعادة خام قلعه هو وغيره كاهو ظاهر ولا نظرا لكون  
الفاتت به مجرد الزينة لانها غرض مقصود ومن ثم امتنع على المؤجر قلعه ابتداء ودواما وان  
احتاجت لالات جديدة (فان بادر) أي قبل مضي مدة مثلها اجرة (واصلها) أو سلم المفتاح  
فذلك (والا) بان لم يبادر (فالمكترى) فهر اعلى المؤجر (الخيار) ان نقصت المنفعة بين الضم  
والا بقاء لتضرره ومن ثم زال بزواله ولو وكف السقف تخير حاله وكفه فقط الا ان يتولد منه  
نقص ويحت لولي العرف في سقوطه بالبلاط بدل الخام لان التفات بينهما ليس له كبير وقع  
وانه لو شرط ابقاء الخام فصح بخلاف الشرط ومحل ما تقرر في الحاد امما قار علم المكترى  
به فلا خيار له وان علم انه من وظيفة المكري لتقصيره باقدا مع علم به هذا كله فين

البائع يجبر على تسليم  
المبيع حيث قبض الثمن  
أو كان مؤجلا (قوله وقول  
القاضي بانفساخها في  
مدة المنع ظاهر) وفي  
نصفه غير ظاهر اتقصيره  
بعد الفسخ مع ثبوت  
الخيار له نعم لو كان  
جاهلا بوثوبه وهو بمن  
احتمل ما قاله اه ولعل  
ما في الاصل هو الذي يرجع  
اليه ووجهه انه بامتناع  
المؤجر من تسليم المفتاح  
فان جزء من المنفعة المعقود  
عليها فتمسح فيها العقد

كثف بعض المبيع تحت يد البائع وذلك مقتضى لثبوت الخيار للمكترى لتفريق الصفة عليه  
وفي سم على ج ما يصرح بذلك حيث قال مانصه قوله قال القاضي وينقضي في مدة المنع ما قاله القاضي ظاهر شرح م  
ويؤيده ووافقا مساسا في غيب ضوابطه من ثبوت الخيار والانفساخ في كل مدة مضت في زمن الغيب وان لم ينقضي  
في النظر في كلام القاضي وتخصيص حصته بحالة الجهل المذكورة نظرا (قوله) ونخرج بالصبة العقل (أي ولو لم يكن لها  
خلق غيره (قوله قلعه هو) أي المؤجر أو غيره ولو للمكترى بوضمانه لماتصه لا يسقط خياره حيث لم يدمه المكري (قوله  
لكون الفاتت به) أي الخام وقوله لانها أي الزينة (قوله ومن ثم امتنع على المؤجر قلعه) أي لانه بما حره نقل المنفعة عن  
ملكه للمستأجر بذلك الصفة قطع الخام ونحوه فتوجب طق المسناجر (قوله وان احتاجت) غاية (قوله ومن ثم زال) أي  
الخيار وقوله بزواله أي الضرر وقوله ولو وكف أي زل المطر منه (قوله الا ان يتولد منه نقص) يؤخذ محاسما في مسألة  
الدابة انه لو كان الو كف لخل في السقف لم يعلم بقبل انه يسقط ارض النقص لما مضى سواء فسح الاجارة أم لا (قوله ويحت  
الولي العرف في سقوطه) أي الخيار والعمد عدم السقوط لما تقدم من ان الزينة بمقصودة وقد فانت (قوله لتقصيره باقدا مع  
مع علم) ومنه ما لو كانت الدار بلا باب فاقدم من سم  
(قول المحقق وفي نصفه غير ظاهر الخ هذه النسخة هي ما في جميع النسخ التي بأيدينا ولم نزل النسخ التي كذب عليها)



العمل والصناعة) هو بأنه كافي التغطية بسبب العمل والصنيع على أنه لا حاجة لقوله العمل لأن العمل لا يدخل له كمالا يعني (قوله)  
 (قوله فقبض عليه العمارة عند عتكته) أي حيث ترتب على عدمها ضرر لا وقت أو المولى عليه أو الوقت أمالو كان الخلل بسيما  
 لا يظهر به تفاوت في الأجرة ولا غيرها كإصدار يسرى في بعض سقف أو جدار فلا (قوله) لكن لا من حيث الإجارة) بل من  
 حيث رعاية الصلحة للوقت والمولى عليه (قوله) ويؤخذ منه أنه لو قصر ضمن أي العين بقيمتها وقت الغصب ويكون للصالح  
 حتى لو زالت اليد الغاصب علم أو وجبت للمالك استردادها المستأجر منه (قوله) وإن سهل عليه أي كإصاحبه عليه من خلاف  
 ما صم عليه طاب الله سم على منهج وكتب أيضا قوله وإن سهل عليه يتأمل هذا مع قوله أولا فإن قدر عليه المستأجر  
 من غير خطر لزمه الأهم لأن يقال إن عدم الزوم إذا غرم القبض للصالح والزم قبل غيرها فلا تنافي (قوله) كالجائون أي  
 وكما لو كان السطح لا مرفقه وكتب أيضا قوله كالجائون قال في المنهج والافيه وان كان لزمه أي فيجب تنظيفه منه (قوله)  
 بالمعنى السابق) أي أنه يتعين لدفع الخياط (قوله) لا يلزم واحد منهم ما نقله (ظاهره) وإن تعذر الانتفاع معه لأنه لا فصل فيه من  
 المكري والمكترى ممكن من إزالته ومثله يقال في الكاسية بل عدم الخياط فيها أولى لأن الكاسية من فصله في قائله في  
 العرصه كل بقعة بين الدور لا شيء فيها وجمعها عراض وعرضات (في فرع) لو انهدمت الدار على متاع المستأجر وجب على المؤجر  
 التغطية الله سم على منهج وكتب أيضا لطف الله به قوله لا يلزم واحد منها ٢١٧ أي لافي المدة ولا بدوا وعليه فلو

اختلفا هل هو من الرياح  
 أو غيرهما هل يصدق  
 المكري أو المكترى فيه  
 نظر والاقرب الثاني لأن  
 الأصل عدم لزوم النقل  
 وبراه ذمته (قوله) يجبر  
 المكترى على نقل الكاسية  
 أي دون الثوب قال ج وكذا  
 قبل انقضاء المدة أن أضرت  
 بالسقف (قوله) وعليه  
 أي المكترى قبل انقضاء  
 المدة (قوله) تفرغ بالوعة  
 وحش الحش يضر الحاء

تصرف عن نفسه أما المتصرف عن غيره والنظر فقبض عليه العمارة عند عتكته منها لكن  
 لا من حيث الإجارة بل من المؤجر أيضا انتزاع العين عن غصبها حيث قدر على تسليمها ابتداء  
 أو دأما إن أراد دوام الإجارة والأفهم مكترى الخيار كدفع نحو ج ويؤمب عنها فإن قدر عليه  
 المستأجر من غير خطر لزمه كالوديع ويؤخذ منه أنه لو قصر ضمن وأنه لا يكلف التفرغ من  
 الغاصب وإن سهل عليه كالودع كما هو مصرح به في كلامهم (وكمع الثلج) أي كنسه (عن  
 السطح) الذي لا ينتفع به الساكن كالجائون (على المؤجر) بالمعنى السابق (وتنظيف عرصه  
 الدار) وسطها الذي ينتفع ساكنه بما يجتمع ابن الرقة (عن ثلج) وإن كثر (وكاسية) حصلافي  
 دوام المدة وهي ما سقط من نحو قشر وطعام ومثلهما ماد الحما بما عتقده ابن الرقة ورماد  
 غيره كذلك (على المكترى) بمعنى أنه لا يجبر عليه المكري أن يوقف كمال انتفاعه لأصله على رفع  
 الثلج ولأن الكاسية من فعله والقراب الحاصل بالرجح لا يلزم واحد منهم ما نقله وبعد انقضاء  
 المدة يجبر المكترى على نقل الكاسية وعليه بالمعنى السابق تفرغ بالوعة وحش مما حصل فيها  
 بفعله ولا يجبر على ذلك بعد انقضاء المدة وقارفا الكاسية بانها ما نشأت مما لا بد منه بخلافها

٢٨ نهايه ح وضمتا كافي مختار الصحاح (في فرع) وقع السؤال في الدرمن حاله ونذر الحش هل يلزمه تفرغ  
 الجميع أم تفرغ ما ينتفع به فقط والجواب عنه أن الظاهر الثاني وعليه فلو كان ما زاد تشوش راحته على الساكن وأولاده  
 هل يثبت له الخيار أم لا فيه نظر والاقرب أن يقال فيه أن كان على مالك ولا خياره ولا يثبت له الخيار (قوله) مما حصل  
 فيها فعله أي ولا يجبر على ذلك وإن تولد منه ضرر للبدن فإن أراد المالك دفع الضرر فله لحظ ملكه وينبغي كإمران  
 هذا فمن يصرف عن نفسه أما الناظر والمولى فيجب عليها ذلك عملا بالصالحه هذا أو قباس ما ذكره ج في الكاسية اجبر  
 المكترى قبل انقضاء المدة على تفرغ بالوعة والحش حيث تولد منها ضرر وهو قضية كلام سم على منهج والاقرب  
 عدم الزوم كما هو قضية كلام الشارح ويفرق بينهما وبين الكاسية بأنه جرت العادة في الكاسية بأن تزال شيئا فشيئا وأنه  
 لا ضرورة لوجودها بخلاف البالوعة والحش (في فرع) وقع السؤال في الدرمن حاله ونذر الحش هل يلزمه تفرغ  
 هل هو على المستأجر أو المؤجر والجواب عنه أن الظاهر أن يقال بأن في جميع ما قبل في الكاسية ويحصل وهو الأقرب  
 أن يأتي فيه مافى الحش فلا يجب عليه غسله لا قبل فراغ المدة ولا بعدها لأنه ضروري عادة في الاستعمال (قوله) ولا يجبر على  
 ذلك بعد انقضاء المدة) بقى ما لو استأجر مدة تلي مدته فإن استأجر مدة أو مدتين في مجلس واحد في عقود متعددة فالكل  
 كالله الواحدة وإن استأجر بعد فخر مدته وطالب من المؤجر التفرغ لزمه فإن لم يفرغه ثبت للمكترى الخيار وإن كان  
 الامتلاء به لعدم لزوم التفرغ له (قوله) بانهما أي مافى البالوعة والحش

أو اختلط عنده) هذا الثماني في الشق الأول وهو ما يمكن تمييزه أما في الشق الثاني فهو حيث لا يكون مستقرا كما نقله الشهاب سم عن الشارح (قوله كبرأيض باسم الخ) الذي ينبغي ذكر هذا عقب قول المتن وأمكن التمييز لأن هذه أمثلته والكلام (قوله) وبأن العرف فيها أي الكساسة (قوله فارغين) أي على وجه يتأق معه الانتفاع فلا يضر استمتاعهما بما لا يعبر المقصود منهما كما يؤخذ من قوله بأن استيفاء منفعة السكنى تتوقف عليه فلو سلم له ما له مشغولين عما لا يعبر المقصود ثم انتفع بهما المستأجر فصار لا يمكن الانتفاع ٢١٨ به ما بان امتلاهما هل ثبت للمكسري الخ إلام لا لأن عدم الانتفاع غائبا عن

فعله فيه نظر والأقرب الأول لأن منع الانتفاع إنما حصل بما كان موجودا قبل وكتب أيضا لطف الله به قوله فارغين لو اختلفا في الامتلاء وعدمه فهل يصدق المؤجر أو المستأجر فيه نظرا لأقرب في ذلك الرجوع إلى القرآن فإذا كانت الاجارة منه منذ شهر مثلا صدق المستأجر والا صدق المؤجر أو أخذنا ما قالوه فيما لو اختلفا في جراحة سائلة بالمبيع والبسيع والقبض من أمس مثلا حيث قالوا فيه ان المصدق المشتري بلا يمين (قوله وهو للمصار كالسرج الخ) المتبادر من هذه العبارة ان الأكاف تختص بالخارج كما ان السرج يختص بالفرن والفتب يختص بالبعير ولا يفهم من هذا بيان حقيقة، وعليه فقوله وفسره بعضهم الخ بيان ما أجله من قال هو كالسرج الخ وإذا كان كذلك لم يظهر معنى قوله ولعله مشترك (قوله والمراد هنا تحت البرذعة) وهو المسمى الآن بالمرعة لاهي لمطافها كالمودع عليه (قوله كالشارق) اسم كتاب (قوله وقال في حلس) أي في مادتها (قوله وخطام) وعابه أيضا نضل احتجج إليه (قوله) اما اد اشترط الخ) مختص عند الإطلاق في الروض وشرحه فان اكسري الدابة عما كان قال اكسرت منك هذه الدابة العارية فقبل فلا شيء عليه من الآلات اه سم على ج (قوله وتوابعها) ومن ذلك الآلة التي تساق بم الدابة (قوله على الجال) ضعف (قوله وهو ظاهر) أي من حيث المعنى والا فالعند انه على المكسري (قوله وان اقتضى في مواضع) الأولى ان يقول وان جروا في مواضع أخرى خلافه

وبأن العرف بهار فها أولا ولا يتخللها وهو ما يلزم المؤجر تسليمه ما عند العقد فارغين والا ثبت للمكسري الخصار ولو وقع عليه بامتلاهما وما يفارق ما صر من عدم خياره بالعبس المقارن بأن استيفاء منفعة السكنى تتوقف على تصرفه بخلاف تنقية الكساسة وضوحها لا يمكن من الانتفاع مع وجودها (وان أجروا بئر كوس) عينا أو ذمة (فعلى المؤجر) عند الإطلاق (ا كاف) بكسر أوله وضمه وهو للمصار كالسرج للفرن وكالفتب بالبعير وفسره كثير بالبرذعة ولعله مشترك وفي المطلب انه يطلق في بلادنا على ما يوضع فوق البرذعة ويشد عليه الخزام اه والمراد هنا تحت البرذعة (و برذعة) بفتح أوله ثم ذم مجمة أو موملة وهي المجلس الذي تحت الرجل كذا في الصحاح في موضع كالمشارق وقال في حلس المجلس للبعير وهو كسائر فريق يكون تحت البرذعة وهي الآن ليست واحدة من هذين بل حلس غليظ خشو ليس معه شيء آخر غالبا (وخزام) وهو ما يشده الأكاف (وغير) بمثلثة وفاء مفتوحة وهو ما يجعل تحت ذنب الدابة (و بره) بضم أوله وتخفيف الراء حلة تصبل في أنف البعير (وخطام) بكسر أوله يشد في البرة ثم يشد بنظر المقد بـ كسر الميم لتوقف التمكين للألزم له عليها مع اطراد العرف به فاندفع بحث الزركشي ان محل ذلك عند اطراد العرف به والأوجب البيان كما صر في نصوص الحسبر اما اذا شرط انه لا شيء عليه من ذلك فلا يلزمه (وعلى المكسري تحمل ومظلة) أي ما يظل به على النحل (ووطاء) وهو ما يفرش في النحل ليجلس عليه وغطاء بكسر أولهما (وتوابعها) كحبل يشده به النحل على البعير أو أحد المحملين إلى الآخر لأن ذلك براد لكامل الانتفاع فلا يستحق بالاجارة وقد نقل الماوردي عن اتفاقهم ان الحمل الأول على الجال لانه من آلة التمكين وهو ظاهر لكونه كالخزام وفارق الثاني بأن الثاني لا صلاح له كالمكسري (والاصح في السرج) للفرن المستأجر عند الإطلاق (اتباع العرف) قطعاً للتزاع ومجمله عند اطراده تحمل العقد والأوجب البيان كما صر والثاني انه على المؤجر كالا كاف والثالث المنع لانه ليس له عادة مطردة ولو اطرد العرف بخلاف ما نصوا عليه حمل به فيما يظهر فناء على ان الاصطلاح الخاص يرفع الاصطلاح العام كاتقضاء كلامهم وان اقتضى في مواضع أخرى عدمه لان العرف ههنا مع اختلافه باختلاف المحال كثير اهو المستقل بالحكم فوجب اناماته مطلقا وبه فرق بينه وبين ما صر في المساقاة وما يأتي في الاحداد (وظرف النحول على المؤجر في اجارة الذمة) لالتزامه النقل (وعلى المكسري في اجارة العين) لانه ليس عليه سوى تسليم الدابة مع نضو اكافه واحفظ الدابة على صاحبها لم يسلمه له ليسافر عليها وحده فيلزمه حفظها صيانة لها لانه

هنا في مطلق الخط الشامل لما يمكن تغييره كالامثلة المذكورة هنا ولا يمكن كالا مثله الاثنية في قوله بخلط زيت بجملة الخ  
(قوله لنفسه) انظر ما ادعى له مع الاضافة في جملة (قوله ثاقفة ضاء اطلاقهم) أي في مسئلة الدراهم (قوله أي بغير الارداء)

(قوله وعلى المؤجر في اجارة الذمة) ومعه ما يقع في مصر نعلم قوله او وصلى للمحل ان يغلى بكذا انه ان اشترى ذلك على صبعة  
محصلة لم فيها المسمى والا فاجرة المثل (قوله وان كان قويا عند العقد) وظاهره انه لا خيار للمكثري بطرو وذلك على المكثري  
ويقرق بين هذا وما تقدم في المرض من انه لا يلزم المكثري جملة من يضل ان مرض المكثري يؤدي الى دوام ضرر بالذابة  
دوام ركوبه عليها بخلاف ما هنا فانه يسير بتسليمه عادة حتى انه يقصد الاجانب في طلب الامانة منهم (قوله ويقرق  
نحو الجار) أي فلو قصر فيما يقبله مع الركاب فادى ذلك الى تلفه او تلف شيء منه فهل يضمن اولاميه نظرا والا قرب الضمان  
قوله من فعل نفسه) ظاهره وان خالف الوسط المعتدل من غالب الناس ٢١٩ وينبغي ان يقال ان لم يضمن المكثري

كما لو دعه (وعلى المؤجر في اجارة الذمة المتروكة مع الذابة) بنفسه وانابه (لستهدوها) عليه  
ايضا اعانة الركاب في ركوبه ووزوله بحسب الحاجة) والعرف في كيفية الاعانة فيبيع البعير  
لتصاير امة وضيعة طالة الركوب وان كان قويا عند العقد ويقرق نحو الجار من مر تقع ليسهل  
ركوبه وينزله الى اماكن فعله عليها كصلاة فرض لا نحو كل وينتظر فراغه ولا يلزمه ما لفة  
تخفيف ولا نصير ولا جع وليس له التطويل على تدرا الحاجة أي بالنسبة للوسط المعتدل من  
فصل نفسه فيما ينظر فلو طول ثبت للمكثري الضخ قاله الماوردي وله النوم عليها وقت العادة  
دون غيره لثقل النائم ولا يلزمه التزول عنها للراحة بل للعقبة ان كان ذكر اقول بالاجابة  
ظاهرة له بحيث يخل الشيء بمره عادة وعليه ايصاله الى اول البلد المكثري اليها من غير ان  
ان لم يكن لها سور والا فالى السور دون مسكنه قال الماوردي الا ان كان البلد صغيرا انتقل  
اقتاره فيوصله منزله ولو استأجره لخل حطب الى داره واطلق لم يلزمه اطلاقه السفه وهل  
يلزمه ادخاله الدار والباب ضيق او قسده الاجارة قولان اصحهما اولهما ولو ذهب مستأجر  
الذابة بما هو الطريق امن لحدث خوف فرجع بها ضمن او مكث هناك فينظر الا ان لم يضمن  
عليه مدته وله حينئذ حكم الوديع في حفظه وان فارق الخوف العقد فرجع فيه لم يضمن ان  
عرفه المؤجر وان ظن الا من فوجها ان اصحهما عدم تضمنه (و) عليه ايضا رفع الحمل وحمله  
وشد المحمل (رحله) وشدا احد المحملين الى الآخر وهما بالارض واجرة دليل وتحقير وقائد  
وسائق وحافظ مشاع في المنزل وكذا ان خود لو ورشه في استئجار لنحو الاستقاء لقتضاه العرف  
جميع ذلك (وليس عليه في اجارة العين الا الضخية بين المكثري والذابة) فلا يلزمه شيء مما  
مر لانه لم يلزم سوى التمكن منها المراد بالضخية وليس المراد ان يضمن بالضخية لثلاث مخالف  
قبض المبيع فقد ذكر الرافعي هناك انه يشترط في قبض الذابة سوقها او قودها زاد او وى ولا  
يكفي ركوبها وتستقر الاجرة في الصحة دون الفاسدة بالضخية في العتار وبالوضع بين يدي  
المستأجر وبالعرض عليه وامتناعه من القبض ان قبض المدة وله قله ان يؤجره من المؤجر

بطل العقد والاصح ولا يلزمه نقله فان فعل تبرع عاذاك والا فعلى المشتري احصاؤه وان للوضع الذي اشترى منه لينتسب فيها  
الماء (قوله والطريق امن) أي في الواقع (قوله فرجع بها ضمن) قضيتها له لا فرق في هذا التفصيل بين وجود وكيل لثالث  
او حاكم او أمين في الوضع الذي يرجع منه وعدمه وهو محال لعموم ما يأتي عن تصريح الاكثريين الان يقال ان الفرض هنا  
انه استأجره بالذهاب بما هو العود عليها (قوله فرجع به) أي الخوف (قوله وان ظن) أي المؤجر (قوله عدم تضمنه) أي المستأجر  
(قوله وحافظ متاع في المنزل) عبارة الرض في المنازل والتقييد بالمنازل يخرج حال السرقة ليراجع اهم سم على حج  
(أقول) قوله يرجع يعلم حكمه من قوله واجرة دليل وتحقير الخ (قوله وبالوضع بين يدي المستأجر) تقدم في المبيع قبل قبضه  
ان محل الاكتفاء بذلك حيث كان المبيع خفي فاجب كن تناوله باليد وقياسه ان يأتي مثله هنا (قوله وله) أي للمستأجر في اجارة  
العين وقوله قبله أي القبض

أي لانه حينئذ يجوز ان يدفع المالك من عبده بخلاف المخلوط بالاردا وقضية التوجيه ان المالك يجوز فيه ذلك كجمل البر  
 هريسة كذلك فليراجع (قوله وبهذا) أي كونه يحجر عليه حتى يؤدي مثله وقوله مع ما يأتي في شرح المتن الآتي (قوله بل  
 (قوله وقرى الوالد) قد توقف فيه بان القبض في كل شيء يحسبه وهو هنا قبض العين بدليل انه يؤجرها من غير المكسرى  
 فلو توقف القبض على الاستيفاء لم يكن فرق بين كون الإيجار قبل القبض وبعده وقدمه انه لو كان رأس مال السلم صفقة كان  
 قبضها في المجلس قبض محلها ولو عتقها اهـ (قوله ولو كان تلفها) أي الدابة (قوله بخلاف مالو تلفت العين الخ) أي فلا شيء  
 له وظاهره انه لا فرق بين كون المالك مع العين أم لا وهو لا يخالف ما استند إليه في قوله أخذنا من قوله سلم الخ لما ذكره بعد  
 من ان انخياطة نظموها أثرها على ٢٢٠ المحل (قوله لا شيء له) أي لأجره له ثم ان قصر حتى تلفت ضمنه أو لا فلا ومن

التقصير ما لو علم المذكر  
 بعجز الدابة عن عمل مثل  
 ما جعل لها فتأبب بسبب  
 عجزها ومن ذلك عتقها  
 (قوله ولو أقر) أي المستاجر  
 (قوله ثم بان فساد الاجارة  
 رجع بها) أي بالاجرة  
 المسماة بفساد الاجارة  
 وعليه اجرة المثل لمدة وضع  
 يده على العين وقد يقع  
 التقاص وفي ج ولو  
 أبرأ المؤجر من الاجرة  
 ثم تقابل العقد لم يرجع  
 المكسرى عليه بشئ اهـ  
 وكتب عليه سم انظر لو  
 وهبه المؤجر الاجرة بعد  
 قبضها منه وأقبضها له ثم  
 تقابل اهـ (أقول) القياس  
 الرجوع كالمال وهبت  
 المرأة صدقها الزوج ثم  
 فسخ النكاح (قوله بناء  
 على الظاهر) يؤخذ منه  
 جواب حادثة وقع السؤال  
 عنها وهي ان خصما أقر

كما صحه في الروضة هنا لا من غيره وقرى الوالد درجة الله تعالى بين عدم صحتها في نظيره من  
 البيع بان تسليم المقود عليه هنا أغايبا في ما يتفاهه وبعد الاستيفاء لا يصح إيجاره (وتنسخ  
 اجارة العين) بأقسبه للمستقبل كما يأتي وذكر هنا ضرورة التقسيم (تلف الدابة) المستجرة ولا  
 تبدل لفوات المقود عليه وبه فارق ابدالها في اجارة الذمة ولو كان تلفها أثناء الطريق استحق  
 المالك لما قسط الاجرة بخلاف مالو تلفت العين المستجرة لمخلها أثناء الطريق كما أتى به الوالد  
 رحمه الله تعالى أخذنا من قوله مالو احترق الثوب بعد خياطته بعصه بضره المالك أو في ملكه  
 استحق القسط لوقوع العمل مسلم له ولو أكره لخل جرة فأنكسرت في الطريق لا شيء له  
 والفرق ان انخياطة تظهر على الثوب فوقع العمل مسلما وتظهر أثره على المحل والخل لا تظهر  
 أثره على الجرة اهـ وعما قاله علم انه يمتري وجوب القسط في الاجارة وقوع العمل مسلما  
 وظهور أثره على المحل ولو أقر بعد دفع الاجرة بان لاحق له على المؤجر ثم بان فساد الاجارة رجع  
 بها لانه أغايبا عن بناء على الظاهر من صفة العقد (ويثبت التليار) على التراخي على المنقول  
 المعتمد لان الضرر يقصد بمرور الزمان (بعيها) المقارن للعقد حيث كان جاهلا به والحادث  
 لتضرره وهو كما قاله الأذرى وغيره ما أترفي المنفعة تأثرا لا يظهر به تفاوت أثرهما لكونهما اقتر  
 أو تختلف عن القسافة بخلاف خشونة مشيها كإجرها به انكن صوب الزركشي قول ابن الرفعة انه  
 عيب كصعوبة ظهورها ولا ينافي ذلك عدمه له في البيع عيبا فقد أجاب الشيخ عنه بان المعدود  
 ليس مجرد الخشونة بل خشونة ينعش منها السقوط وإذا علم بالعيب بعد المدة وجب له الارش  
 أو في أثنائها لو فسخ وجب له ما مضى وان لم ينسخ لم يجب للمستقبل وتردد السبكي فيما مضى  
 ورجح الغزوي وجوبه (ولا خيار في اجارة الذمة) بعيب الدابة المحضرة ولا بتلفها (بل يلزمه  
 ابدال) كالمال وجد بالمسلم فيه عيبا لان المقود عليه في الذمة بصفة السلامة وهذا غير مسلم  
 فإذا لم يرض به رجع الى ما في الذمة ولو عجز عن ابدال ثبت للمستأجر الخيار كما يحتمل الأذرى  
 ويختص المكسرى بعائنه فله إيجارها ويختص ابدالها بغير رضاه ويقدم بعفتها على جميع  
 الغرماء (والطعام المحمول لئول كل) في الطريق إذا لم تعرض في العقد لبداله ولا لعدمه  
 (يبدل اذا كل في الظاهر) مما يقتضي اللفظ لتناوله حل كذا الى كذا أو كأنهم أغايبوه

بان لا يدل عليه كذا من الدراهم ثم ادعى انه أغايب بذلك بناء على صحة العقد الذي جرى بينهما وما دعى انه  
 يشغل على ربا أو أقام بذلك بيته وأراد اسقاط الزيادة وانه أغايب لزمه مثل ما قبضه منه أو قيمته وهو انه يقبل ذلك منه محلا  
 بالبيته ولا ينافسه اقراره لانه أغايب بناء على ظاهر الحال من صحة العقد (قوله بخلاف خشونة مشيها) والمراد ان خشونة  
 أغايبها كنها كان تقوّل في منقطعات الطريق مثلا يخالف صعوبة ظهورها (قوله لكن صوب الزركشي الخ) معتد (قوله  
 ورجح الغزوي) معتد (قوله يبدل اذا كل) ظاهره وان لم يخج اليه بان كان قريبا من مقصده ولو قيل بأنه لا يبدله الا اذا كان  
 يحتاج اليه قبل وصوله مقصده لم يكن بعيدا وكذا يقال فيما لو أكل بعضه (قوله مما يقتضي اللفظ) أي لفظ الاجارة وقوله  
 جعل كذا الى كذا أو ما كل لا يصدق عليه انه جعل للعمل المعين

هو تغليظ عليه) عطف على ما فهم من السياق والمعنى ان اندفع بما ذكر تشنيع السبكي الذي ماصله ان ما قاله الاحباب من ملك الغاصب بالخلط تخفيف عليه لانه ليس تخفيفا عليه بل هو تغليظ عليه الخ (قوله لا تتفاء التعدي) قاصر على ما اذا اختلط بنفسه وكلام الباقين وغيره اغاهو في خصوص ما اذا خلطها بغير رضا المالك كما يعلم بمراجعة شرح الروض وبه تم

(قوله بسعره) أي بان زاد قدر الابتان به (قوله فالظاهر كما قاله السبكي الخ) معقد (قوله ما حل ليوصل) أي فتقبل الوصول (قوله فيبدله قطعا) أي فلم يبدله في المسائل المذكورة لم يسقط من المسمى شي لانه لم يوجد من المكري مانع في فصل في بيان غاية المدة (قوله كما هو ظاهر غالبها لاجره مدة لا تبقى ٢٣١) الهياكل الباهل تبطل في الزائد فقط

اه سم على ج (أقول) القياس نعم وتتفرق الصفتان ثم رأيت في الاسباب صرح بذلك وعبارته فان زاده في الجائر تبطل في الزائد فقط اه وعليه فلو أختلف ذلك وبقيت على حالها بعد المدة التي اعتبرت لبقائها على صورتها فالذي يظهر صحة الاجارة في الجميع لان البطلان في الزيادة انما كان لظان تبين خطؤه (قوله على ما يلي بكل منهما) وبه يعلم ان ذكر ذلك المدد للتبديل لا لتقيده اه ج (قوله وكأنة سنة) في فرع (قوله السؤال في الدرس عما لو استأجر دارا موقوفة وهي متقدمة مدة طويلة هل رآى أجزائها ان وهي متقدمة أم يجب مراعاة أجزائها بعد عودها على ما كانت عليه فيه نظروا الأقرب أنه يفرض بناؤها على الصفة التي

على المادة بأنه لا يبدل لعدم اطرافها والثاني لان المادة عدم ابدال الزاد ولولم يعبده فيما بعد محمل الفراغ بسعره فيه أيدل جزمنا لم بشرط عدم ابداله اتبع الشرط ولو بشرط قدرا فليأكل منه فالظاهر كما قاله السبكي انه ليس للمؤجر مطالبة بنفسه قدرا كلكه اتباعا للشرط وبمحتمل انه ذلك للعرف لانه لم يصرح بمحمل الجميع في جميع الطريق قال وهو الذي اليه غيل وخرج بقوله ليؤكل ما حل ليوصل فيبدل قطعا بقوله اذا أكل ما تلف بسرقة أو غيرهما فيبدل قطعا على نزاع فيه وبفرضه الكلام في المأكل المشروب فيبدل قطعا للعرف في فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بم المنفعة تقريرا وكون يد الاجير يد أمانة وما ينبع ذلك (يصح عقد الاجارة) على العين (مدة تبقى فيها) ثلاث (العين) بصفتها المقصودة كما هو ظاهر (غالب) لا يمكن استيفاء المعقود عليه حينئذ كسنة في نحو الثوب وعشرين سنة في الدابة وثلاثين سنة في العبد على ما يليق بكل منهما وكأنة سنة أو أكثر في الارض طلقا كانت أو وقفا لم يشترط واقفه لا يجازيه مدة قال بغوي والمتولى كالمقاضي الا ان الحكم اصطفا على منع اجارة الوقت أكثر من ثلاث سنين لثلاثين سنة في الوقف وفي الاوران ما قاله هو الاحتياط قال الشيطان وهذا الاصطلاح غير مطرد قال السبكي واهل سببه ان اجارة الوقف تحتاج الى ان تكون بالقيمة وتقويم المدة المستقبلية البعيدة صعب قال وفيه ايضا منع الانتقال الى البطن الثاني وقد تناف الاجرة فتضيع عليهم ومع ذلك تدعو الحاجة اليه لعسارة وضعوها لالحاكم بحيث يفي ذلك ويقصده وجه الله تعالى اه وبمقتضى اطلاق الشئخين أفتى الوالد رحمه الله تعالى ويحصل قول القائل بالمتع في ذلك كالا ذرعي على ما اذا غلب على الطن اندراس اسم الوقف وتلك العين بسبب طول مدتها واذا جرح شيأ أكثر من سنة لم يجب تقدير حصه كل سنة كالموا استأجر سنة لا يجب تقدير حصه كل سنة وتوزع الاجرة على قيمة منافع السنين ولو أجزءه شهرا مثلا وأطلق فاستدأوه من وقته لانه المفهوم المعارف كافي الروضة وظاهره العصة ولولم يقل من الا ان نقل ابن الرفعة عن جزم العراقيين خلافة وقد لا يحتاج الى تقدير المدة كما يأتي في سواد العراق وليس مثله ايجار وكيل بيت المال اراضيه لبناء أو زرع من غير تقدير مدة بل هو باطل ادلا مصالحة كيسة يتغير لاجلها ذلك وكاستجار الامام من بيت المال للاذان أو الذي للجهاد أو للاستقرار للمال لبناء أو اجرة الماعوسيا في ان الولي لا يؤجر المولى عليه أو ماله الا مدة لا يبلغ فيها بالنس والابطل في الزائد ومان الرهن يمتنع عليه اجارة المهرهون لغير الرهن

بذل امرها اليها لعمارة عادة ثم تعتبر اجرة مثلها المجهلة وهي دون اجرة مثلها الوقتية على الاشهر والسنين بحيث يقبض آخر كل قسط ما يتخذه وانما اعتبر بان تلك الصفة لان النرض من ايجارها كذلك ان تبني بالاجرة المجهلة ولو اعتبرت اجرة مثلها تلك الحالة التي هي عليها كان اضعاء للوقف لانها انما يرغب فيها كذلك بأجرة قليلة جدا (قوله طلقا) أي مملوكة (قوله قال وفيه أيضا) أي قال السبكي (قوله لعمارة وضعوها) أي مما تكون المصلحة فيه لعين الوقف لا للموقوف عليهم اه سم على ج (قوله وبمقتضى اطلاق الشئخين) أي المذكور في قوله طلقا كان أو وقفا المفهوم من اطلاق المتن والمراد ههنا حيث اقتضت المصلحة ذلك (قوله فابتدأوه من وقته) أي العقد

ما في في سياق الشارح وأيضا لقوله رضامالكية وقوله أو انصب بنفسه ليس من صور المنصوب بالخاص ومن كما يعلم من شرح  
 (قوله أكثر من سنة) المقتداه يجوز ايجار الاقطاع مدة يبق فيها البواوان احتل رجوع السلطان فيه قبل فراغ مدة الاجار  
 أوله بل بقاء المؤجر تلك المدة لانه يستحق في الحال والاصل البقاء فان رجع السلطان أو مات المؤجر قبل فراغ المدة انقضت  
 في الباقي ويؤيد ذلك ايجار البطن الاول فانه يحكم بعينه وملكوهم جميع الاجرة وجواز تصرفه فيها وان لم يعلم بقاءهم تلك المد  
 فان ماتوا قبل فراغها انقضت في الباقي مرارهم سمع على ج ومن ذلك الارض المرصدة على المدرس والأمام ونحوها اذا  
 كان النظر له وأجره ومات قبل تمامها فانه ينفسخ الاجارة (قوله واذا اعتق في الثانية الخ) لا يقال بطلان الاجارة بعد  
 العتق ينساقه ماسيا من ان الاجارة لا تبطل بشرق المبدل فانقول ذلك محله اذ لم يقدم سبب العتق على الاجارة والا  
 فتبطل كالموطى عتق العبد ٢٢٢ بصفة ثم أجره ثم وجدت الصفة فانه يتم وتبطل الاجارة كإياها في شرح قول

الامدة لا تجاوز حاول الدين ونقل المدرس جماعة عن المحققين امتناع اجارة الاقطاع أكثر من  
 سنة ويبحث البقي في منذ ورعته بعد شفاء صريضة بسنة انه لا يجوز ايجاره أكثر من الثلاثين  
 الى دوامها عليه بعد عتقه لما ياتي في انه لا تنفسخ بطر والعق وفي كل منها نظر ظاهر والاوجه  
 فيها صحة الاجارة فيما زاد على السنة فاداسقط حقه من الاقطاع في الاولى بطلت واذا اعتق في  
 الثانية فكذلك لاسيما وقد يثار الشفاء عن مدة الاجارة (وفي قول لا زاد فيها) (على سنة)  
 مطلقا لان الحاجة تدفعها وما زعمه السرخسي من انه المذهب في الوقف شاذ بل قبل ان غلط  
 (وفي قول) لا زاد على (ثلاثين) سنة لان الغالب تغير الاشياء بعد هارود بان ذكرها في النهر  
 للتمثيل (ولم يكثر استيفاء المفعة بنفسه وبغيره) الامين لانها ملكه فلوشروط عليه استيفاءها  
 بنفسه فسد العقد كالموطى على مشتران لا يبيع (في ركوب ويسكن) وبليس (مثله) في الضرر  
 الملاحق العين ودونه بالاول لان ذلك استيفاء المفعة المستتقة من غير زيادة (ولا يسكن  
 حدة اولا فصارا) حيث لم يكن هو كذلك زادة الضرر قال جمع الا اذا قال لتسكن من شئت  
 كان زرع ماشئت ونظر فيه الاذري بان مشئت ذلك يقصده به التوسعة دون الاذن في الاضرار  
 ويردان الاصل خلافه ولا يجوز بدل الركوب بحمل وحديد يقطع وقصار يحداد والمكوس وان  
 قال أهل النخلة لا يتجاوز الضرر (وما يستوفي منه كاد روبة معينة) قيد في الدابة فقط لما  
 مران الدابة لا تكون الامينة (لا يبدل) أي لا يجوز ابداله لكونه معقودا عليه ولهذا انفسخ  
 العقد تلفها وثبت انذار به مما مافي اجارة الذمة فيبدل وجوب بالتلف أو عيب ويجوز عند  
 عدمهما لكن رضا المكسرى لانه باقضي اختص به كاهن (وما يستوفي به كئوب وصبي عين)  
 الاول (للقاطعة) الثاني لفعل (الارضاع) بان التزم في ذمته خياطة أو ارضاع موصوف ثم  
 عين وأقر المصنف الضمير لان القصد التزويج فسقط القول بان ايقاع ضمير المفرد موقع ضمير  
 المتنى شاذ (يجوز ابداله) بمثله (في الاصح) وان امتنع الاجير لانه طريق الاستيفاء معقود  
 عليه فاشبهه بالركب والمتاع المعين للعمل والثاني المنع كالمستوفي منه وعزى للكثرين والاصح

المصنف ولو أوجعه الخ  
 وما هنا من ذلك لتقدم  
 التفرع على الاجارة (قوله  
 لاسيما) أي حيث كان  
 الاجار قبل شفاء المرض  
 أمالو كان بعده فلا يأتى  
 هذا التوجيه (قوله  
 وما زعمه السرخسي)  
 يقتضين وسكون المجته  
 ومهله نسبة الى سرخص  
 مدينة بخراسان اه لب  
 للسبوطي (قوله بنفسه  
 وبغيره) أي حيث كان  
 مثله أو دونه أخذ من  
 قوله فيركب الخ (قوله  
 فسد العقد) أي وأمالو  
 شرط المستاجر على نفسه  
 انه يستوفي بنفسه فيأتى  
 فيه ما مر عند قوله على أن  
 تسكنها وحكم (قوله بان  
 الاصل خلافه) أي  
 فيسكنها حينئذ لكن

في حاشية شيخنا الزايدى مانعه قوله زادة الضرر بدفعهما أي ولو قال له وتسكن من شئت خلافا  
 للبحر جاني وغيره اه ويؤيد ما قاله شيخنا الزايدى ما مر من انه لو قال له لتزرع ماشئت زرع ماشاء عما جرت به عادة ذلك المحل  
 لا مطلقا (قوله لا يتفاوت الضرر) بل وقضية ذلك ان مثله مالو كان الضرر لما ياتي به أخف من المسمى في العقد لا اختلاف  
 الجنس (قوله بان التزم في ذمته) قضيته انه لو كان الثوب أو الصبي معينين في العقد لا يجوز ابدالهما أو الظاهر انه غير مراد  
 وانه انما يقيد بليان محل الخلاف كما يؤخذ من قوله الا في مالوا استأجر محل معين فيجوز ابداله الخ ثم رأيت في الخطيب  
 ما يصرح بما قلناه وعبارة في تنبيهه قول المصنف عين أشار به الى ما قلناه عن الشيخ أبي علي وآثره ان محل الخلاف اذا التزم  
 في ذمته خياطة ثوب معين أو جعل متاع معين أمالوا استأجر دابة معينة لركوب أو جعل متاع فلا خلاف في جواز ابدال  
 الركاب والمتاع اه (قوله وأقر المصنف الضمير) أي في قوله عين

الروض أيضا على ان هاتين المستلتيين كرواحا في قوله الا<sup>ق</sup> قنوج مخطأ أو اختلط عنده الاختلاط من غير تعدل الخ  
(قوله ويؤيد الاول ما أتى به المصنف) أي الا<sup>ق</sup> في الا<sup>ق</sup> في قوله وصر أنه لو غصب من جمع دراهم الخ (قوله وقرى) أي بين  
(قوله والاجاز) أي بان كان باقظ يدل على التعويض كقوله عوضك كداعن كذا (قوله فان لم يجده) أي لو اوجد منهم (قوله)  
ردها للضرورة أي ولا يجوز له ركوها ما لم يصبر سوفه لمن غير ركوها فبركه او لا اجرة عليه وهل مثل عسرهم وهما عدم لياقة  
التمشي بالمستاجر كما قالوه في رد العيب حيث جوزه الراكوب حالة الرد أولا ويرق في نظر والا قرب الثاني ويرق بانه  
في صورة رد العيب العين باقية على ملكه والراكوب مضطر اليه للوصول ٢٢٣ لحقه من الرد بخلافه هنا فان المدة

اتفقت وواجبه التخلي  
لا الرد (قوله في الاخيرين)  
وعلى هذا لو شرط عدم  
ابدال ما استؤجر لجله  
تلتف في الطريق فينبغي  
انفساخ العقد فيما بقي  
ويجمل قوله قيل الفصل  
وخرج بقوله ليؤكد ما جمل  
لبوصل فيبدل قطعا على  
ما اذا لم يشترط عدم الابدال  
(قوله لانه يفسد العقد كما  
مر) وفي انفساخ ومحل  
جوازه فيما ان عين في  
العقد او بعده وبقيافلو  
عين بعده ثم تلف وجب  
الابدال برضا المكري أو  
عينافيه ثم تلف انفساخ العقد  
لا المستوفى منه بتقصيره  
المار اه وكتب عليها  
سم مانصه وقد كان تبس  
مر الشارح في قوله ومحل  
قوله ثم تلف انفساخ العقد  
ثم ضرب عليه اه (قوله)  
وان اطردت عادهنهم  
تخلافه) عبارة الزبادي قال

الاول ومحل ان الخلاف في ابداله بلا معاوضة والاجاز قطعاً كما يجوز المستاجر دابة ان يعاوض  
عنها كسكنى دارا ما لو استأجر دابة لجل معين فيجوز ابداله بمثله قطعاً ولو ابدل المستوفى فيه  
كطريق بمثله مسافة وسهولة وجزوا من اجاز بشرط ان لا يختلف محل التسليم اذ لا بد من  
بيان موضعه كما نقله القسولي واعتمد لتصریح الاكثرين بانه لو اكترى دابة ليركها في  
محل ليس له ردها بل يسلمها ثم وكيل المالك ثم الحاكم ثم الامين فان لم يجده ردها للضرورة  
وحينئذ فيصم القول بوجوب تعيين محل التسليم على ما اذا كان مقصده غير صالح لذلك  
بدليل قولهم انه يسلمها لهما ثم والا فامين وحاصل ما مر انه يجوز ابدال المستوفى في كل اركب  
والمستوفى به كالحمول والمستوفى فيه كالطريق بمثله ودون ما لم يشترط عدم الابدال في  
الاخيرين بخلافه في الاول لانه يفسد اقد كما مر ومحل جوازه فيما ان عين في العقد او  
بعده وبقيافلو عين بعده ثم تلفا وجب ابدال برضا المكري أو عينافيه ثم تلف انفساخ العقد  
لا المستوفى منه بتقصيره المار ويصير في الاستيفاء العرف لما استأجر مطلق لا يلبسه  
وقت النوم ليلان اطردت عادهنهم بخلافه على ما اقتضاه كلامهم بخلاف ما عاده ولو وقت  
النوم ثم ارادوا يلزمه نزاع الاعلى في غير وقت التعمل اما الا زار فلا يلزمه نزاعه كما قاله ابن القري  
في شرح ارشاده ولو استأجر ازارافه لانه ابداله كسكه أو يقصامنع من التزاريه وله  
التعميم أو ليس ثلاثة أيام دخلت الليالي أو يوما واطلق في وقت العقد الى مثله أو يوما  
كاملان الغبرالي الغروب أو غار اذن طالع الغبرالي الغروب في أوجه الوجهين وصورة  
ذلك في اجارة العين ان يجرها من أول المدة المذكورة (ويد المكري على الدابة والثوب)  
ونحوهما (يد امانة) فيا في فيه ماسيا في في الوديع (مدة الاجارة) ان قدرت برمن أو مدة  
امكان استيفاء المنفعة ان قدرت بمحل عمل لعدم امكان الاستيفاء المنفعة بدون وضع يده وبه  
فارق كون يده يد ضمان على طرف مبيع قبضه فيه لتمنع قبضه لغرض نفسه ويجوز  
السفر للمكري العين المكرة عند انتهاء انفساخ ملكه المنفعة بخلافه استيفاء أوها حيث  
شاء وظاهره عدم الفرق بين اجارة العين وهو ظاهر والذمة وهو محتمل نعم سفره بها بعد المدة  
كسفر الوديع فيما ينظر وأخذها محاسن (وكذا بعد هافي الاصح) ان لم يستعملها استعملها بما  
كان ولا يلزمه سوى التخلية لا الرد لا مؤنته بل لو شرط عليه أحد هما فسدت وما روجه

الافهم عللا بالمادة ويؤخذ منه انه لو كان يعمل لا يعتاد أهله ذلك لم يلزمه نزاع مطلقا اه ج ولعله في غير شرح المتهاج (قوله)  
من أول المدة المذكورة) أي والام تصح الاجارة لعدم اتصال المنفعة بالعقد (قوله لتمنع قبضه لغرض نفسه) أي يصنع  
اذا تلف ولكنه بشكل الضمان بما قيل من ان كوز السقاء غير مضمون على مر يد الشرب بعض لانه مقبوض بالاجارة  
الفاسدة بخلاف ما لو اراد الشرب منه بلا عوض برضا المالك فانه مقبوض بالعارية الفاسدة فيضنه دون ما فيه الآن  
يفرق بأن الذبح العادة الانتفاع به من طرفه بخلاف ما هنا وبنينا أن يقال مثل ذلك في كل ما جرت العادة بالانتفاع به من  
طرفه كأواني الطباخ (قوله ويجوز السفر) وقضية الجواز ان الدابة لو تلفت في الطريق بلا تصغير لم يضمنها (قوله وظاهره  
عدم الفرق) معتد (قوله كسفر الوديع) أي فيضمن حيث لم ندع اليه ضرورة كمروض نهب

مسئلة البلقيني وبين ما حل عليه الشارح كلام المتن من كون الغير القاصب (قوله فلو ملك الكل لم يلزمه رد شيء) قال الشهاب  
 صم في هذه الملازمة كالاتية خفاء اه وأقول لا خفاء فيها اذ الذي شغل ذمة القاصب بالمال لا واجب عليه الفور انما هو  
 تمهيد بتقرير الشارح كالمشاهير ج والتعدي مفقود في المالك فلو قلنا بملكه الجميع لم يكن لزوم القاصب عليه موجب

(قوله لزمته الاجرة) وهذا ظاهر حيث لم تبدل القرينة على ان المراد حفظه والا فلا اجرة عليه (قوله لوضوح الفرق) وهو  
 انه ثم يسبق له وضع يد على الغصوب حتى يستعصب بخلافه هنا (قوله ولم يبادر بعرض الامر الخ) أي فتنزهه بالاجرة (قوله  
 والاجارة لبناء أو غراس) وأورفت ٢٢٤ مدة الاجارة للدار واستمرت أمتعة المستاجر فيها ولم يطالبه المالك

بالتعريض ولم يلقه المضمن  
 اجرة وضع الامتعة بعده  
 لانه لم يحدث منه بعد المدة  
 شيء والامتعة وضعا باذن  
 فيستعصب الى ان يطالب  
 المالك بخلاف ما لو أغلقها  
 فيه ضمن اجرتها أي الدار  
 مدة الغلق لانه حال بينا  
 وبين مالكها بالغلق  
 وبخلاف ما لو مكثت فيها  
 بنفسه بعد المدة ولو  
 باستعصاب ملكه السابق  
 على مضي المدة لانه مستول  
 عليها بخلاف مجرد غراس  
 الامتعة ليس استيلا كذا  
 قرر ذلك مر اه سم على  
 ج وفيه فروع في  
 الروض فرع وان قدر  
 البناء والغراس بعد  
 وشرط القلع قام ولا ارض  
 عليها ولو شرط الابقاء  
 بعدها وأطلق همت ولا  
 اجرة عليه بعد المدة وان  
 رجع فله حكم العارية بعد  
 الرجوع اه أقول وقد

السبكي من انما كالاتامة الشرعية فعليه اعلام مالكة اياها أو رد هافورا والاضمتها غير معمول  
 عليه لظهور الفرق بان هذا وضع يده عليه باذن مالكة ابتداء بخلاف ذي الامانة الشرعية  
 ومقابل الاصح ضمن لان الاذن في الامساك كان مقيدا بالعقد وقد زال ولانه أخذ هذه لمصلحة  
 نفسه فأنشبه المستعير وعلى الاول الاصح لا يلزم المكتري اعلام المكتري بتعريض العين كما هو  
 مقتضى كلامهم بل الشرط ان لا يستعملها ولا يجسبها وان لم يطلمها فلو أغلق الدار والحائوت  
 بعد تعريضه لزمته الاجرة فيما يظهر فقد صرح البغوي بانه لو استاجر حائوتا ثم راها غلق بابها  
 وغاب شهرين لزمه المسمى للشهر الاول واجرة المثل للشهر الثاني قال وقد رأيت الشيخ لفضل  
 قال لو استاجر دابة يوما فاذا بقيت عنده ولم ينفع بها ولا حبسها عن مالكها الا لزمه اجرة المثل  
 لليوم الثاني لان الدليس واجبا عليه وانما عليه القليلة اذا طاب مالها بخلاف الحائوت  
 لانه في حبسه وعاقته وتسليم الحائوت والدار لا يكون الا بتسليم المقتاع اه وما قاله ظاهر حتى  
 في الحائوت والدار لان غلقها مستعصب لما قبل ان قضاء المدة في الحيلولة بينه وبين المالك فلا  
 يعارضه جزم الاخبار بان مجرد دغلق باب الدار لا يكون غصبا لها لوضوح الفرق ودعوى تفسير  
 المالك بعدم وضع يده على ذلك قلب المدة وان المكتري يحسن بالغلق لصونه به عن مفسدة  
 ممنوعة بان التصبر من المكتري حيث حال بين المالك وبين ملكه بخلفه ولم يبادر بعرض الامر  
 على المالك أو من يقوم مقامه شرعا وعلم عما فرأه ان الغلق مع حضوره كهموم غيبته  
 المصرح به في كلام البغوي وفيما اذا انقضت والاجارة لبناء أو غراس ولم يعتزل المستاجر القلع  
 يتغير المخرجين الثلاثة السابقة في العارية ما لم يوفى والاضمتها سوى الثلث بالمقيدة ولو استعمل  
 بعد المدة العين المكترة في نحو الدليس لدفع الدوكا بصلح عمارا في الوديعة لزمه اجرة المثل  
 من نقد البلد القابل في تلك المدة ولا نظرا لما يجد دعيه هال استقرار الواجب بعضها اذ وجوب  
 اجرة المثل يستقر قبل طلبها (ولو ربط دابة اكترها لجل أو ركوب) مثلا (ولم ينفع بها)  
 وتلفت في المدة وبعدها (لم يضمنها) اذ يده يدامانة وتقيده بالربط ليس قيدها في الحكم بل  
 ليستغنى منه قوله (الا انهم علم اصطبل في وقت) لا انتفاع (لوانتفع بها) فيه (لم يدهمها  
 الهدم) لنسبته الى تصغير حيث زاد الغرض انتفاعه عزه بكماله الاذرى وأخذ السبكي  
 من غيبته ما لا ينفع من اقبه بخص ليل شتاء تقيده ذلك بما اذا اعتيد الانتفاع به في ذلك

يتوقف في صورة الاطلاق فان العقد عند الاطلاق لا يتناول ما زاد على المدة المقدرة فباتها ان انتهت الوقت  
 الاجارة وليس ثم شيء يرجع عنه بعد هاتهما معنى قوله وان رجع الخ اللهم الا ان يقال مراده بالاطلاق الافتقار على شرط  
 الابقاء من غير تعرض الى كونه بعد انقضاء المدة (قوله لوانتفع بها الخ) هذا التفصيل المذكور في الدابة ينفي جريانه في غيره  
 ككتاب استأجره له فله وتواف وأغصب في وقت لو ليسه سلم من ذلك ضمنه فليتناه اه سم على ج (قوله  
 كاجبته الاذرى) أي في انطوف أخذ من كلام الامام اه سم ويلحق بنحو المطر والوحد المانعين من الركوب عبادة  
 وينبغي ان مثله مرض الدابة المانع من الانتفاع بها وهل مثله مرض الراكب العارض له أو لا مكان الاستقامة من مرض  
 فيه ونظروا الاقرب الاول ثم رأيت صرح به في شرح الروض (قوله بمخجل ليل) الخ بضم الجيم وكسر هاء طائفة منه اه محتار



بالاجتناب لان العين صارت ملوكة ودمته غير مشغولة بشئ فانقضت الملازمة (قوله فيه تلك كل حق الآخر بغير اذنه  
 قوله ضمنه فيه) أي ضمان يد اخذ من قوله لاستعماله الخ وعليه أجره مثل اليوم الثالث وأما الثاني فيستقر فيه المسمى  
 لتكتمه من الانتفاع فيه مع كون الدابة في يده والكلام فيما اذا تأخر لا نحو خوف والا فلا ضمان عليه ولا أجره لليوم  
 الثالث لان الثاني لا يحبس عليه كاعتد (قوله فابق ضمنه) هذا قد يشكل على ما مر من جواز السفر بالعين حيث لا خطو  
 كان مقتضاها عدم الضمان بتلفها في السفر الا ان يصور ما هنا بما لو استأجر القن لعل لا يمسكون السفر طر فقا لاستيفائه  
 كالتحاطة دون الخدمه وما مر بما اذا استؤجر من العين ليعمل يكون السفر من طرق استيفائه كالركوب والجل فليراجع  
 (قوله بفتح أوله الخ) قال في المصباح وصفت الثوب صبغاً من باي قطع وقطع وفي لغة من باب ضرب (قوله يعلم منه أن الخفراء  
 الخ) ويؤخذ من فرض ذلك في البيوت ونحوها ومن التعليل المذكور أن ٢٢٥ خفي الجرن وخفي الفيط ونحوها  
 عليهم الضمان حيث

قصر او يبق ان مثل  
 خفي البيوت خفي  
 المراكب لتعليل المذكور  
 ومعلوم انهما اذا اختفا  
 في مقدار الضائع صدق  
 انضبط لاه الفلرم وان  
 الكلام كله اذا وقعت  
 اجاره مصحبه والا فلا  
 ضمان عليهم ظاهره وان  
 قصر او وى حاشه شيئا  
 الزايد خلافة في التقدير  
 (قوله والقرا على من  
 تلفت تحت يده) والكلام  
 كله حيث كان الزايد  
 بالناسا فلا رشدا أما  
 لو كان صبي أو سفيا  
 فلا ضمان وان قصر حتى  
 تلفت بخلاف ما لو تلفها  
 فانه يضمن لانه يؤذن له  
 في الاتلاف قوله أو مات  
 المتعلم من ضرب العلم

الوقت لان الابط يكون سبب التلف الا حينئذ والوجه ان الحاصل بالابط ضمان جنابة لا بد  
 فلا ضمان عليه لو لم يتلف بذلك خلافا لما ربه السبكي وتبعه الزركشي ولو اكرهاها البركه  
 اليوم ويرجع جازا فاقامه بما ورجع في الثالث ضمنه فيه فقط لاستعماله لحافه تعديا ولو اكرى  
 فقتل العمل معلوم ولم يمسك موضع فذهب به من المد العقد في آخر فابق ضمنه مع الاجرة أيضا  
 (ولو تلف المال في يد الجير بلائد كتب استوفى جعليه اتمه أو صبه) بفتح أوله كالمحطه مصدرا  
 (لم يضمن ان لم ينفر فبالدين صد المستأجر معه) يعني كان بضره (أو أضره منزله) ولو لم  
 يبعده مع أو حل المتاع ومشي خلفه لنبت يد المالك عليه حكوا ما نقل عن قضيه كلامهم انه  
 لا بد الجير عليه يظهر جرحه على انه لا بد له عليه مستقلة (وكذا ان انفر) باليد بان اتفق  
 ما ذكر فلا يضمن أيضا (في أشهر الأقوال) لانه انما ثبت به لغرضه وغرض المالك فهو  
 شبهه بالمستأجر وعامل القراض فانه الايضمان بالاجماع والقول الثاني يضمن كالمستعير  
 (والثالث يضمن) الجير (المشترك بين الناس بقتنه يوم التلف وهو من الزم عملا في ذمته)  
 كصيامة مسمى بذلك لانه يمكنه التزام عمل على آخر وهكذا (لا المتفر وهو من أقرضه) أي  
 عينه (مدة معينة لعمل) أو أقرضه وعينه وقدر العمل لا اختصاص منافع هذا المستأجر فكان  
 كالوكيل بخلاف الأول ولا يخفى هذه الأقوال في أحبر لحفظ حانوت مثلا اذا أخذ غيره ما فيها  
 فلا يضمنه قطعا قال القفال لا به لم يسلم اليه المتاع وانما هو بمنزلة حارس سكر سرق بعض بيوتها  
 قال الزركشي ويعلم منه ان الخفراء الا ضمان عليهم وهي مسئلة يعز النقل فيها وخرج بقوله بلا  
 تعد مالو تعدى كان استأجره ليرعى دابته فأعطاه آخر رماها فيضتها كل منهما أو القرار على  
 من تلفت تحت يده كما أتى به الوجه الله تعالى أي حيث كان مالها والا فالقرار على الأول  
 وكان أمر في خبازي في القود أو مات المتعلم من ضرب العلم فانه يضمن ويصدق أجبر في  
 تعديه ما لم يشهد بخبر ان بخلافه (ولو) عمل لغيره عملا بانه كان (دفع ثوبا لي قصير أو)  
 الى خياط يخطه ففعل ولم يذكر) أحدهما (أجرة) ولا ما يفهمه (ذلا أجرة له) لتبرعه

٢٩ فانه ح وان كان مثله معتاد التعليم لكن بشكل وصفه حينئذ التمدى وتجب عليه بما يأتي  
 من ان الناذب كان حكما بالقول ووطن عدم افادته انما يضيء الاقدام واذا مات تبين انه معتد به (قوله ما لم يشهد بخبر ان بخلافه)  
 أي بالفعل الذي فعله المستأجر وهل يشهد للتأديب أو يكفي ما عودوه ومفهومه انه لا يكفي رجل وامرأتان ولا رجل  
 وعين وهو ظاهر لان الفعل الذي وقع التنازع فيه ليس مالا وان ترتب عليه الضمان (قوله ولا يفهمها) أي ولم يذكر  
 ما يفهمها فلا يقال القرينة دالة على الاجرة (قوله فلا أجرة له) نقل بالروس عن ابن العماد بعض الهوامش ان مثل ذلك  
 في عدم لزوم شئ ما ودخل على طباط وقال له أطمعني رطلان لم فاطمه لانه لم يذكر فيه الثمن والبسح صغ أو فسد يعتبر  
 فيه ذكر الثمن (أقول) وقد توقف فيما لو قصده الطباخ يدفعه أخذ العوض سببا وقربنه الحال يدل على ذلك فالأقرب انه  
 يلزمه بدله ويصدق في القدر المتلف لانه غارم والقول قوله

أيضا) أي كان القول بأنه كالمالك كذلك أذفسه تلك الناصب عين مال المالك وتلك المالك ما في ذمة الناصب قهرا قال في  
الفتحة عقب ما في الشارح هنا من أنصه ومنع أي وفيه منع تصرف المالك قبيل البيع أو القسمة هنا أيضا بسبب التعدي  
بل قوت الحق اذ قد ثبت ذلك ولا يحد من جباختلف ما إذا علقناه بالذمة إلى آخر ما في الشارح ولا بد من هذا الذي في الفتحة

(قوله) ولأنه لو قال أسكني دارك الخ) ومنثل ذلك ما جرت به العادة من أنه يتفق أن انسانا تزوج امرأة أو يسكن بها في بيت  
أهلها مدة ولم يجر بينهما تسمية أجرة ولا ما يقوم مقام التسمية لكن قول الشارح أسكني دارك شهر الخ يفهم وجوب الأجرة  
في هذه الصورة وهو ظاهر لأن ٢٢٦ الزوج استوفى المنفعة بسكناه في الدار فاشبه ما لو دخل الحمام بغير إذن وسيأتي

أنه تلزمه الأجرة لاستيفائه  
المنفعة ثم أتت الشارح  
في التفصيصات صرح بوجوب  
الأجرة وعبارته ٣ (قوله)  
فتجب أجرة المثل) بقي ما لو  
أطعمه في غير الأخيرة  
وقال أطعمته على قصد  
حسابه من الأجرة اه  
سم على حج (أقول) قضية  
كون العبرة في أداء الدين  
بنية الدافع ولو من غير  
الجنس حسب ما نه على الاجير  
(قوله) بحسب على الاجير  
ما أطعمه اياه أي ويصدق  
الاستل في قدر ما أكله  
لأنه غارم (قوله) بخلافه  
بأنه) أي فلا أجرة عليه  
ومنه ما يقع من المعدادي  
من قوله أنزل أو يحمله  
ويناله فيها (قوله) وسواء  
في ذلك أسير السفينة الخ)  
أي وكذا لو سيرها  
المالك نفسه على أركب  
أم لا كما يؤخذ من قوله  
وقول ابن الرقة الخ مردود  
(قوله) ولا ضمان) أي بل

ولأنه لو قال أسكني دارك شهر فأسكنه لم يستحق عليه أجرة بالإجماع كما في البحر والاوجه  
كما بينه الأذرعى وجوبها في فن ومحجوسه لا نه ما غارم أهل التبرع ومثله ما غارم المكاف  
بالأولى (وقيل له) أجرة مثله لاستهلاكه منفعته (وقيل أن كان معروفا بذلك العمل) بالأجرة  
(قوله) أجرة مثله (والأفلاوقد يستحسن) ترجمه لوضوح مدركه اذ هو العرف وهو يقوم  
مقام اللفظ كثيرا ونقل عن الأكثرين والمعقد الأول فان ذكر أجرة استغنى عنها ما كان صغ  
المقدول الأجرة المثل وأما إذا عرض بها كارضيك أو لا أخيبك أو ترى ما يحب أو يسرك  
أو أطعمك فتجب أجرة المثل نعم في الأخيرة يحسب على الاجير ما أطعمه اياه كما هو ظاهر لانه  
لا تبرع من المطعم وقد تجب من غير تسمية ولا تعرض بها كما في عامل الزكاة كقضاء بقبولها  
بالنصف فكأنها مسمومة شرعا وكما لم يمسأفة عمل ما ليس بالزكاة باذن المالك اكتفاء بذكر  
المقابل له في الجلالة لافاسم بأمر الحاكم فلا شيء له كإفاده السبكي بل هو كغيره خلافا لجمع  
ولا زحمتي وجوبها على داخل الحمام أو أركب السفينة مثلا من غير إذن لاستيفائه المنفعة  
من غير أن يصرفها صاحبها إليه بخلافه فإنه وسواء في ذلك أسير السفينة يعلم مالكيها أم لا  
وقول ابن الرقة في المطالب له فيما إذا لم يعلم له مالكيها حين سيرها والافيشبه أن يكون كالمو  
ضع متاعه على دابة غيره فسيرها مالكيها فإنه لا أجرة على مالكيه ولا ضمان مردود وقد فرق  
المرافي بينهما بأن أركب السفينة بغير إذن غاصب للبقعة التي هو فيها ولو لم يسير بخلاف  
واضع متاعه على الدابة لا يصير غاصبا لها بمجرد وضع متاعه ويقر أيضا بان مجرد العلم لا يسقط  
الأجرة ولا الضمان فان السكون على اتلاف المال لا يسقط الضمان وهو علم وزيادة ومالك  
الدابة بسبيل من القاء المتاع قبل تسيرها بخلافه في أركب السفينة (ولو تعدى المستأجر)  
في ذات العين المستأجرة (بان) أي كان (ضرب الدابة أو كبحها) بموحدة فهملة أي جذبها  
بجملها (فوق العادة) فيها أي بالنسبة لمثل تلك الدابة كما لا يخفى (أو أركبها أثقل منه أو أسكن  
حدادا أو نصارا) دق وهما أشد ضررا عما استأجره (ضمن العين) المؤجرة أي دخلت في ضمانه  
لتعديدها ما هو العادة فلا يضمن به وانما ضمن بضره وجته لا مكان ناديه باللفظ وظن  
توقف اصلاحها على الضرب اغايبع الاقدام عليه خاصة ومتى أركب أثقل منه استقر الضمان  
على الثاني ان علم والا فالأول قال في المهمات ومحلها اذا كانت يد الثاني لا تقتضي ضمانا  
كالمستأجر فان اقتضت كالستير فالقرار عليه مطلقا وارق المستعير من المستأجر ان المستأجر

على مالك الدابة ضمان العين ولو تلفت ومفهومة أنه لو كان جاهلا بالمتاع كان الضمان على صاحب المتاع  
لصاحب الدابة وسيأتي ما وافقه في شرح قول المصنف ولو وزن المؤجر وحل الخ (قوله) وهما أشد ضررا) هذا قدشكل بما  
تقدم في قوله ولا يجوز له أن يركب بعجل وحيد يقطن الخ وقد يجب بان ما هنا من جنس ما لو استأجره وهو السكنى  
فلا تضر بحالته حيث لم يضر به بخلاف ما مر فان الأجرة فيه السكنى من يعمل القصار أو الحديدي في إمكان غيره  
مخالفة صريحة (قوله ضمن العين) ضمان القصور (قوله) أي دخلت في ضمانه) أي ولو تلفت بغير الاستعمال الذي دفعها  
لأجله (قوله) فالقرار عليه مطلقا) علم أولا

أذهب الذي يجتازه القول بالتركعة عن القول بالهلاك وأيضاً قوله بخلاف الخاتم المنتظم معه ولعله سقط من نسخ النسخ من  
الكتبة وحاصل ما في هذا المقام أنهم اغلغروا بقول الشركة لأن فيه ما في القول بالهلاك وزيادة أما كونه فيه ما في القول  
بالهلاك لأن حق كل من المالك والمغصب يصير مشاعاً فيلزم أن كلاهما حق الاستحقاق بالإشاعة بغير أنه وهو المحذور الموجود  
(قوله وانقضاء المدة) أي ما قبل انقضاءها أي ما قبل انقضاءها لمؤجر تكليفه القلع بمجانته به فإن رضي باقائها لزمه أجرة  
المثل (قوله عند تنازعهما) انظر ما تولفت الأرض بسبب زرع الذرة فصارت لا تنبت شيئاً وبقي الضمان أه سم على حج  
(قوله بما يجتازه المؤجر) أي فيكون اختياره لا جرم مثل الذرة فصلاً للعقد الأول ٢٢٧ واختصاراً لما هي إقامه والمطالبة

بأن زيادة لتمدى المستأجر  
هذا وفي شرح الروض  
مانعه وإذا اختار أجرة المثل  
قال الماوردي فلا بد من  
فسخ الإجارة وتظهر فائدة  
ما قاله الشارع فيما لو كان  
المسمى من غير نقد البلد كان  
كأن أجرة المثل مائة مثلاً  
والمسمى نحو برقان اختار  
أجرة المثل لزم المائة  
من نقد البلد وإن اختار  
المسمى استحقه وضم إليه  
ما بقي بأجرة المثل من نقد  
البلد ففي المثال لو كان  
المسمى من نحو البرساوي  
ثمانين أخذ المؤجر  
وطالب بعشرين (قوله بغير  
أنهما ضمن الثالث) وفي  
نسخة الثالث بدل الثالث  
(قوله بغير أنهما) أي  
وكذا إذا دنا من أن يسوع  
للكثيرين الأعراف مثل ذلك  
بأن جرت العادة بركوب  
الثلاثة على مثل تلك الدابة  
والأفلاخضمان لأنه مستعير  
من المستأجر لا لتعاهد

هذا المقام أي بركابه صار كالغاصب ويؤيده قولهم لو لم يتعد بأن ركبهما مثله فضررهم فوق العادة  
ضمن الثاني فقط ونخرج بذات العين منقضيها كان مستأجرها لبرفر زرع ذرة فلا ضمن الأرض  
لعدم تعديه في عينها بل انما تعدى في المنفعة فيلزمه بعد حصدها وانقضاء المدة عند تنازعهما  
ما يختاره المؤجر من أجرة مثل زرع الذرة والمسمى مع بذل زيادة ضرر الذرة ولو أريد ثالث  
خلف مكثرين بغير أنهما ضمن الثالث كما في الروضة (وكذا) ضمن ولو تولفت بسبب آخر  
(لو أكرى لجل مائة رطل حنطة فحمل مائة شعيراً أو عكس) لاجتماعها بسبب تولفها في حمل  
واحد وهو نظفه يأخذ من ظهور الدابة أكثر ضررها من تولفها وكذا كل مختلفي الضرر كحيد  
وفطن (أو) أكثرى عشرة أقترة شعير) جمع قنطرة كمال سبع اثني عشر صاعاً (فحمل) عشرة  
أقترة (حنطة) لأنها أقل (دون عكسه) بأن أكثره حمل عشرة أقترة حنطة فحمل عشرة  
أقترة شعيراً من غير زيادة أصلاً فلا ضمان عليه لا لتعاهد جرمهما بما يتحد كيلهما مع كون الشعير  
أخف (ولو أكرى لجل مائة شعير) بالتشديد (مائة وعشرة لزمه) مع المسمى (أجرة المثل  
لزيادة) لتعديهما وتعديهما بالعشرة لا فائدة اغتراضوا الاثنين عما يقع به التفاوت بين الكيلين  
عادة (وإن تولفت بذلك) المحمول أو بسبب آخر (ضمنها) ضمانه (أن لم يكن صاحبهما)  
لصبر ورثه غاصبها ليجعل الزيادة (فإن كان) صاحبهما وتولفت بسبب الحمل دون غيره  
إذا ضمانت ضمان جناية لا سبباً ومالكهما معها (ضمن قسط الزيادة فقط) لاختصاص يدهما  
ولعدم الضرر مع دابته تولفت لم تضمنها المضطر لتلفه في يدهما لكهما (وفي قول) بعض (نصف  
القيمة) فربما على الرؤس بجرح من واحد ويراحات من آخر وورد بتيسر التوزيع هنا بخلافه  
هناك لا اختلاف نكاحاً بينهما (ولو سلم المائة والعشرة إلى المؤجر حملها) بالتشديد (بجاهلها)  
بأن زيادة كان قال له هي مائة فصدقه (ضمن المكثري) لقسط تطير ماض وأجرة الزيادة (على  
المدَّهب) إذا المكثري لجهله صار كالآلة له والطريق الثاني أنه على القولين في تمارض الضرر  
والمباشرة فإن كان عالماً بما في قوله (ولو) وضع المكثري ذلك بظهورها ففسرها المؤجر أو  
(وزن المؤجر وحمل) بالتشديد (فلا أجرة للزيادة) وإن كان غالطاً وعلمها المستأجر لانه لم ياذن  
في جعلها بل له مطالبة المؤجر بردها لمعلمها وليس له ردّها بدون إذن وإذا اتفقت ضمناً ولو وزن  
المؤجر أو كمال أو جعل المستأجر فكلما كان بنفسه أن علم وكذا إن جهل كما اقتضاه كلام المتولي  
(ولأضمان) على المستأجر (إن تولفت) الدابة لا لتعاهد اليد واليدى بالقل ولو قال له المستأجر

جرمهما بتعاهد كيلهما ولو أوتى المحمول وتولف بسبب ذلك ثبت للمكثري الخيار لما فيه من الإضرار به وبدابته أخذ المالومات  
المستأجر قبل وصوله إلى المحل المعين حيث قالوا فيه لا يلزم المؤجر نقده إليه لتقليل الميت (قوله لو مضى مع دابته تولفت) قال  
في شرح الروض قبل استئجارها ثم قال أما بعد استئجارها فهي معارضة أخذها من العارية أه سم على حج (أقول) ولعل  
المراد به بتم استعمالها كان ركبها أم لو دفعه متاعاً وقال له أحمله فحمله عليها فلا ضمان لكونه في يدهما لكهما ثم رأت الشارح  
في باب العارية صرح بذلك فراجعهم (قوله كان قال له) أي أم لو لم يقل له ذلك فإنه ضمن الغسط والتعدي بنقل أي بالنقل من  
المؤجر إلى العين المستأجر لجلها

في القول بالهلاك وأما كونه فيعز زيادة على ما في القول بالهلاك فهو أنه يلزم عليه منع المالك من التصرف قبل البيع أو القسمة وذلك غير موجود في القول بالهلاك فذلك محجور به بغيره في دفع ما أطالب به الكتاب سم في حاشيته على القسمة مما هو مبني على فهم أن المراد به أن جميع ما ذكر من قوله ففسيه تلك كل حق الاسترخاء موجود في القول بالانكسار وليس موجودا في القول بالهلاك وقد ٢٣٨ تبين بما تقرر أن هذا ليس مراده فتأمل (قوله تحريم الزمان مطلقا ونشأ بعده عن العلماء) هكذا في نسخ

أجل هذا الزائد فكذلك ستغير فيضن القسط من الدابة أن تلفت بغير المحمول دون منفعتها (ولو أعطاه ثوبا لضيطة) بعد قطعه كما صور به بذلك بعضهم وهو ظاهر (نقاطه قباه وقال أمر حتى يقطعه قباه فقال بل قصا فالأظهر تصديق المالك بيمينه) في عدم أدنه له في قطعه قباه أذهو المصدق في أصل الأذن فكذا في صفته والثاني يعالفة أن وانصهر الاستنوى له تقلا ومعنى ونه على أنهما واختلاف قبل القطع تحالفا اتفاقا وكلما وجب التصالح مع بقاءه وجب مع تغير أحواله انتهى وعليه فيسأل المالك كالأداء لقلا عن ابن كج وقال الاستنوى أنه ممنوع بل بالخطاب لأنه باع المنفعة (ولا أجرة عليه) بعد حلفه أن لا يجزئ الامع الأذن وقد ثبت اتفاقه بيمينه (وعلى الخطاط أرض النقص) لما ثبت من عدم الأذن والأصل الضمان وهو ما بين قيمته مقطوعا عما مضى ومقطوعا عما مضى كما رجع السبكي ولأن أصل القطع مأذون فيه وإن رجع الاستنوى كان أبي عصرون وجزم به القنوي والبارزي وغيرهما من شراح الحاوي وغيره أنه ما بين قيمته محجور ومقطوعا لانتفاء الأذن من أصله ولا بدح في ترجع الأول عدم الأجرة له إذا ملازمة بينهما وبين الضمان والخطاط نزع خطيه وعليه أرض نقص النزاع حصل كقوله الماوردي والرواية أنه منع المالك من شد خطه فيه يجره في الدروز مكانه ولو قال إن كان هذا يكفيني قصا فاقطعه فقطعه ولم يكفه ضمن الأرض لأن الشرط لم يحصل بخلاف ما لو قال هل يكفيني فقال نعم فقال أقطع لأن الأذن مطلق ولو اختلف في الأجرة أو المنفعة أو المدة أو قدر المنفعة أو قدر المستأجر فقالوا فوضعت الأجرة ووجب على المستأجر أجرة المثل لما استوفاه ويؤخذ من هنا ومن تفصيلهم في الروضة وغيرها في مخالفة في الفسخ المستأجر له ومن قولهم لو استأجره لنسخ كتاب فغير ترتيب أو بابه فإن أمكن البناء على بعض المكتوب كان كتب الباب الأول منفصلا بحيث يبنى عليه استحقاق بقسطه من الأجرة والأقلاشي له إذا من استأجره لتعريب ثوب بخطوط معدودة وقسمه بينه متساوية فخطه بأقسط وأوسع في القسمة لم يستحق شيئا لمخالفته المشروط إلا أن يمكن من إتمامه كما شرط وأقسطه فيسحق الكل أو من البناء على بعضه فيسحق بالقسط وقد أتى بذلك الواو الدرجه الله تعالى

في فصل في ما يقتضي انفساخ الامارة والتعريف في فسخه أو عدمهما وما يتبع ذلك (لا تنسخ إجارة) عينية أو في الذمة بنفسها ولا يفسخ أحد العاقلين (بمذر) لا يوجب خلال في المقر وعليه (كعذر وقود) يفسخ الواو كما بخطه ما يوقده وبضمهما المصدر (حسام) على مستأجره ومثله فيما ينظر ما لو عدم دخول الناس فيه لقننته أو خراب ما حوله كالخراب ما حول الدار أو الدكان أو أبطل أمير الدابة التفرج في السفن وقد أكرهاه أودار لذلك ومن فرق بين ذلك وبين الأول فقده بعد من ثم لم يقل أحد فيمن استأجر جرحي فقدم الحب لقطع أنه بخير (و) تعذر (سفر) يفسخ الفاء بالدابة المستأجرة لطرو وخوف مثلا وبسكونها

الشارح وأصل فيه سقطان النسخ وبعبارة القصة تحريم الزمان مطلقا أو بالمقصود وقد عذر غرب إسلامه ولم يكن مخالطنا أو مخالطاً وأمكن اشتباه ذلك عليه أو نشأ بعده عن العلماء (قوله ففسيه تلك على الفاص) أي المشتري منه كما صرح به في القصة (قوله وبخالف ما لو انفصل وقيامها الخ)

(قوله بعد قطعه) أي من الخطاط (قوله وعليه) أي الثاني وقوله فييد المالك ممتد (قوله إن حصل) أي النقص في القسمين نفسه كأن نقصت قيمته بنزع الخطاط عن قيمته قاشا مفصلا بالخطاط (قوله ضمن الأرض) أي أرض القطع وهو ما بين قيمته محجور ومقطوعا (قوله وأوسع) الواو يعني أولان كلامهما مخافا لما شرط من التساوي

في فصل فيما يقتضي انفساخ الإجارة أي أو كتمانها الرضيع من ثدي المرضعة بلا علة تقوم بالشدي

(قوله وبضمها المصدر) هذا بيان للأشهر والأقيل بالضم فها وقيل بالفتح فهما (قوله ما لو عدم الخ) قال جمع في المنظارهم باب طري يوضح قرائنه بالبناء للمجهول (قوله ومن فرق بين ذلك) الإشارة إلى قوله ومثله فيما ينظر الخ (قوله فيمن استأجر جرحي) أي طاحونا (قوله وبين الأول) تعذر الوقود (قوله وتعذر سفر) أشار به إلى عطفه على وقود والتقدير أي على عطفه على تعذري بيان كانت إجارة ذمة

مباراة الخصة وفارق ما عرف الرقيق بأنه يدخل تحت اليد فجعل تعاللام في العثمان وهذا حرف لا يدخل تحت اليد انتهت واعلم ان بعض نسخ الشارح هنا كلاما غير منتظم وفي بعضها ما لا يفوق ما في الصفة فليتبناه (قوله في المن فكالمشتري) أي الانبياء مر في قول الشارح واقصاؤه على المشتري الخ ﴿كتاب الشفعة﴾ (قوله أو من الزيادة والتقوية) المناسب أو التقوية

جمع سافر أي رفقة يخرج معهم ولو عطف على تعدد صرح والتقدير وكسفر أي طرده لمكتري دار  
مثلا (و) نحو (مرض مستأجرة دابة لسفر) وموجرها الذي يلزمه الخروج معها الانتفاع  
الخلل في المعقود عليه والاستتابة بمكة نعم التعدد الشرعي وجوب الانقضاء كان استأجره  
لقطع سن مؤتمن زال الملوامكان عوده لا أثر له لانه خلاف الأصل وكذا الحسي ان تعلق بمصلحة  
عامة كان استأجر الامام ذميا بالجهاد فنصاح قبل السير بناء فيها على ما مر من عدم جواز ابدال  
المستوفى به وبالصحة خلافه فان اوجب خلاف في المعقود عليه وان كان اجارة عين وزالت  
المنفعة بالكتابة انقضى وان عيبه بحيث اثر في منفعة تأثرا يظهر به تفاوت الاجرة ثبت  
لمكتري البسيار وسيد كرامتة لقنوعين (ولو استأجر ارضا للزراعة فزرع فهلك الزرع  
بجائحة) كجراد أو سيل (فليس له الفسخ ولا حاشي من الاجرة) لانتفاء خلل في منفعة الارض  
كالحادث فتركت امتعة مستأجرة حافوت (وتنفخ) الاجارة بنقص مستوفى منه عين في عقدها  
شرعا كسلة استؤجرت ففسدها فطعمه مسجد فاضت فيها أو حسا كآلوت فنفسخ (عوت)  
نحو (الدابة الاجير المعين) ولو قبل المستأجر لفوات المنفعة المعقود عليها قبل قبضها  
كالبيع قبل قبضه وانما استقر باتلاف المشتري له غنة لانه لو ادعى العين واتلافها صار قابضا  
لها بخلاف المنفعة هنالان الانقضاء انما هو (في) الزمان (المستقبل) ومنافعة معدومة  
لا يتصور ان يرد الاتلاف عليها (لا) في الزمن (الحاضر) بعد القبض الذي يقابل باجرة

لا نسميها أخذان مختلفان قال بكل منهما قائل وانظر اللفظ المستعمل في الزيادة والتقوية هل هو لفظ الشفع أو الشفاعة أو غيرها (قوله بجملة ما به) لا حاجة اليه في التعريف ولذا لم يذكره غيره لان التعريف الحق الثابت بالشراء الذي هو حقيقة الشفعة وأما ما به الشفع فاما يتعلق بالتملك بعد ذلك فهو نظير ما سياتي في صفة التملك (قوله وقيل ضرر سوء المشاركة) (قوله وأجرة مثله) أي الصف (قوله لا اختلافها) أي الاجرة (قوله اذ قد تزيد أجرة شهر) قضيته انه لو فسد الاجرة على عدد الشهور كان قال أجر تكهما سنة كل شهر منها بكذا اعتبر ما هما موزعا على الشهر ولم ينظر لأجرة مثل المدة الماضية ولا المستقبلية وهو ظاهر عملها بما وقع به العقد (قوله على ما مر فيه) أي من انه اذا عين كل من المستوفى به أوفيه بعد العقد ثم تلف وجب ابداله وان لم تلف جاز ابداله برضا المكري وان عين في العقد ثم تلف انفسخ (قوله أو وارثه) أي ولو عاملا ومثله مالو لم يكن ثم وارث كان مات ٢٣٠ ذى لا وارث له أو من أجر وهو مسلم ثم ارثه ومات على ربه فإله في ومنه منغفة

العين المستأجرة فتصرف فيها وكيل بيت المال (قوله ولو لم يقبل) أي الموصى وقوله امتنع عليه أي الموصى له (قوله وبعضها مفرج) قسم قوله بعضها الانفساخ فيه الخط قوله بموت متولى الوقت أي ثم ان كان قبض الاجرة وتصرف فيه انفسخ رجع على تركه بقسط ما بقي وصرف لارباب الوقت (قوله نعم لو كان هو المستحق) بان كان الوقت أهليا وانحصر فيه بان لم يكن في طبقته غيره من أهل الوقت فان لم ينحصر الوقت فيه وأجر بدون أجرة المثل فليس نصح الاجارة في قدر نصيبه وتبطل فيما زاد تقرقا للصفقة أو في الجميع فيه

فلا تنفسخ (في الاظهر) لاستقراره بالقبض ومن ثم لم يثبت فيه خيار (فبستقر قسطه من المسمى) بالنظر لأجرة المثل بان تقوم منغفة المدة الماضية والباقية ويوزع المسمى على نسبة قيمتها وقت العقدون ما بعده فلو كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها وأجرة مثله مثلا لأجرة النصف الباقي وجب من المسمى ثلثاه أو بالعكس فثلثه لاعي نسبة المدينين لا اختلافهما اذ قد تزيد أجرة شهر على شهر وخرج المستوفى منه المستوفى به وغيرهما مر فلا انفساخ بتلفه على ما مر فيه (ولا تنفسخ) الاجارة بنوعها (بموت العاقدين) أو أحدهما لزمومها كالبيع فتبقى العين بعد موت المكري عند المكري أو وارثه ليستوفى منها المنفعة فان كانت في الذمة لما التزمه دين عليه فان كان ثم تركه استخرج منها والاخبار الوارث فان وفي استحقاق الاجرة والا فلا المستأجر الفسخ واستثنى مسائل بعضها الانفساخ فيه لكونه مورد العقد لا لكونه عاقدا أو موت الاجير المدين وبعضها الانفساخ فيه بغير الموت كما لو أجر من أوصى له بنفقة دار حياته فانفساخها بموته لغاها ولو فوات شرط الموصى ولو لم يقل بنفاته وانما قال ان ينتفع امتنع عليه الا بغير لانه لم يملكه المنفعة وانما أباح له ان ينتفع كما يأتي وكان أجر المقطع كما أتى به المصنف أي اقطاع ارفاق لا تملك بعضها مفرج على مرجوح (و) لا تنفسخ أيضا بموت (متولى الوقت) أي ناظره بشرط الوقت ولو وصف كالارشد فالارشد من الموقوف عليهم حيث لم يقيد بما يأتي أو بغير شرطه مستحق كان أو أجنبيا سواء أجرة المستحقين أم غيرهم لانه لما شمل نظره جميع الموقوف عليهم ولم يخص بوصف استحقاق ولا زمنه كان بمنزلة ولي المحجور عليه نعم لو كان هو المستحق وأجر باقل من أجرة المثل وسميها كما صرح به الامام وغيره انفسخ بموته في أثناء المدة كما قاله ابن الرضا وتقدم انه يجوز لناظر صرف الاجرة المعلقة لاهل البطن الاول والايمان عليه لو مات الاخذ قبيل انقضاء المدوة وانتقل الاستحقاق لغيره ولا ضمان على المستأجر بل يرجع أهل البطن الثاني على تركه القابض من وقت موته كما أتى بذلك الوالد في الدرجه الله تعالى تبع الايمان الرقة

تطرو الظاهر الثاني لما تقدم انه حيث ثبت ولا يشترط جميع المستحقين كان كولي المحجور عليه فلا ينصرف خلافا الابا لمصلحة في المال (قوله وسميها) أي على الراجح أخذ المعاصد كرهه عن الشارح (قوله انفسخ بموته) عبارة الشارح في كتاب الوقت بعد قول المصنف اذا أجر الناظر فزاد الاجرة الخ ما نصها مرأه لو كان المتوجر المستحق أو ما ذونه جاز اجاره باقل من أجرة مثله وعليه فالأوجه انفساخها بتقاضيها لغيره بمن يأذن له في ذلك اه وبقي مالو لم يكن النظر مستقفا وأذن له المستحق ان يجر بدون أجرة المثل فهل الناظر ذاك لان الحق لتسيرة وقد أذن له في ذلك أم لانه لا ينصرف الابا لمصلحة واجاره بدون أجرة المثل ولو باذن المستحق لا مصلحة فيها للوقت فيه تطرو الاقرب الثاني (قوله قبل انقضاء المدة) أي ولو قطع بذلك (قوله على تركه القابض) أي المستحق (قوله أو بعد احتقاقه) خرج بذلك ما يقع كثيرا في شروط الواقفين من قولهم وقف هذا على ذريتي ونسلي وعقبى الى آخر شروطه ويجعلون من ذلك النظر للارشد

وينبني على القولين انان قلنا الاول لم تثبت الشفعة لغير الوقسم بطلت منفعته المتصورة كحمام ورحى صغيرين وهو الاصح  
الاتي وان قلنا بالثاني ثبتت فان دفع قول الشهاب بن قاسم ما المانع من القول بهما (قوله فانه اذا لم يورثهما وصري بدخولهما  
لم يصح البيع في الاصح) أي وان لم يصح بدخولهما لم يدخلنا كاصح به الاذري (قوله بخلافه فانه من منفصلة) يعلم  
منه ان المراد بالاساس هناك بعض الجدار يختلف ما هناك فان المراد به الارض الحاملة للجدار وصرح به الاذري هنا (قوله

فلا يرشد فلا تنسخ الاجارة بموت الناظر المستحق للنظر يحتضى الوصف المذكور كما تقدم في قول الشارح بشرط الوافق  
أو ينفسر شرطه ما لم يكن أبج بدون أجرة المثل كما مر (قوله أو غيره) كالخمس (قوله بعد استحقاقه) قضية هذا التعليق انه لو  
خرج عن الاستحقاق بغير الموت كان شرط النظر زوجته مثلاً مادامت عازبه أو لانه الآن يفسق فتزوجت المرأة وفسق أن  
يكون كالتوت وهو ظاهر فليتأمل (قوله وبه فارق الناظر السابق) المذكور في قوله ولا يموت متولى الوقف الخ (قوله لانه) أي  
الناظر السابق (قوله ولو عوجنه) أي مع موته وفي نسخة مصححة بعد موته اه وهي ظاهرة (قوله وليس في كلامهم ما يخالفه)  
أي بل الذي يؤجره الحاكم أو من ولاء الحاكم فلا يمكن ثم موته من جهة الحاكم وأراد المستحق الأجير فطره بانه ارفع  
الامر الى الحاكم ويسأله التولية على الوقف ليعم ايجاره وعلى هذا لو خشي من ٢٣١ ارفع الى الحاكم فترحم دراهم  
لما وقع أو توابه غير المستحق

من يحصل منه ضرر للوقف  
فينبغي ان تصح الاجارة  
من المستحق للضرورة  
فليراجع (قوله ضارب)  
أي بالاجرة (قوله ورجع)  
أي المستاجر (قوله ورشد  
سفيه) أي فلا تنسخ بهما  
الاجارة وهو ظاهر ان  
كان جنونه مطبقاً فان  
كان منقطعاً أو أجرة في زمن  
جنونه مدة تزيد على مدة  
الجنون الذي وقع فيه  
العقد فهل تبطل فيما  
زاد على تلك المدة قياساً  
على مال الوارث المسمى مدة  
تزيد على بلوغه بالسن  
أو لا وعلى الثاني فهل

خلا فالأقوال ومن تبعه (ولو أجز البطن الاول) مثلاً أو بهضم الوقف وقد شرط النظر له  
لا مطبقاً بل مقيد بنصيبه أو بعد استحقاقه (مدة) المستحق أو غيره (ومات قبل تمامه أو أوالولي  
صبياً) أو ماله (مدة لا يبلغ فيها السن) فبلغ أرشيداً (باحتملام) أو غيره (فلا يصح انفساخها في  
الوقف) لانه لا تقسيم نظره من جهة الواقف بعد استحقاقه لم يكن له ولاية على المنافع المنقولة  
لغيره وبه فارق الناظر السابق لانه لما كان له النظر وان لم يستحق كانت ولايته غير مقيدة  
بشيء فسرى أثرها على غيره ولو عوجنه وبما تقرر علم انه لا منافاة بين هذا وما مر من عدم  
انفساخها بموت متولى الوقف كما وضع ذلك الورد رحمه الله تعالى في فتاويه وبه يندفع ما وقع  
لكن كثير من الشراح هنا يخرج عما ذكرناه موقوف عليه لم يشترط له نظراً عام ولا خاص فلا يصح  
ايجاره وليس في كلامهم ما يخالفه وما جبهه الزركشي من انه لو أجز الناظر ولو كما يلبطن  
الثاني فبات البطن الاول انفسخت لا تنقل استحقاق المنافع اليهم والشخص لا يستحق على  
نفسه شيئاً لعله بناء على ما قاله شيخنا الاذري تبعاً للسبكي وغيره ان من استاجر من أبيه وأقبضه  
الاجرة ثم مات الاب والابن حائز سقط حكم الاجارة فان كان على أبيه دين ضارب مع الغرماء ولو  
كان معه ابن آخر انفسخت الاجارة في حق المستاجر ورجع نصف الاجرة في تركه أبيه ورد  
بانه مبني على مرجوح والاصح عند الشافعيين هنا ان الاجارة لا تنسخ وقد اسه في صورة  
الزركشي عدم الانفساخ (لا) في (المسي) فلا تنسخ لبناءه ولو تصرفه على المصلحة مع عدم  
تقسيد نظره ومثلاً بلوغه بالانزال افاقه بجنون ورشد سفيه أما اذا بلغ بالا حتملاً سفيه فلا  
تنسخ جزواً أما اذا أجزه مدة يبلغ فيها بالسن فتبطل في الزائد ان بلغ رشيداً ومثلاً البواغ

تنسخ بافتاقه أو لاقية نظره والاقرب الاول ووجهه بان الأصل استمرار العادة وقوله فلو خولفت العادة واستمر الجنون كان  
كالو بلغ المسي غير رشيد فتقدم الاجارة ان لم تنقض المدة التي ذكرت في الاجارة قبل الافاقه (قوله ان بلغ رشيداً) عبارة  
شرح الرض ثم ان بلغ سفيه لم تبطل لبقاء الولاية عليه وبخذاً مما ذكره كاصله ان المسي لو غاب مدة يبلغ فيها بالسن ولم يعلم  
وليه ابلغ رشيداً لم لا يمكن له التصرف في ماله استعجاباً بالحكم الصغرواً بما تصرف الحاكم ذكره الاستوى اه والمقدم  
خلافه اذا لم ترفع ولاية الولي بمجرد بلوغه بل بالبلوغ رشيداً ولم يعلم مراده اه (أقول) قضيت انه لو علم بلوغه رشيداً  
بان ثبت ذلك بينة الا انفساخ حبس البلوغ وهو ظاهر لان العبرة في الشروط بما في نفس الامر وقد انعدم ولانه عليه هذا  
ويرد على قوله نعم ان بلغ سفيه لم تبطل لبقاء الولاية عليه انما بالبلوغ ذهب جرحا الى وخلصه جرحا السفة والولاية التي جرح  
المسي بسببها لم تبق بعد البلوغ اللهم الا أن يقال مراده الولاية في الجملة أعظم من أن يكون سببها المسي أو غيره بدليل انه لم  
يعرض له زمن يعرف غيره فيه عنه (قوله ومثلاً البلوغ

والنمات أخذ بمعنى الأرض مثلا (قوله في العمار المأخوذ) أي في رقبته (قوله كما ساق بسطة في السير) الذي نأق في السير  
لنمات الجر بما أنها أفحنت عنوة وهو الذي أتي به والده وزاد أنه لم توف (قوله والنمات المنع مطلقا) هذا الالاطاق مقابل

بالاحتلام المحض) هذا علم من قوله السابق بالاحتلام وغيره (قوله ثم مات المالك) أي المولى عليه (قوله في أثناءه) ذكر مع  
رجوعه للدة كقولهم نأقنا (قوله بطلت فبما بين من المدة) أي ولم يستأجر مطالبة المولى بالقسط مما قبضه ورجع المولى على  
تركة المولى عليه أن كان له تركه ولا فيضيع ما غرمه عليه والفرق بين هذا وما تقدم فبالأول الناظر لأجرة ودفعها البطن  
الأول أن الأجرة ثم تنفخ ونخرج المال عن يده ووجب تسليمه لاهله بخلاف ما هنا فإن الأجرة انقضت والمال لم يخرج  
عن تصرف المولى وحيازته فليست أم (قوله ولا ولاية الخ) قضيته أنه لو كان له على الثاني ولاية كان له وصاية على أخوين  
أن الأجرة لا تنفخ وقد يتوقف ٢٢٢ فيقال في الانقضاء ويوجه بأنه حين البيع لم يكن له ولاية على من انتقل

الحق إليه إلا أن قد أجز  
بالاحتلام المحض في الثاني ولو أجز المولى مال مولى مدة معلومة ثم مات المالك في أثناءه  
بطلت في سابق من المدة كما أتى به الوالد وجه الله تعالى لأن ولاية مقصورة على مدة ملك  
مولى ولا ولاية على من انتقل ملكها إليه ولا نيابة فأنه انقضاء أجرة البطن الأول عونه  
وأجرة أم ولده بموته والمعلق عتقه بصفة وجودها وما قاله البند نجي من أنه لو مات في أثناء  
المدة بطلت الأجرة في نفسه دون ماله مخرج على رأي مرجوح في مسألة البلوغ بالاحتلام  
أن الأجرة تستمر في ماله ولا تستمر في نفسه (و) الأصح (أنها تنفخ بانتهاء الدار) كلها ولو  
بفعل المكترى زال الاسم وفوات المنفعة قبل الاستلاء عليها لا تحصل الانقضاء وإنما  
حكمنا فيها بالقض ليعلم أن المكترى من التعريف فتشخص بالكافة أن وقع ذلك قبل القبض  
أو بعده ولم ينقض مدة مثلها ثمرة والاقنى الباقي منها دون الماضي فيأتي فيه ما مر من التوزيع  
فإن أنهد بعضها ثبت للمكترى الخيار أن لم يدار المكترى بالأصل قبل مضى مدة لأجرة  
لها على هذا يحمل قولهما أن تخرب المكترى بخبره أضرأه ما تخرب يحصل بغيره  
فقط وتعطل الرحي بانقطاع مائهما والجاء بضوخل أنبئنا أنه ونقص ما بهر ما ينقصه كذا  
قالوا ما عرض به من كونه مبنيا على الضعيف في المسئلة بعده يمكن جعله على تعذر سوق  
ماء الهام من محل آخر كما رشح ذلك قولهم إلا في لا مكان سقها بقاء آخر وما نقله ما من  
إطلاق الجهر وفيما لو طرأت أثناء المدة أفة بساقية الحمام المؤجرة عطلت ماءها الفخير سواء  
أمضت مدة مثلها أجرة أم لا وعن التولي عدمه إذا بان العيب وقدمت مدة مثلها أجرة وقالوا  
أنه الوجه لأنه فسخ في بعض العقود عليه ففرض بان الوجه ما أطلقه الجهر ووصرا بنظره  
في مواضع تباهلهم منها قولهم لو عرض أثناء المدة ما ينقص المنفعة تتكلى يحتاج لمصاراة  
وحدث نبح بسط حدث من تركه عيب ولم يدار المؤجر لا صلاحه تغير المستأجر وقولهم  
لوا كثرى أرضا غرق وتوقع انحصار الماء في المدة تخير المستأجر وغير ذلك مع تقريرهم  
بان الخيار على التراخي فيما لو كان العيب بحيث يرجز زواله كافي مسئلتنا فهذا منهم

حج (قوله كذا قالوا) والمتمم فيه نبوت التغيير على ما يأتي من أن نقصان المنفعة ثبت الخيار فقط  
فإن جعل ما هنا على ما لو تعطلت المنفعة مطلقا كان التمسد الانقضاء وعليه فلو أعاده المالك على وجه زواله بطلت المنفعة  
وعودها كما كانت لم يمسد استحقاقه المنفعة على ما اقتضاه التعبير بالانقضاء وقياس ما في النصب أن بين استحقاقه للمنفعة  
وبتت للمكترى الخيار لتغير العينة عليه ويجري هذا في بقية الصور التي قيل فيها بالانقضاء (قوله وما عرض به) أي من  
قوله كذا قالوا (قوله على الضعيف في المسئلة) هي قوله لا انقطاع ماء أرض الخ قوله يمكن جعله أي المسئلة بعده (قوله بحيث  
يرجز زواله) خرج مالا يرجز زواله وفي الأرض آخر الباب وإن رضى المستأجر بسبق زواله لم ينقطع خياره ولا انقطع  
أه سم على ج وقال أيضا لكن ينبغي تقريره بما إذا أمكن الانتفاع في المسئلة أما إذا تعذر راسا فيبقى الانقضاء أخذنا من  
قوله وتعطل الرحي (قوله كافي مسئلتنا) هي تعطل الرحي بانقطاع مائهما



لخصيل العصب فقط فهو إطلاقاً يسمى بقدرته ما بعده (قوله مفعول) انظر ما وجه التبع (قوله بل بتسليمه يمكن عطفه على مفعول) أي ويزممه ما من ثم انه يصح الاعتراض عن الضموم ومما ادهم هذا دفع تعيين عطفه على دم (قوله ورأس مال سلم) انظر هل ينتقل المسلم فيه الى ذمة الشفيع بصفته (قوله لم يؤخذ بالشفعة) أي لم يأخذها المشتري (قوله وعلى القول المرجوح على

قوله يقتضي الانقضاء في مدة ثلثين سنة) هي ما لو طرأت أثناء المدة آفة بساقية الحمام المؤجرة (قوله بعله آخر) قال في شرح الروض وقضيت انه اذا لم يمكن زراعته بغيره تنفخ الاجارة وهو ظاهر وسيأتي تنبيه في انقطاع ماء الحمام اه سم على ج وصرح بذلك قول الشارح الا قد يعلق بذلك الخ (قوله وبغير) أي في غرق البعض وقوله على الفور خلافاً لـ (قوله انقضت) منه يعلم ان ما يقع في أراضي مصر زمانه يستأجرها قبل أو ان الزرع وهي ما يرى غالباً فيتنفق عدم الرى في تلك السنة بوجوب الانقضاء ان لم ير ومنها شيء أصلاً وثبت فيها اذ اروي بعضها أو كلها لكن على خلاف المعتاد من كمال زوى وهذا ظاهر ان كان المقدوق على سنة فان وقع على ثلاث سنين انقضت السنة الاولى ٢٢٣ التي لم يشعلها الرى وبغيره المستأجر فوراً في الباقي

فان فسخ ذلك والاقطع عنه اجرة السنة الاولى وانتفع بها بقية المدة ان شملها الرى بما يقابلها من الاجرة المقدرة عليه في عقد الاجارة أولاً (قوله ولا يكتفى بوعده) أي لا يسهط خياله وعهده بسوق الماء لكن لو ائتمدا على ذلك لم يتفق له سوق جائز له الفسخ فباسم على ما من انه لو أجروا صال للزراعة لاما لها ووعده بترتيبها بكتفها صحت الاجارة ثم ان لم يفعل ذلك ثبت له حق الفسخ (قوله فهو على التراخي) أي اذا كان

كالمصرح في التخيير وان مضت مدة ثلثها اجرة فصلا عن اطلاعهم بل صرحا به في الكلام على قوات النفعة على ما اذا أجروا فترقت سبيل على ان ما مر منها في نقص ماء بئر الحام يقتضي الانقضاء في مئة ثلثين سنة لا عن التخيير فقط بل عن مقالة المتولى انها الوجه أي من حيث المعنى على ما فيه أيضاً من حيث المذهب وتوجه ابن الرضا بان الأصل يقتضي منع الاجارة لانها بيع مع عدم وانما جرت الحاجة فاعتبر فيها الفسخ بخلاف البيع يقال فيه أيضاً الفرق بين البيع والاجارة واضح اذ العلة فيه التخصيص المؤدى الى سوء المشاركة نعم يحمل قوله ما قاله الوجه الى آخره على ما اذا كانت الاجرة عبداً أو جعاً أو ما يؤدى الى التخصيص (لا انقطاع ماء أرض استؤجرت لزراعة) فلا تنفخ به لبقاء اسم الأرض مع امكان سقيها بـ (أو بغيره) أي أو بغيره في وقت وقوع انقضاء مدة الاجارة أو ان الزرع انقضت في الكل في الاولى وفي البعض في الثانية وبغيره حيث تدعى الفور لانه خيار تفريق صفقة لا خيار عيب اجارة كما في ذلك والله تعالى وغلط من قال انه على التراخي لا شبهة بالمسئلة عليه ويلحق بذلك أخذ ما من العلة انه لو لم يمكن سقيها بـ أصلاً انقضت وهو ظاهر مؤيد بما في نقص ماء بئر الحام (بل يثبت به الخيار) فليحسب حيث لم يسأدر المؤجر قبل مضى ما من وسوق الهامه بكفها ولا يكتفى بوعده فيما يظهر والخيار في هذا الباب حيث ثبت فهو على التراخي كما قاله الماوردي لان سبه تعذر قبض النفعة أي أو بعضها وذلك بتكرار بغير الزمان (وغصب) غير المؤجر لنحو (الدابة وابق العبد) في اجارة عين قدرت بمدة لا تفريط من المكثري وكان الغصب من المالك (ثبت الخيار) ان لم يسأدر بالرد كما مر وذلك لتعدد الاستيفاء فان فسخ قطاهروا اجاز ولم يرد حتى انقضت مدهم انقضت الاجارة فيستقر قسمها استرواه

٢٠ نهاية ع سبه تفريق الصفقة كما مر فيما في قوله وبغيره حيث تدعى الفور الخ (قوله وكان الغصب على المالك) أي بان غصب من يده اه سم على ج (أقول) والظاهر ان ما فهمه من قوله على المالك ان المراد به انها غصبت من يد المالك غير ما يدل المراد انها غصبت من المستأجر لاجل كونها منسوبة الى المالك كان يكون بين الغاصب والمالك ما يملكه على الغصب لكونه حقال المالك اعداؤه بينهما أو تهمه وان المراد بنقص على المستأجر انها غصبت منه لكن لعداؤه بينه وبين الغاصب وبه يدفع ما سنده كره من التأمل الا في (قوله فيه يستقر قسمها استرواه) فان استغرق الغصب جميع المدة انقضت في الجميع وان زال الغصب وبقي من المدة شيء ثبت الخيار للمستأجر لتفريق الصفقة عليه والخيار على الفوراني آخر ما تقدم في الشارح اه قلت لكن محل اذا لم يكن هناك تفريق صفقة أما اذا كان هناك تفريق صفقة فهو على الفور كذا لصح شيئا الزايد وقد أتى شيئاً الزايد أيضاً بان الغصب بفسخ الاجارة فوثقت الغتياقي به بعض كبار العلماء فذهبوا الى القاضي يحيى بن زكريا ومن لا يشع بصريحه معه من التنازع وقال الجب ثم الجب ان الشيخ نور الدين الزايد أي بان الغصب بفسخ الاجارة وهذا من التنازع فاض عليه بان الغصب يثبت الخيار ان هذا الامر عجيب فبلغ

مصري الخ) فيه نظر يعلم من المتن عقبه (قوله سابق على حق المشتري) أي على حقه في الرد (قوله) وقيل بينهما بطلانه وعليه  
 الخ) في بعض النسخ كالتصديق ما نصه فله رد الرادو بشفع ولا يقبض بطلانه كما صححه السبكي فالزائد إلى آخر ما يأتي بقوله  
 فالزاد المرفوع على المتن والنقي منصب عليه (قوله بشرط اختياره) أما إذا كانت بشرط اختيار المشتري فلا توقف في ثبوت  
 شيئا المذكور ذلك المجلس فكتب إلى القاضي يحيى وهذا صورة ما كتب ومن خطه نقلت المعروف على المسامح الكريمة  
 موسما الله تعالى من كل موجبه محمد في الله عليه وسلم إن هذه المسئلة كتب فيها بعض الشافعية مخالفا لما كتبه وقد سئلت  
 عنهما فهو عشرين فكتب فيها بالتصاخر الجارة وقد أشرت إلى الانقضاء فان المطالبة انما تثبت للمحدث أي الدائر  
 لا للمستأجر شيئا فان استغرق الفصص جميع المدة انقضت في الجميع وان زال الفصص بوق من المدة بقيت ثمة الخيار  
 للمستأجر لتفريق الصفقة عليه واظهاره على الفور لأنه خيار تفريق صفقة وقد غلط في هذه المسئلة جماعة من كبار المتأخرين  
 فقالوا ان الخيار على التراخي في هذه المسئلة لان الاحصاء اطلقوا ان خيار الجارة على التراخي لكن محله اذ لم يكن هناك  
 تفريق صفقة أما إذا كان هناك تفريق صفقة فهو على الفور وقعت الفتيا في يد من جماعة من أصحاب العمام الكبار  
 فذهبوا اليه وقال هذا أمر عجيب ان فلانا نقي بالتصاخر الجارة بالتصص فقلت له المسئلة منقولة في شرح الروض وشرح  
 المنهج فرجع إلى وقال في أي باب ٢٣٤ فقلت له في كتاب الجارة ثم كتبت ثانية فوقعت الفتيا في يد بعض مدرسي

الجامع الأزهر فترسل  
 إلى بعض تلامذته فقال لي  
 في متن المتأخر ان الفصص  
 ثبت الخيار فكيف تكتب  
 بالتصاخر الجارة فنهت  
 أنليد فرجع لي نسخه  
 وجاءني متن المتأخر فذكرت  
 له ان متن المتأخر لا يجوز  
 الانقضاء منه الا لعارف  
 ومعنى متن المتأخر ان  
 الفصص اذا زلت يده  
 وبقي من الجارة شيء ثبت  
 له الخيار وقد استبعد

من المسمى اما جارة الذمة فيلزم المؤجرها بالبدال فان امتنع استأجرها له عليه والمعين حيا  
 فيها ليس كالمعين في العقد فينسخ بطله النعين لا أصل للعقد اما جارة عين مقدرة بعمل فلا  
 تنسخ بقصور عبه بل يستوفيه متى قدر عليه فمن حال آخر قصه وأما وقوع ذلك بتفريط  
 المكثري فيسقط خياره ويلزمه المسمى قاله المارودي ومحل الخلاف اذا غصبها من المالك  
 أو ألو غصبها من المستأجر ولا خيار ولا فسخ على ما يجتبه ابن الرضا أخذ من النص واستشهد به  
 الغزي بما فيه نظر قال الأذري وهو مشكل وما أطن الا أصحاب يسعون به وأما غصب المؤجر  
 له بعد القبض أو قبله بان امتنع من تسليها حتى انقضت المدة فيغصبها كإثبات وقوع السؤال  
 من أكثر من رجل من بعض من نحو الطائف إلى مكة وقد عين في العقد ففات في أثناء الطريق  
 فهل يلزمه محله ميتا اليها أو الأقرب أخذ من نص للبوريطي صرح فيه بأن الميت أنقل من  
 الحي ان من استرحل حتى مسافة معلومة فأت في أثناءه وأراد أن يثقله الهاء جوزه أنه كان  
 كان يقرب مكة وأمن بغيره ان له فسخ الجارة لطر وهو كالعيب في المحمول وهو زيادة ثقله  
 حيا ومعنى على الذمة وبؤيده فوله لا يجوز النوم عليها في غير وقت النوم من غير شرط لان

المسكن رحمه الله ثبوت الخيار اذا استغرق الفصص جميع المدة وقد بلغني ان بعض الجماعة الذين  
 كتبوا مختصا لما كتبت ورحع واعترف بالتصاخر الجارة لم يقرأ على أحد وإنما أخذ العلم من الورق والفقر انما أخذ العلم  
 عن محقق العصر كالشهاب الرملي والشجيرة وغيره والشيخ نور الدين الطنطا في الشيخ شهاب الدين البلقيني حافظ العصور قد  
 كتب في الجارة أن المدينة العلم على باها وكان من أرباب الاحوال يتصرف في الكون جهارا والفقير له عولفه تكفيه  
 وليس مجتاهد الشيء من الوظائف جزاكم للخبير أو أحسن اليكم اه هكذا بخط شيخنا الزايد رحمه الله عبد البر الاجهوري  
 (قوله) اما جارة الذمة) محترز قوله في جارة غير (قوله) لا أصل للعقد) قضيه وان كان بتفريط المستأجر اه سمع على ج وهو  
 ظاهر (قوله) وأما وقوع ذلك بتفريط المكثري) يتأمل صورة تفريط المستأجر مع ان الفصص من يد المالك الآن بصورة  
 اذا امتنع من تسليها حتى غصب ولو تسليها لم تغصب اه سمع على ج وقد توقف في قوله الان بصورة الخ فان المشتري لو عرض  
 عليه مبيع وامتنع من قبضه وثلف انفسح العقد ولا ضمان على المشتري ورحع به ان كان دفعه البائع (قوله) قال الأذري الخ  
 اطلاق الشيخ في شرح منه به يقتضي ثبوت الضع والخيار سواء كان الفصص في يد المستأجر على المالك أو المستأجر في راق  
 ما قاله الأذري وهو العقد (قوله) وهو مشكل) أي فلا فرق بين كون الفصص على المالك أو المستأجر في ثبوت الخيار ولو مع  
 التفريط غاية أنه ضمن القيمة اذا فرط (قوله) وهو زيادة ثقله) قبل يؤخذ بما ذكر ان هذا في غير الشهيد اه هو فليس للوج  
 فسخ الجارة بموته لانه حي وقد يمنع الاخذ بحياته ليست حسبية فلا ينافي ان يتقبل بعد الموت الحسي وان كان حيا عند الله

الشفعة للشريكة بوث الملك (قوله فالشفعة الشري الأولى) أي حقها ثابت له لكنه انما يأخذ بعد لزوم البيع كالمعاصر  
(قوله فاقضى التخيير) أي بين الصنع وعدمه فان لم يصنع الزم بعمله فراعليه ٢٣٥ ولا شيء له زادة على ما ساءه أولا

(قوله ان لم يبيع) أي  
بان كانت اجارة ذمة  
(قوله ولا اقتراض) ظاهره  
وان كان الاقتراض اضع  
للمالك من البيع وهو  
محتمل لان في الاقتراض  
الزام للذمة المالك وقد

لا يتيسر توفيقه عند المطالبة  
(قوله لحرة الحيوان)  
أي مع احتمال تصغيره  
في شأن محظية على  
استيفاء المنفعة التي  
استحقها منه ولا كذلك  
العبد الا في قوله فله  
يبعه حالاً أي على العقد  
وقضيته ان له الاستقلال  
بذلك قوله فلا يبيعه  
ابتداءً وفي نسخة بعد  
ابتداءه خضعة ان تأكل  
أغنامها والاوى اسقاطها  
لانه عند بيع كلها لا يتأتى  
ان تأكل أغنامها وانما  
يتأتى ذلك اذا باعها شيئاً  
فثبت بالمؤنة باقياً (قوله  
الان يحتمل الخ) هذا  
لا يصلح لمحلة الزعة بحلى  
الاعلى وجه بعد فلتأمل  
اذ المتبادر من كلامه ان  
مجرد عدم انقضاء الاجارة  
كاف في جواز البيع (قوله  
وامكن ثبات الواقعة) أي

الناتج ينقل ولا يعارض قولهم بانقضاءها يتلف المستوفى به المعين في العقد نارة على ما في  
الروضة وبعدمه أخرى ثم ان عين فيه او بعده وفي ابدل جواز ان عين بعده وتلف ابدل  
وجوبها بوضا المكترى لان هذا مفرض في التلف كما ترى وما نحن فيه ليس منه لا مكان حل  
المست وانما يحدث فيه وصف يمكن حال العقد فاقضى التخيير ما لم يبدله عن هو مثله او دونه  
(ولو اكرى جالساً) عينا أو ذمة (وهو ربوتر كما عند المكترى) فلا تدرى لا مكان الاستيفاء  
بما في قوله (راجع) ان لم يبيع بمؤنتها (القاضي لم يؤنها) باقائها واجرة متعهدا كمتعهد  
اجالها ان لم يبيع (من مال الجبال فان لم يبعده مالاً) بان لم يكن له خبرها وليس فيها  
زياة على حاجة المكترى والاباح الزائد ولا اقتراض (اقترض عليه) لانه الممكن واستئذنه  
الحاكم لحرة الحيوان فلو وجد ثوباً ناعماً واحتاج في حفظه لمؤنة أو عبداً كذلك فله بيعه  
حالا وحفظ ثمنه الى ظهور مالكه قاله السبكي وفي القطة ما يؤيد (فان وثق) القاضي  
(بالمكترى دفعه) أي المقرض منه أو من غيره (اليه) ليصرفه فيما ذكر (والا) بأن لم  
يثق به (جعل عند ثقتي) يصرفه كذلك والاولى له تقدير الثقة وان كان القول قول المنفق  
فيمنه عند الاحتمال (وله) أي القاضي عند تندر الاقتراض ومنه ان يخاف عدم التوصل له  
بعد الى استيفائه (ان يبيع منها) بنفسه أو وكيله (قد وثقتي) والمؤنة للضرورة وخرج  
محتاجيها فلا يبيعه ابتداءً لثقل حق المستأجر باعيان او منازعة بحلى فيما به لا يوثق حقه  
لمعدم انقضاء الاجارة به غير ظاهرة الا ان يحمل على ما ينشئ الاندري من انه لو رأى الحاكم  
في اجارة الذمة محلقة في بيعها والاكتراء ببعض الثمن المستأجر جازله ذلك جزاً بحيث جازله  
بيع مال الغائب بالملحقة والاوجه انه لو رأى مستأجرها مساوية المنفعة مدة الاجارة فزمره  
ان يبيع منها ما يحتاج لبيعه مقدمه على غيره لانه الاصح (ولو اذن المكترى في الانفاق من  
ماله ليرجع جاز في الاظهر) لا يحمل ضرورة وقد لا يرى الاقتراض وكلامه يفهم انتقاء  
رجوعه بما انتفقه بغير اذن الحاكم وهو كذلك ان وجدته وامكن اثبات الواقعة عنده والى  
أشده على انفاقه بقصد الرجوع ثم يرجع فان تعذر الاشهاد لم يرجع بما انتفقه فيما نظهر  
لندور العذر والثاني المنع لئلا يؤدي الى نفسه بغيره فيما يستحقه على غيره بل باخذ المال منه  
ويدفعه الى أمين ثم الامين يدفعه له كل يوم بحسب الحاجة واحتراز بتركها عما هو هرب  
بها فان كانت اجارة عين تخير بغير ما في الاباق وكالو شردت الدابة وان كانت في الذمة  
اكرى الحاكم او اقترض نظير ما مر ولا يفرض ذلك للمستأجر لا متناعه توكله في حق نفسه  
فان تعذر الاكتراء فله الفسخ (ومتى قبض المكترى) العين المكترة ولو حراً اجره عنه أو  
(الدابة أو الدار أو المسكها) هو زيادة اضعافه على ما في قوله قبض ومثل قبضها متناعه  
منه بعد عرضها عليه قال القاضي أبو الطيب الا فيما يتوقف قبضه على النقل أي فيقبضه  
الحاكم فان صمم اجاره فله في البيان وفيه نظر لانه حاضر ولم يتعلق بالعين حق للرجوع في بوجرها

بان سهلت اقامة البينة عليه وقبلها القاضي ولم يأخذ مالاً وان قل على ما مر (قوله فيما يظهر) أي ظاهراً أما باطنه فبني ان  
له الرجوع (قوله الا فيما يتوقف قبضه الخ) قد يشكك بما تقر في البيع له ولو وضع البيع عنده صار قبضاً أو رزقاً على من  
فاعترف باشكله اه سم على ج ويمكن الجواب بان محل الاكتفاء بالوضع في خفيف يمكن تناوله باليد وعليه فيمكن حمل  
قول القاضي الا فيما يتوقف الخ على غيره كالجواب والاحمال الثقيلة (قوله فان صمم) أي المستأجر قال سم على الاحتجاج اه  
وقوله اجاره الى الحاكم وقوله وتعيه أي المستأجر

في المثل (قوله بشرط الخيار له دون المشتري) اما اذا كان المشتري فيه ماصرا (قوله بشرط الخيار له) أي البائعين كما يعلم من السياق وأولى منه اذا شرط للبائعين (قوله بل دفع الشريك عن أخذ حصته) وظاهره انها دخلت في ملك المشتري بهذا (قوله بردها على مالها) أي وتستقر الاجرة بمعنى المدة وامكان العمل على المستاجر (قوله ومعنى خرج بها) أي المستاجر (قوله حالة العقد) أي أو كان الزمن ٢٣٦ زمن خوف وعلم به المؤجر وقوله وليس له أي المكثري (قوله لا يمكنه ان يسير

عليها) أي أو يجرها لمن يسير عليها عن هو مثل المستاجر (قوله اجرة مثل ذلك) أي واذا تافت في هذه الحالة ضمنها ضمان المصنوب واما لو جاوز المحل الذي استأجرها ليركبه ثم يعود عليها الى محل العقد فيلزمه اجرة ما زاد ويضمنها اذا تلفت فيه واذا رجع الى المحل الذي جاوزه جازله الر كوب منه الى محل العقد لعدم انفساخ الاجارة فيه واذا تلفت في مدة العود فدل بغيره لانه صار غاصبا بالمجازرة أو لاجراز انتفاعه بها وبغلاء اجارته فيه نظر ومقتضى ما تقدم من انه اذا نهى بضرب الدابة مثلا صار ضمانا حتى لو تلفت بغير ما تعدى به لم يسقط الضمان الاول (قوله وأعرضت عليه) هذا قد يخالف ما تقدم من القاضي أبي الطيب لان الدابة مما يتوقف فيها

لاجله ولا يحل الحاكم ان يباكون لفيسة أو تعلق حتى فالوجه انه بعد قبضها وتضميمه على الانتفاع بردها الى مالكها (حق مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة وان لم ينتفع) ولو لعذر منعه منه تخوف او مرض لتلف المنافع تحت يده حقيقة أو حكما فاستقر عليه بدلها ومعنى خرج بها مع انطوف صار ضمانا لها الا اذا ذكر ذلك حالة العقد وليس له فسخ ولا الزام مكر اخذها الى الامن لانه يمكنه ان يسير عليها مثل تلك المسافة الى بلد آخر وما يستحقه ان الرخصة انه لو عم الخوف على الجهات وكان الغرض الا عظم ركوبها في السفر وركوبها في الحضر تافه بالنسبة اليه لم يلزم المستاجر اجرة يظهر حمله على ان مراده بذلك انه يخبره بذهو نظير ماصرا في نحو انقطاع ماء الارض ومعنى انتفع به المدة لزمه مع المعنى المستقر عليه اجرة مثل ذلك الانتفاع (وكذا) تستقر الاجرة (لوا كثرى دابة ركوب الى موضع معين (وقبضها) أو عرضت عليه (ومضت مدة امكان السبر اليه) لكونه متمكنا من السيف ما عول من كلامه انه هذه غير الاولى لان تلك مقدرة بزمن وهذه بعمل فتستقر بمعنى مدة العمل الذي ضبطت به المنفعة (وسواء فيه) أي التقدير عدة أو وهل (اجارة العين والذمة اذا سلم) المؤجر في اجارة الذمة (الدابة) مثلا (الموصوفة) للمستاجر لتعين حقه بالتسليم بخلاف مال ولم يسلمها فلا تستقر اجرة عليه لبقاء العقد وعليه في الذمة وكان تسليم العرص كامرا (وتستقر في الاجارة الفاسدة اجرة المثل) سواء اذادت على المعنى أم قصت (بما يستقر به المعنى في العصىة) بما ذكره ولو لم ينتفع فم تغطية العوارض بين يديه والعرض عليه وان امتنع لا يكتفى هنا بل لابد من القبض الحقيقي (ولو اكرى عينا مدمر ولم يسلمها) أو غصبها أو حبسها أو جني ولو كان الحبس لقبض الاجرة (حتى مضت) تلك المدة (انقضت) الاجارة لفوات العقد وعليه قبل قبضه ولو حبس بعضها انقضت فيه فقط وتغير في الباقي ولا يبدل زمان زمان (ولو لم يقدر مدة) وانما قدرها بعمل (كان اجر) دابة (ركوب) الى موضع معين ولم يسلمها حتى مضت (مدة) امكان (السبر) اليه (فالاصح انها) أي الاجارة (لا تنفسخ) ولا يتغير المكثري اذ هي متعلقة بالمنفعة لا بالزمان ولم يتعذر استيفاءها والثاني تنفسخ كالحبس المكثري وأجاب الاول بانالم يقرر به الاجرة لصاعت المنفعة على المكثري ولا فسخ ولا خيار بذلك في اجارة الذمة قطعا لانه دين ناجز تأخر وفاؤه (ولو اجر عبده) أي رقيقه (ثم اعقته) أو وقفه مثلا أو استولد الامه ثم مات (فالاصح انها) أي القصص في ذلك (لا تنفسخ الاجارة) لانه ازال ملكه عن المنافع مدتها قبل تنفسخه فلم يصادف الارقبه مساوية المنافع خصوصا او الاصح انها تحدث على ملك المستاجر والثاني تنفسخ كوت البطن الاول وهو ضعيف كما صرح به في الروضة وخرج به ثم اعقته مالوعلق

على النقل فالوجه وقا فالمرجع اليه حر انه لا أثر لمجرد العرض الا اذا كان على وجه مد فبضافي عتقه البيع اه سم على ج (أقول) ويعمل قوله لا يكتفى هنا أي في الاجارة الفاسدة (قوله ولو اكرى عينا) أي اجارة عين أو ذمة كما هو ظاهر اه سم على ج (قوله أي القصص في ذلك) يجوز ان يصار جوع الضمير للاجارة ويكون قوله الاجارة من الاظهار في موضع الاختصار اه سم على ج (قوله البطن الاول) مجرؤه واجارة أم ولده مجرؤه والمطل عتقه بمعنى وجودها لان المقصود من ذكرها ثم الاستدلال على انفساخ اجارة مال المولى عليه بموته والعرض منها هنا بيان الحكم (قوله وهو ضعيف) انفساخ على ذلك لثلاثتهم من قياسه على صحيح اعتماده (قوله مالوعلق

البيع الواقع فلا يخرج من ملكه إلا بموجب وجبته. ذلك أن تنقضي في ظاهر مفهوم قوله عنه فلو ترك المشتري حقه لانه  
ظاهرياً لا مجرد تركه حقه يجوز للشئع أخذ الجميع فليراجع (قوله في واحد من الثلاثة) أي الآية (قوله فهو منه على

عقده الخ) ليس هذا تكرار مع قوله السابق فاشبهه انفساخ اجارة (قوله في انشاءه الاجارة) وبقي ما علق عقده بصفة  
ثم أجروه وجسدت الصفة مقارنة للاجارة بل تصح الاجارة أم لا فيه تطرأ الأقرب الثاني لغرضه عن ملكه وجود الصفة  
والعقود اقل من غيره بقدر سبقه لشدة تشوق الشارع اليه (قوله لو أجروا ماله ثم مات) بقي ما لو أجروا ماله ثم أصغها  
وينبغي أن لا ينسخ الأيلوت أيضاً اهـ سم على ج (قوله وما لو أقر) أي بعد ٢٣٧ الاجارة (قوله على وارث اعتق)

أي الوارث (قوله ولو  
قضت الاجارة بعد  
العتق بسبب) أي ورجع  
المستأجر بقطا مابق  
على السيد أو الوارث  
(قوله فلو أجروا داره) الأولى  
أن يقول ولو أجروا داره  
هذا لا ينفع على ما قبله  
(قوله رجعت) أي المنفعة  
لما وقف انظر الفرق بين  
هذه وبين ما لو قضت  
الاجارة بعد عتق العبد  
حيث جلت منفعة نفسه  
ولا ترجع لسيده ثم رأيت  
في شرح الروض فرق بينه  
وبين البيع بما صورته  
ويفارق أي ملك العتيق  
منافع نفسه نظيره الا في  
في صورة البيع من انها  
للسامع وان شئت بينهما  
المتوفى في البناء الا في  
ثم أخذ منه الاسنوي  
ترجع انها للسيد بان

عقده بصفة ثم أجروه ثم وجدت الصفة في انشاءه الاجارة فانها تنسخ لسبق استحقاق العتق  
على الاجارة ومثله ما لو أجروا ماله ثم مات كما اقتضاه كلامهما هنا واعتده السبكي وغيره  
وما لو أقر بعتق سابق على الاجارة فانه يمتنع ولا يقبل قوله في نفسه ما يفرم للعبد أجروا ماله  
(و) الاصح (انه) أي الشأن (لا خيار للعبد) بعتقه في نفسه التصرف سيده في خالص ملكه  
فلم يملك اقتضاه والثاني له الخيار كالأمة تحت عهده وقرق الاول بأن سبب الخيار وهو نفسه  
موجود ولا بسبب الخيار هنا ما من كون المنافع تحدث ملكه للمكترى (والاظهر انه  
لا يرجع على سيده بأجروا) أي المنافع التي تستوفي منه (بعد العتق) الى اقتضاء عتق التصرف  
في منافعه حين كان مالكا لها ونفقه في بيت المال ثم على مياسير المسلمين وانهم فرضه الكلام  
فيما لو أجروا ثم أصغها انه لا يرجع له بشئ على وارث اعتق قطعاً اذ لم ينقض ما عقده ولو قضت  
الاجارة بعد العتق بسبب ملك منافع نفسه كافي الروضة لانه صار مستقلاً والتجبه فيما لو أوصى  
بمنفعة عبده لا يذو برقبته لا تفرق ذبه الوصية رجوع المنافع للورثة فلو أجروا داره ثم وقها  
ثم قضت الاجارة رجعت لوائف كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى والثاني يرجع لان المنافع  
تستوفي منه فغير اضرار كالواحدة كرهه سيده على العمل (وبصريح) العبد (المستأجر) مال  
الاجارة (المكترى) فطعنا لا نقفاحا بل كالواحد المصوب من خاصه وانما امتنع بيع المشتري  
قبل قبضه البائع لضيق ملكه (ولا تنسخ الاجارة في الاصح) لو ردها على المنفعة والمالك على  
الرقبة فلا منافاة والثاني تنسخ لانه اذا ملك الرقبة حدثت المنافع على ملكه فلا تستوفي  
بالاجارة وكما لو اشترى زوجته فانه ينسخ النكاح وردبانه انما ينتقل الى المشتري ما كان للبائع  
والبائع حين البيع ما كان ملك المنفعة بخلاف النكاح فان السيد يملك منفعة بضع الأمة  
المزوجة بدليل انها لو طوت بشبهة كان المهر للسيد لا للزوج (فلو باعها غيره) أو وقها  
أو وهبها أو أوصى بها وقد قدرت الاجارة زمن (جاز في الاظهر) وان لم يأن المكترى ما من  
من اختلاف الموردين ويدامسها تاجر لا تمدحاً له في الرقبة لان بدعها يابأمانة ومن ثم لم يمنع  
المشتري من تسلمها لحظة لطيفة ليستقر ملكه ثم يرجع للسائر وينتقد ذلك القدر اليسير

العتق لما كان متصرفاً به والشارع منشوقاً اليه كانت منافع العتيق له نظر المقصود العتق من كمال تقربه بخلاف البيع  
وتصوره وقرق بعضهم بما لا شئ ومن نحو البيع الوقف فان الشارع لم ينشرف اليه تشوقاً لا تقوم من غير الخلاف في  
ملك الموقوف وكتب أيضاً قوله رجعت لما وقف أي ورجع المستأجر بقطا مابق على الواض (قوله وانما امتنع بيع المشتري)  
قد يقال لا حاجة الى هذا بالنسبة لما الكلام فيه لان الذي استغنى المستأجر بالاجارة منفعة العبد والذي أورد عقد البيع  
عليه محل المنفعة وهو العبد ولا يست متعلق الاجارة فلا جامع بينهما وبين عدم حقه بيع المشتري للبيع قبل قبضه نعم بشكل  
على ما من من جهة اجارة العبد المؤجر من المؤجر قبل القبض لانها الشبهة ببيع البيع من البائع قبل قبضه وتقدم الفرق  
بينه ما في كلام الشارح والكلام عليه (قوله فان السيد يملك منفعة بضع الأمة) يتأمل وكأن المراد ان الملك في النكاح  
وارد على المنفعة أيضاً اذ الزوج لا يملكها بل يملك ان يتفقد بشئ مخصوص اهـ سم على ج (قوله وقد قدرت الاجارة) أي  
في الثلاثة (قوله ومن ثم لم يمنع المستأجر) أي لم يجز له ان يمنع الخ

الفرق (الخ) هو جواب أما وكان المناسب ان يقول وأما قول الشيخين الخ فهو بناء على ان النبي هو قول الشيخين لا الجواب  
وتقدير الكلام على ما هنا أو أما الجواب عن قول الشيخين الخ فهو ان كلامهما مبني على الخ (قوله في سببه) تفسير لقوله في التلاوة  
وهو استدراك على ما أفاده لفظ ثم في كلامه انتهى فأراد بالسبب هنا هو أحد تلك التلاوة (قوله نعم في الروضة الخ) هذا ليس  
(قوله لا ضرورة) هو ظاهر حديث ٢٣٨ لم تقض مدة تقابل بأجرة فيحتسب ان المستأجر لا يجبر على تقريظها وإنه لو رضى

بغير فيها احتاج التفرغ  
الى أجرة فيحتسب أنها على  
المؤجر لان منفعة التفرغ  
تعود اليه لا تنتفع به الأجرة  
الضمان عنه واستقرار  
المثل (قوله ان توقف  
قبضها) قضية قوله قبل  
ملحظة لطيفة أنه لا يجبر  
هنا على تسليم الأجرة  
حيث كانت مدة التفرغ  
تقابل بأجرة أو فيها منفعة  
لا تحتسب عادة ويؤخر  
المشتري قبض المثل إلى  
انتهاء مدة الأجرة فحرا  
عليه حيث اشترى عالما  
بكونها مؤجرة فقد رضى  
ببقيتها في يده (قوله  
خلافه في الفرج) ظاهره  
ان كلامه في الفرج مصور  
بما اذا كان البيع لنسبر  
المكثري (قوله ويؤيد  
الاول) يتأمل كون  
ذلك مؤيدا للاول فانه  
انما يظهر تأييده للثاني  
أي وهو ما رجحه السبكي  
(قوله والمدة باقية) أي  
مدة الأجرة (قوله

للضرورة والثاني المتع لان يد المستأجر حائلة عن التسليم بحق لازم فكانت أولى بالمنع من  
الغاصب وردت عامر ومثل كلامه ما لو كانت مشعوبة بامتعة كثيرة لا يمكن تقريظها إلا بعد  
مضى مدة أمثلها أجرة فصح البيع فيما يظهر وان توقف قبضها على تقريظها على ما مر في باب  
أما اذا قدرت بعمل فكذلك خلافا لابي الفرج البزار وان تبعه البلقيني (ولا تنسخ) الاجارة  
قطعا بل تبقى في يد المكثري الى انقضاء أمدها فان جهل المشتري تخبر ولو في مدة الاجارة كما  
انقضاء اطلاعهم وسواء في صحة البيع ولوم الجهل أو كان جاهلا بالمدة أم عالما بخلافه لا لزوم  
ومن تبعه فان أجاز له يستحق أجرة لبقية المدة ولو علمها وطن استحقاق الاجارة فان انقضت  
الاجارة عادت المنفعة للبائع ببقية المدة كما رجحه ابن الرقعة وهو أوجه مما رجحه السبكي انها  
للمشتري ويؤيد الاول ما قاله الجلال البلقيني ان الموصى له بالمنفعة لو اشترى الرقبة ثم باعها  
انتقلت عنه انها للمشتري وقباضه أنه لو استأجر دارا مدة ثم اشترىها ثم باعها والمدة باقية فتنتقل  
بجميع منافعها للمشتري فان استثنى البائع المنفعة التي له بالاجارة بطل البيع في المستثنين  
ولو أجزأ لبناء أو غراس ثم انقضت المدة فاجر لا تخرق بل وقوع التصيير السابق نظيره في العارية  
لم يصح فيما يضر الانتفاع به البناء أو التصيير كما هو ظاهر لبقاء احترام مال المستأجر الاول وبعث  
في غير المضر سواء أخصه بالعقد أم لم يخصه وكان التوزيع على المضر وغيره ممكنا وعلى هذا  
يحمل قول بعضهم يصح ان أمكن تقريظها منه في مدة الأجرة لمثلها ولم يسترها الغراس وأثنى  
البلقيني فيمن أجزأ رضة مدة بأجرة مؤجلة ثم مات المستأجر قبل أو ان الزرع فاستوى آخر  
وزرع عدوا لا يجلو الأجرة بعونه وعدم انقضاء الاجارة هذا ان لم يضع المتعدي يده والارتفاع  
الحلول الذي سببه موت المستأجر لان الحلول انما يدم حكمه مادامت الاجارة بها فإذا  
مضت المدة وبد المتعدي فأنه قد انقضت الاجارة في الجميع وارتفع الحلول ويلزم المؤجر  
رد ما أخذه من تركه الميت على ورثته قال وهذه مسألة نفيسة لم تقع لي قط ويستحق المؤجر  
أجرة المثل على المتعدي وليس للورثة تعلقبه اهـ ويؤيد ما مر في الغصب ولو أجزأ بأجرة  
مقسطة فكتب الشهود الاجرة اجالا ثم قسطت بما لا يطابق الاجال فان لم يمكن الجمع تحالفا  
لان تعارض ذلك أوجب سقوطها وان أمكن كأن قالوا أربع سنين بأربعة آلاف كل شهر  
مائة دراهم وعشرة دراهم جعل على تقسيط المبلغ على أول المدة فيفضل بعد تسعة عشر شهرا  
عشرة دراهم تقسط على ما يخصها من الشهر وهو يوم من أول الشهر العشرين وثلاثة أضعاف  
يوم لان حصه كل يوم سبعة وعين ذلك أتى بالدرجة الله تعالى وعن ابن الصلاح ما وافقه

ويصح في غير المضر) أي ويختار للمشتري كما كان يقضي البائع (قوله ويؤيد ما مر) أي قريبا  
في قول الشارح بعد قول المصنف ولو أكرى عينا مدة الخ وأحبسها أو غصبها الخ (قوله في الغصب) أي العين المؤجرة أهـ سم  
(قوله ثم قسطت بما لا يطابق الاجال) أي أما لو لم تقسط الاجرة على اجزاء المؤجر كما لو قال أجزأتك هذه الأرض بكذا على انها  
تخسرون ذراعا من لافان فتد ذلك لم يقسط من الاجرة شيء في مقابلته ما تنقص من الاذرع لكن يقضي المستأجر بين الفسخ  
والاجارة فنفسح ورجع عيادته ان كان والاسقط السهمي عن ذمته ثم ان كان الفسخ بعدم مضي المدة أو بعضهم المستقر عليه  
أجرة مثل ما مضى من المدة قبل الفسخ (قوله تحالفا) أي المؤجر والمستأجر ويقتضيانها أو أحدهما أو الحاكم ان لم يترضا  
يقول أحدهما (قوله على أول المدة) أي وما زاد على ذلك لا يتعلق به الاجارة

استدراك في الحقيقة لان محل الامور فيه بعد التملك كما هو صريح عبارة الروضة ويبدل عليه ان الشارح ذكره فيما يأتي  
 قريبا لفظ واذا ملك الشخص بغير تسليم لم يسلمه حتى يؤذيه فان لم يؤذ به اهل يوم ثلاثة ايام الخ فعمله لا يهل للتملك مطلقا واعلم  
 ان المراد بالتملك في كلام الروضة غير التملك في كلام البلقيني فالمراد بالتملك في كلام الروضة التملك الحقيقي كان اخذت وقضى

كتاب احياء الموات (قوله من عمر أرضا) هو بالتخصيف وهو لغة القرآن قال تعالى انما بدعهم مساعد الله ويحوز فيه  
 التشديد وهذا كله حيث لم يعم الرواية (قوله وصح ايضا) ذكره بعد الاول لما فيه من التصريح بالاختصاص اذا الاول يشعر  
 بان لغره فسه حقا على ما يستفاد من قوله الحق (قوله واجعوا عليه) أي على كفر المعارض لكن الصحيح عدم تكفيره  
 بالمعارضة اذا غابته انتزاع عين من يد مستحقه انهم ان جعل على مستحل ذلك فلا يبعد التكهنه (قوله ويستحب التملك به)  
 أي الاحياء وقوله فله فيها أي في احيائها اجزاء (قوله طلاب الرزق) أي من انسان أو بهيمة أو طير وقبه دليل على ان  
 الذي ليس له الاحياء لان الاجر لا يكون الا للمسلم اه اسما اه شيئا الزبدي (أقول) وقد يمنع دلالة على منع احياء الذي  
 وقوله فهو صدقة لا يؤخذ منه التخصيص بالمسلم لان الكافر له الصدقة ويثاب عليها ما في الدنيا بكثره المال والبنين وفي  
 الآخرة بتخصيف المذاب كبقا المطالبات التي لا تتوقف على نية بخلاف ما يتوقف ٢٣٩ عليها فانه لا يصح خصوصا

والتخصيص بالمسلم يقتضي  
 ان الكافر لا يصح احيائه  
 وهو فاسد لما يأتي في المتن  
 في قوله أو يولد كفارا الخ  
 والاحكام الشرعية  
 الواردة بعمومها تشمل  
 الكفار فانهم محطوبون  
 بالفروع على الصحيح ولو  
 كان التخصيص في الخبر  
 مراد القيل ببلاد المسلمين  
 تأمل وفي المصباح الثواب  
 الجزاء وانه الله فعل له  
 ذلك وقال في الف مع  
 الجسيم اجره الله اجرام

### كتاب احياء الموات

الاصل فيه خبر من عمر أرضا ليست لاحد فهو احق بها وصح ايضا من احياء الرضائية فهي  
 له ولهدم المصح في الملك هنا لفظ لانه اعطاهم منه صلى الله عليه وسلم لان الله اقطعه أرض  
 الدنيا كأرض الجنة لقطع منها شاعشا ومن ثم اتى السيدي بكفر معارض وألادقيم  
 فيما اقطعه صلى الله عليه وسلم له بأرض الشام واجعوا عليه في الجملة ويستحب التملك به للخبر  
 الصحيح من احياء الرضائية فله فيها أجر وما كالت المواتي أي طلاب الرزق منها فهو صدقة  
 وهو (الأرض التي لم تعمر قط) أي لم يبن عمارتها في الاسلام من مسلم أو ذي وليست  
 من حقوق عامر ولا من حقوق المسلمين ثم تملك الأرض (ان كانت يولد الاسلام) وان لم  
 يكن مكلفا كجهنم كاصرح به الماوردي والزبدي ومرادهم بذلك فيما لا يشترط فيه القصد  
 كما يأتي (تلكها بالاحياء) ويستحب استئذان الامام ولا يشترط فيه القصد وعبر بذلك المشعر  
 به لكونه الغالب نعم لوجي الامام لنهم الصدقة موضعها من الموات فاحياء شخص لم يملكه  
 الا باذن الامام لما فيه من الاعتراض على النسخة ولو تجرعه مسلم موات لم يترك حقه ولم يخص مده  
 بسقط فيها حقه لم يحمل اسم غلظه وان كان لو فعل ماله وحمل كلامه على الجواز لا على العصة

باني ضرب وقتل وأجره بالتدافع ثالثة اذا تابه اه فلم يقدم ما يسمى فوايجزاء المسلم فاقتضى ان كل ما يقع جزاء يسمى فوايجزاء  
 سواء كان الفاعل مسلما أو كافرا (قوله وهو) أي شرعا (قوله لم يبن عمارتها) يدخل فيه ما يبن عدم عمارتها في الاسلام  
 وهو ظاهر وما شئت فيه وسباني عدم جواز احيائه في قوله ولو لم يبرف هل هي جاهلية الخ (قوله ولا من حقوق المسلمين)  
 كحافات الانهار ونحوها (قوله وان لم يكن مكلفا) أي بشرط تمييزه اه شيننا زبدي لكن يعارضه قول الشارح كجهنم الان  
 يحمل على مجنون لانه غير عيز وكتب سم على قول حج ولو غيره مكلف شامل لصي غير مجز اه ولم يتعبه وبؤخذ مما سباني  
 في قول الشارح وما لا يقع عادة الالتحاق الخ ان محل التملك غير المكاتب بالاحياء حيث كان المجي محال يتوقف ملكه على قصد  
 كاللور وكتب سم على منسج أي لو رغبوا يكون لسيده اه وهذا في غير البعض اما البعض فان كان دينه وبين سيده  
 مهاباة فهو لوقع الاحياء في نوبته واذ لم يكن مهاباة فهو مشترك بينه ولا يتوقف ملك سيده أو هو على قصد واحد  
 منه ما يخصه بل متى احياء لا يتوقف ملكه على قصد او قصد التملك فيما يتوقف ملكه على قصد كالأبار كان حكمه  
 ما ذكر (قوله كما يأتي) أي في قوله وما لا يقع عادة الالتحاق كبناء دار الخ (قوله ولا يشترط فيه) أي الاحياء وقوله القصد أي على  
 ما يأتي ايضا وقوله وعبر بذلك أي التملك وقوله المشعر به أي بالقصد وقوله لكونه أي التملك وقوله لم يترك حقه أي لم يبن عمارتها  
 وقوله ويحمل كلامه أي المصنف (قوله لا على العصة) لعل الاولى يحمل كلامه على العصة لا على الجواز لان قوله فله ملكها  
 يرده على ان عمومه يتناول ما يجزعه الغير عنه بجرم احيائه فاذ حمل على العصة اندفع الابراد لان العصة قد تنافي في الحرمة

له القاضي بقرينة قوله فسخ الحاكم عليك قتال (قوله ويقيم قبضه مقام قبض المشرى) أشار به الى دفع ما عطل به الشهاب (قوله تلك الذي) مفهومة انه اذا احياءك للزواني لا يمنع عليه فينبغي انه اذا اترد مع مسلم في ارادة الاحياء ان يقدم السابق ولو ذميا كان بما معا قدم المسلم على الذي فان كانه مسلمين أو ذميين اقرع بينهما وكذا يقال فيما لو اجتمع مسلم وذمي بدار كتمل يذونان موافق وقال في الرض وان احياءى أرضا ممتدة أي بدلا من ارضه الامام تزعمت منه ولا اوجه عليه فلوزعها منه مسلم وأحياءا بغير اذن الامام ملكها فلوزعها الذي وزعها في أي أرض صرف الامام الغلبة في المصالح ولا يحل لاحد غلبها اه قال في شرحه لانها ٢٤٠ ملك المسلمين اه وقضيت دعوها في ملك المسلمين بمجرد زهدده فيها بدون عليك

ولا تلك منهم ولا من ناتهم اه سم على ج (قوله قدورسوله) فيه دلالة على ما مر ان الله اقطع له أرض الدنيا كارض الجنة (قوله وانما جاز لكافر معصوم فصولا) استطب واصطباد بدار لان المساحة تغلب في ذلك (وان كانت) تلك الارض (ببلاد كفاوراهم احياءها) مطلقا لانهم حقوق دارهم ولا ضرر علينا فيه (وكذا المسلم ان كانت عمالا بدون) بكسر الهمزة وضمة أي يدفعون (المسلمين عنها) كوات دار انما يختلف ما يدون عنه وقد صلحناهم على ان الارض لهم وليس له احياءه اما ما كان بدار الحرب فيملك بالاحياء مطلقا لا يجوز تلك عامر ها فلو انما بالاولى ولو تغير قادر على الاقامة فيها وقدم على ما قرر رأيه لا يملك بالاستيلاء فقط اذا لم يكن زاده على موات الاسلام فنقول بعضهم ولعل ذكرهم للاحياء لكون الكلام فيه والا فاقسام ملكه بمجرد الاستيلاء عليه بقصد غلبته كما هو معلوم من صريح كلامهم في السير اه غير سديد في اقتضاه كلام بعض الشراح من انه يصير بالاستيلاء كالتصغير غير صحيح لان العاصم اذا ملك بذلك فاقوات بطريق الاولى منه عليه السبكي (وما) عرف انه (كان معصوما) في الماضي وان كان الآن خرابا من بلاد الاسلام واغيره وان خصه الشارح ببلاد الاسلام (فلا لكة) ان عرف ولو ذميا او نضوه وان كان وارثا نعم ما عرض عنه الكفاور قبل القدرة عليه فانه ملك بالاحياء كما قاله الماوردي ولا ينافيه قوله له الاملا لا تزول بالاعراض ادخله في الاملاك يحترم اما الحربي فملكه معرض للزوال فيزول به وانما لم يكن فيا او غنمة لان محل ذلك اذا كان ملك الحربي باقية الى استلثنا عليه ولا كذلك هنا (فان لم يعرف) ملكه دارا كان أو قرية بدلا (والعمارة اسلامية) يقينا (فقال ضائع) يرجع فيه الى رأي الامام من حفظه أو يسهو وحفظ غنمه واستقرضه على بيت المال الى ظهور ملكه ان رجى والا كان ملكا لبيت المال فله اقطاعه كافي البصر رجى عليه في شرح المذهب في الزكاة فقال للامام اقطاع أرض بيت المال وعليك أي اذا رأى مصلحة سواء اقطع رقبته أم منفعها لكتنه في الشق

هدية بر اه سم على ج (قوله فيملك بالاحياء مطلقا) دفعنا عنه أولا (قوله فنقول بعضهم) هو ج (قوله ولو ذميا) أي او حريوان ملك كما هو الغالب بالاستيلاء عليه اه سم على ج (قوله او نضوه) كالعاقد او نضوه قوله املا (كحجر) أي شخص محترم (قوله فيزول به) أي الاعراض (قوله اذا كان ملك الحربي باقيا) قد يشكل بما جاول اعنه خوفا من ان استيلاءهم عليه لم يبق الى دخوله في أي دنائهم الا ان يخص ما هتاجا من كونه من انفسهم لا بسبب المسلمين أصلا ما تروى كونه لذلك فاستيلاءهم عليه باق حكا حتى لو غلبوا من الرجوع له وأمنوا اغتيال المسلمين رجوعا اليه (قوله وعليك) يومته ما جرت به العادة الا ان في أما كن خوية بصر ناجهت أربابها أو يس من معرفتهم فيا اذن وكيل السلطان في أن من هم شيئا فهو له من هم شيئا من ملكه وينبغي ان محله ما لم يظهر كون الحيا مسجدا أو وضا أو ملكا للشخص معين فان ظهر لم يملكه بعد ظهوره فهو بخير في اعارة الارض للبناء والفراس بين الامور الثلاثة وينبغي أن تلزمه الاجرة للمالك مدة وضعه به فخرج في فتاوى السيوطي رجل يبدد رزقه اشتراها ثم مات فوضع شخص يده عليها بشوقيع سلطان في فهل للورثة منازعته الجواب ان كانت الرزقة وصلت الى البائع الاول بطريق شرعي بأن اقطعها السلطان اباها وهي أرض موات فهو يملكها

الاخير (قوله ولو ذميا) أي او حريوان ملك كما هو الغالب بالاستيلاء عليه اه سم على ج (قوله او نضوه) كالعاقد او نضوه قوله املا (كحجر) أي شخص محترم (قوله فيزول به) أي الاعراض (قوله اذا كان ملك الحربي باقيا) قد يشكل بما جاول اعنه خوفا من ان استيلاءهم عليه لم يبق الى دخوله في أي دنائهم الا ان يخص ما هتاجا من كونه من انفسهم لا بسبب المسلمين أصلا ما تروى كونه لذلك فاستيلاءهم عليه باق حكا حتى لو غلبوا من الرجوع له وأمنوا اغتيال المسلمين رجوعا اليه (قوله وعليك) يومته ما جرت به العادة الا ان في أما كن خوية بصر ناجهت أربابها أو يس من معرفتهم فيا اذن وكيل السلطان في أن من هم شيئا فهو له من هم شيئا من ملكه وينبغي ان محله ما لم يظهر كون الحيا مسجدا أو وضا أو ملكا للشخص معين فان ظهر لم يملكه بعد ظهوره فهو بخير في اعارة الارض للبناء والفراس بين الامور الثلاثة وينبغي أن تلزمه الاجرة للمالك مدة وضعه به فخرج في فتاوى السيوطي رجل يبدد رزقه اشتراها ثم مات فوضع شخص يده عليها بشوقيع سلطان في فهل للورثة منازعته الجواب ان كانت الرزقة وصلت الى البائع الاول بطريق شرعي بأن اقطعها السلطان اباها وهي أرض موات فهو يملكها



ابن حجر ما اختاره من تعيين اجبار المشتري من قوله لان أخذ من يدا البائع يفضي الى سقوط الشفعة لانه يفوت حق التسليم الموقوف للمشتري فيسقط البيع وتسقط الشفعة انتهى ووجه الرد ان قبض الشفع فاقم مقام قبض المشتري فلا يرد ما قاله وفي بعض نسخ الشارح مثل ما قاله الشهاب بن حجر فالظاهر ان الشارح رجع عنه بعد ان كان تبعه فيه وأشار الى رد ما ذكر (قوله كما ذكره الا ن) قال في النسخة عقب هذا ما نقله واحد الثلاثة مدخل به على التحويل لا بد منه والاصار الكلام غير

ويصح منه ببعضها وعلى كلهما المشتري منه واذا مات فهي لورثته ولا يجوز لاحد وضع اليد عليها الا بأمر سلطان ولا غيره وان كان السلطان اقطعه اياها وهي غير موات كما هو الغالب الا ان فان المقطع لا يملكه ابل ينتفع بما يجب ما يقرها السلطان والسلطان ان ترعاها حتى شاء ولا يجوز للمقطع بيعها فان باع ففسد واذا اعطاها السلطان لاحد فنقلها ليطالب اه (واقول) ما تضمنه كلامه من ان اقطاع السلطان لغير الموات لا يكون على وجه التملك مخموم كما يعلم من كلام الشارح وحيث اذا اقطعه لغير الموات تملكه فبني ان يجري فيه ما ذكره المحجب في الشق الاول اه سم على ج وبقي ما لو شئ هل هو اقطاع تملك او ارفاق فيه نظر والا قرب الثاني لان الاصل عدم التملك (قوله الجهل باعيانهم) اما لو عرف مالكوها فهي باقية على ملكهم فلا يخل ببيعها ولا اكلها نعم لالكها ان يأخذ منها ما غلب على ظنه انه حقته ولو بلا إذن من الامام او نائبه والآخر (قوله فصل ببيعها اكلها) أي بعد دخولها في يد وكيل بيت المال ونصره فيها بالمصلحة ٢٤١ (قوله جاهلية) أي يقينا بغيرنة

ما يأتي ولا ينافيه قوله وجهول دخولها في أي بدنان المراد ان اتقنا كونها في الاصل جاهلية وشككا في انها غنيت للمسلمين قبل اول قسم (قوله قال بعض شراح الحاوي الخ) هذا هو المحقق ولعل وجهه ان اعيانها علمنا سبق ملكه وشككا في حيزه بخلاف ما شك في أصل حرانه فيجوز احيائه لان الاصل عدم العمارة ثم ظاهر قوله في غنى الخ يشعر بان المسئلة منقولة

الاخير يستحق الانتفاع بامدة الاقطاع خاصة كما هو في الجواهر وما في الاوزار بما يتألف ذلك من ردد ويؤخذ عما ذكر حكم ما عتبه بالدوى من أخذ الظلمة المكوس وجلود الهائم وضواها التي تدفع وتؤخذ من ملاكها فقرا وتنفرد ذلك لهم الجهل باعيانهم وهو مسير وزنها لبنت المال فيصل ببيعها اكلها كما أتى بذلك الدرجة الله تعالى (وان كانت) العمارة (جاهلية) وجهول دخولها في أي بدنا (الاظهره) أي العمور (على احياء) اذ لا حرمة للك الجاهلية والثاني المنع لان المستعرات تم ان كان يدارهم وذو ناعته وقد سولوا على انه لهم يملك بالاحياء كما علم مما مر ولم يعرف هل هي جاهلية او اسلامية قال بعض شراح الحاوي في ظني انه لا يداخله احياء (ولا يملك بالاحياء مغمور) لانه ملك للمالك المغمور غير انه لا يباع وحده كما قاله ابو عاصم العبادي كالا يباع شرب الارض وحده وملكه ابن الرقعة من الجواز ككل ما ينقص قيمة غيره فرق السبكي بينهما بان هذا تابع فلا يرد (وهو) أي الحرم (ما تفسر الحاجة الى التنازع) وان حصل اصله بدونه (فخرج القرية) الحياطة (النادي) وهو مجتمع القوم للتحدث (ومر تكمن) نحو (الخبيل) وان لم يكونوا خيالة خلا لا لامام ومن تبعه فقد تعبد لهم أو يسكن القرية بعدهم من له ذلك وهو يرفع الكاف مكان سوقها

٢١ نهايه لكنه لم ينتقها وصرح بذلك ما نقله سم من قوله في تجريد المترجدا اذ شك في ان العمارة اسلامية او جاهلية فوجهان كالتواين في الركن الذي جعل حاله (قوله لانه لا يملك المغمور) يؤخذ منه انه لو تعدى أحد بالاراعة أو نحوها فيه لزمه أجره مثله ويقع ما فعله بجانا فان رضوا ببيعها بالاجرة قبيح منع عدم بيعه وحده عدم جوازه الا ان يفرق بان النفعة يتناقص فيها لا يتناقص في تملك العين وأجرة المثل اللازمة لاداءه وتوزعت على أهل القرية بقدر امل اكهم من له حق في الحرم والذى له حق في الحرم ارباب الاملاك فيستحق كل منهم ما قسم حاجته اليه مما يحتاج ملكه من الحقة التي هو فيها من القرية مثلا (قوله غير انه لا يباع وحده) أي حيث لم يمكن مالك الدار احداث حرم لها كالمر على ما مر للشارح في البيع (قوله كالا يباع شرب الارض) أي نصيبها من الماء (قوله ككل ما ينقص قيمة غيره) أي وهو منفصل كان حدز وجي خف فلا ينافي ما مر من عدم جهة بيع جز معين من انا أو سيف على ما مر (قوله ما تفسر الحاجة اليه) بان لا يكون ثم ما يقوم مقامه اما الواسع الحرم واعتيد طرح الراد في موضع منه ثم احتج الى عمارة ذلك الموضع مع بقائه اذ عليه فيجوز حماره لعدم تقويت ما يحتاجون اليه واما الوارد عمارة ذلك الموضع بنجامة وتكبيهم طرح الراد في غيره بجواره ولو قربا منه فلا يجوز بغير رضاه لانه باعيا دهم الرمي فيه صار من الموقوف المشتركة وهذا يقع بلا دناء كثيرا فليفتن له وكذا يجوز الفرس فيه لما لا يمنع من انتفاعهم بالحرم كن غرس في مواضع يسيرة بحيث لا يفوت منافعتهم المقصودة من الحرم

منتظم وهو مرفوع عطفا على نائب الفاعل الذي أتى به أي قوله كون النهر الخ وكذا قوله ورؤية الشفع فالتقدير ويشترط مع ذلك ثلاثة أمور كون النهر معلوماً للشفع ورؤية الشفع الشقص واحد الثلاثة المذكورة في قول المصنف أما تسليم العوض الخ قوله لا بالماء يعني لا يجب التعرض في حكمه بالماء بل حكمه بثبوتها يحصل بغير سبق طلب الماء كذا نقل عن الشرح في فصل ٤١ قوله وتعدد الشقص) مجرور عطفاً على بيان والشقص مضاف إليه قوله بجى عما مر الخ أى فيكون

(قوله ونحوها) من الجرين المعدل بأية الحب فيجتمع النصف فيه بما يعطى منفعة على أهل القرية أو بنقصه فلا يجوز زرع في غير وقت الاحتياج إليه أن ترتب على زرعه نقص الانتفاع به وقت الاحتياج إليه كان حصل في الأرض خلل من أثر الزرع كتكرير يمنع كمال الانتفاع المعاد قلزمه الأجرة (قوله في مرعها المباحة) فديخرج المرعى المعدود من الحرم لأن الحرم مملوك لا تقدم أه سم على حج (قوله ولو مسجد أو مذهب) أى ومع وجوب هدمه لا تحرم الصلاة فيه لأن غاية أمره أنها صلاة في حرم النهر وهى جائزة ٢٤٤ بتقدير عدم البناء فوجوده كذلك وعليه فلو كان للمسجد المذكور أمام أو

غيره من خدمة المسجد أو غيره وظيفة فيه كترادة في بنى استغاثهم بالماء كما في المسجد الموقوف وقضا يصلان الإمامة والقراءة ونحوها لا تتوقف على مسجد واعتقاد الواقف صحة وقبضه مسجد لا يقتضى بطلان الشرط ونصح فيه الجملة أيضاً لأنه يشترط لجواز القصر مجاوزة محله فوق كساحته بين الدور فاحظه فانه مهم وفي سم على حج فمران أحدهما الانتفاع بحرم الإمام وكما فاتها بوضع الأجال والانتقال وجعل زريبة من قصب ونحوه لحفظ الأمتعة فيها كاهو الواقع اليوم في ساحل بولاق ومصر القديمة ونحوها ينبغي أن يقال فيه أن فعله لا لا اتفاق به ولم يضر بانتفاع غيره ولا ضيق على غيره المارة ونحوهم ولا عطل أو نقص منفعة النهر كان جائز ولا يجوز أخذ عوض منه على ذلك والأحرم ولزمته الأجرة لمصلحة المسلمين وكذا يقال فيما لو اتفق على أن يكتشف عنه النهر في زرع ونحوه والثاني ما يحدث في خلال النهر من الجزائر والوجه الذي لا يصح غيره خلاف ما وقع لبعضهم امتناع أحيائها لأنهم النهر أو حرمه لا احتياج ركب البحر والماء به لا انتفاع بها لوضع الأجال والاستراحة وللرور ونحو ذلك بل هي أولى بغير أحيائها من الحرم الذي يبايعه عنه الماء وقد تقرر عن بعضهم أنه لا يتغير حكمه بذلك مر أه ثم هل يتوقف الانتفاع بها على إذن الإمام أم لا فيه نظر والأقرب الثاني فلا يأم بذلك وإن زمت الأجرة (قوله لا احتمال عوده إليه) يؤخذ من ذلك أنه لو أس من عوده جاز وهو ظاهر (قوله لا يزول وصفه الخ) معتد وقوله يزول متبوعه أى حيث احتمل عوده كما كان أخذاً عما مر (قوله متعلق بما قدرناه) ما المانع من تعلقه بالثبوت وأوله بالمشق أى المغيرة أه سم على حج ويمكن أن يقال بتقدير الشارح ما ذكر لا يمنع من صحة غيره لكن جملة على ما ذكر أظهر (قوله الأقرب اعتبار العادة) وعلى هذا فيأتي فيه من التغيير ما ساند كرمه عن الخادم في الجوز وأدعى ما يقدر عليه

(ومناخ الأبل) وإن لم يكن لهم ابل على قياس ما مر وهو يضم أوله ما يناخ فيه (ومطر الخ الرماد) والقيامات والسرحين (ونحوها) كراح الغنم وملب الصبيان ومسيل الماء وطرق القرية لأن العرف مطرد بذلك وعليه العمل خلفاً عن سلف ومنه مرعى البهائم أن قرب عرفها منها واستقل كما قاله الأذوى وكذا إن بعد ومست حاجتهم له ولو في بعض السنة فيا ينظر ومنه في ذلك المحتط وليس لأهل القرية منع المارة من رمى مواشهم في مرعها المباحة وحرم النهر كالنيل مائس الحاجة لتسام الانتفاع به وما يحتاج لبقاء ما يخرج منه فيه لو أراد يحضره أو تنظيفه فيمنع البناء فيه ولو مسجد أو مذهب ما يجزى عنه فيه لو أراد يحضره حرم البلى بذلك في عصرنا حتى ألف العلماء في ذلك وأطالوا ليزجر الناس فلم يزجروا ولا يغير هذا الحكم كما ظاهره الوردج الله تعالى وإن بعده من الماء بحيث لم يصر من حرمه لا احتمال عوده إليه ويؤخذ من ذلك أن ما كان حرم على الأزل وصفه بزوال متبوعه وبمحتمل خلافه (وحرم البئر) المحفورة (في الموات) التملك وذكره الموات لبيان الواقع إذا يتصور الحرم الأبدى بغيره قوله إلا في الدار المحفورة الخ ويصح أن يمتد به عن المحفورة في الملك وإن علم أنه لا يكون فيه (موقف النازح) للدلالة من أيده وفي الموات متعلق بما قدرناه الدال عليه لفظ البئر لزوم له وأحوال مهالان المضاف كالجزء من المضاف إليه وهل يعتبر موقف النازح من سائر جوانب البئر أو من أحدها فقط الأقرب اعتبار العادة في مثل ذلك المثل (والحوض) دعى مصب الماء لأنه لا يطلق على مجفئه إلا في يطلق عرفاً أنضاع على مصبه الذي يذهب منه إلى مجفئه فلا تكرر في كلامه ولا تخالفه فيه لما في الروضة كاصلها (والدولاب) يضم أوله أشهر من قصب فارسي معرب قبل وهو على شكل الناعورة أى موضعه كما في المنحر

محل ما في الحاوي اذا علم المنع والاعتين ياخذ به انظر ما لوراضيا على غيره هل يأتي فيه ما من من الحاوي وما عساه به المشرح  
 قوله خلافا لبعضهم يعني شيخ الاسلام حيث قال عقب قول الرضوي يوم الحنايا صوابه يوم الصلح قوله كان المشتري في الثمن  
 حالة للزوم أي لانه قبلها الحقة الزيادة والتقصان (قوله باعتبار القيمة) تباع في ذكره الشهاب بن حجر بعد ان تباع في محل المقتضى  
 الجلال المحي في بياتهم عبارة الشهاب المذكور مع المتن بخصته أي بقدرها من الثمن باعتبار القيمة انتهت فلفظ القيمة في عبارته  
 (قوله من نحو حوض) أي الموضع الذي يطرح فيه ما يخرج من حوض ونحوه (قوله والا فإني انته الموات) قال ابن حجر ان كان  
 والا فلا حرم كما قرر اه (قوله ومصب مازيها) هل شرطه اعتياد المازي بآل ولا على قياس اعتبار نحو من تكس الخيل وان  
 لم يكونوا خيالة على المختار الذي قدمته اه سم على حج (أقول) قد يقال الأقرب عدم الفرق بينهما فلا يشترط الاعتياد حيث  
 أمكن الاحتياج اليه (قوله وحرم آباء القنائة) هذه الآباء وتوجبها القيوم ولا ٢٤٣ نهرها يلاذنا (قوله لان المدار) أي

وغيره ان مكان الاستقباه ويطلق على ما يستقي به النازح وما تستقي به الدابة ويجمع  
 الماء أي الموضع الذي يجمع فيه لسبق الماشية الاربع من حوض ونحوه كما في الرضوة  
 كاصلا او في المحر نضوه (ومرود الدابة) ان استقي بها ولفظ ما يخرج من نحو حوضها التوقف  
 الانتفاع بالبرقي ذلك ولا حدث في محاذ كرو يأتي بل المول عليه في قدره على ما قسم اليه  
 الحاجة ان امتداد الموات اليه والا فإني انته الموات (وحرم المدار) المنيعة (في الموات) في ذكره  
 ما مر و به ان يصدر من بعض المحظوظة وسبب في ذواتها وهو ما حوالى جدرانها ومصب  
 ميزانها قال ابن الرضا ان كان يعمل بكثريه الأمطار و (مطر الح مادو كناسة و فغ) في بلده  
 للحاجة الى ذلك (ومعنى صوب الباب) أي جهته ليكن لا الى امتداد الموات اذ لغيره  
 احياه ما قبله اذ الباقي مما لو لم احتياج الى ازورار وانعطاف (وحرم آباء القنائة)  
 الحياة لا الاستقباه منها (ما لو حفر في حفرة ماؤها أو خيف الانبيار) أي السقوط ويختلف  
 باختلاف لبن الأرض وصلابتها وأما لم يصبرها ما في في بئر الاستقباه لان المدار على حفظها  
 وحفظ ما في الأغبر ولهذا بحث الرزقي جواز البناء في جميعها بخلاف حفر البئر فيه ولا يمنع  
 من حفر بئر ملكه بنقص ما في بئر حاره لتصرفه في ملكه بخلاف ذلك فانه ابتداء غنم وآبار  
 بهيمة بعد موحدة ساكنة كذا اعطى المصنف ويجوز تقديم الهزمة على الموحدة وقلها الفا  
 والاول أكثر استعمالا قاله الجار بردي (والدار المحظوظة بدور) أو شارع بان أحيت بها ما  
 جهل الحال فيما يظهر (لا حرم لها) لاتقاء المروج لها على غيرها نعم أشار البقبي واعتمده  
 غيره الى ان كل دار لها حرم أي في الجسلة قال وقوله نعم هنا لا حرم لها أرادوا به غير الحرم  
 المستحق أي وهو ما يخط به عن يقين الضرر (وتنصرف ككل واحد) من الملك (في)  
 ملكه على العادة في التصرف وان تضر به حاره أو أفضى لاتلاف ملكه كان سقط بسبب  
 حفره المعتاد جدا جاره المانع من ذلك ضرر لا جاره (فان تعدى) في تصرفه بملكه  
 العادة (ضمن) ما تولد منه قطعا أو ظاهريا كان شاهدا به خبره ان كما هو ظاهر لتقصيره

ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كما في المضطر ولا يجب عليه الاعلام بأنه يريد ان يبقى أو يشي لانه غير معتاد فلا يضمن  
 مر اه سم على حج أي فيجب عليه الدفع متى علمه وان لم يطلب لكن يقول لما لا دفع لك الا بالثمن فان امتنع من بذله لم  
 يلزمه الدفع ولا ضمان عليه وتضمن هي جنيته على ما قلنا كما في ابن حجر ويؤخذ من قوله فان امتنع من بذل الثمن انها  
 لو لم تقدر عليه حال وطلب منه نسبته فان كانت فقيرة وجب عليه الدفع بلا عوض لا مضطر ارها وان لم يكن كذلك ولم يرض بذمتها  
 و امتنع من الدفع ضمن و قضيته انه لو أصرح في ملكه على المعتاد جاز وان ادى الى تلويث جدار الغنم بالدخان وتسويده أو  
 تلويث جدار مسجد بجوارره ولو لم يجد عليه الصلاة والسلام كذا قال مر انه قضيه كلامهم ولا شأن لقضية كلامهم بل  
 وقضية جواز الاسراج بها ونفس وان ادى الى ما ذكره وقد التزمه مر تارة وتوقف أخرى فيما يلزم منه تلويث المسجد  
 فلنصرر اه سم على منهج أقول وحيث استند الى مقتضى اطلاعهم فالتظاهر بالبرية بدون التوقف

هو ما في المتن فلا موقع لها في كلام الشارح بعدما في المتن مع ما حمله به (قوله كلفص مجهول القيمة) ليس المراد منه مجرد التخييل بل هو قيد في المتقوم أي متقوم هو كلفص مجهول القيمة الخ وعبارة الخصم أو يعقوب وتعد العلم بقيمته (قوله وليس له الحلف الخ) أي لعدم كفاية ذلك وعبارة شرح الروض ولا يكتفيه (قوله بطل أيضا) أي البصر فقط (قوله فلا يخرج رديا تخيير البائع به) (قوله ولهذا أجي الوالد) وفيه شك ٢٤٤ على قولهم والأصح أنه يجوز أن يتخذ داره المحضوفة عسا كن الخ لأن

ولهذا أفتى الوالد رحمه الله تعالى بضمها من جعل داره بين الناس معمل نشادر وشبهه أطفال  
 لما توأب سبب ذلك مخالفته العادة (والأصح أنه يجوز) للخصم (أن يتخذ داره المحضوفة عسا كن  
 حراما) ولفظه مذكر وما حرفة ومدينة وفرنا (واصلها وما نوتة في الزائر بن حانوت حداد)  
 وقصار وضوء ذلك (إذا احتاط واحكم الجدران) أحكاما لا تقتضيه تصرفه في خالص ملكه  
 ولما في منعه من أضراره والثاني المنع للأضرار ورد بأن الضرر لا يزال بالضرر واختار جمع  
 المنع من كل مؤذم يستدو إلى ما لا يمنع إلا أن يظهر منه فسد الثغيب والفساد وأجرى  
 ذلك في نحو طالة البناء وأفهم كلام المصنف أنه يمنع عما الغالب فيه الإخلال بنحو ما طالت الجار  
 كسكنه في عتيف برزخها وحبس ماء يملكه تسري ندائه الهال الزكشي والحاصل منعه عما  
 يضر المال لا المالك انتهى ولا ينافيه ما مر من عدم المنع من حفر يتركه لأن ذلك في حفر  
 معتاد وما هنا في تصرف غير معتاد فقد نقل الوالد رحمه الله تعالى عن الأصحاب أنه يتصرف  
 كل شخص في ملكه على العادة ولا ضمان إذا أفضى إلى تلفه ومن قال بمنع مياض المالك دون  
 المالك لم يحله في تصرف بخالف فيه العادة لقولهم لو حفر عليك بالوعة أفسدت ماء برزخه  
 أو برزخك فماتت ماء هالم بضم الم يخالف العادة في توسيع البرزخ وترقيبها من الجدار ولكون  
 الأرض خورة تنهار إذا لم تطو فللم بطوها فيضن في هذه كاه لو يمنع منها التقصير وشغل كلام  
 المصنف ما لو كان له دار في سكة غير مأددة فله جعلها مسجدا أو حانوتا أو سبيلا ولم يأذن الشريك  
 خلافا لضمهم كما علم ذلك مما مر في الصلح ولو حفر برزخا أو حفر آخر برزخا فماتت ماء  
 البرزخ الأولى منع الثاني منه ووجهه أن الأول أسقط حرم البرزخ قبل حفر الثاني فماتت ماء  
 حفره في حرم ملك غيره ولا كذلك فيما مر ولو أضر الجدار بده أو تكسر ما على فماتت ماء  
 كاهه القاضي سواء أسقط في حال الدق أم لا خلافا للعراقيين (ويجوز) بلا خلاف (أحياء  
 موات الحرم) بما يقيد ملكه بما يملك عامره بالبيع وغيره بل يسن وإن قلنا بكرة بيع  
 عامرها (دون عرفات) ولن لم تكن منه أجاجا فلا يجوز أحيائها ولا يملك به (في الأصح)  
 لتعلق حق الوقوف بها كالحقوق العامة من الطرق كصلى العيد في العصر أو موارد الماء  
 وقد عمت البلوى بالعمارة على شاطئ النيل والخلجان فيب على ولى الأمر ومن له قدرة منع  
 من يتعاطى ذلك والثاني أن ضيق امتنع والأدلة (قلت ومن دلف) وإن قلنا البيت ما سنة  
 (ومنى كرفة والله أعلم) فلا يجوز أحيائها ما مر مع خبر قبله يارسول الله لا تبنى للبيتنا بئني  
 بذلك فقال لا نبنى صاخر من سبق ولا يلحق بها المصحب كما أفاده الولي العراقي وإن استحب  
 الحاج بعدنصره البيت به لأنه ليس من المناسك ولا يقدح في ذلك كونه تابعا لما قد عمت البلوى  
 بالبناء عني وهذا ذلك مما لا ينكر فيجب على ولى الأمر هدم ما من البناء أو المنع من البناء فيها

بجباب الفرق بين ما عتيد  
 فعله بين الناس كذا كورأت  
 في قولهم المذكور وان  
 لم يمتد فها في ذلك الحاصل  
 بخصوصه وبين ما لم يمتد  
 بين الناس مطلقا كما في  
 هذه الفتوى اه سم  
 على ج (قوله ضمان من  
 جعل) أي خطأ لا لم  
 يقصده شخصيا (قوله  
 من كل مؤذم يستدو) يؤخذ  
 منه حرمة الوقوف بنحو  
 العظم والجلود مما يؤذى  
 فيمنع من ذلك حيث كان  
 ثم من يتأذى به (قوله  
 تسري ندائه) ظاهره أنه  
 لا فرق في ذلك بين كون  
 السريان حالا أو مالا  
 لسكنه قال في الشارح  
 في آثر باب الصغ مانصه  
 ولا منع من غرس أو حفر  
 يؤذى في المال يؤذى  
 إلى انتشار العروق أو  
 الأغصان وسريان الندوة  
 إلى ملك غيره والمراد أنه  
 لا يمنع في الحال ثم أن أدى  
 بعد ذلك إلى انتشار العروق  
 أو الندوة كلف إزالة  
 ما يضر إذا لم تطو أي تبني

(قوله ولا كذلك) أي فيما لو حفرها على ملكه (قوله لم يضمن) أي حيث كان دفعه معنادا ولو اختلفا صدق ويختلف  
 الذي لأن الأصل عدم الضمان (قوله بل يسن) أي الأحياء (قوله وإن لم تكن منه) أي الحرم (قوله لتعلق حق الوقوف بها)  
 وقياس ما يأتي في المصحب بل أولى أن غرة كذلك لأن الأقسام قبل زوال يوم عرفه من سن الخ الكدة ولتعلق حق النسك  
 اه ج وسبب الشارح أنه لا يمنع أحياء المصحب وإن استحب البيت فيه وقيامه أن غرة كذلك (قوله كونه تابعا) أي للناسك  
 (قوله وقد عمت البلوى) هذا علم مما تقدم في قوله وحرم النهل الخ

الرضا والاسبدال الخ) هو مشكل ان كانت الصورة ان الثمن معين كما هو صريح الساق فان القياس فيه انما هو التخيير بين  
 الفسخ والامضاء لارادة العين وطلب بدله قال الثمابين فاسم الآن اراد بطلب بدله طلب قيمة الشقص اذا تعذر بدله فيقول  
 الاشكال (قوله وهو الواجبه) أي فيسئل للمشتري المعبدون الرديء كأي في (قوله ومساحتته موجودة فيهما) أي في الخط  
 وقبول الرديء أو المعب (قوله بخلاف الثمن) أي اذا حط أو بعضه (قوله فسرى ٢٤٥) ما وقع فيه الى الشقص أي بخلاف

الرديء والمعب فلا يسرى  
 فلا يعطيه الا الجيد سواء  
 ما قبل اللزوم وما بعده لان  
 ما قبله ثبت بالفرد المذكور  
 وما بعده بالاولى وهذا الفرق  
 يوافق ما صرح عن المغوى  
 (قوله والوجه الفرق بين  
 المعب والرديء) أي فيدفع  
 مثل المعب بخلاف الرديء  
 كما صرح به الزايدى في  
 حاشيته ومعنى قوله انضرد  
 الزداده أكثر أي على  
 المشتري ثم انظر هل ما ذكر  
 في المعب يجري فيما قبل  
 اللزوم وما بعده (قوله تعين  
 الاول) وعليه فلا بد من  
 الفور (قوله وانما يمكن  
 نصرف الاصل الخ) ينال

قوله بحسب الغرض) لو  
 حفر قبر في موات فالظاهر  
 انه احياء قاله الزركشي قال  
 بخلاف ما لو حفره في أرض  
 سبيل مقبرة فانه لا يختص  
 به ومن سبق بالدفن فيه  
 فهو احق به صرح بالثانية  
 العماد بنونس في فتاويه  
 انتهى ونقل ذلك في شرح  
 الروض اه على سمي منهج  
 (قوله وتعلق باب) قاله  
 سمي على منهج (قوله

و يختلف الاحياء بحسب الغرض) المقصود (منه) والشارع أطلقه وليس له حذف اللغته  
 فوجب ان يرجع فيه الى العرف والحزب والقبض وضابطه ان يبيأ كل شئ لما يقصد منه غالباً  
 (فان أراد مسكناً اشترط) لحصوله (نحوط البقعة) بما تجرأ ولين أو قصب على عادة ذلك المكان  
 وقضية كلاهما الاكتفاء بالتصوير بذلك من غير بناء لكن نص في الام على اشتراط البناء  
 وهو المعنى والوجه الرجوع في جميع ذلك الى العادة ومن ثم قال المتولى وأقره ابن الرقعة  
 والأذرى وغيرهما لاعتداد نازلو العصره بتنظيف الموضع من نحو شوك وحجر وتسويته  
 لضرب خيمه وبناء معلف فضاوا ذلك بقصد القتل ملكوا البقعة وان ارتحلوا عنها أو بقصد  
 الارتفاق فهم أولى بها الى الرحلة (وسقف بعضها) ليتأ السكنى ويقع عليها اسم المسكن ثم قد  
 بعبى موضعاً للزينة في زمن الصيف والعادة فيه عدم السقف فلا يشترط حينئذ (وتعلق باب)  
 أي نصبه لان العادة فيها ذلك (وفي الباب) أي تعلقه (وجه) انه لا يشترط لانه لا يحفظ  
 والسكنى لا توقف عليه (أو زينة دواب) مثلاً (فصوبط) ولا يكفي نصب سقف وأحجار من  
 غير بناء (لا سقف) لان العادة فيها عدمه (وفي تعلق) (الباب الخلاف) السابق (في المسكن)  
 والاصح اشتراطه ولو شرع في الاحياء لنوع فاحياء لنوع آخر كان قصداً لحياءه للزراعة بعد ان  
 قصده للسكنى ملكه اعتباراً بالقصد الطارىء بخلاف ما اذا قصد نوعاً أو قصبه بغير نوع آخر  
 كان حوطاً البقعة بحيث تفصح زينة بقصد السكنى لم يملكه اخلافاً للامام (أو مزرعة) بتثليث  
 الزايد والفتح (فجمع) نحو (التراب) أو الشوك (حوماً) بجدار الدار (وتسوية الأرض)  
 بطم المنخفض وكسح العالي وحرثها ان توفى زرعها عليه مع سوق ما توفى الحرث عليه  
 (وترتيب ما لها) يشق ساقفة من نحو نهر وبحر فناء أو بئر ونحو ذلك وفهم من تعبده  
 بالتعريف عدم اشتراط السقي بالفعل فاذا حفر طرعه ولم يبق الا اجراؤه كفي وان لم يحفر فان  
 حياه ولم يحفر طرعه كفي أيضاً كما رجحه في الشرح الصغير هذا (ان لم يكن لها المطر المعتاد) فان  
 كفاه لم يتحقق لترتيب الماء من بطائح العراق يتبع مجرى مياهه عكس غيرها كاذكره الماوردى  
 والروائى وغيرهما وأراضى الجبال التي لا يمكن سوف الماء اليها ولا يكفها المطر تكفي الحرارة  
 وجمع التراب كما اقتضاء كلام المصنف في الروضة كالأرضي ويزعم به غيرهما (الزراعة) فلا يشترط  
 في احيائها (في الاصح) كما لا تشترط سكنى الدار لان استيفاء المنفعة خارج عن الاحياء الثاني  
 نعم اذا الدار لا تصير محمية حتى يصير مال المحي فكذلك المزرعة (أو يستأنس بالجمع التراب)  
 حولها لان اعتداده واذل بدلا عن التصوير (و) الانشراط (التصوير) ولو بنحو قصب (حيث  
 جرت العادة به) اذا احياءه لا يتم بدون به وبعبارة المصنف محمولة على التنوع لتوافق عبارة  
 الروضة وأصلها (وعن ثمة ما له) ان لم يكن مظهر كالمزرعة (ويشترط) نصب باب (الغرض)  
 ولو لم يعضه بحيث يسمى معه يستأنس كما افاده الأذرى فلا يكفي غرس الشجرة والشجرتين في

بحسب العادة الخ) قد يؤخذ من اعتبار العادة انه لو جرت عادة ناحية بترك تعلق باب الدوام لم ينشأ احياءها على باب  
 ولا مانع وفاقم راه (قوله بقصد السكنى) خرج ما لو قصدت التصغير السكنى غير قصد الى نحو زينة فيمتد به ويقت  
 ما قبله مناسباً بقصد كما يفيد قوله السابق ولو شرع في الاحياء الخ (قوله نعم بطائح العراق) اسم لمواضع يسيل المياه اليها  
 دافعاً (قوله وجمع التراب) أي ويجوز ان يتكلف نقل المياه اليها أو يحصل مظهر زينة العادة بكفها

(قوله عن نصرته) أي هبته التي تعاطها (قوله غالباً) يعني حذفه من الأشكال لأنه لا يتأق معه أشكال أذهو حاصل الجواب كالاتي (قوله وما يحسنه الزركشي الخ) استوجه الشهاب فاسم ما قاله الزركشي وقرره في حواشي النسخة تقريرا حسناً فليراجع (قوله وإن حلف المشتري) الأنسب فإن حلف بالفداء والتعير بالواو فيما بعده أحسن (قوله غير أقر أرحبه) أي من البائع كاهو ظاهر (قوله ولو يكن في سبق النفي الخ) كان الأولى ذكره إذا عقب قوله أكتفه عن كل نظيره (قوله ابتداء)

(قوله كنبه دأر) أي وطأ حوتو بستان وزريفة (قوله على قصده) وقائده ذلك إن ما جرت به العادة بقصده إذا فعله بال قصد ككونه غير مكافئ لم يلحكه ٢٤٦ فليقره أحياءه بخلاف ما لم يجز العادة في أحيائه بقصد فانه يلحكه بمجرد عمارته حتى

لوجره وغيره بعد أحيائه لا يلحكه (قوله فليقره أحياء الزائد) قد يسأل عن المراد بكفائته وقد ظهر وقافاً لما ظهر لم أن المراد بها ما يفي بقرضه من ذلك الأحياء فإن أراد أحياء دار مسكناً فكفائته ما يليق بسكنه وعياله وإن أراد أحياء دور متعددة أو قرية يستغلها في مؤناته فكفائته ما يكفيه في مؤناته ولو قرية كلمة وهكذا سم على منهج (قوله ولو شأنا) وإذا أراد غيره أحياءه ما زاد هل يجوز له الأقدام عليه من أي محل شاء أو لابد من القسمة بينه وبين الأول ليميز حق الأول عن غيره أو يغير الأول فيما يريد أحياءه فيه نظراً رأيت ما يأتي من التلادم من القيسير (قوله لو أحياء آخر ملكه) انظر قوله لو

الملك الواسع (على المذهب) إذا لزم اسمه بدونه بخلاف المترعة بدون الزرع ولا يشترط أن يجرى ولا يفعل عادة إلا التملك كنبه دأر لا يعتبر قصده بخلاف ما فعل له وغيره كغيره فإنه يتوقف ملكه على قصده وقيل لا يشترط الغرس (ومن شرع في عمل أحياء ولم يتمه) كحفر الأساس (أو عمل على بقعة بنصب أشجار وغر خشباً) أوجب زبائلاً رطخاً خطوطاً (الخصير) عليه أي مانع لغيره منه بما فعله بشرط كونه بقدر كفائته وقادر على حصاره حالاً (و) حينئذ (هو) أحق به) من غيره اختصاصاً بالملك والمرد ثبوت أصل الحقيقة له إلا لاحق لغيره فيه ونظر إلى داود من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به فإن زاد على كفائته فليقره أحياء الزائد كما قاله المتولي وما سواه باقي فغيره فيه ولو شأنا وما لا يقدر عليه حالاً بل ما لا فلا حق له فيه ولما كان إطلاق الإحقية يقتضي الملك المستلزم لصحة البيع وعدم ملك الغير له استدركه بقوله (لكن الأصح أنه لا يصح بيعه) ولا هبته كما قاله المساورى خلافاً للدارمي لما مر من أنه غير مالك وحق التملك لا يساع حق الشفعة والثاني يصح بيعه وكأنه باع حق الاختصاص (و) الأصح (أنه لو أحياء آخر ملكه) وإن أتم بذلك كالأشترى على سوم أخيه ومعه حيث لم يمرض والأملك المحمي قطعاً يحرم عليه نقل الآلات المقصير مطلقاً والثاني لا يلحكه لثلاييطل حق غيره (ولو طالت مدة الخصير) عرفاً بالاعذار ولم يحم (قاله السلطان) أو نائبه (أخى أو أترك) ما يخصه لتضييقه على الناس في حق مشترك لهم منه (فإن استعمل) وأبدى عذراً (أهل مدرة قرية) بحسب رأي الإمام رفقا به ودفع الضرر لغيره فإن مضى ولم يفعل شيئاً بطل حقه أما إذا لم يذكر عذراً أو لم منه الأعراض فينزعهما منه حالاً ولا يجهل بكافحه السبكي وهو ظاهر وقضية كلام المصنف أنه لا يبطل حقه بعضي المدة بلامهلة وهو ما يحسنه الشيخ أبو حامد والقاضي والمتولي وهو الأصح خلافاً لما جزمه الإمام من بطلانه بذلك لأن الخصير ذرعة إلى العسارة وهي لا تؤثر إلا بقدر تهمة أسماها وهذا لا يصح تعير فقير لا يقدر على تهمة (ولو) أقطعه الإمام (مواناً) بقدر عليه (صاراً حق باحيائه) بمجرد الإقطاع أي مستحقاً له دون غيره وصار (كالخصير) في أحكامه المارة لأنه صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير رضى الله عنه أرضاً من أموال بني النضير وكانوا الشيطان ويحث الزركشي أن ما أقطعه صلى الله عليه وسلم لا يلحكه الزبير بأحيائه كالإيقض حياه ولا ينافي ما قرآن القطع لا يلحكه قول المساورى أنه يملك لانه

لوجره وغيره بعد أحيائه لا يلحكه (قوله فليقره أحياء الزائد) قد يسأل عن المراد بكفائته وقد ظهر وقافاً لما ظهر لم أن المراد بها ما يفي بقرضه من ذلك الأحياء فإن أراد أحياء دار مسكناً فكفائته ما يليق بسكنه وعياله وإن أراد أحياء دور متعددة أو قرية يستغلها في مؤناته فكفائته ما يكفيه في مؤناته ولو قرية كلمة وهكذا سم على منهج (قوله ولو شأنا) وإذا أراد غيره أحياءه ما زاد هل يجوز له الأقدام عليه من أي محل شاء أو لابد من القسمة بينه وبين الأول ليميز حق الأول عن غيره أو يغير الأول فيما يريد أحياءه فيه نظراً رأيت ما يأتي من التلادم من القيسير (قوله لو أحياء آخر ملكه) انظر قوله لو

محمول

أحياءه آخر بأن أتم على ما فعل الأول الذي شرع ولم يتم هل يملكه بذلك قال مر ظاهر كلامهم انه

لا يملكه (أقول) ونصراً لآل الأول المعنية منصوبة للثاني فلا دلالة على طلب تزعمها وإذا تزعم لا تنتقص ملك الثاني المم فليقره اه سم على منهج وقول سم لا ينتقص ملك الثاني أي إذا كان الباقي بعد تزعم الآلات الأولى لا يصلح مسكناً مثلاً (قوله نقل آلات المتخصر) أي فإن نقلها أتم ودخلت في ضمانه وقوله قاله أي وجوباً كما هو ظاهر (قوله أو علم منه الأعراض) أي صريحاً ويحيى بنعني أن مثل العلم الظن القوي سيما مع دلالة القرآن عليه (قوله لأن المتخصر) علة لكلام المصنف (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم) كان وجه الاستدلال القياس والألفاظ لكلام في إقطاع الموات وأموال بني النضير ليست منه كما هو ظاهر اه سم على منهج (قوله لا يملكه الغير) أي غير المقطع

هنا ودوا ما ينبغي أن ينظر ما معناها ولعله لا معنى لها هنا فإنه يبعد هذا الاحتمال حتى لا يشكوا فيه وأما الشراء أو بالارث أو غيره مما عبارة النسخة فبقول المصنف جمع نصها كدار مشتركة بين جمع بنوع شراء أو ارث أو أحدهم نصيبه انتهت (قوله وقد يعرض عنه) انظر ما للمرابه هنا (قوله وليس له الاقتصار على حصته) أي وان رضى المشتري بما يأتي (قوله ذي بدارنا) أي فينتج عليه ذلك مطلقاً (قوله لانه لا يثق بفعله) أي ولو ٢٤٧ أقطعه أن يدين ذلك هل يطل في

الجميع أو تفرق العققة فيه ونظره الأقرب الثاني (قوله احياه الزائد) قال في انقاد بنيني ان راجع الاول وبقوله اخترتك جهة انتهى ومراده ينبغي الوجوب وذلك لعدم تمييز الزائد عن غيره فلو امتنع من الاختيار فينبغي ان الحاكم بين جهة يريد الاحياء فان لم يكن ما حكم وامتنع المحي من الاختيار اختار مرده احياه الزائد بنفسه (قوله أو أقتك مقى) أي ولو عال في مقابلة ذلك فيما يظهر ويجوز للوزير أخذه أخذاً عما ذكره في جوار أخذ المال في مقابلة رفع اليد عن الاختصاص كالسرجين وبما ذكره في التزول عن الوظائف بعرض وحيث وقع ذلك فلا رجوع له به بدله سقط حقه (قوله بحيث يكتفى المسلمين مابق) أي فلو عرض بعد حي الامام ضيق المرعي لجذب أصلهم أو لعروض كرهه مواشهم هل يطل الحي بذلك أولاً وبغير

محمول كما في شرح المهذب على ما إذا أقطعه الأرض قليل كل قتها كالمس وأقسام قوله موثاته ليس له انقطاع غيره ولو مندرسا وقدم ما فيه وحاصله أنه ان وقع ظهور مال كحفظه والا صار ملكاً لبيت المال فلا مام انقطاعه ملكاً أو ارتفاقاً بحسب ما يراه مصلحة (ولا يقطع الامام) أي لا يجوز له ان يقطع (الاقدام على الاحياء) حسداً وشراً دون ذي بدارنا (وقدره بقدره) أي على احياه لانه لا يثق بفعله النظم بالمصلحة (وكذا المنع) لا ينبغي ان ينضم من مرده الاحياء بقدره على احياه والا فليخره احياه الزائد كالمس والا وجه حمة تنحصر زائد على ما يقدر عليه لان فيه منعا لريد الاحياء بل حاجة ولو قال المنع لغيره أن تركه أو أقتك مقى صار الثاني أحق به قال الماوردي وليس ذلك هبة بل تولية وإيثار (والاظهر ان الامام) وثابته ولو والى ناحية (ان يحمي) يفتح أوله أي يمنع ويحمي أي يجعل حي (بقعة مواتي) خيل جهاد (نم جزيه) وفي (وصدق) (نم) ضالوه (نم) انسان (ضعيف عن النسخة) يضم النون وهو الابعاد في الذهاب لطالب الرعي لانه صلى الله عليه وسلم حي النسخ بالنون وقيل بالباء لخيل المسلمين وهو بقرب وادي العقيق على عشرين ميلاً من المدينة وقيل على عشرين فرسخاً ومعنى خبر البخاري لاجي الاقوة ورسوله لاجي الامثل جاءه صلى الله عليه وسلم بأن يكون لما ذكره ومع كثرة المرعي يصحبت يكتفى المسلمين ما بقي وان احتساجوا للتباعد للرعي وذكر النعم فيما عدا الصدقة للغالب والمراد مطلق المناسية ويحرم على الامام أخذ عرض عن رعي في حي أو موات ويحرم عليه ان يحصي الماء للعدي كبر أوله وهو الذي له مادة لا تنقطع كماء عين أو ينزل شرب خيل الجهاد وبالصدقة والجزيه وغيرها (و الاظهر) ان له أي الامام (نقض جاء) وحى غيره اذا كان النقص (للمحاجة) بأن ظهرت المصلحة فيه بعد ظهورها في الحي رعاية للمصلحة وليس هذا من نقص الاجتهاد والثاني المنع لانه يمتنع تلك الجهة كالوعين بقعة لمسجد أو مقبرة أو ما جاءه عليه الصلاة والسلام فلا ينقص ولا يغير بحال لانه نص بخلاف حي غيره ولو انطلقوا الراشدين رضى الله عنهم (ولا يحصى) الامام وثابته (لنفسه) قطعاً لان ذلك من خصوصياته صلى الله عليه وسلم ولم يقع ذلك منه وليس للامام ان يدخل مولى شيعة ما جاءه المسلمين لانه قوي ويندب له نصب أمين يدخل دواب الضعفاء ويجمع دواب الاقوياء فان رعاها قوي منع منه ولا يفرم شيئاً ولا يخالفه ما صرح في الجمع ان من أتلف شيئاً من نبات لبيع حنفيه على الاصح لان ما هناء في الرعي فهو من جنس ما حي به وما هناء في الاتلاف بغيره ولا يضر أيضاً وحله ابن الرفعة على جاهل النحرى قال والا فلا ريب في التعزير انتهت وبردائه لا يلزم من منعه من ذلك حمة الرعي وعلى التزول فقد ينتهي التعزير في الحرم لعارض ولمعلم سائحوا فيه كساجحتهم في النعم

فصل في حكم المنافع المشتركة في (منفعة الشارع) الاصلية (المروء) فيه لانه وضع في الدوام لا ينفرد في الانتداه فيه نظر والأقرب الاول لان فعله انما هو للمصلحة وقد بطلت الحقوق الضرر بالمسلمين بدوام الحي (قوله وبكسر أوله) وبالادال المسئلة قاله في الصحاح (قوله من جنس ما حي به) أي بسببه (قوله ولا يضر) أي القوي على التقيد وان علم النحرى على ما يأتي فصل في حكم المنافع المشتركة (قوله منفعة الشارع الاصلية) فيه دفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة وقربة التقيد اه مم على ح

(قوله وان تأخر التمسك) معناه انه لا يجب انه يسد بالتمسك بل يكفي ان يبادر بالطلب ثم يتكلم عقبه والا فهدم انه لا يدمن فوراً بذلك والشهاب بن حجر أخر هذه النافية عن قول المصنف على الفور وما صرحه أقصد كالايجني (قوله غير ضئيف فيه) قال

(قوله ان الامام مطالبة الواقت) قضيته عدم جوازها للأحد وينبغي ان يحل اذا ترتب عليه فتنه والا جاز ثم قوله للامام دشعر بالجلوس فقط ولعله غير مراد فان ما اقتضته المصلحة يكون واجبا على الامام ويمكن الجواب بان ما أشرع به من الجواز جواز بعد منع وهو لا ينافي الوجوب وينبغي ان اذا توقف ذلك على نصب جماعة يطلعون ذلك وجب لانه من المصالح العامة وينبغي ايضا ان مثله الجالس بالاول (فقرع) وقع السؤال عما يقع عصرنا كثيرا من المتأداة من جانب السلطنة بقطع الطرقات القدر الفلاني هل ذلك جائز وهل هو من الامور التي يترتب عليها مصلحة لعامة المسلمين فتجب على الامام ثم على مياسير المسلمين أم لا والجواب ان الظاهر الجواز بل الوجوب حيث ترتب عليه مصلحة والظاهر الوجوب على الامام فيجب صرفه بأجرة ذلك من أموال بيت المال فان لم ينسب ذلك فلم ينو له فعل في مياسير المسلمين وامام يقع الات من اكراه على شخص من سكان الدكاكين على فعل ذلك فهو ظلم محض أو مع ذلك لا رجوع له على مالك الدكاكين ما غمره اذا كان مستأجرا له المالك ان الظالم لا اخذ منه والمطلوب لا يرجع على غرضه والمذاق ترتب على فعله ضرر بعثر المارة بما يفعله من حفر الارض لاضمان عليه وعلى من أمره بمعاونه بأجرة أو بدونها لان هذا الفعل جائز بل قد يوجب حيث ترتب عليه مصلحة عامة وان حصل الظلم اكراه أبواب الدكاكين على ٢٤٨ دفع الدراهم ثم ان المأمورين اذا بادروا بعضهم للفعل بحيث صار المصل الذي

حفره حفرة تضرب المارة بالتزول فيها ثم السعود منها لا يمنع ذلك عليه وان كان لو صبر شاركة جبرانه في الحفرة فبما يجب تعبير الارض مستوية لا يتولد منها ضرر (قوله غير لاضرر) أي جائز (قوله) وان تقادم العهد أي وان تقادم عهد الاسلام لا يتغير الحكم بحيث يحتمل الضرر وظاهره ان هذا

لذلك وهذا علم عام في الصلح وذكره توطئة لمابعده اما غير الاصلية فأشاره بقوله (ويجوز الجلوس به) ولو بوسطه (لاستراحة ومعاملة ونحوها) كانتا رقيق وسؤال وله الوقوف فيه ايضا ثم في الشامل ان للامام مطالبة الواقت بقضاء حاجته والانصراف وهو متعب ان تولد من وقوفه ضرر ولو على تدور هذا كله (اذ لم ينصق على المارة) فيه لغير لاضرر ولا ضرر في الاسلام وان تقادم العهد (ولا يشترط اذن الامام) وشمل كلامه الذي فقيته ذلك كما قاله ابن الرفعة وتبعه السبكي وليس للامام ولا لغيره من الولاة اخذ عوض عن يرتقي بالجلوس فيه سواء أكان يبيع أم لا وان فعله وكلاء بيت المال زاعمين انه فاضل عن حاجة المسلمين لاستدعاء البيع تقدم الملك وهو متنفذ ولو جاز ذلك لجائز بيع الموات ولا قائل به قاله السبكي كان الرفعة قال ولا أدري بأى وجه يلقى الله من يفعل ذلك قال الاذني وفي معناه الرحاب الواسعة بين الدور (وله) أي الجالس في الشارع (تظليل مقعده) أي موضع قعوده في الشارع (بيارية) بتشديد التثنية كما في الدقائق

من تمام الحديث فليراجع وفي ابن حجر اسقاط قوله وان تقادم الخ (قوله ولا يشترط) أي في جواز وحكي الانتفاع به قال ابن حجر ولو ادعى اذن الامام لاطلاق الناس عليه بدون اذنه من غير تكبير وسيأتي في المصداق انه اذا اعتد اذنه تعين فحتمل ان هذا كذلك ويحتمل الفرق بان من شأن الامام النظر في أحوال العلماء ونحوهم دون الجالسين في الطرق انتهى (أقول) وما ذكره من الفرق ظاهر فلا يتوقف حاله في الشوارع على اذن بل حكمه في ذلك حكم المسلمين (قوله زاعمين انه) أي ما أخذ وعرضه (قوله تقدم الملك) أي واستدعاء اخذ الاجرة ملك المتنفذ (قوله قال ولا أدري) أي قال ابن الرفعة اه ح (قوله الرحاب الواسعة بين الدور) وحكي الاذني قولين في حل الجلوس في أقبية المنازل وحريها بغير اذن ملاكها ثم قال وهذه الغائبان في علم الحرم اما في وقتنا هذا في الامصار ونحوها التي لا يدري كيف صار الشارع فيها شارعا فيجب الجزم بجواز القعود في أقبية وانما لا يعارض لاربابها اذ لم يضر بهم وعليه الاجماع الفعلي انتهى واعتمدوه بل قال شيخنا انه في الحقيقة كلام أئمتنا ولا اشكال في ان خرق الاجماع الفعلي كالقول وهو الوجه انتهى وانما يفتيه ذلك في اجماع فعلي علم صدورهم من مجتهد عصر فلا عبرة باجماع غيرهم وانما ذكرت هذا لان الاذني وغيره كثيرا ما يتعرضون للشك في الاحكام بان الاجماع الفعلي على خلاف ما ذكره فاذا علمت ضابطه الذي ذكرته لم يردهم الاعتراض بذلك لانه لا يعلم ان ذلك اجماع مجتهد عصر أم لا نعم ما ثبت فيه ان العامة تفعله وجرت أعصار المجتهدين عليه مع علمهم به وعدم انكارهم له بغير حكم فلهم كما هو ظاهر فتأمل اه ح (قوله تظليل مقعده) قد يشمل الحلاقة الذي ولا يعبدان يفصل بين التظليل بتبنت



في الخصومة وكانه اعتمد عندهم بما صبره حسنة الغيرة انتهى ~~فكان~~ على الشارح ان يذكر هذا والافاضل في لا يمتنع به مثل هذا (قوله فاعده العرف نواب الخ) هذا هو الضابط (قوله بحيث فعد غيبته حائلة) انظر المرام في محاولة الغيبة فان

فيجتمع كالجناح وغيره ككثوب مع الزنا تباعدت اثناء الحاجة بلا تصديق ولا يمتنع مر ١٥ سم على ج (أقول) قد يفرق بين الجناح وما هذا بأن في الجناح استعمال على من يرتفعه من المسلمين فعد منه وما يظن به لا يتم انتفاعه الا به فثبت ماله الانتفاع به فالتقياس جواز التظليل مطابقة للتب وغيره وأما محل الجناح فذلك فيلزم حتى بعد موت المخرج له لا ينتقل الحق في المال لورثته ولا كذلك ما هنا (قوله فلو كان مثبنا بينه) مفهومة انه اذا كان يغير بينه جاز لكل من المسلم والذي فعله وفيه ما ذكرناه ثم ما ذكر من امتناع الاثبات بيننا مصرح في انه لا فرق بين اثباته للثلاث أو الارتفاع وفي كلامهم على ج استنباطا من كلام الرضا ان بناء البيوت في حريم الانهار وفي منى اذا كان للارتفاع ٢٤٩ لا يمتنع وهو مخالف لما اقتضاه هذا

الكلام بل يقتضي جواز البناء المساجد في حريم الانهار لام لم تفعل للثلاث وقد تقدم التصريح بامتناعه فليراجع (قوله) اعتدوا بضعه (قوله والعماء) أي الأخذ (قوله وان ترتب اقدم السابق) ولو ذميا كاهو ظاهر لوجود المرجح وهو السابق ونقل مثله عن شيخنا الزايد (قوله لا بقصد العود) أي ويصدق في ذلك بيمينه ما لم يبدل فربنه على خلافه (قوله بحيث ينقطع الخ) ينبغي ان يكون المراد ان تقضي مدة من شأنها ان تقطع الا في احوالها فان لم ينقطعوا من ابتداء الغيبة ١٥

وحكي تخفيفه انواع ينسج من قصب كالخضير (وغيرها) عما لا يصير للمارة عرفا فيما يظهر ككثوب وعبداء لجريان العادة به فلو كان مثبنا بينه كاله كما امتنع وله وضع سرر واعتدوا بضعه فيه فيما يظهر من تردد فيه ويخص الجالس بمحله ومحل امتنعه ومعامليه وليس لغيره ان يفتق عليه فيه بحيث يضرب في الكيل أو الوزن والعطاء له منع وان يفتق به ان منصرفه أو وصوله بمعامليه اليه لا من تصديع مثل متاعه ولم يراجعه فيما يخص به من المرافق المذكورة ولا دام أو تائبه ان يقطع بقعة من الشارع لمن يرتفع فيها للمعاملة لان لا نظرا واجتهادا في ان الجلوس فيها مضرا ولا لهذا يزعم من يرى جلوسه مضرا (ولو سبق اليه) أي موضع من الشارع (انما) وتنازعوا لم يسعوا معا كما هو ظاهر (اقرع) بينهم وجوب الانتفاع بالرجح ولهذا لو كان أحدهما مسلما قدمه الدار لان انتفاع الذي دارنا انما هو بطريق التبعية لنا وان ترتب اقدم السابق (وقبل يقدم الامام) أحدهما (برأيه) أي اجتهاده كالمبيت المال (ولو جلس) في الشارع انما هو استراحة بطل حقه بمجرد مقارفته وان قوى العود أو (للماملة) أو صناعة يعمل وان آلفه (ثم فارقته تارك الحرفة أو منتقلا الى غيره بطل حقه) منه ولو مقطعا كما يجتنبه الاذري (وان فارقته) أي محل جلوسه الذي آلفه ولو بلا عذر (لعود) اليه ويحقق به ما لو فارقته لا بقصد العود (لم يبطل حقه) بخبرهم من اقام أحدكم من مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به ويحرق هذا في السوق الذي يقام في كل شهر أو سنة مرة مثلا (الآن) تطول مقارفته (ولو لم يزدوا) ترك فيه متاعه (بحيث ينقطع معامله عنه وبالفون وغيره) هو لازم لما قبله فيبطل حقه حينئذ ولو مقطعا كما في أصل الرخصة وان أطال جمع في رده لانتفاعه عين غرض الموضوع من كونه يعرف فيه عمل وخرج مجلسه لماملة ما لو جلس لاستراحة أو نحوها فيبطل حقه بمقارفته كما مر وكذلك لو كان جولا يبقعه كل يوم في موضع من السوق ويكرهه الجلوس في الشارع لحديث أو نحوه ان لم يبطه حقه من غرض يصبر وكف أدى ورد سلام وأمر

٣٢ نهاية ع سم على منهج (قوله هو لازم لما قبله) فيه نظرا قد ينقطع عن عنه لعدم حضوره ولا بالفون وغيره بل ينظرون عوده ليعودوا الى معامله ١٥ سم على ج وقد يجاب بان ما ذكره الشارح هو الغالب بل قد يقال ماداموا ينتظرونه لا يقال انقطع الا فقه (قوله يعيد كل يوم في موضع) أي فيبطل حقه (قوله من غرض بصر الخ) وقد نظم الشيخ ابن حجر آداب الجلوس على الطريق فقال

نظمت آداب من رام الجلوس على الطريق في قول خير اخلاق انسانا أشس السلام واحسن في الكلام لما • وشئت العاطس الحاد اياما في الجلعاون ومخالوا من وأغت • لفان رد سلاما واحد حيرا • بالعرف مرواه عن نكرو وكف أدى • وغض طرفا وكثر ذكر مولانا أي فاذا وجدت هذه الشروط كان جلوسه مباحا حيث جلس لغرض نفسه وانفق فيه اجتماع الشروط فان قصد بجلوسه الاصر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحوهما من القرب كان مندوبا وقوله في النظم له أي بان يقول للمعتر لعلك عاليا دعا به بان يتعش كذا في الصبح وينقلب عن الظن

كأنه أراد حيلولة القيسة من حيث هي غيبة فكل غيبة كذلك وان قصرت اذلا تاتي معها الطلب في الحال وان كان المراد سبلها بما يتار من قائله ان لا خصوصية للغيبة بذلك اذا لم يضر كذلك اذا منعه مانع فليتأمل (قوله نعم الغائب محجرا) انظر ما وقع هذا الاستدراك (قوله ما لم يزد على العادة) انظر هل المواد بالعادة العرف كاذب يرشد اليه قوله في ذلك أي

ان تأظم هذه الآيات ابن حجر العسقلاني (قوله أو يقرئ فيه الخ) خرج به ما لو جلس لقراءة القرآن فلا يصبر أحق به ومن ذلك قراءة الاسماع التي تفعل بالمساجد ما لم يكن الشارط لمحله بعينه الوانف للمصنف قال سم علي ح وقد شغل تعليم القرآن بصفته في الألواح انتهى وهو ظاهر (قوله أو لتعلم ما ذكر) ومنه المطالعة في كتاب التعلّم منه فليراجع دراهم سم على منهج (قوله التي لا يبطل حقها) بأن لم يقصد الاعراض عنه ولا طالت غيبته وليس من الغيبة ترك الجلوس فيه في الأيام التي جرت المادة ببطاها ولو أشهر كما هو العادة في قراءة الفقه في الجامع الأزهر وما لا ينقطع به حقه أيضا ما لو اعتاد المدرس قراءة الكتاب في سنتين وتعلق غرض بعض الطلبة بحضور النصف الأول مثلاً في سنته فلا ينقطع حقه بغيبة في الثاني (قوله ونقله في شرح مسلم) من ان الجلوس فيه كالجلوس في الشارع (قوله ولو جلس فيه) أي جالساً ما لا يتكلف المقام المانع للطاقين من فضيلة سنة الطواف فانه حرام على الأوجه وبه جزم غير واحد وأحقوا به بسط الصلاة وان لم يجلس قالوا بيزر فاعل ذلك مع العلم ٢٥٠ بتمعه ونوزع في تحريم الجلوس على الأيدي ومنه الترديد في المزارع خلف المقام ويرد

بأن المراد به ما يصدق عليه ذلك عرفاً كما هو ظاهر وأنه موضوع من المسجد فكيف يعطل عما وضع المسجد وإن صلاة سنة الطواف لا تختص به ويرد بأنه امتياز عن بقية أجزاء المسجد بكون الشارع عنه من حيث الأفضلية لهذه الصلاة ووقوف أمام الجمعة فيه فلم يجز لأحد تفويته بجلوس بل ولا صلاة لم يمهنه

بمعروف ونهى عن منكر (ومن ألف من المسجد) وان لم يكن من المساجد العظام خلافاً للآذني ومثله المدرسة (موضعا يفتي فيه) الناس (أو يقرئ) فيه قرأنا أو على شراعي أو آلة له أو لتعلم ما ذكر كما عدا درس بين يدي مدرس لكن بشرط أن يفيد أو يستفيد كما قاله الآذني والآلة لا يستحق شيئاً (كالجلاس في شارع لمعاملة) فيه أي فيه التفصيل المار بل أولى لأن له غرضاً في ملازمة ذلك الموضع لياقته الناس وحديث النسي عن اتخاذ المساجد وطناً يستحق مخصوصين بعبادة ذلك وانهم كالمصنف عدم اشتراط إذن الإمام وهو كذلك ولو لم يجد كبيراً أو جامعاً اعتيد الجلوس فيه بآذنه في أوجه الوجهين لقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً ولغيره الجلوس في مقعده ومحل تدريسه مدة غيبته التي لا يبطل حقها لثلاث تعطل منفعة الموضع في الحال وكذا حال جلوسه لغير الأقرء أو الافتاء فيما يظهر لانه انما استحق الجلوس فيه لذلك لا لمطلقاً وما ذكره المصنف في المسجد هو المنقول في الروضة وأصلها عن العبادي والغزالي وقال الشيباني أنه أشبهه بما أخذ الباب ونقله في شرح مسلم عن الأصحاب وهو المعتمد وان نوزع فيه (ولو جلس فيه) أي

الشارع له مانع حيث الأفضلية وأنه يلزم عليه تعطيل محل من المسجد عن العبادة فيه لاحتمال فعل المسجد عبادة أخرى ويرد بان محل التحريم كاتمرو في الجلوس فيه في وقت يحتاج الطائفون لصلاة سنة الطواف فيه والكلام في جلوسه لغير دعاء سنة الطواف لانهم في نواحيها هـ ح (أقول) وكما يمنع من الجلوس خاف إقام على ما ذكره منع من الجلوس في الحراب وقت صلاة الإمام فيه وكذا يمنع من الجلوس في العف الأول اذا كان جالوسه يمنع غيره من الصلاة فيه أو يقطع العف على المصلين وهل مثل ذلك ما لو اعتاد الناس الصلاة في موضع من المسجد مع إمكان الصلاة في غيره كصورة رواق ابن العمر بالجامع الأزهر فيخرج منه من أراد الجلوس فيه في وقت يقفون على الناس الجماعة فيه فيه نظر ولا يبعد الإلحاق فليراجع وفي سم على ح في فرع هـ أتي شيخنا الرمي بجواز وضع الخزانة في المسجد اذا لم تضيق وحصل بسببها فقع عام كدرس أو مفت يضع فيها من الكتب ما يحتاج اليه في التدريس والافتاء انتهى في فرع هـ وقع السؤال في الدرس عما يقع في تولى مصر من وضع الفقه في الجرين هل يستحق من اعتاد الوضع يجعل منه وضعة في كل سنة بحيث يصير أحق به من غيره حتى لو رأى من سبقه الى وضع غلته فيه منعه كقواعد الاسواق أم لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر انه لا يصبر أحق به من غيره كمن اعتاد الصلاة يجعل من المسجد لان الفرض يحصل بالوضع في جميع المحال كما ان الصلاة تصح في جميع بقاع المسجد ولا نظراً الى أنه قد يتعلق غرضه بموضع منه كغريبه من منزله أو بعده عن أطراف المحال التي هي مظنة السرعة الى غير ذلك لان هذه الأغراض

ما بعده العرف ثانياً وما لا بعده كذلك أو المراد العادة في الصلاة فإن كان الثاني فهل المراد عاداته أو عاداته من فإن كان المراد عاداته فليست إذا لم تكن له عادة (قوله فلو كانا عديدين عنده الخ) يتأمل حاصل هذه السوادة (قوله لانه معذور) فيه في دليل

لا نظر لها فأنهم لم ينظروا في بقاء المسجد في حصول الثواب بالقرب من الامام أو كونه بمنجى الصف فهو ذلك ومساعدة الاسواق إنما كان أحق بها التولاء الضمر بانقطاع الافقه عند عدم اهتدائهم نحوه فن سبقه اليه استحققه ولا يحصل السبق بوضع علامة في المحل كالأصمى بالالتقاط بمجرد الوقوف على اللقطة وانما يحصل السبق بالشروع في شغل المحل كوضع شيء من الزرع الذي يراد وضعه في المحل بحيث بعده شرع في التعبير (قوله أو استماع حديث) خرج بالاستماع ما لو جلس لتعلم من المحدث بأن قرأه على وجهه بين فيه العلل ومعه في الأحاديث فانه حينئذ من العلم الشرعي وقد تقدم ان المجلس له يصير أحق به ومثله في عدم الاستحقاق بالطريق الأولى ما عاتده بعض الفقهاء ٢٥١ من اتخاذ موضع في المسجد

لذلك كرفي كل جمعة مثلاً فإذا اجتمعوا نظر ان ترتب على اجتماعهم على الهيئة المخصوصة تشويش على أهل المسجد في صلاتهم أو قرأتهم ممنوعاً مطعماً والاعلم بمسألة ما إذا اجتمعوا ماداموا مجتمعين فيه فإن قارعه سقط حقهم حتى لو عادوا في نظيرهم من الجمعة الأخرى فوجدوا غيرهم سبقهم اليه لم يترجم إقامته منه (قوله لم يبطل اختصاصه) بقيدان من جلس في موضع من المسجد لقراءة أو كرم قارعه لم يجز له يعمد لم ينقطع حقه وله ان يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي أراد شغله بتلك القراءة لاني وقت آخر فليتأمل اه سم على حج (أقول) ومنه ما اعتد

المسجد (صلاة) وان لم يدخل وقتها أو كان المجلس صيباً في الصف الأول فيما ينظر أو استماع حديث أو وعظ سواء كان له عادة بالجلوس بالقرب كبير المجلس وانتفع الحاضرون بقربه منه لعله ونحوه أم لا كما رجحه في الرضة (لم يصح أحق به في غيرها) أي الصلاة ونحوها مما حرل ان لا يرمقه معينة للصلاة غير مطلوب بل ورد النهي عنه وحينئذ فلا نظر لافضلية القرب من الامام أو جهة اليمين وان انحصر في موضع بعينه لما تقرر من التمسك الشامل لهذه الصورة فالاختصاصه عنها بغيرها في الصلاة حتى لا يالفها يقع في رايون نحوه وفارق مقاعد الاسواق بان غرض المعاملة يختلف باختلاف الصلاة وبقاء المسجد لا يختلف واعتراض الرافعي بان ثوبها في الصف الأول أكثر رايانه لورثته لموضع منه وأقيمت لزوم عدم اتصال الصف المسدود لمنعه فان تسويتهم من تمامها ويجتنبه في أثناءه لا يجبر لخل الواقع في أولها وبان الصف الأول لا يتبع له محل من المسجد بل هو ما يلي الامام في أي محل كان منه فتوابعه غير مختلف باختلاف بقاءه بخلاف مقاعد الاسواق فانمختلفة في ذاتها من حيث اختصاص بعضها بأكثرة الورد في فيه وبالقائه من نحو ورود وهذا أولى من الجواب الأول لانه يلزم قائله التفرقة بين مجتنبه قبل فيبقى حقه وبين ان يتأخر عن الإقامة فيبطل حقه وهم لم يقولوا بذلك وفارق أيضاً بيت المدرسة اذا فارقها فسكنه بان المسجد لا يقصد السكنى فيه وانما تؤاخذ بقاعه لاجل الصلاة فيها بخلاف بيوت المدارس تقصد السكنى بها فاعتبر ما تدبر بالاعراض عنها وهو الغيبة الطويلة (فلو قارعه) ولو قبل دخول الوقت فيما ينظر (الحاجة) كغضه حاجة ورعاف وتجدد وضوء واجابة دام (ليعود لم يبطل اختصاصه في تلك الصلاة) وما الحق بها (في الاصح) فيصرم على غيره العالم به بالجلوس فيه بغير اذنه وغلن رضاه كما هو ظاهر (وان لم يترك ازاره فيه) فيصرم على السابق أيضاً والثاني يبطل كغيرهما من الصلوات نعم ان أقيمت الصلاة فأنزلت المصروف فالوجه كاجتنابه الأذى من الصف مكانه وما استثناء الزكوى من حق السابق وهو انه لو قصد خلف الامام وليس أهلاً للاختلاف أو كان ثم من هو أحق منه بالامامة فيؤخر ويتقدم الاحق بموضعه لتبليغي منكم

من القراءة في المصاحف التي توضع في يوم الجمعة أو رمضان أو غيرها ما لا أحدث من يريد القراءة فيه فقام لم يتطهر لم يبطل حقه منه في ذلك الوقت وان لم يترك متاعه فيه بخلاف ما لو انتهت قراءته في يوم فوافقه ثم عاد فلا حقه (قوله وما الحق بها) أي ما اعتد فعله بعد الصلاة من الاشتغال بالادكار ونحوها وما الحق بها من استماع الحديث والوعظ ونحوها ومثله ما لو أراد صلاة الضحى أو الوتر ففعل بعضها ثم طرأ عليه حاجة فلا ينقطع حقه بذهابه إليها لأنها كانت صلاة واحدة وينبغي ان النقل المطلق مثل ذلك (قوله بالجلوس فيه) وينبغي ان المراد بالجلوس على وجهه بجمعه منتهى اذا جاءه أما اذا جلس على وجهه انه اذا جاءه فقام عنه فلا وجه لمنعه من ذلك اه سم (أقول) وينبغي ان محله حيث لم يؤدجسه فيه الى امتناع الأول من الحج

له حياته أو خوفه أو الامتنع

الشيء بنفسه (قوله أو واحد) لعل وجهه أنه إذا كان المبالغ أكثر من واحد تيسر أخذ حصصه واحد منهم لما هم من تفرق الصفة بتعدد وقد لا يجد عنده ما يأخذ به الجميع أو يكون له غرض في عدم أخذ الجميع (كتاب القراض) (قوله قل وجه الدلالة فيه المالح) وقد يقال أيضاً أنه لم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم رد عليها ما أخذ منها في نظير ذلك (قوله بهن ماله) عبارة الخصة ببعض غايته (قوله مقارنته على منقمة كسكي دار) كان قاله فارضتك على منقمة هذه الدار لتسكن

(قوله لئلا تدخل في ضمانه) قضية قوله من غير أن يرفعها عدم جواز ذلك وقوله لئلا تدخل في الخ يقتضي خلافه وهو ظاهر لأنها وضعت بغیر حق ولما منع من الزلل وان دخلت في ضمانه (قوله فإنه لم ينو مدة الخ) قد يؤخذ من هذا التفسير في الاعتساف أنه لو جالس امرأة مثلاً ٢٥٢ قال لم ينو قد رابطل حقه بخلافه واللم يبطل بذلك بل يبقى حقه إلى الأبدان بما

قصده وان خرج لحاجة وعاد اه سم (أقول) وقد يمنع الإخذ بالان المصداق شرط للاعتساف بخلاف القسرة الآن يقال الاعتساف كما يصح في المثل الذي فارقه يصح في غيره فبقاع المصداق بالنسبة للاعتساف مستوية (قوله بطل حقه بخروجه) ويصدق في دعواه نية المدة ليكون أحق من غيره إذا عاد لأن ذلك لا يعرف الا منه وظاهره يبطل حقه بخروجه وان نوى العود حالة الخسروج وقد مر في باب الاعتساف أنه إذا خرج على نية أن يعود لم يحتمل إلى تجديد نية إذا عاد وعليه فينبغي أنه لا يبطل حقه في هذه الحالة (قوله ويسن منع من جلس) أي مثلاً

أولو الاحلام والنهي مرهود اذا الاستخلاف نادرو ولا يختص بمن هو خلفه وكيف يترك حق ثابت لموهم على ان عموم كلامهم صريح في رده ولا شاهد له في التحريم ولا غيره كما أفهمه كلام المصنف فخرش - عباد له قبل حضوره فلغير تعيينها رجله من غير أن يرفعها بمن الأرض لئلا تدخل في ضمانه ولو قبل بحرمه فرشها كما يفعل باز وضعة الشريعة وخلف مقام سيدنا ابراهيم صلى الله عليه وسلم على نيتنا لم يعدنا فيه من التضييق على الناس وتعيين المصداق ولا نظر لتكتمهم من تعيينها لأن أكثرهم يهاب ذلك فهو قياس حرمة صوم المرأة محضرة زوجها وان كان له قطعة لا يهابها على أنه يترتب عليه من الفاسد ما لا يخفى وخرج الصلاة جالوسه لاعتساف فان لم ينو مدة بطل حقه بخروجه ولو لحاجة واللم يبطل حقه بخروجه أثناء الحاجة كما لو خرج لغيرها ناسياً بما يحتمل الشيخ رجه الله تعالى ويسن منع من جلس فيه لمابعة أو حرفة ويمنع من هو بخروجه أن أضرباً له وينسب منع الناس من استسقاء حلق القراء الفقهاء في الجوامع وغيره أتو قبلهم (ولو سبق رجل إلى موضع من ربط مسجل) وفيه شرط من يدخله وكذا الديني (أو فقيه المدونة) أو متعلم قرآن إلى ما ينه له (أو صوفي إلى خاقانه لم يرجع ولم يبطل حقه) منه (بخروجه أثناء حاجة ونحوه) من الأذول ولم يترك متاعاً ولا أثاثاً ولم يأذن الإمام له موم خبر مسلم وفيه ابن الرفعة عاذا لم يكن لذلك ناظر أو استأذنه والإفلاح له وبواقفه اعتبار المصنف كابن الصلاح أذنه في سكنى بيوت المدرسة ولم يعتبر المتولي أذنه في ذلك ويمكن جملة على ما إذا اعتسدهم اعتبارهم ومتى عين الواقف مدة لم يرد عليها إلا إذا لم يوجد في البلد من هو بصفته لأن العرف يشهد بأن الواقف لم يردشغو ومدرسته وكذا كل شرط شهد العرف بتخصيصه كما قاله ابن عبد السلام وعند الإطلاق ينظر إلى الغرض المبني له ويعمل بالمعتاد المطرد في مثله حالة الوقف لأن العادة المطردة في زمن الواقف إذا علم ما ينزل منزلة شرطه فبرزع فقيه ترك التعلم وصوفي ترك التبعة ولا يزداد في ربط مارة على ثلاثة أيام ما لم يعرض نحو نزع أو خوف فيقيم إلى انقضائه ولغير أهل المدرسة ما اعتسدها من نحو نوم أو طهر وشرب من ما من الم ينقص الماعن حاجة أهلها فيما يظهر واقفه ما ذكره في العادة أن بطالة الأزمنة

وقوله فيه أي المصداق وقوله أو صوفة أي لا تليق بالمصداق بخلاف نسخ كتب العلم ونحوها المعهودة (قوله ويمنع من هو الخ) أي يصيرم جلوسه حيث لا ضرار المذكور (قوله وينسب منع الناس) عبارة حج ويمنع مستطرف ملحقه علم الخ انتهى أي يتأخذ من كلام الشارح (قوله لم يردشغو ومدرسته) أي خلطها (قوله ينزل منزلة شرطه) أي إذا لو أراد خلافه لذكره ويؤخذ من ذلك جواب ما وقع السؤال عنه من أنه هل يجوز لنا تقيين الذي من القتل والاعتساف في فدية المساجد إذا كانت خارجة عن المسجد أو يمنع وهو الجواز أخذاً ما ذكره الشارح فإن مثل هذا جار بين الناس من غير تقيير فيحمل ذلك على أنه كان في زمن الواقف وعلمه ولم يشرط في وقفه ما يتخلله فيخرج ليس السلم دخول كنيسة بغیر اذن أهلها اه سم على منبه (قوله ولا يزداد في ربط مارة على ثلاثة أيام) أي إذا لم يكن ثم من يجلس مكانه إذا خرج أخذاً ما تقدم في قوله ومتى عين الواقف الخ

فيها الغبر ومهما حصل بيننا (قوله تغليب) أي والغربة عليه ما قدمه في الموضع عليه من ذكر الدراهم مع الدنانير وأما قول الشهاب بن قاسم لا ضرورة إلى جعل العبارة على ما شمل الفضة حتى يحتاج إلى التغليب انتهى فيقال عليه ليس من شرط

(قوله تمنع استحقاق معلومها) أي معلوم أيام البطالة اه (قوله ولا ما يقوم مقامه) المراد بما يقوم مقامه ما ذكره حج في الوقف من قوله والعبرة فيها أي البطالة بنص الواقع والافتراف زمنه المطرد الذي عرفه والأفمادة محل الموقوف عليهم (قوله وطالت غيبته عرفا) قال في الكثر ولو اتخذه مسكنا أن يجمع منه اه سم أي على ٢٥٣ خلاف غرض الواقع من

العهود إلا أن في المدارس تمنع استحقاق معلومها حيث لم يعلم شرط واقفها ولا ما يقوم مقامه مما مر أما خبر وجهه لغيره فيعطى به حقه كماله كان بعد وطالت غيبته عرفا وبقية الجلوس في زمن غيبته التي يبق حقه معها على نظير ما مر

في فصل في بيان حكم الأعيان المشتركة المستفادة من الأرض المدين هو حقيقة البقعة التي أودعها الله تعالى جواهرها وأطناسها حيث بذلك لعدون أي إقامة ما يقبضه الله فيها والمراد منها (الظاهر وهو ما يخرج) جوهره (بلا علاج) في بروزه وأما العلاج في تصديده (كنقطة) بكسر أوله ويجوز فقهه دهن معروف (وكبريت) بكسر أوله أصله عن نحري فاذا جسد ماؤها صار كبريتا وأعز الأجر ويقال له من الجواهر ولهذا يضيء في معدنه (وقار) أي زفت (وموحياء) بضم أوله وبالمد وحكي القصير شيء يلتصق به الماء في بعض السواحل فيجذب ويصير كالقار وقيل بخار سودا بلين ويؤخذ من عظام موق الكفار شيء يسمى بذلك وهو نجس أي متنجس (وبرام) بكسر أوله جمع برمة بضمها حجر يعمل منه قدور الطبخ (وأحجار رحي) وفورة ومدد ملح وأي جوبلي أن لم يوجع إلى حفرة وتب والحق به قطعة من عذوب

أظهرها السيل من معدن (لا يملك) بقعة ونيل بالاحياء مان عمله قبل أحيائه (ولا يثبت فيه اختصاص) بتغيره ولا إقطاع بالرفع من نحو سلطان بل هو مشترك بين الناس مسلمهم وكافرهم كما هو الكلال لما عني الله عليه وسلم أقطع رجلا ملح مارب أي مدينة قرب من ماء كانت

بها بليس فقال رجل يا رسول الله إن الله أعلم بالعد قال فلا أدن ولا أجماع على منع إقطاع مشاعرا للماء وهذا مثلها بجماع الحاجة العامة وأخذها بغير عمل ويمنع أيضا إقطاع وبحجر أرض لاخذ نحو حطبها وصيدها وبركة لاخذ حطبها وظهر كلامه في إقطاع الثلج والارتفاع وهو كفل وان قيد الزكشي المنع بالاول وذكري في الأثران من المشترك بين الناس المتبع

على الإمام إقطاعه الآية وشارها وصيد البر والبحر وجواهره قال غيره ومنه ما يليق به البحر من الغنير فهو لا يخذله وما ذكره في الآية وشارها يخالفه ما في التنبيه من أن من أحياء ما تانا ملك ما فيه من الفضل وان كثره يمكن الجمع بحمل الاول على قصد الآية دون محلها والثاني على قصد أحياءه الأرض المشغلة على ذلك فيدخل تبعا وعلم ذلك أن من ملك أرضا لأحياءه

ملك ما فيها حتى السكلا والاطلاها ما أنه لا يملك يمكن جملة على ما ليس في مملوك وعلى عدم ملكه هو أحق به أما إذا لم يملك الأبعد الأحياء فيملكه بقعة ونيل اجتماعا على ما حكاه الإمام وأما ما فيه علاج كماله كان يقرب الساحل بقعة لو حفرت وسبق الماء إليها أظهر الملح فيملك بالاحياء

واللام إقطاعها (فان ضاق نيله) أي الحاصل منه عن اثنين تسابقا إليه ومثله في هذه الباطن في الأرض التي لا ملك لها اه حج وهي أوضح في المراد من التعبير بالقربة له ولها للمملوك وغيره وهو لا يوافق الجمع إلا في (قوله وأما ما فيه علاج) قضية أفرادها بالذكرة غير الباطن إلا في وعلة فامعنى كونه ليس من الظاهر ولأن الباطن ولكنه يخرج بعلاج إلا أن يقال المراد أنه ليس في الأرض نفسها معدن لكن لفساد تربتها إذا دخله الماء واختلط بغيرها تصار الماء المختلط بالتراب ملها فالأرض لا معدن فيها ولكنه يحصل بآجر الماء إليها فجاز أحيائها لكون الحياء أرضا مجردة (قوله وللإمام إقطاعها) هل يخص ذلك بالإرفاق قياسا على الباطن إلا في أو بعده

لها اه حج وهي أوضح في المراد من التعبير بالقربة له ولها للمملوك وغيره وهو لا يوافق الجمع إلا في (قوله وأما ما فيه علاج) قضية أفرادها بالذكرة غير الباطن إلا في وعلة فامعنى كونه ليس من الظاهر ولأن الباطن ولكنه يخرج بعلاج إلا أن يقال المراد أنه ليس في الأرض نفسها معدن لكن لفساد تربتها إذا دخله الماء واختلط بغيرها تصار الماء المختلط بالتراب ملها فالأرض لا معدن فيها ولكنه يحصل بآجر الماء إليها فجاز أحيائها لكون الحياء أرضا مجردة (قوله وللإمام إقطاعها) هل يخص ذلك بالإرفاق قياسا على الباطن إلا في أو بعده

التعليب الضرورة بل يكفي في ارادته قيام القرينة عليه والباعث عليه الاختصار وهذا أولى على حاشية الشيخ (قوله) وقبل ان راج هذا مقابل قوله وان راج فهو قول في أصل المشوش وان لم يستفك (قوله) فلا يجوز على احدي الصريين) أي ولا على مافي الذمة وكان ينبغي للشيخ ذكره طوته للاستدراك الذي ذكره (قوله في ذمته) أي المالك كما يعلم من سوابق

والثقل فيه نظر والا قرب الثاني لان الثقل بالاحياء ولوم العلم بالباطن كلاك (قوله قدم السابق) أي ولو ذميا وتقل عن شيخنا الزايد ما وافقه (قوله بقدر حاجته) هل للرأحاجة يومه أو أسبوعه أو شهره أو سنته أو عمره الغالب أو عاده الناس من ذلك اهـ سم على ج (أقول) الاقرب اعتبار العمر الغالب كما في أخذناز كاه وديق قال بل الاقرب اعتبار عاده الناس ولو للتجارة ويفرق بينه وبين الزايد بأن الناس مشتركون في المعدن بالاصالة بخلاف الزايد كاه فان منابها على الحاجة ومن ثم امتنع على ٢٥٤ التي عبال أو كسب بخلاف المعدن (قوله فالاصح ازعاجه) أي وعليه فلو أخذ

شبا قبل الزعاج هل  
عليه أم لا فيه نظر  
والا قرب الاول لانه حين  
أخذ كاه مباحا (قوله)  
ان زوحم) أي قال لم  
يزاحم لم يتعرض له لكن  
مقتضى التعليب بأن  
عكوفه عليه كالنصير  
مقتضى انه لا يفرق فانه  
مأدام مقبلا عليه مباح فلا  
يقدم عليه غيره وان  
احتاج مأدام مقبلا (قوله)  
أقرع بينهما) أي وجوبا  
ويؤخذ من قوله لا تتفاء  
المرح انه لو كان أحدهما  
مسلم أقدم كالمروسياتي  
التصريح به في كلام  
السراخ (قوله فانه في  
الجواهر) هي لا تقمولى  
(قوله قدم المسلم) أي وان  
اشتدت حاجة الذي لان  
ارتفاعه انحاز بطريق  
التبع لنا (قوله وعد في  
القبينة الباقوت الخ) حل

الآتي (قدم السابق) منهما المسبقه وانما يقدم (بقدر حاجته) عرفا فله أخذنا مقتضى عاده  
أمثاله ويطلب حقه بانصرافه وان لم يأخذ شيئا (فان طلب زيادة) على حاجته (فالاصح  
ازعاجه) ان زوحم على الزايد لان عكوفه عليه كالنصير والثاني يأخذ منه ماشاء لسبقه  
وفارق ما صرح في مقامه الاسواق بشدة الحاجة الى المعدن ومحل الخلاف عند انتفاء  
اضرار الغير والازعاج حرما (فلو جاز) اليه (معاً) أو جعل السابق ولم يقموا المحاصل منه  
لحاجتهما أو تنازعا في الابتداء (أقرع بينهما في الاصح) لا تتفاءل المرح فان ومعهما اجتماعا  
وليس لاحد أخذ أكثر من الآخر لارضاه فانه في الجواهر وهو محمول على أخذ الاكثر  
من البقرة لا التيل اذله أخذ الاكثر منه ولا فرق كما هو ظاهر كلام المصنفين أخذ أحدهما  
للتجارة والآخرة للحاجة ولانهم لو كان أحدهما مسلما والآخرة لم يقدم المسلم كما يحسنه  
الاذن في نظير ما صرح في مقاعد الاسواق ومقابل الاصح بجهته الامام ويقدم من براه  
أحوج وقيل ينصب من يقسم المحاصل بينهما (والمعدن الباطن وهو المالا يصرح الاصلح  
كذهب وفضة وحديد ونحاس) ورواص وفير وزج وعقيق وسائر الجواهر المبنية في  
الارض وعد في التنبيه الباقوت من المعدن الظاهر في جري عليه الديمري والخز وبه في  
الروضة وأصله انه من الباطنة (لا يملك) محله (بالخفرو العمل) مطلقا ولا بالاحياء في موات  
على ما يأتي (في الاظهر) كالظاهر والثاني يملك بذلك اذا قصد التملك كالموات وقرق الاول  
بأن الموات يملك بالعمارة وحفر المعدن تخريب ولان الموات اذا ملك يستغنى المحي عن العمل  
والتيسل ميثوث في طبقات الارض يحوج كل يوم الى حفر وعمل ونزع بمحله نيله فبذلك من  
غير اذن الامام بالاخذ قطعاً لا قبل الاخذ على الاصح وافتهم سكنه هنا عن الاقطاع جواز  
وهو كذلك للاتباع بالنسبة للرافق لا للتملك نعم لا يثبت فيه اختصاص بقصر كالظاهر  
(ومن أحياء ما أفاظه فيه معدن باطن ملكه) بقية ونيل لكونه من أجزاء الارض المملوكة  
بالاحياء وقول بعضهم هنا بخلاف الزايد ليس في محله ومع ملكه البقرة يملك ما فيها بل أخذه  
كما اقتضاه كلام السبكي وهو الاوجه خلافاً للجورى وخرج بقوله فظهر المشعر بعدم علمه به  
حال احيائه ما لو علمه وبخى عليه دارا مثلاً فلا يملك شيأ في أرجح الطرق بقيل لفساد القصد خلافاً لما

مم على ج (القول بانهم من الظاهر على ان المراد أحجاره والقول بأنه من الباطن على نفس الباقوت فليراجع في  
(قوله والعمل) هو أعم من الخفر (قوله بالنسبة للرافق) لأننا في هذا ما صرح في قوله وظاهر كلامه في اقطاع التملك  
والرافق وهو كذلك الخ لا نزال في الظاهر وهذا في الباطن وقد يفرق بينهما بأن ما هنالك كان يصحج الى تب لم يكن  
كالمحاصل فجاز اقطاعه للرافق بخلاف الظاهر (قوله وقول بعضهم) أي ج (قوله يملك ما فيها بل أخذه) خلافاً لمج (قوله)  
فلا يملك شيئاً) أي ويلزم بانه البناء ان ترتب عليه منع من يريه الاخذ (قوله في أرجح الطرقين) بخلاف ما لمج (قوله لفساد  
القصد) وهو حرمان غيره من الانتفاع به

كلامه ولو أحته وهو مخالف في هذا القالب بن حرم ومن ثم حذف من كلامه ما يفسد وجوع الضمير إلى الالهامل في هذه مواضع كما يعقبه كلامه مع كلامه فليراجع وليعبر (قوله حيث علم ما فيها) انظر ما الحاجة إلى هذا القيد مع انه من صورة المسئلة (قوله دون الحصى والغبار) أي يتحو هو له ساقط من النسخ بدليل تأنيث الضمير في فاعلها (قوله ولو شرط أن

(قوله والمياه المباحة الخ) عبارة الرضوهي أي المياه قسمان مختصة وغيرهما فغير المختصة كالأودية والأنهار فالتاس فيها سواء تم فالفرع وعجالة هذه الأنهار من بيت المال ولكل أي من الناس بناء قطرة ورضي عليها أن كانت في موان أو في مساكن فإن كانت من العمران فالقطرة تحفر البئر للمسلمين في الشارع والرحى يجوز بناؤها وإن لم يضر بالمالك انتهى وفيه أمور منها انه يستفاد جواز ما حرم به العادة من بناء السواقي بمخالفات النيل لقوله لكل بناء قطرة ورضي عليها بل وبمخالفات الخلع بين عمران القاهرة لقوله والرحى يجوز بناؤها الخ ومنها انه ينبغي تقييد جواز الرحى في الموات بأن لا يضر بالمنفعة بالنهر لان حرم النهر لا يجوز التصرف فيه بما يضر في الاتقاع به كما تقر رومنا انه قد يشكل جواز بناء القنطرة والرحى في الموات والعمران باعتناء احياء حرم النهر والبناء فيه الا ان يجاب بأن المنع التقييد بالاحياء هو مجرد الاتقاع بضره بشرط عدم الضرر فلا مانع منه وقد يقتضي هذا جواز بناءه نحو بيت في حرمه للارتفاع حيث لا تضرب ٢٥٠ لادخيه ويجري ذلك في بناء عييت

يجي لذلك حيث لا تضرب به ومحتاجا فنبهه اطلانه انه لا فرق في جواز ذلك في الموات بين ان يفسده لنفسه خاصة أو لمعوم الناس وقضية ذلك انه يجوز له بناء القنطرة ومنع الناس من المرور عليها لكن عبر في الرخصة بقوله قطرة لعبور الناس انتهى وقال في الرحى بن العمران اذ لم تضرب وأحدهما أي الوجهين الجواز كشرع الخناج في السكة المانعة اه فليأمل اه سم على ج (قوله الماء والكلا)

في الكفاية وخرج بالظاهر الباطل فلا يلزمه بالاحياء كما علم مما مر ان علمه فان لم يعلمه ملكه والحاصل ان المحدثين حكمهما واحد وقضعتا على ملكه ما لا يحيا مع علمه اذ المحدث لا يضاد ارا ولا ضرورة ولا يستأنو تخصيص المصنف المحدث بالذكر لكون الكلام فيه والاخر ملك أرضا ملكا طبقا حتى الأرض السابعة (والمياه المباحة) بأن لم تملك (من الأودية) كالنيل والفرات ودجلة (والعيون) الكثانة (في الجبال) وتضوها من الموات وتوسل الأمطار (تستوي الناس فيها) نظير الناس شر كافي ثلاث المساع الكلا والباروصح ثلاثة لا يغني الماء والكلا والنار والقبور ولا حدة شعيرها ولا الامام افطاعها بالاجماع وعند الازديع مع ضيق المياه أو مشرع يقدم الاسبق والا اقرع بينهما وليس القارع تقديم دوابه على الادميين اذ انطوى مقدم على غيره وطالب الشرب على طالب السقي وما جهل أصله وهو ضيق واحد وأجاعة لا يصح عليه بالاحياء لأن البذر بدليل الماء ومجعله كقوله الا نرى اذا كان منيبه من عولك لهم بخلاف ما منبه عوات أو يخرج من نهر عام كدجلة فانه باق على ابحاثه ويسهل فيما جهل قدره ووقته وكيفية في المشارب والساق وغيرها بالعادة المألوفة لا بما يحكمه في هذا وامثاله والوجه ان من لارضه شرب من ماء مباح فقطله آخر بأن احدث ما يشد به الماء عنه تأنيج فاعله ولا يلزمه أجرة منقعة الأرض مدة تعطيله الوسيط بذلك الماء أخذ ما مر في المساقاة وقد جرى جمع متأخرون على انه لو كان لثلاثة ثلاث مساق من ماء مباح أعلى وأوسط وأسفل فأرادوا الأعلى ان يسقي من الاوسط برضا صاحبه كان لذي الأسفل منه لثلاث يتقدم ذلك

عبارة الحق في الماء (قوله أو مشرع أي طر بيه (قوله مقدم على غيره) أي ولأدى ذلك إلى هلاك الدواب حيث كان الأدمي مضطرا (قوله ما منبه عوات) أي ما لوجهل منبه اه سم (أقول) الاقرب اه كالجوهر أصله (قوله فانه باق على ابحاثه) أي ما لم يدخل محل يختص به أخذ ما باق في قوته وكالاخذ في اناسه وقوله لنحو بركة أو حوض الخ (قوله مدة تعطيلها هذا قد يخالف ما مر في أول النصب من قوله ومداره أي النصب على العرف فليس منه منع المالك من سقي زرع أو ماشيته حتى تلف فلا ضمان لا تنفاد الاستيلاسواء أقصد منه أنه لا على الاصح وفارق هذا هلاك ولشاة نجها بانه ثم تلف غذاه الولد المتعين له بالتلف أمه بخلافه هنا وهذا الفرق يتأيد بما يأتي عن ابن الصلاح وغيره قبيل قوله والاصح ان السمن يأتي قبيل قول المصنف فان أراد قوم سقي أرضهم فحين عطل شرب ماء الغنم ما يؤيد ذلك وأراد عيقله عن ابن الصلاح ما ذكره ج من قوله وأقضى أيضا ابن الصلاح بضم شربك غزو رماعين ملكه ولشركه فليس ما كان يسقي بها من الشجر وقد يقال ما تقدم عن ابن الصلاح مفروض كما هو ظاهر كلامه فيما أدى ح سه إلى فساد الشجر نفسه وما هنا فبما عطل متفعة الأرض بأن أيدها بحيث لا تصلح للزراعة

يستأجر العامل من يفعل ذلك) أى فى صورة المثل فهو استدراك عليه (قوله ونظرفيه الأذرى بأن الرمح الصوابه ان كان الرمح الخ لوافق ما فى الأذرى (قوله لم يصح قاله القاضي الحسين) قال الشهاب بن قاسم وظاهره انه لو فرضه ولم يشترط عليه ماذ كره القاضي فاشترى هو وأخر باختياره الى ارتفاع السعر لم يضر (قوله بل لو قال على أن تشتري حنطة الخ) نقل الشهاب

(قوله كذلك) أى له ثلاث مساق وقوله وأراد هذا اسم الإشارة راجع الى (قوله ثم رسل الى أسفل منه) قوله وان زاد على مرة وظاهره وان تفرع غيره فى مدة مقبلة وسبأ فى ذلك فى قوله وان هلك الخ (قوله بل منع من أراد احياء أقرب منه) فى الخادم فرع أرض لها شرب من نهر فقصده الماء أخضر صافية الى نهر من جانب آخر لا استحقاق له فيه وسد نهر له ذلك كمنظيره من الانواب الى الشارح ٢٥٦ لم يتعرضوا له اه قلت ويجه ان يقال ان لم من ذلك تضيق على السابقين

بالاحياء المستحقين السقي من الجسائب الآسراو كونه أقرب الى ذلك النهر منهم امتنع والا فلا اخذ مما تقر فتأمل اه سم على ج (قوله من ان من أحياء) أى أولا (قوله) هو ما عليه الجمهور عبارة ج واعترضوا بان الوجه انه قد يرجع فى قدر السقي للعادة والحاجة لا ختملا فهناك منا ومكانا فاعتبرت فى حق أهل كل محل عما هو المتعارف عندهم واخبر جارعى عادة أهل الجواز قيل الفضل ان أفردت كل بحوض فالعادة ملوؤة والا اتبعت عادة تلك الأرض اه ولا حاجة لهذا التفصيل الخ اه وهى أوضح من عبارة الشارح (قوله من كون الوجه الرجوع) منمقد (قوله) فاعتبرت أى الحاجة

فيستدل به على انه له شربا من الاوسط وان لو كان له أرضان عليا فوسطى ويسفل لا يشرب من مباح كذلك فأراد ان يجعل للثانية شربا مستقلا ليشربا معا ثم رسل لمن هو أسفل منه وأراد هذا منتهى انه ليس له منعه اذ لا ضرر عليه وليس فيه تأخير لسقي أرضه بل ربما يكون وصول الماء اليه اذا شربا معا أسرع منه اذا شربا متباين (فان أراد قوم سقي أرضهم) بفتح الراء بلا ألف (منها) أى الماء للمحاجة (فما سقى الاعلى) وان زاد على مرة لان الماء لم يتجاوز أرضه هو الحق به مادامت له به حاجة (فالا على) وان هلك زرع الاسفل قبل انتهاء النوبة اليه فان اتسع سقى من شاء ما شاء هذا كله ان أحيوا معا وجهل الحال أو مالو كان الاسفل أسبق احياء فهو المتقدم بل له منع من أراد احياء أقرب منه الى النهر وسقيه منه عند الضيق كإقتضاء كلام الروضة وصرح بجعل ثلاث استدلال بقر به بعد على انه مقدم عليه ثم من وليه فى الاحياء وهكذا ولا عبرة حينئذ بالقرب من النهر وعلم من ذلك ان مرادهم بالاعلى المحي قبل الثانى وهكذا الا الاقرب الى النهر وعبروا بذلك جريا على الغالب من ان من أحياء يتجرى قريبان من الماء ما يمكن لمناخه من سهولة السقي وخفة المؤنة وقرب عروق الفراس من الماء ولو استوت أرضون فى القرب والنهر وجعل المحي أولا أقرع للتقدم (وحسب كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين) لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك والمراد بما ذكر كإيجته الأذرى جانب الكعب الاسفل ومخالفة غيره له بتخصيصة الآية الوضوء مردودة بان الدال على دخول النقيض فى تلك خارجي وجدتم لا هنا والنفذ برهما هو ما عليه الجمهور وما اعترض به من كون الوجه الرجوع فى السقي للعادة والحاجة لا اختلافهما زمانا ومكانا فاعتبرت فى حق أهل كل محل بما هو المتعارف عندهم واخبر جارعى عادة الجواز فقد قيل ان النخل ان أفردت كل بحوض فالعادة ملوؤة والا اتبعت عادة تلك الأرض يقال عليه لا حاجة لهذا التفصيل لان كلاما من قديمه لم يخرج عن العادة فى مثله فكل ما هو شامل له (فان كان فى الأرض) الواحدة (ارتفاع) من طرف (ونخفاض) من طرف (افرد كل طرف بسقي) الثلاث يدل على ان المفضضة على الكعبين لو سقيها معا فيسقى احدهما حتى يبلغهما ثم يسد عنها ويرسل الى الآسرو الظاهر كقوله السبكي انه لا يتعين البداية بالأسفل بل لو عكس جازو مرادهم ان لا تزيد المستقلة على الكعبين كما هو واضح (وما أخذ من هذا الماء) المباح (فى اناء ملأ على الصحيح) بل حكى ابن المنذرية الاجماع ولا يصير باعادته اليه شربا يتناق

(قوله فى اناء ملأ على الصحيح) ظاهره ولو كان الاستحالة غير محتمز وعليه فانظر الفرق بين هذا وما اصحاب تقدم فى الاحياء من اشتراط التمييز فى المحي بناء على ما تقدم من شيئا الزايد والجواب اما لا فيجتمل ان الشارح لا يرى ذلك القية بدليل غشيه بل بالجحون واما ثانيا فيجوز ان يقال هذا لما كان الاستنفاع به باعدامه المقصود منه النفع به حتى للانواب التى لا قصد لها ولا شهوة وسوائيه فلم يشترطوا فى غلظه غييزا ولا غيره ويؤيد الثانى انهم جوزوا الذى أخذ الحطب ونحوه من دارنا قالوا ان المساحة تطلب فى ذلك وعلى هذا فيايقع من ارسال الصبيان فلا تيسر بعاء أو حطب الملك فيما أتوا به للمرسل حيث كان له ولا يعلهم يجوز



ابن قاسم عن الشارح انه قرأه يتبعه ان سبب عدم الحصة التقييد بالحال فقد لا يحصل الربح فان أطلق اتجه الحصة اذ غاية الامر انه قيد اذنه بنوع خاص وذلك لا يصح (قوله فوعها) أي بخلاف الوكيل كما مر (قوله كسنة) بأن قال فلو تركت سنة

استخدمه لهم في مثل ذلك وان لم يرسله أحد أو أرسله غير وليه المذكور فلا شك فيه فيصرم على غيره ولو لوأدأخذ اذا ارأى المصلحة في أخذه وصرف يده أو هو على الصبي (قوله عدم حرمة صبه) أي بخلاف ٢٥٧ السمك فانه يصرم القاءه فيه

بعد أخذه كما شهد قوله

الان في ربي المال والفرق

بينهما ان ردة السمك اليه

بعد صبه تضييعه لعدم

تيسر أخذه كل وقت

بخلاف الماء (قوله ظاهر)

وهو ان ذلك بعد ضياعه

بخلاف الماء فانه يمكن

من أخذه منه أي وقت

أراده وان لم يكن مخصوص

مارده (قوله في كيزان

دولابه) في تجريد الزبد

في الانوار انه لو نصب كوزا

وجع فيه ماء ما حمله

ذكره في باب الفصب اه

سم (قوله ويتبع عليه

سدها) هذا ظاهر فيما

لو كان الحاضر مكافئا

واما غيره فلا يكفل الحفر

وان قصد نفسه وعليه

فلواتفق حفره بشره

تزل مستقلة ما حفره

المكاف بلا قصد كون

وقفا العامة الناس أو يلغى

فعله فيه نظر والا قرب

الاول لانه حيث صار

الاصحاب والاوجه عدم حرمة صبه عليه والفرق بينه وبين ربي المال فيه ظاهر ولا أخذ  
في اناسه سقوة لغيره أو حوض مسدود وكذا دخوله في كيزان دولابه كما أن في بان الصلاح  
والثاني لا يكفل الماء بحال بل يكون باساره أولى به من غيره وخروج ما يقرر دخوله في ملكه  
بغير وسيل ولو بغيره حتى دخل فلا يملكه بدخوله نعم هو أحق به من غيره بل جواني موضع  
على انه يملكه ويمكن حمله على ما إذا أخرج محله بالقتل عليه ونحوه (وحاضر بشره ان لا يرتفع)  
لنفسه بشره أو شرب دوابه منه لا للملئكة (أولى بعائنا) من غيره فيما يحتاجه منه ولو لسقى  
زرعه (حتى يرتحل) لسبقه اليه فان ارتحل بطلت أحقيته وان عاد وحمله كما قاله الاذرى  
مالم يرتحل بنية العود ولم تطل غيبته واما حفره بالارتفاق المارة أولا بقصد نفسه ولا المارة  
فهو كما قدم ينسب ترك الناس فيها ولو مع عدم تلفه بوقفها كما صرح به الصيرى والماوردي  
ويتبع عليه سدها وان حفرها لنفسه لتعلق حق الناس بها فلا يملك ابطاله (والمختورة) في  
الموات (الملك أو) المختورة بل والتابعة بدون حفر (في ملكه) حافر هو مالك محله (اماءه  
في الاصح) اذ هو غاص ملكه كالمرعى واللبن والشجر النبات في ملكه والثاني لا يملكه للتبخر  
الماء ويحرم الخلاف كما قاله الماوردي في كل ما ينبع في ملكه من نطف وملح كما علم عامر  
واغنا جاز لكبرى دار الانتفاع بما عبرها لان قصد الأمانة قد يملك به عين تبعا كالابن (وسواء  
ملكه أم لا لانه يملكه بغيره من حاشيته) ولو زرعه (زرع) وشجره لغيره اما على الملك  
فكسائر المملوكات واما على مقابلة فلانه أولى به لسبقه (ويجب) بذل الفاضل عن حاجته  
الناجزة كما يقصده الماوردي قال الاذرى ومجمله ان كان ما يستخلف منه يكفه لما يطرأ بلا  
عوض قبل أخذه في ضواته (لماشية) اذا كان يقر به كلاً مباح ولم يجز صاحب ماء آخر بما  
(على الصحيح) بان يمكنه من سبقه منه حيث لم يضر زرعه ولا ماشيته والا فانه أخذه أو سقوه  
اليها حيث لا ضرر فيها بظهور حرمة الروح ومجمله عند انتفاء الاضرار والواجب بذله لذى  
روح محترمة كما دعى وان احتاجه لماشية وما شئته وان احتاجه لزروع وقيل يجب لزروع  
كالماشية وقيل لا يجب للماشية كالماء المحرز ولا يجب بذل الفضل للكل لانه لا يستخلف في  
الحال ولا يتحول في العادة وزمن رعيه بطول بخلاف الماء حيث وجب البذل لم يجز أخذه عوض  
عليه ولا يجب على من وجب عليه البذل اعارة آلة الاستعمال بشرط في بيع الماء تقدره  
بكيل أو وزن لا بربى الماشية والزروع والفرق بينهما وبين جواز الشرب من ماء السقاء بعوض

٢٣ نهاية ع وقامع عدم القصده من المكلف فلا يبعد تنزيل غيره منزلة في ذلك ولو أخذ من  
كلام الشارح أنه لو فعل في الماء ما يفسده قبل ارتحاله كمنوطه فيه عمدا امتنع عليه ذلك (قوله في ملك يملك) ولو وقت  
المسالك أو ضاملاً بها بشرط حق الموقوف عليه ماء البشر لينفع به على العادة وله منع غيره منه حيث احتاج اليه كافي الملك  
ولو كانت البشر مشتركة بين اثنين لو وقف أو ملكا قسماء ماء على حسب الحصص ان لم يصب حاجتهما (قوله وقيل يجب  
للزروع الخ) وسكتوا عن البذل لنحو طهارة غيره وينبغي ان يجب أيضاً لكن هل يقدم على شرب ماشيته وزرعه اه سم على  
ج (أقول) نعم ينبغي ان يقدم الماشية ويدله ما صرحوا به في التيمم من ان من أسباب التيمم احتياجه لعطش حيوان  
محرم ولو ما لا لأجرا ج (قوله حيث وجب الخ) هذا علم من قوله أولاً بلا عوض الا ان يقال الغرض من الاول بيان ان  
الوجوب لا يتوقف على بذل عوض ولا يلزم منه حرمة أخذ العوض

كايوم عياني (قوله أم النهر) محله كايوم عياني أن وقع المتع مترخيا (قوله ولم يحترقناه) لم يعلم هذا محترق به بل علم منه خلافه وهو أن ذكر المدة على وجه التأنيث مطلقا وان التخصيص لظاهره فبها إذا ذكرها الأعلى وجه التأنيث

(قوله في شرب المشاة) قضيته ٢٥٨ اختصاص جواز التقدير بالآدمي وهو مخالف لما قدمه في شروط

ان الاختلاف في شرب الآدمي أهون منه في شرب المشاة والزرع وجوز ابن عبد السلام الشرب وسقي الدواب من نحو جودول مملوك لم يضر به الملكة أقامة للآدمي العرفي مقام اللغطي ثم توقف فيما إذا كان لصوبيتم أو وقف عام ثم قال ولا يرى جواز ورود آفابل جودولا ماؤه يسيرا انتهى والظاهر الجواز لما به من قوله أولا لم يضر به الملكة (والقناة) أو العين (المشركة) بين جماعة لا يقدم فيها أعلى على أسفل ولا عكسه بل (يقسم ماؤها) المملوك الجاري من بشر أو غيرهم أعلمهم ان تنازعوا رواق لكن على وجه لا يتقدم شربك على شربك وانما يحصل ذلك (بنصب خشبية) مثلامساو أعلاها وأسفلها محل مسنور والحق بالخشبية ونحوها بناء جسد اربيه ثبت محكمة بالخص (في عرض النهر) أي قم المجري فيها ثقب (متساوية أو متفاوتة على قدر الحصص) من القناة ونحوها لانه طريق الى استيفاء كل واحد حصته وعند تساوي الثقب وتفاوت الحقوق أو عكسه يأخذ كل بقدر حصته فان جهل قدر الحصص قسم على قدر الأراضي لان الظاهر ان الشركة بحسب الملك وقيل بقسم بينهم سواء هذا ان اتفقوا على ملك كل منهم والاربع بالقرينة والعادة المطردة في ذلك كما هو ولا ينافي ما رجحه المصنف ما ذكره في مكتابين خسيس ونفيس كوتباعي ليوم متفاوتة بحسب قيمتهما فاحضر المالا وادعي الحسب انه بينهم ما للنفيس انه متفاوت على قدر النجوم صدق الحسب عملا بالبد لا يمكن الفرق اذ المادارها ملك على اليهودي متساوية وفي مسئلتنا في الارض المسقية وهي متفاوتة فعلى كل من الخطين بما يناسبه وفي الروضة وأصلها كل أرض أمكن سقيها من هذا النهر اذ رأوا لها ملأقية منه ولم تجد لها شربا من موضع آخر حكمتنا عند التنازع بان لها شربا منه اه وافهم كلامهما ان ما عدل اجراء الماء فيه عند وجوده الى أرض مملوكة قال على ان السيد فيه لصاحب الارض التي يمكن سقيها منها سواء اتسع المجري وقلت الارض أو عكسه وسواء المرتفع والمنخفض وليس لاحدهم ان يسقي بماء أرضه أخرى لا شرب لها منه سواء احياها أم لا لانه يجعل لها رسم شرب لم يكن كافيا في الروضة ولوزاد نصب أحدهم من الماء على رضى أرضه لم يلزمه بذله لشركائه بل له التصرف فيه كيف شاء (ولهم) أي الشركاء (القسمه) مهاباة) مباومة مشلا كان يسقي كل منهم يوما كسائر الاموال المشتركة ولا تظفر زيادة الماء ونقصه مع التراضي على أن لهم الرجوع عن ذلك فان رجع وقد أخذوا ثبته قبل ان يأخذ الآخر ثبته فليس له أجرة ثبته من النهر للذة الذي أخذ ثبته فيها قال الزركشي ويتعين الطريق الثاني اذا قلنا من بعد أرض بعضهم عن القسم ويتعين الطريق الاول فيما اذا كانت القناة تارة يكثر ماؤها وتارة يقل فتمتنع المهاباة حينئذ كما منعوا في لبون ليصلب هذا

البيع وبما زانه ثم بعد قول المصنف ان الخامس العلم به نصها وقد يغفر الجهل بالضرورة أو المسامحة كما سببته في اختلاط حمام البرجين وكافي بيع الفساق وماء السقا في النكور قال جمع ولو لشررب دابة وقد يقال ما سبق لم ينقله حازم به بل أورده بصورة التبري منه حيث قال قال جمع وما هنا جعله شرطا بجز ما به فيقدم (قوله من ضوجدول) اسم للنهر الصغير كما قاله الجوهري (قوله لم يضر به الملك) يؤخذ منه انه لا فرق في جواز ذلك بين ان يشرب أو يسقي دابته منه في موضعه وبين ان ينقله الى محله لشررب منه بعد أو يسقي دابته (قوله أقامة للآدمي العرفي مقام اللغطي) أي ما لم يمنع صاحب الجسدول عنه فان منع امتنع على غيره فدل ذلك (قوله ولا ينافي ما رجحه المصنف) أي

من القسمه على قدر الأراضي ولم دافع رجحه هنا (قوله ولم تجد لها شربا من موضع آخر) مفهوما انه اذا كان لها شرب من محل آخر لا يكون لها شرب من هذا النهر وقد يتوقف فيه ما لا مانع ان يكون لها شرب من موضعين ويجوز كون لها شربا من غيره لا يمنع ان لها شربا منه أيضا (قوله ويتعين الطريق الثاني) هو قول المصنف ولهم القسمه مهاباة والطريق الاول قوله بنصب خشبية في عرض الخ (قوله فتمتنع المهاباة) هذا قد يخالف ما مر في قوله ولا تظفر زيادة الماء ونقصه مع التراضي الا ان يقال المراد بالامتناع هنا عدم الاجبار على ذلك فلا منافاة لكن برد على ذلك ان المهاباة لا اجبار فيها فالأولى ان يقال يصور ذلك زيادة تارة من غير اعتياد كبحر كثر هو أو نحوه وما هنا بما اذا عهدهت الزيادة تارة والنقص أخرى من غير اعتياد وقت بنصوصه للزيادة وآخر للنقص

(قوله ان منعه بعد هاتراخيا) أي أوسكت (قوله متراخيا) لعله بان فصله عن الكلام بما فوق سكتة التنفس والى كاذب يرشد اليه مقابلته بمسلا فليراجع (قوله وهذا يجمع بين كلاً في شرح المنهج والروض) أي على ما في بعض نسخ شرح

(قوله ص) أي وان لم يأخذه لكن اذا تأخر مدة واختلط فيها الحادث بالوجود وتنازعاً بما فيه ما قبل في بيع الثمرة اذا اختلط حادثها بوجودها وهو تصديق ذي اليد في كتاب الوفاء (قوله التخصيص) أي والاحتباس أيضاً أخذاً بما في (قوله لغة رديئة) عبارة الشيخ عميرة لغة قيم (قوله أفصح من حبس) أي بالتشديد (قوله على مصرف مباح موجود) أي على الرابع اماعلى مقابله فلا يشترط ولو اسقطه ابتداء على كل من القوانين لكان أولى كما فصل ٢٥٩ ج (قوله يرحا) قال في النهاية هذه اللفظة كثيراً ما

تختلف ألفاظ المحققين فيها فيقولون يرحا بفتح الياء كرهها وبفتح الراء وضهماً والمدة فيها وبفتحه ما والقصر وهي اسم مال وموضع بالمدينة وقال الزمخشري في الفائق انها فعل من اليراح وهي الارض الظاهرة اه المراد منه (قوله اذا مات المسلم) عبارة شرح المنهج اذا مات ابن آدم فقلله - جازوا بستان (قوله أو ولد صالح) زاد السيوطي على ذلك أموراً وتنظمها فقال

اذا مات ابن آدم ليس يجري عليه من فعال غير عشر علوم ينهاو دعاء نجل وغرس النخل والصدقات تجرى ورائة مصفوف باطن

يوما وهذا هو المأخوذ من التفاوت الظاهر اه وليس لاحد منهم توسيع فم النهر ولا تضيقه ولا تقديم رأس الساقية التي يجري فيها الماء ولا تأخيرها ولا غرس شجرة على حافته بدون رضا الباقي كسائر الاموال المشتركة وعمارته بحسب الملك ولا يصح بيع ما للبر والقتاة منفردا عنهما لانه يرد شيئا فشيئا ويختلط بالمبيع بغيره فيعتذر التسليم فان باعه بشرط أخذه الا ان يصح ولو باع صاعاً من ماء اكد مصحح زيادة ولو باع ماء القناة مع قراره والماء جار لم يصح البيع في الجميع للجهالة وان اقمهم كلام الروضة البطان في الماء فقط على بتفريق الصفقة فان اشترى البشر وماءها الظاهر أو جزءها شائئاً وقد عرف حقها فمصحح وما يبيع في الثانية مشترك بينهما كالظاهر بخلاف ما لو اشترى ماء أو جزءها الشائع دون الماء وأطلق فلا يصح لثلاثي مختلط الماء الآن ولو سقي زرعاً بماء مصبوب ضمن الماء ببدله والغلة لانه للمالك للبذر فان غرم البذل وتحلل من صاحب الماء كانت الغلة أطيب له مما لو غرم البذل فقط ولو اشغل ناراً في حطب مباح لم ينع أحد الا انتفاع بها ولا الاستصباح منها فان كان الحطب له فله النع من الاخذ منها الا الاصطلاح بها ولا الاستصباح منها وماهاياً في كلامه منصوب امامه في الحال من المبتدأ وهو القصة بناء على صحة الحال منه كما ذهب اليه السيوطي وغيره أو على انه ما فعل بغيره محذور في يجوز كون القصة فاعلة بالطرف بناء على من يجوز عمل الجار بلا اعتماد وهم الكوفيون وعليه نصب مهياً على الحال من الفاعل

### في كتاب الوقف

هو لغة الحبس ويراد به الحبس والتبديل وأوقف لغة رديئة وأحبس أفصح من حبس على ما نقل لكن حبس هي الواردة في الاخبار الصحيحة وشرعاً حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقائه عينية بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود الاصل فيه قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولما سمعها أو طلحة بادرا في وقف أحب أمواله يرحا حديقة مشهورة وقوله وما تفعلوا من خير فلن ننكره وخبر مسلم اذا مات المسلم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح أي مسلم يدعو له وحمل العلماء

وحضر البئر وأجر انهم وبيت للفريق بناء يأوى \* اليه أو بناء محل ذكر وتعلم لقرآن كريم \* فخذها من أماديت بمصر ولعل قوله وبيت البيت هو التاسع فلا يقال هي أحد عشر وقوله وتعلم لقرآن أي ولو بأجرة وفي شرح العباب في التيمم بعد كلام قرره الى أن قال ثم رأيت عن الزكري أنه تازع ابن الرقعة في تفصيل الصدقة على الوقف بان العلماء فسروا الصدقة الجارية به وبخصيصه بالذكر يدل على أفضليته على غيره وعنه عن المحب السنكوفي أن النعم بالتعليم الناجز أولى منه بالتصنيف لما في ذلك من المنفعة المجهلة ثم عدها من غير ابن الرقعة في الصدقة والوقف ثم تعقبه بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث أو علم ينتفع به من بعده وذلك لان المنتفع به من بعده لا يكون الا بالتصنيف اه وفي هذا الحصر نظر بل التعليم ينتفع به من بعده والذي يجهل انه ان كان ثم من يقوم عنه بالتعليم كان التصنيف أولى والا فالتعليم أولى اه (قوله يدعو له) هو من تمة الحديث وعبارة الجامع الصغير اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له خد م ٣ عن أبي هريرة

الروض وفي بعضها ما يوافق ما في شرح المنهج فلا يخالفه (قوله وسواء في ذلك أكان عالماً بالفساد) أي وإن ظن أن لأجرة له (قوله أرضاً) أي جزءاً من أراض أصاب الخيال الجلال المحلى وقتب مائة منهم من خيرهم اهـ لكن راجع مقدار الأرض التي كانت حصة أي إلى ذلك حتى ينسب إليهم اهـ (قوله بخير) الذي وقفه عمر اسمه مخملاً بئامه مثله مقفوحه ثم صم ما سكته ثم غن محبة اهـ شرح مسلم النووي (قوله غير مفلول) لعل المراد غير متصرف فيه تصرف ذي الأموال ولا يحسن عمله على الفقير لأنه لو كان مرادهم بتقديس الصديق (قوله التي أوصى بها) هو مخبر بن قائل في الإصابة بخبر بن النضرى بفخزين كافي القلب الاسرائيلي من بني النضير ويقال أنه من بني قينقار ويقال من بني القبطون كان عالماً وكان أوصى بأمه الوالي النبي صلى الله عليه وسلم وهي سبع حوايط المتينة والصائفة والدلال وحصى ويومعه والأعوان ومرة أم إبراهيم فجعله النبي صلى الله عليه وسلم صدقة (قوله مقدرة) أي على ٢٦٠ الوقت أوله غنى في نفسه (قوله لم تعرفه الجاهلية) لعل المراد بهم ههنا لم

كما علم مما سبق في الفضل الآتي (قوله والبضاعة المال المبثوث) في النسخة قبل هذا ما نصه الا بضاع بعث المال مع من يبعث له به تبرعاً قال والبضاعة المال المبثوث ولعل ما في النسخة سقط من نسخ الشارح من الكتب والاقول والبضاعة الخ مرتب عليه كالإيجي (قوله وفارق هذه) يعني خذه وتصرف فيه والرجح كله لك وقوله ما مرقبها يعني ما في المتن وما عقبه

(قوله نحو أراضي بيت المال) كتابته بالالف بخلاف لقول الشارح كالحلج بعد قول المصنف السابق ولو أراد قوم سقي أرضهم بفتح الراء لآلف اه وما ذكره هو القياس فان الجمع يقتضي زيادة الالامعة على المفرد وهي هنا الياغلار وجه لثبات الالف ولكن في المصباح الارض مؤنثة والجمع أو صون بفتح الراء قال أبو زيد وسعت العرب تقول في جمع الارض الاراضي والاروض مثل فلوس وجمع قمل فعلى في أرض وأراضي اه فما ذكره الشارح هنا جار على ما قاله أبو زيد (قوله وأم ولد) عطف على ما لا يصح وقسه ويشكل على ما يأتي من صحة وقف المدبرة والمعلق عنه بصفة فان قياس ذلك صحة وقف أم الولد وبطلانه بموت السيد الآن يقال انه لما امتنع بيعها حال الوقف اشبهت الحرة فحكم بعدم صحة وقفها بخلاف المدبر والمعلق فان كلاهما صحيح ويصل التدبير والتعلق بالمعق (قوله ومكاتب) أي كتابة صحيفة كتاباتي وكان فائدة ذكر هذه الامور مع ذكر بعضها في المتن كام الولد التنبيه على ذكر محترقات الشرط التي اعتبرها المجتعة كما ٢٦١ يشعر به قوله كما يشهد لذلك كلامه

الآتي في ذكره بعض محترقات ما ذكر الخ (قوله صحيح فيه) أي وعليه فلو استثناءه أو جعله مقصوداً بان قال وقفها وجعلها أو كانت حاملاً بغير قول يبطل وقفها قياساً على البيع أو لا يفرق فيه نظر والأقرب الأول (قوله نعم يصح وقف غل للضراب) أي وأرض جنباته على من يكون في يد بعد الوقف حال جنباته ان نسب لتقصير حتى آتلف والفرق بينه وبين العبد

نحو أراضي بيت المال على جهة ومعين على المنقول المعمول به بشرط ظهور المصلحة في ذلك ان قصر فيه منوطاً بما كولي التيم من ثم لو رأى تعليق ذلك لهم جاز وأم ولد ومكاتب وجعل مقصود في منفعة لا يستأجر لها كالهو وطعام اموال وقف حاملاً صحيحه تبعاً لأمه كما صرح به الشيخ نعم يصح وقف غل للضراب وان لم تجز اجازته لانه يتقرر في القرية ما لا يتقرر في المعاضة (دوام الانتفاع) المذكور (به) المقصود بان تحصل منه فائدة مع بقاء مدة كما عبر عنه بذلك جماعة وضابط المنفعة المقصودة ما يصح استجاره على شرط ثبوت حق الملك في الرقبة وعلم بذلك ان ما أذنه كلام القاضي أي الطبيب من انه لا يكتفي بفائدة نحو ثلاثة ايام محمول على ما لا تنصده اجازته في تلك المدة وشمل كلام المصنف وقف الموصى بعينه مدة والمأجور وان طال مدت ما ونحو الجلس الصغير والدارهم لتبايع حلياً فانه يصح وان لم تكن له منفعة حالاً كما انقصوب ولون عاجز عن انتزاعه وكذا وقف المدبر والمعلق عنه بصفة بصفة قائم ما وان عتقا بالموت ووجود الصفة وبطل الوقت لكن فيها دوام نسبي أخذاً بما صرح ومن ثم صح وقف بانه وغراس في أرض مستأجرة لهما وان استحقا القطع بعد انقضاء مدة الاجارة وفارق صحة بيعه ما وعدم عتقه ما مطلقاً فانه هنا استحق عليه حقان متجانسان فقد منأقواهما مع سبق مقتضيه وبه فارق ما لو أولد الواقف الموقوفة حيث لم تصرام ولد

الموقوف اذا جنى حيث قالو ارض جنباته على اوقافه في وقف العبد فوث محل تعلق الارض وهو الرقبة ولا كذلك الفعل فان ما آتلفه الفعل بتقدير عدم الوقف لا يباع فيه بل يضمنه من كان الفعل بيده كذا نقل عن الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض ونقل عن شيخنا الزايد ما يخالفه ولعله لم يطلع على ما قاله الشهاب الرملي (أقول) وما قاله الرملي ظاهره ووافق ما فرق به ما ذكره ج ههنا الفرق بين أرض جنباته والرقبة الموقوف حيث لازم اوقاف وبناء الغراس في الارض المتكسرة أو المستأجرة اذ أرض صاحب الارض بقاءها باجرة حيث قلنا عدم لزومها لو وصل الفعل الموقوف على ذلك الى حالة لا يصلح فيها للضراب بقياس ما يأتي في حصر المسجود وجذوعه اذ الميتات الانتفاع بها في المسجد من جواز بيعه ما نه هنا يباع وبشرى بثمن مثله أو جزم مثله فان لم يكن شرعاً جزم لقلته رجع للوقوف عليه أخذاً بما يأتي في البناء والغراس اذا قلنا بعد انقضاء مدة الاجارة (قوله على شرط ثبوت) أي تقدير ثبوت (قوله مدة) المتبادر منه انها معينة وعليه فيخرج بها مالي أو صبي به لغيره مدة حياته وبذني العصاة فيه كوقف المدبر والمعلق عنه بصفة لم يعلم وقتها فان مدة الوقف في كل منهما مما يجعولة وقيل فهما الصفة (قوله أخذاً بما صرح) أي في قوله بان تحصل منه فائدة مع بقاء الخ (قوله وفارق صحة الخ) أي ما ذكر من صحة الوقف ابتداء بطلانه بموت السدو ووجود الصفة لحصول المعق وقوله مطلقاً ان اوجدت الصفة ومات السيد بعد البيع (قوله حقان متجانسان) وهما الوقف والمعق وتجانسهما من جهة ان كلاهما حق لله

بأنه وقوله بأن اللفظ فيها يعني مما قبلها الصعير في فها يرجع الى معنى ما في الصورة ولد كونه فيها ما يعلم من شرح الروض  
 (قوله كقوله لا تزين) ومثله وقف الجامكية لأن شرط الوقف أن يكون محلا كالواقف هو غير عاقل كان هي تحت يده وما  
 يقع من امتدازان الحماكم في الفراغ عن شيء من الجامكية ليكون لبعض من يقرأ القرآن مثلاً في وقت معين ليس من وقفها  
 بل بفراغ من هي يده سقط حقه منها وصار الامر فيها الى رأى الامام فيصيح تعيينه لمن شاء حيث رأى فيه مصلحة ولو غلبه  
 نقضه اذا رأى في النقض مصلحة (قوله ومعقول) حيوانا كان أو غيره ثم اذا أشرف الحيوان على الموت ذبح من كان ما كولا  
 وينبغي أن يأتي في حكمه ما ذكره في البناء والغراس في الارض المستأجرة أو المارة لهما ما اذ قلنا انه يكون محلا كالواقف  
 أو الموقوف عليه الخ ومحلها حيث ٢٦٢ لم يأت شرعياً حيوان أو غيره بنسب الحيوان المذكور على ما يأتي (قوله ولا

يسرى للباقي) أي ولو كان  
 الواقف موسراً بخلاف  
 الموقوف (قوله ويعمر على  
 الجانب المكث فيه) قرر  
 من أنه يطلب القيمة  
 له داخله ولا يصح الاعتساف  
 فيه ولا الاقتداء به  
 التبعاء أكثر من ثلثه  
 ذراع اه سم على ج  
 ويراجع ما ذكره في طلب  
 القيمة (قوله وتجب  
 قسمته) أي فوراً وظاهره  
 وان لم يكن افرازاً وهو  
 مشكل اه سم على ج  
 (أقول) وقد يجب بانه  
 مستثنى للضرورة كما قاله  
 في أثناء كلام آخر وهذا  
 ظاهر ان أمكنته القيمة  
 فان تعددت كان جهل  
 مقدراً للموقوف بقي على  
 شموله ولا يبطل الوقف

وأخرج ما لا يقصد كقوله لا تزين به أو لا تجار فيه وصرفه بوجه الفقراء وكذا الوصية به كما يأتي  
 وما لا يفيد نفعاً كمن غير مرمو به (الامطعم) بالرفع أي وقفه اذ نفقه باهلاً كـ  
 (وربحان) محصور لدرجة فساد ما مزرع فيصيح وقفه لشم لبثاً لمدة كما قاله المصنف  
 وغيره وفيه نفع آخر وهو التزود ولهذا قل الخوارزمي وابن الصلاح يصح وقف المشتمل الدائم  
 النفع كالغبر والسك بخلاف عود البصور لانه لا ينتفع به إلا باستهلاكه فالخاق جمع العود بالغبر  
 محمول على عود ينتفع به دوام شمه (ويصح وقف عقار) بالاجماع (ومنفق) للغبر الصعير فيه  
 (ومشاع) وان جهل قدر حصته أو صفته لان وقف عمر السابق كان مشاعاً ولا يسرى للباقي  
 وشمل كلامه ما لو وقف المشاع مسجداً وهو كذلك كما صرح به ابن الصلاح قال ويعمر على  
 الجانب المكث فيه وتجب قسمته لشمهاطر بقاها من وزع هو مردود وتوزع الزكشي المأبأة  
 هنا بعيد اذ لا تطير لكونه مسجداً في يوم وغير مسجداً في آخر ولا يفرق فيما يربين أن يكون  
 الموقوف مسجداً هو الأقل أو لاكثر خلا للزكشي ومن تبعه ويفرق بينه وبين حمل  
 تفسير فيه قرآن بان المسجدة به هنا شائعة في جميع اجزاء الارض غير متميزة في شيء منها  
 فلم يمكن تبعه الا الأقل لاكثر اذ لا تبعه الامع التميز بخلاف القرآن فانه متميز عن التفسير  
 فاعتبر الاكثر ليكون الباقي تابعاً له اما جعل المنقول مسجداً أكثر من وثياب موضع وقف  
 لانه لم ينقل عن السلف مثله وكتب الاحباب ساكنة عن تنصيص بمواضع وان فهم  
 من المأبأة هم الجواز فالأحوط المنع كما جرى عليه بعض شراح الحاوي وما نسب للشيخ رحمه  
 الله تعالى من اتيانه بالجواز فلم يثبت عنه (لا) وقف (عبد ووثب في الذمة) لان حقيقته  
 ازالة ملك عن عين نعم يجوز التزامه فيها بالنذر (ولا وقف حر نفسه) لان رقبته غير  
 مملوكة له (وكذا ما استولده) لعدم قبولها بالنقل كالحر ومثلها المكاتب أي كتابة حصية على  
 الاوجه بخلاف ذى الكتابة الفاسدة اذ الغلب فيه التعليق ومرفى المعلق حصية وقفه

كما اقتضاه قوله قبل وان جهل قدر حصته لكن ينظر طريق انتفاع الشريك  
 بخصته والحالة ما ذكره والاتفاق ان يقال ينتفع منه بما لا ينافي حرمة المسجد كالصلاة فيه والجلوس لما يجوز رفعه في المسجد  
 كالغسل ولا يجلس فيه وهو جنب ولا يجمع زوجته ويجب أن يقتصر في شغله على ما يتحقق ان ملكه لا ينقض عنه (قوله  
 فالأحوط المنع) أي منع القول بمصلحة الوقضة وطريق الصفة على ما قاله الشيخ ان تثبت في مكان بنوعه ثم وقف ولا تزول  
 وقفها بعد زوال سببها لان الوقضة اذ ثبتت لا تزول ثم ما نقل عن الشيخ اجاب به من سؤال صورته لو فرض انسان  
 يساطاً أو نحو ذلك وسره ثم وقفه مسجداً هل يصح وقفه فاجاب حيث وقف ذلك مسجداً بعد اثباته صح اه وعلى هذا فقوله في  
 الشرح اما جعل المنقول الخ محله حيث لم يثبت ولا ينافيه قوله عن الشيخ فلم يثبت عنه لا مكان حله على ما اذ لم يثبت وأن  
 مراده انه لم يثبت عنه ولو مع اثباته فيكون قوله في الفتاوى بمصلحة وقفه مع الاثبات مستنداً فيه لغبر الشيخ (قوله اذ الغلب فيها  
 التعليق) قضية تشبيهه بالمعلق عقبه ان الكتابة الفاسدة لا تبطل فاذا أدى الجعوم عتق وبطل الوقف كوجود الصفة في  
 وقف المعلق عقبه بصفة وهو ظاهر

(وكلب

كل ارضه وكان الاوضح تذكير بغيرها (قوله وبين ما مر في الوكالة) أي حيث لم يجعل دفع الثمن هبة وكان الفرق انه هنا دفع المال له نفسه بصيغة تشعير بالتحليل بخلافه ثم (قوله بالنصف مثلا) أي ويكون المشروط المعامل كما في الايراد (قوله وعليه لو قال رب المال ان النصف لي) أي النصف الذي وقع النص عليه (قوله ويعينها) يعني الجزئية (قوله ولانه

قوله وفيما قبله) أي المستولدة والكلب الممل (قوله على وجه ضعفها) أي بالنسبة للكلب دون المستولدة لما مر ان اجازته اضعف وتبطل بالموث (قوله وفارق) أي الوقت (قوله او فاسدة) يتأمل فيه فانه لا يستحق بالاجارة الفاسدة بناء ولا غراسا حتى لو قل ذلك كلف القلع مجانا وبعبارة المنهج وبناء وغراس وضعابا رض بحق اه والبناء في المستأجرة اجارة فاسدة لم يصدق عليه انه وضع بحق وهذا هو قدر الشارح ان ما قبض بالشراء الفاسد لو بني فيه ٢٦٣ او غرس لم يقطع مجانا لان

البيع ولو فاسدا يتضمن الاذن في الانتفاع به كالمعار على ما قاله المغوي لكن قد ان العتق خلافه فها هنا يمكن تخريجها على ما قاله المغوي لان الاجارة الفاسدة تضمن الاذن به (قوله لانه لا يبين مضمدين) زاد وجولا لسؤاله اجتماع حقيقتهما على شيء واحد (قوله بعدمدة الاجارة) هو واضح في الاجارة المصنوعة لتعين مقام المال الاجارة الفاسدة والعارية فالمالك متمكن من قلعهما حالا فلا يشاء له ما فاشها المصنوع اه ج بالمعنى (اقول) وقد يقال يمكن الفرق بينهما وبين المنصوب بان لمالك المنصوب قلع المنسلو الغراس مجانا ولا كذلك في العارية والاجارة الفاسدة على ما يفهمه

(وكتب معلم) او غير معلم لانه لا يعلل بغيره بل بالمعل لا لاجل الخلاف (واحد عهده في الاصح) كالبيع ومقابل الاصح فيه يقيس الوقت على العتق وفيما قبله يقيس وقته على اجارته أي على وجه ضعفها وفارق العتق بانه أقوى وانفذ لسرايته وقوله التعليق (ولو وقت بناء او غراسا في أرض مستأجرة) اجارة حصصة او فاسدة او مستأجرة مثلا (لها) تناهى مع ان العطف بالوانها بين مضمدين فلا اعتراض عليه (فلا يصح جوازه) لانه مملوك ينتفع به في الجلة مع بقاء عينه والثاني المنع اذ لمالك الارض قلعهما فلا يديم الانتفاع مما اقتلها بكني دوامه الى القلع بعدمدة الاجارة فلو قلع ذلك وبقي منتفعا به فهو وقف كما كان وان لم يبق فهو يصير ملكا للوقوف عليه او يرجع للواقف وجهان أحدهما اولهما وقول الجلال الاسنوي ان المصنف غيرهما وهو شرطه غراسا وجزء من عقاره وهو قياس النظائر في آخر الباب ونقل نحوه الاذني فقال ويقرب ان يقال يباع ويشترى يشته من جنسه ما يوقف مكانه محمول على امكان الشراء المذكور وكلام الشيخين الاول محمول على عدمه ويلزمه بالقلع ارض قصصه يصرف على الحكم المذكور وخرج به نحو المستأجرة المصنوعة فلا يصح وقف ما فيها لعدم دوامه مع بقاء عينه وهذا مستحق الازالة كما أنقضى بذلك والدرج لله تعالى ان يقال فانه امره ان يكون مقاولا وهو يصح وقته لا نقول وقته في أرض مصنوعة ملاحظة كونه غراسا فاقبا بخلاف المفادع فغير ملاحظة فيه ذلك وانما هو وقف منقول ويصح شرط اوقاف صرف اجرة الارض المستأجرة لهما من وجهها ان لم يلزم ذمته الاجرة بخلاف ما لم ذلك بقدا اجارة او بدونه فلا يصح شرط صرفه منه لانه دين عليه وعلى هاتين الحالتين يجعل الكلامان المختلفان (فان وقف) على جهة قسبة أي (أو) على معين واحد أو جمع هو معنى قول أصله جماعة وحصول الجماعة بانثنين كأمير في بابهم اصطلاح يخص ذلك الباب لعمدة الخبر به وحكم الاثنين يعلم من مقابلة الجمع بالواحد الصادق مجازا غير انه المقابلة بالاثنتين (اشترط) عدم المعصية وتعيينه كما أناده قوله معين (امكان غلبته) من الواقف في الخارج بان يوجد خارجا مائة هلال لك لان الوقت غلبك المنفعة (فلا يصح) الوقف على معدوم كمل مسجد يسبني أو على ولده ولا ولده أو على قراه

قوله بعد ويلزمه بالقلع ارض قصصه فكان احتمال البقاء فيه بالاجرة أقرب منه في المنصوب فصح وقفهما دون ثم ما اقتضاه قوله ويلزمه الخ من وجوب الارش في الاجارة الفاسدة توافق لما نقل عن المغوي فيما لو غرس أو بني في الارض المقوضة بالشراء لانه قد مر ان المالك لا يغير فيها بين القلع وغرم ارض النقص والتملك بالقيمة والتبعية بالاجرة كالعارية وتخالف لما مر للشارح من ان لمالك الارض في الشراء الفاسد يقطع مجانا (قوله ويلزمه بالقلع) أي المالك للارض وقوله ارض قصصه أي القلع (قوله وهذا مستحق الازالة) ومنه ما لو بني في حرم التهر يسلمو وقته معصية فانه باطل لانه مستحق الزوال (قوله وهو) أي المتأولع (قوله ان لم يلزم ذمته) أي بان وجبت بعد الوقف بخلاف التي رمت ذمته قبل فانه دين عليه وشرط وفاء دين الواقف من وقته باطل اه سم على ج بالمعنى (قوله فلا يصح شرط صرفه) أي بل ولا الوقف أيضا لاشتماله على شرط قضاء ما عليه من الدين من غلته وقته

تخصيص العامل في التي تليها وفي صورتها الاولى برع بعض المال) أي حيث تخصص نفسه من المال بالدابة أو بزح أحد  
الانفين فيلزم أن لا يكون للعامل الأربع ماعدا ذلك (فصل في بيان الصيغة) (قوله على أن الأربع بيننا) راجع لجميع  
كأهوا ظاهر (قوله فلا تقتصر على بيع واشترى فسد) أي ولا شيء له كافي التخصه وهذا حكمه النص على هذه دون ما قبلها  
والإخالة سادق مقرر مشترك بين الجميع حيث لم يقل والربع بيننا فكان على الشارع أن يذكره وقضية ما في التخصه استحقاق

(قوله أو قربة إلى الحى) ووجه عدم الصحة فيه أنه منقطع الاول قال حج هنا على أنه يأتي تفصيل في مسئلة القراءة أي بعد قول  
المستند ولو كان الوقت منقطع الاول الخ عبارة عنه ولو كان الوقت منقطع الاول كوقته على من يقرأ على قربة أو قربة إلى  
وأوهى بخلاف وقته الآن أو بعد موافق على من يقرأ على قربة بعده ووقته فانه وصية فان خرج من الثلث أو أجزء وعرف  
قبره مع والا فلا (قوله الصحة ٢٦٤ عليه) أي الحرى (قوله اذ لم يبينه) أي المصدا (قوله أراد سكاها) أي فانه يصح

ويعين من يسكن فيها  
أراد السكنى حيث نازعوا  
الناظر على الوقف (قوله  
في الوقف على أولاده)  
أي بخلاف نحو الذرية  
كما قاله في العباب كالروض  
وشرحه وكذا أي يدخل  
في الذرية والنسل والعقب  
الحمل الحادث متوقف  
حصته اه والتقسيد  
بالحادث الظاهر أنه ليس  
لأخوات الموجود حال الوقف  
اه سم على حج وقوله  
فتوقف حصته بخلاف  
قول الشارع لا شيء فان  
انفصل استحق من غلة  
مابعد انفصاله الآن يقال  
أراد بتوقف حصته عدم  
حرمته اذا انفصل (قوله  
بعد الوقف) زاد في نسخة  
يعني أنه يصرفه بعد  
انفصاله اه وهي شاملة

أولاده وليس فهم فقير أو على القراءة على رأس قبره أو قربة إليه الحى فان كان له ولدا وفهم فقير  
صح وصرف الحادث وجوده في الاولى أو قربة في الثانية لصحته على المدوم تبعا كوقته على  
ولدى ثم على ولده ولدى ولا ولد له كعلي مسجد كذا وكل مسجد سيدي في تلك المجله وسيد كرتي  
نحو الحرى ما يعينه ان الشرط بقاؤه فلا بد عليه هنا إيهامه الصحة عليه لا مكان قلبه ولا  
(على) أحدهم ولا على عمارة المصدا المبيته بخلاف دارى على من أراد سكاها من  
المسلمين ولا على ميت ولا على (جنين) لأن الوقت تسليط في الحال بخلاف الوصية ولا يدخل  
أيضا في الوقف على أولاده اذ لا يسمى ولدا وان كان تابعا لغيره ثم ان انفصل استحق معهم قطعاً  
الآن يكون الواقف قد سمى الموجودين أو ذكر عددهم فلا يدخل كأشعار إليه الا ذرى وهو  
ظاهر ويدخل الحمل الحادث علوه بعد الوقف فاذا انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاله كما مر  
وأما اطلاق السبكي بجمانه لا يدخل فيصرف لغيره حتى ينفصل فغرض بان المتبادر ان الواقع  
من الربع بوقف لا انفصاله وينوز بدلا يشمل بناء بخلاف بنى عمج لانه اسم لقبيلة (ولا على العبد)  
ولو مذبذ أو أم ولد (انفسه) لانه غير أهل لذلك ثم ان وقف على جهة قربة بتقدمه مسجد أو رباط  
صح الوقف عليه لأن القصد تلك الجهة أما البعض فالظاهر كما أفاده الشيخ انه ان كانت مهايأة  
وصدر الوقف عليه يوم نوبته فكالحق أو يوم نوبته سيده فكالبطلان لم تكن مهايأة وزرع على  
الرق والحري بوعلى هذا يحمل اطلاق ابن خيران صحة الوقف عليه قال الزركشى فلو أراد مالك  
البعض ان يصف نصفه الرقيق على نصفه الحر فالظاهر الصحة كالأروصى به لنصفه الحر يؤخذ  
من العملية ان الأوجه صحته على مكاتب غيره كتابه صحته لانه عاك كاتبة في الروضة عن  
المتولى وان نقل خلافه عن الشيخ أبي حامد ثم ان لم يقيد بالكتابة صرفه بعد العتق أيضا  
والأنه ومنقطع الاستحقاق بطل استحقاقه وينتقل الوقف الى من بعده هذا ان لم يعجز والأبان  
بطلانه لكونه منقطع الاول فيرجع عليه بما أخذ من غلته اما مكاتب نفسه فلا يصح وقفه  
عليه كالأوقف على نفسه كإجزم به الماورى وغيره وهو نظير ما سألنا في إعطاء الزكاة (فان

لمساحل من الغلة في مدة كونه حيا) (قوله فيصرف لغيره) أي من المذكورين في الوقف (قوله بان اطلق  
المتبادر الخ) هذا يخالف ما فهم من قوله فان انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاله فانه كالصريح في أنه لا وقف له شيء مدة الحمل  
قليلاً أم لا واقلنا بوقف لا انفصاله فأي جزء من الغلة يوقف مع الجهل بعد الحمل من كونه واحداً أو أكثر المؤدى الى تعذر الصرف  
وقياس المعاملة بالأخرى في ارث الحمل ان وقف جميع الغلة حتى ينفصل وتقدم ما فيه (قوله أو أم ولد) أي حال كونها رقيقة كآه  
الغرض وأما ما في الارض من جهة وقفه على أمهات أولاده فنصونه أن يقول وقت دارى مثلاً بعد موافق على أمهات أولاده  
أو يوصي بالوقف عليهن مثلاً (قوله فكالحق) يبين ان هذا التفصيل عند الاطلاق فان عين الواقف شيئاً أتبع حتى لو وقف في  
نوبة البعض على سيده أو في نوبة السيد للعبدة أو بعد عدم المهايأة على أحد هابيعه عمل فلا يرجع (قوله الأوجه صحته) أي  
الوقف (قوله بما أخذ من غلته) أي ثم ان كان ما قبضه من الغلة باقياً أخذ منه أو الا فهو في ذمته يطالب به بعد العتق واليسار



العامل في مسئلة التعرف اذ المقل والراجح يفتنوا انظر ما وجهه (قوله ومرا دة الشرط) أي هنا وفيما يأتي حتى يتأق التعيين  
يشمل والاقرار اذ هنا انحصر الركن (قوله حيث لم يعمل شيأ) قيد في قوله والراجح كله السالك وفي قوله ولائش للعامل أمانو  
عمل فظاهر انه يستحق المشروط اذ الصورة ان القراض باق في حقه واسترب الشيخ هذا في حاشيته من ثلاث احتمالات

(قوله فهو وقف على سيده) أي فلو قصد الوقف سيده العبد أو أطلق وظنا للصحة أو وقف على الهبة وقصد مالها أو على علفها  
ثم باع المالك للعبد أو البهية أو ما هاتين بقي الموقوف له أو ينتقل إلى المشتري فيه تنظر وقد ذكرنا في نظير ذلك في الوصية  
تفصلا ولا بعد مجيئه هنا فليراجع ويحتمل الفرق بين الوقف والوصية بان الوقف  
في الوصية الخ) وعبارته في الوصية ما نصه ولا يصح الوقف على هبة ولو ٢٦٥ أطلق أو وقف على علفه المدم أهلها المالك

أطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده) كالو هب منه أو وصى له وبقبل هو ان شرطناه  
وهو الاصح الا أن وان نهاء سيده عنده دون السيدان امتنع كإتيان نظيره في الوصية (ولو  
أطلق الوقف على هبة) مأكوك (لما) لاستحالة ملكه (أو قبل هو وقف على مالها) كالعبد  
والفرق ان العبد قابل لان ملك يتخللها فخرج ما أطلق الوقف على علفها أو عليها بقصد مالها  
وبالمالوك المسئلة في ثمر وأصوه فيصيح بخلاف غير المسئلة ومن ثم تعلقا عن المتروك عدم هبته  
على الوحوش والطيور والمباحة وما نو زعابه مستدلين بما يأتي ان الشرط في الهبة عدم  
المصبة بربان هذه الهبة لا بقصد الوقف عليها فامس ثم لما قصد جام مكة بالوقف عليه  
عرفا كان المخذ كافاله لغزالي هبته عليه أما المباحة المعينة فلا يصح عليها جز ما على نزاع فيه  
(ويصح) الوقف ولو من مسلم (على ذي) معين متعدا أو متعددا كالتصدق عليه نعم لو ظهر  
في تعيينه قصد معصية كالوقف على خادم كنيسة لتعبدلها كالوقف على زعيمها أو وقودها  
أو حصرها وكذا الوقف عليه ما لا يملكه كفن مسلم وضوء مصحف فلو حارب ذي موقوف عليه  
صار الوقف كمنقطع الوسط أو لا أثر كاجته بعض الشراخ وهو ظاهر وعليه فالفرق بينه  
وبين المكاتب اذ فرق ظاهر (لا مردحوي) لان الوقف صدقة جارية ولا بقاء لها في فرق  
بينها وبين نحو الزاني المحسن وان كانا دونه في الاهداد اذ لا يمكن عصيته بجمال يتخللها ابان  
في الوقف عليها منابذة لعزة الاسلام لتمام معاندتها له من كل وجه بخلافه لا سيما  
والا زنة ادينافي الملك والحربة بسبب زواله فلا يناسبها التحصيل أما المعاهد والؤمن فيلقان  
بالحرى على ما جرى به المدمرى وقال غيره انه المفهوم من كلامهم ورجح الغزالي الحاقها بما لا يذرى  
وهو الاوجه ان حل بدار ما دام فيها فاذا رجح صرف لمن بعده ونخص المصنف في نكحت

٢٤ نهاية ح (قوله وهو ظاهر) أي ما يجتمع من انه كمنقطع الوسط أو لا - خرم اذا سلم أو ترك المحاربة  
والتزم الجزية هل يعود استحقاقه أولا فيه نظر وقياس ما يأتي من انه لو وقف على أولاده الامن بفسق منهم ففسق بعضهم ثم  
عاد عدل امن الاستحقاق استحقاقه هنا (قوله ظاهر) وهو انه بالهجرة عن السكينة يتبين ان باق على ملك السيد حتى ان السيد  
يفسق ما كسبه في مدة كتابته ولا كذلك الذي فاته لم يتبين بحجراته الان بقائه حاربه الاصلية (قوله لا مردن) أي لا يصح  
الوقف عليه وكذا لا يصح الوقف منه لا يقال انه موقوف ان عاد الى الاسلام تبير هبته أو فلا لا نقول ذلك انما هو فيما  
يقبل التعلق كالعتق والعلاق بخلاف ما لا يقبله كالبيع والوقف فانه محكوم ببطلانه من المرتد من أصله ولو عاد الى الاسلام  
(قوله وبين نحو الزاني المحسن) أي حيث يصح الوقف عليه دونهما (قوله فيلقان بالحرى) أي فلا يصح عليهما (قوله ان حل)  
أي كل منهما وقوله فاذا رجح أي عاد الى دار الحرب (قوله صرف لمن بعده) أي وهو الفقراء من المسلمين وقياس ما صرى في الذي  
اذا حارب انه يصير كمنقطع الوسط حيث ذكر بعده جهة بصرف اليها وقد يفرق بان موضوع الذمة على عدم النقص ما بقى  
الذي بخلاف العهد والامان فان كلاهما موضوعه أو لا يزيد على أربعة أشهر فانتقله لدار الحرب كالحقق فكان الوقف  
لم يحصل له الاستحقاق الا بالمدة القليلة فلا يجر فيه كونه كمنقطع الوسط بل جزم فيه بانتقاله لمن بعده وعلى هذا فالظاهر انه اذا  
عاد الى دار الاسلام لا يرجع اليه لان مقصود الوقف لم يتناول الا المدة الاولى

قوله بان الوقف على من بعده في التملك

له (قوله لان اجاب به سؤاله) أي فلا ينزل مجرد الأذن وفي بعض المواضع انه ينزل بالعقد انتهى ولعل المراد ان نزل به بالشرع في العقد والألزم عليه المحذور المتقدم (قوله ويجب تعيين أكثرهما) المراد تعيين أحدهما من الأمرين أما بتعيين أكثرهما أو أقلهما وكذا يقال فيما يأتي (قوله تظير مامر) الذي مر انه يستحق وان علم الفساد أو ما كونه يستحق مع ظن ان

(قوله وقتت على زيد الحري) ظاهره أن لفظ الحري والمراد من جملة صيغته فلا تنقد صحة الوقف عليها الذي قال به مقابل الأصح بما قاله على زيد ولم يرد على ذلك وكان في الواقع حرياً وما أمر بتأويله عليه أن الوصف بالحري أو المراد يشعر بأن الحاصل على الوقف عليه الحرية ٢٦٦ أولاده لأن تعليق الحكم بالشق يؤذن بعلية مأمته الاشتقاق فاشبهه بالوراث

وقفت دارى على من يرتد أو يحارب وهو باطل قطعاً (قوله وزج السبكي الخ) هذا هو العقد وقوله بالحرية أي قطع الطرقي وقوله كلزاني المحسن أي فصيح الوقف عليه (قوله واختاره جمع) لا يقوى على دفع ذلك (قوله ومنه) التمهيد (قوله ومنه) أي من الوقف على نفسه (قوله أو انتفاعه) أي ولو بالصلاة فيما وقفه مسجداً أهـ ج وكتب عليه سم ما حاصله أن الوقف يبطل بذلك الشرط ونقله عن تصريح شرح البهجة رآه على من أقتضى كلامه صحة الوقف وبطلان الشرط (قوله فيبطل الوقف) ومثل ذلك في البطلان ما وقع السؤال عنه من أن مخصوصاً وقف تحتل على مسجداً بشرط أن تكون

التمهيد الخ لا خلاف بقوله وقتت على زيد الحري والمراد كما يشير إليه كلام الباب أما إذا وقف على الحريين أو المرتدين فلا يصح قطعاً ورجع السبكي فيمن تحتّم قتله بالحجارة أنه كلزاني المحسن (ونفسه في الأصح) التمهيد غلبك الإنسان ملكه أو منافع ملكه لنفسه لأنه حاصل ومنتج تحصل الحاصل واختلاف الجهة إذا استحقاقه وقضاؤه ملكاً كالذي نظره مقابل الأصح واختاره جمع ومنه أن يشترط خوص قضاؤه بمحافظته أو انتفاعه به أو شربه منه أو مطالعته في الكتاب أو بضعه في القدر أو استعماله من يترأكو زوقف ذلك على نفو الفقراء فيبطل الوقف بذلك خلافاً لما وقع لبعض الشراح هنا وكأنه توهم جواز ذلك من قول عثمان في وقفه للبرومة دلوى فيها كدلاء المسلمين وليس بصحيح فقد أجابوا عنه بأنه لم يقل ذلك على سبيل الشرط بل الأخبار بان الوقف الانتفاع بوقفه العام كالصلاة بمسجده ووقفه والشرب من بئر وقفه هانم لشرط أن يرضى عنه صح أخذ من قول الماوردي وغيره بصحة شرط أن يرضى عنه منه أي لأنه لا يرجع له من ذلك سوى الثواب وهو لا يضربل هو المقصود من الوقف ولو وقف على الفقراء أمثلاً ثم صار فقيراً جاز له الأخذ منه وكذلك لو كان فقيراً حال الوقف كما في الكفاي واعتمده السبكي وغيره ويصح شرطه بالنظر لنفسه ولو يقال إن كان بقدر أجرة المثل فأقل كما قيده بذلك ابن السلاج ومن الحيل في الوقف على النفس أن يقف على أولاد أبيه ويذكر صفات نفسه فيصح كما قاله جمع من المتأخرين واعتمده ابن الرقعة وعميل به في حق نفسه فوقف على الأتفه من بني الرقعة وكان يتناوله وهو الأوجه وإن خالف فيه الأسنوي وغيره تبعاً لما في الخوارزمي فأبطلوه إن انحصرت الصفات فيه والأصح قال وهو أقرب لبعده عن قصد الجهة وأن يؤجره مدة طويلة ثم يقفه على الفقراء مثلاً ثم يتصرف في الأجرة أو يستأجره من المستأجر وهو لا يحوط لينفرد باليد ويأمن خطر الدين على المستأجر وأن يستصحبكم فيه من يراه ولو أقر من وقف على نفسه ثم على جهات مفصلة بأن ما كبراه حكمه بولزومه وأخذناه باقراره ونقض الوقف في حق غيره على ما أتى به البرهان المراغى والأوجه ما أتى به الساج الفزاري من قبول

تمرتها والجري يدو اللف والنسب ونحوها للمسجد وبقي ما لو وقف جريد النخل أو ليفه مثلاً هل يشعل انقراؤه الحاد والموجود أو الموجود قطع فيه نظراً لأقرب الأول ومحل التردد ما لم ينص على الموجود بان يقول هذا الجريد فان نص عليه لم يدخل الحادث (قوله على سبيل الشرط) وهذا كلام يدل على أن التصريح بنفسه على سبيل الشرط في وقف نحو البئر والمسجد بشرط تأملها وراجع أهـ سم على منج (أقول) وهو ظاهر لأنه بشرط ذلك منع غيره من الانتفاع به في الوقت الذي يريده فاشبهه الوقف على نفسه على أن قول الشارح أو شربه منه أو مطالعته في الكتاب صريح فيما ذكرناه (قوله جاز له الأخذ منه) أي كما قدم (قوله بقدر أجرة المثل) أي ما من شرط النظر لغيره وجعل للناظر أكثر من أجرة المثل لم يمنع كما يأتي بعد قول المصنف فان قوض إليه هذه الأمور (قوله وكان) أي ابن الرقعة وقوله يتناوله أي يأخذ غلته (قوله ثم يتصرف في الأجرة) ولو انخفضت الأجرة بعد الوقف عادت المنافع للواقف كالتقدم لشارح بعد قول المصنف في الأجرة والأظهر أنه لا يرجع على سيده بأجرة ما بعد العتق (قوله من يراه) أي الوقف على النفس كالحقني

لا جرة فهو لم يعرف كلامه وإنما أفاده هنا هو مخالف فيه للشهاب بن حجر (قوله للفرير) رجع للسمع وقوله ولا احتمال الخ  
راجع للشهاب (قوله وبأني في الترمذي في النسبة الخ) عبارة الصحة ومن ثم جرى هنا في قدر النسبة وأطلقها في البيع ماص  
ثم أي في الوكالة (قوله ويجب الشهاد) أي في البيع (قوله على إقراره) أي المشتري (قوله ويؤيده كلام ابن أبي عصرون

(قوله وعلى من يتلقى) أي فلا يعطى في حقه ولا حق من يتلقى منه (قوله وسيأتي) قال حج قيل الفصل اه (قوله بان حكم  
الحاكم) أي ولو حاكم ضرورة وتحمل ذلك كله حيث صدر حكم صحيح مبني على دعوى وجواب أمال وقال الحاكم الحنفى  
مثلا حكمت بصفة الوقت وموجبه من غير سبق دعوى في ذلك لم يكن حكما بل هو اتفاق مجرد ولا يرفع الخلاف فكان  
لاحكم فيصور للشافعي به والتصرف فيه (قوله على جهة معصية) انظر هل العبرة بعقيدة الواقف أو الموقوف عليه أو  
بعقيدة غيره فانه يطرأ والأقرب أن العبرة بعقيدة الواقف مطلقا لأنه المباشر ٢٦٧ لفضل فتعبر بعقيدته وبني مالوا أطلق

الوقف على الكنائس فهل

يحمل على ما تزلله المارة

فيصع أو على ما لتعبد فيطول

فيه نظروا الأقرب الثاني

ثم رأيت في حاشية الترميز

لشيتنا الشوري مانه

قوله على عمارة الكنائس

لواطلق الوقف على

الكنائس فهل يطل

أقنى شيئا صالحا بالطلان

لان الظاهر من الوقف

عليها الوقف على مصالحها

الممنوع وهو ما كان يظهر

اه (قوله نحو الكنائس)

وصريح ما ذكرنا هذا اذا

صدر من مسلم يكون

معصية فقط ولا يكثر به

وهو ظاهر لان غاية أنه

فعل امر محرم لا يتضمن

قطع الاسلام لكن نقل

إقراره عليه وعلى من يتلقى منه كالقول هذه الوقف على "وسبأ في ماله تعلق بذلك وأقنى ابن  
الصالح وتبعه جمع بأن حكم الحنفى بصفة الوقف على النفس لا يمنع الشافعي باطنا من بيعه  
وسائر التصرفات فنه قال لأن حكم الحاكم لا يمنع مافي نفس الامر ولشامع منه في الظاهر  
سياسة شرعية ويلحق بهذا مافي معناه لكن رده جمع بأنه مضر على مروجع وهو أن حكم  
الحاكم في محل اختلاف المجتهدين لا ينفذ باطنا كما صرح به تبليسه والاصح كافي الروضة في  
مواضع نفوذ باطنا والمعنى له الارتبالات نار عليه من حذل وحرمة ونحوها وصرح  
الاشهاب بأن حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الامر متفقاً عليه (وان  
وقف) مسلم أو ذى (على جهة معصية كعمارة) (الكنائس) المقصودة لتعبد وترجمها  
وان مكهاهم منه كقوله السبكي والاذى وغيرها أو قتاديلها أو كتابة نحو التوراة (فباطل)  
لصكونه اعانة على معصية نعم ما فصله في لا يتطاوله الا أن تراها والينا وان قضى بما حكمهم  
لا ما وقفوه قبل المبعث على كنائسهم القديمة فلا يتطاوله بل يقره حيث تفرها وانما هو ككتبة  
لتزول المارة أو لسكنى قوم منهم دون غيرهم فيما يظهر فيصع الوقف عليها وعلى نحو قتاديلها  
واسراجها وامامهم من باوى اليها منهم لا انتفاء المعصية لانها ليست بذات لا كنيسة كائى  
الوصية ومن ثم جرى هنا جميع ما يأتي ثم وعما تبهم بالسوى أنه يقف ماله على ذكروا ولاده  
وأولاد أولاده حال صحته فأصد بذلك حرمان اناتهم والوجه المعصية وان نقل عن بعضهم القول  
بطلانه (أو) على (جهة قرية كالفقره) والمراد بهم هنا فقراء الزكاة هو ظاهر كلام الزاوى  
في قسم الصدقات نعم المكتسب كفايته ولا مال له بأخذها (والعلماء) وهم عند الإطلاق  
أصحاب علوم الشرع كالوصية والمدارس والكعبة والقناطر وتجهيز الموق فيختص به من  
لا تركه ولا منفق (صح) المعموم أدلة الوقف ولا تطرأ لكونه على جملة لان نفع ذلك راجع على

بالدرس عن شيئا الشورى أن عمارة الكنيسة من المالم كقولان ذلك منه تعظيم لغير الاسلام وقبه لا لا يتجنى لا نالنا سلم أن  
ذلك فيه تعظيم لغير الاسلام مع انكاره في نفسه وهو لا يضرو بنسليه فمجرد تعظيمه مع اعتقاد حقية الاسلام لا يضرب أيضا  
لبواز كون التعظيم اضرورة فهو تعظيم ظاهرى لا حقيقى فان صح ما نقل عن شيئا المذكور على تعظيم يؤدى الى حقارة  
الاسلام كاستحسان دين النصرانية من حيث هو دينها على دين الاسلام مع التعظيم (قوله لتعبد) أى ولو مع نزول المارة وقوله  
الا ان تراها والينا أى فتبطله وان قضى الخ (قوله بل يقره حيث تفرها) أى وان لم تعلم شروطه عندهم لجواز أن لا يكون المعتمد  
في شر بعثنا معتبرا في شريعتهم حين كانت حقا (قوله لتزول المارة) أى ولو ذميين (قوله حال صحته) أى مافي حال مرضه  
فلا يصح الابازاة الاثان لان التبوع في مرض الموت على بعض الورثة يتوقف على رضا البائتين (قوله والوجه المعصية) أى  
مع عدم الانم أيضا (قوله ولا مال له) قضية تخصيص الاستدراك بما ذكرنا من له مال يقع موقعا من كفايته لا بأخذ لانه  
ليس فقيرا الى الزكاة والظاهر أن غير مراد بل الظاهر أن مرادهم بالفقر هنا ما يشتمل المسكين فن له مال يقع موقعا من كفايته  
لكنه لا يكفيه فقير (قوله والعلماء) أى وبصرف لهم ولو أغنيته

مسألة (أي في الشركة) قوله (أي لا يبيعها) أي ولا يشرى منه القراض کافی كلام غيره فكان الأولى حذف هذا التفسير لإيهامه (قوله بخلاف ما لو اشتري ماله) أي القراض لنفسه (قوله أن أثبت المسألة لكل منهما الاستقلال) هو فرض المسألة (قوله لم يستفد ركب الجسر) أي المبلغ (قوله إلا بالنص عليه) نقل الشهاب ابن قاسم عن الشارح أنه يكتفي في التنبيه على التعبير بالجسر وأن لم يقيد بالمبلغ (قوله لا قضاء العرف) هو مشكل مع قوله السابق ولولم يمتد (قوله والأوهم

(قوله على جميع الناس مع) وعلى العصة ينبغي أن يكفي الصرف لثلاثة لكن لا يتجه هذا إذا فضل الربيع عن كفايتهم لاسماع احتياج غيرهم اهـ سم على ج وظاهره أن كان المدفوع لهم أغنياء (قوله من تحرم عليه الزكاة) أي بحال له لا بالقدرة على المكتسب لما مر في الفقير اهـ لكن في سم على ج مانصه قوله والفني الخ شامل للمكتسب السابق الحاقه بالفقراء في الأخذ من الوقت عليهم فعلى هذا الشمول يلزم أن ٢٦٨ يأخذ المكتسب المذكور مع الأغنياء ومع الفقراء وهو بعيد (قوله ولا

يأق فيه) أي الوقت وقوله والمسلمين ولا لا تقطاع العلم مدون الفقراء لأن الدوام في كل شيء بحسبه هذا كله عند إمكان حصر الجهة فلم يمكن ذلك كالوقت على جميع الناس مع كذلك أيضاً كما أفاده الولد درجة الله تعالى تعالى بالمسكي خلافه للساودي والروابي (أو) على (جهة) لا تظهر فيها القرينة بينه أن الراد جهة القرينة ما ظهر فيه فسد هوالا فالوقت كما قرينة (كالاغنياء صرح في الأصح) كما يجوز أن تسن الصدقة عليهم فأمره انتفاء المصلحة عن الجهة فقط نظر إلى أن الوقت خليك كالوصية ومن ثم استغنائه عنه لاهل الذمة وانساق لانه اعانة على مصيبة وهو مردود نقلا ومعنى وقتيل المصنف معهم ومن زعم عدم حتمه مع من الصدقة على الأغنياء فكيف لا يظهر فهم قصد القرينة فقصدهم لوضوح الفرق بين ما لا يظهر ولا يوجد ولو حصرهم كالأغنياء فأمر به صرح بما يشبه ابن الرقعة وغيره والفني هنا من تحرم عليه الزكاة قاله الزبيلي وبحث الأذري اعتبار العرف ثم تشكك فيه (ولا يصح) الوقت من ناطق لا يحسن الكتابة (الابلغة) ولا يأق فيه بخلاف المعاطاة وفارق نحو البيع بأنها عادت فيه جاهلية فامكن تنزيل النص عليها ولا كذلك الوقت فلو بني بناء على هيئته مسجد أو مقبرة وأذن في إقامة الصلاة أو الدفن فيه لم يخرج بذلك عن ملكه نعم بناء المسجد في الموات تكفي النية فيه لانه ليس فيه إخراج الأرض المقصود بالذات عن ملكه لا حقيقة ولا تقصد براحتي يصحاح إلى لفظ قوي يخرج عنه كقوله في الكفاية تعالى للساودي ويزول ملكه عن الآلة باستقرارها في محلها من البناء لقبله الآن يقول هي بمسجد وقيل ناظره له ذلك ويقضه كقوله القموي والبقيني وقول الروابي لو هو مسجد اشترا بولم يقف الآلة كانت عارية يرجع فيها متى شاء يمكن حمله على ما ذالم بين بقصد المسجد والقول بخلافه على ما ذابني بقصد ذلك وفي كلام البغوي ما يرد كلام الروابي وألحق الأسوي أخذ من كلام الرافعي بالمسجد في ذلك المدارس والربط والبقيني أخذ منه أيضاً البئر المحفورة للسبيل والبقعة المحيطة بمقبرة قال الشيخ أبو محمد وكذلك أخذ من الناس شيئاً ليبنى به زواياً أو ياطاف بصير كذلك بمجردينه

ياق فيه) أي الوقت وقوله والمسلمين ولا لا تقطاع العلم مدون الفقراء لأن الدوام في كل شيء بحسبه هذا كله عند إمكان حصر الجهة فلم يمكن ذلك كالوقت على جميع الناس مع كذلك أيضاً كما أفاده الولد درجة الله تعالى تعالى بالمسكي خلافه للساودي والروابي (أو) على (جهة) لا تظهر فيها القرينة بينه أن الراد جهة القرينة ما ظهر فيه فسد هوالا فالوقت كما قرينة (كالاغنياء صرح في الأصح) كما يجوز أن تسن الصدقة عليهم فأمره انتفاء المصلحة عن الجهة فقط نظر إلى أن الوقت خليك كالوصية ومن ثم استغنائه عنه لاهل الذمة وانساق لانه اعانة على مصيبة وهو مردود نقلا ومعنى وقتيل المصنف معهم ومن زعم عدم حتمه مع من الصدقة على الأغنياء فكيف لا يظهر فهم قصد القرينة فقصدهم لوضوح الفرق بين ما لا يظهر ولا يوجد ولو حصرهم كالأغنياء فأمر به صرح بما يشبه ابن الرقعة وغيره والفني هنا من تحرم عليه الزكاة قاله الزبيلي وبحث الأذري اعتبار العرف ثم تشكك فيه (ولا يصح) الوقت من ناطق لا يحسن الكتابة (الابلغة) ولا يأق فيه بخلاف المعاطاة وفارق نحو البيع بأنها عادت فيه جاهلية فامكن تنزيل النص عليها ولا كذلك الوقت فلو بني بناء على هيئته مسجد أو مقبرة وأذن في إقامة الصلاة أو الدفن فيه لم يخرج بذلك عن ملكه نعم بناء المسجد في الموات تكفي النية فيه لانه ليس فيه إخراج الأرض المقصود بالذات عن ملكه لا حقيقة ولا تقصد براحتي يصحاح إلى لفظ قوي يخرج عنه كقوله في الكفاية تعالى للساودي ويزول ملكه عن الآلة باستقرارها في محلها من البناء لقبله الآن يقول هي بمسجد وقيل ناظره له ذلك ويقضه كقوله القموي والبقيني وقول الروابي لو هو مسجد اشترا بولم يقف الآلة كانت عارية يرجع فيها متى شاء يمكن حمله على ما ذالم بين بقصد المسجد والقول بخلافه على ما ذابني بقصد ذلك وفي كلام البغوي ما يرد كلام الروابي وألحق الأسوي أخذ من كلام الرافعي بالمسجد في ذلك المدارس والربط والبقيني أخذ منه أيضاً البئر المحفورة للسبيل والبقعة المحيطة بمقبرة قال الشيخ أبو محمد وكذلك أخذ من الناس شيئاً ليبنى به زواياً أو ياطاف بصير كذلك بمجردينه

أما شرع في أحياء مسجد في موات فانه قبل غمام الأحياء بنتت له حكم المسجدية فلا ناظره أما بعد غمام الأحياء فيكون ناظره الحاكم (قوله يمكن حمله) معقد (قوله بالمسجد في ذلك) أي انه يصير وقفاً بنفس البناء في الموات (قوله ليبنى به زواياً) واشتهر عرفاً في الزوايا أنها زارف المسجود وقد زارف المدرسة وقد ترادف الزباط فيعمل فيها بعرف محلها المطرد والأفيعر أقرب عمل إليه كما هو فياس نظاره اهـ ج (أقول) وعليه فلو أخذ من جماعة في بلاد متفرقة مثلاً ليبنى زواياً في محلة كذا كان العبارة بعرف محلة الزوايا دون الدافعين لكن هل بشرط علم الدافعين بعرف محلة الزوايا ولو لم يقصد إلا تحصيلها ليعنه حال الأخذ لانه الزاوية حتى يصح ذلك ويخفى في المحل الذي يبنى فيه ما لا بد من التعيين فيه نظراً ولا يبعد العصة توسعة في النظر لجهة الوقت ما أمكن ثم لو بني من الدراهم التي أخذها المذكور شيء بعد البناء فينبغي حفظه ليصرف على ما يعرض له من الصالح في سم على ج فرع في فتاوى

عاطفه على الامتعة الثقيلة) قال الشاب بن قاسم أفهم انه على الجري ليس عطفا على الامتعة فعلى ماذا قال ولا يقال هذا  
 الايام متحقق مع رفع الامتعة الثقيلة لانه يتوهم انه نفس المعطوف عليه ولم يحتزن عنه فدل عدم مراعاته انه لا بأس الاحتراز  
 عنه حيث أمكن لكنه لم يكن على ذلك التقدير (قوله حتى لو هلك منه شيء كان على المالكين) أي وليس كذلك وبعبارة الصفة  
 اذ لو ملك به لشارك في المسألة فيكون النقص الحادث بعد ذلك محسوبا عليها ٢٦٩ وليس كذلك بل الرمح وقاية لأم المسألة وبه  
 قارن ملك حامل المسافة

اما الاخر فبصريح بشارته واما الكتاب فكانت به مع النسبة (وصريحه) اما اشتق من لفظ  
 الوقف نحو (وقف كذا) على كذا (أو أرضي) أو أملاك (أو موقوفة) أو وقف (عليه والتسبيل  
 والتجسس) أي ما اشتق منها كما ملاكي حبس عليه (صريحان على الصحيح) فهما الاشتارها  
 شرعا وعرفا وفي الثاني أنهما كنايةان لعدم اشتارها كاشتارها وقف وقيل الأول كناية والثاني  
 صريح (ولو قال تصدقت بكذا صدقة محترمة) أو مؤبدة (أو موقوفة) ولا يشكل ذكر الخلاف  
 في هذه مع صراحة أرضي موقوفة بلا خلاف لان فيها خلافا أيضا وعلى عدمه فوقوفه في  
 الاولى وقت مقصودة وفي الثانية وقت تابعة فصعفت صراحتها ومسبلة أو محسبة أو  
 صدقة حبس أو حبس محرم أو صدقة ثابتة أو مبتلة كما قاله ابن خيران أو لا توث (أو لا يتابع ولا  
 توهب) أو الواو هنا بمعنى أو إذا أحدهما كلف كما خصص في البر وجزم به ابن خيران وابن الرفعة  
 وان نازع فيه السبكي (فصريح في الاصح) لان افظ التصديق مع هذه القرائن لا يتحمل سوى  
 الوقف ومن ثم كان هذا صريحا بغيره وانما لم يكن قوله لزوجه أنت بائن مني بينونة محترمة  
 لا تحل لي بعد هذا أبد صريحا لاحتماله غير الطلاق كالصريح بالنسخ بغير رضاء والثاني  
 كناية لاحتمال نأ كيد ملك المتصدق عليه وقيل لا تنكح في صدقة محترمة حتى بقول لا يتابع ولا  
 توهب (وقوله تصدقت قطا ليس بصريح) في الوقف ولا كناية فلا يحصل وقبه (وان نواه)  
 لتردده بين صدقة الغرض والتفيل والوقف (الآن يضيفه الى جهة عامة) كتصدقته على  
 الفقراء (وبنوى الوقف) فصير كناية كما هو ظاهر الرخصة كأصلها وصوبه الزركشي ويحصل  
 الوقف به لظاهره واللفظ حينئذ فيه بخلافه في المضاف الى معين ولو جاعلا لا يكون كناية في  
 الوقف وان نواه اذ هو صريح في التفيل بلا عوض فان قبيل وقبضه ملكه والأفلا وتقبل  
 الزركشي عن جمع أنه منى نوى به الوقف كان وقتا يجاميسه وبين الله تعالى (والاصح أن قوله  
 حرمته أو أبدته ليس بصريح) لعدم استعماله مستقلا بل مؤكدا كما فيكون كناية لاحتماله  
 وإتيانه بأول دفع إيهام أن أحدهما ليس بكناية والثاني أنه ما صريحان لا فادتهما الغرض  
 كالنجس والتسبيل (و) (الاصح وان نازع فيه الاستسوى) أن قوله جعلت البقعة مسجد (أو  
 من غيرنية صريح حينئذ تفسيره مسجد) ولو لم يأت بشيء مما صرح لان المسجد لا يكون الا وقتا  
 والثاني لا نصير لانه وصفه بعبارة وصفها الشارع بقوله جعلت في الأرض مسجدا ولو هو را  
 والخلاف عند الإطلاق فالنوى به الوقف أو اذنته صار مسجدا قطعوا الظاهر كما أفاده الشيخ  
 أنه لو قال أذنت في الاعتكاف فيه صار مسجدا لان الاعتكاف لا يصح الا في مسجد بخلاف  
 لصلاة وينبغي أن صيرورته مسجدا بذلك إنما هو لتضمن كلامه الأقارب به لا لكون ذلك  
 صيغة إنشاء لوقفه حتى لو لم يوجد منه صيغة لذلك لم يكن وقتا باطنا (و) (الاصح أن الوقف على

السيوطي مانعه مسئلة  
 المدارس المبنية الآن  
 بالقبائل المصرية وغيرها ولا  
 يعلم للواقف نص على أنها  
 مسجد لفظة كتاب الوقف  
 ولا تمام بها جملة هل تعطى  
 حكم المسجد أم لا الجواب  
 المدارس المشهورة الآن  
 حالها معلوم فقام ما علم  
 نص الواقف أنهم مسجد  
 كالشيخونية في الأيوبيين  
 خاصة دون العثمانيين ومنها  
 ما علم أنه ليس بمسجد  
 كالكلية والبيروية فان

فرض ما فيه ذلك ولو بالاستغاضة لم يحكم بأنها مسجد لان الأصل خلافه اهـ وأفهم أن ما لم يعلم شيء لا بالاستغاضة ولا غيرها  
 يحكم بمسجديتها كصفه بظاهر الحال (قوله أما الاخر) يحتزم من ناطق (قوله حبس عليه) أي محبوسة وهو بفتح الحاء مصدر  
 حبس اذا وقف وبضمه الموقوف في المختار الحبس وزن التفل ما وقف (قوله أو حبس محرم) أي أو صدقة حبس محرم (قوله  
 صريح بغيره) وهو ما ضمه الى تصدق ونحوه وقوله اذ هو صريح معتمد وقوله كان وقتا لمعتمد (قوله صار مسجدا) فنبهه قوله  
 صار أن هذا صريح في إنشاء وقفها مسجد او من ثم بحث فيه الشارع بما ساقى (قوله في الاعتكاف) أي أو في صلاة النجاسة فيه

مثلا التالف في فصل ب (قوله ولورضى المالك بقبول الحوالة) أي الحوالة الصورية (قوله ما يبدعه عند الفسخ) أي ما سده حسا أو حكا ليشمل ما في الذم (قوله حيث طلبه) يعني أصل التنصيص فهو قيد للذن وكان الأولى تقديمه عقب المتن أو تأخيرها ليدكره قبيل قوله ولو قال رب المال لا أتخ الخ (قوله والا) أي بأن كان تقدا للبلد غير موافق لرأس المال (قوله فان باع غير جنسه) أي ولم يكن تقدا للبلد الذي باع به انقبض أخذها قبله (قوله وظاهر كلامهم أنه لا ينزله حتى ينض المال) أي

(قوله يشترط فيه قبوله) ولم تراخيا وان طال الزمن حيث كان الموقوف عليه غائبا فلم يبلغه الخبر إلا بعد الطول أمالو كان حاضرا فيشترط الفور أخذها من قول الشارح عقب الإيجاب لكن لو مات الوافق هل يكفي قبوله بعدموته أم لا فيه نظر والظاهر عدم صحة القبول لحاقهم الوقت بالعقد دون الوصية وقوله قبوله أي فلا يقبل المعين ولا وليه لم يصح الوافق في حصة من لم يقبل وفي سم على منج ٢٧ فرع مال حر إلى بطلان الوافق فيما لو مات البطن الأول قبل القبول أو رد

الوافق وقال ان في المنقول ما يساعده فليقرر اه سم على منج وهو مستفاد من قول الشارح فان رد الأول بطل الوافق وقول سم رد الوافق أي رجح قبيل القبول (قوله والا فقبول وليه) أي فلا يقبل وليه بطل الوافق سواء كان الوافق الوافق أو غيره ومن لا ولي له خاص فوليّه القاضي فيقبل له عند بلوغ الثمنا وبرأ ويقم على الصبي من يقبل له ولو وقف على جمع قبيل بعضهم دون البعض بطل فيما يخص من لم يقبل عملا بتقرير الصفة (قوله بل الشرط هدم الرد) أي فمن بعد الأول فلور بطل فيما يخصه وانتقل من بعده ويكون كقطع الوسط (قوله بطل

معين) واحداً وأكثر (يشترط فيه قبوله) ان كان أهلا لا القبول وليه عقب الإيجاب أو باوخ الخبر كالمصلحة والوصية اذ دخول عين أو منفعة في ملكه قهر باعتبار الارث بعيد وهذا هو الذي صححه الامام وأتباعه وعزاه إلى أبي الشرحين للإمام وآخرين وصححه في المحرر وقبضه في زيادة الرخصة عنه مقتصر عليه وهو المعقدون أرجح في الرخصة في السرفعة عدم الاشتراط نظر إلى أنه بالقرب أشبهه منه بالعقد ونقله في شرح الوسيط عن النص واتصروا جمع بأنه هو الذي عليه الأكثرون واعتمدوه وعلى الأول لا يشترط قبول من بعد البطن الأول بل الشرط عدم الرد وان كان الأصح انهم يتفقون من الوافق فان ردوا فمقطع الوسط فان رد الأول بطل الوقف ولو رجح بعد الرد لم يعد له وعلم منه أنه لو رد بعد قبوله لم يؤثر ولو وقف على ولده ولان ومن يحدث من الأولاد ولم يقبل الولد لم يصح الوقف خلافا لبعضهم ولا يشترط قبول ورثة حاترين ووقف عليهم مورثهم ما يفي به الثلث على قدر أنصبتهم فيصعوب يلزم من جهةهم بمجرد اللفظ قهر عليهم لان المقصد من الوقف دوام الثواب للوافق فلو ملك الوارث رد ما اذ لضر عامه فيه ولانه يملك أنواع الثلث عن الوارث بالكلية فوقفه عليه أولى ولو وقف بجميع أهلاكه كذلك لم يميزه ونفذ في ثلث التركة قهر عليهم كما هو رأي ابن الصلاح بأنه لو وقف على من يقرأ على قبره بعدموته مات ولم يعرف له قبر بطل وقفه مخرج بالعين الجهة العامة وجهة التبرير كالصعيد فلا قبول فيه جزا ولم ينب الإمام عن المسلمين فيه خلافا في نحو القود لان هذه الأبد له من مباشر ولو وقف على مسجد لم يشترط قبول ناظره بخلاف ما ذهب له (ولورد) الموقوف عليهم أو بعضهم الوقف (بطل حقه) منه (شرطنا القبول أم لا) كالوصية نعم لو وقف على ولده الحاضر ما يخرج من الثلث لم يطل حقه برده كما هو المصنف والظاهر الكلام على أن كانه الأربعة شرع في ذكر شرطه وهي التأييد والتفويض بيان المصنف والأزام فقال (ولو قال وقت هذا) على الفقراء وعلى مسجد مثلاً (مسنة) مثلاً (فأطل) وقفه فساد الصيغة اذ وضعه على التأييد وسواء في ذلك طو بل المدة وقصيرها نعم ينبغي أن يقال

الوقف) هذا شعر بصحة الوقف ابتداء وأنه أغنى بطل اذ مات ولم يعلم له قبر ومفهومه أنه اذا علم له قبر بعد الموت استمرت الصحة وقد تقدم في كلامه البطالان في الوقف على القراءة على رأس قبره أو قبر أبيه إلى ما يتأمل الجمع بينهما في ج بعد حكاية هذا عن ابن الصلاح ما نصه على أنه تأني في تفصيل في مسئلة القراءة على القبر فاعلم ثم قال ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفته على من يقرأ على قبري أو على قبر أبي أو غيره بخلاف وقفته إلا أن أو بعدموى على من يقرأ على قبري بعدموى فانه وصية وان خرج من الثلث أو أجز وعرف قبره صح والا فلا فيجعل قول الشارح هنا بأنه لو وقف على من يقرأ الخ على ما لو كان صورة الوقف وقت إلا أن على من يقرأ على قبري بعدموى فيصعوب يؤيده ما سبق في قول الشارح أنه لو تجز وعرف على إعطاءه للوقوف عليه بالثبوت جاز فليتأمل وعليه قال يع المصنف في حاشية الوافق كلفوا الحد الحاصلة من الموصية (قوله ولو وقف على مسجد) وينبغي أن مثله إلى بابا والمدركة والمقبرة لتساها في التمسجد في كون الحق فيها لله تعالى

ولا ملازمة بين الانفساخ والانزال فليتأمل (قوله ويعلمه المسالك) انظر ما قلناه هنا (قوله وكذلك لو رضى بأخذ العروض من العامل بالقيمة) هو عين ما قبله كما يعلم من شرح الرض وغيره فان الذي في الرض هو هذا المذكور في قوله وكذلك لو رضى الخ وصوره شاره بالصورتين المتقدمتين فهما صورتان لهذا المسلك الكلي لا قسميهان ومن ثم اقتصر عليهما في النسخة وبعبارة الرض وشرحه ولو رضى المسالك بأخذ العروض منه بالقيمة بأن قال له لاتع وتة ثم العروض يتقوم عدلين أو أعطيك فمن تصيبك ناصا ولم يرد رغب فيها أجيب انتهت ٢٧١ (قوله فلا تنفذ تصرف المسالك فيه) قال الشهاب بن قاسم

(قوله كما يحسنه الزركشي) قد يشكك على هذا ما قالوه في البيع والنكاح من عدم العصة فيها الا ان يقال الوقف لكون المقصود منه القرية المحضة نظروا لما قصد من اللفظ دون مدلوله (قوله فاذا لم يبين مصرفه) أي جيع مصرفه بل اقتصر على أوله أما لو لم يذكر مصرفا بطل ما يأتي في قول المصنف الآتي ولو اقتصر على وقفه فالظاهر بطلانه (قوله فرده) أي فلا يعود للناذر (قوله ويؤخذ منه صفة الخ) مثله في ج بالحرف (قوله بل هما مستويان) وقضيته ان الاخ الشقيق والاخ للاب مستويان لكن (قوله

لو وقفه على الفقراء ألف سنة أو نحوهما ما بعد بقائه الدنيا له صح ما يحسنه الزركشي كالأدعي لان القصد منه التأييد دون حقيقة التناقيب ولا أثر لما قبل الاستحقاق كعلي زيد سنة ثم على الفقراء أو الآن ولدي ولد نقله الملقني عن الخوارزمي وجزمه ابن الصباغ وجرى عليه في الأنوار ولا ثمانية الضمني في منقطع الآثر المذكور في قوله (ولو قال وقف على أولادي أو على زيد ثم نسله) أو نحوهما محال لا يدوم ولم يرد على ذلك (فلا يظهر صحة الوقف) لان مقصوده القرية والدوام فاذا بين مصرفه ابتداء سهل ادامته على سبيل الخير (فاذا انقرض المذكور) أو لم تعرف أرباب الوقف (فلا يظهر أنه بقي وقفا) لان وضع الوقف الدوام كالتعلق ولانه مصرفه عنه فلا يعود كالنذر ههنا إلى مكة فرده فقرأوها والثاني يرتفع الوقف ويعود ملكا كالوقف الأول ورثته ان كان مات لان بقاء الوقف بلا مصرف متعذر واثبات مصرف لم يذكره الواقف بعيد فتعين ارتفاعه (و) الاظهر (أن مصرفه أقرب الناس) رجاء لارثا فيقدم وجوب ابن بنت على ابن عمو ويؤخذ منه صحة ما أتى به العراقي أن المراد بما كتبت الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف أو المتوفي قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجحهما في مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لم يرجع على حالة بل هما مستويان ويستبرههم الفقرو لا يفضل لأدعي غيره فيما يظهر (ان الواقف) بنفسه (يوم انقرض المذكور) لان الصدقة على الاقارب أفضل القربات فاذا انقرضت الدوايق تعين أقربهم اليه لان الاقارب ملأحت الشرع عليهم في جنس الوقف نظرا إلى طمأنينة أن تجعلها في الأقربين وبه فارق عدم تعينهم في نحو الزكاة على هذه مصرفا عنه الشارع بخلاف الوقف ولو قد تآخر به أو كانوا كلهم أغنياء مصرف الربع لمصلحة المسلمين كائنص عليه البويطي في الأولى أو الى الفقراء والمساكين على ما قاله سليم الرازي وابن الصباغ والمتولي وغيرهم أو قال لمصرف من غلته لفلان كذا وسكت عن بانها فكذلك وصريح في الأنوار بعدم اختصاصه بفقراء بل الوقف بخلاف الزكاة أما الامام اذا وقف منقطع الاخر مصرف للمصالح لا لا قارب كما فاذه الزركشي وهو ظاهر (ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفه على من سيولد) أو على مسجد سينشئ ثم على الفقراء مثلا (فالذهب بطلانه) لتعذر الصرف اليه لا ومن بعده قرعه والطريق الثاني فيه قولان أحدهما العصة وصحة المصنف في تصحيح التنبيه ولو لم يذكر بعد الأول مصرفا بطل قطع لانه منقطع الأول والاخر ولو قال وقف على أولادي ومن سيولد على ما فصله فصله على الموجود

انه ولو كان المعين للصرف في الطبقة الأولى يكون منقطع الأول فيما زاد على من سماه بل يصرف لاقرب رحم الواقف تبعاً للمعين في فرع من الزركشي لو وقف على الاقارب اخنص بالفقير منهم أيضا بخلاف الوقف على الجيران اه سم على منبج ولم يبين ما المراد بالجيران هنا الاقرب حله على ما في الوصفة لمشابهة الوقف لمساكن التبرع (قوله وهو ظاهر) ولعل وجهه ان ما وقفه الامام مبني على النظر لمساكنه مصلحة المسلمين فثبت انقطع من وقفه عليهم بخصوص مصلحة تتفق به ككونه عامار جمع الى عموم مصلحتهم لا لا قارب وهذا ظاهر فيما وقفه الامام من بيت المال أما ما وقفه من مال نفسه فينبغي انه كبره في الصرف

(قول المحقق قوله فاذا لم يبين الخ ليس في النسخ وقوله لكن يعض بعده في النسخ التي بأيدينا اه)

أى فى المسترد كما هو صريح عبارته ثم قال وهذا شامل للاسترداد برضاه مع إطلاقهما أو قصد الأشاعة كما يصرح به ادخال ذلك فى تصور المسئلة وفيه بحث لاسيما فى عن المطلب انه قرض حينئذ فكيف يحكم بأنه قرض للسائلين يمنع قصره فيه ولهذا لم يذكر فى شرح الروض عدم نفوذ تصرفه الا فى الاسترداد بغير رضاه فليتامل انتهى (قوله استرداده برضاه) قال الشهاب بن

لاقاربه (قوله بالضرر بك) أى على الاصح ٣٧٢ ويجوز فيه الاسكان (قوله دلت قرينة) فى عبارة الواقف (قوله قبله) أى

قبل ما فيه التردد (قوله وان قال الله) قال السبكي ومحل البطالان ما لم يقل الله والا فيصح ثم يعين المصنف اه شرح الروض اه سم على منهج (قوله لا يصح قبل وهو متجه) عبارة ج قبل وهو متجه اه والمراد منها ظاهر أماما ذكره الشارح فيظهر المراد منه فان عدم العصة لم تؤخذ معاذ كلان قوله على جماعة أو واحد محتمل لم تؤاد وهو مقتضى العصة اللهم الآن يقال انه لما لم يكن فيه تعيين كان كالو قال وقت واقصر عليه وحكمه ما مر من عدم العصة وان قوى معنا فيكون ما ذكر مثله (قوله ولا يجوز تعليقه الخ) ومن ذلك ما يقع فى كتب الاوقاف من قولهم وان ما سيحدث فيه من البناء يكون وقفا فانه لا يصح لعدم تعيين وقتيه وهو باق على ملك الباقي ولو

وجعل نصيب من مات منهم بلا عقب لمن سيولده صح ولا يؤثر فيه قوله وقت على أولادى ومن سيولدى لان التفصيل بعده بيان له (أو) كان الوقف (منقطع الوسط) بالضرر بك (كوقتته على أولادى ثم) على (رجل) مهمم به يعلم انه لا يضر تردد فى صفة أو شرطا أو مصرف دلت قرينة قوله أو بعده على تعيينه اذ لا يتحقق الانقطاع الامع الا بهام من كل وجه (ثم الفقهاء فالذهب صحته) لوجود المصروف بالاموال أو مصرفه عند الانقطاع كمصرف منقطع الاستر لكن محله ان عرف أمد انقطاعه فان لم يعرف رجل صرف بعد موت الاول لمن بعد المتوسط كالفقهاء كما افاده ابن المقرئ وإطلاق الشارح ككثر يحتمل على ذلك (ولو اقتصصر على) قوله (وقت) كذا ولم يذكر مصرفا أو مصرفا متعذرا كوقت كذا على جماعة (فالاظهر بطلانه) وان قال الله لان الوفاء يقتضى عليك المنافع فاذا لم يعين ممتلكا بطل كالبيع وان جهالة المصروف كلى من شئت ولم يعينه عند الوقف أو من شاء الله يبطله فقد دمه بالاولى وانما صرح أو صحت بشئى ولم يذكر مصرفا حيث يصرف للسالكين القائل به مقابل الاظهر هنا لان غالب الوصايا لهم غملا الاطلاق عليه ولا نه أو وسع لصحتها بالمجهول والغيب وما يحسنه الاذرى من أنه لو قوى المصروف واعتبر فيه مصرفه دود كما قاله الغزى بأنه لو قال طالق ونوى زوجته لم يصح لان النية انما تؤثر مع لفظ يحتملها ولا لفظ هنا يدل على المصروف أصلا ويؤخذ منه انه لو قال فى جماعة أو واحد نويت معينا لا يصح قبل وهو متجه (ولا يجوز) أى لا يلح ولا يصح (تعليقه) فيما لا يضاهاى الضرر (كقوله اذا جاء زيد فقد وقت) كذا على كذا لانه عقدي يقتضى نقلا الله تعالى أو للوقوف عليه حالا كالبيع والهبة أماما يضاهاه كعقلته مصعبا اذا جاء رمضان فالظاهر صحته كما ذكره ابن الرقعة ويحتمل ذلك ما لم يعلمه بالموت فان علقه به كوقت دارى بعد موت على الفقراء فانه يصح قاله الشيطان وكأنه وصية لقول الفقهاء لو عرضنا للبيع كان رجوعا ويفرق بينه وبين المدبر بان الحق المتعلق به وهو العتق أقوى فلم يجوز الرجوع عنه الا بنحو البيع دون نحو العرض عليه ونقل الزركشى عن القاضى أنه لو تخيظه وعلق اعطاه للوقوف عليه بالموت جاز كالوكالة وعليه فهو كالوصية أيضا فيما يظهر (ولو وقت) شيئا بشرط اختيار له فى الرجوع عنه أو يبيعه متى شاء أو فى تفسير شي من موصوف أو يذاد أو تنقص أو نحو ذلك (بطل) الوقف (على الصحيح) لما مر أنه ككالبيع والهبة وفارق العتق حيث لم يفسد بالشرط الفاسدة كما قاله القضاة واعتمد السبكي بل قال ان خلافه غير معروف بأنه مبني على السراية

كان هو الواقف لكن سيأى بعد قول المصنف بل يشتري ما عدا الخ ان ما يمينه من ماله لشوف  
أومن ربيع الوقف في المحدثان الموقوفة يصير وقفا بالبناء على الوقف (قوله أماما يضاهاه) عبارة الروض فيصح مؤبدا كما لو ذكر فيه شرطا فاسدا قاله الامام وتبعه غيره اه وقصة ذلك استثناء ما يضاهاى الضرر أيضا مما سأتى فى قوله ولو وقت بشرط اختيار بطل على الصحيح اه سم على ج وهو ع وقوع السؤال فى الدرس عما لو قال وقت دارى كوقت زيدا هل يصح الوقف أو يبطل فيه نظر والجبواب عنه بان الظاهر ان يقال فيه ان شرطه وقت زيدا قبل قوله ذلك صح الوقف والا فلا ويحتمل صحته مطلقا فى حالة جهله يصح عنه لانه معين فى الواقع فان عرف فذاك والأمين البطالان والاول اقرب فليراجع وقول سم فيصح مؤبدا أى من الآن



قاسم فيه اطلاق الاسترداد بالزمان ثم تفصيله بما بعده مع ان من جملة قوله المذكور الذي خرج هذا به بعض انفس الاسترداد بالزمان كان حق التعبير ان يقول استرداده برضاه وقصد الخ فتأمل انتهى وما في حاشية الشيخ من محاولة عدم التكرار يحتاج الى تأمل (قوله فتلف بعضه) أي بعد عمله فيه كاهو نصوص البيهقي ولفظه واذا أخذ مالاً لا يقوى مثله على عمله فيه

(قوله وخرج بغير حالة الضرورة) يؤخذ منه انه لو وجد من يأخذ باجرة المثل ويستأجر على ما يوافق شرط الواقف ومن يطالبه بزيادة على أجرة المثل في اجارة تخالف شرط الواقف عدم الجواز فليقتبه له وانه لو وجد من يأخذ بدون أجرة المثل ويوافق شرط الواقف في المدة ومن يأخذ باجرة المثل ويخالف شرط الواقف عدم الجواز أيضاً رعايته لشرط الواقف فيها كما في قوله فجوزوا ذلك) معتمد (قوله وان كره هذا الشرط) في فتاوى السيوطي المسجد الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه والاعتساف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوي في الانفاذ ان كلام الفقهاء في فتاويه يؤهم المنع ثم قال الاسنوي من عنده والقياس جواز (وأقول) الذي يترجح التفصيل فان كان موقفاً على اشخاص ٢٧٣ معينة كزيد وعمرو وبكر مثلاً

أو زينة أو زينة فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على أجناس معينة كالشافعية والخنفة والصوفية لم يجز لغير هذا الجنس الدخول ولو اذن لهم الموقوف عليهم فان صرح الواقف بجمع دخول غيرهم لم بطرقة خلاف البتة واذا قلنا بجواز الدخول بالاذن في القسم الاول في المسجد والمدرسة والرابط كان لهم الانتفاع على نحو ما شرط الواقف للمعين لانهم يتبع لهم وهم مقيدون بشرط الواقف اه وتقدم في احياء الموات في شرح قوله ولويسق رجل الى موضع من رباط

لتشوف الشارع اليه ومقابل الصريح الوقف ويلغو الشرط كالوطى على أن لا يرجعه له (والاصح أنه اذا وقف بشرط ان لا يؤجر) أصلاً أو سنة أو لوقت من ذي شوكة كما قاله الاذري أو ان الموقوف عليه يسكن فيه بنفسه (اتبع) في غير حالة الضرورة (شرطه) كسائر شروطه التي لاتخالف الشرع وذلك لما فيه من وجود المصلحة والثاني لا يتبع شرطه لانه يجرى على المستحق في المنفعة وخرج بغير حالة الضرورة ما لو لم يوجد الامس لا يرغب فيه الاعلى وجه مخالف لذلك فيصير زلان الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه ولو ائتمنت الدار المشروطة عدم اجارتها الا معه اركد أو لم يمكن مجارتها لا باجارتها أكثر من ذلك وأجرت بقدر ما يفي بالمسارة فقط مراراً مصلحة الواقف لا مصلحة المستحق ويجب ان بعدد العقود في منع أكثر من سنة مثلاً وان شرط منع الاستئذان كذا أفتى به ابن الصلاح وغالغه تلميذه ابن رزين وأمنه عصره فجوزوا ذلك في عقد واحد وقول بعض الشرائح لا تجوز واجارته مدة طويلة لاجل مجارته لان بها ينفع الوقف بالكلية كما يقع عكسه غير معمول عليه لان غرض الواقف بقاءه عليه وان غلظ ظاهر البقاء الثواب له (و) الاصح (انه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية) وزاد ان اقترضوا له مسلمين مثلاً ولم يرد شيئاً (اختص بهم) أي اتبع شرطه كما في الحرر وغيره فلا يصح ولا يمتكف به غيرهم رعايته لفرضه وان كره هذا الشرط والثاني لا يختص المسجد بهم لان جعل البقعة مقبلاً كالقصر فلا معنى لاختصاصه بجماعة ولو خص المقبرة بطائفة اختصاص بهم عند الاكرين كما قاله الامام ولوشغله شخص بمساحة زمته أجزه وهل تكون لهم الاقرب لانهم ملكوا الانتفاع به لا المنفعة ولو انقضى من ذكرهم ولم يذكروا أحد بعدهم فالوجه كما يجتبه الاسنوي انتفاع سائر المسلمين به لان

٣٥ خاله ع سبل أو فقهه الى مدرسة الخ مائنه و لغير أهل المدرسة ما اعتد فيها من نحو نوم بها وشرب وطهر من ماها ما لم ينقص المانع حاجة أهلها على الاوجه اه وكان هذا افعالاً الم بشرط الاختصاص بخلاف ما تقدم عن البيهقي أو هذا افعالاً اعتدو ذلك في غيره فليصر وبعبارة الباب وان شرط في وقف المسجد اختصاص بطائفة كالشافعية بالصلاة فيه صح وكره واختص بما لا يجوز لغيرهم الصلاة فيه كالوخس الرباط والمدرسة بطائفة اه سم على ج (أقول) وينبغي حل ما ذكر في الشق الثاني من المنع على ما اذا شوش على الموقوف عليهم فلا ينافي ما تقدم في احياء الموات (قوله ولو خص المقبرة بطائفة الخ) معتمد وعليه فلو دفن بها غير من اختصاصه بقياس ندر المقصود لاخراج من دفن به انه هنا كذلك وهل من التخصيص ما لو ائتمنا أهل بلد فقامت على غير أهلها الدفن فيه أو يصير مقبرة من غير اختصاص باحدية نظرو الاقرب الثاني لانه لم يسبق له اختصاص بمالك أزال ملكه عنه ومجرد العادة انما اقتضت جواز الاقدام على الدفن ثم والاصل عدم الاختصاص (قوله الاقرب لا) وينبغي حفظه المصالح الموقوف (قوله ولوشغله) أي الخصوص بطائفة (قوله انتفاع سائر المسلمين) أي على معنى ان لكل مسلم فيه حقا وبكساجد التي لم ينصها واقفها باحد فكل من سبق الى محل منه فهو أحق به

بيده فعمل فيه فضاء فهو ضامن لأنه مضاع انتهى وبه يتم بحث الأذري الآتي في قول الشارح ويبحث الأذري أيضا  
 الخ قوله لا له فرط يأخذه) الأصوب ما عاين به الشافعي رضي الله عنه في نفيه السابق من قوله لأنه مضاع (قوله إذا القاعذة  
 أن من كان القول قوله في أصل الشيء الخ) انظر ما وجاهه أخذه من هذه القاعدة (قوله نعم لو تأملنا مبتدئين) أي في هذه الصورة  
 قوله إلى الوقت) أي ويكون ينقطع الوسط (قوله فليجز) أي باعتبار ما تنقسم فيه القواعد التي ينطبق عليها كلامهما قوله  
 وقال القاضي الخ) معتمد ٢٧٤ (قوله عندنا اعتقافه) وذلك عندنا صرورته وهو بيقية أهل الوقف في درجة واحدة

وذلك بموت اعمام اولادهم  
الاولاد اذ كور فيساروك  
اولادهم لكون الجميع  
صاروا في درجة واحدة  
ولا تقي مع وجود اعمام  
عملا بقول الواقف الطبقة  
العليا تصيب الطبقة السفلى  
وقوله وهذا المعنى عند قوله  
انه منقطع (الوسط) أي  
فيصرف بعد الاولاد الى  
قرب رحم الواقف ان كان  
غير اولاد الاولاد فان لم يكن  
ثم غيرهم اخذوا من حيث  
انهم اقرب رحم الواقف  
لا من حيث انهم موقوف  
عليهم  
وفصل في احكام الوقف  
القطعية (قوله القطعية  
أي التي هي مدلول القطع  
قوله تقضي التسوية)  
أي ثم ان زاد على ماتنا ساوا  
كان للتعيين في جميع اولاد  
الاولاد والا كان منقطع  
لا سخر بعد الميتين الاولين  
كما ياتي في قوله وظاهر كلام  
المصنف كالروضة واصلا  
الح (قوله ليست للترتيب)  
أي بل هي للتسوية فوما

هنا منه (قوله ومثله) أى مثل ما ذكر من قوله ماتنا سألوا أو بطنابعبد بن مالموجع بينهما (قوله) ففارق  
 خلا قال السبكي (أى حيث قال أنه إذا جع بين قوله ماتنا سألوا وقوله بطنابعبد بن مالموجع لا يقال ما ذكره السبكي هو عين  
 قول الشارح وقيل الزيدية الخ لا نقول هذا المحكى بقيل مصور عما إذا اقتصر على بطنابعبد بن وهذا أفعال الوجع وبها وبين  
 ماتنا سألوا هذا ويحتمل أن المراد بما ذكره مخالفة السبكي في بطنابعبد بن سواء ضم اليه ماتنا سألوا أو لا وهذا مقتضى كلام شرح  
 المنهج حيث قال وقيل الزيدية بطنابعبد بن قال السبكي (قوله وعلى الأول) أى أنه لثمة ميم

وفي دعوى العامل القراض والمالك التوكيل وقوله زيادة علمها أي بوجوب الاجرة كحذفه الشهاب بن قاسم عن تميم الشارح (قوله ولا ينسخ العقد بالخالف) أي بل يصفه أو أحدهما أو الحاكم (قوله ولو دفع له مال أو قال إذا تمت قصير) (الخ) هذه تقدمت في كلامه في كتاب المساقاة (قوله لما كانت شبهة بالقراض) تقدم هذا أول القراض

(قوله والعقبة) عبارة عن تعقيبته وهي أوضح (قوله لما لم) لم يتقدم في كلامه ما ذكر لكن في ج قبل هذا ما نصه لان بعد تأنيدي مع ثم قال وللا استمرار وعدم الانقطاع (قوله ولو قال وقتته على أولادى) وبقي ما لو قال وقتت على أباى أو أمهاتى هل تدخل الاجداد في الاول والجدات في الثاني أم لا فيه نظر والا قرب الاول لا يقال قياس عدم دخول أولاد الاولاد مع وجود الاولاد عدم دخولهم لا نقول فرق ظاهر بينهما وهو ان الاولاد يتعددون بخلاف من ذكر من الالاء والامهات فانه لا يكون للانسان أبوان فالتعريف صفة الجمع دليل على دخول الاجداد والجدات ويكون لفظ الالاء والامهات مستملا في حقيقة ونحوه (قوله ماتنا سوا) هو عزله قوله وان سفلوا (قوله الاعلى فالاعلى الخ) المراد من قوله فالاعلى ومن قوله فالاول الطبقة الثانية وعبر عنها بالاعلى والاول بالنظر لما بعد هاهن الطبقات (قوله بالجر كاجتطه) ويجوز نصبه على الحال لكنه قليل لكون الاول معرفة ولعل هذا سبب ضبط المصنف ٢٧٥ له بالجر (قوله وعملابه) أي

الترتيب (قوله فيما لم يذكره) أي فيما لم يذكر الترتيب فيه في الاول وهو قوله فيما بعد قوله ثم أولاده ماتنا سوا (قوله في الاول) أي فلا يقال ان الترتيب انما يعبر فيه ماصرح به ثم ونحوها وماعده لا ترتيب فيه ولكنه عام في جميع من يوجد منهم ووجه الدفع ماصرح به من ماتنا سوا بالصفة المتقدمة وهي عدم الصرف لظن وهناك أحد من يظن اقرب منه كما صرح به النوى وغيره وظاهر كلام المصنف كالروضة وأصلها ان ماتنا سوا قيد في الاول خاصة والاوجه كما صرح به جع انه قد في الثانية أيضا فان حذفه من أحدهما انقضى الترتيب بين البطنين المذكورين فقط ويكون بعدهما منقطع الآخر حيث لم يذكره ماصرح به في السبكي انه لو وقف على ولده ثم ولد اخيه ثم ولد ولد بنته فمات ولده ولدا لاختيه ثم حدث لاختيه ولد استحق ولو اختلف اهل البطن الاول والثاني مثلا في انوقف ترتيب أو تشرىك أو في المقادير حلقوا ثم ان كان في أيديهم أو يدغيرهم قسم بينهم بالسوية أو في يد بعضهم فالقول قوله وكذا الناظر ان كان في يده وأنتى البقيتين فيوقف

فصارق ما هنا ما يأتي في الطلاق ان طلقه بمدا وبعدة هالطقة أو قبل أو قبلها طلقه تقع به واحدة في غير موطو أو نقتان متعاقبتان في موطو أو بان ما هنا تقدم عليه ما هو صريح في التسوية والعقبة بالبعدية ليس صريحا في الترتيب لما هنا تأتي للاستمرار وعدم الانقطاع وامامه فليس قبلها ما يفسد تسوية فصلها هو المتبادر من بعدهم هذا فارتفع الاعلى فالاعلى لانه صريح في الترتيب (ولو قال) وقتته (على أولادى ثم أولاد أولادى ثم أولادهم ماتنا سوا أو) قال وقتته (على أولادى وأولاد أولادى الاعلى فالاعلى أو) الاقرب فالاقرب أو (الاول فالاول) بالجر كاجتطه بدل عما قبله (فهو الترتيب) دلالة ثم عليه ولتصرحه به في الثانية وعملابه فيما لم يذكر في الاول لان ماتنا سوا يقتضى التسوية بالصفة المتقدمة وهي عدم الصرف لظن وهناك أحد من يظن اقرب منه كما صرح به النوى وغيره وظاهر كلام المصنف كالروضة وأصلها ان ماتنا سوا قيد في الاول خاصة والاوجه كما صرح به جع انه قد في الثانية أيضا فان حذفه من أحدهما انقضى الترتيب بين البطنين المذكورين فقط ويكون بعدهما منقطع الآخر حيث لم يذكره ماصرح به في السبكي انه لو وقف على ولده ثم ولد اخيه ثم ولد ولد بنته فمات ولده ولدا لاختيه ثم حدث لاختيه ولد استحق ولو اختلف اهل البطن الاول والثاني مثلا في انوقف ترتيب أو تشرىك أو في المقادير حلقوا ثم ان كان في أيديهم أو يدغيرهم قسم بينهم بالسوية أو في يد بعضهم فالقول قوله وكذا الناظر ان كان في يده وأنتى البقيتين فيوقف

الثانية) أي والثالثة اضاهى قوله اول الاول فالاول (قوله فان حذفه) أي قوله ماتنا سوا (قوله استحق) هل المراد انه يستحق ولد ولد البنت الى حدوث ولد الاخ ينقطع استحقاقه او المراد انه يستحق معه اه سم على ج (أقول) قياس ما يأتي للشارح فيما لو قال وقف على أولادى ولا ولده ثم حدث له ولد من التسوية بين من حدث وولد الولد الموجود حال الوقت الثاني ثم ما ذكر من استحقاق ولد البنت بموت الولد ظاهر على ما صرح القاضي فيما لو قال وقتت على زيد ثم عمرو ثم بكر الخ ما على ما صرح الماوردى والروافى من أن بكر الاشئ له قسامة ان ولد البنت هالاشئ له مدة عدم حدوث ولد الاخ وانما يعطى بعد حدوثه وموته وقبل الحدوث تصرف الغلة لا قرب رحم الواف الفقير (قوله حلقوا) أي ان لم يكن في يد بعضهم لما يأتي من ان القول قوله فلا معنى لتصرفه (قوله فالقول قوله) المتبادر من هذه العبارة ان القول قوله يمينه وهو مشكل فان الشخص لا يثبت لغره حقا يمينه وهو هنا يثبت يمينه حقا لاهل الوقت وان كان منهم فالاقرب انه يصدق لابن من ما ذكر الشارح يؤخذ منه جواب حادثه وقوع السؤال عنها وهي ان جماعة ادعوا ان اباهم مثلا وقف وقفه هذا على أولاد الظهور واولاد البطون ولم تستدوا واحدة من البنتين الوقت لتخرج وهما ثم محققون ثم ان كان في أيديهم أو يدغيرهم قسم بينهم بالسوية أو في يد بعضهم فالقول قوله وكذا

أيضا (قوله مردود بان أهل خير كانوا مستأمنين) أي والمعاملة إنما تشتمل الجهالات مع الحربيين (قوله راداه دعوى

الناظران كان في يده وينبغي ان تصديق ذي اليد محله اذا لم تكن يده مستندة الى البيئة التي أظلمها ومنه أيضا يعلم جواب ما وقع السؤال عنه من ان انسانا كان متصرفا في محلات مدة طويلة ثم وقفها وأقام عليها ناظر انصرف الناظر فيها بقية حياة الوقت وبعد موته أيضا تم ان جماعة ادعوا ان ذلك موقف على مصدكنا وهو انهم ان أقاموا بذلك سنة شرعية ويبت انه وقف على المسجد قبل وضع هذا الوقت الثاني يده عليه قدموا والاولا القول قول الناظر يقتضي وضع يده وتصرفه في الوقت المترتب على يد الوقت وتصرفه (قوله وكذا الناظر) أي ولو امرأة (قوله فمهره) أي باحصل من غلته ولم يدفع في مدة العمارة ما يفي بالمصاريف التي عنها (قوله ويدخل فهم) أي الاولاد وظاهره صحة الوقت بالنسبة اليهم واستحقاقهم منه وعليه فيغارق ما تقدم انه لا يصح الوقف على حربي بان الوقف عليه هنا ضعي نبي وقضية ذلك عدم صحة الوقف لو كان جميع أولاده حربيين وصحته فيما تقدم على الحربي اذا كان ضمنيا كوقف على هؤلاء فهم حربي وقديقال ينبغي صحة الوقف وان كان جميع الاولاد حربيين لان المقصود بالجهة أي جهة الاولاد وقد يحدث له اولاد غير حربيين اه سم على ج لكنه قد يشكل على ما مر من اهل الوقف على ذي ثم حارب لا يستحق مدة حراته بل يصبر الوقت كمنقطع الوسط أو لا شرعى الخلاف المتقدم وقد يجاب بان لم يكن الوقف على شخص بعينه ضعف مشابته للجهة فانتفى استحقاقه بعرض الحرابة ولا كذلك هنا (قوله ومن ثم لو علمت) ٢٧٦ أي كان لم يكن له أو كان ونصب قرية على دخولهم كقوله ورقابا ولاد اولادى

أو بقلان وفلان مثلا  
وهما من أولاد الاولاد  
(قوله عدم الاعتبار  
بارادته) أي بان قلنا لا  
تشرط العمل على الجواز  
ارادته مع الحقيقة (قوله  
ارموا) في بعض النسخ  
تقدم ارموا على قوله  
يا بني الخ وهي أظهر وقد  
فتح دلالة الحديث والآية  
لثاني بان محل اختلاف اذا  
وجد النوعان كما مر وحين

على مصاريق ثم الفقراء واحتاج الوقف الى عمارة فعمره وبقيت فضله بانها تصرف لمن  
تجمل له تلك المصاريف لان الوقت قد مهأ على الفقراء (ولا يدخل) الارفاق في الوقف على  
الاولاد لا تنفع ملكهم ويدخل فهم الكفار ولو لأهل حرابة كما هو ظاهر نعم الوجه في المرتد  
وقد دخوله على اسلامه ولا (أولاد الاولاد) ذكرنا أو أوانا (في الوقف على الاولاد)  
والنوعان موجودان (في الاصح) لانه لا يسمى ولدا حقيقة ولما ذاع عن ان يقال ما هو ولده  
بل ولد ولده وعدم جملهم اللفظ على حقيقة ومجاز لان شرطه ارادة المتكلم له ولم يعلمها  
ومن ثم لو علمت فالوجه دخوله فيهم كقطع به ابن خيران وعلى فرض تسليم عدم الاعتبار بارادته  
فمنها مرجع وهو اقرب قيمة الولد المربية في الاوقات غالبا فرحمته وبه فارق ما يأتي في الوقف على  
الموالي والنسائي يدخولون لقوله تعالى يا بني آدم وخير ارموا يا بني اسمعيل فان أبكم كان راميها اما  
اذا لم يكن حال الوقف على الولد الاولاد ولد على عليه فطعاما لانه لفظ عن الانشاء فلو حدث له  
ولد فالظاهر انصرف له لوجود الحقيقة وانه يصرف لهم معه كالأولاد في الوقف عليهم ويحتمل

نزول الآية وروود الحديث لم يكن ثم من أحد من أولاد آدم ولا اسمعيل فتعين صرف اللفظ لأولاد  
أولادهما (قوله فلو حدث له ولد الخ) لو قال وقت على أولادى ثم أولادى وانقرضت أولاده صرف لأولادى وأولادهم  
فلو حدث له بعد ذلك أولاد صرف لهم ولا يسار لهم وأولاد الاولاد لان اتيانهم ثم يقتضي انه لا يصرف لأولاد الاولاد الامع  
فقد الاولاد ولا يردها انه لو قال وقت على أولادى ولا ولده وله ولد ولا صرف له ثم اذا حدث له ولد شاركه لان ولد الولد  
ثم انما صرف له صوتا للوقف على البطالان لكونه منقطع الاول وما هنا حكم فيه بصحة الوقف لوجود الاولاد وانما صرف  
لولد الولد لا تراضهم وحيث وجدوا لوجه لا عطاء لولد الولد معه بل القياس الرجوع على ولد الولد عا أخذته قبل  
حدوث الولد لانه تبين انه أخذ قبل دخوله وقت استحقاقه من الوقف لانه شرط في استحقاقه انقراض الاولاد وقد تبين عدم  
الانقراض بمحدث الولد لكن منع من العمل بهذا القياس جل الاولاد على الموجود مدة قد غيره من الاولاد فلا رجوع  
على ولد الولد عا أخذته (قوله فالظاهر انصرف له) أي من حينه بقي مال لم يكن له عند الوقف الاجل كان كانت نسوته  
الاربع مثلا حوامل حينئذ قياس ما تقدم من الحمل على ولد الولد الم يكن له ولد الاجل هنا على الحمل اه سم على ج  
(أقول) وفي جل الولد على الحمل اذ لم يكن الاجل نظرا ليجني لما مر من ان الوقف على الحمل غير صحيح وقد انحصر  
الاستحقاق فيه هنا فليس تابعا لغيره فالقياس انه منقطع الاول (قوله وانه يصرف لهم معه الخ) أي بالسوية وبقي ما لو  
حدث له ولد ولا وجود الولد



شاملا في حد ذاته لولي الآله أريد به هتما ما قبل الولي بدليل مقابلة المصنف بمصنعيه ان الولي الذي أشار إليه بقوله ولصي  
 وبعنون بالولاية فهو عام أريد به الخصوص وهو محار لملاقة الكلية والجزئية والقرينة عليه المقابلة التي قررناها هذا  
 حاصل كلام الشارح هنا والظاهر ان هذا ليس مراد الجلال بل مراده من ذلك تسليم ان قول المصنف جائز التصرف شامل  
 في موقوف على محمد ثم بنته وعتيقه فلان على ان من وقف منهم ماتكون حصته الاخرى تقفوت أحدهما في حياة الواقف  
 بعد الوقف ثم محمد عن الاخرى وفلان بان لما التثنين وللعتيق الثلث ويؤيده ان الواقف الخ والذي رونه في كتاب سوانح  
 الدندان الراجح الثاني وهو الذي يرجع اليه شيخنا بعد افتائه الاول وورد على السبكي وآخرون ومنهم البلقيني اعتمادهم له أخصي  
 الاول اه ملخصا وهو موافق لما ذكره الشارح في قوله وإعلم انه يقع الخ وقول حج أو يختص بالحقيق قسم قوله في انه  
 يحصل على النصيب المتعار وقوله ان الراجح الثاني هو قوله أو يختص بالحقيق وقوله وهو الذي يرجع اليه شيخنا أي وعليه  
 فتقسم غلة الوقف بعد محمد على البنت الموجودة والعتيق نصفين لكنه قدم ان استحقاق البنت الثلثين ليس لمجرد قوله  
 فإذا ماتت أحداهما فقصيبها ٢٧٨ للاخرى بل لانه وجد من الواقف ما يبل على ان المراد النصيب ولو بالقوة كما هنا

وقوله بعد افتائه بالاول هو قوله يحصل على النصيب المقدر الذي أشار إليه بقوله وعلى هذا أقنيت الخ (قوله المستحقين) أفهم انه لو لم يذكر المستحقين بل اقتصر على قوله من في درجته من أهل الوقف انتقل نصيب الميت ان في درجته وان كان محجوبا عن فوقه (قوله تأسيس) أي بان أفاد زيادة على ما أفاده قوله من أهل الوقف (قوله اذا فاضل) أي الواقف وقوله من حيث أي الواقف (قوله بل وقف نصيبه الى البيان)

المستحقين تأسيسا لانا كيد فصل على وضعه المعروف في اسم الفاعل من الانصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل اليه نصيبه ولا يصح جعله على المحارضا بزيادة يراد الاستحقاق ولو في المستقبل كما أفاد ذلك السبكي وأقني به الوالد رحمه الله تعالى لان قوله من أهل الوقف كاف في افادة هذا فيلزم عليه الفاعل قوله المستحقين وانه مجرد التأسيس خبر منه فوجب العمل به ولو وقف على أولاده أو بنيه وبناته دخل الخفي لمدم خر وجه عنهم نعم بقية انه انما يعطى المتقين اذا فاضل بين البنين والبنات ووقف الباقي الى البيان ولا يدخل في الوقف على أحدهما الاحتمال انه من المصنف الا ان قال الأسنوي وهذا هو ان المال يصرف الى من عينه من البنين أو البنات وهو غير مستقيم لان الاتيين استحقاقا لهم نصيب الخفي بل وقف نصيبه الى البيان كافي الميراث وقد صرح به ابن المسلم ورده والد رحمه الله تعالى بان كلام الشافعي هو المستقيم لان سبب الاستحقاق مشترك فيه وفي من عده موجود وشكنا في من راجع الخفي له والاصل عده ما فاشبهه ما لو أسلم على ثمان كتابات فاسلم منهن أربع أو كان قسمة أربع كتابات وأربع وثلاث فاسلم معه الوثنيات ومات قبل الاختيار أو طلق المسلم أحدن زوجته المسلمة والكتابية ومات قبل البيان فان الاصح المنصوح به انه لا يوقف شي للزوجات بل تقسم كل التركة بين باقي الورثة لان استحقاق الزوجات غير معلوم (ولو وقف على ماله) أو مولاة فيها بظهر (وله معق) بكسر التاء (ومعق) بفقهنا تبرعا أو وجوبا أو قرعة مع كما صرح به القاضي أبو الطيب وابن الصباغ (قسم بينهما) على عدد

قال سم على حج فالزم يكن حال الوقف الاوله خفي بقياس وقف نصيبه ان وقف أمر الوقف الروس الى البيان وقف تبين فاذا بان من نوع الموقوف عليه تبين صحة الوقف والافلاو اما ما اعتد به شيخنا الرمي فيه نظرا لانه ان وقف الوقف أشكل بعد م وقف نصيبه الآن يفرق وان أبطله أشكل بان ابطال الوقف مع احتمال صحته وعدم تحقق المطلع بما لا وجه له فلنأمل (قوله بان كلام الشافعي) أي ما اقتضاه كلامه من ان المال يصرف لمن عينه من البنين والبنات (قوله والاصل عده) ويقاس ما قدمه فحين تغاها بالعلمان ثم استلحقه انما اوضح بالذكرة بأخذ في المدة الماضية فليراجع (قوله فاشبهه ما لو أسلم على ثمان الخ) فرق حج بين الخفي وبين ما لو أسلم على ثمان كتابات بان التبين ثم تعذر بجهته فلم يكن الوقف مع ذلك بخلافه هنا فان التبين يمكن فوجب الوقف اليه اه ويؤيد ما فرق به حج ماسيا في الشارح فيما لماتت الزوجة وقد كان الزوج قال لزوجتيه احدا كاطلق واحدا كتابية أو وثنية من أنه يطالب بالبيان أو التبين لا لاجل الارث بخلاف ما لو مات الزوج واحدا كتابية أو وثنية حيث لا توقف للمسئلة شي مع امكان انما البست المطلقة لئلا يس من البيان فيما لو مات الزوج دون ما لو ماتت (قوله تبرعا) هو تعميم في الحق وقوله أو وجوبا كان نذر عتقه أو اختاره بشرط العتق

لولى وأتباعه على موهبه لكن قول المصنف والصبي ومجنون ليس معطوف على قوله من جائز التصرف بل هو معطوف على محذوف وهو الذى قدره من قوله لنفسه وهو متعلق بشخص وقد ير الكلام حينئذ فصيح من جائز التصرف وصحتها من لا فرق فيها بين كون نفسه بالاولا لا وبين كون الصبي ومجنون بالولاية وحديثه حق الحل لثان أن يقال فصيح من جائز التصرف (قوله حال الوقت) أى لكونهما أرفقا ولا حال الموت أى لأن عتقه سبحانه موده وهو بعد الموت لا ولاء وإنما هو لحياته (قوله لاحتماله) أى القوف بمثلهما ولا أحدهما (قوله فاداطر الأخر شاركة) أى من حينئذ وهو وضعيف (قوله وهو ممنوع) قد يؤيد الأول ما مر من أنه لو وقف على أولاده وليس له الأولاد لجدل عليه فإذا حدث له ولد صرف له على ما مر من أن إطلاق الولد على ولد الولد مجاز ودلت القرينة على انحصاره فيه اللهم الا ٢٧٩ أن يقال حله على ولد الولد

لقد الولد صونا للوقت عن

الانتماء بخصلاف المولى  
فانه مشترك كما قاله  
الشارح فجملة على  
الموجود لكونه مسماه  
وكانه قال وقت هذا على  
من له على ولا وهو اذا  
قال ذلك لم يدخل عتيقه  
(قوله من التواطى) أى  
من باب التواطى وهو  
الذى اتفد معناه فى  
افراد (قوله من أسفل)  
أى بان عتقهم (قوله  
لاموالهم) أى فلا يشل  
عتيق العتيق (قوله مالو  
وقف الخ) معقد قوله ورد  
أى الرد (قوله معطوفة)  
أى يعاطف مشترك أخذ  
من قول الشارح الا فى  
بجلاف بل ولكن (قوله  
وهم أولاد الأولاد) أى  
ذكورا أو انا (قوله  
المتاحين) قال فى شرح  
الروض والحاجة هنا

الزمن كما أنهم كلام المحقق للبدن يعنى لا على الجهتين مناصفة لتناول الاسم لهما ثم لا يدخل  
مدير ولم يولد لانتماء البسام المولى حال الوقت ولا حال الموت (وقيل يبطل) لاحتماله بناء  
على أن المشترك مجمل وهو وضعيف أيضا والاصح أنه كالم فحصل على معنييه أو معانيه بقرينة  
وكذا عند عدمها عموما واحتياطاً كما قبل بكل منهما ولو لم يوجد سوى أحدهما جل  
عليه قطعا فاداطر الأخر شاركة على ما بينه ابن النقيب وفاسه على ما لو وقف على أخوته  
فحدث آخر وهو ممنوع كما أفاده الولى العرافى بان إطلاق المولى على كل منهما اشتراك لفظى  
وقد دلت القرينة على إرادة أحد معنييه وهى الاختصاص فى الموجود فصار المعنى الآخر غير  
مراد وما لا أخوة غثيفة واحدة وإطلاقها على ككل من المتواطى فيصدق على من طرأ  
وما نوزعه من أن إطلاق المولى عليها لاهى جهة التواطى أيضا والمؤالة شئ واحد  
لا اشتراك فيه لاتحاد المعنى مردود بفتح اتحاده ولان الولاء بالنسبة للسيد من حيث كونه  
منعما وبالنسبة للعتيق من حيث كونه منعما عليه وهذا من متعارف بلا شك ولو وقف على  
مولى من أسفل دخل أولادهم وان سفلا الأموالهم وقاس عليه الأسنوى ما لو وقف  
على مولى من أعلى ورد بان نسبه ولواء العتق تشمل فروع العتق فسموا مولى بخلاف نعمة  
الاعتاق فانما يختص بالعتق بخلاف فروعه ويرد بان قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لعملة  
كل عملة النسب صريح فى شمول الولاء للعصبة السيد بل المصرح به فى كلامه كما سياتى أن  
الولاء يثبت لهم فى حياتهم (والصفحة) وليس المراد بها هنا الضوئية بل ما يقيد فى غيره  
(المتقدمة على جل) أو مفردات ومثلاهم البيان أن المراد بالجل ما معها (معطوفة) لم يتخلل  
بينها كلام طويل (تعتبر فى الكل) كوقف على محتاج أو لادى وأحفادى) وهم أولاد  
الأولاد (وأخوف وكذا المتأخرة عليها) أى عنها (و) كذا الاستثناء اذا عطف فى الكل (وإلى  
كقوله على أولادى وأحفادى وأخوف المحتاجين أو لادى يفسق بعضهم) لان الأصل اشتراك  
المتعاطفين فى جميع المتعلقة من صفة أو حال أو شرط والاستثناء فى ذلك مثلها بما يصح عدم  
الاستقلال ومثل الامام للعلم بوقف على أولادى دارى وجبست على أقاربى ضيعتى وسببت  
على خدى بيتى المحتاجين أو لادى يفسق أحدى وإن احتاجوا واستبعاد الأسنوى رجوع

معتبر بجواز أخذنا كاه كافى به للقال قال الزركشى وتنفرد مرجعة الواقف أن أمكت اه والذى يتجه أن المراد من  
جواز أخذنا كاه كاه لولامانع كونه هاشميا ومطلبيا حتى يصرف لها شئى والمطلبى أيضا مرادهم على حج وقضيتهم ان  
الفتى بكسب لا يأخذون قياس ما مر فى الوقف على الفقراء لاخذ فعل المراد هنا المحتاج من يأخذ كاه كاه لعدم السبل وأن قدر  
على الكسب (قوله أو لادى يفسق) فلو تاب الفاسق هل يستحق من حين التوبة أو لافاه نظره والذى يظهر الاحتجاج أخذنا  
مماسية أى فى حال الوقف على بقية الاربعة ثم تزوجت ثم تزيت من ان له غرض فى أن لا يحتاج ابنته وتجنمل عدهم قياسا على  
ما عتقده الشارح فيما لو قال وقت على ولدى مادام فقيرا فاستغنى ثم افتقر من عدم الاحتجاج والاقرب الاول والفرق ان  
الدعوى تنقطع بالاستثناء وليس فى دعوى لواقف ما يشمل استحقاقه بعد دعوى الفقر

لنفسه أي بالاولا به وتصح منه لشيء ويجوزون وصفه بالاولا به عليهم وأعلم ان لنفسه على ما فهمه الشارح متعلق بالتصرف فتأمل (قوله فاعلمه في حق المالك) مراده بعمله معاملة الغير أي مساواته التي الكلام فيها والافهولا عمل له في التمرة (قوله فاعلمه مع الاولى خاصة) أي في الودعها وبعبارة ج وأما تقدم الصفة على الجمل فاستبعد الاستوى رجوعها للكل لان كل جملة مستقلة بالصفة والصفة مع الاولى خاصة الخ اه (قوله اذ ملط الخ) وهو اشتراك المتعاطفين في ججمع الخ (قوله نعم رده) أي ابن العماد (قوله ٢٨٠ لا مكان) علة للظهور (قوله بان العمدة هنا الخ) قد يقال هذا اغما ثبت

تقيض المطلوب لان قوله انه اذ لم ينو عوده للاخير لا يعود اليه يقتضي وقوع الطلاق اعدام عودا شئنه اليه وقوله بان العمدة هنا محقة الخ يقتضي عدم وقوع الطلاق ولو قال بان صيغة الطلاق صريحة في وقوعه فلا يمنعها الاخر بل قوي لكان أولى في مراده (قوله فيقتض بالآخر) معتمد وقوله وكلامهما الخ معتمدا أيضا (قوله وعلم بما قرأناه) أي من قوله في الكل وما بعده (قوله لم يدخل أخواته) ومثله عكسه لكن في كلام المناوي فقلاع الماوردي ان الوقف على الاخوة يشمل الاخوات بخلاف الوصبة (قوله وأن لا يخلفه أحد على حيلته) عبارة ج وبهذا يدفع افتاء الشرف المناوي ومن تبعه بعود استحقاقها نظر الى ان غرضه هذا

الصفة للكل لان كل جملة مستقلة بالصفة فالصفة مع الاولى خاصة مرود بانها حينئذ كالصفة المتوسطة فانها ترجع للكل على المقول العمد لانها متقدمة بالنسبة لما تأخر عنها متأخرة بالنسبة لما تقدمها وادعاء ابن العماد ان ما مثل به الامام خارج عن صورة المسئلة لانه وقوف متعددة والكلام في وقوف واحد مخبر عن اذ ملط الرجوع للكل موجود فيه أي بناسم رده بقول الاستوى ان ما قاله هنا في الاستثناء مخالف لما ذكره في الطلاق ظاهر لا مكان الفرق بين ما ذكر في المتوسطة وما اقتضاه كلامهما في عبدي حر ان شاء الله وامر أي طالق انه اذ لم ينو عوده للاخير لا يعود اليه بان العمدة هنا محقة فلا يلزم لها الاخر بل قوي ومع الاحتمال لا قوة وهنا الاصل عدم الاستحقاق فيكون فيه أدنى دال على انه سابق ان كلامهما تم محمول على ما اذا قصد بها تخصيص واحد بعينه دون غيره وتثنيه بالاولا بالواو وباشتراطها فيها بعده ليس للتقييد بها فالذهب كما قاله جمع متأخرون ان الفاء وتم كالأول بجامع ان كلاما جامع وضعا فیر جمع الجميع بخلاف بل ولكن خرج بعدم تخال كلام طويل مالم يتخلل كوقفت على اولادى على ان من مات منهم وأعقب فصبه بين أولاده لئلا يكره مثل حظ الانثيين والا فصبه لمن في درجته فاذا انقرضوا صرف الى اخوة فيحتاجون الى الالوان يفسق أحد منهم فيقتض بالآخر وكلامهم في الطلاق دال على عدم الفرق بين الجمل المتعاطفة وغيرها وان بحث بعض الشراح الفرق بينهما وعلم بما قرأناه ان كلام من الصفة والاستثناء واجع الجميع تقدم أو تأخر أو توسط والذي يظهر ان المراد بالفسق هنا ارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة أو فساق ولم يلق طاعة معا صبه وبالعدالة انتفاء ذلك وان دلت شهادة غلوم مر وأه أو نقل أو شحوا ولو وقف على اخوته لم تدخل اخواته أو زوجته أو أم ولده مالم تتزوج بطل حقه بتزوجها ولا يعود به ذلك وان تعزبت بخلاف تفسيره في بنته الارملة لانه انما استحقاقها بصفه بالتعزب وجدت وتلك بعدم الزوج وبالتعزب ينتف ذلك ولان غرضا في أن لا يحتاج ابنته وان لا يخلفه أحد على حيلته وأخذ الاستوى من كلام الرافعي في الطلاق انه لو وقف على ولده مادام فقير فاستغنى ثم افتقر لا يستحق لقطع الدعوى وهو كذلك وما نظره من الفرق بينهما بأن المداير ثم على الوضع القوي التاظر لقطع الدعوى وهنا لا تأثير له بل لا بد من النظر في مقاصد الواقفين كما مر ومقصود الواف هنا ربط الاستحقاق بالفقر وان تحله شيء بغيره غير مسلم لان المحكوم عليه مدلول الافاضل على المقاصد لنسبم اطلاعا عليها ما تمهم قرينة تدل على ذلك فالعمل فيها ولو وقف أو وصى للضيف

الشرط احتياجه او فوجد بتعزها ووافق الاول قول الاستوى أخذ من كلام الرافعي الخ ثم قال بعد قول صرف الشارح الاتي لا لقطع الدعوى مقلن فيه نظرو بفرق بان المداير ثم على الوضع الخو به تعلم ما في كلام الشارح (قوله وهو كذلك) أي خلافا لج (أقول) بالاقرب ما قاله جماعا بل في بنته الارملة ثم ما عل به عدم الاستحقاق في الولد اذا قال مادام فقير يؤخذ انه اذا قال على بنتي مادامت أو لملة أم الا ان تزوجت ثم تعزبت لا يعود استحقاقها (قوله مالم تقم قرينة) أي قوية فإذ لم قال المناوي في كتابه المسمى بتفسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف في آخر الكتاب السادس في ترجمة ما جمع من فتاوى شيخ الاسلام الشيخ زكريا ما نه موانع من قول الغزن عبد السلام والنووي حيث قال الاول في كتابه فوائده



(قوله بشرط أن لا بعد ذلك عرفنا ما أحشا) انظر ما فائدة هذا الشرط مع أن الصورة أن الأجرة في غنطة الأرض وبقعة الثمر لأن يكون الحلال يختلف في المسافة بين أن تقع غنطة إلى اجارة الأرض وبين أن تقع منفردة فتأمل (قوله من غير أوزع) انظر مع أن صدور الخبر على نخلها أو أرضها ثم رأيت الشهاب بن قاسم سبق إلى التوقف في ذلك (قوله لأنها رخصة) قال الشهاب بن قاسم في رد دليل القدم نظر لأنه استدلل بعموم الخبر في الخبر لا بالقياس وقوله فتخص بورد هاهنا يقال يرد

القرآن الوقت على الصلوات الخمس في مسجد إذا أدخل الإمام بصلاته منها يحصل له ٣ وينقص بقدر ما أدخل كالواستنجح على خمسة أبواب فخطب بعضها فان الاجارة توزع على المحيط وغيره أم لا والجواب لا والقاعدة انتفع في الاعراض والعقود المعاني وفي الشروط والصايا واللفاظ ولوقف من باب الأرض أقبل الارصاد لأن من باب المعاوصات والصلوات الخمس وقراءة القرآن في التربة شروط لا أعراض فمن أتى بجميع اجزاء الشرط الاجزأ فلا شيء له البتة لأنه لا يتحقق مفهوم الشرط منه وكذا وقف المدارس إذا قال الواقف أو شهد العرف أن من يستقل شهر افله دينار فاشتغل أقل منه ولو يوم فلا شيء له ولم توزع الجامكة على قدر ما يستقل به انتهى وقال الشافعي في التبيان ينبغي ان يحافظ على قراءة البسطة في أول كل سورة البراءة فان أكثر العلماء قالوا إنها آية فإذا قرأها كل متقنا قراءة الختمة أو السورة فإذا أدخل بها كان تارك لبعض القرآن عند الأكثر فان كانت القراءة في وظيفة علم يحصل كالاسماع وكالاجزاء التي عليها وقف وأورزاق كان الاعتناء بها أشد ليسحق ما يأخذها يقيناً فإنه إذا أدخل به لم يسحق شيئاً من الوقف عندهم بقول انهم من أوائل السور وهذه حقيقة بناء كدلا على اعتبارها وإشاعتها انتهى فهل كلامها صريح في أن أبواب الوظائف إذا أدخل أحدهم يوم من الشهر أو السنة يسقط معلوم جميع الشهر أو السنة فأجاب كلام ابن عبد السلام صريح في عدم التوزيع فيما ذكرناه لا يسحق شيئاً وهو اغتباطه يليق بالمتورعين وكلام النووي خاص بعبادة شرط عليه قراءة قدر معين فإذا أدخل منه بشي لم يسحق شيئاً لم أدخل به وعليه يعمل قوله لم يسحق شيئاً من الوقف وما قاله ابن عبد السلام قال السبكي انه في غاية ٢٨١ الضيق ويؤدي إلى المحذور فان

احداً لا يمكنه ان لا يدخل  
يوم ولا بصلاة الاندرا  
ولا يقصد الواقفون ذلك  
وفي فتاوى ابن الصلاح

صرف للوارد على ما يقتضيه العرف ولا يراد على ثلاثة أيام مطلقاً والاوجه عدم اشتراط الفقر فيه أو وقف جميع أملاكه على كذا فالوجه شعوره ببيع ما في ملكه بما يصح وقفه وان أتى الغزالي باختصاصه بالعقار لأنه المتبادر للذهن

٣٦ نهاية مع ما يخالفه حيث قال وأما من أدخل بشرط الواقف في بعض الأيام فينظر في كيفية اشتراط الشرط الذي أدخل به فان كان مقتضاه تبيد الاستحقاق في تلك الأيام بالقيام به فبالسقط استحقاقه فيها والأفان كان ذلك مشروطاً على وجه يكون تركه فيها اختلالاً بالشروط فان لم يشترط الحضور كل يوم فلا يسقط استحقاقه فيها وحيث سقط لا يتوهم سقوطه في آخر الأيام قال وأما البطالة في رجب وشعبان ورمضان فما وقع منها في رمضان ونصف شعبان لا يمنع من الاستحقاق حيث لم ينص الواقف على اشتراط الحضور فيها وما وقع قبلها يمنع اذ ليس فيها عرف مستمر ولا يعني الاحتياط وذكر الزركشي نحوه فقال لو وردت الجملة على شيءين بملك أحد هاهنا الآخر كقوله من ردي عدي فله كذا فرد أحدهما استحق نصف الجمل قال وعليه يخرج غيبة الطالب عن الدرس بعض الأيام إذا قال الواقف من حضر شهر كذا فله كذا فان الأيام كالعيد فانها أسماء متعاضدة فيسقط بقسط ما حضر فتن في ذلك فانه مما يخلط فيه انتهى (فائدة) لا يسحق ذو وظيفة كقراءة أهل بيتي بعض الأيام وقال النووي ان أدخل واستتاب لعذر كرض أو حبس في استحقاقه والالام يسحق لمدة الاستتابة قائم به سواء أتر استحقاقه لغير مدة الاختلال وهو ما اعتمد السبكي كابن الصلاح في كل وتليفه تقبل الانابة كالتدريس بخلاف التعلم قيل ظاهر كلام الأكثر جواز استتابة الادون لكن صرح بعضهم بأنه لا بد من التل والكلام في غير أيام البطالة والعبرة بها بنص الواقف ولا يعرف من منه المطرد الذي عرفه والاعادة محل الموقوف عليهم اهـ ج وأتى بعضهم بأن المعلم في سنة لا يعطى من غلة غيرها وان لم يحصل له من الأولى شيء وفيه نظر ولعل محمول على ما إذا دخل من شرط الواقف أو قرأت حاله الظاهر فيه أنه انتهى له أيضاً (قوله صرف للوارد) أي سواء جاء فاضد المنزل عليه أو اتفق نزوله عنده بمجرد ورويه عن المحر واحتياجه لجل يأمن فيه على نفسه (قوله مطلقاً الخ) ظاهره سوءا عرض له ما يمنعه من السفر كرض أو خوف (أو لا) (قوله والاوجه عدم اشتراط الفقر) أي يجب على الناظر رعاية المصلحة لفرض الواقف فلا كان البعض فقراء والبعض أغنياء لم تفت العلة الحاصلة بها مقدم الفقير

عليه قياس العنب الى أن قال على أن حاصل كلام جمع الجوامع ان المصحح جواز القياس في الرخص خلافاً لابي حنيفة (قوله ويرد بانها وقائع) أي وبأن فعل العصاة وأهل المدينة ليس بحجة (قوله لكونها تبعاً) الأولى اسقاط اللام والشهاب بن حجر انفاذ كراهالان عبارته ويرد بانها وقائع فعلية محتملة في المزارعة لكونها تبعاً لمخالط (قوله ففعل بعضها) يعني العامل (قوله مع) يفصل في أحكام الوقف المعنوية (قوله لمعني الانتقال) أي للمعني المقصود بالانتقال (قوله بطريق التوسع) أي والمالك الحقيقي فله تعالى لكنه سبحانه وتعالى ليس بالآذن في التصرف فيه لمن هو في يده بالطريق الشرعي رتب عليه أحكاماً خاصة كالقطع بسرقته وجوب رده على من غصب منه الى غير ذلك من الاحكام (قوله وانما ثبت) أي الوقف بشاهد الظاهر اطلاتهم بثبوته بالشاهد واليمين واختلافهم في الثابت بالاستفاضة هل تثبت بها شرطه أو لا تثبت شرطه أيضاً في الأول وقد يفرق بأنه أنشئ من الاستفاضة وان كان في كل خلاف ٨١ ج وقول ج وظاهر اطلاتهم مبتدأ خبره ثبوت شرطه وكتب أيضاً لطف الله به وانما ثبت ٢٨٢ الخ هو ظاهر ان كان الموقوف عليه معيناً اماناً كان جهة عامة وانما هو مسيد

في الثبوت بما ذكره نظر لان الجهة لا يتأتى الحلف منها والناظر في حلفه اثبات الحق لغيره يمينه (قوله وكذا الربط والمدارس) أي فان الملك فيها لله تعالى (قوله وجبت الاجرة) أي المسجد تصرف على مصالحه (قوله بنفسه وبغيره) محله حيث كان الوقف للاستقلال كإبائي في الفصل الثاني ما لو وقفه لينتفع به الموقوف عليه استوفاه لنفسه بنفسه أو نائبه وليس له اجارة ولا اجارة على ما يأتي كالعارية ٨١ سم على ج (قوله

في فصل في أحكام الوقف المعنوية) (الظاهر ان الملك في رقبته الموقوف) على معين أو جهة (ينتقل الى الله تعالى أي) تفسير لمعني الانتقال اليه تعالى والافضل الموجودات بأسرها ملك له في جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره ان سمي مالكا فاعناه هو بطريق التوسع (ينفك عن اختصاص الأديمين) كالمعتق وانما ثبت بشاهد يمين دون بقية حقوقه تعالى لان المقصود به وهو حق آدمي (فلا يكون لواقف) وفي قول يملكه لانه انما زال ملكه عن فوائده (ولا للموقوف عليه) وقيل يملكه كالمصدق ومحل الخلاف فيما يصد به ذلك ريبه بخلاف ما هو محض رهن كالمسجد والمسبرة وكذا الربط والمدارس ولو شغل المسجد بامتنته وجبت الاجرة له واقتناء ابن رزين بأنها المصالح المسلمين مردود كإس (ومنافعه ملكه لو وقف عليه) لان ذلك مقصوده (يستوفى بنفسه وبغيره ما عارة واجارة) ان كان ناظراً والا امتنع عليه نحو الاجارة لتعلقها بالناظر أو نائبه وذلك كسائر الاملاك ومحلها ان لم يشترط ما يضاف ذلك ومنه وقف داره على ان يسكنها معلم الصبيان أو الموقوف عليهم فمتنع غير سكناه وما نقل عن المصنف من انه لما وفي دار الحديث بها فاعطاه للشيخ اسكنها غيره اختياره أو لعله لم يثبت عنده ان الواقف نص على سكني الشيخ ولو غرب ولم يعمرها الموقوف عليه أوجرت الضرورة بقاتمه به اذ الفرض انه ليس الوقف ما يعمر به سوى الاجرة المجردة ذكر ابن الرقعة انه يلزم الموقوف عليه ما نفعه الانتفاع من عين الموقوف كرحاض الحمام فيشترى من اجرة بدل ما فات قال الدميري وعليه عمل الناس قال الزركشي وفي كونه يملكها في هذه الحالة نظر ولو وقف أيضاً غير مفر ومسته على معين امتنع عليه غرضها الا ان نص الواقف عليه أو شرطه

ففي الثبوت بما ذكره نظر لان الجهة لا يتأتى الحلف منها والناظر في حلفه اثبات الحق لغيره يمينه (قوله وكذا الربط والمدارس) أي فان الملك فيها لله تعالى (قوله وجبت الاجرة) أي المسجد تصرف على مصالحه (قوله بنفسه وبغيره) محله حيث كان الوقف للاستقلال كإبائي في الفصل الثاني ما لو وقفه لينتفع به الموقوف عليه استوفاه لنفسه بنفسه أو نائبه وليس له اجارة ولا اجارة على ما يأتي كالعارية ٨١ سم على ج (قوله

فيفتح غير سكناه) أي فلو تمزركسكي من شرطه له كان دعوت ضرورة الى خروجه من بلاد الوقف وكان جميع الموقوف عليه امره أو لم يررض زوجها اسكنها في المحل المشرط لها فينبغي ان يكون ينقطع الوسط فصرفت لا قرب رحم الواقف مادام العذر موجوداً ولا تجوز له اجارته لبعده الاجارة عن غرض الواقف من السكني (قوله ج) وقع السؤال عن رجل وقف بيتاً على نفسه أيام حياته ثم من بعده على اخوته ثم انه شرط في وقفه شرطاً من ان زوجته السكن والاسكان مدة حياته عازية كانت أو متزوجة فقول تستحق الزوجة المذكورة السكن والاسكان لجميع البيت دون الاخوة الموقوف عليهم أم لا وأجاب عنه شيخنا بصورته الحمد لله حيث حكم بما كرهه اراء صار مذهبتنا بالذهب فتستحق الزوجة المذكورة السكن والاسكان فان اتفق استيعابها البيت المذكور فلا حق لاخوته معها في البيت فلا يرزحون في شيء منه مادامت ساكنة أو مسكنة لا بأنفسهم ولا بإيجارهم ان غيرهم وان فضل شيء من البيت يزيد على ما هي منتفعة به كان لهم التصرف فيه وإذا أعرضت عن المحل أو منعها من الانتفاع مانع كان الحق لهم مادامت تاركته (قوله ولو غربت) أي الدار الموقوفة على معلم الصبيان وقوله ولم يعمرها أي تبرعاً (قوله وفي كونه) أي الموقوف عليه يملكها أي الاجرة الفاتسة اذا بقي لها صورة وقوله نظر الا قرب المالك (قوله امتنع عليه غرضها) أي وينتفع بها فيما اتصل له غير مفر ومسته

هذه المعاملة) أي بخلافه مع فسادها الذي يلزمه عمل وقد بشر البذر بالاذن (قوله فلو قال ما قبلتك على النصف) أي من ثمره  
هذا الثمر العين كما هو وضع المسافة فسقط ما في حاشية الشيخ من قوله ان الصواب ان يقول على النصف بدل قوله على  
النصف انتهى على أن الاصوب ما في الشرح لان ما ذكره الشيخ ليس فيه بيان الجزء المسترط ولا بد منه كما هو واما ذكر

(قوله ومثل الفرس البناء) أي فلو وقف أو ضاها لية من البناء لا يجوز ببناء أو ما لم بشرط له جميع الانتفاعات وعليه فلو وقف  
شخص دارا كانت مشغلة على أما كن وخرب بعضها قبل الوضعية فينبغي جواز بناء ما كان منه ما فيها حيث لم يضر بالعامر  
لان الظاهر رضا الواقف بتل هذا (قوله مطلقا) أي ضرب أم لا وقوله لأنها أي هذه النعملة (قوله ولم يؤد قطعه الخ) ظاهره  
رجوعه الى أو شرط أيضا اه سم على ج وهو ظاهر لان العمل بالشرط ٢٨٣ انما يجب حيث لم يمنع منه مانع

جميع الانتفاعات كإرضه السبكي ومثل الفرس البناء ولا يني ما كان مغروا وعكسه  
وضابطه انه يمنع كل تغير الوقت بالسكينة عن اسمه الذي كان عليه حال الوقف بخلاف ما يني  
الاسم معه نعم ان تعدوا المشروط جازا بدله كإسما في وأقنى الولي العراقي في علو وقف أراد  
الناظر هدم واجهته وإخراج ورأسه في هراء الشارع بامتناع ذلك ان كانت الواجبة مخصصة  
أو غيرها وأضر بحداد الوقف والأجاز بشرط ان لا يصرف عليه من ربح الوقف الا ما يصرف  
في عادته على ما كان عليه وما زاد في ماله وانما لم يمنع الزيادة مطلقا لان التبرع بمال الوقف

(وعلى الاجرة) لانها بدل المنافع المملوكة له وقضت انه يعطى جميع الاجرة المخصصة ولو لولده  
لا يتحمل بقاؤه الى انتقامه أو هو كذلك كما في الاجارة (و) على (قوائمه) أي الموقوف  
(كثمرة) ومن ثم زعمه زكاتها كما يقصد في بابها ومثلهما غنص وورق قوت اعتيد قطعه أو  
شرط ولم يؤد قطعه لموت أصله والقررة الموجودة حال الوقف والواقف ان كانت مؤجرة والا  
فقولان أو ربحها الموقوف كالحل المقارن وذكر القاضي في فتاويه انه لو مات الموقوف عليه

وقدر زرع ثمره الفضل في ملكه أو وقفه الموقوفة فالحل له أو وقفه زرع الارض فالزراع  
لذي البذر فان كان البذر له فهو لورثته ولو لم يبد له اجرة بقائه في الارض وأقنى جمع متأخرون في  
يحل وتب مع أرضه ثم حدث منها وادى بأن تلك الودية الخارجة من أصل الفضل يزعمها أهلها  
حكم أقصاها وسبقهم في ذلك السبكي فانه أقنى في أرض وقف بها شجر موزن في البعدان  
نبت من اصولها فراخ وفي السنة الثانية كذلك وهكذا بان الوقف ينسحب على كل ما نبت من  
تلك الفراخ المتكررة من غير احتياج الى انشاءه وانما احتج به في بدل صدق لقوات الموقوف

بالسكينة (وصوف) وشعرو برور بشر ويص (وابن وكذا الولد) الحادث بعد الوقف من  
ما كولد وغيره كولد الأمه من نكاح أوزنا (في الاصح) كالثمرة اما اذا كان جلالا للوقف  
فهو وقف كما هو وولد الأمه من شبهة عرف على أبيه فيتمه ويعلمها الموقوف عليه (والثاني  
يكون وقفا) تبسلا له كولد الأمهية ومحل في غير ما حبس في سبيل الله اما هو فولده  
وقف كاهله هذا ان أطلق أو شرط ذلك للوقوف عليه فالوقوف في ركوب انسان

عينه فلا يبعد امتناع بيعه وينفع بعينه ثم يحتمل جواز غزله ونسجه والانتفاع به منسوبا جافيا لم اه سم على ج  
(قوائمه) الموقوف على المدارس أو على نحو الاولاد بشرط الواقف تقسيمه على المدة فهنا تقسط الثلثة كالثمرة على المدة  
فيه على منه وورثته من مات قسط ما بشره وأحاشه وان لم توجد الثلثة لا يدمونه اه ج (قوله فالحل له) أي حيث كان البطن  
الذي انتقل اليه غير الوارث اما هو فتسقط الاجرة عنه (قوله فان كان البذر له) أي وان كان لغيره فالزراع له وعليه الاجرة فان  
كان الناظر قبضها أو هو الموقوف عليه لاحتقانه باباها رجع على تركته بقسط ما يني من المدة (قوله فهو وقف كما هو) وعليه  
فلا امتنانه حال الوقف احتمل بطلان الوقف قياسا على ما قال بتم الاجازها (قوله وولد الأمه) أي الموقوفة وهو محذور قوله  
من نكاح أوزنا (قوله فولده) وقف أي من غير انشاء وقف (قوله فالوقوف على ركوب انسان الخ) لو احتاج الى ركوبها في  
يسفر هل يجوز له أخذها والسفر بها وان فوت على الواقف فوائدها كالأمر لانيه نظروا ظاهرا لاطلاقهم استيفاء الى كواب

الشهر فهو معلوم من لفظ ساقنتك كما أشرت إليه (قوله) ويفرق بين ههنا وزالته لها في بعتك الخ قال الشهاب بن قاسم قديما المزبل لها هناليس هو التفاضل بدليل الاحتياج الى شرط القطع وان تساوى الثمنان أو زاد عن الثمرة كما هو الظاهر بل انزيل التفصيل للثن الموجب لتعدد القدرات انتهى (قوله) ولو فسد الثمن (أي بغير الزرع) (قوله) ولا تم اصارت من هونة قال الشهاب سم ههنا يدل على ان هناك معاملة انتهى أي يقول الشارح كالشهاب بن عمرو ولو أذن لغيره في زرع أرضه

الاول حيث لم يقبضه ببلد الواقف (قوله) فوائدها الواقف أي وموئعا عليه أيضا لانه لم يجعل منها للمستحق الا الاكوب فكانها باقية على ملكه (قوله) جاز ذبحها الخ (فرع) لو رأى المصلحة في بيعها حية فباعها ثم تبين ان المصلحة في خلافه فالتحذير مذهب فحان النقص بالذبح ٢٨٤ بل يباع اللحم ويشتري بثمنه مثلها أو شقص منه م ر اه سم على ج (قوله

قال الشيخ الخ) معتمد وقوله ويجمع بينهما الخ معتمدا أيضا (قوله) صرف أي الموقوف (قوله) من غير الموقوف عليه) كانه احترزه عن الموقوف عليه فلا يجب بوطئه مهر اذ لو وجب وجب له والانسان لا يجب له على نفسه شيء فراجع اه سم على ج (قوله) لو وقت عليه زوجته ومثله عكسه (قوله) انفسخ نكاحه) قال في شرح الروض ان قيل على القول باشرط القبول والافلاحة اليه وعليه لو رد بعد ذلك اتجه الحكم ببطالان النسخ ويحتمل خلافه ذكره الاسنوي اه سم على ج (قوله) فهو كارتش طرفها) أي فيفعل فيه ما يفعل في بدل العبد اذا تلفت (قوله

فوائدها الواقف كما رجاه وان وزعها فيه (ولو ماتت البهيمة) الموقوفة (اختص بجلدها) لكونه اولى به من غيره ومحلها لم يدن ولو بغسه كما يحتمل الشيخ والاعاد وقتوا ولو أشرفت ما كولة على الموت فان قطع عونها جاز ذبحها للضرورة وهل يفعل الحاكم بطلبهما مراه مصلحة أو يباع ويشتري بثمنه دابة من جنسها وتوقف وجهان رج ابن المقرئ أولهما ما مراه مصلحة الا انوار بينهما قال الشيخ والاول اولى بالترجيح اذ ليس تغيير الحاكم بتغيير تشه وانما هو محسب ما مراه مصلحة وان لم يقطع عونها لم يجز ذبحها وان خرجت عن الاتفاق كاللا يجوز اعتاق العبد الموقوف وقضية كلام الروضة انه لا يجوز بيعها حية وهو كذلك كما يحتمل المحامي والجرجاني وذهب الماوردي الى الجواز ويجمع بينهما ما يجعل كل منهما على ما اذا اقتضت المصلحة فلو تضرر جميع ذلك صرف للموقوف عليه فيما يظهر (وله مهر الجارية) الموقوفة عاياه بكر أو وثيا (اذ اوطئت) من غير الموقوف عليه (بشبهة) منها كان كانت مكرهة أو مطاوعة لا يبعد بطلان الصغر واعتقاد اهل وعذرت (أو نكاح) لانه من جلة الفوائد هذا (ان صحناه) أي نكاحها (وهو الاصح) لانه عقد على منفعة لا بمنته الوقف كالأجارة وكذا ان لم نصحه لانه لو منعه هذا أيضا والزوج لها الحاكم باذن الموقوف عليه ومن ثم لو وقت عليه زوجته انفسخ نكاحه وخرج بالمهر أرض البكارة فهو كارتش طرفها ولا يحصل للواقف ولا للموقوف عليه وطؤها ويحد الاول به كما حكي عن الاحباب وكذا الثاني كما رجاه هنا وهو المعتمد وسياق في الوصية الفرق بينه وبين الموصي له ومن خرج وجوب الحسد على أقوال الملك فقد شذبا المطاوعة اذ ان في ما هو هي ميزة فلا مهر لها (والذهب انه) أي الموقوف عليه (لا يملك قيمة العبد) مثلا للموقوف (اذ تلف) من واقف أو اجنبي وكذا موقوف عليه تعدى كأن استعمل في غير ما وقف له أو تلف تحت بدنامته له اما اذ لم يتعد بالتلف الموقوف عليه فلا يكون ضامنا كما لو وقع منه كوز سبيل على حوض فأنكسر من غير تقصير (بل يشتري بما عساه يكون وقفا مكانه) مراعاة لغرض الواقف وبقية البطون والمشتري لذلك هو الخاصكم وان كان الوقف ناظر خاص خلافا للزركشي بناء على ان الموقوف ملك لله تعالى اماما اشتراه الناظر من ماله أو من ربيع الوقف أو يعمره منها

وسياق في الوصية) أي وهو ان ملك الموصي له أتم من ملك الموقوف عليه بدليل انه لا اجارة والاعادة او من غير اذن مالك الرتبة وورث عنه المانع بخلاف الموقوف عليه لا بد من اذن الناظر ولا تورث عنه المنافع رمي انتهى شيئا الزاوي (قوله) بينه وبين الموصي له) أي بالمنافع لانه الذي يحتاج للفرق بينه وبين الموقوفة فان الموصي يعينها على ملكها ملكا تاما بحيث تصرف فيها بالبيع وغيره (قوله) قد شذ) لعل وجهه انه وان قيل بملكها له ليس ملكا حقيقيا بل بيع الوطء واذا لا يجوز له التصرف فيها بخلاف مقتضى الوقف (قوله) والمشتري لذلك هو الخاصكم) محذور قوله ملك لله تعالى أي وهو الراجح (قوله) أو من ربيع الوقف ومنه الحصر اذ اشتراها الناظر من ربيع الوقف ومن ماله (قوله) أو يعمره منها الخ) أي مستقلا كبناء بيت للمصطفى لياق من ان ما بينه في الجدران عما ذكر يصير وقتا بنفس البناء

أى من أربعة فليراجع (قوله فيه) أى فى عقد المساقاة (قوله غير من أحدهما) مفهومه أنه لو شرط لغير أحدهما صح وعبر عنه به فى الأرض لكن بالنسبة لغير المالك إذا عمل العامل بشرط أن يكون الجزع من الثمرة الذى جعله ثقة الفن مقدر فليراجع الحكم فى فن العامل وفيما اقتضاء كلام الشارح من الإطلاق فى المالك (قوله نعم لو شرط ثقة فن المالك على العامل) أى فى غير الثمرة فهذا غير ما اقتضاء كلامه قبل فى قوله غير من أحدهما كما يعلم بمرجعة الرّوض كفسره لكن ما موقع التعبير

(قوله فالثمينة لو فقه) أى ولا يصبر وقضاء نفس التراءى والعارة فإن حرّم من ماله ولم ينشئ ذلك فهو باق على ملكه ويصدق فى عدم الانشاء أو اشتراء من ربه فهو ملك المصبر مثلاً يبيعه إذا اقتضته المصلحة وبقي ماله ودخل فى جهته شئ من مال الوقف وأراد العارة به هل له ذلك ويسقط عن ذمته أو لا يضمن إذا لحا حتى لو فصل ذلك من غير أنه كان متبرعاً به فقه نظروا الأقرب الثانى ومحلّه ما لم يخف من الرّفع إليه غرامة شئ فإن خاف ذلك ٢٨٥ جازله الصّرف بشرط الاشهاد

فإن لم يشهد لم يبرأ لأن فقد الشهود نداد (قوله والفرق بينه وبين بدل الرقيق) أى حيث لم يصبر موقوفاً بل انشاء وقف (قوله والأرض الموقوفة بانية) قضية هذا التوجيه أن الحكم لا يختص بالجدان بل كما يشملها يشتمل مالو يبنى ينشأ أرض موقوفة من ربع الوقف أو من ماله وعليه شاذ كراهه من أنه لو بنى بيتاً احتجّ بكونه موقوفاً إلى انشاء وقفه بصور بما إذا بناء من ربع الوقف فى أرض غير موقوفة كما لو كره أو مستأجرة هذا والظاهر أن ما اقتضاه التعليل غير مراد وأن الحكم المذكور مختص

أومن أحدهما لجهة الوقف فالثمينة لو فقه هو الناظر كما أتى به والد رحمه الله تعالى والفرق بينه وبين بدل الموقوف واضح وما ذكره فى شرح المنهج انما هو فى بدل الموقوف وهو المعتبر فيه لا ما ذكره صاحب الأنوار وأما ما يبينه من ماله أو من ربع الوقف فى الجدان الموقوفة فإنه يصبر ويقابل البناء لجهة الوقف والفرق بينه وبين بدل الرقيق الموقوف أن الرقيق قد فاق بالكلية والأرض الموقوفة بانية والطوبى والخجر المبنى بهما كالوصف التابع لها ولا بد من انشاء وقفه من جهة مشتركة يفتين أحد ألفاظ الوقف المارة وقول القاضي أنقضى مقامه محل نظروا وقار هذا صبر ورة القيمة وهذا فى ذمة الجاني كما صرّ به يصبر رهنادون وفيها وعدم اشتراط جعل بدل الاضحية أو ضحية إذا اشترى بعين القيمة أو فى الذمة ونوى أن القيمة هنالك ملك الفقراء والمشتري نائب عنهم فوقع الشراء لهم بالعين أو مع النية وأما القيمة هنا فليست ملك أحد فاحتجّ بانشاء وقف ما يشترى بها حتى ينتقل إلى الله تعالى وأفهم قوله عبداً عدم جواز شراء أمة بقيمة عبده وعكسه بل لا يجوز شراء صغير بقيمة كبير وعكسه لأن الغرض يختلف بذلك وما فضل من القيمة يشتري به شخص بخلاف نظيره إلا أن فى الوصية لتعذر الرقبة المصرح بها فيها فإن لم يمكن شراء مقصص بالفاضل صرف للوقوف عليه فيما يظهر كما صرّ نظيره بل لنا وجه بصرف جميع ما أوجبته الجناية إليه ولو أوجب فرد استوفاه الحاكم كالأفلاء ونوزعنا فيه (فان تعذر) شراء عبداً (فبعض عبد) يشتري به لكونه أقرب إلى مقصوده كظنيره من الاضحية على الراجح إلا أن فى بابها ووجه الخلاف فيها أن الشخص من حيث هو يقبل الوقف بخلاف الاضحية ولو جنى الموقوف جناية أو جنى فصاصا اقتص منه وفات الوقف أو ماله أو قصاصا وعنى على المال فداء الواقف بأقل الأمرين وله أن تكررت الجناية منه حتى أم الولد فى عدم تكرار الفداء وسائر أحكامها فإن مات الواقف ثم جنى فى بيت المال كالمرءى كآفتى به والد رحمه الله تعالى لا من كسب الرقيق ولا من تركه

بالجدان أو ما فى معناها كإعادة بيت أنهدم من بيوت الوقف فأعاده بأية من ربع الوقف فليراجع (قوله ولا بد من انشاء وقفه) أى العبد المشتري فهمى متصلة بقوله والمشتري لذلك هو المالك كمن كان الخ (قوله بشفعة كبير) أى حيث أمكن وعبرة سم على ج لولم يكن أن يشتري بشفعة العبد الأمانة أو بالعكس أو بشفعة الكبير الأصغر أو بالعكس فيحتل الجواز وبقي ما لو أمكن شراء مقصص وشراء صغير هل يقدم الأول أو الثانى فيه نظروا الأقرب الأول لأنه ينتفع به حالاً ولوقبل بالثانى لم يكن بعيداً لأنه أقرب إلى غرض الواقف وقصر بشفعة كالملة (قوله استوفاه الحاكم) كما أفلاء وبنى جواز الفروع القعود بما لا نراه مصلحة ويشتري به بشفعة وينشئ وقفه تطير ما تقدم فى بدل الجنى عليه (قوله اقتص منه) أى اقتص منه مستحق بدل الجناية وقوله فداء أى وجوباً (قوله بائناً الأخرين) ونقول ج ولوجنى الموقوف جناية أو جنى فصاصا اقتص منه بيت المال مفروض فيما تعذر فداء أو من جهة الواقف لونه أو فقروه على ما يفهمه قول الشارح فإن مات الواقف الخ (قوله فى عدم تكرار الفداء) أى ومشاركة الجنى عليه الثانى ومن بعده للأول فى القيمة أن لم يباروش الجنايات

بالاستدراك هنا عبارة الإرضاء مع بعض شرحه فلو شرط المالك دخول البستان أو شرط أحد هاتين الأعمال معاونة  
عبيد المالك العتق أو الوصوفين ولا يلزمهم بضر وقتهم على المالك ولو شرط في الثمرة بغير تقدير جزء معلوم لم يجز  
أو شرط على العامل وقد تكرر في المرفأ كاف (قوله) وبعبارة ولأنه مع الاختصاص (الخ) هكذا في نسخ

(قوله) ولومات الجاني أي العبد الموقوف الجاني (الخ) (قوله) لم يسقط الفداء أي عن السبد ولا عن بيت المال (قوله) الموقوفة  
وقع السؤال في الدرس مما وجد من الأشجار في المساجد ولم يعرف هل هو وقف أو لا ماذا أفضل فيه إذا جف الجواب أن  
الظاهر من غرضه في المسجد أنه موقوف لمصر حوايه في الصلح من أن محل جزو غرض الشجر في المسجد إذا غرسه لعموم  
المسلمين وأنه لو غرسه لنفسه ٢٨٦ لم يجوز أن يضر بالمسجد وحيث حل على أنه لعموم المسلمين فيصير جواز بيعه

وصرفه على مصالح المسلمين أن يمكن الانتفاع به جافا ويحتمل وجوب صرفه لمصلحة المسجد خاصة ولعل هذا الثاني أقرب لأن واقعه أن وقفه وقفا مطلقا قلنا يصرف ثمنه لمصلحة المسلمين فالجسد منها وإن كان وقفه على خصوص المسجد امتنع صرفه لغيره ففي التقديرين جواز صرفه لمصلحة المسجد تحقيق بخلاف صرفه لمصلحة غيره مشكوك في جوازه فيترك لأجل الحق (قوله) أو زمنت) من باب تدب يقال زمن زمننا وزمانه وهو من يدوم زمانا طويلا (قوله) وان امتنع وقفها ابتداء) أي

الواقف ولومات الجاني بعد الجناية لم يسقط الفداء (ولو جفت الشجرة) الموقوفة أو قلها  
تضروب أو زمنت الدابة (لم ينقطع الوقف على المذهب) وإن امتنع وقفها ابتداء لقوة الدوام  
(بل ينفع بها جافا) بأجرة وغيرها (وقيل تباع) لتعذر الانتفاع على وفق شرط الواقف  
(والتمن) الذي يبيع على هذا الوجه (تقنية السبد) فيأتي فيه ما صرفه فلم يمكن الانتفاع بها  
الاستيلاء كما أبحرنا وقوله صارت ملكا للوقوف عليه كاصحها أن الرفعة والقبول يجرى  
عليه ابن المقرئ في روضه لكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها كأم الولد ولحم الأضحية  
لكن اقتصر المصنف على ما ذكره كالحاوي الصغير يقتضي أنها لا تنصرف ملكا بصلح واعتقده  
الشيخ رحمه الله تعالى وقال أنه الموافق للادلة وكلام الجمهور ولا يلزم عليه تنافس القول  
بعدم بطلان الوقف مع كونه ملكا لأن معنى عوده ملكا أنه ينتفع به ولو باستيلاء عينه  
كالأحراق ومعنى عدم بطلان الوقف أنه ما دام باقيا لا يقل به ما يفعل باسائر الأملاك من بيع  
وتحريم كالمسرح ولو كان البناء والغراس موقوفا في أرض مستأجرة وصار البيع لآل بي بالاجرة  
أو بغيرها فقط أتى ابن الاستاذ بأنه لا يلحق جافا ينتفع به الاستيلاء كما أنه أبحرنا وقوله  
يقطع وينتفع بعينه أن أمكن والأصرف للوقوف عليه وهو موقوف على ما نرى قوله وإن كان  
الغراس عملا ينتفع بعينه بعد القطع وانتهت مدة الاجارة واختار المؤرخ فله يظهر عدم صحة  
الوقف ابتداء لعموم ما نرى من صحة وقف الرياحين المغروسة وعلى كونه يبقى مدة (والاصح)  
جواز بيع حصر المسجد إذا بليت وجذوعه إذا انكسرت) أو أشرفت على الانكسار (ولم  
تصلح إلا للأحراق) لثلاث تضييع تفصيل يسير من ثمنها يعود على الوقف أولى من ضياعها  
واستئنت من بيع الوقف لصبر ورثتها كالمعدومة وبصرف لمصلحة المسجد بخلاف أن لم  
يمكن شراء حصرها وجذوعه ومقابلتها تبقى أبدأ أو تنصرف لجمع نقلا ومعنى محل الخلاف  
في الموقوفة ولو كان اشتراها الناظر وقفها بخلاف المألوكة للمسجد بصفو شراء فلزم  
تباع جزا ما خرج بقوله ولم تصلح إلى آخره ما لو أمكن اتخاذها لأوسع منه فلا تباع قطعاً بل

بأن لم يحصل منها منفعة للوقوف عليه ولغيره تقابل بأجرة بل كان الانتفاع بما أبحرنا (قوله) صارت  
ملكاً ولو أمكن والحالة هذه يبيعها وإن يشتري بتمن واحدة من جنسها أو شقها انتجبه وجوب ذلك لا بقال الفرض تعذر  
الانتفاع فلا يصح بيعها لأن الانتفاع بها باستيلاء كما فيصع بيعها وكذا فيقال في مسئلة الدابة اه سم على ج (قوله) لكنها  
لا تباع) أي مع ضرورتها ملكا للوقوف عليه والحاصل من هذه المسئلة أنه حيث تعذر الانتفاع بها من الجهة التي وقفت  
عليها صارت ملكا للموقوف عليه يعني أنه ينتفع بها كانتفاع المالك بغير البيع والجهة التي لم يتمم الانتفاع بها من الجهة التي  
قصده بالوقف لا ينتفع بالموقوف عليه لنفسه بل ينتفع بها من الجهة المذكورة وإن لم يكن على الوجه الأكمل (قوله) لا يفي  
بالاجرة) وفي هذه الحالة هل يبيع الموقوف عليه على وضع ما يفي بأجرته أو يخير بين ذلك وبين قطع البناء والغراس إزالة الضرر  
بصاحب الأرض فيه نظرو الثاني أقرب (قوله) ووقفها) قيد لما قبله (قوله بصفو شراء) فلزم غلة الوقف حيث لم توقف من  
الناظر (قوله) فلزم تباع جزما) أي وتصرف على مصالح المسجد ولا يضمن صرفها في شراء حصر بدلتها

الشارح ويجب حذف الباء من قوله بما بعده لان ما بعده موقوف على هذا من قوله وانما ذكر هذا وكذا يجب حذف الواو من قوله ولانه وعبارة النقصه واحتاج هذا مع فهمه بما قبله لانه قد يفهم منه ايضا ان القصد اخراج شرطه لئلا ينصدق بكونه لاحد مما لم يبيده لانه مع الاختصاص والشركة ينصدق الى آخره (قوله على عينه) أي أما على ذمته فتصح مساقاته تامر (قوله والثاني عليه) أي على العامل الاول (قوله بل قيل انه تصرف) ٢٨٧ هذا الاستدراك بالنسبة لما فهمه

قوله على مافي الرضة من

(قوله على البناء خاصة)

أي دون الأرض فلا

يجوز بيعها (قوله ليعبر

به مسجد آخر ان رأى

الحاكم) أي ويصرف

لثاني جميع ما كان يصرف

للاول من الغلة الموقوفة

عليه ومنه بالاولى مالم

أكل البصر المسجد فتقتل

انقاضه لحل آخره يفعل

بغلته ماذ كر ومثل

المسجد أيضا غيره من

المدارس والرباط وأضرحة

الاولياء فنسحقنا الفهم

فينتقل الولي منها الى

غيره بالضرورة ويصرف

على مصالحه بعد نقله

ما كان يصرف عليه في

محله الاول (قوله والاقراب

أي المسجد الاقرب الخ

(قوله لاضعوا شروطا

أي وان كانا موقوفين

قوله خص بها التمسد

الخ) معتمد (قوله وان بعد

أي ولو يلدأ آخر (قوله

فان أمكن صرفه الى

مسجد آخر) أي قريب

منه انتهى شرح منهج

وبقي ما لو كان ثم مساجد

متعددة واستوى قربه

من الجميع هل يوزع على

الجميع أو يقدم الاحوج فيه

على الخلاف السابق والراجح منه تقدم المصالح (قوله والايم بعد)

أي يدخل قال ج بل يشتري به عقارا ونحوه انتهى (قوله

وتجصيص) لانه البياض المعروف (قوله لا مؤذن وامام) ضعيف (قوله بل لو وقف عليها) الاولى عليها أي التزويق والنقش

يحتسب الحما كد يستعمل فيها أو قرب بقصد الواقف حتى لو أمكن استعماله بأدراج في  
آلات العمارة امتنع بيعه فيما يظهر وقد تقوم قطعة من مقام آخره والخاصة بمقام التراب  
وتختلط به أي فيقوم مقام التراب الذي يختلط الطين به كما فاده الاذرى وأجروا الخلاف في دار  
منه دمة أو مشرفة على الانهدام ولم تصلح للسكنى وقرى بعضهم بين الموقوفة على المصعد والى  
على غيره وأقرب الواقف رحمه الله تعالى بأن الرابح منع بيعها سواء أوقف على المسجد أم على  
غيره قال السبكي وغيره لا يمنع بيعها ولو لم يجرأه جواز به يؤدي الى موافقة القائلين  
بالاستبدال ويمكن حمل القائلين بالجواز على البناء خاصة كما أشار اليه ابن المقرئ في روضه  
بقوله وجدار داره المنهدم وهذا أجل أسهل من تصغيره (ولو انهدم مصعد وتصدت أعادته  
لم يبيع بحال) لا مكان الانتفاع به حال بالصلاة في أرضه وبه فارق ما لو وقف فصرى على التزو  
فكبر ولم يصلح حيث جاز بيعه ثم لو خيف على نقضه تقضى وحفظ ليعبر به مسجد آخر  
ان رآه الحاكم والأقرب أولى لاضعوا شروطا ما لم يتصدت نقله المسجد آخر ويثبت الاذرى  
تعيين مسجد خص بطائفة من التمسد ان وجد وان بعد ما ربيع المسجد المنهدم فقال  
الوالد رحمه الله تعالى انه ان وقع عوده حفظه وهو ما قاله الامام والافان أمكن صرفه الى  
مسجد آخر صرف اليه وبه جزم في الاثوار والاهتطاع الاخر فيصرف لاقرب الناس الى  
الواقف فان لم يكن أو صرف الى الفقراء والمساكين أو مصالح المسلمين ما غير المنهدم فما فضل  
من غلة الموقوف على مصالحه يشتري بها عقار أو يوقف عليه بخلاف الموقوف على عمارته  
يجب ادخاره لاجلها أي ان توقع من قرب كما أشار اليه السبكي والايم بعده شيء لاجلها  
لانه يمرض الضعفاء أو يظلم يأخذوه ولو وقف أرضا للزراعة فتصدت وانحصر النفع في  
الغرس أو البناء فحمل الناظر أحد هاتين وجهي ذلك وقد أقي البلقي في أرض موقوفة  
لترزع حناء فاجرها الناظر لترعى كرمه بأنه يجوز اذا ظهرت المصلحة ولم يخالف شرط  
الواقف انتهى لا يقال هذا مخالف لشرط الواقف فان قوله لترزع حناء متضمن لاشتراط ان  
لا يزرع غيره لان من المعلوم انه يشترط في الضمى ما لا يشترط في المنطوق على ان الفرض في  
مسئلتين ان الضرورة اجلت الى الغرس أو البناء ومع الضرورة مخالفة شرط الواقف جائزة  
اذ من المعلوم انه لا يقصد تعطيل وقفه واوله ومسئلة البلقي ليس فيها ضرورة فاحتاج  
الى التمسد بعدم مخالفة شرط الواقف وجملة الواقف موقوفة عليه وعلى الموقوف عليه ويصرف  
ربيع ما وقف على المسجد وقفا مطلقا أو على عمارته في بناء وتجصيص بحكم وسلم وبواري  
للتخليل بها وما كان ومساحا لنقل التراب وظله تمنع افساد خشب باب ونحوه وبطر ونحوه  
ان لم يضر بالمارة أو جزء قيم لا مؤذن وامام وحصر ودهن لان القيم يحفظ العمارة بخلاف  
الباقى فلو كان الوقف لمصلحة صرف من ربيعها ان ذكر لاني تزويق وتقسيم بل لو وقف عليها  
لم يصح وهذا المذكور من عدم صرف ذلك المؤذن والامام في الوقف المطلق هو مقتضى

الجميع أو يقدم الاحوج فيه

على الخلاف السابق والراجح منه تقدم المصالح (قوله والايم بعد)

أي يدخل قال ج بل يشتري به عقارا ونحوه انتهى (قوله

وتجصيص) لانه البياض المعروف (قوله لا مؤذن وامام) ضعيف (قوله بل لو وقف عليها) الاولى عليها أي التزويق والنقش

الشرعي المفيد لمصلحة (قوله والثاني لا يصح الخ) الاضرب تأخير عن الاستدراك الذي بعده الذي هو قيد في الاظهر (قوله قوله لا يقتضيه) هو واضح ان حصل بالقسمه تغيير لما كان عليه الوقف كجعل الدار الكبيرة دارين أو ما عند عدم حصوله كان تراصوا على ان كل واحد منهم يأخذ دارا ينتفع به لمدة استحقاقه فالظاهر الجواز وله الرجوع عن ذلك متى شاء (قوله في غيرها) أي غير صورة الشرط (قوله لا يغير مسماه) منه يؤخذ جوابا لدفع السؤال عنها وهي ان مطهرة مصدح مجاورة لشارع من شوارع المسلمين آلت بالسقوط وليس في الوقف ما يمنع به فطلب شخص ان يعمرها من ماله بشرط ترك قطعة من الارض التي كانت حاملة للحدار لتتسع الطريق فظهرت المصلحة في ذلك خوفا من انهادها وعدم ما تمنع به بل ذلك جائز لما ولا هو الجواز نظر المصلحة المذكورة وفي حج (فرع) في فتاوى ابن عبد السلام يجوز ايقاد الدار اليسيرة في المسجد الخاوي لئلا تعطى له لانها لا تصرف والتشبيه بالنصاري وفي الروضة يحرم اسراج الخاوي وجع يحمل هذا على ما اذا سرج من وقف المسجد أو ملكه والا على ما اذا ٢٨٨ تبرع به من يصح تبرعه وفيه نظر لانه اضاءة مال بل الذي يتجه الجمع يحمل

الاول على ما اذا وقع ولو ما نقله الى الروضة عن البغوي لكنه نقل بعده عن فتاوى الغزالي انه يصرف لهما كما في الوقف على مصالحه وكما في نظيره من الوصية للمسجد وهذا هو الاصح ونجبه الحاق المحصر والاهن بهما في ذلك ولا هل الوقف المهيأة لا قسمته ولو افراز ولا تغييره كجعل البستان دارا وعكسه مالم بشرط الواقف العمل بالمصلحة فيجوز تغييره بحسبها قال السبكي والذي اراه تغييره في غيره ولكن بثلاثة شروط ان يكون يسيرا لا يغير مسماه وان لا يزيل شيئا من عينه بل ينقله من جانب الى آخر وان يكون مصلحة للوقف وعليه ففتح شبك الطير رسيه في جدار الجامع الزهر لا يجوز الا لمصلحة للجامع فيه

**فصل في بيان النظر على الوقف وشروطه وظيفة الناظر** (ان) كان الوقف للاستقلال لم يتصرف فيه سوى ناظره الخاص أو العام أو ينتفع به الموقوف عليه وأطلق أو قال كيف شاء فله استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره بان يركبه الدابة مثلا ليقضي له عليها حاجة فلا ينافي ذلك ما مر آتفاق قول المصنف بأجارة وما قيدناه به ثم ان (شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره اتباع) كبقية شروطه لما روي ان عمر رضي الله عنه وفي أمر صدقته ثم جعله لنفسه ما عاش ثم لاو الى الرأي من أهلها وقبول من شرطه النظر لقبول الوكيل فيما نظره لا الموقوف عليه مالم بشرط له شيء من ربح الوقف على ما يجتمع بعضه ودعوى السبكي انه بالاجابة أشبه فلا يرتد بل بدعيه بل لو قبله ثم أسقط حقه منه سقط الان يشترط نظره حال الوقف فلا ينزل بعزل نفسه على الرجاء خلافا لمن

جعل ما به من محل آخر غير المحل الاول لكونه يجوز من يتبع الانتفاع به على الوجه المعتاد وهو ما يجوز له ذلك لان فيه مصلحة أي مصلحة للجامع والمسلمين **فصل في بيان النظر على الوقف وشروطه** (قوله وظيفة الناظر) أي ومادة مع ذلك كعدم انقضاء الاجارة بزيادة الاجرة (قوله وما قيدناه به) أي من قوله ان كان ناظر الخ (قوله كبقية شروطه) ومنها ما لو شرط ان لا يوجب بأكثر من كذا اقتنع وان كان ما شرطه دون اجرة مثل تلك الاماكن الموقوفة فيبذره الناظر بما شرطه الواقف ولو كان المستأجر غنيا بحيث لم يكن في شرط الواقف ما ينتفعه فلا يوجب بأكثر مما شرطه الواقف فالاجارة فاسدة فيجب على المستأجر ما شرطه الواقف ان كان دون اجرة المثل وأجرة المثل ان كان ما شرطه زائدا عليها لان اجرة المثل هي اللازمة حيث فسدت الاجارة وما أخذ من المستأجر زائد على ما وجب عليه لا يمكنه الاخذ (قوله صدقته) أي وقفه وقوله سقط أي وانتقل من بعده (قوله الان يشترط نظره) يتأمل الاستثناء فان أنزله وعدمه مسئلة أخرى ان كان المراد بقوله بل لو قبله ثم أسقط حقه الخ انه أسقط حقه من الربيع وان كان المراد انه أسقط حقه من النظر فالثانية عين الاولى في قصد المستثنى والمستثنى منه وبعبارة أخرى ان شرط نظره حال الوقف فلا يعود الا بتولية الحاكم كاقترافه كلام الروضة خلافا لمن نازع فيه ويؤيد كلامهم في الوصي انتهى وهي تفيد انها ماقالتان (قوله فلا ينزل بعزل نفسه الخ) ومن عزل نفسه مالا أسقط حقه من النظر لغيره بضر الخ فلا يسقط



والشهر الحالك أي فيما إذا كان مالكة غير مالكة الأرض وقوله كان على رب الأرض والشهر آجرة العمل إلى آخره أي فيما إذا كانا غير العاملين (قوله وعليه فله الاجرة) أي كما هو كذلك على الأول أيضا كما مر وكان الأول حذف قوله وعليه الخ (قوله وعلى الأول) صوابه وعلى الثاني (قوله بأنه يتفرق المسافة) كذا في النسخة قال الشهاب سم هذا بناء على تفرقه بينهما في هذا

حقه ويستنب القاضى من يباشر عنه في الوظيفة ثم هذا مع قوله السابق كبقية شروطه يفيد ان الوقت اذا شرط من الوظائف شيئا لا يخرج من الوقت اتبع ومنه ما لو شرط الامامة او الخطابة لنفسه ولذريته ثم ان اشترط له ذلك فرغ عنها ثم لا يخرج وبشرطه فرغ له فسمامه ثم مات الفارغ عن أولاده وهوان الحق في ذلك ينتقل للأولاد على ما شرطه الواف ثم ما استغله المفروغ له من غلة الوقت لا يرجع عليه شيء منه لانه استحقه في مقابلة العمل سجا وقد قرر الحاكم غاية الامران تقريره وان كان هذا المالكة بالنيابة عن الفارغ وكذلك لا يرجع للمفروغ له على تركه الفارغ عما اخذ في مقابلة الفارغ وان انتقلت الوظيفة عنده لأولاد الفارغ لانه انقاد في مقابلة اسقاط الحق له وقد وجد وقرره الحاكم على مقتضاه وامانه كان يظن ان الحق ينتقل اليه مطلقا وتبين خلافه فلا يقتضى الرجوع لنسبته في عدم البحث عن ذلك الا في تقصير فاشبهه من باع شيئا وهو مبيعون فيه بعدم غلة بغيره وفي فتاوى الشارح ما يصرح بانتقال الحق للأولاد حيث قال في جواب في صورته مثل عن واقف شرط الوظيفة الغلانية لزيد وأولاده وذريته من بعده وشرط ان من نزل من ارباب الوظائف سقط حقهم من ذلك ولا يستحق المنزول له شأيل بقرار الناظر الشرعي غيرهما ثم ان فلانا فرغ عن وظيفته لا يخرج وقرر الناظر اجنبيا غيرهما ثم مات المنزول فهل يستحق أولاده الوظيفة بعده فأجاب بأنهم يستحقون ذلك عملا بشرط الواقف واصدق البعدي بذلك ولم بشرط الواقف لاستحقاق الاولاد ببقاء استحقاق والدهم ذلك الى وفاته وما نسب الى من الانتفاء بخلاف ذلك فقد رجعت عنه ان كان هذا انتهى ففرع في وقوع السؤال عن رجل وقف وقام مستوفيا للشرط الشرعية وعين فيه وظائف من جعلها وظيفة مباشرة على وقفه وجعلها الشخص معين وكذلك جعل غيرها لاشخاص معينين ثم بعد ذلك شرط في مكثوب وقفه ان من مات من مات من الاشخاص المبحول لهم الوظائف المذكورة وله ولد أو ولد ولولد ٢٨٩ أو أخ أو قريب قرر مكانه ثم

ان ولده بعد عدة فرغ  
عن الوظيفة المذكورة  
لشخص وتكرر ذلك  
الفارغ لاشخاص متعددين  
ثم توفي المقر والمذكور

زعم خلافه ثم يعقب الحاكم متكاملا غير مده اعراضه فلأمراد العود لم يتجنى الى توبة جديدة  
(والا) أي وان لم بشرطه لاحد (فالظن للقاضى) أي قاضى بلد الموقوف عليه كما مر نظيره  
في مال اليتيم (على المذهب) اذ نظره عام فهو أول من غيره ولو واقفا موقوف عليه وان كان  
معينا وما حرم به المساوذي من ثبوته للواقف بلا شرط في مسجد المحلة وانما ورزى في سائر

٣٧ غايه ع الساد منه الفارغ المذكور وترك ولدا ثم ان الولد تازع مع من هي بيده الا ن فحل  
له المذاعة فيها أم الحق فيها ان هي بيده الا ان أم كيف الحال والجواب الحمد لله حيث لم يزد الواقف في شرطه على قوله قرر  
مكانه سقط حق المقر في الوظيفة بفرغه عنها فاذا مات بعد ذلك عن ولده لم يكن للولد حق لان أباه حين مات لم يكن له حق  
في الوظيفة ينتقل عنه لولده فيستمر الحق فيها من قرير بالفارغ ولا حق للولد المذكور في ذلك فلا يلتفت لما زعمه اذ لم بشرط  
الواقف لغیره من قرر عن والده حقا ومن ثم اتي الشمس الرمي في شرط الوظيفة الغلانية لزيد وأولاده ولذريته من بعده  
ثم فرغ زيد عن وظيفته لا يخرج ثم مات زيد عن أولاد بانتقال الحق من المفروغ له لأولاد الفارغ عملا بقبول الواقف ولذريته  
من بعده فانهم ان لو اقتصر على قوله زيد لم يولد يكر ذريته من بعده عدم الانتقال للأولاد وما نحن فيه لم يزد واقفه على ان  
من مات وله ولد يجوز مكانه فاذا ذلك عدم استحقاق الولد المذكور والله أعلم وفي ج فرغ شرط الواقف الناظر وقفه فلان  
قد را في قبل النظر الا بعد مدة بأن استحقاقه لمعلوم النظر من حين آل اليه كذا قبل وانما يصح في المعلوم الال على آجرة  
المثل لانه لا يقصد كونه في مقابلة عمل بخلاف المعالم المساوي لآجرة مثل نظره هذا الوفاء والناقص عنه لا يستحقه فيما  
مضى لانه في مقابلة عملهم لو وجد منه فلا وجه لاستحقاقه لانه انتهى وفيه ايضا ويبحث بعضهم انه لو خشي من القاضى أو كل  
الوقف لجوره جازل هو بيده صرفه في مصارقه ولو باجاريه ان عرفها أو الا فوضه لغيره عارف بها أو سألها وصرفها انتهى  
(قوله وان لم بشرطه لاحد) أي ان لم يعلم بشرطه لاحد سواء علم بشرطه أو جهل الحال (قوله أي قاضى بلد الموقوف عليه) عبارة  
ج أي قاضى بلد الموقوف بالنسبة لحظها ونحو اجارته وقاضى بلد الموقوف عليه بالنسبة لماءه اذ لك نظيره ما مر في مال اليتيم  
وهي ظاهرة ولها ما ادا شارح بقوله كما مر الخ (قوله وان كان) أي الموقوف عليه

الحكم كما سيأتي في الإجارة في شرح قول المصنف ولو استأجرها لتعرض وقياسه في الحال جاز على الصحيح لكن سنيين في هاتين هاتين المسائل ان العتق لانه انتهى (قوله لا يسبب عارض) أي الصورة ان المدة بطلت فاحتج بضع المسافة (قوله لقول الماوردي والرواية في الصحيح ان العامل شريك) الذي يشاء الماوردي والرواية في كونه شريكاً فيهما هو

(قوله بشرط الناظر) أي وان كان هو الوافق بشرط الناظر لنفسه كما يأتي (قوله العدة) أي ولو امرأة انتهى وقوله مطلقاً أي سواء ولد الوافق أو الحام (قوله فينزل بالفق الحق) قضيته انه لا يشترط فيه السلامة من خاتم المرأة (قوله لكن رد الخ) معتمد (قوله واضح) وهو ان ولي النكاح فيه وازع طبعي يحمله على الحرص على تعيين موليته دفعا للعار عنه بخلاف الوقف (قوله لا بد منه المتقدم) وذلك بان قال على ان النظر فيه لا بد من عمر ومثلا ولا يخالف هذا ما يأتي من انه لو تغير حال الارشاد انتقل النظر لمن هو ارشد منه لان ما هنا شرط في الانتقال لعدم ووقفه بدو زوال الاهلية لم يفقد بوقفاً يأتي جعل الاستحقاق ٢٩٠ منوطاً بالصفة التي هي الارشادية بحيث لم توجد في الاول كان من بعده مستحقاً

بالمسافة التي اعتبرها الواقف (قوله بشرط الواقف) أي فمجرد (قوله والاجارة) أي فله ذلك سواء كان المستأجر من الموقوف عليهم أو أجنبياً حيث رأى المصلحة في ذلك وان طلبه الموقوف عليه حيث لم يشترط الواقف السكنى بنفسه أما اذا شرط ذلك فليس للناظر الا بقرار بل يستوفى الموقوف عليه المنفعة بنفسه أو نائبه ثم اذا أجاز الناظر نصف الموقوف شائعاً من ان يمكن في شرط الواقف مانعاً ويصير المستأجر لذلك مستحقاً لنصف المنفعة فيها والمستحق للنصف الآخر ان وجد كان أجر الناظر باقيه لا تخروا ولا انتفع المستأجر عما استأجر بها فمع الناظر عينه وباقيه ان لم يوجد من يستأجره يتعمل على جلة المستحقين والاجرة التي استأجر بها الاول النصف توزع على كل المستحقين ولا يخص بها الاول وان كانت قدر حصته ولو وجد من يستأجر الكل بعد استئجار الاول للنصف لا تنفع اجارته وان وجد قبل استئجاره فعل الناظر مراء مصلحة (قوله والعمارة) في الروض وشرحه نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث شرطت شروط الواقف من ماله أو من مال الوقف والاخر منافاه أي الموقوف ككسب المبدولة العقار اذا تعطلت منافاه فالتنفقة ومؤون التجهيز لا العمارة من بيت المال لكن اعاق من لا كسبه أما العمارة فلا تجب على أحد حينئذ كالمالك المطلق بخلاف الحيوان لصيانة روحه اهـ مع على ج وظاهر ان مثل العمارة أجرة الارض التي هي بناء أو غراس موقوف ولم تنف منافاه بالاجرة (قوله وأذنه فيه الحاكم) أي فلو اقترض من غير ادن من الحاكم ولا بشرط من الواقف لم يجز ولا يرجع عما صرفه لتدبيره (قوله وغيره) قال الفريزى وأذن له فيه صدق مادام ناظره لا يبعد عنه اهـ ج

المساجد وزاد ان ذرته مثله مردود بالطريق الثاني يبنى على أقوال المالك (وشروط الناظر العدة) الباطنة مطلقاً كما وجهه الأزهري خلافاً لكثافة السبكي في منسوب الواقف بالظاهرة فينزل بالفق الحق بخلاف غيره فهو كاذب أمكن كونه معذوراً فيه كما هو ظاهر وسواء في الناظر أو كان هو الواقف أم غيره وحتى انزل بالفق فالنظر للمالك كما يأتي وقياس ما يأتي في الوصية والنكاح همه شرط ذى النظر لذى عدل في دينه لكن يرد بشرط العدة الحقيقية هنا والفرق بين هذا ومعه تزويج الذي موليته واضح (والكفاية) لما تولاه من تطرأ له وأخاص وهي (الاهتداء الى التصرف) الذي فوض له قياساً على الوصى والقيم لانها لا يذنب على الغير وعند زوال الاهلية يكون النظر للمالك كما وجهه السبكي لان بعد من الاهل بشرط الواقف خلافاً لابن الرعة لانه لم يحصل للعمة آخر نظر الا بعد فقد المتقدم فلا سبب لنظره غير فقد وهذا فرق انتقال ولاية النكاح للاب بعد فسق الابن لوجود السبب فيه وهو القرابة ولا يعود النظر بعد الاهلية ما لم يكن نظره بشرط الواقف كما أتى به المصنف لقوته اذ ليس لاحد عزله ولا الاستبدال به لعارض مانع من تصرفه لاساب لولايته كما هو ولو كان له النظر على مواضع ثابتة أهليته في مكان ثبتت بقية الاماكن من حيث الامانة لا من حيث الكفاية الا ان ثبت أهليته في سائر الاوقاف كما قاله ابن الصلاح وهو ظاهر كما قاله الدميري اذا كان السابق فوق ما ثبتت فيه أهليته أو مثله مع كثرة مصارفه وأعماله فان كان أقل فلا (وظيفته) عند الاطلاق حفظ الأصول والغلات على وجه الاحتياط كولي البيت (والاجارة والعمارة) وكذا الاقراض على الوقف عند الحاجة ان شرطه له الواقف أو اذنه فيه الحاكم كما في الروضة وغيرهما خلافاً للبقيين ومن تبعه سواء في ذلك مال نفسه وغيره (وتحصيل الغلة وفتحها) على مستحقها لانها المعهودة في مثله ولم يزمه رعاية زمن

للنصف الآخر ان وجد كان أجر الناظر باقيه لا تخروا ولا انتفع المستأجر عما استأجر بها فمع الناظر عينه وباقيه ان لم يوجد من يستأجره يتعمل على جلة المستحقين والاجرة التي استأجر بها الاول النصف توزع على كل المستحقين ولا يخص بها الاول وان كانت قدر حصته ولو وجد من يستأجر الكل بعد استئجار الاول للنصف لا تنفع اجارته وان وجد قبل استئجاره فعل الناظر مراء مصلحة (قوله والعمارة) في الروض وشرحه نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث شرطت شروط الواقف من ماله أو من مال الوقف والاخر منافاه أي الموقوف ككسب المبدولة العقار اذا تعطلت منافاه فالتنفقة ومؤون التجهيز لا العمارة من بيت المال لكن اعاق من لا كسبه أما العمارة فلا تجب على أحد حينئذ كالمالك المطلق بخلاف الحيوان لصيانة روحه اهـ مع على ج وظاهر ان مثل العمارة أجرة الارض التي هي بناء أو غراس موقوف ولم تنف منافاه بالاجرة (قوله وأذنه فيه الحاكم) أي فلو اقترض من غير ادن من الحاكم ولا بشرط من الواقف لم يجز ولا يرجع عما صرفه لتدبيره (قوله وغيره) قال الفريزى وأذن له فيه صدق مادام ناظره لا يبعد عنه اهـ ج

استحقاقه في الثمرة مطلقا فالأثر العام حادثة على ملكهما وعبرة الفتوى وأما حدوث الطلع بعد المدة ففي الحاموي  
والبحراني إذا طلعت بعد تنقضي المدة ان الصحيح منذهب ان العامل شربك الثمرة بينهما لأن فترة العام حادثة على

(قوله فالأجرة عليه) أي وان تعطل عليه معلوم الوظيفة لعماره أو نحوها ولا يسقط بثلثي من أجره النائب (قوله ان  
الحاكم لا نظره) انظر ولو كان الحاكم هو الذي ولاده النظر اه سم على حج أقول لا نظره معه ولو كان هو الذي ولاده وقوله  
معه أي مع الناظر (قوله والاقراب ان المراد بالمعالم الخ) أي حيث كان ثم معد للدرس مقرر من جهة الواقف أو القاضي  
أو الناظر (قوله أو يستفهمه) أو ما الشك (أي غمنا فقره الشيخ أو لا فترك الدرس ٢٩١ التدريس أو امتنعت الطلبة

من حضور المعبد بعد  
الدرس استحق المعبد  
مأثره من المصارف  
لتعذر إعادة عليه  
(قوله ما لو فرض له جميع  
ذلك) ويقاس ما صرف  
الوكيل وولي العبي انه  
ان قدر على مباشرة  
ولاقت به لا يجوز تصرفه فيها  
لغيره والأجازه التقويض  
فيما عجز عنه أولم تاق به  
مباشرة ولا فرق في  
الغرض بين المسلم والذي  
حيث لم يجعل له ولاية في  
التصرف في حال الوقف  
بل استتابه فيما يشرى بالعمل  
فقط كالبناء ونحوه (قوله  
لم يتعده) كالوكيل ولو  
فوض لأثنين لم يستقبل  
أحدهما بالتصرف ما لم  
ينص عليه انتهى شرح  
منهج (قوله لم يستحق  
أجرة) قال شيخنا الزبدي  
بعد ما ذكر وليس له أي  
الناظر أخذ شيء من مال  
الوقف فان فضل ضمن ولم

عينه الواقف وانما جاز تقديم نفقة المنذور على الزمن المعين لشبهه بالزكاة المجلة ولو كان له  
وظيفة فاستتاب فيها لأجرة عليه لا على الوقف كما هو ظاهر ونقل الأذوني عن لا يحصى وقال  
ان الذي نمتقده ان الحاكم لا نظره معه ولا تصرف بل نظره معه نظرا طوعا رعاية ثم حصل  
افتاء ابن عبد السلام بأن الدرس هو الذي ينزل الطلبة ويقدر لهم جوامعهم على انه كان عرف  
زمنه المظروا لا مجرد كونه مدرسا لا يجب له تولية ولا عزلا ولا تقدير معلوم انتهى ولا  
يعترض بكون الناظر قد لا يميز بين نفسه وبقية لانه قائم مقام الواقف وهو الذي يولي الدرس  
فكيف يقال بتقديمه عليه وهو فرعه وكونه لا يميز لأثره لتسكنه من معرفة من انهم بالسؤال  
والأوجه عدم وجوب تفريق معلوم الطلبة في محل الدرس خلافا لابن عبد السلام لعدم كونه  
مألوفا في زمننا ولان الاتفاق بمحاسن الشريعة تنزه بمواضع العلم والذكر عن الامور الدنيوية  
كالمسعى واستيفاء الحق والاقراب ان المراد بالمعبد من يبعد للطلبة الدرس الذي قرأه المدرس  
ليستوضو أو يتفهمه أو ما الشك (وعلم ما صرف ان أطلق نظره كالمصروف ومثله بالاولى ما لو فوض  
له جميع ذلك فان فوض اليه بعض هذه الامور لم يتعده) اتباعا للشرط ويسقط ان الناظر  
مأثره من الأجرة وان زادت على أجرة مثله ما لم يكن هو الواقف كما مر فلو لم بشرط له شيء لم  
يستحق أجرة نعم رفع الامر الى الحاكم ليقرره أجرة قاله البلقيني قال نفي هذه العراق  
في تقريره ومقتضاه انه يأخذ من الحاجة ما قدر النفقة له كإرضاء الرافعي ثم الاول من  
نفقته وأجرة مثله كما مر النوى قال الشيخ وقد يقال التشبيه بالولي ثم وقع في حكم الرفع  
الى الحاكم لا مطلقا فلا يقتضي ما قاله وكان مرادهم انه يأخذ بتقرير الحاكم على ان الظاهر  
هنا انه يستحق ان يقرره أجرة المثل وان كان أكثر من النفقة وانما اعتبرت النفقة ثم لوجوبها  
على فرعه سواء كان وليا على ماله أم لا بخلاف الناظر ولو جعل الناظر لمدلين من أولاده  
وليس فهم سوى عدل نصب الحاكم آخر وان جعله للأرشد من أولاده فالأرشد ثابت كل  
منهم انه أرشد اشتر كوفي النظر بالاستقلال ان وجدت الأهلية فيهم لان الأرشدية قد  
سقطت بتمارض البنات فيها وبقي أصل الرشد وان وجدت في بعض منهم اختص بالنظر  
عمل بالبنية فلو حدث منهم أرشد منه لم ينتقل اليه ولو تغير حال الأرشدحين الاستحقاق  
فصار مقضولا انتقل النظر الى من هو أرشد منه ويدخل في الأرشد من أولاد أولاده  
الأرشد من أولاد البنات لصدقه به (ولو واقف عزل من ولاده) نسيب عنه ان شرط الناظر

بغير الأباقياضه للما ثم وهده هو المقدم على انتهى وقضية قوله للما ثم انه لا يبرأ بصرف بله في عمارته أو على المستحقين  
وهو ظاهر (قوله ليقرره أجرة) أي وان كان من جهة المستحقين في الوقف (قوله على ان الظاهر الخ) معتمده وقوله انه أي  
الناظر وقوله ثم أي في الوقف (قوله نصب الحاكم) أي وجوب (قوله فالأرشد) هذا صريح في صحة الشرط المذكور والعمل به  
ومنه يعلم دما نقله سم على منهج عن مقتضى افتاء البلقيني من انه لو شرط النظر لنفسه ثم لا ولاده بعده لم يثبت النظر  
للأولاد لنفسه من تعليق ولا بينهم والولاية لا تعلق الا في الامر الضروري كالقضاء (قوله وان وجدت في بعض منهم) أي  
وان كان امرأه

ملكه مولا يلزم العمل به بعد انقضاء المدة ومن أجازها بنظم قال العامل أجبرني في هذه الأحق في الفترة الحادثة بعد انقضاء المدة بل له أجره المثل فالتحالف مبني على أنه شريك أو أجبرته أنت (قوله أو جبرها منهم) انظر هل هو كذلك في كل الصبغ أو في الصبغة التي ذكرها المصنف ٢٩٢ لفظا كذا فإن كان الأول لما وجهه في غير الأولى (قوله والفرق بين هذا وبين قوله

لاحتة أنت على كلهم أي إلى آخره) مكان الأولى أنت حالي لأنه الذي مر في كلام الاستوى (قوله ان الظاهر لمالم يمكن تصويره الخ) فيه تدل على أن عكس القاعدة المذكورة قاعدة أخرى وهي ان عالمي بعد نفاذا في موضوعه يكون كناية في غيره وظاهره غير مراد لا محاسب وأنهم انما يستعملون هذه القاعدة من جهة طردها لان من مكسها الأثرى انه لم يقل أحد منهم ان البيع مثلا بعد عقد بلفظ النكاح أو الإطلاق مثلا فلو كان عكس القاعدة مراد الصبح البيع بذلك

(قوله ان يسند لمن شاء) أي بأن يجعل النظر لغيره (قوله لم يكن له) أي المصد (قوله بل هو قاذح) أي فيمنزل حيث لا شبهة له فبما فعله بنفسه وقوله وفرق في الاندماج صاحب الاندماج هو الزركشي وقوله تموز التهور الوقوع في الشيء بقلة مبالاة انتهى

لنفسه) (ونصب غيره) كالوكيل وأقنى المصنف بأنه لا شرط للنظر لانسان وجعل له ان يسند له من شاء فاسنده لا شرط يمكن له عزله ولا مشاركته ولا يعود النظر اليه بصدقه وتو بتغير ذلك أتقنى فقهاء الشام وعلاؤه بأن التصرف بغير عناية القليل والغالب السبكي فقال بل كالتوكيل وأقنى السبكي بأن للوالتصو الناظر من جهة عزل المدرس ونحوه ان لم يكن مشروطا في الوتف ولو لم يكن معلومة وهو مردود على الزمسة انه لا يجوز للامام اسقاط بعض الاجناد للمشتبهين في الدين وان يغير سبب فالناظر انما هو أول ولا أثر للفرق بأن هؤلاء لا يسلطوا أنفسهم للجهاد الذي هو فرض ومن ربط نفسه لا يجوز ان يراجعه بل لا يجب بخلاف الوقت فانه خارج عن فروض الكتابات بل برهان التسديد فرض أيضا وكذا قراءة القرآن فمن ربط نفسه بهم ما حكمه كذلك على تصاميم ما ذكر من ان الربط به كالتبليس به والافتتان ما بينهما من ثم اعتمد البقيني ان عزله من غير مسوغ لا ينفذ بل هو قاذح في نظره وفرق في الاندماج بينه وبين نفوذ عزل الامام للقاضي فهو رابان هذه تسمية الفتنة وهو معقود في الناظر انما هو وقال في شرح التهاج في الكلام على عزل القاضي بالاسباب ونفوذ العزل في الامر العام أما الوظائف الخاصة كالأذان وامامة وتدريس وطلب ونحوه فلا ينفذ أولها بالاعزل من غير سبب كما أتقنى بكثير من المتأخرين منهم ابن رزين فقال من تولى تدريس لم يجر عزله بمشله ولا بدونه ولا ينفذ بذلك انتهى وهذا هو المعتمد واذ اقتضى لا ينفذ عزله لا بسبب فهل يلزمه بيان مستنده أتقنى جمع متأخرون بعدهم وقيد بعضهم بما اذا وثق بعلمه ودنهوز بغير التاج السبكي بأنه لا حاصل له ثم بحث انه ينبغي وجوب بيان مستنده مطلقا أخذ من قولهم لا يقبل دعواه الصرف لمستحقين معينين بل القول قولهم ولهم مطالبته بالحساب وادى الولي العراقي ان الحق التقيد به حاصل لان عدم التغير مقطوع بها فيجوز ان يحتل وان ظن ما ليس بقاذح فاذ حجب خلاف من تمكن علما وديننا زيادة على ما يتعبر في الناظر من غير ما يقدح وما لا يقدح ومن وروع وتقوى يحولان بينه وبين متابعة الهوى ولوطالب المستحقون من المناظر كتاب الوقت ليكتبوا منه نسخة حفظا لاستحضارهم لزمه معكيتهم كما أتقنى به الوالد رحمه الله تعالى أخذ من افتاء جماعة انه يجب على صاحب كتب الحديث اذا كتب فيها سماع غيره معه لسان يعبره اياها للكتب سماعه منها ولو تغيرت المعاملة وجب ما شرطه الواقف بما كان يتعامل به حال الوفاة رادسده أم نقص سهل تحصيله أم لا فان فقد اعتبر قيمته يوم المطالبة ان لم يكن له مثل حينئذ لا واجب مشله ويقع في كثير من كتب الواقف القديمة شرط قدر من الدراهم النقرة قال الوالد رحمه الله تعالى قد قيل انها حوت فوجد كل درهم منها يساوي ستة عشر درهما من الدراهم القلوس المتعامل بها الآن (الان بشرط نظره) أو تدريسه مثلا (حال الوقت) بان يقول وقت هذا مدرسه بشرط ان فلانا ناظرها أو مدرسه وان نازع فيه الاستوى فليس له كثره عزله من غير سبب يحل بنظره لانه لا نظره

مختار (قوله وهو معقود في الناظر) قضيته ان غير الامام من أرباب الولايات لا ينفذ عزله لارباب بعد الوظائف الخاصة خوفا من الفتنة لكن في كتاب القضاء التصريح بخلافه فراجع وسبأ في كلام الشارح (قوله ثم بحث الخ) معتمده وقوله ينبغي بيان وجوب بيان مستنده مطلقا أي وثق بعلمه أولا (قوله وادى الولي العراقي الخ) تصنيف (قوله المتعامل بالان) وفيها اذ ذلك نصف فتنة وثلاث وتسوى الآن أربعة انصاف فمضون نصف نصف

انه صريح في بابه ولم يجد نقاذ في موضوعه وحيداً فاشكال الاسنوي مندفع من أصله فتأمل (قوله تصحى اللفظان الاعلاه)  
 الاولى صيانة للقط عن الالغاء (قوله لانه لا يمكن تصحىه وايقاعه اجارة الابان يذكر عوضاً معلوماً) كذا في نسخ من الشارح  
 والانسب ما في بعض النسخ مما عاصه لانه يمكن تصحىه وايقاعه اجارة بان يذكر عوضاً (قوله والثاني انه يقبله) أي بخلاف  
 ما اذا لم يقبله اعراض كعدول المتكلم المتقدم في الصورتين الماريتين كما يعلم من سياقه (قوله وعلم من تقييدها ما عليه الى

(قوله وليس كالشرط) أي انه عزله حيث شرط النظر لنفسه كان قال وقت هذا على كذا بشرط ان النظر فيه لي وفوضت  
 التصرف فيه لفلان (قوله وتردد السبكي) هذه مساوية لما تقدم في قوله ٢٩٢ وان جعله للارشد من أولاده الخ

غايته ان هذه مشبهة  
 على نسبتها للقائها (قوله  
 اذا كثر الطالب) أي  
 كثر غلب على الظن انه  
 اذ لم يأخذ واحد منهم  
 أخذ الآخر (قوله من  
 لم يأذن له) أي اما اذا  
 أدن له في ذلك فلا تنفسخ  
 الاجارة بانتقال الحق له  
 رضاه أولاً باسقاط حقه  
 بالاذن على ما أفهمه  
 التقييد بقوله من لم يأذن  
 له وقد يتوقف فيه بان  
 اذنه قبل انتقال الحق  
 اليه لغو ذلك يقتضى  
 انقضاء الاجارة بانتقال  
 الحق عن المؤجر (قوله  
 بأنه يتبين بطلانها) ضيف  
 وقوله والذي يقع في  
 النفس الخ معتمد (قوله  
 مع قطع النظر) أي ومع  
 مراعاة كون الاجارة  
 محالة أو مقسطة على  
 الشهور مثلاً (قوله فان  
 ثبت بالتواتر) مفهومه  
 انه لو ثبت ذلك ببينة لم  
 يحكم بالبطلان وهو ظاهر

بعد شرطه لغیره ومن ثم لو عزل المترط له نفسه لم ينصب بدله سوى الحاكم كما مر أم لو قال  
 وقضه وفوضت ذلك اليه فليس كالشرط وتردد السبكي فيما اذا ثبتت بينة بأرشدية زيد ثم  
 انوى بأرشدية عمرو وقصر الزمن بينهما بحيث لا يمكن صدقهما فانهما يتعارضان ثم هل  
 يسقطان أم يشترط زید و عمرو وبالتالي أفنى ابن الصلاح أما اذا طال الزمن بينهما فقتضى  
 المذهب على ما قاله السبكي الحكم بالثانية ان صرح بان هذا أمر متعبد و اعترضه الشيخ  
 بجمع ان مقتضاه ذلك وانما مقتضاه ما صرح به الماوردي وغيره اننا نأخذ بحكم بالثانية اذا  
 تغير حال الارشاد الاول (واذا أجز الناظر) الوقف على معنى أو جهة اجارة محبة (فراوت  
 الاجرة في المدة أو ظهر الطالب بالزيادة لم ينفسخ العقد في الاصح) لو وقعه بالقبضة في وقته  
 فاشه ارتفاع القيمة أو الاجرة بعد بيع أو اجارة مال المحجور والثاني تنفسخ اذا كان لازماً لزيادة  
 وقع والطالب ثقة لتبين وقوعه على خلاف المصلحة ومحل الخلاف كما قاله الامام اذا كثر  
 الطالب بها والالم يعتبر مؤمراً هو لو كان المؤجر المستحق أو ما ذنبه جاز ايجاره بأقل من  
 اجرة مثله وعليه فالوجه انفساخها باتقاء الغيره على لم يأذن له في ذلك وأفنى ابن الصلاح  
 فيما اذا أجر بأجرة معلومة شهد اثنان بانها اجرة المثل حاله المسقط ثم تغيرت الاحوال فراوت  
 أجرة المثل بأنه يتبين بطلانها وخطو هما لان تقوم المنافع المستقبلية انما يصح حيث استمرت  
 حالة العقد بخلاف ما لو طرأ عليها احوال تختلف بها فقيمة المنفعة فاهم ان المقوم لها لم يوافق  
 تقويعه الصواب انتهى ويعلم مما سبأني آخر الدعوى والبيانات ان كلامه مفروض فيما  
 اذا كانت العين باقية بها لم يثبت قطع بكذا تلك البينة الاولى فان لم يكن كذلك لم يمتد  
 بالبينة الثانية واستمر الحكم بالاولى وما قرره ايدفع كلام الاذنه ان ابقاءه مشكل جداً لانه  
 يؤدي الى مسد باب اجارة الاوقاف اذ طرق التغيير الذي ذكره كثيرة والذي يقع في النفس انما  
 ننظر الى اجرة المثل التي تنفى اليها الرغبات حالة العقد في جميع المدة المعقود عليها مع قطع  
 النظر عما عساه يتجدد ولو حكم حاكم بمعه اجارة وقضوان الاجرة اجرة المثل فان ثبت بالتواتر  
 انها دونها يتبين بطلان الحكم والاجارة والا فلا كإباني بسطه آخر الدعوى وأفنى الولي  
 المراقى فمن استأجر وفقاً بشرطه وحكم له حاكم شافى عوجبه وعدم انفساخها بموت أحدهما  
 وزيادة راعب اثناء المدة بأن هذا ابتداء الحكم لان الحكم بالثاني قبل وقوعه لا معنى له كيف  
 والموت أو الزيادة قد يوجدان وقد لا في رفع الحكم بمذمبه انتهى وما غلب به ممنوع كما تقدم  
 نظيره في باب الزهن وسبأني فيه من يريد تحقيق في الباب الاثنى ان شاء الله تعالى

(قوله تبين بطلان الحكم والاجارة) أي يريد الناظر ما عساه من المستأجر ان كان باقياً أو لا يسد له من ماله ان كان صرفه في  
 غيره صالح للوقف ومن مال الوقف ان كان صرفه في مصالحه ولو بايجاره مدة طويلة حيث تعبت لتعريف ما قبضه من المستأجر  
 الاول والكلام كله حيث لم يبق يتعده بالاجارة والصرف والا فله ان لا يجوز له الاجارة ثانياً ولا يصح منه لانزاله  
 (قوله انقضاء المدة) أي لا مريض وهو كونه من الاضحية الممتنع فيها ذلك وبلا عوض بموا البيع اهـ ج (قوله وما  
 يحل به ممنوع) معتمد

آخره) انظر هلا آخر هذا عن جميع ما على العامل (قوله تنزيلا له منزلة اقض ديني) أي يجامع الوجوب اذا محضه يجب عليه فعله لحق العامل (قوله على أن العرف الخ) هذه الملاوة مصنوعة على ما علمنا قلها من أن الاحكام استندوا فيها قالوه لعرف كان في زمنهم (قوله يتعين حله) انظر ان هذا الحل غير متأت في عبارة المنعج ولهذا اقتصر ابن حجر على الرد (قوله ولا

في كتاب الهبة) (قوله من هب) أي ما خذ من هب الخ (قوله والسمة) أي يتغير المصعبين لا تخمرون جارة لجرتم اولو فرس شاة أي لفظها شرح منوع والفرس بكسر الفاء والسين وسكون الراء كافى الصغار والقاموس وبفتح السين وكسر الفاء كافى المشكاة (قوله وقيل بالتخفيف) وعليه فالباء مضمومة لايه من التثنية والفتح ان بعضي يحكى بعضا (قوله نذهب بالضمان) جمع ضمنية وهي الحقة يقال في فعله ضغن كطرب انتهى مختار (قوله ويجرم الاهداء) وكذا غيره كالهبة كما هو ظاهر اه سم (قوله في معصية) هل العبرة في ذلك باعتقاد الراجع أو باعتقاد الاخذ فيه تنظر والا قرب الاول فلو وهبه أو اهداه لحظي بصرفه في نبيذ كان من ذلك (قوله على ما يأتي) أي من الخلاف في ان ما وهبت منافعه عارية أو امانة والراجح منه الثاني (قوله وقسمهما) وهو الهبة المقترنة لا يجاب قبول (قوله ومن ثم قدم الخ) يتأمل اه سم على ج ولعل وجه التأمّل انه ليس في التقديم ٢٢٤ ما يشعر بالحق الا مع وليست ارادة المعنى مقتضية للتقديم اللهم الا ان يقال بخلافه

### في كتاب الهبة

من هب مملو ورهانا يداني أخرى أو استيفه لتبقي فاعله الا حسان والاصل في جوازها بل تقدم ايسار أنواعها الا التينة قبل الاجماع الكتاب السنة ووردتها أو تحبوا إلى بالتشديد من الهبة وقيل بالتخفيف من المحاباة فوضع تها واثان الهبة نذهب بالضمان وفي رواية فان الهبة نذهب وحل المصدر وهو بفتح الميمتين ما فيه من ضوحه وغيبه وسيأتي في كتاب القضاء حكم هبة ارباب الولايات والعمال وما يتعلق بما يحرم الاهداء على من غلب على ظنه صرف ما اخذته في معصية (التقليك) العين أو دين بتفصيله الا في أو منقصة على ما يأتي (بلا عوض هبة) بالمعنى الاعم الشامل للهبة والصدقة وقسميهما ومن ثم قدم الحد على خلاف الغالب وهذه احوال الذي ينصرف اليه لفظ الهبة عند الاطلاق ويعلم بما يأتي في الايمان عنده التأمل عدم منافاته لماد كرهنا تخرج بالتقليك الضيافة والعارية فانها باحة والمثل يحصل بعده والوقف فانه تقليك منقصة لا عين على ما قيل والاوجه انه تقليك فيه وانها هو يتزلة الاباحة كما صرح بذلك السبكي فقال لا حاجة للاحتراز عن الوقف فان المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتقليك الواقف بل يتسلمه من جهة الله تعالى ولا تخرج الهبة من الاضحية لغنى فان فيه تملكها واقفا الممتنع عليه نحو البيع كالهبة بثواب وزيد في الحد في الحياة لاخراج نحو الوصية فان التقليك فيها انما يتم بالقبول وهو بعد الموت وما اعترض به بعض الشراح ممنوع وتطوعا لاخراج نحو الكفارة والندرة والركاة ويرجع التقليك فيها بل هي كوفاء الدين (فان

الاسلوب تشعيران ما هنا على خلاف التعارف في مثله وهو يؤدى الى ايجت عما يقتضيه قريبا ظهر لنا ظاهره لا رادة المعنى الاعم (قوله والمثل يحصل بعده) أي بعد ما ذكر من الضيافة والعارية والمراد ما با كالهبة الضيف فان المستعير لا يملك بالاستعارة شيئا ولا يردانه قديمه شاء للبتها وضعه ذلك فان الراجح فيه ان الدين ونحوه مقبوض بالاباحة والشاة العارية فلم يملك بالعارية شيئا

ولو أخر الضيافة عن العارية وأنت الصمد كما فعل ج كان أولى وقوله بعده أي من الوضع في الفم أو الزدراء أو التقدم له على خلاف في ذلك الراجح منه الاول (قوله والوقف) في اخراج التقليك المذكور للوقف على هذا الوجه تنظر فان الشارح جعله شاملا لتقليك الدين والعين والمنفعة نعم هو ظاهر على انه لا تقليك فيه أصلا من جهة الواقف (قوله نحو البيع كالهبة) عبارة ج نحو البيع لا مر عرض وهو كونه من الاضحية الممتنع فيها ذلك وبلا عوض نحو البيع الخ (قوله وما اعترض به) أي على زيادة الحياة في الحد (قوله ممنوع) لعل صورة الاعتراض ان التقليك في الوصية يحصل بالايجاب ويتأخر المثل للقبول بعد الموت وسند المنع اننا لانسم ان صبغة الايجاب بمجرد التقليك (قوله كوفاء الدين) وقوله تنظر لان كونها كوفاء الدين لا يمنع ان فيها تقليكا اه ج وكتب عليه سم والنظر قوي جدا انتهى وقد يجاب عن النظر بأن المستحقين في الركاة ملكوا قبل اداء المالك فاعطاؤه تغريغ لما في ذمته لا تملك مستندا وكذا يقال في النذر والكفارة وما يدل على ان المستحقين ملكوا انه يحولان الحلول لا يجوز للمالك بيع قدر الركاة وانه لو نقص النصاب بسببه لا يجب على المالك ركاة فيعابد العام الاول وان مضى على ذلك اعوام

يشكل عليه) لعل مرجع هذا الضمير سقط من نسخ الشارح من الكتبة وهو كون الطعام على المالك كما هو كذلك في النسخة (قوله في الاول) أي اذا انضب وقوله في الثاني أي اذا لم ينضب (قوله والاعام مثال) أي كان الحرب مثال كما أشار إليه الشارح بقوله والتبرع عنه مع حضوره كذلك (قوله والمالك فعل ماذ كر) أي الاستحصار (قوله وسدياً في نظيره في حرب الجبال) في بعض النسخ يدل هذا ما نصه لكن مقتضى كلامهما في حرب الجبال تصديق العامل فانه ما رجعاً بقول الجبال

(قوله وهي أفضل الثلاثة) وظاهره وان كاتب لحن بقصد ثواب الآخرة لأن يقال انشعيل للماهية لا يقضى لتفضيل لكل فرد من افرادها على غيره (قوله اذا اجمع النقل والقصد) أي أو النقل والاحتياج (قوله اكراما) ينبغي ان الدفع بالنقل لكن بقصد الاكرام هدية اسم على ج وعليه فهدية العقار يمكنه لكن في حاشية شيخنا الزبيدي عن ج امتناع هدية العقار لعدم تاق النقل فيه وهو منافى لهذا البحث ولقول الشارح ولا يعارضه الخ (قوله لانه) أي الاكرام وقوله الى ذلك أي مكان الموهوب له وقوله الرشوة مثلث الزم زاد ج أو غلوف الموهوب مثلاً (قوله فهدية أيضاً) أي كانه هبة بالمعنى الا مهم بقي ما لو ملك غنياً لا بقصد ثواب الآخرة خارجاً عن الصدقة ومعلوم انه خارج عن الآخرة كما يعلم من تفسيره ما لا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال الا ان يقال هي هبة باطلة لعدم الصيغة ثم رأيت في شرح الروض ويؤمنهم أي السبكي والزركني وغيرهما لو ملك غنياً من غير قصد ثواب الآخرة لا يكون صدقة وهو ظاهر اه سم على ج أي فيكون هبة باطلة كما قدمه ان خلاص الصيغة ومهمة ان اشتمل عليها (قوله فيما لا ينقل) أي ٢٩٥ كالمعار وقوله هبة نذر اهدائه

أي ما لا ينقل (قوله فيشمل الركن كما هنا) أي الذي هو الصدقة وهو ركنها الاول وقوله وركبها بالرفع مبتدأ خبره المعادن والجملة عطف على وهو ركنها الاول الذي قدرناه (قوله ومضت بالتعظيم وقوله تلتك بالتعظيم أيضاً) أي هذا أو نحوه في الجمع (قوله لانها غايك في الحياة) يؤخذ منه امتناع الهبة للعمل وهو ظاهر لانه لا يمكن غايك

ملك شيئاً بلا عوض (محتاجاً) ولو لم يقصد ثواب الآخرة أو غنياً (لثواب الآخرة) أي لاجله (نصدته) أي صاها في أفضل الثلاثة (فان) وفي نسخ متعددة وان وهي أولى لدفعها ما اعترض به على الفاعل ان الهدية تسم من الصدقة نعم اجماعه انه اذا اجمع النقل والقصد كان صدقة وهدية معج (تقله) أي الملك بلا عوض (الى مكان الموهوب له اكراما) ليس بقيد كما قاله السبكي وانما ذكر لانه يلزم غالباً من النقل الى ذلك وقد يقال كما قاله الزركشي احترزه عن الرشوة (هدية) ايضاً فلا دخل لها فيما لا ينقل ولا يعارضه هبة نذر اهدائه لان الهدى اصطلاحاً غير الهدية وان زعم بعضهم ترادفهما (وشرط الهبة) يعني ما لا بد منه في تحقق وجودها في الخارج فيشمل الركن كما هو ركنها الثاني المعادن والثالث الموهوب (ايجاب) كوهبتك وملكك ومضت واكرمتك وعظمتك وتخلت كذا أعطمتك ولو في غير طعام كانص عليه (وقول) كعنت ورزيت واتمبت (لفظاً) في حق الباطق وإشارة الاخرى في حقه لانها تليق في الحياة كالبيع ولهذا انقصدت بالكتابة مع النية كذا وكذا كسوتك هذا بالمعاطاة على القول بها واشترط هنا في الاركان الثلاثة جمع ما هو فيها ومنه ان يكون القبول مطابقة للايجاب خلافاً لمن زعم عدم اشتراطها ومنه أيضاً اعتبار الفور في الصيغة وانه لا يضر الفصل الاباحي والوجه كارجحه الاذرى اغترافه قوله بعد وهبتك وسلطتك على قبضه فلا يكون فاصلاً مضراً

ولا تغلغل الولي له لعدم تحققه (قوله ولهذا انقصدت بالكتابة) هذا يشعر بان ما تقدمت كله صريح وعليه فقد يشكل الفرق بين أعطمتك وكسوتك بل بين نضوك هذا وكسوتك وبين عظمتك أو أكرمته فليتامل وقديقال ان تلك الصيغ اشتهرت فيما بينهم في الهبة فكانت صريحة بخلاف هاتين الصيغتين (قوله كذا) ومنه ما اشتهر من قولهم في الاعطاء بلا عوض جبا فيكون هبة حيث نواها به (قوله وكسوتك هذا) ظاهره ولو في غير الثياب يكون بمعنى تخطك (قوله ومنه ان يكون الخ) أي ومنه الزينة فالاحي لا يصح هبته ولا الهبة اليه بالمعنى الاخص وان حكمه حكيم بيع الاعيان وهو متنع عليه بخلاف صدقته واهدائه فيصعح لاطلاق الناس على ذلك وهو الوجه الذي لا ينبغي خلافه انتهى كذا ما مش وهو قريب ويصح بشرط الزينة في الواهب والمتب قول المحلى وفيها كاسلها امر الماعدين واصلح أي من البيع وغيره أي فطريق الامي اذا اراد ذلك التوكيل (قوله مطابقة للايجاب) نقل سم على ج عن الشارح اعتماد عدم اشتراط مطابقة القبول للايجاب وعبارته في حاشية المنهيج فيها قال أي في شرح الروض ما حاصله وهل يصح قبول بعض الموهوب أو قبول أحد الشخصين أو منف ما وهب لهما وجهان انتهى قال من الاعتماد العصة فيها

وعلاوة بان المنفق لم يستند الى اتساع من جهته الحائز فيكون هنا كذلك فان لم يشهد الخ (قوله فينبغي ان ينسخ كما قاله الزركشي الخ) سياقي في أواخر الباب الا ترى عن الزركشي وغيره نظير هذا في الاجارة وردائه منبني على ضعيف ويؤخذ من قوله هنا لانه لا يكون عاملا لنفسه الفرق بين هذا وبين ما يأتي (قوله واحتسني من ذلك الوارث) هو ظاهر في الحائز وأما

(قوله نعم في الاكتفاء بالاذن) أي من الواهب كان يقول وهبتك هذا وأذنت لك في قبضه فيقول المنتب قبلت وقوله وقاس ما صار الخ معناه (قوله وقد لا تشترط صيغة) أي التصريح بها أو الاذني معتبرة تقديرها كما قاله الحلبي في أول البيع (قوله فانه قادر على عليك) يؤخذ منه أن غير الاب والجد اذا دفع الى غيره شيئا تخادمه وبنف زوجته لا يصير ملكا له بل لا بد من ايجاب وقبول من الخادم ان تاهل للقبول أو وليه ان لم تاهل فلتنبه له فانه يقع كثيرا عصرنا نعم ان دفع ذلك لمن ذكر لا احتياجه له أو قصد ثواب الاثرة كان صدقة فلا يحتاج الى ايجاب ولا قبول ولا يعلم ذلك الا منه وقد نزل القرآن الظاهر على شيء فيعمل به (قوله بايجاب وقول) أي لا فرق بين الزوج والولد وغيرهما فان التدين لا يكون عليك (قوله لم يكن اقرارا) أي ولا يكون عليك الاذن أخذنا ٢٩٦ مما يأتي في قوله والفرق الخ (قوله فان يكون اقرارا) أي وذلك لاحتمان يكون

الاجنبي وكما مثلاً في شر أهله ومنه ولده الرشيد وان يكون قلبكها لغير الرشيد من مال نفسه أو مال المحجور عليه (قوله لم عليك) أي الابن ويبنى ان يكون كناية كافي البيع (قوله وهو صريح الخ) فتعني الصراحة بحصول كلامه في البنت على الرشدة وهو غير قادر على قلبكها بخلاف الصغيرة على ما مر له وقد يفهم التقييد بالرشدة من قوله ان ادعته (قوله فحين يمت بنته) أي سوله كان الباعث رجلاً أو امرأة (قوله وجههازا) يفتح الجيم وكسر الهاء

الاجنبي وكما مثلاً في شر أهله ومنه ولده الرشيد وان يكون قلبكها لغير الرشيد من مال نفسه أو مال المحجور عليه (قوله لم عليك) أي الابن ويبنى ان يكون كناية كافي البيع (قوله وهو صريح الخ) فتعني الصراحة بحصول كلامه في البنت على الرشدة وهو غير قادر على قلبكها بخلاف الصغيرة على ما مر له وقد يفهم التقييد بالرشدة من قوله ان ادعته (قوله فحين يمت بنته) أي سوله كان الباعث رجلاً أو امرأة (قوله وجههازا) يفتح الجيم وكسر الهاء

قليلة مصباح (قوله فهو ملك لها) أي يكون ما ذكره اقرارا (قوله والاهو عارية) كذلك يكون تصرف عارية فيما يظهر اذا قلنا جهزت ابنتي بهذا الذل ليس هذا صيغة اقرار بل هي اسم على حج والفرق بين هذه ومسئلة القاضي ان الاضافة الى ممتلك تقتضي الملك فكان ما ذكره في مسئلة القاضي اقرار بالمال بخلاف ما هنا (قوله ويصدق بيمينه) أي اذا وزع في اتملكها به أو غيره (قوله وتكلم) عطف على قوله السابق كالو كانت ضمنه (قوله ولا قبول) عطف على قوله وقد لا تشترط صيغة (قوله والقبض من ذلك) هل يكفي الوضع بين يديه كافي البيع ثم رأيت في تجريد المزدحم انصه في تناوي البعوي يحصل ملك الهبة بوضع المهدى بين يديه اذا علم به ولو اهدى الى صبي ووضع بين يديه وأخذه المصبي لا يملكه انتهي وهو يفيد ملك البايع بالوضع بين يديه وقد جعلوا ذلك قبضاً في البيع وعبرة الباب وثقل الهبة بوضعها بين يدي المهدى اليه البايع لا الى صبي وان أخذها هو بقي مالوا تلفها المصبي والحال ما ذكره فكل يضمنها وينبغي عدم الضمان لانه سلطه عليها باهتهاله ووضعها بين يديه كما يؤخذ مما سياتي في الوديعة انه لو باع المصبي شيئاً



غيره فينبغي ان يسمع في حصته (قوله وليس بالباع يسع حصته من القرعة الخ) عبارة الصابو يسع أحدهم فقط نصيبه من القرعة بشرط القطع باطل انتهت وجهه البطلان ان الشرط قد لا يصيب للقسمة فيتعذر الوفاء بشرط القطع (قوله ان قلنا بان قسمة ذلك يسع) أي قال قول البطلان مبني على الضعيف وكان الأولى ان يصد بالحصته ثم يقول والقول بالبطلان مبني

وسلمه فانلم لم يصنعه لانه سلطه عليه الوجه كالبيع كاهو ظاهر والوضع بين يديه اقباض كما قرر اه سم على حج وقضية التمييز بالبالغ انه يكفي القبول من الضيف ولا يتوقف على قبول وليه ولا قبضه وهو غير مراد (قوله انه كان اباحة) أي دفع بعض العصاة لبعض شيئا (قوله وفي المذهب أهلية المالك) أي التملك فلا يقال هذا قد يفهم منه أنه لا يشترط في المذهب الرشيد بل يقتضي صحة قبول الهبة من الطفل وفي حاشية سم على حج فرع سئل شيخنا الشهاب الرمي عن شخص بالغ تصدق على ولد بميز بصدقة ووقعت الصدقة في يده من المتصدق فهل يملكها المتصدق عليه ووقوعها في يده كالأول احتجب أو احتس أو نحو ذلك أم لا يملكها لان القبض غير صحيح وقد قالوا في نثار الوليمة انه لو أخذها أخذ ملكه وهل نثار الوليمة يكون ناثرا معراضا عنه اعراضا عما صحى يكون له الرجوع فيما أعطاه للمصبي والحال ان الصدقة صدقة تطرق أم لا فاجاب بأنه لا يملك المصبي ما تصدقه به عليه الا قبض وليه والفرق بينه وبين ملكه للثنا واضح (فرع) سئل عن رقيق تصدق عليه شخص بصدقة كتب أو دراهم وشرط المتصدق انتفاعا بهادون سيده هل يصح التصديق ٢٩٧ فان قلتم نعم فهل يجب مراعاة هذا

الشرط حتى يتمتع على سيده أخذها منه ويجب صرفه على الرقيق وان قلتم لا يصح فهل لذلك حكم الاباحة حتى يجوز للعبد أن يلبس الثوب وينتفع بالدراهم ويتمتع ذلك على السيد فاجاب بأنه ان قصد المتصدق نفس الرقيق بطلت والالم تكن اباحة أو السيد أو أطلق صحت ويجب مراعاة ذلك الشرط كالأول

تصرف المالك فقط ما يتوهم منه انه كان اباحة والثاني بشرط ان كالهبة ويشترط في الواهب كونه أهلا للتبرع وفي المذهب أهلية المالك فلا تصح هبة ولي ولا مكاتب لم ياذن له سيده في ذلك ولا تصح الهبة بأواع مع شرط مفسد كان لا يزيل ملكه عنه ولا مؤقفة ولا معلقة الا في مسائل العمري والرقي كمال (ولو قال أهديتك هذه الدار) أو هذا الجوان مثلا أي جعلت لك عمرك (فاذا مت فهي لورثتك) أو لعقبك (فهي) أي الصيغة المذكورة (هبة) أي صيغة هبة طول فيها العبارة فيعتبر بها القبول وتلزم بالقبض وتكون لورثته ولا تختص بعقبه الغناء لظاهر لفظه علما بغير الأول في ولا تعود لأوهاب بحال غير مرسى أيجارجل أو عمر عري فانها التي أعطى لا ترجع الى الذي أعطاهما وظاهر عبارة المصنف كغيره عدم الفرق في هذه الاغراض بين العالم بعناها أو المجهل به واستنساكه الا ذري قال وفي الروضة في الكتابة عن المروزي ان قريب الاسلام وجاهل الاحكام لا يصح تبديره بلفظه حتى ينضم اليه نية أو زيادة لفظ اه والا قرب أخذ من قولهم في الطلاق لا بد من قصد اللفظ لعناها أنه لا بد من معرفة اللفظ ولم يوجد حتى يقصده ثم من أن يلفظ صريح وادعى جهله بعناها

٣٨ نهاية ح

أوصى لداية بشي وقصد صرفه في علفها ولا يؤثر فيها شرط انتفاعا بهادون سيده لان كفايته على سيده فهو المقصود بالصدقة اه (أقول) وقد يقال ما ذكر من الصحة مع الشرط المذكور مشكل على ما سنده كره عن حج من أنه لو أعطاه دراهم بشرط ان يشتري بها عمامة لم يصح وقول م في جوابه عن السؤال الاول لا يملك المصبي ما تصدقه به عليه أقول وعلى عدم المالك فهل يحرم الدفع له كايحرم تعاطي العقد الفاسد معه أم لا لان انتفاء العقد المذكور فيه نظرو الا قرب عدم الحرمة ويحمل ذلك من البالغ على الاباحة كتقديم الطعام للضيف فثاب عليه الجميع الرجوع فيه مادام باقيا هذا ويحمل الجواز حيث لم يندل قرينة على عدم رضا الولي بالدفع لهم سيما ان كان ذلك يعودهم على دناءة النفس والزالة فيصير الاعطاء علم لا لمد المالك بل لما يرتب عليه من المفسدة الظاهرة (قوله لا يزيل ملكه) وكشترى أن يشتري به كذا كما صرح به حج بخلاف ما لدفعه ليشترى به ذلك من غير نصصم بالشرط فانه يصح ويحب عليه شراء ما قصده الدافع قال شيخنا الزايد ومثل ذلك ما لو قال خذ واشتر به كذا فان ذلك القرينة على قصد ذلك الحقيقية أو أطلق وجب شراؤه به ولو مات قبل صرفه في ذلك انتقل لورثته ملكا مطلقا وان قصد التيسر المتأخر صرفه كيف شاء (قوله الا في مسائل العمري) أي ولو بغير لفظها لما ياتي عن السبكي كوهبتك هذه عمرك (قوله ولا تختص بعقبه) أي بل تشمل جميع الورثة كالاعمام والاخوة (قوله أيجارجل) بالجرو والرفع والأول واضح والثاني يدل من أي وما زاد لتوكيد الشرط اه شرح الاعلام لشيخ الاسلام (قوله أو زيادة لفظ) يدل على أنه اذا عاقبته بعد الموت (قوله لا بد من معرفة اللفظ) أي فلا يكون ظاهر عبارة المصنف مرادا

على ان نفسه ذلك بيع (في كتاب الاجازة) يعني عوضها (قوله منها عوضها) يعني عوض الاجارة الشامل للخدمة والاجرة بدليل قوله فيما يأتي وبالعالم المسافة والحماة على عمل مجهول أما الضعيف في قبولها فهو للخدمة بدليل ما أخرجه بذلك أيضاً ولك ان تقول اذا كان الضعيف في عوضها الاجارة كما تقر فلا تزد المسافة أصلاً لان أحد العوضين فيها هو العمل لا يكون الاجرة ولا (قوله انما العمري) أي التي ٢٩٨ يقتضى لفظها أن يكون هبة (قوله ولهذا عدلوا به) أي بهذا الشرط (قوله الا هذا)

أي العمري والزقي وعلى هذا فكل ما قبل فيه بيع المقبول بشرط يجب فرضه فيما لا يكون الشرط فيه منافياً للعقد (قوله وخرج بعمرك) أي المذكور في قوله السابق أي جعلت لك عمرك (قوله يرف) بابه دخل اه مختار (قوله أي لا تزقوا) منه يعلم أن أقرب وأعمر مبنين لما لم يسم فاعله وأصح منه في ذلك ما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم إنما رجل أعمر هري فأنما الذي أعطها لا ترجع للذي أعطها (قوله وهو بالاستيفاء) يؤخذ منه أنه لا يؤجر ولا يبرأ اه سم على ج (أقول) ويؤخذ منه أيضاً أن المال الرجوع متى شاء لعدم قبض المنفعة قبل استيفائها (قوله وفارقت الاجارة) أي حيث عذقها قبض المنفعة له قبض العين حتى يجوز التصرف فيها بالاجارة وغيرها (قوله على الأول) أي على أنها قبلت (قوله ولا تصح هبة ما في الذمة بته به على أن هذا وما بعده واستدلوا مستثنى من قول المصنف وما جازييعه (قوله وان عينه في المجلس) تقدم له في القرض حصة مثل هذا وعليه فقل الفرق بين القرض والهبة أن القرض لوجوب رد العوض فيه شبهة بالبيع وهو ما في الذمة حازر بخلاف الهبة لما يأتي في قوله وبفرق بين هبة يبيع وعدم هبة لم (قوله لا هبتهما) أي لأنهما متجوز عليهما وهذا تقدم في قول الشارح ويشترط في الواهب الخ

لا تعلق بقوله على الثاني أي أنها قبلت (قوله ولا تصح هبة ما في الذمة بته به على أن هذا وما بعده واستدلوا مستثنى من قول المصنف وما جازييعه (قوله وان عينه في المجلس) تقدم له في القرض حصة مثل هذا وعليه فقل الفرق بين القرض والهبة أن القرض لوجوب رد العوض فيه شبهة بالبيع وهو ما في الذمة حازر بخلاف الهبة لما يأتي في قوله وبفرق بين هبة يبيع وعدم هبة لم (قوله لا هبتهما) أي لأنهما متجوز عليهما وهذا تقدم في قول الشارح ويشترط في الواهب الخ

فهى خارجة باشتراط العلم فى العوضين هذا قوله على حمل مجهول) فليس هنا حدث غير مانع لدخول المساقاة والجعالة على معلوم فلا يكون فى التعريف ما يتخرجهما وبعبارة التخصف والعلم المساقاة والجعالة كالجواز فى فائه لا يشترط قسم العلم العوض وان كان قديكون معلوما مساقاة على ثمة موجودة وجعالة على معلوم انتهت بفعل المساقاة والجعالة خارجين مطلقا بقيد اشتراط العلم هنا لانهم ما ونا وصاح على معلوم الا انه ليس على وجه الاشتراط (قوله وبأى فيه ما صرفى الوصيين

(قوله لا هبة) فى عدم صحة هبة المرهونة من الميراث من نظير ان التمسك انما يمنع من الميراث لفساده من التوثيق على المرتين بغير اذنه وقوله لا هبة متضمن لصحة ما قبله من اده بعدم صحة هبة المرهونة اذا كانت لغير المرتين وهذا بناء على أن المراد هبة المرهونة من الميراث الذى لم يسبق لها اعتاق من الزاين والكلام فى ما سبق منه اعتاقا أو ابلاد عليه قدم صحة الهبة ظاهر لانه يتوأت حق الاعتاق الذى تعلق بالمرهون وفى حج فرع اعطى آخر دراهم يشترطها اعطاه متشلا ولم يدل فرقة حاله على أن قصد مجرد التمسك المعتاد له شرعا ما ذكر وان ملكه لا ملكه مقيد بصرفه فيما عينه المعطى ولومات قبل صرفه فى ذلك انتقل لورثته ملكا مطلقا كما هو ظاهر زوال التقييد ٢٩٩

باعتقاف قبل الصرف فيه فانه يتصرف فيه ما ملكها كيف شاء ولا يعود لورثة الموصى أو بشرط أنه يشترى به ما كان بطل الاعطاء من أصله لأن الشرط صريح فى المناقضة لا يقبل تاويل ولا يختلف غيره اه (قوله امر خارجي) انظر ما هو فيما لو وهب شيئا فى الذمة حيث قلنا يسطلان (قوله لمثله) أى ان كان من الغائبين (قوله ونحوه) كالزروع الاخرى قبل بدو صلاحه (قوله من غير شرط قطع) أى يحصل القبض فيه بالتخييل

واستوله هاجوز بيعها للضرورة لا هبة ولو من المرتين والأوجه عدم استثناء شئ من ذلك لأن المانع من الهبة أمر خارجي فى العاقبة وطرق المقود عليه فلا اراد كالرد ايضا ما لو أعطى ابن شاة بجمولة أضحية أو صوفها لا خر أو ترك له حق التصبر أو أعطاه جلد ممتدة قبل الذباح أو دهننا خالصا لا استصحاب به أو تركت إحدى الضرتين أو بها لا أخرى أو أعطاه الطعام المغنوم فى دار الحرب لمثله فان ذلك ليس فيه هبة تملك وانما هو نقل يد أو حق الى غيره من غير تملك ومن سماها هبة أراد أنه على صورتها أو الثروة ونحوه قبل بدو صلاحه فصحة هبته من غير شرط قطع وهبة أرض مع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع حصصه فى الأرض لا تنفاه المبلغ للبيع فهما من الجمل بما يخصهما من الثمن عند التوزيع فالقول بان ذلك وارد على الضابط لجواز هبته دون بيعه مردود (والا) يجوز بيعه (كمجهول ومنصوب) ان لا يقصد على انتزاعه (وصال) وأبقى (فلا) يجوز هبته بجماع أن كلالا منها تملك فى الحياة ولا ينافيه خبر بن زارع لأن الزبحان المجهول وقع تابسا لمعلوم على أن الأوجه كون المراد بارج تحقيق الحق حذرا من التساهل فيه ولا قوله صلى الله عليه وسلم للعباس رضى الله عنه فى المال الذى جاءه من البصرين خدمته الحديث لأن الظاهر أن ما ذكر فى المجهول انما هو بالمعنى الاخص بخلاف هديته وصدقته فيصان فيما يظهر واعطاه العباس الظاهر أنه صدقة لا هبة لصكونه من جملة المسفقين (الاحتمال الخطأ ونحوها) من المحترقات فانه يمنع بيعها لانه انتفاء اتفاق كافى الدقائق فثبت الرافى عدم هبتها مردود وان سبقه اليه الامام لا تنفاه المحذور فى تصديق الانسان بالمحرم كوردي الخبر والافى مال وقف بين جمع للجهل بمسقطه فيجوز الصلح بينهم على تساوى

وكلف المذهب قطع حال حيث طلبه الواهب وان لم يكن منتفيا به ولا يجبر الواهب على ابقائه بالاجرة (قوله لا يفرد بالبيع) كالقمع فى سنبله لكنه بشكل بالزرع قبل بدو صلاحه فانه اذا وهب مع الأرض جاز وان لم يشترط قطعه على ما فهمه قوله قبل والثروة ونحوه الخ (قوله حصصه فى الأرض) أى دون البذر والزرع (قوله مردود) أى لان بطلان البيع مانع وهو ما ذكره من الجهل بما يخص الأرض من الثمن وهو منتف بها (قوله ولا ينافيه) أى عدم صحة هبة المجهول (قوله انما هو بالمعنى الاخص) أى وهو الهبة المتوقفة على ايجاب وقبول (قوله الظاهر أنه صدقة) قد يقع كونه صدقة اذ هو مال بيت المال وتصرفه صلى الله عليه وسلم فيه كصرف الاما فى بيت المال ولو كان ملكا له صلى الله عليه وسلم وكان اعطاه تصدقا فانه نافذ التعليل بقوله لكونه من جملة المسفقين وبعبارة حج بعد قوله لا هبة تصاهوا لا افوق لكونه من جملة المسفقين الخ وحاصله أنا اذا قلنا ما بأى له من الاموال ملكه صلى الله عليه وسلم فدفعه للعباس صدقة وان قلنا لا يملكه فبأى من الاموال حق بيت المال والعباس من جملة المسفقين وللا مام أن يفاضل بينهم فى الاعطاء بحسب ما يراه (قوله ونحوها) بالجرع على الخطأ (قوله عدم هبة هبة) أى شوا الحبتين وأورد الصغير نظر المصدق عليه النعم من جميع جزئياته

والعاملين) أي فلا يصح إيجاز أحد هاتين الأخرى مطلقاً على قياس ما اختاره ثم (قوله ولكم وحسنه الدابة) أي العرفية التي هي ذات الأربع (قوله انقضت التنبية) أي ولا يقدح فيه كون العطف بأولان محل تمين الأفراد بعده إذا كانت للشيء

(قوله جاز) الأولى اسقاطها كما في ج لان هذا شرط لصفة انواجه من الدين (قوله ولولي محصور عليه الصلح) عن المال الموقوف بينه وبين غيره وقوله ٣٠٠ عما يده بأتمل معناه فان المال قد لا يكون في يده منه شيء (قوله والافعال لوقال

الخ) كان الأولى ذكره  
بشعر صورة الاستثناء  
كان يقول ولو قال أنت  
في حل بمالح إلا أن يقال  
هو بالنظر لمباية كله هبة  
صورة (قوله فله الأكل)  
قال سم على ج ما قدره  
(أقول) ينبغي أن يأكل  
قدر كفايته وان جاوز  
العادة حيث علم المالك  
بعماله والامتنع أكل ما زاد  
على ما يعتاد مثله غالباً  
لمشبه (قوله لا يزيد على  
عقود) أي الابترقية  
اه سم على ج وكتب  
أيضا قوله على عقود أي  
لأن كل دليل ما قبله وما  
يأتي عن الأور و هل  
تظهر العقود فيقال  
خذ من عرضي ما شئت  
المرجون اه (أقول)  
الظاهر الفرق ويقرب  
بينه وبين المرجون بكثرة  
ما يحصله المرجون  
وحينئذ فقطصر على  
ما يقابل على الظن مساححة

أو تفاوت للضرورة قال الامام ولا بد أن يجري بينهم توأهم ولبعظم اتراح نفسه من الدين  
لكن ان وهب لهم حصته جاز على ما قاله الامام أيضاً بخلاف اعراض الغنائم أي لانه لم يملك ولا  
على احتمال بخلاف هذا ولولي محصور عليه الصلح له بشرط أن لا ينقص عما يده كما يعلم مما يأتي  
قبيل خيار النكاح والافعال لخط متاعه بمتاع غيره فوهب أحد هاتين صلبه لصاحبه لم يصح مع  
جعل قدره وصفته للضرورة والافعال لوقال لغيره أنت في حل مما تأخذ أو تأخذ أو تأكل من  
ما في فله الأكل فقط لانه اباحه وهي هبة بالمجهول بخلاف الأخذ والاعطاء قاله العبادي قال  
وفي خذ من عتب كرمي ما شئت لا يزيد على عقود لانه أقل ما يقع عليه الاسم وما استشكل به  
برديان الاحتياط المبني عليه حق الغير واجب ذلك التقدير وأنتي الفضال في أجبك من غار  
بستاق ما شئت بانه اباحه وظاهره أنه أخذ ما شاء وما قاله العبادي أحوط وفي الأور لوقال  
أجبك من غار داري أو ما في كرمي من العتب فله أكله دون بيعه وحله وطعامه لغيره وتقتصر  
الاباحه على الموجود أي عند هاتي الدار والكرم ولو قال أجبك لك جميع ما في داري أكل  
واستهمالاً ولم يعلم المبيع الجسيم لم تقتصر الاباحه اه وبعض ما ذكره في فتاوى البغوي وقوله  
ويقتصر الى آخره موافق لكلام الفضال لا العبادي وما ذكره آخره غير مناف ما مر من هبة  
الاباحه بالمجهول لان هذا في مجهول من كل وجه بخلاف ذلك والوجه كما مر به بعضهم عدم  
انعدام الاباحه بالرد (وهبة الدين) المستقر (لدين) أو التصديق به عليه (إبراء) فلا يحتاج  
الى قبول نظر العتق وهذه صريح فيه خلافاً لما في ذخائر من أنه كناية نعم ترك الدين  
لدين كناية إبراء (و) هبته (لغيره) أي المدين (باطلة في الأصح) لا غير مقدور على تسليمه لان  
ما يقبض من الدين عين الدين وظاهر كلام جماعة واقتده والدرج الله تعالى بطلان ذلك  
وان قلنا بما مر من هبة بيعه لغير من هو عليه بشرطه السابقة وهو كذلك ويقويه ما مر  
من هبة بيع الموصوف دون هبته والدين مثله بل أولى ويفرق بين هبة بيعه وعدم هبة هبته  
بان يبيع ما في الذمة التزام بتحصيل المبيع في مقابلة الثمن الذي استصفه والالتزام فيها هجج  
بمخلاف هبته فانها لا تتضمن الالتزام اذ لا مقابل فيها فكأن بالوعد أشبه ببيع  
وبتأمل هذا يندفع ما في شرح المنهج والاسعاد وغيرهما من تخرج هذا على ذلك والحكم  
بعده هبته بالأولى ان قلنا بعده يبيعه ولا يصح عليك مستحق ديناً عليه أو على غيره عن  
الزكاة لان ذلك فيما عليه ابدالاً وفيما على غيره غائب وهو لا يجوز أيضاً كما يأتي ومقابل

ماله به (قوله وما قاله العبادي) أي من أنه لا يزيد على عقود (قوله لم تحصل الاباحه) أي تمتع عليه  
أخذني مما لم يحله المبيع (قوله لا العبادي) فدينال ما هنا لا يخالف كلام العبادي أيضاً لان في مسئلة العبادي تنبع من  
الاستيعاب فحصل معها بالاحتياط بخلاف مستثنان ما المعبرهما من صيغ العموم فتصدق بالجميع (قوله المستقر)  
المراد به ما يصح الاعتياض منه ليخرج خصوص المالك كذا وجد يحيط بعض الفضلاء (أقول) والظاهر ان التقيد بالمستقر  
لما ذكره من الخلاف في هبة الدين لغير من هو عليه بخلاف غير المستقر فانه لا تصح هبته لغير من هو عليه قطعاً ولا انصوب  
الكناية مع الإبراء منها ينبغي هبة هبتها للمالك (قوله نعم ترك الدين) كأن يقول تركه أولاً أخذته منك فلا يكون  
عدم طلبه كناية في الإبراء لا تنفع ما يدل عليه (قوله من هبة بيعه) أي على الزكاة (قوله على الزكاة) أي فطريقه أن يدفعه  
إليه ثم يسرده منه (قوله لان ذلك) فوجه لعدم العدة

أو نحوه لا للتوهم (قوله لفظ اجابة) يعني كل لفظ من ألفاظها المراد وليس المراد خصوص هذا اللفظ وكان الواضح ان يقول سواء كان لفظ الاجابة أو السلم اذ المراد التعميم لا التقييد (قوله للاجرة) بقول المصنف التجهيل والتأجيل لاحاجة اليه مع قوله في الاجرة السابقة عقب قول المصنف ويجوز (قوله أو دين) أي بان قال بالعمرة التي في ذمة فلان (قوله قوله لم يصح) ومنه ما ذكر دارا وحقص مناتيرع لغيره بما يحصل من اجرتها وقضية قول الشارح لانها قبل قبضها الخ فانها لو علمت قبل قبضها ما زال التبرع بها عبارة سم على حج أقول قد تقدم أن الموقوف عليه المبرع بك الاجرة والمنافع وقد تكون معلومة له وحسبنا فالوجه أنما كان في يد الناظر وعلم هو قدر حصته منها صح التبرع بها وان كانت في ذمة المستأجر لم يقبضها الناظر فهي مملوكة للموقوف عليه فيكون من قبيل الدين فان تبرع بحصته المعلومة له منها على المستأجر صح وكان ذلك ابراء أو على غيره لم يصح على الخلاف الا في فصل قول الشارح لم يصح ٣٠١ على غير ذلك ثم بحث مع مد

الموافق للشارح فيما قاله  
فوافق عليه فلتأمل (قوله  
لانه توكيل) أي بعد  
معرفة وقوله قبل الملك  
على أنه في مجهول اه ح  
وقوله في مجهول فلو قدره  
ما يعطيه كأن قال الجاني  
ادفع مما يحصل من الاجرة  
لفلان كذا قبضة كونه  
توكيلا فيما لم يحكمه عدم  
الصحة وان لم يكن مجهولا  
وينبغي أن الجاني لو دفع  
ما أذن في دفعه المستحق  
مع وملكه الاخذ  
اكفاء بعموم الاذن وان  
بطل خصوص الوكالة  
الهم الآن قال بفساد  
الاذن قبل الملك (قوله  
ابن عبد البر) هو مالكي  
قوله نعم لا يصح هنا  
الاتلاف) أي الا ان كان

الاصح انها خصصة ونقل عن نص الامام وصححه جمع ولو تبرع موقوف عليه بحصته من الاجرة  
لا ثم لم يصح لانها قبل قبضها ما غير مملوكة أو بمجهولة فان قبض هو أو وكيله مناشيا قبل  
التبرع وعرف حصته منها ورأه هو أو وكيله وأذن له في قبضه وقبضه صح والاتلاف لا يصح  
اذنه لجاني الوقت انه اذا قبضه ببطءه للتبرع عليه لانه توكيل قبل الملك في مجهول وانما يصح  
تبرع أحد الورثة بحصته لان محله في أعيان رآه او عرف حصته منها (ولا يملك) في غير الهبة  
الخصنية (موهوب) بالمعنى الاعم الشامل لجميع ما هو من أب ولده الصغير وما قبله  
ابن عبد البر من اجزاء الفقهاء من الاكتفاء بالاشهاد هنا من اذنه بقضاءه فيه فيما يظهر  
(الانقبض) كقبض المبيع فيما هو بتفصيله نعم لا يكفي هنا الاتلاف والوضع بين يديه  
من غير اذن لان قبضه غير مستحق كالدعوى فاشتراط تحققه بخلاف المبيع والاجرة  
اعتبار ذلك في الهدية خلافا لما يحتمل بعضهم فيها وان سوغ فيها بعدم الصيغة النجبر الصريح  
انه صلى الله عليه وسلم اهدى الى النجاشي ثلاثين أوقية مسك كانت قبل ان تصل اليه فقبضه  
صلى الله عليه وسلم بين نسائه ويقاس بالهدية الباقى وقاله كثير من الصحابة ولا يعرف لهم  
مخالف والهبة الفاسدة المقبوضة كالصيغة في عدم الضمان لا الملك وانما يكون القبض  
معتد به اذا كان باقيا من الواهب أو (باذن الواهب) أو وكيله فيه أو فيما يتضمنه  
كالاتفاق ولو كان سيد المتب فلو قبضه بغير اذن خصنه ولو أذن له ورجع عن الاذن أوجن  
أو اغنى عليه أو جبر عليه كاتبعه الزكشي أو مات أحدهما قبل القبض بطل الاذن ولو  
قبضه فقال الواهب رجعت عن الاذن قبضه وقال المتب بعده صدق المتب لان الاصل  
عدم الرجوع قبله خلافا لما استظهره الاذرى من تصديق الواهب ولو قبضه وقال قصدت  
به الايداع أو العار فأنكر المتب صدق الواهب كما في الاستعصاء ويكفي الاقرار بالقبض  
كان قبيل له وهبت من فلان كذا أو قبضته فقال نعم والاقرار والشهادة بجمرد الهبة لا يستلزم

الاتلاف بالا كل أو الممن وأذن فيه الواهب فيكون قبضا وقيد راتقاله اليه قبيل الزرداد والعتق اه شيخنا زبادى  
(أقول) قياس ما هو المعتمد في الضيافة من الملك بالوضع في الضم أن بقدر انتقاله هنا قبيل الوضع في الضم والتلفظ بالصيغة  
(قوله ولا الوضع بين يديه) تقدم بها ما هو قوله في الهدية والقبض من ذلك عن التبرع بدو غيره مع نقله عن النبوى أنه  
يكفي الوضع بين يديه اذا علمه فلم يشترط الاذن بل الاعلام وهو متفق عليه في الاعلام يقوم مقام الاذن اه سم على حج (قوله  
والاوجه اعتبار) أي القبض وقوله فثبت أي النجاشي (قوله قبل ان تصل اليه) أي ثم ردت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقبضه  
صلى الله عليه وسلم (قوله أوجن) أي الواهب وقوله قبل القبض أي قبل تمامه ولو لمعه (قوله لان الاصل عدم الرجوع)  
ظاهره وان اتفقا في وقت الرجوع واختلفا في وقت القبض ولو قيل بجي تفصيل الرجعة فيه لم يصدق ان اتفقا في وقت  
القبض واختلفا في وقت الرجوع صدق المتب وفي عكسه يصدق الواهب وفيما اذا لم يتفقا في شيء يصدق السابق بالدعوى  
وان اذ هما معا صدق المتب (قوله لا يستلزم

أو مطلقة/ عطف على معينة في المتن أي في المتن ليس يقيد والمراد أنها تملك في الحال سواء عينها بأن يربطها بعين أو دأب أو قال في ذمتي أو أطلق (قوله ولو في الجعالة) الأولى كالجعالة (قوله للجهل بالصرف) أي العمل وقوله تقصر الجعارة بمجهرولة أي لأنها مجموع الدينار والصرف والمجهول ٣٠٣ إذا انضم إلى معلوم صيرره مجهولا (قوله فإن صرف وقصد الرجوع به ورجع)

القبض وليس للمالك أن يسأل الشاهد عنه كائنه بعضهم للثابت به والجهة ذات الثواب  
سبع فإذا قبض الثواب أو كان مؤجلا استعمل بالقبض (فلومات أحدهما) أي الواجب  
أو المتيب بالمعنى العام الشامل للهدية والصدقة فيما يظهر (قام وأمره مقامه) في القبض  
والأقباض لا يخلقه فلا يفسخ العقد بذلك (وقيل يفسخ العقد) بالموت لجواز كالمشاركة  
وفرق الأول بأنها تقول إلى التزوم بخلاف نحو الشركة وبوخذمنه ضعف ما ذكره الجرجاني  
في تحريره من انقضاء الهدية بالموت قولوا واحد عدم القبول ووجه ضعفه أن المداد ليس على  
القبول بل على الإبالة للزوم وهو جار في الهدية والصدقة أيضا ويجري الخلاف في الجنون  
والأعلاء ولوى الجنون قبضه قبل الإفاقة (وبسن الولد) أي الأصل وإن علا (العدل  
في عطية أولاده) أي فروعه وإن سفلوا ولو أحفاد مع وجود الأولاد فيما يظهر بخلافه  
جمع وإن خصه آخرون بالأولاد سواء كانت تلك العطية هبة أم صدقة أم وصية أم وصفا  
أم تبرعا آخر فإن ترك العدل بلا عذر ذكره عند أكثر العلماء خلافا لمن ذهب إلى حرمة  
والأصل في ذلك خبر البخاري أنقوا الله وأعدوا له أولادكم وخبر أحمد أنه صلى الله عليه وسلم  
قال لمن أراد أن يشهد على عطية لبعض أولاده لا تشهدني على جور لبنتك عليك من الحق  
أن تعدل بينهم وفي رواية لمسلم أشهد على هذا غيرة ثم قال أيسر لك أن يكونوا لك في البر  
سواء قال بلي قال فلا إذن قاهر به شاهد غيره صريح في الجواز وتيمته جورا باعتبار ما فيه  
من انتفاء العدل المطلوب فإن فضل البعض أعطى قيمته ما يحصل به العدل والراجع ندبا  
للأمر به في رواية نعم يظهر أنه لو علم من المحرم الرضا وظن عقوق غيره لفقره ورقة دينه  
لم يستجب الرجوع ولم يكره التفصيل كالوأم حرم فاسقة الثلاثين صرفه في معصية أو عاها أو زاد  
أو أتر الأجر أو التميز بنحو فضل كما فعله الصديق مع عائشة رضي الله عنهما والأوجه أن حكم  
تخصيص بعضهم بالرجوع في هبته حكم ما لو خصه بالهبة فيما هو وأهم قوله عطية عدم  
طلب التسوية في غيرها كودد بكلام أو غيره لكن ذكر الدعي في بعض نسخها  
لأخلاف في طلب التسوية بينهم حتى في الكلام وهو محضه إذ كثير ما يترتب على التفاوت  
في ذلك ما مرق في الإعطاء ومن ثم ينبغي أن يأتي هنا أيضا استثناء التمييز لعدرو بسن لقول  
العدل أيضا في عطية أصوله فإن فضل كرهه خلافا لبعضهم وحينئذ فالأولى به كافي الرضا  
عن الداري وأقره نظيران لها نثي البر وعليه يجعل ما في شرح مسلم عن الخامس من الأجاء  
على تفضيلها في البر على الأب والأوجه استحباب العدل بين نحو الأخوة أيضا منهم وهدون  
طلبه في الأولاد وروى البيهقي خبر عن كبير الأخوة على صغبرهم كفى الوالد على ولده وفي  
رواية الأكر من الأخوة بمنزلة الأب وانما يحصل العدل بين ما ذكر (بان يسوي بين  
الذكر والأنثى) (رواية ظاهرة في ذلك في الخبر المار ونحوه) قبل الصحاح إرساله ستواين  
أولادكم في العطية ولو كنت مفضلا أحد الفضل النساء (وقيل كسعة الأرض) وفروق الأول

أي بالصرف وبأجرة  
عمله (قوله وتبرع المستأجر  
به) أي بصرفه بمعنى  
عمله (قوله اتحاد القاض  
والقبض) أي المستأجر  
لأنه يصير كانه أقبض  
القبض) نعم يكفي عنه أي  
القبض قول الواهب  
ملكها المتيب ملكا لازما  
تماما أو إقرارا اه  
ج وينبغي أن يأتي مثله  
فيما لو قال الشاهد أشهد  
أنه ملكه ملكا لازما فينفي  
ذلك عن قوله وهوه وأقبضه  
(قوله أنه يسأل الشاهد  
منه) أي القبض وينبغي  
أن عمله في العالم بأنها تملك  
القبض (قوله استقل)  
أي المتيب (قوله ويجري  
الخلاف) والراجح منه عدم  
الانقضاء (قوله وإن  
سفلوا) ذكروا كانوا أو أنا  
(قوله كما رجعه جمع) وينبغي  
أن يأتي مثل ذلك في الإرفاء  
إذا استسوا من كل وجه  
(قوله فإن فضل البعض  
أعطى) أي المعطى (قوله  
حتى في الكلام) أي  
والقبلة ج اه شيخنا زبادي  
(قوله وحينئذ) أي حين  
ارتكب المكره (قوله)

وروى البيهقي) المراد أنه كما يستحب للوالد التسوية بين أولاده فكبير الأخوة يستحب له العدل بين أخوته بان  
فيما يتبرع به عليهم وهذا بناء على الغالب من أن الكبير يكره التميز به في العادة عن أخوته بكفاهم ويتصرف في أمورهم والأقارب  
يحصل للصغير من الأخوة شرف يتميز به عن كبارهم فينبغي له مراعاتهم والعدل بينهم (قوله وفي نسخة النبات) أي روبا  
(قوله وفي نسخة الخ) ليس في نسخ الشرح

المؤخر من قبض منه الصنف هكذا طور فلي تأمل (قوله على أيديهم) المراد على أهلهم ومن ثم عليه بقوله لانهم وكالو أي نفوس  
شهادة على فعل أنفسهم بخلاف ما لو شهدوا بانه صرف كذا ظاهرا تقبل الا ان علم الحاكم انهم يعنون أنفسهم قاله الزبدي (قوله  
فان شرط احتساب مدة التطل من الاجازة) انظر ما فهموه من هذا الشرط وعبارة العباد لو أجروا فواتر اباي ان يصمرو

(قوله عيبا) أي بخلاف ما لو وجبه ديننا عليه ولا رجوع له فيه اذ لا يمكن عوده بعد سقوطه اهـ مع وسأفي معنى ذلك في قول  
الشارح ولو ابرأه من دين كان الخوا ما المناع فهو فيها كغيره لان الغنك الا ٣٠٣ بالقض (قوله وان لم يحكم به) أي

الرجوع (قوله ديننا) انما  
نص عليه لئلا يتوهم  
امتناع الرجوع مع  
اختلاف الدين للعداوة  
بينهما (قوله ووجوبه في  
العاصي) أي ما لو اختلف  
العصيان كان كان  
أحدهما مبتدئا والاخر  
فاسقا شرب الخمر مثلا  
وأراد دفعه لاحدهما  
هل يؤثر به الاول أو الثاني  
فيه نظرا لا قرب الاول  
لان المبتدع بني عقيدته  
على شبهة فهو مذموم ومن ثم  
تقبل شهادته ولا كذلك  
الفاسق وينبغي أنه لو لم  
يكن لاحدهما شبهة  
لكن كانت معصية  
أحدهما أغلظ ككونه  
فسقا شرب الخمر والزنا  
والواطو الاخر شرب  
الخمر فقط أو يتعاطى  
العقود الفاسدة أن يقدم  
الاخف (قوله ككندر  
وزكاة) لا يقال كيف  
بأخذ الزكاة أو لا نذر مع  
أنه اذا كان فقيرا فنقتضه  
واجبة على أبيه فهو غني

بان ملحظ هذا العصبية وهي مختلفة مع عدم تميز فيه وملحظ ذلك الرحم وهما فيه سواء مع  
التمتع فيه وعلى هذا وما صرح في اعطاه اولاد مع الاولاد لتصور النسب به بان يفرض  
الاسفلون في درجة الاعلى نظير ما يأتي في ميراث الارحام على قول (ولاب الرجوع في هبة  
ولده) عينا لما في الاعم الشامل للهبة والصدقة على الرجل بوجد التصريح بذلك في بعض  
النسخ ولا تبين القبول بل ذلك متى شاعوا لم يحكم به كما أن كان الولد فقيرا صغيرا خالفا  
ديننا بل لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا الولد فيما يعطى ولده  
واختص بذلك لانتقال التهمة فيه اذا طبع عليه من ابشاره ولده على نفسه يقضي بانه انما يرجع  
لحاجة أو مصلحة ويكره له الرجوع من غير عذر فان وجد ككون الولد عاقا أو بصرفه في  
معصية أنذره فان أصغر بكره كما قالوه بحت الاستوى نذبه في العاصي وكرهته في العاق  
ان زاد عقوبته ونذبه انزاله واباحته ان لم يفسد شيئا ولا ذرعى عدم كراهته ان احتاج الاب  
لنفقة أو دين بل نذبه حيث كان الولد غير محتاج له ووجوبه في العاصي ان غلب على النفس  
تقصير طر بقالى كفه عن المعصية ويمتنع الرجوع كما يحتمه البلقيني في صدقة واجبة كندر  
وزكاة وكفارة وكذا في علم أخصية تطوع لانه انما يرجع ليستقبل بالتصريف وهو ممتنع هنا  
وقد جرى على ذلك جمع ممن سبقوه وتأخر عنه ورد على من أفتى بجواز الرجوع في النذر بما  
في الروضة وغيره ولا حاجة الى زيادة قول من قيد ذلك بما اذا وجدت معصية نذر معصية  
اذ لانه عند الاطلاق منصرف لذلك لا نظرا لكونه غلبا كالمحض لان الشرع أوجب الوفاء  
به على العدم من غير محصر وقيل الواجب على التبرع غير سدد ولا رجوع في هبة  
بشواب بخلافها من غير ثواب وان أنابه عليها كما قاله القاضي وله الرجوع في بعض الموهوب ولا  
يسقط بالاستسقاط وله الرجوع فيما أقر بأنه لقرعه كما أفتى به المصنف وهو المخدوم وحله كما أفاده  
الجلال البلقيني من أبيه فيما اذا فسر به الهبة ولو وجبه وأقبضه ومات قاضي الوارث صدوره  
في المرض والتهب كونه في المعصية صدق الثاني بينه ولو أقام بينتين قدمت بينة الوارث لان  
مهما زيادة علم محل ما تقرر اذا كان الولد حرا فان كان بوقفا فلهبة أسببه فاعلم عامر ولو  
أبرأه من دين كان له عليه امتنع الرجوع جز ما ساءوا فقلنا أنه غلب أم اسقاط اذ لا قضاء الدين  
فأشبهه ما لو وجبه شيئا تنقذ (وكذا السائر الأصول) من الجهتين وان علوا الرجوع كالاب فيما ذكر  
على المشهور (كما في نقتضهم وعقوبهم وسقوط القود عنهم وخرج بهم الفروع والحواشي كما يأتي  
وأفهم كلامه اختصاص الرجوع بالواهب فلا يجوز ذلك لايه لومات ولم يرته فرعه الموهوب  
له لما منع قام به ورته جده لان الحقوق لا تورث وحدها انما تورث بتبعية المال وهو لا يرته

بعاله وان كان غنيا فليس له اخذ الزكاة من أصلها لا تاقتل تختار الاول ولا يلزم من وجوب نفقته على أبيه غناه لجواز ان  
يكون له عائلة كزوجته ومستولدة تحتاج للنفقة عليها فأيأخذ من الزكاة ما يصرفه في ذلك لانه انما يجب على أصله نفقته  
لان نفقة عياله فأيأخذ من صدقة أبيه ما زاد على نفقته نفسه (قوله ولا يسقط) أي الرجوع (قوله اسقاط) أي على الرابع اهـ مع  
وقوله لايه أي ابي الواهب (قوله بتبعية) أي كثر اختيار بارت الميع الثابت فيه اختيارا والرو الشفعة بارت الشفص المشترك  
والمال الذي في جهة الابن لم يرته لجدو حق الرجوع متعلق بالمال (قوله وهو) أي الجدة

من ماله وبسبب من الاجرة أو جامعا على ان مدة تعلقه بحقوقه على المستأجر يعني الفسخ الاجرة في الباقي أو على المؤجر  
يعني استيفاء مثله بعد المدة فسدت لجهل نهاية المدة فان علمت بعد اداء أو تقدير كتمطل شهر كذا العمارة بطل في تلك المدة  
(قوله لم ينقل الملك عنه) أي بان كان انطباعه أو لمها ونوه فيما يظهر أي بان كان على معين (قوله لا به قبله) أي

قبل القبول (قوله ان لم يؤدها الرابع) ينبغي أو المتهب اه سم على ج وانما سكت عنه الشارح لعدم بقاء الحق متعلقا برقبته (قوله لاداء قيمة الرهن الناقصة) مفهومه اجابته اذا كانت قيمة الرهن بقدر الدين أو تزيد عليه وأداه وقضية قوله لان اداءها الخ خلافه فقل ما ذكره من التقييد لا مفهومه (قوله يسقط به حق الواهب) أي من الرجوع وفي سم على ج فرع لو تفرغ بعض النعمان فهل يرجع في تشره لانه مقول أولا لانه صار في حكم التالف فيه نظر ففرع آخر في قال في الاوار قال المحامي في المجموع والمنع ولو كان قويا فأبلاه لم يرجع اه والمتبادر انه ليس المراد بأبلاه انه فني وأساوالا فهذا لا يتصور فيه رجوع حتى يحتاج الى تنبيه بل ان انسخ وكان وجه عدم الرجوع حينئذ انه صار في معنى التالف اه سم على ج (أنول) قوله

ومقابل المشهور لا يرجع لفسخ الاب قصر اللو الذي انطباعه على الاب والاول محمه ومهد الولد غير المكتتب كالولد لان الهبة لعبد هبة لا بخلاف عبده المكتتب لاستقلاله فان انقضت الكتابة تبيين ان الملك للولد وهبته لمكتتب نفسه كالأجنبي (وشروط رجوعه) أي الاب بالمعنى المار (بقاء الموهوب في سلطنة المتهب) أي استيلائه لينتقل ما يأتي في الفسخ ثم التخلل غيره متعلق به حق لا يرجع البيع وان طرأ عليه عسر سغه (فيمتنع) الرجوع (ببيعه) كله أو بعضه بالنسبة لمبايعه نعم لو كان في زمن خيار لم ينقل الملك عنه اتجه الرجوع وشمل كلامه مالو كان البيع من الاصل الواهب فيمتنع الرجوع ولو وهبه مشافا فاقسمه ثم رجع فيما خص ولده بالقسمة بازان كانت افرازا والام يرجع الا فيما يضر عن ع ملكه فلو كانت الشركة بالنصف رجع في نصفه فقط ولا تنتقض القسمة (ووقفه) مع القبول حيث اشترط فيما يظهر لانه قبله لم يوجد عقيد زال به ملكه وبقرق بينه وبين البيع في زمن الخيار الثالث للشرط وحده وجمتمع ايضا يتعلق أرض جنابة برقبته ان لم يؤدها الرابع وانما لم يجب لاداء قيمة الرهن الناقصة عن الدين حتى يرجع فيه لان اداءها يسقط تعلق حق المرتهن به لو خرجت مستحقه به فيتضرروا اداء الارض لا يسقط تعلق الجحني عليه به ولو بان مستحقا والفرق ان الرهن عقد وقضيه لا يقبل وقضا بخلاف أرض الجنابة فانه يقبله ويحجر الحياكم على المتهب بالا فلاس مال ينفسك الحجر والعين باقية وبفسخ عسر مالم يفسخ لان ملك الحل سبه ملك العسر والحق به الاذرى دنيج جلد الميتة فلو زرع الحب أو تفرغ البيض امتنع الرجوع كما جزم به ابن المقرئ في روضه تبعه صاحب الحاوي الصغير وغيره و يفرق بينهما وبين نظيره في الفسخ حيث يرجع المالك فيه وان تفرغ ونبت بان استهلاك الموهوب يسقط به حق الواهب بالكلية واستهلاك الموصوب ونحوه لا يسقط به حق ملكه ويمتنع أيضا بكابته أي العجبة لما يأتي في تعليق العتق مالم يهز وبالإلاد وردة الواهب مالم يسلم لان ماله موقوف والرجوع لا يوقف ولا يعلق واستثناء الدميري من الرجوع مالو وهبه صيدا فأحرم الفرج ولم يرسله حتى تحلل بمنع لزوال ملك الفرج عنه بالاحرام ولم يعد بالتخلل اديجب عليه ارساله بعد تعلقه على الاصح المنصوص ولو حكم الشافعي بوجوب الهبة ثم رجع الاصل فيها والعين باقية في يده ففرغ الامر لحقني فحكم بسلطان الرجوع زاعما ان موجبه خروج العين من ملك الواهب ودخولها في ملك الموهوب أو مال الرجوع فعادة مستقلة وجدت بعد حكم الشافعي فكيف تدخل في حكمه وكيف يعقل أن يسبق السيل المطر والحصاد الزراعة والولادة الاحبال فهي واقعة فتوى كان حكمه باطلا كما فني به الوالدرجده الله تعالى في مخالفتها لحاكم به الشافعي اذ قوله بوجبه من قوله حكمت بموجبيه مفرد مضاف لمعرفة فوعام ومردولة كلية فكانه قال حكمت بانتقال الملك وبعضه الرجوع عند وقوعه وهكذا الى آخر مقتضياتها سواء فيها ما وقع وما لم يقع بعد وقد قال أئمتنا الفرق بين

فيه نظر لا بعد الرجوع لانه صدق انه بعض الموهوب (قوله بمنع) أي الاستثناء (قوله والعين باقية في الحكم يده) أي الفرج وقوله كان حكمه باطلا أي الحقني وقوله اذ قوله أي الشافعي (قوله سواء فيها) أي مقتضياتها وقوله ولو حكم أي الشافعي وقوله عندم من رى أي كالشافعي وقوله امتنع البيع أي عند الشافعي وقوله ولو حكم أي المالك وقوله نقض حكم الحاكم أي عليه فلهما الاثر اذ قوله وهو الايجاب أي لزوم انعقد وقوله امتنع عليه أي على الحقني وقوله على أنه أي السرخسي



ومابعدھا وصح فيما اتصل بالعقد انتهت (قوله قال السبكي ومنه ما يقع في هذه الازمان الخ) تراجع عبارة الضعفة (قوله أي حصته الباقية) تبع في هذا الحل الشهاب ابن حجر المختار لهذا التفصيل لكنه هو يختار فيما يأتي الاطلاق فكان الاصوب حذف هذا التعبير (قوله بما رده ما مر من التفصيل) هو تابع فيه أيضا ٣٠٥ للشهاب المذكور وهو مني على ما مر له كما

مرت الاشارة اليه (قوله وكوبها واقعه للكتبة) أي أو موكله أو مواليه وخرج بذلك العبادة التي لا تقبل النيابة كالصلاة (قوله بخلاف نحو طفل) صوابه بخلاف استيقاها لا رضاع نحو طفل (قوله وكوبها مباحة) فديقال هذا يفتي عنه قول المصنف متقدمة ومن ثم أخرج هوها المحرمة كما مر (قوله مع انتفاء التبع) لا يفتي ان هذا الظرف لم يتقدم عليه ما صح مناقه به الا فقط استقار وحديث يكون المعنى لو استأجر والحال ان التبع منتف أي بان كان ذلك معا لهما وقت الاعيار ويكون معنى قوله والا أي وان لم ينتف التبع بل كان موجودا أي معا لهما عند الاعيار كما هو قضية فعلق الظرف باستقار وحديثه فثبت لكل لان التبع اذا كان معا لهما فهو صورة الضعفة وعبارة الضعفة وحيث لم يصح فان تعب بصفة تزداد أو كلام له أجرة مثل والا (قوله صرح في رد دعواه)

الحكم بالضعفة والحكم بالموجب من أوجه الاول ان العقد الصادق اذا كان صحيحا بالاتفاق ووقع الخلاف في وجوبه فالحكم بضعته لا يمنع من العمل بوجبه عند غير من حكمه ولو حكم الاول بالموجب امتنع الحكم بوجبه عند غيره مثاله التدبير صحيح بالاتفاق وموجبه اذا كان تدبرا مطلقا عند انضمة منع البيع فالحكم بضعته التدبير المذكور لم يكن ذلك مانعا من بيعه عند من يرى حكم التدبير ولو حكم بضعته التدبير امتنع البيع واذا حكم المالك بضعته البيع لم يمنع ذلك انما كانت غير المجلس ولا نسخ الما قدين أو أحد هما بذلك بسبب ذلك الحكم لان الحكم بالضعفة يجامع ذلك ولو حكم بوجوب البيع امتنع على الشافعي عكس التماقدين أو أحد هما من الفسخ خيار المجلس وليس للتماقدين أو أحدهما الا انفراد بذلك لانه يؤدي الى نقض هذا الحكم في المحل الذي حكم به وهو الايجاب ان قلنا بعدد التمس في هذه الصورة وسأقي به فخصه ترجع خلافه ولو حكم الشافعي بضعته البيع لم يكن مانعا للفتي من تمكين الجار من أحد المقار المبيع بالشفقة ولو حكم بوجبه امتنع عليه ذلك ولو حكم المالك بضعته القرض، أخرج على القرض الرجوع في القرض عندما كم شافعي اذ هو قرض صحيح ويصح الرجوع فيه شيئا في الحكم بالضعفة الرجوع في القرض وان حكم بوجبه امتنع عليه الرجوع في عينه لان موجب القرض عند الحكم المذكور امتناع الرجوع ولو حكم الشافعي بضعته الرهن لم يكن ذلك مانعا لمن يرى فسخ الرهن بالمود الى الرهن على وجه مخصوص وهو ان يعيده باختياره ويقتضى الحق فيه باعتاق الرهن مثلا ان يفضله لان الحكم بالضعفة ليس منافي للفسخ بما ذكره بخلاف ما لو حكم بوجبه فانه يتمتع على الحكم المالك ان يفضله بما مر لان موجب بضعته عند الشافعي دوام الحق فيه للرجوع مع العود مطلقا فالحكم بالفسخ لاجل العود المذكور منافي لحكم الشافعي بوجبه عنده وانما قلنا الكلام على هذه المسئلة ليعلم منها فساد ما فتى به بعض من أدر كناه من علماء عصرنا تبعنا للمراق في مسئلة ان تزوجت فلانة فهي طالق الحكم بوجبه مالكي بار للشافعي الحكم بضعته تزويجها وان ما مر خرج مخرج الاقتضاء من الحكم الاول زاهما ان السرخسي من الحنفية نقل الاجماع على ذلك اذ يجوز ان يكون مراده اجماع أهل مذهبه على انه ليس أهلا للقل الاجماع والافاد كنهان من القول صلح في رد دعواه (لا رهنه وحبته قبل القبض) فيها البقاء السلطنة بخلاف ما بعده ولا رهن غير الواهب كما هو ظاهر وزوالها وان كانت الهبة من الابن لايه أو لايه أولا بانه لا الهبة غير مستفاد من الجد والاب ولا يوصو غصبه أو باقية ولو مرض الابن ورجع الابن ثم مات الابن انجبه حقه رجوعه كما صرح به الاخرى ولا يقدح فيه كونه صار محجورا عليه في مرضه اذ ذلك خاص بالتبرعات ونحوها وبقرب بينه وبين حجر الفلاس بانه أقوى لمحبه التصرف وابتار بعض الغرماء والمرضى انما يمنع المحاباة ولا يمنع الاشارة (ولا يوصو) وتعليق عتقه (وتزويجه والوصية به) وتزويجها وزراعتها لبقائه

٣٩ نباه ع في كون ماد كرسر يمتحي في رد دعواه نظرا لا يمتحي لان يحصل ما نقله انه لا يشترط في موجب كونه موجودا بل الحكم به يشمل الموجود ولقرات المستقبل والحكم بضمه مضمومة النكاح فيما ذكر ليس حكما لان شرط الحكم وقوعه في جواب دعوى ملزمة حتى يقع الحكم في جواب انتم ان كان المالك لا يشترط لصحة الحكم ما ذكره كراته ما قاله الشارح (قوله والمرئ) الواو والحال

(قوله ليستوفها المستأجر) أي من غير رجوع للواهب بشئ على المؤجر اهـ جـ وعليه فلا انقضت الاجارة بقياس ما عرف في  
 الاجارة من ان المالك لو اسرار ثم باعها ثم انقضت الاجارة عادت المنفعة للبائع لا للمستأجر انها هاتان اعمودان للاب (قوله وفارق)  
 مترتب على كلام المصنف (قوله لم يرجع) وقد نظم ذلك بعضهم فقال وعاد ذكر ائيل لم يعد هـ فيلس مع هبة الولد (قوله أم لا)  
 وهو الراجح اهـ جـ وقوله اذا قاتل بالابطال أي باللهب (قوله كتم صنعة) ظاهره ولو لم يعلم وغرمه القرع أجرة التعليم وعليه  
 فيشكل قوله لا بتعليم القرع الخ فان عدم ٣٠٦ المشاركة للقرع بتعليمه أولى من عدم مشاركته بتعليم غيره فان حل قوله

كتم صنعة الخ على ما لو تعلم  
 بنفسه أشكل بالحرف  
 الاتي فانه لا يكون الا  
 بضعل فاعلم فلنأمل  
 وبارة جـ ومنها أي الزيادة  
 المتصلة تعلم صنعة وسورة  
 وحرف الأرض وان زادت  
 بها القيمة اهـ ولم يذكر  
 قوله لا بتعليم القرع الخ  
 (قوله وحرفه) عطف تفسير  
 وقوله وحرف أرض قد  
 يشكل هذا بجماعته في  
 تعليم القرع وقوله بخلاف  
 حل أي في أنه لا ينسج الام  
 وقوله مطلقا أي قبل  
 القبض أو بعده (قوله أو  
 يقطع بالارض) أي والخبرة  
 في ذلك للواهب (قوله  
 وزرعه) أي المذهب (قوله  
 ولو عمل أي القرع (قوله  
 والموهوب بعده) أي  
 الرجوع وقوله فلا يصح  
 الرجوع الا مضى أي فلا  
 يصح معلقا (قوله لم تحصل  
 منه) مفهومه انها اذا  
 حلت من الوط كان رجوعا  
 وعليه فيشكل قوله الاتي  
 وعليه باستلادها فاعتبرا

لانه بقدر دخوله في ملكه قبيل الموقوف هي انما حلت بعد عودها لملك الله لان يقال مراده انه اذا وطق قبعتها  
 وأجسل انتقلت الى ما كونه فتمت القرع عليه فليس الوط رجوعا وان حلت غايته انها لم تقبل لزومه المهر وهي  
 باقية على ملك القرع وان حلت انتقلت الى ما كونه واطى أمة القرع التي ملكها من غير جهة الاصل فانه بقدر دخوله في  
 ملك الواط قبيل الموقوف ما هنا كذلك وتقل في الدرر عن سم معنى ذلك (قوله وبه فارق انفساخ البيع الخ) ينبغي ملاحظة  
 ما سبق في باب التملك من سبق الاثر الى مغيب الحشفة والعكس اذا أحبلها اهـ سم على جـ (قوله الى مساواته) أي القرع

فلما انتهت لجعل التعب أمرا عارضا والصورة ان الكلمة من شأنه الانتعاب لعل ما اقتضاه كلام الشارح غير مراده (قوله) مردود بان لا يمتطاه الأبنك (قديقال هذا لا يوجب الاذرى لان فرض المسئلة ان الاجارة على مامن شأنه عدم التعب وما العادة فيه عدم التعب (قوله ويمكن أن يجمع بذلك الخ) سياق ان الراجح صحة إيجاره مطلقا والكلام في اقطاع الاوقاف أما

وقوله فيتمها أى للفرع وقوله مهر مثلها أى يتناول ماله أيضا لزم منه أيضا ان كان بكرة ان كانت بكرة (قوله وهو حرام) أى يرمع ذلك لاحد لشبهة اختلاف (قوله حيث لا رجوع) أى كان كانت لا جنسي (قوله لم تنسخ) وقد يوجه عدم دخولها في ما دام ما انما يناسبان المعاضات لانه يقصد بهما الاستدراك والهة احسان فلا يليق بهما ذلك ٣٠٧ هـ م على ج وقول سم وقد يوجه عدم

دخولها أى الفسخ والتقابل (قوله واجبا) دخل فيه ما لو امتنع من بيع أمواله وعقود أرفاقه وطلاق نسائه ونحو ذلك مما يشق عليه وقد أمر به والظاهر ان ذلك ليس مرادا (قوله والمراسلة) أى من غير كتاب كان يقول لشخص سأل على فلان (قوله ويتأ كذا استعجاب لوفاء العهد) ونقل شيخنا الشورى عن ج ان الوعد مع نية عدم الوفاء كبيرة (قوله حرم) أى لا يجلبك (قوله أو سعيته) أى التحكم فيه بسوء عندهم يخافه (قوله لم يردده) أى لا يرددها ليخلص له محبوسا مثلافى في خلاصه فلم يتفق له ذلك وجب عليه رد الهبة لصاحبها لان مقصوده لم يحصل نعم لو أعطاه ليشفع له قط سواء قبلت شعاعته أو لا فعمل لم

فيتمها بالوطء مهر مثلها وهو حرام وان تصدبه الرجوع ولو تفاخ المتواهبان الهبة أو تقابلا حيث لا رجوع لم تنسخ كاجز به في الانوار (ولا رجوع لغیر الاصول في هبة) مطلقة أو (مقيدة بنفي الثواب) أى العوض لغیر المار وقوة شقة الاصل ولهذا كان أفضل البربر الوالدین بالاحسان لهما وفعل ما درسهما على السبب عنى عنه وعقوقهما كبيرة وهو ايدأهما بما ليس هينما لم يكن ما اذا هما به واجبا قال الغزالي فلو كان في مال أحد هبة مشابهة ودعاها لآكل منه تعلق في الاستمتاع بغير فقلها على ويصغر اللقمة ويطول المضغ وكذا لو ألبسه فوبامن شبهة وكان يتأذى برده فليقبله وليلبسه بين يديه وينزعه اذا غاب ويحتد أن لا يصلى فيه الا بمحضته ونسب صلة القرابة وتفضل بالمال وقضاء الخواج والزيارة والكتابة والمراسلة بالسلام ونحو ذلك ويتأ كذا استعجاب الوفاء بالعهد كائنا كذا كراهة خلافه وبكره شراء ما وهبه من الموهوب له قال في الاحياء لو طلب من غيره هبة شئ في ملا من الناس فوهبه منه استعجاب منهم ولو كان خاليا ما أعطاه حرم كالصادر وكذا كل من وهبه شئ لا تقاضا شر أو سعيته (ومضى وهب مطلقا) بان لم يقيد بشراب ولا نفيه (فلا ثواب) أى عوض (ان وهب له دونه) في المرتبة الدنياوية اذ لا يقضي له لفظ ولا عادة (وكذا) لا ثواب له وان نواه وهب (لا على منه) في ذلك (في الاطهر) كالمواثيق دارة الحافلا لايمان بالمتأفة ولان العادة ليس لها قوة الشرط في المعاضات والثاني يجب الثواب لاطراد العادة بذلك (و) كذا لا ثواب له وان نواه ان وهب (لغيره على المذهب) لان القصد من مثله الصلة وتأ كذا الصداقة والطريق الثاني طرد القوانين السابقين والهدية في ذلك كالحبة كما قاله المصنف تفقها ونقله في الكفاية عن تصريح البند نبجي ومثل ذلك الصدقة وان اختار الاذرى دليلان العادة متى اقتضت الثواب وجب هو أو رد الهبة والاوجه كما بينه أيضا ان محل التردد ما لم يظهر حالة الاهداء قرينة حالبة أو فظية دالة على طلب الثواب والواجب هو أو الرد لا محالة ولو قال وهبتك بيدك فقال بل لا بد من صدق التمس بيمينه لان الاصل عدم البذل ولو أهدى له شئ على أن يقضى له حاجة لم يشع له زمة رده ان بقي والا قبله كما قاله الاصطغرى فان كان فعلها حل أى وان تعين عليه تخليصه نداء على الاصح انه يجوز أخذ العوض على الواجب العيني اذا كان فيه كفسة خلافا لما يوجه كلام الاذرى وغيره هنا (فان وجب) الثواب على مقابل المذهب أو على البص المار لتلف

يجب الرد فيما يظهر لانه فعل ما أعطاه لاحله وقوله على ان يقضى أى بان شرطه عند الدفع أو دلل قرينة على ذلك (قوله خلافا لما يوجهه كلام الاذرى وغيره هنا) ولو قال قد خلا هذا واشتركت به كذا تعين الما برد التسلط أى وتدل قرينة حاله عليه كما مر لان القرينة محكمة هنا ومن ثم قالوا أعطى فقيرا دوهما بنية أن ينسل به فوهبه أى وقد دلل القرينة على ذلك تعين ولو شك له ان لم يوفه أجره كذا باعطاء درهم أو أعطى بطن صفة فيه أو في نسبه ولم تكن فيه باطنا لم يعمل قبوله ولم يملكه ويكتفى في كونه أعطى لظن تلك الصفة بالقرينة ومثل هذا ما يأتي في أواخر الصداق مسوطان ان من دفع لخطوبته أو وكها طامعا أو غيره ليتزوجها فرد قبل المقدر جع على من اقتضه وحيث دلل قرينة ان ما أعطاه انما هو للحياء حرم الاخذ ولم يملكه قال الغزالي اجبا وكذا لو امتنع من فعل أو تسليم ما هو عليه الاجال كزوجته بخلاف امساك

اقطاع الخلد فيضع ثفاقا (قوله من نذر عتقه) نظاهره وان كانت مدة الاجارة تنقضي قبل دخول وقت العتق بان كان معقلا على شيء كعدم غائب والنظاره غير مراد على ارجح (قوله أي مستقر) دفع به ايهام ان المراد بالدارم الزاكد كاعبر وابه في الطهارة (قوله ونجسه تقييده) انظر ما المراد به وما في مائشة السج لم ينظر لي (قوله ومن لم يح) هذا من تلق ما قبل التقييد

زوجته حتى تبره أو تصدى بحال وبقرق بانه هنا في مقابلته المضم المقوم عليه بحال اهـ ح (أقول) وظاهر التخييل بتزويج بنته انه لا فرق بين ان يطلب الثيب تزويجها منه ويتبع بحيث يكون عاصلا وبين ما جرت به العادة من ان الغالب يطلب من الولي التزويج فيتبع من اجابته لا يجعل غير ان هذه الثانية بخصوصها قد يقال ليهانه لم يتبع من فعل واجب عليه لانه الاعراض عنه والتزويج لغيره بقى انه جرت عادة كثير منهم عند الخطبة يدعون أمورا اعتيدت فيما بينهم للولي من غير سبق امتناع منه من التزويج لو لم يعطوه ٣٠٨ قول يكون ذلك تبرعا محضاً فلا يحرم قبوله أو لانه لما كان من عادتهم الامتناع

من التزويج بدون تزات عادت من منزلة طلبه فيه نظر ولا يبعد عدم الحرمة وعدم الرجوع أيضا (قوله) فلمذهب بطلاته أي ويكون مقبوضا بالشره الفاسد فيضمنه ضمان المخصوص (قوله بلواز الامرين) في المصباح بعثت رسولا بعثا أرسلته وابعثته ككذلك وفي المعاواع فانبث مثل كسره فانبث وثل شيء ينبعث بنفسه فيقال بنبثه وكل شيء لا ينبعث بنفسه كالكتاب والهدية فان الفعل يتعدى اليه بالياء فيقال بعثته وأوجز الفارابي فقال بعثه أي أهيه وبعث به وجهه اهـ وذلك يقضى تعدين الباء هنا (قوله فهو هدية أو هبة أيضا) في تنبيه

الهدية أو لعدم ارادة المتبرعها (فهو قيمة الموهوب) أي قدرها يوم قبضه ولو مثلبا في الاصح فلا يتعين للثوب جنس من الاموال بل الخسيرة فيه للثوب والثاني يلزمه ما يبعد ثوبا لثوبه عادة وقيل ان رضى ولو باضعاف قيمته (فان قلنا بوجوب اثابته ولو لم يثمه) هو ولا غيره (وله الرجوع) في هبته ان بقيت وبدلها ان تلفت (ولو وهب بشرط ثواب معلوم) عليه كوهبتك هذا في ان تبني كذا تقبل (فلا تظهر حصة الصدق) نظر الثاني اذ هو معاوضة بحال معلوم فصح كقولك بعتك والثاني دلالة نظر في اللفظ لتناقضه فان لفظ الهبة يقضي التبرع (و) من ثم (يكون بيعا على العجج) فيصرى فيه عقب المقداس كماه كذا يبرن كما صرعا فيه والشفعة وعدم توقف الملك على القبض والثاني يكون هبة نظرا للفظ فلا يلزم قبل القبض (أو) بشرط ثواب (مجهول فالذهب بطلانه) لتعذر حتمه بيعا لجهة العوض وهبة لذكر الثوب بناء على الاصح انها لا تقضيه وقيل تقع هبة بناء على انها تقضيه (ولو بعث هدية) لم يده بالبل بلواز الامرين كما قاله أبو علي خلافا للتصويب الحرري فعين تعديتها (في طرف) أو وهب شيئا في طرف من غير بعث (فان لم تجر العادة برده كقوصرة) بتشديد الراء في الاصح (غير) أي وعائه الذي يكثر فيه من نحو خوص ولا يسمى بذلك الا وهبه والا فزنبيل وكله به حاوي (فهو هدية) أو هبة (أيضا) تحكيما للعرف المطرد وكتاب الرسالة عليك المكتوب اليه ان لم تدل قرينة على عوده قاله المتولي وهو أوجه من قول غيره هو باقى على ملك الكاتب ويملك المكتوب له الانتفاع به على وجه الا اعادة (والا) بان اعتد برده واضطربت العادة كما اقتضاء كلام ابن القري (فلا) يكون هدية بل أمانة في يده كالوديعة (ويحرم استعماله) لانه انتفاع بملك غيره بغير اذنه (الأي) كل الهدية منه ان اقتضت العادة) عملا بما يكون عارية حينئذ ويسر رد الواعا لا لغيره قال الاذرى وهذا ما كقول أمأخيره فيحتسب رد ظرفه باختلاف عادة النواحي فيجب في كل ناحية بردهم وفي كل قوم عرفهم باختلاف طبقاتهم ولو خفن ولده وحملت هده ايا ملكوا الاب وقال جع لالابن فيلزم الاب قبولها أي عند انتفاء المحذور كما

أيضا من أضح اذا رجع فهو مقبول مطلق لكن عامله يحد وجوبا معا ويجوز كونه حال احداث عاملها وصاحبها لا وقد يقع بين العامل ومحموله كمثل اكل الهدية ويحل أيضا استعمال ظرفها في أكلها أي ارجع الى الاخبار عنهم بذلك رحل الاكل من ظرفها رجوعا أو أخبر بما تقدم من حل أكلها حال كوفي راجعا الى الاخبار عنهم بحل من ظرفه أو دلا كما هنا أي ارجع الى الاخبار عنهم بحكم المطر وف رجوعا أو أخبر بما تقدم من حكم المطر وف حال كوفي راجعا الى الاخبار عنهم بالظرف فلم انها لا تستعمل الامع شئين ولو تقدر باختلاف حاله أيضا وينها توافق في العامل بخلاف جوامات أيضا يمكن استتقلال كل منهما بالعمل بخلاف اختم زيد وعمر أيضا اهـ ح (قوله ان لم تدل قرينة على عوده) كان كتب له فيمرد الجواب بنظره وكتب أيضا قوله على عوده أي وأخافه (قوله ويكون عارية محض) قال في شرح الروض فيجوز تناولها منه وبضفة يحكمها وقيدته بانها يجب اذ لم تقابل بعوض والا فهو أمانة في يده يحكم الاجارة الفاسدة اهـ سم على ج

الذكور فكان الاولى ذكره عقبه كما هو كذلك في القصة (قوله فان منعهم من قلعه الخ) هذا التفرع وما بعده الى آخر السودة مبني على التقابل فانه كذلك رمت في الر وض وشرحه بفاء على اختيار المقابل فالجواب ان المقدم لا يتناقص واستقرار الاجرة وفي حاشية القصة للشهاب سم التصريح بذلك وبه يندفع ما في حاشية الشيخ في عدة قولات بناه على انه تفرع على الاصح من عدم الانقضاء الذي هو الماهر من سياق الشارح فتنبه (قوله على مامر) أي في باب الحديث (قوله

قوله المعاوينه) هل يقسم بينهم وبين المعاوين له بالسوية أو بالتفاوت وما ضابطه ولا يبعد اعتبار العرف في ذلك فيوفر في ما تقرر من الجوع في النقطة لا فرق فيه بين ما استهلك كالأطعمة وغيره ومدار الجوع على عادة أمثال الادفع لهذا المدفوع اليه فحيث جرت بالجوع رجوع الأقال م ٨٥ سم على ج (قوله امامع قصد خلافه) أي العرف (قوله فيصم بالعادة فيه) في تنبيهه يؤخذ مما تقرر في بعض النواحي ان محل مامر ٣٠٩ من الاختلاف في النقطة المعتاد في الافراح

ما يعتاد أخذه لنفسه أما إذا اعتبده فهو الماشق وان معطيه اتفاقه فقط فيظهر الجزم بأنه لا رجوع للعطى على صاحب الفرح وان كان الاعطاء أمراً هو لاجله لان كونه لاجله من غير دخول في ملكه لا يقتضي رجوعاً عليه بوجه فتأمل اهـ ج

في كتاب القطة

(قوله وفتح القاف) وهو الافصح ويقال لقاطبة

بضم اللام ولقط بفتح أوله اهـ ج (قوله بمحترم) قيد في كل من المال والاختصاص (قوله ضاع) أي ووجد بمحل غير محلول الخ (قوله ولا امتنع) الأولى اسقاط هذا القيد لما يأتي من

لا يخفى ومنه قصد التقرب للاب وهو ضو فاض فيمتنع عليه القبول كما يحتمه بعض الشراح وهو ظاهر ومحل الخلاف حيث لم يقصد الهدى واحد منهم أو انتهى بن قصد هه بالاتفاق ويجري ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية فيكون له عند الإطلاق أو قصده ولهم عند قصدهم وله ولهم عند قصدهما أي فيكون له النصف فيما ينظر أخذاً بما يأتي في الوصية زيد الكاتب والفقر أمثلاً وقضية ذلك ان ما جرت به عادة بعض أهل البلاد من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم يقسم على المزين وضوءه يجري فيه ذلك التفصيل فان قصد المزين وحده أو مع نظرائه المعاوين له محل بالقصد وان أطلق كان ملكاً لصاحب الفرح يعطيه من شاع به هذا يهـ عدم اعتبار العرف هنا امامع قصد خلافه فظهر وأمامع الإطلاق فلان جله على من ذكر من الاب وانضمام وصاحب الفرح نظراً للقلب ان كل من هؤلاء هو المقصود هو عرف الشرع فيقدم على العرف المخالف له بخلاف ما لعرف للشرع فيه فيصير بالعادة فيمولهذا الوذر لو لم يمت بمال فان قصد عليه لئلا أطلق وكان على قربة ما يحتاج للصرف في مصالحه صرف لهما والأقان كان عنده قوم اعنيه قصدهم بالتذلل ولو صرف لهم

في كتاب القطة

بضم اللام وفتح القاف وقد تسكن وهي لفظة الشيء المنقوض وشرط مال أو اختصاص محترم ضاع بضو غفلة بمحل غير محلول لم يحجز ولا عرف الواحد مستغف ولا امتنع بقوله في جاحدة في محلول قنذي اليد فان لم يدعه لمن قبله الى المحي ثم يكون لقطة نعم ما وجد بدار حوب لبس بهما مسلم وقد دخلها بغير امان غشيمة أو به فللقطة وما انقاه ضو ربح أو هارب لا يعرفه بضو داره أو حجرة وودائع مات عنها ورثة ولا يعرف مالها كمال ضائع لا لقطة خذلاً لما وقع في المجموع في الأولى أمره الى الامام بصفته أو عنه ان رأى يسه أو يقرضه لبس المال الى طه ورمالكة ان توقعه والا صرف لمصارف بيت المال فان لم يكن حاكم أو كان جائزاً لمن هي بيده ذلك كما مر

جوار البقا المتنع للمعطف فهو داخل في ايراد القطة (قوله لمن قبله الى المحي) أي يكون له ان ادعاه كما تبين من ج والا يدعه بان فاه أو سكت فللقطة وظاهر قول الشارح فان لم يدعه انه لا يثبت لذى اليد الا ان ادعاه وعليه فيستوى حال ذى اليد وحال المحي فيما اذا لم يدعه لمحل الشارح لا يرى هذا القيد في المحي وقال سم على ج أقول ينافر هذا حيث شرط في كونه لاول مالئك ان يدعيه ما تقدم في ركز حيث كان له وان لم يدعه ما لم ينفعه بان كان يملكه تماماً لا الأرض بالاحياء بخلاف الموجود في ظاهر الأرض من المنقولات لا يملك بذلك اهـ (أقول) ولعل ما ذكره سم مبني على التفرقة بين الظاهر والباطن التي مشي عليها شيخ الاسلام في شرح منبهه والا فقد تقدم ان المعتمد انه لا فرق بين الظاهر والباطن في انه ان علم ما قبل الاحياء لم يملكه ما ولا يقتضيه مال ملكه ما يقتضيه ما لا يتعين غير ما ذكره على كلام شيخ الاسلام ان ما ذكره مفروض في معدن يؤخذ من ظاهر الأرض أو باطنها وما ذكره سم في منقول يؤخذ من ظاهر الأرض (قوله أو به) أي وكان فيها مسلم دخلها بامان أم لا على ما يفهمه قوله أو لا ليس بها الخ (قوله فمن هي بيده ذلك) أي ماعدا القرض لبس المال

كذلك أسير إلى آخره) أي تنظير المذكورات في حل الدفع دون الأخذ عند الضرورة فالمراد منه مجرد التنظير للإيضاح والا

(قوله قال أو باني الخ) معتمد (قوله وقربه) أو ووقوله وسهكة عطف على البصر (قوله أن سدل نعله بنعله) عهد أو غيره والاولى بنهرها لأن النعل مؤنثة كافي المصباح به عرج (قوله فإن علم ان صاحبها تمرد) أي وكذا لو لم يتمد حيث تمرد أخذها منه (قوله جازله) مع ذلك) أي ولا يجلل له استعمالها (قوله نظرا بشرطه) وهو تمرد وصوله إلى حقه ثم ان وفي بقدر حقه فذلك والا صاع عليه ما بقي كغير ذلك ٣١٠ بقية الدين (قوله وأجمعوا على جواز أخذها) أي اللقطة (قوله لأن كلاً

تخليك فيه مساحفة إذ

الحاصل من اللقطة تلك

وليس من المالك فيها تملك

وقد يجاب بأنه عبر بالقليل

نظر إلى أن الشرع أقرضها

للقطة فكان له ملكه أباه

أه شيئاً إلا ما دى بالني

(قوله لئلا تقع في يد خان)

أي وللخروج من الخلاف

في وجوب (قوله وما ذكره

بعضهم من وجوب) الأولى

تذكر الضمير لأن اللقطة

اسم للعين والمسردها

اللقط (قوله حيث لم يكن

ثم غيره) أي أو كان وخشي

ضياعها إذا تركها (قوله

صحيح) أي خلافاً لحيث

قال ورد بأن شرط الوجوب

ثم أن يبذل له المالك أجرة

بجمله وحوزه وهذا لا يتأتى

أه (قوله لأن مالكها)

أي الوديعة (قوله وتدين

جمله طر بقا لحظه) أي

فانه يجب عليه جملة جمانا

أه سم على ج وظاهره

وان خلف تركه وورثة

نظيره ولو وجد لثوب البصر خارج صدقه فلقطة قاله الماوردي لأنه لا يوجد خلقته في البحر إلا داخل صدقه وظاهره عدم الفرق بين الموقوف وغيره لكن قال الروابي في غير الموقوف أنه لو أجده ولو وجد قطعة عنبر في معدنه كالبحر وقربه وسهكة أخذت منه فهو له واللقطة وما أعرض عنه من حب في أرض الغير فثبت ملكه ما ملكها قاله جمع ومن اللقطة أن يبذل نعله بنعله فيأخذها ولا يجلل له استعمالها إلا بعد تعريضه بشرطه أو تحقق إعراض المالك عنها فإن علم أن صاحبها تمرد أخذ نعله جازله مع ذلك نظرا بشرطه وأجمعوا على جواز أخذها في الجملة لأحديث فيها باني بعضها مع أن الآيات الشاملة للبر والاحسان تشملها وعقبها الملهة لأن كلاً تخليك بلا عوض وغيره لأجله الموات لأن كلاً تخليك من الشارع وبصح تحقيق المقرض لأن تملكها إقراض من الشارع وأركنها لاقط ومقروط واقط وستعمل من كلامه وفي اللقط معنى الامانة إذ لا يفتن والولاية على حفظها كالولي في مال المحجور والاكسباب بتملكها بشرطه وهو الغلب فيها (يستحب الالتقاط لو اتى بامانة نفسه) لما فيه من البرر بل قال جمع بكرة تركه لئلا تقع في يد خان (وقيل يجب) حفظ المال الذي كنفه ورد بانها أمانة أو كسب وكل منهما غير واجب استدعا ما ذكره بعضهم من وجوبها حيث لم يكن ثم غيره ولو تركها التفت صريح قياساً على ما ساقى في الوديعة بل أولى لأن مالكها موجود ينظر لها باختلاف ما هنا ولا بنافية ما قبلان شرط وجوبها أن يبذل له المالك أجرة عمله وحوزه مع أنه لا يتأتى هنا لأن امتناع المالك من بذل ذلك مع حضوره بعده مضيعاً للماله فانتهى المخرج عن غيره حينئذ بخلاف مسئلتنا ورد بقا قلناه ما ساقى في الجملة فيما لو مات رفيقه وترك المالاً وتعين جملة طريقاً لحفظه وزعم بعضهم تغير بعده على قول الوجوب ماله فلوهم إذ فرق بين ديني قوله لم لا يجب أخذها وان خاف ضياعها أو قولنا تعين أخذها طريقاً لحفظها ثم خص الفرض بالوجوب بما إذا لم يكن عليه تعب في حفظه ولا يضمن وإن اتم بالترك (ولا يستحب لغيره أن يأمانة نفسه) مع عدم فسقه خشية الضياع أو طر والخيانة وقول ابن الرقعة أن التصبر بصفاته على نفسه بخلاف هذا لأن الخوف أقوى في التوقرده السبكي يانه لا فارق بينهما أي من حيث أن المذار ظاهره ظاهر على أن يكون أو يطرأ عليه ما يتولد عنه عن قرب ولو احتمل الضياعها (ويجوز له) مع ذلك الالتقاط (في الأصح) لأن خيانتها لم تتحقق وعليه الاحتراز أما إذا علم من نفسه الخيانة فيصرم عليه قبولها كالوديعة وقد صرح بذلك ابن سراقه والثاني لا يجوز

خشية

وتحتمل من مراجعة الحاكم ومن الشاهد وقد يتوقف فيه ويقال بأن له مراجعة

الحاكم أو الأشهاد والرجوع عبارة عن دفعه على الأصل قياساً على ما قاله في المضطر أنه لا يجب الدفع له بل ما قبل (قوله وقولنا تين أخذها) بمعنى الأول عدم المخرج في الترك ومعنى الثاني وجوب الأخذ وترك الواجب مأم (قوله نعم خص الفرض الخ) معتمد وقوله إذا لم يكن عليه تعب أي عادة وقوله ولا يضمن أي اللقطة (قوله لغيره أن يأمانة) أي يكون مكروهاً وهاجر وجامن بخلاف من حرمه (قوله فيصرم عليه) ظاهره وإن علم أنه لو تركها ضاعت على مالكها وقد تقدم أنه حيث علم ذلك وكان واقفاً بامانة نفسه وجب عليه أخذها ولا مانعاً منه وبين حرمه أخذها لأن ذلك مفرض في الأمين وهذا في غيره ولو قيل بوجوبه وحرمه الخيانة فيما لم يبعد (قوله قبولها) أي يعني أخذها ولو عبر به كان أنسب وبه عرج

فذلك الاسبر وما بعده ليس مما نحن فيه كالايجنى (قوله ما لم يكن هو المستأجر) فنه ان هذا يعني منه قول المتن بغير اذن الزوج اذا استتعاره اذن وزايد (قوله لا يعتبر اذن الزوج في ايجارها) ظاهره ولو في اوقات التمتع والظاهر انه غير مراد اذا لاقتعاد عن الامة (قوله ومحل ما تقرر فبين ذلك منافضا لمخ) هذا لا يختص بالمتكسحة كالايجنى (قوله الحج) متعلق باستتجار (قوله

(قوله لفاسق) أي ولو بصورتك صلاته وان علت أماته في الأموال كما يشبهه إطلاقهم اهـ مع وظاهره ان لو تاب لا يكره له وان لم تغض مدة الاستبراء وهو ظاهر لا يتقادم بمجمعه على ائتيانه حال الاخذ (قوله ولو لمعدل) أي ولو لمثلقت عدل وبنغي الاكتفاء فيمن يشهد بالمستور قياسا على النكاح وقديلة بعدم الاكتفاء بالمستور وهو الظاهر مع الفرق بين هذا والنكاح بأن النكاح يشتمر بالغالبين الناس فاكفى فيه بالمستور والغرض ٣١١ من الاثبات هنا الامتناع من الخيانة

فيها وبعد الوارث لها فلم

يكف بالمستور (قوله لانها)

أي الخصلة المأمور بها

في الخبر الثاني وهي

الاشهاد (قوله فان خالف

كره) أي ولا يضمن وسيأتي

للتأخر الفرق بين هذا

وبين ما لو استوعب

الاوصاف في التعريف

حيث يضمن بمصر الشهود

وعدم تهمتهم (قوله ولو

خاف عليها منه) أي الاشهاد

(قوله امتنع) أي وضمن

وعجالة سم على منهج

تقلعن مر اذا غلب على

ظنه ان استيعاب الشهود

يؤدي الى ضياعها

وضمن ويحمل الكلام

على غير هذه الحالة اهـ

وقوله ويحمل الكلام

أي يسن الاشهاد (قوله

كأبنته بعضهم في الثاني)

أي المجنون (قوله والنقاط

خشية استهلاكا) (ويكره) تنزه الامور عن الالتقاط (لفاسق) لانه قد يتخون فيها) والمذهب انه لا يجب الاشهاد على الالتقاط) كالأدوية اذا قبلها لم يستحب ولو لمعدل لانه يتعجب به من الخيانة ووارثه من اخذها اعتمادا للظاهر البدي ولا يصلح الله عليه وسلم لم يأمر به في خبر زيد وأمره به في خبر غيره محمول على التدبیر القول بعدم المناقاة بينهما لانها زيادة نقصة والاصل في الامر الوجوب برهان القياس على الودعية وأوجب حمله على التدبیر لاسيما وصرفه عن الوجوب ماص من قوله صلى الله عليه وسلم من التقط لفظة فليشهد عليها اذا عدل أو ذوى عدل فالتصير بين العدل والعدل ينقض عدم الوجوب والالم يكف العدل والطريق الثاني القطع بأنه لا يجب ويذكر في الاشهاد بعض صفات ولا يستوعبها فان خالف كره كما جزم به في الأثر ولو خاف علم اعنه علم ظالمها وأخذها امتنع وانما وجب في القطع لان امر النسب أهم ويسن الكتابة عليها لانه لفظة (و) المذهب انه يصح التقاط الفاسق والمردن ان قلنا لا يزول ملكه وهو الاصح والسفيه وليس في كلامه تكرار مع ماص في قوله ويكره لفاسق اذ مراده بالصفة ههنا أحكام لفظة هل تثبت له وان منعناه الاخذة قاله الزركشي (و) النقاط (الصبي) والمجنون حيث كان لهما تميز كما يجتنب بعضهم في الثاني وهو ظاهر لان الغلب فيها الاكتساب لا الامانة والولاية وهمذا يتبين رد قول الاذرى المراد بالفاسق من لا يوجب فسقه حجر عليه في ماله (و) النقاط (الذي) والمعاهد والمؤمن كما يجتنب الزركشي (في دار الاسلام) وان لم يكن عدلا في دينه فيما يظهر والطريق الثاني تحريمه على ان الغلب فيها الاكتساب فيصيح أو امانته والولاية فلا يخرج بدار الاسلام دار الحرب فيها تفصيل مر (ثم الاظهر) بناء على صحة التقاط الفاسق ومثله فيما يأتي الكافر قال الاذرى الى العدل في دينه (انه يتزعج) للملحق (من الفاسق) وان لم يحض ذهابه منه (ويوضع عند عدل) لانه لا يتزعمه على مال ولده حال غيره أولى والتولي للزعم والوضع الحاكم كما هو ظاهر والثاني لا يتزعم ولكن يضم اليه عدل مشرف (و) الاظهر (انه لا يعتد بتعريفه) كالكافر (بل يضم اليه) عدل (يرقب) عند تعريفه لئلا يتخون فيه والثاني يعتد من غير رقيب ثم اذا تم التعريف

الذي وقع السؤال في الدرس هل يصح التقاط الذي للمعص أم لا والجواب الظاهر ان يقال فيه بالثاني لان صحة التقاطه تستدعي جواز تركه وهو ممنوع منه ويؤيده ما يأتي في النقاط الامة التي تحمل له من الامتناع (قوله وان لم يكن) أي الذي (قوله فيها تفصيل مر) أي في قوله نعم ما وجد بدار الحرب (قوله الى العدل في دينه) أي فلا تتزعم منه (قوله الحاكم) أي فان لم يفعل ذلك ثم ان قيس ماص في قوله ولا يضمن وان أم بالترك عدم الضمان بقياس ما يأتي من ضمان ولي الصبي حيث لم يتزعمه ولو كما الضمان وقديم يفرق بين الفاسق والصبي بصحة التقاط الفاسق بكونه أهلا للضمان وعدم الولاية عليه من الحاكم بخلاف الصبي فان الولاية تابعة عليه وكان ما في يد الصبي في بدوله فيضمن بعدم مراعاة حفظه ولعل هذا أقرب وصدق في بيان فيها اذا ذكرها وان لم تنسب رؤيته لسلوكه لكنه علمها ولم يرتعها ممن هي بيده على القاعدة (قوله لا يعتد بتعريفه) أي مستقلا بغيره بقوله بل يضم اليه الخ

وأجارة دار بيلغير بأد الماقدين) قال الثمالب سم هل ابتداء المدة من زمن الوصول إليها حكمها وقضية كون الاجارة  
للمتعة مستقلة بذليل استثنائها من المنع أو من زمن العقد وعليه فهل يلزمه اجرة المدة السابقة على الوصول أو لا يلزمه  
الاجرة ما بقى من المدة بعد الوصول ولو كان الوصول يستغرق المدة فهل تنتم الاجارة في كل ذلك نظر ولم أر فيه شياً

(قوله فله التملك) أى الفاسق وما ألحق به عبارة سم على حج قوله ثم اذا تم التعريف فملكها هذا بشكل في المراد بل ينبغي  
توقف ملكه على عوده الى الاسلام فلتراجع اه (قوله وأشهد عليه) أى وجوده بقوله ومؤنته أى التعريف وقوله عليه أى  
الملتقط ولو غرق فاسق (قوله حيث لم يكن في بيت المال شئ) قيد في اجرة المضموم الى الملتقط ويدل عليه فصله عما قبله بكذا  
وقوله عضده لما تم أى وجوده بقوله بأمين يقوى به أى وقياس ما مضى في اجرة الرقب المضموم اليه ان الاجرة هنا على الملتقط  
ان لم يكن في بيت المال شئ (قوله حفظا لحقه) ٣١٢ أى الثابت له شرعاً بمجرد الالتقاط حيث كان يميز ما يأتى في غير

فله التملك قال الماوردى وأشهد عليه لما حكم بغيرها اذا جاءها الكاهن ومؤنته عليه وكذا اجرة  
المضموم اليه حيث لم يكن في بيت المال شئ ولو وصف الامين عنها عضده لما حكم بأمين يقوى  
به على حفظها وتعرّفها ولا ينزعها منه (و يتزعج) حمل (الولى لقطعة الصبي) والمجنون والمجنون  
عليه بالسفه حفظا لحقه وحق المالك وتكون يده ثابتة عنه ويستقل بذلك ويعرف ويراجع  
الحاكم في مؤنة التعريف ليقترض أو يبيع به جزأ منها ويفارق هذا ما يأتى من كون مؤنة  
التعريف على التملك بوجوب الاحتياط لما لم يمتنع الصبي ما أمكن ولا يعقد بتعريف الصبي  
والمجنون نعم صرح الدارنى بمحة تعريف الصبي بمحضرة الولي وهو قياس ما مضى في الفاسق  
مع الشريف وما بحثه الاذرى من محة تعريف المراهق الذى لم يعرف ككذبه بخلاف  
لكلامهم بخلاف السفينة فانه يصح تعريفه لانه يوثق بقوله دونها (ويملكها للصبي) أو  
نحوه (اذ رأى ذلك) مصلحه له وذلك (حيث يجوز الاقتراض له) لان غلظه اياها في معنى  
الاقتراض فان لم يرد ذلك حفظها أو سلمها للحاكم والولى وغيره أخذها من غير تجر على وجه  
الالتقاط ليعرفها ويملكها ويبرأ الصبي حينئذ من الضمان (ويضمن) في مال نفسه ولو  
ما كما فيما يظهر بخلاف الركنى ومن تبعه (ان قصر في انتزاعه) أى الملتقط من المحبور  
(حتى تلف) أو أنف (في يد الصبي) أو نحوه لتقصيره كالمقصود في حفظ ما احتطبه ثم يعرف  
التألف فان لم يقصر بأن لم يعلم بالولى فأنلفه نحو الصبي ضمناً في ماله دون الولي وان لم يتلفها  
لم يضمنها أحد وان تلفت بتقصير ولو لم يعلم بالولى بما حتى كسل الأخذ فهو كالمأخوذها حال كماله  
سواء استأذن الحاكم فأقرها في يده أم لا كما هو أحد وجهين للصيرى يتبعه ترجيح  
(والاظهر بطلان التقاط العبد) أى القن ان لم يأتى له سيده ولم ينهه وان نوى سيده لانه  
يمرضه للطالبه ببدلها لوقوع المثلث ولان فيه شائبة ولا يورثها وليس من أهلها ما به يفرق  
بينه وبين نحو الفاسق فانه وان انتفت عنه الشائبة الاولى فيه أهلية الشائبة الثانية على ان  
الغلب معنى الاكتساب ومثله ما قال له النقط عن نفسك فيما يظهر والثاني محة

المميز لاحقه (قوله نعم  
صرح الدارنى بالخ) معقد  
(قوله من محة تعريف  
المراهق أى من غير ضم  
أحد اليه) (قوله بخلاف  
السفيه) أى الذى سبب  
سفاهة التبذير بخلاف من  
سبب دفعه عدم صلاح  
الدين فانه لا يعتد بتعريفه  
ان فسق عاها ومصرفه  
(قوله فانه يصح) أى باذن  
وليها كما قاله الركنى اه  
خطيب وظاهر إطلاق  
الشارح انه لا يتوقف على  
اذن الولي ويوجه بان اذن  
الولى انما يعتبر في بياضه  
تفويت على السفينة ومجرد  
تعريفه لا تفويت فيه  
وهو طريق الى ملكه فيه  
مصلحه له (قوله دونها)  
أى الصبي والمجنون (قوله  
حيث يجوز) أى بان كان

ثم ضرورة لا اقتراض (قوله من الضمان) أى الملتق بوليها يأتى من انما التفت في يد الصبي ولو بتقصير منه لم ويكون  
يضمن وقوله ويضمن أى الولي (قوله ما احتطبه) أى فانه يضمنه للصبي (قوله ضمناً في ماله) أى فلو ظهر مالكها وادعى ان الولي  
علم بها وقصر في انتزاعها حتى أنلفها الصبي صدق الولي في عدم التقصير لان الاصل عدم العلم وعدم الضمان (قوله وان  
تلفت غايه) (قوله بتقصير) ظاهره ولو كان الملتقط مجزاً وقضية قوله السابق ويبرأ الصبي حينئذ من الضمان بخلافه فان  
التعريف بنى الضمان منه حيث انتزعها الولي بشعر ضمانه التوافقت في يده الان يقال المراد بنى الضمان عنه فيه ام  
الضمان المتوقف بانه لو بقيت في يده أو نفي الضمان المتعلق بوليها كذا كرناه (قوله سواء استأذن) أى الصبي بعد كماله  
(قوله بطلان التقاط العبد) أى البالغ العاقل كما هو ظاهر (قوله لانه) أى العبد وقوله يمرضه أى السيد وقوله ولان في  
أى الالتقاط وقوله الشائبة الاولى أى الولاية وقوله الشائبة الثانية أى التملك وقوله ومثله أى في بطلان الالتقاط



ونجبه الأول وهو ان المدة انما تصيب من زمن الوصول فلنصر ٥١ ما قاله الشهاب المذكور قال شيخنا في حاشيته ونقل هذا يعني الاول الذي استوجهه سم عن افتاء النووي قال أي النووي فلا يضر فراغ السنة قبل الوصول اليها لان المدة انما تخص من وقت الوصول اليها والتحكم منها ٥١ ما في حاشية الشيخ من ان نقله عن افتاء النووي لم أره في فتاواه المشهورة

(قوله اما اذا اذن له الخ) أي شيخنا الشهاب الرملي في عبد مشترك بصحة التقاطه باذن أحدهما ٥١ وينبغي انما للشركيين ولا يخص بها أحدهما لا ذن و يؤيده ان البعض حيث لا مهابة يصح التقاطه بغير اذن ويكون بينهما ٥١ سم على ج (قوله لان يده ضامنة) أي فيقتل الضمان برقبته على ما يأتي (قوله ويتعلق الضمان بسائر أحواله) اعمل المراد من التعلق بأموال السيد انه يطالب فيؤدى منها أو من غيرها وليس المراد التعلق بأعيانها ٢١٣ حتى يمتنع عليه التصرف في شيء

منه لعدم الحجر وقوله فيقدم صاحب الرقبة ظاهر في ان الضمان يتعلق بكل من رقبة العبد والسيد به صرح في شرح الروض والعباب على ما نقله سم على منهج عنهما (قوله جازله) أي السيد (قوله ان يطل) أي ان قلنا بطلانه لعدم اذن السيد فيه (قوله أحدها الحاكم) لا السيد قال شيخنا الزبائدي لان التقاط المكاتب لا يقع لسيد ولا ينصرف اليه وقال البغوي ينبغي أن يجوز له ذلك لان الالتقاط اكتساب واكتساب المكاتب لسيد عند مجزئه زكريا ٥١ ونؤيد ما قاله البغوي ما مر من ان العبد اذا لم يصح التقاطه كان لسيد ولغيره أخذ ما يده ويكون لقطه سيد لا تختص بوجه ذلك المعتمد الأول (قوله

ويكون لسيد اما اذا اذن له ولو في مطلق الاكتساب فيصح وان نهاه لم يصح قطعا ولا يمتد بغيره) اذا بطل التقاطه لان يده ضامنة وحينئذ لا يصح غلظه ولو لسيد يده اذن له لم يصح لتقاطه فهو مال ضائع (فلا أخذه) أي الملتقط (سيد) أو غيره منه (كان التقاطا) من الآخر فيعرفه ويتملكه ويسقط عن العبد الضمان والسيدان بقوله في يده ويستحفظه اياه ان كان أمينا ولا الضمعة لثمة يباقر امره فتكانه أخذ منه ورد اليه ويتعلق الضمان بسائر أحواله ومنها رقبة العبد فيقدم صاحب الرقبة فان لم يعلم تعلق برقبة العبد فقط ولو عتق قبل ان يأخذها منه جازله فتلكها ان بطل الالتقاط والا فهو كسب قته فله أخذه ثم تعريضه ثم غلظه (قلت) المذهب صحة التقاط المكاتب كتابة حصصه) لانه كالخرق في الملك والتصرف فيعرف وتملك ما لم يهرق قبل التملك والاخذها الحاكم لا السيد وحفظها للمالكها اما المكاتب كتابة فاسدة فكالتن والقول الثاني لا يصح لما فيه من التبرع والحفظ وليس هو من أهله فهو كالقن والطريق الثاني القطع بالهبة كالخرق ولو عرفها ثم غلظها وتلفت فبطلت في كسبه وهل يقدم به مال الكه على الغرماء وجهان أوجههما لا اوجها لارزكني في الحر المغلس وأوليت (و) المذهب صحة التقاط (من بعضه) لانه كالخرق في ذكر (وهي) أي اللقطة (له وسيد) يعرفانها ويملكها بحسب الرق والحرية ان لم تكن بينهما مهابة (فان كان) بينهما (مهابة) بالمعنى أي منأوبة (فلا صاحب النوبة) منها التي وجدت اللقطة فيها بعد تعريضها وغلظها (في الظاهر) بناء على دخول الكسب النادر في المهابة وهو الاصح والثاني تكون بينهما بناء على عدم دخوله فيها ولو تخلل مدة تعريف البعض نوبة السيد ولم ياذن فيه أناب من يعرف عنه فيما يظهر فان تنازعا فمن وجدته في يده صدق من هي يده كادل عليه النص فان لم تكن بيد واحد منهما فهي بينهما فيما يظهر بعد ان يخلص كل للآخر وظاهر كلامهم انه في يوم نوبة سيده كالتن فيحتاج الى اذنه وفي نوبة نفسه كالخرق فان لم تكن مهابة اتجه عدم الاحتياج الى اذن تعليبا للحرية (وكذا حكم سائر النادر) أي باقية (من الاكساب) الحاصلة للبعض كالهبه بأنواعها والوصية والرازو المدقوز كارة القطر على الاصح لان مقصود الماهية اختصاص

٤٠ نهايه ولو عرفها) أي المكاتب وقوله وهل يقدم بها أي اللقطة (قوله بحسب الرق والحرية) المتبادر نقله بكل من الفقهاء قبله وعليه فيعرف السيد نصف سنة والبعض نصابا وواقته ما يأتي عند قول المتن ثم يعرفه في الاسواق وأبواب المساجد ونحوها من أهله التقاط اثنان لقطه عرفها كل واحد نصف سنة قال سم على ج والحاصل انه يصح التقاط البعض بغير اذن سيده ان لم تكن مهابة وكذا ان كانت في نوبة نفسه وقضيته انه لا ضمان على السيد باقرارها في يده ٥١ (قوله ولو تخلل مدة الخ) أي كان كان يخدم سيده جمعة مثلا ويشتغل لنفسه مثلهما فاتفق وقوع نوبة السيد في زمن التعريف (قوله فحين وجدت في يده) لعله في نوبته (قوله فيحتاج الى اذنه) أي حتى لو لم ياذن لا يصح له السيد ولا له وان نوى نفسه وبقي مالواذنه السيد في نوبته في أن يلتقط لنفسه هل يصح أم لا فيه نظر والقرب البطلان لتعريضه في نوبة سيده منزلة كامل الرق (قوله والصدقة وزكاة القطر) المراد بالصدقة ان مامله ببعضه الحر

وفي فتاوى الشرح خلافه وهو أن المدة تحسب من العقود من ماله لاسئل عما لو أجود أو امتلأ بمكة شهر أو المستأجر ضمن مثله هل يصح ذلك وإن كان لا يمكنه الوصول إلى مكة إلا بعد شهر ويستحق الأجرة أولاً بدمن قدر زائد على ما يمكن الوصول فيه وإذا قل ذلك فهل يحق جيع المعسري أو القسط منه بقدر الزائد المذكور فاجاب بأنه لا بدمن زيادة مدة الأجرة قبل يلزمه إخراج زكاته بشرط النصاب وكذا انترمز زكاة القطر إذا وقعت في نوبته وله صدقة التطوع مما ملكه وله قبولها لأن المراد أنه يقبل زكاة القطر لأن شرط قبول الزكاة الحرية الكاملة كما صرح به في كتاب تفرقة الزكاة (قوله وقت الاحتياج) واجمع لأن كاهو ظاهر وأما الكسب فالعبرة فيه بوقت وجوده لكن قوله لا في وإن كان ظاهر المخصر في رجوعه لهما وعليه فليتأمل معنى وقت ٢١٤ الاحتياج بالنسبة للكسب ويمكن تصويره بما لو نصبت شبكة في نوبته أو هيا بجري

الماء أو وحل أرضه لصيد ودخل الصيد في غير نوبته (قوله على الثانية) هي قوله أو عليه (قوله مصونة) بعده (أي وهو الزركشي) كافي شرح المنهج في فصل في بيان لقط الحيوان (قوله ونعريفها) أي اللقطة وما يتبع ذلك كدفعها للقاضي (قوله موسوما) الظاهر أنه إنما يحتاج للعلامة في حق الطير دون الماشية لأنها لا تكون الاعلوك ١٥ سم على ج ونول سم في حق الطير أي أو ما في معناه كالوحوش (قوله أو مقرطاً) أي في أذنه قرط وهو هنا الحلقة مطلقاً لا ما يتعلق في نصبة الأذن خاصة الذي هو معناه وعبارة المختار القرط الذي يتعلق في نصبة الأذن والجمع قرطة

كل بما وقع في نوبته (و) من (المؤمن) كاجرة عجم طبيب الحاق للفرم بالنعيم والأوجه أن العبرة في الكسب والمؤمن بوقت الاحتياج للمؤمن وإن وجد سبباً في نوبة الآخر وإن كان ظاهر كلام بعض الشراح أن العبرة في الكسب بوقت وجوده وفي المؤمن بوقت وجود سببها كالمرض (الارض الحاسبة) منه أو عليه الواقعة في نوبة أحدهما (والله أعلم) فلا تدخل لتعلقه بالزكاة وهي مشتركة واعتراض بعضهم حل كلام المصنف هنا على الثانية بأنها مصونة لمن بعده فكيف تدخل في كلامه مردود بان كلامه حيث صرح لها تبين أنها غير مصونة وإن لم توجد في كلام غيره (فقطص) في بيان لقط الحيوان وغيره وقمر بفهم (الحيوان المملوك) ويعرف ذلك بكونه موسوماً ومقرطاً مثلاً (المتنع من صفار السباع) كغيره وذئب وما نوزع به من كون هذه من كبارها واجيب عنه بحملها على صفارها أخذاً من كلام ابن الرقعة مردود بان الصفر من الأمور النسبية فهذه وإن كبرت في نفسها هي صغيرة بالنسبة إلى الأسد فتعوه (بقوة) كعبير وفرنس وحمار وبنغل وبقير (أو بعدوا) زرب وطلي أو طيران تكمام وهو كلب أعب وهدر كتمري وجمام (إن وجد غزاة) ولو آمنه وهي المملكة بحيث يملك على القلب تقاضاً لا قبيل وقال ابن القطاع بل من فاز هلك ونجا فهو ضده في مفعلة من الهلاك (فالقاضي) أو نائبه (التقاطه المخطأ) لأن له ولاية على أموال الغائبين ولا يلزمه وإن خشي ضياعه كما اقتضاء كلامه بل قال السبكي إذا لم ينش ضياعه لا ينبغي أن يتعرض له ولا ذرعي يجب الجزم بتركه عند اكتفائه بالرحى والامن عليه ولو أخذ احتياجاً للاتفاق عليه قرضاً على ماله واحتياج مالكه لا يثبت ملكه وقد تميز عليه ذلك فإن لم يكن ثم حى قال القاضي بآء وحفظ ثمة لأنه لا ينفع نعم ينتظر صاحبه يوماً أو يومين إن جوزه حضوره والأوجه تغيير الحكم بين الثلاثة مع رعاية الأصح أخذاً من إزمه بالعمل به في مال الغائب (وكذا القبره) من الاستحاد أخذ المخطأ من الغائب (في الأصح) سيانته له من أخذ غائب ومن ثم جاز له ذلك في زمن المحوف قطعاً والشافي لا إذ لا ولاية للآحاد على مال الغير أما إذا آمن عليه أي يقبضاً امتنع أخذه قطعاً كافي الوسيط ومحله كما عهده في الكفاية إن لم يعرف صاحبه والأجازه أخذه قطعاً ويكون أمانة في يده

وزن عنه وقرطاً بالكسر كرج ومراح (قوله كعبير) ظاهره ولو كان معقولا وهل يجوز له ذلك (ويحرم) عقاله إذا لم يأخذ له ليرد النصار والمساكين فطره والأقرب الجواز ولا ضمان عليه بل لا بدع الوجوب إن غاب على نفسه أنه لا يتمكن من ورود الماء والنصر إلا بذلك (قوله كما اقتضاء كلامه) قياس ما صرح من الوجوب على الملتقط أن على ضياعه ولو لم يأخذها وجوبه على القاضي أن علم ذلك ومع ذلك لو تركها لضمان عليه كما صرح (قوله بتركه) أي الأخذ (قوله والأوجه تغيير الحكم) أي وإذا اختار حفظه وتعميره فقتضيه قوله السابق احتياج للاتفاق عليه قرضاً على مالكه أنه هنا كذلك وقوله بين الثلاثة أي التبعة في كلام المصنف (قوله بالعمل به) أي الأصح (قوله كافي الوسيط) تقدم مثله عن الأذري في مالو اكتفى بالرحى وانظر هل ما هنا ينبغي عن كلام الأذري أم لا وقد يقال بالشافعي في مال الأذري قال لا يشترط بقاء الأمن بل يكفي بالعادة الغالبة في محله

وصوله والام تصح فان زادت استقر عليه من الاجرة بقسط ما يفي منها فقط وفيها عني فتاوى الشارح جواب آخر وافق هذا  
 فلراجع (قوله لم يردح في الثاني) قال في النسخة ولؤلؤ جرحيند ايجار ما انقصت فيه لم يبر مستاجر الثانية لانه يعترف في الدوام  
 ما لا يعترف في الابتداء (قوله سنة) الظاهر انه تنازعه كل من قوله استأجر وقوله المستأجر استأجر اهما اذا استقرت سنة  
 (قوله فان اخذه) أي للثلاث وينبغي ان مثله ما لو اطلق (قوله الا برده للمالك) ٣١٥ هو ظاهر ان كان الملتقط غير المالك

فان كان الملتقط المالك فويل  
 يكفي في زوال الضمان عنه  
 جعل يده الملتقط من الاث  
 او يجب عليه رده الى فاض  
 ولو تائبه فيه نظر والا قرب  
 الاول قياسا على ما تقدم في  
 العدم من انه اذا عتق جازله  
 تملكها ان بطل الالتقاط  
 والا فله وكسب منه (قوله اذا  
 لم يكن عليه أمانة) ومن  
 الأمانة التي عليه ايضا  
 البرعة ونحوها من كل  
 ما عليه (قوله ممنوعة) أي  
 لا لانسل من كونه اعلى بمنعه  
 من الرمي وورد الماء ودفع  
 السباع (قوله مع التوسعة  
 على الفقراء) أي وان كان  
 فقيرا ايضا فلا يمنعه فقره من  
 ذبحه لاحتمال ان المالك  
 عليه اخذه منه بالفقر على  
 انه قد يبال لا يجوز له الاخذ  
 منه وان كان فقيرا لاعتقاد  
 القابض والمقبض كاقبل  
 بمنه فيما لو وكاه في دفع  
 صدقة للفقراء حيث لا يجوز  
 له اخذ شيء منها وان عين له  
 فقرا ياخذ منها طريقه اذا  
 اراد الدفع له ان يقدر له فقرا  
 وي دفعه له (قوله ويستقر

ويصرم) على السكل (التقاطه) زمن الامن من المغارة (الثلاث) للهي عنه في ضالة الابل وقيل  
 به غير هاجب امكان عيشها من غير راع الى وجود مال كمالها لطلبه ذلك فان اخذه ضمنه  
 ولم يبر الا برده للمالك اما من النيب فيجوز التقاطه للثلاث قطعا في العراء وغيره او تقييد  
 بعضهم بذلك بما اذا لم تكن عليه أمانة والابان كان لا يمكن اخذه الا باحذ الظاهر انه  
 حينئذ اخذه للثلاث تبعا لها ولا ان وجودها عليه وهي تقييد بمنعه من ورود الماء والشجر  
 والفرار من السباع وقد يفرق بين الامانة الخفية والنقطة وهو الوجه مخالف لكل ما هم  
 اذا لا يلزم من اخذها ولا يلزم من اخذها وهي عليه وضع يده عليه فيضرب في اخذها  
 بين الثلاث والحفظ وهو لا ياخذ الا الملتقط ودعوى ان وجوده ثقله عليه صبره كثير المتع  
 ممنوعة وخرج بالمملوك غيره ككتاب يقتني فبصل التقاطه وله الاختصاص والانتفاع به بعد  
 تربيته سنة والبيع المقتل تقليد المدي ياخذ في ايام منى ويعرفه فان خاف خروج  
 وقت الفريضة وفرقه يستحب استئذان الحاكم ولعل وجه تحريم ذلك في مال الغير  
 بمجرد التقليد مع كون المالك لا يزول به مع قوة القرينة المتصلة على الظن انه هدى مع التوسعة  
 على الفقراء وعدم تهمته الواجب فان المصلحة لهم لاله فاندفع ما لبعض الشراح هنا وظاهر انه  
 لو طهر مال كونه وانكر كونه هديا صدق بيمينه وحينئذ فالقياس انه يستقر على الذاب ما بين قبته  
 حيا ومذمورا انه الذي فوته بذبحه ويستقر على الاكل بدل اللحم والمذايح طريق والاوجه  
 جواز تلك منفعة موقوف لم يعلم مستغنى بدمه بغيره لانها ملوكة للوقوف عليه فهي من حين  
 الاموال المملوكة وجواز تلك منفعة موصى بها كذلك كرفته لانها ملوكة الرقة للوارث  
 والمنفعة لأوصى له وان رجع الزكشي من تردده عدم جواز تلكهما (وان وجدته) أي  
 الحيوان المذكور (بقرية) مثلا او مائة ارماع فاجبت لا يمد في مهلكة فيما ينظر (فالاصح  
 جواز التقاطه) في غير الحرم والاخذ بقصد الخيانة (الثلاث) لتطرق أيدي التجازين عليه هنا  
 دون المغارة لندرة طرورها لا اعتبارا رسالها فيها بالاراع فلا يكون ضالة بخلاف العمران والثاني  
 المنع كالمغارة لاطلاق الخبر وورد بيان سبب مقتضى المغارة بدليل دعه اترد الماء وترى الشجر  
 وقد منع الثلاث كالبيع المقتل وكالود فمقتضى معراضتها ثم عاد لا عراضه المسقط لحقه  
 (وما لا يمنع منها) أي صفات السباع (كشاة) وعجل وقصيل وكسيرا بل وخيل (يجوز التقاطه)  
 للحفظ و (للملك في القرية) ونحوها (والمغارة) زمن آمن ونهب ولو لم يبر القاضى كاتقضاء  
 اطلاق الخبر ووصوله عن الضميمة (ويضجر اخذه) أي المالك كقول الثلاث (من مغارة) بين أمور  
 ثلاثة (فان شاء عرفه) وينفق عليه (وعلى ك) به التعريف كثيره (او باعاه) باذن الحاكم  
 ان وجدته (وحفظ غنمه) كالاكل بل أولى (وعرفها) أي اللقطة التي باعها الا القرن ولذا اثبت

على الاكلين قضيت ان ذلك جار وان تضررت معرفته عادة وهو ظاهر لان حال الذاب كحال من غصب مال غيره نظمه ماله  
 ثم غصب منه وتضررت نزاعه فانه طريق في الضمان وان لم يعرف الاخذ منه (قوله منفعة موقوف) أي من الموقوفات  
 ما غير هاجب لاعداد تعريف اللقطة عليها اذهي من الاموال المحرزة وقد تقدم ان امرها لا يمين بيت المال (قوله الرقة)  
 يدل من الضمير او مبتدأ (قوله والاخذ) أي وغير الاخذ الخ (قوله ان وجدته) أي وان لم يجده باعه استغلا لا انه محلي ولم يبرص  
 للزهد وقضيت انه لا يجب الاشهاد بوجه بانه مؤثمن وان الغالب في اللقطة من حيث هي الكسب ولكن ينبغي استنباه

من المستأجر فلما استنبت فلا يجوز له أن يورثها إلا من الأول لأن أثر مدته (قوله) وهذا بعينه يقتضي المنع (الخ) انظر ما للحاجة إليه (قوله) فظاهر كما قاله السبكي وغيره هذه الاقالة) قال الشهاب بن قاسم ولا ينبغي أنه إذا تقابل المستأجر والمؤجر الأول رجع المستأجر على المؤجر بالسعي وزعمه أجرة المثل من حين التقابل لا المسمى لأن ارتفاع العقدين بالتقابل وقد أنفق عليه المنفعة (قوله) ولا يجب في هذه الخصلة) هي قوله أو غنكه حالاً (قوله) وسياق (عنه) أي في الفازة (قوله) وليس له يسع بهه لو كانت القطعة مما تؤول لغيره لا يجوز له بيعها له أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأن فيه مصلحة للمالك وبقي ما لو كانت القطعة هبة أو أنفق عليه اللزق على اعتقاده أنه عبد فقين أنه حر هل له الرجوع بما أنفق أم لا فيه نظر أيضاً والأقرب الثاني لأنه أنفق ليرجع على السيدونيين أنه لا ملك له عليه والعبد نفسه لم يقصد بالانفاق عليه حتى يرجع عليه بما أنفق ومثل ذلك في عدم الرجوع ما إذا بيع ثم ظهر المالك وقال صككت أعتقته لعله المذكورة وفي سيم على منهج لظهر مالكه وقال له كنت أعتقته مثلاً قبل تصرفه صدق وبأن فسادته ثم لو أكلت نفسه وأقر ببقاء الرق لباخذ الثمن فهل يقبل وجهان اهـ (أقول) الأقرب عدم القبول قليلاً ٣١٦ عليه ولتشوف الشارع للعتق ولأن الرجوع عما أقر به من الحقوق للأزمة له

لا يقبل منه (قوله) للثلاث الضمير هنا للثلاث وهم عوده إلى الرق وذكره في كلة لعدم الإيهام فيه (ثم غنكه) أي الثمن (أو) غنكه حالاً (أو) كاله) ان شاء أجماعاً ولا يجوز له أكله قبل غنكه نظير ما يأتي في ما يسرع فسادته (وغرم فتيته) يوم غنكه لا أكله كما سيصرح به آخر الباب (ان ظهر مالكه) ولا يجب في هذه الخصلة تعريضه على الظاهر عند الامام وسياق (عنه) نظير عيابه وعلى ذلك شأن التعريف انما أراد التثقل وقد وقع قبل الكل واستقر به فيه في الذمة ومن ثم يلزم منه اقراره بل لا يمتد به لأن بقاءه بذمته أحفظ وليس له يسع بعضه للانفاق للثلاث استغرق النفقة باقية ولا الاستقرار على المالك لذلك والفرق بينه وبين ما صرح في هرب الجاهل أنه ثم يتعذر بيع العين ابتداءً لعلق الاجارة وعدم الرغبة فيها لا بالحيث ولا كذلك القطعة ولا يرجع بما أنفق الا اذا اذن له المالك ثم عند إمكان مراجعته والا كان خاف عليه أو على ماله فيما يظهر أشهد على أنه يتفق بنية الرجوع والاولى أولى لحفظ العين بما على مالكه ثم الثانية لتوقف استباحة الثمن على التعريف وحصل ذلك ما لم يكن أحدهما خط للمالك والآخرين كما قاله المالك وبؤده ما يأتي وزاد انصاراً به وهي غنكه حالاً لا يستحقها حصة للرئيس لأنه أولى من الاكمل وله ابقاؤه لمالكه امانة ان تبرع بانفاقه ولو أعبأ به مثلاً فتركه فقام به غيره حتى عاد كماله لم يملكه ولا رجوع له بشئ الا ان استأذن المالك في الاختاق أو أشهد عند فقده أنه يتفق بنية الرجوع خلافه فالاحد واليكت في كونه يملكه والمالك في الرجوع بما صرفه ومن أخرج متاعاً غرق لم يملكه وماتقل عن الحسن البصري من ملكه له رد بان الاجماع على خلافه (فان

لا يقبل منه (قوله) للثلاث تستغرق النفقة) قال سيم على منهج بعد مثل ما ذكره وأقول هذا التعليل موجود في انصافه باذن الحاكم ثم بالاشهاد مع أنه جائز كما تقدم وقد أوردت ذلك على من قال بابطائه ولو جوز القرض على المالك فربما يفترض وينتف الحيوان أو ما اقترحه بلا تقصير فيبقى القرض ديناً على المالك من غير فائدة ولا كذلك في انصافه لأنه ينتفع به في الحال شيئاً ما اهـ (أقول) هذا الفرق انما يأتي فيما اقترحه

جعله ليصرفه على الحيوان أو ما لو وجد من يقرضه كل يوم قدر ما تنفقه على الحيوان كان كالواثق بنفسه اخذه (قوله) عند إمكان مراجعته) أي من مسافة قريبة وهي مادون مسافة العدوى ويحتمل ان المراد ما يجب طلب الماء منه بان كان بمجد القرب (قوله) أو على ماله) أي وان قل (قوله) أشهد على أنه يتفق) أي فان فقد الشئ ودقلا رجوعاً لأنه نادر ويحتمل ذلك في العمران دون المغارة (قوله) بنية الرجوع) عبارة مع أوفاه عند فقد الشئ ودقلا رجوعاً لأنه نادر ويحتمل ذلك الاجارة اهـ وقوله والاولى أي من الخصال (قوله) ونسل) فان ظهر مالكها فزج الملتقط (قوله) لأنه أولى) قضيته امتناع هذه الخصلة في غير المالك كقول وكاد يصحح بقوله بعد ولو كان الحيوان غير ما كوله في الغنك لكانت الاوليان ولكن نقل عن شيخنا الرادي جواز غنكه في هذه الحالة للاستبقاء أيضاً بوجه بان العلة في جواز كل المأ كوله في العصر عدم تبصر من يشتره ثم غالباً هو اموال الصائغة أم لا فيه نظر وقياس ما مر أول الباب فيما لو ألفت الج في باني بحره إلى آخر ما مر الأول (قوله) يكون من اموال الصائغة أم لا فيه نظر وقياس ما مر أول الباب فيما لو ألفت الج في باني بحره إلى آخر ما مر الأول (قوله) ومن أخرج متاعاً غرق لم يملكه) أي يكون لمالكه ان رجعت معرفته والافلطة كما يصحح مما تقدم في اللؤلؤ وقطعة العنبر وفي سيم على ج فخرج به هل يلتقط البعض الذي لا يجوز ولا يسعد الجواز

بأخبارها فلو أنه معها وهي أحده المثل وما سبق التفاضل يستحق سقطه من المسمى اه (قوله وخرج باجاءة العين) كان الأولى تأخير عن تمام المسئلة (قوله ثم شرط الصحة في الأولى تقدم ركوب المستاجر) قال الشهاب بن قاسم ظاهره اعتبار ركوبه بالفعل والتجبه خلافه كما يدل عليه التعليل بل التجبه اه اذا شرط في القدر ركوب المستاجر أولا واقتسامه العقد وجعلنا فية

(قوله وفضيته امتناع الاكل الخ) وعليه فعل الفرق بين المفازة والعمران ان العمران مظنة للاهتمام في حذانه بخلاف المفازة (قوله والساجد ونحوها) أي كالمقبرة والمدرسه والرباط (قوله جازمطلقا) أي التملك والحفظ ثم لو أسلم بعد ذلك فهل يجوز له وطوقها ملكه لها أو يثبت بطلان التقاطع فلا يجوز له وطوقها فيه نظر فليراجع من باب القرض ثم رأيت في سم على حج باب القرض مناصه قوله وضوحا بموسمية الخ لو أسلمت نحو الموسمية ٣١٧ بعد افتراضها فهل يجوز وطوقها أم

يكتنع لوجود المحذور وهو احتمال ردها بعده الوطء فيشبهه عايرته الوطء به نفس اه وفي حواشي الروص لوالد الشارح لو أسلمت نحو الموسمية لم يبطل العقد ويكتنع الوطء (قوله وينفق) أي عليه وقوله من كسبه ان كان هلا ذكروا ذلك في الحيوان أيضا بان يور وينفق عليه من أجرته اه سم على حج (أقول) يمكن انهم انما تركوه لان الغالب في الحيوان الذي يلتقط عدم تأني ايجاره فلو فرض امكان ايجاره كان كالعبد (قوله بما اذا عرف ربه) أي أو أخبر به ربه يتيق لانها يقبل في حق نفسه اذا كان بالغاً (قوله وبطل التصرف) هو واضح فيما لو ادعى عتقه أو وقفه أما اذا ادعى به فقد يقال يصح تصرف

أحده من العمران (أو لم يكن ما كولا) فله الخصلتان الاوليان لا الثالثة (وهي الاكل في الاصح) لسهولة البيع هنالاهم وشقة تعاقبها الى العمران وفضيته امتناع الاكل فيما مرلو نقلها الى العمران والثاني له الاكل أيضا كما في العصراء وأجاب الاول بأنه انما أبيع له الاكل في العصراء لانه قد لا يجد فيها من يشتره بخلاف العمران ومراده بالعمران الشارع والمساجد ونحوها لانها مع الموات محال للقطعة (ويجوز ان يلتقط) في زمن الامن والخوف ولولذلك (عبدا) أي قال (الامير) وعجز في زمن الخوف لا الامن لانه يستدل على سيده نعم لو كانت أمة يحس له النفع من امتنع التقاطع التملك ويجوز للحفظ فان لم تقل له لنصوت بحس أو محرمة جاز مطلقا وحيث جاز التقاطع القن فيه الخصلتان الاوليان وينفق من كسبه ان كان والا فكم امر وصور الفارق معرفة ربه وان ملكه بأن يكون به علامة دالة على الرق كعلامة الحشيشة والرخ ونظرفه غيره ثم صورهما اذا عرف ربه أو لا وجعل ملكه ثم وجده ضالا ولولذلكه ثم تصرف فيه فظهر ملكه وادعى عتقه أو ضعه بيده قوله صدق بينه وبطل التصرف (يلتقط غير الحيوان) من الجهاد كالنقد وغيره حتى الاختصاص كما مر (فان كان يسمع فساد كهرسة) ووطب لا يتقرر وعيب لا يتربب بتغيير خصلتين فقط (فان شاءنا به) باذن الحاكم ان وجدته ولم ينف منه والا استقل به فيما يظهر (وعرفه) بعدد به لا تخنه (ليترك الثمن) وهذه أولى مما ذكره في قوله (وان شاء فملكه) باللفظ لا النية هنا قيا كما علم عما يأتي (في الحال أو كاله) لانه معرض للهلاكه وحينئذ لا يحظ منها تطهير ما يأتي والأقرب كما قاله الأذري انه لا يستقل بعمل الاحتظ في ظنه بل يراجع الحاكم ويكتنع امساكه لتعذره (وقيل ان وجدته في عمران وجب البيع) لتيسره وامتنع الاكل نظير ما مر وفرق الاول بان هذا يفسد قبل وجود مشتركا واذا اكل لزمه تعريف الحاكم ان وجدته بعمران لا بعصراء أخذ ما مر خلافا للأذري ولا يجب افراز القيمة الغرر ومعه ما له نعم لا بد من افرازها عند ملكه لان تلك الدبر لا يصح فاعه القاضي (وان أمكن بقاؤه بعلاج كطبيب يصف) أي يمكن تخفيفه ولين يصير أهلا وجب رعاية الاغباء لذلك (فان كانت القطعة في بيعه بيع) جميعه باذن الحاكم بالقيمة المار (أو) كانت القطعة (في تخفيفه) أو استوى الامر ان كان يشبهه بعض المتأخرين (وتعرب به

الملتقط فيه وتلزمه قيمته لتسريه من المالك وقت البيع وان كانت فوق نفسه (قوله فيما يظهر) أي ولا يجب الاتمهاده على ما قدمناه قريبا (قوله وأكله) قياس ما مر عن الماوردي انه اذا تملكه لا يتعين أكله بل ان شاء أكله وان شاء جفنه وادعوه لنفسه (قوله بل يراجع الحاكم) أي ما لم يخف منه والاستعمال بعمل الاحتظ حيث عرفه والاراجع من يعرف الاحتظ وعمل بغيره ولو اختلف عليه بخبران قدم أعلمهما فان استوى ما عنده أخذ بقول من يقول ان كذا احتظ لا معه زيادة علم عرفه وجه الاحتظ (قوله وقيل ان وجدته في عمران) والمراد بالعمران هنا نحو المدرسة والمسجد والشارع اذ هما والموات محال للقطعة لا غير كما مر اه حج (أقول) وينبغي ان مثل ذلك نحوه من كل ما كان مظنة لاجتماع الناس كالخام والقهوة والركب (قوله بالقيمة المار) هو قوله ان وجدته ولم ينف الخ

المستاجر أو لانساح كل الآخر بنو شيه جاز فتلأم ١٥ (قوله) ويؤخذ من نص الشافعي (الخ) قال الشهاب بن قاسم قد يقال  
يقع من هذا قوله السابق ما لم يضرب بالجمعة (قوله كالبيع في الكل) أي في أنه ان ورد على معين اشترط معرفة عنه وتقدره على  
ما يأتي وان ورد على مافي الذمة اشترط وصفه وتقديره لكن مشاهدة الاول تقضي عن تقديره (قوله فعمل اعتبار تحديد القاض)  
(قوله بقدم ما سواي الخفيف) ظاهره انه ليس له الانفاق على الخفيف ليرجع بشرطه فراجع اه سم على ج (أقول)  
ولا مانع من الانفاق المذكور لحصول ٣١٨ المقصود به الا ان يقال ان ازام ذمة الغير لا يكون الاعند الضرورة وهي

منفعة حيث أمكن بيع  
جزء منه (قوله ومجمله كما  
بيحه الادري الخ) وقضية  
درض ما ذكر فين أخذ  
الحفظ انه لو أخذ لا لذلك  
لم يصدق ترك التعريف  
ولا في اعتقاد مجمله من  
غير تعريف بل ينبغي كثر  
عن اسهل ذلك حيث كان  
لقضية وقع فان وجوب  
تعريفها مما لا ينبغي فلا  
يسد من اعتقاد جوازها  
يقع لكثير من العامل من  
ان من وجد شيا جاز له أخذه  
مطلقا لا يعترف به ولا عبرة  
باعتقاده ذلك لتقصيره  
يعدم السؤال عن مثله  
(قوله فان دفعها) أي  
القاضي (قوله مع التزامه)  
أي الوديع (قوله وانه  
لا يلزمه) أي بل قياس  
ما تقدم حرمته حيث علم  
من نفسه اخطيئة فيها (قوله)  
وان الدافع لم يضمنها) أي  
يكون طريقا في الضمان  
والقرار على من تلفت تحت  
يده منها (قوله ولم يوجب

الواجد) أو غيره (خففه والا) بان لم يتبرع به أحد (بيع بعضه) بقدم ما سواي الخفيف  
(الخفيف الباقي) طلبا للاحاطة كولي النيم وانما على كل الحيوان لثلاثا على كل كلة كما مر (ومن  
أخذ لقطة الحفظ أبدا) وهو أهل للاقتطاع لذلك تأخذه الزكشي أي بان كان ثقة (ففي)  
كدوها ونسلها (أمانة سيده) لانه يحفظها لمالكها فأشبهه المودع ومن ثم ضمنها لو تضرر كان ترك  
تعريفها على ما يأتي ومجمله كما بيحه الادري وسبأني عن النكت وغيرهما يصرح به حيث لم  
يكن له عند معشرف تركه أي كان خشي من ظالم أخذها أو جعل وجوبه وعذر فيها يظهر  
(فان دفعها الى القاضي لزمه القبول) حفظها على صاحبها لانه ينقلها الى أمانة أقوى وانما لم  
يلزمه قبول الوديعة عند انتفاء الضرر ولا مكان ردها لمالكها مع التزام الحفظ وكذا لو أخذها  
لثلاث ثم ترك ردها يلزمه القبول ومعلوم عدم جواز دفعه للقاضي غير أمين وانه لا يلزمه  
القبول وان الدافع لم يضمنها كما صرح به الفقهاء (ولم يوجب الا كثر من التعريف) في غير  
لقطة الحرم (والحالة هذه) أي كونه أخذها الحفظ لان الشرع انما أوجبه لاجل ان له الثلاث  
بعده وقال الاولون يجب أي حيث لم يصف أخذ ظالم لها كما يعلم مما يأتي في الثلاث فثبت حق المالك  
بكتفها ورجحه الامام والفرازي وقواه واختاره في الروضة وصححه في شرح مسلم وهو المعتمد  
كما قاله الادري لان المالك قد لا يمكنه انشاده النصوص في مرض وعيكن المتعلق الخاص عن  
الوجوب بل يدفع للقاضي الامين فيضمن بترك التعريف ولا يرتفع به ضمانه لو بدله بعد قال  
ولا يلزمه مؤنة التعريف في ماله على القوانين وان نقل الفرازي ان المؤنة تابعة للوجوب ولو  
بدله فقد التفت أو الاختصاص عرفها من حيث لا يستدعيها عرفه قبله أما اذا أخذها  
لثلاث أو الاختصاص فيلزمه التعريف جزما (فلو قصد بعد ذلك) أي أخذها الحفظ وكذا بعد  
أخذها لثلاث (خيانة لم يكن ضامنا) بمجرد القصد (في الاصح) فان انضم لذلك القصد استعمال  
أو نقل من محل لا ترضى كالمودع فصار الشافعي بصيرا بذلك واذا ضمن في الانتفاء ضمانة  
ثم ألقه وأراد ان يعرف ويملك جاز وخرج الانتفاء مافي قوله (وان أخذ بقصد خيانة فضمن)  
لقصده المقارن لأخذه ويبرأ بالدفع لحاكم أمين (وليس له بعد ان يعرف ويملك) أو يختص بعد  
التعريف (على المذهب) نظر المذهب انه كالغائب وفي وجهه من الطريق الثاني ذلك نظر  
لوجود صورة الالتقاط (وان أخذ ليصرف ويملك) بعد التعريف (فأمانة) سيده (مدة)  
التعريف وكذا بعد ما لم يضر الثلاث في (الاصح) كعاقبة مدة التعريف والثاني به قال  
الامام والفرازي تصير مضونة عليه اذا كان عزم الثلاث مطردا كالاستئمان وفرق الاول بان

الاكثرون) ضعيف (قوله ولا يلزمه مؤنة التعريف) أي بل تكون في بيت المال كما يأتي في كلام  
المصنف (قوله عرفها من حيث لا يستدعيها عرفه قبله) أي عليه مؤنة التعريف من الآن ثم ان كان اقترض على مالكها مؤنة تعريف ما مضى  
فهل يرجع بذلك عليه لانه اخذ اقترض لغرض المالك ولا رجوعها اليه آخره في نظر والا اقرب الاول لانهم لم يعتدوا بتعريفه  
السابق ولم يرتبوا الحكم عليه مع قصد الثلاث بل اوجبوا استئناف التعريف فابتدأه أخذ لثلاث كما بمن الآن ولا نظر  
الى ما قبله (قوله وأراد ان يعرف) قال سم على ج فلوقت اخطيئة في أنه التعريف ثم ألقه فهل ينبغي أو يستأنف اه  
(أقول) والا اقرب الاول لان قصدا خيانة لم يسل أصل اللقطة فلا يسل حكم ما بي عليه (قوله مطردا) أي مستمرا

أي فلا يكنى أن يقول آجرتك قطعة من هذه الأرض مثلاً وظاهر أنه إذا أجرد أو أمثلاً كفت مشاهدتها كما يسأل عما قدمه  
(قوله حيث لم يشتر بدونه) أي المعادين كما هو ظاهر (قوله اجارة غائب) أي في اجارة العين فإجاده بالقلب غير المرفى كما هو  
ظاهر (قوله أن لم يستغفله عليها) فإن استغفله عليها صارت ودعية يصعب بالتقصير كإثباتي في محله أما إذا لم يستغفله عليها  
(قوله يكون في الاحتصاص أمينا) وتظهر فائدة ذلك فيما لو كان كلبا في جواز الانتفاع به وعدمه وفي جواز التقصير في  
حفظه وعدمه فقيل احتصاصه به لا يجوز به الانتفاع ولا التقصير في حفظه ويجوز أن يحتصاصه بغيره فموقع السؤال  
في الدرس عما يوجد من الامتعة والمصاع في عيش الحداة والغراب ونحوهما ٣١٩ ما حكمه والجواب الظاهر أنه لقطه

المستام مأخوذ لحظاً آخذ حال الأخذ بخلاف اللقطه ولو أخذها بقصد حفظ ولا غش ولا  
بقصد خيانة ولا أمانة أو بقصد أحد من نفسه فأمانة وله غلظها بشرطه اتفاقا ومعلوم  
أنه يكون في الاحتصاص أمينا ما لم يتلف بنفسه أو بغيره فإن تلف فلا ضمان أخذاً مما مر في  
الغصب (و) يجب الأخذ كما قاله المتولي وغيره (يعرف) بفرض أوله ندبا كما قاله الأذري وغيره  
خلافاً لابن الرقة لمحمّل التقاطها (و) (جنسها وصفها) الشامل لنوعها (وقدرها) بعد أو وزن  
أو كيل أو زرع (وصفها) أي وعاءها توسعاً إذا أصله جلد ليس رأس الضرورة كذا قاله  
بعضهم تبعاً لخطأ في لكن عبارة القاموس مصرحة بكونه مشتركا بين الوعاء الذي فيه النقطة  
جلد أو خرقة أو غلاف الضرورة والجلد الذي ينطى رأسها به (ووكلاءها) بكسر أوله وبالدال أي  
خطها المشدود به لأمرة صلى الله عليه وسلم بمعرفة هذين وقيسهما غيرهما الثلاث تحتها بغيرها  
ولعرف صدق ووصفها ويستحب تشييدها بالكتابة كما مر خوف التسيان أما عند غلظها  
فالأوجه وجوب معرفة ذلك ليس بما رده مالكها الوظهر (ثم) بمعرفة ذلك (يعرفها)  
بضم أوله وجواباً أن لم يقصد غلظها كما مر بنفسه أو نائبه من غير أن يسلمها ويكون المحرف  
عاقلاً غير مشهور بالخلاعة والمجون وأن لم يكن عدلاً كما قاله ابن الرقة أن يوقه قوله ولو محجوراً  
عليه بالسفه كما علم عامر وأفهم قولهم ثم عدم وجوب فورية التعريف وهو ما صححه لكن  
ذهب القاضى أبو الطيب إلى وجوب الفورية واعتمده الفراء في قيل ومقتضى كلام الشيخين  
جواز التعريف بعد زمن طويل كعشرين سنة وهو في غاية البعد والظاهر أن مراده بذلك  
عدم الفورية المطلقة لا التاماً انتهى والأوجه ما توسطه الأذري وهو عدم جواز تأخيرها عن  
زمن تطلب فيه عادة ويتحقق بطلانها وكثرها وواقعته الباقية فقال يجوز التأخير ما لم يطلب على  
ظنه فوات معرفة المسألة به ولم يتعرضوا له انتهى وقد تعرض في النهاية عما يفيد ذلك وفي  
نكت المصنف كالجلبى أنه لو غاب على ظنه أخذ ظالم لها حرم التعريف وكانت أمانة بيده أبداً  
أي فلا يملكها بهاءه السنة كما أفق به الفراء وهو الوجه مما أفق به ابن الصباغ أنه لو خشي من  
التعريف استئصال ماله عذري تركه وله غلظها بهاءه السنة (في الأسواق) عند قيامها (أو أبواب  
المساجد) عند خروج الناس منها إلى أقرب إلى وجدانها وبكره تنزيهاً كافي المجموع لا تخريجا  
خلافاً لجمع مع رفع الصوت بحسب كانشادها فيه إلا المسجد الحرام كما قاله الماوردي والشافعي  
لا يمكن غلظ لقطه الحرم فالتعريف فيه محض عبادة بخلاف غيره فإن العرف فيه منهم

المستام مأخوذ لحظاً آخذ حال الأخذ بخلاف اللقطه ولو أخذها بقصد حفظ ولا غش ولا  
بقصد خيانة ولا أمانة أو بقصد أحد من نفسه فأمانة وله غلظها بشرطه اتفاقا ومعلوم  
أنه يكون في الاحتصاص أمينا ما لم يتلف بنفسه أو بغيره فإن تلف فلا ضمان أخذاً مما مر في  
الغصب (و) يجب الأخذ كما قاله المتولي وغيره (يعرف) بفرض أوله ندبا كما قاله الأذري وغيره  
خلافاً لابن الرقة لمحمّل التقاطها (و) (جنسها وصفها) الشامل لنوعها (وقدرها) بعد أو وزن  
أو كيل أو زرع (وصفها) أي وعاءها توسعاً إذا أصله جلد ليس رأس الضرورة كذا قاله  
بعضهم تبعاً لخطأ في لكن عبارة القاموس مصرحة بكونه مشتركا بين الوعاء الذي فيه النقطة  
جلد أو خرقة أو غلاف الضرورة والجلد الذي ينطى رأسها به (ووكلاءها) بكسر أوله وبالدال أي  
خطها المشدود به لأمرة صلى الله عليه وسلم بمعرفة هذين وقيسهما غيرهما الثلاث تحتها بغيرها  
ولعرف صدق ووصفها ويستحب تشييدها بالكتابة كما مر خوف التسيان أما عند غلظها  
فالأوجه وجوب معرفة ذلك ليس بما رده مالكها الوظهر (ثم) بمعرفة ذلك (يعرفها)  
بضم أوله وجواباً أن لم يقصد غلظها كما مر بنفسه أو نائبه من غير أن يسلمها ويكون المحرف  
عاقلاً غير مشهور بالخلاعة والمجون وأن لم يكن عدلاً كما قاله ابن الرقة أن يوقه قوله ولو محجوراً  
عليه بالسفه كما علم عامر وأفهم قولهم ثم عدم وجوب فورية التعريف وهو ما صححه لكن  
ذهب القاضى أبو الطيب إلى وجوب الفورية واعتمده الفراء في قيل ومقتضى كلام الشيخين  
جواز التعريف بعد زمن طويل كعشرين سنة وهو في غاية البعد والظاهر أن مراده بذلك  
عدم الفورية المطلقة لا التاماً انتهى والأوجه ما توسطه الأذري وهو عدم جواز تأخيرها عن  
زمن تطلب فيه عادة ويتحقق بطلانها وكثرها وواقعته الباقية فقال يجوز التأخير ما لم يطلب على  
ظنه فوات معرفة المسألة به ولم يتعرضوا له انتهى وقد تعرض في النهاية عما يفيد ذلك وفي  
نكت المصنف كالجلبى أنه لو غاب على ظنه أخذ ظالم لها حرم التعريف وكانت أمانة بيده أبداً  
أي فلا يملكها بهاءه السنة كما أفق به الفراء وهو الوجه مما أفق به ابن الصباغ أنه لو خشي من  
التعريف استئصال ماله عذري تركه وله غلظها بهاءه السنة (في الأسواق) عند قيامها (أو أبواب  
المساجد) عند خروج الناس منها إلى أقرب إلى وجدانها وبكره تنزيهاً كافي المجموع لا تخريجا  
خلافاً لجمع مع رفع الصوت بحسب كانشادها فيه إلا المسجد الحرام كما قاله الماوردي والشافعي  
لا يمكن غلظ لقطه الحرم فالتعريف فيه محض عبادة بخلاف غيره فإن العرف فيه منهم

في مؤنثه هل تكون عليه أم لا فيه نظر وينبغي أن يقال هو في هذه الحالة كالمال الصانع في أي فيه ما قيل في المال الصانع  
من أن أمره لبيت المال فيدفعه له ليحفظه أن يراجع مرة صاحبه ويصرفه مصرف أموال بيت المال أن لم يرج وهذه أن  
كان تأخير بيت المال أمينا والأدفعه لثقة بصرفه مصارف أموال بيت المال أن لم يعرف الملتصق مصارفه والأصرفة بنفسه  
(قوله فلا يملكها بهاءه السنة) أي ولو لو أس من مالكها كما هو ظاهر هذه العبارة وقوله وبكره تنزيهاً أي التعريف (قوله لقطه  
الحرم) فقضية أنه لم يملكها قبل وصوله الحرم وأراد أن يرضى فيه أنه كان ذلك مكروهاً وفيه نظر بل مقتضى إطلاقهم خلافه  
فلا يرجع (قوله محض عبادة) أي في أيام الموسم وغيرها

فلا يصح أن يصار إلى حاشية الشيخ من تشييد العثمان بها إذا دفع إليه أجرة في حقلها لم أعلم ما خفي (قوله ثم إذا قوتت الشروط في المنفعة) قال العلامة ابن قاسم قد يقال من الشروط كونها معلومة بالثبوت لا في فائز بعد ذلك حاصل المني اه (أقول) المراد بشرط المنفعة شروطها في نفسها الكون متوقفا على آخر ما صرح في شرح قول المصنف وكون المنفعة مضمومة فالمراد بيمين الذي ٣٢٠ هو شرط لها كونها معلومة في نفسها غير مضمومة كما أشار إليه الجلال المحقق بقوله

فغاله منافع يجب بيان المراد منها اه وأما تقدير الذي ذكره المصنف هنا فهو بيان لكيفية العقد عليها وليس شرط لها في نفسها ويوافق هذا قول الشارح كالعلامة ابن حجر في ترجمة الفصل في بنية شروط المنفعة وماتقدير به فحل ما تقدر به قدر الزائد على الشرط لكن يصح على هذا قولهما بالتقدير الآتي عقب قول المصنف معلومة إذ ظاهره أن العلم إنما يحصل بالتقدير المذكور فليجر (قوله أولها من فراغ العقد) بوجه أنه لا بد أن يقول المؤيد ذلك في العقد وليس مرادوا في الضقة زيادة وأوفس قوله أولها وهي تحقق الأيام (قوله أي عمله) قال الشهاب بن قاسم أي كالسافة إلى مكة (قوله أو بمن) عطف على يعمل فقد جعل القسم الأول ما لا يقدر إلا بالنسب والثاني ما يقدر بأحد الأمرين العمل أو الزمن وسبب قسم ثالث وهو ما لا يقدر إلا بالعمل كذا في حواشي

بقصد التكاثر ويبرد على من الحق به مسجد المدينة والأقصى وعلى تنظير الأذرى في تعميم ذلك لغير أيام الموسم (وتحورها) من المحافل والمجامع ومحال الرجال وليكن أكثره لمحل وجودها ولا يجوز له المسافرة بها بل يدفعه لمن يعرفها باذن الحاكم والأشمن نعم لم وجدها بالصرح اعتبر بها المقصود قرب أم بعد استمر أم تغير وقيل يتعين أقرب البلاد لها واختبر وأن جازته بقافة تبعها وعرفها ولو وجد بيتته درهما مثلا وجوز كونها لم يدخله عرفه لم كالقطة قاله الفقهاء ويجب في غير الحقير الذي لا يصدق بالتأخير أن يعرف (سنة) من وقت التعريف بتحديد الخبر الصحيح فيه لأن السنة لا تتأخر فيها القوافل غالباً وعرضها في الفصول الأربعة ولا نه لولم يعرف سنة لصاعت الأموال على أربابها ولو جعل التعريف أبداً لامتنع من التقاطها فكانت السنة محصلة لأمر يقين ولو التقط اثنان لقطة عرفها كل واحد نصف سنة لأن قسمها اثنتان تكون عند التقط لا قبله كما قال السبكي أنه لا شبهة وأن قال ابن الرقة يعرفها كل سنة لأنه في النصف كالقطة كاملة وقد يجب التعريف على كل واحد سنتين بأن يعرف سنة واحدة حفظها بناء على أن التعريف حينئذ واجب ثم يدا التملك فيلزمه من حينئذ سنة أخرى ولا يشترط استيعاب السنة بل يكون (على العادة) زمناً ومحللاً قدراً (يعرف) أولاً كل يوم مرتين طرفي النهار) أسبوعاً (ثم كل يوم مرة) طرفه إلى أن يتم أسبوعاً آخر (ثم كل أسبوع) مرة أو مرتين أي إلى أن يتم سبعة أسابيع أخذاً بما قبله (ثم) في كل (شهر) مرة بحيث لا يفتى أن الأخير تكرار الأول وزد في الأزمنة الأولى لأن طلب المالك فيها أكثر وتعد بالمترين وما بعدهما بما ذكر أوجه من قول بعض الشراح مرادهم أنه في ثلاثة أشهر يعرف كل يوم مرتين وفي مثلها كل يوم مرة وفي مثلها كل أسبوع مرة وفي مثلها كل شهر مرة والأقرب أن هذا التقيد بذكره لا احتساباً لا للوجوب كما يفهمه ما يأتي أنه تكفي سنة مفترقة على أي وجه كان التعريف بقية الآتي (ولا تكفي سنة متفرقة) كان يعرف اثني عشر شهراً من اثني عشر عاماً (في الأصح) لأن المفهوم من السنة في الخبر التوالي وكالو حلف لا يكلم زيد أسبوعاً (قلت الأصح يكفي والله أعلم) لا طلاق الظهور وكالو نذر صوم سنة ويفرق بين هذا والحلف بأن المقصد به الامتناع والجز ولا يتم ذلك بدون التوالي ومحل هذا كما يجنبه الأذرى أن لا يفحش التأخير بحيث ينسى التعريف الأول والأوجب الاستئناف واعتبر الامام وجوب بيان محل وجدانها في التعريف كما مر ولومات الملتقط أثناء التعريف بنى ولزته كما قاله الزركشي والعراقي راداً أول نسخة من الأقرب الاستئناف كما لا يفتى على حوله مؤثره في إلزازه بمحصل المقصود هنالكم لا تنقطع حول المورث بخروج المالك عنه جوفه فيستأنف الوارث الحلول لا ابتداء ملكه (ويذكر) (نذراً) (بعض أو صافها) في التعريف جنبها وأعضائها أو وكاتها ويحرم عليه استيعابها كما صرح به الأذرى لثلاثيها كاذب فإن فعل ضمن كما صححه في الروضة لا احتمال رفعه

(قوله باذن الحاكم) أي في اللامع (قوله بمقصد) أي ببلده وقوله قرب أم بعد معتمد (قوله وكالو حلف لا يكلم) أي في يد أسبوعاً) أي فاه لا يترك تسكبه سنة متفرقة بل لا بد لعدم الخفت من تركه تسكبه سنة كاملة (قوله بيان محل وجدانها) عبارة شرح الروض زمان بدل محل أي بأن يقول في تعريفه من ضاعت له لقطة لمحل كذا (قوله كما مر) أي في قوله ولا يكره أكثره لمحل وجودها وقوله راداً أقول شيخه أي البلقيني اه ج



الشهاب بن قاسم على الضعفة (قوله ولا فرق كما قاله النفاخ الخ) عبارة الضعفة قال النفاخ انه لا فرق بين الاشارة الى الذنوب أو وصفه (قوله فدعوى انه خلاف الاصل مردودة) لا تناسب ما قبله الذي صاحبه البطالان لان احتمال المدعى كوروا ان كان الاصل والغالب عدمه ففيه تسلم ان الاصل والغالب عدمه لكن لا تنظر الى ذلك فكانت الاصول حذفت قوله فدعوى الخ (قوله ان ليس عليه قدمين الخ) وسيأتي في جملة لكلام الماوردي الا في انه ٣٢١ يعتبر ما يحصل به الاجاز (قوله

فيعتبر حينئذ ما يحصل به الاجاز) انظر هل المراد اعتبار ذلك لوجوب الاجرة حتى اذا لم يحصل ذلك لا يستحق اجرة أو اعتباره لماذا ثم رأيت الشهاب بن قاسم تنظر في هذا الجدل

(قوله لان المصلحة للمالك) فيه نظر بالنسبة لقوله أو لا لحفظ الخ فان له فيها التملك بصدقه مبدء التعريف على ما يفيد قوله قبل وله تملكه باشرطه انما قال لكن مقتضى قوله في أول الفصل الا في بعد قصده تملكه انه لا يعتد بالتعريف قبل ذلك وعليه فيقرب شبهة بين التقط للحفظ (قوله لكن مقتضى كلامهما الخ) معتد سم عن م (قوله على المالك) أي فلول يظهر المالك كانت من الاموال الفائقة فيصيرها كبيت المال وله الرجوع على بيت المال بما أخذ منه (قوله ختبر ع) أي ان اخفق من ماله والا فيضمن بدل ما أخفق من بيت المال له (قوله بل ما يظن ان

الحاكم يلزم الدفع بالمغات ويفارق جواز استيفائه في الاشهاد بصحة الشهود وعدمهم ثم هم (ولا يلزم مؤونة التعريف ان أخذ لحفظ) أو لا لحفظ ولا تملك أو اختصاص لان المصلحة للمالك (بل يرتب القاضي من بيت المال) قرضا كما قاله ابن الرقعة لكن مقتضى كلامهما انه تبرع واعتمده الا ذري وبذل عليه قوله (أو يفترض من الملتقط أو غيره) (على المالك) أو بأمر الملتقط بل يرجع على المالك أو يبيع جزأ منها أو يأخذ نظير ما مر في هرب الجبال فيعتد ويلزمه فصل الاحتفاظ للمالك من هذه الاربعة فان أخفق على وجه غير ما ذكر فخير ع سواء في ذلك أو جبننا التعريف أم لا على ما اعتاده السبكي والعراقي ونقله عن جمع لكن الذي في الروضة كاصلها ان أو جبننا فعليه المؤونة والا فلا (وان أخذ) ها غير محصور عليه (الملك) أو الاختصاص ابتداء وفي الاننا ولو بعد لقطه لحفظ (لزمه) مؤونة التعريف وان لم يملك بعد ذلك لان الحفظ له في غلته وقت التعريف (وقيل ان لم يملك فعلى المالك) لعود الفائدة له وعبر عن حكاية هذا في الروضة بقوله وقيل ان ظهر المالك فغلبه وهو الاولى ليشمل ظهوره بعد التملك أما المحصور عليه فلا يخرج وليه مؤنته من ماله وان رأى التملك أحط له بل يرفع الامر الى الحاكم لبيع جزأ منها لمؤنته وان نازع الا ذري فبه (والاصح ان الحقير) يسأل هو دينار وقيل درهم وقيل وزنه وقيل دون نصاب السرقه والاصح عندهما عدم تقريره بل ما يظن ان صاحبه لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا (لا يعرف سنة) لان فاقده لا يتأسف عليه سنة والثاني يعرف سنة لعدم السموم الاخبار وأطال جمع في ترجيعه بانه الذي عليه الاكثرون وهو الموافق لقولهما يتعريف الاختصاص سنة ثم يخص به ودفع بان الكلام كما هو واضح في اختصاص عظيم المنفعة بكثر أسف فاقده عليه سنة غالبا (بل) الاصح انه لا يلزمه ان يعرفه الا (زنا) يظن ان فاقده يعرض عنه) بعده (غالبا) ويختلف باختلافه فدانق الفضة حال الذهب فهو ثلاثة أيام وبما قرأناه كلامه الدال عليه السياق اندفع ما قيل الا في قول لا يعرض عنه أو الى زمن يظن ان فاقده يعرض عنه فيحصل ذلك الزمن غاية ترك التعريف لا طرعا للتعريف ولهذا أشار لشارح زده بقوله بعد ذلك الزمن ومحل ما تقر في المتقول أو ما غيره كتجبة زبيب فانه يستبدوا جده به ولو في حرم مكة كما هو ظاهر فقد سمع عمر رضي الله عنه من يشبه في الطواف زبيبة فقال ان من الورع ما يقتضيه الله ورأى صلى الله عليه وسلم عمرة في الطريق فقال لولا أخشى ان تكون صدقة لا كلمت ولا يشك ذلك يكون لا ما يلزمه أخذ المال الضائع لحفظه لان ذلك يقتضي اعراض المالك عنه او نحو وجهه ان ملكه فهي الآن مباحة فتركها ان يريد لعلها مشيرابه الى ذلك ويجوز أخذ من سائل الحصادين التي اعتيد الاعراض عنها وقول الزركشي ينبغي تخصيصه بما لا زكاد فيه أو لم يحل له كالفقر مردوبان الاوجه اغتار ذلك كاجر عليه السلف والخلف وما يحسنه بعضهم من تشييده بما ليس فيه حق بل

٤١ غمابه ع صاحبه الخ) أي اعتبار الغالب من أحوال الناس فلا يرد ان صاحبه قد يكون شديدا الجمل فيوم أسفه على التثاقل (قوله وبما قرأنا) أي من قوله لا يلزمه ان يعرفه الخ (قوله فانه يستبدوا جده) هل يملك بمجرد الاخذ أو يتوقف الملك على تصد التملك أو على لفظ أو لا يملكه لعدم قوله وبني أن لا يفتاح الى تملك لانه مما يعرض عنه وما يعرض عنه أطلقوا به ملك بالاخذ اه سم على (قوله اغتار ذلك) أي اغتار أخذوه وان نعلقت به الزكاة

بان بعض القرآن يسمى قرآنا وان لم يتصف بالاجاز استقلالاً ولهذا يجزم على الجانب قراءة كلف بل حرف مثلاً (قوله وبدلاً من تعيين المتعلم) أي فلا يصح استأجرتك لثمن أحد بعدى (قوله ان قدر بالهمل) تنبع في ذكره هنا العلامة ابن حجر لكن انما ذكره هنا للزيادة التي زادها عقب قول المصنف ان قدر بالعمل حيث قال أبو الزمن على ما يأتي فيه فكان على الشارح

(قوله بخلاف السنابل) أي فانها ليست مقصورة بل أربابها يعرضون عنها ويقصدونها غيرهم بالاختصاص فبذلك أنه لا يجب على الولي جمعها للولي عليه وان أمكن وكان له ما وقع وفيه نظر اه سم على ج (أقول) وقد يقال ان كان له ما وقع ومهل جمعها بحيث لو استأجر من يجمعها كان للباقي بعد الاجرة وقوع وجب والا فلا (فصل في غلظها وغرمها) (قوله بمد قصده غلظها) قضية التقيد بما ذكرناه اذ أخذنا بقصد حفظ ولا غلظ ثم عرف قبل قصد الغلظ لا يعتد بتعريفه (قوله أو أعرض عنه) قال في شرح الرضوي ولدفعها للعاكم وترك تعريفها وغلظها ثم استقال أي طلب من الحاكم اقله منها يعرفها ويملكها منع من ذلك لانه أسقط حقه اه سم على ج وقد تقدم التصريح بذلك في قول الشارح وقد يتبع الغلظ كالعبر المتداول وكانو دفعها للقاضي معروض الخ (قوله ٣٣٢ ينبغي أن يعرفها) أي الامة التي تحمل له (قوله كتملكت) هل يشترط في صحة

التملك معرفتها حتى لو جهلت له لم يصح فيه نظر فليراجع ولا يبعد الاشتراط وهي تفسير القرض بل قالوا ان ملكها لا كقرض فليخطر هل ذلك القرض المجهول مر (فخرج في) قال في شرح الرضوي والظاهر ان ولد اللقطة كاللقطة ان كانت حاملاً به عند التقاطها وانفصل منها قبل غلظها وعلكها تبعاً لامة وعليه يعمل قول من قال انه يملك بعد التعريف لامة أي ويملكها اه سم على ج (أقول) قول سم ولا يبعد الاشتراط قد يستفاد الاشتراط من

لا يعبر عن نفسه اعترضه البقيتي بان ذلك انما يظهر في نحو الكسر عما قد يقصد وسبقت اليد اليه بخلاف السنابل وألحق بها أخذها بما لوك يفسح به عادة كاهم (فصل في غلظها وغرمها وما يتبعهما) (اذ عرف) اللقطة بقصد غلظها (سنة) أردوني في الحقب جاز له غلظها ولو هاتمها أو فقير الا في صور مرحت كان أخذ للقطة أو أعرض عنه أو كانت أمة تحلل له وقول الزركشي ينبغي ان يعرفها ثم يتابع ويغلق عنها نظير ما مر فبما يتسارع فساده مردود اذ الفرق بينهما ان هذا مانعه عرضي وهي مانه اذ يتعلق باليمن فاختص بمن يدا احتياط واذ اراده (لم يملكها حتى يختاره بلقط) من ناطق صريح فيه (تملكت) أو كتابه مع النسبة كما هو قياس سائر الابواب (وتحويه) كآخذته أو اشارته أو من مفهومة كما قاله الزركشي ويبحث الضمير من الرقة انه لا بد في الاختصاص الذي كان لغيره ان ينقله لنفسه (وقول تكفي النية) أي بعد بقصد التملك لا لنتها للمعاوضة والايجاب (وقيل يملكها بعض السنة) بعد التعريف اكتفاء بقصد التملك السابق وقول الشارح في التقط للمعظاد اذ ما وقفنا وجوب التعريف بعرف سنة قد اله التملك لا يأتي فيه هذه الوجه كما صرح به الامام والغزالي في البسيط وان لم توجب التعريف عليه فعرف ثم بدله قصد التملك لا يستدعي اعرف من قبل بقضي بظاهره انه لو عرفه مدة قبل قصد غلظها ثم قد سده اعتد بامضى وبني عليه على القول الرابع وهو وجوب التعريف والمعمد الاستئناف فيه ايضاً (فان غلظها) أي اللقطة ولم يظهر مالها فاعلاما بالقبض في الاثارة لانها من كسبه كما في شرح مسلم أو (فظهر المالك) وهي باقية بجلها (وانفقنا على رعيها) أو بدلهما (فذلك) ظاهر اذ الحق لهما لا يدهوهما

قول الشارح السابق امانة غلظها فالوجه وجوب معرفة ذلك ليعلم ما رده مالها والظاهر وقوله ويجب ايضاً هل يملك القرض المجهول (أقول) الظاهر انه لا يملك القرض المجهول لتعذر دمنه مع الجهل وقضية قوله وانفصل منها قبل غلظها انها لو جلت به بعد الالتقاط وانفصل قبل التملك انه لا يملكه تبعاً لامة وعليه فينبغي أن المراد انه لا يملكه بتمام امة بل يتوقف على ذلك له بخصوصه وينبغي ايضاً ان ما جلت به بعد الالتقاط ولم ينفصل قبل التملك انه يتبعها في التملك كما يتبعها في البيع (قوله كان لتفسيره ان ينقله) أي بان يقول نقلت الاختصاص به إلى (قوله فلامطالبة الخ) لو غلظ ما يدس فساد في الحال أو كله ثم عرفه ولم يملك القيمة هل تسقط المطالبة ايضاً في الاثارة أو لانه ينظر وجه الثاني اه سم على ج وقال شيخنا الزبدي بعد مثل ما ذكره الشارح وينبغي ان يكون محله اذ انعم على ردها أو بدلهما اذ ظهر مالها أو قضية كلام الشارح انه لا فرق وقد وجهه بانه حيث أتى بما وجب عليه من التعريف وغلظ صارت من جملة اكسابه وعدم نيته ردها إلى مالها لا يزال ملكه وان أخب به وعلى ما قاله شيخنا فينبغي أن يلحق به ما لو لم يقصد رد او اعدمه (قوله وهي باقية بجلها) لو كان زال ملكه عنها ثم اذ فالحق به انه كالمولم يزل مر اه سم على ج (قوله أو بدلهما) هل يشترط ايحاب وقبول القياس الاشتراط

ذكره أيضا قوله لا اختلاف الاغراض به الى قوله بخلاف الحفر متعلق بالزمن الذي زاده في النصفه فاسقطه الشارع وذكر هذا في صحيحه ولم يسقطه من الكنية وعبارة النصفه غيب المتن نصها أو بالزمن كما صرح به العمري وغيره لا اختلاف الفرض به واعتمده الادريجي أخذها من في خياطة قدرت بزمن انه لا يدان معين ما يحيطه وفارق ما ذكر تعيين الحفر بالزمن الى آخره

ان كان الملك ينتقض بغير ظهور المالك ويدل على انتقاض الملك بغير ظهور المالك ٣٢٣ وجوب الرد للمالك حيث

علم قبل طلبه اه سم على  
حج وقد يقال قوله ان كان  
الملك ينتقض الخ انما  
بقتضى عدم الاشتراط  
فلا راجع من نصه  
فصله لا ينتقض (قوله  
ومؤنة الرد عليه) أى  
المنتقض (قوله و ردّها  
بزادتها المتصلة) قال في  
شرح الروض وان حدثت  
بعد التملك بما لا يصل بل  
لو حدثت قبله ثم انفصلت  
ردّها كنفسه من الرد  
بالعيب فلو انقطع حائلا  
فخلف قبل تملكها ثم ولد  
رد الولد مع الام فهو تنبيه  
هل يجب تعريف هذا  
الولد بعد انفصاله مع الام  
أولاً لأنه لم يملكه وعلى  
الاول فهل يكفي ما بقى  
من تعريف الام فيه فنظر  
اه سم على ج (أقول)  
نعم يكفي ما بقى من تعريف  
الام لأنه تابع وبقي مالم  
انفصل بعد تمام التعريف  
وقبل التملك فهل يسقط  
التعريف فيه فنظر والنظار  
سقوطه اكتفاء سابق  
من تعريف الام (قوله

ويجب على المنتقط ردّها المالكها اذا علم ولم يتعلق بها حق لازم قبل طلبه كما قاله الرافعي في باب  
الوديعة ومؤنة الرد عليه فان ردّها قبل تملكها فمؤنته على مالكها كما قاله الماوردي و ردّها  
بزادتها المتصلة لا المتفصلة ان حدثت بعد التملك والاربع فيها لحدودها بملكه (وان أرادها  
المالك وأراد المنتقط العدول الى بدلها أوجب المالك في الاصح) كالقرض ومن ثم لو تعلق  
بها حق لازم تعين البذل قال فيمنزاعا وردها سلبية (زمه القبول والثاني يجب المنتقط لانه  
ملكها كافي بل في القرض فلو ظهر ملكها بسدس المنتقط لها قبل لزوم التقيد كان في  
زمن خيار لم يختص بالمشتري فله الفسخ وأخذها كما جزم به ابن المقرئ ووافقه قول الماوردي  
بالبائع الرجوع في المبيع اذا باعه المشتري وجر عليه بالفلس في زمن انقضاء والفرق بينهما  
بان الحفر مقتضى التفويت بخلافه هنا غير مؤثر والأوجه أن المنتقط لا يبيع على الفسخ  
لكن قضية كلام الرافعي ترجع لنفسه ان لم يفسخه (وان تلفت القطعة حساً أو شرعاً  
بعد تملكها (غير مثلها) ان كانت مثلية (أو قبيحة) ان كانت متقومة وما يجتنه ابن الرقعة أخذها  
من تشبهها بالقرض انه يجب فيها له مثل صورى ردّها تمثل الصورى رده الادريجي بأنه لا يبعد  
الفرق وهو كذلك لان ذلك ملك رضا المالك واختياره فروى وهذا انه يهرى عليه فكان  
بضمان اليد أشبه اما المختصة فلا بد لها لو انقضت كالكلب (يوم التملك) أى وقتها لانه  
وقت دخوله في ضمانه (وان نقصت بعيب) أو نحوه طرأ بعد التملك (فله) بل عليه لو طلب  
مالكها بدلها لو المنتقط ردّها مع أرشها (أخذها مع الارش في الاصح) اذا القاعدة ان ما ضمن  
جميعه عند التلف ضمن بعضه عند النقص الاما استثنى وهو المجهل فانه لا يجب أرشها كما  
والثاني لأرضه وله على الوجهين الرجوع الى بدلها سلبية (واذا ادعاها رجلاً مثلاً  
(ولم يصفها) بصفاتها السابقة (ولابينة) لها حيث ثبت ملكها ولم يعلل المنتقط أنها (لم تدفع  
اليه) أى لم يميز دفعها اليه فله على المشتري ان يرضى بدعواهم ولا يكتفى اخبار البيشة له بل  
لا بد من معام الحاكم لها وقضائه على المنتقط بالدفع كافى الكفاية ثم لو خشي منه انتزاعها  
لشدة جوره فيستعمل الاكتفاء بخبارها للقطعة ويحتمل أنها يمكن ان يسمعها ويقضى  
للمالكها اذا لم يجتذ كالعدم وهو أوجه (وان وصفها) وصفها حاط بجميع صفاتها  
(وظن) المنتقط (صدقة جازل الدفع) اليه قطعاً عما لا يظنه بل نص الشافعي على استصحابه  
أى ان اتحد الواصف والأبأن ادعاها كل لنفسه ووصفها لم تسلم لاحد الا بحجة كينة  
سلبية من المعارض (ولا يجب على المذهب) لانه مدع فيحتاج الى بينة كغيره وفي وجهه من  
الطريق الثاني يجب لان اقامة البينة عليها قد تسرأ ما عند مدعى من صدقة فيمتنع دفعها  
له فان قال مدعيها انك تعلم كونها الى حافه على نفي علمه بذلك أو يلزمك تسليمها الى حلف

والاربع) أى المالك وقوله لزمه أى المالك وقوله لم يختص بالمشتري أى بان كان لدايم أو لها وتوله أى المالك (قوله  
وان تلفت القطعة) المملوكة اه حج وقوله حساً أى بان ماتت وقوله أو شرعاً كان أعنتها المنتقط (قوله اما المختصة) نسيم  
للمملوكة المفهومة من قوله بعد تملكها (قوله مع الارض) هو ما نقص من قيمتها لكن هل المبرة بقيتها وقت الانقطاع أو وقت  
التملك أو وقت طرأ العيب ولو بعد التملك فيه فنظر والاقرب لانه لو ظهر ملكها قبل طرأ العيب لوجب ردّها كذلك  
(قوله باخبارها) أى البينة (قوله حلفه) أى وجوبه فان نكل ردت اليمين على المدعى وقضى له بها كإسما في قوله فان نكل الخ

مافي الشارح (قوله بأمر حجة العمراني) صوابه الفارابي كما هو كذلك في شرح الروض الذي نقل الشارح عبارة مع اللزوم بالحرف (قوله فقول الشارح) يعني في مسئلة المتن وهذا يدل على ان ذكر الزمان اثبت الشارح فيما مر كالصفة وان اسقاطها من المكتبة لان قوله فقول الشارح الى آخره انما ينظم معه (قوله أو بيني و ما شاء) أي من دار أو حوام أو من غيرهم أو قدم (قوله والا فلا يلزمه ذلك) أي ٣٢٤ وان اعتقد المدي عليه أنه يلزم تسليمها بالوصف لا يلزمه الحلف أنه لا يلزمه

التسليم بل بطلانها بينة (قوله والأول أقرب) هو قوله فهل ترد هذه البينة كغيرها أو فائدة الرد أنه يلزم بتسليمها للمدي (قوله فليس للمالك تقريره) أي وانما يلزم للملتقط بدله و يرجع به على من تلفت تحت بدله (قوله أي امرئ) هكذا قاله الشافعي (قوله وادعاء أنها الخ) أي فائدة الخصم (قوله والمراد) أي على الثاني (قوله قطعاً) أي فان أمر من معرفة مالها فينبغي أن تكون ملائمة أمره ليت المال (قوله فلا وجه جواز دفعها لأمين) أي غير الحاكم ولو كان عدم أمانيته فيستعمل تضمين الملتقط انتصيره بعدم الصحة عن حاله ويحتمل تحذره قياساً على ما أشهد مستور بن قيساً فاسقين وأصله الأقرب (قوله كافي الكفاية) ظاهره ولو بعد اعترافه بأنه لقطة وتعيينه اسم على ح (قوله وقيدته الغزي الخ) معقد (قوله

أنه لا يلزمه ذلك) وقصد بعض الشراح عن لم يعتقد وجوب الدفع بالوصف والا فلا يلزمه ذلك فان نكل ولم يكن غلظها فهل ترد هذه البينة كغيرها أو لا ان الرد كالقرار أو قرار الملتقط غير مقبول على مالكها بقرص أنه غير الوصف كل محتمل والأول أقرب ولو تلفت فتهدت البينة وصفها ثبت وزم بدله كافي البصر عن النص وظاهر أن محله أن ثبت بقراره أو غيره ان ما شهد به البينة من الوصف هو وصفها (فان دفع) الملتقط القطة لشخص بالوصف من غير اجبار كما مر به (وأقام آخر بينة بها) أي بأنها ملكه وأنها لا تملك انتقاليها منه كما قاله الشيخ أبو حامد وغيره (حوت) من الأول (اليه) لان الجحفة توجب الدفع بخلاف الوصف المجرد (فان تلفت عنده) أي الوصف المدفوع اليه (فله تضمين الملتقط) لأنه ان أم سلمة ليس له تسليمه الآن يلزمه ما حكم الدفع برى وجوبه بالوصف فلا ضمان عليه لانتفاء تصديره (و المدفوع اليه) لانه بان أنه أخذ ملك غيره وخرج بدفع القطة ما لو تلفت عنده بعد غلظها ثم غرم للوصف قيمته فليس للمالك تقريره لان ما أخذه مال الملتقط لا للمدي (والقرار عليه) أي المدفوع اليه لنفسه في يده فيرجع الملتقط عليه بما غرمه ان لم يقره بالملك لانه حينئذ يزعم أن الظالم هو ذو البينة وفارق ما لو اعترف المشتري بالبيع بالملك ثم استحق المبيع فانه يرجع عليه بالنقص لانه انما اعترف بالملك لظاهر اليد بان البدليل الملك شرعاً فعذر بالاعتراف المستند بالاختلاف الوصف فكان مقصراً بالاعتراف المستند اليه (قلت لا تحمل لقطة الحرم) المكي (الملك) ولو بلا قصد غلظ ولا حفظ (على الصحيح) بل لا تحمل الا لسلطه أبدأ الخبر لا تحمل لقطة الانشد أي لعرف على الدوام والاقسام البسلا كذلك فلا فائدة في الخصم وادعاء انها دفع ايهام الاكتفاء بتعيينها في الموسم يمنع أنه لو كان هو المراد لبينه والا فإيهام ما قلناه المتبادر منه أشد وكثرة تكرر عود الناس له فربما عاد مالكا أو نائبه فغلظ على أخذها بتعيين حفظها كما غلظ على القاتل فيه خطأ بتغلظ الأدية عليه مع عدم إساءة والثاني فصل والمراد بالخبر تأكيد التعريف لها سنة وخرج بالحرم الحل ولو عرفة ومصلح إبراهيم كما صرحه في الانتصار لان ذلك من خصائص الحرم وبالمكي حرم المدينة الشريفة فليس له حكمه في ذلك كما اقتضاه كلام الجمهور وصرح به الدارمي والرواني خلافاً للقبيني (ويجب تعريفها) أي القطة قيسه لفظ قطعاً والله أعلم) الخبر ينزله اقامته أو دفعها للحاكم أي ان كان أميناً فان أراد سقروا لها كما أمين فالوجه جواز دفعها لأمين ولو التفت مالاً ثم ادعى أنه ملكه صدق بيمينه كافي الكفاية وقيد الغزي بما إذا لم يكن منازع بخلاف مال الملتقط صغيراً ثم ادعى ملكه لا يقبل قوله فيه ولو التفت انسان ثم ترك أحدهما حقه منه فلا تخلف يسقط وان أملاً كل منهما بينة بأنه الملتقط ولا تاريخ تعارضه وتوافقهما ولو سقطت من ملكتها فالتقطها آخر فالأول أولى بهامنه لسبقه ولو أمر آخر بالتقاط شيء فأخذه فهو لا تسر ان قصده الآخر وان قصد الآخر

لم يسقط (أي فان أراد التخصر رفع الامر الى الحاكم كما لو لم يتعد الملتقط (قوله وتساقطنا) أي ونفسه فتبقى في يد الملتقط فلا وادعى عليه كل أنه يعلم أنها حقه فان حلف لكل تركت في يده وان نكل فان حلف أحدهما سلب له أو حلفا جعلت في أيدهما وكذا لو تنازعا ولا بينة لأحدهما فكل منهما تحليف الملتقط الخ (قوله ان قصده الآخر) وينبغي أن مثله ما لو أطلق جلالة على امتثال أمره

ما علم منه انه لا بد من بيان الموضع والطول والعرض (قوله فالأقرب لزوم اجرة مثله) قال الشهاب بن قاسم لعلمه الانتفاع الممكن (قوله ويلحق به فيما يظهر سيوت مني) أي من حيث الآلة والأفارضها لا تملك وما ينبغي فيها واجب الهدم ومن ثم قال العلامة ابن حجر بما ذكر على انه لو قيل في الآلات مني لأجرة فيها مطلقا لم يعد لان مالكها متدبر وضعها في مناسب وجوب أجرة مثله (قوله لينتفع به المؤجر) كذا في نسخ الشارح وحينئذ فتعين قرأته بفتح الجيم فيكون من باب الحذف والايصال

(قوله فندفعها برجله) أي ولم تفصل عن الأرض (كتاب القسط) (قوله ينبذ) أي يطرح وقوله وتسميته مبتدأ خبره لكنه وقوله ببناء على زوال الخ معتمد (قوله ويسمى أيضا دعيا) أي الجهول بمن ينسب اليه وفي المختار والذي من تسميته اه ولا يتقيد الحكم هنا بذلك (قوله طفل ينبذ) أي منبوز (قوله فهو من مجاز الاول) قد يقال هذا بحسب اللغة اما في عرف أهل الشرع فهو حقيقة كما قدمه اه سم على ج (أقول) قوله كما قدمه أي في قوله وتسميته الخ ومقتضى قول الشارح قبل وكذا تسميته منبوز ابدا أخذه ببناء الخ يقتضي أن تسميته منبوزا قبل الأخذ ٤٢٥ حقيقة لغوية وبعبارة مجاز باعتبار

ما كان عليه (قوله وذكر  
الطفل للغالب) اذا الاصح  
ان المميز والبالغ المجنون  
يلتقطان لاحتياجهما  
الى التعهد اه ج وهو  
صرح في ان المميز لا يعمى  
طافلا ويشعر به قول  
المصنف ويجوز التقاط  
المميز وهو أحد قولين  
في اللغة ففي المصباح  
الطفل الولد الصغير من  
الانسان والدواب ثم قال  
قال بعضهم ويبقى هذا  
الاسم للولد حتى يميز ثم لا  
يقال له بعد ذلك طفل  
بل صبي وحرور ويافع  
ومراهق وبالغ وفي  
التبذير يقال له طفل  
الى ان يمتلئ (قوله كما علم)  
لم يتقدم له ما يعلم منه

ونفسه فلهما ولا ينافيه ما مر من عدم صحة التوكيل في الالتقاط لان ذلك في عمومه وهذا في  
خصوص لقطة وان رآها مطر وحة على الأرض فندفعها برجله وتركها حتى ضلعت لم يضرها

### كتاب القسط

فيل بمعنى مفعول وهو من يأتي قسطا ولقطة باعتبار أنه يلقط ومنبوزا باعتبار أنه ينبذ  
وتسميته بذئب قبل أخذه وان كان مجازا لكنه صار حقيقة شرعية وكذا تسميته منبوزا  
بعد أخذه ببناء على زوال الحقيقة زوال المعنى المشتق منه ويسمى أيضا دعيا وهو شرعيا طفل  
ينبذ بضرع لا يعرف له مدع فهو من مجاز الاول وذكر الطفل للغالب والاصل فيه قوله  
تعالى ومن أحباها فكأنما أحبا الناس جميعا وقوله وأفعوا الخبر وأركنوا لافط ولقطة ولقطة  
وستعلم من كلامه (التقاط المنبوز) أي المطروح والتعبير به للغالب أيضا كما علم (فرض  
كفاية) حفظ النفس المحترمة عن الهلاك هذا ان علم متعدد ولو مر تباعى الاصح كما قال  
السبكي انه الذي يجب القطع به والافرض عين وفارق ما مر في اللقطة بان الغلب فيها معنى  
الاكتساب التي جلبت النفوس على حبسها كالوطء في النكاح (ويجب الأشهاد عليه) أي  
الالتقاط وان كان الملتقط مشهور العدالة (في الاصح) لئلا يترقب ويضيع نسبه المبني على  
الاحتياط له أكثر من المال وانما وجب على ماعه بطريق التبعية له فلا ينافيه ما مر في  
اللقطة والثاني لا يجب اعتمادا على الأمانة كاللقطة ودفع عياص ومضى ترك الأشهاد عند وجوبه  
لم يثبت له عليه ولا به الحصانة ما لم يتب وشهد فيكون التقاط احديدها من حينئذ كما يحسه  
السمي مصرح بان ترك الأشهاد فسق ومحل وجوبه كما قاله الماوردي وغيره ما لم يسلم له  
الحاكم فان سلمه له سن ولم يجب نعم تعليله بان تسليمه حكم فأغنى عن الأشهاد مضرع على أن  
نصرف الحاكم حكم والاصح خلافه فالوجه تعليله بان تسليم الحاكم فيه معنى الأشهاد فأغنى

ذلك نعم يأتي في كلام المصنف والشارح ما يعلم منه ذلك حيث قال وأيضا يصح التقاط المميز ثم المجنون كالعصف لكن سبق  
في ج تسميته بذلك ثم قال هنا كما علم وهو ظاهر (قوله فرض كفاية) ولو على فسقة علموا به فيجب عليهم الالتقاط ولان ثبت  
الولاية لهم أي فعل الحاكم انتراعه منهم ولعل سكوتهم عن هذا العلم من كلامهم (قوله وفارق ما مر في اللقطة) أي من استحبابها  
(قوله ويجب الأشهاد) أي لحايل ولو لمستورين لانه يصر عليه إقامة العدلين ظاهر او باطنا (قوله مشهور العدالة) أي ثابتا  
بان ثبتت بالمركب واشتهرت بحال القبط على فردة الكامل فقيرة كاستور العدالة من باب أولى (قوله ونما وجب على ماعه)  
النصوص على وجوبه في المختصر اه ج وقياس ما مر في اللقطة من امتناع الأشهاد اذا خاف علم ظالما انه هذا كذلك (قوله  
في اللقطة) وقد يقال لا منافاة وان لم تعتبر التبعية لان الغلب فيها معنى الكسب وفي الالتقاط الولاية على القبط وما معه (قوله  
ما لم يتب وشهد) قضية جعله الولاية مساوية الى التوبة ان ترك الأشهاد كبيرة ويقيد كلام السبكي الآتي (قوله فيه  
معنى الأشهاد) أي وان لم يكن مجملعه أحد فعله ان ما فعله الحاكم يشتهر أمره فيستغاده العلم بالالتقاط وهو ينزله التهمة

أى المؤخر له (قوله فان المراد عرف لم يصح الذى ذكره) عبارة النسخة اما المراد عرف عا ركب عليه اولمكن لمر اكب فلا يحتاج الى معرفته ويحمل فى الاول على العرف ويركب المؤخر فى الثانية على ما يلحق بالذات كما بانى اه (قوله بالناء لانه قول) الظاهر انه ليس بمتعين (قوله فلا يكتفى بتعين أحد هذين) الصواب حذف لفظ تعيين (قوله الا اذا ذكر فى الاخيرة الخ) عبارة (قوله لم يعد وجوب التقاطه) عبارة شرح المهجعة ولقط غير بالغ ولومجز ان ننسذ فرض اه وهى كالصريضة وفى وجوب التقاط المميز مطلقا وكذا صنيع المنهج وشرحه فليراجع اه سم على ج (قوله ويجب رد الخ) أى بان يأخذ الواحدة ر بوجه له وليس المراد انه اذا أخذ يجب رده ولا يجب عليه أخذه ابتداء (قوله وتغيرهم به) أى العسبي (قوله وعكسه) أى ثم بعد البلوغ ان اختار دين أسه وذلك والا بان لم يختره لجهله به أو غيره فعلى دين الا لا قط فيقر عليه لا تاقر كلام من اليهودى والنصرانى على ملته وهذه المسألة لم يله ملة يطلب منه عكسها بها كان كن لم يشك فى الاصل بدين ثم ما طلب منه التسلسل ملة وقد سبق له قبل عكس ٣٢٦ ملة الا لا قط أقر (قوله نعم بوليه) أى وجوب (قوله من راقبه) ظاهره

الاكتفاء واحد وموثقه عنه (ويجوز التقاط) العسبي (المميز) لان فيه حفظا له وتياما بتريته له لولوا خوف ضياعه لم يعد وجوب التقاطه ويجب رد من له كافل كوصى وقاض وملتقط لكافله ونوح بالعسبي البالغ لاستغنائه عن الحفظ نعم المحنون كالعسبي وتغيرهم به جرى على القالب كما قاله السبكي وغيره (واعتبرت ولاية الالتقاط لمكلف سر) غنى أو قبحر (مسلم) ان حكم بإسلام القبط تبع الدار والاقبال كافر المعدل فى دينه التقاطه والاوجه كما يحسنه ابن الرقصة واقتضاه كلامهم جواز التقاط اليهودى النصرانى وعكسه كالنوارث خلافا لاذرى (عدل) ظاهر افضل المستور وسيصرح باهليته نعم بوليه له الحاكم من راقبه خفية للتلاذذى فاذا نوق به صار كالمال السدالة (رشيد) ولوائى ومقتضى كلامه وجود العدة مع عدم الرشد ولا ينافيه خلافا لمن توجه اشتراطهم فى قبول الشهادة السلامة من الجحولان العدة السلامة من الفسق وان لم تقبل معها الشهادة والسفيه قد لا يفسق والاوجه كما يحسنه الاذرى اعتبار البصر وعدم محصور اذا كان الملتقط يتعاهده بنفسه كما فى الحاضنة (ولو التقط عبدا) أى فن ولو مكاتباً ومبعوضاً ولو نوبته كالجرح الاذرى وغيره (بغير اذن سيده اترع) القبط (منه) لانه لابة وترع وهو غير اهل له (فان علم به) أى السيد (فاقره عنده) أو التقط باذنه (فالسيد الملتقط) والعبد نائبه فى الاخذ والتربية ومحل ذلك فى غير المكاتب اما هو فلا يكون نائباً عنه عند امره بعلق الالتقاط لاستقلاله ولا لا قطا لنفسه ولا يكون السيد لا قطا الا ان قال له التقط لى ولو اذن لمعوض ولا مهاباً أو سكك انت والتقط فى نوبة السيد فكالتن أو نوبة البعض فبساطل فى أوجه الوجهين (ولو التقط صبي) أو مجنون (أو فاسق أو مجبور عليه) بسغه ولو كافراً

(قوله ومحل ذلك فى غير المكاتب) أى الاقرار فى يد العبد الاذن له فى الالتقاط ويدل على هذا صنيع (او) سم على ج حيث قال قوله فاقره عنده الخ نفعه استثناء المكاتب فلا يكون الملتقط السيد لان مجرد اقراره لا يزيد على مطلق امره بالالتقاط الذى لا يكون السيد بمجرد ملتقطا كما بانى فى قوله بخلاف المكاتب الخ والمعوض فى نوبة نفسه ان مجرد اقراره فيها لا يزيد على مطلق اذنه فيما يعطى بطلان التقاطه حينئذ وعدم وقوعه للسيد كما بانى فى قوله ولو اذن البعض الخ فاطمالة اللهم الآن يذهب زيادة مجرد الاقرار على ما ذكر وهو فى غاية البعد كما لا يخفى ثم بحثت بذلك مع مرفواق اه (قوله اما هو) أى المكاتب (قوله لنفسه) أى فينزاع القبط منه وان اذ فيه السيد اه محلى (قوله الا ان قال له التقط لى) أى هذا المامر ان الاذن فى مطلق الالتقاط لا يكتفى عليه فيقرق بينه وبين غير المكاتب على ما مر فيه عن ج بان للمكاتب يد او تصرفا (قوله ولو اذن البعض) محترز قول المصنف بغير اذن سيده (قوله فكالتن) أى فى التفصيل المار (قوله فى أوجه الوجهين) ما لم يله معنى اه (قوله أو فاسق) قال فى الروض وكذا من لم يختار أى حاله اه سم على ج أى والمراد أنه لم يكن ظاهراً ملة العدة والا لم ينزعه من المامر ان المستور صبح التقاطه وبوليه الحاكم من راقبه نخبة

الصفة ووجهه في الاخره ان الذكر أقوى الخ (قوله والامتنع التقدير بالسريه) عبارة النصف والامتنع تقدير السريه انتهت وانظر ما مر مع الضمير في العبارتين ومساواة القوت وقال القاضي أو الطيب ان كان الطريق مخوفاً لم يمتنع تقدير السريه فيه انتهت فرجع الضمير فيها الطريق (قوله وقتله) عطف على كثرة من قوله لكثرة الاختلاف وما بينهما معترض (قوله فتشترط رؤيته كجبال الخ) استشكله الشهاب بن قاسم عباسياً من ان ظرف الخوف في اجاره النصفه على المؤجره لا معنى لاشتراط رؤيته أو وصفه وأجاب عنه باحتمال فرض هذا في اجاره العين أو ان المستاجر اشترط هذا من عنده قال وكذا يقال

(قوله أو كافر مسلماً) أي حقيقة لا لكونه مسلماً بالحكم بالدار فانه لو بلغ ووصف الكفر ترك فكانه لم يحكم باسلامه وبه يتضح قوله أما المحكوم بكفره الخ (قوله انتزعه الحاكم منه) ظاهره ان غير الحاكم لا يستعز لكن ينبغي انه اذا انتصر كان لغيره الانتزاع مأموراً ويحتمل أن التقييد بالهاكم لان المراد الانتزاع القهري وانه لو تنسّر لغيره أخذه على وجه اللقط جاز وكان هذا ابتداء لقط منه لفساد اللقط الأول مر اه سمع الخ لكن في جمبع قول الشارح انتزع منه وجوب الانتزاع أهليتهم وظاهر تخصيصهم بالانتزاع بالهاكم انه لو أخذه أهل من واحد ممن ذكر لم يقر وعليه فيفرق بين هذا وأخذه ابتداءً بانه هنا وجدت يد والنظر فيها حيث وجدت انما هو للهاكم بخلاف ما اذا لم توجد فانه في حكم المباح فاذا ناهل أخذه لم يعارض اه وهو صريح في أنه متى كان الانتزاع منهم اهلاً لا يجوز انتزاعه منه لاهلها كما ولا غيره (قوله بالدار) أي بان وجوده بدار ليس بما مسلم (قوله وهما أهل) أي فلو كان أحدهما غير أهل فهو كالمعدم ويستقل الاهله ٣٢٧ خافي سم على منهج من أن الاهله

نصف الولاية عليه وبين الحاكم من يتولى النصف الآخر لا ينبغي ما فيه ويؤيدان الحق لا يثبت لا كثر من واحد ماسياً من أنهم لو تنازعا أقرع ولو كان الحق يثبت لا كثر من واحد شرك بينهما (قوله من يراه منهما) فضينه أنه ليس له جعله تحت يد هما معا وعليه قد بوجه

(أو كافر مسلماً انتزع) أي انتزعه الحاكم منه كما قاله شارح التفسير وجوب بالمعدم أهليتهم أما المحكوم بكفره بالدار فيقر بريد الكافر كما (ولو ازدحم اثنان على أخذه) واردة على منهما وهما أهل (جعله الحاكم عنده من يراه منهما أو من غيرها) اذ لاحق لها قبل أخذه فزعم رعية الاحتل (وان سبق واحد فالنقطه منع الآخر من مزاحته) نظير من سبق الى ما لم يسبق اليه فهو أحق به أما لو لم يلقطه فلا حقه وان وقف عند رأسه (وان التقطه معا وهما أهل) لحفظه وحفظ ماله (فالاصح أنه يقدم غني) والاوجه ضبطه بغني الزكاة بدليل مقابلته بالفقير (على فقير) لانه أرفق به غالباً وقد بوايه جاله وبغوى غالباً اندفع ما لا ذرى وغيره هذا ولا غيره بتفاوتهما في الغنى الآن يميز أحدهما بخصوصه وخصه وحسن خلق كما به به ضمهم وظاهر انه يقدم الغنى على الفقير وان كان الأول غني ولا والثاني يستوى في الغنى والفقير لان نفقة القبط لا تجب على ملقطه (وعدل) باطنا (على مستور) احتياطاً للقط ولا يقدم مسلم على كافر

بان جعله تحت يدهما قد يؤدي الى ضرر الطفل بتواكلهما في شأنه وحينئذ فالقياس انه لو ازدحم عليه كمل ونقص لصبا أو غيره مما مر اختص به الكامل ولا يشرك الحاكم بينه وبين غيره فيه لكن في سم على ج الحاكم ينتزع النصف من غير الكامل ويجعله تحت يده من شاء من الكامل المزاحم له وغيره وقد منما فيه (قوله فالتقطه) أي بان تناوله بيده وله العمل بعلمه في هذا (قوله والاوجه ضبطه الخ) أي بخلاف ما يأتي في قوله فام المسلمون بكنائهم والفرق اختلاف الدرك مر اه سم على ج (قوله بغني الزكاة) ظاهره لو كان غناه مكسب ولعله غير مراد وان المراد هنا غني المال نظير ما مر في الوقف على الفقراء حيث يدخل فيهم الغني بكسب وشعره بقول الشارح وقد بوايه الختم لو كان أحدهما كسبوا أو لا كسب له ولا مال قدم ذو الكسب (قوله لانه أرفق به غالباً) وقد يقال الغني مطلقاً أرفق به اه سم على ج (قوله وان كان الأول بخلاً) ظاهره وان افرط في البخل وفي شرح الارشاد مانصه ويؤخذ منه أي من كون خط الطفل عند الغني أكثر انه لو علم مع الغني "صاحراً قادم الفقير الذي ليس كذلك عليه لان الخط حينئذ عند الفقير أكثر اه وظاهر كلامهم خلافه اه سم على ج (قوله على مستور) صادق مع فقر العدل وغنى المستور وهو المتبع لان مصلحة العدالة باطنا راجع من مصلحة الغنى مع السرادق لا يكون عدلاً في الباطل ويستقر لعدم الدعاية المانعة له اه سم على ج (قوله ولا يقدم مسلم على كافر) هلا كان المسلم بالنسبة للكافر كالعدل بالنسبة للمستور في دمره عداله المسلم كز يدمر به العدل باطنا اه سم على ج (أقول) وقد يقال المستور قد يكون فاسقاً باطناً فلا يكون أهلاً للانتقاط بخلاف الكافر العدل في دينه فان أهليه لا لانتقاط حقيقة فكان مع المسلم كسعين متفاوتا في العدالة المحققة أو التي

هي اسيا من ادخال الطرف في الحساب انسياقاً الى على المؤجرتي اجارة لثمة والباب عن هذا ايضا انه قد يقال انه حديث  
ادخله في الحساب دل على ارادته انه من عنده قال وهذا أقرب في فصل في منافع لا يجوز الاستمرار لها (قوله وصرف  
عائنه للاسلام) أي خلافاً لـ قال بالهبة حينئذ (قوله به فارق حل) أخذه الاجرة على نحو تعليم تبين عليه) قال الشهاب بن  
قاسم يتأمل الفرق فانه ان اريد بوقوعه عن نفسه نحو وجهه عن الهبة بكونه أدى الماله من فالتعليم المذكور كذلك وان اريد  
ان فائدة الجهاد تقع له وتعود اليه فتدعي بانها التاخذ على الاسلام والمسلمين وان كان هو أحدهم كان فائدة التعليم لا تعود

(قوله كايحبه الزركشي) ظاهره وان كان الزوج من عاذنه ان لا ياتي ببيت زوجته الا حياءاً وان كانت صنعتها ولا ياتي  
زوجته الا بعد حصصه من الليل لانه عاصا في وقت يحبه احتياج الطفل الى من يقوم به لا لشغل المرأة بأمر زوجها  
وظاهره ولو بان الزوج ويصرف ٣٣٨ ينمو بين همة الاجارة لها باذنه بان زمن الاجارة لا يستغرق الزمان تمامه

فليس فيه تفويت على  
الزوج بخلافه هنا (قوله  
بالشرط المار) هو عدم  
تعهدهم أنفسهم (قوله  
وليس للقارع) أي من  
خرجت له القرعة وقوله  
ترك حقه أي فاقم وهل  
يسقط حقه أم لا فيه نظر  
والظاهر الثاني فيلزمه به  
القاضي لانه بالتقاطه تبين  
عليه تربيته (قوله فريف)  
قضيته اعتبار العماره في  
مسمى الرب وظاهره ما تقدم  
في باب المناهي بخلافه  
الآن يقال تحميمها عماره  
باعتبار صلاحية الزوج  
ونحوه ويؤيده ما في احياء  
الموات من تسمية تهيئة  
الارض للزراعة ونحوها  
عمارة الآن هذا الجواب  
يبيده جعله العمارة  
مقسيما ثم تقسيمها الى  
الرب وغيره (قوله لكن  
يشترط توصل الاخبار) أي

في محكوم بكفره ولا امرأة على رجل وان كانت أصبر على التربة منه الامرضة في وضع  
كايحبه الاذرى والاخلية تقدم على المتروكة كايحبه الزركشي وما يحبه أيضاً من تقدم  
بصير على أمي وسلم على مجذوم أو أربص جميع حيث ثبتت لهم الولاية بالشرط المار (فان  
استويا) في الصفات المعتد وتساوا (أفرع) بينهما الانتفاء المرح ولعدم ميل الهابطا لمخير  
الميز واجتماعهما مسق كالمياه بينهما وليس للقارع ترك حقه كالنفر بخلافه قبل القرعة  
(واذا وجد بلدي) أو قروي أو بدوي (لقبطا يملد) أو قريه (فليس له نقله الى بادية) غلشونة  
عيشها وفوات العلم والدين والصنعة فيها سواء كان السفر به للثقل أم غيرها كما قاله المتولي  
وأقارنهم لو قربت البادية من البلد أو القرية بحيث يحصل ذلك المراد منها أي من غير مشقة  
كبيرة فيما يظهر جاز النقل إليها الانتفاء المسئلة قاله في الروضة ويمتنع أيضاً نقله من بلدة الى  
قرية ماله وبالبادية خلاف الحاضرة وهي العمارة فان قلت فقر به أو كبرت فبلد أعظم  
فدينه أو كانت ذات زرع وخصب فريف (والأصح أنه) أي الملتقط (نقله) أي للقط من  
بلد وجد فيه (الى بلد آخر) ولوللثقل كما اقتضاه اطلاقه وصرح به المتولي لا انتفاء المحذور المار  
لكن يشترط توصل الاخبار وأمن الطريق والامتنع ولولدون مسافة القصر والثاني يمتنع  
بناء على المسئلة الثانية ولم يفرق الجمهور في جريان الخلاف بين مسافة القصر ودونها وهو كذلك  
خلافاً لما قطع به الماوردي من الجواز فسادون (و) (الأصح) (أن القريب اذا التقط يلدأ  
ينقله الى باده) بالشرطين المذكورين فيما يظهر لماصر والثاني المنع للثاني وهو ضياع  
النسب ومحل الخلاف في المختبر فان جهل حاله لم يفرق قطا وحيث منع نزاع من يده لثلاثين سنة  
بنسبة ومن ثم بحث الاذرى انه لو التزم الاقامة ووثق منه أو قريده وهذه مقارعة لثاني قبلها  
لا فائدة هذه انه غير بباحد ما فقط وصدق الا الى بما لو كان مقبلاً ما أو باحدهما أو  
غير بينهما وان توهم بعضهم اتحادهما نعم قال أولاً ولو غير يساؤ ذلك مع الاحتصار  
(وان وجدته) بلدي (بيادية أمانة نقله الى بلد) والى قرية لانه أرقق به أمناً أمانة  
فيجب نقله الى آمن وان بعد (وان وجدته بدوي) وهو ساكن البدو (يلدق كالحضري)  
فان أقام به فذلك والالم ينقله لادون من محل وجوده بل لثله وأعلى بالشرطين السابقين

على العادة (قوله بالشرطين المذكورين) هما توصل الاخبار وأمن الطريق وأراد بأن الطريق ما يشعل (أو)  
المقصد فلا قال سابقاً له في قوله وان شرط جواز النقل مطلقاً أمن الطريق والمقصد وتوصل الاخبار وانه عند الشروط ثلاثة  
(قوله في المختبر) أي بالامانة (قوله وهذه مقارعة) اذا الثانية على ما ذكره أخص من الاولى فليس المراد بالمقارعة تبينها (قوله  
وصدق الاولى) هذا لا يمنع ان تلك تنفي عن هذه بل يدل عليه نعم فدينقل عن خصوص هذه اهـ سم على ج (قوله من محل  
وجوده) أي ولو لمحلة من بلدة اختلف محلها اهـ ج ولا ينافيه قول الشارح السابق نعم لو قربت البادية من البلد أو القرية  
الحال لمكان حل ما هنا على ما لو غلب الطرف المنقول اليه عن المنقول منه بحيث يحصل في العود الى المنقول منه مشقة كبيرة



على المعلم بل لتعلم قال الا ان يقال يكفي عود الفائدة اليه وان لم تخصصه قليلا من (أقول) والفرق حاصل ايضا بقوله لتعينه عليه بحضور الصف اذ معنى تمنه عليه الذي امتاز به عن المعلم اذ احضر الصف كان التعين عليه عيننا اذ نهى عن الاستعانة به بقوله الغيرون كان فيه الشكافية بخلاف مسئلة التعليم فتدبر (قوله) ٣٢٩ أما الذي قصص الخ) أي ويغفر عنه

الجهل بالعمل المستأجر له للضرورة كما سيأتي في كلامه في فصل يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها غالبا (قوله أي فيها) الخافس به لشغل ماذا كانت النية لها والمتعلق الذي صرح به بعد (قوله أو متعلقها) أي كالأمانة (قوله ما لا بد منه) أي في الحصول وان لم يأت تركه (قوله كالإذن) قال الشيخ في الحاشية وينبغي ان يدخل في معنى الإذن إذا استوجب له ما جرت به العادة من

(أو) وجده بدوى (بإدابة أقريده) لكن يلزمه نقله من غير امانة اليها (وقيل ان كانوا يبتاعون النجعة) يضم فسكون أي اطلب الرعي أو غيره (لم يقر) بيده لان فيه تخصيصا بالنسبة والاصح انه يقر لان أطراف البادية من البلدة وعلمها تقرر ان له نقله من بلد أو قرية أو بادية مثله ولا على من له الادونه وان شرط جواز النقل مطلقا ان أمن الطريق والمقصد وتواصل الاخبار واختيار أمانة الملتقط (ونقته في ماله) كغيره (العام كوقف على القطعة) وموصى به لهم وانما صرح الوقف عليهم عدم تحقق وجودهم لان الجهة لا يشترط فيها تحقق الوجود بل يكفي امكانه كإدله عليه كلامهم في الوقف وبه عليه الزكوى. وضافه المال العام اليه لا - تخافه الصرف عليه منه ولا فهو يجوز اذ هو حقيقة للجهة العامة وليس يملكه أو يأخذ السبكي عدم الصرف له من وقف الفقراء لان وصفه بالفقر غير محقق فيه لكن خالفه الأذري اكتفاء بظاهر الحال من كونه فقيرا وهو أوجه (أو الخاص وهو ما اختص به كتب ملفوفة عليه) ملبوس الذي صرح به في المحرر وأرى ولذا أسقطه المصنف (ومغروشة تحته) ومنطى بها واداية عنانها بيده أو مشدودة بواسطة أو رابعا عليها (وما في جيبه من دراهم وغيرها ومهده) الذي هو فيه (ودنانير مشدودة فوقه وتحته) بالاجماع لان له بدو اختصاصا كالبالغ والاصل الحرة ما لم يعرف غيرها وقضية كلامه التخصيص بين العام والخاص والأوجه كما أفاده بعض المتأخرين تقديم الثاني على الاول فان جلبت أوفى كلامه على التوزيع لم يرد ذلك (وان وجد) وحده (في دار) مثلا أو حانون لا يعلم غيره (فهى) أي الدار ونحوها (له) للبدن من غير ضمانهم فان وجد فيها غيره كقطيب أو لقيط وغيره فله - ما كالمالك كإنا على دابة تلوكها أحدها وقفاها الآخر فلاول فقط لتنام الاستيلاء وما في الروضة عن ابن كج من انها بينه - ما وجه كما قاله الأذري والعصم انه لا رابك وأحق بذلك الأذري أيضا مالو كانت الدابة مملوكة بواسطة وعليها رابك معترضا بذلك قول الشيخين انها بينه - ما وقد يجاب بان العادة جارية بان السائق يكون آلة لرابك ومعيناه فلا بد له معه بخلاف ما هنا فان ربطها بواسطة الطفل فربما ظاهرا على ان له مهابدا ويدا الرابك ليست معاوضة لها قسمت بينهما هذا الوجه فيها أيضا ان السيد لا رابك كإنا قتلها ولو كان على الدابة المحكوم يكون له شيء فله أيضا ولا يحكم له ببستان وجد فيه في أوجه الوجهين كما رجحه بعض المتأخرين بخلاف الدار لان سكانها تصرف والحصول في البستان ليس تصرفا ولا سبكي وقضية التعليل انه لو كان يسكن عادة فهو كالدار وهو كذلك ولا يضيعة وجد فيها كإنا في الروضة ينبغي القطع بأنه لا يحكم له بها وأخذ الأذري من كلام الامام ان المراد بها المزرعة التي لم تجردا بسكاها والمراد كإنا به عليه الزكوى يكون ما ذكره صلاحه للتصرف فيه ودفع المنازع له لانه طريق الحق بصفة ملكه ابتداء فلا يسوغ للحاكم بمجرد ذلك ان يقول ثبت عندي انه ملكه ويتردد النظر فيما لو وجد على عتبة الدار سكنه في هونم والا قرب لانه لا يبغي فيها عرقا سيما

(قوله لكن يلزمه نقله) أي بان ينتقل معه الى الاصل ان كان مسكنه غيرها أو يقع مقامه أمينا يتولى أمره في الاصل (قوله من البلدة) أي قريبة من اطراف البلدة (قوله وهو أوجه) أي وعليه فلو تبين له مال أو منفق فالقياس الرجوع بما صرف عليه (قوله أو مشدودة بواسطة) أي عنانها مشدودة بواسطة ولو عبر به كان أوضع والظاهر ان كون شدا

٤٢ نهائه ح بوساطة ليس بقيد بل مثل الوسط بقية اعضائه (قوله والحق بذلك) أي بالرابك (قوله ان اليد للرابك) أي سواء كان عنانها مشدودا بواسطة آخر أو بيده أو غيرها وقوله انه لو كان أي البستان (قوله ثبت عندي انه ملكه) أي وفائدة ذلك انه لو ادعاه أحد بينة مسلم للهدى (قوله لكنه في هوائها) بان كان علو العتبة جاز من الدار بخلاف ما اذا خرجت العتبة عن سميت الدار ولا يحكم له بها قطعا (قوله والا قرب لا) أي عدم الحكم بكونها له

الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المغرب لانها وان لم يكونا من مسماء شرعاً صار منه بحسب العرف اه (قوله وشعل كلامه من يارة فخرج) صريح في وجوب النية فيه ولا بعده لئلا يتنازع الحضور عند قبره صلى الله عليه وسلم لا بذلك القصد وعمارة القبة ودخل في حجب يارة قبره صلى الله عليه وسلم للوقوف عنده ومشاهدته فلا يصح الاستنجاء لها كما قاله الماوردي (قوله نعم بحث الاذرى) معتمد قوله قضى له به أى والفرض انه ليس بعمل يعلم انه ملك لغير اللقيط اموالاً كان كذلك صدق صاحب المكان لان يده على البيت وعلى ما فيه والا قريب انه يقسم بين اللقيط وصاحب البيت لان لكل منهما ما له (قوله وكذا ثياب ودواب) أى ومن ذلك ما لو عرف ٣٣٠ رفق عبد بطريق من الطرق ووجد ذلك الرقيق من ربه وباطوسط اللقيط ففك

بذلك الرقيق اللقيط (قوله البعيد) أى عرفا (قوله ولو تحكموا بكفره) هو ظاهر في غيره دار الحرب كما هي فان أخذته بقصد الاستيلاء عليه فظاهر انه يجب عليه نفقته واما لو لم يقصد ذلك فهل ينفق عليه من بيت المال الخ أم لا فيه نظر والا قريب الاول لان أخذه له صبره كانه في امته (قوله اقترض عليه) أى على اللقيط لا على بيت المال ثم رأيت في المطب مانه وان لم يكن في بيت المال شيء أو كان ثم ما هو أهم من ذلك كسد نفقته بغير ضرره لورثته أو حالت الظلمة دونه اقترض له الامام من المسلمين في ذمة اللقيط كالمطعم الى الطعام فان تعذر الاقتراض قام المسلمون الخ اه (قوله من باقى في نفقة الزوجة) أى وهو من زاد دخله على خرجها (قوله أى على جهته) والمراد انه على الطفل لا على بيت المال كما علم من قوله كايلازمهم الخ ثم ان ظاهره مال قضى منه والافهوا باقى في ذمته كغير اللقيط المعسر (قوله ويفرق بين كونها هنا) هذا الفرق صريح في انه لا رجوع على بيت المال وان بان له مال أو منعق اه سم وهو صريح قول الشارح قبل من سهم الصالح بجانا (قوله واذا لمهم) أى اتفاقا (قوله فن سهم الفقراء والمساكين الخ) أى بحسب ما يقضيه حاله من كونه فقيرا الخ لانه ياخذ بجمعها (قوله وجمع عليه) أى سواء كان الاتفاق من بيت المال أو المسلمين ولا ينافيه ما مر من انه ينفق عليه من بيت المال بجانا لجواز جملة على من لم يظهر له مال ولا منفق وجعل ما هنا على خلافه لكن قضية ما مر عن سم ان هذا مفروض في مياسير المسلمين والا قريب ما اقتضاه كلام الشارح لانه حيث ظهر له مال تبين عدم الوجوب على بيت المال أو يقال هو مفروض فبين بلغ (قوله بعد يجوز ايداع الخ) أى بان كان أمينا آمنا

نفقة الزوجة) أى وهو من زاد دخله على خرجها (قوله أى على جهته) والمراد انه على الطفل لا على بيت المال كما علم من قوله كايلازمهم الخ ثم ان ظاهره مال قضى منه والافهوا باقى في ذمته كغير اللقيط المعسر (قوله ويفرق بين كونها هنا) هذا الفرق صريح في انه لا رجوع على بيت المال وان بان له مال أو منعق اه سم وهو صريح قول الشارح قبل من سهم الصالح بجانا (قوله واذا لمهم) أى اتفاقا (قوله فن سهم الفقراء والمساكين الخ) أى بحسب ما يقضيه حاله من كونه فقيرا الخ لانه ياخذ بجمعها (قوله وجمع عليه) أى سواء كان الاتفاق من بيت المال أو المسلمين ولا ينافيه ما مر من انه ينفق عليه من بيت المال بجانا لجواز جملة على من لم يظهر له مال ولا منفق وجعل ما هنا على خلافه لكن قضية ما مر عن سم ان هذا مفروض في مياسير المسلمين والا قريب ما اقتضاه كلام الشارح لانه حيث ظهر له مال تبين عدم الوجوب على بيت المال أو يقال هو مفروض فبين بلغ (قوله بعد يجوز ايداع الخ) أى بان كان أمينا آمنا

وغيره فزيارة قبر غيره أولى بخلاف الدعاء بقبره المكرم لانه مما تدل عليه النبوة وبخلاف السلام عليه صلى الله عليه وسلم فقد دخلها الآجزة والحجالة (قوله لما فيها من شائبة المال) تعيل لأن كما هو عادته ومثله ما في معناه والا فالصوم عن الميت ليس فيه ذلك (قوله في مال بموته) اهل صوابه مال ما تته (قوله أومع الدعاء بمثل الخ) معطوف على عند القبر وكذا قوله بعد وأبجضمة المسنة أجزأى أو عند غير القبر مع الدعاء وقوله متعلق بقوله أو بغيره عطاف على عن أي كالمغفرة (قوله أي حيث أمكنت مراجمته) أي بان سهل استئذانه بلا مشقة ولا بذل مال وإن قل (قوله والاوجه عدم تكليفه ذلك كل مرة) أي ويصدق في قدر الاتفاق ان كان لاحتياجه ويؤخذ من هذا جواب ما ذكره في السؤال عنه أو هي ان رجلا ذن لوالد زوجته في الاتفاق على بنته وولديها في كل يوم خمسة أنصاف من الفضة العددية ٣٣١ مدة غيبته ثم ان الشهود شهدوا بانه انفق ما اذن له في انفاقه وهو النجسة أنصاف جميع المدة ولم يتعرضوا لكونهم شاهدوا الاتفاق في كل يوم وهو ان الحق ثبت بشهادتهم وان لم ينصوا على انهم رأوا ذلك في كل يوم ويجوز لهم الاقدام على ذلك لرؤية أصل النفقة منه والتعويل على القرائن الظاهرة في أداء النفقة

غيره مباشر الاتفاق عليه بالمعروف والاتفاق به أو يسلمه للقطيع يومياً (ولا ينفق عليه منه إلا باذن القاضي قطعا) أي على الأصح ومقابلته لان ولاية التصرف في المال لا تنبت إلا لأصل أو وصي أو أم أمينة فان انفق بغير اذنه كان ضامنا أي حيث أمكنت مراجمته والاتفاق وأشهد وجوبا وقول ابن الرفعة كل مرة فيه حرج والاوجه عدم تكليفه ذلك كل مرة ولا ضمان عليه حينئذ

**فصل في الحكم بإسلام اللقيط** وغيره وكفرها بالتبعية للدار أو غيرها إذا وجد لقيط بدار الإسلام ومنها ما علم كونه مسكنا للمسلمين ولو في زمن قدّم قلب عليه الكفار كقرطبة نظر الاستبلاء القديم لكن نقل الرافعي عن بعض المتأخرين ان محلّه ان لم يعنوناهما والأهوى دار كفر وأبواب عنه السبكي بأنه يصح ان يقال انها صارت دار كفر صورية لا حكا (و) ان كان (فيها) أهل ذمة) أو عهد كما قاله المساوردي وغيره (أو) وجد (بدار قصوها) أي المسلمون (أو) قروها يهد (كفار صلحا) أي على وجه الصلح (أو) أفروها يهدهم (بعد ملكها بجزية وفيها) أي الدار في المسائل الثلاث حتى في الأولى كما قاله الدارقي وان نظريه غيره والاخيرتان دار اسلام كما قاله وان نظر السبكي في الثانية (مسلم) يمكن كونه منه ولو بجنازا (حكم بإسلام اللقيط) فليسا للدار الاسلام نظير أحد وغيره الاسلام يحاول على عليه وحيث لا ذي ثم قسم باطناء والظاهر انقط قاله المساوردي اما اذ لم يكن ثم مسلم يمكن كونه منه فهو كافر واكتفى هنا بالاحتراز لتغليب الحرمة دار بخلافه في قوله (وان وجد بدار كفر وكافران لم يسكنها مسلم) فاحتجازه فيها لاعتباره (وان يسكنها مسلم) يمكن ان يكون منه (كاسير) منتشر (وتاجر) قسم في الأصح) فليسا للإسلام فلوا نكره ذلك المسلم قبل في ذي نسبة دون اسلامه والثاني كافر فليسا للدار والمراد بالسكنى هنا ما يقطع حكم السفرة قاله الأذري بجنا قال بل ينبغي الاكتفاء بلبث يمكن فيه الوقاع وان ذلك الولد منه بخلاف من ولد بدمطر وقه بضو شهر لا حصة كونه منه قال وفنضه اطلاقهم انه لو كان مسلما واحدا بمصر عظيم بدار حروب ووجد فيه كل يوم ألف لقيط متلاحم بإسلامهم وهذا اذا كان لاجل تبعية الاسلام كالسبي فذلك أولا مكان كونه منه ولو على بعد وهو الظاهر فضيه نظرا لاسما اذا كان المسلم الموجود دارا اه واعلم انه يؤخذ من اكتفائه في دارنا بالاحتراز وفي دارهم بالسكنى انه لا يكتفي في دارهم إلا بالامكان القريب عادة وحينئذ فلا اوجه

ذلك فيها احتراز عما لو كان فيها كمار فقط أما لو لم يكن فيها أحد فينبغي الحكم بإسلامه لانه دار اسلام ولا معارض اه سم على حج (قوله والاخيرتان دار اسلام) أي كالأولى وان أوههم عطف قوله أو بدار قصوها صلحا بخلافه (قوله يمكن كونه منه ولو بجنازا) ظاهرا انه لا يشترط هنا مضي زمن يمكن في الجمل والولادة وهو ظاهر أخذ من قول حج بجمع قول الشارح الآ في دار الكفر والا فلا وهذا الوجه مما ذكره الأذري فتأمله ويفرق بين الدارين بان شرف الأولى اقضى الاكتفاء فيها بالامكان وان بعد فدخل الجناز بخلاف الثانية فاشترط فيها قرب الامكان وهو انما وجد عند السكنى لا الاحتياز (قوله ما يقطع حكم السفرة) أي وهو أربعة أيام غير يوم الدخول والخروج (قوله انه لو كان مسلم) أي رجل أو امرأة (قوله وحينئذ فلا اوجه الخ) معتمد

وقوله لبيت متة أي بالدعاء (قوله وسأني في الوصايا ما يعلم منه ان وجود استحضاره قبله الخ) أي بخلاف ما أفاده قوله قبل أو يصحرة المستأجر ومع ذكره في القلب من اعتبار اجتماعهما فالخامس جهة الاجارة في أربع صور القراءة عند القبر والقراءة لا عنده لكن مع الدعاء عقبها والقراءة بتحصيرة المستأجر والقراءة مع ذكره في القلب وخرج بذلك القراءة لا مع (قوله امكانا قريباً) في ما لو أمكن في البعض دون البعض فيحصل انه كالمواشيتة مسلم بكنواه سم على حج ويحصل وهو الاقرب ان يحكم باسلامه من وقع فيه الشك وان كرر رعاية لحق الاسلام كالحكم بالاسلام ونفي النسب فيقالو كان في البلد مسلم يمكن كونه منه شفاء وأتكرر الوط من أصله رجلاً كان أو امرأة حتى لو وجدت المسئلة التي في البلد بكر أي أو كانت لا يمكن الوصول اليها إعادة ككون المسئلة ٣٣٣ بنت ملكهم لحقها على ما هو مقتضى اطلاقهم (قوله والاقرب اعتبارا لحاق

القائف) أي فيما لو حكم باسلامه بالدار فقام ذي الخ (قوله وفي النسوة الخ) معقد وقوله انه ان ثبت أي بان شهدن بولادة زوجة الذية (قوله عن حكم الاسلام) أي الذي حكمه به بسبب الدار وتقوى بالصلاة والصوم (قوله لكن في المذهب الخ) هذا هو المعتمد (قوله ماسبق من الخلاف) أي والارجح منه الاقرار (قوله ويحكم باسلام الصبي الخ) وتنبية في مقتضى حكمهم باسلام القبط تارة وكفرة أخرى ان لقاض رفع اليه أمر لقطب الحكم بكفره فيما نصوص على كفره وهو ظاهر وأما ما قيل لا يجوز لقاض ان يحكم بكفر أحد فان فعل كفر لان

انه متى أمكن كونه منه امكانا قريبا إعادة فسلم والافلا ماسير محبوس في مطمورة قال الامام فينبغيه انه لا أثر له كالأثر للمعتز انتهى وهو ظاهر كما قاله بعض المتأخرين اذ لم يكن في المحبوسين أمر أو ولو وجد اللقط بيرة فسلم حكا شارح التبيين عن جده وهو ظاهر ان كانت بيرة دارياً ولا بد لاحد عليها فان كانت بيرة دارحرب لا يطرقها مسلم فلا ولد الذمية من الزنا بمسلم كافر كما في به الوالدرجة الله تعالى لانه مقطوع بالنسب عنه خلافاً لابن خزم ومن تبعه (ومن حكم باسلامه بالدار فقام ذي) أو معاهد أو مؤمن كما قاله الزركشي (بينة بنسبه لحقه) لانه كالمسلم في النسب (وتبعه في الكفر) فارتفع ما خلفه من اسلامه لان الدار حكم باليدو البينة أقوى من البينة المجردة وتصور علوقه من مسلم وطمشبة أمر نادر لا يحول عليه مع البينة وشمل كلامه ما لو قضي البينة نسوة وهو الوجه من وجهين حكاهما الداروي والاقرب اعتبار الحاق القائف لانه حكم فهو كالبنية بل أقوى وفي النسوة انه ان ثبت بين النسب تبعه في الكفر والافلا (وان اقتصر) الكافر (على الدعوى) بانه ابنه ولا وجه له (فالمذهب) انه لا يتبعه في الكفر) وان لحقه في النسب لا تحكمه باسلامه ولا تنبیره بمجرد دعوى كافر مع امكان تلك الشبهة المدارة والطريق الثاني فيه قولان ثانيهما يتبعه في الكفر كالنسب وجعل الماوردي محل الخلاف ما اذا استلزمه قبل ان صدر منه صلاة أو صوم فان صدر منه ذلك لم يغير من حكم الاسلام قطعه أو سواء أفلنا يتبعه في الكفر أم لا يحال بينهما كما يحال بين ابوي يميز وصف الاملا و يبينه قال في الكفاية وقضية اطلاقهم وجوب الحيلولة بينهم ان قنا بادم تبعته له في الكفر لكن في المذهب انه يستحب تسليمه لمسلم فاذا بلغ وصف الكفر فان قلنا بالتبعية قرر لكنته بعد له بسلام والافني تقرره ماسبق من الخلاف (و يحكم باسلام الصبي بعينين آخرين لا يقرضان في لقط) وانما ذكر في باب استطراد (احداهما) الولادة فاذا كان احد ابويه مسلماً وقت العلوق) وان علا ولو أنشئ غير وارثه أو قنا قبل الطفر به أو بعده كما سيأتي منسوطاً في السير وشمل ذلك ما لو كان حدوث الولد بعد موت أصله وهو الوجه من تردد

الحكم بالكفر رضا به أو فو غلط فبيع اذ يلزم عليه ان لا يحكم بردة أحد ولا بكفر لقط وهو فاسد وأفسد فيه منه ما عاين به لان الحكم بالكفر ليس معناه الا الحكم بآ ثاره المترتبة عليه فلا رضاه ويلزم منه ان لا يحكم بفرض نالته رضاه نعم له اذا سلم يميز ان يحكم بعدم جهة اسلامه اذا احتج اليه لا بكفره الا بالنسبة الى الاحكام الدنياوية بكونه كاشال في اطفال الكفار لانهم في الجنة فلا يطلق الحكم بكفرهم اه حج وكتب عليه سم مانصه قوله وما قيل الخافني شيئاً الرطى بما وافقه فانه أتى في صغير من أولاد المؤمنين أسلم أو مات أبوه ثم أسلم له لا يجوز لقاضي الحكم بكفره لان الرضا بكفر كفر ولا يصح الحكم به فله خالف الحكم باسلامه اه وقوله ليس معناه الخ قد يقال بل لو كان به نفسه لم يقض الرضا لان الحكم اظهر حصول المحكوم به ويجوز ذلك ليس فيه الرضا وقوله لا بكفره الا بالنسبة الخ قد يقال ما المانع من اطلاق الحكم فانه انما يصحده آثاره الدنياوية اه (قوله بعدم موت أصله) ع انظر لومات الصغير ثم الاب هل يتبعه بعد الموت ككسسه حتى يدفن في مقابر المسلمين فليراجع اه سم على منتهج (أقول) الظاهر عدم التبعية لقطع الاحكام الدنياوية بالموت ونقل بالدرس عن بعض

أحد هذه الأربعة وسبأ في قبيل الفصل ما يفيد عدم صحة الجارة له وإماما في حاشية الشيخ من اعتماد العصاة في الآتي  
 المواسخ خلافه وفيه وقفه ويقال على تسليم صحة ما ببعض المواسخ فيكون توجهه بان مراعاة جهة وشرفه اقتضى ذلك  
 كالأول بعد موت أصله المسلم وإن بعد (قوله فهو مسلم) أي تجرى عليه أحكام المسلمين ومنها أنه ولو بلغ ولم يعلم بإسلام أحد  
 أصوله ثم مات غسل وكفن وصلى عليه ودفن في مقابر المسلمين وكان من أهل الجنة وإن عوقب على ترك الصلوات وشعره حاله  
 مخاطبهم ابتدع بكفره فكيف وهو الآن مسلم فلينبه له (قوله وإن ارتد) أي الواحد (قوله ولو علق بين كافرين) أي حصل  
 أو وجدوا يجوز فرأه للفضول أي علق به بين كافرين (قوله وإن علا) فيه مسامحة بعد فرضه الكلام بين علق بين كافرين  
 فالمراد وإن علا أحد أصول أحدهما (قوله ولو لم تكن احتماله فادعاه) أي فادعى بعد إسلام أصوله أنه احتمل قبل إسلام ذلك  
 الواحد حتى لا يتبعه في الإسلام (قوله غير ظاهر) هذا السوق يقضى اعتماد ٣٣٣ ما اقتضاه إطلاقهم ومثله في حج  
 ثم ذكره أنه في حادثة

فيه ولو لمع وجوده أي أقرب منه بشرط نسبته إليه نسبة تقضي التوارث ولو بالرحم فلا يراد  
 آدم أبو البشر صلى الله عليه وسلم (فهو مسلم) بالاجماع وإن ارتد بعد العلق (فإن بلغ ووصف  
 كافر) أي أعرب به عن نفسه كافي التحرر (فترد) لأنه مسلم ظاهر أو باطنا (ولو علق بين كافرين  
 ثم أسلم أحدهما) وإن علا كما ذكر قبل بلوغه ولو بعد تنجيزه (حكم بإسلامه) إجماعا كافي إسلام  
 الأب وغيره بالإسلام يعلو ولا يعلى عليه ولو لم يكن احتماله فادعاه قبل إسلام أصله فظاهر  
 إطلاقهم قبول قوله فيه لمن أمكنه قبوله هنا فلا يحكم بإسلامه وما يحسنه الولي العراقي من  
 عدم قبول قوله إلا أن ينبت على مائته شيء من غير ظاهر اللهم إلا أن يقال الاحتياط  
 للإسلام يلحق قوله المانع له لا احتمال كذبه فيه ولا صل بقاء الصفو كالصبي فيما ذكر الجنون  
 ولو بعد بلوغه المحكوم بكفره (فإن بلغ ووصف كافر فترد) لم يبق الحكم بإسلامه مظاهر  
 وابطان (وفي قول) هو (كافر أصلي) لأن تبعية أن ألت الحكم بكفره وفترت التباينة فادعاه  
 لما كان عليه أولا وبني عليه أنه يلزمه التلفظ بالإسلام بعد البلوغ بخلافه على الأول ومن ثم  
 لومات قبل التلفظ جهز كسـ بل قال الإمام وصوبه في الروضة هو كذلك على الثاني أيضا  
 لأن هذه الأمور مبنية على الظواهر وظواهر الإسلام انتهى ولعلهم لم ينظروا لوجوب  
 التلفظ عليه على الثاني إذ تركه يوجب اتهم دون كفره بالإلحاح وما ذكره في الأحكام الخاطئة  
 من أن المسلم بإسلام أحد أو به لا يفتي عنه إسلامه شيئا لم يسلم بنفسه غريب أو مسبق فلم  
 على ما قاله الأذهرى أو مقرر على وجوب التلفظ ولو تلفظ ثم ارتد فترد قطعاً ولا ينقض ما جرى  
 عليه من أحكام الإسلام قبل ردته على الأصح الوجهة (الثانية إذا سبي مسلم) ولو صيد المجنون  
 وإن كان معه كافر كامل (طفلاً) ومجنونا ومراذه به الجنس الشامل لذلك وكل وإنشاء مقعداً

لوا بـ أو كاتب أو قتل ثم ادعى صبا يمكن صدقه بخلاف ما لو زوج لأن النكاح يحتاط به ويجري بين الناس فكون الولي صديقا  
 بعيدا فافهم يلتفت اليه وإن أمكن والمجنون المحكوم بكفره يلحق أحد أو به إذا أسلم كالصبي (قوله يلحق قوله المانع له) أي  
 للإسلام (قوله وكالصبي فيما ذكر) أي من الحكم بإسلامه (قوله بخلافه على الأول) يعني أنا إذا اقتضى من وصف الكفر بعد  
 بلوغه كافر أصلي أو بالغ ولم ينطق بكفره ولا إسلاماً يطلب بكلمة الإسلام لأنه زال الحكم بإسلامه بعد استقلاله بالبلوغ وإن  
 قلنا إذ أنطق بالكفر صار مردنا بالغ بعد الحكم بإسلامه ولم ينطق بكفره لا يطلب بكلمة الإسلام لأنه لم يعرض بعد بلوغه  
 ما ينافي إسلامه الذي حكم به (قوله أذكره) أي التلفظ (قوله ما لم يسلم بنفسه الخ) قضيته أنه لو بلغ فإلّا ثم وحكم بإسلامه  
 تبعاً عنه ذلك في إسقاط ما سبق على الجنون بعد البلوغ في الكفر (قوله أو مقرر على وجوب التلفظ) هذا لا يظهر مع قوله  
 وكأنهم لم ينظروا الخ فتأمل سم على حج (أقول) قد يجاب بان المراد أن القائلين بالثاني لم ينظروا الخ وقوله وإن كان معه كافر  
 أي مشارك في سببه (قوله ومراذه به) أي بالطفل وانما يحتاج إلى هذا التأويل بناء على أن الطفل خاص بالذكور الواحد  
 وهو المشهور وأما وقال ابن التبراري كافي المصباح ويكون الطفل بلفظ واحد لذكر المؤنث والجمع قال تعالى وأطفال الذين  
 لم يظهر راعى عورات النساء ويجوز المطابقة في التثنية والجمع والتأنيث فيقال طفلة وأطفال وطفلات

فلما رما أخذ (قوله جائر كما أفاده جماعات) قال الشهاب بن قاسم ويؤخذ منه جوانب جمل ذلك ومثله في صحيفة فلان (قوله وفي الثانية هذا بلاغ التابى الخ) قال الشهاب بن قاسم يتأمل هذا جدا (قوله لوقوعها) متعلق بصارفة وقوله مما استوجر له متعلق بوقوعها أي أنها ٣٣٤ تصرف القراءة على الاستوجر له عن غيره (قوله ويؤخذ منه أنه لو استوجر لطلق القراءة

وهي صفة أي خلاف ما مر من المحصر في الصور الأربع (قوله فلا يحكم بإسلامه) من تمة كلام القاضي (قوله لا أوبه في الأصح) أي فلو كان سايه يهوديا أو نصرانيا صار هو كذلك وإن كان أبواه يهوديين أو وثنيين مثلا ومن هنا يتصور عدم الاتفاق بين الأولاد والأبوين أو بعضهم في اليهود والتصور وهذا ينفك في صورة ذكرها في الفرائض يستشكل تصورها اه سم على ج (قوله ثم أسلم) أي أو أحدها (قوله فان قلنا) عليك كله فكذلك أي لم يصح بإسلامه (قوله أو غنيمة وهو الأصح) عبارة شيخنا الزبائدي في أول باب الاستبراء بعد حكاية تحرير وطء السراوى عن الجويني والغفال والمحدث جواز الوطء لاحتمال أن يكون السابى عن البلزمه انضمام كذا ونحوه لا لا انضمام بالشك رملى اه وعبارة ج هنا فان قلنا عليك كله فكذلك أو غنيمة وهو الأصح فهو

ومتعدا (تبع السابى في الاسلام) ظاهره أو باطنا (ان لم يكن معه أحد أوبه) بالاجماع ولا اعتبارا من شذ ولا نه صار تحت ولايته كالأبوين وقضية الحكم بإسلامه باطنا له ولو بلغ ووصف كقوله كان مرندا وهو كذلك كما صرحوا به وإن أوههم كلام بعض الشراح أنه كافر أصلى أما إذا كان معه أحد هوان علة كما أشار إليه الأذريعيان كان في جيش واحد وغنيمة واحدة وإن لم يتعد المال وتقسيمهما أو تقدم الأب فيما يظهر وإن أطلق القاضي في تعليقه أنه إذا سبق سى أحد هاسى الآ خر تبع السابى فلا يحكم بإسلامه لأن تبعه سى أقوى من تبعه السابى وإن ما تباعد لأن التبعية انما تثبت في ابتداء السبى (ولو سباه ذى) قال الامام فاطن بيلادنا والبغوى ودخل به دوننا والذوى وسباه في جيشنا وكل اغنا هو قيد للخلاف في قولهم (لم يحكم بإسلامه) بل يكونه على دين سايه كاذكره الماوردى وغيره لا أوبه (في الأصح) لأن كونه من أهل دار الاسلام لم يؤثر فيه ولا في أولاده فكيف يؤثر في مسيهه ولا ن تبعية الدار اغنا تؤثر في حق من لا يعرف حاله ولا نسبه والثاني يحكم بإسلامه تبعا للدار والوجه أنه لو سى أبواه ثم أسلم صار مسلما بإسلامهما خلافا للعلیمی ومن تبعه ويقاس به ما لو أسلم ابنا تبعا في دار الحرب أو خرجا إلىنا وأسلموا وهو الأصح وخروج بسباه في جيشنا نحو سرقة له فان قلنا عليك كله فكذلك أو غنيمة وهو الأصح فهو مسلم لأن بعض المسلمين ويحث السبى ومن تبعه أنه لو أسلم سايه الذي أوفر حرى صغيرا حرى أو ملكه ثم أسلم تبعه لأن له عليه ولاية وملكه وذلك علة الاسلام في السابى المسلم وفي فتاوى البغوى ابداه وجهه في كافر اشترى صغيرا ثم أسلم هل يتبعه وأوجهه لعدم التبعية بل وكذا فيما قبله ولا يلحق بالسبى غيره لا مع كونه أقوى في القهر اغنا يؤثر ابتداء فلا يقاس به غيره في الانتفاء وتصریح الشيخين بان التبعية انما تثبت في ابتداء السبى يؤيد ما ذكرناه والمتأمن كالذوى ولو سباه مسلما وذى حكم بإسلامه تقريبا لحكم الاسلام كاذكره القاضي وغيره ولو سى الذي حيد أو مجنون أو باعه لمسلم أو باعه المسلم السابى له مع أحد أوبه في جيش واحد ولو دون أوبه من مسلم لم يتبع المشتري لفوات وقت التبعية لانها انما تثبت ابتداء ولو جنى القبط المحكوم بإسلامه خطأ أو شبهه عند فوجها في بيت المال انذليس له عاقلة خاصة أو عهدا وهو بالغ عاقل اقتصر منه والا فإدلة مغلفة في ماله كضمان متلفه فان لم يكن له مال في ذمته وان قتل خطأ أو شبهه عند نفسه دية كاملة عملا بظاهر الحريية وتوضعي بيت المال وأرض طرفه وان قتل عمد انما دام الغفوة على مال لا يجاننا لانه خلاف مصلحة المسلمين أو يقتصر لا بعد البلوغ وقبل الافصاح بالاسلام بل تجب دية كما يحبه المصنف في تعصيه وصورة في المهمات ويقتصر لنفسه في الطرف ان أقصه بالاسلام بعد بلوغه فيحبس فاطمه قبل البلوغ له إلى بلوغه وأفاقته ويأخذ الولي ولو كان كادون الوصى الأرض لمجنون فقير لا لثني ولا لصبي غنى أو فقير فوافاق المجنون وأرأدر الأرض لمقتصر منع (ولا يصح) بالنسبة لاحكام الدنيا (اسلام صبي مجتزأ استقلا على الصحيح) كبير المميز يجامع

مسلم لأن بعضه للمسلمين (قوله ولو سباه مسلما وذى) هذا داخل في عموم قوله أولاد ان كان معه كافر انتقله كامل الخ لا ان يقال أراد بالكافر الأول الحري (قوله والا فإدلة مغلفة في ماله) أي ان كان (قوله لا بعد البلوغ) أي لان قتل المحكوم بإسلامه بعد البلوغ الخ فلا يقتصر له الامام لعدم تحقق المكافاة (قوله بل تجب دية) أي وتوضعي في بيت المال أيضا (قوله فيحبس فاطمه) أي وان طال مدة انتظار البلوغ وأفاقته (قوله ولا لصبي غنى أو فقير) أي لأن له أمدا ينتظر

(قوله وانما صحت له مع نفيها) يعني مع عدم ذكرها كما أوله بذلك الشيخ في الحاشية حتى لا ينافي ما سيأتي قريبا (قوله ولا نستحق أجره من وقت الفسخ) أي وإن أَرْضعت كما هو ظاهر (قوله باختلاف سنة) قد يؤخذ منه أن المراد بوصف ذكر سنة فليراجع (قوله ما يكثر اللبن) ينبغي أن المراد كثرة اللبن الكفاية لا غير فليراجع (قوله كوطء حليل بضر) وتقدم أنه ليس باستبراء للارضاع من تزويجها من الوطء خوفاً للحبل وانقطاع اللبن فلهذه ٣٣٥ الفرق بين تغير اللبن واختلافه على الطفل لأن هناك

انتقاله التكليف ولأن نطقه بالشهادتين خبر وخبره غير مقبول أو إنشاء فهو كفقوده والثاني يصح إسلامه حتى يرث من قريبه وعلى الأول تنسحب الحيالة بينهما وبين أوجه ثلاثيته وقيل يجب ونقله الإمام عن إجماع الأصحاب وانتصر لحدوده إسلامه جمع مستدلين بحدوده إسلامه على رضى الله عنه قبل بلوغه ورده أجدد منع كونه قبل بلوغه والمبقي وغيره بان الأحكام إذا ذلك كانت منوطه بالتغير إلى عام الخلد في وفارق خصوصاً ما به لا ينتقل به أمما بالنسبة لأحكام الآخرة فيصح ويكون من الفائزين أنفاقاً ولا تلازم بين الأحكامين كما فيمن لم تبلغه الدعوة وكأطفال المشركين

**فصل في بيان حرية اللقيط ورقة واستحقاقه وتوابع ذلك** (إذا لم يقر اللقيط برق فهو حر) اجاباً لأن الغالب على الناس الحرية واستثنى الملقين ما إذا وجد في دار الحرب التي لا مسلم فيها ولا ذى غالب فانه يرقى لأنه محكوم بكفره ودار الحرب تقتضي استرقاق الصبيان والنساء وما يحمل كلامهم على دار الإسلام قال ولم أر من تعرض له ورده الشيخ بأن دار الحرب اغتاتقت استرقاق هؤلاء إلا سر ومجرد اللقط لا يقتضيه (الأن يقيم أدينه بركة) فيعمل بها كما يأتي (وان أقر) اللقيط المكلف وان لم يكن رشيداً كما هو ظاهر كلامهم وان نقل عن ابن عبد السلام ما يقتضي اعتباره ورده أيضاً (به) أي الرق (لشخص فصدقه) ولو بسكونه عن تصديق وتكذيب لأنه لم يكن (قبل أن لم يسبق) منه (أقراره) أي اللقيط ويصح عوده على كل منه ومن المقر له أدل أن الإنسان بحريته فأقر اللقيط له به لم يقبل وان صدقه كما هو ظاهر (بحرية) كبقية الأقرار بخلاف ما إذا كذب وان صدقه بعد أسبق أقراره بالحرية وهو مكلف لأنه به التزم أحكام الأحرار المتعلقة بحقوق الله تعالى والعباد فله ذلك أسقاطها وانما قبل أقراره بالرجعة بعد انكاره لأن الأصل عدم انقضاء العدة مع نفوذ الشارع أمر انقضائها إليها والأقرار بالرق مخالف لاصل الحرية للموافق للأقرار السابق ولا يرد على المصنف ما لو أقر به لم يرد فكذبه فأقر به لعمره وصدقه فلا يقبل وان لم يسبق منه أقرار بحرية تتضمن أقراره الأول في الملك لنفسه وقد بطل ملكه برده فصار حر الأصل والحرية يتعدا أسقاطها لما مر ولو أنكره بعد الدعوى عليه وهو حلف ثم عادوا وعرف له به فان كانت حصة انكاره ليست برقيق لك قبل أو ليست برقيق فلا تتضمنه الأقرار بحرية الأصل ولو أقر بالرق لمعين ثم ادعى حرية الأصل لم تنفع (والذهب أنه لا يشترط) في صحة الأقرار بالرق (أن لا يسبق منه تصرف يقتضي نفوذه) بمجته بطله (حرية كبيع ونكاح) وغيرهما بل يقبل أقراره في أصل الرق وأحكامه الماضية المضرة به (والمستقلة) في ماله كما يقبل أقرار المرأة بالنكاح وان تضمن ثبوت حق لها وعليها كسائر الأقرار برقي قول من الطريق الثاني لا يقبل بيق على أحكام الحرية نعم لو أقرت بالرق متزوجة والزوج عن لا يخل له إلا أنه لم ينفخ نكاحه ولكن بخير

بطل ملكه أي الأول وقوله يتعدا أسقاطها لما مر أي من قوله لأنه به التزم أحكام الأحرار (قوله ولو أقر بالرق لمعين) خرج به ما لو اعترف بالرق من غير إضافة لأحد كان قال أن الرقيق أولهم كان قال أن الرقيق رجل ووجه ما ليس فيه إبطال حق لمعين (قوله لم تنفع) لكن إن كان حال الأقرار الأول رشيداً على ما مر اهـ ج والمقدم اشتراط الرشد (قوله بل يقبل أقراره في أصل الرق) (فخرج) أقرت حامل بالرق ينبغي أن لا يتبع الحفل راجعه اهـ سم على منج (قوله والزوج) أي والحال

على الطفل لأن هناك مندوحة وهي الفسخ ويحتمل أن ما هناك في موضع الاستبراء لزوج وما هناك امتناعه على المرأة ولا تلازم بينهما ويحتمل أن ما هناك في مجرد الخوف وما هناك غلبة الظن ثم رأيت شيخنا

(قوله وفارق خصوصاً لأنه) أي حيث صحت من المميز وقوله بأنه لا يتقبل به أي بالإسلام (قوله ويكون من الفائزين اتفاقاً) أي فلا يجري فيه الخلاف الواقع في أطفال المشركين وإن كان هو منهم وينبغي أن يكون من الفائزين اتفاقاً أيضاً من اعتقد الإسلام أول بلوغه ومات قبل التحكيم من النطق بالشهادتين اهـ سم على ج

**فصل في بيان حرية اللقيط ورقة**

(قوله ورده الشيخ) معتد لكنه جرى عليه في شرح منهجه وقوله فأقر اللقيط له به أي بالرق وقوله ماله أقر به أي بالرق وقوله وقد

بطل ملكه أي الأول وقوله يتعدا أسقاطها لما مر أي من قوله لأنه به التزم أحكام الأحرار (قوله ولو أقر بالرق لمعين) خرج به ما لو اعترف بالرق من غير إضافة لأحد كان قال أن الرقيق أولهم كان قال أن الرقيق رجل ووجه ما ليس فيه إبطال حق لمعين (قوله لم تنفع) لكن إن كان حال الأقرار الأول رشيداً على ما مر اهـ ج والمقدم اشتراط الرشد (قوله بل يقبل أقراره في أصل الرق) (فخرج) أقرت حامل بالرق ينبغي أن لا يتبع الحفل راجعه اهـ سم على منج (قوله والزوج) أي والحال

بزم بالاخير فليراجع (قوله والحضانة له غري ان تلقمه الخ) أي وتصهره الهندى كما هو (قوله وذروا الكمال) قد يقال  
لما جاءه الله مع قول المصنف وكل لانه هو (قوله وأخواته) أي عبايسه كالكمل بخلاف نحو الامة والعلم كذا ظهر  
فليراجع (قوله على المؤجر) ٣٣٦ بفتح الجيم (قوله لان المؤجر اتلفه) حسا وحكا (قوله انه باقى على ملك مالكها) تقدم

هذا أنفوا ولعل الصورة انه  
حصل به السعي بالافعل  
(قوله حيث شرط حريتها)  
أي فان لم يشرطها لم يقصر  
(قوله لنحو طلاق) قال  
سم على حج بعد كلام  
طويل مالم يرها باطن  
الحرية ويستقر ظنه  
الى الموت اه وبعض  
الهوامش اما اذا وطئها  
فتعبد بأربعة أشهر  
وعشر م رواه عنه شيخنا  
الزبدي وهو قريب (قوله)  
اقتصر من الرقيق) أي  
القاطع (قوله وتقبل  
البينة برقة مطلقا) أي  
مستقبلا وما ضايق قوله  
والثاني يقبل أي اقراره  
(قوله قضى منه) قال في  
شرح الروض فلا يقضى  
من كسبه لان الدين  
لا يتعلق بكسب العبد بعد  
الخبر عليه فيما أذن له فيه  
بخلاف المهر اه سم على  
حج وهذا مستفاد من  
قول الشارح الاتي وان  
بقى عليه شيء اتبع به بعد  
عقده (قوله ثم يستتر  
بعده) أي الملتقط الذي  
ادعى رقه (قوله وربما  
استتره بعده) أي ما ذكر

بين بقاء النكاح وقضيه حيث شرط حريتها فان فسخ بعد الدخول به لزمه لقوله الاقل من  
مهر المثل والمسمى وان أجاز لزمه المسمى وان كان قد سلمه اليها اجزاء فاولطها قبل الدخول  
سقط المسمى وتسلمه ليلا ونهارا وبسافر بها من غير اذن وتعتد عدة الحرائر انصوطلاق وعدة  
الاماعتوث وولدها قبل اقرارها حرو وبه رقيق وذلك لان النكاح كالمقبوض المستوفى ولهذا  
لا ينقض نكاح أمة بنحو طر و يسار ولو كان المقر يارق ذكرا انفسخ نكاحه اذ لا ضرر على  
الزوجة ولزمه المسمى ان دخل بها ونصفه ان لم يدخل وبؤدى بمافي يده أو من كسبه حالا  
وما لا فان لم يوجد في ذمته الى عقده ولو جنى على غيره عدا ما أقر بالرق اقتصر منه حرا كان  
الجنى عليه أو رقيقا أو خطا أو شبهه عند قضى بمافي يده ولا ينافيه كون الارض لا يتعلق بمافي يده  
الجاني حرا كان أو رقيقا لان الرق لما أوجب الحجر اقتضى التعلق بمافي يده كالخردا حجر عليه  
بالفلس فان لم يكن معه شيء تعلق الارض برقبته وان أقر بالرق بعد ما قطعت يده مثل اعدا  
اقتصر من الرقيق دون الحر لان قوله مقبول فيما يضره أو بعد ما قطعت خطا واجب الاقل  
من نفي القيمة والدية لان قبول قوله في الزائد يضر بالجاني (لا) في الاحكام (المأخضية المضره  
بغيره) فلا يقبل اقراره بالنسبة اليها (في الاظهر) كما لا يقبل الاقرار على الغير بدى مثلا  
وتقبل البينة برقة مطلقا والثاني يقبل لانه لا تجزأ ويصير كقيام البينة وعلى الاول (فلولزمه)  
أي القبط (دين فاق ررق وفي يده مال قضى منه) ثم ان فضل منه شيء فله مقر له وان بقي عليه  
شيء اتبع به بعد عقده (ولو ادعى رقه من ليس في يده بلا يئنه لم يقبل) جزا اذا الاصل والظاهر  
الحرية فلا يترك الابحجة بخلاف النهي احتياطا لمصلحة المسمى لثلاث صيغ حقه (وكذا  
ان ادعاه الملتقط) بلا يئنه فلا يقبل (في الاظهر) لما ذكره والثاني يقبل ويحكم له بالرق  
كالموالتقط ما لا ادعاه ولا منازعه له وفرق الاول ان المال مالوك وليس في دعواه تغيير صفة  
له والقبط حر ظاهر او في دعواه تغيير صفته ثم يستمر يئنه كما قاله المزني وهو الاوجه وان جرى  
المأوردى على وجوب انتزاعه منها غير وجه بدعوى رقه عن الامانة وربما استتره بعده  
وأيداه الاذرى بقول العبادى لو ادعى الوصى دينيا على الميت اخرجت الوصية عنه بدله املا  
ياخذها ما لم يبرى وتنظير الزكشى في تعليل المأوردى بانه لم يفتحق كذبه حتى يخرج عن  
الامانة برد بان اتهامه بصدرة كغير الامين لان يده صارت مظنة للاضرار بالقبط نعم قياس  
قول العبادى انه لو اشهد انه حر الاصل لم يقبل (ولو ادعى رقه بغيره) (ولو ادعى رقه بغيره) (ولو ادعى رقه بغيره)  
يستتره) أي استخدمه مديارقه (ولم يبرق استنادها الى التقاط حكم له بالرق) بعد حلف  
ذى اليد والادعى عملا باليدوا صرف بلا مراض (فان بلغ) الله غير الذى استتره صغيرا  
سواء ادعى رقه حينئذ أم بعد البلوغ (وقال أنا حر الاصل لم يقبل قوله في الاصح الا يئنه)  
بالحرية لانه حكم برقه في صغره فلم يزل الابحجة نعم له تحليفه كانه سلاه عن الغوى واقراره  
وفارق ما لو ادعى صغيرا يئنه من يدى نكاحها فبلغت وأنكرت فان على المدعى البيئنة

وقوله وأيداه أي كلام المأوردى (قوله انه لو اشهد) أي بعد دعوى الرق (قوله ولو ادعى صغيرا الخ) وكذا  
أي ما لو ادعى الغافى يئنه يستتره ولم ينع سبق حكم عليه بالرق في صغره فادعى الحرية قبلت دعواه ما لم تقم بيئته برقه ومنه  
ما لو جدم يئنه الرقة الغالبة بمصر فأنهم لو ادعوا أنهم أحرار بطريق الاصله قبل منهم وان تكرر بيع مع هم في أيديهم  
مما لو ليس دعواهم الاسلام ببلادهم ولا ثبوته باخبار غيرهم لحواز كونهم ولدوا من اما غفكم برقههم تيعالامهاتهم



حتى يكون نظير ما نحن فيه (قوله ينتفع به المستأجر لنفسه) أي في الأرض كما هو ظاهر فليراجع (قوله وفي الدين) صريح في أن المرأة ثلاثين نفها وانظر في أي وقت يحرم عليها الهل وهو في الضرع أو بعد الانفصال براجع (قوله ولو بتقصير) ومعه إجماعه في حالة التقصير بضمه وقد صرح به غيره وظاهران ضماله بالقيمة وبعبارة النخبة وهو أمانة بيده فإذا تلف بتقصير ضمينه أو عدمه فلا وفيه ما يلزم المكري تجديده انتهت وكان ينبغي للشارح أن يعبر ٣٣٧ بتجملته والافاضة على الأمانة

لا تعلق له بها (قوله وقول القاضي بانفسا ضمالا في مدة المنع ظاهر) لعمل صورة المسئلة أنه غير منقطع بالدار في تلك المدة كما هو ظاهر فليراجع واعلم أن هذا راجع اليه الشارح به أن كان تبع ابن حجر في التنظير في كلام القاضي (قوله وان احتاجت لألا ت جديدة) غاية في الحسن (قوله بين الفسخ والإبقاء) متعلق بالخيار (قوله ويبحث الولي العراقي سقوطه الخ) الظاهر أن الشارح لا يرضى هذا أخذ من إطلاقه فيما صار امتناع قاعده وبقرينة التعليل المار مع اسناد هذا القائله بحثا المشعر بعدم تسليمه فليراجع (قوله وأنه لو شرط ابتعاه الزحام الخ)

وكذا الوادي عليه حسيه وهي صغيرة بأن البديل المالك في الجسه ويوزان بولد وهو محلول ولا كذلك في النكاح فاحتاج للينة والثاني بقيل قوله لانه لا آمن من أهل القول إلا أن يقيم المدعي بينة برقه (ومن أقام بينة برقه) بعد الاحتياج إليها لأن لم يحتج إليها كينة داخل قبل أن تشر في يده على الزوال (عمل بها) ولو تخرج غير ملقط (ويشترط أن تعرض البينة في اللقط (سبب المالك) من نحو سره وارث ثلاثا فمظهر البد وقضيه ان بيده غير الملتقط لا تحتاج لذلك ويكفي قولها ولو أربع نسوة لأن شهادتهن بالولادة تثبت المالك كالنسب في الشهادة بالولادة أنه ولد أمته وان لم تعرض لذلك خلافا في تصحيح التنبيه لأن الغالب أن ولادته مملوكة (وفي قول يكتفي بمطابق المالك) كسائر الاموال وقرئ الأول بأن اللقط محكوم بصحته بظاهر اليد فلا زال ذلك الظاهر إلا في تحقيق وطريقة الجمهور كافي الكفاية بربان اختلاف في الملتقط وغيره وبعبارة المصنف محتملة لذلك لكن سباقه يخصه بالملتقط وفرقهم هذا وتعليقهم الذي قضيه ما هو ظاهر أن فيه (ولو استلحق اللقيط) يعني الصغير المحكوم بإسلامه ولو غير لقيط (حرم مسلم) ذكر ولو غير ملقط (لحقه) بشرطه التقدم في الاقرار بأجاء لانه أقوله بحق لا ضرر فيه على غيره فأنسبه ما لو أقوله بحال سواء كان سببا أم رشدا ولا يلحق بزوجه الابنية كما يسل عما يأتي واستحب للقاضي أن يقول للملتقط من أين هو ولدك من زوجتك أو أمك أو أشبهه لانه قد يظن أن الالتقاط بقيد النسب ويبحث الزر كشي وجوبه إذا كان عن يمينه ذلك احتياطا للنسب ويأتي في الشهادات ما يؤيده وتدينه بالمسلم مثال إذا الكافر يستلحق من حكم بكفره وكذا من حكم بإسلامه كما مر لكن لا يثبت في الكفر (وصار أولى بربيشه) من غيره لثبوت أوفيه فأولى ليست على بابها كقولك فلان أحق بحاله نعم لو كان كافر أو اللقط مسلم بالدار لم يسلم اليه وعلم أن قوله حرم مثال كأشار لذلك فقال (وان استلحقه عبد) بشرطه (لحقه) في النسب دون الرق لا مكان حصوله منه من نكاح أرشبهه لكن يقر في يد الملتقط وينفق عليه من بيت المال وقصده عن المطر قوله (وفي قول بشرطه قصد يقسيده) له لانه يقطع أرثه بفرض عتقه وأجاب عنه الأول بأن هذا غير منظور له لصحة استلحاقه ابتناع وجوده (وان استلحقته امرأة لم يلقه في الأصح) لا مكان إقامة البينة عيشة بالولادة بخلاف الرجل وإذا انفصلت عنها وان كانت أمة ولا يثبت رقه أو لا هال ولا يلحق بزوجه إلا أن أمكن وشهدت بالولادة على فراشه وحينئذ لا ينتفي عنه إلا باللعان والذي يلحقها بأنها أحد أبوين فصارت كالرجل (أو) استلحقه (انثان) لم يقدم مسلم (وحزى ذى) وحزى (وعبد) إذا استلحق كل منهم هجج ويد الملتقط غير صالحة لتراجع هنا (فان) كان لاحدهما بينة سليمة من المعارض عمل بها فان (لم يكن) لو أحد

(قوله وقضيه ان بينة الخ) أصرح في شرح الروض باشتراط بيان سبب المالك في الشهادة والدعوى في غير اللقط أيضا اهـ

٤٣ نهاية ع على ع (قوله لكن سباقه الخ) هذا هو المعتمد (قوله ذكر) قال في شرح الروض أما الخفي فصح استلحاقه على الأصح عند القاضي أي الفرج الزاوي ثبت النسب بقوله لأن النسب يحتاط له اهـ سم على ج زائد على المنهج ما ومات هذا القول لفعل ثرت الخفي الثالث ووقف الباقي لاحتمال أنه انتهى والارث الثالث بشرطه أولا ثرت شيئا لانه قد لا يصح استلحاقه فليراجع اهـ (أقول) والأقرب عدم الارث لانه يشترط تحقق الجهة المقضية للارث ولانه لا يلزم من ثبوت النسب الارث كما في استلحاق الرقيق فانه يثبت النسب دون الارث (قوله ويبحث الزر كشي الخ) هو المعتمد

صرح هذا السياق انه بحث آخر لا في زرع وليس كذلك وانما هو بحث لان خبر كايمل علم برابعة تحفته (قوله فان قدر عليه أي دفع نحو الخريق) قوله وان لا يكلف الزرع من الغاصب) أي سواء توقف على خصومة أم لا لكن له الزرع ان لم يتوقف على خصومة بخلاف ما اذا توقف عليها أي من حيث المنفعة فيضاصم (قوله بالأمي السابق) أي ان أراد دوام الاجارة (قوله يعني انه لا يجبر عليه المكري) أي مع لزوم تنظفه عليه بعد المدة حتى يفارق الغبار الحاصل بالبيع الآتي (قوله وهو للمعا) (قوله فان سبق استلحاق أحدهما الخ) وكذا لا يقدم رجل على امرأة قبل ان أقام أحدهما بينة عمل بها وان أقاما بينتين وتمازضا فان كان لأحدهما بينة غير البينة ط ولو للمرأة قدم والاقدم الرجل لان مجرد دعوى المرأة لا تعارض لعدم صحة استلحاقها ومن هذا علم جواب ٣٣٨ حادثة وقعت وهي ان بنتا يدعى امرأة مدته من السنين تدعى المرأة أمومتها تلك البنت

منهم (بينة) أو كان لكل بينة وتعارضتان سبق استلحاق أحدهما ويده عن غير التقاط قدم ثبوت النسب منه مع اعتضاده بالدفعي عاضدة غير مرجحة وان لم يسبق أحدهما كذلك كان استلحاقه لا قطه ثم ادماه آخر (مرض على القائف) الآتي قبل العلق (فيطلق من الحقبة) لما يأتي ثم لا يقبل منه بعد الحاقه بواحد الحاقه بآخر اذا الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ومن ثم لو تعارض قافتان كان الحكم للسابق وتقدم عليه البينة ولو تأخرت كايقدم هو على مجرد الانتساب لانه بمنزلة الحكم فكان أقوى (فان لم يكن قائف) بالبلد أو بدون مسافة القصر منه كما ذكره الماوردي وحكاها الرافعي في المدد عن الروابي وقيل بالبلد أو بغيره مسافة العدوى (أو) وجد ولكن تحير أو ضاع عنها أو الحقبة (هما) وقف الأمر إلى بونته (أو) بالانتساب) فترأى عليه كايصرح به الصبري وأدغمه وحسب ان امتنع وقطعه له ميل والا وقف الأمر (بعد بلوغه إلى من يميل طبعه إليه منها) لما صرح عن عمر رضي الله عنه من أمره بذلك يحرم عليه الانتساب بالتشبه بل لا بد من ميل جبلي كميل القريب لقرينه وشرط فيه الماوردي ان يعرف حالهما ويراهما قبل البلوغ وان تستقيم طبيعته وتضع ذكاؤه وأقره ابن الرقة وأيده الزركشي بقولهم ان الميل بالاجتهاد أي وهو يستدعي تلك القدمات ولو انتسب لغيرهما وصده ثبت نسبه ولا يخبر المميز كما يأتي في الحضانة لان رجوعه معمول به ثم لا هنا فقله ملازم والمهي ليس من أهل الأزامو بنفاته مدة الانتظار ثم يرجع الآخر على من ثبت له بما اتفق ان اذنه فيه الحسا كما أو أشهد على الرجوع عند فقدة على قياس نظائره والاختراع ولو تداه امرأتان انفقتا ولا رجوع مطلقا (ولو أقاما بينتين) على النسب (متعارضتين) كان استدل تاريخهما (سقطتا في الأطوار) لانتفاء المرجع فيرجع للقائف والمسد هنا لا ترجعها لانها لا تثبت النسب بخلاف الملك والثاني لا يسقطان وترج أحدهما بقول القائف قال الرافعي ولا يختلف المقصود على الوجهين وهما فرعان على قول التساقط في التعارض في الأموال ولو تداه امرأتان انفقتا لا رجوع مطلقا (ولو أقاما بينتين) أو تثبت فبان ذلك كالم تسمع دعوى من ادعى الأوثنة في أوجه احتمالين لانه قد عين غيره

من غير معارض ومع شيع ذلك بين أهل محلتها وباجر رجل ادعى انها بينة من امرأة ميتة لها مدة وهو انه ان أقام أحدهما بينة ولم تعارض عمل بها والابقيت مع المرأة لا اعتضاد دعواها بالبد (قوله فان لم يكن قائف بالبلد) أو بدون مسافة القصر هذا هو المقصد (قوله ثم يرجع الآخر على من ثبت له) أي فلولم يثبت لواحد منهما بل ثبت لغيرها أو لم يثبت نسبه لهما ولا يفرها فهل يرجع المنفق على من ثبت نسبه منه أو على القبط نفسه لوجود الاتفاق عليه فيه نظر والاقرب عدم الرجوع فيها لانه لم يقصد واحدا منهما بالاتفاق (قوله على قياس نظائره) قال ج

ثم بينته انتهى يعني اذ افتد الشهود وانفق بنية الرجوع ورجع وفيه ان فقسد الشهود نادر فقياس ما أمر للشارح بعدم الرجوع (قوله ولا رجوع مطلقا) لا يمكن القطع بالولادة أو نكاحا ولا بوجوب قولها اه ج وقول ج لا يمكن القطع أي بالبينة بالولادة (قوله والبد هنا لا ترجعها) عبارة ج والبد هنا غير مرجحة وكتب عليه من مانته أي ولا عاضدة ولا ينافي ذلك قوله السابق فان سبق استلحاق أحدهما إلى قوله نفى عاضدة لا مرجحة يحمل هذا على ما اذا لم يسبق استلحاق ذي البد فليتامل وكتب أيضا قوله والبد هنا في شرح الرضوي ويفارق ما لو استلحقا ولكل منهما بينة حيث لا يقدم بالبد كما هو ولا يتقدم التاريخ فان أقامها أحدهما بانه بيده منذ سنة والاخر بأنه منذ شهر بان اليد وتقدم التاريخ يدلان على الحضانة دون النسب (قوله فبان ذلك) أي أو أثبت لم تسمع دعوى من ادعى ذكره وقيل انه لو بان غنى لم تسمع دعوى واحدهما

كالمرج الخ) هذا تفسيره باعتبار اللفظ وسياق تفسيره بالمعنى المراد (قوله وهو ما يشبهه الاكاف) يعنى بالمعنى القوي وهو ما فوق البردعة او تنفى البردعة على ما مر فيه (قوله اما اذا شرط) محترز لقوله عند الاطلاق (قوله وعلى المكتري محمل قوله ولو استرضع ابنه) قوة كلامه تشعير بجواز استرضاع اليهودية وغيرها من الكافران بالمسلم ولا مانع منه لان استرضاعه استخدم اليهودية واحتمل الكفر غير ممنوع ولا تنظر الى انها تنافى منها على الطفل لاننا نقول هذه الحالة اذا وجدت في المسئلة امتنع تسليم الرضيع لها وظاهره ايضا ما كان كبيت أم بيت وليه (قوله فيما يرجع للنسب) أى ويجب على أو يمتنع مما بان تنفق كل واحد منهما على كل من الولدين نصف كفايته أو يتفقا على أن كلا منهما ينفق على واحد بعينه من الولدين (قوله لم يكرها عليه) أى بعد البلوغ (قوله واذا ما نادى بنين الخ) أى وجوب ابولور كما لا خان رضى ظهور الحال وقف والا فبني انهم من الاموال الضائعة فامر به لبيت المال في كتاب الجمالة في (قوله وابن الرقة الخ) عبارة شرح المنهج بتثليث الجيم واقتصر جماعة على كسرها واخرى على كسرها وقضها ٣٢٩ وعليها فيحصل فيها الرقة

مذاهب ولم يبينوا الاضغص ويحتمل انه الكسر لاتصاير الجوهرى عليه (قوله وكذا الجسد) أى اسم الجيم عليه الخ (قوله واستأنسوا لها) انما قال ذلك ولم يقل واستدلوا لان شرح من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرفنا ما يقرره (قوله الذى رقاها العصا) أى وكالمرقى لدنيا اه ح (قوله والقطيع ثلاثون رأسا) هو بيان لما اتفق وقوعه والا فالعنى النصى لا يتقدم بعد كابدل عليه عبارة المختار حيث لم يبينه بعد دخصوص وعبارته والقطيع اسم للفرقة من

ولو استرضع ابنه يهودية ثم غاب وعاد فوجد هامة ولم يعرف ابنه من ابنها وقف الامر كما فى به المصنف الى تبيين الحال بينة أو قائفا أو بلغوها وانقسامها انتسابا مختلفا وبوضع ان فى الحال في يد مسلم فان لم يوجد شي مما دام الوقف فيما يرجع للنسب ويتاطف بمال المسلم فان اصر على الامتناع لم يكرها عليه واذا ما نادى بنين مقار المسلمين والكفار وتجب الصلاة عليها ويؤمى على المسلم منها ما صلى عليها معا والافعلية ان كان مسلما كما لم يصر فى كتاب الجنائز وخالف التاج الفزاري المصنف والاول اصح

#### في كتاب الجمالة في

هي بتثليث الجيم كما قاله ابن مالك وغيره واقتصر المصنف والجوهرى وغيرهما على كسرها وان الرقة في الكفاية والمطلب في قضاها هي لنة اسم لما يجعله الانسان لغيره على شيء يفعله وكذا الجمل والجميلة وشرعا التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم أو مجهول معين أو مجهول وقد كرها بعض الاصحاب كما أحب للمذهب والشرح والوضع عقب الاجارة لانها عقد على عمل او وردها الجهم ورهنا لانها مطلب التقاط الدابة الضالة والاصل فيها الاجماع واستأنسوا لها بقوله تعالى ولين جاء به جل بعير وكان معلوما عندهم كالوسق وقد ورد في شرعنا تركه بغير الذى رقاها العصا بالفاتحة على قطع من الغنم كافي المصنفين عن ابي سعيد الخدري رضى الله عنه وهو الرقاقى كما رواه الحاكم وقال جميع على شرط مسلم والقطيع ثلاثون رأسا من الغنم قال الزركشى ويستعبط منه جواز الجمالة على ما يتبع به المريض من دواء أو رقية وان لم يذكر وهو منجه ان حصل به تعب ولا فلا أخذ اعما بأى ولان الحاجة تدعو اليها فى رد ضالة وآتو عمل لا يقدر عليه ولا يجحد من يتطوع به ولا تصح الاجارة عليه لجهة التجازت كالاجارة

البرق أو من الغنم والجميع اقطاع وقطعان (قوله من دواء أو رقية) ثم يبنى ان يقال ان جعل الشفاعة غاية لذلك كالتدوين الى الشفاعة وترقى الى الشفاعة فان فعل ووجد الشفاعة استحق الجمل وان فعل ولم يحصل الشفاعة لم يستحق شيئا لعدم وجود الجمل على عليه وهو الداء أو الرقة الى الشفاعة وان لم يحصل الشفاعة بذلك كتنفر على على الفاء سبعا مثلا استحق بقراتها سبعا لانه لم يقيد بالشفاعة لو قال اترقى ولم يزد أو زاد من علمه كذا فهل يتقدم الاستحقاق للشفاعة فيه نظرا وقد يؤخذ من قوله في مسئلة الداء أو الرقة في الضرع قبيل ولو اشترك الاثنان والا فجرة المثل فساد الجمالة هنا وجوب اجرة المثل فيلزم اه سم على ح (قوله وهو منجه) من عند حر (قوله ان حصل به تعب) لعل قصة ابي سعيد حصل فيها تعب كذا به لموضع المريض فلا يقال فداء الفاتحة لا تعب فيها فكيف صحت الجمالة عليها وأنه قرأها سبع مرات مثلا وينبغى ان المراد بالتعب بالنسبة لحال الفاعل (قوله ولا تصح الاجارة عليه) من تمة التعليل وقوله لجهة لا بد عليه ان المعامض تضع الجمالة عليه مع صحة الاجارة على فعله ويمكن الجواب بان الدليل هو مجموع العلل المذكورة فلا يضر تخلف بعضها عن الحكم

ومظلة الخ قال الشهاب بن قاسم شامل العين والذمة بدل سيل تعميم القسم ويحصل عما هنا مع قوله فيما قبل الفصل السابق وكذا الحكم فيما ركب عليه من يحمل وغيره ان كان له انما ذكر من الحمل وغيره على المكترى وهو ما ذكره شافان كان معه فلا بد من معرفته وهو ما ذكره هناك والام يتحقق لمعرفته وبركبه المؤخر على ما يليق بدائسته كما ذكره الشارح هناك الى آخر

(قوله وهل) في عدمه من الاركان مساححة لانه لا يوجد الا بعد عام العقد الان يقال المراد بعده منها ذكره فقط في العقد والمتأخر اعا هو ذات العمل (قوله وهي) أى الجملة ان تفرق الخ (قوله فان سلمه) أى الجعل قبل الفراغ من العمل سواء كان قبل الشروع في العمل أو بعده (قوله امتنع تصرفه) قال بعض المشايخ أى من حيث كونه جعلا اما من حيث رضا المالك الدافع الذى تضمنه التسليم فيجوز التصرف فيه (أقول) هو مسلم في التصرف فيه بالاتفاق به بنحو أنه أوله سلمه اما التصرف فيه بنقل المالك فيه الذى يشترط عليه ذلك فلا ولو اتفق بنحو أنه كله فهل يضمنه الوجه انه يضمنه لانه لم يسلمه له محانا بل على انه عوض وهل له رهنه لان تسليم المالك اياه عن الجعل ينضم الرضا بذلك ويكون مضمونا يتقدم أو لا لان قبضه عن الجملة فاسد لعدم ملكه واستحقاق ٣٤٠ قبضه فيه نظر اه سم على ج (أقول) قياس ما قدمه من منع بيعه منع

وهنه (قوله فيما يظهر) والقراض وأركنهم أو أربعة مبيعة ومتعاقدان وهل وعوض كما عرفت مع شروطها من كلامه هنا وفيما ياتي (هى كقوله) أى مطلق التصرف المختار (من رد أبقى) أو بابق زيد كما سيصرح به (فله كذا) وان لم يكن فيه خطاب لعين لآلية واحتمل إيهام العامل لانه قد لا يمتدئ الى الراغب في العمل وإذا صرح إيهام العامل فغ تعيينه أولى كقوله ان رددت بعدى فلك كذا وهى تفارق الاجارة من أوجه جوازها على عمل مجهول وصحتها مع غير معين وعدم اشتراط قبول العامل وكونها جائزة لا لازمة وعدم استحقاق العامل الجعل الا بالفراغ من العمل فلا يشترط تعجيل الجعل ففسد العقد واستحق أجره المثل فان سلمه بلا شرط امتنع تصرفه فيه فيما يظهر ويفرق بينه وبين الاجارة بأنه ثم ملكه بالعقد وهذا لا يملكه الا بالعامل وولاقا من رد بعدى فله درهم فله بطل قاله الفزائى في كتاب الدور وعدم اشتراط قبضه في المجلس مطلقا ويشترط في المترم للجعل مال كالأقيرة كونه مطابقا للتصرف كافي الاجارة فلا يصح بالتزام صبي أو مجنون أو مجبور عليه بسفه وفي العامل المعين أهلية العمل بأن يكون قادرا عليه فيدخل فيه العبد وغير المكاف باذن وغيره كما قاله السبكي وغيره خلافا لابن الرفعة اذ الم باذن له سيده ويخرج عنه العاجز عن العمل كمسغير لا يقدر عليه وضيف بطله العمل على نفسه لان منفعة مدمومة فاشبهه استعجار الا على اللفظ كذا قاله جماعة كالزركشى وابن العماد وقال الا زحى كان المراد أهلية التزامه ويحتمل انه أراد مكانه وقال في المهمات كانه يشير بذلك الى اشتراط بلوغه وتعيينه اما اذا كان مأمرا فيكفي علمه بالنداء قال الماوردى هنا لو قال من جاء بائني فله دينار فنشأه جاءه استحق من رجل أو امرأة أو صبي أو عبد عاقل أو مجنون اذا سمع النداء أو علم به لدخولهم في عموم من جاء وخالف في السير فقال لا يستحق

فكان العمل قهره وغلبه حتى يجز عنه وقوله للفظ أى بالبصر (قوله كان المراد) أى بقوله قدرته الصبي (قوله ويحتمل انه أراد) أى بأهلية العمل وهذا هو المعتمد وقوله أمكانه أى امكان العمل (قوله وتعيينه) أو الواو يعنى أو (قوله فيكفي علمه بالنداء) أى دون قدرته على العمل لكن فيه انه حيث أتى به بان قدرته الآن يقال المراد بالقدره كونه قادرا بحسب العادة غالبا وهذا لا ينافي وجود العمل مع العجز على خلاف الغالب أو يقال لا يشترط قدرته أصلًا ولا يكتفى اذنه ان يعمل فيستحق باذنه الجعل ويصرح بهذا أقول ع لو كان العامل معينًا ثم وكل غيره ولم يفضل هوشًا فلا جعل لاحد وان كان عامًا فله شخص ثم وكل استحق الاول هذا المحصل بحث الشيخين خلافا للفزائى في الاولى وقوله قال الماوردى المخ معتمد (قوله من جاءه استحق) أى الجعل لا يقدر كونه المسمى فلا ينافي ما يأتيه عن الانوار من ان الصبي والسفه لهما أجره المثل وينبغي ان مثلهما المجنون اذا كان له نوع تمسك واما العبد فالقياس استحقاقه المسمى ان كان بالغًا عاقلًا لانه يصح قبوله الهبة ويكون لسيده فالجعل أولى لبناهم امر الجملة على المسامحة فليأمل (قوله أو مجنون) أى له نوع عقير اه ج

ما ذكره الشهاب المذكور (قوله الى أول عمرنا) هذا اذا كانت الاجارة لمركب فقط (قوله ولو ذهب مستأجر الدابة بها والطريق آمن الخ) هذه عبارة العاين بالحرف وبعبارة الانوار ولو كان الطريق آمنا والاحارة للذهاب والياب فذهب ثم حدث الخوف لم يرجع الى ان يتجنى ولا يجب زمن المكث فان رجع وحملت الدابة من ذلك الخوف ولكن أصابها آفة

(قوله ان عبره قدر المال) أي الذي يحفظه وسواء كان علم قدره بمجرد رؤية وأغيرها (قوله الذي دل به) أي بالمثل (قوله صيغة) قال في شرح الرض فلو عمل أحد بلا صيغة فلا شيء له وان كان معروفا بدار الضوال بعدم الالتزام له فوقع عمله تبرعا ودخل العبد في ضمانه كما حرم به الماوردي وقال الامام فيه الوجهان في الاخذ من الغاصب بقصد الرد الى المالك والاصح فيه الضمان انتهى واقتل أن يقول كان ينبغي عدم الضمان كالمأخوذ ممن لا يضمن كالخريف بجوامع انه ليس في بضامنه اه سم على حج وقوله معروفا بدار الضوال ومنه رد الوالي مثله وشيوخ العرب فلا اجرة لهم فدخل المردودي في ضمانهم حيث لم ياذن مالكه في الرد ولا يمنع من ذلك التزامهم من الحاكم غفرته المحلة ٣٤١ وحفظ ما فيها ما لم يدل قرينة على رضا المالك برضا أخذه

وقوله ولقاتل الخ يقتل في قوله أخرى خلافه والاقرب ما هما من دخوله في ضمانه وجهه بان بقاء المصسوب في يدين لا يضمن يتوقع التلف معه أكثر من الضال فانه بتقدير عدم رده يجوز اطساع المالك عليه فيما أخذ ولا يفتوت عليه بخلاف الحرب مثلا فان العود منه بعيد فادة (قوله الذي لم يرداته) قديما ذكر لانه حل الصيغة على القفظ وجعل الاشارة والكتابة قاتنين مقام الصيغة والظاهر ان ما سلكه غير متعين لا مكان حل الصيغة على ما يشمل

المعي ولا العبد اذا قام به بغير اذن سيده والصيغة التي ذكرها المصنف تدل على الاذن عرفا لان الترخيب في الشيء يدل على طلبه وقضية المحدثتها في ان حفظت ما مني من متعدي عليه فإك كذا وهو ظاهر ان عين له قدر المال وزمن الحفظ والا فلا لان الظاهر ان المالك يريد ما يحفظ على الدوام وهذا غاية له فليبعد فسادها بالنسبة للمعي فيجبه له اجرة المثل لما حفظه (و) علم من مثاله الذي دل به عليه حدتها كاتفرانه (يشترط) فيها التفتق (صيغة) من الناطق الذي لم يرداته بكتابة (تدل على العمل) أي الاذن فيه كتابا صله (بعوض) معلوم مقصود (ملتزم) لان ما عاوضه فافتقرت الى صيغة تدل على المطلوب وقدر المبدول كالاجارة والكتابة واشارة الاعراض المفهومة تقوم مقام الصيغة والكتابة كناية ان نواها صاع والافلا (فلو عمل) أحد (بلاذن) أو باذن من غير ذكروا أو بعد الاذن لكنه لم يعلم به سواء العين وقاصد العوض وغيرهما (أو اذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له) وان كان معروفا بدار الضوال بعوض لانه لم يلتزم عوضا له فوقع عمله تبرعا من لورده فن القول له استحق سيده الجبل لان يدقسه كبده كذا قاله قال السبكي وهو ظاهر اذا استعان به سيده والاضحية نظر لانه لم يدخل في القفظ لاسيما اذا لم يكن علم التذات وقدر الماوردي لو قال من رد عبدي من سامعي ند في قله كذا فزده من علم نداه ولم يسمعه لم يستحق وصرح بمثله القاضي الحسين انتهى قال الاذني وقول القاضي فان رده بنفسه أو بعينه استحق فهم عدم الاستحقاق اذا استقل العبد بالرد (ولو قال اجنبي) مطلق التصرف في محضه (من رد عبدي فزده كذا استحقه الزاد) العالم به (على الاجنبي) لانه التزمه فصار يتكلم الاجنبي وكالموالمس القاء متاع الغير في البحر لخوف المسالك وعائيه ضمانه وليس كالموالمس التزم الغني في شرع غيره أو الثواب في هبة غيره لانه عوض عليك فلا يتصور وجوبه على غير من حصل له المثل والجبل ليس عوض عليك واستشكل ابن الرنفة هذه بانه

ذلك (قوله ان نواه) أي عقد الجمالة (قوله فلو عمل أحد بلا اذن الخ) ومن ذلك ما جرت به العادة في قري مصر تزامن ان جماعة اعتادوا حراسة الجبلين نهارا وجماعة اعتادوا حراسته ليلا فان اتفقت معاقبتهم على شيء من أهل الجبلين أو من بعضهم باذن الباقين لهم في العقد استحق الحارسون ما شرط لهم ان كانت الجمالة محصية والا فاجرة المثل وأمان ناصر والحراسة بلا اذن من أحد اعتقاد على ما سبق من دفع أرباب الزرع الحارسون سمع ما علموا عندهم لم يستحقوا شيئا (قوله عدم الاستحقاق) هذا هو المحمد خلافا لمج وفي سم على حج ولو قال من رد عبدي فزده كذا فزله هو كالموالمس قال من رد عبدي يدعي اذ رد عبدا اما لاحد او عبدا موقوفا مستلا استحق ينبغي نعم مر انتهى وقد يشمل ذلك قول الشارح في التعريف ان يوجب (قوله كالمو التزم الغني) أي قبل الشراء حيث لا يلزمه شيء لكن تقدم عن حج في الضمان انه لو التزم الفئ لغيره كان قال بعه وعلى غفاه صحة ذلك وجوب ما التزمه عليه قال وليس هذا من الضمان المحجج الى أصيل بل هو مثل ما لو قال لقي متاعك في البحر وعلى ضمانه (قوله واستشكل ابن الرنفة هذه) أي استحقاق العامل للعوض بقول الاجنبي

أخرى ضمن لأن من صار متعمدا لم يتوقف الضمان عليه على أن يكون التلف من تلك الجهة ولو كان الطريق مخوفافي  
الاول فان علم المكري وأجاز جازله الرجوع مع قيام الخوف ولا ضمان وان جهل فوجها انتبت (قوله وقرق الوالد  
بين عدم جهتها) أي وبين ما هنا ولعله أسقطه الكتبة (قوله انما يأتى بسببته) وبعد استيفائه لا يصح إيجاره أي فلو  
أوقفنا حقه إيجاره على قبضه لا نسلم عليه باب الإجارة لكن هذا الفرق قد يتوقف فيه من وجهين الاول انهم جعلوا هنا قبض

(قوله لأن المالك راض به قطعا) أي وعليه فنبغي ان لا ضمان له اذا تلف ان رضاه رده منزل منزلة اذنه في الرد ويؤيده ما لو  
انتزع المصوب من يد غيره ضمانه كالخريف ليرده على المالك فانه لا ضمان فيه اذا تلف لكن في كلام سمي على حج مانصه  
ومع ذلك أي الرضا بالرد يضمنه كما هو ظاهر اذ ليس من جملة الامانات الى آخر ما ذكر وقد قبل ذلك عن شرح الروض  
ما وافقه ثم قال وانما قل ان يقول كان ينبغي عدم الضمان كالمأخذه من لا يضمن كالخريف وأطال في بيانه فراجع ما ذكره  
ظاهر حيث لم تبدل قرينة في رضا المالك بالرد ولا فلا ضمان (قوله فانه) أي ان يونس (قوله أو يكون للاجني ولاية على  
المالك) هذا وقد يقال لو سلم انه لا يجوز له وضع يده عليه فلا يلزم منه عدم استحقاق الاجرة لانها في مقابلة ما حصل من المنفعة  
المجاسل عليها وليس هذا ان استوجر لصوغ انما من ذهب أوفضة لان المنفعة ثم لا تقابل باجرة بخلافه هنا (قوله استحق  
الجعل) أي على القائل ومثله ما لو ٢٤٢ رده غير التريك ومنه يسلم جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصا

بينه وبين آخر شركة في  
جهنم فسرق الهائم أو  
فصببت فسي أحد  
الشريكين في تحصيلها  
وردها وغرم على ذلك  
دراهم ولم يمتز شريكه  
حينئذيا وهوان الغريم  
لارجوعه على شريكه  
يشق بمغرمه ومن  
الالتزام ما لو قال له كل  
شيء غرمته أو صرته كان  
عليها ونفقر الجاهل في  
مثله للجماعة ويؤيده  
ما لو قال له مر داري على  
ان ترجع بمصارف نفسه  
حيث قالوا يرجع عما  
صرفه (قوله وصورة

لا يجوز لاحد وضع يده على مال غيره بقول الاجنبي بل يضمنه فكيف يستحق الاجرة واجيب  
بأنه لا حاجة الى الاذن في ذلك لأن المالك راض به قطعا أو بان صورة ذلك ان يأذن المالك  
لن شاع في الرد والتزم الاجنبي بالجعل أو يكون للاجني ولاية على المالك وقد يصور أيضا بما  
اذا نضنه العامل المالك أو عرفه وظن رضاه وظاهر كلام المصنف انه يلزمه العوض المذكور  
وان لم يقل على وهو كذلك فصدق الخوارزمي في الكافي ولو قال الفضولي من رده عبد فلان  
فله على دينار أو قال فله دينار فن رده استحق على الفضولي ما سمي انتهى وصرح به ابن يونس  
في شرح التمهيد فانه صور المسئلة اذا قال له على ثم قال والحق الاثمة به قوله فله كذا وان لم  
يقبل على لان ظاهره التزام ولو قال أحد شريكين في رقيق من رقيقتي فله كذا فرده شريكه  
فيه استحق الجعل ووجه المسئلة اذا لم يكن القائل ولي المالك فاما اذا كان وليه وقال ذلك عن  
محموده على وجه العلمة بحيث يكون الجعل قد أجرة مثل ذلك العمل أو أقل استحقه الراد في  
مال المالك بمقتضى قول وليه وتفسيرهم بالاجنبي يشير اليه وعلم بما مر انه لا ينعين على العامل  
المعين العمل بنفسه فلو قال لشخص معين ان رددت عمدي الا ابق فذلك كذا لم ينعين عليه السعي  
بنفسه بل له الاستعانة بغيره فاذا حصل العمل استحق الاجرة قاله الغزالي في البسيط قال  
الا ذرى وهو ملخص من النهاية انتهى ولم يقف الشرحان على ذلك فذكره بجمعا واصله ان يوكل  
العامل المعين غيره في الرد كتوكيل الوكيل فيجوز له ان يوكله فيما يهجر عنه وعلم به القائل أولا  
يليق به كما يستبين به وتوكيل غير المعين بعد سماعه النداء غيره كالتوكيل في الاحتطاب والاستقاء

المسئلة) أي قول المثل ولو قال الخ وقوله ولي المالك أو وكيله اهـ حج (قوله مثل ذلك العمل) أي فلو وشوها  
زاد على أجرة المثل فهل تقصد الجعالة أو تضع ويجب الجعل في مال الوفي فيه نظر والقياس عند الإطلاق انصراف الجمالة الى  
المجور فاذا زاد المسمى على أجرة المثل فسد ووجب أجرة المثل مر اهـ سمي على وقوله ووجب أجرة المثل أي في مال المولى  
عليه وقد يقال قياس مالو وكنت في اختلاعهما أجنبيا فدر فزاد عليه من ان عليها ما سميت وعليه ان يادة أن يكون هنا كذلك  
قليتا مل (قوله ولم يحاصر) أي فيما لو رده العبد باذن سيده على ماهر (قوله لم ينعين عليه العمل بنفسه) ظاهره ولو قادرا  
لكن سيأتي في الشرح ما يخالفه (قوله كما يستعين به) قال حج بعد مثل ما ذكره فنعن على الزيادة لا يستنبط فيها  
الان عذر وعلم المجاعل حال الجعالة ثم قال بعد قول المصنف ولو قال من بلد الخ ولو جاءه على حج وعمره وزيرة فعمل بعضها  
استحق بقسطه بنور بيع المسمى على أجرة مثل الثلاثة انتهى وهو يفيد جواز الجعالة على الزيادة وقد مر للشارح في الإجارة  
انه لا تصح الإجارة على الزيادة وعليه فالفقر قبان الجعالة دخلها التخصيف فخر بشد فها يجتمع في الإجارة

العين فاعلم مقام قبض المنفعة وحسنه فذيق قال كان المتبادر ان لا يصح إيجاره الا بعد قبض العين القائم مقام قبض المنفعة لانه لما تعذر القبض الحقيقي بقبض المنفعة فبأن حكمه من قبض العين قائم مقامه والميسر ولا يستطاع بالمعسر والوجه الثاني ان هذا الفرق يقتضي ان لا فرق بين إيجاره من المجرور ومن غيره (قوله لان الضرر) أي بسبب هذا العيب الحاصل (قوله فقد اجاب الشيخ) يوهن ان هذا التقييد من عند الشيخ وليس كذلك بل هو كذلك في كلام الاصحاب وبعبارة التخصف ولا تخالف لقولهم في البيع انه عيب ان خشي منه السقوط وعليه يجعل الثاني يعني كلام الزركشي (قوله نعم لو شرط عدم ابداله اتبع الخ) عبارة التخصف واختار السبكي انه لا يجوز الابدال الا ان شرط قدرا يعلم انه لا يكتفيه واذا اقتل الا ليدل فليأكله من شيا فقول

(قوله لا يستتيب فيها الا ان عذر) قضيته ان ما ذكره معتبر حتى في اذن السيد لبعده الا ان يفرض بان يد العبد كيد السيد فكانه الزاد فلا يتوقف على العذر ولا على الجاعل ومن العذر ما لم يجز عن مباشرة ما وكل فيه او كونه لا يليق به فالقادر على الفعل الا لاثنى هو العاجز الذي لم يعلم بحاله الموكل حال الجمالة لا يصح توكيله وعليه فلو وكل في الفعل لم يصح ولا يستحق الى آخر ما ذكرنا (قوله وعلم به الجاعل حال الجمالة) أي فلو لم يعذر ولم يعلم المتترم امتنع التوكيل ولا يستحق على المتترم شيئا بل ينبغي ضمان العامل بوضع يده على العين ان لم يعلم رضا المالك بالوضع هذا اذا كان غرض ٢٤٣ المالك الردم من العين بخصوصه فلا

ينافي ما يأتي فيقال اذن لعين وقد عذر غيره اعانته كما سيأتي في كلام الشارح حيث قال لان قد علم المتترم الردم من الترم له (قوله فان كان ممن يعتمد قوله) أي بان كان ثقة ولا مانع ان يراد ثقة في ظن العامل اه سم على منقح (قوله لم يستحق الاباذن جديد) صريح في انها ترد باراد (قوله وظاهره ينافي المتين) أي اذ دل قوله وان عينه على تصور قبول غير المعين ويمكن ان يجاب عن المتن بوجهين

وتحدهم افعير فسلم ان العامل المعين لا يستتيب فيها الا ان عذر وعلم به الجاعل حال الجمالة (وان قال) الاجنبي (قال زيد من ردمي فله كذا وكان كاذبا لم يستحق) (الراد عليه) لعدم التزامه (ولا على زيد) ان كذبه لانه لم يترمم له شيئا فلو شهد الخبير على المالك بأنه قاله لم تقبل شهادته لانه متهم في ترويح قوله وان صدق زيد الخبر فان كان ممن يعتمد قوله استحقه على المالك والامكان لا يحصر فلا يستحق على احد من ينظر ان يحمل والاخل ما اذا لم يصدقه العامل والا استحق على المالك المصدق (ولا يشترط قبول العامل) لفظا لم يدل عليه لفظ الجاعل (وان عينه) بل يكفي العمل كالوكيل ومن ثم لو رده ثم عمل لم يستحق الاباذن جديد في الروضة وأصلها ان لم يعين العامل لا يتصور قبول العقد وظاهره ينافي المتن ويجاب بان معنى عدم تصور ذلك بعده بالنظر للحفظات العادية ومعنى تصور الذي أفهمه الكتاب انه من حيث دلالة اللفظ على كل سامع مطابقة لعمومه صار كل سامع كانه مخاطب بقصور قبوله ولا يشترط المطابقة فلو قال ان ردت آبي فذلك ينار فقال ارده بنه فدينار استحق الدينار فان القبول لا اثر له قاله الامام وذكر القموني نحوه ولا يعارضه قولهم في طلقتي بالفقير قال عانة طلقت بها كالجعالة ولا قولهم في اغسل ثوبي وارضك فقال لا اريد شيئا لم يجز بشئ لان الطلاق لا يتوقف على لفظ الزوج ادبر الامر عليه ويؤخذ من كلام الامام والقموني انها لا ترد باراد ودعوى انه ان رد الجعل من أصله أو بعبارة فلا اثر لها وقال في الافوار ولورده العسي أو السقيبه

أحدهما ان عدم الاشتراط صدق بعدم الامكان والثاني ان ولو وان عينه الحال تأمل اه سم (قوله ولا تشترط المطابقة) أي مطابقة القبول لا لا يجاب (قوله استحق الدينار) قضية ما يأتي عن ج انه لو قال ارده بلائشي لا يستحق عوضا سيأتي للشارح ما يرد في قوله ودعوى انه لا يفسق الكل (قوله لان الطلاق لا يتوقف الخ) يشكل على هذا الجواب قولهم كالجعالة الله ال على استواء الجمالة والطلاق فيما ذكره وهذا هو وجه الاعتراض فيما ينظره فالحاصل ان قولهم المذكور ال على ان اللازم هنا نصف الدينار وهو مخالف لقول الامام وظاهر ان الاعتراض بهذا الايدفعه الفرق بين الخلع والجعالة اه سم على ج أقول ويمكن الجواب بان المراد من التشبيه المشاركة في مجرد استحقاق العوض (قوله ادبر الامر عليه) وبان الاخيرة ليست نظيرة مسئلة لان ما يفاردها الجعل من أصله فآثر بخلاف ردمه (قوله انها ترد باراد) هذا يخالف ما مر في قوله ومن ثم لو رده ثم عمل لم يستحق الا ان يجعل ما تقدم على ما ورد القبول من أصله كالوقال ارده العبد وما هاعلى ما قبل ورد العوض وحده كقوله ارده بلائشي ثم رأيت سم على ج استشكل ذلك واجاب بقوله وقد يقال الردم عند العدة والفسخ بعد ذلك ونظيره بان الذي عند العدة أقوى في دفعه من المتأخر وقد يقال قوله لا أقبلها وردتها ليس صريحا في الفسخ فلا ترتفع وهو بعيد جدا في رددها اه

للمؤجر مطالبته بتقصيص قدره كله الذي يحتمه السبكي فيما اذا لم يقدره وحل ما يحتاجه أنه ذلك لانه العرف وبها اذا قدره انه ليس له ذلك اتباعا للشرط ثم مال الى انه كالاول وانتهت **فوق** فصل في بيان غاية المدة المأجورة (قوله في منذور عقده) أي بان نذر ان يعقده اذ مضت سنة بعد شفاء المريض (قوله والاوجه فيها صحة الاجارة) أي سواء كان اقطاع عليك أو ارفاق

(قوله استحق أجره المثل) معقده (قوله ورد المجنون كرد الجاهل) والمراد بالمجنون الذي ليس له نوع تمييز فلا ينافي ما مر من استحقاق المجنون اذ ورد بان المراد بما تقدم من له نوع تمييز وعبارة سم على حج أقول بوجه في المجنون انه ان عين اشترط ان يكون له نوع تمييز بحيث يعقل الاذن والا كان ردده كرد غير العالم بالاذن وان لم يعين اشترط ان يرده بعد ان يعقل الاذن لتمييزه وعلمه بالاذن اذ ردده بدون ذلك كرد من لم يعلم الاذن فلا شيء له فليتأمل نعم ان عرض المجنون بعد علمه بالاذن فقدس بوجه عدم اشتراط التمييز حال ردده فليتأمل انتهى (قوله كرد الجاهل بالنداء) أي فلا يستحق (قوله للاستغناء عنه) أي عن عقد الجعالة (قوله أو اختيار فيه غرض وصدق فيه) أي كان دل من قال من دلتني على ماني فله كذا كإسقاط في كلام الشارع وليس منه اخبار الطبيب المرض بدواء ينفعه ٣٤٤ لان مجرد الاخبار لا كلفة فيه (قوله أو عبدا) أي أو كان عبدا الخ (قوله

وعدم تأقيته) أي ويشترط عدم الخ (قوله ويجب عليه) أي والحال انه يجب عليه الخ وقوله رد أي كإلغاء مبدء السارق بخلاف ما لو رده من هو في يده امانة كان طبرت الرمي ثوبا الى داره أو دخلت دابة داره فانه يستحق بالرد لان الواجب عليه التخلية لا الرد فلا منافاة بين ما هنا وما صرح في قوله أو عبدا أيضا استحق لان ما مر فيما لو لم يجب عليه الرد (قوله وقضيته) أي قضية قولهم غير واجب (قوله أو اراد) أي لئال الذي في يده (قوله فين حبس ظلم) مفهومه اذا حبس

استحق أجره المثل لا المسمى ورد المجنون كرد الجاهل بالنداء وقال السبكي الذي يظهر وجوب المسمى في هذه المسائل كلها وزعم بذلك البلقي في الصغير والمجنون ولم يقيد بشئ (وتصح الجعالة) (على عمل مجهول) كاعلم من تمثيله أول الباب وذكره هنا ضرورة التقسيم لان الجعالة اختلفت في القراض لحصول زيادة فاحتجنا لها في رد المأجور أولى وهو مفيد كما افاده جمع بما اذا عرض بطله لا كبناء حائط فيذكر محله وطوله وحجمه وارتفاعه وما يبنى به وخياطه ثوب فخصه كالأجارة (وكذا معلوم) كن ردده من موضع كذا (في الأصح) لانها اذا اجازت مع الجهل فجع العلم أولى والثاني المنع للاستغناء عنه بالاجارة ومرا انه لا بد من كون العمل فيه كلفة أو مؤنة كرد أبى أو مال أوج أو خياطه أو تعلم علم أو حرفة أو اخبار فيه غرض وصدق فيه فالرد من هو بيده ولا كلفة فيه كدينار فلا شيء له اذا لمالكه فيه لا يقابل بعوض أو عبدا ابقا استحق ولو قال من دلتني على ماني فله كذا فله غير من هو بيده استحق لان الغالب اليه ثمنه مشقة ما بحث عنه كذا افاده قال الاذري ويجب ان يكون هذا فيما اذا بحث عنه بعد حمل المال كما انجبت السابق والمثقة السابقة قبل الحمل فلا عرة مما وعده تأقيته ولو قال من رد عبدي الى شهر فله كذا لم يصح كافي القراض لان تقدير المدة مخلى بمقصود العقد فقد لا يظفر به فمضيض سبعة ولا يحمل الغرض سواء أضم اليه من محل كذا أم لا وغير واجب على العامل فلو قال من دلتني على ماني فله كذا فله من المال في يده لم يستحق شيئا لان ذلك واجب عليه شرعا لا يأخذ عليه عوضا وكذا لو قال من رد ماني فله كذا فله من هو في يده ويجب عليه رده وقضيته انه لو كان الل أو اراد غير مكلف استحق ويجب بان انطاب متعلق بوابه لتعذر رعايته بم فلا يستحق شيئا واتي المصنف فيمن حبس ظلمنا بفذل مالا لن يتسكلم في خلاصه بجهاه أو غيره

بحق لا يستحق ما جعل له ولا يجوز له ذلك وينبغي ان يقال فيه تفصيل وهو ان الحبوس ان جعل بانها العامل على ان يتسكلم مع من يطلقه على وجه جائز كان تسكلم معه على ان ينظره الدائن الى سبع غلاته مثلا اجاز له ذلك واستحق ما جعل له والا فلا ووقع السؤال في الدرس مما يقع كثير ليجبر ناعن ان الزاين والطالحين وشعورهم كلما كسبه يجعلون لمن يمنع عنهم المحتسب واعوانه في كل شهر كذا هل ذلك من الجملة أم لا والجواب عنه انه من الجملة الفاسدة لان دفع ما ياتر منه من المال ينزل منزلة ما ياتر منه الانسان في مقابلة تخليصه من الحبس وهذا مثله ان وقع منه عمل فيه مشقة في الدفع عنه فاستحق أجره المثل لما عمله وانما قلنا انه جعالة فاسدة لان العمل فيها غير معلوم ان لم تقدر رجة مخصوصه وهذا نظير ما تقدم من ان حطمت ماني من متعدي فله كذا (قوله لمن يتسكلم في خلاصه) قضيته انه اذا تسكلم في خلاصه استحق الجعل وان لم يتفق اطلاق الحبوس بكلامه لكن في كلام سم على حج فيما لو جاعله على الرقاب أو موداته انه ان جعل الشفاء غاية للرقي أو المداواة لم يستحق الا اذا حصل الشفاء والا استحق الجعل مطلقا انتهى قياسه هنا انه ان جعل



كاسية أي (قوله وإذا عتق في الثانية الخ) قال سم ويشارك ما يأتي فيسألوا جعده ثم اعتقه أنه تستمر الاجارة بتقديم سبب العتق هنا على الاجارة بخلافه ثم (قوله لتصرح الاكثرين الخ) كلام الاكثرين شاهدي القمولى لأشاهد له ومن ثم جعله في التفتحة رد اعليه وبعبارة عقب كلام القمولى نصا ورد بقول الرضا لو استاجر دابة لغيركم الى موضع فمن صاحب التقريب خروجه من الحبس غاية لتكلم الواسطة لم يستحق الا اذا خرج منه وفي كلام سم أيضا بعد كلام طويل جواز الجعالة على رد الزوج من عند أهلها فلا على الرافعي ثم توقف فيه وأقول الأقرب ٢٤٥ ما قاله الرافعي وهو قياس ما أتى به

المصنف فبن حبس ظاهرا  
الخ (قوله ان كان معينا)  
عبارة صح بمشاهدة العين  
أو وصفه أو وصف ما في  
الذمة وتفرع قوله ولو  
قال من رد على عليا ظاهر  
(قوله والافاجرة المنسل)  
فقيته العصة أيضا في فله  
الثوب الذي في بيتي ان  
عمرو لو بالوصف اه سم  
على صح أقول لكن  
ما ذكره الشارح في ثياب  
العبد وان مقتضى ما ذكره  
سم يخالف قوله أولا أو  
بالوصف ان كان في الذمة  
(قوله فله نصه ان علم)  
أي المردود (قوله يقتضي  
تأجيل ملكه) أي وهو  
مبطل (قوله ورد بان هذا)  
أي (قوله وما لو قال صح عني  
الخ (قوله لان هذا ارفاق)  
قال صح وإذا قلنا بانه  
ارفاق لم يمه كفايته كما هو  
ظاهر ثم هل المراد بها  
كفاية امثاله عرفا أو  
كفاية ذاته لتفسير ما أتى  
في كفاية القريب والقن

انها لجعالة مباحة وأخذ عوضها حلال ونفسه عن جعاعة أي وفي ذلك كلفة تقابل بأجرة عرفا  
(و يستطر) العصة العقد (كون الجعل) مالا (معلوما) لانه عوض كالاجرة والمهر ولانه عقد  
جواز للمباحة ولا حاجة لجعالة العوض بخلاف العمل ولان جعالة العوض نفوت في مفود  
العقد اذا رغب أحد في العمل مع جعالة العوض ويحصل العلم بالمشاهدة ان كان معينا  
وبالوصف ان كان في الذمة فلو قال من رد عبيدي فله سلبه أو ثيابه فان كانت معلومة  
أو وصفها بما يفيد العلم استحق الشروط والافاجرة المثل تأجيله وأقراء واستشكل في  
المهمات بتعالين الرفعة اعتبار الوصف في المعين فانهم منعوا في البيع والاجارة وغيرهما قال  
البلقيني ويمكن الفرق بدخول التخصيص هنا في تشدد فيها بخلاف نحو البيع وقياسه محتم  
فله نصه ان علم وان لم يعرف بمجده وهو أوجه الوجهين وما قاله عليه الرافعي من استبعاد  
المرضعة نصف الرضيع بعد القطام أجاب عنه في الكفاية بان الاجرة المعينة تثبت العقد  
بجعلها جزأ من الرضيع بعد القطام يقتضي تأجيل ملكه وهذا انما عتق بتمام العمل فلا تخافه  
لمقتضى العقد ولا عمل يقع في مستترك (ولو قال من رده فله ثوب) أودابه (أو أراضيه) أو اعطيه  
خرا أو خنزيرا أو مغصوبا (بالفسد العقد) لجعالة العوض أو نجاسة عينه أو عديم القدرة على  
تسليمه كافي الاجارة (ولو راد أجرة مثله) كالاجارة الفاسدة ويستثنى من اشتراط العلم  
بالجعل ما لو جعل الامام لمن يدل على قلعة أو كفار جعله كجارية منها فانه يجوز مع جعالة  
العوض للمباحة وما لو قال صح عني وأعطيتك نفقتك فيجوز كما جزم به الرافعي في الشرح الصغير  
والمصنف في الرضا ونفقه في الكبير عن صاحب العدة ورد بان هذه لا تستثنى لان هذا ارفاق  
للاجعالة وانما يكون جعالة اذا جعله عوضا فقال صح عني نفقتك وقد صرح الماوردي في  
هذه بانها لجعالة فاسدة ونص عليه في الام (ولو قال) من رده (من يله كذا فرد) من تلك الجعالة  
لكن (من) أهد منه فلا زيادة له لتبرع بها أو من (أقرب منه فله فسطه من الجعل) لانه  
جعل كل الجعل في مقابلة العمل فبعضه في مقابلة بعضه فان رده من نصف الطريق استحق  
نصف الجعل أو من ثلثه استحق ثلثه ومحله اذا اتسأت الطريق سهولة وصعوبة والا كان  
كانت أجرة النصف نصف أجرة النصف الاخر استحق ثلثي الجعل أو من ذلك البلد أو من  
مسافة مثل مسافته ولو من جهة أخرى استحق المسعى ولو رده من أبعد من المعين فلا  
شيئ له باده لعدم الالتزام ولو رده من المعين ورأى المالك في نصف الطريق فدفعه اليه  
استحق نصف الجعل ولو قال من رد عبيدي فله كذا فرد أو أحدهما استحق نصف الجعل

٢٤ نهيه صح كل محفل انتهى أقول والأقرب الثاني ان علم به قبل سؤاله في الخ والافالاول ثم هل المراد بالترزم  
انه يجب عليه ذلك من وقت خروجه حتى لو امتنع منه اجبر عليه أو من وقت الاحرام ولا يلزمه ذلك الا اذا فرغ من أعمال الخ  
وقبل الفراغ للمباعل الرجوع لان غايته انه كالجعالة وهي جازت فيه نظرا الاقرب والاخير وعليه فوافق بعض الطريق  
ثم رجوعه فقلنا يجوز ان قال ظاهر انه رجوع علم به أفضقه لوقوع الخ لما شره كالاستاجر المعصوب من يمينه ثم شئ المستاجر  
(قوله بانها لجعالة فاسدة) معتمد أي يستحق أجرة المنسل (قوله وصعوبة) وفي نسخة وخزونة (قوله لعدم الالتزام) هذه  
الصورة مكررة مع قوله أولا ابعد منه فلا زيادة الخ الا ان يقال ما هي فيما لو رده من أبعد من المعين

له ردها الخ المجل الذي سار منه ان يمينه صاحبها وقال الاكثرون ليس له ردها الخ ووجه شهادته على التسليم انه لو وجب  
 ذكره حصل التسليم لم يثبت الخلاف بين صاحب التعريب والاكثرين فقلعه سقط من الكتب من نسخ الشارح لفظ وهو  
 مردود وانصروه عقب كلام التسليم ويدل على ذلك قوله الاتي وحينئذ فيحصل القول بوجوب الخ (قوله وان لم يظهر)  
 لكنني في جهته وما هنا فاجاب الوردة من جهة اخرى المردود منه اي عدم مساقفة من المعين (قوله استحق نصف الجعل) ولا ينافي  
 هذا قول ع لورده وهو غير عالم ثم علم النداء في البلد قبل ان يسلمه استحق أي الجعل بتمامه لانه لما كان المجل معينا في الاولى  
 كان الجعل موزعا على المساقفة بخلاف الثانية (قوله بالاولية) أي وذلك لان الاولوية لا تستدعي ثانيا وانما تستدعي عدم السبق  
 بغيرها ومن ثم قال أنت طالق ٣٤٦ بأول ولد تلده بینه فولدت واحدا فقط طلق به لانه لم يسبقه غيره (قوله ثم ان قصد)

أي الرابع وقوله أو قصد  
 أي الرابع أيضا وقوله ربع  
 المشرى ما أي ولا شيء له  
 وسقط الربع الرابع عن  
 المالك (قوله ولكل من  
 الآخرين) أي يعني انه  
 قال لكل من الثلاثة  
 بانفراده رده عدي وقال  
 لأحدهم ولثوب مثلا  
 وللاخر ولثوب دينار وقال  
 للثالث كذلك وليس المراد  
 انه جعل لمجموع الثلاثة  
 ثوبا ودينارين (قوله قسط  
 الدرهم بينهما) ووجهه  
 ان كلا ما دونه في الرّد  
 (قوله فله بقصر) لفظه هذا  
 يتدفع ما قد ينوهم من  
 منافية هذا بقوله السابق  
 فصل ان الماسم للمعين  
 لا يستتيب فيه الا ان عذر  
 الخ (قوله التي تقبل النيابة)  
 أي بخلاف ما لا يقبل  
 النيابة كالتفقه لا تجوز له  
 الاستنابة حتى عند السبكي اذا لم يكن أحد ان يتفقه عنه اهـ وج كتب سم عليه مائه اعتمد مـ ولولم  
 جواز الاستنابة للتفقه أيضا لان المقصود احياء البقعة بتعلم الفقه فيها وذلك حاصل مع الاستنابة وجوز ان يؤخذ من ذلك  
 ان تجوز الاستنابة للقيام المتزلف بكتاب اليتام فليست انتهى وفي حاشية شيخنا الزبائي مثل ما اعتمد مـ ولكن الاقرب  
 ما قاله جـ وقول سم لا ينام أي بشرط ان يكون يمينامثله (قوله ولو بدون عذر فيما نظهر) وقع السؤال في الدرر عما  
 يقع كثيرا من اصحاب الخطابة يستتيب خطيبا لمخطب عنه ثم ان المستتيب يستتيب آخر هل يجوز له ذلك ويستحق ما جعله  
 له صاحب الوظيفة أم لا والجواب عنه الظاهر ان يقال فيه ان حصل له عذر منعه من ذلك وعلم به المستتيب أو دلت القرينة  
 على رضا صاحب الوظيفة بذلك جاز له ان يستتيب مثله ويستحق ما جعل له وان لم يحصل ذلك ولم يدل القرينة على الرضا بغيره  
 لا يجوز ولا شيء له على صاحب الوظيفة لعدم مباشرته وعليه ان استنابه من باطنه أجرة مثله من مال نفسه ووقع السؤال فيه

الاستنابة حتى عند السبكي اذا لم يكن أحد ان يتفقه عنه اهـ وج كتب سم عليه مائه اعتمد مـ ولولم  
 جواز الاستنابة للتفقه أيضا لان المقصود احياء البقعة بتعلم الفقه فيها وذلك حاصل مع الاستنابة وجوز ان يؤخذ من ذلك  
 ان تجوز الاستنابة للقيام المتزلف بكتاب اليتام فليست انتهى وفي حاشية شيخنا الزبائي مثل ما اعتمد مـ ولكن الاقرب  
 ما قاله جـ وقول سم لا ينام أي بشرط ان يكون يمينامثله (قوله ولو بدون عذر فيما نظهر) وقع السؤال في الدرر عما  
 يقع كثيرا من اصحاب الخطابة يستتيب خطيبا لمخطب عنه ثم ان المستتيب يستتيب آخر هل يجوز له ذلك ويستحق ما جعله  
 له صاحب الوظيفة أم لا والجواب عنه الظاهر ان يقال فيه ان حصل له عذر منعه من ذلك وعلم به المستتيب أو دلت القرينة  
 على رضا صاحب الوظيفة بذلك جاز له ان يستتيب مثله ويستحق ما جعل له وان لم يحصل ذلك ولم يدل القرينة على الرضا بغيره  
 لا يجوز ولا شيء له على صاحب الوظيفة لعدم مباشرته وعليه ان استنابه من باطنه أجرة مثله من مال نفسه ووقع السؤال فيه

هذا خاص بنحو الدار والمأوى بخلاف نحو الدابة كالمسعى مما يأتي عن الففال وفي حاشية الشيخ تنقيده هذا بما إذا لم يقصد  
بغلقه احتفظها وقد بناه ما يأتي في الشارح عقب كلام الففال فتأمل (قوله فلا غلق الدار والمأوى الخ) قضيته أنه لو  
تركها مقفولة لم يضمن الأجرة وقول الففال الآخر في تسليم المأوى والدار لا يكون إلا بتسليم المحتاج رعايته حتى خلاه

أضغان مسجد انهم وتطلعت شعائره هل يستحق أرباب الشجر المأوى أم لا والجواب عنه الظاهر أن يقال فيه أن من  
تمتكنه المباشرة مع الاندماج كقراءة عهده فإنه يمكنه ذلك ولو صار كوما استحق المأوى بالشر من لا تمكنه المباشرة ككتاب  
المسجد وفراشه استحق كمن أكره على عدم المباشرة وهذا كله حيث لم يمكن عوده والأوجب على الناظر القطع على المستحقين  
وعوده أن أمكن ولا نقل لأقرب المساجد إليه (قوله أو خير أمه) أي فيما يتعلق بتلك الوظيفة حتى لو كانت قراءة عهده مثلا  
وكان المستنيب عالما بشرط في النائب كونه عالما بل يكفي كونه يحسن قراءة الجزء كقراءة المستنيب له وبعبارة سم على  
جميع أي اعتبار المقصود من الوظيفة وفي جميع أن المدار على وجود شروط الواقف في النائب (قوله ويستحق المستنيب جميع  
المأوى) أي ولناستنب ما التزمه له صاحب الوظيفة وعليه فلا يشرخص الوظيفة ٣٤٧ بلا استثناء من صاحبها

يستحق المباشرة لها عوضا  
لعدم التزامه وهكذا  
صاحب الوظيفة حيث  
لم يباشر لأشئ له إلا إذا  
منعه الناظر وأخوه من  
المباشرة فيستحق لعذره  
بترك المباشرة ومن هذا  
يؤخذ جواب عاتدة وقع  
السؤال عنها وهي أن  
رجلا يئنه وبين ولدا أخيه  
أمامة شركة بمسجد من  
مساجد المسلمين ثم أن  
الرجل صار يباشر الإمامة  
من غير استئابة من ولد  
أخيه وهو أن ولد الأخ لا  
شيء له لعدم مباشرته ولا  
شيء للعلم بزيادة على ما يقابل

ولو لم يأذن الواقف إذا استنبأ مثله أو خير أمه ويستحق المستنيب جميع المأوى وإن أنشئ  
ابن عبد السلام والمصنف بأنه لا يستحقه أحد منهم إذا استنبأ لم يباشر والنائب لم يأذنه  
الناظر فلا ولاية له وما تازع به الأذرى من كون ذلك سببا للقبض أب كل أرباب الجهات مال  
الوقد انما ارصد للنائب الدينية واستئابة من لا يصلح أو يصلح بترتيب غير هذا  
حرى فلا حول ولا قوة إلا بالله مردودا بشرط كونه مشله أو خير أمه والركن الثاني أن الزرع  
ليس من قبيل الإجارة ولا الجعالة إذ لا يمكن وقوع العمل مسلما للسناء أو الجعالة وانما هو  
أباحة بشرط الحضور ولم يوجد فلا يصح أخذه المذكور وقضيته أنه لا شيء للمستنيب ولو عذر  
ولول هو خير أمه وقضية كلام الأذرى خلافه وهو الوجه الأول بالمرء المطرد بالمساحة  
حينئذ (وان قصد المشاركة العمل السالك) يعني المترجم جعل أو بدونه أو لفته أو للعمال  
أو للجميع أو لأثنين منهم أو لم يقصد شيئا (فالأول قسطة) من الجمل وهو النصف منه أن  
شاركه من ابتداء العمل سواء قصد نفسه أو المترجم أم هما أم العامل والمترجم أجمع أم  
الحق وثلاثة أرباعه أن قصد نفسه والعامل أو العامل والمترجم وثلاثة أرباعه أن قصد الجميع (ولا شيء  
للمشارك بمال) أي في حال عماد فكر تبرعه وأوقال لواحد أن ردته فلا بد من أن  
أن ردته أرضى بغير فداء فلا حول ولا قوة إلا بالله ولا شيء خوصف أجره مثل عمله ولو قال أن  
رددت عبدي فلا كذا فأنما رقيقه برده ثم اعتقه في أثناء العمل استحق كل الجمل كما أتى  
به الوالد رحمه الله تعالى لا تبايته أباه في العمل المذكور ولا يؤثر طريان حريته كالأوغاهة

نصفه المقر به لأن المم حيث عمل بلا استئابة كان متبرعا وولد الأخ حيث لم يباشر ولم يستنب لأشئ له لأن الواقف انما  
جعل المأوى في مقابلة المباشرة فما يخص ولد الأخ يتصرف فيه الناظر لصالح المسجد فتنبه له فإنه يقع كثير أوقع من بعض  
أهل العصر افتاءه بخلاف ذلك فاحذره فإنه خطأ (قوله أرباب الجهات) وفي نسخة الجهات وما في الأصل هو الأوقاف بقوله  
الآخر كونه مثله أو خير أمه الخ (قوله وقضية كلام الأذرى) يتأمل هذا فان ما نقله عن الأذرى حاصله منازعة من قال  
بالاستحقاق وهو موافق لما قاله الزركشي (قوله سواء قصد) هي لشرط يعني أن قصد الخ (قوله وثلاثة أرباعه أن قصد نفسه  
والعامل أو العامل والمترجم) أي وذلك لأن ما يخص العامل في مقابلة عمله النصف والنصف الآخر في مقابلة عمل المأوى  
له وقد أخرج منه للعمال نصفه وهو الربع وإذا ضم الربع إلى النصف الذي استحقه العامل كان مجموع ذلك ما ذكره الربع  
الربع يبقى للمترجم لعدم من يستحقه ومثل ذلك يقال في اثنين فإن العامل يستحق في مقابلة عمله النصف وما تبرع به المأوى  
له ثلث النصف الذي فضل يضم إليه النصف الذي استحقه ومجموعهما الثلثان (قوله استحق كل الجمل) أي السيد ظاهره وأن  
قصد المبدقة بعد الحرية وقياس ما لو قصد العامل نفسه حيث قلنا أن المعين انما يستحق القسط سقوط ما يقابل عمل  
العبد من وقت اعتاقه

فراجع (قوله لان غلظهما معصوب لما قبل انقضاء المدة الخ) فيه ان كلام التقال ليس فيه غلظ بل قوله وتسلم الحائض والدار لا يكون لا بتسلم المفتاح قد يقتضى انه لا فرق كما مررت الاشارة اليه (قوله ولم يبادر بعرض الامر على المالك) تقدم انه غير لازم (قوله بل يستثنى منه الخ) فديقال يلزم منه ما قرئته ثم رأيت الشهاب سم قال ان جعل الربط على مطلق الامساك فهذا واضح أو على ٣٤٨ خصوصه فلا يظهر ان الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط اهـ (قوله الان

انهدم) قال الشهاب المذكور لو غصبت أو برقت مثلاً كما هو ظاهر ثم قال تنبيه هذا التفصيل المذكور في الداية ينبغي جوبانه في غيرها ككتاب استأجره لئله فاذا ترك لئله ونفأ وغصب في وقت لو لم يسهل من ذلك ضمنه فليأمل اهـ (قوله فابق ضمنه مع الاجرة) قال الشهاب المذكور ان كان الذهاب به الى البلد الاخر سائفاً أشكل الضمان أو تمتعاً خالف قوله فيما تقدم أى في شرح قول المتن ويد المكترى يدأمانة الخ وله السفر بالعين المستأجرة حيث لا خطر في السفر قال الا ان يتأارا الاول ويحمل (قوله فطلع عنده) أى فقرأ عنده شيأوان قل ثم طلع سورة يميل الخ (قوله وده) عطف تفسير (قوله في الحياة من المسمى) أى اولاشئ له في مقابلة ما بعد الموت لعدم التزام الوارث له شيئاً وظاهره وان لم يعلم العامل بموت الجاعل

أجنبي فيه ولم يقصد المالك وأخفى أيضاً في ولد قرأ عنده فقيه مدة ثم نقل الى فقيه آخر فطلع عنده سورة يعمل لها مورو كالأصناف مثلاً وحصل له فتوح بأنه الثاني ولا يشاركه فيه الاول وينقسم العقد باعتبار لزومه وجوازه الى ثلاثة أقسام أحدها لازم من الطرفين قطعاً كالبيع والاجارة والسلم والصلح والحوالة والمساقاة والهبة لغیر الفروع وبعد القبض والخلع ولازم من أحدهما قطعاً ومن الآخر على الأصح وهو النكاح فإنه لازم من جهة المرأة قطعاً ومن جهة الزوج على الأصح وقد نهى عن الطلاق ليست قسماتاً منها لازم من أحد الطرفين جائز من الآخر قطعاً كالنكاح وكذا الرهن وهبة الأصول للفروع وبعد القبض والضمان والكفالة ثالثها جائز من الطرفين كالشركة والوكالة والعارية والوديعة وكذا الجعل له قبل فراغ العمل ولهذا قال (ولكل منهما) أى من الجاعل والعامل (الفسخ قبل تمام العمل) لانه عقد جائز من الطرفين أما من جهة الجاعل فن حيث انها تعلّق استحقاق بشرط فاشبهت الوصية وأما من جهة العامل فلان العمل فيها مجهول وما كان كذلك لا يتصف بالتزوم كلفراض وانما يتصور الفسخ من العامل في الابتداء اذا كان معيناً بخلاف غيره فلا يتصور فسخه الا بعد شروع في العمل والمراد بالفسخ رفع العقد ورده وخرج بقوله قبل تمام العمل ما بعده فانه لا أثر للفسخ لان الجعل قبل تمامه مستقر وعلم من جوازها انفساخها بموت أحد المتعاقدين أو جونه أو أعماله فلو مات المالك بعد الشروع في العمل فردّه الى وارثه استحق قسط ما عمل في الحياة من المسمى وان مات العامل فردّه وارثه استحق القسط منه أيضاً (فان فسخ) بينائه للفقول أى فسخه الجاعل أو العامل (قبل الشروع) في العمل (أو فسخه العامل بعد الشروع) فيه (فلاشئ له) لانه لم يعمل شيئاً في الاولى ولان الجعل انما يستحق في الثانية بتمام العمل وقد نهى باختباره ولم يحصل غرض المالك سواء أوقع ما عمله مسلطاً وظاهره أنه على المحل أم لا وهل كلامهم القسي ويستثنى ما اذا زاد الجاعل في العمل ولم يرض العامل بالزيادة ففسخ ذلك فله أجرة المثل لان الجاعل هو الذي ألجأه الى ذلك قال في المهمات وقياسه كذلك اذا انقص من الجعل ورد بان النقص فسخ كما يأتي وهو فسخ من المالك لامن العامل ولو عمل العامل بعد فسخ المالك شيئاً عالماً به فلاشئ له أو جاهله به فكذلك على الأصح وان صرح المارودي والرواني بأن له المسمى اذا كان جاهله به واستحسنه الباقيني (وان فسخ المالك) يعني الملتزم ولو باعقاً للمردود مثلاً كذا قاله الشيخ في شرح منبهه والقرب خلافه فلا يستحق العامل حيث أعتق المالك المردود شيئاً لوجه من قبضته فلم يقع العمل مسلماً له (بعد الشروع) في العمل (فعليه أجرة المثل) لما مضى (في الأصح) لان جواز العقد يقتضى التسليم على رقبته واذا ارتفع لم يجب المسمى كسائر الفسخ ولكن حمل العامل وقع محترماً فلا يحيط بفسخ غيره فرجع الى بدله وهو أجرة المثل كالأجارة اذا فسخت ببيع والثاني لاشئ للعامل كالفسخ بنفسه ولا فرق بين أن

قبل الرق وهو قياس ما يأتي في قوله ولو عمل العامل الخ بل أولى لان الوارث هذا لم يفسد بتقصير في يكون اسقاط حق العامل بخلاف ما يأتي (قوله أو العامل) أى وان كان صديقاً كما يأتي ولعل المراد بالفسخ منه ترك العمل بعد الشروع والافسخ المسمى لنه (قوله فكذلك على الأصح) أى خلافاً لـ (قوله فلا يستحق العامل) أى ومع ذلك ما قاله في المنهج ظاهر لمصالح التعقيب من جانب المالك (قوله حيث أعتق المالك) وينبغي ان مثل الاعتاق الوقت لوجود العلة فيه

على ما لو كان في الذهاب خطر أو وجد منه نفي لم تطرف فيه بانه مع الخطر ينفي الضمان ولو بدون الباق ومع النفي لم ينفي الضمان ولو بدون ذهاب وذكر انه يبحث فيه مع الشارح في عمله على ما اذا وقع نفي لم قال وقد علم ما فيه فليست أملا اه قوله ولو عمل لتغيره عملا بذاته قيد بالذن للخلاف قوله والوجه كما يبحثه الاذري ٣٤٩ أي في كلام للصنف قوله

وقد هما أشد ضررا

استأجر له كذا في نسخ الشارح وبعبارة النسخة دقوهما أشد ضررا الخ

قوله فيما إذا كان أي

ظهر قوله وهو الراجح

هذا بخلاف لما تقدم في

قوله ولو عمل العامل

بعد فسخ المالك الخ ووجه

المخالفة ان تغيير المالك

النداء فسخ على ما ذكره

ومع ذلك جعل العامل

مستحقا حيث لم يعلم

التغيير قوله ولو لمات

الابن فخرج له لورد

الابن لا صطل المالك

وعلم به كني كطبره من

العارية وغيرها مر اه

سم على حج قوله واسحق

الجعل أي فسد نفسه

الحاكم من ماله ان كان

والابن في ذمة الملتزم قوله

ومحله اذا كان أي الصبي

قوله سلمه لسيدة وهل

مثل تسليم المعلم عود

العبد بنفسه على ما جرت به

العادة في كل يوم إلى سيده

أولاد من تسليم الفقيه

بنفسه أو نائبه فيه نظر

والظاهر الاول قوله

بمحضره أو في ملكه كان

كان يعلم في بيت السيد

حيث أحضره لمتزله قوله

بده أي انطياط قوله ومحله

العمل وأمر به

يكون ماصدا من العامل لا يحصل به مقصود أصلا كذا لا تبقى بعض الطريق أو يحصل به بعضه كما لو قال ان علمت اني القرآن فكذلك انتم من تعليمه ولا يشك ما رجوه ههنا من استحقاق أجره المثل بقولهم اذا مات العامل أو المالك في أثناء العمل حيث ينقض ويجب القسط من المسمى لان الجاعل أمسقط حكم المسمى في مسئلته بفسخه بخلافه في ذلك وما فرق به بعض الشراح من ان العامل في الانقضاء نعم العمل بعده ولم ينفعه المالك منه بخلافه في الفسخ محله نظر اذا لم يفرق بين خصوص الوجوب من المسمى نادرة ومن أجره المثل أخرى كما هو ظاهر للتأمل (ولذلك) يعني الملتزم ان يزيدون نقص في العمل وفي الجعل ولو من غير جنسه ونوعه كما فهم بالاول (قبل الفسخ) كالبيع في زمن الخيار سواء قبل الشروع وما بعده لانه عقد جائز لو قال من رد عدي فله عشرة ثم قال من رده فله خمسة أو بالعكس فلا اعتبار بالاخير (وقالته بعد الشروع وجوب أجره المثل لانه النداء الاخير فسخ للاول والفسخ في أثناء العمل يقتضي الرجوع الى أجره المثل ومحله فيما قبل الشروع ان يعلم العامل بالتغيير فان لم يعلم به فيما اذا كان معيناً لم يعلم به الملتزم فيما اذا كان غير معين قال الغزالي في وسطه ينقذ ان يقال يستحق أجره المثل وهو الراجح كما اقتضاه كلامهم لو قال الماوردي والرواني يستحق الجعل الاول وأقره السبكي والبقيني وغيرهما فعلى الاول لو عمل من سمع النداء الاول خاصة ومن سمع النداء الثاني استحق الاول نصف أجره المثل والثاني نصف المسمى الثاني وعلى قول الماوردي للاول نصف الجعل الاول والثاني نصف الثاني أما التغيير بعد الفراغ فلا يؤثر لان المال قد لزموه بتوقيل لزوم الجعل على تمام العمل ولهذا قال (ولو مات الابن) أو تلف المردود في بعض الطريق أو بواب المالك قبل تسلمه (أو هرب) كذلك أو غصب أو تركه العامل ورجع بنفسه (فلا شيء للعامل) لانه لم يردده والاستحقاق معلق بالرد ويضاف موت أمير الجع في أثناء العمل فانه يستحق من الاجرة بغير ما عمله في الاصح لان المقصد بالجمع الثواب وقد حصل للمعجب عنه الثواب ببعض والقصد هنا الرد ولم يوجد ولو لم يجد العامل المالك سلم المردود الى الحاكم واستحق الجعل فان لم يكن حاكم أشهدوا مستحقه أي وان مات أو هرب بعد ذلك ويجري ذلك في تلف سائر محال الاعمال وفهم من تخدش المصنف تصور المسئلة عما اذا لم يقع العمل مسلما للباعل ليخرج ما لو مات الصبي في أثناء التعليم فانه يستحق أجره ما عمله لوقوعه مسلما لتعليمه كذا ذكره ومحله اذا كان حرا كما يفهم به في الكفاية فان كان عبد المسمى استحق الا اذا سلمه لسيدة أو حصل التعليم بمحضرة أو في ملكه قاله البلقيني والركشي وفي الشامل انه لو خاط نصف الثوب ثم احترق وهو في يد المالك استحق نصف المشروط انتهى وقياسه في مسئلة الصبي ان يكون له أجره ما عمله من المسمى ولو خاط نصف الثوب واحترق أو بني بعض الحائط فانه لم يبن فلا شيء له ذكره في الروضة عن اللاحق ومحله اذا لم يقع العمل مسلما كذا ذكره في مسئلة الصبي المارة ولقول القبول

كان يعلم في بيت السيد (قوله وهو في يد المالك) أي بان سلمه له بعد خطا طه نصفه أو خاط بيت المالك وان لم يكن بمحضرة حيث أحضره لمتزله (قوله ان يكون له أجره ما عمله) أي قسط ما عمله الخ (قوله ولو خاط نصف الثوب واحترق) أي وهو في يده أي انطياط (قوله ومحله اذا لم يقع العمل مسلما) أي بان لم يكن بمحضرة المالك ومن كونه بمحضرة حضوره في بعض العمل وأمر به

وكأنه أشد إلى تعقيد الضمان بقيد الدين الأول ووقع الدق بالفعل كما أشار إليه تبع الجلال المحلى بقوله دق الذي هو بصيغته  
الماضى وصفا للعدا والقصار والثاني كون الحداد والقصار أشد ضررا عما استنجزه وهذا زاده على ما في شرح الجلال  
فأقول قول الشارح ودفعهما ٣٥٠ محرف من الكتبة عن قول التحفة دق وهما واعلم أن الظاهر أنه لا منافاة بين

لو تلف الثوب الذي خاط بعضه أو الجدار الذي بني بعضه بعد تسليمه إلى المالك استحق أجرة  
ما في أي بقسطه من المسمى وكذا بقدر في مسئلة الصبي ليوافق قول ابن الصباغ والمتولى في  
مسئلة القمولى استحق من المسمى بقدر ما عمل وقول الشيخين لوقوع العمل بعض المسافة  
رد الالباق ثم مات المالك فردده إلى الورث استحق من المسمى بقدر عمله في الحياة وقولهما  
في الاجارة في موضع لو خاط بعض الثوب أو احترق وكان بمحضرة المالك أو في ملكه استحق  
أجرة ما عمل بقسطه من المسمى لوقوع العمل مطلقا في موضع آخر لو أكرهه غياطة ثوب  
نخاط بعضه واحترق وقتنا بنسخ العقد أي من أصله فله أجرة مثل ما عمله والاقسطه من  
المسمى أو الجمل جرة فترق في الطريق فانه كسرت فلا شيء له والفرق ان غياطة تظهر على  
الثوب فوق العمل مسلطاً لظهور أثره على الجمل والجمل لا يظهر أثره على الجرة وبما قاله علم  
انه يعتبر في وجوب اقسط في الاجارة وقوع العمل مسلطاً وظهور أثره على الجمل ومنها  
الجعالة ومن ثم لو تم الجمل أو غرق في أثناء الطريق لم يجب القسط لان العمل لم يقع مسلماً  
للمالك ولا يظهر أثره على الجمل بخلاف ما لو ماتت الجلالة مثلاً وان كسرت السفينة مع سلامة  
الجول كما أتى بذلك الورد رحمه الله تعالى (وإذا زاده فليس له حبيسه لتعريض الجعل) لان  
الاستحقاق بالتسليم ولا حبس قبل الاستحقاق وكذلك ليس له حبيسه اذا أشتق عليه بالأذن  
بالأولى (وبصدق) يمينه الجاعل سواء (المالك) وغيره (اذا أنكر شرط الجعل) كأن قال  
ما شرطت الجعل أو شرطته في عبد آخر (أو سميه) أي العاقل (في زاده) كأن قال لم تردده وانما  
رده غيرك أو رجع بنفسه لان الأصل عدم الرد والشرط براءة ذمته فلا اختلاف في بلوغه  
النساء فالقول قول الراد يمينه كالو اختلاف في سماع دنايه (فان اختلفا) أي الجاعل والعاقل  
بعد الاستحقاق (في قدر الجعل) أو جنسه أو صفته ككونه درهماً أو درهماين أو في قدر  
العمل كأن قال شرطت مائة على رد عبد بن فقال العامل بل رد هذا فقط (فانما) وللعامل  
أجرة المثل كافي القراض والاجارة وهذا اذا وقع الاختلاف بمقدار العمل والتسليم  
أو قبل الفراغ فيما اوجب للعامل قسطاً ما عمله لو قال يع عبدى هذا أو اعمل كذا ولك  
عشرة وأتباعي يصلح ان يكون اجارة وجعالة فان كان العمل مضبوطاً مقدراً فاجارة ولو  
احتاج الى رد غير مضبوط فجعالة كذا اقتلعه والمراد انه يجوز زعق الاجارة في الشق الاول  
دون الثاني ويد العامل على المأخوذ الى رده بدأمانة ولو رفع يده عنه وخلاه بتخريط كان خلاه  
بعضية ضمنه لتقصيره وان خلاه بلا تخريط فكان خلاه عند الحاكم لم يضمنه ونفقته على  
ماله فان أبقى عليه مدة الرد فترع الان اذن له الحاكم فيه أو أنه يضمنه فترع ليرجع ولو  
كان رجلاً ن يدايه ونحوها فرض أحدهما أو غشى عليه وعجز عن السبر وجب على الآخر  
المقام معه الا ان خاف على نفسه أو نحوها فلا يلزمه ذلك واذا أقام معه فلا أجرة له فان مات  
وجب عليه أخذه ماله وإيصاله الى ورثته ان كان ثقة ولا ضمان عليه ان لم يأخذه وان لم

ما ههنا وبين ما مر من ان  
الحداد لا يسكن قصارا  
مطلقاً كمنعه اذا مر  
في الجواز وعدمه وما ههنا  
في دخول العين في ضمانه  
فالا يسكن المذكور وان  
كان ممتنعاً مطلقاً الا ان  
دخول العين في ضمانه  
مشروط بدين الشرطين اد  
لا تلازم بين الجواز وعدمه  
والضمان وعدمه هكذا  
ظهر لي فانظره مع ما في  
حاشية الشيخ (قوله) وفارق  
المستعير من المستاجر  
حق التعبير وانما ضمن هنا  
مع انه مستعير من مستاجر  
لان المستاجر لما تعدي الخ  
(قوله) فان كان صاحبها  
معه) أي مع المكترى  
كما هو فرض المسئلة  
(قوله) لا اختصاص يدها  
الظاهر ان الضير في بها  
لا زيادة على حذف مضاف  
(قوله) وقتنا بنسخ العقد  
أي على المرحوم الماتقدم  
من ان الاصح جواز ابدال  
المستوفى به (قوله) مع  
سلامة المحمول أي  
سواء كان المالك حاضراً  
أو غائباً كما عمله اطلاقه  
وفي حج التقييد يكون

المالك حاضراً (قوله) فيما اوجب للعامل قسطاً) أي بان كان القسط من المالك أو بعد تلف الجاعل  
على العمل فيه ووقع العمل مسلماً (قوله) وأتباعاً أي المتعاقدان (قوله) مضبوطاً مقدراً أي كان قال خطي هذا الثوب ولك  
كذا (قوله في الشق الاول) هو قوله مضبوطاً وقوله دون الثاني هو قوله غير مضبوط أي فيعمل اللفظ على الاجارة في الشق  
الاول وعلى الجعالة في الثاني (قوله) ونفقته) أي الاتيق

أي بفسط الزيادة من الدابة إذا انقضت انقضت انقضت انقضت (قوله لأنه لم يأت في حمله) تحليل للثمن خاصة (قوله بعد قطعه) متعلق بيفسطة (فقط فصل فيما يقتضي انقضاء الاجارة) (قوله وعدمهما) الاولى والما يقضيهما اذ ليس في الفصل بيان شيء يقتضي عدم الانقضاء أو التخصير بل ذلك لعدم هو الاصل حتى يوجد ما يرفع (قوله ومن فرق بين ذلك)

(قوله وان جازله) يتأمل فيه فان تركه يؤدي الى ضياعه وقضية ما مر في اللقطة انه يجب عليه الاخذ حيث خاف ضياعه وان كان فاسدا لكن لا تثبت يده عليه بل ينتزعه الحياكم منه قاله قياس هنا كذلك (قوله والحياكم يحبس الابن) أي وجوب ابلاته من المصالح العامة واذ احتاج لنفقة أهله من بيت المال بمجانا قياسا على القسط فان لم يكن فيه شيء اقتضى على المالك ثم على ميسر المسلمين قرضا (قوله ولو أكره مستحق) وفي معنى الاكره فيستحق أيضا المعلوم ما عول عن وظيفة غيره حق وقررها غيره لا ينفذ عنه فله ان تمكن من مباشرته فينبغي توقف استحقاق المعلوم عليها اه سم على حج ويؤخذ جواب مادة وقع السؤال عنوانه في طائفة من شيوخ العربان شرط لم طين مرصدي غفر محل معين وفهم كفاه لذلك وقوفهم يدهم تقر في ذلك من له ولاية التفرير كالباشا وتصرفوا في الطين المرصدة ثم ان ملتزم البلد اخرج الشحنة عنهم ظلما ودفعها لغيرهم وهو انهم يستحقون ذلك وان كان غيرهم ٣٥١ مثله في الكفاءة بالقيام بذلك بل

أو استحقاقهم لان  
الذكورين حيث صح  
تقريرهم لايحوز انخراج  
ذلك منهم (قوله ولا  
يحضر أحد من الطلبة)  
أي لم يحضر أحد يتعلم  
منه وليس المراد المقررين  
في وظيفة الطلب لان  
غرض الواقف احياء  
المحل وهو حاصل بحضور  
غير ارباب الوظائف قاله  
شيخنا العلامة الشوري  
ولو شرط الواقف أن يقرأ  
في مدرسته كتاب بعينه  
ولم يجد المدرس من قبله  
اهامة لسامع ذلك الكتاب

يمكن ثمة لم يجب عليه الاخذ وان جازله ولا يضمنه في الحالين والحياكم يحبس الابن اذا وجدته  
انتظار السيده فان ابطأ سيده باعه الحياكم وحفظ عنه فاذا جاء سيده فليس له غير الحق وان  
سرق الابن قطع كذبه ولو عمل لغرة عملا من غير اعتذار ولا جعله دفعه اليه ما لا على ظن  
وجوبه عليه لم يحصل للعامل وعليه أن يعلم أولا انه لا يجب عليه البذل ثم المقبول هبة لو اراد  
الدافع أن يهبه منه ولو علم انه لا يجب عليه البذل ودفعه اليه هدية حل ولو أكره مستحق على  
عدم مباشرة وظيفته استحق المعلوم كما أتت به التاج الفزاري واعتراض الزركشي له بأنه لم يباشر  
مباشرة عليه فكيف يستحق حينئذ ردبانه مستغنى شرعا وعرفا من تناول الشرط له لعذره  
ونظير ذلك ما عت به الباوي من مدرس يحضر موضع الدرس ولا يحضر أحد من الطلبة أو  
يعلم انه لو حضر لا يحضر بل يظهر الجزم بالاستحقاق هنا لان المكروه يمكنه الاستنابة  
فبفصل غرض الواقف بخلاف المدرس فيما ذكرتم ان مكنته اعلام الناظرهم وعلم انه يحبرهم  
على الحضور فالظاهر وجوبه عليه لانه من باب الامر بالمعروف وقد افاد الولي العراقي ذلك  
أيضا بل جعله أملا مقبلا عليه وهو ان الامام والمدرس لو حضر ولم يحضر أحد استحق لان  
قصد المصلي والمعلم ليس في وسعه وانما عليه الانتصاب لذلك وأتت به ايضا في شرط الواقف  
قطعة عن وظيفة ان غاب فغاب العذر تخوف طريق بعد سقوط حقه بنبوته قال ولذلك  
شواهد كثيرة وأتت الوالد درجة الله تعالى بحمل التزول عن الوظائف بالمال أي لانه من انصاف

والانتفاع منه قرأ غيره لما مر من انه اذا تعذر شرط الواقف سقط اعتباره وفعل ما يمكن لان الواقف لا يقصد تعطيل وقته  
(قوله وانما عليه الانتصاب) هذا قد يقتضي ان استحقاقه المعلوم مشروط بحضوره والتجبه خلافه في المدرس بخلاف الامام  
والفرق ان حضور الامام بدون القصد ينحصل به احياء البقعة بالصلاة فاولا كذلك المدرس فان حضوره بدون متعلم  
لا فائدة فيه لحضوره بعد عتبا (قوله وأتت ايضا) أي الولي العراقي (قوله سقوط حقه بنبوته) أي وان طالت مادام العذر  
قاتما لكن ينبغي ان محله حيث استناب أو عجز عن الاستنابة أو ما لو غاب لعذر وقد عول على الاستنابة فينبغي سقوط حقه  
لتنصيره (قوله بحمل التزول عن الوظائف) ومن ذلك الجوامك المقررها فيجوز ان له شيء من ذلك وهو مستحق له بان  
لا يكون له ما يقوم بكفائه من غير جهة بيت المال التزول عنه ويصير الحال في تقريره من أسقط حقه له موكولا الى نظر  
من له ولاية التفرير كالباشا فيقر من رأى المصلحة في تقريره من المفروغ له أو غيره وأما المناصب الدوائية كالكتبة  
الذين يقررون من جهة الباشا فالظاهر انهم انما يتصرفون فيها بالنسبة عن صاحب الدولة فيما ضبط ما يتعلق به من  
المصالح فهو مخير بين ابقائه أو عزلهم ولو بلا جهة فليس لهم به حقيقة على شيء ينزلون عنه بل حتى عزلوا أنفسهم انزلوا اذا  
طوا حقهم عن شيء لغيرهم فليس لهم العود الا بتولية جديدة عن له ولاية ولا يجوز لهم اخذ عوض على تزولهم لعدم

هيارة الصفحة ومثله على الاوجه ما لو عدم دخول الناس فيه لقننة أو خراب ماحوله كالو خراب ماحول الدار أو الدكان  
والفرق بينهما غير صحيح انتهى فالضهير في بينهما المسئلة عدم دخول الناس الحمام الى قاسه او مسئلة خراب ماحول الدار  
والدكان التي قاس عليها وما ادهر دما في البصر من ان عدم دخول الناس الحمام المستاجر بسبب قننة حادثة أو خراب الناحية  
عيب بخلاف الحافوت والدار فانهما ٣٥٢ يستأجران للسكنى وهى محكمة على كل حال اذا علمت ذلك علمت ان مراد

الشارح بالاول في قوله  
دون الاول مسئلة عدم  
دخول الناس الحمام لكن  
كان حق التعبير مثل ما في  
الصفحة على ان من جملة  
ما شمله الاشارة في قول  
الشارح بين ذلك مسئلة  
ابطال أمير البلدة التفرج  
وقد علمت انها ليست في  
كلام صاحب الفرق الذي  
قصده هو الرذعية وما في  
حاشية الشيخ من ان مراد  
الشارح بالاول ما في المتن  
انما أخذ بجبر الفهم وهو  
لا يوافق الواقع كما علمت  
(قوله بفتح الفاء بالذابة  
المستأجرة لظرو خوف  
مثلا) وعلى هذا التفسير  
يصح قول المصنف  
ومرض مستأجرة لسفر  
من عطف الخاص على العام  
اذ هو من جملة تعذر السفر  
وانظر ما نكتته (قوله وكذا  
الحصى ان تعلق بمصلحة  
استحقاقهم لشيء ينزلون  
هذه بل حكمهم حكم  
عامل القراض في عزل  
نفسه من القراض ان عزل  
قافهم فانه نفيس (قوله  
لانه) أي الناظر وقوله

الجمالة في مسئلة النازل و يسقط حقه وان لم يقرر الناظر المنزل له لانه بالخيار بينه وبين  
غيره ولو قال اقترض في مائة وثلث عشرة فهو جمالة ذكره الماوردي والروائي والله تعالى أعلم  
بالصواب واليه المرجع والمآب وله الحمد ظاهره وابطنا ولا و آخره وقد تم النصف الاول  
من شرح المنهاج على يد مؤلفه غفر الله له ذنبه واسترعيه محمد بن أحمد الرمي الانصاري الشافعي  
حامدا ومصليا ومحمدا ومحفوظا في ثامن عشر جادى الاخرة سنة  
سبعة وستين وتسعمائة وأسأله الامانة على الانعام بجاه محمد  
سيد الانام ومصباح انظام وهو حسبي ونعم  
الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد  
وآله وصحبه وسلم  
آمين

تم الجزء الرابع وبليه الجزء الخامس أوله كتاب القراض

عامة

بالخير بينه وبين غيره ظاهره وان شرط الرجوع على الفارغ اذا لم يقرر في الوظيفة وقال سم  
في القسم والشور يرجع حيث شرط ذلك وكتب الشارح ما من نخصه ما نخصه وللتزول في هذه الحالة الرجوع ان  
شرطه أو أطلق ودلت قرينة على بطل ذلك في تخصيصه له ولا يمنع رجوعه براءة حصلت به بينهما أو الا فلا (قوله وثلث عشرة)  
أي في مقابلة الاقتراض (قوله فهو جمالة) أي يقع الملك في الاقتراض للقائل فعليه رد بدله وفيه تفصيل في الوكالة فراجع



عامة كان استأجر الامام (الخ) قد يقال ان هذا ايضا من التعذر الشرعي اذ المانع من المقابلة بعد الصلح انما هو الشرع وليس هنالك مانع حسي فتأمل (قوله الذي يقابل) وصف للماضي (قوله بعضها الانقاس فيه لكونه الخ) غرضه بذلك الاعتراض على من استثنى ما ذكره وان استثناءه انما هو صوري لا حقيقي (قوله أو بعد استحقاقه) وليس منه كاهو ظاهره الى جعل النظر في وجهه مادم عز بآء ولولده مالم يفسق فلا ينفع ما أجراه التزوج أو بالفسق كاهو ظاهره لا لما في حاشية الشيخ (قوله وبعض ما ينشئ على مرجوح) أي مما لم يذكره (قوله في المين فالاصح انقاسها في الوقت) أي ولو كانت الاجارة لضرورة كسجارة كاهو صريح التعليل الاتي والاجارة التي لا تنفخ عتوت النظار انما هي اجارة النظار العام لمعوم ولا يشته وهذا الوقت لم يثبت له واقفه ناظر اماما فناظره العام الحاكم كاهو ظاهره كانه اذا لم يقم الواقف ناظر اصلا فان النظر للحاكم وحيد فالمر بقاء الاجارة الى انقضاء المدة ان يؤجر الحاكم بنفسه أو بمن يفوض اليه ذلك من الموقوف عليهم أو غيرهم وانما ثبتت على ذلك لاني رأيت من العظماء من أتى بعدم انقاس الاجارة بعت هذا المناظر في هذه الصورة اذا كانت اجارة للضرورة فان قلت هلا ثبتت له هذه الولاية للضرورة كما ثبتت للضرورة ولاية اجارة المدة الطويلة وان لم يثبت الواقف قلت الفرق ان المناظر ولا يتنه على الغير ثابتة بقول الواقف أو الحاكم وان كان تصرفه مشروطا بشروط وشروط الواقفين عهدا فالحق للضرورة فاذا وجدت الضرورة جاز التصرف على خلاف الشرط بالولاية الثابتة من جهة الواقف أو الحاكم وما هذا لم يثبت له الواقف ولا يتنه على غيره أصلا والضرورة تجزدها لا تصلح ان تثبت له ولاية لم يثبت له الواقف ولا الحاكم نعم هو كالناظر العام في ان الضرورة تجوز له مخالفة شرط الواقف في المدة لكن يتقيد ببقائه واحدة استحقاقه فاذا رجح الاستحقاق الى غيره انقضت اجارته لعدم ولايته على الغير كما عرفت لكن يبقى الكلام فيما اذا انقضت على من يرجع المستأجر بقسط ما بقي من المدة من الاجرة والذي يظهر انه يرجع على جهة الواقف لان ما أخذ منه لمصلحة عماره الوقت فصار كالأخذ وذلك بالقرض فليصر ذلك (قوله لانه لما تقيد نظره من جهة الواقف بعد استحقاقه) أي ولو انما لم يثبت له ما اذا كان نظره على قدر حصته (قوله وما يجتهد ان ذكر كشي الخ) من فوائد الخلاف ارث المنفعة عن المستأجر وعدمه (قوله لان ولايته مقصورة على مدة ملك مواليه ولا ولاية له على من انتقل ملكه الخ) قضيت ان لو كان له ولاية على من انتقل ملكها اليه انما لا تنفخ وتكامل عليه الشيخ في الحاشية وانظر لو كان الذي انتقل ملكها اليه هو الذي نفسه بان كمال المصهور (قوله واجارة أم ولده بعمته والملق بعمته بصفة وجودها) أي والصورة ان التعلق والبالد سابقان على الاجارة (قوله زال الاسم) قضيت ان الحكم دائر مع بقاء الاسم وزواله ففي زال الاسم انقضت الاجارة وماذا بقي الا فلا انقاس وان قامت المنفعة المقصودة فلا تنفخ الاجارة في الدار مثلا لا بزوال جميع رسومها اذا سمها بقي ببقاء الرسوم كإسقاط في الإيمان والظاهر ان هذا غير مراد وأن المدار في الانقاس وعدمه انما هو على بقاء المنفعة المقصودة وعدمه ففي قامت المنفعة المعقودة عليها انقضت الاجارة وان بقي الاسم فتنفخ بقوات منفعة الدار أي من حيث كونها دارا فال في المنفعة للعهد الذهني والازم عدم الانقاس بانهم امهوا وان زال اسمها اذا الانتفاع منات بالارض لعدم الانهدام فلا يكون لاناطة الانقاس بالانهدام معنى وقد اقتصر غير الشارح في تعليل الانقاس على فوات المنفعة والفرق بين ما عناهوا الإيمان ان المدار في الإيمان على ما تقتضيه الالفاظ الصادرة من الحالف فتعلق الحكم ببقاء اسم الدار المحلوف على دخوله ما مشلا وما هنا فالمدار على بقاء المنفعة المقصودة بالمقدوم عدمه فتأمل وراجع (قوله قال انه عدم بعضها ثبت للكثيري الخيارات) أي ثم ان كان التهمد مما يفرد بالعقد كبيت من الدار المكثرة انقضت فيه كما صرح به الدميري وهو مأخوذ مما سأتى في الشارح فيما ذكره بعض الارض عمالا بتوقع انحصاره وحيد ذهني في التصير فيما بقي من الدار وان كان التهمد مما لا يفرد بالعقد كسقوط حائط ثبت الخيارات في الجميع ان لم يبادر المكري بالاصلاح وهذه هي محل كلام الشارح بدليل تقييده المذكور (قوله قبل مضي مدة لاجرة لئلاها) صوابه لئلاها لاجرة (قوله وتقص ما بشرها) أي والصورة انها تعطلت بذلك كاهو فرض المسئلة فلا يحتاج لمتراجاه الشهاب سم حيث قال لعل المراد فضاة متعذر معه الانتفاع والاملا وجهه للانقاس اه (قوله وما اعترض به من كونه مبنيا على الضعف الخ) عبارة الضعة واعترض بانه مبني على الضعف في المسئلة بعده ويجب يحمل هذا على ما ذكره الخ في عبارة الشارح لا تصح الابتأويل وبعبارة الضعة هذه تعلم في حل الشيخ

في حاشيته لبارة الشارح (قوله لانه فسخ في بعض العقود عليه) يعلم منه ان فرض الخلاف بين المتولي والجمهور فيما اذا اراد ان يفسخ في الباقي من المدة فقط اما الفسخ في الجميع فهو جائز عند المتولي والجمهور وبه صرح في الروضة (قوله فخره بنان الوجه الخ) لا يخفى ان المعارض انما هو قولهما في كلام المتولي انه الوجه فقط وليس المعارض قلمه ما لكلام الجمهور والمتولي كما يفيد هذا السامق فكان ينبغي خلاف هذا التعبير وهو تابع فيه التحفة (قوله وتوجيه ابن الرفعة) يعني لاطلاق الجمهور الماور وقوله يقال فيه ايضا الخ مراده به توجيه آخر لاطلاق الجمهور بخلاف ما هو عليه سابقه فكان حق التعبير ان يقول بوجه ابن الرفعة اطلاق الجمهور وبأن الاصل الخ وبوجه ايضا بن الفرق بين البيع والاجارة أي اللذين أشار المتولي في تعليقه المار الى اتحادهما ووضح اذ العلة الخ (قوله نعم يحمل قولهما الخ) هذا اجل ثان لاستنباه الشيعين لكلام المتولي وكان ينبغي ذكره عقب قوله المار فقوله ما عن مقالة المتولي انه الوجه أي من حيث المعنى على ما مر فيه ايضا لا من حيث المذهب بان يقول أو يحمل قولهما المذكور على ما اذا كانت الاجرة عند الخ (قوله وكان الغصب على المالك) ليس بقسده كما يعلم مما يأتي (قوله ويحمل الخلاف) كذا في نسخ الشارح وعلله بحرف عن قوله ومحمل الخيار والا فالمسئلة لم يتقدم فيها خلاف (قوله والاقرب اخذ من نص للبو بطل الخ) ربما يوهن ان هذا الاخذ له وليس كذلك فان هذا الاخذ من بعده الى آخر السوادة جواب للشهاب ج وهو الذي سئل عن هذه المسئلة كما يعلم من اجماعه تحفته (قوله لا مكان الاستيفاء في قوله راجع الخ) قد يقال ان الذي في قول المصنف المذكور ليس طريقا للاستيفاء فكان الظاهر ان يقول لا مكان الاستيفاء من غير ضرر عليه لما ذكره المصنف في قوله (قوله أي القرص منه) ظاهر هذا التفسير أنه لا يقع له مال الحال اذا كانت المؤنة منه فليراجع (قوله فلا يبيعه ابتداء) في نسخة عقب هذا ما نصه خشية ان تأكل أعمالها ومثله في التحفة قال الشهاب سم قوله خشية ان تأكل أعمالها علة للمنفى في اللقي اه وبه يتقدم ما في حاشية الشيخ (قوله الآن يحمل على ما بحثه الأذري الخ) قال الشهاب سم فيه ان جليلا صرح بعدم الانفساخ اه قائله (قوله هو زيادة ايضاح) قد يقال بجمعه وانما أتى به ليعلم قوله حتى هت مدة الاجارة اذ لا يصح تعلقه بقبض المتأويل لان القبض ينقض بمجرد وقوعه فلا يستمر الى انقضاء المدة وانما المحقر الامساك وقد مر نظيره ذلك في آخر تركه سنة (قوله ولم يسلمها) أي ولا عوضها (قوله وهو ضعيف) أي خلاف ما يقتضيه تعبيرة بالاصح على ما قدمه في الخطبة من اصطلاحه على أن مقابل الاصح هو الضعيف فراد الشارح بهذا التورك على المتن بأنه كان ينبغي أن يعبر بالاصح بدل الاصح لكن قوله كما صرح به في الروضة فيه تسمع لانه لم يصرح في الروضة بان هذا ضعيف وانما عبر هناك بالاصح فعمل منه ان مقابلته ضعيف وما يقرر سقط ما في حاشية الشيخ مما لا يصح عندنا تم (قوله فصار كالو كرهه سيده على العمل) أي بعد العتق (قوله وانما استمع بيع المشتري الخ) الجامع بين هذا ومثلثا ان كلامه فيه يبيع الشخص ما ليس تحت يده بل هو تحت يده وبه يتقدم ما في حاشية الشيخ (قوله لانه اذا ملك الرقبة حدثت المانع على ملكه) أي من حيث ملك الرقبة لا من حيث الاجارة والا فالمانع تحدث على ملك المستأجر كما مر وبجاءة الحق الجلال لان المنفعة تابعة في المبيع للرقبة (قوله فان جهل المشتري تغير ولو في مدة الاجارة) عبارة التحفة ويغير المشتري ان جهل ولو مدة الاجارة كما اقتضاه اطلاقهم لكن بحث الأذري وغيره بطلان البيع عند جهل المدة انتهت فقوله ولو مدة الاجارة غاية في الجهل اشارة الى رد ما بحثه الأذري وكان الشارح وجه الله فهم منها غير المراد قصر فيها بما ترى (قوله ولو مع الجهل) صوابه في حالة العلم اذ الجهل بالاجارة لا يصح فيه التعميم بعده كاللا يخفى (قوله ولو علمها وطن استحقاق الاجرة الخ) عبارة التحفة ولو علمها وطن استحقاق الاجرة فغير عند الغزالي وروى محمد الزكي لانه مما يعني وقال الشافعي لا يقربها ولا انقضت الخ قالوا العبارة صافط من نسخ الشارح اذ لا يصح جعل قوله ولو علمها الخ غاية فيما قبله كاللا يخفى (قوله ويؤيد الاول) عبارة التحفة عقب قوله انها للمشتري نصها ولو اوجد ارمدة ثم استأجرها تلك المدة ثم باعها قبل تدخل المنفعة في البيع اختلف فيه جمع متأخرون والوجه نعم قياسا على ما قاله الجلال البلقيني ان الموصى له الخ وما ما في الشارح فغير صحيح (قوله قبل وقوع التضيير) وظاهر أن مثله بعد اذ اختار الإبقاء بالاجرة (قوله وعلى هذا يحمل قول بعضهم الخ) يتأمل (قوله الذي سببه موت المستأجر) خرج به الجاول الذي سببه مضي المدة قبل موته المار برفع كاهو ظاهر في كتاب احياء الموات (قوله ومن ثم أتى السبكي بكفر الخ) قال في التحفة في اطلاقه نظر ظاهر (قوله واجمعوا عليه) أي على احياء الموات خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وانما قال

في الجملة لانهم اختلفوا في كونه مباحا ولا يشترط فيه القصد) أي على الإطلاق  
بقرينة ما قدمه آنفا (قوله المشرع به) أي بالقصد والمشرع هو قوله فالمسلم عليها (قوله) ويحمل كلامه على الجواز) صوابه  
ويحمل كلامه على الصحة لا على الجواز (قوله ولو ذميا) أي أو حرييا كما قاله الشهاب سم وحينئذ فكان الأولى أخذه غاية  
(قوله واستقرضه على بيت المال) الواو فيه بمعنى أو (قوله فقال للمام أقطع أرض بيت المال) أي أرفا فاقترينة عطف  
وعليكها عليه وان كان الاقطاع يشمل الارفاق والتخليك (قوله سواء أقطع رقبها أم منعها) هو عين ما قبله (قوله ونعذر رد  
ذلك لهم للجهل بأعيانهم) أي بان لم يعرف أحد منهم كما يعلم من المأخوذ منه فليست الصورة انهم موجودون لكن جهل عين  
مالكل منهم كما هو الواقع في جلود البهائم الا ان اذ حكمها انما مستركة بين أربابها كما في افتاء النووي الذي مررت الاشارة  
اليه في باب الغصب (قوله قال بعض شراح الحاوي في نفي الخ) ما قلناه هذا البعض جزم به في الأوار ووجهه الشارح ووالده  
في تصحيح الباب وعليه فقوله في عامر يقين ليس بقيد (قوله وان حصل أصله) أي أصل الانتفاع بدونه (قوله واستقل) أي بان  
كان مقصودا للربح بخلاف ما اذ لم يستقل مرعى وان كانت البهائم ترحى فيه عند الخوف من الأباد (قوله ولو مسجد أو بهيم) قد  
قال الشيخ في حاشيته ومع وجوب هدمه لا تحرم الصلاة فيه لان غاية أمره انها صلافة في حرم النهر وهي جائزة بتقدير عدم  
البناء لمع وجوده كذلك أي لانه ما ذنوب فيه من وضعه ومعلوم ان وقت البناء غير صحيح لاستحقاقه الإزالة وبقي ما دامات  
الواقع هل يعتبر اذن كل من آل اليه ارض ذلك أو علم رضاءه اذ لم يخرج عن الملك الوضع المذكور كما هو ظاهر ينبغي نعم كذا  
ظهر لي فليتأمل ثم قال الشيخ وعليه فلو كان للمسيح المذكور امام أو غيره من خدعة المسجد أو من له وظيفة فيه كقراءة  
قنينة استحقاقهم المعلوم كما في المسجد الموقوف وقضاة المساجد لان الامامة والقراءة ونحوهما لا تنوب على مسجد واعتقاد  
الواقف حصصه ونصيبه مسجد الا يقتضي بطلان الشرط وتصح فيه الجمعة أيضا لانه لا يشترط لجواز القصر مجاوزة محله فهو  
كساحة بين الدور قال حافظه فانه مهم اه وهو جدير بما ذكره لنفاسته لكن قوله ينبغي استحقاقهم المعلوم لا ينبغي ان  
يحل استحقاقهم له من حيث الشرط اذا كان الواقف يستحق منفعة ما جعل المعلوم منه اما اذا كان لا يستحق ذلك بان كان  
قد جعل المعلوم من اماكن جعلها بجنب المسجد أو أسفله في الحرم أيضا كما هو واقع كثير فلا ينبغي انه لا تدخل لشرط  
الواقف فيه لعدم استحقاقه ونصيبه ثم ان كان من له المعلوم يحسب في بيت المال جائزة تعاطيه لان منفعة الحرم تصرف  
لمصلحة المسلمين كما هو جوابه وان لم يكن يحسب في بيت المال فلا يجوز له تعاطيه كما هو ظاهر فتأمل (قوله فتأوها) خبر  
قول المتوسر (قوله في بلده) أي التلج أي البلد الذي فيه التلج كالشام (قوله ولهذا أتى الوردية الله تعالى) قال الشهاب  
سم وقد بسط عليه قولهم والاصح انه يجوز ان يتخذوا المحضوعة بما كن الخ لان عيبا بالفرق بين ما اعتد به فعله بين الناس  
في الجملة كالمذكورات في قولهم المذكور وان لم يعتد بفعلها في ذلك المجل يخصه وبين ما لم يعتد بفعله بين الناس مطلقا كما  
في هذه الفتوى اه (قوله وان قلنا بركاه يبيع عامرها) يعني مكة وكأنته توهم انه قد ذكرها (قوله وقضية كلامهما  
الاكتفاء بالتعويض بذلك من غير بناء الخ) تتأمل هذه السودة فلعل فيها إسقاطا من النسخ وعبرة الفضة عجب قول المصنف  
تصويط البقعة نصها ولو نصب أو جرد أو سبغ اعتيد ومن ثم قال الماوردي والى وان ذلك يختلف باختلاف البلاد  
واعتمده الأذري وفي ضوء الاجاويد خلاف في اشتراط بنائها ونحوه الجرم فيه لمادة ذلك المجل وحل اشتراطه في كلام  
الشيخين في الزرعة على محل اعتد به دون مجرد التعويض كما يدل عليه عبارتهما وهي لا يكفي في الزرعة نصب وسبغ وإحجار  
من غير بناء لان التملك لا يقتصر عليه في العادة وإنما يفعله المختار اه فأنهم التعليل أن المداري ذلك وغيره على العادة ومن  
ثم قال المتولي وأقره ابن الرفعة والأذري وغيرهما الواعدا نازلو العصراء الى آخر ما في الشرح (قوله أو أعجز من غير بناء) هو  
عبارة الشيخين التي قدمتها في عبارة الفضة ومر ما فيها (قوله وأتى بما يقصده نوع آخر) أي وكان المأني به بما يقصده لذلك  
وغيره كما في مثاله بخلاف ما اذا كان لا يقصد التملك فانه يملكه مطلقا كالدار كما يأتي في كلامه قريبا (قوله نبوت أصل الحقيقة  
له) قال الأذري أحق في كلام العرب له عنيان أحدهما استيعاب الحق كقولك فلان أحق بكذا أي لا حق لغيره فيه  
قال النووي في التحرير وهو المراد هنا والثاني الترجيح وان كان فلا تخروقه نصيب بغير الإجماع أحق بنفسها (قوله فان زاد على  
كفائته فغيره احياء الزائد الخ) عبارة الفضة اما ما زاد على كفائته فلا حق له فيه بخلاف ما عداه وان كان شائنا فليفي بغيره

فيه (قوله وقضية كلام المصنف انه لا يبطل حتى ينفى المدة) الا صوب بطول المدة (قوله لان التصبر ذريعة الخ) لتعليل لما  
 جزم به الامام (قوله ان ما قطعته صلى الله عليه وسلم) أي ارفاقاً  
 في فصل في حكم المنافع المشتركة في (قوله وان تقادم العهد) أي وان طال زمن الجلوس مثلاً كما يعلم من كلام غيره خلافاً لما وقع  
 في حاشية الشرح (قوله وان فعله) يعني البيع بدليل التعليل (قوله وان لم يدخل وقتها) وكان المجلس صيباً هاتان الغائتان انما  
 يظهر معناه بالنسبة الى قول المصنف الآتي فلو ارفاقه لحاجة ليعود لم يبطل اختصا في تلك الصلاة الخ بالنسبة لقوله  
 لم يصبر أحق به في غير هذا المناسب فيه غاية انما هو عكس ما ذكر (قوله كما رجحه في الروضة) أي بحسب ما اقتضاه سياق  
 والافهوف في الروضة لم يصبر حتى يرجع (قوله والا لم يبطل حقه) أي بان نوى مدة معينة (قوله وافهم ما ذكره) أي ابن الصلاح  
 في فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة في (قوله ما رب) باسكان الهمزة وكسر الراء (قوله الا نكدة) وهي الاشجار النابتة في الارض  
 التي لا مال لها (قوله على ما حكاه الامام) التبري انما هو بالنسبة لحكامة الاجماع خاصة والا فالحكم مسلم كما يعلم مما يأتي  
 (قوله ولان الموات اذ مال الخ) عبارة القوت ولان الموات اذ مال لا يحتاج في تحصيل مقصوده الى مثل العمل الاول  
 بخلاف المعدن (قوله فلا ذلك شيئاً في أرجح الطرفين) أي لامن البقرة لما يأتي ولا من النبل كما يعلم مما يأتي أيضاً من ان حكم  
 المعدنين واحد (قوله اذ الفاظي مقدم على غيره) كان حق التعليل اذ لا أدى مقدم على غيره وعبارة القصة وعطشان على  
 غيره وطالب شرب على طالب سقي (قوله فانه باقى على اباحتها) أي اذ الصورة انه يدخل الهمم بنفسه بلا سوق فلا ينافيه  
 ما ساقى في قوله ولا خذ في انما سوفه لصور بركة أو حوض مسدود فانه ما وافق لقوله الآتي أيضاً وخرج عما تقرّر دخوله  
 في ملكه فهو سبيل ولو يصفى من رحي يدخل وأما قول الشرح في حاشيته قوله أي الشارح فانه باقى على اباحتها أي ما لم يدخل  
 بعمل يختص به أخذ ما يأتي في قوله ولا خذ في انما سوفه لصور بركة أو حوض الخ اه فقل فيه هذا الاخذ لم يصح لاختلاف  
 المأخذ الذي أثرت اليه المعلوم مما يأتي في كلام الشارح على ان حله المذكور لا يصح اذ هو عين المسئلة هنا كما يعلم بالتأمل  
 (قوله كان الذي اسفل منه) كما يلاحظه يصير شريك أربعة في المعنى بعد ان كان شريك اثنين ولعل الصورة عند الضيق  
 واعلم ان الشهاب في نظري في هذا الحكم (قوله وسقيه منه) الظاهر انه معطوف على من في قوله منع من أراد السقي أي وله  
 منعه من السقي لو أحيا (قوله يقال عليه الخ) لا يخفى ان صريح هذا السياق ان هذا رد للاعتراض وليس كذلك وحاصل ما في  
 هذا المقام ان الشهاب ج ماقم الكلام على التقدير بالكعبين قال والتقدير بجمها وما عليه الجمهور واعتراض بان الوجه  
 الى قوله والظهير جار على عادة الجواز وأقر الاعتراض ثم قال عقبه قيل الفصل ان أفرد الى أن قال ولا حاجة لهذا التفصيل الخ  
 فتقوله ولا حاجة راجع للقبيل خاصة كالا يخفى والشارح رحمه الله تصرف في عبارته بما ترى من غير تأمل (قوله وخرج عما  
 تقرّر دخوله في ملكه) أي من غير سوق فصار مقابله (قوله ولولوزعه) لا موقع لهذه الغاية هنا كالا يخفى على متأمل اذ الحكم  
 أنه لا يلزمه بذل ما عوان فضل عن حاجته فأي حاجة الى بيان الحاجة وانما تظهر هذه الغاية بالنسبة لقول المصنف الآتي  
 وتجب لما شية فكان الاولى تأخيرها هناك (قوله وأما على مقابله) أي الارتفاق المذكور قبله في كلام المصنف (قوله  
 بلا عوض) متعلق ببذل وكذا قوله قبل كان فله الشهاب سم عن الشهاب ج الذي العبارة له في تحفته وانما لم يجعل قوله  
 قبل أخذه قد افى البذل بلا عوض أي انما يجب عليه بلا عوض حيث لم يأخذ في انما اذ أخذ فيه فانه ما يجب عليه  
 بعوض لان الصورة هنا لا اضطرار فلا يجب عليه بذله ولو بعوض (قوله كلاماً مباح) الظاهر ان المباح هنا وفيما بعده ليس  
 بقيد فليراجع (قوله والاوجب بذله لذى روح محترمة) قال الشهاب سم في حواشي التحفة يتدخل في ذى الروح المحترمة  
 المشائية فيقدم أي الآدى على حاجة ما شية في حاجة زوجه بالاولى فأي حاجة مع ذلك لقوله وما شية وان احتاجه  
 لزوجه (قوله وحيث وجب البذل لم يحز أخذ عوض عليه) يعني في مسئلة المتن التي لا اضطرار فيها له أنه قد قدمه هناك وذكره  
 هنا وهو جريانه في مسئلة الاضطرار وليس كذلك (قوله في شرب الماء) صوابه في شرب الآدى (قوله والظاهر الجواز  
 للعلم بالخ) عبارة القصة وهذا معامول من قوله الخ (قوله ما رجحه المصنف) أي وهو القصة على قدر الاراضى أي وان لم ينسبه  
 اليه فيما سمر (قوله علاما بتغير بق الصفة) أي وانما لم تعمل به لان شرطه امكان التوزيع وهو منتف هنا للجهالة في كتاب  
 الوقت في (قوله هو لغة الحبس) انظر المراد بالحبس في اللغة (قوله وأشار الشافعي الى أن هذا الوقت المعروف حقيقة  
 شرعية)

شرعية) قد يقال ان أراد المعروف هذا المعنى الشرعي المستوفى للشروط فلا خصوصية للوقت بذلك بل مآثر العقود مثله يكون لها معنى لغوي أعم فينقله الشارع الى ما هو أخص باشتراط شروط فيه تقتضي خصوصية كالإيجني وعبارة الشافعي رضي الله تعالى عنه ولم يجس أهل الجاهلية فيما علقته دارا ولا أروا أو أفا حبس أهل الإسلام انتهت (قوله في الحياة) أي حتى لا يرد السفينة الآتية اذ فيه أهلية التبصر لكن بعد الموت الوصية وحيد فقد يقال اذا كان هذا مراد المصنف كما قرره فقد خرج السفينة فلا يحتاج الى اعتذار عنه بقوله الآتية وصحة نحو وصيته الخ فتأمل (قوله وان لم أر التصريح به) أصرح به الدميري قال وقل من تعرض لذلك (قوله نحو أراضى بيت المال) هذا اختلاف ما تقدم في الشارح بعد قول المصنف السابق في احياء الموات ولو أراد قومه سقي أرضهم من ضبطه بنسخ الى ارباب ألف لان ذلك ضبط لما وقع التعبير به هناك في المتاجر فلا ينافي قراءة بالالف في حد ذاته الذي عبر به الشارح هنا خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله وأمر ولد) أي خرج بقبول النقل وبه فارتدت المدبر والملق العلق فلا يحتاج الى فرق بينهما من خارج وان تكلفه الشيخ في الحاشية (قوله المقصود بان تحصل منه فائدة الخ) عبارة الشباب حج نصها ودوام الانتفاع به المقصود منه ولو بالقوة بان يبقى مدة تقصد بالاستعانة بالو عليه يعمل ما أفاده كلام القاضي أي الطيب انه لا يكتفي فيه بثلاثة أيام فدخل وقف عين الموصي بمنغشته الى آخر ما في الشارح فقوله فدخل وقف عين الموصي بمنغشته الخ أي بقوله ولو بالقوة الذي هو غاية في الانتفاع وقوله وكذا وقف المدبر والملق عقبه بصفة أي بدخلان بقوله بان يبقى مدة تقصد بالاستعانة بالو الذي هو تفسير لدوام الانتفاع في كلام المصنف وقوله وخرج ما لم يقصد الخ أي بقوله المقصود منه أي عرفا وقوله وما لا يقيد نفع الخ أي بقول المصنف الانتفاع وبتأمله تعلم ما في كلام الشارح (قوله بان تحصل منه فائدة مع بقائه مدة) عدل به محاصر عن حج ويلزم عليه التكرار لانه قدمه (قوله على شرط ثبوت حل الملك في الرقة) كانه احتريزه عن المستأجر أي بشرط فعله يعني الباء ولعل هذا أصوب مما في حاشية الشيخ (قوله محمول على ما اذا لم تقصد اجارته في تلك المدة) أي بان كانت منفعة في الانتفاع بالجارحة (قوله وشمل كلام المصنف الخ) قد علمت مما سلفته عن حج ان كلام المصنف لا يشمل هذا بمجرد (قوله أو صفها) لعل صورته انه يجعل صفة ما منه الحصص بان لم يره (قوله ويفرق بينه) أي من حيث حرمة مكث الجانب فيه ونحوه وان كان الموقف مسجد أو اقل (قوله فوضع وقف) أي ما لم يثبت بنحوه وما اذا ثبت كذلك فلا توقف في صحة وقفه وصحته مسجدا كما أتى به الشارح (قوله وبقي متفعا به) أي من الوجه الذي وقف له كما يدل عليه ما بعده فتأمل (قوله أو بدونه) لعل صورته أنه ترتبت في ذمته أجرة في اجارة فاسدة ثم وقف بشرط صرفها من الوقف (قوله في الخارج) الاولى حذفه ولم يذكره حج (قوله لا مكان عليك) علمه للايهام (قوله فاعترض بان المتبادر الخ) لا يخفى أن ما يجتبه السبكي هو عين ما قدمه الشارح وما حصل الاعتراض يناقضه فلينأمل ويحصر (قوله وينقل الوقف الى من بعده) هذا لا يتوزب على كونه منقطع الاخر كما يعلم مما يأتي وبعلم من هذا أنه متجاوز بقوله فهو منقطع الاخر وكان الاولى حذفه والاقصاء على قوله فيسقط استحقاقه الخ (قوله وما فوزعاه مستلدين) أي المنازعين وفيه محجى الحال من الفاعل المحذوف فانظر هل هو جازع عند النجاة (قوله نعم لو شرط أن يضحي عنه صح) انظر هل لهذه الاضحية حكم سائر الضحايا ولو بعد موت الواقف المضحي عنه (قوله ان كان بقدر أجرة المثل فأقل) أي والأبطل الوقف كذا في بعض المواضع فليراجع (قوله وهو أقرب) لعله سقط قبله لفظ قال السبكي اذ هو كذلك في النسخة والافتد استوجبه هو الهمة (قوله لبعده عن قصد الجهة) لتعليل لما قبل قوله والا كما هو ظاهر (قوله وعلى من يتناق) منه) انظر هل المراد من يتناق منه بجهة الوقف خاصة حتى يخرج نحو الزوجة فلا يسري عليها والمراد ما هو أعم (قوله وان قضى بها حكمهم) أي فنطله اذا ترافعا (قوله هذا كله الخ) هذا التعبير هوهم ابتداء أن ما سجد كره يخالف حكم ما ذكره وليس كذلك فكان الاولى خلاف هذا التعبير (قوله لوضوح الفرقين لا يظهر ولا يوجد) قد يقال ليس هذا حق الجواب لان المعترض لم يسو بينهما بل ادعى الظهور في الاعياء الذي نفاه المصنف فكان حق الجواب انفا هو اذ ما منع الظهور (قوله وبزول ملكه عن الآلة الخ) هو من كلام الكفاية أيضا تعاللا وري يدل عليه ما يأتي في الشارح فكان الاولى تأخير قوله كما قاله في الكفاية الخ عنه (قوله واعتراض القمولى والبليقي الخ) ليس فيما رأيت من نسخ الشارح لهذا الخبر

ولعله سقط من الكتبة وعبارة التفضية واعترض القمولى والبقينى ما ذكره آخران الذى يبنى توقف ملكه إلا أنه على قبولناظره وقبضه وقبه نظيران الكلام فى الآية التى يحصل بها الأحياء وهو حينئذ لا ناظر له لعدم وجود السجدة الأبد أن يوجد من البناء يحصل به الأحياء وإذا تعدوا الناظر حينئذ اقتضت الضرورة أن ما سيمير مصداق يثبت أنه ملت ذلك الآية تجرد قوله فإخافه أى الماوردى صحيح لا غير عليه انتهت (قوله ما ذكره آخر) يعنى صاحب الكفاية تبعاً لما وردى وقوله آخر أى قوله ما لم يقل هى المسجد (قوله وغيرهما) بالجر عطفاً على القمولى والبقينى أى واعتراض غيرهما وحينئذ فقوله يمكن جعله لا يصح أن يكون خبره إلا بالتكلف الذى يمكن جعله انما هو كلام الروايات لا الاعتراض المقتر الذى هو المبتدأ (قوله حبس عليه) لعله بضم الحاءو الباء جمعاً للحبس حتى يناسب التفسير قوله (قوله مع صراحة أرضى موثقة بالخلاف) أى مع ذكره صراحة ذلك بخلاف حتى يلقى الجواب بان فيها خلافاً أيضاً على ما فيه والأفكيف يسلم أنه لا خلاف فيما يبنى فيه الخلاف (قوله لا احتمال غير الطلاق) والقياس حينئذ أنه إذا لم يدع الطلاق يجمع عنهما مؤاخذه باقراره ثم يستفسر وأنه لا يقبل تفسيره بغير الثلاثة المذكورة (قوله ولا يشترط قبول ورثة حازرين) الظاهر أن هذا أو ما بعده فى الوقف بعد الموت كما يدل عليه السياق فلراجع (قوله بنفسه) أو بوكيله بينه أن المراد من له الوقف لا من تعاطى الوقف كالوكيل (قوله وصرح فى الأفرار) أى بناء على القول الثانى (قوله فيصرف للمصالح لا لأرباب) أى إذا كان الوقف من أموال بيت المال كما هو ظاهر (قوله أنه لا يضرتزد) أى فى عبارة الواقفين كانت مترددة بين أمرين وهما أن المقتضى أن ما يدل على إرادته أحدهما وليس المراد تردد الواقف لأنه مانع من صحة الوقف (قوله فان لم يعرف كرجل) أى الذى هو صورة المتن ومثال ما يعرف أمداً انقطاعه كان يقول على أولادى ثم على عبدزيد ثم على الفقراء (قوله كوقفت كذا على جماعة) أى ولم ينو معينا كما يعلم مما يأتى قريباً (قوله قال الشبان وكأنته وصية) قال الشارح فى شرحه للبهجة والحاصل أنه يصح ويكون حكمه حكم الوصايا باعتبارها من الثلث وفى جواز الرجوع عنه وفى عدم صرفه للوارث وحكم الأوقاف فى تأييده وعدم بيعه وهبته وراثته (قوله لم صار أنه كالبيع) لعل المراد أنه كالبيع فى مطلق عدم قبوله للشرط والالتزام من أن البيع لا يبيط بالشرط اختيار (قوله فانما يقتصر جسم قطعا) هذا ينافى ما قدمه قريباً من نسبة ذلك كثيرين وهو تابع فيما ذكره هنا من القطع للتولى وفيما قدمه من نسبة ذلك كثيرين للإمام (قوله شارك ولده من بعده) أى بمن هو فى درجة الولد وقوله عند استحقاقه أى عند دخول وقت استحقاقه باقتراض من فوقه ولا يمنع ترتيب استحقاقه على استحقاق أبيه الذى تضمنه كلام الواقف وهو لم يستحق

فوفصل فى أحكام الوقف اللفظية (قوله وهذا ما صححه فى الرضة) يعنى فى بطننا بعد بطن خاصة (قوله لما أمر أنهم أتانى للاستمرار الخ) هو تابع فى هذه الحالة للشهاب على لكن ذلك قدمه فى كلامه بخلاف الشارح (قوله أنه يقدى الثانية) أيضاً أى قوله على أولادى وأولاد أولادى سواء قال الأعلى فالأعلى أو الأول فالأول فليس فى كلام المصنف غير مسئلتين فلا حاجة لمسا فى حاشية الشيخ (قوله ثم حدث لأخيه ولد استحق) والظاهر استقلاله بالاستحقاق دون ولده ولبنته والفرق بينه وبين ما ساقى فيما لو وقف على أولاده ولم يكن للواقف عند الوقف الأولاد ولم تحدث له ولد حيث يشاركه أنه لما لم يكن للواقف عند الوقف الأولاد الولد جلتنا اللفظ على ما شمله كما سبق أن لفظه ورادة الواقف له نصارى رتبة الولد أو أمهاتها فانما أعطينا ابن ابن البنت بمجرد ضرورة فقد ابن الأخ ولم تقم قرينته من جهة الواقف على جعله فى مرتبة ابن الأخ على أنه عطف عنها بمقتضى الترتيب بخلافه ثم فاندفع بحث الشيخ القدر بك أخذ بما يأتى فتأمل (قوله على مصارف ثم الفقراء) أى كان وقف ما يصرف من ريعه مقدركه الفقراء أو نحوهم وما فضل عنهم للفقراء فإذا اتفق أن المصاريف كانت نصف الربيع مثلاً وكان ما فضل عن العمارة النصف فأقل دفع للمصاريف ولا يقال أن المصاريف قبل العمارة كانت لا تستغرق إلا النصف فليس لها إلا نصف ما فضل (قوله وقف دخوله على إسلامه) انظر هل المراد أن التوقف على الإسلام يتسبب دخوله فى الوقف حتى لا يستحق فيما مضى فى زمن رده أو التوقف عليه تبين الدخول من حين الوقف يؤخذ بما يأتى فى ولد العنان أن المراد الثانى فلراجع (قوله وقرينة الجمع فتضمن الخ) قضيته أنه لو قال على أولادى الموجودين دخول ولد الولد وهو ظاهر

(قوله)

(قوله لبيان الواقع) يعني ان كلام من أولادها ينسب اليها بالمعنى القوي فليس لها فرع لان نسب اليها بهذا المعنى ومن ثم كان الأولى تقديم ذكر ان المراد بالانتساب القوي على قوله فلا ينافيه الخ لانه مرتب عليه كالا ينفى (قوله فالعبارة فيها) الأولى فالمراد فيها الخ (قوله هو موما أو احتياطا) فيه مخالفة لما في جمع الجوامع فليراجع (قوله أي وان احتاجوا) اعلم ان مثال الامام ليس فيه الا الاستثناء والحق به الشهاب ج الصفة فقال عقبه أي أو ان احتاجوا اه والشارح ذكر كلفظ المحتاجين في ضمن مثال الامام فوهم انه من كلامه ثم ذكر ما ذكره الشهاب المذكور فلم يرد عليه التكرار أيضا بل صار الكلام مع بعضه غير منتظم وفي بعض النسخ اسقاط الالف من أولها بمعنى له هنا أيضا وان كان له معنى في الخراج (قوله واستبعاد الاسنوي رجوع الصفة للكل) يعني فيما اذا تقدمت الجمل وعبارة الصفة وأما تقدم الصفة على الجمل فاستبعد الاسنوي رجوعه للكل (قوله بان الصفة هناك محققة) هذا يجب رجوع الاستثناء للكل لاعدمه كالا ينفى ثم ان صريح كلام الشارح ان مسئلة الطلاق المذكورة هي التي استشكل بها الاسنوي ما هنا وليس كذلك اذ الذي فيها صفة لاستثناء وعبارة الصفة عقب قوله ظاهر نصها وقد يفرق بين ما ذكر في المتوسطة الخ وهذا كلام مقتضب لا يتعلق له بما قبله كالا ينفى فتوهم الشارح أنه متعلق به فغير عنه بما ترى (قوله أو أم ولده) أي كان وقف عليها تبعا لمن يصح الوقف عليه أو وقف عليها بموته أو لا يصدق الوقف على أم الولد أي استقلال وجه هذا يزول التعارض الذي توجهه الشهاب سم (قوله لا تقطاع الدعومة) اعلم ان النسخ من الشرح فيها في هذا المحل سقط والذي يوضحه ان الشهاب ج لما نقل أخذ الاسنوي المذكور قال عقبه ما نصه لكن فيه نظرو يفرق بان المدار ثم على الوضع القوي القاضي بانقطاع الدعومة وهنا لا تأثير له الى آخر ما في الشارح فالظاهر ان الشارح ذكر عقب كلام الاسنوي تعوقه والتظير فيه بان يفرق الى آخر تنظير الشهاب ج فيكون قوله غير مسلم خبر الجسد الذي حذف من النسخ مع تنظير الشهاب ج فلتراجع نصه صريحة في فصل في أحكام الوقف المعنوية (قوله وحبث الابرة) أي للمسجد (قوله كامر) أي في باب النصب (قوله أرجحه ما أنها موقوفة) قال الشهاب سم ولا بد على ذلك عدم صحة وقف الطامع وقضوه لان ذلك فيما كان مستقلا لا بطريق التبعية ثم نقل عن الشارح احتمال أنها تباع ويشترى بثمنها بغيره أو شفعها بوقف كالاصل (قوله قال الشيخ والأول أولى بالترجيح) الذي في كلام النسخ ان الأولى بالترجيح انما هو الثاني في شرحه لروض وجزبه في شرح البهجة (قوله ومن ثم لو وقف عليه زوجته الخ) هذا الغرض به الشهاب ج على كونها لا تزوج منه ولا من الواقع وهو الذي يظهر ترتيبه عليه وعبارة عقب قوله الموقوف عليه نصها لانه لو لم يوافقها ثم الخ وعل الكتب اسقطته من نسخ الشارح (قوله وهي عميرة) لعله وهي الغف ليوافق قوله المار أو مطاوعة لا يعتد به لها الصغر (قوله وكذا موقوف عليه بعدى) قضية هذا الصنيع ان الواقف والاجني ضامنان مطلقا وظاهر أنه لا ضمان عليهما اذا انقضى بغير نكاح استعماله فيما وقف له باجارة مثلا فلا واسقط لفظ كذا الرجوع القيد للجميع فليتأمل (قوله اما ما اشتراه الناظر الى قوله فالنسخة لوقفه هو الناظر) محله انما هو بعد قوله لا في ولا بد من انشاء وقفه من جهة مشتركة وكذا قوله وأما ما بنشئ من ماله الخ لان الكلام هنا في شراء البديل لا في وقفه (قوله أو يعمره منهما أو من أحدهما) أي في غير جدران الوقف لماسيا في فيها والظاهر ان الصورة ههنا ان الوقف على نحو مسجد فليتأمل (قوله والفرق بينهما وبين بدل الموقوف واضح الى قوله ولا بد من انشاء وقفه الخ) من فتاوى والده أيضا (قوله في الجدران الموقوفة) خرج به ما بنشئ من البناء في الارض الموقوفة فلا يصير وقفها بنفس البناء كما ينهه كلامه المتقدم وان اقتضى التوجيه الا في صيرورته كذلك اذ يجب ان هذا الاقتضاء بان هذا توجيهه لما نصوا عليه من وقفية ما بنى في الجدران ولا يلزم ان كل ما وجد فيه معنى التوجيه يثبت له هذا الحكم ولا يلزم من تبعية الارض لهذا الشيء اليسير استبعادها لانه خطير اذ اليسير عهد فيه التبعية كثيرا فليتأمل (قوله ولا بد من انشاء وقفه من جهة مشتركة) أي الحاكم وهو تابع في هذا التمييز للشهاب ج لكن ذلك انما عبر به لانه قد تم خلافا للامتنى الحاكم أو الناظر فغيره انما بدأ ذكره ليتناول على القولين واعلم ان هذا من متعلقات مسئلة المتن وكان الأولى تقديمه عقبه كما أشيرت اليه (قوله وقول القاضي آفته مقامه محل نظري) عبارة الصفة وقال القاضي أو يقول آفته مقامه ونظر غيره فيه انتهت (قوله فليست ملك أحد) أي من جهة الوقفية وقوله

حتى تنتقل الى الله تعالى أى بجهة الوقف والاعمال على ملكه تعالى على الإطلاق (قوله ولا يلزم عليه) بعبارة الأولى وأراد بذلك الجواب عن قول شيخ الإسلام أن عوده ملكا مع القول بأنه لا يبطل الوقف مشكلا (قوله فيقطع وينتفع بعينه) أراد بذلك إفادة الحكم بتمامه وأن كان لا يتفرع على ما قبله كالأبني (قوله فيظهر عدم صحة الوقف) كان الصورة أنه أراد الوقف بعد انقضاء أمد الاجارة واستحقاق الفلج فتأمل (قوله ويبحث الأذرى تعين مصدق بطائفة الخ) انظر هل مثله تعين نقض الجامع بالجامع لا يصح بغير جامع

ففي فصل في بيان النظر الخ (قوله أى قاضى بلد الموقوف عليه) أى بالنسبة لغير نحو الحفظ والاجارة وقاضى بلد الموقوف بالنسبة لذلك كما هو قضية التشبيه وصرح به الشهاب ج ولعله سقط من نسخ الشارح من الكتبة (قوله لا من بعده من الأهل) كان صورته أنه جعل النظر بعد هذه الفلج فتأمل (قوله ونقل الأذرى عن لا يصحى وقال أنه الذى نفتقده ان الحكم لا نظره معه الخ) أى والكلام فى الناظر الخاص لا من نفسه الحكم حيث النظره وعبارة الأذرى فى محل نصها في فائدة في قدبوخذ من قوله أى المناهج أن شرط الواقف النظر الخ أنه ليس للقاضى أن يولى فى المدرسة وغيرها إلا عند فقد الناظر الخاص من جهة الواقف لأنه لا نظره معه كإدلاله عليه كلامهم ولم أرهم نصا يخالفه وربما يقال فيه كلامه ثم قال فى محل بعده ما منه في فرع في تعليق بعض فقهاء العصر بكلام الشيخين هنأى أنه ليس للناظر التولية فى الوظائف فى المدرسة وغيرها ورعاية تلقى بقوله كذا وكذا إظهارا أنه صرح وصاروا يقولون بأن التولية فى التدريس للحاكم وحده وليس للناظر الخاص وهذا غير سديد وكلام الرافعى ونحوه محمول على غالب التصرفات ولوجعل على المحصر كان محل الاوقاف التى ليس فيها الا ذلك كما هو الغالب فى الوقف على معين أو موصوف بصفة لا يحتاج الى تولية وانتصب بعض الشراح لنصر ذلك وأطال القول فيه وهو الذى نفتقده وان الحكم لا نظره معه ولا تصرف الى آخر ما ذكره عنه الشارح مع زيادة فقد علمت ان الكلام فى الناظر الخاص وكيف يتصرف الحاكم مع من هو نائب عنه مع ان النظر فى الحقيقة انما هو له وانما يجوز له الانابة فيه لمكتة اشغاله كما هو ظاهر وجهه اسقط ما فى حواشى الشهاب سم مع ما أورد فيه بعضنا فى حاشيته (قوله نعم رفع الامر الى الحاكم الخ) عبارة البلقيسى المنقولة فى شرح الرضى فأورف الامر الى الحاكم ليقرره له أجرة فهو كما اذا تبرع الولى بحفظ مال الطفل ورفع الامر الى القاضى ليثبت له أجرة انتهت ولعل بعضا سقط من الشارح من النسخ والا فإلا يبعد هذا الابه (قوله وعلوه بان التصرف) أى من الانسان المشروط له النظر الى الآخر (قوله لم يميز عزله بعثه ولا بدونه) أى ولا باعلى منه كاعلم محامرو لعل ابن رزين انما قيد بما ذكره لانه يرى جواز عزله باعلى منه (قوله وزيفه التاج السبكى) به لا حاصل له) عبارة فى التوشيح لا حاصل لهذا القيد فانه لم يكن كذلك لم يكن ناظرا وان أراد علما ودنيا زائدين على ما يحتاج اليه النظر فلا يصح الى آخر ما ذكره ولك أن تتوقف فى قوله فانه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظرا فانهم لم يشترطوا فى الناظر العلم (قوله وأندريسه) أى مثلا كما فى النصف واعلم ان هذا لا يناسب ما حل به المتن فيما مر من تصرفه على ما دأبوا نائبا عنه فى النظر على ان مفهومه أنه اذا لم يشترط تدريسه فى الوقف وقرره فيه حيث كان له ذلك بان كان النظر له أن يكون له عزله أى ولو بلا سبب كما هو قضية الخلافه وهو مخالف للشارح انما قلنا تأمل (قوله ومرا أنه لو كان الموجر المستحق الخ) أى فى كتاب الاجارة (قوله كتاب الحببة في) (قوله بالتشديد من المحبة) أى ويكون مجزوما فى جواب الامر وقوله وقيل بالتعريف من المحابة أى ويكون أمرا ثانيا لا تأكيد كيد هكذا ظهر وظاهر أنه على الثاني يفتح الباء كما هو القياس وما فى حاشية الشيخ من أنه بعضها لم أعرف سببه (قوله ويعبرم الاهداء) قد يقال هاهنا على المحبة (قوله على خلاف الغالب) أى من عدم ذكره للبعد بالكتابة وليس المراد على خلاف الغالب من تقديمه فيكون الغالب ذكره لكن مؤخر اذهنا خلاف الواقع وان أوجه كلام الشيخ فى الحاشية (قوله فانها باحة) بعبارة الضيافة وان كانت مقدمة فى الذكر فى نسخ الشارح ولعل تقديمها من الكتبة (قوله وانما المتع عليه نحو البيع كالبه بنواب) عبارة النصف وانما المتع عليه نحو البيع لامر عرضى هو كونه من الاضحية الممتنع فيه ذلك انتهت ولا بد من هذه الزيادة المذكورة فيها فى عبارة الشارح اذ هو محط الجواب كالأبني (قوله نعم إتمامه أنه اذا جتمع الخ) أى الذى ذكره المعارض أيضا كما يعلم من النصف خلاف ما يوجهه كلام الشارح (قوله)



(قوله واشترط هنا) أي ولهذا اشترط هنا الخ (قوله وهبة ولي غيره قبرها) أي وحيث اشترط في هبة ولي غير الأصل قبول الهبة من الحاكم أو نائبه هبة مجرور وولي متون وغير مجرور يدل منه وقدر لها منصوب مغفول ومن الحاكم متعلق به (قوله وهو مبرح في رد ما سبق عنه) فيه نظر اذ الخ في الطفل كأم بخلاف ما هنا فانه في البالغة كما رشد إليه قوله ان ادعته نعم ان كانت البنت صغيرة أي فيها ما مرفي الطفل كالأبني (قوله وتكفل المولود) عطف على قوله كالأول كانت ضمنية (قوله ولم يوجد) كذا في نسخ الشارح وعبرة النصف ولو وجهه ولعل عبارة الشارح محرفة عنها من الكتب وان أمكن تصحيحه (قوله وجعلها مدة حياته) أي الذي تضمنه قوله أهرتك (قوله ولو من المرنه) أي لما فيه من إبطال حق العتق وانما جاز البيع وان تضمن ذلك لتعنيه طر يقاؤه الحق الذي تعلق برقبته (قوله لان المانع من الهبة أمر خارجي) انظر ما وجهه في الأولى (قوله كالأرد أيضا) أي على قوله الآتي وما أفلا (قوله واعطاء العباس الظاهر أنه صدقة الخ) عبارة النصف واعطاء العباس الظاهر أنه صدقة لاهبة والأفوه لكونه من جلة المستضعفين وللمعطى أن يغاوت بينهم ان ثبت قوله والأى وان لا يكن صدقه وواصل كلامه أنه اما صدقة ان كان المال له صلى الله عليه وسلم واما بطريق استحقاقه من بيت المال ان كان المال لبيت المال واما قول الشارح لكونه الخ فلا يصح تعليلا لكونه صدقة لما فاته أباه (قوله ولولى محجور الصلح) أي فيها هو موقوف بينه وبين غيره ليعمل بمحضته منه (قوله بشرط أن لا ينقص عما به) حاصل هذا الشرط ان المحجور نازله يكون يده شيء من ذلك الموقوف وتارة لا فان كان يده شيء منه فشرط الصلح أن لا ينقص عنه لان اليد دليل الملك ولا يجوز زلوى التبرع عملك المحجور وان لم يكن في يده منه شيء جاز الصلح بلا شرط لاتقاء ذلك المحجور فلا توصيفه خلافا لما في ماشية الشيخ (قوله لانه اباحة) تعليق لاصل حل الاكل لا لامتناع غيره (قوله لا يرد على عقود) أي لا كل قاله الشهاب سم (قوله نعم ترك الدين) أي بلغنا الترك (قوله والأوجه اعتبار ذلك في الهبة الخ) عبارة النصف ويبحث بعضهم الاكتفاء به أي الوضع بين يديه في الهبة فيه نظر (قوله الغير الصلح) تعليق للمتن (قوله وقال به كثير من الصحابة الخ) أي فهو اجاع سكوفى وانما اخرج لهذا بعد ان خبر الصلح لان لقاتل أن يقول ان الهبة انما تملك بأحد شيئين القبض أو الوضع بين اليدين مثلا ولم يوجد واحد منهما فيه قصره صلى الله عليه وسلم في الهبة لاتقاعها (قوله بين زمانه) أي نساءه صلى الله عليه وسلم (قوله ولو كان سيدا المتب) غاية في المتن (قوله كالاتي) أي من المتب (قوله وحينئذ فالام أولى به) أي حين ارتكب المكر وهو قوله وعليه يجعل الخ أي على ما ذكرنا من ارتكب المكر وهو هذا ما يظهر من الشارح لكن في النصف ما نصه نعم في الروضة عن الداريمى فان فضل فالاولى أن يفضل الام وأقره لما في الحديث ان لما تاتي البروقضت عدم الكراهة اذ لا يقال في بعض جريئات المكر وهه أولى من بعض بل في شرح مسلم الى آخر ما في الشارح وما ذكره أي صاحب النصف عن الروضة من ذكر الأولى التي استنبط منها عدم الكراهة لاوافق ما في الروضة وعبارتها

في قصص بل بنبي قالوا لئن بعدل بين أولاده في العطية فان لم يعدل فقد فصل مكرها الى أن قال قلت واذا وهبت الام لأولادها فهي كالأب في العسل بينهم في كل ما ذكرنا كذلك الجد والجدة وكذا الولد اذا وهب أو لاديه قال الداريمى فان فضل فليفضل الام والله أعلم انتهت (قوله مينا) معمولة هبة اخرج به الدين كيانا (قوله ورد) أي اجمع المذكور (قوله ولا نظر لكونه تعلقا بمصدا) أي يكون كاتبة حتى يصح الرجوع عنه وقوله من غير محصن أي فلم يخصه بنسب الفرع (قوله كافي نفقتهم الخ) هذا جامع القياس (قوله لما منع قام به) أي أولعدهم قيام سبب الارث كوله البنت وهو تابع فيما ذكره لشرح الروض لكن ذلك انما اقتصر عليه لان عبارة المتن الابن ومعلوم ان عدم ارث الابن انما يكون لما منع بخلاف مطلق الفرع الذي وقع التعبير به هنا (قوله وهو لا يرثه) أي المال الموهوب لان ارثه أباه فروع محصة الرجوع هكذا أظهر وفي ماشية الشيخ ما يرجع اليه لانه هذا يشبه الدور فليقتل (قوله غير متعلق به حق) حال من الموهوب (قوله لم ينقل الملك عنه) أي بان كان له أو موقوف (قوله رجح في نصفه فقط) أي لان النصف الذي آل اليه بالقسمة كان له نصف قبلها شائعا فلم يخرج عن ملكه (قوله لو خرجت مستحقة) أي القيمة (قوله والحق به الا ذرى) دين جلد الميتة (أي بان وهبه حيواتا ثم دين جلد له) (قوله ما لم يسلم) أي فيصير رجوعه اذ يرجع بعد الاسلام وليس المراد ان أتت بهين باسلامه محصة رجوعه الواقع في الرد كما يعلم من التعليل (قوله لخالفته لما حكم به الشافعي الى قوله وانما اطلقنا الكلام) نص ما في فتاوى والده (قوله الأول ان العقد الخ) لم يذكر لهذا

الاول ثانيا ولا ثالثا كما هو مقتضى التعبير بوجوه (قوله اذا كان مخصصا للاتفاق) انظر ما وجبه التعبير بالاتفاق هنا وفيما  
يأتي مع ان حكم الحاكم لا أثر له في محل الاتفاق وكان الظاهر ان يقول اذا كان مختلفا فيه لانه الذي يظهر اثر حكم الحاكم فيه  
من رفع الخلاف (قوله لا يمنع من العمل بوجبه) يعني ما يخالفه في الموجب وكذا يقال فيما يأتي (قوله مطلقا) انما قد به لانه  
محل اختلاف بيننا وبين الحنفى اما اذا كان مقيدا كما اذا قال السيد اذا امت من هذا المرض مثلا فالحنفى وافقنا على صحة يمينه  
(قوله ولو حكم بوجوب البيع امتنع على الشافعى عنك المنع اذ قد بين الخ) أى ان قلنا ان هذا الحكم لا ينقص والا فالتى يأتى في  
كتاب القضاء انه لو حكم بما حكم به بنى خيار المجلس قضى حكمه (قوله لم يكن مانعا للحنفى من عقدك الجار من اخذ المبيع بالشفعة  
ولو حكم بوجبه امتنع عليه ذلك) قد يقال ما معنى حكمنا على الحنفى بانه يجتمع عليه ما ذكر مع انه صحيح عنده وهو لا يلزم  
أحكاما وقد يقال فائدة انه لو رفع ذلك الحكم المينا نقضناه واعلم ان ما قرره الشارح هناك ما لو الده وذ كر فيما يأتي انه  
منقول صريح في اننا قلنا من موجب حكم الخالف وان كان هولاء يراه فان الحنفى لا يرى أن الحكم بالموجب يتناول الاشياء  
المستقبلة مع وجوب التزامها كما تقر في الامثلة لكن صرح الشهاب ج في فتاويه بان محل التزام الموجب حكم الخالف  
اذا كان يقول به فليصر (قوله ولو حكم المالكي بحصة القرض الخ) يوجد هنا في نسخ الشارح سقط وعبارة فتاوى والده التى  
ما هنا نص فيها ولو حكم المالكي بحصة القرض لم يتنع على المقرض الرجوع في القرض وان حكم بوجبه امتنع على المقرض  
الرجوع في العين المقرضه الباقية عند المقرض لان موجب القرض عند الحاكم المذكور الخ (قوله وبغوت الحق فيه) بالبله  
الموحدة عطف على قوله بالموء (قوله صريح في رد دعواه) قال شيخنا في حاشيته مانصه في كون ما ذكر صريحا في رد دعواه  
تفارا ليعنى لان يحصل مانع له لا يشترط في الموجب كونه موجودا بل الحكم به شمل الموجود والتمت المستقبلة والحكم  
بعدم صحة النكاح فيما ذكر ليس كالان شرط الحكم وقوعه في جواب دعوى ملزمة حتى يقع الحكم في جوابها نعم ان كان  
المالكي لا يشترط لصحة الحكم ما ذكر اتجه ما قاله الشارح انتهى ما في حاشية الشيخ وهو صريح في استحالة الدعوى  
هنا وليس الامر كذلك اذ هذا ما قص فيه دعوى الحسبة اذا اراد الترويع بين خلق طلاقا على نكاحها بان يدعى عليه  
انسان بانه وقع منه التعلق المذكور ويرد الترويع بين خلق عليها ومما شرهتم فيحكم عليه المالكي بوجوب التعلق فتدبر  
(قوله وقار ما هنا) أى حيث يرجع الواهب في المؤخر مبالغ المنفعة من غير رجوعه بشئ على المؤخر رجوع الواهب حيث  
يرجع على المشتري المؤخر بأجرة المثل لما بقى من المدة (قوله كما صرح في نحو تخضر العصير) أى لبقاء سلطنته عليه كاقدمه (قوله  
ويبقى غراس مهتب وبناء) أى بالاجرة (قوله بعد القبض) أى قبض هذه الهبة وكان الاولى أن يقول مع القبض (قوله  
الذى لم تحصل منه) قال الشهاب مع وجه هذا القيد انها اذا جلت منه صارت مستولدة للاب وان لم يحصل الرجوع فتنتقل  
الى ملكه بسبب الاستلاد فلا يأتى الخلاف حيث قد حصل الرجوع أو عدمه فليتام انتهى (قوله خلافا لما يوجبهم)  
كلام الاذرى كلام الاذرى ليس في هذا وانما هو فيما اذا أهدها بعد ان خلسه بالفضل وعبارة التخصف ولو أهدى الى خلسه  
من ظالم لا ينقص ما فعله لم يصل له قبوله والاحل أى وان تعين عليه تخليصه بناء على الاصح انه يجوز اخذ العوض على  
الواجب المعنى اذ كان فيه كلفة خلافا لما يوجبهم كلام الاذرى وغيره هنا انتهت وهذا هو الموافق لما في شرح الاذرى لانه  
نقل ما ذكره فتاوى القفال ثم رد فيما اذ تعين عليه التخليص ولمل في نسخ الشارح سقطا من المكتبة والله اعلم (قوله  
على مقابل المذهب) عبارة النسخة على الضعيف وهى الاصول (في كتاب اللقطة) (قوله محترم) في حاشية الشيخ انه  
وصف المال والانتصاص وانظر احترازه في المال عن ماذا (قوله فلما لكة) في نسخة فاذا اليد فان لم يدعه فلن قبضه الى  
الحي ثم يكون لقطة (قوله وقربه) الظاهر رجوع الضمير لعده فتأمل (قوله وصحة أخذت منه) أى من البحر (قوله ان  
تبدل نعله بشيء) هو على حذف مضاف أى بسعل غيره والا فالتعل مؤنثة (قوله واجمعوا على جواز اخذها) أى اللقطة (قوله  
الخ اذا تعين المذكور اخص من خوف الضايغ) (قوله ثم خص الغزالي بالوجوب) اعلم ان الوجوب الذى خصه الغزالي  
ليس مذكورا في عبارة الشارح كما يعلم من النسخة وعبارتها وقال جمع بل نقل عن الجمهور وان غلب على ظنه ضياعها لوزر كما  
وجب والا فلا واختاره السبكي وخصه الغزالي بما اذ لم يكن تسب في حفظه الخ ولا يصح أن يكون الوجوب الذى خصه

الفرأى هو المذكور في قول الشارح وما ذكره بعضهم من وجوب الخ اذ البعض هو الزركشي وهو متأخر عن الفرأى  
بكثير (قوله ولا نه صلى الله عليه وسلم) معطوف على قوله كالودعة فهو لغة ثانية لعدم الوجوب وكان الاولى تقديمه على قوله  
فم الخ (قوله فيها تقصيل من) الذي مر بالنسبة للمسلم انه اذا وجد به دار حوب لبس فيها مسلماً وقد دخلها بغير امان فغنيمة أو  
بأمان فقط فأنظره بالنسبة للذي ونحوه وراجع باب قسم التي وغنيمة (قوله بخلاف السفينة) فانه يصح تعريفه وتقدم ان  
الولي يعرف فهو مخبر (قوله جازله) أي للعبد (قوله وزكاة الفطر) معطوف على قول المصنف سائر البادر

ففي فصل في بيان لفظ الحيوان وغيره (قوله بل من فاز هلك ونجا) كان الاولى بل من فاز هلك اذ يستعمل فيه كناية  
فهو ضد (قوله من الهلاك) كان الاولى من الفوز يعني الهلاك (قوله والوجه تغيير الحاكمين الثلاثة) أي الا لتمام القول  
والبيع خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من ان المراد الثلاثة الاتية في كلام المصنف لفساده فلا يخفى (قوله اما اذا آمن)  
كان الاولى التعبير بغير ما هنا (قوله وتقيده بعضهم الخ) كان الا صواب ان يقول وقول بعضهم الخ ليكون ما يصحكه عنه  
مقول القول اذ ليس كانه تقييد او يزيد لفظ قال قبل قوله والا لا في (قوله قوة القرينة) خبر لعل قوله وسيأتي عنه نظيره بما  
فيه مراده بذلك ما سيأتي في قوله واذا كل (قوله تعريف الماء) كقولنا وجد به جبراً لا لغيره اما أخذها من خلافاً لا لدرجى  
عقب قول المصنف وقيل ان وجوده في حرمان وجب البيع وهو تابع في التعبير بما ذكره هذا للشهاب ج وذلك نسب  
ماسياً في الامام وعقبه بمنزلة للدرجى هو التي ارادها بقوله هنا بما فيه وأهمه الشارح ثم واكتفى بقوله خلافاً لا لدرجى  
واعلم انه يعلم عسائري للشارح ثم انه يعتمد كلام الامام (قوله أو نحو يبعه) كذا في شرح الرضوان ونظر ما الصورة مع ان  
يبيع لا يمنع بيع الملتقط لانه يبيعه على ملكه مطلقاً سواء كان السابح أم المشتري (قوله بما قاله الا درجى) أي في المسئلة  
الاتية فهو هنا مأخوذ من كلام الا درجى وكلامه انما هو في تلك خلافاً لما وجهه كلام الشارح (قوله وعمله بما جعته الا درجى)  
هذا وان كان مغروراً فيما اذا أخذ للمخطئ الان مثله المأخوذ للتمليك كما سيأتي التصريح به خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ  
(قوله لانه ينقلها الى امانة أقوى) يحتل ان الضمير للقاضي اذ هو المحكوم عليه بالزوم أي لانه يقبوله ينقلها الى امانة أقوى  
وهو مستودع الشرع ويحتل انه راجع للملتقط أي انما ازم القاضي القبول لان الملتقط ينقلها الى امانة أقوى فزم القاضي  
موافقة عند الرفع اليه حفظ المال الغائب الذي هو من وظائفه (قوله فان تلف فلا ضمان الخ) لا يخفى ان هذا مفهوم القصد  
في قوله ما لم يتلف نفسه أو غيره وفيه ان حكم المتطرق ومفهوم المخالفة واحد في كلامه وهو لا يباصر البسه وعبارة الحققة  
التي تصرف فيها بما ذكرناه او قضية كلام شارح هنا به يكون أمانة في الاختصاص ما لم يختص به فيضه حينئذ كافي  
القول وهو غفلة عما مر في الغصب ان الاختصاص يحرم غصبه ولا يضمن ان تلف أو انتف انتهب وحمل الشيخ في حاشيته  
معنى الامانة على خلاف الظاهر لما رأى ان الاختصاص لا يضمن وترتب عليه ما فيها بطعن النظر عن أصل مأخذ الشارح  
(قوله لكن عبارة القاموس الخ) قصده بذلك تعقب حصر الخطأ في معنى الغصاص على ما ذكره وليس قصده ان الغصاص فيما  
فسره هو به من الوعاء حقيق لا لا يخفى (قوله ثلاثا تخطأ بغيرها) كانه عليه لا مره صلى الله عليه وسلم ولهذا لم يقطع عليه وأما  
قوله ولا يبرر صدق واصفها فالظاهر انه معطوف على قوله لا مره فتأمل (قوله والظاهر ان مراده) يعني المصنف (قوله الا  
المسجد الحرام) أي في لفظه كما يصح به ما بعده خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ (قوله من وقت التعريف) قد يقال لا حاجة  
اليه مع قوله ان يعرف (قوله وعلا) انظر ما معناه هنا (قوله الى أن يتم سمعة اسامع) التعبير بدم ظاهر في انه يجب من  
السبعة الاسبوعان الاولان (قوله بحيث لا ينسى ان الاخير الخ) الظاهر ان السببية هنا حثية لتعليل لا حثية تقييد (قوله  
رادا) أي العراقي وشيخه البلقيني (قوله بمصود المقصود) متعلق براد (قوله فيجتهد) أي القاضي (قوله فان اتفق) أي الملتقط  
(قوله وسواء في ذلك) أي ما ذكر في المتن من الوجوه الاربعة (قوله اندفع ما قيل الاولى الخ) قال الشهاب سم لا يخفى ان هذا  
انما يدفع دعوى الفساد لا الاولوية (قوله ولا يشكل ذلك) أي ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم

وفي فصل في غلكتها وغرمها (قوله ولو هاتما) أي ولا يقال انه يتبع عليه لا احتمال انهما من صدقة فرض وقوله أو  
غير أي ولا يقال ان الفقير لا يقدر على بدلها عند ظهور مالها هكذا ظهر فقير راجع (قوله ان ينقله لنفسه) أي بلفظ عبارة  
الضعة ويحت ابن الرفعة انه لا بد في الاختصاص كملكه وبخر مخترعين من لفظ يدل على نقل الاختصاص الذي كان لغيره

لنفسه انتهت (قوله يقتضي بظاهره) يعني كلامه الاخير حيث قيد فيه الحكم بما اذا لم تجب التعريف عليه (قوله قبل طلبه) متعلق بقوله ردها وكان الاولى تقديمه على قوله ولم يتعلق الخ (قوله وهو المجهل) أي في الزا (قوله كينة سميحة من المعارض) مثال للجمعة (قوله ولم يكن قلنكها) أي اما اذا كان قلنكها افترد عليه اليقين من غير تردد لانه مالك (قوله ما ليس له تسليح) أي في الواقع وان جاز في الظاهر كما صرح في كتاب القليط (قوله وان كان مجازا) أي مجازا اول كاسياني (قوله فهو) أي القليط (قوله وأركانه) أي القليط المفهوم من القليط أو أركان الباب (قوله كما علم) لعله من قوله وذكر الطفل للغالب (قوله من ولم يجب) بفتح الشهاب سمى ان عمله ان كان الحاكيم يحكم بعله أي لانه حينئذ يقتضي بعله في شأن الطفل اذا استرق لكن ينافي فيه قول الشارح الاسمي فالوجه تعليله الخ فتأمل (قوله والاصح خلافه) أي من حيث اطلاقه والاقبياني في الافتراض انه حكم في قضية رفعت له وطلب منه فصلها (قوله وتسميهم به جرى على الغالب) هذا تقدم (قوله فياقل) أي ما لم يقل له التقط في والافه ونائبه كافي النصف (قوله ولو كافر) أي ولو كان الملقوط كافرا (قوله والاخيلة) الاولى وتقدم خلية على مزوجة لان فرض المستثنى منه تنازع امرأة ورجل (قوله للنقلة أم غيرها) شمل ما اذا كان بر جمع به عن قرب فليراجع (قوله لمصر) انظر ما مر اده (قوله بناء على العلة الثانية) يعني ضياع النسب الاتية في كلامه وكأنه فهم انه قدمها (قوله وهذه) أي مسئلة المتن (قوله بلدى) قيد بقول المصنف الاتية وان وجد به دوى (قوله والمقصود) لم يتقدم له ذكر في كلامه (قوله لم يرد ذلك) الا انه لا يعلم أيها المتقدم (قوله ما لو كانت الدابة صر بطة الخ) أي فهي للراكب (قوله بأن السائق) المناسب لما قبله بان القائد (قوله ان لم يكن) أي غير المالك تحت يديه املو لو كان تحت يده نحو جارية فان ما فيه يكون له (قوله وهذا اذا لم يبلغ القليط) يعني كون ما ينقله عليه الملبس قرضا خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله وما نوزع به) هذه المنازعة هي وجه تضعيف الروضة وعبارة قلت اعتباره يعني الرافعي القريب غريب قل من ذكره وهو ضعيف فان نفقة القريب تسقط بحضي الزمان انتهت فكان الاولى للشارح خلاف هذا السياق (قوله أو يسلمه للملقط) انظر ما مر جمع الضمير في يسلمه (قوله واعلم انه يؤخذ من اكتفائهم الخ) مراده الاعتراض على الاذرى وحاصله ان الذي يؤخذ من كلامهم خلاف ما أخذ من الاذرى فلا اعتراض عليهم واعلم ايضا ان والد الشارح أجاب في حواشي شرح الروض عن تنظير الاذرى بانها لم يمكن كون البعض منه على غير بعدواشبه حكمنا بسلام الكل اذ هو اسهل من اخراج المسلم الى الكفر انتهت وهو مخالف لما استوجبه ولده فيما يأتي من انه لا بد من الامكان القريب على انه قد يتوقف بما ذكره من الحكم بسلام الجميع لخالفته ما ذكره في الجنائز من انه لو اشتبه به مسلم بصبي كافر وبلغا كذلك انها لا يعاملان معاملة المسلمين وسيأتي آخر الباب (قوله اذا لم يكن في المحبوسين امرأة) ظاهرة وان كانت ذميمة وهي غير حليلة لذلك المسلم ولعل وجهه ان احتمال وطء الشبهة مثلا قائم فلا ينافي ما ساق في ريما من ان ولد الذميمة من زنا المسلم كافر فتأمل (قوله ان ثبت بين النسب) أي بان شهدن على الولادة (قوله المحكوم بكفره) وصف المجنون أي فلقن أحد ابويه (قوله بخلافه على الاول) انظر دمه كوننا حكمنا بآرده لان الصورة انه وصف الكفر الآن يقال ان هذا البناء على مبنى القولين لا على نفس القولين (قوله أو غنية وهو الاصح) سيأتي في قسم التي عو الغنية خلاف هذه التصريح وهو انه عليه كلة وصححه الشهاب ج هنا (قوله بين الاحكامين) فيه ان الجميع لا يثنى اذ شرطه ان يكون مفردا (قوله لا يملكه بكذبه) هذا غير كاف بالافتقار وعبارة النصفه لا فيه تصديقه انتهت لكن في دعواه نظر (قوله ويصح عوده على كل منته ومن المقره) أي على البذل (قوله حق لها وعليها) كذا في نسخ الشارح صوابه وعليه بتدكير الضمير كافي النصفه عطف على في قوله فيماله (قوله من لا تحمله الامه) أي أو تحمل له كما فهم بالاولى نسبة عليه سمى (قوله وذلك) يعني عدم الانفساخ المتقدم في قوله لم ينسخ كما يعلم من شرح الروض (قوله مطلقا) أي ولو بالنسبة لما يضر الغير (قوله رد) أي التنظير في التعليل وهذه مناقشة لفظية مع الزركشي لا تقتضي اعتماد كلام الماوردي (قوله أي يستخدم مدعياره) هذا تفسير لمعنى قول المصنف يسترقه وان قول المصنف المذكور غير قيد في نفسه كما يعلم من قول الشارح الاتية تسواه ادهى رقه حينئذ أم بعد البلوغ فتأمله فعمل به يندفع ما أشار اليه الشهاب سمى من انبات المناضعة بين هاتين العبارتين (قوله بعد حلف ذي الدالح) هذا انه تصرح في جعل الحكم في المتن على حكم الحاكم وقد يقال ان صريح التعليل الاتية يتضاهل ومن ثم لم يذكره الشهاب ابن حجر كغيره ثم ان نصيبته مع قول المصنف الاتية فان بلغ وقال أنا حر

لم يقبل قوله انه اذا لم يحكم الحسا كبره في صغره ان يقبل قوله بعد باوغه في الحريرة فليراجع (قوله ويحوز ان يولد وهو  
 مملوك) أي يفيده مستمسك بالاصل (قوله من نحو شرهه وارث) انظر من أين يعلم ذلك مع انه ليقط (قوله انه ولد امته)  
 هذا مقول قولها وقوله في الشهادة بالولادة متعلق به أيضا (قوله المحكوم بإسلامه) انظر ما دلل على ان التقييد به  
 (قوله ولو غير ملتقط) هذه النية علمت من قوله ولو غير لقط (قوله وعلم ان قوله حرمنا) انظر من أين علم (قوله ولا رجوع  
 مطلقا) أي لان دعوى المراجعة لا تدهم الحكم القطع فيها فتؤخذ بموجب قولها (كتاب الجمالة) (قوله ويستمر  
 في الملتزم الخ) تقدم هذا (قوله وغير المكاف) أي فيستحق المسمى كما هو ظاهر السياق وهو الذي سيأتي عن السبكي  
 والبلقي (قوله ويحتمل انه أراد) يعني المصنف في الرخصة بقوله المرافق العامل المعين أهلية العمل ولم يتقدم مرجع  
 الضمير في كلام الشارح (قوله وكالو التمس الخ) ليس هذا انظر ما نحن فيه لانه انما يلزمه اذا كان خائفا على نفسه ولهذا  
 لو كان بالسطر أو مركب آخر لا يلزمه شيء (قوله أو يكون للاجني ولاية) قد نفا في هذا ما يأتي قريب من انه في هذه الصورة  
 يكون الجمل من مال المولى بقصده الا ان تكون الصورة هنا ان التزم أكثر من أجوة مثل العمل اذا الحكم حيث نذر  
 الجمل جميعا في ماله فليراجع (قوله وقد يصور أيضا الخ) قضية هذا كالجواب الاول ان العامل يستحق الجمل المسمى مطلقا  
 في الاول وبشرط ظن رضا المالك في هذا اقسام اذ استند الملتزم بالالتزام وقضية ما عداها اعدم استحقاقه حيث قد يصور  
 الحكم (قوله بما اذا ظنه العامل المالك) في كون هذا مجرد يفتي الضمان نظرا لا يفتي (قوله أو عرفه وظن رضاه) هذا  
 هو الجواب الاول بزيادة قيد (قوله قد أجوة مثل ذلك العمل) قد يتوقف فيه فيما اذا لم يمكن تخصيصه الا بالاكتر بان كان  
 لا يقدر على رده وغير واحد مثلا وطلب أكثر من أجرة المثل ولا يفتي ان ينذر أكثر من أجرة المثل أسهل من ضياع الضالة وأسا  
 (قوله ويؤخذ من كلام الامام الخ) هذا هو الجواب عن الاشكال بمسئلة غسل قوي وما حصل ان الجملة لما كانت لا تزيد  
 وجب جميع المعمول وان رده بعضه بخلاف غسل قوي فانه اجارة فاسدة وأصل الاجارة انما ترتد بالرد ولا يخفان الجواب  
 الاول ما هو ضمن كلام الامام أيضا فتأمل (قوله فلا أثر لها) انفسر ساقط هنا من نسخ الشارح ولعله لفظ مردوده أو نحوه  
 وغرضه من هذا الرد على الشهاب ج فان هذا كلامه (قوله ولورده الصبي) يعني الضال مثلا وان أو هذ كره في هذا  
 الموضع ان المراد القبول على ان هذا قد قدم عليه فلا يحمل له هنا (قوله لان الغالب انه تنطقه مشقة) لا يخفان هذا الكلام  
 صريح في انه يستحق وان لم تنطقه مشقة بالفضل نظر الغالب وما من شأنه وحيث فلا يلزمه قول الشارح وبما ان يكون  
 هذا اقسام الخ (قوله وعدم تأنيته) معطوف على قوله انه لا بد الخ من قوله هو امرانه لا بد من كون العمل فيه كلفة لكن لا يقيد  
 كونه مرددا لمجرد هذا (قوله فله من المال في يده) أي ويجب عليه رده كالا يفتي (قوله ولورده من ابعده الخ) هذا مكرر (قوله  
 و رأى المالك في نصف الطريق الخ) صريح في ان ذهاب العامل للرد لا يقابل بشيء ويلزم عليه انه لو رأى المالك في المنزل  
 الذي اتى فيه الا ببق مثله انه لا يستحق عليه شيئا وهو مشكل وربما يأتي في الشارح ما يقتضي خلافه فليراجع (قوله  
 استوت جتمتا وأختفت) انظر ما الفرق بين هذه والتي قبلها وفي العباب التسوية بينهما (قوله ولكل منهما نصف  
 ما شرط له) يعني ما شرط لاجل الرد فالضهير للرد للمساوم أي نصف الدينار في هذه الصورة ولا يصح عود الضهير لكل وكان  
 الاوضح حذف له (قوله فان شرط لاحدهم جعلها لهما ولكل من الاخرين) بان قال لاحدهم ان رددته فلهك دينار  
 ولا آخر كذلك وقال لثالث ان رددته أرضك كما هو ظاهر بخلاف ما اذا شرطوا اجتماعهم وجعل لكل واحد منهم شيئاً يخصه  
 وان أو هت عبارة الشارح فهو غير مراد وسيأتي في كلامه ما هو صريح فيما صور به (قوله مردودا بشرط كونه مثله  
 الخ) هذا ان كان مرداد الاخرى بآداب الجاهلات والنياب وأما ان كان مردادهم آداب الوظائف يعني انهم باخذون الوظائف  
 التي أبسوا أهلها ويستنبئون كما هو صريح عبارة فريدان الكلام كله عند صحة التقرير في الوظيفة وذلك لا يكون الا  
 لمن هو أهل فتأمل (قوله والزركشي) يعني ونازع الزركشي في كلام السبكي وان كان خلاف قضية العطف وهذه ان تتبع  
 هنا عبارة الخفة لكن ذلك عبري منازعة الاخرى بقوله ورد الاخرى فصيح عطف الزركشي عليه (قوله حيث نذر) أي حين  
 العذر وكون النائب مثل المستناب أو غير امته وهذا لا نافي ما استظهره فيما صر في قوله ولو بدون عذر فيما نظر لانه اذا  
 مع مع عدم المنفعة أو في فاستجابه مع فتأمل (قوله كالأوعان الخ) قضية التشبيه ان العتيق لو قصد المالك حيث نذر

السيد العتيق لا يستحق شيئاً فليراجع (قوله عم العمل بعده ولم يتعه المالك الخ) قال الشهاب سمى أي فكان المصدق باق بماله  
 لمصول المقصود به بلا منع منه وهذا يتضح الفرق ويندفع النظر انتهى (قوله وهو الرابع) كما اقتضاه كلامهما قال الشيخ في  
 حاشيته هذا مخالف لما تقدم في قوله ولو عمل العامل بعد فسخ المالك الخ ووجه المخالفة أن تنكير المالك فسخ على ما ذكره ومع  
 ذلك جعل العامل مستحقاً حيث لم يعلم التنكير انتهى (أقول) لا يخالفه إذ ذلك فسخ لا إلى بدل فلهذا لم يستحق العامل لأن  
 الجاعل رفع العمل من أصله وهذا فسخ إلى بدل فلهذا التصق لأن الجاعل وإن رفع جعلاً فقد أثبت جعلاً بدله  
 فلا متصاق حاصل بكل حال (قوله فلو اختلفنا في بلوغه النداء) أي ولو باع لأم الغير لتفارق ما بعده ها فتأمل  
 (قوله والمراد أنه يجوز عقد الاجارة في الشق الاول الخ) مراده به الجواب عن قول الزركشي والظاهر  
 أن هذا مع الامام أي المتقول عنه ما ذكره فراجع على اختياره ان العمل في الجعالة يشترط  
 أن يكون مجهولاً لكن هم الشيطان خلافه اه وحاصل الجواب ان الشق الاول  
 يجوز عقد الاجارة عليه لانضباطه كما يجوز عليه عقد الجعالة بخلاف الثاني  
 فإنه لا يجوز عليه الاعتد الجعالة لعدم انضباطه فليس مراده بذلك  
 الاجارة في الاول في هذه الجعالة فيه (قوله كأن خلاصته)   
 قال المصنف لا حاجة الى التقييد بالضيعة فثبت خلاصه  
 ضمن اه قال الاخرى مراد الرافعي أنه لو  
 أراد الاعراض عن الرد فليس له ان  
 يرفع الامر الى الحاكم ولا  
 يترك ذلك له لاولم يرد  
 انه يتركه جهلكه  
 انتهى

١٨٩٨	دائرة تبصر
٧١ - ٧٠	فن تبصر
٨ / ١ / ٢٠	تحت تبصر

3728  
517

فهرسة الجزء الرابع من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج

صفحة	صفحة
١٩٠ (كتاب الاجارة)	٢ (كتاب الشركة)
٢٠٣ فصل في بقية شروط المنفعة وما تقدر به	١١ (كتاب الوكالة)
وفي شرط الاداء المكتراة ومجولها	٢٢ فصل في أحكام الوكالة بعد صحتها
٢١١ فصل في منافع يتبع الاستتبار لها ومنافع	٣٠ فصل في بقية من أحكام الوكالة أيضا
يخفى الجواز فيها وما يعتبر فيها	٣٨ فصل في بيان جواز الوكالة وما تنقضي به
٢١٦ فصل فيما يلزم المكري أو المكترى لعقار	٤٨ (كتاب الاقرار)
أو دابة	٥٦ فصل في الصيغة وشروطها
٢٢١ فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بها	٥٩ فصل يشترط في المقر به ان يكون مما
المنفعة تقريبا وكون يد الاجير يد أمانة	تجاوز به المطالبة الخ
وما يتبع ذلك	٧٠ فصل في بيان أنواع من الاقرار وفي
٢٢٨ فصل فيما يتتبع انفساخ الاجارة	بيان الاستثناء
والتي في حقها وعندهما وما يتبع	٧٩ فصل في الاقرار بالنسب
ذلك	٨٦ (كتاب العارية)
٢٣٩ (كتاب احياء الموات)	٩٦ فصل في بيان جواز العارية الخ
٢٤٧ فصل في حكم المانع المشتركة	١٠٥ (كتاب الغصب)
٢٥٣ فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة	١١٥ فصل في بيان حكم الغصب وانقسام
المستفاد من الارض	المغصوب الى مثلي ومقوم الخ
(كتاب الوقف)	١٢٥ فصل في اختلاف المالك والغاصب
٢٥٩ فصل في أحكام الوقف اللقبية	وضمان المغصوب وما يد كرمهما
٢٧٤ فصل في أحكام لوقف المعنوية	١٣٣ فصل فيما يطرأ على المغصوب من زيادة
٢٨٢ فصل في بيان النظر على الوقف وشروطه	ووطء وانتقال الغير وتوابعها
ووظيفة الناظر	١٤١ (كتاب الشفعة)
(كتاب الهبة)	١٤٩ فصل في بيان بدل الشقص الذي يؤخذ
٢٩٤ (كتاب الاقطة)	به والاختلاف في قدر الثمن الخ
٣٠٩ فصل في بيان لقط الحيوان وغيره	١٦٠ (كتاب القراض)
وتعريفها	١٦٦ فصل في بيان الصيغة وما يشترط في
٣٢٢ فصل في غلظتها او غيرها وما يتبعهما	العاقدين وذكر أحكام القراض
(كتاب اللقيط)	١٧٤ فصل في بيان أن القراض جائز من
٣٢٥ فصل في الحكم باسلام اللقيط وغيره	الطرفين والاستيفاء والاسترداد وحكم
وكفرهما بالشيعة للدار أو غيرها	اختلافهما وما يتبع فيه قول العامل
٣٣١ فصل في بيان حرية اللقيط ورقه	١٧٨ (كتاب المساقاة)
٣٣٥ واستلحاقه وتوابع ذلك	١٨٣ فصل في بيان الاركان الثلاثة الاخيرة
(كتاب الجمالة)	ولزوم المساقاة وهرب العامل
٣٣٩	

في فهرسة حاشية العلامة الرشيدى على شرح المتاج التي بها من هذا الجزء \*

صفحة	صفحة
وما يتبع ذلك	(كتاب الشركة) ٢
٣٥١ فصل فيما يقتضى انقضاء الاجارة	(كتاب الوكالة) ١٦
والضيق في قضاها وما يتبع ذلك	(كتاب الاقرار) ٦٨
(كتاب احياء الموات) ٣٥٤	١٢٢ فصل في الاقرار بالنسب
٣٥٦ فصل في حكم المنافع المشتركة	(كتاب العارية) ١٤٢
٣٥٦ فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة	(كتاب القصب) ١٧٠
المستفادة من الارض	(كتاب الشفعة) ٢٢٩
(كتاب الوقف) ٣٥٦	٢٤٢ فصل في بيان بدل الشقص الذي يؤخذ به والاختلاف في قدر الثمن الخ
٣٥٨ فصل في أحكام الوقف الاغنية	(كتاب القراض) ٢٥٢
٣٥٩ فصل في أحكام الوقف المعنوية	٢٦٤ فصل في بيان المصلحة وما يشترط في العاقدین ودكر أحكام القراض
٣٦٠ فصل في بيان النظر على الوقف وشروطه	٢٧٠ فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين والاستيفاء والاسترداد وحكم اختلافهما وما يقبل فيه قول العامل
ورؤية الناظر	(كتاب المساقاة) ٢٧٥
(كتاب الهبة) ٣٦٠	(كتاب الاجارة) ٢٩٨
(كتاب القطة) ٣٦٢	٣٣٨ فصل في منافع يتنع الاستبصار لها ومنافع يخفى الجواز فيها وما يعتبر فيها
٣٦٣ فصل في بيان لقط الحيوان وغيره	٣٤٤ فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بها المنفعة تقريبا وكونه لا يجبر بدأمانة
وتعريفها	
٣٦٣ فصل في غلكتها وغرمها وما يتبعهما	
(كتاب القطة) ٣٦٤	
(كتاب الجعالة) ٣٦٥	
وتمت	

واحد مئتين	١٠٦٧
فمن مئتين	١٠٦٨
تحت مئتين	١٠٦٩













